

الحلى

لابن حزم

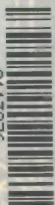
المجلد السابع

مكتبة دار التراث

٢١ شارع الجمهورية - القاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0113276

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوى المعارضة ،
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف
المتعة ، فى المنقول ، والمعقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، غفر الاندلس
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء السابع

تحقيق
احمد محمد شاكر

دَارُ الْبَيِّنَاتِ
ص. ب ١١٨٥ - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٧٥ — مسألة — ومن مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان ، أو نذر أو كفارة واجبة ففرض على أوليائه أن يصوموه (١) عنه هم أو بعضهم ، ولا اطعام في ذلك أصلاً أوصى به أبو لم يوص به ، فإن لم يكن له ولي استؤجر عنه من رأس ماله من يصومه عنه ولا بدّ أوصى بكل ذلك أولم يوص ، وهو مقدم على ديون الناس ، وهو قول أبي ثور ، وأبي سليمان ، وغيرهما *

وقال أبو حنيفة ، ومالك : إن أوصى أن يطعم عنه اطعم عنه (٢) مكان كل يوم مسكين وإن لم يوص بذلك فلا شيء عليه (٣) ، والاطعام عند مالك في ذلك مدّمة ، وعند أبي حنيفة صاع من غير البرّ لكل مسكين ، ونصف صاع من البرّ أوديقه * وقال الليث بن سعد ، وهو قول أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه في النذر خاصة * قال أبو محمد : قال الله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها أودين) * ناعبد الله بن يوسف ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد قال عبد الله : نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج حدثني هارون بن سعيد الأيلي ، وأحمد بن عيسى نا ابن وهب وقال عبد الرحمن : نا إبراهيم بن أحمد نا القريبي نا البخاري نا محمد بن موسى بن أعين (٤) نا أبي ، ثم اتفق موسى وابن وهب كلاهما عن عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة أم المؤمنين (٥) أن رسول الله ﷺ قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » * وبه إلى مسلم *

(١) في النسخة رقم (١٦) «أن يصوموا عنه» ، (٢) لفظ دعه ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) «فيه» ، (٤) في النسخة رقم (١٦) «ابن أيمن» وهو غلط (٥) «لفظ أم المؤمنين» ليس موجوداً في البخاري (٣ ج ص ٧٩) وصحيح مسلم (٦ ج ص ٣١٥) *

نا أبو سعيد الأشج نا أبو جالد الأحمر نا الأعمش عن سلة بن كهيل ، والحكم ابن عتيبة ، ومسلم البطين عن سعيد بن جبير ، وعطاء ، وبجاجة عن ابن عباس سائلا سأل النبي ﷺ فقال : إنا (١) أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لو كان على أملك دين أ كنت قاضيه عنها ؟ » (٢) قال : نعم قال : فدين الله أحق أن يقضى » *

قال أبو محمد : سمعنا الأعمش عن مسلم البطين ، ومن الحكم ، ومن سلة ، وسمعنا الحكم ، وسلة من مجاهد * وبه إلى مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، وعلي بن حجر السعدي قال أبو بكر : نا عبد الله بن نمير ، وقال عبد : نا عبد الرزاق أناسيان الثوري ، وقال علي بن حجر : نا علي بن مسهر ، ثم اتفق ابن نمير ، وسفيان ، وعلي بن مسهر كلهم عن عبد الله بن عطاء المكي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : بينا (٣) أنا جالس عند رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة فقالت : أتني تصدقت على أمي بجماعة وأنها ماتت فقال رسول الله ﷺ : « وجب أجرك وردها عليك الميراث قالت : يا رسول الله إنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها قالت : إنها لم تصح قط أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها » قال ابن نمير في روايته : شهرين ، واتفقوا على (٤) كل ما عدا ذلك * قال أبو محمد : فهذا القرآن ، والسنن المتواترة المتظاهرة التي لا يحل خلافها ، وكلهم يقول : يحج عن الميت أن أوصى بذلك ثم لا يرون أن يصام عنه وإنه أو * بذلك ، وكلاهما عمل بدن ، وللإل في إصلاح ما فسد منهما مدخل بالهدى ، وبالإطعام ، وبالعتق ، فلا القرآن أتبعوا ، ولا بالسنن (٥) أخذوا ، ولا القياس عرفوا ، وشغبوا في ذلك بأشياء ؛ منها أنهم ذكروا قول الله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وذكروا قول رسول الله ﷺ : « إذا مات الميت انقطع عمله إلا من ثلاث علم عليه ، أو صدقة جارية ، أو ولد صالح يدعو له » ، وبأثر رويناه من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن الحجاج بن أرطاة عن عبادة بن نسي أن رسول الله ﷺ قال : « من مرض في رمضان فلم يزل مريضا حتى مات لم يطعم عنه وإن صح فلم يقضه حتى مات أطعم عنه » . وقال بعضهم : قد روى عن عائشة وابن عباس وهما روايا الحديث المذكور أنهما لم يريا الصيام عن الميت كما رويتم من طريق ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن

(١) لفظ د ، ان ، سقط من النسخة رقم (١٤) وهو موجود في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٥ .

(٢) لفظ د عنها ، زاد من صحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٦ ، ين ، بدل « بينا » زيدت الاشباع

(٤) في النسخة رقم (١٦) « في » بدل « على » (٥) في النسخة رقم (١٦) « السنن » ، باسقاط حرف الجر .

عبد العزيز بن رفيع عن امرأة منهم اسمها عمرة أن أمها ماتت وعليها من رمضان فقالت لعائشة: أفضيه عنها؟ قالت: لا بل تصدق عنها مكان كل يوم نصف صاع على كل مسكين، وإذا ترك الصاحب الخبر (١) الذي روى فهو دليل على نسخه لا يجوز أن يظن به غير ذلك، إذ لو تعدد ترك ما رواه (٢) لكانت جرحة فيه، وقد أعادهم الله تعالى من ذلك، وقالوا: لا يصام عنه كما لا يصلى عنه *

قال أبو محمد: هذا كل ما موهوا به، وهو كله لاحجة لهم في شيء منه، أما قول الله تعالى: (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) الحق (٣) إلا أن الذي أنزل هذا هو الذي أنزل (من بعد وصية يوصي بها أودين) وهو الذي قال لرسوله ﷺ: (لَتَبْلُغَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ الْيَمِيمُ) وهو الذي قال: (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فصح أنه ليس للإنسان إلا ما سعى، وما حكم الله تعالى أو رسوله ﷺ أن له من سعى غيره عنه، والصوم عنه من جملة ذلك، والعجب أنهم نسوا انفسهم في الاحتجاج بهذه الآية فقالوا: إن حج عن الميت أو أعتق عنه أو تصدق عنه فأجر كل ذلك له ولاحق به فظهر بتناقضهم *

فإن قال منهم قائل: إنما يحج عنه إذا أوصى بذلك لأنه داخل فيما سعى * قلنا له: فقولوا: بأن يصام عنه كما إذا أوصى بذلك لأنه داخل فيما سعى، فإن قالوا: للمال في الحج مدخل في جبر ما نقص منه قلنا: والمال في الصوم مدخل في جبر ما نقص منه بالعق والاطعام، وكل هذا منهم تخليط، وتناقض، وشرع في الدين لم (٤) يأذن به الله تعالى؛ وهم يميزون العتق عنه، والصدقة عنه وإن لم يوص بذلك فبطل تمويههم بهذه الآية *

وأما إخباره عليه السلام بأن عمل الميت ينقطع إلا من ثلاث فصحيح، والعجب أنهم (٥) لم يخافوا الفضيحة في احتجاجهم به (٦)، وليت شعري من قال لهم: إن صوم الولي عن الميت هو عمل الميت حتى يأتوا بهذا الخبر الذي ليس فيه إلا انقطاع عمل الميت فقط، وليس فيه انقطاع عمل غيره عنه أصلاً، ولا المنع من ذلك، فظهر قبح تمويههم في الاحتجاج بهذا الخبر جملة *

وأما حديث عبد الرزاق فلا تحل روايته إلا على سبيل بيان فسادها لعل ثلاث فيه، لإحداها أنه مرسل، والثانية أن فيه الحجاج بن أرطاة وهو ساقط، والثالثة أن فيه إبراهيم بن أبي يحيى وهو كذاب، ثم لو صح لمكان عليهم لإلهم لأن فيه إيجاب

(١) في النسخة رقم (١٤) - الحديث - بدل الخبر (٢) في النسخة رقم (١٤) «ترك ما روى (٣) في النسخة رقم (١٤)» فهو حق، (٤) في النسخة رقم (١٤) «مالم يأذن» ولا معنى لزيادة «ما» (٥) في النسخة رقم (١٦) «والعجب إذ» (٦) لفظ «به» زيادة من النسخة رقم (١٤)

الاطعام عنه أن صح بعد أن مرض ، والخيفيون ، والمالكيون لا يقولون : بذلك إلا أن يوصى بذلك وإلا فلا * .

فإن قالوا : معنى ذلك أن أوصى به قلنا : كذبتم وزدتم في الخبر خلاف ما فيه لأن فيه « إن مات ولم يصح لم يطعم عنه » فلو أراد إلا أن يوصى بذلك لما كان لتفريقه بين تمادى مرضه حتى يموت فلا يطعم عنه وبين صحته بين مرضه وموته فيطعم عنه ، لأنه أن أوصى بالاطعام عنه وإن لم يصح أطعم عنه عندهم فيطل تمويههم بهذا الخبر الهالك وعاد حجة عليهم * .

وأما تمويههم بأن عائشة ، وابن عباس رويَا الخبر وتركاه فقول فاسد لوجوه *
أحدها أنه لا يجوز ما قالوا لأن الله تعالى إنما افترض علينا اتباع رواية صاحب
عن النبي ﷺ ، ولم يفترض علينا قط اتباع رأى أحدهم (١) * .

والثاني أنه قد يترك صاحب اتباع (٢) ما روى لوجوه غير تعمد المعصية ، وهي أن يتأول فيما (٣) روى تأويلاً ما اجتهد فيه فإخطأ فأجر مرة ، أو أن يكون نسي ما روى فافق بخلافه ، أو أن تكون الرواية عنه بخلافه وهما من روى ذلك عن صاحب ، فاذ كل ذلك ممكن فلا يحل ترك ما افترض علينا اتباعه من سنن رسول الله (٤) ﷺ لما لم يأمرنا باتباعه ولم يكن فيه هذه العلل فكيف وكلها (٥) ممكن فيه ؟ ، ولا معنى لقول من قال : هذا دليل على نسخ الخبر لأنه يعارض بأن يقال : كون ذلك الخبر عند ذلك صاحب دليل على ضعف الرواية عنه بخلافه ، أو لعله قد رجع عن ذلك * .

والثالث أنهم إنما يحتجون بهذه الجملة إذا وافقت تقليد أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي وأما إذا خالف قول صاحب رأى أحدهم ذكرنا فأهون شيء عندهم اطراح رأى صاحب والتعلق بروايته ، وهذا فعل يدل على رقة الدين وقلة الورع * .

فمن ذلك أن عائشة رضي الله تعالى عنها (٦) روت « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فلما هاجر رسول الله ﷺ زيد في صلاة الحضرة وأقرت صلاة السفر على الحالة الأولى » ، ثم روى عنها من أصح طريق (٧) الإتمام في السفر ، فتعلق الخيفيون والمالكيون بروايتها وتركوا رأيها إذ خالفت فيه ما روت ، وهي التي روت « إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها

(١) في النسخة رقم (١٦) : اتباع رأى أحد ، (٢) لفظ : اتباع ، سقط من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) : يتأول ما روى ، (٤) في النسخة رقم (١٤) : من سنة رسوله (٥) في النسخة رقم (١٤) : وكل هذا (٦) زيادة « رضي الله تعالى عنها » من النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) : من أصح الطرق ، .

فتكاحها باطل » ، ثم أنكحت بنت أخيا عبد الرحمن من المنذر بن الزبير وأبوها غائب بالشام بغير إذنه ، وأنكر ذلك اذ بلغه اشد الانكار فقالوا رأينا وأتبعوا روايتها ، وهى التى روت التحريم بلبن الفحل ، ثم كانت لاتدخل عليها من أرضه نساء اخوتها وتدخل عليها من أرضه بنات أخواتها فتر كوا رأينا وأتبعوا روايتها * وروى أبو هريرة من طريق لاتصح عنه إيجاب القضاء على من تعمد الفطر فى نهار رمضان ، وصح عنه أنه لا يجزئ صيام الدهر ^(١) وإن صامه ^(٢) وأنه لا يقضيه ، فتر كوا الثابت من رأيه للبالك من روايته * وروى أبو هريرة فى البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » ، ثم رويت عنه من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن ابراهيم — هو ابن علية — عن هشام الدستوائى عن رجل من الأنصار عن أبى هريرة ما أن لا يجزئان من غسل الجنابة ماء البحر وماء الحمام * وروى عن ابن عباس فى صدقة الفطر « مدان من قمح » من طريق لاتصح ، وصح عنه من رأيه ^(٣) صاع من بر فى صدقة الفطر فترك الخنفيون رأيه لروايته وهذا كثير منهم جدا ^(٤) ، وفيما ذكرنا كفاية تحقق تلاعب القوم بدينهم * والرابع ان نقول : ^(٥) لعل الذى روى عن عائشة فيه الاطعام كان لم يصح ^(٦) حتى مات فلا صوم عليها *

والخامس انه قد روى عن ابن عباس الفتيا بما روى من الصوم عن الميت كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فصح انه قد ^(٧) نسي : أو غير ذلك مما الله تعالى أعلم به من ^(٨) لم نكلفه ، وقد جاء عن السلف فى هذا اقوال *

روينا عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتى عن أبى يزيد المدنى ان رجلا قال لآخيه عند موته : ان على رمضانين لم أصهما فسأل اخوه ابن عمر فقال : بدتان مقلدتان ، ثم سأل ابن عباس فقال ابن عباس : يرحم الله ابا عبد الرحمن ما شأن البدن وشأن الصوم ، أطلعهم عن أخيك ستين مسكينا *

قال أبو محمد : ان لم يكن قول ابن عمر فى البدتين حجة فليس قول ابن عباس فى الاطعام حجة ولا فرق ، ولعل هذا لم يكن مطبقا للصوم ، أو لعل ذنك رمضانين كانا عن تعمد فلا قضاء فى ذلك * وروينا من طريق سليمان التيمى أن عمر بن الخطاب قال :

(١) فى النسخة رقم (١٤) ، صوم الدهر ، (٢) فى النسخة رقم (١٦) ، ولو صامه ، (٣) فى النسخة رقم (١٦) من روايته ، وهو غلط (٤) فى النسخة رقم (١٦) ، وهذا منهم كبير جدا ، (٥) فى النسخة رقم (١٦) ، يقول ، بخلاف « ان » وهو غلط (٦) كننا فى الأصول والمعنى ظاهر والتركيب غير حسن (٧) لفظ « قد » ، (٨) فى النسخة رقم (١٤) (٨) فى النسخة رقم (١٦) ، وهو خطأ .

إذا مات الرجل وعليه صيام رمضان أطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع من بر * ومن طريق صحيحة عن ابن عباس أن مات الذي عليه صوم ولم يصح قبل موته ليس عليه شيء فأن صاع أطعم عنه عن كل يوم نصف صاع خنطة * وعن الحسن أن لم يصح حتى مات فلا شيء عليه فإن صح فلم يقض صومه حتى مات أطعم عنه عن كل يوم مكوك (١) من بر ، ومكوك من تمر * وروى أيضا عن طائفة مدة عن كل يوم ، وقد جاء عن الحسن لا إطعام في ذلك ولا صيام ، وأيضا فإن احتجاج المالكيين ، والشافعيين بترك عائشة ، وابن عباس للخبر المذكور هو حجة عليهم لأنهم خالفوا عائشة (٢) في هذا الخبر نفسه في قولها (٣) أن يطعم عن كل يوم نصف صاع لمسكين وهم لا يقولون: بهذا ، فإن كان ترك عائشة للخبر حجة فقولها في نصف صاع حجة ، وإن لم يكن قولها في نصف صاع حجة فليس تركها للخبر حجة ، فظهر أنهم إنما (٤) يحتاجون من قول صاحب بما وافق تقليدهم فقط ، فإذا خالف من قلده هان عليهم خلاف صاحب، وهذا دليل سوء نعوذ بالله منه *

وأما قول أحمد فروينا من طريق أبي ثور نا عبد الوهاب — هو ابن عطاء — عن سعيد ابن أبي عروبة ، وروح بن القاسم عن علي بن الحكم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أنه قال فيمن مات وعليه رمضان ونذر شهر : يطعم عنه مكان كل يوم مسكين (٥) ويصوم عنه وليه نذره *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن علي بن الحكم البنان عن ميمون بن مهران عن ابن عباس سئل عن رجل مات وعليه رمضان وصوم شهر فقال : يطعم عنه لرمضان ويصام عنه النذر ، وهذا اسناد صحيح ، فإن كان ترك ابن عباس لما ترك من الخبر حجة فآخذه بما آخذه منه حجة ، وإن لم يكن آخذه بما آخذه به حجة فتركه ما ترك ليس بحجة (٦) ، وما عدا هذا قتلاعب بالدين *

وأما قولنا فروينا من طريق أبي ثور نا عبد الوهاب عن سعيد بن أبي عروبة قال : حدثوني عن قتادة عن سعيد بن المسيب : أنه قال فيمن مات وعليه رمضان : إن لم يجدوا ما يطعم عنه (٧) صامه عنه وليه وهو قول الأوزاعي * ومن طريق عبد الرزاق عن

(١) هو بفتح الميم وضم الكاف اسم المكيا ل ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد أم نهاية (٢) في النسخة رقم (١٦) « لأنهم خالفوها » وما هنا اصح دليل قوله بعده فإن كان ترك عائشة للخبر حجة الخ (٣) في النسخة رقم (١٦) « في قولها » وما هنا اصح دليل ما ذكرناه (٤) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ « إنما » (٥) في النسخة رقم (١٤) « مسكينا » (٦) في النسخة رقم (١٦) « حجة » (٧) في النسخة رقم (١٤) « ما يطعموا »

معمّر عن ابن طلوس عن أبيه إذا مات الرجل وعليه صيام رمضان (١) قضى عنه بعض أوليائه ، قال معمّر : وقاله حماد بن أبي سليمان * وبه الى معمّر عن الزهري من مات وعليه نذر صيام فانه يصوم عنه بعض أوليائه *

قال أبو محمد : ليس قول بعض (٢) الصحابة رضى الله عنهم أولى من بعض ، وكل ما ذكرنا فهو مخالف لقول أبي حنيفة ، والشافعي لأن كل من ذكرنا فقد أوجب ما أوجب من غير اشتراط ان يوصى الميت بذلك ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا شيء في ذلك الا ان يوصى بالأطعام فيطعم عنه وما نعلم أحدا قبلهم قال : بهذا الا روايته عن الحسن قد صح عنه خلافها *

وأما قولهم : لا يصام عنه كما لا يصلى عنه فباطل وقياس الخطأ على الخطأ بل يصلى عنه النذر ، وصلاة فرض ان نسيها أو نام عنها ولم يصلها (٣) حتى مات ، فهذا داخل تحت قول رسول الله ﷺ « فدين الله أحق ان يقضى » والعجب انهم كلهم أجمعوا على ان تصلى الركنان إثر الطواف عن الميت الذى يحج عنه ، وهذا تناقض منهم (٤) لاختفاء به ، وهذا قول اسحاق بن راهويه في قضاء الصلاة عن الميت ، وقال الشافعي : ان صح الخبر قلنا به (٥) والا فيطعم عنه بدّة عن كل يوم ، وإنما قلنا : ان الاستحجار لذلك ان لم يكن له ولي من رأس المال مقدم على ديون الناس لقول النبي ﷺ « فدين الله أحق ان يقضى » *

قال أبو محمد : من الكبائر ان يقول قائل : بل دين الناس أحق ان يقضى من دين الله تعالى عز وجل (٦) وقد سمع هذا القول *

٧٧٦ — مسألة — فإن صامه بعض أوليائه اجزا لعموم الخبر في ذلك وان كانوا جماعة فاقسموه جاز كذلك أيضا الا أنه لا يجزى ان يصوموا كلهم يوما واحدا لقول الله تعالى (فعدة من أيام أخر) فلا بد من أيام متغيرة فلزم حتى مات فلا شيء على أوليائه ولا عليه لان الأثر انما جاء فيمن مات وعليه صوم ، وهذا مات وليس عليه صوم لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فإذا لم يكن في وسعه الصوم فلم يكلف وإذا لم يكلفه فقد مات ولا صوم عليه *

(١) في النسخة رقم (١٦) « صيام شهر » ، (٢) في النسخة رقم (١٦) « ليس ببعض قول الصحابة » : (٣) في النسخة رقم (١٦) « أو لم يصلها » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « منه » وهو غلط (٥) بهامش النسخة رقم (١٤) ماض « وقد قال به المتأخرون من أصحابه عملا بما يراه فيهم من ذهب الشافعي أيضا » ، (٦) زيادة عن وجيل ، من النسخة رقم (١٤) *

والأولياء هم ذوو المحارم بلا شك ^(١) ولو صامه الأبعد من بنى عمه اجزأ عنه لانه
وليه فان أبوا من الصوم فهم عصاة لله تعالى ولا شيء على الميت من ذلك الصوم لانه
قد نقله الله تعالى عنه اليهم بقول رسول الله ﷺ : « من مات وعليه صوم صام عنه وليه »
وبأمره عليه السلام الولي ان يصوم عنه *

٧٧٧ — مسألة — فان تعمد النذور ليوقعها على وليه بعد موته فليس نذرا ولا
يلزمه هو ولا وليه بعده، وهو عاصي لله تعالى بذلك ، وقد صح عن النبي ﷺ ما حدثناه
عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي
نا مسلم بن الحجاج حدثني علي بن حجر نا اسماعيل بن ابراهيم نا أيوب — هو السخيتاني —
عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصيب ان رسول الله ﷺ قال : « لا وفاء
لنذر في معصية الله ^(٢) » *

قال علي : وهذا النذر انما يكون نذرا اذا قصد به الله تعالى فيلزم حينئذ فاذا قصد به
غير الله تعالى فهو معصية لا يحل الوفاء به ولا يلزم صاحبه ولا غيره عنه والله تعالى التوفيق *

٧٧٨ — مسألة — ومن نذر صوم يوم ^(٣) فاكثر شكر الله عز وجل ، أو
تقربا اليه تعالى ، أو ان افاق ، أو ان أراه الله تعالى املا يؤمله لا معصية لله عز وجل
في ذلك الشيء المأمول فقرض عليه اداؤه ، قال عز وجل : (أوفوا بالعقود) *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا القعني عن مالك
عن طلحة بن عبد الملك الايلي عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال
رسول الله ﷺ : « من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه ^(٤) »
فهذا عموم لكل نذر طاعة ، ولكل نذر معصية كن نذرت صوم يوم حيضتها ^(٥) أو
صوم يوم العيد ، ونحو ذلك من كل معصية *

٧٧٩ — مسألة — فان نذر ما ليس طاعة ولا معصية كالقعود في دار فلان أو ان
لا يأكل خبزا مادوما أو ما شبه هذا لم يلزمه ، ولا حكم لهذا ^(٦) الاستغفار والله تعالى

(١) في النسخة رقم (١٦) • والأولياء هم ذوو المحارم • (٢) الحديث رواه مسلم مطولا ج ٢ ص ١٣
(٣) في النسخة رقم (١٤) وصيام يوم (٤) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٢٨ قال المحافظ المنذرى : واخرجه
البخارى والترمذي والنسائي وابن ماجه (٥) في النسخة رقم (١٦) • يوم حيضها • (٦) في النسخة رقم (١٦)
ولا حكم لذلك • *

منه لان ايجاب النذر شرعية ، والشرائع لا تلزم الا بنص ، ولانص الا في نذر الطاعة فقط *
 ٧٨٠ — مسألة — وينهى عن النذر جملة فان وقع لزوم كما قدمنا ، روينا بالسند
 المذكور الى ابي داود نا عثمان بن ابي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن منصور — هو
 ابن المعتز — عن عبد الله بن مرة الحمداقي عن عبد الله بن عمر قال : اخذ رسول الله
 ﷺ ينهى عن النذر ^(١) ويقول : « لا يرد شيئا وانما يستخرج به من البخيل » فقي
 قوله عليه السلام « وانما ^(٢) يستخرج به من البخيل » ايجاب للوفاء به اذا وقع
 في طاعة الله تعالى ^(٣) *

٧٨١ — مسألة — ومن قال : على الله تعالى صوم يوم أفيق ؛ أو قال : يوم يقدم
 فلان ؛ أو قال يوم أنطلق من بجنى أو ما شبه هذا فكان ما رغب فيه ليلا أو نهارا لم
 يلزمه صيام ذلك اليوم ولا قضاءه ولا صوم غيره لانه ان كان ما رغب فيه ليلا ^(٤)
 فلم يكن في يوم فاذا لم يكن في يوم فلا يلزمه ما لم يلزمه ، وان كان نهارا فلا يمكنه احداث
 صوم لم يتيه من الليل ولا تقدم ^(٥) الزام الله تعالى له اياه ، ولا يلزمه صيام يوم آخر
 لانه لم يلزمه ، وهذا قول ابي حنيفة ، والثاقي ، وقال الأوزاعي : ان قدم نهارا صام
 بقية ذلك اليوم ولا قضاء عليه ، وقال مالك : ان قدم ليلا صام الناذر ^(٦) غد تلك الليلة *
 ٧٨٢ — مسألة — فلو قال في كل ذلك : على صوم ذلك اليوم ابدا فان كان ليلا
 لم يلزمه كما قدمنا لانه لم يلزمه ولا يلزم صيام الليل لانه معصية . فان كان نهارا لزمه في
 المستأقف صوم ذلك اليوم اذا تكرر كما ^(٧) نذره ولا قضاء عليه في يومه ذلك لانه غير مانذر *
 ٧٨٣ — مسألة — ومن أفطر في صوم نذر عامدا أو لعذر فلا قضاء عليه إلا ان
 يكون نذر ان يقضيه فيلزمه لانه اذا ^(٨) لم ينذر القضاء فلا يجوز ان يلزم ما لم ينذره اذ
 لم يوجب ذلك نص *

(١) قال في شرح سنن ابي داود المسمى بهون المبرود ج ٣ ص ٢٢٧ قلا عن الخطابي ما نصه : معنى نيه عليه
 السلام عن النذر انما هو تأكيد لامره وتحذير من التهاون به بعد ايجابه ، ولو كان نعمنا الجزع حتى لا يفعل
 لكان في ذلك ابطال حكمه واسقاط لزوم الوفاء به اذا كان بالتيه عنه قد صار معصية فلا يلزم الوفاء به ، وانما
 وجه الحديث انه قد اعلمهم ان ذلك امر بما لا يجب لهم في العاجل نعم ولا يدفع عنهم ضررا فلا يرد شيئا قضاء
 الله تعالى ، يقول : لا تنذروا على انكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكم ، وتصرفون من انفسكم شيئا جرى القضاء به
 عليكم فانما فعلتم ذلك فاخرجوا عما الوفاء فان الذي تنذروهم لزام لكم هذا معنى الحديث ووجهه (٢) في النسخة رقم
 (١٤) ، و هو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) « في طاعة لله عز وجل » (٤) سقط من النسخة رقم (١٦) لفظ
 « ليلا » خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « ولا يقدم » (٦) في النسخة رقم (١٦) « صام النهار ، وهو خطأ
 (٧) في النسخة رقم (١٤) حذف كما (٨) سقط من النسخة رقم (١٤) لفظ « اذا » خطأ

٧٨٤ — مسألة — ومن نذر صوم يومين فصاعداً اجزأه أن يصوم ذلك متفرقا لانه غير مخالف لما نذر *

٧٨٥ — مسألة — فلو نذر صوم جمعة أو قال : شهر لم يجز أن يصوم ذلك الامتباعاً ولا بد ، فان تعمد في خلال ذلك فطراً لعذر أو لغير عذر ابتداءً من أوله لأن اسم الجمعة والشهر لا يقع الا على أيام متتابعة لا متفرقة ، فانما يلزمه ما نذر لاملأ بندرفان لم يتابع ذلك فلم يأت بما نذر فعليه أن يأتي به *

٧٨٦ — مسألة — ومن نذر صوم جمعيتين أو قال : شهرين ولم ينذر التابع في ذلك لزمه أن يصوم كل جمعة متتابعة ولا بد ، وكل شهر متابعاً ولا بد ، وله أن يفرق بين الجمعة والجمعة ، وبين الشهر والشهر لما ذكرنا آنفاً الا أن ينذرهما متابعين فيلزمه ذلك لانه طاعة زائدة *

٧٨٧ — مسألة — فان صام الشهر ما بين الحلالين لزمه اتمامه فان ابتدأ صيامه بعد دخول الشهر لم يلزمه الا تسعة وعشرون يوماً متصلة ولا بد لمقول رسول الله ﷺ : «الشهر تسعة وعشرون» وان الشهر يكون تسعا وعشرين فلا يلزمه زيادة يوم الا بنص وارد ولا نص في ذلك وانما يلزمه ما يقع عليه اسم ما نذر من شهر أو أكثر فقط ، فان نذر نصف شهر لم يلزمه الا أربعة عشر يوماً لأن كسر يوم لا يلزم صيامه لمن نذره ، ولا يجوز أن يلزم يوماً زائداً لم ينذره *

٧٨٨ — مسألة — ومن نذر صوم سنة فقد قال قوم : يصوم اثني عشر شهراً لا يعد فيها رمضان ولا يوم الفطر والأضحى : ولا أيام التشريق ، وفي هذا عندنا نظر (١) والواجب عندنا (٢) أن لا يلزمه شيء لأن هذه الفتيا الزام له مالم ينذره لأن اسم سنة لا يقع الا على اثني عشر شهراً متصلة لا مبددة ، وهو لا يقدر على الوفاء بنذره كما نذره فلا يجوز أن يلزم مالم يلزمه ولا نذره ، ولا أن يلزم مالم يمكن ، وما ليس فوسعه قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ومن ادعى هنا اجماعاً فقد كذب لانه لا يقدر على أن يأتي في ذلك برواية عن صاحب أصلاً ، ولا نعلم في ذلك قولاً عن تابع ، وقد قال فيها أبو حنيفة : يفطر فيها يومى الفطر والأضحى ، وأيام التشريق ، ثم يقضيها * وقال زفر : يفطر الأيام المذكورة ولا يقضيها * وقال مالك : يصوم ويفطر الأيام المذكورة ولا يقضى رمضان ولا الأيام المذكورة الا أن ينوى قضاءها * وقال الليث : يصوم

ويقضى رمضان ويومين مكان الفطر والاخى، ويصوم أيام الشريق *
قال أبو محمد: فهذه الأقوال إما موجهة عليه مالم ينذره ولا التزمه وإمامسقطه عنه
ماندر (١) *

قال أبو محمد: ان كان نذر صوم هذه الأيام وصوم رمضان عن نذره فقد نذر الضلال،
والباطل وأمرًا مخالفًا لدين الاسلام فلا يلزمه نذره ذلك لانه معصية، ولا يلزم صوم
سائر الأيام لانه غير ماندر، وكل طاعة مازجتها معصية فهي كلها معصية لانه لم يأت
بالطاعة كما أمر، قال تعالى: (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فان نذر
أن يصوم سنة حاشا رمضان والأيام المنهى عن صيامها (٢) لزمه ذلك لانه نذر طاعة،
وكذلك لو نذر صوم شوال، أو صوم ذى الحجة، أو صوم شعبان فلا يلزمه شيء
لما ذكرنا الا ان ينوى استثناء ما لا يجوز صومه من الأيام فيلزمه ذلك *

٧٨٩ - مسألة - ومن كان عليه صوم يوم بعينه نذرا فإذا جاء رمضان لزمه
فرضا أن يصوم ذلك اليوم لرمضان لا لنذر أصلا، فان صامه لنذره أو لرمضان
ولنذره فالأنتم عليه ولا يجوز له لا لنذره ولا لرمضان لان امر الله تعالى متقدم لنذره.
فليس له أن يصوم رمضان ولا شيئا منه لغير ما أمره الله تعالى بصيامه مخلصا له ذلك
وبالله تعالى التوفيق، ولا قضاء عليه فيه لما ذكرناه *

٧٩٠ - مسألة - وأفضل الصوم (٣) بعد الصيام المفروض صوم يوم وافتطار
يوم، ولا يحل لاحد أن يصوم أكثر من ذلك أصلا، والزيادة عليه معصية من قامت
عليه بها (٤) الحجة، ولا يحل صوم الدهر أصلا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفريدي نا البخارى.
نا محمد بن مقاتل نا عبد الله بن المبارك نا الأوزاعي نا يحيى بن أبى كثير حدثنى أبو سبله
ابن عبد الرحمن بن عوف قال: حدثنى عبد الله بن عمرو بن العاصى (٥) قال: قال:
لى (٦) رسول الله ﷺ: « يا عبد الله بن عمرو ألم أخبر انك تصوم النهار وتقوم الليل؟
قلت: بلى يا رسول الله قال: فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم، فان لجسديك عليك حقا
وان لعينيك (٧) عليك حقا وان لزورك (٨) عليك حقا وان

(١) من قوله: قال أبو محمد: فهذه الأقوال ماندر سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «عن صومها».
(٣) في النسخة رقم (١٦) «وأفضل الصيام» (٤) في النسخة رقم (١٦) «ب» ، (٥) لفظ «بن العاصى» .
زيادة من النسخة رقم (١٤) (٦) لفظ «لى» زيادة من النسخة رقم (١٦) وهي موافقة لما فى صحيح البخارى
ج ٨٧ ص ٣٣٧ (٧) في النسخة رقم (١٤) «وان لعينيك يومها ما وافق لما فى صحيح البخارى وهو رواية الكشي عن (٨) قال فى الصحاح
الزور الزارون يقال تنزل زائر وتقوم زور وزور مثل سافر وسفر وسفار وتقوم زور وإضا زور مثل نوم ونوحاه *

بحسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام فإن لك بكل حسنة عشر أمثالها فإذا (١) ذلك صيام الدهر [كله فشددت فشد على] (٢) قلت : يا رسول الله انى أجد قوة قال : فصم صيام نبي الله داود ولا تزد عليه قلت : وما كان صيام نبي الله داود ؟ قال : نصف الدهر * ومن طريق البخارى عن أبى اليان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبى حمزة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث ، وفيه ان عبد الله بن عمرو قال له عليه السلام : « انى أطيق أفضل من ذلك قال : فصم يوما وأفطر يوما قلت : انى أطيق أفضل من ذلك قال : لا أفضل من ذلك » *

قال أبو محمد : فصم نهي النبي ﷺ عن الزيادة على صيام يوم وافتطار يوم ونعوذ بالله من موافقة نبيه ، وإذا أخبر عليه السلام انه لا أفضل من ذلك فقد صح ان من صام أكثر من ذلك فقد انحط فضله وإذا انحط فضله فقد جبطت تلك الزيادة بلا شك وصار عملا لا أجر له فيه بل هو ناقص من أجره ، فصم أنه لا يحل أصلا *

قال على : ومن طرائف المصائب قول بعض من يتكلم في العلم بما هو عليه لاله : قال : قد جاء هذا الحديث وفيه انه عليه السلام قال : « فصم صوم داود كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفر اذا لاقى » فقال : انما هذا الحكم لمن لا يفر اذا لاقى *

قال أبو محمد : لجمع هذا الكلام الملعون وجهين من الضلال ، أحدهما الكذب على رسول الله ﷺ بما لم يخبر به بل قد أمر عليه السلام بذلك عبد الله بن عمرو وقطع بانه لا صوم أفضل من صوم داود * والثاني انه تأويل سخيف لا يعقل لانه لا شك ان من لا يفر في سبيل الله اذا لاقى أفضل ممن يفر ، فاذا كان حكم الأفضل ان لا يتزبد من الفضل في الصيام ويمنع من ذلك فهذه شريعة ابليس لا شريعة محمد ﷺ *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا عبيد الله بن معاذ — هو ابن معاذ — العنبرى — نا أبى نا شعبة عن حبيب بن أبى ثابت سمع أبا العباس — هو السائب بن فروخ المكي — سمع عبد الله بن عمرو يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا صام من صام الا بد » (٣) *

ورؤيته من طريق البخارى نا آدم نا شعبة فذكره باسناده المذكور ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « لا صام من صام الدهر » * ومن طريق أبى قتادة عن رسول الله ﷺ انه (٤) قال : — وقد ذكر له من يصوم الدهر — فقال عليه السلام : لا صام

(١) في البخارى ، فان ذلك ، (٢) قوله كله فشددت فشد على ، زيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٨٧

(٣) الحديث اختصره المؤلف انظر ج ١ ص ٣٢٠ من صحيح مسلم (٤) لفظه ، انه ، زيادة من النسخة رقم (١٤)

ولا أفطر أو ماصم ولا أفطر * وكذلك نفا من طريق مطرف عن عبد الله ابن الشخير عن أبيه، وعمران بن الحصين كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه قال فيمن صام الدهر « لا صام ولا أفطر » فقد صح أنه جبط صومه ولم يفطر * وهذه أخبار متظاهرة متواترة لا يحل الخروج عنها *

ومن عجائبهم أنهم قالوا : إنما لا يجوز إذا صام الدهر كله ولم يفطر الأيام المنهى عنها قتلنا : كذب من قال هذا (١) ، لأن رسول الله ﷺ منع ونهى عن الزيادة على نصف الدهر وأبطل أجزأ من زاد *

قال أبو محمد : وشغب من خالفنا (٢) بأن ذكر حديث حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال : يا رسول الله انى أسرد الصوم أفصوم في السفر ؟ قال : « ان شئت فسم وان شئت فأفطر » *

وبخبر رويناه من طريق زيد بن الحباب أخبرني ثابت بن قيس الغفاري حدثني أبو سعيد المقرئ حدثني أبو هريرة عن أسامة بن زيد قال « كان رسول الله ﷺ يسرد الصوم فيقال : لا يفطر » *

قال أبو محمد : لاجحة لهم في هذين الخبرين لأن السرد إنما هو المتابعة لا صوم أكثر من نصف الدهر بين (٣) ذلك حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي الذي أوردناه ، وحديث عائشة الذي رويناه من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة نا سفيان ابن عيينة عن ابن أبي ليلى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : سألت عائشة أم المؤمنين عن صيام رسول الله ﷺ ؟ فقالت : كان يصوم حتى نقول : قد صام (٤) ويفطر حتى نقول : قد أفطر ولم أره صائما من شهر قط أ أكثر من صيامه من شعبان كان يصوم شعبان كله كان يصوم شعبان الا قليلا *

فهذه أم المؤمنين يست السرد الذي ذكره أسامة والذي ذكره حمزة بن عمرو في حديثه فبطل ان يكون لهم متعلق بشيء من الآثار *

وموهوا أيضا بما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد عن أبيه ان عائشة كانت تصوم الدهر قلت : الدهر ؟ قال : كانت تسرد * ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان عمر يسرد الصوم * وعنه أيضا انه سرد الصوم قبل موته يستين * ومن طريق عبد الرزاق

(١) انظر صفحة ١٦ من هذا الجزء (٢) في النسخة رقم (١٦) « خالفنا » وهو غلط (٣) في النسخة رقم (١٤) « بين »

(٤) في النسخة رقم (١٦) « لا يفطر » وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣١٨ *

عن جعفر بن سلمان - هو الضبي - عن ثابت البناني عن أنس قال: كان أبو طلحة قل ما يصوم على عهد رسول الله ﷺ من أجل العدو فلما توفي النبي ﷺ ما رأته مفطرا (١) إلا يوم أضحى أو يوم فطر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حماد بن خالد عن الزبير ابن عبد الله بن أمية (٢) عن جده قالت: كان عثمان يصوم الدهر ويقوم الليل الا جمعة من أوله (٣) * وعن الاسود ، وعروة ، وعبيد المكتب انهم كانوا يصومون الدهر * قال أبو محمد : هذا كله لاحجة لهم فيه أما عائشة رضى الله عنها فقد فرق عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بين صيام الدهر وبين سرد الصوم كما ذكرنا ، ولم يثبت عليها (٤) الا السرد وهو المتابعة لاصوم الدهر ، ولو صح عنها ذلك ولا يصح (٥) *

فقد روينا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه ان عائشة ام المؤمنين كانت تصوم أيام التشريق * وكذلك صح عنها رضى الله عنها انها كانت تختار صوم يوم الشك من آخر شعبان ، فان كان ما لا يصح عنها من صوم الدهر حجة فالذى صح عنها من صوم أيام التشريق ويوم الشك حجة ، وان لم يكن هذا حجة فليس ذلك حجة (٦) * فان قالوا : قد صح نبى النبي ﷺ عن صوم أيام التشريق ، قيل لهم : قد صح فيه عليه السلام عن صوم اكثر من نصف الدهر ، و صح فيه عن صوم الدهر *

وأما خبر عمر فليس فيه الا السرد فقط وهو المتابعة لاصيام الدهر بل قد صح عنه تحريم صيام الدهر كما روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن ابن عمر والشيباني قال : بلغ عمر بن الخطاب ان رجلا يصوم الدهر فاته فلهاء بالدرة وجعل يقول : كل يادهر كل يادهر ، وهذا فى غاية الصحة عنه ، فصح ان تحريم صوم الدهر كان من مذهبه ، ولو كان عنده مباحا لما ضرب فيه ولا امر بالفطر * وأما عثمان فان الزبير بن عبد الله ابن أمية وجدته مجهولان فسقط هذا الخبر * وأما أبو طلحة فقد روينا من طريق شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال : كان أبو طلحة يأكل البرد وهو صائم *

قال أبو محمد : وفى الخبر الذى شغبوا به ان انسا قال : ما رأته مفطرا الا يوم فطر أو يوم أضحى ، ففى هذا الخبر انه كان يصوم أيام التشريق فان لم يكن فعل أبى طلحة فى أكله البرد وهو صائم حجة فصومه الدهر ليس حجة ، ولئن كان صومه الدهر حجة فان أكله البرد فى الصيام حجة ، فسقط كل ما موهوا به عن الصحابة رضى الله عنهم *

(١) فى النسخة رقم (١٤) ، فطر (٢) فى الاملىن بالمرزة بعدها ميم ، وفى كتب رجال الحديث كالميزان وتزييد التهذيب د ربيعة ، بالراء بعدها هاء (٣) أى نومة خفيفة من اول الليل (٤) أى يستقر (٥) ما به مستعمل بوليس ينقطع معنى ، قطع (٦) فى السعقر رقم (١٦) ، فذلك ليس حجة .

وأما الأسود فروينا عن وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة أن الأسود كان يصوم الدهر وأيام التشريق * وعن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه أنه صام أربعين سنة أو ثلاثين سنة قال هشام: لم أره مفطرا الا يوم فطر أو يوم نحر، فليقتدوا بهما في صوم أيام التشريق والا فالقوم متلاعبون *

قال علي: صح عن عمر ما ذكرناه من النهي عن صوم الدهر، وأمره بالفطر فيه، وضربه على صيامه * ومن طريق شعبة عن قتادة عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي موسى الأشعري قال: من صام الدهر ضيق الله عليه هكذا وقبض كفه * ومن طريق سفيان الثوري عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي موسى الأشعري قال: من صام الدهر ضيقت عليه جهنم، وقد روى أيضا مسندا (١) *

قال علي: من نوادرهم قولهم: معناه ضيقت عليه جهنم حتى لا يدخلها * قال علي: وهذه لكثرة، وكذب، أما اللكثة فانه لو أراد هذا لقال: ضيقت عنه ولم نقل: عليه، وأما الكذب فاما أورده رواه كلهم على التشديد والنهي عن صومه فكيف ورواية شعبة المذكورة إنما هي ضيق الله عليه فقط؟ * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن أبي اسحاق أن ابن أبي انعم (٢) كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون: لورأي هذا أصحاب محمد ﷺ لرجوه *

قال علي: هم يدعون الاجماع باقل من هذا وقد يكون الرجم حصبا كما كان يفعل ابن عمر بمن رآه يتكلم والامام يخطب * ومن طريق شعبة عن يحيى بن عمرو الهمداني عن أبيه أنه سمع عبد الله بن مسعود سئل عن صوم الدهر — فكرهه * ومن طريق أبي بكره وعائذ بن عمرو أنهما كراهوا صوم رجب، وهذا يقتضي ولا بد أنهما لا يجيزان صيام (٣) الدهر * قال علي: لو كان مباحا عند ابن مسعود ما كرهه لان فعل الخير لا يكره ولا يكره الا ما لا خير فيه ولا أجز * وعن الشعبي أنه كره صوم الدهر * وعن سعيد بن جبير أنه كره صوم شهر تام غير رمضان *

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: «تجيبه بمرور ابن خبان وغيره من حديث أبي موسى الأشعري من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تميم» قال ابن خبان: هو محمول على من صام الدهر الذي فيه أيام العيد والتشريق؛ وقال البيهقي وقيل ابن خزيمة: معنى ضيقت عليه أي عنه فلم يدخلها، وفي الطبراني عن أبي الوليد ما يرمي إلى ذلك، ولورود أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه هذا الحديث في باب من كره صوم الدهر اهـ (٢) الذي في التهذيب — هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم لابن أبي الصموم لفظ ابن زائد (٣) في النسخة رقم (١٤) «صوم بدل «صيام» =

٧٩١ — مسألة — قال أبو محمد : ونستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ونستحب صيام الاثنين والخميس ، وكل هذا فأن لا يتجاوز أكثر من نصف الدهر ، فاما الثلاثة الأيام فلما ذكرنا آتفا في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي ؛ وأما الاثنين والخميس فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا القاسم بن ذكريا نا حسين — هو الجمعي — عن زائدة عن عاصم عن المسيب — هو ابن رافع — عن حفصة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يصوم الاثنين والخميس »^(١) ، ويكره صوم شهر تام غير رمضان لما ذكرنا من فعله ﷺ ، وقد ذكرنا مثل قولنا آتفا عن سعيد بن جبير *

٧٩٢ — مسألة — ومن اقتصر على الفرض فقط لحسن لما قد ذكرنا ه قبل من قول رسول الله ﷺ للذي سأله عن الدين فأخبره عليه السلام بوجوب رمضان قال : « هل علي غيره ؟ قال : لا إلا أن تطوع » * وذكر مثل ذلك في الصلاة والزكاة والحج فقال السائل : والله لأزيد على هذا ولا أنقص ، فقال رسول الله ﷺ : « أفلح إن صدق دخل الجنة إن صدق » *

٧٩٣ — مسألة — ونستحب صوم يوم عاشوراء وهو التاسع من المحرم ، وإن صام العاشر بعده لحسن ، ونستحب أيضا صيام يوم عرفة للحاج وغيره * نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قتيح نا عبد الوهاب بن عيني نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن غيلان ابن جرير سمع عبد الله بن معبد الزماني^(٢) عن أبي قتادة الأنصاري نا رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة ؟ فقال : « يكفر السنة الماضية والباقية ؛ وسئل عن صوم يوم عاشوراء ؟ فقال : يكفر السنة الماضية » *

وبه الى مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع بن الجراح نا حاجب بن عمر نا الحكم بن الأعرج قال : سألت ابن عباس عن صوم عاشوراء ؟ فقال : إذا رأيت هلال المحرم فاعد وأصبح يوم التاسع صائما فقلت : هكذا كان محمد ﷺ يصومه ؟ قال : نعم^(٣) *

نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني

(١) الحديث مختصر. انظر السامي جزء ٤، ص ٢٠٣، وقوله يندويكره صوم شهر تام الخ من كلام المصنفين ليس من كلام عائشة (٢) هو بكر الزاوي تشديد الميم ويمنهون نسيب قال زمان بن مالك بن صعب جد جاهلي (٣) هو في علم ج ١ ص ٣١٣ زيادة في أوله جذفا للمصنف ، ورواه أيضا أبو داود جزء ٢ ص ٣٠٣

عطاء انه سمع ابن عباس يقول في يوم عاشوراء: خالفوا اليهود صوموا التاسع والعاشر،
﴿فان قيل﴾ من أين أجبتهم صوم يوم عرفة في الحج؟ وقد صرح من طريق ميمونة أم المؤمنين
انها قالت: ان الناس شكوا في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة فارسلت اليه بحلاب (١)
وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون *

ومن طريق حامد بن يحيى البلخي عن سفیان بن عينة عن أيوب السخيتاني عن
سعيد بن جبیر قال: أتيت ابن عباس بعرفة وهو يأكل رمة أنا فقال: ادن فكل لعلك
صائم ان رسول الله ﷺ لم يكن يصوم هذا اليوم *
ومن طريق مؤمل بن اسماعيل عن سفیان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن نافع
قال: سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة؟ قال: لم يصمه النبي ﷺ، ولا أبو بكر،
ولا عمر، ولا عثمان *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي نا حوشب بن عقيل عن مهدي الهجري العبدی
عن عكرمة قال قال لي أبو هريرة: نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات *
ومن طريق شعبة أخبرني عمرو بن دينار قال: سمعت عطاء عن عبيد بن عمير قال:
نهى عمر بن الخطاب عن صوم يوم عرفة، وقد تكلم في سماع عبد الله بن معبد الزماني
من أبي قتادة (٢) قلنا وبالله تعالى التوفيق *

أما أن رسول الله ﷺ لم يصمه فلا حجة لكم في ذلك لانه عليه السلام قد حض
على صيامه أعظم حض، واخبرانه يكفر ذنوب سنتين، وما علينا أن نتظر بعده هذا يصومه
عليه السلام أم لا؟ *

وقد حدثنا يوسف بن عبد الله النخعي قال: نا أحمد بن محمد بن الجصور قال: نا قاسم
ابن أصبغ نا مطرف بن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
عن عائشة أم المؤمنين انها قالت: ان كان رسول الله ﷺ ليرك العمل وهو يحب أن
يعمل به خشية ان يعمل به الناس فيغرض عليهم *

وأما حديث أبي هريرة في النهي عن صوم يوم عرفة بعرفات فان راويه حوشب
ابن عقيل وليس بالقوي (٣) عن مهدي الهجري (٤) وهو مجهول، ومثل هذا لا يحتج به *

(١) قال الثوري في شرح سلم: الحلاب بكسر الحاء المهملة هو الانا الذي يحلب فيه ويقال للحلب بكسر الميم ام (٢) قال
الذهبي في ميزان الاعتدال: نهى الله عن معبد الزماني من جهة التباين، ووقعه السائي يحدث عن أبي قتادة قال البخاري:
لا يعرف له سماعه له وسأني قول المصنف بعد ص ١٩: تفيد الله ثقة، والثقات مقبولون لا لجل رد رواياتهم بالثبوت،
انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤٠ (٣) هو كما قال المصنف انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٦٥
(٤) سئل ابن معين عنه؟ قال: لا اعرفه انظر تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٢٤

وأما ترك أئى بكر، وعمر، وابن عمر، وابن عباس صيامه فقد صامه غيرهم كما رويانا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سهل بن أئى الصلت عن الحسن البصرى انه سئل عن صوم يوم عرفة؟ فقال: صامه عثمان بن عفان في يوم حار يظلل عليه * ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن القاسم بن محمد بن أئى بكر الصديق ان عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة في الحج * وبه الى حماد بن سلمة ناعطاء الخراساني ان عبد الرحمن بن أئى بكر دخل على عائشة أم المؤمنين يوم عرفة وهى تصب عليها الماء فقال لها: أفطرى فقالت: أفطر؟ وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صوم يوم عرفة يكفر العام الذى قبله» * ومن طريق هشام بن عروة ان عبد الله بن الزبير كان يدعو عشية عرفة اذا أقاض الناس بماء ثم يفيض *

قال على: فاذا اخلفوا فالرجوع اليه سنة رسول الله ﷺ، وقد رويانا من طريق البخارى عن مسدد عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن توبة عن مورق المجلى قال: قلت لابن عمر: [رضى الله عنهما (١)] أتصلى الضحى؟ قال: لا قلت: فعمر قال: لا «قلت: فأبو بكر قال: لا قلت: فرسول الله ﷺ قال: لا لإحالة» *

فمن كره صوم يوم عرفة لقول ابن عمر: ان رسول الله ﷺ لم يصمه، ولا أبو بكر، ولا عمر فليكره صلاة الضحى لقوله فيها مثل ذلك، والطريقان صحيحان والا فهو متلاعب بالدين، وقد صح ان أبا بكر، وعمر لم يكونا يضحيان فليكرهوا الأضحية أيضاً لذلك *

قال على: ومن العجب أن يكون نهى النبي ﷺ قد جاء باغظ الوعيد عن صيام الدهر ولم يصمه عليه السلام فيستحيونه ويديحونه ثم يأتي حض النبي ﷺ بأشدا الحض على صوم عرفة فيكرهونه لانه عليه السلام لم يصمه ولم يحض النبي ﷺ بترك الحاج دون غيره ولا بالحض عليه من ليس حاجا من حاج * وأما سماع عبد الله بن معبد من أئى قادة فعبد الله ثقة والثقات مقبولون — لا يحمل رديا وياتهم بالظنون وبالله تعالى التوفيق *

٧٩٤ — مسألة — ونستحب صيام أيام العشر من ذى الحجة قبل النحر لما حدثناه حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابى نا الدبرى نا عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما من أيام أحب الى الله فيه العمل أو أفضل فيه العمل من أيام العشر قيل: يا رسول الله ولا الجهاد قال: ولا الجهاد الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشئ» * قال أبو محمد: هو عشر ذى الحجة، والصوم عمل برّ فصوم عرفة يدخل في هذا أيضا *

٧٩٥ — مسألة — ولا يحل صوم يوم الجمعة الا لمن صام يوما قبله أو يوما بعده
فلو نذر انسان كان نذره باطلا فلو كان انسان يصوم يوما ويفطر يوما فجاءه صومه
في الجمعة فليصمه *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا
أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو كريب نا حسين — هو الجمعى — عن زائدة
عن مشام — هو ابن حسان — عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:
« لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصوا (١) يوم الجمعة بصيام من بين
الأيام الا ان يكون في صوم يصومه احكم » *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسماعيل بن مسعود نا محمد بن حنبل نا بشر — هو ابن الفضل — نا سعيد — هو ابن أبي عروبة — عن قتادة عن سعيد
ابن المسيب عن عبد الله بن عمرو قال: دخل رسول الله ﷺ على جويرية بنت الحارث
يوم الجمعة وهى صائمة فقال لها: أصمت أمس؟ قالت: لا قال: أتردين أن تصومي
غدا؟ قالت: لا قال: فأفطري * وروناه أيضا من طريق جابر * ومن طريق جويرية
أم المؤمنين * ومن طريق جنادة الأزدي — وله محبة — كلهم عن النبي ﷺ، وبه قال طائفة
من الصحابة رضى الله عنهم *

روناه من طريق حماد بن سلتة عن سعيد الجريري عن أبي العلاء — هو ابن الشخير —
ابن سلبان القارسي صاحب رسول الله ﷺ قال يزيد (٢) بن صومان: انظر ليلة الجمعة
فلا تصلها *

قال علي: لا نعلم له مخالفا من الصحابة رضى الله عنهم *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن عبد العزيز بن رفيع عن قيس
ابن السكن قال: مررت ناس من اصحاب ابن مسعود باني ذر يوم جمعة وهم صيام فقال:
عزمت عليكم لما أفطرتم فانه يوم عيد * قيس بن السكن ادرك أباذر وجالسه *

وعن علي بن أبي طالب انه نهى عن تعمد صيام يوم الجمعة * ومن طريق محمد بن
جعفر عن شعبة عن منصور عن مجاهد عن أبي هريرة قال: لا تصم يوم الجمعة الا ان
تصوم قبله أو بعده، وهو قول ابراهيم النخعي؛ ومجاهد، والشعبي، وابن سيرين وغيرهم،
وذكره ابراهيم عن لقي، وأما لقي اصحاب ابن مسعود *

(١) قال الثوري في شرح مسلم: مكلفون في الاصول، لا تختصوا ليلة الجمعة، ولا تختصوا يوم الجمعة، باثبات تاتى الاول
بين الخليل والساد؛ وبهذا في الثاني وما صححناه، والحديث في مسلم ج ١ ص ٣١٤ (٢) في النسخة رقم (١٤) وزيده، وهو
غلط لانه اخبر مصنفه سيحان بن صوحان سلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهد رقعة الجمل مع علي رضى الله عنه

فان قيل : فقد رويتم من طريق شيان عن عاصم عن زر عن ابن مسعود قال :
ان رسول الله ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وقل ما كان يفطر يوم الجمعة •
ومن طريق ليث بن أبي سليم عن عمر بن أبي عمير عن ابن عمر قل ما رأيت رسول الله
ﷺ مفطرا يوم جمعة • ومن طريق ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قل
ما رأيت مفطرا يوم جمعة (١) قل •

قال أبو محمد : ليث ليس بالقوى (٢) هو أما خبر ابن مسعود فصحيح ، والقول فيها كلها
سواء هو هو أنه ليس في شيء منها لاعتبار رسول الله ﷺ ، ولا عن ابن مسعود ، ولا عن
ابن عمر ، ولا عن ابن عباس إباحة تخصيص يوم الجمعة بصيام دون يوم قبله أو يوم بعده ،
ونحن لا نترك صيامه اذا صام يوما قبله أو يوما بعده ، ولا يحل ان نكذب على رسول الله
ﷺ فنخبر عنه بما لم يخبر به عنه صاحبه ، ولا أن نحمل فعله على مخالفة أمره البتة
إلا ببيان نص صحيح فيكون حيث نحتاجه ونخصيصا ، قال تعالى أمر الله ان يقول : (وما أريد
أن أخالفكم الى ما أناكم عنه) فكيف وقد ورد عن ابن عباس ، وطائوس ان قولنا بأصح من
هذه الطرق ؟ كما رويتم من طريق ابن أبي شيبة •

نا محمد بن بكر عن ابن جريح عن عطاء قال : كان ابن عباس ينهى عن اقتراء اليوم كلها
مر بالانسان — يعنى عن صيامه — ، فصح نهى ابن عباس عن اقتراء يوم بيته في الصوم :
فدخل في ذلك يوم الجمعة وغيره •

ومن طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه انه كان يكره ان يتحرى يوما يصومه ، وما نعلم لمن
ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم مخالفا أصلا في النهى عن تخصيص يوم الجمعة بالصيام
وبالله تعالى التوفيق •

٧٩٦ — مسألة — فلو نذر المرء صوم يوم يفيق او نحو ذلك فوافق يوم جمعة
لم يلزم لانه لا يصوم يوما قبله ، ولا يوما بعده ولا وافق صوما كان يصومه ولا يجوز
صيامه إلا بأحد هذين الوجهين كما ذكرنا قبل ، وبالله تعالى التوفيق •

٧٩٧ — مسألة — ولا يحل صوم الليل أصلا ، ولا أن يصل المرء صوم يوم
يصوم يوم آخر لا يفطر بينهما ، وفرض على كل احد ان يأكل أو يشرب في كل يوم وليتقوا لا بد •
نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالده نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا ابراهيم بن حمزة
نا ابن ابي حازم عن يزيد — هو ابن الهادي — عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري

(١) في النسخة رقم (١٦) يوم الجمعة (٢) هو كما قال المؤلف انظر تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٩٥

«انه سمع رسول الله ﷺ يقول (١) : لاتواصلوا فايكم أراد أن يواصل فليواصل حتى البحر قالوا : فانك تواصل يا رسول الله قال : لست كهيئتكم إني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني» *

ورويناه أيضا مسندا صحيحا من طريق أم المؤمنين عائشة ، وأنس ، وأبي هريرة ، وابن عمر كلهم عن رسول الله ﷺ ، وهذه الآثار تقتظم كل (٢) ما قلنا *

قال أبو محمد : وقد روينا النهي عن الوصال عن أبي سعيد الخدري ، وعائشة أم المؤمنين ، وعلي ، وأبي هريرة ، وروينا عن بعض السلف إباحة الوصال كما روينا من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (٣) أن أبا هريرة قال : «نهى رسول الله ﷺ عن الوصال فقال رجل من المسلمين : فانك تواصل يا رسول الله فقال : وأياكم مثلي إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فلما أبوا أن يبتنوا عن الوصال واصل بهم يومئذ يومئذ ما هم رأوا الهلال فقال عليه السلام : لو تأخر (٤) الهلال لودتكم كالمنكل لهم حين أبوا أن يبتنوا» * وعن أخت أبي سعيد الخدري أنها كانت تواصل وكان اخوها ينهاها *

قال علي : هي صاحبة بلا شك *

ومن طريق حماد بن سلمة نا عمار بن أبي عمار قال : كان عبدالله بن الزبير يواصل سبعة أيام فاذا كان الليلة السابعة دعا ببناء من سمن فشربه ثم يؤتى بشريدة (٥) فيها عرقان (٦) وروى الناس بالجفان (٧) يقول : هذا من خالص مالي وهذا من بيت مالي ، وكان ابن وضاح يواصل أربعة أيام *

قال أبو محمد : هذا يوضح أن لاجحة في أحد غير (٨) رسول الله ﷺ لأصحاب ولا غيره فقد واصل قوم من الصحابة رضي الله عنهم في حياة النبي ﷺ وتأولوا في ذلك التأويلات البعيدة فكيف بعده عليه السلام فكيف من دونهم ؟ ولا فرق بين من خالف حقه عليه السلام على صوم يوم عرفة ونهيه عليه السلام عن تخصيص صوم يوم الجمعة ، وتأولوا في ذلك أنه عليه السلام لم يصم يوم عرفة ، وقول ابن مسعود قل ما رأيت عليه السلام مفطرا يوم جمعة وبين من خالف نهيه عن الوصال وتأول أنه عليه السلام كان يواصل *

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ يقول غلطاً ، وهو البخاري ج ٣ ص ٨٤ (٢) في النسخة رقم (١٦) «كا» (٣) لفظ زين عوف : يادفن النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) «ولو تأخر» (٥) قال صاحب السان: التريد معروف ، والتريد الهم ومنقول للميش من الخبر ويول بما تقدروا غيره ثريدة . . . وقالنا كنا نريد قدسنا بالجملة على معنى الاسم أو القطعة من التريد (٦) هو ثريد عرق يفتح العين المهملة وسكون الراء . العظم إذا أخضعت معظم اللحم وجمعه عراق بضم الراء (٧) جمع جنة كالقصر عرا . الاطعمة (٨) في النسخة رقم (١٤) «دون»

٧٩٨ — مسألة — ولا يجوز صوم يوم الشك الذي من آخر شعبان ، ولا صيام اليوم الذي قبل يوم الشك المذكور إلا من صادف يوما ^(١) كان يصومه فيصومها حيث للوجه الذي كان يصومها له لآلته يوم شك ولا خوفًا من أن يكون من رمضان *
 نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب كلاهما عن وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل ^(٢) كان يصوم صوماً فليصم » ، وقد ذكرنا أمره عليه السلام بأن لا يصام حتى يرى الهلال من طريق ابن عمرو *.

نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المتهال نا حماد بن سلة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس « اب التي ﷺ قال : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان أغشى ^(٣) عليكم فعدوا ثلاثين قالوا : يا رسول الله لا تقدم بين يديه يوما أو يومين فغضب وقال : لا » *.

قال أبو محمد : نعوذ بالله من غضب رسوله ﷺ ، وهذا الخبر يوضح أنه لا حاجة في رأى صاحب ولا غيره أصلاً ؛ وهذا يقول طائفة من السلف *.

روينا عن ابن مسعود أنه قال : لأن أفطر يوماً من رمضان ثم أقضيه أحب إلى من أن ^(٤) أزيد فيه يوماً ليس فيه * وعن حذيفة أنه كان ينهى عن صوم اليوم الذي يشك فيه * وعن أبي اسحاق السبيعي عن صلة بن اشم أنه سمع عمار بن ياسر في يوم الشك من آخر شعبان يقول : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم * وعن حذيفة ، نا ابن عباس وأبي هريرة ، وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأنس بن مالك النهي عن صيامه * وعن ابن عمر ، والضحاك بن قيس أنهما قالاً : لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه *.

قال أبو محمد : وروى خلاف هذا عن بعض السلف كما روينا عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان * وعن اسماء بنت أبي بكر أنها كانت تصوم يوم الشك *.

(١) في النسخة رقم (١٤) «مزماء» (٢) في النسخة رقم (١٦) «رجل بالرفع وهو الصحيح لكونه في كلام تام غير موجب وهو موافق للملح ١ ص ٢٩٩ ، وفي النسخة رقم (١٤) «رجلاه بالنصب» (٣) يقال : أغشى عليا الهلال وغشى — بتثنية الميم — فهو غشى — بكون التثنية الميمجة — وغشى بفتحها — اذا سال دون غشيم او غيرة كما قال غم علياه نايمة (٤) لفظ «ان» سقط من النسخة رقم (١٦) *.

وحدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله ^(١) بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا عبيد الله بن عمر عن نافع قال : كان ابن عمر اذا خلت تسع وعشرون ليلة من شعبان بعث من ينظر الهلال فان حال من دون منظره سبحانه أو قرأ أصبح صائما ولم ير ولم يحل دون منظره أصبح مفطرا * وعن أبي عثمان النهدي انه كان يصوم يوم الشك * وعن القاسم بن محمد انه كان لا يكره صيام يوم الشك إلا ان أغنى دون رؤية الهلال * وعن الحسن البصري انه كان يصوم يوم الشك صائما فان قدم خبر برؤية الهلال ما ^(٢) ينويين نصف النهار أتم صومه وإلا أفطر ، وبالنهي عن صومه جملة يقول ابراهيم النخعي ، والشعبي ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، وابن سيرين ، وغيرهم *

قال أبو محمد : هذا ابن عمر هو روى أن لا يصام حتى يرى الهلال ثم كان يفعل ما ذكرنا ، واحتج من رأى صيام يوم الشك بما رونا من طريق مسلم عن ابن أبي شيبة نا يزيد بن هرون عن ^(٣) الجريري عن أبي العلاء عن مطرف ^(٤) عن عمران بن الحصين « أن النبي ﷺ قال لرجل : هل صمت من سرر هذا الشهر [شيئا يعني شعبان] ^(٥) » قال : لا قال : فاذا أفطرت من صيام رمضان فصم يومين مكانه *

وبما رويناه من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا محمد بن جعفر ناشعة عن توبة العبدي عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن أم سلة أم المؤمنين وأن النبي ﷺ لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان يصله بربضان ، ^(٦) * ومن طريق عبد الله بن أبي العلاء عن أبي الأزهري بن فروة قال : قام معاوية ابن أبي سفيان في الناس في دير مسجل ^(٧) الذي على باب حمص فقال : يا أيها الناس اننا قد رأينا الهلال يوم كذا وكذا وأنا متقدم بالصيام فمن أحب أن يفعله فليفعله ، فقام اليه مالك بن هيرة السبائي فقال : يا معاوية أئمتي سمعت من رسول الله ﷺ ؟ أم شيء من رأيك ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « صوموا الشهر وسره » * قال أبو محمد : المغيرة بن فروة غير مشهور ^(٨) ثم لو صح لما كانت فيه حجة أصلا لان

(١) جملة نا أحمد بن عبد الله سقطت من نسخة رقم (١٦) خطأ (٢) لفظ « من » سقط من نسخة رقم (١٦) خطأ (٣) لفظ « من » سقط من نسخة رقم (١٦) خطأ (٤) سقط لفظ « عن مطرف » من النسخين ؛ وزدناه من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٢ وكذلك في نسخة نا داود ج ٢ ص ٣٢٠ (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) قال المحقق : الفتح : قال النجدي : والمدينة أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي حديث حسن (٧) قال في القاموس : الدير خان القناري والخان الحانوت أو صاحبها ، قال في تاج العروس : ومسجل اسم رجل وهو بالبناء امرأة البعاجاء ولعله كان ياتي هذا الدير أو مالكة ، وهو بكسر الميم وسكون السين المهملة (٨) انظر ترجمتي في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣١٦

فصه صوموا الشهر وسره ، وهو بلا شك شهر رمضان لا مساواه ، وسره مضاف اليه . ولا يخلو سره من أن يكون أوله أو آخره أو وسطه (١) وأى ذلك كان فهو من رمضان . لا من شعبان ، وليس فيه صوموا سر شعبان فبطل التعلق به . أما خبر أم سلسة فلا حجة لهم فيه لأن كل من كان له صوم معهود فوافق يوم الشك فليصمه كما جاء في الخبر الذى صدرنا به ، ولا يجوز أن يحمل صوم النبي ﷺ له في وصله شعبان برضا الا على انه صوم معهود كان له .

وأما خبر عمران فصحيح الا أنه لاحجة لهم فيه لاتا لا ندرى ماذا كان يقول له النبي ﷺ . لو قال له الرجل : أنه صام سر شعبان أنباه أم يقره على ذلك ؟ والشرائع الثابتة لا يجوز خلافها بالظنون ولا بما لا يان فيه ، ثم لو كان في هذه الاخبار بيان جلي بأباجة صوم يوم الشك من شعبان لما كان لهم فيه حجة ، لأن صوم يوم الشك وغيره كان مباحا بلا شك في صدر الاسلام ، لأن الصوم جملة عمل بر وغير ، فلباصح نهى النبي ﷺ عن صوم يومين قبل رمضان الا لمن كان له صوم يصومه صح بقينا لامرته فيه أن الاباحة المتقدمة قد نسخت وبطلت لان الصوم قد كان متقدما لهذا النهى بنصه . كما هو لاستثنائه عليه السلام من كان له صوم فليصمه ، ولا يخل العمل بشئ قد صح أنه منسوخ بلا شك ولا يخل خلاف الناسخ ، ومن ادعى ان الحالة المنسوخة قد عادت وان الناسخ قد بطل فقد كذب وقاما لا علم له به وقال : ما لا دليل له به أبدا ، والظن الكذب الحديث .

٧٩٩ — مسألة — ولا معنى للتوتم في يوم الشك لانه ان كان تلوم به عينة الصوم فقد خالف امر رسول الله ﷺ بترك صومه وواقع النهى ، وان كان تلومه بغير نية الصوم فهو عناه لا معنى له ، وترك المفطر الأكل (٢) عمل فارغ ، وقدرونا عن أنس وجماعة معه تمجيد الفطر في أوله .

٨٠٠ — مسألة — ولا يجوز صوم اليوم السادس عشر من شعبان تطوعا أصلا ولان صايف يوما (٣) كان يصومه .

نا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا ابو داود نا قتيبة بن سعيد نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : قدم عباد بن كثير المدينة قال الى مجلس العلاء

(١) قال في فتح الباري شرح سنن ابى داود صوموا الشهر وسره : بكسر تشديد يقال سر الشهر وسره وسره آخره لاستقراره ، ويحتمل ان يكون المراد بالشهر شهر رمضان وسره آخره كما كيدا الاستيابة والمراد بالشهر آخر شعبان واجتماع رمضان للاصالة ، اه اتول والاحتال الثاني خلاف الظاهر (٢) في النسخة رقم (١٤) بوللا كل ،

(٣) في النسخة رقم (١٦) « صوما » .

ابن عبد الرحمن فأخذ يده فأقامه ثم قال (١): اللهم ان هذا يحدث عن أبيه [عن أبي هريرة] (٢) أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أنصف شعبان فلا تصوموا» فقال العلاء: اللهم ان أبي حدثني عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال: ذلك (٣) * قال أبو محمد: هكذا رواه سفيان عن العلاء، والعلاء ثقة روى عنه شعبة، وسفيان الثوري، ومالك، وسفيان بن عيينة، ومسلم بن كدام، وأبو العيسى وكلهم يحتاج بحديثه فلا يضركم غمز ابن معين له، ولا يجوز ان يظن بأبي هريرة مخالفة ما روى عن النبي ﷺ، والظن أكذب الحديث، فن (٤) أدعى هنا إجماعا فقد كذب *

وقد كره قوم الصوم بعد النصف من شعبان جملة إلا ان الصحيح المتيقن من مقتضى لفظ هذا الخبر النهى عن الصيام (٥) بعد النصف من شعبان، ولا يكون الصيام في أقل من يوم، ولا يجوز ان يحمل على النهى عن صوم باقى الشهر اذ ليس ذلك بنا، ولا يخلو شعبان من ان يكون ثلاثين أو تسعا وعشرين، فان كان ذلك فاتصافه بخمسة عشر يوما وان كان تسعا وعشرين فاتصافه بنصف اليوم الخامس عشر، ولم يته عن الصيام بعد النصف، فحصل من ذلك النهى عن صيام اليوم السادس عشر بلا شك (٦) فان قيل: قد رويتم من طريق وكيع عن أبي العيسى عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصوم حتى يكون رمضان» قلنا: نعم وهذا يحتمل النهى عن كل ما بعد النصف من شعبان، ويحتمل ان يكون النهى من بعض ما بعد النصف وليس أحدا الاحتمالين أولى بظاهر اللفظ من الآخر، وقد روينا ما ذكرنا قبل من قول أم سلمة أم المؤمنين «ان رسول الله ﷺ كان يصوم شعبان بصله بربضان» وقول عائشة أم المؤمنين انه عليه الصلاة والسلام: «كان يصوم شعبان كله إلا قليلا» وقولهما هذا يقتضى انه عليه السلام كان يداوم ذلك فوجب استعمال هذه الاخبار كلها والا يرد منها شيء لشيء أصلا، فصح صيام أكثر شعبان مرغوبا فيه، وصح جواز صوم آخره فلم يبق يقين النهى الا على ما لا شك فيه وهو اليوم السادس عشر كالقلنا وبالله تعالى التوفيق *

(١) في النسخة رقم (١٤) وقال، بحذف ثم وما هنا موافق لسنن أبي داود ج ٢ ص ٢٢٣ (٢) الزايد من سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٢٣ وهي موجودة في النسخة رقم (١٤) إلا ان مصححا اشار الى انه زاد في النسخة ضرب عليها بالقلم ولعل الصواب كما يظهر من اسقاطها بدليل آخر الحديث تنبه (٣) كذا في النسختين والذى في سنن أبي داود «قال بذلك» قال الخطابي: هذا الحديث كان ينكره عبد الرحمن بن مهدى من حديث العلاء اذ قال للثوري: والحدديث اخرجنا لثوري والنسائي وابن ماجه وقال لثوري: حسن صحيح، حكى ابو داود عن الامام احمد انه قال: هذا حديث منكر قال: وكان عبد الرحمن بن ابي مهدي - لا يصحبه - ويحتمل ان يكون الامام احمد انما انكر من جهة العلاء بن عبد الرحمن فان يمسقا لا يفتقنا الشان، انظر ترجمه في ميزان الاعتدال (٤) في النسخة رقم (١٦) «ومن» (٥) في النسخة رقم (١٦) «عن الصوم» *

ومن ادعى نسخا في خبر العلاء فقد كذب وقفا ما لا علم له به وبالله تعالى تأييد *
وقدينا فيما خلا ما قاله أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي بما لا يعرف أن أحدا قاله قبل
كل واحد منهم ، أكثر ذلك مما قالوه برأى لا ينص *

من ذلك قول أبي حنيفة يجرىء من مسح الرأس في الوضوء مقدار ثلاثة أصابع
ولا يجرىء أقل منه ، ومرة قال : ربع الرأس ولا يجرىء أقل ، ويجزىء مسحه بثلاث
أصابع ولا يجرىء بأصبعين ولا بأصبع ، وأجازوا الاستجاء بالروث ، وقوله المرقوماء
الخارجان من الجوف ينقضان الوضوء إذا كان كل واحد منهما ملأ الفم فإن كان أقل لم ينقض
الوضوء ، وكذلك تعمدا القيء والدم الخارج من الجوف ينقض الوضوء ، وإن غلب على البصاق
وإن لم يملأ الفم ، والبلغم الخارج من الجوف لا ينقض الوضوء وإن ملأ الفم ، وقوله في صدقة
الخيال : إن شاء أعطى عن كل رأس من الأنث أو الذكور أو الإناث غلوطين عن كل رأس
عشرة دراهم ، وإن شاء قوتها قيمة وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة ، ولا يعطى من الذكور
المفردة شيئا ، وقوله الزكاة في كل ما أخرجت الأرض قل أو كثر إلا الحطب ، والقصب ،
والحشيش ؛ وقصب الذريرة ، فإن كان الخارج في الدار فلا زكاة فيه ، وكل هذا لا يعلم
أحد قاله قبلهم *

وكقول مالك من ترك من الصلاة ثلاث تكبيرات ، أو ثلاث تسمعات بطلت صلاته ،
فإن ترك تكبيرتين فأقل لم تبطل ولا تسمعتين فأقل ، وقوله في الزكاة فيما يخرج من الأرض
وما لا زكاة فيه من ذلك من أنواع الحبوب ، وقوله : إن الزكاة تسقط بموت المراء لا
زكاة عامه ذلك ، وقوله فيما يخرج من زكاة الفطر من الحبوب ، وقول الشافعي : فيما
يخرج من الزكاة من الحبوب وما لا يخرج منه ، وقوله : فيما يخرج منه زكاة الفطر
من الحبوب وما لا يجرىء فيها منها ، وقوله في أن الماء إن كان خمسمائة رطل بالبنادى
لم يقبل نجاسة إلا أن تغيره . فإن كان أقل ولو بوزن درهم فإنه ينجس وإن لم يتغير ،
وكل هذا لا يعرف له قائل قبل من ذكرنا ، ولو تتبعنا ما لكل واحد منهم من مثل هذا
لبلغ لأبي حنيفة ، ومالك ألوفا من المسائل ، وبلغ للشافعي مئتين وبالله تعالى تأييد *

٨٠١ — مسألة — ولا يحل صوم يوم الفطر ولا يوم الأضحي لأبي فرض ولا في
تطوع وهو قول جمهور الناس ، وقد روينا من طريق وكيع عن عبد الله بن عون
عن زياد بن جبير قال : سألت رجل ابن عمر عن نذر صوم يوم فوافق يوم أضحي أو
يوم فطر ؟ فقال ابن عمر : أمر الله تعالى بوفاء النذر ، ونهى رسول الله ﷺ عن صوم
هذا اليوم * وروينا عن عطاء فمن نذر صوم شوال أنه يفطر يوم الفطر ثم يصوم يوما
من ذى القعدة مكانه ويطعم مع ذلك عشرة مساكين *

قال على : انما أمر عز وجل بالوفاء بالنذر اذا كان طاعة لا اذا كان معصية ، واذا صح نهي النبي ﷺ عن صوم يوم الفطر والاضحى أو أى يوم نهى عنه فصوم ذلك اليوم معصية ، ولم يأمر الله تعالى قط بالوفاء بنذر معصية ، وقد صح في ذلك آثار *
 منها ما روينا من طريق البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب [رضى الله عنه] ^(١)
 فقال : هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما يوم فطر كم من صيامكم واليوم الآخر يوم تأكلون فيه من نسكم ، وصح أيضا من طريق أبي هريرة ، وأبي سعيد مستندا * وقال محمد بن الحسن في رواية هشام بن عبيد الله عنه : « من نذر أن يصوم الدهر وأراد بذلك الإيماء فليعلم ان يصومه ويفطر يوم الفطر والاضحى ، وأيام التشريق ولا يطعم شيئا لكن يوصى عند موته أن يطعم عنه لكل يوم نصف صاع » ، وهذا تخليط لا نظير له *
 ٨٠٢ — مسألة — ولا يجوز صيام أيام التشريق وهى ثلاثة أيام بعد يوم الاضحى.

لا في قضاء رمضان ولا في نذر ، ولا في كفارة ، ولا تمتع بالحج لا يقدر على الهدى . وهو قول أن حنيفة ، والشافعى * وقال مالك : يصومها المتمتع المذكور كلها ولا يصوم الناذر منها الا اليوم الثالث فقط ، ولا يجوز ان يصام شئ منها تطوعا ولا في كفارة *
 حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعرابى نا أبو داود نا عبد الله بن مسleme [القنعنى] ^(٢) نا مالك عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ^(٣) عن أبي مرة مولى أم هانئ أنه دخل مع عبد الله بن عمرو بن العاصى على [أبيه] ^(٤) عمرو بن العاصى . ف قرب اليهما ^(٥) طعاما فقال : انى صائم فقال له : كل فذه ^(٦) الأيام التى كان رسول الله ﷺ يأمرنا بافطارها ونهانا عن صيامها قال مالك : هى أيام التشريق *
 نا حماد بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر — هو ابن حماد — نا مسدد نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن بشر بن سحيم « ان رسول الله ﷺ أمره أن ينادى أيام التشريق انه لا يدخل الجنة الا من واتها أيام . أكل وشرب » *

(١) الزيادة في صحيح البخارى ج ٣ ص ٩٣ : ادارة الطباعة المنيرية (٢) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٩٠
 (٣) في السنتين عن يزيد بن عبد الله بن الهاد ، باسقاط واسامة بن وزاعة من تذييل التذييل ج ١ ص ٣٩٠ ، وفي سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٩٠ « عن يزيد بن الهاد » (٤) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٩٠ (٥) في نسخة (٦) « وقرب اليه وما هناما » في نسخة (٧) في نسخة أبي داود : قال : كل قال ناى صائم فقال عمرو : كل فذه الخ

قال أبو محمد : تفريق مالك بين اليومين وبين اليوم الثالث لا وجه له أصلا ، فان ذكر ذا كرماروناه من طريق شعبة قال : سمعت عبد الله بن عيسى — هو ابن أبي ليلى — عن الزهري عن عروة بن الزبير ، وسالم بن عبد الله بن عمر قال : عروة عن عائشة ، وقال سالم : عن أبيه ثم اتفقا قالا : لم يرخس في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي ، وقد أسنده عن شعبة يحيى بن سلام ، وليس هو بمن يحتج بحديثه ، فان هذا موقوف على أم المؤمنين ، وابن عمر رضي الله عنهم ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ ، ولا يجوز أن يسند هذا إلى رسول الله ﷺ بالظن فقد قال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث » *

ورويانا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها كانت تصوم أيام التشريق * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك بن أبي نعامة عن أبيه عن ابن عباس انه كان يصوم أيام التشريق * وعن أبي طلحة انه كان لا يفطر إلا يوم فطر أو أضفى * وعن الأسود انه كان يصوم أيام التشريق ولو كان مسندا لكان حجة على المالكيين لانه أباح اليوم الثالث أن يصومه الناذر وهو خلاف هذا الخبر *

قال أبو محمد : عهدنا بالحنيفيين والمالكيين يقولون فيما وافق أهواءهم من أقوال الصحابة : هذا لا يقال بالرأى قالوا ذلك في تيمم جابر إلى المرققين ، وفي قول عائشة رضي الله عنها لأم ولد زيد بن أرقم أباعت منه عبد الله إلى العطاء بثأني مائة ثم اشترته منه بستلثة أبلغ زيداً انه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ؟ ان لم يتب ، وهو خبر لا يصح ، وبغلافوا بذلك القرآن والسنة الثابتة ، وفي التيمم إلى الكوعين فهلا قالوا انها في قول عائشة ، وابن عمر : مثل هذا لا يقال : بالرأى ؟ وعهدنا بهم يقولون فيما خالف أهواءهم من السنن ما تعظم به البلى : لا يقبل فيه خبر الواحد ، وردوا بذلك الضوء من مس الذكر فهلا قالوا هنا : هذا ما تعظم به البلى ؟ فلا يقبل فيه خبر الواحد ، اذ لو كان النهي عن صيام أيام التشريق صحيحا ما خفي على عائشة ، وأبي طلحة ، وابن عباس ، والأسود ، وعهدنا بهم يقولون : ان الخبر المضطرب فيه مردود ، وادعوا ذلك في حديث « لا تحرم المصعة ولا المصتان » فهذا الخبر أشد اضطرابا لا مروى عن بشر بن سعيد ، ومروعة عن علي ، وعهدنا بهم يقولون فيما وافقهم : هذا نذب فهلا قالوه هنا ؟ وعهدنا بهم يقولون : اذاروى صاحب خبرا وتركه فهو دليل على نسخه ، وعائشة قد روت كما ذكرنا النهي عن صيام أيام التشريق وترك ذلك فكانت تصومها تطوعا فهلا تركوا هنا روايتها لرأيها ؟ ولا يقدر أحد على أن يقول : انها وابن عباس ، صامها في تمتع الحج لأن يسارهما ويسار الأسود وسعة أموالهم لائف هدي أشهر من أن يحمله إلا لمن لاعلم له أصلا *

٨٠٣ — مسألة ولا يحل صوم آخر مخرج الميعين كأن^(١) يقول القائل: أنا لا أدخل دارك فإن دخلتها فلي صوم شهر أو ما جرى هذا المجرى *

نا يونس بن عبد الله بن مغيث نا أبو بكر محمد بن أحمد بن خالد قال : نا أبي ناعلى ابن عبد العزيز نا أبو عبيد القاسم بن سلام نا اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله » *

قال أبو محمد : فصار الحلف بغير الله تعالى معصية ، وخلافا لنهى رسول الله ﷺ ، فاذ هو كذلك فقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ : « لا وفاء لنذر في معصية الله » والنذر اللازم هو الذى يتقرب به الى الله تعالى فقط ، وهو قول الشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وأبى سليمان وغيرهم *

٨٠٤ — مسألة — ولا يحل لذات^(٢) الزوج أو السيد ان تصوم تطوعا بغير اذنه ؛ وأما الفروض كلها فتصومها أحب أم كره ، فان كان غائبا لا تقدر على استئذانه أو تقدر فلتصم التطوع ان شئت *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا الحسن بن على — هو الخولاني — نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا تصوم المرأة وبعلها شاهد الا باذنه غير رمضان ولا تأذن في بيته وهو شاهد الا باذنه »^(٣) *

قال بعلی : البعل اسم للسيد وللزوج^(٤) فى اللغة ، وصيام قضاء رمضان والكفارات وكل نذر تقدم لها قبل نكاحها اياه مضموم الى رمضان لان الله تعالى اقترض كل ذلك كما اقترض رمضان ، وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم) . فأسقط الله عز وجل الاختيار فيما قضى به وإنما جعل النبي ﷺ الاذن والاستئذان فيما فيه الخيار ، وأما ما لا خيار فيه ولا اذن لاحد فيه ولا فى تركه ولا فى تغييره فلا مدخل للاستئذان فيه . هذا معلوم بالحس ، وهو الذى يقتضى تخصيصه عليه السلام اذن البعل فيه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٠٥ — مسألة ونستحب تدريب الصبيان على الصوم فى رمضان إذا أطافوه وليس ذلك واجبا عليهم لما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث » قد كرر فيهم الصبي حتى يحتمل ، وقد ذكرنا فى أول كتاب الطهارة وجوب الأحكام بالانبات ،

(١) فى نسخة رقم (١٤) مثل ان (٢) أى صاحبة الزوج (٣) فى سنن أبى داود ج ٢ ص ٣٠٦ ، قال المنذرى وأخرجهم مسلم (٤) وقد جاء فى لسان الشرع أيضا ومنه قوله فى حديث الإيوان « وإن الله الامة بعلها » : المراد بالبعل هذه المالك انتهى *

قال أبو محمد : محمد بن عبد الرحمن بن لبية ^(٧) لاشئى إلا أن الخيفين ، والمالكين ،
والصافيين بروايته اخذوا في [إباحة] ^(٨) كراء الأرض وأبطلوا بها الروايات الثابتة
في تحريم كراء الأرض ؛ فهو حجة إذا اشتها وليس هو حجة إذا اشتها *
وروينا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذا بلغ الغلام خمسة أشبار وجبت عليه
الحدود * وروينا عن ابن سيرين ، وقتادة ، والزهري يؤمر الغلام بالصلاة إذا عرف
يمينه من شماله ، وبالصوم إذا أطلقه * وعن عمرو بن الزبير يؤمر بالصلاة إذا عقلوها ،
وبالصوم إذا أطلقوه *

قال علي: لا حجة في أحدون رسول الله ﷺ * وعن سعيد بن المسيب تكتب الصلاة على الجارية إذا حاضت وعلى الغلام إذا احتلم *

٨٠٦ - مسألة - ويجب على من وجد التمر أن يفطر عليه فإن لم يجد فبلى الماء وإلا فهو عاص لله تعالى أن قامت عليه الحجة فعند (٤) ولا يطل صومه بذلك لأن صومه قد تم وصار في غير صيام ، وكذلك لو أفطر على خمر أو لحم خنزير أو زنى. فصومه تام وهو عاص لله تعالى *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة بن سعيد نا
سفيان بن عينة عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن عمها سلمان.
ابن عامر يبلغ به النبي ﷺ قال : « اذا أظطر احدكم فليقطر على تمر فانه بركة فان لم
يجد تمرا فاماء فانه طهور » *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا أحمد بن حنبل نا عبد الرزاق نا جعفر بن سليمان الضبي نا ثابت البناني انه سمع أنس بن مالك يقول كان النبي ^(ص) **ﷺ** ويفطر على رطبات قبل أن يصلي فان لم تكن [رطبات] ⁽⁷⁾ فلي

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قال الحافظ في تهذيب : ففتح اللام وكسر الموحى تكون -
 التحية وفتح الموحى الاخرى ، وقال : ابن لينة : كثير الاوسال من السادسة (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) -
 (٤) بفتح : اى خالف (٥) في سنن ابي داود ج ٢ ص ٢٢٨ كان رسول الله (٦) الزيادة من سنن ابي داود •

تمرات فإن لم يكن حاسحات^(١) من ماء «، وقد قال قوم: ليس هذا فرضا لانه عليه السلام قد أفطر في طريق خيبر على السويق قتلنا: وما دليلكم على أنه لم يكن أفطر بعد على تمر أو انه كان معه تمر؟ والسويق المجدوح بالماء فالماء فيه ظاهر فهو فطر على الماء، وأيضا فالفطر على كل مباح موافق للحالة المعهودة، والأمر بالفطر على التمر - فإن لم يكن فعلى الماء - أمر وارد يجب فرضا، وهو رافع للحالة الأولى بلا شك، وادعى قوم الإجماع على غير هذا وقد كذب من ادعى الإجماع وهو لا يقدر على أن يحصى في هذا أقوال^(٢) عشرة من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم، وذكروا افطار عمر رضى الله عنه بمحضرة الصحابة على اللبن *

قال أبو محمد: ان كان هذا إجماعا أو حجة فقد خالفوه وأوجروا القضاء بخلاف قول عمر في ذلك فقد اعترفوا على أنفسهم خلاف الإجماع، وأما نحن فليس هذا عندنا إجماعا ولا يكون إجماعا الا مالا شك في أن كل مسلم يقول به، فإن لم يقله فهو كافر كالصلوات الخمسة، والحج الى مكة، وصوم رمضان ونحو ذلك، وبالله تعالى التوفيق *

٨٠٧ - مسألة - ويستحب فعل الخير في رمضان حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا سليمان بن داود - هو المهرى - عن ابن وهب نا خبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة نا [عبد الله]^(٣) ابن عباس نا يقول: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان»، وذكروا باقي الحديث^(٤) قال الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

٨٠٨ - مسألة - ومن دعى الى طعام - وهو صائم - فليجب فاذا أتاها فليدع لهم وليقل: إني صائم حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا عبد الله بن سعيد نا أبو خالد - هو الأحمر - عن هشام - هو ابن حسان - عن ابن سيرين عن أبي هريرة نا قال قال رسول الله ﷺ: «إذا دعى أحدكم فليجب فإن كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما فليصل» قال هشام: والصلاة الدعاء^(٥) *

(١) قال في التباية: الحسوات الخمس الجر من الشرا يقدر ما يحصى مرة واحدة هو الحسوة والفتح المرتام (٢) في التباية رقم (١٤) فهذا القول (٣) الزيادة من النسائي ج ٤ ص ١٢٥ (٤) ولفظه: من يطعم جبريل، وكان جبريل يطعم كل ليلة من شهر رمضان فيدارسه القرآن، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يطعم جبريل عليه السلام أجودا من حين من الریح المرسلة. (٥) الصلاة أن تصدق بالاداء نفس الصلاة المعروف بقات الاقوال والاضمال قوله تعالى (فصل ليلنا انصر) وإن تعدت بغيره في الدعاء كقولته تعالى: (وصل عليهم) ولم تتدفق هذا الحديث بشئ، فيحمل الامرين في كل واحد من كل واحد أودعا فقط أودع بينهما فتدستل أمره عليه السلام، فليصل، قال الطبري في تفسير قوله: فليصل، أي: ركعتين في صلاة فليصل، كما فعل النبي صل الله عليه وآله وسلم في دعاءه سلم أخرجه البخاري ما وقع في ثلاثين فصل ابن عمر الذي ذكره المصنف بعد عمل ابن كعب وافتتاحه بذلك

وبه الى أبى داود ناسد نا سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا دعى أحدكم الى طعام وهو صائم قليل : انى صائم ^(١) » . قال أبو محمد : فليعلم أن يجمع بين الأمرين جميعا * وروينا أن ابن عمر كان اذا دعى الى طعام وهو صائم أتاهم فدعا لهم ثم انصرف * ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال : دعاني أنس الى طعام فقلت : انى لأطعم فقال : قل : انى صائم * ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين أن أباه أولم بالمدينة سبعة أيام يدعو الناس فدعا أبى بن كعب وهو صائم فاجابه ودعا لهم ورجع *

(ليلة القدر ^(٢))

٨٠٩ — مسألة — ليلة ^(٣) القدر واحدة في العام في كل عام ، في شهر رمضان خاصة ، في العشر الاواخر خاصة ، في ليلة واحدة بعينها لا تنتقل أبدا إلا انه لا يدرى أحد من الناس أى ليلة هي من العشر المذكور ؟ إلا انها في وتر منه ولا بد ، فان كان الشهر تسعا وعشرين فأول العشر الاواخر بلا شك ليلة عشرين منه ؛ فهي إما ليلة عشرين ، وإما ليلة اثنين وعشرين ، وإما ليلة أربع وعشرين ، وإما ليلة ست وعشرين ، وإما ليلة ثمان وعشرين ، لان هذه هي الأوتار من العشر [الاواخر ^(٤)] ، وان كان الشهر ثلاثين فأول العشر الاواخر بلا شك ليلة احدى وعشرين ، فهي إما ليلة احدى وعشرين ، وإما ليلة ثلاث وعشرين ، وإما ليلة خمس وعشرين ، وإما ليلة سبع وعشرين ، وإما ليلة تسع وعشرين ، لان هذه هي أوتار العشر بلا شك * وقال بعض السلف : من يقم العام بدر كها وبرهان قولنا : انها في رمضان خاصة دون سائر العام قول الله تعالى : (انا انزلناه في ليلة القدر) ، وقال عز وجل : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) ، فصح أنه أنزل في ليلة القدر في شهر رمضان ، فصح ضرورة أنها في رمضان لا في غيره ، اذ لو كانت في غيره لكان كلامه تعالى ينقض بعضه بعضا بالحال ، وهذا ما لا يظنه مسلم ، وروى عن ابن مسعود انها في ليلة ^(٥) سبع عشرة من رمضان ليلة يوم بدر *

وبرهان صحة قولنا : انها في العشر الاواخر منه ولا بد ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن شح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج

(١) ج ٢ ص ١٠٧ من سنن أبى داود (٢) لم يطل الكلام في هذا البحث المصغر جملة ما قلناه في كتابنا رسالة شرح الصدر يذ كولية القدر لما نظرنا الى ما بين ابن الحافظ الزين للعراق ، وقياستو عبد الجب فها تاما ما رجع اليها ان شئت (٣) في النسخة رقم (١٤) و ليلة بزيادنا (٤) لا اذ قلنا الاواخر من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٤) ليلة بخلاف لفظ في

نا محمد بن المتى ناعبد الأعلى نا سعيد بن أبى نضرة عن أبى سعيد [الحدردى (١)] قال: «اعتكف رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان يلتمس ليلة القدر قبل أن تبان له [قال فلما انقضى أمر بالبناء فقوض (٢)] ثم أينت له أنها فى العشر الأواخر فامر البناء فاعيد ثم [خرج على الناس (٣)] فقال: يا أيها الناس انها كانت أينت لى ليلة القدر وانى خرجت لأخبركم بها فجاء رجلان يحقان (٤) معها الشيطان فنسيتهما فالتسوما فى العشر الأواخر من رمضان التسوما فى التاسعة، والسابعة، والخامسة، ثم فرما (٥) أبو سعيد فقال: اذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنتى وعشرين (٦) فى التاسعة فاذا مضى ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة فاذا مضى خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة»

قال أبو محمد: هذا على ما قلنا من كون رمضان تسعا وعشرين * وبه الى مسلم نا زهير بن حرب نا سفيان بن عينة عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه نا رجلا راوا (٧) انها ليلة سبع وعشرين فقال رسول الله ﷺ: «أرى رؤيا كم فى العشر الأواخر فاطلبوها فى الوتر منها» *

قال أبو محمد: هذه الأخبار تصح ما قلنا اذ لو كانت تنقل لما كان لاعلام النبى ﷺ حقيقة لانها كانت لا تثبت، ولوجب اذ خرج ليخبرهم بها ان يخبرهم بها عاما عاما الى يوم القيامة، وهذا محال، واذا نسبها عليه السلام فن المحال الباطل ان يعلمها أحد بعده واذا لم يقطع عليه السلام برؤيا من رأى من أصحابه فرؤيا من بعدهم أبعد من القطع بها؛ وقدروى عن أبى بن كعب انها ليلة سبع وعشرين وليس قوله بأولى من قول ابن مسعود * ﴿فان قيل﴾ قد جاء ان علامتها ان الشمس تطلع حيث تذل لشعاعها، قلنا: نعم ولم يقل عليه السلام: ان ذلك يظهر لنا فنعلم من ذلك ما لم يعلمه هو عليه السلام، فيكون ذلك أول طلوعها بحيث لا يتبين ذلك فيها أحد ﴿فان قيل﴾ قد قال عليه السلام: «انه ارى انه

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٤ (٢) الزيادة من صحيح مسلم، وقوله «فقوض» هو بقاء مضومة وواو مكسورة مشددة وضاد معجمة، ومعناه أزيل (٣) الزيادة من صحيح مسلم (٤) هو القاف، ومعناه يطلب كل واحد منهما حقو يدعى الله الحق (٥) أى عندما سئل عن ذلك فأنص عبارة مسلم: قال قلت: يا أبا سعيد انكم اعلم بالعددنا قال: أجل نحن اسبق ذلك منكم ان قلت: ما التمسوا ليلة القدر؟ قال: انما مضت الخ (٦) الذى فى النسخة رقم (١٤) «فانما مضت واحدة وعشرين فالتى تليها اثنتان وعشرون» قال النووي فى شرح مسلم: هكذا هو فى أكثر النسخ اثنتى وعشرين، والياء، وفى بعضها اثنتان وعشرون، والراء، والاول أصوب وهو منصوب جمل غنوف تهديره اعنى اثنتى وعشرين، وقوله: «فاذا صمت بالصباح لم يبق للنسخة رقم (١٤) غلط (٧) فى النسخة رقم (١٦) «ان رجلا رأى» وفى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٢ وعن أبيه قال: نرى رجلا ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين *

يسجد في صبيحتها في ماء وطين « فكان ذلك صباح ليلة احدى وعشرين قلنا : نعم وقد وكف المسجد (١) أيضا في صبيحة ليلة ثلاث وعشرين فمسجد عليه السلام في ماء وطين •
روينا هذا من طريق مسلم بن الحجاج عن سعيد بن عمرو بن سهل بن اسحاق بن محمد ابن الأشعث الكندي (٢) انا أبو زمرة أنس بن عياض حدثني الضحاك بن عثمان (٣) عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر (٤) بن سعيد عن عبد الله بن أنيس ان رسول الله ﷺ قال : «أريت ليلة القدر ثم أنسيتها وأراني صبيحتها أسجد في ماء وطين قال : فطر ناليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله ﷺ فانصرف وان أثر الماء والطين على جبهته وأفقه » ، [قال] (٥) وكان عبد الله بن أنيس يقول : ثلاث وعشرون (٦) ، وقد يمكن ان تكف السماء في العشر الأواخر كلها فيقي الأمر بحسبه •

ومن طرائف الوسواس احتجاج ابن بكير المالكي في أنها ليلة سبع وعشرين بقول الله تعالى : (سلام هي) قال : فلقطة هي هي السابعة وعشرون من السورة ، قال أبو محمد : حق من قام هذا في دماغه ان يعانى بما يعانى به (٧) سكان المارستان نعوذ بالله من البلاء ، ولولم يكن له من هذا أكثر من دعواه (٨) انه وقف على ما غاب من ذلك عن رسول الله ﷺ ولم ينس من علم النيب ما أنساها الله عز وجل نبيه عليه السلام ، ومن بلغ الى هذا الحد (٩) جازاؤه ان يحذله الله تعالى مثل هذا الخذلان العاجل ثم في الآخرة أشد تنكيلا •

٨١٠ — مسألة — ويستحب الاجتهاد في العشر الأواخر من رمضان لقول رسول الله ﷺ : « التسوها في العشر الأواخر ، وانما تتسب بالعمل الصالح لا بان لها صورة وهيئة يمكن الوقوف عليها بخلاف سائر الليالي كما يظن أهل الجهل انما قال تعالى : (في ليلة مباركة فيها يفرق كل أمر حكيم) وقال تعالى : (ليلة القدر خير من ألف شهر) تنزل الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل أمر سلام هي حتى مطلع الفجر » ، فهذا بان عن سائر الليالي فقط والملائكة لا يراهم أحد بعد النبي ﷺ ، نسأل الله تعالى التوفيق والهدى والعصمة آمين •

﴿ تم كتاب الصيام والمحقة رب العالمين كثيرا ، وصلى الله على محمد

عده ورسوله وسلم تسليما كثيرا ﴾

(١) أي فطر ماء الطمر من سقته (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٠ زيادة « وعل بن خنرم قال » (٣) في صحيح مسلم زيادة « وقال ابن خنرم : عن الضحاك بن عثمان » (٤) في النسخة رقم (١٤) « وعن يشر بك بن المصمعة وهو غلط » (٥) ان يات من صحيح مسلم (٦) كذا في النسختين وفي صحيح مسلم وثلاث وعشرين وقال الثوري مكناه في مسلم الشيخ ، وفي بعضها ثلاث وعشرون ، وهذا ظاهر والأول جازع لأنه شاذ ، يجوز حذف المضاف وبقى المضاف اليه مجرورا أي لثلاث وعشرين أم (٧) في النسخة رقم (١٦) « بما يات » (٨) في النسخة رقم (١٦) « من دعوى » (٩) في النسخة رقم (١٦) « سقط لفظ « الحمد » خطأ •

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج

٨١١ — مسألة — قال أبو محمد (١) : الحج الى مكة والعمره اليها (٢) فرضان على كل مؤمن عاقل بالغ ذكر أو أنثى ، بكر أو ذات زوج ، الحر والعبد ، والحره والأمة ؛ في كل ذلك سواء مرة في العمر اذا وجد من ذكرنا اليها سيلا ، وهما أيضا على أهل الكفر الا أنه لا يقبل منهم الا بعد الاسلام ، ولا يتركون ودخول الحرم حتى يؤمنوا * أما قولنا بوجوب الحج — على المؤمن العاقل البالغ الحر — والعمره التي لها زوج أو ذو محرم يحج معها مرفق العمر — فاجماع متيقن ، واختلفوا في المرأة لا زوج لها ولا ذا محرم ، وفي الأمة والعبد ، وفي العمره *

برهان صحة قولنا : قول الله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) . فعمّ تعالى ولم يخص ، وقال عز وجل : (وأتموا الحج والعمره لله) * وقال قوم : العمره ليست فرضا واحتجوا بما رويناه من طريق الحاج بن أرطاة عن ابن المنكدر عن جابر « سئل رسول الله ﷺ عن العمره أفرضة هي ؟ قال : لا وإن تتمر خير لك » (٣) * وبما رويناه عن معاوية بن اسحاق عن أبي صالح ما هان الحنفى عن النبي ﷺ « الحج جهاد والعمره تطوع » (٤) * ومن طريق يحيى بن أيوب عن عبد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر « قلت : يا رسول الله العمره فرضة كالحج قال : لا وإن تتمر خير لك » * ومن طريق حفص بن غيلان عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ « من مشى الى صلاة مكتوبة فهي كحجة ، ومن مشى الى صلاة تطوع فهي كعمرة تامة » * ومن طريق يحيى بن الحارث عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي ﷺ « من مشى الى مكتوبة فأجره كأجر الحاج ، ومن مشى الى تسبيح الضحى فأجره كأجر المعتسر » (٥) * ومن طريق محاضر بن المورع عن الأحوص

(١) زيادة « قال أبو محمد » من النسخة رقم (١٦) (٢) لفظ « اليها » زيادة من النسخة رقم (١٤) وجميع النسخ مكية (٣) رواه أحمد بن حنبل في المستدرج ص ٣١٦ ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٢٠ ، والترمذى والبيهقي من رواة الحاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عنه ، والحجاج ضعيف ، قال البيهقي المحفوظ عن جابر موقوفاه ورواه البارقي ص ٢٨٢ (٤) قال الحافظ في التلخيص : وفي الباب عن أبي صالح عن أبي هريرة عن حزم والبيهقي وإسناده ضعيف ، وأبو صالح ليس هو ذكرنا السابق بل هو أبو صالح ما هان الحنفى ، كذلك رواه الشافعى عن سعيد بن سالم عن الثوري عن مطوية ابن اسحق عن أبي صالح الحنفى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحج جهاد والعمره تطوع » ، ورواه ابن ماجه من حديث طلحة ج ٢ ص ١٢٠ وإسناده ضعيف ، والبيهقي من حديث ابن عباس ، ولا يصح من ذلك شيء أه قول : ولم اجده في سنن البارقي عن أبي صالح واقطع علم (هـ) رواه ابن ماجه ج ٢ ص ١٢٠ وفيه عمر بن قيس وهو ضعيف كما يقول المصنف بعده

قال أبو محمد: هذا كل مأمون هو به وكله باطل، أما الأحاديث التي ذكرها فكذوبة كلها، أما حديث جابر قال حجج بن أرقطة ساقط لا يحتاج به بالطريق الأخرى بسقط وأوهن لأنها من طريق يحيى بن أيوب وهو ضعيف عن العمري الصغير وهو ضعيف * وأما حديث أبي صالح ما هان الحنفى فهو مرسل، وما هان هذا ضعيف كوفي * وأما حديث أبي أمامة فاحد طرقه عن حمص بن غيلان وهو مجهول عن مكحول عن أبي أمامة ولم يسمع مكحول من أبي أمامة شيئا، والأخرى من طريق القاسم — أبي عبد الرحمن — وهو ضعيف والثالثة ^(٥) — من طريق محاضر بن المورع ^(٦) وهو ضعيف عن الأحموص بن حكيم وهو ساقط عن عبد الله بن عمار وهو مجهول وهو حديث

(١) رواه الطبرانی (٢) في سنن أبي داود ج ٤ ص ٧٦ زيادة وسأل النبي صل الله عليه وسلم، الخ (٣) في سنن أبي داود (٤) في كل سنة (٥) في التفسير رقم (١٦) سقط الواو هنا (٦) في التفسير رقم (١٤) وبالك هو ماخذاً أولى تناسباً (٦) في النسخة ورقم (١٤) «الموزع» هنا فيما سبق قريباً لما ذكرنا من إجماع المصنفين.

منكر ظاهر الكذب لانه لو كان أجر العمرة كأجر من مشى الى صلاة تطوع لما كان —
لما تكلفه النبي ﷺ من القصد الى العمرة الى مكة من المدينة — معنى ، ولو كان فارغا
ونعوذ بالله من هذا * وأما حديث طلحة فن طريق عبد الباقي بن قانع وقد أصفق
اصحاب (١) الحديث على تركه ، وهو راوى كل بلية وكذبة ، ثم فيه عمر بن قيس مندل
وهو ضعيف * وأما حديث ابن عباس فن طريق عبد الباقي بن قانع ويكفى ، ثم هو عن
ثلاثة مجهولين في نسق لا يدري من هم ، وأما حديث أبي هريرة فكذب بحت من بلايا
عبد الباقي بن قانع التي انفرد بها والناس روه مرسلان من طريق أبي صالح ما هان كما
أوردنا قبل فزاد فيه أبا هريرة وأوهم انه أبو صالح السمان فسقطت كلها والله الحمد *
ولوشنا لما رضعناهم بما روينا من طريق ابن لهيعة عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ
انه قال : « الحج والعمرة فريضة واجبتان » ولكن يعيدنا الله عز وجل ومعاد الله
والشهر الحرام من أن نتجج بما ليس حجة ، ولكن ابن لهيعة اذا روى ما يوافقهم صار
ثقة واذا روى ما يخالفهم صار ضعيفا ، والله ما هذا فعل من يوقن انه محاسب بكلامه
في دين الله تعالى *

قال أبو محمد : وعهدنا بهم يقولون : ان صاحب اذا روى خبرا وتركه كان ذلك
دليلا على ضعف ذلك الخبر ، وقد حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا ابراهيم ابن
أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا سفيان — هو ابن عيينة —
عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس انه قال : الحج والعمرة واجبتان *
وبه نصنا الى سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس انه قال في الحج والعمرة :
أنها لفريضة في كتاب الله (٢) ، وهذا عن ابن عباس من طرق في غاية الصحة انها واجبة
كوجوب الحج *

ونا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري
نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أبو قلابة نا الانصاري — هو محمد بن عبد الله القاضى — نا ابن جريج
أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : ليس مسلم الا عليه حقه و عمره من
استطاع اليه سيلا *

قال أبو محمد : فلو صح ما رووا من الكذب الملقق لوجب على اصولهم الحثينة المفترقة
اسقاط كل ذلك اذا كان ابن عباس وجابر روى تلك الاخبار بزعمهم قد صح عنهم

(١) في النسخة رقم (١٤) داهل بدل واصحاب وانظر الكلام على عبد الباقي بن قانع في الجزء السادس من هذا الكتاب

ص ١٦٨ (٢) قال الخطاط ابن حجر في التلخيص نزاهة القاضى وسعيد بن منصور ، والحاكم البيهقي وعلمه البخارى ج ص ١٠١

خلافها ، ولكن القوم متلاعبون كاترون ، ونعوذ بالله من الخذلان ^(١) . قال ابو محمد : ثم لو صحت كلها — ومعاذ الله من ان يصح الباطل والكذب — لما كانت لهم في شيء منها حجة لما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني نا خالد — هو ابن الحارث — ناشبة قال : سمعت النعمان بن سالم قال : سمعت عمرو بن أوس يحدث عن أبي رزير العقيلي « انه قال : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن ^(٢) » قال : فخرج عن أبيك واعتمر * فهذا أمر رسول الله ﷺ بأداء فرض الحج والعمرة عن لا يطيقهما ، فهذا حكم زائد وشرع وارد ، وكانت تكون تلك الأحاديث موافقة لمعهود الأصل فان الحج والعمرة قد كانا بلا شك تطوعا لا فرضا فاذا أمر بهما الله تعالى ورسوله ﷺ فقد بطل — ونهما تطوعا بلا شك وصارا فرضين ، فمن ادعى بطلان هذا الحكم وعودة المنسوخ فقد كذب وأفك واقتري ، وقفا ما ليس له به علم ، فبطل كل خبر مكذوب وموهو به لو صح فكيف وكلها باطل ؟ *

وأما قول من قال : إن اخبار النبي ﷺ بدخول العمرة في الحج وبأنه ليس على المرء الا حجة واحدة دليل على أنها ليست فرضا فهذا بل لا يعقل بل هذا برهان واضح في كون العمرة فرضا لانه عليه السلام أخبر بانها دخلت في الحج ، ولا يشك ذو عقل في أنها لم تصر حجة ، فوجب أن دخولها في الحج انما هو من وجهين فقط : أحدهما أنه يجزئهما عمل واحد في القران ، والثاني دخولها في أنها فرض كالحج ، فان قالوا : قد نجاها أنها الحج الاصغر قلنا : لو صح هذا لكان حجة لنا لأن القرآن قد ^(٣) جاء بإيجاب الحج فكانت حيث تكون فرضا بنص قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) لكننا لانستحل التعمية بما لا يصح مع ان الخبر الذي ذكروا عن ابن عباس لا حجة لهم فيه لأن راويه أبو سنان الثوري وقد قال فيه عقيل سنان ^(٤) : هو مجهول غير معروف ، وأيضا فانهم كذبوا فيه وحرّفوه وأوهوا ان فيه من لفظ

(١) في النسخة رقم (١٤) من ذلك ، بدل من الخذلان ، (٢) في سنن النسائي جزء ١ ص ١١٧ هو الظعن ، بحذف (لا) .
(٣) لفظ « قد » يزاد من النسخة رقم (١٤) . (٤) تقدم الحديث في ص ٣٧ ورواه المصنف بسنده عن أبي جاد صاحب السنن ، وقد قال ابو داود بسنده ما روى الحديث : هو ابوسنان الثوري كذلك عبد الجليل بن حميد ، وسليمان بن كثير جميعا عن الزهري ، وقال عقيل بن سناناه قول المصنف بعد : « هو مجهول غير معروف » من كلام عقيل ، وابوسنان اسمه يزيد بن لمية ، وابوسنان كنية وهو مشهور بـ ، وذكرنا بن عبد البر في كتاب الصحابة انظر تهذيب التهذيب جزء ١٩ ص ٣١٤ ، قال ابن حجر في التلخيص : ورواه احمد بن حنبل والنسائي وابن ماجه والبيهقي ، وروى الحارث الكوفي في كتابه هذا من حديث علي بن سنان مضع ، واصل في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة اهـ .

التي عليه السلام أنه ليس على المرء الاحجة واحدة وليس هذا في ذلك الخبر أصلاً وإنما فيه ان الحج مرة واحدة وهذا لا يمنع من وجوب العمرة. أما مع الحج مقرونة. وأما معه في عام واحد فصار حجة لنا عليهم *

وأما قولهم : ان الله تعالى أمراً باتمامها من دخل فيها لا بابتدائها ، وان بعض الناس قرأ (والعمره لله) بالرفع فقول كله باطل لأنها دعوى بلا برهان ، وقوله تعالى : (وآتوا الحج والعمره لله) لا يقتضى ما قالوا وإنما يقتضى وجوب الحجى بهما تمامين وحتى لو صح ما قالوه (١) لكان حجة عليهم لانه اذا كان الداخل فيها مأموراً باتمامها فقد صارت فرضاً مأموراً به ، وهذا قولنا لا قولهم التماسد المتخاذل ، وابن عباس حجة في اللغة *

وقد رويتنا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طائوس قال : سمعت ابن عباس يقول : والله انها لقريبتنا في كتاب الله عز وجل (وآتوا الحج والعمره لله) (٢) فابن عباس يرى هذا النص موجبا لكونها فرضاً كالحج بخلاف كيس هؤلاء الخذاق باللغة بالضد ، وبهذا احتج مسروق ، وسعيد بن المسيب ، وعلى ابن الحسين ، ونافع في ما جاء بها ، ومسروق وسعيد حجة في اللغة عليه السلام فان قالوا عليه السلام : أتم قولون : بهذا في الحج التطوع ، والعمره التطوع قلنا : لا بل هما تطوع غير لازم جملة ان تبادى فيما أجر والا فلا حرج ؛ ولو كان غير هذا لكان الحج يكرر فرضه مرات ، وهذا خلاف حكم الله تعالى في أنه لا يلزم الامر مرة واحدة (٣) في الدهر عليه السلام فان قالوا عليه السلام : فانكم تقولون : باتمام النذر واتمام قضاء صوم التطوع على من أفطر فيه قلنا : نعم لان كل ذلك صار فرضاً زائداً بأمر الله تعالى بذلك وأمر رسوله عليه السلام فانما الحج فرض مرة واحدة على من لم ينذره لاعلى من نذره بل هو على من نذره فرض آخر لا يضرب (٤) أوامر الله تعالى بعضها ببعض بل ينضم بعضها الى بعض ونأخذ بجميعها * وأما القراءة (والعمره لله) بالرفع فقراءة منكرا لا يحل لاحد أن يقرأ بها ، وسبحان من جعلهم يلبأون الى تبديل القرآن فيحتجون به ا *

وأما قولهم : لو كانت فرضاً لكانت مرتبطة بوقت فكلام سخيف لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا قول صاحب ولا إجماع ولا قياس يعقل ، وهم موافقون لنا على ان الصلاة على رسول الله عليه السلام فرض ولومرة في الدهر وليست مرتبطة بوقت ، وان النذر فرض وليس مرتبطاً بوقت ، وان قضاء رمضان فرض وليس

(١) في النسخة رقم (١٦) وما قالوا : (٢) تقدم في ص ٣٨ (٣) سقط لفظ « واحدة » من النسخة رقم (١٤)

(٤) في النسخة رقم (١٤) « تضرب » بالثاني قوله ، وكذلك ما بعده « نعم » وما هنا اوضح بدليل اتفاق السبع بدء في لفظ « ونأخذ » فانه بالتون ليا *

مرتبطة بوقت ، والاحرام للحج عندهم فرض وليس عندهم مرتبطا بوقت ، فظهر هوس ما يأتون به *

قال أبو محمد: روينا من طريق ابن أبي شبة ناعبد الوهاب — هو ابن عبد المجيد — الثقفى عن أيوب السخثاني عن ابن سيرين عن زيد بن ثابت قلل فيمن يعتمر قبل ان يحج: نسكان لله عليك لا يضرك بأتهما بدأت * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج اخبرني: نافع مولى ابن عمر أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة (١) وحرمة واجبتان من استطاع الى ذلك سبيلا ومن زاد بعدهما شيئا فهو خير وتطوع * ومن طريق أبي اسحاق عن مسروق عن ابن مسعود قال: أمرتم بأقامة الصلاة والعمرة الى البيت؛ وقد ذكرناه آنفا عن جابر، وابن عباس * ومن طريق قتادة قال عمر بن الخطاب: يا أيها الناس كتب عليكم العمرة * وعن أشعث عن ابن سيرين قال: كانوا لا يختلفون ان العمرة فريضة، وابن سيرين أدرك الصحابة وأكابر التابعين * وعن معمر عن قتادة قال: العمرة واجبة * ومن طريق سفيان الثوري، ومعمر عن داود ابن أبي هند قلت لعطاء: العمرة علينا فريضة كالحج؟ قال: نعم * وعن يونس بن عبيد عن الحسن، وابن سيرين جميعا العمرة واجبة * وعن طاووس العمرة واجبة * وعن سعيد بن جبير العمرة واجبة قليل له: ان فلانا يقول: ليست واجبة فقال: كذب ان الله تعالى يقول: (وأتموا الحج والعمرة لله) (٢) * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي قال: سمعت مسروقا يقول (٣): أمرتم في القرآن بأقامة أربع .. الصلاة . والزكاة . والحج . والعمرة . قال أبو اسحاق: وسمعت عبد الله بن شداد يقول: العمرة الحج الأصغر * وعن سعيد بن المسيب انما كتبت على عمرة وحجة * وعن مجاهد الحج والعمرة فريضتان * وعن منصور عن مجاهد العمرة الحجة الصغرى * وعن علي بن الحسين انه سئل عن العمرة فقال: مانعها إلا واجبة (وأتموا الحج والعمرة لله) * وعن حماد بن زيد عن عبد الرحمن بن السراج (٤) قال: سألت هشام بن عروة. وناظرا مولى ابن عمر عن العمرة أواجبة هي — ؟ فقرأ جميعا (وأتموا الحج

(١) كذا في المتن رقم (١٦) والاعلحة، باسقاط الواو، وفي نسخة رقم (١٤) والاعلحة، وما هنا موافق لما سيأتي قريبا (٢) ذكر هذا الاثر ابن جرير الطبري في تفسيره ج ٢ ص ١٢١، وفيه اقوال كثيرة للسلف انظر هناك تجد ما يبرك (٣) سقط لفظ ويقول من المتن رقم (١٦) خطأ. وذكر هذا الاثر ابن جرير الطبري في تفسيره ج ٢ ص ١٢١ بالقطب. قريب من هذا (٤) في النسخة رقم (١٤)، عبد الرحمن السراج، بالحاء المهملة في آخره وهو غلط، وهو عبد الرحمن بن عبد الله السراج — بالجيم — انظر تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢١٠.

والعمرة لله) * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم انا مغيرة — هو ابن مقسم — عن الشعبي أنه قال في العمرة : هي واجبة * وعن شعبة عن الحكم قال : العمرة واجبة * قال أبو محمد : وهو قول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي سليمان ، وجميع أصحابهم * وقال أبو حنيفة ومالك : ليست فرضا ، والقوم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وهم قد خالفوا هنا عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ولا يصح عن أحد من الصحابة خلاف لهم في هذا الرواية ساقطة من طريق أبي معشر عن إبراهيم بن عبد الله قال : العمرة تطوع ، والصحيح عنه خلاف هذا كما ذكرنا ، وعهدنا بهم يعظمون خلاف الجمهور وقد خالفوا [هنا] (١) عطاء ، وطاوسا ، ومجاهدا ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وابن سيرين ، ومسروقا ، وعلى بن الحسين ، ونافعا مولى ابن عمر ، وهشام بن عروة ، والحكم بن عتيبة ، وسعيد بن المسيب ، والشعبي ، وقادقوا ما نعلم لمن قال : ليست واجبة سلفا من التابعين إلا إبراهيم النخعي وحده ، ورواية عن الشعبي قد صح عنه خلافا كما ذكرنا ، وتوفي في ذلك حماد بن أبي سليمان *

قال أبو محمد : وموت بعضهم بمحدثين هما من أعظم الحجة عليهم ، أحدهما الخبر الثابت في الذي سأل رسول الله ﷺ عن الاسلام ؟ فأخبره بالصلاة . والزكاة . والصيام . والحج فقال : هل علي غيرها يا رسول الله ؟ قال : لا إلا أن تطوع ، والثاني خبر ابن عمر « بني الاسلام على خمس » فذكر شهادة التوحيد . والصلاة . والزكاة . والصيام . والحج (٢) *

قال أبو محمد : وهما — من أقوى حججنا (٣) عليهم لصحة قول رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » فصح أنها واجبة بوجوب الحج ، وإن فرضها دخل في فرض الحج ، وأيضا حتى لو لم يأت هذا الخبر لكان أمر النبي ﷺ وورود القرآن بهاشرا زائدا وفرضا واردا مضافا إلى سائر الشرائع المذكورة ، وكلهم يرى النذر فرضا ، والجهد اذا نزل بالمسلمين (٤) فرضا ، وغسل الجنابة فرضا ، والوضوء فرضا ، وليس ذلك مذكورا في الحديثين المذكورين ، ولم يروا الحديثين المذكورين حجة في سقوط فرض كل ما ذكرنا ، فوضح تناقضهم وفساد مذهبهم في ذلك والحمد لله رب العالمين *

٨١٢ — مسألة — وأما حج العبد والامة فإن أبا حنيفة ، ومالك ، والشافعي قالوا : لا حج عليه فإن حج لم يجزه ذلك من حجة الاسلام * وقال أحمد بن حنبل : إذا عتق

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) هـ (٢) في النسخة رقم (١٤) هـ «وموتهم بمناذير صحيح البيت : وما هنا أولى نظما (٣) في النسخة رقم (١٤) هـ «ومما من أقوى حججنا وما هنا الحسن (٤) حذف الفاعل من النسخة العلمية : تقديره الله و

بعرفة أجزأته تلك الحجة * وقال بعض أصحابنا : عليه الحج كالحر ، وقد ذكرنا آقا عن جابر ، وابن عمر ^(١) قال أحدهما : مامن مسلم ، وقال الآخر : مامن أحد من خلق الله الا عليه عمره وحجة قطعا وعما ولم يخصنا انفسنا من جنس ، ولا حرّا من عبد ، ولا حرة من أمة ، ومن ادعى عليها تخصيص الحرّ والحرة فقد كذب عليها ؛ ولا أقل حياء ممن يجعل قول ابن عمر ، بنى الاسلام على خمس ، حجة في اسقاط فرض العمرة ، وهو حجة في وجوب فرضها كما ذكرنا ولا يجعل قوله ما أحد من خلق الله الا عليه حجة وعمره حجة في وجوب الحج على العبد * فان قيل * لعلها ارادوا الا العبد قيل هذا هو الكذب بعينه ان يريدوا الا العبد ثم لا يبينانه ، وأيضا فلعلها ارادوا الا المقعد ، والا الاعمى ، والا الأعور ، والا البني تميم ، والا أهل افرقية ، وهذا حق لاختصاصه به ، ولا يصح مع هذه الدعوى قوله لأحد أبداً ؛ ولعل كل ما أخذوا به من قول أبي حنيفة . ومالك . والثاقي ليس على عومه ولكنهم ارادوا تخصيصا لم يبينوه ^(٢) وهذه طريق السوفسطائية نفسها ، ولا يجوز ان يقول أحد ما يقل الابيان وارد متيقن بنفيه بانه أراد غير مقتضى قوله ، وقد ذكرنا هنا قول الله تعالى : (تدمير كل شيء بامر ربها) * (وأوتيت من كل شيء) * (وما نذر من شيء أتت عليه الا جعلته كالريم) ، وكل هذا لاحجة لهم فيه لانها انما دمرت بنص الآية كل شيء بامر ربها فدمرت ما أمرها ربها بتدميره لا ما لم يأمرها ، وما نذر من شيء أتت عليه فانما جعلت كالريم ما أتت عليه لا ما لم تأت عليه بنص الآية ، وأوتيت من كل شيء لا يقتضي إلا بعض الأشياء لان من للتبخيص ، فمن آتاه الله شيئا ما قل أو كثر فقد آتاه من كل شيء لان كل شيء هو العالم كله ، فمن أوتي شيئا فقد أوتي من العالم كله ، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق *

وكتب الى أبو المرجى الحسين بن عبد الله بن زروار المصري قال : نا أبو الحسن الرحبي — نا أبو مسلم الكاتب نا أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن المفلح نا عبد الله ابن أحمد بن حنبل نا أبي نا زيد بن الحباب المكي نا ابن لبيعة عن بكير بن عبد الله بن الأشج قال : سألت القاسم بن محمد ، وسليمان بن يسار عن العبد اذا حج باذن سيده ؟ فقالا جميعا : تجزيه عنه من حجة الاسلام فاذا حج بغير اذن سيده لم تجزه * وبه الى زيد بن الحباب نا ابراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : اذا حج العبد وهو غلى فقد أجزأت عنه حجة الاسلام *

قال أبو محمد : واحتج من لم ير المبدحجا بما رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن يونس بن أبي اسحاق قال: سمعت شيخنا يحدث أبا اسحاق عن محمد بن كعب القرظي عن رسول الله ﷺ «أيما صبي حج به أهله ثم مات أجرأ عنه وان أدرك فعله الحج ، وأيما مملوك حج به (١) أهله ثم مات أجرأ عنه وان عتق فعله الحج» *
قال أبو محمد : هذا مرسل ، وعن شيخ لا يدري اسمه ولا من هو * واحتجوا أيضا بخبر رويناه من طريق عثمان بن خرزاذ الانطاكي (٢) نا محمد بن المنهال الضرير نا يزيد ابن زريع نا شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «أيما صبي حج لم يبلغ الحنث فعله حجة أخرى وأيما عبد حج ثم أعتق فعله ان يحج حجة أخرى» *

قال علي : وهذا خبر رواه من هو أوثق من عثمان بن خرزاذ عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن شعبة ، ومن هو ان لم يكن فوق يزيد بن زريع لم يكن دونه عن شعبة فأوقفه أحدهما على ابن عباس واسنده الآخر بزيادة نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحنثي نا محمد بن بشار نا محمد بن أبي عدى ومحمد بن المنهال قال ابن المنهال : نا يزيد بن زريع نا شعبة ، وقال ابن أبي عدى : نا شعبة ثم اتفقا عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال يزيد بن زريع : عن رسول الله ﷺ قال : «إذا حج الصبي ففى له حجة صبي حتى يعقل فإذا عقل فعله حجة أخرى وإذا حج الأعرابي ففى له حجة أعرابي فإذا هاجر فعله حجة أخرى» ، وأوقفه ابن أبي عدى على ابن عباس من قوله : وأوقفه أيضا سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله ، وأوقفه أيضا أبو السفر ، وعبيد صاحب الحلى ، و قتادة على ابن عباس *

قال أبو محمد : ان كان هذا الخبر حجة في ان لا يجزى العبد حجه فهو حجة (٣) في ان لا يجزى الأعرابي حجه ولا فرق ، وهو قول ابن عباس الثابت عنه كما أوردنا ، وكذلك أيضا رويناه من طريق أبي معاوية . وسفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله في إعادة الحج على الصبي اذا احتلم ، وعلى العبد اذا عتق : وعلى الأعرابي اذا هاجر وهو قول الحسن كما رويناه عن ابن أبي شيبة (٤) عن علي بن هاشم عن اسماعيل عن الحسن البصري قال : الصبي ان حج ، والمملوك ان حج : والأعرابي

(١) في النسخة رقم (١٦) هـ صححه (٢) هو عثمان بن عبد الله بن محمد بن خرزاذ — بعضهم الخاء المعجمة تشديد الراء بهذا زاي — البصري أبو عمرو بن ليلى انطاكية (٣) سقطت جملة فهو حجة من النسخة رقم (١٦) خطأ (٤) لفظ «أي» سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ .

أن حج ثم هاجر الأعرابي ، واحتمل الصبي ، وعق العبد فعليه الحج * وقال عطاء :
أما الأعرابي فيجزئ حجه وأما الصبي والمملوك ^(١) فعليه الحج * وقال إبراهيم النخعي :
لا يجزئ العبد حجه إذا احتق وعليه حجة أخرى ؛ وأما الأعرابي فيجزئ حجه * وقد
روينا أيضا مثل هذا عن الحسن ؛ وعن الزهري ، وطاوس ، وما نعلم أحدا من التابعين روى
عنه في هذا الباب شيء غير ما ذكرنا ؛ ولا عن الصحابة غير ما أوردنا *

قال أبو محمد : فمن أعجب شأننا بمن يدعى الاجماع في هذا وليس معه فيه الا خمسة من
التابعين ، أحدهم يختلف عنه في ذلك ، وقد رويناه ^(٢) مثل قولنا عن ثلاثة من التابعين ،
وعن اثنين من الصحابة رضى الله عنهم وهم قد خالفوا في هذه المسألة كل قول جاء في
ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم ، وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم فلم يجعلوا
ماروى عن ستة من الصحابة وأربعة عشر من التابعين في أن العمرة فرض ولا يصح عن
أحد من الصحابة في ذلك خلاف ولا عن أحد من التابعين الا عن واحد باختلاف ظم
يحملوه ^(٣) اجماعا *

قال أبو محمد : لا تخلو رواية عثمان بن خرزاذ ، ومحمد بن بشار عن محمد بن المنهال
عن يزيد بن زريع من أن تكون صحبة أو غير صحبة فان كانت غير صحيحة فقد
كفينا المؤنة فيها وان كانت صحيحة وهو الاظهر فيها — لان رواياتنا كانت — فانه خبر
منسوخ بلا شك *

برهان ذلك ان هذا الخبر بلا شك كان قبل فتح مكة لان فيه إعادة الحج على من حج
من الأعراب قبل هجرته ، وقد حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب
ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن عبد الله بن نمير
نا أبي نا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن
عطاء عن عائشة أم المؤمنين ^(٤) قالت : « سئل رسول الله ﷺ عن الهجرة ؟ قال :
لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية فاذا ^(٥) استقرتم فاقفوا » * وبه إلى مسلم نا يحيى
ابن يحيى واسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — قال اجمعا ^(٦) : نا جابر عن منصور
عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « يوم فتح مكة لا هجرة
ولكن جهاد ونية وإذا استقرتم فاقفوا » * وروينا أيضا من طريق ثابتة عن مجاشع

(١) في النسخة رقم (١٤) « والعبد » بدل « والمملوك » ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « وقد ذكرنا » (٣) كلفنا الاصلين ،
والذي يظهر لي ان لفظ « ظم حملوه » زائد مكرر ، ويكون اجماعا مقبولا تانيا لقوله « ظم حملوا ماروى المتقدم » والله اعلم
(٤) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٩٣ لم يوجد لفظ « أم المؤمنين » (٥) في صحيح مسلم « واذا » بالواو (٦) لفظ « جمعا » ليس
في صحيح مسلم

ومجالد بن مسعود السليبي عن رسول الله ﷺ قال: قد صح بلا شك أن هذا الخبر كان قبل الفتح فقد نسخه مارون^(١) بالسند المذكور إلى مسلم *
 نازهر بن حرب نا يزيد بن هرون نا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أنس بن مالك قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثا فقال عليه السلام: لو قلت: نعم لوجبت ولما استطعتم ذروني ما ترككم فأنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» *

قال أبو محمد: كان هذا في حجة الوداع فصار عموما لكل حر وعبد وأعرابي وعجمي [وبلا شك ولا مرية^(٢)] أن العبد قد كان غير مخاطب بالحج في صدر الإسلام ولا الحر أيضا، فكان خبر يزيد بن زريع في أن عليه وعلى الأعرابي حجة الإسلام إذا عتق العبد وهاجر الأعرابي موافقا للحالة الأولى وبقي على انهما غير مخاطبين كما كانا، وجاء هذا الخبر فدخل في نفسه في الخطاب بالحج العبد والأعرابي لانهما من الناس فكان بلا شك ناسخا للحالة الأولى ومدخلا لهما في الخطاب بالحج ضرورة ولا بد *

ورأيت بعضهم قد احتج قال: حج النبي ﷺ بأزواجه ولم يحج بأم ولده *
 قال علي: وهذه كذبة شنيعة لا تجد لها في شيء من الآثار أبدا وأن التسهيل في مثل هذا العظيم جدا *
 قال أبو محمد: عهدنا بهم يقولون في النفي في الزنا، وفي كثير من السنن مثل لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، وفي خبر اليمين مع الشاهد: هذا زيادة على ما في القرآن، وهذا تخصيص للقرآن، وهذا خلاف ما في القرآن وكذبوا في كل ذلك، ثم لم يقولوا في هذا الخبر: هذا تخصيص للقرآن، وهذا زيادة على ما في القرآن، وهذا خلاف ما في القرآن *
 وعهدنا بهم^(٣) يردون السنن الثابتة بدعوى الاضطراب كحج القطع في ربيع دينار وخبر ابن عمر في الزكاة وغير ذلك وكذبوا في ذلك، ثم احتجوا [في ذلك^(٤)] بهذا الخبر الذي لا نعلم خبرا أشد اضطرابا منه، وهم يتركون للسنن للقياس كحج المصرة، وخبر القرعة في السنة الأبعد وهم هنا قد تركوا القياس لانهم لا يختلفون أن العبد مخاطب بالإسلام وبالصلاة والصيام فما الذي منع [من^(٥)] أن يخاطب بالحج والعمرة ثم يقولون:

(١) في النسخة رقم (١٦) وماروناه، (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) «وعهدناهم»
 (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

العبد ليس هو من أهل الجمعة فإذا حضرها صار من أهلها واجزأته فبلا قالوا ههنا : ان العبد وان لم يكن من أهل الحج فانه اذا حضره صار من أهله واجزأه ؟ وأ كثرهم . يقول : من نوى تطوعا بحجه اجزأه عن الفرض ، وأقل حال حج العبد أن يكون تطوعا فبلا اجزأه عندهم ؟ ﴿ فان قالوا ﴾ : هو غير مخاطب قلنا : قد جمعت في هذا القول الكذب وخلاف القرآن اذ لم يخص الله تعالى عبدا من حر ، والتاقتض لانه ان لم يكن مخاطبا به فلا يحل له ان يتكلف ولا يلزمه احرام ولا شيء من جزاء صيد ولا فدية أذى ولا غير ذلك كما لا يلزم الحائض شيء من أحكام الصلاة والصيام اذ ليست بمخاطبة به ، وكالصبي . الذى لا يلزمه شيء من أمور الحج فان فعلهما أو فعل به كان له أجر وكان له حج للأثر في ذلك لا لغيره . *

فهذا مما خالفوا فيه القرآن والسنة الثابتة وقول طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف والقياس . نعم والخبر الذى به احتجوا لانهم خالفوا ما فيه من حكم الاعرابي في الحج (١) وبالله تعالى التوفيق . *

٨١٣ — مسألة — وأما المرأة التي لازوج لها ولا ذا محرم يحج معها فلها تحج . ولا شيء عليها ؛ فان كان لها زوج ففرض عليه ان يحج معها فان لم يفعل فهو عاص لله تعالى وتحج هى دونة وليس له منعها من حج الفرض وله منعها من حج التطوع . * وروينا عن ابراهيم . وطاوس . والشعبي . والحسن لا تحج المرأة الا مع زوج أو محرم . وهو قول الحسن بن حى . *

وروينا عن أبي حنيفة ، وسفيان ان كانت من مكة على أقل من ليال ثلاث فلها ان تحج مع غير زوج وغير ذى محرم ، وان كانت على ثلاث ليال فصاعداً فليس لها ان تحج الا مع زوج أو ذى محرم من رجالها . * وروينا من طريق ابن عمر لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال الا مع ذى محرم . * وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حميد عن الحسن ابن حى عن علي بن عبد الأعلى ان عكرمة سئل عن المرأة تحج مع غير ذى محرم أو زوج ؟ فقال : نهى رسول الله ﷺ ان تسافر المرأة فوق ثلاث الا مع ذى محرم . *

وقالت طائفة : تحج في رفقة ما مؤتة وان لم يكن لها زوج ولا كان معها ذو محرم كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن يونس — هو ابن يزيد — عن الزهرى قال : ذكر عند عائشة أم المؤمنين المرأة لا تسافر الا مع ذى محرم قالت عائشة : ليس كل النساء تجد محرمًا . *

ومن طريق سعيد بن منصور ناين وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن نافع مولى ابن عمر قال : كان يسافر مع عبد الله بن عمر مولات [له] ^(١) ليس معين محرم ، وهو قول ابن سيرين وعطاء ، وهو ظاهر قول الزهرى ، وقتادة ، والجمهور ابن عتيبة ، - وهو قول الأوزاعي ، ومالك ، والشافعى ، وأبى سليمان وجميع أصحابهم ، قال أبو محمد : أما قول أبى حنيفة فى التحديد الذى ذكر فلا نعلم له سلفا فيه من الصحابة ولا من التابعين رضى الله عنهم بل ما نعلم احدا قاله قبلهم ، وهم يعظمون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ، ويقولون : ان المرسل كالمسند ، وقد صح عن ابن عمر ما ذكرنا ، وروى عن أم المؤمنين بأحسن مرسل يمكن وجود مثله ، ولا يعرف لمعا فى ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد خالفهما أصحاب أبى حنيفة ، وهذا تناقض فاحش .

قال أبو محمد : ثم نظرنا فيما احتج به كل طائفة لقولها فوجدنا أصحاب أبى حنيفة يحتجون لقولهم بالخبر عن رسول الله ﷺ « لا تسافر امرأة ثلاثا إلا مع زوج أو ذى محرم » وقالوا : قد روى أيضا « لثنتين » وروى « يوم ماولية » وروى « يوما » وروى « بريدة » قالوا : ونحن على يقين من تحريم سفرها ثلاثا وعلى شك من تحريم سفرها أقل من ذلك لانه قد يكون ذكر الثلاث متقدما ويكون متأخرا فالثلاث على كل حال محرم ^(٢) عليها سفرها إلا مع زوج أو ذى محرم فنأخذ ما لا شك فيه وندع ما فيه الشك للاحجة لهم غير هذا أصلا .

قال على : وهذا عليهم لالهم لوجهين ، أحدهما أنه ليس صواب العمل ما ذكرنا لانه ان كان خبر الثلاث متقدما أو متأخرا فليس فيه ان تقدم ابطال الحكم النهى عن سفرها أقل من ثلاث لكنه بعض ما فى سائر الروايات ، وسائر الروايات زائدة عليه ، وليس هذا مكان نسخ أصلا بل كل [تلك] ^(٣) الأخبار حق وكلها يجب استمالها ^(٤) وليس بعضها مخالفا لبعض أصلا ، ويقال لهم : خبر ابن عباس عن النبي ﷺ لا تسافر امرأة إلا مع ذى محرم جامع لكل سفر فنحن على يقين من تحريم كل سفر عليها إلا مع زوج أو ذى محرم ، ثم لا ندري أبطال هذا الحكم أم لا ؟ فنأخذ باليقين ونلقى الشك فهذا معارض لاحتجاجهم مع ما قدمنا ، ويقال لهم : عهدنا بكم تذكرون الأخبار بالاضطراب ، وهذا خبر رواه أبو سعيد ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس فلم يضطرب

(١) الزيادة من نسخة (١٦) (٢) فى نسخة (١٦) « محرم » (٣) الزيادة من نسخة (١٦) (٤) فى نسخة (١٤) « وكلها يجب استمالها » .

عن ابن عباس أصلاً واضطرب عن سائرهم، فروى عن ابن عمر لاتسافر ثلاثاً، وروى عنه لاتسافر فوق ثلاث، وروى عن أبي سعيد لاتسافر فوق ثلاث، وروى عنه لاتسافر يومين، وروى عن أبي هريرة لاتسافر ثلاثاً، وروى عنه لاتسافر فوق ثلاث، وروى عنه لاتسافر يوماً وليلة، وروى عنه لاتسافر يوماً، وروى عنه لاتسافر بريداً، فعلى أصلكم دعوا رواية من اختلف عليه واضطرب عنه أذ ليس بعض ما روى عن كل واحد أولى من سائر ما روى عنه وخذوا برواية (١) من لم يختلف عليه ولا اضطرب عنه وهو ابن عباس فهذا أشبه من استدلالكم *

والوجه الثاني أنه قد روى عن ابن عمر، وأبي سعيد، وأبي هريرة كما ذكرنا لاتسافر [المرأة] (٢) فوق ثلاث فإن صحتم استدلالكم [الفاسد] (٣) بأخذ أكثر مما ذكر في تلك الأخبار فامنعوها بما زاد على مسيرة ثلاث لانه اليقين وأيضوا لها سفر الثلاث لانه مشكوك فيه كما سفر اليومين. واليوم. والبريد مشكوك فيه عندكم، وهذا مالا مخلص لهم منه، فإن ادعوا اجتماعهما — فما هذا ينكر من أقدامهم — أكذبهم ما روينا من طريق الحذافي — عن عبد الرزاق — ناعبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر قال: لاتسافر امرأة فوق ثلاث إلا مع ذي محرم، لاسيما وابن عمر هو راوى الحديث الذي تعلقوا به، وأكذبهم أيضاً ما روينا عن عكرمة آتفا من منعه لـ "ها" ما زاد على الثلاث لاما دون ذلك، والعجب أنهم يقولون في امرأة لاتجد معاشاً أصلاً إلا على ثلاث فصاعداً: أنها تخرج بلا زوج ولا ذي محرم، ويقولون فيمن حفزتها (٤) فتة — وخشيت على نفسها غلبة الكفار. والمحاربين. أو الفساق (٥) ولم تجد أمناً إلا على ثلاث فصاعداً — أنها تخرج مع غير زوج ومع غير ذي محرم، وطاعة الله تعالى في الحج واجبة عليها كوجوب خلاص روحها (٦) ﴿فإن قالوا﴾: الزوج والمحرم من السبيل قلنا: عليكم الدليل والافهى دعوى فاسدة لم يعجز عن مثلها أحد، فسقط هذا القول الفاسد جملة، وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول عكرمة واحتجاجه بالخبر الذى فيه ما زاد على الثلاث فوجدناه لاجحة له فيه لما ذكرنا من أن سائر الأخبار وردت بالمنع مما دون الثلاث فليس الخبر الذى فيه فيها عن ان تسافر ثلاثاً أو أكثر من ثلاث بأولى من سائر الأخبار التى فيها منعها من سفر أقل من ثلاث *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «رواية» (٢) الزيادة فى النسخة رقم (١٤) (٣) الزيادة فى النسخة رقم (١٤) (٤) اى حفزتها (٥) فى النسخة رقم (١٤) «والفساق» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «روحها» وهو غلط.

قال أبو محمد : فبطل هذا القول أيضا ولم يبق الا قولنا أو قول النخعي . والشعبي . وطائوس . والحسن ^(١) في منعها جملة أو إطلاقها جملة فوجدنا المانعين يحتجون بالاخبار التي ذكرنا وهي اخبار صحاح لا يحمل خلافها الا لنص آخرين حكما ان وجده ، فنظرنا فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا ابن نمير نا أبي . وابن ادريس قالنا : نا عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : ^(٢) « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » *

وبه الى ابن نمير نا أبي نا حفظة — هو ابن أبي سفيان الجمحي — قال : سمعت سالما — هو ابن عبد الله — بن عمر يقول سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا استأذنكم نساؤكم الى المساجد فأذنوا لهن » فأمر عليه السلام الأزواج وغيرهم ان لا يمنعن النساء من المساجد ، والمسجد الحرام أجل المساجد قدرا *

ووجدنا الله تعالى يقول : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ، ثم وجدنا الأسفار تنقسم قسمين سفرا واجبا ، وسفرا غير واجب فكان السفر الواجب بعض الأسفار بلا شك ، وكان الحج من السفر الواجب فلم يجوز أخذ بعض هذه الآثار دون بعض ووجب الطاعة لجميعها ولزم استعمالها كلها ولا بد ، فهذا هو القرض ، وكان من رفض بعضها وأخذ بعضها عاصيا لله تعالى ، ولا سبيل الى استعمال جميعها الا بأن يستثنى الاخص منها من الأعم ولا بد ، فكان نهي المرأة عن السفر الامع زوج أو ذى محرم عامة لكل سفر فوجب استثناء ما جاء به النص من إيجاب بعض الأسفار عليها من جملة النهي ، والحج سفر واجب فوجب استثناءه من جملة النهي ، (فان قالوا) : بل إيجاب الحج على النساء ^(٣) عموم فينقض ذلك بحديث النهي عن السفر الامع زوج أو ذى محرم قلنا : هذا خطأ لأن تلك الأخبار انما جاءت بالنهي عن كل سفر جملة لاعت الحج خاصة وانما كان يمكن ان يعارضوا بهذا [أن] ^(٤) لوجاءت في النهي عن ان تحج المرأة الامع زوج أو ذى محرم فكان يكون حيثئذ اعتراضا صحيحا وتخصيصا لأقل الحكمين من أعمهما وهذا ينجدنا . ويرهان آخر وهو ان تلك الأخبار كلها انما خوطب بها ذوات الأزواج واللاتي لهن المحارم لان فيها إباحة الحج أو إيجابه مع الزوج أو ذى المحرم بلا شك ، ومن

(١) في النسخة رقم (١٦) « أو الحسن » وهو غلط لان قول الحسن مرقول للنخعي والشعبي وطائوس انظر صفحة ٤٧

(٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ١٢٩ وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الخ ^(٣) في النسخة رقم (١٤) « على الناس » والصحيح ما هنا وهو موافق لنسخة أيضا غير هذه ^(٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) .

الحال الممتع الذى لا يمكن أصلاً ان يخاطب النبي ﷺ بالحج مع زوج أو ذى محرم من لازوج لها ولا ذى محرم فبقى من لازوج لها ولا محرم على وجوب الحج عليها وعلى خروجها عن ذلك النهى *

وبرهان آخر وهو ما حدثناه حمام قال : نا عبد الله بن محمد بن محمد بن علي البايجى نا أحمد ابن خالد أخبرنا عبيد بن محمد الكشورى نا محمد بن يوسف الحدادى نا عبد الرزاق نا ابن جريج . وسفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ يتخطب يقول : « لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة الا مع ذى محرم ققام رجل فقال : يا رسول الله ان امرأتى خرجت حاجّة واني اكتب في غزوة كذا وكذا قال : (١) « انطلق فاحجج مع امرأتك » فكان هذا الحديث رافضاً للشك والاشكال ومبيناً لما اختلفنا فيه من هذه المسألة لأنّ نيه عليه السلام عن أن تسافر امرأة الا مع ذى محرم وقع ثمسأله الرجل عن امرأته التي خرجت حاجّة لامع ذى محرم ولا مع زوج فأمره عليه السلام بان ينطلق فيحج معها ولم يأمر بردها ولا حجاب سفرها الى الحج دونه ودون ذى محرم ، وفي أمره عليه السلام بان ينطلق فيحج معها بيان صحيح ونص صريح على انها كانت يمكنها ادراكها بلا شك فأقرّ عليه السلام سفرها كما خرجت فيه وأثبت ولم ينكره فصار الفرض على الزوج ، فان حج معها فقد أدى ما عليه من صحبتها وان لم يفعل فهو عاص لله تعالى وعليها التهاذى في حجبها والخروج اليه دونه أو معه أو دون ذى محرم أو معه كما أقرّها عليه رسول الله ﷺ ولم ينكره عليها ، فارتفع الشك بجملة والله الحمد كثيراً *

فان قال قائل : فأن أتم عمّا رويتموه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو ابن دينار ؟ قال : أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس قال : « جاء رجل [الى] (٢) المدينة فقال له رسول الله ﷺ : أين نزلت ؟ قال : على فلانة ، قال : أغلقت عليها بابك مرتين لاتحج امرأة الا ومعهما ذى محرم » قال عبد الرزاق : وأما ابن عيينة فاخبرناه عن عمرو بن عكرمة ليس فيه شك ، قلنا : هذا خبر لم يحفظه ابن جريج لانه شك فيه أحدته به عمرو عن عكرمة مرسلًا ؟ أم حدثه به عمرو عن أبي معبد مسندًا ؟ فلم يثبت أصلاً ، فيبطل التعلق به ، وانما صوابه كما رواه عبد الرزاق عن سفيان . وابن جريج عن عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس كما أوردناه آنفاً ليس فيه هذه اللفظة *

وهكذا روينا أيضا من طريق حماد بن زيد كما حدثنا [به] (١) أحد بن محمد الطائفي
 نا ابن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور
 نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن أنس بن عبد الله عن ابن عباس نا سمع رسول الله ﷺ
 — وهو يخطب — يقول : « لا تسافرن امرأة الا مع ذي محرم ولا يدخن (٢) عليها رجل
 الا ومعه محرم فقال رجل : يا رسول الله انى نذرت ان أخرج فى جيش كذا وكذا
 وأمرأتى تريد الحج قال : فأخرج معها » فلم يقل عليه السلام : لا تخرج الى الحج الا معك
 ولا نهاها عن الحج أصلا بل ألزم الزوج ترك نذره فى الجهاد وألزمه الحج معها ، فالفرض
 فى ذلك على الزوج لاعتبارها *

وأما حديث عكرمة فرسل كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق
 البصرى نا عيسى بن خبيب نا قاضى أشونة (٣) قال : نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن
 يزيد المقرئ نا جدى محمد بن عبد الله بن يزيد نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال :
 « قدم رجل من سفر فقال له رسول الله ﷺ : قد نزلت على فلانة فأغلقت عليها بابك مرتين »
 فهذا هو حديث عمرو بن دينار عن عكرمة اختلط على ابن جرير فلم يدر أحده به
 عمرو بن دينار عن عكرمة ؟ أم حدثه به عمرو عن أنس بن عبد الله عن ابن عباس وأدخل
 فيه ذكر الحج بالشك ، ولا ثبت الحجة بخبر مشكوك فى استاده أو فى إرساله ،
 وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ان لهمنها من حج التطوع فلان طاعته فرض عليها فيما لمعصية الله تعالى
 فيه ، وليس فى ترك الحج التطوع معصية *

٨١٤ — مسألة — فان أحرمت من الميقات أو من مكان يجوز الاحرام منه بغير
 إذن زوجها أو أحرم البديع إذا سببه ، فان كان حج تطوع — كل ذلك — فله منهما واحلالها
 لما ذكرنا ، وان كان حج الفرض نظر فان كان لا غنى به عنها أو عنه — لمرض أو لضعفه
 دونه أو دونها أو ضيعة ماله — فله احلالها لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « المسلم
 أخو المسلم لا يظله ولا يسله » وان كان لا حاجة به اليهما لم يكن له منهما أصلا فان منهما
 فهو عاص لله عز وجل وهما فى حكم المحصر ، وكذلك القول فى الابن والابنة مع الأب
 والأم ولا فرق ، وطاعة الله تعالى فى الحج متقدمة لطاعة الأبوين والزوج ، قال رسول الله
 ﷺ : « اما الطاعة فى الطاعة » ، وقال عليه السلام « فاذا أمرت بمعصية فلا سمع »

(١) النظر به ياقطين النسخة رقم (١٤) فى النسخة رقم (١٤) ، ولا يدخل ، (٣) يضم اوله وثانيه حسن بالادلس من
 نواحى نسخة ، وعن السلفى واشرف حسن من نظر طلبة ياه معجم البلدان .

ولا طاعة ، وترك الحج معصية ، ولا فرق بين طاعة الأبوين والزواج في ترك الحج وبين طاعتهم في ترك الصلاة أو في ترك الزكاة أو في ترك صيام شهر رمضان ، **﴿فإن قيل﴾** : الحج في تأخيرهِ فسحة قلنا الى متى ؟ أفرأيت ان لم يبعثوا الحج للأولاد أو الزوجة ابدا ؟ فان حدوا في ذلك سنة أو سنتين أو أكثر كانوا متحكمين في الدين بالباطل وشارعين مالم يأذن به الله تعالى ولا يقول أحد بطاعتهم في ترك الحج ابدا جملة ، وبالله تعالى التوفيق * وروينا عن قتادة والحكم بن عتيبة في امرأة أحرمت بغير اذن زوجها انها محرمة قال الحكم : حتى تطوف بالبيت *

٨١٥ — مسألة — واستطاعة السليل الذي يجب به الحج ^(١) اما صحة الجسم والطاقة على المشي والتكسب من عمل أو تجارة ما يبلغ به الى الحج ويرجع ^(٢) الى موضع عيشه أو أهله ، وإما مال يمكنه منه ركوب البحر أو البر — والعيش منه حتى يبلغ مكة ويردّه — الى موضع عيشه أو أهله وان لم يكن صحيح الجسم الا أنه لا مشقة عليه في السفر برا أو بحرا ، وإما ان يكون له من يطعمه فيصح عنه ويعتمر باجرة أو بغير اجرة ان كان هو لا يقدر على النهوض لارا كبا ولا راجلا ، فأي هذه الوجوه أمكنت الانسان المسلم العاقل البالغ ؟ فالجواب العمرة فرض عليه ، ومن عجز عن جميعها فلا حج عليه ولا عمرة *

وقال قوم : استطاعة زاد وراحلة * وقال مالك : الاستطاعة قوة الجسم أو القوة بالمال على الحج بنفسه ، ولم يرو وجود من يطعمه استطاعة ولا أوجب بذلك حجاً * وروى عن أبي حنيفة ان المقعد من رجله وان كان له مال واسع وهو قادر على الثبات على الراحلة فلا حج عليه وكذلك الأعمى ، وقد روى عنه ان عليه الحج وعلى الأعمى * ورأى الشافعي ان الاستطاعة انما هي بمال — يحج به أو من يطعمه فيصح عنه فقط ، ولم يرفقه الجسم والقدرة على الراحلة ^(٣) استطاعة *

وحجة من قال : الاستطاعة زاد وراحلة بآثار رويها عن ابن عباس عن ابراهيم ابن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن الاستطاعة ^(٤) ؟ فقال : الزاد والراحلة قليل : يا رسول الله فما الحاج ؟ قال : الأشعث الثقل ^(٥) ومن طريق حماد بن سلمة انا قتادة . وحيد عن الحسن « ان رجلا قال : يا رسول الله ما السليل اليه ؟ قال : زاد وراحلة ^(٦) » * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق

(١) في النسخة رقم (١٤) الذي يجب الحج به ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ويرجع (٣) في النسخة رقم (١٦) دحل الرحلة ، (٤) في النسخة رقم (١٤) « ما الاستطاعة » ، (٥) رواه القزويني ص ٢٥٥ (٦) رواه الدارقطني ص ٢٥٤

عن مسلم بن إبراهيم نا هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي نا أبو اسحاق
 اللهمداني عن الحارث عن علي^(١) عن النبي ﷺ «من ملك زادا وراحلة تبلغه الى بيت
 الله عز وجل فلم يبيع فلا عليه ان يموت يهوديا أو نصرانيا لان الله تعالى يقول : (والله
 على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين)^(٢) »
 وقالوا : لما قال الله تعالى : (من استطاع اليه سبيلا) علمنا انها استطاعة غير القوة بالجسم ،
 اذ لو كان تعالى اراد قوة الجسم لما احتاج الى ذكرها لاتنا قد علمنا ان الله تعالى لا يكلف
 نفسا الا وسعها ، وقالوا : قال الله تعالى : (الى بلد لم تكونوا بالقيه الا يشق الأنفس)
 فصح ان الرحلة^(٣) شق الأنفس بالضرورة ولا يكلفنا الله تعالى ذلك لقوله تعالى (ما جعل
 عليكم في الدين من حرج) ، وذكروا ماروينا من طريق عطاء الخراساني عن عمر بن الخطاب
 انه قال في استطاعة السيل الى الحج زاد وراحلة * ومن طريق الضحاك عن ابن عباس
 في ذلك أيضا زاد وبغير * ومن طريق اسراييل عن الحسن عن أنس من استطاع اليه سبيلا
 قال زاد وراحلة * ومن طريق اسراييل عن مجاهد عن ابن عمر قال : من استطاع اليه
 سبيلا قال : ملء بطنه وراحلة يركبها ، وهو قول الضحاك من مزاحم والحسن البصري ،
 ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، ونحمد بن علي بن الحسين ، وأيوب السخيتاني ، واحد قولي عطاء *
 قال أبو محمد : فادعوا في هذا انه قول طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف
 وليس كما قالوا أصلا : لاتنا قد رويناه عن وكيع وغيره عن عمران بن حدير عن الزوال
 ابن عمار عن ابن عباس قال : « من ملك ثلاث مائة درهم وجب عليه الحج وحرم عليه
 نكاح الاماء » * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس
 قال ، في الحج : سبيله من وجد له سعة ولم يحل بيته وبيته ، وهذا هو قولنا * ومن طريق
 عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن خالد بن أبي كريمة عن ابن الزبير قال :
 من استطاع اليه سبيلا قال : على قدر القوة وهو أحد قولي عطاء *

قال علي : أما احتجاجهم بأن الاستطاعة لو كانت على العموم لما كان ذلك حراما معني
 فكلام فاسد ، واعتراض على الله تعالى ، واخراج للقرآن عن ظاهره بلا برهان . ثم
 لو صح هذا لكان حجة عليهم . لان رسول الله ﷺ أوجب الحج على من لا يستطيعه
 بحسبه ولا بماله اذا وجد من يبيع عنه كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فكان ذلك
 داخلا في الاستطاعة ببيان رسول الله ﷺ ، وأما قولهم : ان الرحلة من شق الأنفس
 والحرج والله تعالى لا يكلف ذلك عباده فصحيح ولم نقل نحن : ان من كانت الرحلة تشق

عليه — وعليه فيها حرج — أن الحج يلزمه بل الحج عن هذه صفته ساقط كما قالوا وإنما قلنا: إن من يسهل عليه المشي — وهو لو كانت له في دنياه حاجة لاستسهل المشي إليها — فالجح يلزمه لانه مستطيع *

وأما الأخبار التي ذكروا فإن في أحدها إبراهيم بن يزيد وهو ساقط مطرح ، وفي الثاني الحارث الأعور وهو مذكور بالكذب ، وحديث الحسن مرسل ولا حجة في مرسل ^(١) ، والعجب من مالك والشافعي في هذه المسألة فإن المالكيين يقولون : المرسل والمسند سواء لاسيما مرسل الحسن فانهم ادّعوا أنه كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدث به أربعة من الصحابة فصاعداً ، ثم خالفوا هنا أحسن مراسيل الحسن * والشافعيون لا يقولون : إلا بالمسند الصحيح وأخذوا هنا بالساقط ، والمرسل *

وأما الروايات في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فراهية كلها لأنها إما من طريق عطاء الخراساني مرسلة ، وإما من طريق إسرائيل ، وأما من طريق رجل لم يسم ، وأحسنها الرواية عن ابن عباس الموافقة لقولنا ، والرواية الأخرى ^(٢) عنه في الثلثائة درهم ، إلا أن هذا ما خالف فيه المالكيون جمهور العلماء وهم يعظمون ذلك ، والخيفيون يطلون السنن الصحاح كنفى الزاقي ، وحديث لا تحرم المصّة ولا المصتان ، وحديث رضاع سالم وبغيرها لزعمهم أنها زائدة على ما في القرآن أو مخالفته ، وأخذوا هنا بأخبار ساقطة لا يحل الأخذ بها غرضة للقرآن مخالفته ، ثم خالفوها مع ذلك في تخصيصهم المقعد * وأطرف شيء احتجّاهم في تخصيص المقعد بقول الله تعالى : (ليس على الأعشى

(١) قال الجافظ ابن حجر في التلخيص ص ٧٠٧ : حديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن تيسر السيل فقال : زاحوا رحلة (رواه) الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : (وقد على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال : قيل : يا رسول الله ما السيل ؟ قال : الزواجر الرحلة ، قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلين الذي خرجناه دارقطني وسنده صحيح إلى الحسن ولا يرى الوصول إلا الوها ، وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس إجماعاً إلا أن الزاوي عن حماد رواه قتادة عبادة بن وقاص الحارثي وقد قال أبو حاتم هو منكر الحديث ، ورواه الشافعي والترمذي وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عمر ، وقال الترمذي : حسن وهو من رواية إبراهيم بن يزيد الخزازي ، وقد قال فيه أحمد ، والنسائي : متروك الحديث ، ورواه ابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف إجماعاً ، ورواه ابن المنذر من قولين ابن عباس ، ورواه الدارقطني من حديث جابر ، ومن حديث علي بن أبي طالب ، ومن حديث ابن مسعود ، ومن حديث عاتقة ، ومن حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده وطريقاً كلها ضعيفة ، وقد قال عبد الله بن أنطمة كلها ضعيفة ، وقال أبو بكر بن المنذر : لا يثبت الحديث في ذلك مستداً ، والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسله ، وبهذا علم أن ما قاله المصنف صحيح حتى نأله الله اتباع سنن الصواب *

(٢) في النسخة رقم (١٤) «ولما الرواية الأخرى بزيادة «أما» وروى زياد بن أدة لأحاجة إليها ، والمعنى على ما هنا أن الحسن الروايات التي ذكرت قبل سالمة عن ابن عباس الموافقة لقولنا هي قول ابن عباس : على الحج سبيله من وجهه سعة ولم يحل يمتنع به ، والرواية الثانية عن ابن عباس إجماعاً في الثلاثمائة ، ولقد أعلم *

خرج ولا على الأعرج خرج ولا على المريض خرج . وهم يقولون : ان الأعرج يلزمه الحج اذا وجد زادا وراحلة وقدر على الركوب ، وكذلك الأعمى يغالفوا ما في الآية وحكوا بها فيما ليس فيها منه شيء * .

قال على : قلنا بطل كل ما شغبوا به وجب طلب البرهان من القرآن والسنة الصحيحة فوجدنا الله تعالى قال : (من استطاع اليه سبيلا) ، فكان هذا عموما لكل استطاعة بمال أو جسم ^(١) هذا الذي يوجب لفظ الآية ضرورة ولم يحز أن يخص من ذلك مقعد ^(٢) ولا أعمى ولا أعرج اذا كانوا مستطيعين الركوب ومعهم سعة ، وليس هذا من الحرج الذي أسقطه الله تعالى عنهم لانه لا حرج فيه عليهم ، وأيضا فان هذه الآية بنص القرآن انما نزلت في الجهاد وهو الذي يحتاج فيه الى الشد والحفظ والجري ، وكل ذلك حرج ظاهر على الأعرج والأعمى ، وأما الحج فليس فيه شيء من ذلك أصلا وبقي من لامال له ولا قوة جسم الا انه يجد من يحج عنه بلا أجر أو بأجرة يقدر عليها فوجدنا اللغة التي بها نزل القرآن وبها خاطبنا الله تعالى في كل ما ألزمتنا إياه لا خلاف بين أحد من أهلها في انه يقال : الخليفة مستطيع لفتح بلد كذا ولنصب المتخفي عليه وان كان مريضا مثبتا لانه مستطيع لذلك بأمره وطاعة الناس له ، وكان ذلك داخلا في نص الآية * .

ووجدنا من السنن ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قنص نا عبد الوهاب ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا علي بن خشرم عن عيسى ابن يونس عن ابن جريج عن ابن شهاب نا سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل ابن عباس « أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير عليه فريضة الله تعالى في الحج وهو لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره فقال لها النبي ﷺ : حجى عنه » * . وروناه [أيضا] ^(٤) من طريق البخاري عن عبد الله بن مسلك عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن [عبد الله] ^(٥) بن عباس ان الخثعمية قالت لرسول الله ﷺ : « ان فريضة الله أدركت أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم وذلك في حجة الوداع » * .

ونا عبد الله [بن ربيع] ^(٦) نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي

(١) في النسخة رقم (١٤) وما بال وجسم بالواو ، وما نا احسن (٢) في النسخة رقم (١٤) دلا مقعد . زيادة ولا (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٩ للحج عنه ، زيادة قلنا (٤) الزايد من النسخة رقم (١٤) (٥) الزايد من صحيح البخاري ج ١ ص ١٥٠ ، للحدث اختصر ما لم يثبت (٦) في النسخة رقم (١٤) دلا رسول ، وكلاما غير موافق لفظ البخاري لانا لم نصحف اختصره فوجدنا خلافا (٧) الزايد من النسخة رقم (١٤) * .

ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن عبيد الله ابن العباس قال : « كنت رديف رسول الله ﷺ فأتاه رجل فقال : يا رسول الله إن أُمي عجوز كبيرة ان حزمها خشي ان يقتلها وان لم يحزمها لم تستمسك فأمره عليه السلام ان يمحج عنها » *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا وكيع بن الجراح نا شعبة عن النعمان — هو ابن سالم — عن عمرو ابن أوس عن أبي رزين العقيلي « انه قال : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ^(١) والظن فقال له رسول الله ﷺ : حج عن أهلك واعتمر » * وروناه أيضا من طريق ابن الزبير عن رسول الله ﷺ ^(٢) * وهذه أخبار متظاهرة متواترة من طرق صحاح عن خمسة من الصحابة رضى الله عنهم. الفضل : وعبد الله ، وعبيد الله — بنو العباس بن عبد المطلب — ، وابن الزبير ، وأبو رزين العقيلي ، * ويزيد بن ابراهيم المذكور — هو أبو سعيد التستري — بصرى كان ينزل بأهله عند مقبرة بني سهم مات سنة احدى وستين ومائة ، وقيل : بل في الحرم سنة اثنتين وستين ومائة ^(٣) ثقة ثبت ، وثقه أبو الوليد الطيالسي ، وعبد الله بن نمير ، وأحمد بن حنبل ؛ وابن معين ، وعمرو بن علي ، وأحمد ابن صالح والنسائي والناس ، وليس هو يزيد بن ابراهيم الذي يروى عن قادة ذلك ليس بالقوى *

فبين في هذه الأخبار ان من لم يكن قط صحيحا فان فريضة الحج لازمة له اذا ^(٤) وجد من يحج عنه لانه عليه السلام سمع قول المرأة عن أبيها ان فريضة الله تعالى أدركته وهو شيخ كبير لا يستطيع الثبات على الرحلة فلم ينكر ذلك عليها ولا على أبي رزين مثل ذلك في أبيه ، فصح ان الفرض باق على هذين اذا وجدا من يحج عنهما * وقال الشافعي : انما يلزمه ذلك اذا كان له زاد وراحلة وهذا خطأ لانه ليس في حديث أبي رزين أنه كانت له راحلة : ولا في حديث عبيد الله بن العباس أيضا فهذه زيادة فائضة ^(٥) فان قيل : انما جاءت هذه الأحاديث في شيخ كبير ، وعجوز كبيرة فن أن تعدبتم ما فيها الى كل من لا يستطيع الحركة بزمانة أو مرض ولم يكن شيخا كبيرا قلنا : ليس كل شيخ كبير تكون هذه صفته

(١) في النسائي جزء من ١١٧ ولا العمرة بزيادة ولا « (٢) رواه النسائي ج ١ ص ١١٧ (٣) قال في تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣١٢ : وقال ابن ابنه محمد بن سعيد بن ابراهيم : مات سنة ثلاث وستين ومائة . وقرأ أبو محمد بن حزم في كتاب الحج من المجلدين يزيد بن ابراهيم التستري ، وبين يزيد بن ابراهيم الراوى عن قادة فقال : ان التستري ثقة ثبت والراوى عن قادة ضيف ، ولا ادري من هو سلفه في جملة اثنين « (٤) في النسخة رقم (١٦) « دان »

وإنما يكون بهذه الصفة من غلبه الضعف فانما أمر عليه السلام بذلك فيمن لا يستطيع ثباتا على الدابة وليس للشيخ هنالك معنى أصلا ، وأيضا فانه ليس للشيخ حد محدود اذا بلغه المرء سعى شيئا ولم يسم شيئا حتى يبلغه ، ودين الله تعالى لا يتسامح ^(١) فيمولا يؤخذ بالظنون الكاذبة المفتراة المشروع بها ما لم يأذن به الله تعالى ، ولو كان للشيخ في ذلك حكم لبن رسول الله ﷺ حده الذي به ينتقل حكمه الى ان يحج عنه كما أثبت ذلك فيمن ^(٢) لا يستطيع الثبات على الرحلة ولا المشي الى الحج ، فصح انه ليس للشيخ في ذلك حكم أصلا وإنما الحكم للعجز عن الركوب والمشى فقط وبالله تعالى التوفيق ، فكان هذا استطاعة للسبيل مضافة الى القوة بالجسم وبالمال *

قال أبو محمد : ففعل قوم في هذه الآثار بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ أحج عن أبي ؟ قال: نعم ان لم تزده خيرا لم تزده شرا » ^(٣) قالوا : فهذا دليل على أنه نذوب لا فرض *

قال علي : وهذا لاحجة لهم فيه لانه ليس فيه . ان أباه كان ميتا ولا أنه كان عاجزا عن الركوب والمشى ولا أنه كان حج الفريضة بل انما هو سؤال مطلق عن الحج عن غيره ممن هو ممكن ان يكون قد حج عن نفسه او أنه قادر على الحج فاجابه عليه السلام باباحة ذلك وإنما في ^(٤) هذا الخبر جواز الحج عن كل أحد وإلا مزيد وهو قولنا ، وأماتلك الأحاديث فقيها بيان انها في الحج الفرض ، وأيضا فليس قوله عليه السلام : « ان لم تزده خيرا لم تزده شرا » بمخرج لذلك عن الفرض الى التطوع لان هذه صفة كل عمل مفترض أو تطوع أن لم يتقبل من المرء فانه على كل حال لا يكتب له به سيئة ، فبطل اعتراضهم بهذا الخبر *

وقالوا : قال الله تعالى : (وأن ليس للانسان الا ما سعى) قال علي : هذه سورة مكية بلا خلاف ، وهذه الأحاديث كانت في حجة الوداع فصح ان الله تعالى بعد ان لم يحصل للانسان الا ما سعى تفضل على عباده وجعل لهم ما سعى فيه غيرهم عنهم بهذه النصوص الثابتة * وقال بعضهم : قال الله تعالى : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) قال علي : اذا أمر الله تعالى ان تزر وازرة وزر أخرى لزم ذلك وكان مخصوصا من هذه الآية هو قد أجمعوا معنا على ان العاقلة لم تقتل وانها تغرم عن القاتل ولم يعترضوا على ذلك بهذه الآية وليس

(١) في النسخة رقم (١٦) ولا يسامح (٢) في النسخة رقم (١٤) هـ فيها وهو غلط لان ما لا يسقط (٣) قال المحب الطبري في كتاب القري لقاصدا ما القري ناخرجه للبرار (٤) في النسخة رقم (١٦) هـ فانما ، وما مات احسن .

هو (١) اجماعاً فان عثمان التي لا يرى حكم العاقلة ، وأيضاً فان الذي اتانا بهذا هو الذي اقترض ان يحج عن العاجز والميت ، وقد قال تعالى : (من يطع الرسول فقد اطاع الله) . وهم يجيزون الحج عن الميت اذا أوصى بذلك والصدقة عن الحي والميت والعق عنها أوصياً بذلك أولم يوصياً ، ولا يعترضون في ذلك بهذه الآية ﴿ فان قالوا ﴾ : لا لأوصى بالحج كان بما سعى قلنا لهم : فاجبوا بذلك ان يصام عنه اذا أوصى بذلك لانه مما سعى ﴿ فان قالوا ﴾ : عمل الأبدان لا يعمله أحد عن أحد قلنا : هذا باطل ودعوى كاذبة ، ومن أين قلتم هذا ؟ بل كل عمل اذا أمر النبي ﷺ به ان يعمل المرء عن غيره وجب ذلك على رغم أنف المانع ﴿ فان قالوا ﴾ : قياساً على الصلاة قلنا : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا عليكم لاكم لانكم لا تختلفون في جواز ان يصلي المرء الذي يحج عن غيره ركعتين عند المقام عن المحجوج عنه فقد جوزتم ان يصلي الناس بعضهم عن بعض قيسوا على ذلك سائر أعمال الأبدان *

وقالوا : لما كان الحج فيه مدخل للبال في جبره بالهدى والاطعام جاز أن يعمل (٢) بعض الناس عن بعض قلنا : ومن أين لكم هذا الحكم الذي هو كذب مفترى وشرع موضوع بلا شك ؟ ثم قد تناقضتم فيه لان الصيام فيه مدخل للبال في جبره بالعق والاطعام ولا فرق ، وفي وجوب زكاة الفطر من صومه فأجيزوا لذلك ان يعمل بعض الناس عن بعض * قال أبو محمد : والعجب كله ان المالكين يجيزون ان يجاهد الرجل عن غيره بجعل ، ويجيزون الكفارة عن المرأة المكروهة على الوطء (٣) في نهار رمضان على غيرها عنها وهو الذي أكرها فأجازوا كل ذلك حيث لم يحزه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ومنعوا من جوازه حيث اقترضه الله تعالى ورسوله ﷺ *

قال علي : فان موتهما بما رويناه من طريق ابن أبي أويس نا محمد بن عبد الله بن كرم الأنصاري عن ابراهيم بن محمد بن يحيى العدوي التجارى « أن امرأة قالت : يا رسول الله ان أبي شيخ كبير فقال رسول الله ﷺ : لتحجى عنه وليس لاحد بعده » * وبما رويناه من طريق عبد الملك بن حبيب حدثني مطرف عن محمد بن الكريمر (٤) عن محمد بن حبان الأنصاري « ان امرأة جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت : ان أبي شيخ كبير لا يقوى على الحج فقال عليه السلام : فلتحجى عنه وليس ذلك لاحد بعده » * ومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثني هارون بن صالح الطلحي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم

(١) في النسخة رقم (١٦) وليس هذا (٢) في النسخة رقم (١٦) وان يضلّه (٣) في النسخة رقم (١٦) ودخل الواو وهو غلط ظاهر (٤) في النسخة رقم (١٦) والكدير بالهاء المهملة *

عن ربيعة عن محمد بن ابراهيم بن الحارث (١) التيمي « ان رسول الله ﷺ قال : لا يبيع أحد عن أحد الاولاد عن والد » *

قال علي : فلهذا تكاذيب ؛ أول ذلك أنها مرسله ولا حجة في مرسل ، والأول فيه مجهولان لا يدري من هما ؟ وهما محمد بن عبد الله بن كريم ، و ابراهيم بن محمد العدوي ؟ والأخران من طريق عبد الملك بن حبيب وكفي ، فكيف وفيه الطلحي ومحمد بن الكري ، ومحمد بن حبان ولا يدري من هم ، وعبد الرحمن بن زيد وهو ضعيف ، وهذا خبر حرفة عبد الملك لانتا رويناه من طريق سعيد بن منصور قال : نا عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم حدثني ربيعة بن عثمان التيمي عن محمد بن ابراهيم التيمي « ان رجلا قال للنبي ﷺ : يا رسول الله أبي مات ولم يبيع أفأحج عنه ؟ قال : نعم ولك مثل أجره » * ومن طريق سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن زيد عن أبيه « ان رجلا قال : يا رسول الله ان أبي مات ولم يبيع حجة الاسلام أفأحج عنه ؟ قال : رأيت لو كان علي أيك دين فدعوت غرماء لتفضيهم ؟ أكانوا يقبلون ذلك منك ؟ قال : نعم قال : فحج عنه فان الله قابل من أيك » *

قال أبو محمد : فاعجبوا لهذه الفضائح ونعوذ بالله من الخذلان ، ثم لو صحت لكانوا مخالفين لها لانهم يميزون الحج عن الميت اذا أوصى به وان يبيع عنه غير ولده وهو خلاف لما في هذه الآثار فهي عليهم [لاهم] (٢) ، وتخصيصهم جواز الحج اذا أوصى به لا يوجد في شيء من النصوص ولا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا يوجد بها قياس لان الوصية لا تجوز الا فيما يجوز للانسان ان يأمر به في حياته بلا خلاف *

قال أبو محمد : فان قالوا : قد صح من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : لا يوصى من أحد عن أحد ولا يبيع من أحد عن أحد * ومن طريق وكيع عن أفلع عن القاسم بن محمد قال : لا يبيع أحد عن أحد قلنا : نعم هذا صحيح عنهما وأتم مخالفون لهما في ذلك لأنكم تميزون الحج عن الميت اذا أوصى بذلك وهو خلاف قول ابن عمر . والقاسم وما وجدنا قولهم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، وصح قولنا عن طائفة من السلف * كما رويناه من طريق الحجاج بن المنهال عن شعبة عن مسلم القرى (٣) قال : قلت لابن عباس : إن أمي حجت ولم تعتمر أفأعتمر عنها ؟ قال : نعم *

(١) في النسخة رقم (١٦) وعن محمد بن الحارث ، وفي النسخة رقم (١٤) وعن محمد بن ابراهيم بوضوحناه من تهذيب التهذيب
جزء ٩ ص ٦ (٢) الزايد بن النسخة رقم (١٤) (٣) قال في هامش النسخة رقم (١٤) مانعه : مسلم بن عذراك العبدى القرى

قال أبو محمد فهذا لا تخصيص فيه لميت دون حي * ومن طريق يزيد بن زريع عن داود أنه قال: قلت لسعيد بن المسيب: يا محمد لهما الأجر إلحاح أم للمحج عنه؟ فقال سعيد: إن الله تعالى واسع لهما جميعا *

قال أبو محمد: صدق سعيد رحمه الله * ومن طريق معمر عن أبي إسحاق عن أم حبة أنها نذرت أن تمشي إلى الكعبة فشت حتى إذا بلغت عقبة البطن عجزت فركبت ثم أتت (١) ابن عباس فسأله فقال: أنتستعين أن تحجي قايلا؟ فإذا انتهيت إلى المكان الذي ركبت فيه قمشي ماركبت قالت: لا قال لها: فهل لك أنابة تمشي عنك؟ قالت: لي ابتان ولكنهما أعظم في أنفسهما من ذلك قال: فاستغفري الله * وروينا أيضا مثله من طريق وكيع عن يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالية عن ابن عباس *

قال أبو محمد: هذه هي التي عولوا على روايتها عن عائشة رضي الله عنها في أمر العبد المبيع من زيد بن أرقم إلى العطاء بثمانمائة درهم ثم ابتاعته منه بثمانمائة، وتركوا فيه فعل زيد بن أرقم فكانت حجة هنالك اذ لم توافق النصوص ولم تكن حجة عن ابن عباس اذ واقفت النصوص * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص — هو ابن غياث — عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه قال في الشيخ الكبير: انه يحجز رجلا بفغته فيحج عنه * ومن طريق إبراهيم بن مسيرة قال: روى عبد الله بن طاوس عن أبيه الجمار وطاف عنه طواف يوم النحر وكان أبوه مريضا * وعن سفیان عن ابن طاوس في روى الجمار عن أبيه بأمر أبيه * وعن مجاهد من حج عن رجل فله مثل أجره * وعن عطاء فيمن نذر أن يمشي فعجز قال: يمشي عنه بعض أهل بيته وأنه رأى الرمي عن المريض للجمار *

فؤلاء ابن عباس . وعلي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وسعيد بن المسيب . وعبد الله بن طاوس ، وروى أيضا عن إبراهيم النخعي ؛ وما نعلم لمن خالفنا هنا — فلم يوجب الحج على من وجد من يحج عنه وهو عاجز ولا عن الميت إلا أن يوصى — سلفا أصلا من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا بما خالفوا فيه الجمهور من العلماء ، وبمثل قولنا يقول سفیان الثوري . والأوزاعي . وابن أبي ليلى . واحمد . واسحاق *

بوالاسود البصري القطنان والمصادقين ابى الاسود مولى بني قريظة بن عبد القيس ، ويقال: مولى بني ضبة بن قرة ، ويقال: نمول بني فزارة من عبد القيس قاله المزيه وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: مسلم بن عراق العبدى القري مولى بني قرة ، ويقال: المازني القرياني ابى الاسود البصري المطار ، ويقال: انهما اثنان واثنان مولى بن حجر في تهذيب التهذيب يضم القافو تتبدل الاء ، ولأدري قوله البصري المطار هل هو مصنف عن القطنان ام لا؟ والله اعلم

٨١٦ — مسألة — قال أبو محمد : فان حج عن لم يطق الركوب والمشى لمرض أو زمانه حجة الاسلام ثم أفاق فان أباحنية^(١) والشافعي^(٢) قالا : عليه ان يحج ولا بد ، وقال اصحابنا : ليس عليه ان يحج بعد *

قال أبو محمد : اذا أمر النبي ﷺ بالحج عن لا يستطيع الحج راكبا ولا ماشيا واخبر أنه دين الله يقضى عنه فقد تأدى الدين بلا شك واجزا عنه ، وبلا شك ان^(٣) ماسقط وتأدى فلا يجوز ان يعود فرضه بذلك إلا بنص ولا نص منها أصلا بعودته ولو كان ذلك عائدا لين عليه السلام ذلك اذ قد يقوى الشيخ فيطيق الركوب فاذا لم يخبر النبي ﷺ بذلك فلا يجوز عوده الفرض عليه بعد صحة تأديبه عنه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨١٧ — مسألة — [قال علي^(٢)] وسواء من بلغ وهو عاجز عن المشى والركوب أو من بلغ مطيقا ثم عجز في كل ما ذكرنا ، وقال أبو سليمان : لا يلزم ذلك الاعمن قدر نفسه على الحج ولو عاما واحدا ثم عجز *

قال علي : وهذا خطأ لان الخبر الذي قدمنا فيه فريضة الله تعالى في الحج أدر كنهه لا يقدر على الثبات على الدابة فصح انه قد لزمه فرض الحج ولم يكن قط بعد لزومه له قادرا عليه بحجسه فصح قولنا وبالله تعالى التوفيق *

٨١٨ — مسألة — ومن مات وهو مستطيع بأحد الوجوه التي قدمنا حج عنه من رأس ماله واعتمر ولا بد* مقدما على ديون الناس ان لم يوجد من يحج عنه تطوعا سواء أوصى بذلك أو لم يوص بذلك * وقال أبو حنيفة . ومالك : لا يحج عنه الا أن يوصى بذلك فيكون من الثلث *

برهان صحة قولنا قول الله تعالى في المواريث : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فعم عز وجل الديون كلها *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اعمران بن موسى المصري نا عبد الوارث — هو ابن سعيد التنوري — نا أبو التياح يزيد بن حميد البصري نا موسى بن سلة الهذلي « ان ابن عباس قال : أمرت امرأة سنان بن سلة الجني ان تسأل النبي ﷺ ؟ أن أمها ماتت ولم تحج أفيجزى عن أمها ان تحج عنها ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم لو كان على أمها دين فقصته عنها ألم يكن يجزى عنها ؟ فلتحج عن أمها »^(٤) *

(١) في المستقر (١٤) وبلا شك فان الخ (٢) الرازي من نسخة رقم (١٦) (٣) في سنن الساجي ج ٥ ص ١١٦ فان سأل رسول الله (٤) قال الحب البصري في كتابه القري لقاصد ما القري : هو حجة لا بات القياس والمحاق ما اختلف فيه اذا اشكل بما اتفق عليه اه فارجو الله تبارك وتعالى ان يوفقني الى طبعه فانه اتقن كتابي احكام الحج معولوا .

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن الزهري عن سليمان بن يسار عن
ابن عباس « أن امرأة سألت رسول الله (ﷺ) عن أيها مات ولم يحج ؟ قال :
حجى عن أهلك » * وروناه أيضا من طريق عكرمة عن ابن عباس مسندا نا محمد
ابن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا
محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن أبي بشر — هو جعفر بن أبي وحشية — قال : سمعت
سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس « أن امرأة نذرت أن تحج فأتت أخوها النبي
(ﷺ) فسأله عن ذلك ؟ فقال رسول الله (ﷺ) : أ رأيت لو كان على أهلك دين أ كنت
قاضيته ؟ قال : نعم قال : فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء » * وروناه أيضا من طريق البخاري
عن موسى بن اسماعيل عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن
النبي (ﷺ) [بنصه] (٦) « أن امرأة من جينة نذرت ما نا أن تحج فأتت قبل أن تحج (٧) » *
ورواه أيضا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير
عن ابن عباس عن النبي (ﷺ) مثل رواية البخاري ، وفيه قوله عليه السلام « حجى عن أهلك
اقضوا الله الذي له عليكم فانه تبارك وتعالى أحق بالوفاء » *
فهذه آثار في غاية الصحة لا يسمع أحد الخروج عنها •

قال أبو محمد : ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بهذا الحديث في القول بالقياس في تحريم التبن متفاضلا ثم يخالفونه فيما جاء فيه أقبح خلاف فيقولون : لا ينج عن ميت ، ودين الله لا يقضى ؛ ودين الناس أحق منه ، فإى قول أقبح من قول من قال : من أهرق خمر اليهودى أو النصرانى ومات قضى دين الخمر من رأس ماله أوصى به أو لم يوص ، ولا يقضى دين الله تعالى في الحج إلا أن يوصى به فيكون من الثلث ؟ *

قال أبو محمد : قولنا هو قول جمهور السلف رويانا عن أبي هريرة من مات وعليه نذر أوجح فليقبض عنه وليه * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس « أن امرأة أمته قتلت : إن امي ماتت وعليها حبة أفأحج عنها ؟ فقال ابن عباس : هل كان على أمك دين ؟ قالت : نعم قال : فما صنعت ؟ قالت : قضيته عنها قال ابن عباس : فإله خير غرامك حجى عن أمك » * ومن طريق شعبة عن مسلم القرى قلت لابن عباس : إن أمي حجّت وماتت ولم تعتمر أفأعتمر عنها ؟ قال : نعم * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن قال: كنت

(١) في سنن النسائي ج ٤ ص ١١٧ وسألتني، (٢) الزيادة من المختار رقم (١٤) (٣) الحديث المختصر المؤلفان ج ٣ ص ٤٤ من صحيح البخاري الذي طبع في دار تارا *

جالسا عند سعيد بن المسيب فأتاه رجل فقال : ان أبى لم يبع قط أفأفح عنه ؟ فقال له سعيد : ان رسول الله ﷺ قد كان رخص لرجل حج عن أبيه وهل هو لادين ؟ * ومن طريق ابن أبي شيبة نا مروان بن معاوية - هو الفزارى - عن قدامة بن عبدالله الرؤاسى قال : سألت سعيد بن جبير عن أخى ؟ قلت : مات ولم يبع قط أفأفح عنه ؟ فقال : هل ترك من ولد ؟ قلت : ترك صيا (١) صغيرا فقال : حج عنه فإنه لو (٢) وجد رسولا لأرسل اليك أن عجل بها قلت : أحج عنه من مالى أو من ماله ؟ قال : بل من ماله قال : وسألت ابراهيم النخعى ؟ فقال : حج عنه قال : وسألت الضحاك فقال : حج عنه من ماله ؟ فان ذلك مجزئ عنه * ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج عن فضيل بن عمرو قال ؟ نذرت امرأة أن تطوف بالبيت مقترنة (٣) مع ابنتها فأتت الأم قبل أن تطوف فسال ابنها ابراهيم النخعى عن ذلك ؟ فقال : طف أنت واختك عن أمك ولا تقترنا (٤) * ومن طريق وكيع عن سفيان عن أسلم المتقرى عن عطاء قال : يبع عن الميت وان لم يوص * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى عن أبى نبيك قال : سألت طلوسا عن امرأة ماتت وقد بقى عليها من نسكها فقال : يقضى عنها وليها ، أبو نبيك - هو القاسم - ابن محمد الأسدى روى عنه سفيان . ومنصور . وجريز بن عبد الحميد * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء * ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن قال : عطاء . والحسن . فيمن لم يبع الفريضة : انه يبع عنه من جميع المال والزكاة مثل ذلك أوصى أولم يوص ، وروى أيضا عن عبد الرحمن بن أبى لى * قال أبو محمد : وهو قول الأوزاعى . والثورى . ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى لى . والشافعى . وأبى نور . وأحمد . وإسحاق . وأبى سليمان وأصحابهم *

قال أبو محمد : قد ذكرنا قبل قول ابن عمر . والقاسم بن محمد . وخلافهم لهما ، وروينا من طريق حماد بن زيد قال : سئل أيوب عن الوصايا في الحج ؟ فقال : لا أعرف الوصايا في الحج انما الوصية في الأقربين قلنا : اذا فرط في الحج أيوصى به ؟ قال : لا * وقد روي عن ابراهيم النخعى من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم لا يقضى حج عن ميت * ومن طريق سعيد بن منصور عن هشيم عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم فيمن مات ولم يبع قال : كانوا يحبون ان يوصى ان ينح عنه بدنة * ومن طريق سفيان عن منصور عنه لا يبع أحد عن أحد * ومن طريق شعبة عن حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم

(١) فى النسخة رقم (١٤) ورواه (٢) فى النسخة رقم (١٤) وان هو غلط (٣) فى النسخة رقم (١٦) ومقررة (٤) فى النسخة رقم (١٦) ، ولا تقترنا ، *

ان أوصى بالحب حج عنهم ثلثه وإلا فلا * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن حسان عن ابن سيرين إذا أوصى بالحب فمن الثلث ، وبهذا يقول حماد ابن أبي سليمان ، وحيد الطويل . وداود بن أبي هند . وعثمان بن عطاء * قال أبو محمد : ما نعلم لمن قال : بهذا حجة إلا ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا وبيننا أنه حجة عليهم وأنه لا حجة لهم فيه ، وبالله التوفيق *

قال أبو محمد : وإذا قال رسول الله ﷺ : « فآله أحق بالوفاء ، ودين الله أحق ان يقضى » فلا يحل ان يقضى دين آدمي حتى تتم ديون الله عز وجل ، وهو قول من ذكرنا ، وأحد قولي الشافعي ، وقول جميع أصحابنا ، وللمالكين . والحنيفيين فيما يبدأ به في الوصايا أقوال لا يعرف لها وجه أصلا *

٨١٩ — مسألة — والحب لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المنصوصة ولا يحل الاحرام به إلا في أشهر الحب قبل وقت الوقوف بعرقة ، وأما العمرة فهي جائزة في كل وقت من أوقات السنة ، وفي كل يوم من أيام السنة ، وفي كل ليلة من لياليها لا تحاش شيئا * برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : (الحب أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحب فلا رفح ولا فسوق ولا جدال في الحب) الآية : فنقص عز وجل على أنه أشهر معلومات ، وقال تعالى : (ومن يمتدح حدود الله فقد ظلم نفسه) * وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري . وابن جرير كليهما عن أبي الزبير سمعت جابر بن عبد الله يسأل أبا عبد الله * بالحب قبل أشهر الحب ؟ قال : لا * ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال : لا ينبغي لأحد ان يهل بالحب الا في أشهر الحب لقول الله تعالى : (فمن فرض فيهن الحب) * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي قال : رأى عمرو بن ميمون بن أبي نعم ^(١) يحرم بالحب في غير أشهر الحب فقال : لو أن أصحاب محمد أدر كره رجموه * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي أن ^(٢) عكرمة قال لأبي الحكم : أنت رجل سوء لأنك خالفت كتاب الله عز وجل وتركت سنة نبيه

(١) هو عبد الرحمن بن أبي نعم يضمن الثور وسكون الدين المهملة الجبل أبو الحكم الكوفي المأبد . كان يحرم من السنة إلى السنة ، وكان يقول لبيك لو كان زنا لا ضمل ، وكان من عباد أهل الكوفة من صبر على الجوع البائس أغمدا للحجاج ليقتله وأدخله بيتا مظلمًا وسد الباب خمسة عشر يوما ثم أمر بالباب فتفتح ليخرج فيدفن فدخلوا عليه فاذ هو قائم يصل ، فقال له الحجاج : سر حيث شئت ، وفي نسخة رقم (١٤) ونعم وهو غلط ، وقد سبق في صفحة ١٦ من هذا الجزء في التحقيق انتقال عن تزييد التزييد لنا محمد بن الحسن بن زيد بن أنعم لا ابن أبي أنعم ، وقلنا : لعل لفظ أبي زاعم هو سبوتا من أنما في النسختين على لفظ ابن أبي أنعم ، وهو غلط فيهما ورواه كاهن ابن أبي أنعم ، بخلاف العمرة ، وانما علم ^(٢) في نسخة رقم (١٦) « ن » *

ﷺ قال الله تبارك وتعالى : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج) ؛ وخرج رسول الله ﷺ حتى اذا كان بالبداء وجعل القرية خلف ظهره أهل وأهلك تهل في غير أشهر الحج * وعن عطاء . وطاوس . ومجاهد قالوا : لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج في غير أشهر الحج * وعن عطاء . والشعبي مثل ذلك قالوا : فإن أهل بالحج في غير أشهر الحج فإنه يحل * وعن عطاء أنه يحل ويجعلها عمرقو أنه ليس حجا يقول الله تعالى : (الحج أشهر معلومات) * وعن سعيد بن منصور عن جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن إبراهيم أنه قال : لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج فإن فعل فلا يحل حتى يقضى حجه ، وقال الأوزاعي . والشافعي : تصير عمرة ولا بد ؛ وقال أبو حنيفة . ومالك : يكره ذلك ويلزمه أن أحرم به قبل أشهر الحج *

قال أبو محمد : مانع في هذا القول سلفا من الصحابة رضى الله عنهم وهو خلاف القرآن وخلاف القياس ، واحتج الشافعي بأنه كمن أحرم بصلاة فرض قبل وقتها أنها تكون تطوعا *

قال أبو محمد : وهذا تشبيه الخطأ بالخطأ بل هو لا شيء لانه لم يأت بالصلاة كما أمر ، وقال الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) . وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فصح أن عمل المحرم بالحج في غير أشهر الحج عمل ليس عليه أمر الله تعالى ، ولا أمر رسوله ﷺ فصح أنه رد ، ولا يصير عمرة ولا هودج * والعجب من قول من يحتج من الحنفيين ^(١) بأنهم قد أجمعوا على أنه يلزمه احرام ما فاذا لا يجوز أن يكون عمرة فهو الحج ، وإن كان إنما يناظر من يساعده على هذا الخطأ فهو لعمري لازم له وإن كان قصد الإيهام بأنه [إجماع تام] ^(٢) فقد استسهل الكذب على الأمة كلها نعوذ بالله من ذلك *

قال علي : وقد ذكرنا آتفا عن الشعبي . وعطاء أنه يحل ، وعن الصحابة رضى الله عنهم المنع من ذلك [جملة] ^(٣) ونقول للحنفيين والمالكيين : أتم تكروهون الاحرام بالحج قبل أشهر الحج وتجزئونه فأخبرونا عنكم أهو عمل بر وفيه أجر زائد ؟ فلم تكروهون البر وعملا فيه أجر ؟ هذا عظيم جدا وما في الدين كراهية البر وعمل الخير ، أم هو عمل ليس فيه اجر زائد ولا هو من البر ؟ فكيف أجزتموه في الدين ومعاذ الله من هذا ؟ * قال أبو محمد : اذ هو عمل زائد لا أجر زائد فيه فهو باطل بلا شك ، وقد قال تعالى : (ليحق الحق ويطل الباطل) ، وقال للشافعي : كيف تبطل عمله الذي دخل فيه

لأنه خالف الحق ثم تلزمه بذلك العمل عمرة لم يرد لها قط ولا قصد لها ولا نواها ؟
ورسول الله ﷺ يقول : « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » وهذا
بين لاختفاء به ، فبطل كلا القولين والحمد لله رب العالمين *

ولا يختلف المذكورون في أن من أجزم بصلاة قبل وقتها فانها تبطل ^(١) ، ومن نوى
صياما قبل وقته فهو باطل ، ومن قدم الوقوف بعرفة قبل وقته فهو باطل ، فهلا قاسوا
الحج على ذلك ؟ وهلا قاسوا بعض عمل الحج على بعض ؟ فهذا أصح قياس لو كان القياس
حقا ^(٢) ، وهذا ^(٣) مما خالفوا فيه القرآن . وعمل النبي ﷺ . وأصحابه لا يعرف لهم منهم
مخالف والقياس ، والعجب ان الحنفيين قالوا في قول رسول الله ﷺ : « في الغنم في
سائمتها في كل أربعين شاة » : حاشا لله ان يأتي رسول الله ﷺ بكلام لا فائدة فيه ^(٤)
فهلا قالوا : وهنا في قول الله تعالى : (الحج أشهر معلومات) . حاشا لله من أن يقول في القرآن
قولا لا فائدة فيه ^(٥) ، هذا وقد صرح عن النبي ﷺ وجوب الزكاة في الغنم جملة دون
ذكر سائمتها ، ولم يأت قط في قرآن ولا سنة جواز فرض الحج في غير أشهر المعلومات *
فان قالوا : أتم لاتقولون بدليل الخطاب فلم جعلتم قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات)
حجة في ان لا يعمد بأعمال الحج إلى غيرها ؟ قلنا : انما يمنع من دعواكم في دليل الخطاب
إذا أردتم أن تبطلوا به سنة أخرى عامة وأما إذا ورد نص بحكم ولم يرد نص آخر
بزيادة عليه فلا يحل لأحد أن يعمد بذلك الحكم النص الذي ورد فيه *

وأما العمرة فان الخلاف قد جاء في ذلك — رويان من طريق ابن أبي شيبة تأييد معاوية
عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب سئل ابن مسعود عن العمرة في أشهر
الحج ؟ فقال : الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة * وعن وكيع عن ابن أبي رواد ^(٦)
عن نافع عن ابن عمر قال : قال عمر : اجعلوا العمرة في غير أشهر الحج أتم لحكمكم
ولعمركم * وروينا من طريق الدراوردي عن الجميد بن عبد الرحمن أن السائب بن يزيد
استأذن عثمان بن عفان في العمرة في أشهر الحج فلم يأذن له * وروينا من طريق عائشة أم
المؤمنين حلت العمرة الدهر الا ثلاثة أيام . يوم النحر ، يومين من أيام التشريق * ومن
طريق قتادة عن معاذة عنها * وروينا أيضا عنها تمت العمرة السنة كلها الا أربعة أيام
يوم عرفة . ويوم النحر . ويومين من أيام التشريق * وروى أيضا عنها الا خمسة أيام يوم

(١) في النسخة رقم (١٤) : باطل ، (٢) في النسخة رقم (١٦) « صحيح » (٣) في النسخة رقم (١٦) : وهذا ، (٤) في النسخة
رقم (١٤) : هـ . (٥) في النسخة رقم (١٤) : هـ . (٦) بفتح الراء تهديدا للواو ، اسم عبد العزيز ، وفي النسخة رقم (١٦) : ابن
أبي جابر ، وهو غلط .

عرفة ويوم النحر، وثلاثة أيام التشريق * وقال أبو حنيفة: العمرة كلها جائزة إلا خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق * وقال مالك: العمرة جائزة في كل وقت من السنة إلا للحاج خاصة في أيام النحر خاصة * وقال سفيان الثوري، والشافعي، وأبو سليمان كما قلنا *

قال علي: رويانا من طريق مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر ابن أبي سلية استأذن عمر بن الخطاب في أن يعتمر في شوال فأذن له فاعتمر * ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد قال: استأذنت أختي عبد الله بن عمر بعد ما قضت حجها أن تعتمر في ذي الحجة؟ قال: نعم * وعن طاوس أن رجلا سأله فقال: تعجلت في يومين أفاعتمر؟ قال: نعم *

قال أبو محمد: ليس قول بعضهم أولى من بعض، ولا بعض الروايات عن عائشة أولى من غيرها وقد حدثنا أحمد بن محمد الطائفي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - نا سمي - هو مولى أبي بكر - عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة والعمرة إلى العمرة تكفير لما بينهما» ^(١) قال أبو محمد: فحسب رسول الله ﷺ على العمرة ولم يحد لها وقتا من وقت فهي مستحبة في كل وقت، وأما اختيار أبي حنيفة فقاسد جدا لأنه لاحجة له على صحته دون سائر ما روى في ذلك وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٠ - مسألة - والحج لا يجوز إلا مرة في السنة؛ وأما العمرة فتحب إلا كثر منها لما ذكرنا من فضلها، فاما الحج فلا خلاف فيه، وأما العمرة فأتانا رويانا من طريق مجاهد قال علي بن أبي طالب: في كل شهر عمرة * وعن القاسم بن محمد أنه كره عمرتين في شهر واحد * وعن عائشة أم المؤمنين أنها اعتمرت ثلاث مرات في عام واحد * وعن سعيد بن جبير. والحسن البصري. ومحمد بن سيرين. وإبراهيم النخعي كراهة العمرة أكثر من مرة في السنة، وهو قول مالك، ورويانا عن طاوس إذا مضت أيام التشريق فاعتمر متى شئت * وعن عكرمة اعتمر متي ^(٢) أمكنك الموسى * وعن عطاء إجازة العمرة

(١) هو في البخاري بتقديم وتأخير واللفظ واحد إلا أن قوله «تكفير لما بينهما» ففي البخاري كفاية لما بينهما، وكذلك رواه مسلم كلفظ البخاري ج ١ ص ٣٨٧، والحج المبرور هو الذي لا يجالطه إثم، وقيل المتقبل، وقيل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رفعة ولا فسوق، وعلمنا أن هذا خبر لا يابوطالما صيحه رجوعه، يقال برحمة بر الله سبحانه - بالكسر - وإبراراً، وقوله ليس له جزاء إلا الجنة أي لا يقتصر فعله على تكفير بعض التوابع بل لابد أن يبلغ به الجنة، ذكر ذلك الحب الطبري في كتابه القري لقاصد القري واهة علم (٢) في النسخة رقم (١٦) وما هو الذي ظهر في المعنى هنا اعتمر متى طال شرك وأمكنك طهه بالموسى هو أي أتقاهم - واقعا م.

مرتين في الشهر * وعن ابن عمر أنه اعتمر مرتين في عام واحد مرة في رجب، ومرة في شوال * وعن أنس بن مالك أنه أقام مدة بمكة فكلما جم رأسه ^(١) خرج فاعتمر وهو قول الشافعي . وأبي حنيفة . وأبي سليمان وبه نأخذ لأن رسول الله ﷺ قد أعمر عائشة مرتين في الشهر الواحد ^(٢) ولم يكره عليه السلام ذلك بل حض عليها وأخبر أنها تكفر ما بينها وبين العمرة الثانية فالأكثر منها أفضل ؛ وبالله تعالى التوفيق *

واحتج من كره ذلك بأن رسول الله ﷺ لم يعتمر في عام الامرّة واحدة قلنا: لاجبة في هذا لانه إنما يكره ما حض على تركه وهو عليه السلام لم يحج مذ هاجر الاحقة واحدة ولا اعتمر مذ هاجر إلا ثلاث عمر فيلزمكم ان تكرهوا الحج لإمرة في العمر وان تكرهوا العمرة الاثلاث مرات في الدهر ؛ وهذا خلاف قولكم ، وقد صرح انه كان عليه السلام يترك العمل وهو يحب ان يعمل به مخافة ان يشق على أمته أو أن يفرض عليهم * والعجب أنهم يستحبون ان يصوم المرء أكثر من نصف الدهر ، وان يقوم أكثر من ثلث الليل ، وقد صرح ان رسول الله ﷺ لم يصم قط شهرا كاملا ولا أكثر من نصف الدهر ولا قام بأكثر من ثلاث عشرة ركعة ولا أكثر من ثلث الليل فلم يروا فضله عليه السلام هنا حجة في كراهة ما زاد على صحة نهي عن الزيادة في الصوم ومقدار ما يقام من الليل على أكثر من ذلك ، وجعلوا فعله عليه السلام في أنه لم يعتمر في العام الامرّة مع حصه على العمرة والاكثر منها حجة في كراهة الزيادة على عمرة من العام وهذا عجيب جدا *
٨٢١ — مسألة — وأشهر الحج شوال . وذو القعدة . وذو الحجة . ^(٣) وقال قوم : شوال . وذو القعدة . وعشر من ذي الحجة * رويناه قولنا عن ابن عباس ^(٤) ، وصح عن ابن عمر من طريق محمد بن اسحاق عن نافع عنه وهو قول طاوس . وعطاء * وروينا القول الآخر عن ابن عباس أيضا ، وعن ابن مسعود . وإبراهيم النخعي ، وروينا عن الحسن شوال . وذو القعدة . وصدر ذى الحجة *

قال أبو محمد : قال تعالى : (الحج أشهر معلومات) لا يطلق على شهرين وبعض آخر أشهر ، وأيضا فان رمى الجمار — وهو من أعمال الحج — يعمل اليوم الثالث عشر من ذي الحجة وطواف الافاضة — وهو من فرائض الحج — يعمل في ذي الحجة كله بلا خلاف منهم فصح أنها ثلاثة أشهر وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٢ — مسألة — والحج والعمرة مواضع تسمى المواقيت ، ^(٥) واحدها مقيات

(١) أي طالع شعر رأسه ويجمع (٢) في التنقيح (١٤) في شهر واحد (٣) وهذه تسمى مواقيت زمانية (٤) انظر البخاري جزء ٢ ص ٢٧٧ (٥) هذه تسمى المواقيت المكانية أي ارضية ، والخليفة — بضم الخاء الميم — موضع اللام واسكان

لا يحل لأحد أن يحرم بالصح ولا بالعمرة قبلها * وهي لمن جاء من جميع البلاد على طريق المدينة أو كان من أهل المدينة، ذوالحليفة - وهو من المدينة على أربعة أميال - وهو من مكة على مائتي ميل - غير ميلين ^(١) * ولمن جاء من جميع البلاد، أو من الشام، أو من مصر على طريق مصر، أو على طريق الشام الجحفة، - وهي فيما ^(٢) بين المغرب والشمال - من مكة ومنها إلى مكة اثنان وثمانون ميلاً * ولمن جاء من طريق العراق منها ومن جميع البلاد ذات عرق - وهو بين المشرق والشمال - من مكة، ومنها إلى مكة اثنان وأربعون ميلاً * ولمن جاء على طريق نجد من جميع البلاد كلها قرن - وهو شرق من مكة - ومنه إلى مكة اثنان وأربعون ميلاً * ولمن جاء على طريق اليمن منها أو من جميع البلاد يلزم - وهو جنوب من مكة - ومنه إلى مكة ثلاثون ميلاً، فكل من خطر على أحد هذه المواضع وهو يريد الحج، أو العمرة فلا يحل له أن يتجاوزها إلا ما كان لم يحرم منه فلا إحرام له، ولا حجه، ولا عمرته له إلا أن يرجع إلى الميقات الذي مر عليه فنوى الإحرام منه فيصح حيث ذأ إحرامه ووجهه وعمرته، فإن أحرم قبل شيء من هذه المواقيت وهو يمر عليها فلا إحرام له، ولا حجه له، ولا عمرته له إلا أن ينوى إذا صار في الميقات تجديد إحرام فذلك جائز، وإحرامه حيث ذأ تام ووجهه تام، وعمرته تامة * ومن كان من أهل الشام، أو مصر فما خلقهما فأخذ على طريق المدينة - وهو يريد حجا، أو عمرته - فلا يحل له تأخير الإحرام من ذى الحليفة ليحرم من الجحفة فإن فعل فلا حجه له، ولا إحرام له، ولا عمرته له إلا أن يرجع إلى ذى الحليفة فيجد منها لإحراماً فيصح حيث ذأ إحرامه ووجهه وعمرته * فمن مر على أحد هذه المواقيت وهو لا يريد حجا، ولا عمرته فليس عليه أن يحرم فإن تجاوزه بقليل، أو بكثير ثم بدا له في الحج، أو في العمرة فليحرم من حيث بدا له في الحج، أو العمرة، وليس عليه أن يرجع إلى الميقات، ولا يجوز له الرجوع إليه، وميقاته حيث ذأ المواضع التي بدا له في الحج أو العمرة فلا يحل له أن يتجاوزها إلا محرماً، فإن فعل ذلك فلا إحرام له، ولا حجه له، ولا عمرته له إلا أن يرجع

إلى الميقاتين تحت - اسم ما بين حشم * والجحفة - يضم الحيم واسكان الحاء المهملة - وهي قرية كبيرة كانت حاضرة ذات منبر تبعد بذلك عن البحر أو أضعفها وحلت أهلها وذات عرق - بكسر العين المهملة واسكان الراء - هاقف - * وقرن - بفتح القاف - بفتح القاف واسكان الراء - وقال لفرقنا المنازل - بفتح الميم - وقرن الثالث، وأصل القرن أنه كان جلاصينرا انقطع من جبل كبير، وقال الجوهري: هو بفتح الراء وغلطوه فيه وقرئ له أن أويأ القرف ينسوب إليه - بفتح الاء واللامين واسكان الميم بينهما، وقال فيه: يألم بهز قبيد الاء هو جبل تاسقوا قاعلم وقد نظموا بعض الشعراء في حين فقال: °

عرق العراق يلزم اليمن ° وفي ذى الحليفة يحرم المدنى
والشام جحفة أن تمرت بها ° ولا هل تجد قرن قاسين °

(١) وهو أبداً المواقيت من مكة (٢) في النسخة رقم (١٤) وهي ماء °

إلى ذلك الموضع فيجدد منه إحراماً ، فمن كان منزله بين الميقات ومكة فيبقاه من منزله كما ذكرنا سواء سواء ، أو من الموضع الذي بدا له أن يحج منه أو يعتمر كما قدمنا * ومن كان من أهل مكة فأراد الحج فيبقاه منازل مكة ، وإن أراد العمرة فليخرج إلى الحل فيحرم منه وأدى ذلك التمتع * ومن كان طريقه لا يمر بشيء من هذه المواقيت فليحرم من حيث شاء برأ أو بحراً ، فإن أخرجه قدر بعد إحرامه إلى شيء من هذه المواقيت ففرض عليه أن يجدد منها نية ^(١) إحرام ولا بد *.

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمرو ابن منصور نا هشام بن بهرام نا ^(٢) المعافى — هو ابن عمران الموصلى — نا أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ وقت ^(٣) لاهل المدينة ذا الحليفة ؛ ولأهل الشام ، ومصر الجحفة ، ولأهل العراق ذات عرق ، ولأهل اليمن يلمم *.

قال أبو محمد: هشام بن بهرام ^(٤) ثقة ، والمعافى ثقة كان سفيان يسميه الياقوتة الحراء ، وباقيهم أشهر من ذلك *.

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قنص نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا وهيب هو ابن خالد نا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلمم وقال : من لهم ^(٥) ولكل آت أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والمعركة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة ^(٦) » *.

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد البلخي نا الفريرى نا البخارى نا مسدد نا حماد — هو ابن زيد — عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس [رضى الله عنها] ^(٧) قال : « وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل

(١) في الأصل قوله (١٦) ما وجدته ثانية وما ما انظر (٢) في النسائي ج ٥ ص ١٢٣ وقال : حدثنا (٣) قال السيوطى في تعليقه على النسائي : حكى الأثر عن أحمد — يعني ابن حنبل — اعتزل في أى ستوقت التي صلى الله عليه وسلم المواقيت ؟ فقال : عام صحيحه (٤) فتح الموحدة وكرها (٥) قال المحب الطبري في كتابه القري لقاصد القري : هكذا جازى بعض طرق الصحيحين ؛ وأكثر الروايات فيها « من لهن » والاول اصح لا تخمير اهل هذه المواضع المذكورة ، وتخرج الروايات الاخرى عن المواضع كلها هذه المواقيت لهذه الاقتصار والمراد أهلها وما جامعها لا يعقل بالها ، والذين ذكروه « من لهن » فاستعملوا العربوا أكثر ما يستعمله في أدون العشر قوتها زادها لا غير ، ومن قوله تعالى : (منابر) بقدرهم فلا تظلموا الذين انقمكم) وقيل في الجميع ، واقعاً علم (٦) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٨ (٧) الزيادة من صحيح البخارى ج ٢ ص ٥٢٦

الشام الجحفة. ولاهل نجد قرن المنازل. ولاهل اليمن يلزم فيه لأهلهم. ولمن أتى عليهم من غير أهلهم لمن كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهم فله من أهله وكذلك (١) حتى أهل مكة يهلون منها *.

قال أبو محمد: فهذه الأخبار آثم من كل خبر روى في ذلك وأصح وهي منتظمة كل ما ذكرنا فصلا فصلا *.

قال أبو محمد: وفي بعض ما ذكرنا خلاف * فنه ان قوما ادعوا أن ميقات أهل العراق العتيق (٢) واحتجوا بخبر لا يصح لأن راويه يزيد (٣) بن زياد - وهو ضعيف - عن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس عن ابن عباس * ومنه أن المالكيين قالوا: من مر على المدينة من أهل الشام خاصة فلمهم أن يدعوا الاحرام إلى الجحفة لانه ميقاتهم وليس ذلك لغريم، ومنع من ذلك أبو حنيفة. والشافعي. وأبو سليمان وغيرهم وهو الحق لقول النبي ﷺ: «من لأهلهم ولمن أتى عليهم من غير أهلهم لمن كان يريد الحج والعمرة» فقد صار ذو الحليفة ميقاتا للشامي والمصري إذا أتى عليه وكانان تجاوزاه غير محرم عاصيا لرسول الله ﷺ، وإنما الميقات لمن مر عليه بنص كلامه عليه السلام لا لمن يمر عليه فقط * ولو أن مدنيًا يمر على الجحفة يريد الحج وعرضت له مع ذلك حاجة إلى المدينة لم يجوز له أن يؤخر الاحرام إلى ذى الحليفة *.

روينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز - هو ابن محمد الدراوردي - أخبرني هشام بن عروة عن أبيه موسى بن المسيب قال جميعا: من مر من أهل الآفاق بالمدينة أهل من مهل النبي ﷺ من ذى الحليفة * وروينا عن عطاء مثل قول مالك * وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن جريح أخبرني نافع عن ابن عمر قال: أهل مصر، ومن مر من أهل الجزيرة على المدينة في الميقات من أهل الشام *.

قال أبو محمد: قول ابن عمر هذا يوجب عليهم تأخير الاحرام إلى الجحفة * ومنه من كانت طريقه على غير المواقيت فان قوما قالوا: إذا حاذى الميقات لزمه أن يحرم - وهو قول عطاء - واحتجوا بما روينا من طريق ابن عمر قال: إن أهل العراق شكوا إلى عمر في حجهم أن قرن المنازل جور (٤) عن طريقهم فقال لهم: انظروا حذوها من طريقكم فخذت لهم ذات عرق *.

(١) في النسخة رقم (١٤) موكذالك، وما هنا موافق البخاري (٢) في النسخة رقم (١٤) مذات عرق، (٣) في النسخة رقم (١٦) ١٧٠ وهو فظاير جع ١١٣ ص ٣٢٩ تهذيب التهذيب (٤) أي ما تلى عن طريقهم ليس على ما جادته

قال علي : نو هذا لاحجة لهم فيه لان الخبر المستند في توقيت النبي ﷺ ذات عرق لأهل العراق وقد ذكرناه آنفا فأنما حد لهم عمر ما حد لهم النبي ﷺ ، ثم لو لم يصح في ذلك خبر لما كان في قول أحدود رسول الله ﷺ حجة ويكفي من ذلك قوله عليه السلام الذي ذكرنا آنفا « ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ » وقد صرح عن ابن عمر أنه لم يسمع توقيت النبي ﷺ يلم ، فرواية من سمع . وعلم آثم من رواية من سمع بعضا ولم يسمع بعضا *

وبرهان آخر وهو أن جميع الأمة مجمعون اجماعا متيقنا على أن من كان طريقه لا يمر بشيء من المواقيت فانه لا يلزمه الاحرام قبل محاذة موضع الميقات ثم اختلفوا إذا حاذى موضع الميقات فقالت طائفة : يلزمه أن يحرم ، وقال آخرون : لا يلزمه فلا يجوز أن يجب فرض بغير نص ولا اجماع *

ومنه من تجاوز الميقات وهو يريد حجاً أو عمرة فلم يحرم منه وأحرم بعده قال أبا حنيفة قال : هو هسيء ويرجع إلى ميقاته فيلبي منه ولا دم عليه ولا شيء فان رجع إلى الميقات ولم يلب منه فعليه دم شاة ، وكذلك عليه دم ان لم يرجع إلى الميقات وحجه وعمرته تامان (١) في كل ذلك *

قال أبو محمد : مانع أحدنا قبله قسم هذا التقسيم [الطرف] (٢) من اسقاطه الدم برجوعه إلى الميقات وتاليته منه واثباته الدم ان لم يرجع أو ان رجع إلى الميقات ولم يلب (٣) وهذا أمر لا يوجب قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا نظر يعقل *

وقال مالك . وسفيان . والأوزاعي . والحسن بن حي . والليث . والشافعي . وأبو يوسف : ان رجع إلى الميقات فأحرم منه . فلا شيء عليه . لادم ولا غيره لبي أو لم يلب وان لم يرجع فعليه دم وجهه وعمرته صحيحان ، وقال زفر : عليه دم شاة رجع إلى الميقات أو لم يرجع *

قال أبو محمد : رويانا من طريق ابن أبي شيبة قال : نا وكيع وابن علية قالو كيع : عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، وقال ابن علية : عن أيوب السخيتي عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد ثم اتفق حبيب . وجابر كلاهما عن ابن عباس انه كان يرد إلى الميقات الذين يدخلون مكة بغير احرام ، قال جابر : رأيته يفعل ذلك * ومن

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وحجته وعمرته تامان (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) ، وان لم يلب *

طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس قال: إذا ذل الرجل عن الوقت — وهو غير محرم — فإنه يرجع إلى الميقات فإن خشي أن يفوته الحج تقدم وأهراق دما * وعن ليث عن عطاء عن ابن عباس إذا لم يهل من ميقاته أجزأه وأراق دما * ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن اسماعيل عن وبرة أن رجلا دخل مكة — وعليه ثياب وقد حضر الحج وخاف أن يرجع فوته — فأمره ابن الزبير أن يهل من مكانه فإذا قضى الحج خرج إلى الوقت فأهل بعصرة * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا ابن عينة عن أبان بن تغلب ^(١) عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أو عمه أن ابن مسعود زأهم بذات الشقوق فقال: ما هؤلاء؟ أبحار؟ قالوا: لا قال: فأيحسبهم عما خرجوا له؟ قالوا إلى أدنى ماء فاغتسلوا وأحرموا *

قال أبو محمد: ما نعلم عن الصحابة في هذا إلا ما وردنا، وروى عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه كان لا يرى بأسا بتجاوز الميقات لمن أراد الحج والعمره * وعن الزهري نحو هذا لمن توقع شيئا * وعن وكيع عن سفيان عن حبيب عن إبراهيم النخعي فيمن دخل مكة لأحاجا ولا معتبرا وخشى فوات الحج أن يخرج إلى الميقات قال: يهل من مكانه قال حبيب: ولم يذكر دما * وعن الحسن. وسعيد بن جبیر أنه يرجع إلى الميقات * وعن عطاء قال: مرة عليه دم ومرة قال: لا شيء عليه، روي ذلك من طريق سعيد ابن منصور نا سفيان — هو ابن عينة — عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال: ليس على من تجاوز الميقات شيء محرم شيء، قال سفيان: لا يعجننا * ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب ابن بشير أنا خفيف عن سعيد بن جبیر قال: من جاوز الوقت الذي وقت رسول الله ﷺ ولم يحرم منه قلن ^(٢) يغنى عنه أن أحرم شيئا حتى يرجع إلى الوقت الذي وقت النبي ﷺ فيحرم منه إلا انسان أهله من وراء الوقت ^(٣) فيحرم من أهله *

قال أبو محمد: فأصح الروايات عن ابن عباس، وهذه الرواية عن سعيد بن جبیر موافقة لقولنا، وأضعف الروايات عن ابن عباس موافقة لقول الحاضرين من مخالفينا. وليس بعض أقوالهم رضى الله عنهم بأولى من بعض، والواجب عند التنازع ما أوجهه الله تعالى إذ يقول: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)، فقلنا والله الحمد. فوجدنا الله تعالى قد وقت على لسان رسوله ﷺ موافقت وحد حدودا فلا يحل تعديها ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه، وقال رسول الله

(١) هريغ المنة وسكون النين المعجمة كسر اللام، وفي النسخة رقم (١٦) «تطلب» بين مهلة وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٤) «فليس» (٣) في النسخة رقم (١٤) «من وراء الميقات».

« من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يجوز أن يصح عملا عمل على خلاف أمر رسول الله ﷺ ، ولا أن يشرع وجوب دم لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ (وما كان ربك نسيا) فيبيح من ماله المحرم ما لم يأت قرآن ولا سنة بإباحته ، وما نعلم لمن أوجب الدم وإجازة الاحرام حجة أصلا (فان قالوا) : ان أشياء جاء النص فيها بوجوب دم قلنا : نعم فلا يجوز تعديها وليس منكم أحد الا وقد أوجب الدم حيث لم يوجبه صاحبه ، وهذا تحكم لا يجوز القول به ، وبالله تعالى التوفيق *

ومنه من أحرم قبل الوقت فان قوما استحبوه وقوما كرهوه والأموه إذا وقع *
روينا من طريق عبد الرحمن بن أذينة بن مسلمة العبدى عن أبيه قال : قلت لعمر بن الخطاب : انى ركبت السفن ، والحيل . والابل فمن أين أحرم ؟ فقال : ائت عليا فاسأله ؟ فسأل عليا ؟ فقال له : من حيث ابدأت ان تنشئها من بلادك فرجع الى عمر فاجابه فقال له عمر : هو كما (١) قال لك على * ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة (٢) عن عبد الله بن سلبه ان رجلا سأل علي بن أبى طالب عن قول الله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) فقال : أن تحرم من ديرة أهلك * وبه الى عبد الله بن سلبه عن عائشة مثله * ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدى عن هشيم عن أبى بشر عن سلام بن عمرو عن عثمان بن عفان العمرة تأمة من أهلك * ومن طريق الخفاف عن هشيم عن بعض أصحابه عن ابراهيم عن ابن مسعود عن تمام الحج ان يخرج من ديرة أهله * ومن طريق ابن أبى شيبه عن وكيع عن عينة ابن عبد الرحمن عن أبيه انه رأى عثمان بن أبى العاص أحرم من المنجشانية بقرب البصرة * وعن الحسن أن عمران بن الحصين أحرم من البصرة * وصح عن ابن عمر انه أحرم من بيت المقدس * وعن رجل لم يسم أن أبا مسعود أحرم من السيلحين (٣) * وعن رجل ان ابن عباس أحرم من الشام في برد شديد * ومن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن محمد بن سيرين أنه خرج مع أنس الى مكة فأحرم من العقيق * وعن معاذ انه أحرم من الشام * وروينا من طريق الحذافي عن عبد الوزاق نا ابن جريج انا يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن أبى عمار أنه كان مع معاذ بن جبل ، وكعب الخير فأحرما من بيت المقدس بعمرة وأحرم معها * وبه الى عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم أن ابن عمر أحرم بعمرة من بيت

(١) في النسخة رقم (١٦) «وهما» (٢) في النسخة رقم (١٦) «عن عبد الله بن مرة» وهو غلط راجع ج ١ ص ١٠٢ تهذيب التهذيب (٣) اسم مكانين الكوفة والقادسية *

المقدس * وعن إبراهيم كانوا يستحبون أول ما يبيع الرجل أو يعتزم أن يجرم أن يرضه التي يخرج منها * وعن سعيد بن جبير أنه أحرم من الكوفة * وعن مسلم بن يسار أنه أحرم من ضربة (١) * وعن الأسود وأصحاب ابن مسعود أنهم أحرموا من الكوفة * وعن طاوس . وعطاء نحو هذا *

واحتج من رأى هذا بما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا ابن أبي فديك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس (٢) عن يحيى بن أبي سفيان الأخرسي (٣) عن جدته حكيمه عن أم سلمة أم المؤمنين (٤) أنها سمعت النبي ﷺ يقول : من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأوجب له الجنة ، شك عبد الله أيها قال ؟ ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الأعلى ابن عبد الأعلى عن ابن اسحاق عن سليمان بن سحيم عن أم حكيم بنت أمية عن أم سلمة « أن رسول الله ﷺ قال : من أهل بعمرة من بيت المقدس غفر له » *

قال علي : أما هذان الآثران فلا يشتغل بهما من له أدنى علم بالحدِيث لأن يحيى بن أبي سفيان الأخرسي ، وجدته حكيمه ، وأم حكيم بنت أمية لا يدري من هم من الناس ؟ ولا يجوز مخالفة ما صح يتيقن بمثل هذه المحاولات التي لم تصح قط ، واحتج بعضهم (٦) بأن عليا وأبا موسى أحرمنا من أين فلم ينكر النبي ﷺ ذلك عليها قال : وكذلك كعب بن عجرة *

قال أبو محمد : ولا ندري أين وجد هذا عن كعب بن عجرة ؟ وأما علي . وأبو موسى فانهما قدما من اليمن مهلين بأهل لاهلال النبي ﷺ فعلبها عليه السلام كيف يعملان ؟ وليس في هذا الخبر البتة ذكر للمسكان الذي أحرمنا منه ، ولا فيه دليل ولا نص بان ذلك كان بعد توقيته عليه السلام المواقيت فاذا ليس ذلك فيه فلا حجة لهم به أصلا ، ولا نخالفهم في أن قبل توقيته عليه السلام المواقيت كان الاحرام جائزا من كل مكان *

وأما من قدما ذكره من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم (٧) فأما خبر ابن أذينة فأتانا روينا من طريق وكيع قال : نا شعبة عن الحكم — نا ابن عتيبة — عن يحيى بن الجزار عن ابن أذينة قال : أتيت عمر بن الخطاب بمكة فقلت له : إني ركب الأبل والحيل

(١) يفتح اوله و كسر ثانيه ويامشدة اسم مكان في طريق مكمن البصرة من نجد ، وقيل : غير ذلك راجع معجم البلدان لياقوت الحموي (٢) يفتح الياء وفتح الحاء المهملة وتون ثقيلة مكسورة ، ذكره في تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ . وقال في تلخيص الحبير : قال البخاري في تاريخه لا يثبت ذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن يحنس ، وقال : حديث في الاحرام من بيت المقدس لا يثبت ، والذي وقع في رواية أبي داود وغيره معلق بن عبد الرحمن نا محمد بن عبد الرحمن نا كان في رواية البخاري اصحاه (٣) هو بنجام معجزة ناظر تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٢٤ (٤) في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٧٧ عن أم سلمة زوج النبي (٥) في النسخة رقم (١٤) نا النبي عليه السلام (٦) في النسخة رقم (١٦) « واحتج الخصم » (٧) في الكلام حذف ظاهر متفردة

حتى أتيتك فن ابن أعتمر؟ قال : انت عليّ بن أبي طالب فله فأنته فسأته فقال لي عليّ : من حيث ابدأت — يعني من ميقات أرضه — قال : فأنت عمر فقد كرت له ذلك ، فقال : ما أجد لك الا ما قال ابن أبي طالب عليه السلام قال أبو محمد عليه السلام : هكذا في الحديث نفسه يعني من ميقات أرضه ، فعاد حجة لنا عليهم لو صح من أصله * وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان حدثني ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري قال : أحرم عمران بن الحصين من البصرة فماب ذلك عليه عمر بن الخطاب وقال : أردت أن يقول الناس : أحرم رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مصر من الأمصار *

قال عليّ : عمر لا يعب مستجاب فيه أجر وقرية الى الله تعالى نعم ولا مباحا وانما يعب مالا يجوز عنده ، هذا مما لا يجوز أن يظن به غير هذا أصلا (١) *

ورويناه من طريق سعيد بن منصور نا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن ان عمران بن الحصين أحرم من البصرة فبلغ ذلك عمر فغضب وقال : يتسامع الناس أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحرم من مصره *

قال أبو محمد : عمر لا يمكن البتة أن يغضب من عمل مباح عنده * وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : أحرم عبد الله ابن عامر من حيرب (٢) فقدم على عثمان بن عفان فلامه فقال له : غررت وهان عليك نسكك * قال أبو محمد : وعثمان لا يعب عملا صالحا عنده ولا مباحا وانما يعب مالا يجوز عنده لاسما وقد بين أنه هوان بالنسك ، والهوان بالنسك لا يحل ، وقد أمر تعالى بتعظيم شعائر الحج * وروينا من طريق وكيع نا عمارة بن زاذان قال : قلت لابن عمر : الرجل يحرم من سمرقند ، أو من الوقت الذي وقت له ، أو من البصرة ، أو من الكوفة فقال ابن عمر : قد شقينا إذا *

قال أبو محمد : لا يحتمل قول ابن عمر الا أنه لو كان الاحرام من غير الوقت مباحا لشق المحرمون من الوقت * وروينا من طريق وكيع نا شعبة عن مسلم القرشي قال : سألت ابن عباس بمكة من أين أعتمر؟ قال : من وجهك الذي جئت منه يعني ميقات أرضه * قال أبو محمد : هكذا في الحديث نصا يعني ميقات أرضه * قال عليّ : فبطل تعليقهم بعمر . وعثمان . وعليّ . وابن عباس . وابن عمر ، وأما سائر الروايات التي ذكرنا عن

(١) وإجاب عن ذلك بتعظيمه قال يوشيه ان يكون عمر رضي الله عنه انكر ذلك شفقنا بمرض النحر لم يحدث المسألة
تفد احرامه ورأى ان قصر المسألة لا ممن ذلك (٢) في النسخة رقم (١٤) من حيرب ، ولم اجد هلقا للمجموع

الصحابة والتابعين فليس فى شىء منها انهم مروا على المقات، وإذ ليس هذا فيها (١) فكذلك نقول : ان من لم يمرّ على المقات فليحرم من حيث شاء ، وبهذا تنفق الأخبار عنهم مع ما صرح عن النبى ﷺ ، ولا يجوز أن يترك ما صرح عن النبى ﷺ من طريق عائشة . وابن عباس . وابن عمر رضى الله عنهم لظنون كاذبة لا دليل على صحة تأويلهم فيها ، وهى خارجة أحسن خروج على موافقة رسول الله ﷺ التى لا يحل أن يظن بهم غير ما قال أبو محمد : ومن أتى الى ماروى عن ابن مسعود من قوله : ان القبلة تقطر الصائم فقال : لعله أراد اذا كان معها منى ، والى خبر عائشة رضى الله عنها انها كانت لا تدخل عليها من أرضه نساء اخواتها فقال : لا ندرى لماذا ولله لأمرها وليس لانها كانت لا ترى ذلك الرضاع محرما ، فليس له أن ينكر علينا حمل ماروى عنهم على حقيقته وظاهره بل الملامة كلها على من أقبح فى هذه الآثار ما ليس فيها من انهم تجاوزوا على المواقيت بل قد كذب من قال : هذا بلا شك ، وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : أما أبو حنيفة . وسفيان . والحسن بن حى فاستحبوا تعجيل الاحرام قبل المقات ، وأما مالك فكرهه وأما الشافعى فكرهه ، وأما أبو سليمان فلم يجزه وهو قول أصحابنا ، فأما أبو حنيفة فانه ترك القياس إذ أجاز الاحرام قبل المقات ولم يجز صلاة من صلى وبينه وبين الامام نهر ولا فرق بين الاحرام بالحج فى غير موضع الاحرام وبين الاحرام بالصلاة فى غير موضع الصلاة ، وأما المالكيون فان حملوا هذه الآثار على ما حملوها عليه الحنفيون فقد أعظموا القول على أصولهم إذ كرموا ما استجبه الصحابة ، وان حملوها على ما حملناها نحن عليه فكيف يجيزون خلاف ما حده رسول الله ﷺ ؟ وهذا مالا مخلص منه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٣ — مسألة — فاذا جاء من يريد الحج أو العمرة الى أحد هذه المواقيت فان كان يريد العمرة فليتجرد من ثيابه ان كان رجلا ، فلا (٢) يلبس القميص . ولا سراويل . ولا عمامة . ولا قلنسوة . ولا جبة . ولا برنسا . ولا خفين . ولا قفازين البتة لكن يلتحف فيما شاء من كساء . أو ملحفة . أو رداء ، ويتزر ويكشف رأسه ويلبس نعليه ، ولا يحل له أن يتزر ولا أن يلتحف فى ثوب صبغ كله أو بعضه بورس . أو زعفران . أو عصفر ، فان كان امرأة فتلبس ما شادت من كل ما ذكرنا أنه لا يلبسه الرجل وتغضى رأسها الا أنها لا تتشعب أصلا لكن اما ان تكشف وجهها وإما ان تسدل عليه ثوبا من فوق رأسها فذلك لها ان شادت ، ولا يحل لها أن تلبس شيئا صبغ كله أو بعضه بورس أو زعفران ،

ولأن تلبس قفازين في يديها ولما أن تلبس الخفاف والمصفر، فإن لم يجد الرجل أزارا فلبس السراويل كما هي وإن لم يجد نعلين فليقطع خفيه تحت الكعبين ولا بد ويلبسها كذلك ^(١) *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر [قال] ^(٢) «سأل رجل ^(٣) رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تلبسوا القمص ولا العائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا لأحد — لا يجد النعلين — فلبس خفين ^(٤) وليقطعها أسفل من الكعبين» ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس» *

وبه إلى مسلم نا محمد بن رافع نا وهب بن جرير بن حازم نا أبي [قال] ^(٥): سمعت قيسا — هو ابن سعد — يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه «أن رجلا أتى النبي ﷺ [وهو] ^(٦) بالجمرة قد أهل بالعمرة وهو مصفر رأسه ولحيته وعليه جبة فقال له رسول الله ﷺ: ^(٧) ازرع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صائما في حركك فاصنع في عركك» *

قال أبو محمد: كل ما جب فيه موضع لإخراج الرأس منه فوجبة في لغة العرب، وكل ما خيط أو نسج في طرفيه ليمسك على الرأس فهو برنس كالقفارة ^(٨) ونحوها. نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا أحمد ابن محمد بن حنبل نا يعقوب — هو ابن إبراهيم بن سعد — نا أبي عن محمد بن اسحاق قال: إن نافعا مولى [عبد الله] ^(٩) — بن عمر حدثني عن [عبد الله] بن عمر «أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء في إحرامهن عن القفازين. والثياب ^(١٠) وما مس الورس والزعفران من الثياب، وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب — من مصفر أو خر أو حلى أو سراويل أو قيص أو خف —» *

(١) في النسخة رقم (١٤) وحيدته (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ ونا رجلا سأل رسول الله (٤) في صحيح مسلم والخفين (٥) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ (٦) الزيادة من صحيح مسلم (٧) في صحيح مسلم زيادة منا ونصها قال: يا رسول الله في إحرامك بغيره وأنا كاتري فقال: ازرعه. والفه (٨) قال الجوهري في صحاحه: والثفارة — بالكسر بخرقة تكون دون اللقمة توفى بالمرأة تخار ما من اللعن، والثفارة السحابة التي كأنها فوق سحابة، والثفارة قارعة التي تكون على الحز الذي يجري عليه الزمام (٩) الزيادة من أبي داود ج ٣ ص ١٠٣ في الموضعين (١٠) القفازين شيء القفازين وزيان قال في القاموس: شيء من اليد يمشي بطن ثيابها المرأة للبرد أو ضرب من الحلى لليد والرجل زيانه والثفاب الخار الذي يمشي على الأقدام تحت الحمار واقفا على

قال علي : وحدثنا عبد الله بن ربيع قال : نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا نوح بن حبيب القومسي نا يحيى بن سعيد — هو القطان — نا ابن جريج نا عطاء عن صفوان ابن يعلى بن أمة عن أبيه « أن رجلا أتى رسول الله ﷺ وقد أحرم في جبة متضمنة فقال للرسول الله ﷺ : أما اللجبة فأخلعها وأما الطيب فأغسله ثم أحدث احراما » (١) * قال أبو محمد : نوح ثقة مشهور فالأخذ بهذه الزيادة واجب ، ويجب أحداث الاحرام لمن أحرم في جبة متضمنة بصفرة معاون كان جاهلا لأن رسول الله ﷺ لم يأمر بذلك الا لمن جمعها ، وقد ذكرنا في كتاب الصلاة نهي النبي ﷺ الرجال عن المعصفر جلة * قال أبو محمد : وفي بعض ما ذكرنا خلافا ، وهو الثوب المصبوغ بالورس أو الزعفران اذا غسل حتى لا يبقى منه أثر فقال قوم : لباسه جائز *

قال علي : قد روى بعض الناس في هذا أنرا فان صح وجب الوقوف عنده ولا نعله صحيحا ولا فلا يجوز لباسه أصلا لانه قد مسه الورس . أو الزعفران *

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الصمد بن عبد الوارث التتوري عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة أن عبد الله بن عروة سأل عروة بن الزبير عن الثوب المصبوغ اذا غسل حتى ذهب لونه يعني بالزعفران للحرم فيها عنه *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن أبي بشر قال : كنت عند سعيد بن المسيب فقال له رجل : إني أريد أن أحرم ومعى ثوب مصبوغ بالزعفران فغسلته حتى ذهب لونه فقال له سعيد : أمعلك ثوب غيره ؟ قال : لا قال : فأحرم فيه * وروينا من طريق إبراهيم عن عائشة أم المؤمنين إباحة الاحرام فيه اذا غسل * ولا يصح سماع إبراهيم من عائشة * وروينا عن سعيد بن جبير وإبراهيم . وعطاء . والحسن . وطاوس إباحة الاحرام فيه إذا غسل ، وفي أسانيدهم مغفّر *

ومنه من وجد خفين ولم يجد نعلين فقد قال قوم : يلبسهما كما هما ولا يقطعهما ، وقال قوم (٢) : يشق السراويل فيتزبر بها * واحتج من أجاز له (٣) لباس السراويل والخفين بما حدثناه عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي ابن عبد العزيز نا الحاج بن المنهال نا شعبة بن الحجاج نا خبرني (٤) عمرو بن دينار

(١) الحديث اختصره المصنف انظر ج ٥ ص ١٣٠ من سنن النسائي ، وقال النسائي بعد ما ذكر الحديث « ثم أحدث احراما ، ما اعظم احدا قاله غير نوح بن حبيب ، ولا احب من عفو ظواهره قسما ما عرفت اياه اقول : وسكت من كتبوا على عليه ، وقال البيهقي رواه جماعة غير نوح بن حبيب فليذكرنا ما رواه ولم يقلوا اهل العلم بالحديث من نوح (٢) في النسخة رقم (١٤) وقال بعضهم (٣) لفظ « له » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) وادركه »

سمعت جابر بن زيد قال : سمعت ابن عباس قال : « خطبنا رسول الله ﷺ بعرفات فقال : لم يجد نعلين فلبس خفين ، ومن لم يجد ازارا فلبس سراويل » ، وقال بعضهم : قطع الخفين لإفساد لبال وقد نهى عنه *

قال أبو محمد : حديث رسول الله ﷺ لا يحل خلافه . فلبس السراويل كما هي ولا شيء . في ذلك ، وأما الخفان لحديث ابن عمر فيه زيادة القطع حتى يكونا أسفل من الكعبين . على حديث ابن عباس فلا يحل خلافه ، ولا ترك الزيادة * وروينا عن علي بن أبي طالب « إذا لم يجد النعلين لبس الخفين وإن لم يجد ازارا فلبس السراويل » وصح أيضا عن ابن عباس من قوله * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا عبيد الله بن عمر نا نافع عن ابن عمر قال : إذا لم يجد المحرم النعلين فلبس الخفين وليقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين * ومن طريق هشام بن عروة أن أباه قال : إذا لم يجد المحرم النعلين لبس الخفين أسفل من الكعبين * وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي أنه قال في المحرم لا يجد نعلين : قال : يلبس الخفين ويقطعها حتى يكونا مثل النعلين ، وهو قول إبراهيم النخعي . وسفيان . وقول الشافعي . وأبي سليمان وبه نأخذ * وروينا عن عائشة أم المؤمنين . والمسور من حرمة باحة لباس الخفين بلا ضرورة للمحرم من الرجال . وقال أبو حنيفة : إن لم يجد ازارا لبس سراويل فان لبسها يوما إلى الليل فعليه دم ولا بد ، وإن لبسه أقل من ذلك فعليه صدقة ، وإن لبس خفين لعدم النعلين يوما إلى الليل فعليه دم . وإن لبسها أقل فصدقة * وقال مالك : من لم يجد ازارا لبس سراويل واقتدى وإن لم يجد نعلين قطع الخفين أسفل من الكعبين ولبسهما ولا شيء عليه * وقال محمد بن الحسن : يشق السراويل ويتردها ولا شيء عليه *

قال أبو محمد : أما تقسيم أبي حنيفة بين لباس السراويل والخفين يوما إلى الليل ، وبين لبسهما أقل من ذلك فقول لا يحفظ عن أحد قبله ، وليت شعري ماذا يقولون : إن لبسها يوما غير طرفه عين أو غير نصف ساعة وهكذا نزيدم دقيقة دقيقة حتى يلوح (١) هذيانهم ، وقولهم بالأضاليل في الدين ، وكذلك إيجابه الدم في ذلك أو الصدقة لانعله عن أحد قبله (فان قالوا) فتنا ذلك على الفدية الواجبة في حلق الرأس قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن فدية الأذى جاءت بتخيير بين صيام - أو صدقة - أو نسل ، وأتم يجعلون هنا الدم ولا بد أو صدقة غير محدودة

ولا بد : ولا سيما وأتم يقولون: إن الكفارات لا يجوز أخذها بالقياس، فكم هذا التلاعب بالدين ؟ *

وأما قول مالك فقسيمه بين حكم السراويل وبين حكم لبس الخفين خطأ لابرهان على صحته ، ومالك معذور لانه لم يبلغه حديث ابن عباس وإنما الملامة على من بلغه وخالفه لتقليد رأى مالك *

وأما قول محمد بن الحسن خطأ لانه استدرك بعقله على رسول الله ﷺ ما لم يأمر به عليه السلام وأوجب فدية حيث لم يوجبها النبي عليه السلام *

قال أبو محمد : وهم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وقد ذكرنا في هذه المسألة ما روى عن ابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة ، وعلى ، والمسور ، ولا تعلم لأحد من الصحابة رضى الله عنهم قولاً غير الأقوال التي ذكرنا في هذه المسألة مخالفاً للخيفيون . والمالك يوجب كلها إلى آراء فاسدة لا دليل على صحتها أصلاً ، والله تعالى التوفيق *

ورويان عن عائشة أم المؤمنين نهي المرأة عن القفازين ، وعن علي ، وابن عمر أيضاً هو قول إبراهيم ، والحسن ، وعطاء وغيرهم ، ورويان عن عائشة أم المؤمنين ، وعن ابن عباس أباحة القفازين للمرأة ، وهو قول الحكم ، وحماد ، وعطاء ، ومكحول . وعلقمة ، وغيرهم ، وحديث رسول الله ﷺ الذي ذكرناه هو الحاكم على ما سواه ، وأما المعصفر فقد روي عن عمر بن الخطاب المنع منه جملة وللحرم خاصة أيضاً عن عائشة أم المؤمنين وهو قول الحسن . وعطاء * وروينا عن جابر بن عبد الله . وابن عمر . ونافع بن جبير أباحته للحرم ولم يجه أبو حنيفة . ومالك للحرم ، وأباحه الشافعي ، وروينا عن ابن عمر . وابن عباس . وعلى . وعقيل ابني أبي طالب . والقاسم بن محمد وغيرهم أباحة المورد للرجل المحرم وهو مباح إذا لم يكن بزعفران أو ورس أو عصفر لانه لم يأت عنه نهي في قرآن ولا سنة *

٨٢٤ — مسألة — ونستحب الفسل عند الاحرام للرجال والنساء وليس فرضاً الاعلى النساء وحدها لما حدثنا عبد الله بن ربيع نا أحمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت عيسى أنها ولدت محمد بن أبي بكر [الصديق] ^(١) بالبيداء فذكر أبو بكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : «مرها فتغتسل ثم تهل» *

٨٢٥ — مسألة — ونستحب للمرأة أن تطيبها عند الاحرام بأطيب

(١) الرازي عن النسائي ج ١ ص ١٢٧ ، وقوله بعده بالبيداء هو اسم موضع قريب من المدينة

ما يجد انه (١) من الغالية (٢) والبخور والعبر وغيره، ثم لا يزالان عن أنفسهما ما بقي عليهما *
وكره الطيب للمحرم قوم *

روينا من طريق الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : وجد عمر بن الخطاب ريح طيب بالشجرة فقال : من هذه ؟ فقال معاوية : منى طيبتي أم حبيبة فتنظف عليه عمر ، وقال : منك لعمري أقسمت عليك لترجعن إلى أم حبيبة فتنفله عنك كما طيبتك ، وأنه قال : إنما الحاج الأشعث الأدفر الأشعر (٣) * ومن طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن عن أبيه أن عثمان رأى رجلا قد طيب عند الإحرام فأمره أن ينسل رأسه بطين * ومن طريق سفيان الثوري عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه ، قال : سمعت ابن عمر يقول : لأن أصبح مطليا بقطران أحب إلي من أن أصبح محرما أنضح طيا (٤) وهو قول عطاء . والزهري . وسعيد بن جبير . ومحمد بن سيرين . ومالك . ومحمد بن الحسن إلا أن مالكا قال : أن طيب قبل إحرامه وقبل إفاضته فلا شيء عليه * وأباح جمهور الناس كإرونا أن نفاعن أم حبيبة أم المؤمنين . ومعاوية . وروينا أيضا عن كثير بن الصلت * ومن طريق وكيع عن محمد بن قيس عن بشير بن يسار الأنصاري أن عمرو وجديح طيب فقال : من هذه الريح ؟ فقال البراء بن عازب : منى بأمر المؤمنين قال : قد علمنا أن امرأتك عطرة إنما الحاج الأدفر الأغبر * وبه إلى محمد بن قيس عن الشعبي أنه قال : كان عبادة ابن جعفر يطيب بالمسك عند إحرامه * * ومن طريق ابن أبي شيبة عن مروان بن معاوية الفزاري عن صالح بن حيان (٥) قال : رأيت أنس بن مالك أصحاب ثوبه من خلوي الكعبة وهو محرم فلم يفسله * * ومن طريق سفيان عن أيوب السختياني عن عائشة بنت سعد ابن أبي وقاص قالت : طيب أبي بالمسك والذيرة (٦) لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يزور أو يطوف * * ومن طريق معمر بن أيوب عنها وغيره أنها سألت : ما كان ذلك الطيب ؟ قالت : البان الجيد والذيرة المسكة * * ومن طريق ابن أبي شيبة عن حماد ابن أسامة (٧) عن عمر بن سويد الثقفي عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : كنا نضع جباهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم ونحن مع رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٦) « ما يجوده » (٢) هي نوع من الطيب مر كبعين سلكه وعبره وعود ودهن... والتلف بها التلطيح اه ناية (٣) الأشعث مقبر الرأس ، والأدفر اللتن ، والاشعر الذي لم يخلق شعره ؛ لأن الحاج ذأب إلى عرقه لاظهار ذله وتواضعه ويكتفى بالقليل يصف عليه ويؤذي ما أمره مولاه به وأوجه عليه طين محل اظهار التزلف ، والله اعلم . قال الحب الطبري : أخرجه احمد وسعيد (٤) هو في مسلم ج ١ ص ٣٣٦ مطولا ، والسناني ج ٥ ص ١٤١ اطول من هذا وقوله ، « أنضح طيا » أي أفرج (٥) في النسخة رقم (١٦) « ميان بالبال المحرقة وهو غلط (٦) المسك بضم السين المهملة طيب معروف يضاف إلى غير من الطيب ويعمل ، والذيرة بالذال المعجمة نوع من الطيب يجمع من اغلاط (٧) في النسخة رقم (١٤) « من حامدين سلة بالصحيح ما هنا :

ففرق فيسبل على وجوهنا فلا ينهانا عنه النبي ﷺ * ومن طريق حماد بن سلة قال حدثني ذرة (١) أنها كانت تغلف رأس عائشة أم المؤمنين بالمسك والعنبر عند الاحرام * ومن طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أمهوى بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رأيت عائشة تسكت (٢) في مفارقتها الطيب ثم تحرم * وعن أبي سعيد الخدري أنه كان يدهن بالبان عند الاحرام * ومن طريق وكيع عن سفيان عن عمار الدهني عن مسلم البطين أن الحسين بن علي أمر أصحابه بالطيب عند الاحرام * ومن طريق شعبة عن الأشعث ابن سليم عن مرة بن خالد الشيباني قال : سألت أبا ذر بالبذة بأى شيء يدهن المحرم ؟ قال : بالدهن * وعن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى قال : رأيت عبد الله بن الزبير وفي رأسه لحية وهو محرم ما لو كان لرجل لا تخد من رأسه ما * وعن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزبير أنه كان يطيب بالغالية الجيدة عند احرامه * ومن طريق وكيع عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : سألت ابن عباس عن الطيب للمحرم ؟ فقال : لا يلاسنه (٣) في رأسه قبل أن احرم ثم أحب بقاءه * وعن ابن عباس أنه كان لا يرى بأسا بالطيب عند الاحرام ويوم النحر قبل أن يزود *

فهؤلاء جمهور الصحابة رضى الله عنهم سعد بن أبي وقاص ، وأما (٤) المؤمنين عائشة وأم حبيبة . وعبد الله بن جعفر . والحسين بن علي . وأبو ذر . وأبو سعيد . والبراء ابن عازب . وأنس . ومعاوية . وكثير بن الصلت . وابن الزبير . وابن عباس * وعن ابن الحنفية أنه كان يغلف رأسه بالغالية الجيدة قبل أن يحرم ، وعن عمر بن عبد العزيز أنه كان يدهن بالسليخة — عند الاحرام — * وعن عثمان بن عروة بن الزبير أن أباه كان يحصر ثيابه . ويحرم فيها يقال : وكان يرى لحانا تقطر من الغالية ونحن محرمون فلا ينكر ذلك علينا * وعن الأسود بن يزيد أنه كان يحرم ويبيض الطيب (٥) يرى في رأسه ولحيته * وعن حماد بن سلة عن هشام بن عروة قال : كان أبي يقول لنا : طيبوا قبل أن تحرموا وقبل أن تفيضوا يوم النحر * ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أيوب بن محمد الوزان (٦) أنا عمرو بن أيوب نا أفلح بن حميد عن أبي بكر — هو ابن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام — أن سليمان بن عبد الملك عام حج جمع أناسا من أهل العلم فهم عمر بن عبد العزيز .

(١) بالذات المسجدة مما يقرض الله عنها (٢) أي تضع الطيب في أصول الشعر وفي النسخة رقم (١٦) « تسكت » بالذات المتأخرة (٣) بيتين مهملين يوفين مجعنين أي أدوى رأسه ، وروى بالصاعد السيف في الموضعين (٤) في النسخة رقم (١٤) « رأى المؤمنين » وهو غلط واضح يوفق النسخة رقم (١٦) هو أم المؤمنين أم حبيبة ، وما هنا خيرتها ، والله اعلم . (٥) أي ريقها لسانه (٦) في النسخة رقم (١٦) « الأوراق » وهو غلط فاعلم أيوب بن محمد بن زاذن فروغ الوزان ، قال في هامش الخلاصة كان زين القطن اهـ .

وخارجة بن زيد بن ثابت ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وسالم . وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر . وابن شهاب . وأبو بكر بن عبد الرحمن فسألم عن الطيب قبل الاناضة فكلهم أمره بالطيب — فلم يختلف ^(١) عليه أحد منهم إلا أن عبد الله بن عبد الله ابن عمر قال له : كان عبد الله جاذبا جدا وكان ^(٢) يرمى الجفرة ثم يذبح ثم يحلق ثم يركب فيفيض قبل أن يأتي منزله فقال سالم : صدق * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار قال : قال سالم بن عبد الله بن عمر : قالت عائشة : أنا طيبت رسول الله ﷺ وستة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع ، هكذا نص كلام سالم في الحديث ولم يتبع ما جاء عن أبيه وجد في ذلك * وروناه أيضا عن إبراهيم النخعي . وابن جريج . واستحبه سفيان الثوري أي طيب كان عند الاحرام قبل الغسل وبعده * .

قال أبو محمد : هؤلاء جمهور التابعين . وقفاء المدينة ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي يوسف . وزفر . ومحمد بن الحسن في أشهر قوله ، وقول الشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . وأبي سليمان وجميع أصحابهم * .

قال أبو محمد : أما عرقه ذكرنا آنفا اذ شتم الطيب من البراء بن عازب ولم ينه عنه أنه قد توقف — في كراهته وإنكاره — * وأما عبد الله بنه فأتا رويناه عنه من طريق وكيع عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : سألت ابن عمر عن الطيب عند الاحرام : فقال : لا أمر به ولا أنهى عنه * وروناه من طريق سعيد بن منصورنا يعقوب بن عبد الرحمن حدثني موسى بن عقبة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر قال : دعوت رجلا وأنا جالس بمنجب أبي فأرسلته الى عائشة أسأله عن الطيب عند الاحرام ؟ ، وقد علت قولها ولكن أحبت أن يسمعه أبي فجاءني رسول فقال : إن عائشة تقول : لا بأس بالطيب عند الاحرام فأحب ما بدالك فصمت عبد الله بن عمر * .

قال علي : هذا بأصح اسناد يان في أنه قد رجع عن كراهته جملة ولم ينكر استحسانه فسقط تعلقهم بعمر . وبعبد الله بن عمر ، ولم يبق لهم الا عثمان وحده ، وقد صح عنه رضي الله عنهم ما سنده بعد هذا ان شاء الله تعالى من اجازة تغطية المحرم وجهه بخالفوه فسبحان من جعل قوله حيث لم تبلغه السنة حجة ولم يجعل فعله حيث لا خلاف فيه للسنة حجة ! ان هذا لعجب * .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا وجب الرجوع الى ما اقترض الله تعالى الرجوع اليه من يان رسول الله ﷺ فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم

(١) في النسخة رقم (١٦) ولم يختلف (٧) في النسخة رقم (١٤) * كان ، باسقاط الواو .

ابن أحمد نا القريرى نا البخارى نا محمد بن يوسف نا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير قال :
كان ابن عمر [رضى الله عنها] (١) يدهن بالزيت فذكره لابراهيم — هو النخعي —
فقال (٢) : ما صنع بقوله : حدثني الأسود عن عائشة أم المؤمنين [رضى الله عنها] (٣)
قالت : كاتى أنظر الى ويسان الطيب في مفارق (٤) رسول الله ﷺ وهو محرم ؟ *

نا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ نا أبو اسماعيل — هو محمد
ابن اسماعيل الترمذى — نا الحميدى نا سفيان بن عيينة نا عطاء بن السائب عن ابراهيم النخعي
عن الأسود عن عائشة قالت : رأيت الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلثه وهو محرم *
ورويانه أيضا من طريق علقمة ومسروق عن عائشة نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح
نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا أحمد بن منيع .
ويعقوب الدورى نا لاجيما نا هشيم نا منصور — هو ابن المعتمر — عن عبد الرحمن بن القاسم
ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت أطيّب رسول الله ﷺ (٥) قبل أن
يحرم ويوم الحرق قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك * نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن
معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن منصور نا سفيان نا عثمان بن عروة بن الزبير عن أبيه قال :
قلت لعائشة : بأى شيء طيبت النبي ﷺ ؟ (٦) قالت : بأطيب الطيب عند حله وحرمه (٧) *
ورويانه أيضا من طريق عمرة بنت عبد الرحمن عنها *

فهذه آثار متواترة مظهرة لا يحل لأحد أن يخبر عنها ، ورواه عن أم المؤمنين عروة .
والقاسم . وسلم بن عبد الله بن عمر . وعبد الله بن عبد الله بن عمر ، وعمرة .
ومسروق . وعلقمة . والأسود ، ورواه عن هؤلاء الناس الأعلام *

قال أبو محمد : فاعترض من قلد مالكا . ومحمد بن الحسن في هذا بأن قالوا : قد رويتم
من طريق أبي حمير بن النحاس عن ضمرة بن ربيعة عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت : طيبت رسول الله ﷺ لأحلاله ولأحرامه طيبا لا يشبه طيبكم هذا
— تعنى ليس له بقاء — *

قال على : هذه لفظة ليست من كلامها بلا شك بنص الحديث وإنما هو ظن بمن
دونها ، والظن أكذب الحديث ، وقد صحح عنها من طريق مسروق . وعلقمة . والأسود —

(١) الزيادة من البخارى ج ٢ ص ٢٧٠ (٢) في البخارى قاله (٣) الزيادة من صحيح البخارى (٤) جمع مفارق وهو وسط
الرأس (٥) في النسخة رقم (١٤) «أطيب التي عليه السلام وماها متواتر لمصحح مسلم ج ١ ص ٣٣٢ (٦) في سنن النسائي
ج ٥ ص ١٢٨ رسول الله (٧) في النسائي عند «حرمة حله» والحرم يحتمل الحائض وسكون الزمان — الأحرار ما لم يحج

وهم النجوم الثواقب—انها قالت: انها رأت الطيب في مفرقة عليه السلام بعد ثلاثة أيام (١) ولاضعف أضعف عن يكذب رواية هؤلاء عنها أنها رأت بينها برواية أبي عمير ابن النحاس بظن ظنه من شاء الله تعالى أن يظنه، اللهم فلا أكثر هذا عجب عجيب، وقال بعضهم: هذا خصوص له عليه السلام *

قال أبو محمد: كذب قائل هذا (٢) لأن سالم بن عبد الله بن عمر روى عنها باصح اسناد أنها طيبته عليه السلام قالت: يدي * رويته من طريق حماد بن زيد عن عمرو ابن دينار عن سالم بن عبد الله عن عائشة * وروينا قبل أنهن كن يضمنن جباهن بالسك ثم يحرمن ثم يعرقن فسيل على وجوههن فيرى ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره، ثم لو صح لهم كل هذه الظنون لكان هذا الخبر حجة عليهم لاهم على كل حال لأن فيه أنه عليه السلام تطيب عند الاحرام بطيب، فيقال لهم (٣): ليكن أى طيب شاء هو طيب على كل حال وأنهم يكرهون الطيب بكل حال فكم هذا التحريم بما هو عليكم؟ وتوهمون أنه لكم فسبحان من جعلهم يعارضون الحق بالبين بالظنون والتكاذيب والذى يجب أن يحمل عليه قولها لا يشبه طيبكم هذا انصح عنها على أنه أطيب من طيبنا لا يجوز غير هذا لقولها الذى أوردناه عنها أنفا: أنها طيبته عليه السلام بأطيب الطيب *

واعترض في ذلك من دقق منهم بما رويته من طريق ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه أنه سمع عائشة أم المؤمنين تقول: طيبت رسول الله ﷺ فطاف في نسائه ثم أصبح محرماً قال: فصح عنه أنه اغتسل فزال ذلك الطيب عنه (٤) *

قال أبو محمد: نعوذ بالله من الهوى وما يحمل عليه من المكابرة للحق بالظن الكاذب، ويكذب ظن هذا الظان ما رواه كل من ذكرنا قبل عن عائشة عن لا يعدل محمد بن المنتشر باحد منهم لو انفرد فكيف اذا اجتمعوا؟ من أنها طيبته عليه السلام عند احرامه ولا حلاله قبل أن يطوف بالبيت * وما رواه من رواه منهم من أنها رأت الطيب في مفرقة عليه السلام بعد ثالثة من احرامه * وأيضا بقدر صح يقين لا خلاف فيه أنه عليه السلام انما أحرم في تلك (٥) الحجة إثر صلاة الظهر، فصح أن الطيب الذى روى ابن المنتشر هو طيب آخر كان قبل ذلك بيلة طاف فيها عليه السلام على نسائه ثم أصبح كما في حديث ابن المنتشر، فبطل أن يكون لهم في حديث ابن المنتشر متعلق، وابن المنتشر كوفي فيعجبا للمالكين لايزالون

(١) في النسخة رقم (١٤) بعد أيام ثلاثة (٢) في النسخة رقم (١٤) كذب هذا قتال (٣) في النسخة رقم (١٤) قبل لم (٤) في النسخة رقم (١٤) فيها لا عند ذلك الطيب (٥) في النسخة رقم (١٦) ما حرم تلك *

يضعفون رواية أهل الكوفة فإذا واقفهم تركوا لها المشهور من روايات أهل المدينة فكيف وليست رواية ابن المنذر مخالفة لرواية غيره في ذلك ؟
 واحتجوا بالخبر الذي فيه عن النبي ﷺ « انه قيل : من الحاج يارسول الله ؟ قال : الأشعث النفل » *

قال علي : وهذا رواه ابراهيم بن يزيد وهو ساقط لا يحتج بحديثه ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لانه لا يمكن أشعث نفلا من أول يوم ولا بعد يومين وثلاثة وإنما أجنأ له الطيب عند الاحرام ، وعند الاحلال كغسل الرأس بالخطمي حينئذ *
 وشغب بعضهم بالخبر الثابت الذي روياه من طريق مسلم عن علي بن خشرم انا عيسى - هو ابن يونس - عن ابن جريج أخبرني عطاء ان صفوان بن يعلى بن أمية أخبره أن « أباه كان مع رسول الله ﷺ بالجرمارة وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ثوب قد أظلم به عليه [معه ناس من أصحابه فيهم عمر] (٢) اذ جاءه رجل [عليه جبة صوف متضمن طيب] (٣) فقال : يارسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعد ما تصبغ طيب ؟ فجاءه الوحي « قد كر الخبر ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له : « أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاثة مرات ، وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجبك » ، وهكذا روياه من طريق يحيى القطان عن ابن جريج نصا *

قال علي : في احتجاجهم بهذا الخبر عبرة ولا حجة لهم فيه ، أما العجب فانه كان في الجمرارة كما ذكر في الحديث ، وعمره الجرارة كانت إثر فتح مكة متصلة به في ذى القعدة لان فتح مكة كان في شهر رمضان وكانت حينئذ متصلة به ، ثم عمره الجرارة منصرفه عليه السلام من حنين ، ثم حج تلك السنة عتاب بن أسيد ، ثم كان عام قابل فحج بالناس أبو بكر ، ثم كانت حجة الوداع في العام الثالث ، وكان تطيب النبي ﷺ وأزواجه معه في حجة الوداع بعد حديث هذا الرجل بأزيد من عامين ، فمن أعجب من يمارض آخر فله عليه السلام بأول فله هذا ؟ لو صح أن حديث يعلى بن أمية فيه نهي عن الطيب للمحرم ، وهذا لا يصح لهم لما تذكره ان شاء الله تعالى ، وأما كونه لاجحة لم فيه فان هذا الخبر رواه من هو أحفظ من ابن جريج وأجل منه فينه كما حدثنا حماد بن عبد الله بن محمد ابن علي الباجي نا أحمد بن خالد نا عبيد بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف الخدافي نا عبد الرزاق نا ابن عينة - هوسفيان - عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه « أن رسول الله ﷺ لما كان بالجرمارة أتاه رجل متضمن بخلق و عليه مقطعات

(١) في صحيح مسلم ١٦٨ من ٣٢٨ وعلى النبي صلى الله عليه وسلم (٢) الزياتين صحيح مسلم (٣) الزيادة من صحيح مسلم

قال : يا رسول الله إني أهملت بعمره فكيف تأمرني ؟ وانزل على رسول الله ﷺ فدعاني عمر فنظرت إليه فلما سرى عنه قال : أين السائل ؟ قال : ها أنا ذا يا رسول الله قال : ما كنت تصنع في حجتك ؟ قال : أنزع ثيابي هذه وأغسل هذا عني قال : فاصنع في عمرتك مثل ما تصنع في حجتك » (١) *

قال علي : عمرو بن دينار من التابعين صاحب جابر بن عبد الله . وابن عباس . وابن عمر فقد بين أن ذلك الطيب إنما كان خلوقا *

ومكنا روينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا وهب بن جرير بن حازم نا أبي قال : سمعت قيسا — هو ابن سعد — يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجمرة أنه قد أهل بالعمرة وهو مصفر رأسه ولحيته (٢) وعليه جبة فقال : يا رسول الله إني أحرمت بعمره وأنا كما ترى فقال : انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صائما في حجك فاصنع في عمرتك *

ومن طريق مسلم نا شيخان بن فروخ نا همام — هو ابن يحيى — نا عطاء — هو ابن أبي رباح — عن صفوان بن يعلى بن أمية (٣) عن أبيه قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو بالجمرة عليه جبة وعليه خلوق أو قال : أثر الصفرة قد كرا الخبر فوقف فقال له رسول الله ﷺ : اغسل عنك أثر الصفرة أو قال : أثر الخلق ، واخلع عنك جبتك ، واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك » *

فاتفق عمرو بن دينار . وهمام بن يحيى . وقيس بن سعد كلهم عن عطاء في هذه القصة نفسها عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أنه كان متضمخا بخلق — وهو الصفرة نفسها — وهو الزعفران — بلا خلاف (٤) وهو محرم على الرجال عامة في كل حال ، وعلى المحرم أيضا بخلاف سائر الطيب كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٧٧ يلفظ قريب من هذا (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ وهو مصفر لحيته ورأسه .

(٣) في صحيح مسلم « بنية » وفي بعض النسخ « ابن بنية » كما هنا ، قال الثوري : وهو ماحيجان فأمية بن يعلى ، ونيقانه ، وقيل : جدته واليه هو الأول ، فنسبنا ذلك إلى يوتارة إلى أمهوه بنية يعن الميم ويدها نون ساكنة واقطاعه .

(٤) قال في اللسان الخلق — بفتح الخاء المسجدة — والخلق بكسرهما — ضرب من الطيب ، وقيل الزعفران أو ما فادانه الخلق ليس هو الزعفران بل خلافه وإنما فيه خلاف ، وقال العلامة ابن الأثير في النهاية : ذكر الخلق قد تكررت في غير موضع وهو طيب معروف ، كبنيخمن الزعفران وغيره من أنواع الطيب وتقلب عليه الحرة والصفرة ، وقد وردتارة بألفه . وتارة بالنهي عنه ، والنهي أ كثر وأثبت ، وإنما نهى عنه لأنه من طيب النساء . وكذا كثر استهلالهن بهن ، والظاهر أن أحاديث « نهى » نعتة الله أعلم .

ابن أحمد نا القبري نا البخاري نا مسدد نا عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال: «نهى رسول الله ﷺ^(١) أن يتزعر الرجل» * نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا شعبة نا عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول: نهى رسول الله ﷺ عن الورس والزعفران قال: فقلت: للحرم قال: نعم *

فبطل تشنيهم بهذا الخبر جملة لانه إنما فيه نهى عن الصفرة لانه سائر الطيب، ولانه لو كان فيه نهى عن الطيب وليس ذلك فيه لكان منسوخا بآخر فعله عليه السلام في حجة الوداع * وقال بعضهم: وجدنا المحرم منها عن ابتداء الطيب، وعن ابتداء الصيد، ثم وجدناه لو أحرم وفي يده صيد لوجب عليه إرساله فكذلك الطيب *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس فاسد، ثم لو صح لكان من القياس باطلا لانه لا يلزم من أحرم وفي يده صيد قد تصيده في إحلاله أن يطلقه فهو تشبيه للخطأ بالخطأ، والعجب كله من قول هذا القائل: إن من أحرم وفي يده صيد وفي قصصه في منزله صيد أنه يلزمه إطلاق الذي في يده ولا يلزمه إطلاق الذي في القفص، وهذا عجب جدا وبالله تعالى التوفيق، وقاسه أيضا على من أحرم وعليه قيص. وسراويل. وعمامة * قال أبو محمد: ويعارض قياسهم هذا بانه لا يحل للمحرم أن يتزوج؛ فان تزوج ثم أحرم لم يطل نكاحه * فان قالوا: لا نوافق على هذا قلنا: إنما خاطبنا بهذا من يقول به من المالكيين، وأما أتم فانكم تقولون: [أن]^(٢) المحرم ممنوع من ابتداء ذبح الصيد وأكله ولا تختلفون في أن من ذبح صيدا ثم أحرم فان ملكه وأكله له حلال * ٨٢٦ - مسألة - ثم يقولون: لييك بعمره أو ينيان ذلك في انفسهما لقول رسول الله ﷺ: «انما الأعمال بالنيات» ونستحب أن يكون ذلك إثر صلاة فرض أو نافلة *

٨٢٧ - مسألة - ثم يجتنبان تجديد قصد الى الطيب فان مسهما من طيب الكعبة شيء لم يضرب، أما اجتنب القصد الى الطيب فلا نعلم فيه خلافا، وأما ان مسه شيء من طيب الكعبة أو غيرها عن غير قصد فلا نعلم فيه (٣) نهى، وقد روينا عن أنس كما ذكرنا أنه أصابه فلم يغسله، وبه قال عطاء، وسئل عن ذلك؟ فقال: ليس عليه أن يغسله^(٤) *

(١) في صحيح البخاري ج ١ ص ٢٨٠ نهى النبي صلى الله عليه وسلم (٢) الزيات من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) لم يأت عنه، (٤) في النسخة رقم (١٦) وليس عليك أن تغسله

٨٢٨ — مسألة — ولا بأس أن يغطي الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة في ذلك، ولا بأس أن تسدل المرأة الثوب من على رأسها على وجهها * أما أمر المرأة فلأن رسول الله ﷺ إنما نهاها عن النقاب، ولا يسمى السدل نقاباً فإن كان البرقع يسمى نقاباً لم يحمل لها لباسه *

وأما اللثام فإنه نقاب بلا شك فلا يحمل لها وقد قال الله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم)، وقال رسول الله ﷺ: «إذا نهيتم عن شيء فدعوه»، وقال تعالى: (ومن يعتدّ حدود الله فقد ظلم نفسه) فصح أن ما لم يفصل لنا تحرّمه فباح، وما لم ينه عنه فحلال وبالله تعالى التوفيق * وقد صح في ذلك خلاف. رويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سبرة الماششون عن محمد بن المنكدر قال: رأى ابن عمر امرأة قد سدت ثوبها على وجهها — وهي محرمة — فقال لها: اكشفي وجهك فإنما حرمة المرأة في وجهها * وصح خلاف هذا عن غيره كإروينا عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر الصديق كانت تغطي وجهها وهي محرمة * وعن وكيع عن شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت: سئلت عائشة أم المؤمنين ما تلبس المحرمة؟ فقالت: لا تنتقب ولا تلمّ وتسدل الثوب على وجهها * وعن عثمان أيضاً كذلك، فكان المرجوع في ذلك إلى ما منع منه رسول الله ﷺ قطع *

وأما الرجل فأتانا رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن الفرافصة بن عمير قال: كان عثمان بن عفان وزيد بن ثابت، وابن الزبير يخمرون وجوههم وهم محرمون * ومن طريق معمر وسفيان بن عيينة كليهما عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول: رأيت عثمان بن عفان مخمراً وجهه بقطيفة أرجوان بالرج (١) في يوم صائف وهو محرم * نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المنثي نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: المحرم يغطي من النار ويغطي وجهه إذا نام ويفتسل ويفسل ثيابه. ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله. وابن الزبير أنها كانا يخمرا نوجوههما وهما محرمان * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: المحرم يغطي مادون الحاجب والمرأة تسدل ثوبها من قبل قفاها على هامتها *

وعن عبدالرحمن بن عوف أيضا إباحة تغطية المحرم وجهه وهو قول عطاء . وطائوس .
وجاهد . وعلقمة . وإبراهيم النخعي . والقاسم بن محمد كلهم أفتى المحرم بتغطية وجهه
وبين بعضهم من الشمس . والنبار . والذباب وغير ذلك ، وهو قول سفيان الثوري
والشافعي . وأبي سليمان وأصحابهم ، وروى عن ابن عمر لا يغطي المحرم وجهه * وقال .
به مالك . ولم ير على المحرم أن يغطي وجهه شيئا لأفدية . ولا صدقة . ولا غير ذلك إلا أنه
كرهه فقط بل قد روى عنه ما يدل على جواز ذلك *

روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان — هو ابن عينة — عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر قال : الذقن من الرأس فلا تغطه ، وقال : إحرام المرأة في وجهها ،
وأحرام الرجل في رأسه * وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يغطي المحرم وجهه فان فعل .
فعليه الفدية *

قال أبو محمد : ما نعلم أسدأ قال ، هذا قبل أبي حنيفة ، وهم يعظمون خلاف .
الجمهور ، وقد خالفوا هنا عبد الرحمن بن عوف . وعثمان بن عفان . وزيد بن ثابت .
وجابر بن عبد الله . وابن عباس . وابن الزبير ، وجمهور التابعين ، فان تعلقوا بآب ابن عمر
فقد ذكرنا في هذا الباب عن ابن عمر نهى المرأة عن أن تسدل على وجهها وقد خالفوه ؛
ورويانا عنه ما يدل على جواز تغطية المحرم وجهه كما ذكرنا آنفا ، فرة هو حجة ومرة .
ليس هو حجة أف لهذا عملا *

قال أبو محمد : والعجب كل العجب أنهم قالوا : لما كانت المرأة إحراما في وجهها
كان الرجل بذلك أحق لانه أغلظ حالا منها في الإحرام *

قال أبو محمد : والسنة قد فرقت بين الرجل والمرأة في الإحرام فوجب على الرجل
في الإحرام كشف رأسه ولم يجب على المرأة ، واتفقا في أن لا يلبسا قفازين واختلفا في الثياب
فمن أين وجب أن يقاس عليها في تغطية وجهه ؟ ان هذا القياس سخيف جدا ، وأيضا فقد
كذبوا وما نهيت المرأة عن تغطية وجهها بل هو مباح لها في الإحرام وان نهيت عن
الثياب فقط فظهر فساد قياسهم *

والعجب أنهم احتجوا في ذلك بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ في أموه في الذئ .
مات محرما ان لا يضر رأسه ولا وجهه رويناه من طرق جمة ، منها من طريق مسلم
نا أبو كريب نا وكيع عن سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
« أن رجلا أو قصته راحته ^(١) وهو محرم فأتى رسول الله ﷺ اغسلوه بماء

وسدر وكفوه في توبه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه (١) فإنه يبعث يوم القيامة ملياً •
 قال أبو محمد : ان الحياة فضيلة وكما أخبر رسول الله ﷺ أنهم من الإيمان ، وهم أول
 مخالف لهذا الحديث ، وأول عاص لرسول الله ﷺ فيه فلا يرون فيمن مات محرماً
 أن يكشف رأسه ووجهه بل يغطون كل ذلك . ثم يحتجون به في أن لا يغطي الحى المحرم
 وجهه ونعوذ بالله من الخذلان ، ويقولون : ان صاحب إذا روى خبراً وخالفه فهو
 دليل على نسخ ذلك الخبر عندهم هو ، وابن عباس روى هذا الخبر (٢) ، وهو رأى للحرم
 الحى أن يخمر وجهه فأين ذلك الأصل الخبيث الذى تعلقوا به فيرد السنن [الثابتة] (٣) •
 قال على : ونحن نقول : ان الحى المحرم لا يلزمه كشف وجهه . وإنما يلزمه كشف رأسه
 فقط ، فإذا مات أحدث الله تعالى له حكماً زائداً وهو أن لا يخمر وجهه ولا رأسه لا يسأل
 عما يفعل تعالى ، والقياس ضلال وزيادة في الدين شرعاً لم يأذن به الله تعالى •
 قال على : لو كان تغطية المحرم وجهه مكروهاً أو محرماً لبينه رسول الله ﷺ ، فإذا
 لم ينبه عن ذلك فهو مباح وبالله تعالى التوفيق •

٨٢٩ — مسألة — ونستحب أن يكثر من التلبية من حين الاحرام فما بعده دائماً
 في حال الركوب ، والمشى ، والنزول ، وعلى كل حال ، ويرفع الرجل والمرأة صوتهما
 بها ولا بد ، وهو فرض ولو مرة ، وهى ليك اللهم ليك ان الحمد والتعمة لك والملك
 لا شريك لك •

نا أحمد بن محمد بن الجصور نا أحمد بن الفضل الدينورى نا محمد بن جبرو الطبرى
 حدثني محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطى نا يعقوب بن محمد نا محمد بن موسى نا اسحاق
 ابن سعيد بن جبير عن جعفر بن حمزة بن أبي داود المازنى عن أبيه عن جده أبي داود
 — وهو بدرى — قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في الحج . فلما كان بنى الخليفة صلى
 في المسجد أربع ركعات : ثم لبى دبر الصلاة ثم خرج الى باب المسجد فاذا راحلته قائمة
 فلما اتبعت به أهل ثم مضى فلما علا اليداء أهل » (١) •

قال على : نوم من حيث أهل اجزأه لانه فعل لأمر • نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح
 نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج حدثني حرمة
 ابن يحيى انا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : إن سالم بن عبد الله [بن عمر] (٢)
 أخبرني عن أبيه قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليك اللهم ليك

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٨ ولا تخمروا رأس ولا وجهه (٢) في التفسير (١٤) نا ابن عباس روى هذا الخبر
 (٣) نا ياقوت التفسير (١٤) (٤) في التفسير (١٤) نا علي بن أبي حمزة (٥) نا ياقوت صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٩

ليك [لاشريك لك ليك] ^(١) ان الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك لا يزيد على هؤلاء الكلمات * ^(٢)

قال أبو محمد : وقد روى غيره الزيادة ، ومن زاد ذكر الله تعالى تحسن ومن اختصر على هذه تحسن ، كل ذلك ذكر حسن *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة بن سعيد نا حميد بن عبد الرحمن عن عبد العزيز بن أبي سبرة — هو ابن الماجشون — عن عبد الله بن الفضل ^(٣) عن الأعرج عن أبي هريرة قال : كان من تلبية رسول الله ﷺ ^(٤) ليك إلها لخلق ، قال أحمد بن شعيب ^(٥) : ما نعلم أحدا أسنده إلا عبد الله بن الفضل ^(٦) وهو ثقة *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا إسحاق بن راهويه نا سفيان بن عينة عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن خلاد بن السائب عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال : « جاءني جبريل فقال لي : يا محمد مر أصحابك فليرقوا ^(٧) أصواتهم بالتلبية » *

قال أبو محمد : هذا أمر ، وقال بعض الناس : يكره رفع الصوت * قال علي : وهذا خلاف للسنة ، وقال بعضهم : لا ترفع المرأة * قال أبو محمد : هذا خطأ وتخصيص بلا دليل ، وقد كان الناس يسمعون كلام أمهات المؤمنين ولا حرج في ذلك ، وقد روى عنهن وعن في حدود العشرين سنة وفوق ذلك ولم يختلف أحد في جواز ذلك واستجابته * رويانا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حميد — هو ابن عبد الرحمن — عن بكر ابن عبد الله المزني قال : سمعت ابن عمر يرفع صوته بالتلبية حتى اني لأسمع دوى صوته بين الجبال *

وبه الى هشيم نا الفضل بن عطية نا أبو حازم قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا أحرموهم ألبسوا الروحاء حتى تبع أصواتهم *

ومن طريق وكيع نا ابراهيم بن نافع قال : قدمت امرأة أعجمية فخرجت مع الناس ولم تهل بشيء إلا أنها كانت تذكر الله تعالى فقال عطاء : لا يجزئها *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن

(١) الزيادة من صحيح مسلم (٢) في النسخة رقم (١٤) دخل هذه الكلمات ، وبها ما رواه الشيخان وصححه مسلم ج ١ ص ٣٢٩ (٣) في النسخة رقم (١٦) « عبد الله بن الفضل ، وهو غلط » (٤) في النسائي ج ٥ ص ١٦١ « نا علي بن الفضل » (٥) في النسائي « قال أبو عبد الرحمن وهو كنيته ، وبها ما رواه (٦) في النسائي ج ٥ ص ١٦١ « نا علي » أحاد أسندها عن عبد الله بن الفضل إلا عبد المزيروا « نا علي بن أبيه » مرسلا (٧) في النسائي ج ٣ ص ١٦٢ « نا عمرو » *

ابن القاسم بن محمد عن أبيه قال : خرج معاوية ليلة النفر فسمع صوت تلبية فقال (١) : من هذا ؟ قيل : عائشة أم المؤمنين اعتمدت من التعميم فذكر ذلك لعائشة فقالت عائشة : لو سألتني لآخرتنه . فهدت أم المؤمنين ترفع صوتها حتى يسمعها معاوية في حاله التي كان فيها * (فان قيل) : قدروى عن ابن عباس . لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية . وعن ابن عمر ليس على النساء ان يرفعن اصواتهن بالتلبية * قلنا : رواية ابن عمر هي من طريق عيسى ابن أبي عيسى الخياط (٢) وهو ضعيف ، ورواية ابن عباس هي من طريق ابراهيم بن أبي حبيبة وهو ضعيف ، ولو صحا لكانت رواية عائشة مواهقة للنص .

٨٣٠ — مسألة — فاذا قدم المعتمر أو المعتمرة مكة فليدخل المسجد ولا يبدء بالبشرى لاركتين ولا غير ذلك قبل القدح الى الحجر الأسود فيقبلانه ، ثم يلقان البيت على اليسار ولا بد ، ثم يطوفان بالبيت من الحجر الأسود الى أن يرجعا الى سبع مرات منها ثلاث مرات خبياً وهو مشى فيه سرعة ، والأربع طوافات البواقي مشياً ، ومن شاء ان يحب في الثلاث الطوافات وهي الأشواط من الركن الأسود ماراً على الحجر الى الركن اليماني ، ثم يمشى رقفاً من اليماني الى الأسود في كل شوط من الثلاثة فذلك له ، وكلما مرّ على الحجر الأسود قبلاه وكذلك الركن اليماني أيضاً فقط ، فاذا تم الطواف المذكور أتيا الى مقام ابراهيم عليه السلام فصليا هنالك ركعتين وليستا فرضاً ، ثم خرجا ولا بد الى الصفا فمعداً عليه . ثم هبطا فاذا صارا في بطن الوادي أسرع الرجل المشى حتى يخرج عنه ثم يمشى حتى يأتي المروة فيصعد عليها ثم ينحدر كذلك حتى يرجع الى الصفا ثم يرجع كذلك الى المروة هكذا حتى يتم سبع مرات منها ثلاث خبياً وأربع مشياً ، وليس الخبب بينها فرضاً (٣) ، ثم يحلق الرجل رأسه أو يقصر من شعره ولا تحلق المرأة لكن تقصر من شعرها ، وقد تمت العمرة وحل لها كل ما كان حرم عليها بالاحرام من لباس وغيره * قال أبو محمد : لا خلاف فيها ذكرنا الا في أشياء نئينها ان شاء الله عز وجل ، وهي وجوب الخبب في الطواف ، وجواز تنكيس الطواف بان يلقى البيت على اليمين ، ووجوب السعي بين الصفا والمروة *

براهنه صحة قولنا (٤) ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن سليمان بن لوين عن حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن سعيد بن جبير عن

(١) في النسخة رقم (١٦) وقيل وما هذا الولي (٢) في بعض النسخ والخياط ، بالنون بدل الياء التحية آخر الحروف وكلامها صحيح قاله : الخياط والخياط لأنه كان يبالغ في الصنائع الثلاثة تراجم تذيب التذويب جز ٨ ص ٢٢٤ •
(٣) سقط من النسخة رقم (١٦) من قوله : منها ثلاث خبياً الى هنا خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) دراهن صحة قلناه

ابن عباس قال: «لما قدم رسول الله ﷺ (١) قال المشركون: [انهم يقدم عليكم قوم] (٢) وهتهم حتى يثرب ولقوا منها شرا فأطلع الله عز وجل نبيه عليه السلام على ذلك فأمر أصحابه أن يرملوا وأن يمشوا ما بين الركنين» (٣) فهذا أمر واجب *

وبه إلى أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد بن قدامة نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرمل الثلاث ويمشي الأربع ويرغم أن رسول الله ﷺ (٤) كان يفعل ذلك * فهذا بيان الرمل إنما هو في الثلاثة الأشواط الأول، وإن الرمل في جميع تلك الأشواط جائز * فان قيل * إن ابن عباس قال في الرمل: ليس سنة وهو راوى الحديث * قلنا: لأحجة في أحد مع رسول الله ﷺ، ونحن نسألكم ما قولكم. وقول أهل الإسلام فيهم لو أنهم إذ أمرهم رسول الله ﷺ بأن يرملوا؟ يقولون له: لا تفعل، وقد أعاذم الله تعالى من ذلك - أعصاة كانوا يكونون أم مطيعين؟ *

وأما وجوبه فقد رويانا من طريق ابن عمر. وعطاء. وسليمان بن يسار. ومكحول: ليس على النساء رمل من طرق لو شئت لتكلمنا في أكثرها الضعفا * وروينا عن ابن عباس. وعطاء. ليس على من ترك الرمل شيء * وعن إبراهيم عليه فدية * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن حبيب - هو ابن أبي ثابت - عن عطاء أنه سئل عن المجاور إذا أهل من مكة هل يسعى الأشواط [الثلاثة]؟ (٥) قال: إنهم يمشون قال: فأما ابن عباس فإنه قال: إنما ذلك على أهل الآفاق *

ومن طريق عبد الرزاق عن زكريا بن اسحاق عن إبراهيم بن مسيرة عن مجاهد قال: يخرج ابن الزبير - وابن عمر فاعتبرا من الجعرانة لما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة قال مجاهد: وكنت جالسا عند زمزم فلما دخل ابن الزبير ناداه ابن عمر ارمل الثلاث الأول فرمل ابن الزبير السبع كله *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام عن الحسن. وعطاء قالا: ليس على أهل مكة رمل ولا على من أهل منها إلا أن يجيء أحد من أهل مكة من خارج * فهذه رواية عن ابن عباس بإيجاب الرمل على أهل الآفاق *

وعن الحسن وعطاء مثل ذلك * وعن ابن عمر بإيجابه ذلك عن ابن الزبير وهو

(١) في النسخة ج ص ٢٣٠ التي على أصلها نسخة (٢) الزياتين النسخة رقم (١٤) ولم توجد في نسخة النسا في هذا الحديث (٣) في النسخة زياتين نسخة المصنف وهي دوكان المشركون من ناحية الجعرانة لا يجوز لأحد منكم أن يمشي * (٤) في النسخة رقم (١٤) كان النبي عليه السلام، وما جاء من أني للنسا في ج ص ٢٢٩ (٥) الزياتين النسخة رقم (١٤)

سا كن بمكة، وأقل هذا أن يكون اختلافا من قول ابن عباس. وعطاء: وقد ذكرنا ما تروى كراهية الجمهور وما انفردوا به غير سنة لكن برأى، وهم يعظمون ذلك، ونحن لا نتكره إذا ثبتت اليسنة في خلافه. وأما تقليل الركنين فسنة وليس فرضا لأنهم يأت بذلك أمر، وإنما هو عمل من رسول الله ﷺ فقط، وقد طاف عليه السلام راكبا يشير بمحجن في يده إلى الركن. وأما تنكيس الطواف فإن أبا حنيفة أجاز تنكيس الوضوء، وتنكيس الإذان، وتنكيس الإقامة، وتنكيس الطواف *

قال أبو محمد: إذا أمر رسول الله ﷺ بالحجيب في الأشواط المذكورة فقد علمهم من أين يتدثون؟ وكيف يمشون؟ فصار ذلك أمرا، وأمره عليه السلام فرض، ولا أعجب ممن لا يرى العمرة أو الحج يطلان بمخالفة ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ ثم يراهما يطلان بما لم يأت فيه أمر بذلك من الله تعالى، ولا من رسول الله ﷺ كتعمد الانشاء في مباشرة أمراته بغير جماع ونحو ذلك *

وأما الطواف بين الصفا والمروة في العمرة فإن أنسا وغيره قالوا: ليس فرضا. رويانا من طريق عبد الرزاق نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عباس يقرأ (فن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) * قال أبو محمد: هذا قول من ابن عباس لا إدخال منه في القرآن * وعن ابن عباس أيضا: العمرة الطواف بالبيت * ومن طريق شعبة عن عاصم الأحول قال: سمعت أنس بن مالك يقرأ (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) * ومن طريق عبد بن حميد عن الضحاك بن مخلد ^(١) عن ابن جريج عن عطاء عن ابن مسعود مثل ذلك * ومن طريق عبد بن حميد عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن أبي حنيفة عن ميمون بن مهران عن أبي بن كعب مثل ذلك، وهو قول عطاء، ومجاهد، وميمون بن مهران * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن الزبير قال في الطواف بين الصفا والمروة: هما تطوع، واحتج من رأى هذا القول بقول الله تعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) * وروينا عن عائشة رضي الله عنها إنها لحجاب فرض السعي بينهما، وقالت في هذه الآية: إنما نزلت في ناس كانوا لا يطوفون بينهما، فلما كان الإسلام طاف رسول الله ﷺ *

قال أبو محمد: لو لم تكن إلا هذه الآية لكانت غير فرض لكن الحججة في فرض ذلك

(١) في نسخة رقم (١٦) من مخطوطاتنا.

ماحدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري قال : « قدمت على رسول الله ﷺ وهو منيخ بالبطحاء فقال لى : أحججت ؟ فقلت : نعم فقال : بم أهلت ؟ [قال] (١) قلت : لبيت (٢) باهلال كاهلال رسول الله ﷺ قال : فقد أحسنت طف بالبيت ، وبين الصفا والمروة وأحل (٣) » •

قال على : بهذا صار السعى بين الصفا والمروة فى العمرة فرضا •
وأما الرمل بينها لحدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب انا محمود بن غيلان المروزي نا بشر بن السرى نا سفيان نا الثورى — عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان قال : رأيت ابن عمر يمشى بين الصفا والمروة فقال : ان امش فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشى وان اسع فقد رأيت رسول الله ﷺ يسى (٤) •
قال على : والخبر الذى فيه « اسعوا فان الله كتب عليكم السعى » (٥) فانما روته صفة بنت شيبه عن امرأة لم تسم ، وقد قيل : هى بنت أبي نجران وهى بجمولة ، ولو صح لقئنا : بوجوبه ، ومن عجز عن الخبب المذكور مشى ولا شئ عليه لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) •

٨٣١ — مسألة — ولا يحل للحرم بالعمرة أو بالحج تصيد شئ مما يصاد ليؤكل ولا وطء كان له حلالا قبل إحرامه ولا لباس شئ مما ذكرنا قبل (٦) ان النبي ﷺ نهى عن لباسه المحرم ، قال الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) . وقال تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) ، وهذا أيضا (٧) لاخلاف فيه •

٨٣٢ — مسألة — ومن أراد العمرة وهو بمكة — إمامنا أهلها ، أو من غير أهلها ففرض عليه أن يخرج للإحرام بها الى الحل ولا بد — فيخرج الى أى الحل شاء ويهل بها قلآن رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر بالخروج من مكة الى التنعيم ليعتمر منه ، واحتقر عليه السلام من الجعر أنه فوجب ذلك فى العمرة خاصة ، والله تعالى التوفيق •
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الثرى نا البخارى نا عمرو بن علق نا أبو عاصم نا عثمان بن الأسود نا ابن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤٨ (٢) في صحيح مسلم عليك (٣) الحديث ذكره المصنف مختصرا (٤) هو فى الناسا ج ٥ ص ٢٤١ (٥) هو فى سنن الباقى ص ٢٧ وانظر الكلام على بنت أبي نجران (٦) هو غزف ميس على العنم لحذف المضاف اليه مع نيتمناه ، وتوله وان لقي نعمول له كذا (٧) فى نسخة رقم (١٤) وهذا الصيد •

« أن رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن أن يحرمها من التعميم وانتظرها عليه السلام بأعلى مكة حتى جاءت » *

٨٣٣ — مسألة — وأما من أراد الحج فانه إذا جاء الى الميقات (١) كما ذكرنا فلا يخلو من أن يكون معه هدى، أو ليس معه هدى، والهدى إما من الابل، أو البقر، أو النعم، فان كان لا هدى معه — وهذا هو الأفضل — فحرم عليه أن يحرم بعمره مفردة ولا بد أن لا يجوز له غير ذلك، فان احرم ببعج، أو بقران صحح وعمره فحرم عليه أن يفسخ إهلاله ذلك بعمره يحل إذا أتىها لا يجوز له غير ذلك، ثم إذا أحل منها ابتداء الإهلال بالحج مفردا من مكة وهذا يسمى متمتعا، وان كان معه هدى ساقه مع نفسه فستحب له أن يشعر هديه ان كان من الابل، وهو أن يضربه بحديدة في الجانب الأيمن من جسده حتى يدميه ثم يقلده، وهو أن يربط نعلًا في حبل ويعلقها في عنق الهدى وان جله بجل (٢) لحسن، فان كان الهدى من النعم فلا اشعار فيه لكن يقلده رقعة جلد في عنقه، فان كان من البقر فلا اشعار فيه ولا تقليد كانت له اسنمة أو لم تكن، ثم يقول: ليك بعمره وحج معا لا يجوز له الا ذلك ولا بد، وان قال: ليك ببعج وعمره، أو ليك عمره وحجاً أو حجة وعمره، أو نوى كل ذلك في نفسه، ولم ينطق به فكل ذلك جائز، وهذا يسمى القران * ومن ساق من المتمتعين الهدى فقل فيه من الاشعار. والتقليد ما ذكرنا، ونحب له في كل ما ذكرنا أن يشترط فيقول عند إهلاله: اللهم ان عني حيث تحبسنى، فان قال ذلك فأصابه أمر ما يعوقه عن تمام ما خرج له من حج أو عمره أحل ولا شيء عليه لا هدى ولا قضاء الا ان كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه أن يحج حجة الاسلام وعمرته *

برهان ما ذكرنا، ما روينا من طريق مسلم نا ابن أبي عمير ناسفيان بن عينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: « خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: من أراد منكم أن يهل ببعج، وعمره فليفعل، ومن أراد أن يهل ببعج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمره فليهل، قالت عائشة: فأهل رسول الله ﷺ ببعج، وأهل به ناس معه (٣) وأهل ناس بالحج والعمره، وأهل ناس بعمره » [وكنتم فيمن أهل بالعمره] (٤) *

قال أبو محمد: فهذا أول أمره عليه السلام بنى الخليفة عند ابتداء أحرامهم وأرادتهم الإهلال بلا شك اذ هو نص الحديث *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قتيب نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا

(١) في نسخة رقم (١٤) «ما بالميقات» (٢) الجليل يرمز اوله. هو للعلية كالنوب لسان بلبه في اليد وأربع جلاله لاهلال (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤ سقط حجة وأهل به ناس معه، وهو موجود في نسخة شرح (٤) قرأنا متن صحيح مسلم.

أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا ابن نمير نا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — نا موسى ابن نافع قال : [قدمت مكة متمتعا بمرة قبل التروية بأربعة أيام فقال الناس : تصير حجتك الآن مكة] ^(١) فدخلت على عطاء بن أبي رباح فقال : حدثني جابر بن عبد الله أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدى معه ، وقد أهلوا بالحج مفردا فقال رسول الله ﷺ : « أهلوا من أحرأكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة . وقصروا وأقيموا حللا حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها متعة » ^(٢) .

وبه إلى مسلم فإسحاق — هو ابن راهويه — عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر
ابن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه أخبره عن حجة النبي ﷺ
قال: حتى إذا كان آخر طواف على المروة، قال عليه السلام: «لو أني استقبلت من
أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فن كان منكم ليس معه هدى فليحل
وليجعلها عمرة فقام سراق بن مالك بن جشم (٣) فقال: يا رسول الله ألعاننا هذا أم
للأبد؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال: دخلت العمرة في الحج
مرتين لا بل لا بد أبد» (٤) •

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفريرى نا البخارى ناموسى
ابن اساميل نا وهيب - هو ابن خالد - نا ايوب - هو السخيتاني - عن أبي قلابه عن
أنس بن مالك قال: «**صلى رسول الله ﷺ** - ونحن معه بالمدينة - الظهر أربعاً والمصر بئذى
الحليقة كمتين ثم بات بها حتى أصبح، ثم ركب حتى استوت به راحلته على اليداء حمد الله
وسبح [وكبر] ^(١)، ثم أهل بجمع وعمره وأهل الناس بهما فلما قدمنا امر الناس فخلوا
حتى إذا كان يوم التروية أهلوا بالحبج ^(٢)».

نا حام بن أحمد نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا أحمد بن خالد نا عبيد بن محمد
الكشوري نا محمد بن يوسف الحذافي نا عبد الرزاق نا مالك. ومعه عن الزهري عن
عروة عن عائشة قالت: «خرجنا مع النبي ﷺ عام حجة الوداع فاهلنا بعمرة فمما قال النبي
ﷺ: من كان معه هدى فليبل بالبحر مع العمرة ولا يعمل حتى يعمل منها جميعا» *

قال أبو محمد: قضي هذه الأحاديث الثابتة برهان كل حافلتنا وفيه تعالى الحمد ، وهي أربعة أحاديث . قضي الأول الذي من طريق جابر أمر النبي ﷺ من أهل بيته بمفرد

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤ (٢) اختصر المؤلف الحديث في بقية اربع صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤٤ (٣) هو
 بهم الجيم والدين المعجزة فيقول نعم الجيم وفتح الدين حينها عين مقلبة كة (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤
 سطرا واحدا اختصر المؤلف على الفاضلة بقرئ لا يابدها خاتمة الاول والثاني وتبين انهما من عند لاخر الخبر،
 والله اعلم (٥) الزيادة من صحيح البخاري ج ١ ص ٢٧١ (٦) الحديث في بقية اقل من ٢٧ ص ٢٧١، صحيح البخاري في صحيحه اربعة

ولا هدى معه بان يحل بعمره ولا بد، ثم يهل بالحج يوم التروية فيصير متمتعا وفي الحديث الثالث الذي من طريق أنس أمره ﷺ من أهل بصرى وعمره قارنا ولا هدى معه أن يهل بعمره ولا بد، ثم يهل بالحج يوم التروية فيصير أيضا متمتعا وفي الحديث الثاني الذي من طريق جابر أمره ﷺ كل من لاهدى معه عموما بان يحل بعمره، وأن هذا هو آخر أمره على الصفا بمكة، وأنه عليه السلام أخبر بان التمتع أفضل من سوق الهدى معه، وتأسف اذ لم يفعل ذلك هو، وأن هذا الحكم [هو] ^(١) باق الى يوم القيامة وما كان هكذا فقد أمنا أن ينسخ أبدا، ومن أجاز نسخ ما هذه صفة فقد أجاز الكذب على خبر رسول الله ﷺ، وهذا من تعمد كفر مجرد، وفيه أن العمرة قد دخلت في الحج وهذا هو قولنا لأن الحج لا يجوز الا بعمره متقدمة له يكون بها متمتعا أو بعمره مقرونة معه ولا مزيد. وفي الحديث الرابع الذي من طريق عائشة أم المؤمنين أمره ﷺ من معه هدى أن يقرن بين الحج، والعمره وبه يقول ابن عباس، ومجاهد، وعطاء، واسحاق بن راهويه، وغيره *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل نا أحمد بن صالح نا عتبة حدثني يونس — هو ابن يزيد — عن ابن شهاب عن كريب أنه حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول: ما طاف رجل بالبيت ان كان حاجا الا حل بعمره اذا لم يكن معه هدى، ولا طاف ومعه هدى الا اجتمعت له حجة وعمره *

ومن طريق مسلم بن الحجاج نا اسحاق — هو ابن راهويه — نا أحمد بن بكر نا ابن جريج اخبرني عطاء قال: كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج الا حل فقلت لعطاء: من أين تقول ذلك؟ قال: من قول الله تعالى (ثم محلها الى البيت العتيق) قلت: فان ذلك بعد المعرف قال: كان ابن عباس يقول: هو بعد المعرف وقبله، وكان يأخذ ذلك من أمر رسول الله ﷺ حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع * ومن طريق عطاء — ومجاهد ان ابن عباس كان يأمر القارن ان يجعلها عمره اذا لم يكن ساق الهدى * ومن طريق طاووس عن ابن عباس والله ماتمت حجة رجل قط الا بتعة الا رجل اعتمر في وسط السنة *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن المنثري نا عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان — هو الثوري — عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى

الأشعري قال : قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء فقال : بم أهملت ؟ قلت : [: أهملت] (١) بالمال النبي ﷺ قال : هل سقت من هدى ؟ قلت : لا قال : طفه باليت وبالصفاء والمروة ثم حل ، فطفت باليت وبالصفاء والمروة ثم أتيت امرأة من قومي فشططني وغسلت رأسي فكننت ألقى الناس بذلك في إمارة أبي بكر وإمارة عمر خاني (٢) لقائم بالموسم إذ جاءني رجل فقال : انك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك قلت : يا أيها الناس من كنا أقتناه بشيء فليتكف فان أمير المؤمنين قادم عليكم فأتوا به فلما قدم قلت : يا أمير المؤمنين ما [هذا] (٣) الذي أحدثت في شأن النسك قال : ان نأخذ بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال : (وآموا الحج والعمرة لله) . وان نأخذ بسنة نبينا ﷺ فانه (٤) لم يحل حتى نحر الهدى *

قال أبو محمد : هذا أبو موسى قد ألقى بما قلنا مدة إمارة أبي بكر وصدرا من إمارة عمر رضي الله عنهما وليس توقعه لما شاء الله تعالى ان يتوقف له حجة على ما روى عن النبي ﷺ بحسبنا قوله لعمر ما الذي أحدثت في شأن النسك ؟ فلم ينكر ذلك عمر ، وأما قول عمر رضي الله عنه في قول الله تعالى : (وآموا الحج والعمرة لله) . فلا اتمام لهما إلا عليه رسول الله ﷺ الناس وهو الذي أنزلت عليه هذه الآية ، أمر ببيان ما أنزل عليه من ذلك *

وأما كونه عليه السلام لم يحل حتى نحر الهدى فان أم المؤمنين ابنته حفصة رضي الله عنها روت عن النبي ﷺ بيان فعله كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أم المؤمنين انها قالت لرسول الله ﷺ : ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك ؟ قال : إني لبئت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر * ورواه أيضا علي كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني معاوية بن صالح الأشعري نا يحيى بن معين نا حجاج - يعني ابن محمد الأعمور - نا يونس - يعني ابا اسحاق السبيعي - عن أيه عن البراء - هو ابن عازب - عن علي بن أبي طالب « ان رسول الله ﷺ قال له : اني سقت الهدى وقرنت لو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت كما فعلتم ولكني سقت الهدى وقرنت » (٥) * فهذا أولى ان يتبع من رأى رآه عمر قد صرح عنه رجوعه عنه ، وقد خالفوه فيه أيضا كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في

(١) إلهي في سنن النسائي ج ٥ ص ١٠٥ (٢) في سنن أبي داود (٣) في سنن أبي داود ج ٤ ص ١٠٥ (٤) في سنن أبي داود ج ٤ ص ١٠٥ (٥) في سنن أبي داود ج ٤ ص ١٠٥ اختصره المصنف

كتاب علي بن أبي طالب : من شاء أن يجمع بين الحج والعمرة فليسق هديه معه *
 نا أحمد بن محمد الطنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد
 ابن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور — هو ابن المعتز — قال: حج
 الحسن البصري وحجبت معه في ذلك العام فلما قدمنا مكة جاء رجل إلى الحسن فقال:
 يا أبا سعيد أتى رجل بعيد الشقة من أهل خراسان وأتى قدمته مهلاً بالحج فقال له الحسن:
 اجعلها عمرة وأحل فانكر ذلك الناس على الحسن وشاع قوله بمكة فأتى عطاء بن أبي رباح
 فذكر ذلك له فقال: صدق الشيخ، ولكننا نفرق^(١) أن نتكلم بذلك *

قال أبو محمد: ليس أنكار أهل الجبل حجة على سنن الله تعالى ورسوله ﷺ * ومن
 طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: من أهل من خلق الله تعالى عن له متعة بالحج
 خالصة أو بحجة وعمره فهي متعة سنة الله تعالى ورسوله ﷺ * وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن
 ابن طاووس عن أبيه أنه سئل عن قول رسول الله ﷺ دخلت العمرة في الحج؟ فقال: هو الرجل
 يفرد الحج ويذبح فقد دخلت له عمرة في الحج فوجئنا له جميعاً * ومن طريق عبد الرزاق
 نا عمر بن ذر أنه سمع مجاهداً يقول: من جاء حاجاً فاهدى هدياً فله عمرة مع حجة *
 ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير نا خفيف عن عطاء، ومجاهد نا ابن عباس
 كان يأمر القارئ أن يجعلها عمرة إذا لم يكن ساق الهدى، قال خفيف: وكنت مع مجاهد
 فأناه الضحاك بن سليم وقد خرج حاجاً فسأل مجاهداً فقال له مجاهد: اجعلها عمرة فقال:
 هذا أول ما حججت فلا تشاييني نفسي فأبى ذلك ترى أتم؟ ان أمك كما أنا أم أجعلها
 عمرة؟ قال خفيف: قلت له: أظن هذا أتم لحجك ان تمكث كما أنت، فرفع مجاهد
 تبتة من الأرض وقال: ما هو بأتم من هذا، وهو قول اسحاق بن راهويه *

وقال عبيد الله بن الحسن القاضي. وأحمد بن حنبل باباحة فسح الحج لا بإيجابه، ومنع
 منه أبو حنيفة، ومالك، والشافعي *

قال علي: روى أمر رسول الله ﷺ من لا هدى له ان يفسخ حجه بعمرة ويحل
 بأوكد امر جابر^(٢) بن عبد الله. وعائشة أم المؤمنين. وحفصة أم المؤمنين [كذلك]^(٣).
 وفاطمة بنت رسول الله ﷺ. وعلي. وأسما بنت أبي بكر الصديق. وأبو موسى
 الأشعري. وأبو سعيد الخدري. وأنس. وابن عباس. وابن عمر. وسيرة بن مبد.
 والبراء بن عازب. وسراقة بن مالك. ومعتل بن يسار خمسة عشر من الصحابة رضی
 الله عنهم * ورواه عن هؤلاء نيف وعشرون من التابعين * ورواه عن هؤلاء من لا يحصي
 إلا الله عز وجل، فلم يسمع أحداً الخروج عن هذا *

واحتج من خالف كل هذا باعتراضات لاحجة لهم في شيء منها * منها أنهم ذكروا خبراً رويناه من طريق مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فقامن أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج وعمره ؛ ومنا من أهل بالحج وأهل رسول الله ﷺ بالحج ، فأما من أهل بعمره حل ، وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر » *

وبخبر رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن ابن نوفل عن عروة ، وقد ذكر له عن رجل ذكر عن النبي ﷺ « أنه طاف بالبيت وحل » فقال عروة عن عائشة في حديث : قالت عن رسول الله ﷺ : « أنه أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت ، ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ، ثم عمر مثل ذلك ، ثم حج عثمان فأبته أول شيء بدأ به الطواف [بالبيت] ^(١) ، ثم لم يكن غيره ، ثم معاوية ، وعبد الله بن عمر ، ثم حججت مع الزبير أبي ^(٢) فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ، ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ، ثم لم يكن غيره ولا أحد عن مضي [ما] ^(٣) كانوا يبدؤن بشيء حين يضمنون أقدامهم أول ^(٤) من الطواف بالبيت ثم لا يحلون ، وقد رأيت أُمّى . وغالتي تقدمان لتبدآن بشيء أول من البيت تطوفان به ثم لا تحلان ، وقد أخبرتني أمي أنها أقبلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمره قط فلما مسحوا الركن حلوا ، وقد كذب فيما ذكر من ذلك » *

وبخبر رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن بشير العبدى عن محمد بن عمرو ابن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ للحج ثم ذكرت أن من كان منهم أهل بحج مفرد . أو بعمره وحج فلم يحل حتى قضى مناسك الحج ، ومن أهل بعمره مفردة طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل حتى يستقبل حجا » *

قال أبو محمد : حديث أبي الأسود عن عروة عن عائشة ، وحديث يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عنها متكرران ، وخطأ عند أهل العلم بالحديث *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقاب نا عبيد الله بن محمد السقطي نا أحمد بن جعفر نا محمد بن مسلم الحنظلي نا عمر بن محمد بن عيسى الجوهري السدائي نا

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) وهي موافقة لمصحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤ (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤ ، مع
إلى الزبير بن العوام ، والمحق واحد (٣) الزيادة من صحيح مسلم (٤) في النسخة رقم (١٤) ، وأولى بوما هنا موافق لما
في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤ وهو الصحيح

أحمد بن محمد الأثرم نا أحمد بن حنبل فذكر حديث مالك عن أبي الأسود الذي ذكرنا
أنفا فقال أحمد : ايش في هذا الحديث من العجب ؟ هذا خطأ ، قال الأثرم : قلت
له : الزهري عن عروة عن عائشة بخلافه قال أحمد : نعم ، وهشام بن عروة *
قال أبو محمد : ولاني الأسود المذكور حديث آخر في هذا الباب لا يخفاء بفساده وهو

خبر رويناه من طريق البخاري نا أحمد بن صالح^(١) نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن
أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ان عبد الله مولى أسماء [بنت أبي بكر قال :^(٢)
حدثه انه كان يسمع أسماء بنت أبي بكر تقول كلما مرت بالحجون^(٣) : ^(٤) : صلى الله على رسوله
لقد نزلنا معه ههنا . ونحن يومئذ خفاف قليل ظهرنا^(٥) قليلة أزوادنا فاعتمرت انا وأختي
عائشة . والزبير . وفلان . وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللنا من العشي بالحج *
قال علي : وهذا باطل بلا خلاف من أحد لأن عائشة رضى الله عنها لم تشر في عام
حجة الوداع قبل الحج أصلا لانها دخلت — وهي حائض — حاضت بسرف ولم تطف بالبيت
الا بعد ان طهرت يوم النحر هذا أمر في شهرة الشمس ؛ ولذلك رغبت من النبي ﷺ
ان يعمرها بعد الحج فأعمرها . من التعميم بعد انقضاء أيام التشريق كلها رواه جابر
ابن عبد الله ، ورواه عن عائشة عروة . والقاسم بن محمد . وطاوس . ومجاهد . والأسود
ابن زيد . وابن أبي مليكة *

وباية أخرى في هذا الخبر وهي قوله فيه : ثم أهللنا من العشي بالحج وهذا باطل بلا خلاف لأن
عائشة أم المؤمنين ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، وابن عباس كلهم رووا ان الاجلال كان
يوم دخولهم مكة مع النبي ﷺ وان أهللهم بالحج كان يوم التروية ، وهو يوم منى وبين يوم
أحللهم ويوم أهللهم ثلاثة أيام بلا شك لأن رسول الله ﷺ دخل مكة في حجة الوداع صبح
رابعة من ذي الحجة ، والآحاديث في ذلك مشهورة قد ذكرناها في كتبنا وذكرها الناس وكل
من جمع في المسند فظهر عوار رواية أبي الأسود ، وقد روى الزهري عن عروة عن عائشة أمر النبي
ﷺ من لا هدى له بفسخ الحج وانهم فسخوه ، ولا يعدل أبو الأسود بالزهري *
روينا من طريق البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل بن خالد
عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال قال عبد الله بن عمر في صفة حجة النبي
ﷺ : فلما قدم النبي ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدي فانه لا يحل من شيء حرم

(١) وقع في البخاري ، أحمد ، غير منسوب وهي رواية الأكثر ، وفي رواية كريمة أحمد بن عيسى وعليها جريقاتي
بسختا المطبوعة ، وفي رواية في حديثنا أحمد بن صالح هي موافقة لما هنا (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٧٤
(٣) هو فتح الحالم الملة اسم موضع بمكة المحصب ، وقيل جبل معروف بمكة (٤) أي مراكبناه

منه حتى يقضى حجه، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ويقصر (١) ويلحل ثم ليحل بالحج قرن لم يجد هدبا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله. قال الزهري عن عروة: أن عائشة أخبرته [عن النبي صلى الله عليه وسلم] (٢) في تمتعه بالعمرة إلى الحج فتمتع الناس معه بمثل ما أخبر به سالم عن أبيه (٣)، ورواه أيضا عن عائشة من لا يذكروا معه يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، ومحمد بن محمد بن أبي بكر، والاسود بن يزيد، وذو كوان مولاها وكان يؤمها، وعمرة بنت عبد الرحمن، وكل واحد من هؤلاء أخص بعائشة وأعلم وأضبط وأوثق من يحيى بن عبد الرحمن. *
روينا من طريق مسلم حدثني سليمان بن عبيد الله الغيلاني (٤) نا أبو عامر [عبد الملك بن عمرو] (٥) العدي نا عبد العزيز بن أبي سلة الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ قد ذكر الحديث، وفيه «فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ لأصحابه: اجعلوها عمرة فأحل الناس إلا من كان معه الهدى فكان الهدى مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وذو اليسارة ثم أهلوا حين راحوا» *

ويكفي من كل هذا أن هذه الأخبار الثلاثة من طريق أبي الاسود، ويحيى بن عبد الرحمن إنما هي موقوفة لا مستندة ولا حجة في موقف فكيف إذا روى بضعة وعشرون من التابعين عن خمسة عشر من الصحابة خلاف ذلك؟ *

وأسلم الوجوه لحديث أبي الاسود. وحديث يحيى بن عبد الرحمن أن يخرج على أن المراد بقولها: أن الذين أهلوا بحج أو حجة وعمرة (٦) لم يحلوا (٧) إلى يوم النحر (٨) إنما كانوا من كان معه هدى فأهل بها جميعا أو أضاف العمرة إلى الحج كما روى مالك عن الزهري عن عائشة عن النبي ﷺ، فتخرج حينئذ هذه الأخبار سالمة لأن ما روته الجماعة عنها فيه زيادة لم يذكروا أبو الاسود، ولا يحيى بن عبد الرحمن لو كان ما روى مستندا فكيف وليس مستندا؟ ونحمل حديث أبي الاسود عن عروة في حج أبي بكر وعمر. وسائر من ذكرنا على أنهم كانوا يسوقون الهدى فتتفق الأخبار * واحتجوا أيضا بنهي عمر وعثمان عن ذلك *

(١) في صحيح البخاري ج ٢ ص ٣٢٤ وليقصر، وهي رواية أكثر وما احتجنا موافق في فتح الباري ج ٢ ص ٤٣١ وهي رواية في غير (٢) الزيادة من صحيح البخاري (٣) في صحيح البخاري بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر (٤) في التسخين. سليمان ابن عبد الله الغيلاني، وهو غلط صحاحنا من تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٠٩. ومن صحيح مسلم ج ١ ص ٤١ وهو فيه زيادة أبو أيوب (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) في التسخين رقم (١٦) وأهلوا بالحج والعمرة وهو غلط انظر صفحة ١٠ (٧) في التسخين رقم (١٦) ولم يروا وهو غلط انظر ص ١٠٤ (٨) تقدم في ص ١٠٤ حتى كان يوم النحر، وهو واضح في التمييز من هنا *

قال أبو محمد : هذا عليهم لآلهم لانه ان كان نيهما رضى الله عنهما حجة فقد ضح عنهما انتهى عن متعة الحج . وهم يخالفونهما في ذلك *

نا أحمد بن محمد الطنسكي نا ابن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي ابن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا هشيم . وحامد بن زيد قال هشيم : نا خالد هو الخادم وقال حماد : عن أيوب السخيتي ثم اتفق أيوب وخالد كلاهما عن أبي قلابة قال : قال عمر بن الخطاب : متعتان كاتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنها وأضرب عليها هذا لفظ أيوب ، وفي رواية خالد أنا أنهى عنها وعاقب عليها . متعة النساء . ومتعة الحج . وبه الى سعيد بن منصور نا هشيم نا عبد الله بن عون عن القاسم بن محمد ان عثمان نهى عن المتعة يعنى متعة الحج * وبه الى سعيد بن منصور نا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد العزيز بن نيه عن أبيه ان عثمان بن عفان سمع رجلا يهل بعمرة ووجع فقال : على بالهل فضربه وحلقه *

قال أبو محمد : وهم يخالفونهما ويجيزون المتعة حتى انها عند أبي حنيفة ، والشافعي أفضل من الافراد فسبحان من جعل نبي عمر . وعثمان رضى الله عنهما عن فسح الحج حجة ! ولم يجعل نيهما عن متعة الحج وضربها عليها حجة ! ان هذا لعجب ! * (١) فان قالوا : قد أباحها سعد بن أبي وقاص وغيره قلنا : وقد أوجب فسح الحج ابن عباس وغيره ولا فرق *

واحتجوا بما رويناه أيضا من طريق البزار نا عمر بن الخطاب السجستاني نا الفريابي (١) نا ابان بن أبي حازم (٢) حدثني أبو بكر بن حفص عن ابن عمر عن عمر قال : يا أيها الناس ان رسول الله ﷺ أحل لنا المتعة ثم حرمها علينا * ومن طريق أبي ذر كانت المتعة في الحج رخصة لنا أصحاب محمد ﷺ * وعن عثمان كانت متعة الحج لنا ليست لكم . قال أبو محمد : هذا كله خالفه الخفيفون والمالكيون والشافعيون لانهم متفقون على اباحة متعة الحج ، وأما حديث عمر فأنما هو في متعة النساء بلا شك لانه قد صرح عنه الرجوع الى القول بها في الحج ؛ وهؤلاء مخالفون لهذا الخبر ان كان محمولا عندهم على متعة الحج * رؤينا من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن طاووس عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب : لو اعتمر في سنة مرتين ثم حججت لجلعت مع حجتي عمرة . ورويناه

(١) في النسختين ، الفريابي وهو غلط لان شيخ عمر بن الخطاب السجستاني محمد بن يوسف الفريابي تصحيف النسخين الى الفريابي ، وهو نية الى فرياب واقربابو فرياب لمتن نواسي (٢) في الفسخة رقم (١٦) د ابان بن حاتم وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب وغيره *

أيضا من طريق سفيان عن سلمة بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب *
ورويته أيضا من طرق *

واحتجوا بما رويته أيضا من طريق المرقع عن أبي ذر أنه قال : كان فسخ الحج
من رسول الله ﷺ لنا خاصة * ومن طريق عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان أو سليم
ابن الأسود أن أبا ذر قال فيمن حج ثم فسخها عمرة : لم يكن ذلك إلا للركب الذين
كانوا مع رسول الله ﷺ * ومن طريق موسى بن عبيدة عن يعقوب بن زيد عن
أبي ذر قال : لم يكن لأحد بعدنا أن يجعل حجته عمرة إنما كانت لارخصة أصحاب محمد ﷺ *
قال أبو محمد : إن لم يكن قول أبي ذر أن متعة الحج خاصة لهم حجة فليس قوله أن
فسخ الحج خاص لهم حجة لاسيما وذلك الاستدانة صحيح لانه من رواية إبراهيم التيمي
عن أبيه ، وهذه الأسانيد عنه وأهية لانها عن المرقع وسليمان أو سليم وهما مجهولان ،
وعن موسى بن عبيدة الرضوي وهو ضعيف فكيف وقد خالفه ابن عباس . وأبو موسى ؟
فلم يري ذلك خاصة ، ولا يجوز أن يقال في سنة ثابتة أنها خاصة لقوم دون قوم إلا بنص
قرآن أو سنة صحيحة لأن أوامر النبي ﷺ على لزوم الانس والجن الطاعة لها والعمل بها *
{ فان قيل } : هذا لا يقال بالرأى قلنا : فيجب على هذا متى وجد أحد من الصحابة
يقول في آية أنها مخصوصة أو منسوخة أن يقال بقوله (١) ، وأقرب ذلك قولهم في المتعة
أنها خاصة وقد خالفوا ذلك *

واحتجوا بما رويته من طريق ربيعة الرأي عن الحارث بن زياد عن
أبيه قلت : يارسل الله « أفسخ الحج لنا خاصة أولم بعدنا ؟ قال : لكم خاصة » *
قال أبو محمد : الحارث بن زياد مجهول ولم يخرج أحد هذا الخبر في صحيح الحديث ،
وقد صح خلافه يمين كما أوردنا من طريق جابر بن عبد الله أن سراقه بن مالك قال
لرسول الله ﷺ : إذ أمرهم بفسخ الحج في عمرة : يارسل الله « لعاننا هذا أم لا بد ؟
فقال رسول الله ﷺ : بل لا بد الأبدي » *

ومن طريق البخاري نا أبو النعمان — هو محمد بن الفضل عازم — نا حماد بن زيد عن
عبد الملك بن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله ، وعن طاوس عن ابن عباس قال
جميعا : قدم رسول الله ﷺ صبح رابعة من ذى الحجة يهلون بالحج لا يخطئه شيء فلما
قدمنا أمرنا بفعلناها عمرة وإن نحل إلى نسا تأففت في ذلك القالة فبلغ ذلك النبي ﷺ
فقال : بلخني أن قوما يقولون : كذا وكذا والله لانا أبر وأتقى لله منهم ، ولو أني استقبلت

من أمرى ما استدبرت ما أهديت ، ولولا أن مى الهدى لأحلت قدام سراقه بن جعشم فقال : يا رسول الله هي لنا أول الأبد قال لا بل للأبد •

قال أبو محمد : وهكذا زواه مجاهد عن ابن عباس . ومحمد بن علي بن الحسين عن جابر • قال أبو محمد : فبطل التخصيص والنسخ وأمن [من] ^(١) ذلك أبداً ؛ والله أن من سمع هذا الخبر ثم عارض أمر رسول الله ﷺ بكلام أحد ولو أنه كلام أمي المؤمنين حفصة . وعائشة . وأبوها رضى الله عنهم لمالك ، فكيف با كذوبات كنسج العنكبوت الذى هو أو هن البيوت ؟ عن الحارث بن بلال . والمرقع . وسليمان أو سليم الذين لا يدري من هم في الخلق . وموسى الربضى ، وكفالك ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وليس لأحد أن يقتصر بقوله عليه السلام « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » على أنه أراد جوازها في أشهر الحج دون ما بينه جابر . وابن عباس من أنكاره عليه السلام أن يكون الفسخ لهم خاصة أولعابهم دون ذلك ، ومن فعل ذلك فقد كذب على رسول الله ﷺ وجاراه • قال أبو محمد : وأنى بعضهم بطامة وهي أنه ذكر الخبر الثابت عن ابن عباس أنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجر الفجور في الأرض فقدم النبي ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة من ذي الحجة فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاطم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله أى الحل ؟ قال : الحل كله • ^(٢) فقال قائلهم : إنما أمرهم عليه السلام بذلك ليوقعهم على جواز العمرة في أشهر الحج قولاً وعملًا •

قال أبو محمد : وهذه عظيمة ، أول ذلك أنه كذب على النبي ﷺ في دعواهم أنه إنما أمرهم بفسخ الحج في عمرة ليعلمهم جواز العمرة في أشهر الحج ثم يقال لهم : هلك لو كان ذلك ومعاذ الله من أن يكون أبحق أمر أم ياطل ؟ فإن قالوا : ياطل كفروا وإن قالوا : يحق قلنا : فليكن أمره عليه السلام بذلك لأى وجه كان قد صار حقا واجبا ، ثم لو كان هذا البوس الذى قاله فلاى معنى كان يخص بذلك من لم يسق الهدى دون من ساق ؟ وأطم من هذا كله أن هذا الجاهل القائل بذلك قد علم أن النبي ﷺ اعتمر بهم في ذي القعدة عاما بعد عام قبل الفتح . ثم اعتمر في ذي القعدة عام الفتح ثم قال لهم في حجة الوداع في ذي الحليفة : من شاء منكم أن يهل بعمرة فليعمل ومن شاء أن يهل بحج وعمرة فليعمل ومن شاء أن يهل بحج فليعمل ففعلوا ^(٣) كل ذلك ، فياق ويا للسليدين أبلغ الصحابة رضى الله عنهم عن البلادة . والبله . والجهل أن لا يعرفوا مع هذا كله أن العمرة جائزة في أشهر الحج ؟ وقد عملوها معه عليه السلام عاما بعد عام [في أشهر الحج] ^(٤)

(١) الزيادة عن النسخة رقم (١٦) (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٥٥ هو في صحيح البخارى ج ٢ ص ٢٨٠ (٣) في نسخة

رقم (١٤) در فعلوا (٤) لا ياطل من نسخة رقم (١٦)

حتى يحتاج إلى أن يفسخ حجهم في عمرة ليعلموا جواز ذلك، تالله أن الحبر ليعين الطريق من أقل من هذا، فكلم هذا الاقدام والجراة على بدافعة السنن التابتى نصر التقليد مزمة بالكذب المفضوح، ومرة بالحق المشهورة، ومرة بالفتاة والبرد، حسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله على السلامة *

واحتم بعضهم في جواز الافراد بالحج بالخبر الثابت من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ «والذى نفسى يده لهن ابن مريم يفع الروحاء حاجا ومعترا اولئتينها» (١) * قال أبو محمد: كل مسلم فلا يشك في ان النبي ﷺ لم يعلم هذا الا بوحي من الله عز وجل اليه لا يمكن غير هذا أصلا، ولا شك في أن وحى الله عز وجل لا يترك يشك لأنه عز وجل لا يشك، فصح ان هذا الشك من قبل أبي هريرة أو من دونه لا من قبل رسول الله ﷺ، ثم لو صح انه من قبله عليه السلام لكان ذلك اذا كان الافراد مباحا ثم نسخ بأمره عليه السلام من لا هدى منه بالمعتقولا بد من معه الهدى بالقران ولا بد * قال على: فظهر الحق واضحاً والحمد لله رب العالمين، وقال مالك: الافراد أفضل ووافقتا هو والشافعي في صفة التمتع والقران لمن أراد ان يكون قارنا او متعماً، وكل ذلك جائز عندهما لمن ساق الهدى ولمن لم يسقه، وقال الشافعي مرة: الافراد أفضل، ومرة قال: التمتع أفضل، ومرة قال: القران أفضل، وكل ذلك عنده جائز كما ذكرناه، وأما أبو حنيفة فانه قال: القران أفضل ثم التمتع ثم الافراد، وكل ذلك جائز عنده لمن ساق الهدى ولمن لم يسقه الا أنه خالف في صفة التمتع والقران على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

وأما الإشعار فان عبد الله بن ربيع نا قال: نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا بحر نا علي الفلاس نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس «ان النبي ﷺ لما كان بنى الحليفة أمر يده فاشعرى سناها من الشق الايمن ثم سلب الدم عنها وقلدها نعلين» (٢) وذكر باقي الخبر * وبه الى عمرو بن علي نا وكيع حدثني أنس بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين ان رسول الله ﷺ أشعر يده (٣) *

ورويناه أيضاً من طريق المسور بن غزمية عن النبي ﷺ نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا القريبي نا البخاري نا أبو النعمان نا محمد بن الفضل عارم -

(١) مرقى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٧، وقوله ليعينها، ففتح الياء في أوله سمنا ليعينها، وفتح الرواء - ففتح الفاء وتقدم الجيم - موضعين مذكورين في كل طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدول المكمل ففتح ودام حجة الوداع

(٢) مرقى النسائي ج ١ ص ١٧٠، وابقه فلما استوت جعل اليد اهل، (٣) مرقى النسائي ج ١ ص ١٧٠ *

نا عبد الواحد — هو ابن زياد — نا الأعشى نا ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت أقل القلائد التي ﷺ فيقلد الغنم ويقم في أهل جلالا ^(١) *
 وروينا أيضا من طريق أبي معاوية عن الأعشى . والحكم بن عتيبة . ومنصور كلهم عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين *
 قال أبو محمد: ولم يأت في البقر شيء من هذا ، وروينا كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى أن رسول الله ﷺ أمر عليا بأن يقسم لحوم البدن وجلالها فصح التجليل فيها *
 وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: لا هدى الا ما قلده وأشعر ووقف ببرقة * ومن طريق حماد بن سلة عن قيس ابن سعد عن عطاء عن ابن عباس ان شئت فأشعره وان شئت فلا تشعره وان شئت فقلده . وان شئت فلا تقلده * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعشى عن ابراهيم عن الأسود أنه ارسل الى عائشة أم المؤمنين في اشعار البدة فقالت : ان شئت انما تشعر ليعلم انها بدنة * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يشعر في الشق الايمن حين يريد ان يحرم * ومن طريق حماد بن سلة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : تشعرها من الايمن * ومن طريق وكيع نا أفلح — هو ابن حميد — قال: رأيت القاسم بن محمد أشعره في الجانب الايمن وهو قول الشافعي ، وابي سليمان *
 ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن عطاء بن أبي رباح قال : رأيت عائشة أم المؤمنين تفضل القلائد للغنم تساق معها هديا * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي عدي عن محمد ابن عمر وعن محمد بن ابراهيم عن ابن عباس قال : لقد رأيت الغنم يؤقى بها مقلدة *
 ومن طريق ابن أبي شيبة نا حاتم بن وردان عن برد عن عطاء قال : رأيت ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ يسوقون الغنم مقلدة * وعن حماد بن سلة عن قيس بن سعد عن عطاء قال : رأيت الكباش تقلد * وعن وكيع عن بسام عن أبي جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين قال : رأيت الكباش تقلد * ومن طريق ابن طاووس عن أبيه قال : رأيت الغنم تقلد * ومن طريق سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن أبي يزيد قال : رأيت الغنم تقدم مكة مقلدة *
 قال أبو محمد : واختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة : اكراه الاشعار وهو مثله * قال علي : هذه طامة من طوام العالم ان يكون مثله شيء فعلة النبي ﷺ أف لكل عقل يتعجب حكم ^(٢) رسول الله ﷺ ، ويلازمه أن تكون الحجامة وقح العرق مثله

فيمنع من ذلك ، وإن يكون القصاص من قطع الأنف ، وقطع الأسنان ، وجذع الأذنين مثله ، وإن يكون قطع السارق والمحارب مثله ، والرجم للزاني المحصن مثله ، والصلب للمحارب مثله ، إنما المثلة فعل من بلغ نفسه مبلغ انتقاد فعل رسول الله ﷺ ، فهذا هو الذي مثل بنفسه ، والأشعار كان في حجة الوداع والنبي عن المثلة كان قبل ذلك بأعوام . فصح أنه ليس مثله ، وهذه قوله : لا يعلم لأبي حنيفة فيها متقدم من السلف ، ولا موافق من فقهاء أهل عصره الامن ابتلاء الله بتقليده ونموذ بأفعه من البلاء . وقال أبو يوسف .

وعمد بن الحسن : ومالك : يشعر في الجانب الأيسر *

قال أبو محمد : وهذا خلاف السنة كما ذكرناه فان قالوا : قد رويتم عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا كانت بدته واحدة أشعرها في الجانب الأيسر وإذا كانت بدتين قلد إحداهما في الجانب الأيمن والأخرى في الأيسر * وعن مجاهد كانوا يستحبون الأشعار في الجانب الأيسر قلنا : هذا إنما اختلف فيه عن ابن عمر ، وعلى كل حال فليس هو قولكم ، وسالم ابنه أوثق وأجل وأعلم به من نافع روى عنه الأشعار في الجانب الأيمن كما أوردناه ، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والعجب من احتجاجهم بآب عن عمر في فعل . قد اختلف عنه فيه مرة عليهم ومرة ليس لهم ، وهم قد خالفوا قوله الذي لم يختلف عنه فيه من أنه لا هدى إلا ما قلنا وأشعر ، وهذا ما خالف فيه المالكيون عمل أهل المدينة كما ذكرناه . فان قيل : فلم لم تقولوا أنتم : بأنه لا يكون هديا إلا ما أشعر ؟ للحديث الذي رويتم أنفا عن رسول الله ﷺ أنه أمر يده فاشعر في سنامها قلنا : ليس في هذا الخبر أمر بالأشعار ولو كان فيه لقلنا بإيجابه مسارعين وإنما فيه أنه أمر يده فاشعر في سنامها فقتضاه أنه أمر بها فأدبته إليه فاشعر في سنامها ، لأنه هو عليه السلام تولى يده أشعارها بذلك صح الأثر عنه عليه السلام كما ذكرناه * وروينا عن أبي بن كعب . وابن عمر أشعار البقر في أسنمتها . وعن ابن عمر الشاة لا تقلد ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالفوا ابن عمر كما أوردنا أنفا في قوله في الهدى فمن الباطل احتجاجهم بمن لا مؤنة عليهم في مخالفته . وروينا عن سعيد بن جبيرة الأبل تقلد وتشعر ، والغنم لا تقلد ولا تشعر ، والبقر تقلد ولا تشعر ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا تقلد الغنم ، ورأى مالك أشعار البقر أن كانت لها أسنمة *

قال علي : وهذا خطأ ومقرب بل الأبل تقلد وتشعر ، والبقر لا تقلد ولا تشعر ، والغنم تقلد ولا تشعر ، وقال أبو حنيفة : لا يقلد إلا هدى المنة والقران والتلوع من الأبل والبقر فقط ، ولا يقلد هدى الإحصار . ولا الجماع . ولا أجزاء الصيد * وقال مالك ،

والشافعي : يقلد كل هدى ويشعر ، وهذا هو الصواب لمعموم فعل النبي ﷺ .
قال علي : وقال بعض من أعماه الهوى وأصمه : إنما معنى ما روى عن عائشة من هدى
الغنم مقلدة . إنما هو أنها قلت قلائد الهدى من الغنم — أى من صوف الغنم —
قال أبو محمد : وهذا استسهال للكذب البحث^(١) وخلاف لما رواه الناس عنها من
أهدائه عليه السلام الغنم مقلدة ، ونعوذ بالله العظيم من الخذلان .
وأما الاشتراط فلما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى
نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء [الهمداني]^(٢)
نا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « دخل رسول الله ﷺ
على ضباعة بنت الزبير هو ابن عبد المطلب فقال لها : أردت الحج ؟ قالت : والله ما أجدق
إلا وجعة فقال لها : حجى واشترطى وقلول : اللهم على حيث حبستى ، وكانت تحت المقداد » .
ورويناه أيضا من طريق إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن
عروة عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال لضباعة : « حجى واشترطى ان على حيث تحبسى » .
ورويناه أيضا من طريق طاووس وعكرمة . وسعيد بن جبير كلهم عن ابن عباس عن
رسول الله ﷺ أنه قال لضباعة : « أهلى بالحج واشترطى ان محلى حيث تحبسى » .
ورويناه أيضا من طريق عروة بن الزبير عن ضباعة عن رسول الله ﷺ . ومن طريق
أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ ، فهذه آثار متظاهرة متواترة لا يسح أحدا الخروج
عنها . وروينا من طريق سويد بن غفلة قال لى عمر بن الخطاب : ان حججت ولست
بحرة فاشترط ان أصابني مرض أو كسرا وحبس فانا حل . وروينا أيضا الأمر بالاشتراط
في الحج من طريق وكيع . وعبد الرحمن بن مهدي . ويحيى بن سعيد القطان كلهم عن
سفيان الثوري عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر أنه ، وفي رواية
ابن مهدي . ويحيى أنه قال له : أفردت الحج واشترط فان لك ما اشترطت والله عليك ما شرطت .
ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن سيرين
عن عبد الله بن عتبة عن عثمان بن عفان مثل ما رواه ابن المبارك عن هشام بن حسان
عن ابن سيرين ان عثمان رأى رجلا واقفا بعرقة فقال له : أشرت ؟ قال : نعم .
ومن طرق جمة عن محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن مسرة عن علي بن أبي طالب
كان إذا أراد الحج قال : اللهم حجة ان تيسرت أو عمرة ان أراد العمرة والأغلا حرج .

(١) في النسخة رقم (١٤) هو هذا استسهال للكذب البحث ، (٢) الزايع من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٩ .

ومن طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عميرة بن زياد قال : قال لي ابن مسعود :
 جج واشترط وقل : اللهم الحج اردت وله عمدت فان تيسر وإلا فعمرة * ومن طريق
 هشام ^(١) بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها كانت تقول : اللهم للحج خرجت
 وله عمدت فان قضيت فهو الحج وان حال دونه شيء ففي عمرة ، وانها كانت تأمر عروة
 بأن يشترط كذلك * ومن طريق أبي إسحاق عن المنهال عن عمار - هو ابن ياسر - أنه قال :
 إذا اردت الحج فاشترط * ومن طريق كريب عن ابن عباس انه كان يأمر بالاشتراط في الحج *
 فهو لاء عمر . وعثمان . وعلى . وعائشة أم المؤمنين . وعمار بن ياسر . وابن مسعود .
 وابن عباس ، ومن التابعين عميرة بن زياد * ومن طريق الحجاج بن المنهال عن
 أبي عوانة عن منصور عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يشترطون في الحج والعمرة يقول :
 اللهم اني أريد الحج ان تيسر والا فعمرة ان تيسر ، اللهم اني أريد العمرة ان تيسر
 وإلا فلا حرج علي * ومن طريق وكيع نا الريع عن الحسن البصري . وعطاء
 ابن أبي رباح قال جميعا في الحرم يشترط : قال جميعا : له شرطه * ومن طريق الأعمش
 عن عمارة بن عميرة قال : كان علقمة . والأسود يشترطان في الحج * ومن طريق سفيان
 الثوري عن المغيرة بن مقسم عن المسيب بن رافع اردت الحج فأرسل إلى عبيدة
 - هو السلمي - ان اشترط * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش
 عن عمارة بن عمير قال : كان شرح القاضى يشترط في الحج فيقول : اللهم انك قد عرفت
 نيتي وما أريد فان كان امرأته فهو أحب إلى وإن كان غير ذلك فلا حرج * وعن أبي بكر
 ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام انه كان يشترط في العمرة ، وجاء أيضا [نصا] ^(٢)
 عن سعيد بن المسيب . وعطاء بن يسار . وعكرمة ، وقال الشافعي : ان صح الخبر قلت به *
 قال أبو محمد : قد صح الخبر بالغ في الصحة فهو قوله وهو قول أحمد . وإسحاق . وأبي ثور .
 وأبي سليمان وروى عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن الاستثناء في الحج ؟ قال : لا أعرفه *
 وروى عن إبراهيم اضطرابا فروينا عنه من طريق المغيرة انه قال : كانوا يستحبون
 ان يشترطوا عند الاحرام وكانوا لا يرون الشرط شيئا لو أن الرجل ابتلى * وروى عنه
 من طريق الأعمش أنه [قال] ^(٣) كانوا يكرهون ان يشترطوا في الحج *
 قال أبو محمد : هذا ناقض فاحش ، مرة كانوا يستحبون الشرط ، ومرة كانوا يكرهونه ،
 فأقل ما في هذا ترك رواية إبراهيم جملة لا اضطرابا * وروى عن طريق سعيد بن جبيرة .
 وإبراهيم النخعي انها قالوا : المشترط وغير المشترط سواء اذا أحصر فليجعلها عمرة *

(١) في النسخة رقم (١٦) ومن طرق عن هشام ، (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤)

ومن طريق الحجاج بن أرطاة — وهو ساقط — عن عطاء مثل قول سعيد بن جبير هذا ، والصحيح عن عطاء خلاف هذا * ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يرى الاشتراط في الحج شيئا * وعن طاوس الاشتراط في الحج ليس شيئا * وعن إبراهيم ابن مهاجر — وهو ضعيف — عن إبراهيم النخعي عن علقمة أنه كان لا يرى الاشتراط في الحج شيئا * وعن الحكم بن عتيبة ، وحامد مثل هذا ؛ وهو قول مالك والخفيفين * قال أبو محمد : وشغبوا في مخالفة السنن الواردة في هذا الباب بأن قالوا : هذا الخبر خلاف للقرآن لأن الله تعالى يقول : (وأتموا الحج والعمرة لله) *

قال علي : هذه الآية حجة عليهم لاعتنا لأنهم يقتنون من عرض له عارض من مرض أو نحوه ان يحصل بعمرة ان فاته الحج ، فقد خالفوا الآية في إتمام الحج ، وأما نحن فانا نقول : ان الذي أنزلت عليه هذه الآية وأمر ببيان ما أنزل عليه لنا قد أمر بالاشتراط في الحج وان محله حيث حبسه ربه تعالى بالقدر النافذ ، فمن لم يخالف الآية إذا أخذنا ببيان النبي ﷺ وأتم خالفتموها بأرائكم الفاسدة الى مخالفتكم السنة الواردة في ذلك * وقالوا : هذا الخبر خلاف لقول الله تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) . قلنا : كذب من ادعى ان هذا الخبر خلاف لهذه الآية بل أنتم خالفتموها إذ قلتم : من أحصر بمرض لم يحل الا بعمرة برأى لانص فيه ، وأما نحن فقلنا بهذه الآية : ان لم يشترط (١) كما أمر الذي أنزلت عليه هذه الآية وأمر ببيانها لنا *

قال أبو محمد : ومن جعل هذه السنة معارضة للقرآن قالوا يجب عليه ان يجعل الرواية في القطع في ربع دينار وعشرة دراهم مخالفة للقرآن اذ يقول تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) . لان حديث الاشتراط لم يضرط فيه عن عائشة وهو في غاية الصحة ، وقد اضطرب في حديث القطع في ربع دينار عليها ولم يصح قط خبر في تحديد القطع في عشرة دراهم بل قولهم هو المخالف للقرآن حقا لان الله تعالى يقول : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) . وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) . وقال تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . ولا حرج . ولا عسر . ولا تنكليف ما ليس في الوسع أكثر من إيجاب البقاء على حال الاحرام ومنع التياب ، والطيب ، والنساء لمن قدمته الله تعالى من الحج والعمرة ، فلو لم يكن الا هذه الآيات لكفت في وجوب احوال من عاقه عائق عن إتمام الحج والعمرة فكيف والسنة قد جاءت بذلك نصا ؟ *

وشغب بعضهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » : *
قال أبو محمد : هذا من أعجب شيء لأنهم احتجوا بما هو أعظم حجة عليهم ، والاشتراط في الحج هو في كتاب الله تعالى منصوص بما ذكرنا من قوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) * (وما جعل عليكم في الدين من حرج) * (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . وبقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) ، وقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) . وإنما الشروط التي ليست في كتاب الله تعالى فهي الشروط التي أباحوا من أن كل امرأة يتزوجها على ثلاثة أمراته فهي طالق ، وكل أمة اشتراها عليها فهي حرة ، وأن يكون بعض الصداق لا يلزم إلا إلى كذا وكذا عاماً والله تعالى يقول : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) ، وكبيع السبيل وعلى البائع درسه ، وكنزول أهل الحرب وبأيديهم الأسرى من المسلمين بشرط أن لا يمنعوا من الوطء لمن ولا من ردهم إلى بلاد (١) الكفر وسائر الشروط الفاسدة التي أباحوا ، واحتجوا بأن هذا الخبر رواه عروة . وعطاء . وسعيد بن جبيرة . وطاوس وروى عنهم خلافة *
قال أبو محمد : قلنا : سمعناكم تقبلون هذا في الصحيح إذا روى الخبر وخالفه فانكرناه حتى أتيتم بالأدلة (٢) اذ جعلتم ترك التابع لما روى حجة في ترك (٣) السنن ، وهذا إن أدركتموه (٤) بلغ اليأس والى من بعدنا فصار كل من بلغه حديث عن النبي ﷺ تركه كائناً من كان من الناس حجة في رد السنن ، وهذا حكم أليس اللعين ، وما أمرنا الله تعالى باتباع رأى من ذكرتم وإنما أمرنا باتباع روايتهم لأنهم ثقات عدول وليسوا معصومين من الخطأ في الرأى ، ولا أعجب ممن يعترض في رد السنن بأن طاوساً ، وعطاء ، وعروة ، وسعيد بن جبيرة خالفوا ما رويوا من ذلك ، ثم لو أنه (٥) عزم على صيغ قبضه أخضر فقالوا له : بل أصبغه أحمر لم ير رأيهم في ذلك حجة ولا ألزم نفسه الأخذ به : ثم يرى رأيهم حجة في خلافة رسول الله ﷺ ، ولئن كان خالف هؤلاء ما رويوا فقد روي عنهم ولم يخالفه كعروة ، وعطاء ، ولا يصح عن عطاء إلا القول به ، وقد روي عائشة : وابن عباس وأخذوا به *
وقالوا : لم يعرفه ابن عمر قلنا : فكان . ماذا ؟ فقد عرفه عمر ، وعثمان ؛ وعلى ،

(١) في النسخة رقم (١٦) ولا من ردهم لبلاد (٢) قال في الجمل لا بدقائه لم يقو ذكره على الابد (٣) في النسخة رقم (١٤) في قوله (٤) في النسخة رقم (١٤) د درجتموه (٥) في النسخة رقم (١٤) د ثم انه لو

وعائشة ، وابن مسعود ، وعمار ، وابن عباس واخفوا به ، وهذا مما خلفوا فيه جمهور الصحابة بل ليس ابن عمر ههنا خلافاً لأنه لم يقل : باطلاله وإنما قال : لأعرفه ، والعجب كله ان عمر رأى الاشتراط في الحج ومعه القرآن والسنة خلفاؤه وتعلقوا في ذلك بأن ابنه عبد الله لم يعرفه ، وصح عن عبد الله بن عمر الالهلال يوم التروية ومعه السنة خلفاؤه وتعلقوا برواية جاءت في ذلك عن عمر ، وقال عمر . وعثمان : بالاشتراط في الحج خلفاؤه ومعهما السنة وتعلقوا بها في المنع من فسح الحج في عمرة اذ جاء (١) عنهما خلاف أمر النبي ﷺ فكانهم مغرمون بمخالفة السنن ومخالفة الصحابة فيما جاء عنهم من موافقة السنن ، والقوم غرق في بحار هوامم * وبكل ما يردى الفريق تعلقوا

وذكروا قول ابراهيم : كانوا يشترطون في الحج ولا يرونه شيئا *

قال أبو محمد : وهذا كلام في غاية الفساد وليس فيه أكثر من أنه يصفهم بفساد الرأي والتلاعب . إذ يشترطون مالا فائدة فيه . ولا يصح . ولا يجوز . وهذه صفة من لا عقل له ، ويكفي من هذا كله أن السنة اذا صحت لم يحل لأحد خلافاً ، ولم يكن قول أحد حجة في معارضتها وبالله تعالى التوفيق *

وهذا مما خلفوا فيه القرآن . والسنة الثابتة . وجمهور الصحابة . والقياس لانهم يقولون : من دخل في صلاة فجز عن إتمامها قائماً ، وعن الركوع وعن السجود سقط عنه ما لا يقدر عليه من ذلك ، ومن دخل في صوم فرض فجز عن إتمامه سقط عنه ولم يكلفه ، وكذلك التطوع ، وقالوا ههنا : من دخل في حج فرض . أو تطوع . أو عمرة كذلك فجز عنها لم يسقطا عنه بل هو مكلف ما لا يقدر عليه من الوصول الى البيت *

٨٣٤ — مسألة — وأما جواز تقديم لفظة العمرة على الحج أو لفظة الحج على العمرة فلا لأنه قال تعالى (٢) : (وأتموا الحج والعمرة لله) فبدأ بلفظة الحج ، وصح عن رسول الله ﷺ انه قال : « ليك عمرة وحجة » ، وصح انه عليه السلام قال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » فلا نبالي أي ذلك قدم في اللفظ ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٣٥ — مسألة — فإذا جاء القارن الى مكة عمل في الطواف والسعي بين الصفا والمروة كإفلا في العمرة إلا أنه يستحب لمان يرمل في الثلاث وليس ذلك فرضاً في الحج ثم اذا أتم ذلك أقام محرماً [كما هو] (٣) الى يوم منى — وهو الثامن من ذي الحجة — ، فإذا كان اليوم المذكور أحرم بالحج من كان متمتعاً ثم نهض القارن والمتمتع الى منى فيقيان بها نهارهما وليتأخرا ، فإذا كان من الغد — وهو اليوم التاسع من ذي الحجة — نهضوا كلهم (٤) الى

(١) في النسخة رقم (١٤) « من فسح الحج في العمرة قال جاء » (٢) أي فلا لأنه تعالى قال بالغ (٣) الزياضن النسخة رقم

(١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) « ذهبوا كلهم والمعنى واحد »

عرفة فيصلى هنالك الامام والناس الظهر بعد ان يحضب الناس ثم يؤذن المؤذن ويقم ويصلى الظهر بالناس ، فاذا سلم من الظهر أقيمت الصلاة اقامة بلا أذان وصلى بهم العصر اثر سلامه من الظهر بعد زوال الشمس لا ينتظر وقت العصر كما في سائر الأيام ؛ ثم يقف الناس للدعاء فاذا غابت الشمس نهضوا كلهم إلى مزدلفة ، ولو نهض انسان إلى مزدلفة قبل غروب الشمس فلا حرج في ذلك ولا شيء عليه لادم ولا غيره وحجه تام ، فاذا أتوا مزدلفة أذن المؤذن لصلاة المغرب . ثم أقام وصلى الامام بالناس صلاة المغرب ولا يجرى أحد أن يصلها (١) تلك الليلة قبل مزدلفة ولا قبل مغيب الشفق ، فاذا سلم أقيم لصلاة البتة اقامة بلا أذان فيصلها بالناس وهي ليلة عيد الاضحى ويبيت الناس هنالك ، فاذا اصدع الفجر أذن المؤذن وأقيمت الصلاة فصلى بهم الصبح ، ومن لم يقف بعرفة من بعد زوال الشمس من يوم عرفة إلى مقدار ما يدفع منها ويدرك بمزدلفة صلاة الصبح مع الامام فقد بطل حجه إن كان رجلاً ومن لم يدرك مع الامام بمزدلفة صلاة الصبح فقد بطل حجه ان كان رجلاً ، وأما النساء فان وقفن بعرفة إلى قبل طلوع الفجر من يوم النحر أو دفن من عرفة بعد ذكرهن الله تعالى فيها اجزأهن الحج ، ومن لم يقف منهن بعرفة لا يوم عرفة ولا ليلة يوم النحر حتى طلع الفجر فقد بطل حجها ، ومن لم تقف منهن بمزدلفة بعد وقوفها بعرفة وتذكر الله تعالى فيها حتى طلعت الشمس من يوم النحر فقد بطل حجها ، فاذا صلى الامام كما ذكرنا بمزدلفة صلاة الصبح بالناس وقفوا للدعاء ، فاذا أسفر قبل طلوع الشمس دفعوا كلهم إلى منى ، فاذا أتوا منى أحببنا لهم التطيب بعد أن يرموا بحجرة العقبة بسبع حصيات يكبرون مع كل حصة ولا يقطعون التلبية مذ يهلون بالحج من المسجد أو بالقران من الميقات الا مع تمام رمى السبع حصيات ، فاذا رموها كاذكرنا فقد تم احرامهم ويحلقون أو يقصرون ، والخلق أفضل للرجال ، وينحرون الهدى ان كان معهم ، ثم قد حل لهم كل ما كان من اللباس حراماً على المحرم ، وحل لهم التصديف والحل والتطيب حاشا الوطء فقط ، فإن نهضوا من يومهم إلى مكة فظافروا بالبيت سبعا لاخب في شيء منها ، ثم سعى بين الصفا والمروة سبعا ان كان متمتعاً او ان كان لم يسع بينها أول دخوله ان كان قارناً فقد تم الصبح كله أو القران كله وحل لهم الوطء ويرجعون إلى منى فيقيمون بها ثلاثة أيام بعد يوم النحر يرمون كل يوم بعد زوال الشمس الجمرات الثلاث بسبع حصيات سبع حصيات يبدأ بالقصوى ، ثم بالتي تليها ، ثم بحجرة العقبة التي رمى يوم النحر يقف عند الأولتين للدعاء ولا يقف عند حجرة

العقبة، فإذا تم ذلك فقد تم جميع [عمل] ^(١) الحاج، وبأكل القارن ولا بد من الهدى الذى يساق مع نفسه ويتصدق منه ولا بد، فأما المتمتع فإن كان من غير أهل مكة والحرم ولم يكن أهله معه فاطنين هنالك ففرض عليه أن يهدي هديا ولا بد إما رأس من الإبل أو من البقر، وإما شاة. وإما نصيب مشترك فإس من الإبل. وأوفى رأس من البقر بين عشرة أنفس فأقل. لأنبالي متمتعين كانوا أو غير متمتعين، وسواء أراد بعضهم حصته للأكل أو للبيع. أول الهدى، ولا يجوز له أن يهديه إلا بعد أن يحرم بالحج ويذبحه بمكة أو بمبنى ولا بد. أو متى شاء بعد ذلك: فإن لم يقدر على هدى ففرضه أن يصوم ثلاثة أيام ما بين أن يحرم بالحج إلى أول يوم من النحر فإن فاتته ذلك فليؤخر طواف الأفاضة — وهو الطواف الذى ذكرنا يوم النحر — إلى أن تنقضى أيام التشريق، ثم يصوم الثلاثة الأيام، ثم يطوف بعد تمام صيامه من طواف الأفاضة، ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع من عمل الحج كله ولم يبق منه شيء، فإن كان أهله بمكة لم يلزمه أن كان متمتعا هدى. ولا صيام وهو محسن فى كل ذلك، والمتمتع هو من اعتمر من ليس أهله من سكان الحرم ثم حج من عامه سواء رجع إلى بلده أو إلى المقبات أو لم يرجع، ولا يضرب الهدى إن لا يوقف بعرفة، ولا هدى على القارن مكيًا كان أو غير مكي حاشا الهدى الذى كان معه عند إحرامه، فمن أراد من ذكرنا أن يخرج عن مكة فليجعل آخر عمل يعمل به أن يطوف بالبيت سبعا، ثم يخرج إثر تمامه موصولا به ولا بد، فإن تردد لأمره أعاد الطواف إذا أراد الخروج عن مكة، فإن خرج ولم يطف ففرض عليه الرجوع ولا بد ولو من أقصى الدنيا حتى يجعل آخر عمله بمكة الطواف بالبيت، ومن ترك من طواف الأفاضة ولو بعض شوط حتى خرج ففرض عليه الرجوع حتى يتمه، فإن خرج ذو الحجة قبل أن يتمه فقد بطل حجه، ومن لم يرم جرة العقبة يوم النحر أو باقى ذى الحجة فقد بطل حجه، ويجزى القارن طواف واحد لعمرته ولحجه كالمفرد بالحج ولا فرق *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة نا إسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — جميعا عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه... بقال: قلت لجابر بن عبد الله: أخبرني عن حجة الوداع؟ ^(٢) فقال جابر — قد ذكر حديثنا — وفيه « غر جنا [معه] ^(٣) حتى أتينا ذا الحليفة — قد ذكر كلاما —، ثم قال ففعلنا

(١) الزياتين المتفقين (١٦) • (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ وعن جعفر بن محمد قال ففعلنا...
(٣) الزياتين صحيح مسلم •

رسول الله ﷺ في المسجد، ثم ركب القصواء (١) — قد ذكر كلاما — ثم قال : حتى اذا أتينا البيت معه اسلم الركن فومل ثلاثا ومشى أربعاً. ثم نفذ الى مقام ابراهيم قمرأ (واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى) لجعل المقام بينه وبين البيت ثم رجع الى الركن فاستلمه ثم خرج (٢) من الباب الى الصفا ، فلما دنا من الصفا قرأ (ان الصفا والمروة من شعائر الله) ابدأ (٣) بما بدأ الله به. فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت. فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره (٤) وقال : لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله الا الله وحده . أنجز وعده . ونصر عبده . وهزم الأحزاب وحده . ثم دعا بين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ، ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماء (٥) في بطن الوادى حتى اذا صعدنا مشى حتى أتى المروة قال : لو انى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهذى وجعلتها عمرة فن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة قيام سراقة [بن مالك] (٦) بن جعشم فقال : يا رسول الله ألعاننا هذا أم للأبد ؟ — فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين — لا يل لأبد أبدي ، وقدم على من البين بيدى النبي ﷺ فوجد فاطمة ممن حل ولبست ثيابا صبيغا فانكر ذلك عليها فقالت : إني أمرت بهذا (٧) فاجبر على ذلك النبي ﷺ قال : صدقت [صدقت] (٨) ماذا قلت حين فرضت الحج ؟ قال : قلت : اللهم إني أهل بما أهل به رسولك ﷺ قال : فان معى الهذى فلا تحل فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدى ، فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر . والعصر . والمغرب . والعشاء . والفجر ، ثم مكث [قليلا] (٩) حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة فسار رسول الله ﷺ (١٠) حتى أتى عرفة فنزل في القبة بنمرة حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت لهما فأتى بطن الوادى فخطب الناس فقال : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كرمه يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ، — ثم ذكر كلاما كثيرا —

(١) هو لقب ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقصواء — بنت الحنظلة — بالمد ، وفي بعض النسخ بالقصر وهو خطأ —
الثانية التي تطلع طرفها ، ولم تكن ناقة النبي صلى الله عليه وسلم قصورا ، وإنما كان هذا لقبها وقت كانت مقطوعة الآن اه
من التباية (٢) في النسخة رقم (١٦) د ثم رجع ، وماها موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ (٣) في النسخة رقم (١٦)
وايدأواه وماها موافق لما في صحيح مسلم وتلك النسخة موافقة لما في النسائي (٤) في النسخة رقم (١٤) «وكبر» وماها موافق
لما في صحيح مسلم (٥) قال الثوري في شرح مسلم قلاعن القاضى عياض : فياسقاط لفظة لأبد منها وهي حتى اذا انصبت قدماء
ومل في بطن الوادى (٦) الزيادة من صحيح مسلم (٧) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٧ قالت إن أبى أمرى بهذا (٨) الزيادة
من صحيح مسلم (٩) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٧ (١٠) هذه العلامة اشارت الى أن عليها سقطا اختصرها للمصنف

ثم أذن. ثم أقام فصلي الظهر. ثم أقام فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئا، ثم ركب عليه السلام حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل جبل المشاة^(١) بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا... وأردف أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق للقصواء الزمام^(٢)... وقال: أيها الناس السكينة السكينة كلها أتى جلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئا، ثم اضطجع عليه السلام^(٣) حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا فدفع قبل أن تطلع الشمس، وأردف الفضل بن العباس... حتى أتى بطن محسر فركب قليلا، ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الحجر الكبرى حتى أتى الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة. منها مثل حصي الخذف^(٤)، رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر فتمر ثلاثا وستين بدنة^(٥) ثم أعطى عليا فتمر ما غبر وأشر كف يده. ثم أمر من كل بدنة بضة^(٦) فجعلت في قدر فطبخت فأكل من لحما وشريا من مرقها، ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر... ثم أتى زمزم فتناول دلوأ فشرب منه^(٧)... قال أبو محمد: كل ما في هذا الخبر من دعاء وصفة مشي وغير ذلك لا تحاش شيئا فهو كله سنة مستحبة، «وأما قولنا»: من دفع من عرفة قبل غروب الشمس فحجه تام ولا شيء عليه، ووجوب فرض الوقوف بعرفة كما ذكرنا قلنا حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد ابن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم أنا وكيع نا سفيان — هو الثوري — عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر التلي [قال]:^(٨) «شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة — وسئل عن الحج —^(٩) فقال: الحج عرفة فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع

(١) روى رجل، بجاء مهملقوا، موحدة ساكة، وروى رجل، بجم معجمة فابو حذق فتوحين، والاولا لشيء بالحديث، ورجل المشاة بضمهم، ورجل الرمل ما طالعته وضمهم، وأما جبل الجحيم فتناطروا فيه حيث تلك الرجال واقفا على (٢) شق. بتخفيف التاء معناه وضيق (٣) في صحيح مسلم «ثم اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٤) هو بالحاء المعجمة والذال المعجمة الساكة فوق آخره فابو حذق فتوحين الجبال (٥) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٨ يديه، قال الثوري هكذا هو في النسخ ثلاث وستين يديه وكذا نقله القاضي عن جميع الروايات سوى ابن ماجة فانه رواه بدنة، قال: وكلاهما صواب والاول أصوب بظن: وكلاهما جرى فتمر ثلاثا وستين بدنة يديه (٦) البضة بفتح الباء الواحدة القطعة من اللحم (٧) الزايد من صحيح مسلم (٨) الزيادة من سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٦ (٩) في النسائي ج ٥ ص ٢٥٦، شهدت رسول الله

الفجر [من ليلة جمع] (١) فقد أدرك» (٢) *

وبه إلى أحمد بن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود الجحدري ناخالد - هو ابن الحارث - عن شعبة عن عبد الله بن أبي السفر قال : سمعت الشعبي يقول : حدثني عروة بن مضر بن ابن أوس بن حارثة بن لأم الطائي قال : « أتيت رسول الله ﷺ (٣) بجمع فقلت له : هل لي من حج ؟ فقال : من صلى هذه الصلاة معنا ووقف هذا الموقف حتى يفيض وأفاض قبل ذلك من عرفات ليلا أو نهارا فقد تمَّ حجه وقضى فته » (٤) *

وقال أبو حنيفة ، والشافعي : إن أفاض منها نهارا فحجه تام وعليه دم * وقال مالك : إن لم يقف بها ليلا فلا حج له ، واحتج له من قلده بأن رسول الله ﷺ وقف بها في أول الليل ، قلنا : ووقف نهارا فأبطلوا حج من لم يقف بها نهارا فقالوا : قد قال عليه السلام : « من أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك » قلنا : وقد قال عليه السلام : « وأفاض قبل ذلك من عرفات ليلا أو نهارا فقد أدرك » فليحوا (٥) فأتوا بنادقهم أنهم قالوا : معنى قوله : « ليلا أو نهارا » إنما هو ليلا ونهارا كما قال تعالى : (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) قلنا : هذا الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ صراحا ، ولو كان كما تأولوه لما كان عليه السلام منبها عن أن يطع منهم آثما إلا حتى يكون كفورا ، وهذا لا يقوله مسلم بل هو عليه السلام منبها عن أن يطع منهم الآثم والكفور (٦) وإن لم يكن الآثم كفورا ، ثم لو صح لكم في الخبر تأويلكم الفاسد لكان لا يصح لأحد حج حتى يقف بها نهارا وليلا معا ، وهذا خلاف قولكم مع أن النبي ﷺ لم يقف بها إلا نهارا ودفع منها أثر تمام غروب القرص في أول الليل ، والدفع لا يسمى وقفا بل هو زوال عنها *

وذكروا خبرا فاسدا رويناه من طريق إبراهيم بن حماد عن أبي عون محمد بن عمرو ابن عون (٧) عن داود بن جبير (٨) عن أبي هاشم رمة بن مصعب القراء الواسطي عن

صلى الله عليه وسلم فأما ما سألنا عن الحج ، الخ ، هـ (١) الزيادة من الساقى ، وجمع - فتح الجيم المجتمة وسكون الميم - علم المردقة سميت به لأن آدم عليه السلام هو حراما لأهبط الاجتماع (٢) في الساقى تقدم حجه ، (٣) في الساقى ج هـ ص ٢٦٤ تأييد الثاني صلى الله عليه وسلم ، (٤) أى آثم متلقا ، التثنية - أى الوسخ وغيره مما يناسب الحرم - فحل لأن يزير على عته التثنية بفتح الرأس وقض الفاء بغير الهمزة وفتح الساكنة والهمزة والفتح والهمزة ، (٥) قال الجوهري في الصحاح : « بلغ الرجل بلوحاى أعيا » (٦) فى البسخة رقم (١٤) « الكفور والآثم » وما هنا نصب بظلم الآية (٧) فى الأصول كلها ، عن ابن عون بن عمرو بن عون ، صحاحنا من سنن دار قطن ص ٢٦٤ ولم أجد ترجمته (٨) فى الأصول كلها « دار بن حنين » وهى موافقة لما فيمنان الاعتدال ، قال الحافظ ابن حجر فى سنان الميزان الوصواب أن اسم أبي جبير بالجيم والراء كذا هو فى الأصول الصحيحة من سنن الباقى ، أه أتولى ما قاله الحافظ موافق للنسخة المنهية ص ٢٦٤ والله اعلم

ابن أبي ليلى عن عطاء عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: «من وقف بعرفات بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج» (١) *
 قال أبو محمد: هذا عورة لأن أبا عون (٢) بن عمرو، ورحمة بن مصعب، وداود

ابن جبير مجهولون لا يدري من هم (٣)، وابن أبي ليلى سىء الحفظ، وعلى هذا الخبر يعطل حج النبي ﷺ لأنه لم يقف بعرة بليل إنما دفع منها في أول أوقات الليل *
 ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا ابن أبي ليلى نا عطاء يرفع الحديث قال:

«من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج» وهذا مرسل، ومع ذلك فليس فيه يان جلي بانه عن رسول الله ﷺ، وابن أبي ليلى سىء الحفظ، وهذا مما ترك فيه الخنفيون المرسل *

وخبر من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي نا ابن أبي نافع عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تدفعوا من عرفة من دلفة حتى يدفع الإمام» *
 وهذا لا شيء لوجوه، أحدها أنه مرسل، والثاني أن فيه ثلاثة ضعفاء في نسق (٤)، وثالثها أنه ليس فيه إيجاب الوقوف بعرة ليلا أصلا، والرابع أنه يخالف لقولهم لأنهم لا يبطلون حج من دفع قبل الإمام من عرفة ولا من مزدلفة *

ومنها خبر من طريق عبد الملك بن حبيب عن أبي معاوية المدني عن يزيد بن عياض — هو ابن جعدة — عن عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ قال: «من أجاز بطن غرة قبل أن تغيب الشمس فلا حج له»، وهذه بلية لأن عبد الملك ساقط (٥)، وأبى معاوية مجهول، ويزيد كذاب (٦)، ثم هو مرسل، ثم أنه يخالف لقولهم لأن بطن غرة من الحرم — وهو غير عرفة — فليس فيه وجوب الوقوف ليلا بعرة أصلا *

وخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن سعيد بن جبير قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا لا ندفع حتى تغرب الشمس» — يعني من عرفات — وإن أهل الجاهلية كانوا لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس، وأنا ندفع قبل ذلك، هدينا بخلاف لهديهم *
 قال أبو محمد: وهذا لا شيء لأنه مرسل. ثم هو عن رجل لم يسم. ثم هم مخالفون له لأنهم لا يبطلون حج من دفع من جمع بعد طلوع الشمس أو من لم يقف بها أصلا *

(١) في سنن الباقين من ٢٦٤ زيادة بدعوله وقد فاته الحج ونهضوا فليل بعمر وعليه الحج من قبل (٢) في الأصول لأن ابن عون وصحاح من سنن الباقين (٣) هم مجهولون كما قال المؤلف رحمه الله (٤) موكا قال المصنف رحمه الله (٥) انظر رجسته في تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٩٠ (٦) انظر رجسته في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٥٢

قال أبو محمد : وما ندرى من أين وقع إيجاب الوقوف بعرة ليلا وإبطال الحج بتركه ؟
وهم لا يطلون الحج بمخالفة عمل النبي صلى الله عليه وسلم كله في عرفة ، وفي الدفع منها ،
وفي مزدلفة .

فإن ذكروا ما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى عن نافع
عن ابن عمر قال : من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفات بليل
فقد فاتته الحج * قلنا : قد صح عن ابن عمر أنه لا يكون هديا الا ما قلده وأشعر تخالفتوه ،
وصح عن عمر من قدم ثقله من منى بطل حجه تخالفتوه ؛ فمن أين صار (١) ابن عمر
هنا حجة ولم يصر حجة هو ولا أبوه فيما ذكرنا عنها مما استسلفتم خلافتهم فيه ، وما نعلم (٢)
لمالك في هذا القول حجة أصلا .

وأما إيجاب الدم في ذلك خطأ لأنه لا يخلو أن يكون من دفع من عرفة قبل غروب
الشمس فعل ما يبيح له أو ما لم يبيح له ، فإن كان فعل ما يبيح له فلا شيء عليه ، وإن كان
فعل ما لم يبيح له لحجه باطل ولا مزيد .

قال أبو محمد : روينا من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال : ملاك الحج الذى يصير اليه
ليلة عرفة من أدر كها قبل الفجر ليلا أو نهارا فقد أدرك الحج *
وأما استعجابه للتمتع أن يهل بالحج يوم التروية في أخذه في النهوض إلى منى فلما
ذكرنا من فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بحضرته ؛ واختار مالك أن يهل المتمتع
وأهل مكة إذا أهل هلال ذى الحجة ، واحتجوا برواية عن عمر أنه قال : يا أهل مكة
يقدم الناس شعثا وأتم مدتهون فإذا رأيت الهلال فأهلوا ، فإن هذه رواية لا نعلبها تتصل
إلى عمر إنما ذكرها من طريق القاسم بن محمد وإبراهيم النخعي عن عمر ؛ وكلاهما لم يولد
الا بعد موت عمر بأعوام ؛ ثم لو صح عنه لكان الثابت المتصل من فعل الصحابة بحضرة
النبي صلى الله عليه وسلم أولى من رأى رأى عمر .

وقد روينا عن سعيد بن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى عن عطاء ابن أبي رباح قال :
رأيت ابن عمر في المسجد الحرام وقد أهل بالحج إذ رأى هلال ذى الحجة عاما ثم عاما
آخر ؛ فلما كان في العام الثالث قيل له : قد روى هلال ذى الحجة فقال : ما أنا الا كرجل
من أصحابي وما أراني أفعل الا كما فعلوا فأمسك الى يوم التروية ثم أحرم من البطحاء
حين استوت به راحلته بالحج .

ومن طريق سعيد بن منصور عن عتاب بن أبي بشير عن خفيف عن مجاهد عن ابن عمر أنه

(١) في النسخة رقم (١٤) هـ فإن كان هو ما هنا أنسب (٢) في النسخة رقم (١٤) هـ ولا نعلم .

أحرم عاما من المسجد حين أهل هلال ذى الحجة ثم عاما آخر كذلك فلما كان العام الثالث لم يحرم حتى كان يوم التروية قال مجاهد : فسألت عن ذلك ؟ قال : إني كنت امرأة من أهل المدينة فأحببت أن أهل باهلالهم ثم ذهبت أنظر فإذا أنا أدخل على أمي وأنا محرم وأخرج وأنا محرم فإذا ذلك لا يصلح لأن المحرم إذا أحرم خرج لوجهه ، قال مجاهد : فقلت لابن عمر : فأي ذلك ترى ؟ قال : يوم التروية ، فهذا ابن عمر قد أخبر أن فعل الصحابة أن يهل المتمتع وأهل مكة يوم التروية ورغب عن رأي أبيه لو ثبت أيضا عنه ﴿ فان قالوا ﴾ : إنما اخترنا له ذلك ليكون أشعث قلنا : ما علمنا الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم اختار الشعث للحرم فان اخترتموه فأمرهم بالاهلال من أول شوال فهو أتم للشعث *

وأما قولنا : ان يؤذن المؤذن اذا أتم الامام الخطبة بعرفة . ثم يقيم لصلاة الظهر . ثم يقيم للعصر ولا يؤذن لها فلذا ذكرناه في الخبر عن رسول الله ﷺ أنفا وهو قول أبي سليمان : واحد قولي مالك ، وقال مالك مرة أخرى : ان شاء أذن والامام في الخطبة وان شاء اذا أتم * وقال أبو حنيفة . وأبو ثور : يؤذن اذا قعد الامام على المنبر قبل ان يأخذ في الخطبة * وقال أبو يوسف : يؤذن قبل خروج الامام ثم رجع فقال : يؤذن بعد صدر من الخطبة ، وذكر ذلك عن مؤذن من أهل مكة * وقال الشافعي : يأخذ في الأذان اذا أتم الامام الخطبة الأولى *

قال أبو محمد : وهذه اقوال لاحجة لصحة شيء منها ﴿ فان قالوا ﴾ : قلنا ذلك على الجملة قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه ليس قياس الأذان بعرفة على الأذان بالجمعة بأولى من القياس للجمعة على ما روى في عرفة لاسيما وأتم يقولون : لاجمة بعرفة ﴿ فان قيل ﴾ : فاتهم يقولون : ان الجمعة بعرفة كما هي في غيرها من البلاد قلنا : نعم وليس ذلك بمبيح مخالفة ما صح عن النبي ﷺ في صفة الأذان فيها بخلافه في سائر البلاد كما كان بعرفة حكم الصلاة في الجمع بين الظهر . والعصر بخلاف ذلك في سائر البلاد ، ولو قلنا : ان هذه الأقوال بخلاف لاجماع الصحابة رضى الله عنهم كلهم في القول بذلك لصدقنا *

وأما قولنا : بالجمع بين صلاتي الظهر . والعصر بعرفة بأذان واحد وإقامتين وبمزدلفة بين المغرب والعشاء كذلك أيضا فلما صح عن رسول الله ﷺ في الخبر المذكور ، وقد اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة . والشافعي في الصلاة بعرفة : كما قلنا ، وقال مالك : بأذنين وإقامتين لكل صلاة أذان وإقامة . وما نعلم لهذا القول حجة أصلا لا من سنة صحيحة ،

ولامن رواية سقيمة ، ولامن عمل صاحب . ولا تابع ﴿ فان قالوا ﴾ : قسنا ذلك على الجمع بمزدلفة قلنا : هذا قياس للخطأ على الخطأ ، وقولكم هذا في مزدلفة خطأ على ما نسينه ان شاء الله تعالى ﴿ فان قالوا ﴾ : قسنا ذلك على الصلوات الفائتات قلنا : القياس كله باطل . ثم لو كان حقا لكان [هذا] ^(١) منه عين الباطل لان صلاة الظهر والمغرب مرة ليستا فائتين ، ومن الباطل قياس صلاة تصلى في وقتها على صلاة فائتة لاسيما وانهم لا يقولون بهذا العمل في الفائتات ، وقال سفيان . واسحاق : يجمع بين الظهر . والمغرب مرة باقائتين فقط بلا أذان .

واحتج أهل هذا القول بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله ﷺ صلى بمكة . وبغنى كل صلاة بأذان وإقامة ، وصلى بمكة وجمع كل صلاة بإقامة .

قال أبو محمد : هذا لا تقوم به حجة ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأن خبر جابر ورد بزيادة ذكر الأذان ، وزيادة العدل واجب قبولها ولا بد ، وأما الجمع بمزدلفة كما ذكرنا فلخبر المذكور أيضا ، وفي هذا خلاف من السلف . رويناه من طريق حماد بن زيد . وحماد بن سلمة قال ابن زيد : عن نافع قال : لم أحفظ عن ابن عمر أذانا ولا إقامة بجمع . — يعني بمزدلفة — . وقال ابن سلمة عن أنس عن ابن سيرين قال : صليت مع ابن عمر بجمع المغرب بلا أذان ولا إقامة ثم العشاء بلا أذان ولا إقامة . وقول ثناء وهو اننا رويناه عنه أيضا أنه جمع بينها بإقامة واحدة بلا أذان ، وروينا ذلك عن شعبة عن الحكم ابن عتية . وسلمة بن كهيل كلاهما عن سعيد بن جبير أنه صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة وذكر أن ابن عمر فعل مثل ذلك وأن ابن عمر ذكر أن رسول الله ﷺ فعل ذلك . ورويناه أيضا من طريق مجاهد . وغيره عن ابن عمر أنه فعل ذلك وهو قول سفيان . وأحمد بن حنبل في أحد قوليهما وبه أخذ أبو بكر بن داود .

واحتج أهل هذه المقالة بما رويناه من طريق سفيان الثوري . ويحيى بن سعيد القطان قال سفيان : عن مسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وقال القطان : عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، ثم اتفق ابن عباس . وابن عمر على ان رسول الله ﷺ جمع بمزدلفة بين المغرب والعشاء بإقامة واحدة ، وهذا خبر صحيح . وقول ثالث وهو الجمع بينهما باقائتين لكل صلاة إقامة دون أذان رويناه عن حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد أن عمر بن الخطاب

جمع بينهما بإقامتين — يعني بمزدلفة — * ومن طريق عبد الرزاق عن بعض أصحابه عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي جعفر أن علي بن أبي طالب جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما بإقامة — يعني بمزدلفة — * ومن طريق حماد بن سلمة أنا عبد الكريم أنه كان مع سالم بن عبد الله بن عمر بمزدلفة فجمع بين المغرب والعشاء بإقامتين — وهو قول سفيان، والثاني وأحمد — في أحد أقوالهم *

واحتجوا بما رووه من طريق مالك عن موسى بن عقبة عن كريب [مولى ابن عباس] (١) عن أسامة بن زيد «أن رسول الله ﷺ أتى بمزدلفة فتوضأ ثم أقيمت الصلاة ف صلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بغيره [في منزله] (٢) ثم أقيمت الصلاة ف صلى ولم يصل بينهما شيئاً» (٣) * ومن طريق البخاري نا عاصم عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم [بن عبد الله] (٤) عن ابن عمر [رضي الله عنهما] قال (٥): «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما بإقامة ولم يسبح بينهما . ولا على إثر [كل] (٦) واحدة منهما» وهذا خبران صحيحان * وقول رابع: وهو أن الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة * روينا من طريق سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن النعمان بن حميد أن عمر جمع بين الصلاتين بمزدلفة بأذان وإقامة * ومن طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا أبو الأحوص نا أشعث بن سلمة عن أبيه «أنه كان مع ابن عمر بمزدلفة فأذن وأقام أو أمر بذلك . ثم صلى المغرب ثلاث ركعات . ثم التفت إلي فقال: الصلاة فصلى العشاء ركعتين قال أشعث: وأخبرني علاج بن عمر وعنه ابن عمر بهذا (٧) قال: فقيل لابن عمر في ذلك فقال: صليت مع رسول الله ﷺ هكذا» وبه يأخذ أبو حنيفة . إلا أنه قال : فان تطوع بينهما أقام للعشاء إقامة أخرى *

وقول خامس: وهو الجمع بينهما بأذنين وإقامتين صح ذلك عن عمر بن الخطاب من طريق هشيم عن المغيرة عن إبراهيم عن الأسود كنت مع عرفاتى المزدلفة فصلى المغرب والعشاء كل صلاة بأذان وإقامة *

نا حمام نا الباجي نا عبد الله بن يونس نا ياق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد قال : صليت مع ابن مسعود المغرب بجمع بأذان وإقامة ، ثم أتيتا بعشائنا (٨) فتعشنا ، ثم صلى بنا العشاء بأذان وإقامة * وبه نصا إلى أبي إسحاق السبيعي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن علي بن أبي طالب كان يجمع

(١) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ٣٥٥ (٢) الزيادة من الموطأ (٣) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ٣١٧ بتغيير بعض اللفاظ ، وأبو داود ج ٢ ص ١٣٥ (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٣١٨ (٥) الزيادة من صحيح البخاري (٦) الزيادة من صحيح البخاري (٧) في نسخة أبي داود ج ٢ ص ٣١٣ * بمثل حديث أبي عن ابن عمر * والمحدث اختصره المختص (٨) في النسخة رقم (١٤) «بغدا» وهو فتح العين فيها *

بين الصلاتين بمزدلفة كل صلاة بأذان وإقامة ، وهو قول محمد بن علي بن الحسين وذكره عن أهل يته ، وبه يقول مالك * .

ولاحجة في هذا القول من خبر عن النبي ﷺ ، بولاحجة في قول عمر . وابن مسعود . وعلى في ذلك لانه قد خالفهم غيرهم من الصحابة ، واختلف عن عمر أيضا كما اوردها فالرجوع اليه عند التنازع هو القرآن والسنة ، ولا حجة لابي حنيفة في دعواه أن إعادة الأذان للعشاء هو من أجل ان عمر وابن مسعود تعشيا بين الصلاتين لانهم لم يذكرا ذلك ولا أخبرا أن أعادتهما الأذان انما هو من أجل العشاء فهي دعوى فاسدة * .

(فان قيل) : قمنا ذلك على الجمع بين سائر الصلوات اذا صليت الأولى في آخر وقتها ، والأخرى في أول وقتها فلا بد من أذان وإقامة لكل صلاة قلنا : القياس باطل ولا يجوز أن يعارض ما صح عن النبي ﷺ بقياس فاسد * .

قال ابو محمد : وقد روى مثل قولنا عن ابن عمر . وسالم ابنه . وعطاء كمارونا من طريق ابن أبي شيبة عن الفضل بن دكين عن مسعر بن كدام عن عبد الكريم قال : صليت خلف سالم المغرب والعشاء بجمع بأذان وإقامتين فقلت نافعا فقلت له : هكذا كان يصنع عبد الله قال : نعم فقلت عطاء فقلت له فقال : قد كنت أقول لهم لاصلاة الا باقامة ، وهو قول الشافعي من رواية أبي ثور عنه ، فهي ستة أقوال أحدها الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة وصح عن ابن عمر * ، والثاني الجمع بينهما باقامة واحدة فقط . وصح أيضا عن ابن عمر وهو قول سفيان . وأحمد . وأبي بكر بن داود . وصح به خبر عن رسول الله ﷺ ، والثالث الجمع بينهما باقامتين فقط . روى عن عمر . وعلى . وصح عن سالم بن عبد الله وهو أحد قولي سفيان . وأحمد . والشافعي ، وصح به خبر عن رسول الله ﷺ * ، والرابع الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة . روى عن عمر وصح عن ابنه عبد الله وهو قول أبي حنيفة وصح به خبر عن رسول الله ﷺ * ، والخامس الجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين صح عن ابن عمر . وسالم ابنه . وعطاء . وهو أحد قولي الشافعي وبه نأخذ ، وصح بذلك خبر عن رسول الله ﷺ * ، والسادس الجمع بينهما بأذنين وإقامتين صح عن عمر . وابن مسعود وروى عن علي ، وعن محمد بن علي بن الحسين وأهل يته وهو قول مالك * .

فأما الأخبار في ذلك فبعضها باقامة واحدة من طريق ابن عمر . وابن عباس ، وبعضها باقامتين من طريق ابن عمر . وأسامة بن زيد ، وبعضها بأذان واحد وإقامة واحدة من طريق ابن عمر ، وبعضها بأذان واحد وإقامتين من طريق جابر ، فاضطربت الرواية عن ابن عمر الا ان إحدى الروايات عنه وعن أسامة بن زيد ، وعن جابر بن عبد الله زادت

على الأخرى، وعلى رواية ابن عباس إقامة فوجب الأخذ بالزيادة، وإحدى الروايات عنه، وعن جابر تريد على الأخرى، وعلى رواية أسامة أذا ما فوجب الأخذ بالزيادة لأنها رواية قائمة بنفسها صحيحة فلا يجوز خلافها، فإذا جمعت رواية سالم. وعلاج عن ابن عمر صح منها أذان وإقامتان كما جاء بينا في حديث جابر، وهذا هو الذي لا يجوز خلافه، ولا حجة لمن خالف ذلك، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : لا تجزئ صلاة المغرب تلك الليلة إلا بمزدلفة ولا بد وبعد غروب الشفق ولا بد . فلما رويناه من طريق البخاري نا ابن سلام نا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد قال : « لما أفاض رسول الله ﷺ من عرفات عدل إلى الشعب فقضى حاجته فجعلت أصعب عليه ويتوضأ فقلت : يا رسول الله أتصلي ؟ قال : المصلى أمامك » وذ كر باقي الحديث (١) * ومن طريق مسلم نا يحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وابن حجر قالوا : نا اسماعيل نا يحيى بن يحيى — واللفظ لـ نا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد « أنه كان ردف (٢) رسول الله ﷺ من عرفات، فلما بلغ [رسول الله ﷺ] (٣) الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة أناخ فبال، ثم جاء فصببت عليه الوضوء فتوضأ وضوء أخفيا، ثم قلت : الصلاة يا رسول الله فقال : الصلاة أمامك، وذ كر الحديث *

قال أبو محمد : فاذ قد قصد عليه السلام ترك صلاة المغرب وأخبر بأن المصلى من أمام وإن الصلاة من أمام فالمصلى هو موضع الصلاة فقد أخبر بأن موضع الصلاة ووقت الصلاة من أمام فصح يقينا ان ما قبل ذلك الوقت وما قبل ذلك المكان ليس مصلى ولا الصلاة فيه صلاة *

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا صلاة الا بجمع * وروينا من طريق حجاج بن المنهال نا يزيد بن ابراهيم — هو المسترعى — نا عبد الله بن أبي مليكة قال : كان ابن الزبير يحطبنا فيقول : ألا لا صلاة الا بجمع يرددها ثلاثا * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ليث بن مجاهد قال : لا صلاة الا بجمع ولو الى نصف الليل * وروى عن ابن عمر . وابن عباس صلاة المغرب دون جمع، ولا حجة الا في قول رسول الله ﷺ *

(١) (مر في البخاري ج ٢ ص ٣١٦) (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٧ « قال ردفت » (٣) الزيادة من صحيح مسلم .

وأما بطلان حج من لم يدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال، فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن قدامة المصيصي نا جرير ابن حازم عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن عروة بن مضر^(١) قال قال رسول الله ﷺ: «من أدرك جمعا مع الامام والناس حتى يفيضوا [منها]^(٢) فقد أدرك الحج ومن لم يدرك مع الامام والناس^(٣) فلم يدرك»؛ وبه الى أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي نا يحيى بن سعيد القطان نا إسماعيل بن أبي خالد أخبرني عامر الشعبي أخبرني عروة ابن مضر^(٤) الطائي قال قلت^(٥): يا رسول الله أتيتك من جبل طيء أكلت مطيئ^(٦) وأتعبت نفسي، والله^(٧) ما بقى من جبل^(٨) الا وقعت عليه فهل لى من حج؟، فقال رسول الله ﷺ: «من صلى الغداة ههنا، ثم أقام معنا، وقف قبل ذلك بعرفة ليلا وأنهارا فقد تم حجه»^(٩)، وقال تعالى: (لَا تَأْخُذْكَ عَنْ أَفْئِئْتِهِمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) فوجب الوقوف بمزدلفة - وهي المشعر الحرام - وذكر الله تعالى عندها فرض يعصى من خالفه ولا حج له لا تعلم يأت بما أمر إلا أن إدراك صلاة الفجر فيها مع الامام هو الذكر المفترض ببيان رسول الله ﷺ المذكور، ومن أدرك شيئا من صلاة الامام فقد أدرك الصلاة لقول رسول الله ﷺ: «فا أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» *

قال أبو محمد: والعجب ممن يقول: ان قول رسول الله ﷺ في سائمة الابل «فى كل خمس شاة» دليل على ان غير السائمة بخلاف السائمة ممن يقول: ان قوله عليه السلام: «واذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد» دليل على ان الامام لا يقول: ربنا ولك الحمد، وان المأموم لا يقول سمع الله لمن حمده. ثم لا يرى قوله عليه السلام: «من صلى الغداة ههنا معنا وقد أتى عرفة قبل ذلك فقد تم حجه» دليلا على ان من لم يصل الغداة هنالك مع الامام لم يتم حجه، فكيف وقد غشنا [عن ذلك كله]^(١٠) بنصه عليه السلام؟ على أنه إن لم يدرك ذلك فلم يدرك الحج *

واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ: «الحج عرفة» قال على: وهم أول مبطل لهذا الاحتجاج لان عندهم فرائض يبطل الحج بتركها سوى عرفة كترك الاحرام. وترك طواف الافاضة. وترك الصفا والمروة. فكم هذا التناقض؟ وليس قوله عليه السلام: «الحج

(١) الزيادة من النسائي ج ١ ص ٢٦٢، وفيه وخبر يفيض منها بدل «خبر يفيضوا» (٢) في النسائي ومع الناس والامام.

(٣) في النسائي ج ٥ ص ٢٦٤ «قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: «الحج (٤) في النسخة رقم (١٤) «أكلت مطيئ» وما هنا واقتربا في النسائي (٥) لفظ «وأنه» سقط من النسائي (٦) هو بالحاء المهملة المفتوحة، وسكون الباء الموحدة. ما استطال من الرمل، وقيل الجبل مادون الجبل في الارتفاع وسبق قريبا تحسيرا (٧) في النسائي فيه غلط قلبض اللفاظ التي ذكرها المصنف انظر ج ٥ ص ٢٦٤ (٨) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

عرفة « بمنع من أن يكون غير عرفة الحج أيضا إذا جاء بذلك نص ، وقد قال تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) . والبيت غير عرفة بلا شك ، وسوى تعالى بين الأمر بعرفة والأمر بمزدلفة في القرآن ، وقد قال تعالى : (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر) . وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوم الحج الأكبر — هو يوم النحر — ولا يكون يوم الحج الأكبر إلا غيره يوم الحج الأصغر ، ومحال بمنع أن يكون — هو يوم الحج الأكبر — ولا يكون فيه من فرائض الحج شيء ، ويكون فرض الحج في غيره ، فصح أن جملة فرائض الحج في يوم الحج الأكبر ، وهي الوقوف بمزدلفة الذي لا يكون في غيره ، ورمي الجمرة ، والإفاضة ، وقد يكونان فيما بعده كما عرفة فيما قبله .»

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفان الثوري عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرفي عن ابن عباس قال : « من أفاض من عرفة فلاحج له » وقد ذكرنا عن ابن الزبير أنه كان يقول في خطبته : ألا لاصلاة إلا بجمع ، فإذا أبطل الصلاة إلا بمزدلفة فقد جعلها من فرائض الحج . ومن طريق شعبة عن داود بن يزيد الأزدي عن أبي النخعي قال : سألت علقمة عن لم يدرك عرفات أو جمعا أو وقع بأهله يوم النحر قبل أن يزور ؟ قال : عليه الحج . ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال : كان يقال : من فاته جمع أو عرفة فقد فاته الحج .»

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : من فاته عرفة أو جمع ، أو جامع قبل أن يزور فقد فسد حجه . ومن طريق سفیان الثوري أيضا عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي أنه قال : من فاته جمع جعلها عمرة .»

وعن الحسن البصري من لم يقف بجمع فلاحج له وعن حماد بن أبي سليمان قال : من فاته الإفاضة من جمع فقد فاته الحج فليحل بعمره ثم ليحج من قابل . ومن طريق شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال : يوم الحج الأكبر — هو يوم النحر — ألا ترى أنه إذا فاته عرفة لم يفته الحج وإذا فاته يوم النحر فاته الحج .»

قال أبو محمد : صدق سعيد لأن من فاته عرفة يوم عرفة لم يفته الحج لأنه يقف بعرفة ليلة يوم النحر ، وأما يوم النحر فأنما ساء الله تعالى يوم الحج الأكبر لأن فيه فرائض ثلاثا من فرائض الحج ، وهو الوقوف بمزدلفة لا يكون جازا إلا لغيره يوم النحر ، ورمي الجمرة ، وطواف الإفاضة يجوز تأخيرها ، فصح أن مزدلفة أشد فروض الحج تأكيذا وأضيحا وقتا ، وقد روى عن ابن عمر خلاف هذا .»

وأما قولنا: إن النساء، والصبيان، والضعفاء بخلاف هذا، فلأروينا من طريق مسلم نا محمد بن أبي بكر المقدمي نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج حدثني عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر الصديق أن أسماء قالت له بمزدلفة: هل غاب القمر؟ قلت: لا فصلت ساعة ثم قالت [يا بني] ^(١) هل غاب القمر؟ قلت: نعم قالت: ارجل [بني] ^(٢) فارتحلنا حتى رمت الجرة ثم صلت في منزلها فقلت لها: [أى هتاه] ^(٣) لقد غسلنا قالت: كلا أى بنى إن رسول الله ^(٤) صلى الله عليه وسلم، اذن للظعن ^(٥) *

ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن عبد الله بن عمر كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بالليل فيذكرون الله تعالى ثم يدفعون قبل أن يقف الإمام، ويقول [ابن عمر] ^(٦) أرخص في أولئك رسول الله ﷺ *

ومن طريق مسلم حدثني علي بن خشرم أنا عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرني عطاء أن ابن شوال أخبره أنه دخل على أم حبيبة أم المؤمنين ^(٧) فأخبرته أن رسول الله ﷺ بعث بها من جمع بليل *

ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى عن حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت ابن عباس يقول: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثقل ^(٨) وفي الضعفة ^(٩) من جمع بليل *

قال أبو محمد: كان ابن عباس حيث قد ناهى الاحتلام ولم يحتم بعد، هكذا ذكر عن نفسه في الخبر الذي فيه أنه أتى منى على أتان. ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس قال: وأنا غلام قد ناهزت الاحتلام ^(١٠) * نخرج هؤلاء عن وجوب حضور صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام عليهم وبق عليهم فرض الوقوف بمزدلفة، وذكر الله تعالى هنالك ليلة النحر ولا بد لعوم قوله تعالى: (فاذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) *

وأما وجوب رمي جرة العقبة، فلأروينا من طريق أبي داود نا نصر بن علي الجهضمي نا يزيد بن زريع نا خالد — هو الحذاء — عن عكرمة عن ابن عباس «أن رجلا

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) الزيادة من صحيح مسلم ومعناه باهنة، وقوله بعد «لقد غسلنا» أى لقد تقدمنا على الوقت المشرع (٤) في صحيح مسلم «أن النبي» (٥) هو يومئذ الظاهر والمعنى «باسكان العين أيضا» ومن النساء الواحدة ظنية كسفينة وبنف وأصل الظنية اليهودى الذى تكون فيه المرأة على البعير، وأما أعلم (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٧) لفظ «أم المؤمنين» سقط من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ (٨) في صحيح مسلم «أن النبي» (٩) هو يومئذ الظاهر الثلاثة والتفاد المتاح ونحوه (١٠) صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ «أوفال في الضعفة» (١١) هو في صحيح البخارى ج ١ ص ٤٩

قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انى أمسيت ولم أرم قال : ارم ولا حرج (١) *
ومن طريق البخارى عن عبد الله بن يوسف نا مالك عن ابن شهاب عن عيسى
ابن طلحة عن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي (٢) « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقف في حجة الوداع [فجعلوا يسألونه] (٣) فقال له رجل : لم أشعر فتحرت
قبل أن أرمى قال : ارم ولا حرج » فأمر عليه السلام برميها فوجب فرضا *
« فان قيل : ان في هذا الخبر انه عليه السلام قال : « اذبح ولا حرج » فأوجبوا الذبح
فرضا قلنا : ان كان ذلك الذبح مندورا أو هديا واجبا فتم هو فرض ، وان كان تطوعا
فيكفى من البرهان على انه ليس بذبح فرضا تيقن العلم بأنه تطوع لا فرض *

روينا من طريق الحذافي عن عبد الرزاق عن معمر قال : قال الزهري فيمن لم يرم
الجمرة : ان ذكر وهو بمنى رمى وإن فاته ذلك حتى فر فانه يحج من قابل ويحافظ على
المناسك وبه يقول داود . وأصحابنا ، ولا يجزئ الرمي الا بحصى كحصى الخذف لا أصغر .
ولا أكبر . لما روينا من طريق مسلم *

نا محمد بن ربح عن الليث — هو ابن سعد — عن أبي الزبير عن أبي معبد مولى ابن عباس
عن الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « عليكم بحصى الخذف الذى
ترمى به الجمرة (٤) » *

ومن طريق أحمد بن شعيب نا يعقوب بن ابراهيم — هو الدورق — نا اسماعيل بن ابراهيم
— هو ابن عليه — نا عوف — هو ابن أبي جميلة نا زياد بن حصين عن أبي العالية قال : قال
ابن عباس : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحلته : « هات
القط لى فلنقط له حصيات هى حصى الخذف فلما وضعتن بيده قال : بأمثال هؤلاء
بأمثال هؤلاء (٦) » وإياكم والغلو فى الدين فانما أهلك من كان قبلكم الغلو فى الدين * *

وقال مالك : أحب أ كبر من حصى الخذف ، وهذا قول فى غاية الفساد لتعريضه من
البرهان ومخالفة الآثار الثابت * روينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو خالدة الأحرع عن ابن جريج
عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله . وابن الزبير قالا جميعا : مثل حصى الخذف ، ولا
مخالف لهما لا من صاحب . ولا من تابع ، وهذان الآثاران ييطان قول من قال :
يجزئ الرمي بغير الحصى *

(١) الحديث ذكره المصنف مختصرا النظر ج ٢ ص ١٤٩ من سنن أبي داود (٢) لفظ « ابن العاصي » غير موجود فى صحيح
البخارى ج ٣ ص ٢ (٣) الراية من صحيح البخارى والمصنف ذكر الحديث مختصرا (٤) الحديث ذكره المصنف مختصرا
فيعمل على الشاهد وهو فى مسلم ج ٣ ص ٣٣ (٥) سقط من النسبة رقم (١٤) لفظ « ابن خطا » (٦) فى سنن قتاد ج ٥ ص ٢٦٨
يدون تكرار لفظ « بأمثال هؤلاء » .

وأما العدد فإن الناس اختلفوا. رويانا من طريق ابن عينة عن ابن أبي نجیح عن مجاهد أن سعد بن أبي وقاص قال : جلسنا فقال بعضنا : رميت بست ، وقال بعضنا : رميت بسبع فلم يحب بعضنا على بعض (١) *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني محمد بن يوسف أن عبد الله بن عمرو بن عثمان أخبره أنه سمع أبا حبة الأنصاري يفتي بأنه لا بأس بما رمى به الإنسان من عدد الحصى فجاء عبد الله بن عمرو إلى ابن عمر فأخبره فقال : صدق أبو حبة *

قال أبو محمد : أبو حبة بدرى * وروينا عن طاوس من ترك حصاة فإنه يطعم تمره أو لقمة * وعن عطاء من فاتته الجمار يوما تصدق بدرهم ومن فاتته حتى تنقضي أيام منى فعليه دم *

قال علي : رويانا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن سليمان التيمي عن أبي مجاز قلت لابن عمر : نسيت أن أرمي بحصاة من حصى الجمرة فقال لي ابن عمر : اذهب إلى ذلك الشيخ فسله ثم ارجع فأخبرني بما يقول قال : فسألته فقال لي : لو نسيت شيئا من صلاتي لأعدت فقال ابن عمر : أصاب *

قال أبو محمد : هذا الشيخ — هو محمد بن الحنفية — هكذا رويانا من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه ، وروينا عن ابن عمر قال : من نسي الجمرة رماها بالليل حين يذكر * وعن طاوس . وعروة بن الزبير . والنخعي . والحسن قالوا كلهم : يرمى بالليل ، وهو قول سفيان ؛ ولم يوجبوا في ذلك شيئا *

قال أبو محمد : إنما نهى النبي ﷺ عن رميها ما لم تطلع الشمس من يوم النحر وأباح رميها بعد ذلك وإن أُمسى ، وهذا يقع على الليل والعشى معا كما ذكرنا قبل قال أبو حنيفة : عليه في كل حصاة نسبا طعام مسكين نصف صاع حنطة إلا أن يبلغ ذلك دما * وقال مالك : عليه في الحصاة الواحدة فأكثر إن نسبها دم فإن ترك سبع حصيات فعليه بدنة. فإن لم يجد فقرة ، فإن لم يجد فشاء ، فإن لم يجد فصيام * وأما الشافعي فمرة قال : عليه في حصاة واحدة مئة طعام ، وفي حصاتين مئتان ، وفي ثلاث فصاعداً دم ، وقد روى عنه في حصاة ثلث دم. وفي الحصاتين ثلثا دم. وفي الثلاث فصاعداً دم ، وروى عنه للحصاة الواحدة فصاعداً دم *

قال أبو محمد : وهذه الأقوال المذكورة كلها ليس شيء منها جاء به نص ، ولا رواية فاسدة ، ولا قول صاحب ، ولا تابع ، ولا قياس ، ولا قال بشيء منها أحد نعله قبل القاتل بكل قول ذكرناه عن ذكرناه عنه *

وأما الرمي قبل طلوع الشمس فلا يحزى أحداً. لا امرأة، ولا رجلاً، وروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان المروزي نا بشر بن السري نا سفيان الثوري عن حبيب — هو ابن أبي ثابت — عن عطاء عن ابن عباس « ان النبي ﷺ قدم أهله وأمرهم أن لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس » (١) *
ورويانا عن طائفة من التابعين إباحة الرمي قبل طلوع الشمس ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ * وقال سفيان : من رمى قبل طلوع الشمس أعاد الرمي بعد طلوعها ، وهو قول أصحابنا *

وأما قولنا : لا يقطع التلبية الا مع آخر حصاة من جمرة العقبة . فان مالكا قال : يقطع التلبية اذا نهض الى عرفة ، وذكروا في ذلك رواية عن عائشة أم المؤمنين . وابن عمر . وعن علي ، واحتجوا بأن قالوا : التلبية أستجابة فإذا وصل فلامعنى التلبية * قال أبو محمد : اما الرواية عن علي فلا تصح لأنها منقطعة اليه . والصحيح عنه خلاف ذلك ، وأما عن أم المؤمنين ، وابن عمر فقد خالفها غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم ، واذا وقع التنازع فالرجوع فيه الى ما اقتض الله تعالى الرجوع اليه من القرآن والسنة ، وأما قولهم : ان التلبية استجابة فدعوى لا برهان على صحتها ، ولو كان ما قالوا : لوجب التلبية عند سماع الأذان . ووجب النهوض الى الجمعة وغيرها ، وما التلبية إلا شريعة أمر الله بها لاعلة لها الا ما قال تعالى : (ليلوكم أيكم أحسن عملا) ، ثم لو كانت استجابة كما قالوا : لكان لم يصل بعد الى ما دعى اليه لانه قد بقيت عليه فروض من فروض الحج لا يكون واصلا الى ما دعى اليه الا بتمامها كعرفة وطواف الافاضة *

روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا وكيع عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس « ان النبي ﷺ لي حتى رمى جمرة العقبة » (٢) ، وصح أيضا من طريق أسامة بن زيد عن النبي ﷺ * ومن طريق مسلم نا شرح بن يونس نا هشيم نا حصين — هو ابن عبد الرحمن — عن كثير بن مدرك الأشجعي عن عبد الرحمن ابن يزيد أن عبد الله بن مسعود لي حين أفاض من جمع قليل له : عن أي هذا (٣) ؟ فقال : أنسى الناس أم ضلوا ؟ سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المكان : « ليلك اللهم ليك » *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن ابراهيم بن عقبة عن كريب

(١) هرقى النسائي ج ٥ ص ٢٧٢ (٢) هرقى سنن أبي داود ج ٢ ص ٩٩ ؛ قال النذري نا خرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٣ قليل أرا في هذا هو ما أوضحنا هنا *

مولي ابن عباس أن يموت أم المؤمنين لبت حين رمت الجمرة ، * وبه الى سفيان عن عامر بن شقيق سمعت أبا وائل يقول : قال ابن مسعود : لا يمسك الحاج عن التلبية حتى يرمى جمرة العقبة * ومن طريق حماد بن زيدنا أيوب السخيتاني أنه سمع عبدالرحمن ابن الأسود بن يزيد يقول : حدثني أبي أنه سمع عمر بن الخطاب يلي بكرة * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : سمعت عمر يلي غداة المزدلفة * وعن ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن محمد بن اسحاق سمعت عكرمة يقول : أهل رسول الله ﷺ حتى رمى الجمرة . وأبو بكر ، وعمر * وعن علي بن أبي طالب أنه لي حتى رمى جمرة العقبة * وعن القاسم بن محمد عن أم المؤمنين عائشة كانت تلي بعد عرفة * وعن سفيان بن عينة سمع سعد بن إبراهيم ^(١) يحدث الزهري عن عبد الرحمن ابن الأسود أن أباه سعد الى ابن الزبير المنبر يوم عرفة فقال له : ما يمنعك ان تهل ؟ فقد رأيت عمر في مكانه هذا هيل فأهل ابن الزبير * وعن ابن عينة عن عيد الله بن أبي يزيد يقول : تلي حتى ينقضى حرمك اذا رميت الجمرة * وعن سفيان الثوري عن عبد الله ابن الحسن عن عكرمة قال : كنت مع الحسين بن علي فلي حتى رمى جمرة العقبة *

قال أبو محمد : وكان معاوية ينهى عن ذلك * ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد قال : غدا عمر بن عبد العزيز من منى الى عرفة فسمع التكبير عاما فبعث الحرس يصحون . أيها الناس أنها التلبية * ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المخيرة قال : ذكر عند ابراهيم النخعي اذا قدم الحاج أمسك عن التلبية مادام يطوف بالبيت فقال ابراهيم : لا يلي قبل الطواف وفي الطواف وبعد الطواف . ولا يقطعها حتى يرمى الجمرة وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، واسحاق . وأبي سليمان *

قال أبو محمد : إلا أن أبا حنيفة . والشافعي قالوا : يقطع التلبية مع أول حصة يرمىها في الجمرة وليس كذلك بل مع آخر حصة من الجمرة لأنه نص فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حكى ابن عباس . وأسامة أنه عليه السلام لي حتى رمى جمرة العقبة ولو كان ما قاله أبو حنيفة ، والشافعي لقالا : حتى بدا رمى جمرة العقبة *

روينا من طريق العذافي عن عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن ابراهيم بن حنين عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب يهل وهو يرمى جمرة العقبة فقلت له : فيما الاهلال يا أمير المؤمنين ؟ فقال : وهل قضينا نسكتا بعد ؟ وهو المفهوم الظاهر من فعل كل من ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم * وقال قوم

منهم مالك: إن الحاج يقطع التلبية إذا طاف بالبيت وبالصفاء والمروة. فإذا أتم ذلك عاودها ^(١) .
قال أبو محمد: وقال أبو حنيفة: والشافعي: لا يقطعها وهذا هو الحق لما ذكرنا
من أن النبي ﷺ لم يلب حتى رمى جرة العقبة * روينا من طريق أبي داود: نا عبد الله
ابن محمد النفيلي. وعثمان بن أبي شيبة قال: نا حاتم بن إسماعيل نا جعفر بن محمد عن أبيه
أن جابر بن عبد الله أخبره فذكر حديث حجة النبي ﷺ: « وقال: فأهل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالتوحيد ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والتعنة
للكوالمك لا شريك لك فأهل الناس بهذا الذي يهلون به [فلم يرد عليهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم شيئا منه] ^(٢) ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تليته » فصح أنه عليه
السلام لم يقطعها *

ومن طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل عن مسروق أنه
رأى عبد الله بن مسعود طاف بالبيت سبعا ثم خرج الى الصفاء قال: قلت له: يا أبا
عبد الرحمن ان ناسا ينهون عن الاهلل في هذا المكان فقال: لكني آمرك به، وذكرا بقا الخبر *
(فان ذكروا) * ماروينا من طريق ابن أبي شيبة نا صفوان بن عيسى عن
الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب ^(٣) عن مجاهد عن عبد الله بن سبرة عن عبد الله
ابن مسعود قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فا ترك التلبية حتى أتى جمره
العقبة الا أن يخطها بتكبير أو تهليل *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن محمد بن اسحاق عن عكرمة قال: سمعت
الحسن بن علي يلبى حتى انتهى الى الجمره وقال لي: ^(٤) سمعت أبي علي بن أبي طالب يهل
حتى انتهى الى الجمره وحديثي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل حتى انتهى إليها *
قلنا الحارث ضعيف. وأبان بن صالح ليس بالقوى، ثم لو صحا لكان خبر الفضل
ابن عباس. وأسامة بن زيد زائد في هذين الخبرين زيادة لا يجل تركها رغبة عنها
واختيارا لغيرها عابها، وليس في هذين الخبرين نهى عما في خبر ابن عباس. وأسامة *
وقال قوم: يقطع المعتمر التلبية إذا دخل الحرم، وقالت طائفة: لا يقطعها إلا حتى يرى
بيوت مكة، وقالت طائفة: حتى يدخل بيوت مكة، وقال أبو حنيفة: لا يقطعها حتى
يستلم الحجر فإذا استلمه قطعها، وقال الليث: إذا بلغ الكعبة قطع التلبية * وقال الشافعي: .

(١) في النسخة رقم (١٤) واغادها بالضمير يرجع الى التلبية (٢) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢٤ وهو ناك مطول
اختصره المصنف هنا (٣) هو بنو العجمية مضموم بموحدين (٤) في النسخة رقم (١٦) وقال: اتي به

لا يقطعها حتى يفتح الطواف ، وقال مالك : من أحرم من المقات قطع التلبية إذا دخل أول الحرم فإن أحرم من الجمرات أو من التمتع قطعها إذا دخل بيوت مكة أو إذا دخل المسجد *
روينا عن وكيع عن عمر بن ذر عن مجاهد قال : قال ابن عباس : لا يقطع المتمتع التلبية حتى يستلم الركن ، وكان ابن عمر يقطعها إذا رأى بيوت مكة * قال وكيع : وحدثنا سفيان — هو الثوري — عن عبد الله بن دينار قال : قال ابن عمر : يقطع التلبية إذا دخل الحرم *

قال أبو محمد : والذي نقول به فهو ^(١) قول ابن مسعود الذي ذكرنا أنفاه لا يقطعها حتى يتم جميع عمل العمرة ﴿فإن ذكروا﴾ ما روينا عن سعيد بن منصور ناهشيم نا ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لبى في عمرته حتى استلم الحجر * ومن طريق حفص بن غيث عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر ، فذان أن ضعيفان في أحدهما ابن أبي ليلى — وهو سيء الحفظ — وفي الآخر الحجاج وناهيك به ، وهو أيضا صحيفة ﴿فإن قالوا﴾ : فهل عندكم اعتراض ؟ فيما رويت من طريق أحمد بن شعيب عن يعقوب بن إبراهيم عن ابن علي عن أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلى به الصبح. ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك ^(٢) * قلنا : لا معترض فيه وهو صحيح إلا أنه لا حجة لكم فيه ؛ أول ذلك أنه ليس في هذا الخبر ما تدكرون من أن ذلك كان في العمرة فهو مخالف لما اختاره أبو حنيفة ، والشافعي في الحج ولما اختاره أبو حنيفة في العمرة أيضا ، ثم نقول لمن ذهب إلى قول مالك في هذا : أن هذا خبر لا حجة لكم فيه لأنه قد يمكن أن ابن عمر إنما أشار بقوله : « أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك » إلى المبيت بذي طوى وصلاة الصبح بها فقط ، وهكذا نقول : أو يكون أشار بذلك إلى قطع التلبية كما تقولون ، فإن كان هذا خبر جابر بن عبد الله . وأسامة . وابن عباس « أن رسول الله ﷺ لزم التلبية ولم يقطعها حتى رمى جرة العقبة » زائد على ما في خبر ابن عمر ، وزيادة العدل لا يجوز تركها لأنه ذكر علما كان عنده لم يكن عند ابن عمر ^(٣) الذي لم يذكره والله تعالى التوفيق *

وأما اختيارنا الطيب بمعنى قبل رمى الجرة. فلما قد ذكرنا قبل في اختيار الطيب للأحرار من الصن: ومن قال بذلك من الصحابة وغيرهم رضي الله عنهم فأغنى عن إعادته *

(١) وانظر من الخبر بالفاء لصبيح المومس ليجال شرط في العموم (٢) لم نجد في سنن النسائي الطبري وعوله في السنن الكبرى ، وهو موجود بهذا السند بلفظه ومثله في البخاري ج ٢ ص ٢٨٣ (٣) لفظ ما بن عمر ، سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ .

وأما قولنا أن يرمى الجمرة . ويدخول وقتها يحل للمحرم بالحج أو القران كل ما كان عليه حراما من اللباس ، والطيب . والتصيد في الحل . وعقد النكاح لنفسه ، ولغيره حاشا لاجماع فقط فانه حرام عليه بعد حتى يطوف بالبيت فهو قول أبي خنيفة . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ؛ وقال مالك . وسفيان : اذارمى الجمرة حل له كل شيء الا النساء . والتصيد . والطيب ، قال : فان تطيب فلا شيء عليه لما جاء في ذلك ، وان تصيد فعليه الجزاء ، وذكروا في ذلك رواية عن عمر . وابنه عبد الله أنه حل له كل شيء الا النساء والطيب ، وعن سالم . وعروة مثل هذا *

قال أبو محمد : أما ابن عمر فقد روى عنه الرجوع وقد خالف في ذلك عمر عائشة وغيرهما كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : قال عمر : اذا رميت الجمرة بسبع حصيات وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء الا الطيب . والنساء . فقالت عائشة : انا طيبت رسول الله ﷺ . فاسترسول الله ﷺ أحق أن تتبع *

قال أبو محمد : هذا قول ابن عمر الذي لو اتبعوه لوقعوا * ومن طريق وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرفي عن ابن عباس قال : اذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء فقال رجل : والطيب ؟ فقال ابن عباس : أما اننا فقد رأيت رسول الله ﷺ يضمن رأسه بالمسك أطيب ذلك أم لا * ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : اذارميت الجمرة فقد حل لك كل شيء الا النساء * وعن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر سمعت ابن الزبير يقول : اذا رميت الجمرة فقد حل لك كل شيء ما وراء النساء ، وهو قول عطاء . وطاوس . وعلقمة . وخارجة بن زيد بن ثابت *

قال أبو محمد : قال الله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) وقال تعالى : (فاذا حللتم فاصطادوا) وجاء النص واجماع المخالفين معنا على أن المحرم حرام عليه لباس القمص . والعمام . والبرانس . والخفين . والسر اويل . وحلق الرأس . ووافقو ناعم بحية النص على جواز لباس كل ذلك اذا رمى ونحر ؛ وصح عن النبي ﷺ على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى جواز تقديم الطواف . والذبح . والرمي . والحلق بعضها على بعض ، فصح أن الاحرام قد بطل بدخول وقت الرمي . والحلق . والنحر . رمي أولم يرم ، حلق أولم يحلق ، نحر أولم ينحر ، طاف أولم يطف . واذا حل له الحلق الذي كان حراما في الاحرام فلا شك أنه قد بطل الاحرام وبطل حكمه ، وإذا كان ذلك فقد حل لخل له

الصيد الذى لم يحرم عليه الا بالاحرام وحل له بالاحلال ، وكذلك الزواج والتزويج لأن النص انما جاء بأن لا يتكح المحرم ولا يتكح ولا يخطب ، فصح أن هذا حرام على المحرم ومن حل له لباس القمص . والبرانس . وحلق الرأس لغير ضرورة فهو حلال لا محرم فالتكاح . والانسكاح . والخطبة حلال له اذ ليس محرما ، وأما الجماع فبخلاف هذا لأن الله تعالى قال (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) . فحرم الرفث وهو الجماع فى الحج جملة لاعلى المحرم خاصة^(١) وما دام يبقى من فرائض الحج شئ فهو بعد فى الحج وان لم يكن محرما ، والوطء حرام عليه مادام فى الحج *

قال أبو محمد : ومالك يرى فى الطيب المحرم على المحرم القدية كما يرى الجزاء على المحرم فى الصيد . ثم رأى هنا الجزاء فى الصيد ولم ير القدية فى التطيب وهذا عجب ! (فان احتجوا به) بالآثر الوارد فى طيب النبي ﷺ قبل ان يطوف بالبيت قلنا لهم : لا يخلو هذا الأثر من أن يكون صحيحا ففرض عليكم أن لا تخالفوه وأنتم قد خالفتموه أو يكون غير صحيح فلا تراعوه وأوجبوا القدية على من تطيب كما أوجبتموها على من تصيد . ولا فرق ، ثم نقول لهم : أخبرونا عن إيجابكم الجزاء على من تصيد فى الحل بعد رمى جمرة العقبة أحرم هو أم غير حرم ؟ ولا سبيل الى ثالث (فان قلتم) : هو حرم قلنا لكم : فحرموا عليه اللباس الذى يحرم على المحرمين وحرّموا عليه حلق رأسه ، وان قالوا : ليس حراما قلنا : فلا جزاء عليه فى الصيد ، (فان قالوا) : قد جاء النص والاجماع بأمره بحلق رأسه ، ولباس ما يحرم على المحرمين قلنا : فهذا برهان كاف فى أنه ليس محرما ، وهذا ما لا يخلص [لهم]^(٢) منه ، وأيضا فانهم أو هموا أنهم تعلقوا بعمر . وابن عمر . وانما عنها المنع من التطيب لامن الصيد ، وهذا عجب جداً ؛ وأيضا فالقوم أصحاب قياس وهم قد أباحوا لباس القمص . والسر اويل وغير ذلك بعد رمى جمرة العقبة . وحلق الرأس : ومنعوا من الصيد . والطيب * (فان قالوا) : قسناه على الجماع قلنا : هذا قياس فاسد لأن اللباس . والحلق والطيب . والصيد عندكم خبر واحد . وحكم واحد فى أنه لا يبطل به الحج فى الاحرام ، وكان للجماع خبر آخر لأنه لا يبطل به الحج فى الاحرام ، فلو كان القياس حقا لكان قياس الطيب . والصيد على اللباس . والحلق^(٣) أولى من قياسه على الجماع ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : — ان نهض الى مكة فطاف بالبيت سبيحا لارسل فيها وسعى بين الصفا والمروة ان كان متمتعا أو لم يسع ان كان قارنا وكان قد سعى بينهما فى أول دخوله فقد تم

(١) فى المتن رقم (١٤) « فى الحج جملة على المحرم خاصة » وما ماتم لان المتن والظاهر ان هذا الاشياء المذكورة فى الآية الشريفة حرمت على الحج للمجاهدين على من سعى من اعمال الحج لاعلى المحرم فقط :
(٢) الزيادة من المتن رقم (١٤) (٣) فى المتن رقم (١٤) « وحلق الرأس »

حجه وقرانه. وحل له النساء — فاجاع^(١) لاختلاف فيه مع النص في قوله تعالى: (وليطوفوا بالبيت العتيق) *

وأما قولنا — : أنهم يرجعون الى منى فيقيمون بها ثلاث ليال بأبامها يرمون في كل يوم من الأيام الثلاثة الجرات الثلاث بعد زوال الشمس بسبع حصيات بسبع حصيات كل جمرة يبدأ بالقصوى؛ ثم التي تليها، ثم جمرة العقبة التي رمى يوم النحر وقد تم حجه وعمله كله — فاجاع^(١) لاختلاف فيه من أحد *

وأما قولنا: يقف للدعاء عند الجرتين الأولتين ولا يقف عند الثالثة. قلنا رويناه من طريق البخاري نا عثمان بن أبي شيبة نا طلحة بن يحيى الانصاري نا يونس عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه [رضي الله عنها]^(٢) «أنه كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ثم يتقدم حتى يسئل^(٣) مستقبل القبلة فيقوم طويلا ويدعو ويرفع يديه. ثم يرمى الجمرة الوسطى. ثم يأخذ بذات الشمال فيسئل ويقوم مستقبل القبلة [فيقوم طويلا]^(٤) ثم يدعو ويرفع يديه. ثم يقوم طويلا. ثم يرمى جمرة العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها. ثم ينصرف. ويقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل» *

ومن طريق أبي داود نا علي بن بحر. وعبد الله بن سعيد المعنى قالا [جميعا]^(٦) نا أبو خالد الأحمر عن محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: «أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر. ثم رجع الى منى فكث بها ليالى أيام التشريق يرمى الجمرة اذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة»^(٧) *

وأما قولنا: وأكل القارن من هديه ولا بد ويتصدق، وكذلك من هدى التطوع فلقول الله تعالى (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف) فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) وكان رسول الله ﷺ وعلى رضوان الله عليه^(٨) قارنين، وأكلا من هديهما وتصدقا *

(١) في النسخة رقم (١٤) «اجاع»، والصحيح ما هنا لا يجواب الشرط. عن قوله: «وأما قولنا: الخ، وقوله قبل فقد تم حجه جواب الشرط. اعني قوله «ان نهض» وهو من مقول القول تبيل لذلك (٢) الزايد من البخاري ج ٣ ص ٨، وفيه «عن ابن عمر» بدل «عن أبيه»، (٣) في البخاري «حتى يسئل فيقوم» ومعنى يسئل، يتم أو هو يكون ثانية. يقصد السئل من الأرض وهو المكان الذي لا ارتفاع فيه (٤) الزايد من البخاري (٥) في البخاري «رايت النبي صلى الله عليه وسلم» (٦) الزايد من النسخة رقم (١٤) وهي غير موجودة في سنن أبي داود ج ٧ ص ١٤٧ (٧) في سنن أبي داود ج ١ فافسطيا المصنف. قال الحافظ المنذرى في إسناده محمد بن إسحق بن يسار (٨) في النسخة رقم (١٤) «رضي الله عنه».

قال أبو محمد: وروى أثر «أن من لم يطف بالبيت يوم النحر فانه يعود محرماً كما كان حتى يطف به» رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن وهب بن زمة عن أبيه وأمه زينب بنت أم سلمة عن أمها عن أم سلمة أم المؤمنين عن النبي ﷺ ، ولا يصح لأن أبا عبيدة وإن كان مشهور الشرف والجلالة في الرياسة فليس معروفاً بنقل الحديث. ولا معروفاً بالحفظ ، ولو صح لقننا به مسارعين الى ذلك ، وقد قال به عروة بن الزبير *

وأما قولنا: — (١) فأما المتمتع فإن كان من غير أهل الحرم أو لم يكن أهله معه فاطنين هنالك فحرم عليه أن يهدي ولا يذبح ولا يجزئه أن يهديه إلا بعد أن يحرم بالحج ، فإن لم يجد هدياً ولا ما يتباعه به فليصم ثلاثة أيام من يوم يحرم بالحج الى انقضاء يوم عرفة وسبعة أيام اذا انقضت أيام التشريق ، فإن لم يصم الثلاثة الأيام كما ذكرنا فليؤخر طواف الافاضة حتى تنقضي أيام التشريق ، ثم يصوم الثلاثة الأيام فإذا أتمها كلها طاف طواف الافاضة في اليوم الرابع ، ثم ابتداء بصيام السبعة الأيام فإن لم يفعل حتى يخرج عن عمل الحج صام السبعة الأيام فقط واستغفر الله (٢) ان كان تمتد ترك صيام الثلاثة الأيام ، ولو وجد هدياً بعد إحرامه بالحج لم يجزه وفرضه الصوم ولا يذبح ، فإن وجدته قبل أن يحرم بالحج ففرضه الهدى — فلقول (٣) الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) . وهذا نص ما قلناه والله الحمد كثيراً *

وقد أجاز قوم ان يصوم الثلاثة الأيام قبل ان يحرم بالحج وهذا خطأ لأنه خلاف أمر الله تعالى بأن يصومها في الحج ، وما لم يحرم المرء فليس هو في الحج فليس هو في وقت صيام الثلاثة الأيام ، وأيضاً فإنه لا يجب عليه الهدى المذکور ولا الصيام المذکور إلا بتمتع بالعمرة الى الحج بنص كلام الله تعالى وهو ما لم يحرم بالحج فليس هو بعد عن تمتع بالعمرة الى الحج ، ولا يجزئ [أداء] (٤) فرض إلا في وقته الذي أوجبه الله تعالى فيه (٥) ، وأجاز قوم ان يصوم الثلاثة الأيام في أيام التشريق وهذا خطأ ، وقد ذكرنا البرهان على بطلان [هذا القول] (٦) في كتاب الصيام من هذا الديوان ، ونهى النبي ﷺ عن صيام أيام التشريق جملة وبه يقول الشافعي . وأبو حنيفة . وأبو سليمان وغيرهم *

وروي من طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج عن نافع

(١) اعلم أنا أغلب ما يذكره المصنف ويرده بلفظه وأما قوله التهم عنه ترويه تشير وتبدل لا باللفظ الذي سبق ذكره . فإولسالة ٨٣ ص ١١٧ (٢) في النسخة رقم (١٦) «وليس تفرقه» (٣) في النسخة رقم (١٤) «لقول الله تعالى هو غلط لأنه جواب قوله» وأما قوله الخ فيجب ان يقرن بالقول (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ص ١١٧ (٥) في النسخة رقم ١٤١ «فيه» . زيادة «وبه يومها» (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٤) وسقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ .

عن ابن عمر قال : لا يصوم المتمتع إلا وهو محرم لا يقضى عنه الا ذلك * وروينا عن عائشة وابن عمر أيضا جواز صيام أيام التشريق للمتمتع ولا حجة مع التنازع الا فيما صح عن الله تعالى ، أو عن رسوله عليه السلام ، وروينا عن علي من طريق منقطعة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قال في المتمتع يفوته الصوم في العشر : أنه يتسحر ليلة الحصة فيصوم ثلاثة أيام وسبعة اذا رجع *

قال أبو محمد : ليلة الحصة هي الليلة الرابعة عشر من ذي الحجة التالية لآخر أيام التشريق ، وروينا عن عمر وابن عباس ان من لم يصم الثلاثة الأيام في عشر ذي الحجة لم يكن له ان يصومها بعد *

قال علي : قول الله تعالى — هو الحاكم على كل شيء — ولم يوجب تعالى صيام الثلاثة الأيام إلا في الحج فليس له ان يصومها لاقبل الحج ولا بعد الحج لأنه يكون مخالفا لأمر الله تعالى في ذلك ، ولم يوجب عز وجل صيامها ^(١) في الاحرام لكن في الحج ، وهو ما لم يطف طواف الافاضة فهو في الحج بعد * وقال أبو حنيفة : إن صام الثلاثة الأيام بعد ان أحرم بالعمرة وقبل ان يطوف لها أو بعد تمامها وقبل ان يحرم بالحج اجزاء ذلك ولا يجزئه ان يصوم السبعة الأيام في عشر ذي الحجة ؛ فكان هذا تناقضا للاخفاء به وخلافا للقرآن كما ذكرنا بلا دليل ، وقال بعضهم : معنى قوله تعالى : (في الحج) أى في أشهر الحج قلنا : هذا كذب على القرآن ، فان كان كما تزعمون فأجزوا له صياما في أشهر الحج قبل ان يتمتع ، أو الا فقد تناقضتم ، وصح عن أم المؤمنين عائشة : وعن ابن عمر أنه لا يصوم الثلاثة الأيام الا بعد إحرامه بالحج ، وهو قول مالك . والشافعي . وأحمد . رأب سلمان ولا يعرف لهم ^(٢) مخالف من الصحابة في ذلك ، وقال الشافعي : يصومون بعد أيام التشريق ويفرق بين الثلاثة والسبعة ولو يوم *

قال علي : وهذا خطأ وخلاف للقرآن كما ذكرنا ، ولا فرق بين تقديم الفرض قبل وقته وبين تأخيرها بعد وقته بغير نص * وقال عطاء : لا يجزئ هدى التمتع الا بعد الوقوف بعرفة ، وقال عمرو بن دينار : يجزئ مذ يحرم بالحج وبه نأخذ لما ذكرنا آنفا * واختلقوا في معنى قوله تعالى (وسبعة اذا رجعت) فقال قوم : إذا رجعت إلى البلاد كم ، وقال آخرون : إذا رجعت من عمل الحج وهو قول سفيان . وأبو حنيفة . وهو الصحيح لأنه لا يجوز تخصيص القرآن بلا نص ولا ضرورة موجبة لتخصيصه ، وقد ذكر تعالى صيام الثلاثة الأيام في الحج ، ثم قال عز وجل : (وسبعة اذا رجعت) فصح أنه على ظاهره

وعموه بعد رجوعه من الحج الموجب عليه ذلك الصيام بالله تعالى التوفيق ﴿فإن قيل﴾ تقدر ويتم من طريق البخارى عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري ^(١) عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ومن لم يكن منكم أهدى فليطف باليت وبين الصفا والمروة. ويقصر ويحل ثم ليليل بالحج ^(٢) فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» قلنا: نعم والرجوع إلى أهله يقع على وجهين، أحدهما المشى إلى بلده، والآخر الرجوع إلى أهله وإن حل له فيها ما كان له حراما بالعمل للحج، ولا يجوز تخصيص اللفظ إلا بنص أو إجماع لحمله على كل ما يقع عليه اسم رجوع هو الواجب، فإن صام السبعة إذا رجع إلى أهله من تحريمها عليه فذلك جائز وإن صامها إذا رجع بالمشى فذلك جائز *.

قال أبو محمد: فإن لم يصم الثلاثة الأيام حتى أتم الحج فقد رويناه عن عمر بن الخطاب أنه يعود عليه الهدى وصح ذلك ^(٣) عن ابن عباس وهو قول عطاء، وطاوس، ومجاهد، والنخعي، والحكم * وروى عنه أيضا أن عليه هديين، هدى المتعة، وهديا لتأخيرها، ولم يصح عنه، وبه يأخذ أبو حنيفة وأصحابه * وقال مالك والشافعي: يصوم من بعد الحج وهذا قول روى عن علي ولم يصح عنه، وقال سعيد بن جبير: يطعم عن الثلاثة الأيام. ويصوم السبعة *.

قال علي: ولا حجة في أحد مع الله تعالى. ورسوله ﷺ، وقد نص عز وجل على أن من لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، فصح يقينا أن من لم يجد هديا. ولا ثمة أن فرضه الصوم المذكور وأنه لا هدى عليه فاذ هو كذلك يبقين وبلا خلاف من أحذ فلا يجوز سقوط فرضه الواجب عليه، وإيجاب هدى قد جاء القرآن بسقوطه عنه بقول مختلف فيه لا يصححه قرآن ولا سنة، ولا يجوز ثمة أيضا أن يصوم الثلاثة الأيام في غير الوقت الذي افترض الله تعالى عليه صيامها فيه بقول مختلف فيه لا يصححه قرآن، ولا سنة، وعمر، وابن عباس يقولان: لا يصوم بعد، وعلي يقول: لا يهدى بعد، وسعيد بن جبير يقول: لا يهدى ولا يصوم من لكن يطعم، وغيره لا يرى الإطعام، فلم يصح إيجاب صوم أو هدى. أو إطعام بغير إجماع ولا نص بل النص مانع ^(٤) منها وغير موجب للإطعام، وقد وجدنا الله تعالى يقول: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وهو ليس في وسعه أن يصوم الثلاثة الأيام في وقت قد فات، فصح أنه ليس مكلفا بعد ما ليس في وسعه من ذلك؛ وقال رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»

(١) في البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ عن ابن شهاب وهو هو (٢) في صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ وبالصفا والمروة وليقصر ويحل ثم ليليل بالحج، والحديث اختصر ما لم ينف (٣) في النسخة رقم (١٦) وهو كذلك عن ابن عباس، وما هنا تم ولو صح (٤) في النسخة رقم (١٦) «بل الصبر قد منع» وما هنا نسب

فمقط عنه صوم الثلاثة الأيام لعجزه عن أدائها كما أمر وبقي عليه صيام السبعة الأيام لأنه مستطيع عليها فعليه أن يأتي بها أبداً وتجزي عنه ، فإن مات ولم يصمها صامها عنه وليه على ما ذكرنا في كتاب الصيام ؛ ولا تصام عنه الثلاثة الأيام لأنها ليست عليه بعد إلا أنه عاص لله تعالى أن كان تعمد ترك صيامها حتى فات وقتها فليستغفر الله عز وجل وليتب وليكثر من فعل الخير ، ولا حرج عليه أن كان تركها العذر لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) •

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة : ان وجد هديا قبل أن يتم صيام الثلاثة الأيام أو بعد أن أتمن وقيل أن يحل في أيام النحر فقد بطل صومه وعاد حكمه الى الهدى : وان وجد الهدى بعد انقضاء أيام النحر وقد حل أو لم يحل فصومه تام ولا هدى عليه • وقال مالك . والشافعي : ان وجد الهدى بعد أن دخل في الصوم فقرضه الصوم [ولا هدى عليه] (١) وان وجد الهدى قبل أن يأخذ في الصوم عاد حكمه الى الهدى •

قال علي : كلا القولين لا دليل عليه ولا حجة في أحد مع كلام الله تعالى وانما أوجب تعالى ما أوجب من الهدى . أو من الصوم ان لم يجد الهدى بأن يكون متمتعا بالعمرة الى الحج فهو مالم يحرم بالحج فليس متمتعا بالعمرة الى الحج فلم يجب عليه حتى الآن هدى . ولا صوم ، ولا خلاف بين أحد من أهل الاسلام في أن المسلم ان اعتمر وهو يريد التمتع ثم لم يجد من عامه ذلك فانه لا هدى عليه ولا صوم ، فصح بقينا انه لا يجب عليه ذلك الا بدخوله في الحج فانه حينئذ يصير متمتعا بالعمرة الى الحج فاذ لاشك في هذا فانما حكمه حين وجب عليه ذلك الحكم بالتمتع لا قبل ذلك ولا بعد ذلك ، فان كان في اثر حين إحرامه بالحج قادرا على هدى فقرضه الهدى بنص القرآن سواء أعسر بعد ذلك أو كان معسرا قبل ذلك ، ولا يسقط عنه ما أوجبه الله تعالى عليه من الهدى بدعوى لا يبرهان على صحتها من قرآن ولا سنة ، وعليه أن يهدي متى وجد ، فان كان في اثر حين إحرامه بالحج لا يقدر على هدى فقرضه الصوم بنص القرآن سواء كان قبل ذلك قادرا على هدى أو قدر عليه بعد ذلك لا يسقط عنه ما أوجب الله تعالى عليه بالقرآن بدعوى لا يبرهان على صحتها من قرآن ولا سنة • وقاسه الخفيفون على المطلقة التي لم تحض تعد بالشهور فتحيض قبل إتمام عدتها فانها تنتقل الى العدة بالاقراء ، أو بالمطلقة يموت زوجها قبل تمام عدتها فتنتقل الى عدة الوفاة •

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل لأنه لانسبة بين الحج وبين الطلاق ، وإنما انتقلت التي لم تحض إلى العدة بالاقراء لأن القرآن جاء بذلك نصاً ، وبأن عدة المطلقة الاقراء إلا أن التي لم تحض أو يئست من الحيض عدتها الشهور فإذا حاضت فبقيين ندرى أنها ليست من اللواتي لم يحضن ولا من اللاتي يئسن من الحيض فوجب أن تعتد بما أمرها الله تعالى أن تعتد به من الاقراء ، وإنما انتقلت المتوفى عنها زوجها إلى عدة الوفاة لأنها ما دامت في العدة فهي زوجة له وجميع أحكام الزوجية باق عليها وترثه ويرثها ، فإذا مات زوجها لزمها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً كما أمرها الله تعالى ، فظهر تغليب هؤلاء القوم . وجههم بالقياس . وخلافهم القرآن بآرائهم .

وأما قولنا : إن هذا حكم من كان أهله قاطنين في الحرم بمكة فلأن الله تعالى قال (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) ، ووجدنا الناس اختلفوا . فقال أبو حنيفة : حاضرو المسجد الحرام هو من كان ساكناً في أحد المواقيت فإين ذلك إلى مكة ، وهو قول روى عن عطاء ولم يصح عنه ، وصح عن مكحول . وقال الشافعي : هم من كان من مكة على أربعة برد بحيث لا يقصر الصلاة إلى مكة ، وصح هذا عن عطاء . وقال مالك : هم أهل مكة وذو طوى ، وقال سفيان . وداود : هم أهل دور مكة فقط ، وصح عن نافع مولى ابن عمر ، وعن الأعرج ، وروينا عن عطاء . وطاوس أنهم أهل مكة إلا أن طاوساً قال : إذا اعتصر المسكن من أحد المواقيت ثم حج من عامه فعليه ما على المتمتع . وروينا ذلك من طريق وكيع عن سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في حاضري المسجد الحرام قال : من كان أهله من مكة على يوم أو نحوه . وقال آخرون : هم أهل الحرم كما روينا من طريق سعيد بن منصور عن إسحاق بن عياش عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : المسجد الحرام الحرم كله .

ومن طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا معمر ، وسفيان بن عيينة قال معمر : عن رجل عن ابن عباس ، وعن عبد الله بن طاوس عن أبيه ، وقال سفيان : عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، ثم اتفق ابن عباس . وطاوس . ومجاهد في قول الله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) قالوا كلهم : هي لمن لم يكن أهله في الحرم .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة وأصحابه ففى غاية الفساد وما نعلم لهم حجة إلا أنهم قالوا : وجدنا من كان من أهل مَادُونِ المواقيت لا يجوز لهم إذا أرادوا الحج أو العمرة أن يتجاوزوا المواقيت إلا بحر من ، وليس لهم أن يحرموا قبلها فصح أن للواقيت حكماً غير حكم ما قبلها .

قال على : وهذا الاحتجاج في غاية الثبوت ويقال لهم : [نعم] ^(١) فكان ماذا ؟ ومن أين وجب من هذا ان يكون أهل المواقيت فما وراءها الى مكة هم حاضرو المسجد الحرام ؟ وهل هذا التخليط إلا كمن قال : وجدنا كل من كان في أرض الاسلام ليس له ان يطلق سيفه — فيمن لقي — وغارته ؟، ووجدنا من كان في دار الحرب له ان يطلق سيفه وغارته ، فصح ان لأهل [دار] ^(٢) الاسلام حكما غير حكم غيرها فوجب من ذلك ان يكون جميع أهل دار الاسلام حاضرو المسجد الحرام ، ثم يقال لهم : ان الحاضر عندكم يتم الصلاة والمسافر يقصرها فاذا كان أهل ذى الحليفة . والجحفة حاضري المسجد الحرام — وهم عندكم يقصرون إلى مكة ويفطرون — فكيف يكون الحاضر يقصر ويفطر ؟ * والعجب كله ان جعل من كان في ذى الحليفة ساكننا من حاضري المسجد الحرام وبينهم وبين مكة نحو مائتي ميل ؛ وجعل من كان ساكنا خلف يلم ليس من حاضري المسجد الحرام وليس بينه وبينها إلا ثلاثة وثلاثون ميلا فهل في التخليط أكثر من هذا ؟ وإنا لله وإنا اليه راجعون اذ صارت الشرائع في دين الله تعالى تشرع بمثل هذا الرأي * وأما قول مالك : فتخصيصه ذا طوى قول لادليل عليه ولا نعلم هذا القول عن أحد قبل مالك *

وأما قول الشافعي : فإنه يبنى قوله هنا على قوله فيما تقصر فيه الصلاة ، وقوله هناك خطأ فبنى الخطأ على الخطأ ، ويقال لهم : أنتم تقولون : لا يجوز التيمم للحاضر المقيم أصلا ويجوز لمن كان على ميل ونحوه من منزله ؛ فهلا جعلتم حاضري المسجد الحرام قياسا على من يجوز له التيمم ؟ ، وهذا مالا انفكاك منه ، وهذا ما خالف فيه الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون صاحبنا لا يعرف له مخالف من الصحابة وهم يشنعون بهذا *

وأما قول سفيان . وداود : فهم منها لأن الله تعالى لم يقل . حاضري مكة وإنما قال تعالى : (حاضري المسجد الحرام) فسقطت مراعاة مكة هنا وصح ان المراعى هنا إنما هو المسجد الحرام فقط ، فاذ ذلك كذلك فواجب ان نطلب مراد الله تعالى بقوله (حاضري المسجد الحرام) لنعرف من ألزمه الله تعالى الهدى أو الصوم ان تمتع بمن لم يلزمه الله تعالى ذلك فنظرنا فوجدنا لفظة المسجد الحرام لا تخلو من أحد ثلاثة وجوه ^(٣) لا رابع لها : اما ان يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط ، أو ما أحاطت به جدران المسجد فقط ، أم أراد الحرم كله لأنه لا يقع اسم مسجد حرام الا على هذه الوجوه فقط ، فبطل ان يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط لأنه لو كان ذلك لكان لا يسقط الهدى الا عن أهلها في

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) من أحد ثلاثة وجوه .

الكعبة وهذا معدوم وغير موجود ، وبطل أن يكون عز وجل أراد ما أحاطت به جدران المسجد الحرام فقط لأن المسجد الحرام قد زيد فيه مرة بعد مرة فكان يكون هذا الحكم ينتقل ولا يثبت ، وأيضا فكان لا يكون هذا الحكم إلا لمن أهله في المسجد الحرام ، وهذا معلوم غير موجود ، فاذا بطل هذان الوجهان فقد صح الثالث اذ لم يبق غيره ، وأيضا فانه اذا كان اسم المسجد الحرام يقع على الحرم كله فغير جائز ان يخص بهذا الحكم بعض ما يقع عليه هذا الاسم دون سائر ما يقع عليه بلا برهان ؛ وأيضا فان الله تعالى قد بين علينا فقال : (يريد الله ليبين لكم) فلو أراد الله تعالى بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض لما أهمل ذلك ولينه ، أو لكان الله تعالى معتنا لنا غير مبين علينا ما ألزمتنا ^(١) . ومعاذ الله من أن يظن هذا مسلم ، فصح اذ لم يبين الله تعالى انه اراد بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض فلا شك في انه تعالى اراد كل ما يقع عليه اسم المسجد الحرام ، وأيضا فان الله تعالى يقول : (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) فلم يختلفوا في انه تعالى اراد الحرم كله ، فلا يجوز تخصيص ذلك بالدعوى ، وصح عن رسول الله ﷺ من طريق أبي هريرة . وجابر . وحذيفة « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا » ^(٢) ، فصح أن الحرم مسجد لأنه من الأرض فهو كله مسجد حرام فهو المسجد الحرام بلا شك ، والحاضرون هم القاطنون غير الخارجين ، فصح أن من كان أهله حاضرى المسجد الحرام هم من كان أهله قاطنين في الحرم *
 (فان قيل) : فان من سكن خارجا منه بقربه هم حاضروه قلنا : هذا خطأ ، وبرهان فساد هذا القول اننا نسألكم عن تحديد ذلك القرب الذى يكون من هو فيه حاضرا بما يكون من هو فيه غير حاضر ، وهذا لا سبيل إلى تفصيله الا بدعوى كاذبة لأن الأرض كلها خط بعد خط إلى منقطعها *.

ورويانا من طريق مسلم نا على بن حجر نا على بن مسهر عن الأعمش عن ابراهيم ابن يزيد التيمي ان أباة قال له : سمعت أباذر يقول : سألت رسول الله ﷺ ؟ عن أول مسجد وضع في الأرض فقال : « المسجد الحرام » ^(٣) *

قال أبو محمد : فصح انه الحرم كله يبين لاشك فيه لان الكعبة لم تبين في ذلك الوقت وانما بناها ابراهيم . واسماعيل عليهما السلام ، قال عز وجل : (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل) ولم يبين المسجد حول الكعبة الا بعد ذلك بدهر طويل ، ولا خلاف

(١) في النسخة رقم (١٤) « ما ألزمتنا » (٢) هذا مقتضى حديث رواه البخارى ومسلم حذف المضاف وله وآخره رواى بحل الشاهد منه (٣) الحديث اختصره المصنف انظر صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٦

بين أحد من الأمة في أنه لو زيد في المسجد أبدا حتى يعم به جميع الحرم يسمى مسجداً حراماً ،
وانه لو زيد فيه من الحل لم يسم ما زيد فيه مسجداً حراماً فارتفع كل إشكال والله الحمد كثير (١) .

مسائل من هذا الباب

٨٣٦ — مسألة — من كان له أهل حاضرو المسجد الحرام وأهل غير حاضرين
فلا هدى عليه ولا صوم لأن أهله حاضرو المسجد الحرام فمن حج بأهله تمتع . فان أقام
أكثر من أربعة أيام بأهله بمكة فأهله حاضرو المسجد الحرام وإن لم يقيم بها إلا
أربعة أيام فأقل (٢) فليس أهله حاضري المسجد الحرام فعليه الهدى أو الصوم ، وقد حج
مع رسول الله ﷺ أهله وجماعة من أصحابه رضى الله عنهم بأهلهم فوجب على من
تمتع منهم الهدى أو الصوم ، فصح أن من هذه صفة فليس أهله حاضري المسجد الحرام ،
وانما أقام [رسول الله] (٣) عليه السلام بمكة أربعاً في حجة الوداع ، ثم رجنا عن هذا
القول (٤) إلى أنه إن أقام بأهله بمكة عشرين يوماً فأقل فليس من أهله حاضرو المسجد
الحرام ، فإن بقي أكثر من عشرين يوماً مذيذ دخل مكة إلى أن يهل بالبحج فهو من أهله
حاضرو المسجد الحرام لأن رسول الله ﷺ أقام بتبوك عشرين ليلة بقصر الصلاة ،
وإن كان مكياً لأهل له أصلاً أوله أهل في غير الحرم تمتع فعليه الهدى أو الصوم لأنه
ليس من أهله حاضرو المسجد الحرام ، والأهل هم العيال خاصة هنا لأن كل من حج مع
رسول الله ﷺ من قریش فإن أهلهم كانوا بمكة — يعني أقاربهم — فلم يسقط هذا عنهم
حكم الهدى أو الصوم الذي على المتمتع ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : إن الهدى الواجب على المتمتع رأس من الغنم أو من الإبل . أو من
البقر ، أو شرك في بقرة أو ناقة بين عشرة فأقل سواء كانوا متمتعين أو بعضهم ، أو كان
فيهم من يريد نصيبه لحماً للأكل أو البيع أو لنذر أو لتطوع فلقول الله تعالى (فمن تمتع
بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) واسم الهدى يقع على الشاة . والبقرة . والبدنة .
وروينا عن ابن مسعود أنه كان يجيز في ذلك الشاة * وعن ابن عباس مثل ذلك ،
واختلف فيه عن أم المؤمنين [عائشة] (٥) فروى عنها مثل قول ابن عباس ، وروى عنها
أيضاً . وعن ابن عمر أنه لا يجزى في ذلك شاة وإنما في ذلك الناقة أو البقرة كما روينا
عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق — هو السبيعي — عن وبرة

(١) إلهاثم الجزء الثاني من كتاب المحلل للإمام العلامة أبي محمد المشهور بابن حزم من التفتة الموجود في دار الكتب المصرية
وقم (١٤) من تجزئة ٦٩ مجلدات ، نال اتفاقاً كال (٢) في النسخة رقم (١٤) «وان لم يقيمها إلا أربعة أيام فصاعداً والصحيح
حاشا (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) سقط لفظ القول من النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) »

ابن عبد الرحمن قال : قال لي ابن عمر : صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعت الى أهلك أحب الى من شاة * ومن طريق حماد بن زيد عن غيلان بن جرير قال : سمعت ابن عمر يسأل عن هدى المتعة - وهم يذكرون الشاة - فقال ابن عمر : شاة شاة برفع بها صوته لا بل بقرة ، أو ناقة * وعن عروة بن الزبير مثل قول ابن عمر ، وروينا عن طاوس الترتيب . وروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا على بن عبد الله - هو ابن المديني - نا هشام بن يوسف أنا ابن جريج قال : سمعت ابن طاوس يزعم عن أبيه انه كان يقول : بقدر يسار الرجل ان استيسر جزور فجزور ، وان استيسر بقرة فقرة وان لم يستيسر الا شاة فشاة قال : وكان أبي يفرق بين ما استيسر ويسر قال : فان استيسر على قدر يساره وتيسر ماشاء *

قال أبو محمد : وروينا من طريق البخاري نا اسحاق بن منصور انا النضر بن شميل نا شعبة نا أبو حمزة (١) - هو نصر بن عمران الضبي - قال : سألت ابن عباس [رضي الله عنهما] (٢) عن المتعة ؟ فأمرني بها وسألته عن الهدى ؟ فقال : فيها جزور . أو بقرة . أو شاة . أو شرك في دم ، وهكذا روينا في تفسير هدى المتعة أيضا من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سبله عن أبي حمزة عن ابن عباس ، وبهذا نأخذ *

فأما اجازة الشاة في ذلك فهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، وأما الشرك في الدم فيه يقول أبو حنيفة . والشافعي . والأوزاعي . وسفيان الثوري . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وأبو ثور . وأبو سليمان الا ان أبا حنيفة قال : لا يجوز الشرك في الدم الا بأن يكونوا كلهم يريدونه للهدى وأن اختلفت أسبابهم ، وقال صاحبه زفر بن الهذيل : لا يجوز الا بأن تكون (٣) أسبابهم واحدة مثل أن يكونوا كلهم متمتعين ، أو كلهم مفتدين ونحو هذا * وقال الشافعي . وأبو سليمان : كما قلنا [لأنهم] كلهم (٤) قالوا : لا يجوز ان يشرك فيه أكثر من سبعة *

فأما قول مالك : فانهم احتجوا برواية رويناها من طريق أبي العالية . وسعيد بن جبير . وابن سيرين كلهم عن ابن عمر قال أبو العالية : سمعت ابن عمر يقول : يقولون : البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة ما أعلم النفس تجزى إلا عن النفس * وقال سعيد بن جبير عنه أنه قال : ما كنت أشعر (٥) ان النفس تجزى إلا عن النفس * وقال ابن سيرين عنه

(١) في النسخ كلها أبو حمزة بالحاء المهملة والواو هو غلط صححا من فتح الباري ج ٣ ص ٢٦ ، وتذهيب التذهيب ج ١٠

ص ٤٣١ (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٣٢٢ ، والحديث اختصره المؤلف (٣) في النسخة رقم (١٤) والا ان تكونه -

(٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) وما كنت أشك ، وما منما فراق قوله بعده لا أعلمه

انه قال : لأعلم ^(١) وما يراق عن أكثر من انسان واحد وهو رأى ابن سيرين ، وكره ذلك الحكم . وحاد بن أبي سليمان ، ما تعلم لهم شبهة غير هذا ، وهذا لاحجة فيه لأن ابن عمر قد رجح عن هذا الى إجازة الاشتراك ، وانما اخبر ههنا بأنه لم يعلم بذلك ولا شعر به ، وليس من لم يعلم حجة على من علم * .

حدثنا يوسف بن عبد الله القرى نا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القاضي نا اسحاق بن أحمد نا أحمد بن عمرو بن موسى العقيلي نا محمد بن عيسى الهاشمي نا عمرو بن علي نا وكيع بن الجراح نا عريف بن درهم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال : الجزور والبقرة عن سبعة * .

قال أبو محمد : إجازته عن ذلك ^(٢) دليل بين على أنه علم بالسنة في ذلك بعد ان لم يكن عليها ، وقد جاء هذا نصا عنه كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن نمير نا مجالد عن الشعبي قال : قلت لابن عمر : البقرة والبغير تجزى عن سبعة فقال : وكيف ؟ ألها سبعة أنفس ؟ فقلت له ^(٣) : ان أصحاب محمد ﷺ الذين بالكوفة أفتون فقال : القوم نعم : قد قاله رسول الله ﷺ . وأبو بكر . وعمر فقال ابن عمر : شاعرت ، فبطل تلقهم بآبى عمر ، ولم يمنع من ذلك حماد . والحكم لكن كرهاه فقط ، فصح أنها يجوزان لذلك ، وانما هو عن ابن سيرين رأى لاحث أثر فبطل ان يكون لهذا القول متعلق أصلا ، وقد ذكرنا عن ابن عمر أنفا أنه رأى الصوم في التمتع ولم يجز الشاة في ذلك ، وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر سئل عن يهدى جمل ؟ فقال : ما رأيت أحدا فعل ذلك * .

قال علي : من الباطل الفاحش ان يكون ابن عمر ، أو غيره حجة في مكان غير حجة في [مكان] ^(٤) آخر ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : كان أصحاب محمد ﷺ يقولون : البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة . وعن قتادة عن أنس كان أصحاب محمد ﷺ يشركون السبعة في البدنة من الابل * وعن سفيان الثوري عن مسلم القرشي عن حبة العري عن علي بن أبي طالب قال : البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة . وعن سفيان الثوري عن زهير بن أبي ثابت عن سليمان بن زافر العبسي ^(٥) قال : أنا وأمي أخذنا مع حذيفة بن اليمان من بقرة عن سبعة في الأضحية . وعن سفيان الثوري عن أبي حصين عن خالد بن سعد عن أبي مسعود البدرى قال : تنحر البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة * . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سليمان بن يسار

(١) في النسخة رقم (١٦) ما اعلم (٢) في النسخة رقم (١٤) وإجازة لذلك (٣) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظه منها

(٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) وفي نسخة القيسية لم يجدوها

عن عائشة أم المؤمنين قالت : البقرة . والجزور عن سبعة * وبه الى ابن أبي شيبة عن ابن فضال عن مسلم عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال : البقرة والجزور عن سبعة * وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال : الجزور . والبقرة عن سبعة * وصح القول بذلك أيضا عن عطاء . وطاوس . وسليان التيمي . وأبي عثمان النهدي . والحسن البصري . وقاتدة . وسالم بن عبد الله بن عمر . وعمر بن دينار وغيرهم *

والحجة لهذا القول ما روينا من طريق مالك عن أبي الزبير [المكي] ^(١) عن جابر ابن عبد الله [انه] ^(٢) قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ يوم الحديبية البدة عن سبعة والبقرة عن سبعة * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا جعفر بن محمد نا أبي — هو محمد ابن علي بن الحسين — نا جابر بن عبد الله قد كرهه النبي ﷺ وفيها «نحر عليه السلام ثلاثا وستين فأعطى عليا فنحر ما غبر وأشركه في هديه» *

ومن طريق أحمد بن شعيب انا أبو داود — هو الطيالسي — نا عفان بن مسلم نا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله «أن رسول الله ﷺ نحر البدة عن سبعة . والبقرة عن سبعة» *

قال أبو محمد : فصح هذا عن النبي ﷺ وهو اجماع من الصحابة كما أوردنا * وأما قول من لم يحر ذلك إلا عن سبعة فإنه يتعلق بما ذكرنا عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم ، فأما الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم فقد اختلفوا *

روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق [بن ابراهيم] — هو ابن راهويه ^(٣) — انا الفضل بن موسى نا الحسين بن واقد عن عطاء بن أحر عن عكرمة عن ابن عباس قال : «كنا مع رسول الله ﷺ لحضر البحر فنحرنا البعير عن عشرة ^(٤)» * ومن طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا معمر نا قتادة قال : قال سعيد بن المسيب : البدة عن عشرة *

فهذا اختلاف من الصحابة والتابعين على أننا اذا تأملنا فعل الصحابة رضي الله عنهم وقولهم في ذلك فانما ^(٥) هو أن البقرة عن سبعة . والبدة عن سبعة ، وهذا قول صحيح وليس فيه منع من جوازهما عن أكثر من سبعة ، وكذلك الأثر عن رسول الله ﷺ أيضا إنما فيه أنه عليه السلام «نحر البدة عن سبعة والبقرة عن سبعة» وهذا حق ودين وليس فيه منع من نحرهما عن أكثر من سبعة ، أو عن أقل من سبعة ، وكذلك ما روينا من

(١) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ٢٧ (٢) الزيادة من الموطأ (٣) في سنن النسائي ناخير نا محمد بن عبد العزيز قال : حدثنا الفضل ، الشيخ بدل انا اسحاق بن ابراهيم ، والزياض من التفسير رقم (١٤) (٤) في سنن النسائي ج ٢ ص ٢٧٢ لحضر البحر فأنحر كنا في البعير عن عشرة والبقرة عن سبعة (٥) في التفسير رقم (١٦) «انما» *

طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي دباح عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ قال : « البقرة عن سبعة والجوزور عن سبعة » (١) فنعلم قال : الحق وقوله الحق ، وليس في هذا منع من جوازهما عن أكثر من سبعة إن جاء برهان بذلك وإلا فلا تجوز الزيادة على ذلك بالدعوى *

فقطرنا [في ذلك] (٢) فوجدنا مارويناه من طريق أبي داود السجستاني نا عمرو بن عثمان - ومحمد بن مهران الرازي قالا [جميعا] (٣) : نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة « ان رسول الله ﷺ ذبح عن اعتمر من أزواجه (٤) بقرة بينهن » *

ومن طريق البخاري نا عثمان - هو ابن أبي شيبة - نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين [رضي الله عنها] (٥) « قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج فلما قدما تطوفا بالبيت فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى ان يحل لخل من لم يكن ساق الهدى ونسأوه لم يسق فأحلل » *

قال أبو محمد : كن رضوان الله عليهن تسع خرجت منهن عائشة لأنها لم تحل لكنها أردفت حجا على عمرتها كما جاء في أثر آخر فبقي ثمان لم يسقن الهدى فأحلل كما تسمع ونحر عليه السلام عنهن كلهن بقرة واحدة فهذا عن أكثر من سبعة ، فان قيل : قد روى أنه عليه السلام أهدى عن نسائه البقر قلنا : هذا لفظ روينا من طريق عبد العزيز ابن أبي سلة الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قد كرت حديثا بوفيه فأيتنا بلحم فقلت : ما هذا ؟ قالوا : أهدى رسول الله ﷺ عن نسائه البقر * وقد مروينا هذا الخبر نفسه عن هوأ حفظ وأضبط من ابن الماجشون عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين فبين ما أجمله ابن الماجشون * وروينا من طريق البخاري عن مسدد عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قد كرت الحديث « وفيه قالت : فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر فقلت : ما هذا ؟ قالوا : ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقرة » (٦) فبين سفيان في هذا :

(١) موفى سنن أبي داود ج ٣ ص ٥٦٩ والجوزور - فتح الجبل - البقرة كراكلنا أثر (٢) الزيادة من نسخة رقم (١٤) (٣) الزيادة ليست موجودة في سنن أبي داود ج ٣ ص ٧٩ (٤) في سنن أبي داود من نسائه ما قاله الحافظ المنذرى وخرجه النسائي وابن ماجه (٥) الزيادة من البخاري ج ٢ ص ٢٧٩ والمصنف اختصر الحديث واقتصر على عمل الشافعية

(٦) موفى البخاري ج ٢ ص ٩٨١

الخبر - وهو الذي رواه عبد العزيز بن الماجشون نفسه - أن تلك البقرة كانت أضحى، والأضحى غير الهدى الواجب في التمتع بالعمرة إلى الحج بلا شك *
ومن طريق مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن حاتم نا محمد بن بكر أنا ابن جريج أنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن حجة النبي ﷺ « فأمر نارسول الله ﷺ إذا أحلنا أن نهدي ونجمع النفر منا في الفدية (١) وذلك حين أمرهم أن يحلوا في هديهم من حجه » (٢) *

قال أبو محمد: هذا سند لا نظير له، ويان لا إشكال فيه، والبقرة يقع على العشرة وأقل وأكثر فظهر ناسخ الآية فوجدنا الله تعالى أيضا يقول: (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) . ومن التبعض لحاز الاشتراك في الهدى بظاهر الآية *
فإن قيل: فمن أين اقتصرتم على العشرة فقط قلنا: لو جهين، أحدهما أنه لم يقل أحد: بأنه يجوز أن يشتري في هدي فرض أكثر من عشرة؟ والثاني ما روينا عن طريق البخاري نا مسدد نا أبو الأحوص نا سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده رافع بن خديج قد ذكر حديث حنين « وفيه أنه عليه السلام قسم بينهم وعدل بعيرا بعشر شياه » (٣) *

قال علي: قد صح إجماع المخالفين لنا مع ظاهر الآية بأن شاة تجزئ في الهدى الواجب في التمتع . والاحصار . والتطوع ، وقد عدل رسول الله ﷺ عشر شياه يعبر فصح أن الشاة بأزاء عشر البعير جملة ، وأن البقرة كالبعير في جواز الاشتراك فيها في الهدى الواجب فيما ذكرنا ، فصح أن البعير والبقرة يجزئان عما يجزئ عنه عشر شياه؛ وعشر شياه تجزئ عن عشرة ، كالبعير . والبقرة يجزئ كل واحد منهما عن عشرة ، وهو قول ابن عباس . وسعيد بن المسيب . واسحاق بن راهويه وبه تقول لما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

وأما من منع من اختلاف أغراض المشتركين في الهدى فانهم احتجوا بأن قالوا: إذا كان فيهم من يريد نصيه للبيع، أو للأكل لا للهدى فلم تحصل البدنة ولا البقرة مذكاة للهدى المقصود به إلى الله عز وجل * وحجة زفر أنه لم يحصل الهدى المذكور إذا اشترك (١) فيه المحصر . والمتمتع . والمتطوع . والتعارن فلم يحصل مذكي لما قصده به كل واحد منهم، والذكاة لا تتبع *

(١) في النسخة رقم (١٦) في الهدية، وهما بمعنى (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ اختصر المصنف ذكره بمناه (٣) وفي صحيح البخاري ج ٧ ص ١٢٨ موطأ لا اختصر المصنف اختصر على عل الشاهدته (٤) في النسخة رقم (١٦) والمذكور المشترك به

قال أبو محمد: وهذا لا يحل^(١) الاحتجاج به لأنه قد صح عن رسول الله ﷺ كما أوردنا أنه أمر أن يجتمع نفر منهم في الهدى^(٢) وأنه قال عليه السلام: «البقرة عن سبعة والمزور عن سبعة» فعم عليه السلام ولم يخص من اتفقت أغراضهم من اختلاف، وإنما أمرنا في الهدى بالتذكية وبالنية عما يقصده المرء، وقد قال عليه السلام «ولكل امرئ ما نوى» فحصلت البدنة. والبقرة مذكاة إذ ذكيت كما أمرته تعالى بأمر مالكها. وسمى الله تعالى عليها، ثم لكل واحد منهم في حصته منها نية. قال عز وجل: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فأحكام جعلتها أنها مذكاة، وحكم كل جزء منها مانوا فيه ماله، ولا فرق حيثن بين اجزاء سبعة من البقرة أو البعير وبين سبع شياه^(٣)؛ ولا يختلفون في أنهم وإن كانت أغراضهم متفقة وكان سببهم كلهم واحدا فإن لكل واحد حكمه وإنه قد يمكن أن يقبل الله تعالى من بعضهم ولا يقبل من بعضهم، ولا يقدح ذلك في صحة المتقبل منه، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا: لا يجزئه أن يهديه إلا بعد أن يحرم بالحج وإن له أن يذبحه أو ينحره متى شاء بعد ذلك ولا يجزئه أن يهديه وينحره إلا بمضى أو بمكة فلأن الله تعالى قال: (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) فانما أوجبه تعالى على من تمتع بالعمرة إلى الحج لا على من لم تمتع بالعمرة إلى الحج [بلا شك]^(٤)، فهو مالم يحرم بالحج فلم يمتنع بعد بالعمرة إلى الحج وإذ لم يمتنع بعد بالعمرة إلى الحج فالهدى غير واجب عليه، ولا يجزئ غير واجب عن واجب إلا بنص وارد في ذلك، ولا خلاف بين أحد في أنه إن بدا له فلم يحج من عامه ذلك فإنه لا هدى عليه فصح أنه ليس [عليه]^(٥) هدى بعد؛ وإذا لم يكن عليه فلا يجزئه ماله عليه عما يكون عليه بعد ذلك، وهو قول الشافعي. وأبي سليمان *

وأما ذبحه ونحره بعد ذلك فلأن هذا الهدى قد بين الله تعالى لنا أول وقت وجوبه ولم يحد آخر وقت وجوبه بحد، وما كان هكذا فهو دين باق أبدا حتى يؤدى؛ والأمر به ثابت حتى يؤدى، ومن خصه بوقت محدود فقد قال على الله تعالى: مالم يقله عز وجل، وهذا عظيم جدا *

وقال أبو حنيفة. ومالك: لا يجزئ هديه قبل يوم النحر وهذا قول لا دليل على صحته بل هو دعوى بلا برهان، وما كان هكذا فهو ساقط، والعجب من تجوز أبي حنيفة تقديم الزكاة واجازة أصحابه لمن نذر صيام يوم الخميس فصام يوم الأربعاء قبله اجزأه ثم لا يجزئون هدى المتعة قبل يوم النحر *

(١) في النسخة رقم (١٦) وهذا لا يصح. (٢) في النسخة رقم (١٦) «أن يجتمع نفر منهم في الهدى» (٣) في النسخة رقم (١٦) «أو سبع شياه» بخلافين وبلفظ (٤) الزيادة في النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة في النسخة رقم (١٤) *

وأما قولنا : انه لا يجزئ الا بمكة أو منى فإن قوما قالوا : (١) يجزئ في كل بلد لأن الله تعالى لم يحدد موضع أدائه فهو جائز في كل موضع ، ولو أراد الله تعالى قصره على مكان دون مكان لبينه كما بين ذلك في جزاء الصيد بقوله تعالى : (هديا بالغ الكعبة) ولم يقل : في هدى المتعة ولا في هدى المحصر (وما كان ربك نسيا) ، (فإن قيل) : نفى الهدى على الهدى في ذلك قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه ان صحتم قياسكم هدى المتعة على هدى جزاء الصيد لم يمكن أن تقيسوه عليه في تسويض الاطعام من الهدى والصيام في هدى المتعة وأتم لا تقولون : هذا ، فظهر فساد قياسكم وتناقضه . قال أبو محمد : لكن الحجة في ذلك ان الله تعالى قال : (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب لكم فيها منافع الى أجل مسمى) ثم محلها الى البيت العتيق وقال تعالى : (والذين جعلناهم لكم من شعائر الله لكم فيها خير) فجاء النص بان شعائر الله تعالى محلها الى البيت العتيق ، وان البدن من شعائر الله تعالى ، فصح بقينا ان محلها الى البيت العتيق ، ولا خلاف بين أحد في أن حكم الهدى كله حكم البدن .

روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد القطان نا جعفر بن محمد ابن علي عن أبيه ان جابر بن عبد الله حدثه ان رسول الله ﷺ قال : قد نحرنا هنا ومنى كلها منحر » (٢) نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبيد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا معاذ بن المثني نا مسدد نا حفص ابن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن رسول الله ﷺ قال عند المنحر (٣) : هذا المنحر ولجأكم مكة كلها منحر » (٤) ، وقال عليه السلام في منى « هذا المنحر ولجأكم منى كلها منحر » ، فصح أنه حينما نحر البدن والاهداء من لجأكم مكة ومنى وهو الحرم كله فقد أصاب النحر ، وأنه لا يجوز نحر البدن والهدى في غير الحرم الا ما خصه النص من هدى المحصر . وهدى التطوع اذا عطب قبل بلوغه مكة (٥) ، وروينا عن طاووس ، وعطاء قالا : كل ما كان من هدى فهو بمكة والصيام والاطعام حيث شئت ، وعن مجاهد انحر حيث شئت .

وأما قولنا : ومن كان أهله ساكنين في الحرم فلا يلزمه في تمتعه هدى ولا صوم وهو محسن في تمتعه . وقال قوم : هو مسمى في تمتعه . قال أبو محمد : (٦) قال الله تعالى : (فن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فن لم

(١) في النسخة رقم (١٤) وقد قال قوم : (٢) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٣٨ (٣) في النسخة رقم (١٦) وعند المسجد (٤) هو في سنن أبي طوود ج ٣ ص ١٣٨ (٥) في النسخة رقم (١٦) وقبل دخوله مكة (٦) جواب قوله وأما قولنا بالجمله قال أبو محمد النحر

يجد فسيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) *

قال علي : فقال المخالفون : لو ان الله تعالى أراد ما قلتم لقال : ذلك على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، فصح أن المتعة إنما هي لأهل مكة *

قال أبو محمد : ليس كما قالوا : لأن الهدى أو الصوم الذي أوجبه الله تعالى في التمتع إنما هو نسك زائد وفضيلة وليس جبرا لنقص كما ظن من لا يحقق ، فهو لهم لأعليهم (١) *
برهان صحة ذلك قول رسول الله ﷺ : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة ولا حلت » (٢) أو كما قال عليه السلام ، فأخبر عليه السلام بفضل المتعة وأنها أفضل أعمال الحج ، وأسقط الله عز وجل الهدى عن أهل مكة والصوم فيها لما هو أعلم به ، وظاهره الفرق بهم لأنه لا شك في أن الله تعالى لو كلهم ذلك لكان حرجا عليهم لسهولة العمرة عليهم ولإمكانها لهم كل يوم بخلاف أهل الآفاق ، وقال الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ويطل قول المخالف أن الآية لو كانت كما ظن لحُرمت العمرة في أشهر الحج على أهل مكة والحرم ، وهذا خلاف ما جاءت به السنة من الحظ على العمرة وأنها كفارة لما بينها ، فدخل في ذلك أهل مكة وغيرهم *

روينا عن سعيد بن منصور نا هشيم نا حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : ليس على أهل مكة هدى [في] (٣) المتعة * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم .
ووكيع نا هشيم : نا المغيرة بن مقسم . ويونس بن عبيد نا المغيرة : عن النخعي ، وقال يونس : عن الحسن ، وقال وكيع : عن الحسن بن حي عن ليث عن عطاء . وطاوس . ومجاهد ، ثم اتفق عطاء . وطاوس . ومجاهد . والحسن . والنخعي . قالوا كلهم : ليس على المكي هدى في المتعة *

ومن طريق الحذافي عن عبد الرزاق عن ابن جريج . ومعمّر قال ابن جريج : عن عطاء ، وقال معمّر . عن الزهري ، ثم اتفق الزهري ، وعطاء قالوا جميعا في المكي يرمي بالمقات فيعتَمَر منه : لأنه ليس يهتمع وبهذا نقول * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال : اذا خرج المكي الى المقات فتمتع منه فعليه الهدى * قال أبو محمد : لا شيء عليه لأن أهله حاضرو المسجد الحرام ، وزعم المالكيون أن الهدى إنما جعل على المتمتع لاسقاطه سفر الحج الى مكة *

(١) يعني هدى المتمتعين لهم لأعليهم (٢) تقدم الحديث غير مرة (٣) الروايتان المتفقون (٤)

قال على : وهذا باطل بحت ، والعجب من تسليهم على أنفسهم مثل هذا القول الفاسد الذى يفتضحون به ^(١) من قرب ، ويقال لهم : هذه العلة نفسها موجودة فيمن اعتمر في آخر يوم ^(٢) من رمضان ، ثم أقام بمكة حتى حج فقد أسقط أحد السافرين وأتم لا ترون عليه هديا ولا صوما ، ثم يقولون فيمن اعتمر في أشهر الحج ثم خرج إلى مارواء أبعد المواقيت فأهل بالحج منه ، هو من أهل مصر أو الشام أو العراق : أنه لا هدى عليه ولا صوم ولم يسقط أحد السافرين ، ويقولون فيمن كان من أهل هذه البلاد فخرج لحاجته لا يريد حجا وكانت حاجته بسفان أو بطن فلأصار بها بدا له في الحج والعمرة فحج بعد أن اعتمر في غير أشهر الحج . فلا هدى عليه وهو قد أسقط السافرين إلى الحج وإلى العمرة أيضا ، ولمعمرى ما ينبغي لمن له دين أو عقل أن يطلق عن الله تعالى ما لا علم له به ، وبالله تعالى تأييد *

وأما قولنا : — والمتمتع الذى يجب عليه الصوم أو الهدى هو من ابتدأ عمرته بأن يحرم لها في أحد أشهر الحج لأقل ذلك أصلا ويتم عمرته ثم يحج من عامه سواء رجع فيما بين ذلك إلى الميقات أو إلى منزله أو إلى أقر أبعد من منزله أو مثله أو أقرب منه أو أقام بمكة ، اعتمر فيما بين ذلك عمرا كثيرة أو لم يعتمر ، فإن أحرم بالعمرة قبل هلال شوال فليس يتمتع ولا هدى عليه ولا صوم أن حج من عامه ، أقام بمكة أو لم يقم عمل بعض عمرته أكثرها أو أقلها في أشهر الحج . أو لم يعمل منها شيئا في أشهر الحج إلا أن يعتمر بعد ذلك في أشهر الحج فيكون متمتعا — فإن ^(٣) الناس اختلفوا في هذا *

فقال طائفة : كما روينا من طريق حماد بن سلية نا إسحاق بن سويد قال : سمعت ابن الزبير يقول : أيها الناس إن المتمتع ليس بالذى تصنعون يتمتع أحدكم بالعمرة قبل الحج ولكن الحاج إذا فاته الحج أوصلت راحلته أو كسر حتى يفوته الحج فانه يحمله عمرة وعليه الحج من قابل وما استيسر من الهدى * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال : كان ابن الزبير يقول : المتعة لمن أحصر *

وقالت طائفة : المتمتع هو من اعتمر في أى أشهر السنة كانت عمرته قبل أشهر الحج أو في أشهر الحج ، ثم أقام حتى حج من عامه فهذا عليه الهدى أو الصوم ، وكذلك من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى حج من عامه أو لم يحج فعليه الهدى أو الصوم * روينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن طاووس قال : إذا أهل

(١) في النسخة رقم (١٦) ، فيه بدل ديه ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « آخر يوم » بإسقاط لفظ « في » ، (٣) هذا جواب قوله قبل ، وأما قولنا إن المتمتع ، الخ .

بالعمرة في أشهر الحج فعليه الهدى وإن لم يحج * ومن طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن ليث عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : أن اعتمر في غير أشهر الحج ثم أقام إلى الحج فهو متمتع * ومن طريق وكيع عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال : إذا خرج المكي إلى الميقات فاعتمرته فعليه الهدى *

وقالت طائفة : ليس المتمتع إلا من أهل العمرة في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فإن رجع إلى أهله بين العمرة والحج فليس متمتعاً * روينا من طريق وكيع نا العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب قال : إذا أهل بالعمرة في أشهر الحج ثم أقام حتى يحج فهو متمتع وإذا رجع إلى أهله ثم حج فليس متمتعاً * ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع . وحفص بن غياث قال حفص : عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ، وقال وكيع : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال جميعاً : من اعتمر في أشهر الحج ثم رجع فليس بمتمتع ذلك من أقام ولم يرجع * وبه إلى وكيع نا سفيان الثوري عن المغيرة . ويحيى بن سعيد الأنصاري قال المغيرة : عن إبراهيم النخعي ، وقال يحيى : عن سعيد بن المسيب قال جميعاً : مثل قول عمر *

وقالت طائفة : المتمتع هو من أهل العمرة في أشهر الحج لاقبها . ثم أقام بمكة حتى حج من عامه ، فإن خرج بين العمرة والحج إلى ما تقصر فيه الصلاة من مكة فليس متمتعاً . روينا من طريق عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن ليث عن عطاء قال : ليس بمتمتع حتى يعتمر في أشهر الحج * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ابن جريج قال قال [عطاء] (١) : عمرته في الشهر الذي يهل فيه فإذا سافر سقراً تقصر فيه الصلاة فليس بمتمتع * ومن طريق وكيع نا سفيان عن ليث عن عطاء فيمن أهل العمرة في أشهر الحج ثم لم يحج من عامه قال : لا شيء عليه *

وقالت طائفة : أن المتمتع من طاف في أشهر الحج : ثم حج من عامه . روى ذلك من طريق سفيان عن بعض أصحابه عن إبراهيم النخعي قال : عمرته في الشهر الذي يطوف فيه * ومن طريق عبد الرزاق عن هشام عن حفصة بنت سيرين قالت : أحرمتنا بالعمرة في رمضان فقد منّا مكة في شوال فأسألنا الفقهاء — والناس متوافرون — فكلهم قال : هي متمتع * ومن طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن مطر الوراق عن الحسن . والحكم ابن عتيبة فيمن أهل في رمضان وطاف في شوال قال جميعاً : عمرته في الشهر الذي طاف فيه * وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال : إذا رجع إلى

أهله قبل أن يحج وبعد أن اعتمر في أشهر الحج فليس متمتعا ، فإن أقام حتى يحج فهو متمتع ، وهو كله قول سفيان * .

وقالت طائفة : أن أحرم بالعمرة في رمضان فدخل الحرم قبل هلال شوال فليس متمتعا وإن دخل الحرم بعد هلال شوال فهو متمتع إذا حج من عامه كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج قال معمر : عن ابن أبي نجيح عن عطاء ، وقال ابن جريج : عن عطاء قال : إذا دخل الحرم قبل أن يرى هلال شوال فليس متمتعا وإن دخل الحرم بعد أن يرى هلال شوال فهو متمتع إذا مكث إلى الحج ، وهو قول الأوزاعي * .
وقالت طائفة : مثل قولنا كما روينا من طريق مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول : من اعتمر في أشهر الحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة قبل الحج [(١)] فقد استمتع ووجب عليه الهدى أو الصيام إذا لم يجد هديا * .

ومن طريق عبد الرزاق عن سيف عن يزيد الفقيرو أن قوما اعتمرُوا في أشهر الحج ثم خرجوا إلى المدينة فأهلوا بالحج فقال ابن عباس : عليهم الهدى * . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن قدم في غير أشهر (٢) الحج معتمرا ثم بدا له أن يعتمر في أشهر الحج قال : لا يكون متمتعا حتى يأتي من ميقاته في أشهر الحج قلت له : أراى أم علم ؟ قال : بل علم * .

قال أبو محمد : إنما وافقنا عطاء في أنه لا يكون المتمتع إلا من أحرم في أشهر الحج لأني قوله : إن من قدم في غير أشهر الحج محرما ثم اعتمر ثم حل ثم اعتمر في أشهر الحج أنه ليس متمتعا بل هو متمتع إن حج من عامه * . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : عمرته في الشهر الذي أهل فيه * . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم وأبو عوانة قال أبو عوانة : عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، وقال هشيم : أنا يونس عن الحسن ثم اتفق الحسن وسعيد قالوا : في المتمتع عليه الهدى وإن رجع إلى بلاده * .

وقالت طائفة [أخرى] (٣) : أن أحرم في غير أشهر الحج فطاف من عمرته أربعة أشواط (٤) ثم أهل هلال شوال فأنتم عمرته ثم أقم بمكة أو لم يقم إلا أنه لم يرجع إلى بلده أو أهل بعمرته كذلك في أشهر الحج ولم يكن من أهل المواقيت فما دونها فهو متمتع عليه الهدى أو الصوم ، فإن أهل بعمرته في غير أشهر الحج وطاف من عمرته ثلاثة (٥) أشواط ، ثم أهل هلال شوال فليس متمتعا * . وهو قول أبي حنيفة ، ووافق أبو يوسف على ذلك

(١) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ١٧ والحدِيث اختصره المصنف (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي غير شهوره (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) ، أقل من أربعة أشواط يومها موافق لما يأتي بعده (٥) في النسخة رقم (١٤) ، أربعة ، وماها موافق لما يأتي بعده قوله قال أبو محمد : أنا قول أبي حنيفة في تسميته بين الأربعة الأشواط والأقل ،

إلا أنه قال : إذا رجع ^(١) إلى ما وراء ميقات من المواقيت فليس متمتعاً ، وقالوا : من كان متمتعاً ولا هدى معه فإنه يحل إذا أتم عمرته فإن كان أتى بهديه ^(٢) فإنه لا يحل حتى يحل من الحج يوم التحرّفان حل فليهدى آخر لأجله .

وقالت طائفة : من اعتمر في أشهر الحج أو أهل بعمره في رمضان ثم بقي عليه من الطواف بين الصفا والمروة شيء وإن قلّ فأهل هلال شوال ثم أقام بمكة أو رجع إلى أفضى دون أهله في البعد ثم حج من عامه فهو متمتع ، فإن أتم عمرته في رمضان فليس متمتعاً ، وكذلك الذي يعتمر في شهر من شهور الحج ثم يرجع إلى أهله أو أفضى مثل أهله في البعد فليس متمتعاً ، وإن حج من عامه ، وهو قول مالك .

وقالت طائفة : من اعتمر أكثر عمرته في أشهر الحج ، ثم أقام وأخرج إلى ما دون ميقات من المواقيت فهو متمتع إذا حج من عامه ، فإن خرج إلى ميقات من المواقيت أو اعتمر في غير أشهر الحج فليس متمتعاً ، وهو قول الشافعي .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة في تقسيمه بين الأربعة الأشواط والأقل فيما يكون به متمتعاً فقول لا يعرف عن أحد قبله ، ولا حجة له فيه لامن قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا تابع ، ولا قياس . واحتج له بعض مقلديه بأنه عول على قول عطاء في المرأة تحيض بعد أن طافت أربعة أشواط .

قال أبو محمد : وهذه مسألة غير المتعة ، وقول عطاء أيضاً فيها خطأ لأنه خلاف أمر رسول الله ﷺ «الحائض أن لا تطوف بالبيت» ، ولأنه ^(٣) تقسيم بلا دليل أصلاً . وأما قول أبي حنيفة : إن المعتمر الذي معه الهدى المريد الحج فإنه لا يحل حتى يحل من حجه فإنه بنى على الآثار الواردة عن النبي ﷺ بأمره من معه الهدى بالبقاء على إحرامه ومن لا هدى معه بالاحلال ، والاحتجاج بهذه الآثار لقول أبي حنيفة جمل مظلّم وقول بغير علم ، أو لعدم من يعلم الكذب — على رسول الله ﷺ ، وكلامه بالية لأن جميع تلك الآثار اتّما وردت بأنه عليه السلام أمر من لا هدى معه من المفردين للحج والقارنين بالاحلال ، وأمر من معه الهدى بأن يقرن بين حج وعمره ، وليس في شيء منها أنه عليه السلام أمر معتمر ألم يقرن بالبقاء على إحرامه ، وقد ذكرناها في ذكرنا عمل الحج من ديواننا هذا . وأما قول مالك في تفرقه بين بقاء شيء من السعي لعمرته حتى يهل هلال شوال فلا يحفظ عن أحد قبله ، ولأنه أيضاً متعلق في ذلك لا بقرآن ، ولا بسنة ، ولا برواية صحيحة . ولا سقيمة ، ولا بقول صاحب ، ولا تابع ، ولا قياس .

(١) في النسخة رقم (١٦) ، انرجع ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، بهديه ، (٣) في النسخة رقم (١٤) ، رواه .

وقول الشافعى أيضا : لا حجة له فيه أصلا ، وإنما هى آراء محضة فوجب النظر فى سائر الأقوال فى أربعة مواضع من هذا الحكم ، أحدها من أهل العمرة فى غير أشهر الحج ، والثانى من أقام بمكة حتى حج أو رجع إلى بلده أو أبعد من بلده ثم حج من عامه ، والثالث من اعتمر فى غير أشهر الحج وأقام بمكة ثم اعتمر فى أشهر الحج ثم حج من عامه ، والرابع هل المتمتع من فاته الحج كما قال ابن الزبير أم ليس هذا متمتعا ؟ *

ف نظرنا فى قول ابن الزبير هذا فوجدنا غيره من الصحابة [رضى الله عنهم] (١) قد خالفوه ، ووجدناه قولاً بلا دليل بل الدليل قائم على خطائه لأن الله تعالى سعى من حال بينه وبين ادراك الحج حتى فات وقته حصراً ولم يسمه متمتعا ، وفرق بين حكمه وبين حكم المتمتع ، قال تعالى : (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وقال تعالى : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) فترق تعالى بين اسميهما وبين حكميهما ، فلم يجز أن يقال : هما شيء واحد ، وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا فى قول طاووس : ان من اعتمر فى أشهر الحج فهو متمتع وإن لم يحج من عامه ذلك فوجدناه خطأ لأن الله تعالى يقول : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم) فصح بنص القرآن أن ليس متمتعا إلا من حج بعد عمرته لوجوب الصيام عليه فى الحج ان لم يجد هديا *

ثم نظرنا فيمن اعتمر فى غير أشهر الحج أو فى أشهر الحج أو اعتمر بعض عمرته فى غير أشهر الحج أقلها أو أكثرها ، وبعضها فى أشهر الحج أقلها أو أكثرها ، وفيمن أقام من هؤلاء بمكة حتى حج من عامه أو لم يقم لكن خرج إلى مسافة تقصر فيها الصلاة أو لا تقصر ، أو إلى ميقات أو وراء ميقات إلى بلده أو مثل بلده أو أبعد من بلده ثم حج من عامه فكان كل هؤلاء ممكننا فى اللغة أن يقع عليه اسم متمتع بالعمرة إلى الحج ويمكننا أن لا يقع عليه أيضا اسم متمتع فلم يجز أن يوقع على أحد إيجاب غرامة هدى أو إيجاب صوم بالنظر فى الإتيان جلى ان الله تعالى ألزمه ذلك ، فوجب الرجوع إلى بيان سنة رسول الله ﷺ فى ذلك *

فوجدنا ما روينا به طريق البخارى نايبى بن بكير نا الليث - هو ابن سعد - عن عقيل ابن خالد عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : قال عبد الله بن عمر : « تمتع رسول الله ﷺ فى حجة الوداع بالعمرة (٢) إلى الحج ، وأهدى (٣) ، وساق معه الهدى

(١) لأربعة من النسخة رقم (١٦) (٢) فى النسخ كلها فى العمرة ، ومنها من صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ (٣) فى النسخة

رقم (١٦) ، فهاهى ، وماها ، ما راقى ، فى صحيح البخارى .

من ذى الحليفة وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج فتمتع الناس مع النبي ﷺ بالعمرة إلى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة ويقصر ويحل (١) ثم لبس بالحج فن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله » وذكر باقي الحديث ، فكان في هذا الخبر بيان من هو المتمتع الذي يجب عليه الهدى أو الصوم المذكور ، وهو أن النبي ﷺ إنما أمر بهذا أصحابه المتمتعين بالعمرة إلى الحج ، وهم قوم ابتدؤا الإحرام لعمرتهم في أشهر الحج ثم حجوا في تلك الأشهر ، فخرج بهذا الخبر الثابت عن أن يكون متمتعاً بالعمرة إلى الحج كل من عمل شيئاً من عمرته في غير أشهر الحج كلها أو أكثرها أو أقلها لأنه عليه السلام لم يخاطب بهذا الحكم أحداً من أهل هذه الصفات بلا شك وارتفع الإشكال في أمر هؤلاء ييقين ، وأيضاً يقال لمن قال : إن عمل الأكثر من عمرته في أشهر الحج فهو متمتع : من أين لك هذا ؟ دون أن يقول : إن من عمل منها شيئاً في أشهر الحج فهو متمتع ، ولا سبيل إلى دليل على ذلك ويقال له أيضاً : من أين لك أن أربعة أشواط من طواف العمرة هو الأكثر ؟ بل هو من جملة الأقل لأن العمرة عندك وعندنا لإحرام مدة ثم سبعة أشواط ثم سبعة أطواف بين الصفا والمروة ، فالباقى بعد الأربعة الأشواط قد يكون أكثر مما مضى له من عمل العمرة ، ويقال لمن قال : إن عمل من عمرته شيئاً في أشهر الحج فهو متمتع : من أين قلت هذا ؟ دون أن تقول : إن عمل الأكثر منها في أشهر الحج فهو متمتع ، ولا سبيل إلى دليل أصلاً ؛ وكلتا الدعوتين تعارض الأخرى وكلتاها لا شيء ، وبالله تعالى التوفيق .

وبقى أمر من خرج بعد اعتباره في أشهر الحج إلى بلده أو إلى بلد في البعد مثل بلده ، أو إلى وراء ميقات من المواقيت ، أو إلى ميقات من المواقيت ، أو إلى ما تقصر فيه الصلاة فوجدنا هذا الخبر عن رسول الله ﷺ المبين عن الله تعالى مراده لم يشترط فيه على من خاطبه بذلك الحكم إقامة بمكة وترك خروج منها أصلاً (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) ، (وما كان ربك نسياً) ، ولو كان هذا من شرط التمتع لما أغفل رسول الله ﷺ بيانه حتى نحتاج في ذلك إلى بيان برأى فاسد وظن كاذب . وتدافع من الأقوال بلا برهان ، وقوله ﷺ في هذا الخبر الثابت « ويحل ثم لبس بالحج » بيان بأباحة المهلة بين الإحلال والاهلال ، ولا مانع لمن عرض له منهم رضى

الله عنهم حاجة من الخروج عن مكة لها فبطل ان تكون الإقامة بمكة حتى يصح من شروط التمتع ، وبالله تعالى التوفيق *

وصح ان التمتع بنص الخبر المذكور هو من أهل العمرة في أشهر الحج ثم حج في تلك الأشهر فقط وبالله تعالى التوفيق ، ثم يقال لمن قال : ان خرج الى بلده سقط عنه الهدى والصوم اللذان افترض الله تعالى أحدهما على التمتع : من أين لك هذا ؟ وما الفرق بين من قال : ان خرج الى بلد مثل بلده في البعد فليس بمتع ؟ وهكذا يقال : أيضا لمن قال : ان خرج الى بلد في البعد مثل بلده فليس بمتع من أين قلت هذا ؟ وما خصصت بسقوط التمتع من خرج الى بلده فقط ، ويقال لهما جميعا : هلا قلتما من خرج الى وراء ميقات فليس بمتع ؟ *

قال أبو محمد : لا غلص لم من هذا السؤال أصلا إلا أن يقول قائلهم : كان عليه ان يأتي بالحج من بلده ، أو من ميقات من المواقيت فنقول لمن قال هذا : قلت الباطل ، وما أوجب الله تعالى قط على أحد من أهل الاسلام أن يأتي بالحج من بلده ولا من مثل بلده في البعد ولا من ميقات ولا بد ، بل أتم جمعون معنا على ان المسلم في أول أوقات الاستطاعة للحج لو خرج تاجراً أو مسافراً لبعض الأمر قبل مقدار ما إن أراد الحج كانت له مهلة يتنوبين الوقت الذي اذا أهل [فيه] (١) أدرك الحج على سعة ومهل فانه لا يلزمه الخروج الى مكة حيث بدأ أصلا وأنه ان قرب من مكة لحاجته فحجب وقت الحج وهو مستطيع له فحج من ذلك المكان أنه قد أدى ما عليه بأتم ما يلزمه وأنه لا شيء عليه إذ لم يأت للحج من بلده أصلا ، وكذلك لا خلاف فيمن جاز على ميقات لا يريد حجاً ، ولا عمرة ولا دخول مكة لكن الحاجة له في رهاط (٢) أو في بستان ابن عامر (٣) أنه لا يلزمه الاهلال من هنالك وأنه إن بدا له في الحج والعمرة وقد تجاوز الميقات فانه يهل من مكانه ذلك وجه تام وعمرته تامة وأنه غير مقصر في شيء مما يلزمه ، فصح ان قصد الحج أو العمرة من بلد الانسان ، أو من مثل بلده في البعد ، أو من الميقات لمن لم يمر به وهو يريد حجاً ، أو عمرة ليس شيء من ذلك من شروط الحج ولا العمرة فبطلت هذه الأقوال الفاسدة جداً وكان تعارضها وتوافقها برهاناً في فساد جميعها ، فان قال من قال : لأنه ان خرج الى الميقات فليس بمتع لأن أهل المواقيت ليس لهم التمتع قلنا له : قد قلت : الباطل . واحتججت للنخط بالخط . ولدعوى كاذبة وكفى بهذا مقنناً ، فان قال : ان أهل

(١) الراي قدمن النسخة رقم (١٤) ؛ وكذلك في الميمنية (٢) هو يعمر أو له أو آخره مطلقاً مهلة موضع على ثلاث مراحل من مكوك في النسخة رقم (١٩) «دراط» وهو غلط (٣) هو اسم موضع قريب من الجحفة ، وابن عامر هذا هو عبد الله بن عامر بن كرز استعمله عثمان رضي الله عنه على البصرة قاله البطريق في شرح ادب الكاتب *

الواقيت فاما دونها إلى مكة لا هدى عليهم ولا صوم في التمتع قلنا: قلت : الباطل وادعت به مالا يصح ثم لو صح لك لكان حجة عليك لأن أهل مكة لا هدى عليهم ولا صوم في التمتع ولم يكن المقيم بها حتى يحج كذلك بل الهدى عليه . أو الصوم فعلا اذ كان عندك من خرج الى ميقات فادونه الى مكة يصير في حكم من هو من اهل ذلك الموضع في سقوط الهدى والصوم عليه جعلت أيضا المقيم بمكة حتى يحج في حكم أهل مكة في سقوط الهدى والصوم عنها فظهر تناقض هذا القول الفاسد أيضا ، ثم يقال لمن قال : ان خرج الى مكان تقصر فيه الصلاة ، سقط عنه الهدى والصوم : من أين قلت : هذا ؟ ولادليل على صحة هذا القول أصلا ، فان قال : لأنه قد سافر الى الحج قلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما الذي جعل سفره مسقطا للهدى والصوم اللذين أوجب الله تعالى عليه ؟ هاتوا شيئا غير هذه الدعوى ولا سبيل الى ذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : ومن هذا الخبر الذي ذكرنا غلط أبو حنيفة . وأصحابه في إيجابهم على المتمتع الذي ساق الهدى أن يبقى على إحرامه حتى يقضى حجه .

قال أبو محمد : ولا حجة لهم فيه لأن ابن عمر راوى الخبر رضى الله عنه وان كان قاله في أوله : تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع في العمرة الى الحج فانه بين إثر هذا الكلام صفة عمل النبي ﷺ فقد ذكر أنه عليه السلام بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج . فذكر صفة القرآن ، وهكذا صح في سائر الأخبار من رواية البراء وعائشة . وحصة أمي المؤمنين . وانس وغيرهم أنه عليه السلام كان قارنا ، فصح ان الذين أمرهم عليه السلام إذ أهدوا بأن لا يحلوا إنما كانوا قارنين ، وهكذا روت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها « أنه عليه السلام أمر من معه الهدى بأن يهل بحج مع عمرته » فعاد احتجاجهم عليهم وبالله تعالى التوفيق ، فان قال قائل : قد صح الاجماع على ان من تمتع بالعمرة الى الحج فابتدأ عمرته في أشهر الحج ؛ ثم أقام بمكة الى أن حج لم يخرج عنها أنه تمتع عليه الهدى . أو الصوم ، واختلفوا فيه اذا أهل بعرة قبل أشهر الحج وإذا خرج بين عمرته . وحججه من مكة أمتنع [هو] (١) أم لا ؟ فوجب ان لا يلزم الهدى أو الصوم الا من أجمع على أنه يلزمه (٢) حكم المتمتع قلنا : هذا خطأ وما أجمع الناس قط على ما قلتم ، وقد روينا عن ابن الزبير ان المتمتع هو المحصر لا من حج بعد أن اعتمر ، ولا معنى لمراعاة الاجماع مع (٣) ورود بيان النبي ﷺ لأن في القول بهذا إيجاب مخالفة أو امره عليه السلام ما لم يجمع الناس عليها ، وهذا عين الباطل بل اذا تنازع الناس

(١) الراي من التنقيح رقم (١٤) (٢) في التنقيح رقم (١٦) وعلى أنه لا يلزمه (٣) في التنقيح رقم (١٦) . يذهبون معه .

رددنا ذلك الى ما اقرض الله تعالى علينا الرد اليه من القرآن . والسنة ، ولا نزاع ما أجمعوا عليه مع وجود يان السنة في أحد أقوال المتنازعين وبالله تعالى التوفيق *
وأما قولنا : لا يجب الوقوف بالهدى بعرة فان وقف بها حسن وإلا فحسن ، فان مالكا ومن قبله قال : لا يهزى من الهدى الذى يتنازع فى الحرم إلا أن يوقف بعرة ولا بد ، والا فلا يهزى إن كان واجبا ؛ فان كان تطوعا فلم يوقف بعرة فانه ينحر بمكة ولا بد ، ولا يجوز ان ينحر بمعى ، فان اتبع الهدى فى الحل ثم أدخل الحرم اجزا وان لم يوقف بعرة ، والابل . والبقر . والغنم عندهم سواء فى كل ذلك ، وقال الليث : لا يكون هدبا إلا ما قلده وأشعر ووقف بعرة ، وقال أبو حنيفة . والشافعى . وسفيان . وأبو سليمان : لا معنى للتعريف بالهدى سواء اتبع فى الحرم أو فى الحل ان عرف لجائز وأن لم يعرف لجائز *

قال أبو محمد : أما قول مالك فانه علمه عن أحد من العلماء لا قبله ولا معه ولا نعرف له وجها أصلا لا من سنة صحيحة ، ولا من رواية سقيمة ، ولا من قول سلف ، ولا من قياس ، ولا من رأى له معنى ، وأما قول الليث فانه يحتج له بما رويناه من طريق حجاج ابن أروطة . واسرائيل . ويونس بن يونس قال حجاج : عن عطاء ، وقال اسرائيل : عن ثور بن أبى فاختة عن طلوس « ان رسول الله ﷺ عرف بالبدن » *

قال على : وهذان مرسلان ولا حجة فى مرسل ، ثم ان الحجاج . واسرائيل . وثور بن كلهم ضعفاء ، ثم لو صح لم يكن فيه حجة لأن هذا فعل لا أمر ، ولا حجة فيه مالكا لأنه شرط شروطا ليس فى هذا الخبر شيء منها ، وهدى النبي ﷺ إنما سيق من المدينة بلا خلاف ، ومالك لا يوجب التوقيف بعرة فيما أدخل ^(١) من الحل ويحتج لقول الليث أيضا بما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر قال : لا هدى إلا ما قلده . وسبق . ووقف بعرة *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : كل هدى لم يشعر ويقلد ويفاض به من عرة فليس يهدى إنما هى ضحايا *

قال على : مالك لا يحتج [له] ^(٢) بهذا لأنه لا يرى الترك للتقليد وللأشعار مانعا من ان يكون هدبا *

قال على : لا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالف ابن عمر فى هذا غيره من الصحابة كما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا رباح بن أبى معروف

عن عطاء عن ابن عباس قال : إن شئت فعرّف الهدى ؛ وإن شئت فلا تعرّف به إنما أحدث الناس السباق بخافة السراق ^(١) وعن سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا الأعمش عن إبراهيم قال : دعا الأسود مولى له فأمره أن يخبرني بما قالت له عائشة فقال : نعم سألت عائشة أم المؤمنين ؟ فقلت : أعرّف بالهدى ؟ فقالت : لا عليك أن لا تعرّف به ، وعن عطاء ، وطاوس لا يضرك أن لا تعرّف به . وعن ابن الحنفية أنه أمر بتعريف بدنة أدخلت من الحل . وعن سعيد بن جبير أنه لم ير هديا إلا ما عرّف به من الأبل والبقر خاصة .

قال أبو محمد : لم يأت أمر بتعريف شيء من ذلك في قرآن ، ولا سنة ، ولا يجب إلا ما أوجبه الله تعالى في أحدهما ولا قياس يوجب ذلك أيضا لأن مناسك الحج إنما تلزم الناس لا الأبل ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ولا هدى على القارن غير الهدى الذى ساق مع نفسه قبل أن يحرم وهو هدى تطوع سواء مكيا كان أو غير مكى فإن مالكا . والشافعي قالا : على القارن هدى وحكمه حكم المتمتع سواء سواء في تعويض الصوم منه إن لم يجد هديا وليس على المكى عندهما هدى ، ولا صوم إن قرن كما لا شيء عليه في المتمتع ، وقال مالك : لم أسمع قط أن مكيا قرن ، وقال أبو حنيفة : إن تمتع المكى فلا شيء عليه . لا هدى ، ولا صوم وإن قرن فعليه هدى ولا بد ، ولا يجوز أن يعوض منه صوم وجد هديا أو لم يجد ، ولا يجوز له أن يأكل منه شيئا قال : والمكى عنده من كان ساكنا في أحد المواقيت فادونها إلى مكة قال : فإن تمتع من هو ساكن فيما وراء المواقيت أو قرن فعليه هدى وله أن يأكل منه فإن لم يجد فصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقيده بوجوه من الخطأ ، أولها أنه تقسيم لا يعرف عن أحد قبله ، والثاني تفرقة بين قران المكى وبين تمتعه وتسويته بين قران غير المكى وبين تمتعه بلا برهان ، والثالث تعويض الصوم من هدى غير المكى ، ومنعه من تعويض الصوم من هدى المكى ، كل ذلك رأى فاسد لاسلف له فيه ولا دليل أصلا ، فقالوا : إن المكى إذا قرن فهو داخل في إساءة ، قلنا : فكان ماذا ؟ ، وأين وجدتم أن من دخل في إساءة لم يجز له أن يعوض من هديه دم ؟ وهذا قاتل الصيد محرما داخل في أعظم الإساءة . وأشد الأثم وقد عوض الله تعالى من هديه صوما وإطعاما وخيره في أى ذلك شاء ؟ ، وهذا المحصر غير داخل في إساءة بل مأجور معذور ولم يعوض الله تعالى من هديه صوما ، ولا إطعاما ، فكم هذا التخليط والخطب في دين الله تعالى بشرع الشرائع الفاسدة فيه ؟

وأيضاً فالمكّيّ عندما إذا تمتع فهو داخل في إساءة أو غير داخل في إساءة لا بدّ من أحدهما ، فإن كان داخلاً في إساءة فلم يجعلوا عليه هدباً كالذي جعلوا في القرآن عليه ؟ وإن كان ليس داخلاً في إساءة فمن أين وجب أن يدخل إذا قرن في إساءة ؟ فهل فيما يأتي به الممرورون أكثر من هذا ؟ ، وأما نحن فليس المكّيّ ولا غيره مسيئاً في قرأته ولا في تمتعه بل هما بحسنان في كل ذلك كسائر الناس ولا فرق ، فسقط قول أبي حنيفة لعظيم تناقضه وفساده ، وأما مالك ، والشافعي فأنهما قاسا القرآن على المتمتع في المكّيّ وغيره * .

قال أبو محمد : القياس كله خطأ ^(١) ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الخطأ لأنه لا شبه بين القارن والمتنع لأن المتمتع يجعل بين عمرته وحجه إحلالاً ولا يجعل القارن بين عمرته وحجه إحلالاً ، وأيضاً فإن القارن عندهما وعندنا لا يطوف إلا طوافاً واحداً ولا يسمى إلا سعيّاً واحداً والمتنع يطوف طوافين ويسمى سعيين ، وأيضاً فإن القارن لا بدّ له من عمل الحج مع عمرته والمتنع إن لم يرد أن يحج لم يلزمه أن يحج ، والقياس عندهما لا يكون إلا على علة جامعة بين الحكيمين ولا علة تجمع بين القارن والمتنع * .
﴿ فإن قالوا ﴾ : العلة في ذلك هي إسقاط أحد السفريّن قلنا : هذه علة موضوعة لا دليل لكم على حتمتها وقد أريناكم بطلانها مراراً ، وأقرب ذلك أن من أحرم وعمل عمرته في آخر يوم من رمضان ثم أهل هلال شوال إثر إحلاله منها ثم أقام بمكة ولم يبرح حتى حج من عامه ذلك فلا هدى عليه عندهما ولا صوم ، وقد أسقط أحد السفريّن ، وكذلك من قصد إلى ما دون التعميم داخل العام لحاجة قلبه صار هنالك وهو لا يريد حجاً ولا عمرة بدا له في العمرة فاعتزم من التعميم في آخر يوم من رمضان ، ثم أقام حتى حج من عامه فلا هدى عليه ولا صوم عندهما ؛ وهو قد أسقط السفريّن جميعاً سفر الحج وسفر العمرة ، ثم يقولان فيمن حج بعده بساعة إثر ظهور هلال شوال فاعتزم ، ثم خرج إلى اليباء على أقل من يريد ^(٢) من المدينة عند الشافعي أو إلى مدينة القسقاط وهو من أهل الاسكندرية . عند مالك ثم حج من عامه : فعليه الهدى أو الصوم وهو لم يسقط سفر أصلاً ، فظهر فساد هذه العلة التي لا علة أفسد منها ولا أبطل ، وبالله تعالى التوفيق * .

واحج بعض أهل المعرفة بمن يرى الهدى في القرآن بأن قال : قد صح عن سعد ابن أبي وقاص . وعلى بن أبي طالب . وعائشة أم المؤمنين . وعمران بن الحصين . وعبد الله ابن عمر أنهم سموا القرآن تمتعاً . وهم الحق في اللغة ، فاذ القرآن تمتع فالهدى فيه ، أو الصوم ينص القرآن في إيجاب ذلك على المتمتع * .

(١) في النسخة رقم (١٦) والقياس كله باطل بما هنا نسب لما يأتي (٢) في النسخة رقم (١٦) « أقل من يريد » .

قال أبو محمد: لا يختلف هؤلاء رضى الله عنهم ولا غيرهم فى أن عمل المبلّ بحج وعمره مما هو عمل غير عمل المبلّ بعمره فقط ثم يحج من عامه بالهلال آخر مبتدأ ، فاذ ذلك كذلك فالرجوع إليه هو بيان رسول الله ﷺ ، وهك أن كليها يسمى تمتا إلا أنها إعلان متفيران فظننا فى ذلك فوجدنا الحديث الذى ذكرنا قبل من رواية البخارى عن يحيى ابن بكير عن الليث عن عقيل بن خالد عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه « أن رسول الله ﷺ أهل بالعمرة ثم أهل بالحج فمتنع الناس معه عليه السلام بالعمرة الى الحج فكان من الناس من [أهدى] (١) فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال [لناس] (٢) : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شئ حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة ويقصر ويحلب ثم ليحل بالحج فن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجع الى أهله » • وقد ذكرنا قبل من طريق مالك ومعر عن الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ أمر من معه الهدى بأن يجعل مع عمرته حجبا ، فصح أمر النبي ﷺ من تمتع بالعمرة الى الحج بالهدى ، أو الصوم ولم يأمر القارن بشئ من ذلك • ووجدنا ما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبدة بن سليمان عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ [فى حجة الوداع] (٣) موافين لالهال ذى الحجة فكنت فيمن أهل بعمره قدمنا مكة فأدركنى يوم عرفة وانا حائض لم أحل من عمرتى فشكوت ذلك الى النبي ﷺ فقال : دعى عمرتك وانقضى رأسك وامشطى وأهل بالحج قالت: ففعلت (٤) فلما كانت ليلة الحصة وقد قضى الله حجنا أرسل معى عبد الرحمن بن أبي بكر فأردقنى وخرج بى الى التعم فأهلكت بعمره وقضى الله (٥) حجنا وعمرتنا ولم يكن فى ذلك هدى ، ولا صدقة ولا صوم » • ومن طريق أبى داود نا الربيع بن سليمان [المؤذن] (٦) أنا محمد بن ادريس الشافعى عن سفيان بن عينة عن ابن أبى نجيح عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال لها : طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة (٧) يكفىك لحجك وعمرتك » • فصح أنها كانت قارئة ، ولم يجعل عليه السلام فى ذلك هديا ولا صوما •

(١) الزيادة من البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ (٢) الزيادة من البخارى (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٠ (٤) فى النسخة رقم (١٤) ففعلت قالت ، زيادة قلت ، وليست فى صحيح مسلم (٥) فى النسخة رقم (١٤) ، وقد قضى الله زيادة وقد وليست فى صحيح مسلم (٦) الزيادة من سنن أبى داود ج ٢ ص ١١٩ (٧) فى النسخة رقم (١٤) ، بالبيت والصفا والمروة ، وما هنا موافق لسنن أبى داود •

﴿فان قيل﴾ : إنها رضى الله عنها : رفضت عمرتها (١) قلنا : ان كنتم تريدون أنها حلت منها فقد كذب من قال ذلك لأن رسول الله ﷺ أخبرها ان طوافها وسعيها يكفيها لحجها وعمرتها ، ومن الباطل ان يكفيها عن عمرة قيد أحلت منها ، وان كنتم تريدون أنها رفضتها وتركتها بمعنى أخرت عمل العمرة من الطواف والسعى حتى أفاضت يوم النحر فطافت وسعت لحجها وعمرتها معافئتم ، وهذا قولنا : ﴿فان قيل﴾ : فان وكيما روى هذا الخبر فجعل قولها ولم يكن في ذلك هدى ولا صوم من قول هشام قلنا : فان عبد الله بن نمير وعبد جعلاه من كلام عائشة ، وما ابن نمير دون وكيح في الحفظ . والثقة . وكذلك عبدة ، وكلا الروايين حق قائله هي وقاله هشام ، ونحن أيضا نقوله *

﴿فان قيل﴾ : قد صح أنه عليه السلام أهدى عن نسائه القر قلنا : نعم وقد بين معنى ذلك الاهداء سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنه كان أضحى لا هدى متعة ، ولا هدى عن قران *

قال أبو محمد : وقالوا : قد روى عن عمر . وجابر وجوب الهدى على القارن قلنا : أما الرواية عن عمر فأنها من طريق عبد السلام بن حرب عن سعيد عن أبي معشر (٢) عن إبراهيم عن عمر ، فبعد السلام ضعيف ، وأبو معشر مثله ، وإبراهيم لم يولد الا بعد موت عمر رضى الله عنه ، وأما الرواية عن جابر فرويناها من طريق موسى بن عبيدة عن بعض أصحابه أنه سأل جابر بن عبد الله أن يقرن بين حج وعمرة بغير هدى ؟ فقال : ما رأيت أحدا منا فعل [مثل] (٣) ذلك ، فوسى ضعيف وبعض أصحابه عجب البتة ؛ ثم لو صححت لكانت موافقة لقولنا : لأن ظاهرها المنع من القارن دون أن يسوق مع نفسه هدى (٤) ، وهكذا نقول ، ثم لو صح ذلك عنها لكان لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولما كان قد خالفهما من الصحابة كما ذكرنا آنفا عن أم المؤمنين *

ورويانا عن سعيد بن منصورنا أبو عوانة عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهم أنه سأل ابن عمر مع قوم عز وجل أحرم بالقران ما كفارته ؟ فقال ابن عمر : كفارته أنه يرجع بأجرين . وترجعون بأجر ، فلو كان عليه هدى لأقتا بهم *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيح عن شعبة عن الحكم بن عتيبة ان الحسن بن علي ابن أبي طالب قرن بين حج . وعمرة ولم يهد قال الحكم : وقرن أيضا شريح بين الحج والعمرة ولم يهد ، ﴿فان قيل﴾ : فقد رويتم عن ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن

(١) في النسخة رقم (١٤) العمرة (٢) في النسخة رقم (١٤) عن سعيد بن أبي معشر ، وهو غلط لأن سعيدا هذا هو سعيد بن أبي عروة ، وأبو معشر هذا هو زياد بن كليب التميمي الخنظلي ، وإبراهيم هو النخعي وأما علم (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٦) «دون السرى بالهدى مع نفسه» *

إسماعيل — هو ابن أبي خالد — عن وبرة بن عبد الرحمن عن ابن عمر قال: إذا قرن الرجل بين الحج والعمرة فعليه بدنة فقيل له: إن ابن مسعود يقول: شاة، فقال ابن عمر: الصيام أحبة إلّٰى من شاة قلنا: نعم وأتم أول من خالف ابن عمر في هذا، ومن التلاعب في الدين أن توجبوا قول صاحب حجة [لا يجوز خلافاً] ^(١) إذا وافق قول أبي حنيفة. أو مالك. أو الشافعي وغير حجة إذا خالفهم، نبرأ إلى الله تعالى من هذا العمل *

- وأما قولنا: — من أراد أن يخرج من مكة بمنعمر، أو قارن، أو متمتع بالعمرة إلى الحج؛ ففرض عليه أن يجعل آخر عمله الطواف بالبيت فإن تردد بمكة بعد ذلك أعاد الطواف ولا بدّ — فإن خرج ولم يطف بالبيت ففرض عليه الرجوع ولو كان بلده بأقصى الدنيا حتى يطوف بالبيت، فإن خرج عن منازل مكة فتردد خارجاً ماشياً فليس عليه أن يعيد الطواف إلا التي تحيض بعد أن تطوف طواف الافاضة فليس عليها أن تنتظر طهرها لتطوف لكن تخرج كما هي، فإن حاضت قبل طواف الافاضة فلا بدّ لها أن تنتظر حتى تطهر، وتطوف، وتحيض عليها الكرى والرقّة — فلباروناه من طريق مسلم قال: نا سعيد ابن منصور نا سفيان عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال: «كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله ﷺ: لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» ^(٢) *

ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح نا الليث عن ابن شهاب عن أبي سلمة — هو ابن عبد الرحمن ابن عوف — أن عائشة أم المؤمنين قالت: «حاضت صفية بنت حيي بعدما أفاضت فذكرت حينئذ لرسول الله ﷺ فقال عليه السلام: ^(٣) أحابستاهي؟ فقلت: يا رسول الله إنها قد كانت أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت [بعد الافاضة] ^(٤) فقال رسول الله ﷺ: خلتنفر:» *

قال أبو محمد: فمن خرج ولم يودع من غير الحائض فقد ترك فرضاً لازماً له فعليه أن يؤديه *
روينا من طريق وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن قوماً نفروا ولم يودعوا فردهم عمر بن الخطاب حتى ودّعوا *

قال علي: ولم يخص عمر موضعاً من موضع، وقال مالك: بتحديد مكان إذا بلغه لم يرجع منه، وهذا قول لم يوجهه نص. ولا إجماع. ولا قياس. ولا قول صاحب *
ومن طريق عبد الرزاق نا محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن نافع قال: رد عمر

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) من النسخة البغية (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٤ (٣) في صحيح مسلم ج ١

ص ٣٧٥ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) الزيادة من صحيح مسلم

ابن الخطاب نساء من ثلثة هرشى (١) كن أفضل يوم النحر [ثم حضن] (٢) ففعلن فردهن حتى يطهرن ويطفن بالبيت، ثم بلغ عمر بعد ذلك حديث غير ما صنع فترك صنعه الأول. قال أبو محمد: هرشى هى نصف الطريق من المدينة الى مكة بين الأبواء والحجفة على فرسخين من الأبواء وبها علبان مبيان علامة لانه نصف الطريق، وقد روى أن من طريق أبي عوانة عن يعلى بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله ابن أوس « أن رسول الله ﷺ، وعمر بن الخطاب أقياه في المرأة تطوف بالبيت يوم النحر، ثم تحيض أن يكون آخر عهدها بالبيت » *

قال أبو محمد: الوليد بن عبد الرحمن غير معروف، ثم لو صح لكان داخلا في جملة أمره عليه السلام - أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت - وعمومه، وكان يكون أمره عليه السلام الحائض التي أفاضت بأن تنفر جكازا ثدا مبنا على (٣) النهى المذكور مستثنى منه ليستعمل الخبران معا ولا يخالف شيء منها، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا: من ترك عمدا أو نسيان شيئا من طواف الافاضة أو من السعى الواجب بين الصفا والمروة فليرجع أيضا كما ذكرنا بمتنعان النساء حتى يطوف [بالبيت] (٤) ما بقى عليه، فإن خرج ذوالحجة قبل أن يطوف فقد بطل حجه وليس عليه في رجوعه لطواف الوداع أن يمتنع من النساء فلأن طواف الافاضة فرض، وقال تعالى: (الحج أشهر معلومات) - وقد ذكرنا أنها شوال. وذوالقعدة. وذوالحجة فاذ هو كذلك فلا يحل لأحد أن يعمل شيئا من أعمال الحج في غير أشهر الحج فيكون مخالفا لأمر الله تعالى * وأما امتناعه من النساء فلفقوا الله تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) - فهو ما لم يتم فرائض الحج فهو في الحج بعد، وأما رجوعه لطواف الوداع فليس هو في حج، ولا في عمرة فليس عليه أن يحرم ولا أن يمتنع من النساء لأن الله تعالى لم يوجب ذلك، ولا رسوله ﷺ، ولا لإحرام الابحج، أو عمرة، أو أما لطواف مجرد فلا *

وأما قولنا: أن من لم يرم جمرة العقبة حتى خرج ذوالحجة أو حتى وطى عمدا لحجه باطل. فلبار وروينا من طريق أبي داود السجستاني نا نصير بن علي - هو الجهمي - نا يزيد بن زريع نا خالد - هو الحذاء - عن عكرمة عن ابن عباس « أن رجلا قال لرسول الله ﷺ: انى أمسيت ولم أرم قال: أرم ولا خرج » (٥) فأمر عليه السلام بالرمي المذكور. وأمره

(١) هى فتح الما وسكون الراء ثم ثين معجمة وبالقصر - ثنى فى طريق مكاتير بمن الجحفة يرى منها البحر ولها طريقان فكل من سلك واحد منهما أفضى به الى موضع واحد لذلك قال الشاعر

غذا أصبرشى أو قفاها فاما هـ كلا جاني هرشى لمن طريق (٢) لا يافتن النسخة رقم (١٤) (٣) فى النسخة رقم.

(١٦) « على ما انتهى » (٤) لا يافتن النسخة رقم (١٤) (٥) الحديث مختصره المصنف انظر سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٤٩ *

فرض ، وأخبر عليه السلام انه لا حرج في تأخيرها فهو باق مادام من أشهر الحج شيء، ولا يجزئ في غير أشهر الحج لأنه من فرائض الحج لما ذكرنا آتاهم وبنام طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان ذكر وهو بنى رمى ، وان فاته ذلك حتى ينفر فانه يحج من قابل ويحافظ على المناسك *

قال أبو محمد : والعجب كله من يبطل حج المسلم بأن يشر أمر أنه حتى أمني من غير إيلاج . ولا نهى عن ذلك أصلاً إلا في قرآن . ولا في سنة . ولا جاء بإبطال حجه بذلك نص ، ولا إجماع ، ولا قياس ؛ ثم لا يبطل حجه بترك رمى بحجرة العقبة وترك مزدلفة وقد صرح الأمر بهما في القرآن والسنة الثابتة *

وأما قولنا : — انه يجزئ القارن بين الحج والعمرة طواف واحد سبعة أشواط لها جميعاً ، وسعى واحد بين الصفا والمروة سبعة أشواط (١) لها جميعاً كالفرس سواء — فلما روينا من طريق مسلم ناقتية نا الليث — هو ابن سعد — عن نافع أن ابن عمر قال لم : أشهدوا اني قد أوجبت حجاً مع عمرتي ، ثم انطلق يهل بهما جميعاً حتى قدم مكة فطاف بالبيت والصفا والمروة . ولم يرد على ذلك [ولم ينحر] (٢) ، ولم يحاق ، ولا قصر ، ولا أحل من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر فحرق وحلق ورأى انه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول ، وقال : هكذا فعل رسول الله ﷺ *

ومن طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا بهز نا أسد نا وهيب — هو ابن خالد — نا عبد الله ابن طاوس عن أبيه عن عائشة « انها أملت بعمرة فقدمت ولم تحلف بالبيت حتى حاضت ففعلت المناسك كلها ، وقد أملت بالحج . فقال لها رسول الله ﷺ (٣) يوم النفر : يسمعك طوافك لحجك وعمرتك فأبتهت فبعث بها مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى التميم فاعتمرت بعد الحج » *

ومن طريق مسلم حدثني حسن [بن علي] (٤) الحلواني نا زيد بن الحباب حدثني ابراهيم بن نافع حدثني عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين أنها حاضت بسرف فخطرت بعمرة فقال لها رسول الله ﷺ : يجزئ عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك *

ومن طريق مسلم نا قتية نا الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : أقبلت عائشة بعمرة فذكر الحديث ، وفيه « ان رسول الله ﷺ دخل عليها وهي تبكي فقال :

(١) في النسخة (١٤) سبعة أطراف (٢) الزياتين صحيح مسلم ج ١ ص ١٢٠٢ الحديث ذكره المصنف مختصراً وفيه اختلاف في بعض الألفاظ (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ وقال لها : لبي (٤) الزياتين صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٢

ماشأنا؟ قالت: [شأني أتي] (١) قد حضرت، وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون إلى الحج الآن. فقال لها رسول الله ﷺ: إن هذا أمر كتب الله على بنات آدم فاعتسلي. ثم أهلك بالحج ففعلت ووقت المواقيت حتى إذا [طهرت] (٢) طافت بالكعبة وبين الصفا والمروة. قال رسول الله ﷺ: قد حلت من حجك وعمرتك جميعا * ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم (٣) أنا أشهب أن مالكا حدثهم أن ابن شهاب وهشام بن عروة حدثاه عن عروة عن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فقدمنا مكة فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فأنما طافوا طوافاً واحداً» * حدثنا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا إبراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا محمد بن بشر بن مطر نا أبو المصعب، وجعفر بن محمد الوركانى قالا جميعا: نا الدراوردي - هو عبد العزيز بن محمد - نا عبيد الله بن عمر نا نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرن بين الحج والعمرة فليطف لهما طوافاً واحداً وسعياً واحداً» *

فهذه آثار متواترة متظاهرة توجب العلم الضروري * ومن طريق عبد الرزاق نا عبيد الله بن عمر نا نافع نا ابن عمر نا يقول: للقارن سعى واحد. وللمتعمع سعيان * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال: يكفيك لهما طوافك الأول بين الصفا والمروة يعنى القارن بين الحج والعمرة * ومن طريق سفيان الثوري عن سلبة بن كهيل قال: حلف لي طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لحج أو عمرته إلا طوافاً واحداً * ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي بن أبي طالب للقارن طوافاً واحداً بين الصفا والمروة خلاف ما يحفظ أهل العراق * ومن طريق هشيم ابن بشير نا أبو بشر (٤) عن سلمان الشكري أن جابر بن عبد الله قال: لو أهملت بالحج والعمرة جميعاً لطف لهما طوافاً واحداً ولكنك مهديا - يعنى سوق الهدى قبل الأحرام - وهو قول محمد بن سيرين. والحسن البصري. وسعيد بن جبير. وعطاء. وطاوس. ومجاهد.

(١) الرازي في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ (٢) لا ياقين صحيح مسلم وهو موافق لسنن النسائي ج ٥ ص ١٦٥ (٣) في نسخة رقم (١٦) وأخبرني أحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وهو غلط في نسخة أبيه وأخبرني محمد بن عبد الرحمن بن الحكم، وهو غلط أيضاً صحاح من تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٦٠ (٤) في نسخة رقم (١٦) نا ابن بشر، وهو غلط نا جعفر نا ابن عباس وهو نا أبي وحشية الشكري - أبو بشر - روى عن سلمان الشكري وروى عنه هشيم ناظر تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٨٣٠ ج ٤ ص ٢١٤

وسالم بن عبد الله بن عمر . ومحمد بن علي بن الحسين . والزهري . ومالك . والشافعي . وأحمد . وإسحاق . وأبي ثور ، وداود . وأصحابهم *

وقالت طائفة: بل يطوف طوافين، ويسمى سعين. كما روينا من طريق حماد بن سلة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن الضبي بن معبد قرن بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسمى سعين ولم يحل بينهما وأهدى. وأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر: هديت لسنة نيك * ومن طريق عبد الرزاق عن عباد بن كثير. ويس الزيات قال يس: عن رجل عن ابن الأصباني، وقال عباد: عن عبد الرحمن بن الأصباني عن عبد الرحمن. ابن أبي ليلى أن الحسين بن علي قرن بين الحج والعمرة فطاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة لعمرة، ثم قعد في الحجر ساعة، ثم قام فطاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لحجه، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ * ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن ابن عمار عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن النبي ﷺ جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسمى لهما سعين » * وروى عن بعض الصحابة كـارونا من طريق منصور بن المعتمر عن مالك بن الحارث عن أبي نصر— هو ابن عمرو السلي—، ومن طريق منصور عن رجل من بني سليم، ومن طريق أبي عوانة عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن أذينة، ومن طريق وكيع عن مسعر عن بكير بن عطاء اللثي عن رجل من بني عذرة، ومن طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة. وزاد بن مالك: ومن طريق ابن سحمان عن ابن شبرمة، ثم اتفق أبو نصر بن عمرو، والرجل السلي، والرجل العذري، وعبد الرحمن بن أذينة، والحكم بن عتيبة، وزاد بن مالك، وابن شبرمة كلهم عن علي أنه قال: يطوف القارن طوافين وسمى سعين، ومن طريق منصور بن زاذان عن زياد بن مالك، ومن طريق سفيان عن أبي إسحاق السبيعي، ثم اتفق زياد بن مالك. وأبو إسحاق. كلاهما عن ابن مسعود على القارن طوافان وسعيان ^(١) * ومن طريق الصباح بن أرطاة عن الحكم بن عمرو بن الأسود ^(٢) عن الحسين ^(٣) بن علي قال: إذا قرنت بين الحج والعمرة فطاف طوافين واسع سعين، وهو قول مجاهد. وجابر بن زيد. وشرح القاضى. والشعبي. ومحمد بن علي بن الحسين. وإبراهيم النخعي. وحماد بن أبي سليمان. والحكم ابن عتيبة، وروى عن الأسود بن زيد، وهو قول أبي حنيفة. وسفيان. والحسن ابن حنبل، وأشار نحوه الأوزاعي * وهنا قول ثالث رويناه من طريق سعيد بن منصور

(١) في النسخة رقم (١٦) على القارن سعين، وهو غلط وسقط، وفي النسخة اليمنية على القارن طوافين وسعين، والتقدير أي يطوف طوافين ويسمى سعين (٢) في النسخة رقم (١٦) على الحكم بن عمرو بن الأسود وما هنا كالنسخة الاخرين. وكلها صحيحة لان الحكم هو ابن عمرو بن الأسود (٣) في النسخة رقم (١٤) عن الحسن، والنسختان موافقتان لما سبق فقرأ *

قال : نا جهم بن واقد الأنصاري سألت عطاء بن أبي رباح قلت : قرنت الحج والعمرة فقال : تطوف طوافين بالبيت ويجزئك سعي واحد بين الصفا والمروة *

قال أبو محمد : أما قول عطاء هذا فإنه كان لا يرى السعي بين الصفا والمروة من فرائض الحج فلذلك اجزأه عنده سعي واحد بينها لأنه للحج وحده *

قال أبو محمد : أما ما شغب به من يرى أن يطوف القارن طوافين ويسعى سبعين عن النبي ﷺ فساقط كله لا يجوز الاحتجاج به ، وكذلك كل ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم لا يصح منه ولا كلمة واحدة ، ولكنه عن ذكرنا من التابعين صحيح إلا عن الأسود وحده فإنه من رواية جابر الجعفي *

أما حديث الضبي بن معبد فإن إبراهيم لم يدرك الضبي ولا سمع منه ولا أدرك عمر فهو منقطع ، وقدرواه الثقات مجاهد . ومنصور عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن الضبي . فلم يذكر فيه طوافاً ولا طوافين . ولا سعيًا ولا سبعين أصلاً . وإنما فيه أنه قرن بين الحج والعمرة فقط *

وأما حديث ابن أبي ليلى فرسل ، ثم هو أيضا عن الحسن بن عمار ولا يجوز الاحتجاج بروايته *

وأما حديث الحسين بن علي . فمن عباد بن كثير . ويس وكلامهما ضعيف جداً في غاية السقوط ، فسقط كل ذلك وتسقط بسقوطه الرواية عن عمرو بن الحسين بن علي . والله ما جعل الله تعالى عذراً لمن يعارض رواية عطاء . وطاوس . ومجاهد . وعروة عن أم المؤمنين عن النبي ﷺ ، ورواية نافع عن ابن عمر . وأبي الزبير عن جابر كلاهما عن النبي ﷺ بمثل هذه العفونات الذفرة ، ونعوذ بالله من الخذلان *

وأما الرواية عن علي فأبو نصر بن عمرو ؛ وعبد الرحمن بن أذينة ، وزباد بن مالك ، ورجل من بني عذرة . ورجل من بني سليم لا يدري أحد من خلق الله تعالى من هم ؟ ، وأما الحكم بن عتية . وابن شبرمة فلم يدركا علياً ولا ولداً إلا بعد موته ، وأما الرواية عن الحسين ابنه . فمن الصحاح بن أرطاة وهو في غاية السقوط ، وأما الرواية عن ابن مسعود . فزياد ابن مالك لا يدري من هو ، وأما أبو اسحاق فلم يولد إلا سنة موت ابن مسعود أو بعدها ، *

فمن أعجب ممن يعارض رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، ورواية عمرو ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس ، ورواية سلمة بن كهيل عن طاوس عن الصحابة جملة ، ورواية أبي بشر عن سليمان الشكري عن جابر ، ورواية مالك عن الزهري . وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة أم المؤمنين عن كل من قرن من الصحابة مع رسول الله

ﷺ هذه الطلح^(١) المترديات ، وهذا — لمن تأمله — اجماع صحيح من جميع الصحابة رضي الله عنهم بحضرة رسول الله ﷺ لا يكدر فيه ما جاء بعده . لو جاء فكيف وكله باطل مطر ح ؟ *

قال أبو محمد : وقول رسول الله ﷺ الذي رواه طاوس . ومجاهد عن ابن عباس ورواه عطاء ، ومحمد بن علي عن جابر ، ورواه طاوس عن سراقه كلهم عن النبي ﷺ « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » *

قال علي : ومن الباطل أن تحتاج العمرة إلى عمل غير عمل الحج وقد دخلت فيه ، ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بمن ذكرنا من السقاط الذين يؤنس بالخير فقدم منه ، ويوحش منه وجودهم فيه ، ثم يقولون في الثابت عن النبي ﷺ من أمره من قرن بين الحج والعمرة بأن يطوف لهما طوافاً واحداً وسعيّاً واحداً : هذا من رواية الدراوردي نعم أنه لمن رواية الدراوردي الثقة المأمون لامن رواية الحجاج بن أرطاة . وعباد بن كثير . ويس الزيات المطرحين المتروكين ، ثم أعجب شيء أن في رواية عبد الرحمن بن أذينة المذكور عن علي أنه لا يجوز لمن بدأ بالاهلال بالحج أن يردف عليه عمرة ، لجعل أبو حنيفة ماروي ابن أذينة عن علي من أن القارن يطوف طوافين ويسعى سبعين حجة خالفها^(٢) السنن الثانية وإجماع الصحابة ولم يجعل مارواه ابن أذينة عن علي — من أنه لا يجوز لمن بدأ بالاهلال بالحج أن يضيف إليه عمرة — حجة ، فإذا هذا التلاعب ؟ ولئن كانت رواية ابن أذينة عن علي في أحد الوجهين حجة أنها لحجة في الوجه الآخر ، ولئن لم تكن حجة في أحد الوجهين فما هي حجة في الآخر ، ثم اعترضوا في الآثار الواردة عن ابن عمر بما روى عنه من أن النبي ﷺ كان متمتعاً ، ولو أن الذي احتج بهذا يستحي ممن حضره من الناس [من]^(٣) قبل أن يبلغ إلى الحياء من الملائكة ، ثم من الذي إليه معاده عز وجل لردعه عن هذه المجاهرة القبيحة ، وهذا الخبر قد ذكرناه وفيه [من]^(٤) « تمتع رسول الله ﷺ بدأ فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج » فوصف عمل القرآن وسماه متمتعاً . والعجب أن هذا المجاهر بهذه العظيمة يناظر الدهر في إثبات أن النبي ﷺ كان قارناً ، ثم أضرب عن ذلك الآن وجعل يومه أنه كان متمتعاً ، وهذا من الغاية في الساجدة والصفة المذمومة ، واعترض في الآثار المذكورة عن عائشة أم المؤمنين بما روى في ذلك الخبر

(١) في النسخة رقم (١٦) والقضائح ، والذي يناسب لفظ المترديات معناه (٢) في النسخة ليلينة « خالفها » (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) « ومن » هنا حرف جر .

من قول النبي ﷺ «ارضى العمرة، ودعى العمرة، واترك العمرة، وامتشطى، وانقضى رأسك، وأهلى بالحج» وأوهم هذا المسكبر بهذه الالفاظ أنها أحلت من العمرة وهذا باطل لأن - معنى ارضى العمرة، ودعى العمرة، واترك العمرة، وأهلى بالحج - أن تدع الطواف الذى هو عمل العمرة وتتركه وترفض عمل العمرة من أجل حيفها وتدخل حجا على عمرتها فتكون قارئة فإذا طهرت طاف بالبيت حيثنذللعمرة وللحج *

وأما نقض الرأس والامتشاط فلا يكره ذلك فى الاحرام بل هو مباح مطلق *
برهان ذلك (١) قول رسول الله ﷺ لها حيثنذ : «طوافك بالبيت وسعيك بين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك» فكيف يمكن أن يكفيا طوافها وسعيها لعمرة قد أحلت منها ؟ لولا الهوى المعنى المصم المقحم فى بحار الضلالة بالمجاهرة بالباطل ، فصح يقينا أنه إنما كفاهها طوافها وسعيها لحجها وعمرتها اللذين كانت قارئة بينهما ، هذا مالا يحيل على من له أدنى فهم ولم يجد ما يموه به فى حديث جابر ولا فى حديث عروة عن عائشة أن الذين جمعوا بين العمرة والحج من الصحابة طافوا لها طوافا واحدا فرجع إلى أن قال : ان عليا كان مع رسول الله ﷺ فى حجه وأشركه فى هديه فلم يقل : ما قال إلا عن علم فيقال لمن قال : هذا القول : انك تنسب الى على الباطل وقولا لم يثبت عنه قط ، ثم لو ثبت عنه فأم المؤمنين كانت فى تلك الحجة أبطن بالنبي ﷺ وأعلم به من على وغير على ، واذا صار على هنا يجب تقليده واطراح السنن الثابتة وأقوال سائر الصحابة لقول لم يصح عنه ، فلا وجب تقليده فى الثابت عنه من بيع أمهات الأولاد ، ومن قوله : ان فى خمس وعشرين من الابل خمس شياه ، وسائر ما خالفوه فيه لما هو أقل مما تركوا هنا ؟ ولكن الهوى للمعبود *

وعهدنا بهم يقولون فيما روى عن أم المؤمنين اذ قالت لأم ولزيد بن أرقم فى بيعها غلاما من زيد بثمانمائة درهم الى العطاء ، ثم ابتاعته منه بستمائة درهم فقد أبلغ زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ان لم يتب : مثل هذا لا يقال بالرأى ، فلا قالوا هنا فى قول عائشة وجابر وابن عمر . وابن عباس : ان القارن يجزئهم طواف واحد : مثل هذا لا يقال بالرأى : ولكن حسبهم ونصر المسألة الحاصلة الحاضرة بما يمكن (٢) ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٣٧ — مسألة — ويجزى فى الهدى المعيب ، والسلام أحب التينا . ولا تجزى جفدة من الابل . ولا من البقر . ولا من الغنم إلا فى جزء الصيد فقط *

برهان ذلك ان نهي النبي ﷺ عن العرجاء البين عرجها ، والعوراء البين عورها ،

(١) فى النسخة رقم (١٦) «برهاننا» وما هنا أنسب (٢) فى النسخة اليمنية وفى النسخة رقم (١٤) «بما يمكن» .

والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تنقي^(١)، وأن لا يضحى بشرقاء، ولا خرقاء، ولا مقابلة، ولا مدبرة، إنما جاء في الأضاحي نصاً والأضحية غير الهدى، والقياس باطل، وقد وافقنا المخالف على اختلاف حكم الهدى والأضحية^(٢) في الأشعار والتقليد وحكمه إذا عطب قبل محله، فمن الباطل أن يقاس حكم الهدى على الأضاحي في مكان، ولا يقاس عليه في مكان آخر بغير برهان مفرق بين ذلك، والهدى جائز في جميع السنة ولا تجوز الأضحية عندهم إلا في ثلاثة أيام من ذى الحجة فطلعت التسوية بينهما، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الجذعة فلبارونا من طريق مسلم نايجي بن يحيى أنا هشيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن البراء بن عازب أن خاله أبا بردة بن نيارذ مخ قبل أن يذبح النبي ﷺ قال: يا رسول الله إن هذا اليوم اللحم فيه مكروه^(٣)، وإنى مجئت نسيتكى لأطعم أهلي وجيرانى وأهل دارى فقال له^(٤) رسول الله ﷺ: أعد نسكاً فقال: يا رسول الله إن عندى عناق لبن^(٥) هى خير من شأتى لحم فقال عليه السلام: هى خير نسيتكى ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك * وهذا عموم منه عليه السلام وابتداء قضية قائمة بذاتها^(٦) وإنما كان يكون هذا مقصوداً على الأضحية لوقال عليه السلام: ولا تجزى عن أحد بعدك فكان يكون الصغير مردوداً إلى الأضحية لكن ابتداء عليه السلام فأخبر أنه لا تجزى جذعة عن أحد بعدها، فعم ولم يخص وإنما خصصنا جزاء الصيد بنص^(٧) قوله تعالى (لجزاء مثل ما قتل من النعم). فسم تعالى أيضاً ووجب أن يجزى الجذع بمثله، والصغير بمثله، والمعيب بمثله نص القرآن، وبالله تعالى التوفيق.

٨٣٨ — مسألة — ولا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريان، فإن فعل لم يجزه، فإن غطى قبله، ودره فلا يسمى عريان، فإن انكشف ساهي لم يضره قال الله عز وجل: (خلوا زينبتكم عند كل مسجد) : رونا من طريق شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن المحرر^(٨) بن أبي هريرة عن أبيه قال: كنت مع علي بن أبي طالب حين بعث رسول الله ﷺ إلى مكة براءة كنا ننادى أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ولا يطوف بالبيت عريان، وقال تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) *

٨٣٩ — مسألة — الطواف بالبيت على غير طهارة جائز، والنساء، ولا يحرم الأعلى الخائض فقط لأن رسول الله ﷺ منع أم المؤمنين — إذا حضت — من الطواف بالبيت كما ذكرنا قبل؛ وولدت أسماء بنت عميس بذي الحليفة فأمرها عليه السلام بأن تقتل وتهل ولم ينهها عن الطواف.

(١) إلى الالاح لها (٢) في التسخير رقم (١٤) والينية والأضحية الهدى (٣) سناه هذا يوم طلب اللحم فيسكروه وشاق (٤) سقط لفظه، من صحيح سلم ج ١٧ ص ١١٧ (٥) الناق — بفتح العين — هي الأثمن من المراتم تستكمل سنة، وجمعها أعق وعقوق؛ وقوله عناق لبن سناه صغير ترقية ما ترجم (٦) في التسخين بنفسها وما بها (٧) لفظ بنصه. سقط من التسخير رقم (١٤) (٨) هو ابن ميمون.

فلو كانت الطهارة من شروط الطواف لبيته [رسول الله] ^(١) ﷺ كما بين أمر الحائض (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى)، (وما كان ربك نسيا) ولا فرق بين اجازتهم للوقوف بعرفة والمزدلفة ^(٢) والسعي بين الصفا والمروة ورمى الحجر على غير طهارة وبين جواز الطواف على غير طهارة الا حيث منع منه النص فقط *

روينا عن سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن أبي بشر عن عطاء قال : حاضت امرأة وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين فأتمت بها عائشة بقية طوافها ؛ فبذره أم المؤمنين لم ترا الطهارة من شروط الطواف ولا نقول بهذا في الحيض خاصة للنص الوارد في ذلك *
٨٤٠ - مسألة - فلو حاضت امرأة ولم يبق لها من الطواف الا شوط أو بعضه، أو أشواط فكل ذلك سواء وتقطع ولا بد ، فإذا طهرت بنت على ما كانت طاقته ولها أن تطوف بين الصفا والمروة لأنها لم تنه إلا عن الطواف [بالبت] ^(٣) فقط ، وقد وافقونا على اجازة كل ذلك للحائض لأن النبي ﷺ لم ينهها عن ذلك فكذلك لم ينه الجنب ولا النساء عن الطواف ولا فرق ، [وبالله تعالى التوفيق] ^(٤) *

٨٤١ - مسألة - ومن قطع طوافه لعذر أو لعل بنى على ما طاف، وكذلك السعي لأنه قد طاف ما طاف كما أمر فلا يجوز ابطاله فلو قطعه عابثا فقد بطل طوافه لأنه لم يطف كما أمر *

٨٤٢ - مسألة - والطواف والسعي را كبا جائز ، وكذلك رمى الحجر لعذر ولغير عذر . روينا من طريق مسلم ثنى أبو الطاهر وحرمة بن يحيى انا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن » ^(٥) وروينا أيضا من طريق عائشة . وجابر بن عبد الله ^(٦) * ومن طريق مسلم نا عبد بن حميد انا محمد بن بكر انا ابن جريج أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : « طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على راحته بالبيت وبالصفا والمروة ليراه الناس وليشرفه وليسألوه » ^(٧) * ومن طريق مسلم حدثني أحمد بن حنبل ^(٨) نا محمد بن سلية عن أبي عبد الرحيم - هو خالد بن سلية - ، واسمه خالد بن أبي يزيد عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين عن جده أم الحصين ^(٩) قالت : « حججت مع رسول الله ﷺ ^(١٠) حجة الوداع

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) ومن النسخة البنية (٢) في النسخة رقم (١٦) « ومزدلفة » (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٠ (٦) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١١ (٧) الحديث في مسلم لعقبه المصنف انظر ج ١ ص ٣١١ (٨) في النسخة رقم (١٦) ، أحمد بن حنبل وهو غلط . (٩) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٧ عن أم الحصين جده ، هو الحنفى واحد (١٠) في صحيح مسلم « مع النبي »

فرايت أسامة بن زيد وبلا لا أحدهما ^(١) أخذ بمخاطم ناقة رسول الله ﷺ والآخر رافع نوبه يستره من الحر حتى رمى جمره العقبة * وقد رويناه عن عمر . وعروة المنع من ذلك ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ *

٨٤٣ — مسألة — ولا يجوز التباعد عن البيت عند الطواف إلا في الزحام ^(٢)

لأن التباعد عنه عمل بخلاف فعل ^(٣) رسول الله ﷺ وعبث لا ^(٤) معنى له فلا يجوز *

٨٤٤ — مسألة — والطواف بالبيت في كل ساعة جائز وعند طلوع الشمس . وعند

غروبها ، ويركع عند ذلك * رويناه من طريق أحد بن شبيب أنا عبد الله بن محمد

ابن عبد الرحمن الزهري نا سفيان — هو ابن عينة — نا أبو الزبير عن عبد الله بن باباه عن

جابر بن مطعم * أن النبي ﷺ قال : يا بني عبد مناف لا تمنع أحداً طاف بهذا البيت

وصلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار * ^(٥) وروناه أيضاً من طريق ابن أبي نجيح عن

عبد الله بن باباه بإسناده * وروناه عن الحسن . والحسين ابني علي . وعبد الله بن عمر

الطواف بعد العصر والصلاة حيثئذ إثر الطواف * وعن ابن عباس أنه طاف بعد العصر *

وعن ابن الزبير أنه طاف بعد صلاة الصبح وصلى الركعتين حيثئذ *

قال أبو محمد : إنما جاء النهي عن الصلاة بعد العصر جملة فنأجاز الطواف بعد العصر .

مالم تصفر الشمس فقد تحكّم بلا دليل *

٨٤٥ — مسألة — وجائز رمى الجمرتين والحلق . والتحر . والذبح . وطواف

الافاضة . والطواف بالبيت . والسعي بين الصفا والمروة أن تقدم أيها شئت على أيها

شئت لا حرج في شيء من ذلك * رويناه من طريق مسلم [بن الحجاج] نا محمد

ابن عبد الله بن قهزاذ ^(٦) نا علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك أنا محمد بن أبي حفصة

عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال : « سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرتين فقال :

يا رسول الله اني حلقت قبل أن أرمي قال : ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال : اني ذبحت

قبل أن أرمي قال : ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال : اني أضئت إلى البيت قبل أن أرمي

قال : ارم ولا حرج [قال] ^(٧) فما رأيته يسأل ^(٨) يومئذ عن شيء إلا قال : افعلوا

ولا حرج * * ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله

(١) في صحيح مسلم واحداهما برياً فتقولوا ليست سوجه فتشرح مسلم (٢) في النسخة رقم (١٦) « ولا الزحام » (٣) في النسخة رقم (١٤) سقط للفظ « فعل » خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) « فلا » ولا لزوم لقامتها (٥) هو في الثاني ج ص ٢٢٣ (٦) هو في الثاني ج ص ٢٢٣ (٧) في النسخة رقم (١٤) « فما رأيته يسأل » (٨) في النسخة رقم (١٤) « فما رأيته يسأل » (٩) في النسخة رقم (١٤) « فما رأيته يسأل »

ابن عمرو بن العاصي «أن رسول الله ﷺ وقف بمنى في حجة الوداع فجاء رجل (١) فقال: يا رسول الله إني لم أشعر خلقت قبل أن أرمي قال: ارم ولا حرج، وجاء آخر فقال: يا رسول الله إني لم أشعر فخرت قبل أن أرمي قال: ارم ولا حرج قال: فما سئل [رسول الله ﷺ] (٢) عن شيء يومئذ قدم أو أخر إلا قال: اصنع ولا حرج * ومن طريق ابن الجهم عن اسماعيل بن اسحاق أنا أبو المصعب عن مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال: «وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى فجاء رجل فقال: يا رسول الله لم أشعر خلقت قبل أن أذبح قال: اذبح ولا حرج فقال آخر: يا رسول الله لم أشعر خلقت قبل أن أرمي قال: ارم ولا حرج فما سئل عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: افعل ولا حرج» (٣) *

ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم نا بهز بن أسد نا وهيب - هو ابن غالب - نا عبد الله بن طائوس نا أبيه عن ابن عباس «أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق (٤) - والرمي والتقديم والتأخير فقال: لا حرج *

ومن طريق أبي داود نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن الشيباني - هو أبو اسحاق - عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال: «خرجت مع رسول الله ﷺ (٥) حاجا فكان الناس يأتوناه فن قائل (٦): يا رسول الله سمعت قبل أن أطوف أو أخرت شيئا أو قدمت شيئا فكان يقول: لا حرج [لا حرج] (٧)» وذكر باقي الحديث *

قال أبو محمد: فأخذ بهذا جمهور من السلف كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان نا أيوب - هو السخيتاني - عن نافع عن ابن عمر أنه رأى رجلا من أهل أفاض قبل أن يحلق فأمره أن يحلق * وروينا عنه غير هذا من طريق سعيد أيضا، نا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن نافع نا ابن عمر لقي ابن أخيه عبد الرحمن نا ابن عبد الرحمن بن عمر قد أفاض قبل أن يحلق أو يقصر فأمره أن يقصر، ثم يرجع فيفيض * ومن طريق ابن الجهم نا عبد الله بن الحسن الباشني نا روح نا سعيد عن قتادة عن مروق العجلي قلت لابن عمر: [رجل] (٨) حلق قبل أن يذبح قال: خالف السنة قلت: ماذا عليه؟ قال: انك لضخم اللحية ولم يجعل عليه شيئا * ومن طريق ابن الجهم نا إبراهيم بن حماد نا الصاغاني نا سعيد

(١) في الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ «أنا قال: وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى فجاء رجل نا لونه فجاء رجل نا لونه (٢) في الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ «أنا قال: وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى فجاء رجل نا لونه (٣) في الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ «أنا قال: وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى فجاء رجل نا لونه (٤) في السنن رقم (١٦) في الخلق والذبح، وما نا ما وافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٠ وكذلك السنن (٥) في سنن أبي داود ج ١ ص ١٦٠ مع النبي صلى الله عليه وسلم، (٦) في سنن أبي داود فن قال، وليس شيء (٧) في الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ نا باطن سنن أبي داود (٨) في الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ نا باطن السنن رقم (١٦)»

ابن عامر عن سعيد بن أبي عروبة عن مقاتل بن سألوا أنس بن مالك عن قوم حلقوا قبل أن يذبحوا قال : أخطأتم السنة ولا شيء عليكم *

قال علي : ما أخطأوا السنة ولا خالفوها لأن ما أباحه رسول الله ﷺ ولم يرفه حرجا فهو سنة لكن تركوا الأفضل فقط * ومن طريق الحذافي نا عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء فيمن رمى الجرة الوسطى قبل الأولى قال : يرمى التي ترك [وأجزأه] (١) * وبه نصا إلى سفيان قال : أخبرني ابن جريج عن عطاء أنه قال : من بدأ بالصفا والمروة قبل البيت أنه يطوف بالبيت وقد أجزأ عنه ، وبه يقول سفيان * ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد أنه أتى الحسن البصري بمكة ثاني يوم التحرق قد بدأ برمي جرة العقبة ، ثم الوسطى ، ثم الأخرى قال : سألت فقهاء مكة عن ذلك فلم ينكروه ؟ *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضيل بن عياض عن ليث بن أبي سليم عن صدقة قال : سألت طلوسا ومجاهدا عن حلق قبل أن ينحر ؟ قالوا : لا شيء عليه وهو قول سفيان . و الأوزاعي . و داود وأصحابه ، و قد روى عن بعض السلف غير هذا ، ورونا من طريق ابن أبي شيبة نا سلام بن مطيع — هو أبو الأحوص — عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال : من قدم شيئا من حجه أو أخره فليهرق لذلك دما * ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرج عن منصور عن سعيد ابن جبير قال : من قدم شيئا قبل شيء من حجه أو حلق قبل أن يذبح فعليه دم . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال : من حلق قبل أن يذبح أهرق دما وقرأ (ولا تحلقوا رهو سكم حتى يبلغ الهدى محله) * ومن طريق ابن أبي شيبة نا فضيل بن عياض عن ليث عن صدقة عن جابر بن زيد قال : من حلق قبل أن ينحر فعليه الفدية *

قال أبو محمد : أما الرواية عن ابن عباس فواهي لأنها عن إبراهيم بن مهاجر ، وهو ضعيف ، وأما قول إبراهيم . وجابر بن زيد في أن من حلق قبل الذبح والنحر : فعليه دم أو الفدية ، واحتجاجهم بقول الله تعالى . (ولا تحلقوا رهو سكم حتى يبلغ الهدى محله) ففئلة بمن احتج بهذا (٢) لأن محل الهدى هو يوم النحر بمنى ذبح أو نحر أولم يذبح ولا ينحر إذا دخل يوم النحر والهدى بمنى أو بمكة فقد بلغ محله فحل الحلق ولم يقل تعالى : حتى تنحروا أو تذبحوا ، وبين رسول ﷺ أن كل ذلك مباح ولا حجة في قول أحدسواه عليه السلام *

وأما المتأخرون ممن ذكرنا فإن أبا حنيفة قال : من حلق قبل أن يرمى فلا شيء عليه ، فإن حلق قبل أن ينحر أو يذبح فإن كان مفردا فعليه دم وإن كان قارنا فعليه دمان *

وقال زفر صاحبه : إن حلق القارن قبل أن يذبح أو ينحر فعليه ثلاثة دماء ، فإن كان متمتعا فعليه دم واحد ، فإن كان مفردا فلا شيء عليه * وقال أبو يوسف : إن حلق قبل أن يذبح قارنا أو متمتعا فعليه دم واحد ، فإن كان مفردا فلا شيء عليه ، ثم رجع فقال هو . ومحمد بن الحسن : لا شيء عليه في كل ذلك * وقال مالك : إن حلق قبل أن يذبح أو ينحر فلا شيء عليه فإن حلق قبل أن يرمى فعليه دم * وقال الشافعي : لا شيء عليه فيما آخر أو قدم إلا من طاف بين الصفا والمروة قبل الطواف بالبيت فعليه دم * قال أبو محمد : كل هذه أقوال في غاية الفساد لأنها كلها دعاوى بلا دليل لا من قرآن.

ولا من سنة. ولا من قول صاحب. ولا من قياس. ولا من رأى سديد *
فأما تفریق - أبي حنيفة بين حكم المفرد والقارن وإيجاب زفر ثلاثة دماء على القارن ودما على المتمتع ؛ وتفریق مالك بين تقديم الحلق على الرمي وتقديمه على النحر والذبح ، وتفریق الشافعي بين تقديم السعي على الطواف وبين سائر ما قدم وأخر - فأقول لا تحفظ عن أحد من أهل العلم قبل القائل بها عن ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٤٦ - مسألة - ومن لم يبيت ليالى منى بمضى فقد أساء ولا شيء عليه إلا الرعاء وأهل سقاية العباس فلا نكره لهم المبيت في غير منى بل للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما *
رويان من طريق أبي داود نا مسدد نا سفيان - هو ابن عيينة - عن عبد الله . ومحمد ابني أبي بكر بن (١) محمد بن عمرو بن حزم عن أبيها عن أبي البلاح بن عدى عن أبيه « أن رسول الله ﷺ (٢) رخص للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما » *

فصح بهذا الخبر أن الرمي في كل يوم من أيام منى ليس فرضا * ومن طريق مسلم نا ابن نمير - هو محمد بن عبد الله - نا أبي نعيم نا عبد الله - هو ابن عمر - حدثني نافع عن ابن عمر قال : « أن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله ﷺ من أجل سقايته أن يبيت بمكة ليالى منى فأذن له » (٣) *

قال أبو محمد : فأهل السقاية مأذون لهم من أجل السقاية وبات عليه السلام بمنى ولم يأمر بالمبيت بها فالمبيت بها سنة وليس فرضا لأن الفرض إنما هو امره ﷺ فقط : (٤) *
فإن قيل : إن إذنه للرعاء وترخيصه لهم وإذنه للعباس دليل على أن غيرهم بخلافهم قلنا : لا وإنما كان يكون هذا لو تقدم منه عليه السلام أمر بالمبيت والرمي فكان يكون هؤلاء مستثنيين من سائر من أمروا ، وأما إذا لم تقدم منه أمر عليه السلام فتحن ندرى أن هؤلاء

(١) في النسخة رقم (١٤) « أن هو غلط » (٢) في نسخة أبي داود ج ٢ ص ١٤٨ « أن النبي صلى الله عليه وسلم » (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢١ « أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته فأذن له » (٤) قال في ما مش في النسخة رقم (١٤) « دوني أبو محمد قوله عليه السلام » خروا عنى ناسكم » والمبيت بمنى كان لأجل المناسك ما قوله هذه دعوى تحتاج إلى دليل آخر غير ما ذكره تنبيه *

مأذون لهم وليس غيرهم مأمورا بذلك ولا منيافهم على الإباحة * وروى عن عمر بن الخطاب « لا يبيت أحد من وراء العقبة أيام منى ، وصح هذا عنه رضى الله عنه ، وعن ابن عباس مثل هذا ، وعن ابن عمر أنه كره الميت بغير منى أيام منى ولم يجعل واحد منهم في ذلك فدية أصلا * ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بأس لمن كان له متاع بمكة أن يبيت بها ليلتي منى * ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الحباب نا ابراهيم بن نافع نا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا رميت الجمار فبت حيث شئت * وبه الى ابراهيم بن نافع نا ابن أبي نجيع عن عطاء قال : لا بأس ان يبيت بمكة ليلتي منى في ضيعته * وعن مجاهد لا بأس بأن يكون أول الليل بمكة وآخره بمنى أو أول الليل بمنى وآخره بمكة * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول : من بات ليلتي بمكة تصدق بدينار أو نحوه * وعن بكير بن مسمار ^(١) عن سالم عن ابن جريج عن عطاء مثل هذا أيضا تصدق بدينارهم إذا لم يبيت بمنى * ومن طريق أبي بكر بن عياش عن المغيرة عن ابراهيم قال : إذا بات دون العقبة أهرق دما * وقال أبو حنيفة : بمثل قولنا ، وقال سفيان : يطعم شيئا ، وقال مالك : من بات ليلة من ليالي منى بغير منى أو أكثر ليلته فعليه دم ، فان بات الأقل من ليلته فلا شيء عليه ، وقال الشافعي : من بات ليلة من ليالي التشريق في غير منى فليصدق بمدة ، فان بات ليلتين ، ففدان فان بات ثلاثا فدم * وروى عنه في ليلة ثلث دم وفي ليلتين ثلثا دم وفي ثلاث ليال دم *

قال أبو محمد : هذه الأقوال لا دليل على صحتها ^(٢) يعني الصدقة بدينارهم أو باطعام شيء . أو باجباب دم . أو بمدة . أو مدين . أو ثلث دم . أو ثلثي دم . أو الفرق بين الميت أكثر الليل . أو أقله ، وما كان هكذا فالقول به لا يجوز وما نعلم لمالك . ولا للشافعي في أقوالهم هذه سلفا أصلا . لا من صاحب . ولا من تابع *

٨٤٧ — مسألة — ومن رمى يومين ، ثم نفر ولم يرم الثالث فلا بأس به ، ومن رمى الثالث فهو أحسن *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) وقال أبو حنيفة : ان نفر ^(٣) اليوم الثاني الى الليل لزمه أن يرمى الثالث * قال علي : وهذا خطأ وحكم بلا دليل وخلاف للقرآن *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن بكر بن مسمار» ومروظ (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي البيعة، على تصحيحها (٣) في النسخة رقم (١٦) «بانجي» وكذلك في النسخة البيعية

٨٤٨ — مسألة — والمرأة المتمتعة بعمره أن حاضت قبل الطواف بالبيت ففرضها أن تصيف حجا إلى عمرتها إن كانت تريد الحج من عامها وتعمل عمل الحج حاشا الطواف بالبيت فإذا طهرت طافت ، وهذا لأمر رسول الله ﷺ عائشة بذلك وقد ذكرناه قبل *
٨٤٩ — مسألة — ولا يلزم الغسل في الحج فرضا إلا المرأة تهمل بعمره تريد التمتع فتحيض قبل الطواف بالبيت ففرضها أن تغتسل ولا بد وتقرن حجا إلى عمرتها ، والمرأة تلد قبل أن تهمل بالعمره أو بالقران ففرض عليها أن تغتسل وتهمل بالحج *

لما رويان من طريق مسلم ناقتية نا الليث عن أبي الزبير عن جابر قال : « أقبلت عائشة بعمره » فذكر الحديث وفيه « أنها قالت لرسول الله ﷺ : قد حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت [والناس يذهبون إلى الحج الآن] ^(١) فقال لها رسول الله ﷺ : ان هذا أمر كتب الله على بنات آدم فاغتسلي وأهلى بالحج ^(٢) » ولأمره عليه السلام ، أسماء بنت عيسى إذ ولدت محمد بن أبي بكر بالشجرة أن تغتسل وتهمل ، ونحن قاطعون باتمرارها له عليه السلام ، وأنها لو لم يغتسلا لكنا عاصيتين ، وقد أعادها الله عز وجل من ذلك *

٨٥٠ — مسألة — وكل من تمعد بمعصية أى معصية كانت — وهو ذا كر لحجه مذبحر إلى أن يتم طوافه بالبيت للأفاضة ويرمى الجمره — فقد بطل حجه فإن أتاها ناسيا لها أو ناسيا لأحرامه ودخوله في الحج أو العمرة فلا شيء عليه في نسيانها ، وحجه وعمرته تامان في نسيانه كونه فيهما ، وذلك لقول الله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فكان من شرط الله تعالى في الحج براءته من الرفث والفسوق ، فمن لم يتبرأ منهما فلم ينجح كما أمره ، ومن لم ينجح كما أمر فلا حج له ، وقال رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » *

ومن عجائب الدنيا إبطالهم الحج بتقيله امرأته المباحة له فيمنى ! ولم ينه الله تعالى قط عن هذا ، ثم لا يطلونه بالفسوق من قتل النفس المحرمة وترك الصلاة وسائر الفسوق إن هذا لعجب ! ، وأعجب من ذلك إبطال أبي حنيفة الحج بوطء الرجل امرأته ناسيا لأحرامه ! ، وقد صح أن الله تعالى لا يؤاخذ بالنسيان ، قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ، ثم لا يطل الحج بتعمد القصد إلى أن يوطئ في إحرامه أو يلاط به فهل في الفضائح والقبائح أكثر ^(٣) من هذه المعصية ! وأعجب شيء دعواهم الإجماع على هذا ولا سبيل إلى أن يأتوا برواية عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم

(١) الزايد من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ (٢) في صحيح مسلم « ثم أهلى بالحج » (٣) في النسخة رقم (١٦) ١٠٠ كبرياء اعظم

في أن تعمد الفسوق ^(١) لا يظلل إبل الروايات عن السلف تشهد لقولنا *
وروى عن مجاهد أنه قال : أنال تحرم من الميقات وأخشي أن لا أخرج من منتهى أخرج
إحرامى أو كلاما هذا معناه ، وإن شربها كان إذا أحرم فكان حية صماء *
٨٥١ — مسألة — فإن أمكنه تجديد الإحرام فليفعل ويصح أو يمتنع وقد أذى
فرضه لأن إحرامه الأول قد بطل وأفسده ، والتمادى عليه لا يجوز لقول الله تعالى :
(إن الله لا يصلح عمل المفسدين) . وقال الأوزاعي : في سباب المحرم دم ، وهم يجعلون
الدم فيما لا يكره فيه من الميت في غير منى وغير ذلك ولا يجعلونه في السباب للمحرم في الحج *
٨٥٢ — مسألة — ومن وقف بعرة على غير مقصوب ، أو جلال بطل حجه إذا
كان عالما بذلك وأما من حج بال حرام فأنفقه في الحج — ولم يتول هو حمله بنفسه ^(٢) —
لحجه تام *

أما المنصوب فلأنه مخالف لما أمره الله تعالى به ولم يحج كما أمر ، وأما وقوفه على
غير جلال ، فلما صح عن النبي ﷺ مما حدثناه عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك
نا محمد بن بكر نا أبو داود نا أحمد بن أبي سريج ^(٣) الرازي أخبرني عبد الله بن الجهم
نا عمرو — هو ابن أبي قيس — عن أيوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر قال : نهى
رسول الله ﷺ عن الجلالة في الأبل أن يركب عليها ، * وبه إلى أبي داود نا مسدد
نا عبد الوارث — هو الثوري — عن أيوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر قال : « نهى
رسول الله ﷺ ^(٤) عن ركوب الجلالة » *

قال أبو محمد : والجلالة هي التي علفها الجلبة وهي العذرة ، فن وقف بعرة على غير
جلال فلم يقف كما أمر لأنه عاص في وقوفه [عليه] ^(٥) ، والوقوف بعرة طاعة وفرض ،
ومن المحال أن تتوب المعصية عن الطاعة ، وقال عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم
عليكم حرام » فن وقف بها حاملا لمال حرام فلم يقف كما أمر بل وقف عاصيا فإن لم
يعلم بذلك فقد قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ،
ومن لم يتعمد للحرام عالما به فليس عاصيا وإذا لم يكن عاصيا فهو بحسن قال تعالى : (ما على
المحسنين من سبيل) ، فقد وقف كما أمر وعفا الله تعالى له عما لم يعلمه *
وأما نفقة المال الحرام في الحج وطريقه فهو أن كان عاصيا بذلك فلم يباشر

(١) في النسخة رقم (١٦) «تعمد الفسق» (٢) في النسخة رقم (١٤) ، «والعينة مع نفسه» (٣) هو بن ميمونة وفي آخره
جهم ميمونة ، وفي النسخ كلها بالسين الميمونة آخر ما ميمونة هو غلط صححنا من تهذيب التهذيب وحاشية تهريب التهذيب
وجاء صحيحا في سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٠ (٤) سقط من سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٠ نظير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعليها
قوله نهى ، مبنى المجهول ، والحدوثان مكسبتان الحافظ المنرى (٥) الرازي ناقتن النسخة رقم (١٤) *

المعصية في حال إحرامه ولا في شيء من أعمال حجه فلم يخطئ في عمله الواجب عملاً محرماً (١)، وبالله تعالى التوفيق، وكذلك لو ركب الجلال في شيء من إحرامه أو عمل حجه لقول الله تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج). والمعصية فسوق، وقد وافقونا على بطلان صلاة من صلى الفرض راكباً للغير ضرورة، ولا فرق بين الأمرين لأن كليهما عمل محرم *

٨٥٣ — مسألة — وعرفة كلها موقف الابن عرنة، ومزدلفة كلها موقف الابن. محسر لأن عرفة من الحل، وبطن عرنة من الحرم فهو غير عرفة، وأما مزدلفة فهي المشعر الحرام وهي من الحرم، وبطن محسر من الحل فهو غير مزدلفة *

ناحمد بن عمر بن أنس ناعبد الله بن حسين بن عقال ناابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن احمد بن الجهم نا جعفر الصائغ نا أبو نصر التمار — هو عبد الملك بن عبد العزيز — عن سليمان ابن موسى عن عبد الرحمن بن أبي حسين عن جبير بن مطعم قال رسول الله ﷺ: «كل عرفات وموقف وارفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر (٢)» *

٨٥٤ — مسألة — ورمي الجمار بحصى قدرى به قبل ذلك جائز، وكذلك رميها راكباً حسن؛ أمارميا بحصى قدرى به فلا نه لم نه عن ذلك قرآن، ولا سنة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه. ﴿فان قيل﴾: قد روى عن ابن عباس ان حصي الجمار ما تقبل منه رفع وما لم تقبل منه ترك ولولا ذلك لكان هضبا (٣) تسد الطريق قلنا: نعم فكان ماذا؟ وان لم تقبل رمي هذه الحصا من عمره فستقبل من زيد. وقد تصدق المرء بصدقة فلا يقبلها الله تعالى منه، ثم يملك تلك العين آخر فتصدق بها فتقبل منه *

وأمارميا راكباً ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا وكيع نا أيمن بن نابل (٤) عن قدامة بن عبد الله قال: رأيت رسول الله ﷺ يرمي جمره العقبة يوم النحر [٥] على ناقه له صباء. لا ضرب. ولا طرد. ولا إليك إليك (٦) * وقال ابو يوسف قبل موته بأقل من ساعة: رمي الجمرتين الآخريتين راكباً أفضل

(١) أورد صحيح سنن ترمذ (١٤) بها مشاهيره لا فرق بين ركوب الجلالة أو كل المال الحرام في الحج لقول الله تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ولا شك ان كليهما فاسق فليأمل ما أقول تأملت ذلك ونظرت كلام المصنف فوجدته يبنى عن الجواب لا نه فرق بين من تكلس بالمعصية وهو وقف بركة بين من أكل الحرام ولم يتكلس وقتها بالمعصية فشتان ما بينهما وهو فرق واضح نسأل الله الهداية (٢) الحادي في مسند الامام احمد بسند آخر عن جبير بن مطعم ج ٤ ص ٨٢، وفيه زيادة قوله: يا جبير عن النبي ﷺ الخبير الى ابن جابر والطبراني والبيهقي والبخاري وغيرهم في ص ٢١٦ (٣) وجميع هضبا للجبل المنبسط على وجه الارض (٤) هو بنو قبا ومحدثون في النسخ كلها نافع، وهو غلط صحتنا من تهذيب التهذيب (٥) الزياق من سنن الترمذي ج ٢ ص ٢٧ (٦) هو قريض للأمراء بانهم أحدثوا هذه الأمور وقوله إليك إليك اسم فعل أي تبتد وتتح

ورمى جرة العقبة راجلا أفضل، وهذا تقسيم فاسد بلا برهان بل رهباناً كبا أفضل اقتداء برسول الله ﷺ *

٨٥٥ — مسألة — ويطل الحج تعمدا لو طاف في الحلال من الزوجة والامة إذا كره الحج أو عمرته ، فإن وطئها ناسيا لأنه في عمل حج أو عمره فلا شيء عليه ، وكذلك يطل تعمده أيضا حج الموطوءة وعمرتها قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، والرفث الجماع . فمن جامع فلم يمحج . ولا اعتمر كما أمر ، وقال رسول الله ﷺ « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » (١) ، وأما الناسي والمكروه فلا شيء عليه لقول رسول الله ﷺ « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٢) ولقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ، وهو قول أصحابنا *

٨٥٦ — مسألة — وإن وطئ وعليه بقية من طواف الافاضة (٣) أو شيء من رمى الجرة فقد بطل حجه كما قلنا : قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، فصح أن من رفث ولم يكمل حجه فلم يمحج كما أمر ، وهو قول ابن عمر ، وقول أصحابنا ، وقال ابن عباس : لا يطل الحج بالوطء بعد عرفة ، وهو قول أبي حنيفة ، وقال مالك : إن وطئ يوم النحر قبل رمى الجرة بطل حجه ، وإن وطئ يوم النحر بعد رمى الجرة لم يطل حجه ، وإن وطئ بعد يوم النحر قبل رمى الجرة (٤) لم يطل حجه * فاما قول مالك فتقسيم لا دليل على صحته أصلا ، واحتج أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ « الحج عرفة » * قال علي : ولا حجة لهم في هذا لأن الذي قال هذا هو الذي أخبرنا عن الله تعالى بأنه قال: (وليطوفوا بالبيت العتيق) . وبأنه قال: (فإذا أفضم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) وهو الذي أمر برمي الجرة فلا يجوز الأخذ ببعض قوله دون بعض ، وقد قال تعالى: (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فكان الطواف بالبيت هو الحج كمرقة ولا فرق ، وقوله عليه السلام « الحج عرفة » لا يمنع من أن يكون الحج غير عرفة أيضا ، وقد وافقنا المخالف على أن امرأ لو قصد عرفة فوقف بها فلم يحرم (٥) . ولا لبي . ولا طواف . ولا سعی فلا حج له ، فبطل تعلقهم بقوله عليه السلام « الحج عرفة » *

٨٥٧ — مسألة — فمن وطئ عامدا كما قلنا فبطل حجه فليس عليه ان يتأدى على عمل فابعد باطل لا يجرى عنه لكن يحرم من موضعه ، فإن أدرك تمام الحج فلا شيء

(١) تقدم الكلام عليه في حديث جابر الطويل ص ١١٩ من هذا الجزء . وهذا قطعته (٢) سيأتي الكلام عليه من خرج قريا (٣) في النسخة رقم (١٦) « وانوطئ وبقى عليه من طواف الافاضة » وهو كلام ناقص (٤) في النسخة رقم (١٦) « قبل ان يرمى الجرة » وما هنا انشبه بالياق (٥) في النسخة رقم (١٦) « ولم يحرم »

عليه غير ذلك وان كان لا يدرك تمام الحج فقد عصى وأمره الى الله تعالى ولا هدى في ذلك ولا شيء إلا أن يكون لم يحج قط، فعليه الحج والعمرة *

وقد اختلف السلف في هذا، فروي نافع عن عمر رضي الله عنه أن يتأديا في حجهما، ثم يحجان من قابل. ويتفرقان من الموضع الذي جامع فيه وعليه هدى وعليها، وهذا مرسل عن عمر لأنه عن مجاهد عن عمر ولم يدرك مجاهد عمر، وروى نافع عن علي بن كل واحد منهما بدته ويتفرقان إذا حجا من قابل، وهذا مرسل عن علي لأنه عن الحكم عن علي والحكم لم يدرك عليا، وروى نافع عن ابن عباس أقوالا منها أن يتأديا على حجهما ذلك وعليها هدى وحج قابل ويتفرقان من الموضع الذي جامعاه فيه. وعن عبد الله بن عمرو. وعبد الله بن عمر مثله قالوا: فإن لم يجد هديا صام صيام المتمتع، وقول آخر مثل هذا سواء سواء إلا أنه لم يعوض من الدم صياما *

وعن ابن عمرو. وابن عمر مثله ولم يذكر واقربقا، وروى عن ابن عباس أيضا أنه عليه بدته ويتفرقان من قابل قبل الموضع الذي جامعاه فيه. وعن ابن عباس على كل واحد منهما هدى. وعن جبير بن مطعم أنه قال للجامع: أف لا أقتيك بشيء *

وأما من جامع بعد عرفة فمن ابن عمر من وطئ. قبل أن يطوف بالبيت فعليه الحج والهدى، وروى عنه أيضا عليه الحج من قابل وبدته. وعن ابن عباس على كل واحد منهما جزور. ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن عليه عن أيوب السخيتي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من واقع امر أنه قبل أن يطوف بالبيت فعليه دم. وعن ابن عباس أيضا عليه وعليها بدته. وروى نافع عاتشة أم المؤمنين لا هدى إلا على المحصر، وقال أبو حنيفة: أن وطئ قبل عرفة تأديا على حجهما ذلك وعليها حج قابل وهدى ويجزى في ذلك شاة ولا يتفرقان، فإن وطئ بعد عرفة لحجه تام وعليه بدته *

قال أبو محمد: فكان من العجب! أنه إذا بطل حجه أجزأه هدى شاة وإذا تم حجه لم يجزه إلا بدته، وهذا تقسيم ما روى عن أحد، فإن تعلق بابن عباس فقد اختلف عن ابن عباس كما ذكرنا وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وليس قول بعضهم أولى من بعض، وهذا جبير ابن مطعم لم يوجب في ذلك هديا أصلا ولا أمر بالتأدي على الحج *

قال علي: قال الله تعالى: (إن الله لا يصلح عمل المفسدين). فمن الخطأ (١) تماديه على عمل لا يصلحه الله عز وجل لأنه مفسد بلا خلاف مناوهم، فالله تعالى لا يصلح عمله بنص القرآن، وقد صح عن رسول الله ﷺ أن الحج إنما يجب مرة؛ ومن ألزمه التماضي على ذلك الحج الفاسد، ثم ألزمه حجا آخر فقد ألزمه حجتين، وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم *

والعجب انهم يدعون أنهم أصحاب قياس بزعمهم ! وهم لا يختلفون في أن من (١) أبطل صلاته أنه لا يتأدى عليها فلم ألزموه التماضى على الحج ؟ ، وقد خالف أبو حنيفة ابن عباس . وعمر . وعلياً فيما روى عنهم من التفرق (٢) فلا نكره فيمن خالف ابن عباس في قول قد صح عنه خلافة وإتمامه ستة من الصحابة رضي الله عنهم يختلفون كاذباً كرنا ؛ فالواجب الرجوع إلى القرآن ، والسنة ، وقد صح عن النبي ﷺ أن دعاء كرم أموالكم عليكم حرام . فلا يجوز أن يوجب هدى بغير قرآن ولا عهد من رسول الله ﷺ *

وروينا من طريق مجاهد وطاوس فيمن وطى امرأته وهو محرم أن حجه يصير عمرة وعليه حج قابل وبدنة ، فلم ير عليه التماضى في عمل الحج . وروينا عن قتادة أنها يرجعان إلى حديثي الميقات ويهلان بعمره ويتفرقان ويهديان هدياً هدياً وعن الحسن فيمن وطى قبل طواف الافاضة قال : عليه حج قابل ولم يذكر هدياً أصلاً ، وقال مالك : ان وطى قبل رمى الجمرة يوم النحر فعليه هدى وحج قابل ويتفرقان من حيث جامعها ، فان وطى بعد رمى الجمرة لحجه تام وعليه عمرة وهدى بدنة ، فان لم يجد فقرة ، فان لم يجد فثابة ، فان لم يجد صام صيام المتمتع ، فكان لإيجاب العمرة هنا مجباً لا يدري معناه ، وكذلك تقسيمه الهدى وتقسيمه وقت الوطء ولا يعرف هذا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم . وقال الشافعي : ان وطى ما بين أن يحرم إلى أن يرمى جمرة العقبة فسد حجه وعليه بدنة . فان لم يجد بدنة فقرة ، فان لم يجد بقرة ففسح من النعم ، فان لم يجد قومت البدنة بمكة دراهم ، ثم قومت الدرام طعاماً فأطعم كل مسكين مدّاً ، فان لم يجد صام عن كل مد يوماً ، فان وطى بعد رمى جمرة العقبة لحجه تام وعليه بدنة ، فكان هذا أيضاً قولاً لا يؤيده قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا قياس ، ولا يوجد هذا عن أحد من الصحابة أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

٨٥٨ — مسألة — ومن أخطأ في رؤية الهلال لذى الحجة فوقف بعرفة اليوم العاشر وهو يظنه التاسع ووقف بمزدلفة الليلة الحادية عشرة وهو يظنها العاشرة لحجه تام ولا شيء عليه لأن رسول الله ﷺ لم يقل : ان الوقوف بعرفة لا يكون إلا في اليوم التاسع من ذي الحجة أو الليلة العاشرة منها ، وإنما أوجب عليه السلام الوقوف بها ليلاً أو نهاراً فصح ان كل من وقف بها اجزاء ما لم يقف في وقت لا يختلف اثنان في أنه لا يجوز به . فيه ، وقد يتقن (٣) الاجماع من الصغير . والكبير . والخالف . والسالف ان من وقف بها قبل الزوال من اليوم التاسع من ذي الحجة أو بعد طلوع الفجر (٤) من الليلة الحادية

(١) في النسخة رقم (١٦) « فيمن » (٢) في النسخة رقم (١٤) « من التفرق » (٣) في النسخة رقم (١٦) « وقد تلقى » (٤) في

النسخة رقم (١٤) « والمنية » أو بعد اطلاع الفجر »

عشرة (١) من ذى الحجة فلا حج له ، وكذلك ان وقف بها بعد طلوع الفجر من الليلة العاشرة وهو يدري أنها العاشرة بهذا (٢) قول جمهور الناس *

٨٥٩ — مسألة — فإن صح عنده بعلم أو بخبر صادق ان هذا هو اليوم التاسع إلا أن الناس لم يروه رؤية (٣) توجب أنها اليوم الثامن ففرض عليه الوقوف في اليوم الذى صح عنده أنه اليوم التاسع والا لحجه باطل لما ذكرنا * رويان من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن محمد قال : شهد نفر أنهم رأوا هلال ذى الحجة فذهب بهم سالم إلى ابن هشام وهو أمير الحج فلم يقبلهم فوقب سالم بعرفة لوقت شهادتهم ، ثم دفع فلما كان في اليوم الثاني وقف مع الناس *

٨٦٠ — مسألة — ومن أغشى عليه في إحرامه ، أو جن بعد ان أحرم في عقله فاحرامه صحيح ، وكذلك لو أغشى عليه * أو جن بعد أن وقف بعرفة ولو طرقة عين أو بعد ان أدرك شيئا من الصلاة بمزدلفة مع الامام لحجه تام لأن الاغواء والجنون لا يبطلان عملا تقدم أصلا ولا جاء بذلك نص أصلا ولا إجماع ، وليس قول رسول الله ﷺ «رفع القلم عن ثلاث فذكر التائم حتى يتنبه والمتلى حتى يفقه والصبي حتى يبلغ» (٤) بموجب بطلان ما تقدم من عمله ، وإنما فيه أنهم في هذه الحال غير مخاطبين فقط فاذا أفاقوا صاروا على حكمهم الذى كانوا عليه قبل ، وبالله تعالى تأييد *

٨٦١ — مسألة — ومن أغشى عليه أو جن أو نام قبل الزوال من يوم عرفة فلم يفقه ولا استيقظ إلا بعد طلوع الفجر من ليلة يوم النحر فقد بطل حجه سواء وقف به بعرفة أو لم يوقف به ، وكذلك من أغشى عليه أو جن أو نام قبل أن يدرك شيئا من صلاة الصبح بمزدلفة مع الامام فلم يفقه ولا استيقظ الا بعد سلام الامام من صلاة الصبح فقد بطل حجه ، فان كانت امرأة فنامت أو جنت أو أغشى عليها قبل أن تقف بمزدلفة فلم تقف ولا انتهت حتى طلعت الشمس من يوم النحر فقد بطل حجها ، وسواء وقف بها بمزدلفة أو لم يوقف لأن الأعمال المذكورة فرض من قرائض الحج ، وقال الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) ، وقال رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فصح أنه لا يجوز عمل ما موه به بالابنية القصد اليه مؤدى باخلاص لله تعالى فيه كما أمر عز وجل ، وكل من ذكرنا فلم يعبد الله

(١) في النسخ كلها الحادية عشر ، والقاعدة ثان الحادى عشر والثانى عشر وثلاثون مع الزيادة ذكرنا مع المذكور (٢) في النسخة رقم (١٦) وهو (٣) في النسخة رقم (١٤) وفي المتن لم يروه الا رؤية بزائدة الا وهو الذى يظهر انها زائدة بدليل استدلاله بضم ابن هشام من عدم قول ثور لم يره الا لولا خبر بذلك فلو كانت تلك رؤية توجب انها اليوم لقلنا ليقبله ولم يره ، والله اعلم (٤) رواه الحاكم في مستدركه ج ١ ص ٢٥٨ واقره ما ذهب على صحبه ، ورواه الامام أحمد في مسنده ورواه ابن دافع في مسنده

في الأعمال المذكورة مخلصا له الدين بها فلم يأت بها . ولا حج لمن لم يأت بها . ولا يجزى أن يقف به غيره هناك لقول الله تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة) . وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ، وكذلك لو أن امرأة مرة ^(١) بركة بجنار ليلة النحر نزل بها أو لم ينزل . وهو لا يدرى أنها عرفة فلا يجزئ ذلك ولا حج له حتى يقف بها قاصداً إلى الوقوف بها كما أمره الله تعالى *

واختلف الناس في هذا ، فقال مالك : لا يجزى أن يحرم أحد عن غيره فإذا أحرم بنية الحج اجزأ كل عمل في الحج بلانية ، وقال أبو حنيفة ، والثافعي : أعمال الحج كلها تجزى بلانية ولو أن من لم يحج قط حج ولا ينوي إلا التطوع اجزأه عن حجة الفرض * قال أبو محمد : وهذه أقوال في غاية الفساد والتناقض ، وقد أجمعوا لو أن امرأة عليه صلاة الصبح فضلى ركعتين تطوعا . أو عليه الظهر فضلى أربعاً تطوعا أن ذلك لا يجزئ من الفرض وأن من عليه زكاة خمسة دراهم فتصدق بخمسة دراهم تطوعا أنها لا تجزئ من الفرض ، وأجمعوا إلا أن من صام يوماً من رمضان ينوي به التطوع فقط ، أو لا ينوي به شيئاً فإنه لا يجزئ من صوم الفرض . فليت شعري أى فرق بين الصوم ، والصلاة ، والزكاة ، والحج لو نصحو انقسم ! ^(٢) (فإن قالوا) : قد روي أن رسول الله ﷺ أخبر أن للصبي حجاً ، وسمع انساناً لم يكن حج يلبى عن شبرمة فقال [له] : ^(٣) اجعل حجك هذا عن نفسك ، ثم حج عن شبرمة ^(٤) قلنا : أما إخباره عليه السلام أن للصبي حجاً فحج صحيح ثابت ولا متعلق لكم به لأنه لم يجعل عليه السلام ذلك الحج جازياً من حج الفريضة فهو حجة لنا عليكم ، ونحن نقول : أن للصبي حجاً كما قال عليه السلام وهو تطوع لا يجزى عن الفرض ، ونحن نقول : أن للصبي صلاة ، وصوماً وكل ذلك تطوع منه وله . وقد كان الصبيان يشهدون الصلوات مع رسول الله ﷺ كما حج بهم معه ولا فرق ، وأما خبر شبرمة فلا يصح ولو صح لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه أن حجه عن شبرمة يجزى عن الذي حج عنه بل هو حجة عليهم لأن فيه أن يجعل الحجة عن نفسه ، وفي هذا إيجاب للية ^(٥) بها عن نفسه فهو حجة عليهم ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) سقط لفظ «مر» من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة البينية سقط لفظ فقال له ، خطأ (٣) في هامش النسخة البينية ما نصه يقال : قد قال له : سمع عن شبرمة هذا أمره بأن يحج عن غيره ، وهو دخول عن جواب المصنف يرد ، وعلى تسليم دلالة ذلك عليه فهل يقال أنه يجب عليه أن يحج عنه لا أمره على أنه عليه وسلم بذلك لا تأثر به ، والمعنى وإقناعه أن امرأته منى على أبيه لم يزل بذلك استخراجه فعمل ذلك لأننا لا نأمنه بدأ بنفسه من غيره فلا دلالة له على مشروعية ذلك وإقناعه (٤) في النسخة رقم (١٦) ما يجاب الية به

وروينا عن الحسن فيمن عليه شهران متتابعان من كفارة ظهار، أو نذر، وعليه حج نذره، ولم يكن حج حجة الفريضة فصام شعبان ورمضان وحج فإن ذلك يجزئه عما كان عليه، وعن فرض رمضان، وتلك الحجة تجزئه عن نذره وفرض الاسلام، وهذا خطأ لما ذكرنا قبل - وهو قول أصحابنا -، وبالله تعالى التوفيق *

(فان قال مالك) : الحج كصوم اليوم اذا دخل فيه بنية، ثم عزيت نيته اجزأه قلنا : ليس كذلك لأن الحج أعمال كثيرة متغايرة يحول بينها ما ليس منها كالتلبية، والوقوف بعرفة، ومزدلفة، ورمي الجمار، وطواف الافاضة، والسعي بين الصفا والمروة فلا بد لكل عمل من نية له، وأما الاحرام فهو عمل متصل لا يفصل فيجزئه نية الدخول فيه ما لم يتعمد إحالة نيته أو بطلان إحرامه، وبالله تعالى تأييد (١) *

٨٦٢ - مسألة - ومن أدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلباسه الامام ذكر هذا الانسان أنه على غير طهارة فقد بطل حجه لأنه لم يدرك الصلاة مع الامام، وقد تقدم ذكرنا لقول رسول الله ﷺ في ذلك. وبالله التوفيق *

٨٦٣ - مسألة - ومن قتل صيدا متصيداً له ذا كرا للاحرامه عامداً لقتله فقد بطل حجه أو عمرته لبطلان إحرامه وعليه الجزاء مع ذلك لقول الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم) الآية ، فحرم الله تعالى عليه أن يقتل الصيد متعمداً في إحرامه فإذا فعل فلم يحرم كما أمر لأن الله تعالى إنما أمره باحرام ليس فيه تعمد قتل صيد ، وهذا الاحرام هو بلا شك غير الاحرام الذي فيه تعمد قتل الصيد فلم يأت بالاحرام الذي أمره الله تعالى به ، وأيضاً فإن الله تعالى قال : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، ولا خلاف في أن تعمد (٢) قتل الصيد في الاحرام فسوق ، ومن فسق في حجه فلم يجمع كما أمر، ومن لم يجمع كما أمر فلم يجمع *

روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا ابراهيم بن الحجاج نا عبد الوارث ابن سعيد التتوري عن ليث عن مجاهد قال : من قتل صيداً متعمداً فقد بطل حجه وعليه الهدى * واعترض بعضهم بأن قال : إن الله تعالى يقول : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فسامهم حرماً *

قال أبو محمد : وهذا إقدام منهم عظيم على تقويل الله تعالى ما لم يقله قط، وإنما ساءهم الله تعالى حراماً قبل قتل الصيد ونهاهم اذا كانوا حراماً عن قتل الصيد وما ساءهم تعالى قط

(١) في النسخة رقم (١٦) «وبالله التوفيق» (٢) في النسخة رقم (١٤) «فإن من تعمد، ولا يرافقه الحبالا يعثر بمن التاويل ولا يفي إليه»

بعد قتل الصيد حرماً ، فأف لكل عصية لذهب تحذو ^(١) إلى الكذب على الله تعالى جهاراً ، وقد قال تعالى : (فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج) فأثبت الحج ونهى فيه عن الرقت فيلزمهم على هذا أن لا يطلوا الحج بالجماع الذي هو الرقت ، وهذه كالتى قبلها ولا فرق ، وانما جعلهم تعالى في الحج مالم يرتقوا ولا فسقوا ، وقال بعضهم : قد أوجب عليه السلام في الضيع كبشا ولم يخبر بأن إحرامه بطل ، قلنا لهم : ^(٢) قلتم : الباطل بل قد أخبر عليه السلام بأن إحرامه قد بطل بقوله عليه السلام « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وأيضاً فلم يقل عليه السلام قط أن إحرامه لم يطل ، ولا دل دليل على ذلك أصلاً ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٤ — مسألة — قال أبو محمد : ^(٣) وكل فسوق تعمده المحرم إذا كرا لإحرامه فقد بطل إحرامه. وحرته لقول الله تعالى : (فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج) فصح أن من تعمده الفسوق ^(٤) إذا كرا للحج : أو حرته فلم يحج كما أمر ، وقد أخبر عليه السلام « أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة » ، وقال عليه السلام « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » *

ومن عجائب الدنيا أن الآية وردت كما تلوها فأبطلوا الحج بالرفق ولم يطلوه بالفسوق وأعجب من هذا أن أباحيفة قال : من وطئ في إحرامه — ناسيا غير عامد ولا ذاكر — لأنه محرم — أمر أنه التى أباح الله تعالى له وطئها قبل الإحرام أو بعده فقد بطل حجّه ، فلو تعمده اليابطة بذكرا أو أن يلاط به إذا كرا لإحرامه لحجّه تام وإحرامه مبرور ، فأف لهذا القول عدد الرمل والحصى والتراب * ^(٥) فإن قالوا : إنما يطل إحرامه بأن يأتي ما حرم في حال الإحرام فقط لا بما هو حرام قبل الإحرام. وفي الإحرام. وبعد الإحرام قلنا : وعن هذا التقسيم الفاسد سألناكم ؟ ولا حجة لكم فيه ، وأنتم تطلون الصلاة بكل عمل محرم. قبلها. وفيها. وبعدها كما تطلونها بما حرم فيها فقط ، وقد نقصتم هذا الأصل الفاسد فلم تطلوا الإحرام بتعمد لباس ما حرم فيه مما هو حلال قبله وبعده ، فقد أبطلتم هذا التقسيم الفاسد فأين القياس الذي تتسبون إليه بزعكم ؟ والله تعالى قدأ كد الحج وخصه بتحريم الفسوق فيه كما خصه بتحريم الرقت فيه ^(٦) ولا فرق *

أخبرنا محمد بن الحسن بن عبد الوارث الرازي ناعبد الرحمن بن عمر بن محمد بن النحاس بمصر نا أبو سعيد بن الأعرابي ناعبيد بن غنام بن حفص بن غياث النخعي نا محمد بن عبد الله

(١) أى تبرق ، وفى النسخة البنية : بجر ، والمعنى قريب (٢) سقط لفظ لهم ، من النسخة رقم (١٦) خطأ (٣) سقط جملة : قاله أبو محمد (٤) من النسخة رقم (١٤) (٥) فى النسخة رقم (١٦) والبنية : والنسق ، وما عا نسب : فظلم الآية (٥) سقط لفظ فيه من النسخة رقم (١٦) =

ابن نمير نا أحمد بن بشر عن عبد السلام بن عبد الله بن جابر الأحمسي عن أبيه عن زينب بنت جابر الأحمسية وأن رسول الله ﷺ قال لها في امرأة حجت معها مصمته: قولي لها: تشكلم فإنه لا حج لمن لم يتكلم ، وقد ذكرنا رواية أحمد بن شعيب عن نوح بن حبيب القومسي «أن رسول الله ﷺ أمر الذي أحرم في حجة أن يجدد إحراما» (١) *

قال أبو محمد: ولا سبيل لهم إلى أن يوجدوا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أن فسوق لا يبطل الإحرام، وأما من فسق غير ذاك للاحرام فإنه لا يبطل بذلك إحرامه لأنهم بقصد إبطاله ولا أتى بإحرامه بخلاف ما أمر به عامداً، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٥ - مسألة - والجدال قسبان، قسم في واجب وحق، وقسم في باطل. فالذي في الحق واجب في الإحرام وغير الإحرام قال تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن). ومن جادل في طلب حق له فقد دعا إلى سبيل ربه تعالى، وسعى في اظهار الحق والمنع من الباطل، وهكذا كل من جادل في حق لغيره أو لله تعالى، والجدال بالباطل وفي الباطل عمداً ذا كرا للاحرام يبطل للإحرام وللجج لقوله تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٦ - مسألة - ومن لم يلب في شيء من حججه أو عمرته بطل حججه وعمرته (٢) فان لبي ولو مرة واحدة اجزاء والاستكثار أفضل، فلو لبي ولم يرفع صوته فلا حج له ولا عمرة لأمر جبريل رسول الله ﷺ عن الله عز وجل بأن يأمر أصحابه أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية، فمن لم يلب أصلاً أو لبي ولم يرفع صوته وهو قادر على ذلك فلم يجمع ولا اعتمر كما أمره الله تعالى، وقد قال عليه السلام: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد». ولو أنهم رضي الله عنهم إذا أمرهم عليه السلام يرفع أصواتهم بالتلبية أبوا لكانوا عصاة بلا شك، والمصية فسوق بلا خلاف، وقد أعادهم الله عز وجل من ذلك قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)، وقد بينا أن الفسوق يبطل الحج، وبالله تعالى التوفيق *

ومن لم يرق واحدة رافعا صوته فقد لبي كما أمره الله تعالى. ووقع عليه اسم ملب (٣) وعلى فعله اسم التلبية فقد أدى ما عليه ومن أدى ما عليه لم يلزمه فرضاً أن يؤدي ما ليس عليه، والفرائض لا تكون إلا محدودة ليعلم الناس ما يلزمهم منها، وما لاحد له فليس فرضاً عليه، وبالله تعالى التوفيق، لأن في إلزامه تكليف ما لا يطاق وقد امتنا الله تعالى من ذلك *

٨٦٧ - مسألة - وجائز للحرمين من الرجال والنساء أن يتظللوا في المحامل

(١) تقدم قريباً (٢) سقط من النسخة رقم (١٤) جملة: يطل حج عمرته، خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) والنسخة البتية ملبي، بآيات الليالي أعل خلاف القاعدة *

وإذا نزلوا وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأصحابنا ، وقال مالك : يظللون إذا نزلوا ولا يظللون في المحامل ولا ركابا ، وهذا تقسيم لا دليل على صحته فهو خطأ .
 ﴿فإن قيل﴾ : قد نهى عن ذلك ابن عمر قلنا : نعم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد صح عن عمر من قدم ثقله من منى فلا حج له ، فما الذي جعل قول ابن عمر في النهي عن التظلل حجة ولم يجعل قول أبيه في النهي عن تقدم الثقل من منى وتشدده في ذلك حجة ؟ وقد صح عن ابن عمر فيمن أظفر في [نهار] ^(١) رمضان ناسيا أن صيامه تام ولا قضاء عليه ، وصح عنه إباحة تقريد ^(٢) البعير للحرم ، وصح عن ابن عمر من وطئ قبل أن يطوف طواف الإفاضة بطل حجّه ، ولا يخالف له من الصحابة في شيء ، عما ذكرنا إلا ابن عباس فإنه رأى حجج من وطئ بعد الوقوف بعرفة تاما بخالفوه ، فما الذي جعل قول ابن عمر في بعض المواضع حجة وفي بعضها ليس حجة ؟ *

روينا من طريق مسلم ناسلة بن شبيب نا الحسن بن أعين نا معقل عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين قال : سمعت جدي أمّ الحصين تقول ^(٣) : « حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت حين رمى جمره العقبة أنصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقود راحلته والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله ﷺ من الشمس » ^(٤) .
 ومن طريق مسلم حدثني أحمد بن حنبل نا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد ابن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين عن أمّ الحصين جديته قالت : « حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخنطام ناقة رسول الله ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمره العقبة » : فهذا هو الحجلة لا مساواة وقد خالف ابن عمر في هذا القول ببلالا ^(٥) وأسامة ، وهو قول عطاء . والأسود . وغيرهما .
 ٨٢٨ — مسألة — والكلام مع الناس في الطواف جائز ، وذكر الله أفضل لأن النص لم يأت بمنع من ذلك ، وقال تعالى : (وقد فضل لكم ما حرم عليكم) فما لم يفصل تحريره فهو حلال ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٩ — مسألة — ولا يحل لرجل ولا لامرأة أن يتزوج أو تتزوج ، ولا أنه يزوج الرجل غيره من وليته ، ولا أن يخاطب خطبة نكاح مذبحر مان إلى أن تطلع

(١) الزيادة من النسخت رقم (١٩) وزادتها ليست بلازم (٢) قال في الصحاح : يقال قد دبرك إيمان عنه القردان .
 (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٧ من حديث أمّ الحصين قال : سمعته تقول الخ (٤) الحديث له بقية (هـ) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٧ من حديث أبي الله عليه السلام وسبق ذكر هذا الحديث بهذا المتن في ص ١٨٠ من هذا الجزء . (٦) في النسخت رقم (١٦) بل لا يولد ما أم لأن الخاتمة تند الصغرى أي ابن عمر صغرتهما .

الفلس من يوم النحر ويدخل وقت رمي جرة العقبة، فيفسخ النكاح قبل الوقت المذكور. كان فيه دخول وطول مدة وولادة، أو لم يكن، فإذا دخل الوقت المذكور حل لهما النكاح والآنكاح؛ وله أن يراجع زوجته المطلقة مادامت في العدة فقط، وله أن يراجعها زوجها كذلك أيضا مادامت في العدة، وله أن يتنازع الجوارى للوطء ولا يبطأ.*

روينا من طريق مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أن أبان بن عثمان بن عفان قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» (١) وهذا لفظ يقتضي كل ما قلناه، والمحرم اسم يقع على الجنس ويعم الرجال والنساء، ومراجعة المرأة [المطلقة] (٢) في عدتها لا يسمى نكاحا لأنها امرأته كما كانت ثمرته ويرثها وتزومه نفقتها واسكانها، ولا صداق في ذلك، ولا يراعى اذنها، ولا حكم للولي في ذلك؛ وأما بعد انقضاء العدة فهو نكاح لامراجعة ولا يكون إلا برضاها وبصداق وولي، وابتناع الجوارى للوطء لا يسمى نكاحا، وإنما حرم الله تعالى ما ذكرنا من النكاح والآنكاح والخطبة على المحرم، والمحرم هو الذي يحرم عليه لباس القمص. والعائم. والبرانس. وحلق رأسه الاضرورة بالنص والاجماع، فإذا صار في حال يجوز له كل ذلك فليس محرما بلا شك فقد تم إحرامه وإذا لم يكن محرما حل له النكاح والآنكاح والخطبة، وبدخول وقت رمي الجرة يحل له كل ما ذكرنا رمي، أو لم يرم على ما ذكرنا قبل من إباحة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقديم الحلق على الرمي، فإن نكح المحرم أو المحرمة ففسخ لقول رسول الله ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»، وكذلك (٣) أن أنكح من لا نكاح لها إلا بأنكاحه فهو نكاح مفسوخ لما ذكرنا وفساد الانكاح الذي لا يصح النكاح إلا به ولا صحة لما لا يصح إلا بما يصح، وأما الخطبة فإن خطب فهو عاص ولا يفسد النكاح لأن الخطبة لا متعلق لها بالنكاح، وقد يخطب ولا يتم النكاح إذا رد الخاطب، وقد يتم نكاح بلا خطبة أصلا لكن بأن يقول لها: أنكحيني نفسك فتقول: نعم قد فعلت ويقول هو: قد رضيت وبأذن الولي في ذلك (٤)، وبالله تعالى التوفيق.*

واختلف السلف في هذا فأجاز نكاح المحرم طائفة صح (٥) ذلك عن ابن عباس، وروى عن ابن مسعود. ومعاذ، وقال به عطاء. والقاسم بن محمد بن أبي بكر. وعكرمة. وإبراهيم النخعي، وبه يقول أبو حنيفة. وسفيان، وصح عن عمر بن الخطاب. وزيد ابن ثابت ففسخ نكاح المحرم إذا نكح، وصح عن ابن عمر من طريق حماد بن سلية

(١) في موطن مالك ص ١٣١ سطر ١٤٠ المختصر المصنف اقتصر على عل الشاذ من (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤)
 (٢) في النسخة رقم (١٦) وكذلك، وما هنا صح (٤) في النسخة رقم (١٦) «وتأذن لولي في ذلك» وليس شيء.
 (٥) في النسخة رقم (١٦) «وصح» بزيادة لا لزوم لها.

عن أيوب السخيتاني عن نافع عنه قال : المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على من سواه * وروينا عن علي بن أبي طالب لا يجوز نكاح المحرم ان نكح^(١) نزعنا منه امرأته، وهو قول سعيد بن المسيب : وبه يقول مالك والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم : * واحتج من رأى نكاحه جائزا بما روينا من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس قال : « تزوج رسول الله ﷺ وهو محرم » ، وبما روينا من طريق حماد بن سبرة عن حميد عن مجاهد عن ابن عباس قال « ان رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهما محرمان » * وكذلك روينا أيضا من طريق جابر بن زيد . وعكرمة عن ابن عباس * قال علي : فمأرضهم الآخرون بأن ذكروا ما روينا من طريق حماد بن سبرة ناخبين ابن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم ابن أخت ميمونة أم المؤمنين عن ميمونة أم المؤمنين قالت : تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف * قال أبو محمد : فقال من أجاز نكاح المحرم : لا يعدل يزيد بن الأصم أعرابي بوال على عقبيه بعد الله بن عباس وقالوا : قد يخفى على ميمونة كون رسول الله ﷺ محرما ، فالخبر عن كونه عليه السلام محرما زائدا عليا ، وقالوا : خبر ابن عباس وارد بحكم زائد . فهو أولى ، وقالوا في خبر عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح : انما معناه لا يوطئ غيره ولا يبطأ ، ثم اعترضوا بوساوس من القياس عورضوا بمثلا لا فائدة في ذكرها لأنها حاقات * قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به وكله ليس بشيء ، أما تأويلهم في خبر عثمان رضي الله عنه أن معناه لا يبطأ ولا يوطئ فباطل وتخصيص الخبر بالدعوى الكاذبة على رسول الله ﷺ اذ صرّفوا كلامه عليه السلام^(٢) إلى بعض ما يقتضيه دون بعض وهذا لا يجوز ، قال تعالى : (يحرّفون الكلم عن مواضعه) . وبين ضلال هذا التأويل قوله عليه السلام « ولا يخطب » فصح أنه عليه السلام أراد النكاح الذي هو العقد ، ولا يجوز ان يخص هذا اللفظ بلامتنين * .

وأما ترجيحهم خبر ابن عباس على خبر ميمونة بقولهم : لا يقرن يزيد إلى ابن عباس فنعم والله لا تقرن إليه ولا كرامة ، وهذا تمويه منهم انما روى يزيد عن ميمونة وروى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس فليسمعوا الآن إلى الحق : نحن نقول : لا تقرن ابن عباس حيا من صبيان أصحاب^(٣) رسول الله ﷺ إلى ميمونة المشككة مع رسول الله ﷺ على فراش واحد في الرفيق الأعلى القديمة الاسلام والصحة ، ولكن تقرن يزيد بن الأصم إلى أصحاب ابن عباس ولا يقطع بفضلهم عليه * .

(١) في النسخة رقم (١٦) «وانكح» (٢) لفظه عليه السلام سقط من النسخة رقم (١٤) (٣) سقط لفظه أصحاب من النسخة رقم (١٦) خطأ

وأما قولهم: قد يخفى على ميمونة إجماع رسول الله ﷺ اذ تزوجها فكلام سخي ،
وعارضون بأن يقال لهم : قد يخفى على ابن عباس إحلال رسول الله ﷺ من
إجماعه ، فالخبرة عن كونه قد أحل زائدة علما لحصلنا على قد يخفى وقد لا يخفى *
وأما قولهم : خبر ابن عباس وأورد بحكم زائد فليس كذلك بل خبر عثمان هو الوارد
بالحكم الزائد على مانين ان شاء الله تعالى ، فبطل كل ما شغبوا به ، فبقى ان نرجع خبر
عثمان ، وخبر ميمونة على خبر ابن عباس رضى الله عن جميعهم *

فقول وبالله تعالى التوفيق : خبر يزيد عن ميمونة هو الحق ، وقول ابن عباس وهم
منه بلا شك لوجوه ينة * أولا أنها رضى الله عنها أعلم بنفسها من ابن عباس لاختصاصها
بتلك القصة دونه ، هذا مالا يشك فيه أحد * وثانيها أنها رضى الله عنها كانت حينئذ
امراة كاملة وكان ابن عباس رضى الله عنه يومئذ ابن عشرة أعوام وأشهر فين الضبطين
فرق لا يخفى * والثالث أنه عليه السلام إنما تزوجها في عمرة القضاء هذا مالا يختلف
فيه اثنان ومكة يومئذ دار حرب وإنما هادنهم عليه السلام على أن يدخلها معتمرا أو يقي
بها ثلاثة أيام فقط ثم يخرج فأق من المدينة محرما بعمرة ولم يقدم شيئا إذ دخل على
الطواف والسعى وتم إجماعه في الوقت ولم يختلف أحد في أنه إنما تزوجها بمكة حاضرا
بها لا بالمدينة ، فصح أنه بلا شك إنما تزوجها بعد تمام إجماعه لافي حال طوافه وسعيه ،
فلو وقع الاشكال جملة بوقى خبر ميمونة . وخبر عثمان لا معارض لها والحمد لله رب العالمين *
ثم لو صح خبر ابن عباس يقين ولم يصح خبر ميمونة لكان خبر عثمان هو الزائد الوارد
بحكم لا يحل خلافه لأن النكاح مذ أباحه الله تعالى حلال في كل حال للصائم . والمحرم .
والجاهد . والمعتكف ، وغيرهم هذا مالا يشك فيه ، ثم لما (١) أمر عليه السلام بأن لا ينكح (٢)
المحرم ، ولا ينكح ، ولا ينكح ، ولا ينكح كان ذلك بلا شك ناسخا للحال المتقدمة من الإباحة لا يمكن
غيره هذا أصلا ، وكان يكون خبر ابن عباس منسوخا بلا شك لو اقتصه للجهة المتسوخة يقين ،
ومن ادعى في حكم قد صح نسخه وبطلانه انه قد عاده حكمه وبطل نسخه فقد كذب أو قطع
بالظن ان لم يحقق ذلك ، وكلاهما لا يحل القول به ولا يجوز ترك اليقين للظنون *

قال أبو محمد : وقالوا : لما حل له شراء جارية للوطه ولا يطلأ حل له نكاح زوجة
للوطه ولا يطلأ . قلنا لهم : لو استعلمتم هذا في قولكم : لا يكون صداق يستباح به الفرج
أكل من عشرة دراهم فلا قلتم : كما حل له استباحة فرج جارية محرمة بأن يبتاعها بدرهم
حل له فرج زوجة محرمة بأن يصدقها درهما ؟ والقياسات لا يعارض بها الحق لأن القياس

(١) سقط من النسخة رقم (١٤) لفظه لا ، خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) والينة «ان لا ينكح»

كله باطل ، وقالوا : كما جاز له ان يراجع المطلقة في عدتها جاز له ابتداء النكاح قتلنا :- هذا باطل لانه لو كان قياس النكاح على المراجعة حقا لوجب أن يقولوا : كما جازت المراجعة بغير اذنها ولا اذن ^(١) وليها وبغير صداق وجب أن يجوز ^(٢) النكاح بغير اذنها ولا اذن ^(٣) وليها وبغير صداق وهم لا يقولونه ، وهذه صفة قياساتهم السخيفة .
وأما المالكيون فانهم أجازوا نكاح الموهوبة اذا ذكر فيه صداق ومنعوا من نكاح المحرم وهم لا يزالون يقولون في الأوامر : هذا ندب كقولهم في قوله عليه السلام : « لا يولن أحدكم في الماء البائم » ثم يتوضأ منه : « انما هو ندب فلا قالوا : ههنا في قوله عليه السلام « لا ينكح المحرم ولا ينكح » : هذا ندب ؛ ولكنهم انما يخرجون على ما نسخوه بآية تعالى التوفيق .
٨٧٠ — مسألة — ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم وان يستقي يده منها

وأن يشرب من نبيذ السقاية لما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن راهويه عن حاتم ابن اسماعيل [المدني] ^(١) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله فذكر حديث حجة النبي ﷺ قال : « ثم ركب رسول الله ﷺ فافاض بالبيت فصلى بمكة الظهر وأتى بني ^(٢) عبد المطلب يسقون على زمزم فقال : انزعوا بني عبد المطلب فلولاً أن يغلبكم الناس على سقائكم انزعتم معكم فتاولوه دلوأ فشرب منه » ^(٣) .

ومن طريق مسلم نا محمد بن المنهال الضريحي نا يزيد بن زريع عن حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني انه سمع ابن عباس يقول : « قدم النبي ﷺ على راحله وخلفه أسامة فاستقى فأثناه باناء من نبيذ فشرب وسقى فضله أسامة وقال : أحسب وأجملتم هكذا فافصعوا ، قال ابن عباس : فنحن لا نريد أن نغير ^(٤) ما أمر به رسول الله ﷺ » ومن طريق عبد الرزاق نا معمر وسفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه فذكر أمر شرب النبي ﷺ من ماء زمزم ومن شراب سقاية العباس النبيذ ^(٥) المذكور فقال طاوس : هو من تمام الحج .
قال أبو محمد : قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) .

٨٧١ — مسألة — ومن فاتته صلاة مع الامام بركة أو مزدلفة في المغرب والعشاء ففرض عليه ان يجمع بينهما كما لو صلاهما مع الامام بركة فلو أدرك الامام ^(١) في العصر لزمه أن يدخل معه وينوي بها ^(٢) الظهر ولا بد لا يجزئه ^(٣) غير ذلك فاذا

(١) في النسخة رقم (١٤) «وبغير اذنه» (٢) في النسخة رقم (١٤) «ووجب ان يكون» (٣) في النسخة رقم (١٤) «وغير الله» (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ «(٥) في النسخة رقم (١٤) «وأما على بن وهب في النسخة البينة أيضا ، وما هنا موافق لصحيح مسلم» (٦) اقتصر المصنف على عمل الشاهد من الحديث وهو بطول جدا يجمع اغلب احكام الحج (٧) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧١ «لا تريد تغيير» والحديث مختصر من اوله (٨) في النسخة رقم (١٦) «من النبيذ» (٩) في النسخة رقم (١٦) «من الامام» (١٠) في النسخة رقم (١٤) «ينوي بها بدون او» (١١) في النسخة رقم (١٦) «ولا يجزئه» ، وبما هنا قوله

سلم الإمام أتم صلاته أن كان بقى عليه منها شيء ، ثم صلى العصر أن أمكنه في جماعة .
والأفوحه ، وكذلك لو وجد الإمام بمزدلفة في العشاء الآخرة فليدخل معه ، ولينوبها .
المغرب ولا بد لا يجزئه غير ذلك ، أما الجمع فانه حكم هذه الصلوات هنالك في ذلك
اليوم . وتلك الليلة بالنص ، والاجماع فلا يجوز له خلاف ذلك ، وأما تقديم الظهر
والمغرب فلا ينهما قبل العصر والعنمة ولا يحمل تقديم مؤخرة منهما ولا تأخير مقدمة ،
وقد ذكرنا في كتاب الصلاة جواز اختلاف نية الإمام والمأموم ، فإن أدركهما من أولها
فليقعد في الثالثة ولا يقيم حتى يقعد الإمام فإذا سلم الإمام سلم معه وإن أدرك معه ثلاث
ركعات فليقيم في الثانية بقيام الإمام ولا بد ، وليقعد في الأولى بقعوده وليسلم بسلامه ،
أما قعوده في الثالثة فلا نه لو قام لصلى المغرب أربعاً عامداً وهذا حرام وفساد للصلاة
وكفر عن دان به ، وأما أن أدرك ثلاثاً فقط فقعوده في الأولى لقول النبي ﷺ : « إنما
جعل الإمام ليؤتم به » ولا خلاف في نص ولا بين الأمة في أن المأموم أن وجد الإمام
جالسا يجلس معه وكذلك من أدرك ركعة من أى الصلوات كانت فانه يجلس ولو كان
منفرداً أو إماماً لقام ، وأما قيامه من الثانية فللنص الوارد والاجماع في أن الإمام أن
قام من اثنتين ساهيا ففرض على المأمومين اتباعه في ذلك هذا كله أن أتم الإمام أو كان
المأموم ممن يتم وإلا فلا ، فإذا أتم صلاة المغرب صلى العنمة في جماعة أو وحده أن لم
يجد جماعة ؛ وبالله تعالى التوفيق .

٨٧٢ — مسألة — ومن كان في طواف فرض أو تطوع فاقبضت الصلاة أو
عرضت له صلاة جنازة أو عرض له بول أو حاجة فليصل وليخرج لحاجته ثم لين
على طوافه ويتمه ، وكذلك من عرض له شيء عما ذكرنا في سعيه ^(١) بين الصفا والمروة
ولا فرق وهو قول أبي حنيفة . والشافعي ، وقال مالك : أما في الطواف الواجب فيتبديء
ولابد إلا في الصلاة المكتوبة فقط فانه يصلها ثم يني ، وأما في طواف التطوع فيني
في كل ذلك .

قال أبو محمد : هذا تقسيم لا يرمان على صحته أصلاً ولم يأت نص ولا إجماع على
وجوب ابتداء الطواف والسعي أن قطع لحاجة ، ولا بإبطال ما طاف من أشواطه وسعى ،
وقد قال الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) وإنما افترض الطواف والسعي سبعا ، ولم يأت
نص بوجوب اتصاله ^(٢) وإنما هو عمل من النبي ﷺ فقط ، وأما من فعل ذلك عبثاً
فلا عمل لعاب ولا يجزئه . نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم

ابن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن المتي نا مؤمل بن اسماعيل الحيري نا سفيان الثوري نا جميل بن زيد قال : رأيت ابن عمر طاف في يوم حارة ثلاثاً أطواف ، ثم أصابه حرٌ فدخل الحجر فجلس ، ثم خرج فبني على ما كان طاف * وعن عطاء لا بأس بأن يجلس الانسان في الطواف ليستريح وفيمن عرضت له حاجتي طوافاً لئلا يذهب وليقض حاجته ، ثم يبني على ما كان طاف ، هو باق له تعالى التوفيق *

٨٧٣ — مسألة — وأما الاحصار فان كل من عرض له ما يمنعه من إتمام حجه أو عمرته فارنا كان . أو متمتعاً . من عدو . أو مرض . أو كسر . أو خطأ طريق . أو خطأ في رؤية الهلال . أو يحج . أو أي شيء كان فهو محصر ، فان كان اشترط عند إحرامه كما قدمنا ان محله حيث حبسه الله عز وجل فليحل من إحرامه ولا شيء عليه سواء شرع في عمل الحج . أو العمرة أو لم يشرع بعد ، قريباً كان أو بعيداً ، مضى له أو كثر فرضهما أو أقله كل ذلك سواء ولا هدى في ذلك ولا غيره ولا قضاء عليه في شيء من ذلك إلا ان يكون لم يحج قط ولا اعتمر فعليه ان يحج ويعتمر ولا بد ، فان كان لم يشترط كما ذكرنا فانه يحل أيضاً كما ذكرنا سواء ساءل ولا فرق وعليه هدى ولا بد كما قلنا في هدى المتعة سواء سواء إلا أنه لا يعرض من هذا الهدى صوم ولا غيره فمن لم يجده فهو عليه دين حتى يجده ولا قضاء عليه إلا ان كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه ان يحج ويعتمر *

واختلف الصحابة ومن بعدهم في الاحصار فروينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : لا إحصار الا من عدو *

ومن طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن ابراهيم — نا عيسى بن يونس نا زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن أبي اسحاق السبيعي عن البراء بن عازب قال : « لما أحصر النبي ﷺ عنده البيت صالحه أهل مكة على أن يدخلها فيقي (١) بها ثلاثاً ولا يدخلها الا بمجلبان (٢) السلاح السيف وقرابه ولا يخرج بأحدهم من أهلها ولا يمنع أحداً يمكث بها من كان معه » (٣) ففسى البراء منع العدو إحصاراً * وروينا عن ابراهيم النخعي الاحصار من الخوف والمرض . والكسر * ومن طريق ابن جريج عن عطاء قال : الاحصار من كل شيء يحبسه ، وأما الحصر فروينا عن مجاهد عن ابن مسعود أنه قال : الحصر والمرض . والكسر وشبهه * ومن طريق ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : لا حصر إلا من حبسه عدو * وعن طاوس قال : لا حصر الآن قد ذهب الحصر *

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٦٠ ، فيقيم (٢) هو ضم الجيم واللام وتعد بالياء الموحدة ، وقيل : يكون اللام ، قال الثوري فشرح مسلم : وأما شرط هذا الوجهين احدهما ان لا يظهر منه دخول التالين القاهرين ، والثاني انما تعرضتة وانحوها يكون في الاستدباب السلاح صخرة ، وأما علم (٣) الحديث له بنية تقتصر المصنف على العمل بحدوده .

وعن علقمة الحصر الخوف والمرض وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : الحصر ما حبسه من حابس من وجع . أو خوف . أو ابتغاء ضالة * وعن معمر عن الزهري قال : الحصر ما منعه ^(١) من وجع ، أو عدو حتى يفوته الحج ؛ وفرق قوم بين الإحصار والحصر فروينا عن الكسائي قال : ما كان من المرض فانه يقال فيه : أحصر فهو محصر ، وما كان من حبس قيل : حصر ، وقال أبو عبيد : قال أبو عبيدة : ما كان من مرض ، أو ذهاب نفقة قيل فيه : أحصر فهو محصر ، وما كان من حبس قيل : حصر ، وبه يقول أبو عبيد *

قال أبو محمد : هذا لا معنى له ، قول الله تعالى هو الحجة في اللغة والشريعة قال تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وإنما نزلت هذه الآية في أمر الحديبية اذ منع الكفار رسول الله ﷺ من إتمام عمرته وسمى الله تعالى منع العدو إحصاراً ، وكذلك قال البراء بن عازب . وابن عمر . وإبراهيم النخعي : وهم في اللغة فوق أبي عبيدة . وأبي عبيد . والكسائي . وقال تعالى : (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً) * فهذا هو منع العدو بلا شك لأن المهاجرين إنما منعهم من الضرب في الأرض الكفار بلا شك ، وبين ذلك تعالى بقوله : (في سبيل الله) فصح أن الإحصار والحصر بمعنى واحد أنها اسمان يقعان على كل مانع من عدو ؛ أو مرض ؛ أو غير ذلك أى شيء كان ؟ *

ثم اختلفوا في حكم المحصر الممنوع من إتمام حجه ، أو عمرته ، فروينا عن ابن مسعود أنه أفتى في محرم بمحج مرض فلم يقدر على التهوض أنه يبعث بهدى فإذا بلغ محله حل ، فان اعتمر من وجهه ذلك اذا برأ ؛ ثم حج من قابل فليس عليه هدى فان لم يزر البيت حتى يحج ويجعلها سفراً واحداً فعليه هدى آخر سفران وهدى أو هديان وسفر ، وهذا عنه منقطع لا يصح ؛ وصح عنه أنه أفتى في محرم بعمرة لدغ ^(٢) فلم يقدر على النفوذ أنه يبعث بهدى ويواعد أصحابه فإذا بلغ الهدى أحل ، وصح عنه أيضاً أنه أفتى في مريض غرم لا يقدر على النفوذ بأن ينحر عنه بدنة ، ثم ليحل عاماً قابلاً بمثل إسهاله الذي أهل به ، وصح عن ابن عباس . وابن عمر في محرم بعمرة مرض بوقعة من رحلته فالأجما : ليس لها وقت كوقت الحج يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت *

وعن ابن الزبير مثل هذا أيضاً ، وروينا عن ابن عباس فيمن أحصر يبعث بهديه فإذا نحر فقد حل من كل شيء * وروينا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن

(١) في النسخة اليمنية وما جبهه (٢) هو بال المهملة وغيره معجمة من لدغ المقرب ، وفي النسخة رقم (١٦) ولدغ ، بذلك مسجومة وعن مهملة وليس مراد ما معناها ، وفي النسخة اليمنية بالفتح به لا معنى لها *

عمر أنه قبله: لا يضرك أن لاتحج العام فانا نخشى أن يكون بين الناس قتال يحال بينك وبين البيت وذلك حين نزل الحجاج بن الزبير فقال ابن عمر: أن حبل بنى وبينه فعلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه حين حالت كفار قريش بينه وبين البيت أشهدكم أنى قد أوجبت عمره، ثم قال: ما أمرهما الا واحد إن حبل بنى وبين العمرة حبل بنى وبين الحج أشهدكم أنى قد أوجبت حجة مع عمرى *

قال أبو محمد: ولم يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ إذا حال كفار قريش بينه وبين العمرة— وكان مهلاً بعمره هو وأصحابه رضى الله عنهم— ونحروا وحلوا وانصرفوا من المدينة * ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يعقوب بن خالد بن المسيب المخزومي عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر * أنه [أخبره أنه] ^(١) كان مع عبد الله بن جعفر [فخرج معه من المدينة] ^(٢) فمروا على الحسين بن علي وهو مريض بالسقيا فأقام عليه عبد الله بن جعفر حتى إذا خاف القوات خرج وبعث إلى علي بن أبي طالب وأسماء بنت عيسى وهما بالمدينة قدما عليه وإن حسبنا أشار إلى رأسه فأمر على برأسه فخلق، ثم نسك عنه بالسقيا فحرق عنه بغيراً *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أخبرني يحيى بن سعيد الأنصارى عن يعقوب بن خالد عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر قال: أن الحسين بن علي خرج معتمراً مع عثمان بن عفان فلما كان بالمرج مرض فلما أتى السقيا برسم ^(٣)، فكان أول إفاته أن أشار إلى رأسه فخلق على رأسه ونحرق عنه بها جزوراً *

قال أبو محمد: إنما أتينا بهذا الخبر لما فيه من أنه كان معتمراً. فهذا على. والحسين. وأسماء رأوا أن يحل من عمرته ويهدى في موضعه الذي كان فيه وهو قولنا: وعن علقمة في المحصر قال: يبعث يهديه فاذا ذبح حل * وروينا عن علقمة أيضاً لا يحل الا الطواف بالبيت، وروينا عنه أيضاً أن حل قبل نحر هديه فعليه دم * وروينا عن إبراهيم. وعطاء. والحسن. والشعبي لا يحل الا الطواف بالبيت * وروينا عنهم أيضاً حاشا للشعبي أن حل دون البيت فعليه هدى آخر سوى الذي لزمه أن يبعث به ولا يحل إلا في اليوم الذي واعدتم بلوغه مكة ونحرقه * وروينا عن إبراهيم أيضاً في القارن يحصر قال: عليه هديان *

وروينا عنه أيضاً. وعن سعيد بن جبير في القارن يحصر قال جميعا: عليه عمرتان ووجهة، وعن عطاء. وطاوس ليس على القارن الا هدى واحد * وعن الشعبي أيضاً أن أحل المحصر قبل نحر هديه فعليه فدية الأذى اطعام ستعساكين، أو صيام ثلاثة أيام أو شاة *

(١) الرازي قدّم للموطأ ج ١ ص ٣٤٤ (٢) الرازي قدّم للموطأ (٣) البرسام علقمة وهو هو وروى جابر بن عبد الله بن الجراح عن النبي ﷺ

وعن مجاهد في القارن يحصر قال : يعث يهدي يحل به ، ثم هل من قابل بما كان أهل به .
وعن حماد بن أبي سليمان في القارن يحصر أنه يعث بالهدى فإذا بلغ محله حل وعليه عمرة
وحجة ، قال الحكم بن عتيبة : عليه حجة وثلاث عمر * وعن عروة بن الزبير في المحصر إذا
رجع لا يحل منه إلا رأسه * وعن الزهري من أحصر بالخرب نحر حيث حبس وحل
من النساء ومن كل شيء * وعن القاسم بن محمد . وسالم . وابن سيرين يعث هديه فإذا نحر
قد حل من كل شيء ، وعن مجاهد أيضاً إذا حل المحصر قبل نحر هديه فعليه هدي آخر ؛
وقال أبو حنيفة فيمن أهل بالحب فأحصر : عليه أن يعث بشئ يهدى فيشتري به بمكة فيذبح
عنه يوم النحر ويحل وعليه عمرة وحجة ، فإن لم يجده هدياً أقام محرماً حتى يجد هدياً وله أن
يواعدهم بنحره قبل يوم النحر : قال : والمعتبر ينحر هديه متى شاء ، والاحصار عنده بالعدو
والمرض وبكل مانع سواءهما سواء ، فإن تبادى مرضه إلى يوم النحر فكنا قلنا : وإن
هو أفاق قبل وقت الحج لم يجزه ذلك وهو محرم بالحج كما كان ، فإن كان معتماً أفاق
فإن قدر على ادراك الهدى الذي يعث مضى وقضى عمرته فإن لم يقدر على ذلك حل إذا
نحر عنه الهدى ، وقال مالك : إن أحصر بعدو فانه ينحر هديه حيث حبس ويحل ولا قضاء
عليه إلا أن يكون لم يحج قط حجة الاسلام فعليه أن يحج فإن لم يجد فلا شيء عليه
لا يلزمه (١) الهدى إلا أن يكون حاضراً معه قد ساقه مع نفسه ، فإن أحصر بغير عدو
لكن بحبس أو مرض ، أو غير ذلك فانه لا يحل إلا بالطواف بالبيت ولو بقي كذلك إلى
عام آخر ، وقال الشافعي : إذا أحصر بعدو أو بسجن فانه يهدى ويحل حيث كان من حل ،
أو حرم ، ولا قضاء عليه إلا أن كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه أن يحج ويعتمر ، فإن لم
يقدر على هدي فقبها قولان ، أحدهما لا يحل إلا حتى يهدى ، والآخر يحل والهدى دين
عليه ، وقد قيل : عليه طعام أو صيام إن لم يقدر على الهدى فإن أحصر بغير عدو أو
حبس لم يحله إلا الطواف بالبيت فإن لم يفق حتى فاته الحج طاف وسعى وحل وعليه الهدى *
قال أبو محمد : أما التفريق بين المحصر بعدو . وبغير عدو . فمساعد على ما قدمنا قبل ،
وأما إسقاط الهدى عن المحصر بعدو ، أو غيره بخلاف القرآن (٢) لأن الله تعالى يقول :
(فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وأما إيجاب القضاء خطأ لأنه لم يأت بذلك نص *
فان قيل : إن رسول الله ﷺ قد اعتمر بعد عام الحديبية قلنا : نعم ونحن لم نمنع من القضاء
عاماً آخر لمن أحببنا وإنما نمنع من إيجابه فرضاً لأن الله تعالى لم يأمر بذلك ولا رسوله
ﷺ ، وقد صح أن الله تعالى لم يوجب على المسلم إلا حجة واحدة وعمرة في الدهر فلا

(١) في نسخة رقم (١٦) ولا يلزمه ، وبأقوال (٢) في نسخة رقم (١٦) بخلاف القرآن .

يجوز لإيجاب أخرى الا بقرآن أو سنة صحيحة توجب ذلك فيوقف عند ذلك ، وأما القول ببقاء المحصر بمرض ^(١) على إحرامه حتى يطوف بالبيت فقول لا برهان على صحته ولا أوجه قرآن . ولا سنة . ولا إجماع بل هو خلاف القرآن كما أوردنا * والصحابة قد اختلفوا في ذلك في العمرة خاصة ولم يرو عن أحد منهم أنه أفتى بذلك في الحج أصلا *
﴿فان قيل﴾ : فان الله تعالى يقول : (ثم محلها إلى البيت العتيق) . قلنا : نعم ولم يقل تعالى : ان المحصر لا يحل الا بالطواف ، والذي قال : (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ثم محلها إلى البيت العتيق) هو الذي قال : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) ، وهو الذي أمر رسوله ﷺ أن يحل ويرجع قبل أن يطوف بالبيت في عمرته التي صد فيها ^(٢) عن البيت ولا يحل ضرب أو أمره بعضها ببعض . وأما القول : يحته هديا ^(٣) يحل به قول لا يؤيده قرآن ولا سنة ، ولا إجماع ، والصحابة قد اختلفوا في ذلك كما أوردنا ﴿فان قيل﴾ : فان الله تعالى يقول : (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله) قلنا : نعم وليس هذا في المحصر وحده بل هو حكم كل من ساق هديا في حج أو عمرة على عموم الآية *

فالحاج . والقارن إذا كان يوم النحر قد بلغ الهدى محله من الزمان والمكان بمكة أو بمنى . فله أن يحلق رأسه ، والمعتمر إذا أتم طوافه وسعيه قد بلغ هديه محله من الزمان والمكان بمكة فله أن يحلق رأسه ، والمحصر إذا صد فقد بلغ هديه محله فله أن يحلق رأسه ان كان مع هؤلاء هدى ولم يقل الله عز وجل قط : إن المحصر لا يحل حتى يبلغ هديه مكة بل هو الكذب على الله تعالى بمنسبه إليه عز وجل ، فظهر خطأ هذه الأقاويل *
واما قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي : في الإحصار فلا يحفظ قول منها بتامه . وتقسيمه عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أصلا *

قال أبو محمد : فوجب الرجوع عند التنازع إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه . إذ يقول عز وجل : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) . فوجدنا حكم الإحصار يرجع إلى قول الله تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) فكان في هذه الآية عموم لإيجاب الهدى على كل من أحصر بأى وجه أحصر ، وإلى فعل رسول الله ﷺ إذ صد هدايا المشركين عن البيت . فنحر وحلق هو وأصحابه وحلوا بالحديبية ، وإلى أمره عليه السلام من حج أن يقول : « اللهم ان محلى حيث حبستى » ، وقد ذكرناه قبل ، وإلى ما حدثه عبد الله بن ربيع نا محمد

(١) سقط لفظ بمرض من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) منها (٣) في النسخة رقم (١٦) والبيان : يمت-

هدى وهو غلط .

ابن معاوية نا أحمد بن شعيب نا حيد بن مسعدة [البصرى] (١) نا سفيان [هو ابن حبيب] (٢) عن الحجاج الصواف عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة عن الحجاج ابن عمرو الأنصارى قال : « سمعت (٣) رسول الله ﷺ يقول : من كسر أو عرج (٤) فقد حل وعليه حجة أخرى فسألت ابن عباس وأبا هريرة فقالا : صدق » . فهذه النصوص تنظم كل ما قلنا ، والحمد لله رب العالمين *

(فان قيل) : ففى هذا الخبران عليه حجة أخرى وليس فيه ذكر هدى قلنا : ان القرآن جاء بإيجاب الهدى فهو زائد على ما فى هذا الخبر وليس فى هذا الخبر ذكر لاسقاط الهدى ولا لإيجابه فوجب اضافة ما زاده القرآن اليه ، وقد قدمنا ان النبي ﷺ اخبر بأن اللزوم للناس حجة واحدة ، فكان هذا الخبر محمولا على من لم يحج قط وهذا تألف الأخبار . (فان قيل) : ان ابن عباس قد روى عنه خلاف ما روى من هذا قلنا : الحجة انما هى فيما روى لافى رأيه وقد ينسى ، أو يتأول ، وأيضا فان التوهين بما روى لما روى عنه مما يخالف ما روى أولى من توهين ما روى بما روى عنه من خلافه لما روى ، لأن الطاعة علينا انما هى لما روى لا لما رأى برأيه ، وأيضا فلو صح عن ابن عباس خلاف ما روى لكان الحجاج ، وأبو هريرة قد روىاه ولم يخالفاه ، وقال أبو خنيفة : لا ينحر هدى الا حصارا لا فى الحرم واحتج بأن ناجية بن كعب نهض بالهدى يوم الحديبية فى شعاب وأودية حتى نحره فى الحرم . قال أبو محمد : لو صح هذا لما كانت فيه حجة لأنه لم يأمر بذلك عليه السلام ولا أوجه . وانما كان يكون عملا عمله وانما الطاعة لأمره عليه السلام . وروينا خبرا فيه أنه عليه السلام أمر أصحابه بالبدن للهدى وهذا لا يصح لأن راويه أبو خنضر (٥) الأزدي وهو مجهول ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٤ — مسألة — ومن احتاج الى خلق رأسه — وهو محرم لمرض . أو صداع ، أو لقتل . أو لجرح . أو نحو ذلك مما يؤذيه — فليحلقه وعليه أحد ثلاثة أشياء هو مخير فى أيها شاء لا بدله من أحدها ؛ إمامان يصوم ثلاثة أيام ، وإمامان يطعم ستة مساكين متغايرين لكل مسكين منهم نصف صاع تمر ولا يذية ، وإمامان يهدى شاة يتصدق بها على المساكين ، أو يصوم ، أو يطعم ، أو ينسك الشاة فى المكان الذى حلق فيه ، أو فى غيره ، فان حلق رأسه لغیر ضرورة ؛ أو حلق بعض رأسه دون بعض عامدا عالما ان ذلك لا يجوز بطل حجه ، فلو قطع من شعر رأسه مالا يسمى به حلقا بعض رأسه فلا شيء عليه لا إثم ولا كفارة بأى وجه قطعه ، أو نزعته *

(١) الزيات عن النسائي ج ٨ ص ١٩٨ (٢) الزيات عن النسائي (٣) فى النسائي « انه سمع » بدل سمعت (٤) فى النسائي « من عرج أو كسر » (٥) هو ايضا فى المسألة ، وفى بعض النسخ الصالح الملقب بمرغلط .

برهان ذلك قول الله عز وجل : (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة أو نسك) فكان في هذه الآية التخيير في أى هذه الثلاثة الأعمال أحب وليس فيها بيان كم يصوم ؟ ولا بكم يتصدق ؟ ، ولا بماذا ينسك ؟ وفي الآية أيضاً حذف بينه الإجماع . والسنة وهو خلق رأسه * وروينا من طريق حماد بن سلمة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن هذا الخبر : « أن رسول الله ﷺ قال له : ان شئت فأنسك نسكاً ، وان شئت فصم ثلاثة أيام ، وان شئت فأطعم ثلاثة أصع من تمر لسته مساكين » * وروينا من طريق مسلم حدثني يحيى ابن يحيى نا خالد بن عبد الله الطحان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة « أن رسول الله ﷺ مر به زمن الحديبية فقال له : أذاك هوام رأسك (١) ؟ قال : نعم فقال له النبي ﷺ : اخلقه ، ثم اذبح شاة نسكاً ، أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين *

قال أبو محمد : هذا أكل الأحاديث وأبينها ، وقد جاء هذا الخبر من طرق في بعضها « أو أنسك مائيسر » وبعضها رويناه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عبد الرحمن بن الأصهباني عن عبد الله بن معقل أن كعب بن عجرة أخبره بهذا الخبر وفيه « أن رسول الله ﷺ قال له حينئذ : أو أطعم ستة (٢) مساكين نصف صاع طعاماً لكل مسكين » ، وروى أيضاً من طريق بشر بن عمر الزهراني عن شعبة عن عبد الرحمن بن الأصهباني عن عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة فذكر فيه نصف صاع حنطة لكل مسكين * وخبر من طريق أبي داود نا محمد بن منصور نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد نا أبي عن محمد بن أسحاق [قال] (٣) حدثني أبان — هو ابن صالح — عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي ﷺ فذكر فيه « أو أطعم (٤) ستة مساكين فرقاً (٥) من زبيب » * وخبر من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن زكريا بن أبي زائدة عن (٦) عبد الرحمن بن الأصهباني عن عبد الله بن معقل أخبرني كعب بن عجرة عن رسول الله ﷺ فذكر الحديث ، وفيه « أنه عليه السلام قال له : هل عندك نسك ؟ قال : ما أقدر عليه فأمره أن يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل

(١) في النسخة رقم (١٤) « أو ذك هوام رأسك » وما هنا موافق لمصحح مسلم ج ١ ص ٣٧٧ لسنن أبي داود ج ٢ ص ١١٠ إلا أن سنن أبي داود زيادة لفظة « هوم » والرأس القمل (٢) في النسخة رقم (١٤) « أو أطعم ستة » وما هنا موافق للحديث المتقدم قريباً (٣) لا يوافق سنن أبي داود ج ٢ ص ١١١ (٤) في سنن أبي داود أو أطعم (٥) « الفرق » بفتح واو وواو ثانياً مكياً يسع عشرة مثلاً (٦) في النسخة رقم (١٤) « حدثنا » بدل لفظة « عن »

مسكين نصف صاع» ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن عبد الرحمن بن الأصهباني عن عبد الله بن معقل أن كعب بن عجرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال لفي هذا الخبر: «هل تجد من نسيك؟ قال: لا قال: وهي شاة قال: فسم ثلاثة أيام. أو أطعم ثلاثة أصع بين ستة مساكين» ومن طريق أبي داود نا محمد بن المنثري نا عبد الوهاب — هو ابن عبد المجيد الثقفي — نا داود بن أبي هند عن الشعبي عن كعب بن عجرة «أن رسول الله ﷺ قال له في هذا الحديث نفسه: «أمعك دم؟ قال: لا» قد ذكر الحديث بوفيه «أنه عليه السلام قال له: فسم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع [من]^(١) تمر بين ستة^(٢) مساكين» لم يسمعه الشعبي من كعب على ما ذكرنا قبل.

ونذكر الآن ان شاء الله تعالى كما رونا من طريق محمد بن الجهم نا جعفر الصائغ نا محمد بن الصباح نا اسماعيل بن ذكرية نا عن أشعث عن الشعبي عن عبد الله بن معقل عن كعب ابن عجرة قال: «إن رسول الله ﷺ قال لفي هذا الخبر: أمعك هدى؟ قلت: ما أجده قال: إنه ما استيسر قلت: ما أجده قال: فسم ثلاثة أيام. أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين صاعا من تمر».

قال أبو محمد: فهذه الأحاديث المضطربة كلها انما هي في رواية عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة، والذي ذكرناه أولا من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب ابن عجرة هو الصحيح المتفق عليه. أما هذا الخبر الذي فيه لكل مسكين صاع تمر فهو عن أشعث الكوفي عن الشعبي وهو ضعيف البتة، وفي هذا الخبر الذي قبله من طريق داود عن الشعبي عن كعب إيجاب الترتيب وإن لا يجزى الصيام. ولا الصدقة إلا عند عدم النسك وذلك الخبر قد بينا أن الشعبي لم يسمعه من كعب فصل منقطعا فسقط معا. وأما رواية ابن أبي زائدة. وأبي عوانة عن الأصهباني عن عبد الله بن معقل فيها أيضا إيجاب الترتيب وقد خالفها شعبة عن ابن الأصهباني عن عبد الله بن معقل فذكره بالتخير بين النسك. أو الصوم. أو الصدقة، ثم وجدنا شعبة قد اختلف عليه أيضا في هذا الخبر، فروى عنه محمد بن جعفر نصف صاع طعاما لكل مسكين، وروى عنه بشر بن عمر نصف صاع خنطة لكل مسكين، وروى عنه أبو داود الطيالسي ثلاثة أصع بين ستة مساكين ولم يذكر بماذا؟

قال أبو محمد: وهذا كله خبر واحد في قصة واحدة بلا خلاف من أحد وينصوص هذه الأخبار كلها أيضا فصح أن جميعها وهم إلا واحدا فقط فوجدنا أصحاب شعبة قد

(١) الزايد بن سنان نا داود ج ٢ ص ١١٠ (٢) سنان نا داود ج ٢ ص ١١٠

١) في النسخة رقم (١٦) وفي قصص واحدة هو لا شيء (٧) في النسخة رقم (١٦) وفي قصصه (٣) في النسخة رقم (١٦) وفي قصصه (٤) في النسخة رقم (١٦) وكان ذلك وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٤) وان الفسق وما احتاج إلى التبريل .
٢) في النسخة رقم (١٦) وان كان وما احتاج إلى (٧) في النسخة رقم (١٦) وبه (٨) في النسخة رقم (١٦) ولان فيه (٩) هو
يقتضيه اوله وثانيه (١٠) في نسخة في داود ج ع ص ١٣٤ وان الذي صلى الله عليه وسلم رأى صياحه (١١) في نسخة في داود ج ع ص ١٣٤
كله او اتركه كله .

ومن طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن سليمان بن محمد بن كعب ابن عجرة ان كعبا ذبح بقرة بالحديبية ، عبدا لله بن عمر ضعيف جدا * ومن طريق اسماعيل ابن أمية عن محمد بن يحيى بن حيان ان رجلا أصابه مثل الذى أصاب كعب بن عجرة فسأل عمر ابنا لكعب بن عجرة عما كان أبوه ذبح بالحديبية في فديته رأسه ؟ فقال : بقرة ، محمد بن يحيى لم يدرك عمر * ومن طريق نافع . وغيره عن سليمان بن يسار قال : سأل عمر ابنا لكعب بن عجرة بماذا اقتدى أبوه ؟ فقال : ببقرة ، سليمان لم يدرك عمر * ومن طريق أبي معشر المدني ^(١) عن نافع عن ابن عمر قال : اقتدى كعب بن عجرة من أذى كان برأسه بخلفه ببقرة قلدها وأشعرها ، أبو معشر ضعيف *

قال أبو محمد : واختلف السلف فروى عن ابن عباس . وعلقمة . ومجاهد . وإبراهيم النخعي . وقائدة . وطاوس . ومطاع . كلهم قال في فدية الأذى : صيام ثلاثة أيام ، أو نسك شاة ، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، وصح عن الحسن البصري . ونافع مولى ابن عمر . وعكرمة في فدية الأذى نسك شاة ، أو صيام عشرة أيام ، أو إطعام عشرة مساكين *

وروى كذلك من طريق سعيد بن منصور عن هشيم أنا منصور بن المعتمر عن الحسن قد كره * ومن طريق بشر بن عمر عن شعبة عن قتادة عن الحسن . وعكرمة قد كره * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن نافع . وعكرمة قد كره * قال أبو محمد : وأما المتأخرون فإن أبا حنيفة قال : ان حلق من رأسه أقل من الربع لضرورة فعليه صدقة مائتس ، فإن حلق ربع رأسه فهو مخير بين نسك ماشاء ويحزمه شاة ، أو صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع حنطة ، أو دقيق حنطة ، أو صاعا من تمر ، أو من شعير ، أو من زبيب ، قال أبو يوسف : ويحزم أن يعذبهم ويعشيهم ، قال محمد بن الحسن : لا يحزمه إلا أن يعطيهم إياه ، وقال أبو يوسف في قول له آخر : ان حلق نصف رأسه فأقل فصدقة وان حلق أكثر من النصف فالفدية كما ذكرنا ، وروى عن محمد بن الحسن في قول له آخر ان حلق عشر رأسه فصدقة فان حلق أكثر من العشر فالفدية المذكورة قالوا كلهم : فان حلق رأسه لغير ضرورة فعليه دم لا يحزمه ^(٢) ببله صيام ، ولا إطعام ، وقال الطحاوى : ليس في حلق بعض الرأس شيء * قال أبو محمد : وهذه وساوس واستهزاء وشبه بالهزل نموذ بالله من البلاء ، ولا

(١) في نسخة رقم (١٦) والبنية المدني . وهو غلط راجع تهذيب التهذيب ١٠ ص ١٩٩ ، (٢) في نسخة رقم (١٦) ولا يحزمه ، بزيادة قوله

يحفظ هذا السخام عن أحد من خلق الله تعالى قبلهم * وقال مالك : ان حلق ، أو تنف شعرات ناسيا ، أو جاهلا أو عامداً فيقطع شيئا من طعام فان حلق . أو تنف ما يكون فيه اماطة أذى فعليه الفدية المذكورة في حديث كعب بن عجرة *

قال علي: وهذا أيضاً قول لادليل على صحته ولا يعرف عن أحد قبلهم ، وقال الشافعي . والأوزاعي في تنف شعرة أو حلقها عامداً وناسيا : مد ، وفي الشعرتين كذلك مدان ، وفي الثلاث شعرات فصاعداً كذلك دم ، قال الشافعي : ان أحب فشة وان شاء أطعم ستة مساكين لكل مسكين مدان مدان مما يأكل وان شاء صام ثلاثة أيام *

قال أبو محمد : روينا عن عطاء ليس في الشعرتين ولا في الشعرة شيء وفي ثلاث شعرات دم ، وكان الليث بن سعد نحا إلى هذا ، وروينا عن ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن هشام ابن حسان عن الحسن . وعطاء قالاً جميعاً في ثلاث شعرات للحرم : دم ، والناسي والعامد سواء . ومن طريق سعيد بن منصور عن المعتمر بن سليمان عن أبي اسماعيل المكي : قال : سألت عطاء عن محرم حلق شعرتين لدواء ؟ قال : عليه دم *

قال أبو محمد : روينا ^(١) عن أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة — هو حاد بن أسامة — عن جرير بن حازم عن الزبير بن الحرث عن عكرمة قال : كان ابن عباس لا يرى بأساً للحرم ان يخلق عن الشجة *

قال علي: فأباح ذلك ولم يرفه شيئا ولا يعرف في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم . قال أبو محمد : وأما موضع النسك والأطعام والصيام فقد ذكرنا في باب المحصر نسك علي بن أبي طالب عن الحسين رضي الله تعالى عنهما في حلق رأسه لمرض كان به بالسقيا ولا نعلم لهما من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مخالفا ^(٢) ، ونسك حلق الرأس لا يسمى هديا ، فإذا لم يكن هديا فهو جائز في كل موضع اذ لم يوجب كون النسك بمكة قرآن . ولا سنة . ولا اجماع * وروينا عن طاوس ^(٣) قال : ما كان من دم أو طعام فمكة وأما الصوم فحيث شاء ، وقال عطاء . وإبراهيم النخعي ^(٤) ما كان من دم فمكة وما كان من طعام أو صيام فحيث شاء ، وقال الحسن : كل دم واجب فليس لك ان تدبجه الا بمكة * وروينا عن سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن مجاهد قال : اجعل الفدية حيث شئت * قال أبو محمد : لا يجوز ان يخص بالنسك مكان دون مكان الا بقرآن . أو سنة ثابتة *

(١) في النسخة رقم (١٦) وروينا ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « ولا يعلم لهما من الصحابة رضي الله عنهم مخالف » (٣) في النسخة رقم (١٦) وعن عطاء ، وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٦) « وقال الحسن وعطاء وإبراهيم ، وزياد الحسن »

٨٧٥ — مسألة — فإن حلق رأسه بنودة فهو حالق في اللغة فقيه ما في الحالق من كل ما ذكرنا بأى شيء حلقه ؟ فإن تنفه فلا شيء في ذلك لأنه لم يحلقه ، والتف غير الحلق (وما كان ربك نسياً) وإنما جاء النهي والتفدية في الحلق لا في التف * .

٨٧٦ — مسألة — ومن تصيد صيداً فقتله وهو محرم بمعمة أو بقران أو بحجة تمتع ما بين أول إحرامه إلى دخول وقت رمى جمرَةَ العقبة أو قتله محرم أو محل في الحرم فإن فعل ذلك (١) عامداً لقتله غير ذا كر لإحرامه أو لأنه في الحرم أو غير عامد لقتله سواء كان ذا كر لإحرامه أو لم يكن فلا شيء عليه لا كفارة ولا إثم ، وذلك الصيد جيفة لا يحل أكله فإن قتله عامداً لقتله ذا كر لإحرامه أو لأنه في الحرم فهو عاص لله تعالى وجهه باطل وعمرته كذلك وعليه ما ذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل ، قال الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأتم حرم ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ليذوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه) * .

فصح يقينا لا إشكال فيه أن هذا الحكم كله إنما هو على العامد لقتله ، إذا كر لإحرامه أو لأنه في الحرم لأن إذا عا الله تعالى وبال الأمر وعظم وعيده بالانتقام منه لا يختلف اثنان من أهل الإسلام فإنه ليس على المخطئ البتة ولا على غير العامد للمعصية القاصد إليها ، فبطل يقينا أن يكون في القرآن ولا في السنة إيجاب حكم في هذا المكان على غير العامد الذي ذكر القاصد إلى المعصية ، وقال الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٢) * .

واختلف الناس في هذا فروينا من طريق وكيع عن المسعودي — هو عتبة بن عبد الله ابن عتبة بن عبد الله (٣) بن مسعود — عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر الأسدي أنه سمع عمر بن الخطاب ومعه عبد الرحمن بن عوف وعمر يسأل رجلا قتل ظيوا وهو محرم ؟ فقال له عمر : عمدأ قتلته أم خطأ ؟ فقال له الرجل : لقد تعمدت رميها وأردت قتلها فقال له عمر : ما أراك إلا أشركت بين العمد والخطأ اعمد إلى شاة فاذبحها فصدق بلجهما وأسقهاها (٤) * . قال أبو محمد : فلو كان العمد والخطأ في ذلك سواء عند عمر وعبد الرحمن لما سأل له عمر عمدأ قتلته أم خطأ ؟ ولم ينكر ذلك عبد الرحمن لأنه كان يكون فضولا من السؤال لا معنى له * .

(١) في النسخر رقم (١٦) « فإن عمل ذلك » (٢) رواه الطبراني عن ثوران بن أسد ح (٣) سقط لفظ ابن عبد الله من تهذيب

التهذيب (٤) أي يخطئ جلداه من تنهستما ، والساقط طرفيها من الجهل نهاية * .

ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن علية عن الحسين المعلم عن قتادة عن أبي مدينة عن ابن عباس أنه قال في المحرم بقتل الصيد ليس عليه في الخطأ شيء ، أبو مدينة - هو عبد الله ابن حنن السدوسي - (١) تابعي ، سمع أبا موسى . وابن عباس . وابن الزبير رضي الله عنهم . ومن طريق شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير أنه سئل عن المحرم بقتل الصيد خطأ ؟ قال : ليس عليه شيء قال : فقلت له : ممن ؟ قال : السنة . قال أبو محمد : عهدنا بالمالكين يجعلون قول سعيد بن المسيب إذا سأله أربعة عن قوله في المرأة يقطع لها ثلاث أصابع لها ثلاثون من الإبل فإن قطعت لها أربع أصابع فليس لها إلا عشرون من الإبل فقال له سعيد : السنة يا ابن أخي فجعلوه (٢) حجة لا يجوز خلافها ، وقد خالف سعيد (٣) في ذلك عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب وغيرهما ، ثم لم يجعلوها هنا حجة قول سعيد بن جبير أن السنة هي أن ليس على المحرم بقتل الصيد خطأ ، ومعه القرآن والصحابة ، وهذا عجب جداً . ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن طاووس قال : لا يحكم إلا على من قتله متعمدا كما قال الله عز وجل . وعن القاسم ابن محمد . وسلم بن عبد الله . وعطاء . ومجاهد فيمن أصاب الجنادب (٤) خطأ قالوا : لا يحكم عليه فإن أصابها متعمدا حكم عليه وهو قول أبي سليمان وأصحابنا ، وصح عن مجاهد قول آخر وهو أنه إنما يحكم على من قتل الصيد وهو محرم خطأ وأما من قتله عامداً ذا كرا لأحرامه فلا يحكم عليه ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : العمد والخطأ سواء يحكم عليه في كل ذلك ، وقد روى هذا القول أيضا عن عمر . وعبد الرحمن . وسعد . والنخعي . والشعبي .

قال أبو محمد : المرجوع إليه عند التنازع هو ما اقرضه الله عز وجل علينا من الرجوع إلى الله تعالى ورسوله ﷺ ، وشغب أهل هذه المقالة بأن قالوا : قد أوجب الله تعالى الكفارة على قاتل المؤمن خطأ فقسنا عليه قاتل الصيد خطأ .

قال عني : هذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، ولو كانوا أيضا قد فارقوا حكم القياس في قولهم هذا ، أما كونه خطأ فلأن من أصلهم الذي لا يختلفون فيه أن ما خرج عن حكم أصله فصار مخصوصا أنه لا يقاس عليه ،

(١) في النسخة رقم (١٤) والنسخة اليمنية . هو عبد الرحمن بن حسن السدوسي ، وما هنا موافق لكتاب الكشي للذولاني ج ٢ ص ١٠٩ (٢) قوله « فجعلوه » ثابت في النسخ كلها وروى عنه قوله « حجة » بده وهو فعول ثان لقوله قبل « يجعلون » قول سعيد بن المسيب « الخ » أو في ما لم يصف طول الفصل بين الفعل ومفعوله الثاني ، وقد تكرر ذلك من المصنف قبل وبينها عليه في تتبعنا والله أعلم (٣) في النسخ كلها « سعيدا » بالنصب ، والذي يناسب الرفع سعيد ، لأن الخالفة تنسب إلى التأخر والاقبل مكاة وقد سبق في ص ١٧٩ لنا كلام في ذلك (٤) جمع جندب بهم الباء لوقتها هو حريم من الجراد .

والأصل ان لاشيء على الناسى والمخطئ. فخرج عندهم إيجاب الكفارة والدية على قاتل المؤمن خطأً عن أصله فوجب ان لا يقاس عليه ، وأيضاً فانهم متفقون على ان لا يقسوا حكم الواطئ في نهار رمضان ناسياً على الواطئ فيه عمداً في إيجاب الكفارة عليهما ، وقتله الصيد أشبه بالوطء منه بقتل المؤمن لأن قتل المؤمن لم يحل قط ، ثم حرم بل لم يزل حراماً آمناً أو مذولاً إن كان ولد على الاسلام ، وأما الوطء وقتل الصيد فكنا حلالين ، ثم حرماً بالصوم والاحرام لجمعتهما هذه العلة فاختلأوا في قياس قاتل الصيد (١) خطأً على ما لا يشبهه ، وأما مخالفتهم للقياس هنا (٢) فان الحنفيين من أصلهم ان الكفارات لا يجوز ان توجب بالقياس ثم أوجروها هنا بالقياس ، وأيضاً فان الحنفيين والمالكيين قاسوا الخطأ في قتل الصيد على الخطأ في قتل المؤمن فأوجبوا الجزاء في كليهما ولم يقيسوا قتل المؤمن عمداً على قتل الصيد عمداً (٣) فأوجبوا الكفارة في قتل الصيد عمداً ولم يوجبوها في قتل المؤمن عمداً وهذا تناقض وباطل ، وأيضاً فلم يقيسوا ناسى التسمية في الذكاة على المتعمد لتركاها فيها مع بحج القرآن بالتسوية بين الأمرين هنالك ، وتفريق الحكم هنا ، والشافعيون فرّقوا بين الناسى فيما تبطل به الصلوة وبين العامد ، وكذلك في الصوم وسألوها هنا بين الناسى والعامد وهذا اضطراب شديد * وقالوا : ليس تخصيص الله تعالى المتعمد بإيجاب الكفارة عليه بموجب ان المخطئ بخلافه وذكروا ما يحتاج به نحن ومن وافقنا منهم من النصوص في ابطال القول بدليل الخطاب *

قال أبو محمد : وهذا جبل شديد من هذا القائل لاتاذا أبطلنا القول بدليل الخطاب لم نوجب القول بالقياس بل أبطلناهما جميعاً والقياس هو ان يحكم للسكوت عنه بحكم المنصوص عليه ، ودليل الخطاب هو أن يحكم للسكوت عنه بخلاف المنصوص عليه ، وأما هم فقلّوا (٤) هنا ماشاءوا فرة يحكمون للسكوت عنه بحكم المنصوص عليه قياساً ومرة يحكمون عليه بخلاف حكمه اخذاً بدليل الخطاب ، وكل واحد من هذين الحكمين معضد للآخر ، وأما نحن فلا تعدى القرآن ولا السنة ونوقف أمر المسكوت عنه فلا نحكم له بحكم المنصوص ولا بحكم آخر بخلاف حكم المنصوص لكن نطلب حكمه في نص آخر فلا بد من وجوده ولم نقل قط هنا : انه لما نص الله تعالى على إيجاب الجزاء والكفارة على قاتل الصيد عمداً وجب أن يكون المخطئ بخلافه ومعاذ الله ان نقول : هذا لكن.

(١) في النسخة رقم (١٤) «قتل الصيد» وما هنا ياسب ما تقدم قبل (٢) في النسخة رقم (١٤) «هذا» بدل هنا .

(٣) من قوله «فأوجبوا الجزاء في كليهما» الى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ ، وفي النسخة رقم (١٦) «خطأ» بدل لفظ

«عمداً» وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٦) «والنسخة اليمنية» فأولوا به في النسخة رقم (١٦) «قلّوا» وهي تصحيح غس ، فقلّوا به

وما هنا اظهر في المراد لان من ذهب تارة الى كذا وتارة الى كذا يكون متلوّاً لا يثبت على ما لو اتماع علمه

قلنا : ليس في هذه الآية الا المتعمد وحده وليس فيها ذكر للخطيئ لا بإيجاب جزاء عليه ولا باسقاطه عنه فوجب طلب حكمه في نص آخر، اذ ليس حكم كل شيء موجودا في آية واحدة، وهذا هو الذي لا يعقل أحد سواء ، فاذا وجدنا حكمه حكما به اما موافقا لهذا الحكم الآخر واما مخالفا له ففعلنا فوجدنا الله تعالى قد أسقط الجناح عن الخطيئ، ووجدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وأنه قد عفا عن الخطيئ والنسيان وذنم تعالى من شرع في الدين ما لم يأذن به، فوجب بهذه النصوص ان لا يلزم قاتل الصيد خطيئ أو ناسيا لاحرامه شرع صوم ولا غرامة هدى أو اطعام أصلا، فظهر فساد احتجاجهم والله تعالى الحمد *

واحتجوا أيضا بان قالوا : لما كان متلف أموال الناس يلزمه ضمانها بالخطيئ والعمد وكان الصيد ملكا لله تعالى وجب ضمانه بالعمد والخطيئ *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل هو لكانوا أيضا قد اخطأوا فيه، أما كونه خطيئا فان الله تعالى فرق بين حكم ما أصيب من أموال الناس وبين حكم ما أصيب من الصيد في الاحرام فجعل في أموال الناس المثل . أول القيمة عند عدم المثل، وجعل في الصيد جزاء من النعم لا من مثله من الصيد المباح في الاحلال ، أو اطعاما أو صياما وليس شيء من هذا في أموال الناس فسووا بين حكيمين قد فرق الله تعالى بينهما ، وهذه جرأة شديدة وخطيئ لا شح ، واما خطيئهم فيه فان الحنيفيين يجمعون على ان الكفارات لا يجوز ان تؤخذ قياسا وأوجبوا هنا قياسا والقوم ليسوا في شيء ، وانما هم في شبه اللعب ونعوذ بالله من الخذلان * وأما المالكيون فانهم قاسوا متلف الصيد خطيئا على متلف أموال الناس عمدا وانما يجب عندهم في أموال الناس القيمة فقط ويجب عندهم في الصيد المثل من النعم . أو الاطعام . أو الصيام فقد تروا قياسهم الفاسد . ﴿ فان قالوا ﴾ اتبعنا القرآن قلنا : فالتمزوا اتباعه في العامد خاصة واسقاط الجناح عن الخطيئ . واوجبوا ^(١) في الصيد القيمة كما فعل أبو حنيفة وطرد قياسه الفاسد ، وأيضا فان الحنيفيين لا يرون ضمان ما ولدت الماشية المغصوبة إلا أن تستهلك الأولاد ويرى على من أخذ صيدا وهو محرم قوله عنده ، ثم مات الولد من غير فعله ان يضمن الأم والأولاد، فان قياسه الصيد على أموال الناس ؟ *

وأما الشافعيون فان الله تعالى قد حرم الخنزير وكل ذي ناب من السباع وكل ذي

مخلف من الطير كما حرم الصيد في الاحرام وكل ذلك ملك لله تعالى ، ثم لا يوجبون على من قتل شيئاً من ذلك جزاء فقتلوا قياهم ، فان قالوا : لم يحرم قتل شيء من هذه قلنا : ولا أوجب الله تعالى الجزاء الا على المتعمد فاما التزموا النصوص كما وردت ولا تعدوا حدود الله واما اطروا قياهم فوجبوا الجزاء في الحنزير ، وفي السباع ، وفي ذوات الخالب كما فعل أبو حنيفة ، فظهر أيضاً فساد اقوالهم جملة ، وبالله تعالى التوفيق ، وقال بعضهم : انما نص على المتعمد ليعلم أن حكم الخطيء مثله *

قال أبو محمد : وهذا من أخصف كلام في الأرض ، ويلزمه أن يقول : ان الله تعالى انما نص على ان جزاء قاتل المؤمن عامداً في جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه ليعلم أن حكم قاتله عظم مثله ، وإلا فقد ظهر كذب هذا القائل على الله عز وجل وافتراءه على خالقه لا يخبره عنه بالكذب والباطل : فان قال : (١) قد فرق الله تعالى بين قاتل العمد وقاتل الخطأ قلنا : وقد فرق الله عز وجل بين كل خطيء وكل عامد بقوله عز وجل : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) *

قال علي : ما نعلم لم تمويهها غير هذا وهو كله ظاهر الفساد ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : إن ذلك الصيد حرام أكله فلان الله تعالى سباه قتلأ ونهى عنه ولم يبيح لنا عز وجل أكل شيء من الحيوان الا بالذكاة التي أمر بها عز وجل ، ولا شك عند كل (٢) ذى حس سليم ان الذي امر الله تعالى به من الذكاة هو غير ما نهى عنه من القتل فاذا هو غيره فالقتل المنهى عنه ليس ذكاة ، واذا ليس هو ذكاة فلا يحل أكل الحيوان به ، وبالله تعالى التوفيق *

فان قيل : فبلا خصصتم العامد بذلك قلنا : نص الآية مانع من ذلك لأن الله تعالى قال : (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فعمم تعالى ولم يخص ، وسمى اختلاف الصيد في حال (٣) الحرم قتلأ وحرمه ، ثم قال : (ومن يقتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) فأوجب حكم الجزاء على العامد خاصة بخلاف النهي العام في أول الآية *

وأما بطلان احرامه بذلك فلأنه (٤) بلا خلاف معصية ؛ والمعاصي كلها فسوق ، والاحرام يبطل بالفسوق كما ذكرنا قبل * ومن شنع الأقوال وفاسدها بطلان المالكيين الحج بالدفع من عرفة قبل غروب الشمس ولم يمنع الله تعالى قط من ذلك ولا رسوله عليه السلام ، ثم لم يبطلوه بالفسوق الكبير الذي توعد الله تعالى أشد الوعيد فيه وهو قتل الصيد عمداً ، وأبطلواهم

(١) في النسخة رقم (١٤) فان قالوا : (٢) لفظه كل ، سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ (٣) لفظه حال ، سقط من النسخة

رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) وقاه ، *

والخفيفون الاحرام بالطوء ناسيا ولم يطله الله تعالى قط بذلك ولا رسوله ﷺ ولم يطلوه (١)
بقتل الصيد المحرم ، وأبطلوا هم والشافعيون الحج بالاكرام على الوطء ولم يطله الله تعالى قط
به ولا رسوله عليه السلام ولم يطلوه بقتل الصيد عمدا ، وبالله تعالى التوفيق *
٨٧٧ — مسألة — فلو ان كذا قتل صيدا في الحرم لم يحل أكله لقول الله تعالى :
(وان احكم بينهم بما أنزل الله) فوجب ان يحكم عليهم بحكم الله تعالى على المسلمين ،
وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٨ — مسألة — وأما المتعمد لقتل الصيد وهو محرم (٢) فهو مخير بين ثلاثة
أشياء أيما شاء فعلة ؟ وقد أدى ما عليه اما ان يهدى مثل الصيد الذي قتل من النعم وهي
الابل . والبقر . والغنم ضأنها . وما عرما . وعليه من ذلك ما يشبه الصيد الذي قتل مما
قد حكم به عدلان من الصحابة رضی الله عنهم أو من التابعين رحمهم الله ، وليس عليه ان
يستأنف تحكيم حكيم الآن وان شاء أطعم مساكين ، وأقل ذلك ثلاثة وان شاء نظر
الى ما يشيع ذلك الصيد من الناس فصام بدل كل إنسان يوما *

برهان ذلك قول الله تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا
بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) فأوجب الله تعالى التخيير
في ذلك بلفظة أو ، وأوجب من المثل ما حكم به ذوا عدل منا ، فصاح ان صاحبين
اذا حكما بمثل في ذلك فقد صار فرضا لازما لا يحل تعديه ، وكذلك صاحب والتابع
ان لم يوجد فيه حكم صاحبين ، وكذلك حكم التابعين ان لم يوجد فيه حكم صاحب ،
وأوجب تعالى طعام مساكين ، وهذا بناء لا يقع على أقل من ثلاثة في اللغة التي بها نزل
القرآن ويقع على ثلاثة فصاعدا الى ما لا يقدر على احصائه الا الله عز وجل ؛ فكان
إيجاب عمدا أكثر من ثلاثة قولاً على الله تعالى بلا برهان ، وهذا لا يجوز ووجب اطعام
الثلاثة بنص القرآن لأقل ، فان زاد فهو تطوع خير ؛ ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل
ونقطع بأنه تعالى لو أراد ان يلزم في هذا عددا محدودا من المساكين لا يوجب ظاهر
الآية أو صفة من الاطعام لا يقتضيه ظاهر الآية لما أغفله عمدا ولانسيه ولينه لنا في
كتابه أو على لسان رسوله ﷺ كما بين عدد المساكين في كفارة قتل الخطأ .
وكفارة العود للظهار . وكفارة الأيمان . وكفارة الوطء في رمضان . وكفارة حلق
الرأس للاذى في الاحرام ، فاذ لم ينص تعالى هنا على عدد بعينه ولا على صفة بعينها فحقن
نفسه بشهادة الله الصادقة أنه لم يلزم في ذلك غير ما اقتضاه ظاهر الآية يقين لا مجال للشك

(١) في النسخة رقم (١٤) ولم يطلوا ، وهو غلط (٢) في النسخة البيهقيّة رقم (١٦) وهو محرم ، وهو بوزن من الاحرام ،
ولا يصح ان يكون يعنى الحار والراجل المبتلين لا تجمع ولا يصح حاه

فيه ولا يمكن سواه والحمد لله رب العالمين ^(١) وقال بعض الناس: كقولنا إلا أنه قال: ما أطعمهم وأى مقدار أطعمهم اجزأه *

قال أبو محمد: وهذا باطل لأن الله تعالى قال: (أطعموا مساكين) فلو حل على ظاهر اللفظ لاجزأ أطعام حبة برة ^(٢) لمسكين أو حبة خردلة أو وزن ^(٣) حبة صبر أو شحم. حفظ، وهذا باطل لأن الله تعالى قال: (الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)، وذكر تعالى عن إبراهيم أنه ذكر عن ربه عز وجل في حده آياه هو (يطعمنى ويسقيني)، فانما أراد عز وجل بذلك بلا شك ^(٤) ما أمسك الحياة وطرده الجوع بما يحل أكله لا بما يحرم ولا بما هو وعده سواه؛ فصحبنا أنه يشيع ثلاث مساكين ما يحل أكله، وهكذا نقول ^(٥) في الاطعام في كفارة قتل الخطأ، وأما سائر ما فيه الاطعام فقد جاء مقدار ما يطعم فيه منصوصا وهي أربعة مواضع فقط، الاطعام في بوط الأهل في نهار رمضان. عمدا، والاطعام في الظهار، والاطعام في كفارة الأيمان، والاطعام في حلق الرأس للبرص المحرم قبل محله؛ وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا في الصيام: فإن الإشارة بلفظة ذلك إنما تقع في اللسان العربى الذى به نزل القرآن على أبعد مذكور، وكان الصيد في هذه الآية أبعد مذكور فلزم بذلك عدله صياما ولا يكون عدله أصلا إلا كما ذكرنا، وأما من قوله قيمة، ثم قوم القيمة طعاما، ثم رأى عدل ذلك صياما فلم يوجب عدل الصيد وإنما أوجب عدل قيمته وليس هذا في الآية فبطل القول به [جملة] ^(٦)، ثم نسأل من قال: بتقويم الهدى دراهم، أو طعاما أى الهدى تقوم؟ وقد يختلف قيم النوق. والقر. والغنم فأى ناقة تقوم؟ أم أى بقرة تقوم؟ أم أى شاة؟ وهذا الزام مضمحل بلا برهان؛ ثم نقول لمن قال بتقويم الصيد: متى تقوم؟ أحيا أم مقتولا؟ فإن قالوا: مقتولا قلنا: هو عندكم جيفة ميتة ولا قيمة للبيته، ثم هو أيضا منكم قول بلا برهان، وإن قالوا بل يقوم ^(٧) حيا قلنا: وما برهانكم على ذلك وقيمته حيا تختلف فيكون حمار وحش يرغب فيه الملوكة حيا فيقالون به فإذا ذكى لم يكن له كبر قيمة، ثم فى أى المواضع يقوم؟ فإن قالوا: حيث أصيب قلنا: فإن أصيب بفلاة لا قيمة له ^(٨) فيها أصلا؟ وكل ما قالوه فلا دليل *

قال أبو محمد: واختلف الناس هنا في مواضع: أحدها التخيير فقال قوم: هذا على

(١) سقطت هذه الجملة من النسخة رقم (١٦) (٢) فى النسخة رقم (١٤) والبيئية «حبة بر» وهو جمع برقة من القمح وما هنا انص على الوحدة (٣) فى النسخة رقم (١٦) «أورق» وهو تصحيف (٤) سقط لفظ بلا شك من النسخة رقم (١٤) خطأ (٥) فى النسخة رقم (١٦) «فكذلك القول» وما هنا اسم (٦) ان يادقن النسخة رقم (١٦) هـ (٧) سقط من النسخة رقم (١٦) جملة «بل يقوم» ومن النسخة البيئية لفظه بل (٨) فى النسخة رقم (١٦) «لها» وهو غلط هـ

الترتيب ولا يجوز له إلا الهدى فإن لم يجد فلا طعام فإن لم يجد فالصيام * روينا هذا من طريق سعيد بن منصور نا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: إذا أصاب المحرم الصيد فإن كان عنده جزاء ذبحه فإن لم يكن عنده جزاء قوت جزاؤه دراهم، ثم قومت الدراهم طعاما فصام مكان كل نصف صاع يوماً، وإنما جعل الطعام للصائم لأنه إذا وجد الطعام وجد جزاؤه * ورويناه أيضاً عن إبراهيم النخعي . وعطاء . ومجاهد . وميمون بن مهران وهو قول زفر . وسفيان الثوري *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس كل شيء في القرآن ﴿أو﴾ فهو خير ^(١) يوكل شيء (فن لم يجد) فهو الأول فالأول * وروينا التخيير أيضاً عن عطاء . ومجاهد . وإبراهيم . والزهري . وقتادة . وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان، وإذا تنازع الناس فالرجع إلى القرآن، وحكم القرآن التخيير، ولقد كان يلزم من فاس قاتل الصيد خطأ على العامد في إيجاب الكفارة أو على قاتل الخطأ أن يقيس حكم كفارة الصيد على كفارة القتل فيجعلها على الترتيب كما كفارة القتل على الترتيب والا فقد تناقضوا *

ومنها ^(٢) استئناف التحكيم فإن الرواية جاءت عن طلوس أنه يستأنف الحكم ويحكم بحكم يومهما ولا ينظران إلى حكم من مضى، فإن مالكا . وابن أبي ليلى . والحنين . وابن حنبل . والثوري قالوا: لا بد له ^(٣) من استئناف تحكيم حكيم، ثم اختلفوا فقال مالك: الخيار إلى المحكوم عليه لا إلى الحكيم، ويقول لهما: لا تحكما علي إلا بالأطعام إن شاء أو بالصيام إن شاء أو بالجزاء إن شاء، وقال ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والحنين . وابن حنبل: الخيار في ذلك إلى الحكيم لا إلى المحكوم عليه * وقال مالك: لا يجوز للحكيم أن يحكما بغير حكم من مضى، وقال ابن حنبل: إن كان حكم اليوم أكثر من حكم من مضى حكم بحكم اليوم وإن كان حكم اليوم أقل من حكم من مضى حكم بحكم من مضى * وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان: لا يستأنف الحكم اليوم، قال الشافعي . وأبو سليمان: إنما هو ما حكم به السلف لا يجوز تجاوزه *

قال أبو محمد: والله تعالى أوجب ما حكم به في ذلك ذوا عدل منا فإذا حكم اثنان من السلف فقد أوجب الله تعالى الطاعة لما حكما به فاستأنف تحكيم آخرين لا معنى له لأنهم يوجبهم قرآن . ولا سنة . ولا إجماع فهو عمل فارغ فاسد لا فائدة فيه أصلاً، ثم قول

(١) في النسخة رقم (١٦) «فهو خير» (٢) في النسخة رقم (١٦) «بونه» وهو غلط لأن مرجع الضمير إلى مواضع وهو مرجع ويكون على نسق ما بعده (٣) لفظه «له» سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ *

مالك : ان الخيار الى المحكوم عليه خطأ مكرر إذ لو وجب تحكيم حكيم لانتج طاعتها فيما حكى به عما جعل الله تعالى اليها الحكم به لكان ذلك عملاً فاسداً ، فان هوو بالحكيمين بين الزوجين فلم يجعل الله تعالى قط اليها فرقة ^(١) ولا إيجاب غرامة وانما جعل تعالى اليها الاصلاح ليوفق الله تعالى بينهما فقط * .

ومنها ان بعض من ذكرنا رأى التحكيم فى الاطعام . والصيام ، وهذا خطأ لأن الله تعالى لم يوجب التحكيم فى ذلك الا فى الجزاء بالهدى فقط هذا هو نص الآية ، ثم القائل : بهذا قد خالف ما جاء عن ابن عباس . وغيره من الحكم فى الاطعام . والصيام فتناقض * ومنها مقدار الاطعام ، والصيام فعن ابن عباس كما ذكرنا أنفا ان يقوم الجزاء من النعم دراهم ، ثم تقوم الدراهم طعاما فيصوم بدل كل نصف صاع يوما * وعن ابن عمر أيضا كذلك ، وكلاهما لا يصح عنها * فدل هذا على أن الاطعام يكون لكل مسكين نصف صاع * وعن ابن عباس أيضا قول آخر وهو ان قتل نعمة . أو حمار وحش فدية من الابل فان لم يجد أطعم ثلاثين مسكينا ، فان لم يجد صام ثلاثين يوما ؛ والاطعام مدّة : فقط ، فان قتل ايلا ^(٢) أو نحوه فبرة ، فان لم يجد أطعم عشرين مسكينا ، فان لم يجد صام عشرين يوما ، فان قتل ظليا ^(٣) فشاء ، فان لم يجد فاطعم ستة مساكين ، فان لم يجد صام ثلاثة أيام * .

قال أبو محمد : ما نعلم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم قوله غير هذه التي ذكرنا ^(٤) * وروينا عن مجاهد ان يحكم فى ذلك بهدى فان لم يجده قوّم الهدى طعاما ، ثم قوّم الطعام صياما لكل مسكين مدّة ان ومكان كل مسكين صوم يوم * وعن ابراهيم نحوه هذا * وعن الحسن مثله أيضا * وعن عطاء يقوّم الجزاء طعاما ، ثم يصوم بدل كل مدّة يوما ، فان وجد الطعام قبل أن يفرغ من الصوم أطعم * وروينا عنه أيضا بدل كل نصف صاع صيام يوم * وعن ميمون بن مهران ان صيام يوم بدل كل ^(٥) مسكين يوما * وعن أبي عياض وهو تابعى روى عن معاوية قال : أكثر الصوم فى ذلك واحد وعشرون يوما ؛ وصح عن سعيد بن جبير أنه قال : الصوم فى فدية الصيد من ثلاثة أيام إلى عشرة

(١) فى النسخة رقم (١٦) «هذه» وهو تصحيح (٢) يعنى المذنبون جميعا فتعاليها رتددها فيما ، وقيل : ابل يفتح المعزة وكسر اليا المشددة كسيد المذكور من الال وعال شيه يقر الوحش ، وهو اذا عافى من الصيد رضى نفسه من رأس الجبل ولا يضره (٣) هو الفلّان قتل ابن خلكان بن جعفر الصادق رضى الله عنه سال ابا حنيفة الثمان ما تقول فى حرم كسر رايعة غنّى فقال يا ابن بصرى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أعلم ما فيه فقال : ان الظبي لا يكون رايعة وهو ثوب ابل (٤) فى النسخة اليمنية «ولا غير هذه التي ذكرنا» وفى النسخة رقم (١٦) «ولا غير هذا الذي ذكرناه» (٥) فى النسخة رقم (١٤) «صيام بدل كل» وفى النسخة اليمنية «انصيام بدل كل» ، الخ ، وما انما اجمعوا واظهرها

أيام ما نعلم عن تابع في هذا غير ما ذكرنا ، وقال الليث : لا يتجاوز في ذلك بالصوم ستين يوماً ، وقال أبو حنيفة : يقوم الصيد دراهم فيبتاع بها طعاماً فيطعم كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو صاع شعير أو زبيب ، أو يصوم بدل كل مسكين يوماً ، وهو قول الثوري ، وبه قال مالك إلا أنه قال : يطعم [لكل مسكين] ^(١) مدامداً أو يصوم بدل كل مدّة يوماً ، وقولهم : بتقويم الصيد لا نعلمه قبلهم عن أحد وإنما قال من ذكرنا قبل : بتقويم الهدى وهو الجزاء ، وقال الشافعي : يقوم الجزاء لالصيد دراهم ، ثم تقوم الدراهم طعاماً فيطعم مدّة مدّة أو يصوم بدل كل مدّة يوماً ، وقال أبو ثور : الاطعام ثلاثة أصع . لتستمسك كين لكل مسكين نصف صاع ، والصيام ثلاثة أيام فقط * .

قال أبو محمد : أما ابن عباس فقد اختلفت أقواله في ذلك وليس بعضها أولى من بعض ، وكلها قد غالطها ^(٢) أبو حنيفة . ومالك . والشافعي وهم يعظمون خلاف صاحبها إذا وافق تقليدهم لأن في أحد قولي الترتيب وهم لا يقولون به ، وفيه أن يقوم الجزاء ولا يقول أبو حنيفة ولا مالك به . وفيه عنه وعن ابن عمر مكان كل نصف صاع يوماً ولا يقول مالك . ولا الشافعي به ، وأما قوله الثاني فكلهم مخالفون له جملة ولا يعترف فيها ذكرنا لابن عباس وابن عمر مخالف من الصحابة رضي الله عنهم * .

قال علي : لم نجد لشيء من هذه الأقوال برهاناً من قرآن ولا سنة ، ولا حجة إلا فيهما ، ولا أحسن قولاً ممن استعمل خلاف ابن عباس برأى نفسه ^(٣) أو برأى تابع قد خالفه غيره من التابعين ، ثم ينكر علي من خالفه التزاماً للقرآن ، ونحن راضون مسرورون بهذه القسمة من الله تعالى لنا ولهم ، لا أعدمنا الله تعالى ذلك بمنه [وفضله] ^(٤) آمين ، والتابعون مختلفون كما ذكرنا فمن تعلق ببعض قوله لواحد ^(٥) منهم بلا نص في ذلك فقد خالفه نفسه وغيره من التابعين المذكورين في قوله أخرى في المسألة بعينها وإنما هم سبعة فقط مختلفون متنازعون ، مجاهد وعطاء . وإبراهيم . والحسن . وأبو عياض . وسعيد ابن جبير . وميمون بن مهران * .

وأما قول أبي حنيفة . وسفيان . ومالك . والشافعي فمع اختلافهم وتنازعهم فلا برهان ^(٦) لواحد منهم على صحة دعواه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا قياس . ولا من تابع موافق لواحد منهم في قوله كله في ذلك * . وأما الليث فإنه قاس الصيام في ذلك على الصيام في قتل النفس ، ولقد كان يلزم من قاس إيجاب الكفارة في قتل الصيد خطأ على وجوبها في قتل المؤمن خطأ أن يقيس الصيام في

(١) الزيادة في النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) والنسخة اليمنية قد خالفه (٣) في النسخة رقم (١٦) وإبراهيم أبي حنيفة ، وهو غلط (٤) الزيادة في النسخة اليمنية (٥) في النسخة رقم (١٦) وإبراهيم (٦) في النسخة رقم (١٦) غلبا برهان .

هذه على الصيام في ذلك كما فعل الليث ؛ ولا سيما من لم يبلغ دية العبد والامة الى دية الحر .
والحرمة يوم من جعل للفرس سهما وقال : لا أفضل بيمة على انسان ، ثم فضل البهايم ههنا
على الناس في الصيام عن نفوسها *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ، ولو كان حقا لكان ههنا باطلا لأن الله تعالى
أوجب في جزاء الصيد مثلا من النعم أو اطعاما ولم يوجب شيئا من ذلك في قتل المؤمن
خطأ بل أوجب هنالك دية . وعق رقبة ولم يوجبها ههنا ، فكيف يستجيز أحد قياس
شيء على شيء قد فرق الله تعالى بين حكيهما ؟ *

وأما أبو نورفانه فاس الاطعام . والصيام في جزاء الصيد على الاطعام . والصيام في
غدية حلق المحرم رأسه للأذى يكون به والمرض *

قال علي : وهذا قياس والقياس كله باطل ؛ ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل
لأن قاتل الصيد عاص لله تعالى فاسق آثم ، ثم متوعد أشد ^(١) الوعيد ، وحائق رأسه
للمرض به مطيع محسن مأجور فكيف يجوز قياس أحدهما على الآخر وليس مثله ؟ ثم
ان الله تعالى قد فرق بينهما فجعل في جزاء الصيد تحكيم حكيم ولم يجعل ذلك في حائق
رأسه ، وهذا بين ، وبالله تعالى التوفيق *

وقد روينا عن اسحاق بن راهويه أنه ذكر له قول أحمد في مسألة فقال : أحسن
ما كنت اظن ان أحدا يوافقني عليها ، فلم ينكر أبو يعقوب رحمه الله القول بما لا يسلم
به قائل اذا وافق القرآن ، أو السنة لا كن ينكر هذا ، ثم يأتي بأقول ان رأيه مخالفة ^(٢)
للقرآن والسنة لا يعرف ^(٣) ان أحدا قال بها ^(٤) قبله ، وفي قول كل من ذكرنا من
أبي حنيفة . ومالك . والليث . والشافعي . مالا يعرف ان احدا قال به قبل كل واحد
منهم من التقسيم الذي قسموه ، فتبع القرآن ، والسنة أولى بالحق *

(ومنها) ما هو المثل الذي يحزى به الصيد من النعم فان الرواية جاءت كما روينا من
طريق ابن أبي شيبة نا عائد ^(٥) بن حبيب عن عطاء . ومجاهد . وابراهيم قالوا جميعا :
اذا أصاب المحرم صيدا حكم عليه بثمنه فاشترى به هديا فان لم يجد قوم طعاما فصدق به
على كل مسكين نصف صاع ، فان لم يجد صام لكل صاع يومين ، وقد صح عن عطاء .
ومجاهد . وابراهيم غير هذا ، وهو أنهم قالوا : الجزء بالمثل من النعم لا بالقيمة ، وهكذا
روينا عن عثمان . وعمر . وعلي . وعبد الرحمن بن عوف . وسعد بن أبي وقاص . وجابر .

(١) في النسخة رقم (١٦) : «شريحه وتصحيح (٢) في النسخة رقم (١٦) : «أقول المن رواية مخالفة ، وفي النسخة البيهقي
بأقول مخالفة بالصحيح ما هنا (٣) في النسخة رقم (١٤) : «لا يسلم» (٤) في النسخة رقم (١٦) : «قال به» ومن غلط (٥) في
النسخة رقم (١٦) : «عائد» بالادال المهملة وهو غلط .

ابن عبد الله . وابن عباس . ومعاوية . وابن مسعود . وطارق بن شهاب . وعبد الله بن عمر .
وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم
في ذلك ، وكذلك أيضا عن ذكرنا من التابعين ، وعن شرح . وسعيد بن جبير . وغيرهم
وهو قول مالك . وسفيان الثوري . والشافعي . وابن حنبل . وابن أبي ليلى . وأحمد . وإسحاق .
وأبي ثور . وأبي سليمان وغيرهم *

فأني أبو حنيفة يقول لم يسمع بأوحش منه في هذا الباب وهو أن يقال : من قتل صيدا وهو
محرم فإنه يقوم الصيد دراهم ، ثم يتبع تلك الدراهم ما بلغت من الهدى ولا يجزى
في ذلك إلا الجذع من الضأن فصاعداً ، والثني من الأبل ، والبقر ، والماعز فصاعداً ، فإن
وجد تلك القيمة هدين أو ثلاثة أو أربعة لزمه أن يهدي كل ذلك هكذا يفعل في الظلي
والنعامة . وحمار الوحش . والأيل . والبقرة الوحشية . والضب . واليربوع .^(١) والحمامة
وغير ذلك ، فإن لم يبلغ قيمة ذلك هديا اتباع به طعاما فأطعم كما ذكرنا عنه قبل ، فإن قتل فيلا
لم يتجاوز بالهدى في جزائه شاة واحدة ، وكذلك أن قتل قرداً ، ويجزى الخنزير البري أن
قتله ، فليت شرى كيف يقوم الخنزير ؟ وقال صاحبه زفر : يقوم الصيد فإن بلغت
قيمة النعامة أكثر من بدنة لم يتجاوز بها بدنة واحدة فإن بلغت قيمة حمار الوحش .
ونور الوحش . والأيل . والأرؤى ^(٢) أكثر من بقرة لم يتجاوز بها بقرة واحدة ، فإن
بلغت قيمة الثيتل ^(٣) والغزال . والظلي . والأرنب . والوبر . ^(٤) واليربوع . والضب
والحمامة . والحجلة . والقطاة ^(٥) . والدبسي ^(٦) . والجباري ^(٧) . والكروانب ^(٨) .
والكركي ^(٩) . والدجاجة الحبشية أكثر من شاة واحدة لم يتجاوز بها شاة واحدة ،
فإن لم يبلغ شيء من ذلك فمن هدى اتباع به طعاما كما قال أبو حنيفة هو عالفها أبو يوسف
ومحمد بن الحسن فرأيا الجزاء بالمثل كما قال سائر الناس *

(١) الضب يفتح الصاد المحجمة حيوان بري ، ومن خصوصياته أنه لا يرد الماء ويشرب سحابة فتصاعدا ، ويقال إنه يبول
في كل أربعين يوما فطره لا ينقطع سنه واليربوع يفتح اليا المشقة تحت حيوان طويل الرجلين قصير اليدين جدلونه يكون الغزال
(٢) هو جمع كثرة للأرؤى وتجمع على أرؤى وهي غنم الجبل (٣) هو ثايل الخنزير وسدأها يثاقمن تحت الذكرا المسن من
الأوعال (٤) يفتح الواو وتسكن اليا بالمرحوقية أصغر من السنور (٥) طائر معروف واحد طرقة تسمى غنما على خطوات
وقطيات (٦) يفتح الدال المهملة وتسكن السين المهملة ، وقاله أيضا الدبسي يفتح الدال طائر صغير منسوب إلى دبس الرطب لأنهم
يتبرؤن في النسب كالنمرى والسلي ، والأدبسي من الطيور الخليل الذي لونه غيرة بين السواد والحررة (٧) هو بوم الحمار المهملة
وتفتح الباء الوحيدة طائر معروف هو اسم جنس يقع على الذكرو الأنثى واحد من جمعه مسوا (٨) هو يفتح الكاف وإلزام المهملة
طائر يشبه البط لا ينام الليل سمى بذلك من الكروا لأن كراوة (٩) هو بوم الكاف وسكونه إلى المهملة طائر كبير معروف
والجمع الكراكي *

قال أبو محمد: قول أبي حنيفة . وزفر في غاية الفساد، ومخالف للقرآن (١) والسنة لأن الله تعالى قال: (جزاء مثل ماقتل من النعم) . ولم يقل تعالى: لجزاء قيمة مثل ماقتل من النعم، ولا تدل الآية على ذلك أصلاً ولا تحتمله بوجه من الوجوه، وصح عن النبي ﷺ في الصبي كبش ولم يجعل فيها قيمة، وقد وجدنا قيمة الحمامة الهادية، والمقلين المفرد يبلغ عشرات الدنانير، فعلى قول أبي حنيفة يكون جزاء كل واحد منهما من الهدى أكثر من جزاء الحمار الوحشى. والنعامة من الهدى، فهذا مع خلاف القرآن تخليط فاحش. ثم سائر تقسيمه المذكور فهو شيء لم يحفظ عن أحد من أهل الاسلام قبله، وقد وقف أبو يوسف أبا حنيفة على أن هذا الباب قد رويت فيه آثار مؤثرة فلم يلتفت إلى ذلك وقال: إنما تبع القرآن *

قال أبو محمد: فوالله ما وفق في هذا لاتباع القرآن ولا لاتباع أحد من السلف، وقد أطلقوا القول بأنه قد بلغهم ذلك عن ابن عباس . وإبراهيم *

قال أبو محمد: وهذا إطلاق فاسد (٢) إنما جاء عن إبراهيم . وعطاء . ومجاهد أن يقوم الصيد فقط وجاء عنهم خلافه، وأما ابن عباس فلم يأت عنه إلا ما ذكرنا قبل فقط ما قد خالفوه كله، ولقد أقدم بعضهم فقال: القيمة أعدل *

قال على: كذب الآفك الآثم ولا كرامة أن تكون القيمة أعدل من المثل من النعم الذى أمر الله تعالى به بل القيمة في ذلك جور وظلم، وإنما هو أصل بنوه على أصل آخر لم يفسد وهو أن يحكم فيما أتلف من أموال الناس بما لا يكال ولا يوزن بالقيمة لا بالمثل وهذا رد منهم للخطأ على الخطأ بما الواجب في كل ذلك إلا المثل بنص القرآن والسنة *

قال أبو محمد: فاذ قد بطلت هذه التخاليل فالواجب الرجوع إلى القرآن وما حكم به رسول الله ﷺ، وما حكم به العدول من الصحابة . والتابعين رضى الله عنهم كما أمر تعالى باتباعهم هنا، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٩ — مسألة — وفي النعامة بدنة من الابل، وفي حمار الوحش . وثور الوحش . والأروبة العظيمة . والابل بقرة، وفي الغزال . والوعل. (٣) والظبي عنز، وفي الضب . واليربوع . والأرنب وأم حين (٤) جسد، وفي البر شاة، وكذلك في الورل (٥) .

(١) في النسخة رقم (١٤) ومخالف للقرآن وفي النسخة رقم (١٦) ومخالف للقرآن (٧) في النسخة رقم (١٦) وقال أبو محمد بنوه إطلاقاً فاسدة، وفي النسخة رقم (١٤) سقط جملة . قال أبو محمد (٣) هو فتح الواو وكسر الميم المهملة الأروية وهو التي تسمى الابل والاشترى أروية وهي شاة الوحش، والجمع أروال الورعول (٤) هي بجملة مضموقة نوباً موحدة مفتوحة مخففة نوبية مثل ابن عرس وإن آوى، سميت بذلك لأن الجبن تقول فلان يمجبن فهو اجبنى مستقى فسميت بذلك لكبريائها وهي على خلقه الحرياء غير الصدر (هـ) هو فتح الواو والراء المهملة وباللام في آخره دابة على خلقه الضب إلا أنها عظمت، والجمع الورل والورل لا والاشترى ورلة

والضبع . وفي الحمامة وكل ماعب وهدر من الطير شاة ، وكذلك الجارى والكركى والبلدج . والأوز البرى . والبرك ^(١) البحرى ، والدجاج الحبشى . والكروان •
 برهان ذلك قول الله عز وجل : (فجاء مثل ماقتل من النعم) فلا يخلو المثل من أن يكون من جميع الوجوه ، أو من وجه واحد ، أو من أغلب الوجوه ، فوجدنا المماثلة من جميع الوجوه معدومة من العالم جملة لأن كل غيرين فليسا مثليين في تغيرهما فبطل هذا القسم ، ثم نظرنا في المماثلة من أقل الوجوه وهو وجه واحد فوجدنا كل ما في العالم لا نحاش شيئاً فهو يماثل كل ما في العالم من وجهه ولا بد وهو الخلق ، لأن كل ما في العالم — وهو ما دون الله تعالى — فهو مخلوق فبطل هذا القسم أيضاً ، ولو استعمل لاجزأت العنز بدل الحمار ^(٢) الوحشى والنعامة لانهما حيان مخلوقان معا ، وهذا ما لا يقوله أحد فبطل بقا القسم الثالث وهو المماثلة من أغلب الوجوه وأظهرها وإذا لم يكن في المسألة الأقوال محصورة فبطلت كلها الا واحداً فهو الحق بلا شك ، فهذا موجب القرآن ، ووجدنا رسول الله ﷺ قد حكم في الضبع بكبش فعلمنا يقينا انه عليه السلام انما بين لنا ان المماثلة انما هي في القدر ^(٣) وهيئة الجسم لأن الكبش أشبه النعم بالضبع ، وبهذا جاء حكم السلف الطيبين رضي الله عنهم •
 روينا من طريق جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي عمار عن جابر بن عبد الله « قال : سألت رسول الله ﷺ عن الضبع فقال : هو صيد . وجعل فيه كبشاً إذا صاده المحرم » • ومن طريق سفيان بن عيينة أنا أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : حكم عمر بن الخطاب في الضبع كبشاً • ومن طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن رباح ان عبد الله بن عمر حكم في الضبع كبشاً •
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه سمع ابن عباس يقول : في الضبع كبش • وعن علي بن أبي طالب . وجابر بن عبد الله قال جميعاً : في الضبع كبش ، فهم عمر . وعلى . وجابر . وابن عمر . وابن عباس وقد بلغ ابن الزبير قول عمر هذا فلم يخالفه ، وهو قول عكرمة . والشافعى . وأبى سليمان • ومن طريق ابن جريج عن عطاء الخراسانى عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب . وعثمان . وعلي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت قالوا في النعامة : بدنة من الابل • ومن طريق ابن جريج عن عطاء ان ابن عباس . ومعاوية قالوا : في النعامة بدنة يعنى من الابل وهو قول طاوس . وعطاء . ومجاهد . وعروة بن الزبير . وإبراهيم النخعى ، وهو قول مالك . والشافعى . وأبى سليمان ، ولا شيء أشبه بالنعامة

(١) البركة بالضم طائر من طيور الماء ايضوا جمع رثا وراك وياق ما ذكره دم تسمير مع ٢٢٦ (٢) في النسخة رقم (١٦) عن الحمار (٣) في النسخة رقم (١٦) في القدر •

من الناقة في طول العنق، والهيئة، والصورة * وروينا عن ابن مسعود في حمار الوحش بدنة أو بقرة، وعن ابن عباس فيه بدنة، وعن ابن عباس فيه بدنة، وعن عطاء فيه بدنة، وقد روى عن عطاء أيضاً فيه بقرة، والرواية في ذلك عن ابن عباس لاتصح ولا عن ابن مسعود لأنه مرسل عنه، وروى ابن أبي نجیح عن مجاهد، وروى ابن جريج عن عطاء قالاً جميعاً: في حمار الوحش بقرة، وفي بقرة الوحش بقرة، قال عطاء: وفي الأروى بقرة، وقال مجاهد: (١) في القادر العظيم (٢) من الأروى بقرة، وهذا صحيح عنهما وهما ذوا عدل منا، فوجدنا حمار الوحش أشبه بالبقرة منه بالناقة لأن البقر. وحمار الوحش ذوا شعر وذنب سابغ وليس لهما سنام، والناقة ذات وبر وذنب قصير وسنام فوجب الحكم بالبقرة لقوة المائلة؛ وروى عن ابن عباس في الأيل بقرة وبه يقول الشافعي، وفي الثيل بقرة وهو قول جماعة من السلف، وفي الوبر شاة وهو قول عطاء. والشافعي، وعن عمر ابن الخطاب. وعطاء في الغزال شاة *

قال أبو محمد: الشاة تقع على الماعزة كما تقع على الضانية؛ وعن سعد. وعبد الرحمن ابن عوف في الظلي تيس، وعن عمر بن الخطاب. وزيد بن جابر في الضب جدري راع، وعن زيد بن عبد الله. وطارق بن شهاب مثله أيضاً. فقال (٣) مالك. وأبو حنيفة لا يجوز هذا، وروى عن عطاء في الضب شاة، وعن مجاهد في الضب حنفية من طعام وهذا كله لا شيء لأن خلاف حكم عمر. وطارق ومن معها لا يجوز خلافه لأنهم ذوو عدل منا مع موافقتهم القرآن في المائلة، وقول عطاء حادث بعدهم؛ وقول مجاهد كذلك مع خلاف قولها، وقول مالك للقرآن، وبقول عمر يقول الشافعي. وأبو سليمان. وأبو يوسف. ومحمد بن الحسن. وأحمد وغيرهم، وعن عمر في الأرنب عناق وهي الجدي، وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي. وعمر بن حشبي. وابن عباس مثله، وهو قول الشافعي. وأحمد. وأبي يوسف. ومحمد بن الحسن. وأبي سليمان وغيرهم، قال أبو حنيفة (٤). ومالك لا يجوز غالفوا كل من ذكرنا، والمائلة المأمور بها في القرآن * وعن عمر. وابن مسعود. ومجاهد في البربوع سخلة أو جفرة وهما سواء وهو قول الشافعي. وأحمد. وأبي يوسف. ومحمد بن الحسن. وأبي سليمان وغيرهم، وروينا عن عطاء لم أصح فيه شيء، وعن الزهري فيه حكومة، وعن إبراهيم فيه قيمته، وهذا كله ليس بشيء، وقال مالك في الأرنب. والضب. والبربوع قيمته يتناح به طعام، وهذا خطأ لم يوجب القرآن، ولا السنة، ولا قول صاحب، ولا إجماع، ولا قياس *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عطاء» وهو غلط بدليل قوله «ينمو» فصح عنها أي عن عطاء ومجاهد (٢) في النسخة البيئية، في القادر العظيم (٣) في النسخة رقم (١٦) «وقال» بالواو لا بالالف (٤) في النسخة رقم (١٦) «وقال».

﴿فان قالوا﴾: قسنا على الأضاحى لايجوز فيه الجذع من غير الضأن ولا مادون الجذع من الضأن قلنا : القياس باطل، ثم لو كان حقا لكتبتم أول مخالف لهذا القياس لانكم تقولون: ان الكبش والتيس أفضل في الأضاحى من الابل والبقر وان الذكر فيها أفضل من الأنثى ، وتقولون في الهدى كله : ان الابل ، والبقر أفضل من الضأن والماعز ، وان الاناث أفضل فيها من الذكور ، فرقة تقيسون حكم بعض ذلك على بعض ؛ ومرة تفرقون بين احكامها بلا نص ولا دليل ، ﴿فان قالوا﴾ : قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : لايجزى جذعة عن أحد بعد أبى بردة قلنا : نعم، والذي أخبر بهذا هو الذى أخبرنا عن ربه تعالى بإيجابه مثل الصيد المقتول من النعم ، وليس بعض كلامه أولى بالطاعة من بعض بل كله فرض . استعماله ولايجوز ترك شيء منه لشيء ، وبالله تعالى التوفيق ، ولم ينه قط عليه السلام عن مادون الجذع باسمه لكن لما كان بعض مادون الجذع لايقع عليه اسم شاة لم يجز فيها جاء فيه النص بإيجاب شاة فقط ، وأما الجذعة فلا تجزى في جزاء الصيد أيضا لأن النهي عنها عموم الاحيث أوجب باسمها وليس ذلك الا في ذكاة الابل ، والبقر فقط مع ان الجذع من الضأن . وللماعز . والابل . والبقر لامعنى لمراعاته في جزاء الصيد انما يراعى المثل في القدر والصورة لا مالا يعرف الا بعد فرقة (١) الأسنان، فصح ان الجذعة لا تجزى في جزاء الصيد ، وبالله تعالى التوفيق ، وروينا عن عطاء في الزورل شاة *

قال أبو محمد : ان كان عظيما في مقدار الشاة فكذلك والا فقيهه في القنفذ جدى صغير . وعن عمر . وعثمان . وابن عباس . وابن عمر في الحمامة شاة ، وهو قول مالك . والشافى . وأبى سليمان . وأحمد ، وقال الشافى . وأبو سليمان : كل ما يبع بكأب الشاة فقيه شاة بهذه المائلة ، وروينا عن ابن عباس في الدبى ، والقمرى ، والحبارى ، والفطاة ، والحجلة شاة شاة ، وروينا عن عطاء في كل ذلك مثل هذا أيضا ، وكذلك في الكروان ، وابن الماء ، وروينا عن القاسم . وسالم تلك مدخير من حجلة *

قال أبو محمد : لايجوز هنا خلاف ما حكم به ابن عباس . وعطاء . قال علي : وعن عطاء في الهدى درهم ، وفي الوطواط ثلثا درهم ، وفي المصفور نصف درهم ، وعن عمر في الجرادة تمر ، وعن سعيد بن جبير مثل ذلك ، وقال آخرون : لا شيء فيها لأنها (٢) من صيد البحر ، وهذا خطأ لأنها ان غمست في البحر ماتت ، وعن كعب في الجرادة درهم *

قال أبو محمد : انما أمر الله تعالى بتحكيم في الجزاء من النعم لافي الاطعام ولا في الصيام ،

(١) يقال فزح القرس أنه - بالهم - فرا اذا طرقت الى اسناته (٢) في القنفذ (٣) درهم وبما نأتم .

فلا يجوز التحكيم في هذين العملين ، وإنما هو ما أمر الله تعالى به في ذلك وهو ما ذكرنا قبل ، فكل ما كان له مثل من صغار النعم جرى به والم يمكن له مثل من كبار النعم ولا حصره فأنما فيه فدية طعام مسكين كما قال عز وجل : (أو عدل ذلك صياما) لأن من المحال أن يوجب الله تعالى جزاء صيد بمثله من النعم وهو لا مثل له منها لأن هذا تكليف مالي في الوسع والله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) ، فاذ لاشك في هذا فلا شك أيضاً في أن الله تعالى قد علم أن من جزاء الصيد الذى خلق صغيراً جداً كصغار العصافير والجراد فلم يجعل في كبير الصيد وصغيره إلا فدية طعام مسكين أو عدله صياماً ، فوجب في الجرادة فما فوقها إلى النعامة ، وفي ولد أصغر الطير إلى حمار الوحش اطعام ثلاثة مساكين فقط ، وأما الصيام فلا صيام في الاسلام أقل من صوم يوم ، ففى كل صغير منها صوم يوم فقط ، فإن كان يشبع بكبر جسمه انسانين أو ثلاثة فأكثر فلكل آكل صوم يوم كما نص الله تعالى ، ﴿ فان قيل ﴾ : ان هذا قول لا يحفظ عن أحد من سلف قلنا : نحن لا ندعى الاحاطة باقوال الصحابة جميعهم والتابعين كلهم فمن بعدهم من العلماء بل نقول ونقطع : ان من ادعى الاحاطة باقوالهم فقد كذب كذباً متيقناً لا خفاء به ولا تنكر القول بما أوجه القرآن أو السنة وإن لم تعرف رواية عن انسان بعينه بمثل ذلك لأن الله تعالى لم يقل لناقل ولا رسوله ﷺ : لا تقولوا بما في القرآن والسنة حتى تعلبوا ان انساناً قال بما فيهما ، بل هذا القول عندنا ضلال وبدع وكبر الكبرائر وإنما قال تعالى : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون) .

والناس قد اختلفوا في الجراد فروينا من طريق حماد بن سلمة عن أبي الميزان عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ « الجراد من صيد البحر » ومن طريق أبي داود نا محمد بن عيسى عن حماد عن يمين بن جابان عن أبي زافع عن أبي هريرة مستنداً مثله (١) * وعن كعب انه قال لعمر : يا أمير المؤمنين ان الجرادة ثروت ينثره في كل عام مرتين ، وأباح أكله للحرم وصيده ، فخذ اقول * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أبو بشر عن يوسف بن ماهك قال كعب : ذكركم انى أصبت جرادتين وانا محرم فقال لي عمر : ما نويت في نفسك ؟ قلت : درهمين فقال عمر : تمرتان خير من جرادتين امض لما نويت في نفسك ، فهذا عمر . وكعب جعلنا في الجرادة درهمين فهذا قول آخر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب أنه قال في محرم أصاب جرادة : تمر خير من جرادة * ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله الطحان عن محمد بن عمرو

(١) مرفوعة عن أبي داود ج ١ ص ١٠٩ ، وقال الماظ الترمذي يمين بن جابان لا يثبت به شيء مما اختلفنا فيه .

ابن علقمة عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه حكم في الجرادة تمر ، فهذا قول ثالث * ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن القاسم بن محمد قال : أثنى ابن عباس في جرادة بصيها المحرم بأن يتصدق بقبضة من طعام * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن شعيب عن علي بن عبد الله البارق عن ابن عمر قال في الجرادة إذا صاها المحرم : قبضة من طعام * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد ابن المسيب قال في الجرادة : قبضة من طعام فهذا قول رابع * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن ابن جريج عن عطاء قال في الجرادة : قبضة أولقمة * ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن إسرائيل عن جابر عن محمد بن علي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . قالوا كلهم : في الجرادة ليس فيها في الخطأ شيء فان قتلها عمدا أطعم شيئا * ومن طريق وكيع عن عمران بن حدير عن عكرمة في الجرادة قال : يطعم كسرة فهذا قول خامس * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن سبائك عن عكرمة عن ابن عباس قال في محرم أصاب صيدا ليس له ندمن النعم : إنه يهدي ثمنه الى مكة * وروينا أيضا عن عكرمة فيه ثمنه ، فهذا قول سادس * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور عن الحسن قال : الجراد من صيد البر والبحر فهذا قول سابع * ومن طريق سعيد بن منصور نا حفص بن ميسرة الصنعاني نا زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن كعب الأحبار ان عمر كره أكل الجراد للمحرم ولم يجعل فيه جزاء * ومن طريق سعيد عن هشيم نا أبو بشر عن يوسف بن ماهر قال : نهى ابن عباس عن أخذ الجراد في الحرم قال : لو علوا ما فيه ما أخذوه ، فهي ثمانية أقوال كما أوردنا ، فما الذي جعل بعضها أولى من بعض ؟ *

وأما الخبر في ذلك عن رسول الله ﷺ فوضوح بلا شك لأن في أحد طريقه أبا الميزم (١) وهو هالك ، وفي الأخرى يميون بن جابان وهو مجهول ، وبالعيان يرى الناس الجراد يبيض في البر وفي البر يفقس عنه البيض وفي البر يبقى حتى يموت ، وأنه لو غس في ماء عذب أو ملح لمات في مقدار ما يموت فيه سائر حيوان البر إذا غس في الماء ، ورسول الله ﷺ لا يقول : الكذب ، فسقط هذا القول (٢) ، يبين ، وصح أنه من صيد البر المحرم على المحرم وفي الحرم بلا شك ، والآقوال الباقية عن عمر بن الخطاب . وكعب في الجرادة

(١) هو بقصد بالراي المكسور ووقع في حاشية تهذيب التهذيب ج ١٧ ص ٢٤٩ * بقصد بالراي موغلط اظنه شامان الطبع (٢) في النسخة رقم (١٦) فسقط ذلك القول .

درهم * وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي في الجرادة تمر * وقال عمر : تمر خير من جرادة * وعن ابن عباس . وابن عمر . وابن المسيب في الجرادة قبضة من طعام * وعن عطاء قبضة أو لقمة * وعن عكرمة كسرة * وعن محمد بن علي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . يطعم شيئا إن أصابها عذأ والأفلا * وعن ابن عباس فيما لائله^(١) من النعم ثمنه يهديه إلى مكة * وعن عكرمة ثمنه، والجرادة مما لا تدها من النعم * وعن الحسن هي من صيد البر والبحر * وعن عمر . وابن عباس المنع من صيدها ولم يجعلها فيها شيئا، فالمرجوع اليه عند التنازع هو ما اقترض الله تعالى علينا الرجوع اليه أذ يقول تعالى : (فإن تازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) والقرآن يوجب ما قلنا ، وبالله تعالى التوفيق *

وقد خالف أبو حنيفة . ومالك في بيع الصيد كل ما روى فيه عن أحد من المتقدمين . فأني لم أنكر ذلك على غيرهم ؟ وفي صغار الصيد ما كان منه من ذوات الأربع أو الطير صفارها في صفاره ، و كبارها في كبارها . ففي رأل النعام فصل من الابل ، وفي ولد كل ما فيه بقرة عجول مثل ذلك الصغير ، وفيما فيه شاة حمل أو جدي على ما ذكرنا قبل * وقال مالك : في صفارها ما في كبارها ، وهذا خطأ لأن الكبير ليس مثلاً للصغير * وروينا عن ابن عمر أنه حكم في فرخى حمامة وأمه باثلاث من النعم وقد خالفوا ابن عمر وغيره في كثير مما ذكرنا قبل ، ويضدى المعيب بمعيب مثله ، والسلام بسلام ، والذكر بالذكر ، والاثني بالاثني لقوله تعالى : (لجزاء مثل ما قتل من النعم) *

وروي عن طريق حماد بن سلمة عن حبيب عن عطاء قال : في الظبية والوالد شاة والد ، وفي الحمامة الوحش التوج بقرعة توج * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قلت لعطاء ابن أبي رباح : أرايت لو أصبت صيدا فيه نقص أو عور أغرم مثله ؟ قال : نعم قلت : إني أحب إليك قال : نعم وفي ولد الضبع ولد الكبش^(٢) لأن الصغير من الضباع لا يسمى ضبعا إنما يسمى الفرغل ، والسلفاة هي من صيد البر لأن عيشها الدائم في البر ففينا الجزء بصغير من النعم ، وما كان ساكنا في الماء أبدا لا يفارقه فهو مباح للحرم ، وقد روي عن عطاء فيما عاش في البر والبحر فيه نصف الجزء *

قال علي : وليس هذا بشيء لأن الله تعالى أباح للحرم صيد البحر وحرم عليه صيد البر فليس لإلحرام أو إحلال ، ولا يجوز أن يكون حلالا حراما معا ولا لإحلال ولا إحرام ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) أي لائله ولا نظير (٢) في النسخة رقم (١٦) دولة كبش يوما ما أنسبه

٨٨٠ — مسألة — وبيض النعام وسائر الصيد حلال للحرم وفي الحرم ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي سليمان وأصحابها لأن البيض ليس صيدا ولا يسمى صيدا ولا يقتل ، وإنما حرم الله تعالى على المحرم قتل صيد البر فقط ، فإن وجد فيها فرخ ميت فلا جزاء له لأنه ليس صيدا ولم يقتله ، فإن وجد فيها فرخ حي فاتجزأه بجنين من مثله لأنه صيد قتله ، وقال مالك : في بيضة النعامة عشر البدنة ، وفي بيضة الحمامة عشر الشاة قال : ولا يحل أكله للحرم وللحلال إذا شواه المحرم أو كسره . وقال الشافعي : فيه قيته فقط . قال أبو محمد : أما قول الشافعي غلط لما ذكرنا من أنه ليس صيدا ، وأخطأ خطأ آخر أيضا وهو أنه جزأه بثمنه ، والجزاء بالثمن لا يوجد في قرآن ولا سنة . وأما قول مالك لجمع فيه من الخطأ وجوها * أولها أنه قول ^(١) لا يعرف أن أحدا قال به قبله يوم ينكرون مثل هذا أشد الانكار كما ذكرنا اتفاق قولنا في الجراد ، وثانيها أنه قول لا يوجد في القرآن ، ولا في السنة ، وثالثها أنهم لا يجيزون الاشتراك في الهدى حيث صح إجماع الصحابة ، والسنة على جوازه ، ثم أجازوه ^(٢) هنا حيث لم يقل به أحد يعرف قلمهم * **فان قالوا :** إنما نفوت البدنة ، أو الشاة ، ثم نأخذ عشر تلك القيمة فنعطيم به قلنا : هذا خطأ رابع فاحش لأنكم تلزمونونه وتأمرونه بما تهونونه عنهم وقتكم فوجوبه عليه عشر بدنة ، وعشر شاة ولا يجوز له إهداؤه وإنما يلزمه طعام بقيمة ذلك العشر ، وهذا تخليط ناهيك به ، وتناقض ظاهر * وعامسا احتجاجهم بأنهم قالوا : ذلك قياسا على جنين الحرية الذي فيه عشر دية أمه قلنا : هذا قياس للخطأ على الخطأ وتسميه للباطل بالباطل المشبه بالباطل ، وما جعل الله تعالى قط في جنين الحرية ولا في جنين الأمة عشر دية أمه ولا عشر قيمة أمه ، وإنما جعل الله تعالى في الجنين على لسان رسوله عليه السلام غرة عبدا ، أو أمة فقط ولا جعل في الدية قيمة بل جعلها مائة من الابل * قال أبو محمد : وأما اختلاف الناس في هذا فأتانا رويانا من طريق حماد بن سلمة أنا عمار بن أبي عمار عن عبد الله بن الحارث بن نوفل «أن أعرابيا أهدى إلى رسول الله ﷺ بيضا وتيمير ^(٣) وحش فقال له : أطلععه أهلك فانا حرم * ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ مثله حرفا حرفا *

(١) في النسخة رقم (١٤) . أمثال قولنا ، (٢) في النسخة رقم (١٦) «ثم يجزؤه» وهو غلط لأن فيه حذف الترتين بدون مقتضى (٣) التيمير تظهير اللحم صفرا كالتمر وتجييفه وتشيفه وفي النسخة رقم (١٦) (يصفق له وحش «قديم» وهو زائد من الناسخ .

قال أبو محمد: الأول مرسل، وفي الثاني علي بن زيد بن جندعان وهو ضعيف، ثم لو محال لما كان فيهما نهي عن أكلها وإنما هو ترك منه عليه السلام، وقد يترك ما ليس حراما كما ترك الضب * ومن طريق ابن أبي شيبة ناقد بن غياث. وأبو خالد الأحمر كلاما عن ابن جريج عن عبد الله بن ذكوان - هو أبو الزناد - عن عائشة أم المؤمنين «أن رسول الله ﷺ سئل عن يرض نعم أصاها محرم؟ فقال عليه السلام: في كل بيضة صيام يوم أو إطعام مسكين» *

قال علي: أبو الزناد لم يدرك عائشة رضي الله عنها فهو منقطع، ولو صح لقلنا به، وقال بهذا بعض السلف: كانوا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي المليح عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود قال في بيضة النعامة ^(١) يصيبها المحرم: صوم يوم. أو إطعام مسكين * ومن طريق ابن أبي شيبة ناقد بن عبيدة عن سعيد عن قتادة عن أبي مجاز عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود في يرض النعامة يصيبها المحرم قال أبو عبيدة: كان ابن مسعود يقول فيه: صوم يوم، أو إطعام مسكين * ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن أبا موسى الأشعري قال: في كل بيضة من يرض النعامة صيام يوم، أو إطعام مسكين، وهو قول عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أيضا، وهو قول ابن سيرين أفتى بذلك على محرم أشار لجلال إلى يرض نعم ^(٢) فهذا قول * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير أخبرني عكرمة عن ابن عباس قال: قضى علي بن أبي طالب في يرض النعامة يصيبها المحرم ترسل الفحل على ابلك فأذتين لقاحها سميت عدد ما أصبت من البيض فقلت: هذا هدى ثم ليس عليك ضمان ما فسد، قال ابن عباس: فعجب معاوية من قضاء علي، قال ابن عباس: لم يعجب معاوية من عجب ما هو إلا ما يباع به البيض في السوق يتصدق به، قال ابن جريج: وقال عطاء: من كانت له ابل فان فيه ما قال علي ومن لم يكن له ابل ففي كل بيضة درهمان فهذا قول آخر؛ وثالث، ورابع *

ومن طريق وكيع نا الأعمش عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال في يرض النعامة: قيمته. أو ثمنه * ومن طريق وكيع عن خفيف عن أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه قال في يرض النعامة: قيمته، أو ثمنه، وهو قول إبراهيم النخعي. والثالثي. والزهري. والثافسي *

وأما يرض الحما فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه وعطاء كلاهما قال: إن علي بن أبي طالب قال: في كل بيضتين درهم * ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عبيد الله

(١) في نسخة (١٤) «في يرض النعامة» (٢) في نسخة (١٤) «ال يرض النعامة» *

عن عطاء عن ابن عباس قال: في كل بيضة من بيض حمام مكة نصف درهم، وهو قول عطاء، وقال: فإن كان فيها فرخ قدره، وقال عبيد بن عمير: بنصف درهم طعام، وتصدق به * وعن عبد الرزاق عن معمر، وعن قتادة قال في بيضة من بيض حمام مكة: درهم. وفي بيضة من بيض حمام الحل: مئة، قال معمر: وقال الزهري: فيه ثمنه، وهو قول الشافعي * ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير عن خفيف عن ابن عباس قال في البيضة: درهم فهي أقوال كثرى، أحدها أن في بيضة النعامة صوم يوم، أو إطعام مسكين فيه خبر مسند وهو قول أبي موسى الأشعري. وابن مسعود. وابنيه أبي عبيدة. وعبد الرحمن. وابن سيرين، وثانيها أن في كل بيضة منها لقاح ناقة وهو قول علي. ومعاوية. وعطاء * وثالثها أن في بيضة النعامة ثمنها وهو قول عمر. وابن مسعود. وابن عباس. وإبراهيم. والشعبي. والزهري. والشافعي، ورابعها أن من له لابل ففى كل بيضة لقاح ناقة ومن لا لابل له ففى كل بيضة درهمان. وهو قول عطاء. * وفي بيض الحمام أقوال، أحدها في البيضة درهم وهو قول ابن عباس. * وثانيها في البيضة نصف درهم وهو قول ابن عباس. وعبيد بن عمير * وثالثها فيها نصف درهم فإن كان فيها فرخ قدره وهو قول عطاء، ورابعها في بيضة من حمام مكة درهم وفي بيضة من حمام الحل مد وهو قول قتادة، وخامسها فيها ثمنها وهو قول الزهري. والشافعي، يخرج قول مالك. وأبي حنيفة. عن أن يعرف لها قائل من السلف وهم يعظمون هذا إذا خالف تقليدهم^(١)، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨١ — مسألة — ولا يجوز الهدى في ذلك الا موقفا عند المسجد الحرام، ثم يحرّمه أو بمضى لقول الله تعالى: (يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة) *

٨٨٢ — مسألة — وأما الاطعام والصيام حيث شاء لأن الله تعالى لم يحد لهما موضعا^(٢) *

٨٨٣ — مسألة — وصيد كل ماسكن الماء من البرك. أو الأنهار. أو البحر. أو العيون. أو الآبار حلال للبحر صيده وأكله لقول الله تعالى: (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما). وقال تعالى: (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابوه هذا ملح أجاج، ومن كل تأكلون لما طربا) فمضى تعالى كل ماء عذب أو ملح بحرا، وحتى لو لم تأت هذه الآية لكان صيد البر والبحر والنهر^(٣)، وكل ما ذكرنا حلالا بلا خلاف بنص القرآن، ثم حرم بالاحرام وفي الحرم

(١) كذا في كل النسخ ويبنى أن يكون كذا إذا وافق تقليدهم، (٢) سقطت هذه المسألة برمتها من النسخة رقم (١٦)

(٣) في النسخة رقم (١٦) «والنهر».

صيد البر ولم يحرم صيد البحر فكان ماعدا حصيد البر حلالا كما كان اذ لم يأت ما يحرمه. وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٤ — مسألة — والجزاء واجب كما ذكرنا سواء سواء فيما أصيب في حرم مكة، أو في حرم المدينة أصاب حلال، أو محرم لقول الله تعالى: (لا تقتلوا الصيد واتمروا حرم. ومن قتل منكم متعمدا لجزاء مثل ما قتل من النعم) الآية، فمن كان في حرم مكة، أو في حرم المدينة قاسم حرم يقع عليه *

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن الحسن بن حى قال: سألت ابن أبي ليلى عن من أصاب صيدا بالمدينة؟ قال: يحكم عليه، وهو قول ابن أبي ذئب. ومحمد بن ابراهيم النيسابورى. وبعض كبار أصحاب مالك، وقد صح ان رسول الله ﷺ حرّم ما بين لائتي المدينة ومهاجرتان بهما معروفان، وحرم المدينة معروف بحرم مكة وقال أبو خنيفة. ومالك: لاجزاء فيه وهو خطأ لما ذكرنا، واحتج بعض من امتحن بتقليدهما بخبرين. فى أحدهما ان عمرو بن أمية كان يتصيد بالعقيق وهذا لاجحة لهم فيه لأنه خبر لا يصح. ولو صح لكان ذلك ممكنا [ان يكون] ^(١) قبل تحريم الحرم بالمدينة والنهى عن صيدها، والثانى أن رسول الله ﷺ كان له وحش فكان يلعب فاذا رأى رسول الله ﷺ قبح ^(٢) وهو خبر لا يصح، ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأن الصيد اذا صيد فى الحل، ثم أدخل فى الحرم حل ملكه على ما بين بعده ان شاء الله تعالى *

٨٨٥ — مسألة — ومن تعمد قتل صيد فى الحل وهو فى الحرم فعليه الجزاء لأنه قتل الصيد وهو حرم، فان كان الصيد فى الحرم والقاتل فى الحل فهو عاص لله عز وجل ولا يؤكل ذلك الصيد ولا جزاء فيه. اما سقوط الجزاء فلا أنه ليس حرما ^(٣)، وأما عصيانه والمنع من أكل الصيد فلا أنه من صيد الحرم ولم يأت فيه جزاء انما ^(٤) جاء تحريمه فقط وانما جاء الجزاء على القاتل اذا كان حرما *

روينا من طريق البخارى نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [رضى الله عنهما] ^(٥) قال: قال رسول الله ﷺ يوم افتتح مكة قد ذكر كلاما فيه «هذا بلد حرمه الله عز وجل يوم خلق السموات والأرض. وهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة لا يعصده شوكه ولا ينفر صيده» وذكر الحديث. ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير نا أبي نا عثمان بن حكيم

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قال الجمهور فى صحاحه: يقع القنفذ. إذا دخل رأسه فى جملته كذلك الرجل إذا دخل رأسه فى عصمه (٣) فى النسخة رقم (١٦) حراما وما معنى وهو على وزن من وزمان (٤) فى النسخة رقم (١٦) وانما، بن ياقوت واو (٥) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٩ *

نا عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ « أنه قال : إني (١) أحرّم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عظامها أو يقتل صيدها » (٢) *
ومن طريق مسلم ناقيّة [بن سعيد] (٣) نا عبد العزيز هو ابن محمد الدراوردي — عن عمرو بن يحيى المازني عن عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن يزيد بن عاصم « أن رسول الله ﷺ قال : إن إبراهيم حرّم مكة ودعا لأهلها وإني حرمت المدينة كما حرّم إبراهيم مكة » (٤) *
قال أبو محمد : فصحّ تحريم قتل صيد المدينة وإن ذلك كحكم حرم مكة سواء ، فصحّ أن كل صيد قتل في حرم المدينة ، أو مكة فهو غير ذكي ، وبالله تعالى التوفيق (٥) *
روينا عن عطاء . وقادة من رمى صيدا في الحل والرامى في الحرم ففليه الجزاء ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٦ — مسألة — والقارن والمتمتع سواء في الجزاء فما ذكرنا سواء في حل أصابوه ، أو في حرم إنما في كل ذلك جزاء واحد وهو قول مالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : على القارن جزاء إن قتل في الحرم وهو محرم لجزاء واحد وهذا تافه شديد ، ثم قال : إن قتل الحل صيدا في الحرم فأنما فيه الهدى : أو الصدقة فقط ولا يجزئ به صيام ، وهذا تغليب آخر وقول لا يعرف أحد قال به قبله ، وإنما أوجب الله تعالى على قاتل الصيد وهو حرم جزاء مثل ما قتل لجزاء مثل ما قتل ، بخلاف القرآن في كلا الموضعين ، وبالله تعالى التوفيق ، وقد جاءت آثار عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم سئلوا عن الصيد يصيبه المحرم ؟ فما سألوا في شيء من ذلك أقارن هو أم مفرد أم معتبر ؟ فبطل ما قالوه جملة ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٧ — مسألة — فإن اشترك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك كلهم فليس عليهم كلهم الأجزاء واحد لقول الله تعالى : (لجزاء مثل ما قتل من النعم) : فليس في الصيد إلا مثله لا أمثاله * روينا من طريق حماد بن سلية عن عمار بن أبي عمار أن موالى لابن الزبير قتلوا ضبعا وهم محرمون فسألوا ابن عمر ؟ فقال : اذبحوا كبشا فقالوا : عن كل إنسان منا فقال : بل كبش واحد عن جميعكم ، وهذا في أول دولة ابن الزبير ، ولا يعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف وهو قول عطاء . والزهري . ومجاهد . والنخعي . ومحمد بن علي . والحارث العكلي . وحماد بن أبي سليمان . والأوزاعي . والشافعي . وأبي سليمان ، وروى عن الحسن البصري . وسعيد بن جبير . والشعبي على كل واحد منهم جزاء ، وروى هذا أيضا عن النخعي . والحارث العكلي ، وهو قول مالك *

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ قال قال رسول الله ﷺ « إني أحرّم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عظامها أو يقتل صيدها » (٢) الحديث أخرجه المصنف (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ (٤) الحديث مستخرج (٥) سقط عنه ما نقله من المستخرج (٦) *

وقال أبو حنيفة: أما المحرمون فسواء أصابوه في الحرم، أو الحل على كل واحد منهم جزء كامل، وأما الحلالان فصاعدا يصيرون الصيد في الحرم فضليهم كلهم جزء واحد، فكان هذا الفرق طريقا جدا لا يحفظ عن أحدهما *.

واحتجوا في ذلك بأن إحرام كل واحد من المحرمين غير إحرام صاحبه، والحرم شيء واحد قليل لهم: بل موضع كل واحد منهم من الحرم غير موضع الآخر، وكل مكان من الحرم فهو حرم آخر غير المكان الثاني والإحرام حكم واحد لازم لجميع المحرمين * واحتج بعض من رأى على كل واحد جزء بأن قال: هي كفارة فمكا على كل قاتل خطأ إذا اشتراكوا في المؤمن كفارة، وعلى كل حائث إذا اشتراكوا في فعل واحد كفارة. فهذا مثله، فعارضهم الآخرون بأنه لما كان عليهم كلهم دية واحدة فكذلك عليهم جزء واحد وإطعام واحد *.

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل، والصحيح أن أموال الناس محظورة فلا يجوز الزامهم غرامة بغير نص ولا إجماع فالجزاء بينهم والإطعام كذلك، وأما الصيام فإن اختاروه فعلى كل واحد منهم الصيام كله لأن الصوم لا يشترك فيه ولا يمكن ذلك بخلاف الأموال، فإن اختلفوا فمن اختار منهم الجزء لم يجزه إلا بمثل كامل لا يبيض مثل ومن اختار الإطعام لم يجزه أقل من ثلاثة مساكين لأنه كان يكون خلاف النص، وبالله تعالى التوفيق *.

٨٨٨ — مسألة ومن قتل الصيد مرة بعد مرة فعليه لكل مرة جزء وليس قول الله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) بمسقط للجزاء عنه لأن الله تعالى لم يقل: لاجزاء عليه بل قد أوجب الجزاء على القاتل للصيد عمدا، فهو على كل قاتل مع التهمة على العائد، وبالله تعالى التوفيق *.

٨٨٩ — مسألة — وحلال للمحرم ذبح ما عدا الصيد مما يأكله الناس من الدجاج والأوز المتملك، والبرك^(١) المتملك، والحمام المتملك، والابل، والبقر، والغنم، والحيل؛ وكل ما ليس صيدا. الحل والحرم سواء، وهذا لا خلاف فيه من أحد مع أن النص لم يحرمه هو كذلك يذبح كل ما ذكرنا الحلال في الحرم بلا خلاف أيضا مع أن النص لم يمنع من ذلك *.

٨٩٠ — مسألة — وجائز للمحرم في الحل والحرم وللحلي في الحرم والحلي^(٢) قتل كل ما ليس بصيد من الخنازير. والأسد. والسباع. والقمل. والبراغيث. وقرودان.

(١) البرك بالضم جمع بركة طائر من طيور الماء. (٢) في نسخة خالية من الحل والحرم. *

بعيره أو غير بعيره . والعلم ^(١) كذلك ، ونستحب لهم قتل الحيات . والفيران .
والحدأة ^(٢) والغربان . والعقارب . والكلاب العقورة ، صفار كل ذلك وكباره سواء ،
وكذلك الوزغ ^(٣) وسائر الهوام ، ولا جزاء في شيء من كل ما ذكرنا ولا في القمل .
فإن قتل ما نهى عن قتل من هدهد . أو صرد . أو ضفدع . أو نمل فقد عصى ولا جزاء في ذلك .
برهان ما ذكرنا إن الله تعالى أباح قتل ما ذكرنا ، ثم لم ينه المحرم إلا عن قتل الصيد
فقط ، ولا نهى إلا عن صيد الحرم فقط ؛ ولا جعل الجزاء إلا في الصيد فقط ، فمن حرم
ما لم يأت النص بتحريمه أو جعل جزاء فيما لم يأت النص بالجزاء فيه فقد شرع في الدين .
ما لم يأذن به الله * وقال أبو حنيفة : لا يقتل المحرم شيئا من الحيوان إلا الكلب العقور .
والحية . والعقرب . والحدأة . والغراب . والذئب فقط ، ولا جزاء عليه فيما أسد .
والنمر . والسبع . والدب . والخنزير وسائر سباع ذوات الأربع ، وجميع سباع الطير
ففيها الجزاء إلا أن تكون ابتدأته فلا جزاء عليه فيها ، وجزاؤها عنده الأقل من قيمة
كل ذلك أو شاة ، ولا يتجاوز بجزاء شيء من ذلك شاة واحدة . ويقتل القردان عن بعيره
ولا شيء عليه ولا يقتل القمل فإن قتلها أطعم شيئا بماله قتل البرغوث . والنر . والبعض .
ولا جزاء في ذلك ، وقال زفر : سواء ابتدأت المحرم السباع أول مبتدئته عليه الجزاء فيما قتل
منها ، وقال الطحاوي : لا يقتل المحرم الحية . ولا الوزغ . ولا شيا من غير الحدأة . والغراب .
والكلب العقور . والفأرة ^(٤) والعقرب * وقال مالك : يقتل المحرم الفأرة . والعقرب .
والحدأة . والغراب . والكلب العقور . والحية . وجميع سباع ذوات الأربع إلا أنه
كره قتل الغراب . والحدأة إلا أن يؤذيها ، ولا يجوز له قتل الثعلب ، ولا الهر الوحشي
وفيها الجزاء على من قتلها إلا أن ابتدأه بالأذى ، ولا يجوز له قتل صفار السباع أصلا
ولا قتل الوزغ ، ولا قتل البعض ، ولا قردان بعيره خاصة فإن قتلها أطعم شيئا ، ولا يقتل
شيئا من سباع الطير فإن فعل ففيها الجزاء وله قتل القرد إذا وجدته على نفسه ولا يجوز
له قتل صفار الغراب ولا صفار الحدأة ، واختلف عنه في صفار الفيران أبقطها أم لا ؟
قال : ولا يقتل القمل فإن قتلها أطعم شيئا * ووقول الشافعي : كقولنا لا في الثعلب فإنه رأى .
فيها الجزاء ، وروى نافع بن مجاهد أن الحدأة أوارم الغراب ولا تقتله * ومن طريق وكيع عن سفيان
عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال : لا يقتل ^(٥) المحرم الفأرة *

(١) فتح الحام الملهة قول الام جنع حلة وهو القرد العظيم ، قال الجوهري : هو مثل القمل (٢) هو بوزن غيب واحد حدأة
بروز عينة طائر معروف من الجوارح وهو أخس الطيور ولا تصيد وإنما تحطف ، ومن عاصها انهار ما تنجوعا لا تدعو على
فراخ جارها ، وهذا خلق المؤمن الكامل حقا في بمانه ولو جدلان (٣) فتح الولو والراي وفي آخره غين معجمة فورية وهي
جميع وزغة ، وقد جاء الترغيب في قتلها من القواسق في غير حديث (٤) هي البعوض وجميعها فارة الحمز وقد نسل (٥) في
النسخة رقم (١٦) ويقتل بأسقاط حرف لا وهو خطا

قال أبو محمد : كل ما ذكرنا آراء قاسدة متناقضة ولئن كانت السباع محرمة على المحرم
 . وفي الحرم فإن تقريظ أبي حنيفة بين جزاء الصيد فرأى فيه قيمة يتباع ما بلغت من
 . الإهداء ولو ثلاثة . أو أربعة وبين جزاء السباع فلم ير فيها إلا الأقل من قيمتها أو شاة
 . فقط لا يزيد على واحدة عجب لا نظيره ؟ ، ودين جديد نبأ إلى الله تعالى عز وجل منه ،
 . وقرول بلا يرهان لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد يعرف قبله .
 . ولا قياس . ولا رأى له نصيب من السداد ، وكذلك بتفريق مالك بين صغار الغربان ،
 . والحدايا وبين صغار العقارب ، والحيات ، وبين سباع الطير ، وبين سباع ذوات الأربع *
 * فإن قالوا : فمن سباع ذوات الأربع على الكلب المقور قلنا : فلا قسم سباع
 : الطير على الحدايا ؟ أو هلا قسم سباع ذوات الأربع على الضبع وعلى الثعلب عندكم ؟ واحتجوا
 : في القردان بأنها من البعير * .

قال علي : هذا كلام فاحش الفساد لوجهين ، أحدهما أنه باطل وما كانت القردان
 : قط متولدة من الابل ، والثاني أنه ماعلم في دين الله تعالى لإحرام على بعير ولو أن محرما
 . أنزى بعيره على ناقة أو أنزى بعير على ناقته ما كان عليه في ذلك شيء ، فكيفان (١) يعذب
 : بأكل القردان له (٢) ؟ إن هذا لعجب ! واحتجوا في القملة بأنها من الانسان فقلنا :
 . فكأن ماذا ؟ وهم لا يختلفون أن الصغار (٣) من الانسان ولو قتلها المحرم لم يكن فيها
 . عديم شيء ، وقالوا : هو إمالة الأذى (٤) عن نفسه قلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما أمر
 : الله تعالى قط في إمالة الأذى بغير حلق الرأس بشيء ، وأنتم لا تختلفون في أن تعصير الدم
 . وحك الجلد وغسل القذى عن العين وقتل البراغيت إمالة أذى ولا شيء عليه في ذلك
 . عندكم ؛ وإذ (٥) قسم إمالة الأذى حيث اشتبهت على إمالة الأذى بحلق الرأس
 : فاجعلوا فيها ما في إمالة الأذى بحلق الرأس والافقد خلطتم وتناقضتم وأبطلتم قياسكم *
 : قال علي : وهذا الباب كله مرجعه إلى شيئين ، أحدهما قول الله تعالى (لا تقتلوا الصيد
 . وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) الآية * . وإلى ما روينا
 : من طريق نافع عن ابن عمر قيل : « يا رسول الله ما تقتل من الثوب إذا أحرمتنا ؟
 : قال : خمس لا جناح على من قتلها الحدايا ، والغراب ، والعقرب ، والفأرة والكلب المقور » *
 : ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ « خمس لا جناح على
 : من (٦) قتلها في الحرم والاحرام الفأرة ، والغراب ، والحدايا ، والعقرب ، والكلب المقور » *

(١) في النسخة اليمنية قتل القردان (٢) قطب بنده من النسخة رقم (١٤) (٣) قال في الجمل : المفردة تكون في
 : البطن تصيب الناس والثوب (٤) في النسخة رقم (١٦) . إمالة للأذى (٥) في النسخة رقم (١٦) « وإذا قسم
 : (٦) في النسخة رقم (١٦) لا جناح في . »

قال علي : فقال قاتلون : قد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بالبيان وسئل ماذا يقتل المحرم ؟ فأجابهم عليه السلام بهذه الخمس وأخبر أنه لا جناح في قتلهم في الحرم والاحرام ، فلو كان هنالك سادس لبيته عليه السلام وحاشاله من أن يغفل شيئا من الدين ^(١) سئل عنه ، فصح أن ما عدا هذه الخمسة لا يجوز قتلهم * .

قال أبو محمد : وهذا الاحتجاج لا يمكن المقلدين لأبي حنيفة أن يحتجوا به لأنهم كلهم قد زادوا إلى هذه الخمس ما لم يذكروا كرفين ، فأضاف أبو حنيفة اليهن الذئب . والحيات . والجعلان ^(٢) والوزغ . والنمل . والقراد ^(٣) . والبعوض ، ^(٤) فان قالوا : إنما زدنا الذئب للخبير الذي رويناه من طريق وكيع عن سفيان عن ابن حرملة عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال : « يقتل المحرم الذئب » والمرسل والمستسوء ، قلنا : فقولوا بما رويناه من طريق أبي داود عن أحمد بن حنبل عن هشيم قال : أنا يزيد بن أبي زياد ناعبد الرحمن ابن أبي نعم البجلي ^(٥) عن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله ﷺ سئل عما يقتل المحرم ؟ فقال : الحية . والعقرب . والفويسقة . ويرمى الغراب ولا يقتله . والكلب العقور والحدأة ، والسبع العادي » ^(٦) فاقتلوا كل سبع عاد ^(٧) ، ولم يقل عليه السلام : السبع العادي عليه ^(٨) بل أطلقه إطلاقا ، وأما نحن فلم نأخذ بما في هذا الخبر من النهي عن قتل الغراب لأن راويه يزيد بن أبي زياد ، وقد قال فيه ابن المبارك : إرم به ، علي جود لسان ابن المبارك وشدة توقيه ، وتكلم فيه شعبة . وأحمد ، وقال فيه يحيى : لا يحتج بحديثه ، وكذبه أبو اسامة وقال : لو حلف خمسين يمينا ما صدقته ، ^(٩) فان قالوا : قد جعل رسول الله ﷺ في الضبع الجزاء — وهي سبع ذئباب — قلنا : نعم وهي حلال من بين السباع فهي صيد فالحال الذي أوجب أن تقيسوا سائر السباع المحرمة على الضبع الحلال أكلها ؟ ولم تقيسوها على الذئب الذي هو حرام عندكم ، وقد صح عن أبي هريرة أن الأسد هو الكلب العقور ، وأبو هريرة حجة في اللغة ولا يخالفه من الصحابة يعرف في ذلك * .

(١) في النسخة رقم (١٤) من الذي ، وهو تصحيح (٢) هو بكسر الجيم وسكون العين المهملة جمع جعل كسر دمي دوية تعض اليها من فروجها وهي أكبر من الخنفساء شديدة اللواط يطعنها من حره ، ومن عجيب ما رواها أبو ثعلبة عن مريح الورد رويح الطيب فإذا أعيدت إلى الروث عاشت (٣) في النسخة رقم (١٦) ، فترد وهو جمع لقراد (٤) في النسخة رقم (١٦) ، فان قالوا : وهو غلب لأن السباع يأبى (٥) في النسخة رقم (١٦) والنسخة البيئية « بن أبي نعم البجلي » وهو غلط ، وجاء مصحفا في سنن أبي داود ج ٢ ص ٨٠ وهو يضم التون وسكون العين المهملة (٦) قال الحافظ المنذرى : وأخرجه الترمذى ، وابن ماجه وقال الترمذى حديث حسن أحادق وفيه زياد بن أبي زياد متكلم فيه كما قال المصنف رحمه الله (٧) في النسخة رقم (١٦) والنسخة البيئية « كل سبع عادى » بأثبات اليا على خلاف القاعدة (٨) في النسخة رقم (١٦) « عليك » وما هنا تناسب السباق

قال أبو محمد : أما هذه الأقوال فظاهرة الفساد ؛ ولم يبق الكلام الا في تخصيص الخبر المذكور من [هذه] ^(١) الآية وإلحاق ما عدا ما ذكر في هذا الخبر بالتحريم ، أو تخصيص الآية وإلحاق ما عدا ما ذكر فيها بالخبر المذكور ، أو أن نحكم بما في الآية وبما في الخبر ونطلب حكم ما لم يذكر فيهما من غير هذين النصين *.

قال علي : فكان الوجهان الأولان متعارضين ليس أحدهما أولى من الآخر ، وأيضاً فإن إلحاق ما لم يذكر ^(٢) في الآية بما ذكر فيها أو إلحاق ما لم يذكر في الخبر بما ذكر فيه قياس ^(٣) ، والقياس كله باطل ، وتعدّ لحدود الله (ومن يتعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه) ، وشرع في الدين بما يأذن به الله تعالى وهذا لا يحل ، فلم يبق الا الوجه الثالث فكان هو الحق لأنه هو الاتمارة تعالى ولرسوله عليه السلام وترك تعدّ لحدودهما *.

فنظرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى أتم احرم في الاحرام والحرم قتل الصيد وجعل على من قتله وهو حرم بالعمد الجزاء فوجب القول بذلك ، ووجدنا رسول الله عليه السلام قد أخبر بأن المحرم يقتل الخنس المذكورات وأنه لا جناح في قتلين في حرم ، أو إحرام فوجب القول بذلك ، ثم نظرنا فيما عدا الخنس المذكورات بما ليس صيداً فوجدنا الكلام فيهما في موضعين ، أحدهما قتلها ، والثاني هل في قتلها جزاء أم لا ؟ فنظرنا في إيجاب الجزاء في ذلك فوجدناه باطلاً لا إشكال فيه لأنه ليس في هذا الخبر دليل على إيجاب جزاء في ذلك أصلاً ولا شيء من النصوص كلها ، فكان القول بذلك شرعاً في الدين لم يأذن به الله تعالى ، فبطل جملة والحمد لله رب العالمين ^(٤) *.

ثم نظرنا في قتلها فوجدنا من منع منه يقول : اقتصر النبي ﷺ على جواب السائل عما يقتل المحرم على هذه الخنس دليل على أن ما عداها بخلافها ؟ ، ولولا ذلك لكان كلامه عليه السلام غير مستوعب لجواب السائل ولا مبين له حكم ما سأل عنه ، وحاشا له من هذا ، ووجدنا من أباح قتلها يقول : اقتصر الله تعالى على المنع من قتل الصيد خاصة بقوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) دليل على أن ما عدا الصيد بخلاف الصيد في ذلك ولولا ذلك لكان كلامه تعالى غير مستوعب لما يحرم علينا ولا مبين لنا حكم ما أئزمتنا إياه وحاشا له من ذلك ، فكان هذان الاستدلالاتان متقابلين فلا بد ^(٥) من النظر فيهما *.

فأول ما نقول : أن اليقين من كل مسلم قد صحح بأن الله تعالى قد بين لنا ما أئزمتنا وأن

(١) الزيادة من النسخة البغية (٢) في النسخة رقم (١٤) وكان إلحاق الخبر ما لم يذكر به زيادة لفظ الخبر وزادته مشو

(٣) من قوله ليس أحدهما أولى من الآخر إلى هنا سقط من النسخة البغية خطأ (٤) إلى هنا انتهى المجلد الثالث من النسخة رقم

(١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) ولا بد *.

رسول الله عليه السلام قد بين لنا ما أئزنا الله تعالى ولم يحز لنا تعدى مانصه علينا ربنا تعالى ونيتنا عليه السلام، فوجدنا الآية فيها حكم الصيد وليس فيها حكم غيره لا بتحريم، ولا باباحة، ووجدنا الخبر الذي فيه ذكر الخمس المحضوس على قتلها في الحرم والاحرام والحل ليس فيه حكم غيرها لا بتحريم، ولا باباحة فلم يحز أن يضاف إلى هذه الآية ولا إلى هذا الحديث ما ليس فيها؛ فوجب النظر فيما لم يذكر فيها وطلب حكمه من غيرهما فوجدنا الحيوان قسمين سوى ما ذكر في الآية والخبر، قسم مباح قتله كجميع سباع الطير وذوات الأربع، والخنازير، والبهائم، والقمل، والفردان، والحيات، والوزغ وغير ذلك مما لا يختلف أنه لا حرج في قتله، وقسم محرم قتله بنصوص واردة فيه كالهدهد، والسرور، والضفادع، والنمل، فوجب أن يحمل كل ذلك على حكمه بما كان وإن لا يتقل بظن قد عارضه ظن آخر وبغير نص جلي، فهذا هو الحق الذي لا يجوز تعديه.

فان قيل: ﴿فان قيل﴾: فأن ما لا يحل أكله قد يصيده المرء ليطعمه جوارحه قلنا: هذا باطل لأن الله تعالى قد نص علينا حكم الصيد بقوله تعالى: (ليكوننكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ليعلم الله من يخافه بالغيب فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم). وبقوله تعالى: (فاذا حلتهم فاصطادوا) فصح أن المحلل لنا إذا حلتنا هو المحرم علينا إذا أحرنا وأنه تصيد ما علينا الله عز وجل حكمه الذي بالتزامه يتبين من يخاف به تعالى فيلتزم ما أمر به في صيده ويحتمل ما نهى عنه فيه من لا يخاف به فيعتدى ما أمره به تعالى، وليس هذا إلا فيما تصيد لئلا كل وما علينا قط في لغة ولا شرعية أن الجري خلف الخنازير والأسود قتلها يطلق عليه اسم صيد.

فان قيل: ﴿فان قيل﴾: فما وجه اقتصار رسول الله ﷺ على هذه الخمس؟ قلنا: وبالله تعالى التوفيق: ظاهر الخبر يدل على أنها محضوس على قتلها مندوب اليه ويكون غيرها من مباحة قتله أيضاً وليس هذا الخبر بما يمنع أن يكون غير الخمس ما موزأ بقتله أيضاً كالوزغ، والأفاعي، والحيات، والزيتا (١). والثمايين، وقد يكون عليه السلام تقدم بيانه في هذه ما كفى عن اعادتها عند ذكره الخمس الفواسق، ولم يكن تقدم ذكره لمن: قلوا هذا الخبر ما علينا الحضر على قتل الغراب. ولا تحريم أكله أو كل الفأرة. والعقرب فله أعظم الفائدة وقله تعالى الحد.

وقد قلنا: إن هذا الحجاج كله لا مدخل في شيء لأن حقيقته لا مال لك لأنهم زادوا على الخمس دواب كثيرة، ومنعوا من قتل دواب كثيرة بالآية تعلقوا ولا بالحديث.

(١) قال في اللسان: والزيتا بالراء المهملة المضمومة مقبوضا، مثاقين فوق مقصور ومعدون السيراق جنس من المومل أم وقال البصري في حيال الحيوان: الزيتا بضم الراء المهملة مفتوحا، التثاقين من المومل ومعدا، ومعدا من مضاف جميع النسخ بالتثاقين فوق.

وأما الشافعي فإنه تناقض في الثعلب لأنه ذناب من السباع فهو حرام لآيات تحليله في نص قط وليس صيداً ، والعجب كله بمن احتج من أصحاب أبي حنيفة بحديث الجنس القواسق وأوهم أنه متعلق به غير متعد له ؛ وقد كذبوا في ذلك كما ذكرنا ، ثم لم يبالوا بأن يزيدوا على حديث الأصناف الستة في الرأف نصف لا يدرك لافي ذلك الخبر ولا في غيره * .

روينا من طريق وكيع ناسفان عن ابن جريج عن عطاء قال : أقتل من السباع ما عدا عليك وما لم يعد [عليك] ^(١) وأنت محرم قال : ولا بأس بأن يقتل المحرم الذئب والسنور البرى والنسر * قال أبو محمد : أما النسر فبجاءه الجواز لأنه صيد حلال كله إذ لم ينص على تحريمه * .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : ما سمعنا أن الثعلب يفدى ، وعن معمر عن ابن أبي نعيم أن الثعلب سبع وأنكر أن يكون فيه جزاء أو أن يكون صيداً * .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفان الثوري عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد ابن غفلة قال : أمرنا عمر بن الخطاب بقتل الحية . والعقرب والفأر . والزبور ونحو محرمون * .

ومن طريق حماد بن سلمة عن حبيب المعلم ^(٢) عن عطاء بن أبي رباح قال : ليس في الزبور جزاء * . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : من قتل وزغافله بصدقة ، وعن ابن عمر اقتلوا الوزغ فإنه شيطان * . ومن طريق وكيع عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقتل الوزغ في بيت الله تعالى * . ومن طريق وكيع قال إبراهيم ابن نافع : سألت عطاء أ يقتل الوزغ في الحرم ؟ قال : لا بأس ، ولا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم * . ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال : رأيت عمر بن الخطاب يقرّ دبعية ^(٣) وهو محرم * .

ومن طريق وكيع نا عبد الحميد بن جعفر عن عيسى بن علي الأنصاري أن علي ابن أبي طالب رخص في الحرم أن يقرّ دبعية * . ومن طريق محمد بن المثنى نا محمد بن فضيل نا العلاء — هو ابن المسيب — قال : سئل عطاء أ يقرّ المحرم دبعية ؟ قال : نعم قد كان ابن عمر يقرّ دبعية وهو محرم * . ومن طريق ابن أبي شيبة نا روح بن عباد عن زكريا بن اسحاق نا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا بأس أن يقرّ المحرم دبعية * . ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عكرمة أن ابن عباس أمره أن يقرّ دبعية * . وهو محرم فكره عكرمة فقال له ابن عباس : قم فأنحره فأنحره فقال له ابن عباس : لا

(١) الزيادة من النسخة اليمانية (٢) هو حبيب بن أبي قريظة (٣) أي يقتل قراهه وقد تقدم تقريباً تفسيره أيضاً بأوسع من هذا * .

أم لك كم قلت من قراد وحلثة وحنانة ^(١) ؟ لا يعرف لهم من الصحابة مخالف إلا رواية عن ابن عمر قد أوردنا عنه خلافها * وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرء المحرم بغيره وظلته بالقطران لأبأس بذلك ، وهو قول مجاهد ، وقد رويناه خلاف ذلك عن بعض التابعين *

وأما النمل فلا يحل قتله ولا قتل المدهد ولا الصرد ولا النحلة ولا الضفدع لما رويناه من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من النواجب : النملة والنحلة والبهدهد والصرد * ومن طريق أبي داود نا محمد بن كثير نا سفيان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان « أن طيبا سأل رسول الله ﷺ ^(٢) عن ضفدع يجعلها في دواء فنهاه النبي عليه السلام عن قتلها » ^(٣) *

قال أبو محمد : فلا يحل قتل شيء من هذه لأجل ولا المحرم فإن قتل شيئا منها عامدا وهو محرم عالم بالنبه في فواسق عاص لله عز وجل ولا جزاء عليه لأنها ليست حيدا * وروينا من طريق حماد ابن سلمة عن أبي المهزم سمع ابن الزبير وسأله محرم عن قتله عملا ؟ فقال له ابن الزبير : ليس عليك شيء *

وأما البعوض والذباب فروينا عن سعيد بن جبير قال : ما أبالي لو قتلت عشرين ذبابة وأنا محرم وأنه لأبأس بقتل البق المحرم يعني البعوض * وعن عطاء لأبأس بقتل الذباب للمحرم ، وعن مجاهد لا شيء في الرخم ^(٤) . والعقاب والصقر والحدأ يصيبها المحرم * وأما القمل فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن التيمي عن أبيه — هو المعتمر بن سليمان — عن أبي مجلز قال : شهدت امرأة سألت ابن عمر عن قلة قتلها وهي محرمة ، فقال : ما نعلم القملة من الصيد وذكر باقي الخبر * ومن طريق وكيع نا عيسى بن حفص عن أبيه قال : رأي ابن عمر وأنا أقتر رأسي وأنا ناعم فقال : هكذا حكا شديدا * ومن طريق وكيع نا عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : كنت عند ابن عباس فسأله رجل أحك رأسي وأنا محرم ؟ فحك ابن عباس رأسه حكاشديدا ، فقال الرجل : أفرأيت أن تقتل قلة ؟ قال : بعدت ما القملة ما تمنى

(١) الحنانة واحد الحنات يفتح الحاء المهملة قال في الصحاح الحنانة قراد الاسمى : نوله قفامة صغير جدا ثم حنات ثم قراد ثم حلة ؛ وقد تقدم تفسير الحلقية : (٢) في سنن أبي داود ج ٤ ص ٦٦٠ رسال النبي صلى الله عليه وسلم (٣) قال الخطابي في شرح هذا الحديث : في هذا دليل على أن الضفدع محرمان لا كل غير داخل فيما يليح من دواب الماء وكل شيء عن قتله من الحيوان فاما ما مر لاحد امرين اما المحرق فنه كالأدمى واما المحرم فنه كالصرد والمدهد ونحوها ، ولنا كان الضفدع ليس بمحرم كالأدمى كان النبي فيه منصرفا إلى الوجه الآخر ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان إلا لأكلة (٤) هو جمع رخمته التحريك والماء فيها الجنس — طائر أبيض يشبه النسر في الخلقة .

أَن أَحْكَمَ رَأْسِي وَإِيَّاهَا أُرِدْتُ، وَمَا نَهَيْتُمُ الْإِعْنَ الصِّيدَ، وَعَنْ ابْنِ جَرِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ كُلِّ مَا لَا يُؤْكَلُ فَإِنْ قَتَلْتُمُوهُنَّ حَرَّمَ فَلَا غَرَمَ عَلَيْكُمْ فِيهِمْ أَنَّهُ يَنْهَى عَنْ قَتْلِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدُوًّا أَوْ يُؤْذِيكُمْ *
وعَنْ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَا بَقِيْلَ
الْمَحْرَمِ الْقَمَلَةَ * وَمَنْ طَرِيقَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ نَاسِطٍ سَمِعْتُ أَبَا بَشْرٍ وَقَدْ سَأَلْتُهُ عَنْ
الْقَمَلَةِ يَقْتُلُهَا الْمَحْرَمُ، فَقَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: (الْجَزَاءُ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ) لَيْسَ
لِلْقَمَلَةِ جَزَاءٌ، وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ
قَالَتْ: يَقْتُلُ الْمَحْرَمُ الْهَوَامَّ كُلَّهَا إِلَّا الْقَمَلَةَ فَانَهَا مِنْهُ *

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَجْعَلْ فِيهَا شَيْئًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ قُتِلَ قَمَلَةٌ أُطْعِمَ شَيْئًا، وَأَبَاحَ
لِلْمَحْرَمِ غَسْلَ ثِيَابِهِ وَغَسْلَ رَأْسِهِ وَهَذَا تَأَقُّضٌ، وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْبُحُوضِ وَالْبَرَاعِثِ
يَقْتُلُهَا الْمَحْرَمُ أَعْلَاهُ كُفَّارَةٌ؟ فَقَالَ: أَنَا لَا أَحِبُّ ذَلِكَ، هَذِهِ رَوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ،
وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ قَالَ فِي حَرَمٍ لَدَغَتْهُ دَبْرَةٌ ^(١) فَقَتَلَهَا وَهُوَ لَا يَشْعُرُ فَقَالَ: يَطْعَمُ شَيْئًا
وَكَذَلِكَ مَنْ قَتَلَ قَمَلَةً * وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ أَخَذَهَا مِنْ رَأْسِهِ فَقَتَلَهَا فَلْيَطْعَمْ لَقْمَةً *

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنْ احْتَجَّ بِمَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَعَبِ بْنِ عَجْرَةَ إِذَا رَأَى يَتَنَاثَرُ الْقَمَلُ عَلَى
وَجْهِهِ فَأَمْرُهُ بِمَلْقِ رَأْسِهِ وَأَنْ يَفْتَدِيَ قَلْبًا: نَعَمْ هَذَا حَقٌّ وَلَسْنَا مَعَكُمْ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ إِنَّمَا نَحْنُ
فِي قَتْلِ الْقَمَلِ وَلَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ هَذِهِ الْفَدْيَةُ إِنَّمَا هِيَ لِقَتْلِ الْقَمَلِ، وَمَنْ قَوْلُهُ هَذَا
فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ، وَلَئِنْ كَانَتِ الْقَمَلَةُ لَيْسَتْ مِنَ الصِّيدِ فَالْجَزَاءُ لَوْ لَكُنْ كَانَتْ مِنَ الصِّيدِ
فَمَا تِلْكَ الْقَمَلَةُ وَلَا قَبْضَةُ طَعَامٍ إِنَّمَا مِثْلُهَا حَبَّةُ سَمْسَمَةٍ، فَمَا نَدْرِي بِمَاذَا تَعْلَقُوا؟ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ *
٨٩١ - مَسْأَلَةٌ - وَجَائِزُ لِلْمَحْرَمِ دُخُولُ الْحَمَامِ وَالتَّلَكُّ وَغَسْلُ رَأْسِهِ بِالطَّيْنِ، وَالْخَطْمِيُّ.

وَالْإِكْتِحَالُ، وَالتَّسْوِيكُ، وَالنَّظَرُ فِي الْمَرْأَةِ، وَشُمُّ الرِّيحَانِ، وَغَسْلُ ثِيَابِهِ، وَقَصُّ أَظْفَارِهِ وَشَارِبُهُ
وَتَفْطِيلُهُ وَالتَّوَرُّدُ، وَلَا حَرَجَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي مَنَعِهِ مِنْ كُلِّ
مَا ذَكَرْنَا قَرَأَنَ وَلَا سِتْرَ يَوْمَدَعَى الْإِجْمَاعُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَاذِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ قَاتِلٌ
مَا لَا عِلْمَ بِهِ، وَمَنْ أَوْجِبَ فِي ذَلِكَ غَرَامَةً فَقَدْ أَوْجَبَ شُرْعَا فِي الدِّينِ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى *
وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي هَذَا، وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ دَخَلَ
حَمَامُ الْجَحْفَةِ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَصْنَعُ يَوْمَئِذٍ مُحْرَمٌ شَيْئًا وَأَنَّهُ قَالَ: الْمَحْرَمُ يَدْخُلُ
الْحَمَامَ وَيَنْزِعُ ضَرْسَهُ وَإِنْ انْكَسَرَ ظَفَرُهُ طَرَحَهُ، أَمْطَلُوا عَنْكُمْ الْأَذَى ^(٢) إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ
بِأَذَاكُمْ شَيْئًا، وَأَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِشَمِّ الرِّيحَانِ لِلْمَحْرَمِ بِأَسَا، وَإِنْ يَقْطَعُ ظَفَرَهُ إِذَا انْكَسَرَ،
وَيَقْلَعُ ضَرْسَهُ إِذَا آذَاهُ * وَمِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو قَالَ:

ورأى عمر بن الخطاب بعض بنيه أحسبه قال عاصم بن عمر ، وعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو جالس على ضفة (١) البحر وهما يتماقلان وهم محرمون يغيب هذا رأس هذا ويغيب هذا رأس هذا فلم يعب عليها * وعن عكرمة عن ابن عباس قال : كنت أطاول عمر بن الخطاب النفس ونحن محرمان في الحياض * ومن طريق حماد بن زيد نا أيوب — هو السخيتاني — عن عكرمة عن ابن عباس قال : لقد رأيتني أما قل عمر بن الخطاب بالجحفة ونحن محرمان ، المأقلة التفتيس في الماء * ومن طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان هو وابن عمر يأخذان بالجحفة يتراهما من وهما محرمان *

قال أبو محمد : الأخاذ القدير ، والترامس التغاطس ، ورأى مالك على من غيب رأسه في الماء الفدية ، وخالف كل من ذكرنا ، واختلف عن ابن عباس . والسور بن عرقمة في غسل المحرم رأسه فاحتكم إلى أبي أيوب الأنصاري ووجها إليه عبد الله بن حنين فوجده يفضل رأسه وهو محرم وأخبره أنه رأى رسول الله ﷺ يفضل رأسه وهو محرم ، وقد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ عائشة أم المؤمنين بأن تنقض رأسها وتمشط وهي محرمة * ومن طريق وكيع نا العمرى عن نافع عن ابن عمر قال : لا بأس أن يغسل المحرم نياحه * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن منصور عن سالم بن أبي الجعد قال : سئل ابن عمر عن ذلك؟ — يعني عن غسل المحرم نياحه — فقال : لا بأس به إن الله لا يصنع بدرك شيئا * ومن طريق عمرو بن دينار عن عكرمة قال : لا بأس أن تمشط المرأة الحرام المرأة الحرام وتقتل قل غيرها * وعن عطاء . وإبراهيم النخعي قالا : لا بأس بدخول المحرم الحمام ، وهو قول أبي حنيفة . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي سليمان *

فان ذكرنا وأقول الله تعالى (ثم ليقتضوا أنفسهم) قلنا : روي عن ابن عمر قال : التفت ما عليهم من الحج ، وقد أخبر رسول الله ﷺ من الفطرة : قص الأظفار . وتنف الأبط . وحلق العانة . وقص الشارب ، والفطرة سنة لا يجوز تعديها ، ولم يخص عليه السلام محرماً من غيره (وما كان ذلك نسياً) والعجب كله من يجعل فيمن قبل ما أمر به من ذلك أو أيسره ولم ينه عنه كفارة أو غرامة ، ثم لا يجعل على المحرم في فوقه معاصيه . وارتكابه الكبائر شيئاً لا فدية ، ولا غرامة بل يرى حجه ذلك تاماً مبروراً ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه كان ينظر في المرأة وهو محرم *

ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا بأس أن ينظر المحرم في المرأة ، ولا يعرف لها مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهو قول الحسن . وابن سيرين .

(١) هو بكر الماء المجهت وتعديد الماء المفتوح جانب البحر والنهر في النسخ كلها « صفة » بالصا والماء وهو تصغيره

وعطاء . وطاوس . وعكرمة ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك : يكره ذلك ، وقدرويت كراهة ذلك عن ابن عباس ، والاباحه عنه أصح * وقال أبو حنيفة : إن قلم المحرم أظفار أربع أصابع أربع أصابع من كل يده من يديه ، ومن كل رجل من رجله فعليه إطعام ماشاء ، فإن قلم أظفار كعب واحدة فقط أو رجل واحدة فقط فعليه دم *

وقال محمد بن الحسن : إن قلم خمسة أظفار من يده واحدة أو من رجل واحدة أو من يدين أو من رجلين أو من يديه ورجليه معا فعليه دم ، فإن قلم أربعة أظفار كذلك فعليه إطعام ، وقال أبو يوسف : كقول أبي حنيفة إلا أنه قال : يطعم عن كل ظفر نصف صاع ، وقال زفر . والحسن بن زياد : إن قلم ثلاثة أظفار من يده واحدة أو من رجل واحدة أو من يدين ورجل أو من رجلين ويد فعليه دم ، فإن قلم أقل فعليه أن يطعم عن كل أصبع نصف صاع ، وقال الطحاوي : لا شيء عليه حتى يقلم جميع أظفار يديه ورجليه فتجب عليه الفدية ، وقال مالك : من قلم من أظفاره ما يميطة عن نفسه أذى فالفدية المذكورة في حلق الرأس عليه ، وقال الشافعي : من قلم ظفراً واحداً فليطعم مائة فان قلم ظفرين فدين قلم ثلاثة أظفار فعليه دم ، فأعجبوا لهذه الأقوال الشنيعة التي لاحظ لها في شيء من وجوه الصواب ولا نعلم أحداً قالها قبلهم ، وقد ذكرنا عن ابن عباس أنها لا بأس على المحرم إذا انكسر ظفره أن يطرحه عنه وأن يميطة عن نفسه الأذى وهو قول عكرمة . وإبراهيم النخعي . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وسعيد بن المسيب . وحماد بن أبي سليمان ليس منهم أحد جعل في ذلك شيئاً * وعن عطاء أن قص أظفاره لا شيء به فلا شيء عليه فإن قصها لغير أذى فعليه دم ، وعنه وعن الحسن أن قلم ظفره المنكسر فلا شيء عليه فإن قلبه من غير أن ينكسر فعليه دم ، وعن الشعبي أن نزع المحرم ضرره فعليه دم *

قال أبو محمد : ولا يخالف لابن عباس في هذا يعرف من الصحابة رضى الله عنهم ، ويلزم من رأى في إمالة الأذى الدم أن يقول بقول الشعبي في إيجاب إمالة الأذى بقطع الضرس نعم . وفي البول . وفي الغائط لأن كل ذلك إمالة أذى ، وعن ابن عباس يغسل المحرم ثيابه * ومن طريق وكيع عن سفيان عن منصور عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال في غسل المحرم ثيابه : إن الله لا يصنع بدرك شيئا ، وبه إلى سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال : لا بأس بغسل المحرم ثيابه ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف ، وبه يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان : *

٨٩٢ — مسألة — وكل ما صاده المحل في الحل فادخله الحرم ، أو وهبه لحرم ، أو اشتراه محرم لخلال للمحرم ولمن في الحرم ملكه ، وذبحه ، وأكله ، وكذلك

من أحرّم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك: أو في منزله قريباً: أو بعيداً: أو في قصص معه فهو حلال له — كما كان — أكله وذبحه وملكه وبيعه، وإنما يحرم عليه ابتداء التصيد للصيد وتملكه وذبحه حيثنّ فقط فلو ذبحه لكان ميتة ولو انتزعه حلال من يده لكان للذي انتزعه ولا يملكه المحرم وإن أحل الأباّن يحدث له تملكاً بعد إحلاله *

برهان ذلك أن الله تعالى قال: (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) وقال: (ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فقالت طائفة: هاتان الآيتان على عمومهما والشيء المتصيد هو المحرم ملكه وذبحه وأكله كيف كان؟ غرّتموا على المحرم أكل كل شيء من لحم الصيد جملة وإن صاده لنفسه حلال وإن ذبحه الحلال، وحرّموا عليه ذبح شيء منه وإن كان قد ملكه قبل إحرامه، وأوجبوا على من أحرّم وفي داره صيد أو في يده. أو معه في قصص أن يطلقه وأسقطوا عنه ملكه البتة ولم يبيحوا لأحد من سكان مكة والمدينة أكل شيء من لحم الصيد أو تملكه أو ذبحه *

وقالت طائفة: قول الله تعالى: (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) إنما أراد الله تعالى الفعل الذي هو التصيد لا الشيء المتصيد وهو مصدر صا صيد صيداً فأما محرم عليه صيده لما يتصيد فقط، وقالوا: قوله تعالى: (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) هو التصيد أيضاً نفسه المحرم في الآية الأخرى. واستدلّت هذه الطائفة على ما قاله بقول الله تعالى: (وإذا حلّتم فاصطادوا) قالوا: فأنى أباح الله تعالى لنا بالاحلال هو بلا شك المحرم علينا بالاحرام لا غيره، وقالوا: لا يطلق في اللغة اسم الصيد الأعلى ما كان في البرية وحشياً غير متمكك فاذا تمكك لم يقع عليه اسم صيد بعد. قال أبو محمد: فهذان القولان هما اللذان لا يجوز أن يفهم من الآية غيرهما وكل ما عداهما قول فاسد متناقض لا يدل على صحته دليل أصلاً: فوجب أن ننظر في أي القولين يقوم على صحته البرهان. فوجدنا أهل المقالة الأولى يحتجون بحديث ابن عباس عن الصعب ابن جثامة اللبثي أنه أهدى لرسول الله ﷺ رجل حمار وحش فرده عليه، وقال: «انا حرم لأنّا أكل الصيد»، وروى هذا الحديث أيضاً بلفظ «أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمار وحش فرده عليه وقال: لولا أنا محرمون لقبناه منك» *

روينا اللفظ الأول من طريق حماد بن زيد عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة واللفظ الثاني من طريق الأعمش عن جيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه أهدى الصعب بن جثامة * ومن طريق مسلم حدثني زهير بن حرب نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن

طالوس عن ابن عباس ان زید بن أرقم أخبره « أن رسول الله ﷺ أهدى له [عضو من] (١) لحم صيد فردة وقال : انا لانا كله انا حرم » وهذان خبران رويناها من طرق كلها صحاح ، وهذا قول روى عن علي . ومعاذ . وابن عمر وبه يقول أبو بكر بن داود . روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال : أهدى الى ابن عمر ظليما مذبوحة بمكة فلم يقبلها ، وكان ابن عمر يكره للمحرم ان يأكل من لحم الصيد على كل حال . فنظرنا فيما احتجت به الطائفة الاخرى فوجدناهم يحتجون بما رويناه من طريق مسلم . نا ابن أبي عمير نا سفيان — هو ابن عيينة — نا صالح بن كيسان قال : سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة يقول : سمعت أبا قتادة يقول : « خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى اذا كنا بالقاحه (٢) ففنا المحرم ومنا غير المحرم اذ بصرت بأصحابي يترأؤن شيئا [فنظرت] (٣) فاذا حار وحش [فأسرجت فرسى] (٤) وأخذني ربحي ثم ركب [فسقط مني سوطي] (٥) فقلت لأصحابي : ناولوني سوطي وكانوا يحرمين فقالوا : لا (٦) والله لانينك عليه شيء فزلت فتناولته ؛ ثم ركب فأدركت الحمار من خلفه وهو وراء اكة (٧) فطعته برمح فقترته فأتيت به أصحابي فقال بعضهم : كلوه وقال بعضهم : لانا كلوه ، وكان النبي عليه السلام أمانا لخركت فرسى فأدركته فقال : هو حلال فكلوه » ، أبو محمد مولى أبي قتادة ثقة اسمه نافع روى عنه أبو النضر وغيره . ومن طريق مسلم نا أحمد بن عبد الصني نا فضيل بن سليمان التميمي نا أبو حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه « أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ وهم محرمون وأبو قتادة محل » فذكر الحديث وفيه « أن رسول الله ﷺ قال : هل معكم منه (٨) شيء ؟ قالوا : معنا رجله فأخذها رسول الله عليه السلام فأكلها » . ومن طريق مسلم حدثني زهير بن حرب نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أبيه قال : « كنا مع طلحة بن عبيد الله . ونحن حرم فأهدى لنا طير وطلحة راقد . ففنا من تورع . ومنانم أكل فلما (٩) استيقظ طلحة وفق من أكله ، وقال : أكلناه مع رسول الله ﷺ » . ومن طريق الليث بن سعد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة ابن عبيد الله عن عمير بن سلة الضمري قال : « بينما نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالروحاء وهم حرم اذا حار معقور فقال رسول الله ﷺ : دعوه فيوشك صاحبه ان

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢٢ ، والحديث مختصر من اوله (٢) هي على ثلاث مراحل من المدينة قبل النخيل بنحو ميل مسجدهم (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢٢ (٤) الزيادة من صحيح مسلم (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) سقط لفظ « لا » من صحيح مسلم (٧) الزيادة من صحيح مسلم (٨) سقط لفظ « منه » من النسخة رقم (١٦) (٩) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢٤ مع تقديم وتأخير

يأتى لجاء رجل من يبر هو الذى عقر الحمار فقال : يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فامر عليه السلام أبا بكر قسمه بين الناس ، ، وهو قول عمر بن الخطاب . وطلحة كاذ كرنا وأبى هريرة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر أنه سمع أبا هريرة يحدث أباه عبد الله بن عمر قال : سألتني قوم محرمون عن محلين أهدوا لهم صيداً ؟ قال : فأمرتهم بأكله ، ثم لقيت عمر فأخبرته فقال عمر : لو أقيتكم بغير هذا لأوجعتك * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن أبي عمار قال : أقبلنا مع معاذ بن جبل محرمين بعمرة من بيت المقدس وأميرنا معاذ بن جبل فأتى رجل بحمار وحش قد عقره فأتاه كعب بن مسلم لجاء معاذ والقذور تغلى به فقال معاذ : لا يطينني أحد الا أكفأ قدره فأكفأ القوم قدورهم فلما افروا عمر قص عليه كعب قصة الحمار فقال عمر : ما بأس ذلك ؟ ومن نهي عن ذلك ؟ لعلك أقيت بذلك يا معاذ قال : نعم فلامه عمر * وهو أيضا قول ابن عمر وابن مسعود وأبي ذر ومجاهد والليث وأبى حنيفة وغيرهم *

قال أبو محمد : فكانت هذه الأخبار والتي قبلها صحاحا كلها ، فالواجب في ذلك الأخذ بجميعها واستعمالها كما هي دون أن يزداف شيء منها ما ليس فيه فقع فاعل ذلك في الكذب ، فظننا في هذه الأخبار فوجدنا فيها إباحة أكل ما صاده الحلال للمحرم : ثم نظرنا في التي قبلها فوجدناها ليس فيها نهي المحرم عن أكل ما صاده المحل أصلا وإنما فيه قوله عليه السلام « انا لانا كلة انا حرم : ولولا أننا محرمون لقلناه » فانما فيه رد الصيد على مديده لأنهم حرم وترك أكله لأنهم حرم ، وهذا فعل منه عليه السلام وليس أمرا وإنما الواجب أمره وإنما في فعله الابتساع به فقط ، وهذا مثل قوله عليه السلام « أما انا فلا آكل متكئا » وتركه أكل الضب فلم يحرم بذلك الاكل متكئا لكن هو الأفضل ولم يحرم أيضا أكل المحرم الصيد يصيده المحل بقوله عليه السلام « انا لانا كلة انا حرم » لكن كان ترك أكله أفضل ، وهكذا روى عن عائشة ولا حرج في أكله أصلا ولا كراهة لانه عليه السلام قد أباحه وأكله أيضا فرة أكله ومرة لم يأكله ومرة قبله ومرة لم يقبله : فكل ذلك حسن مباح ، وهكذا القول في الحديث الذي فيه « أهدى لرسول الله عليه السلام بيض نعامة وتبخر وحش فقال : أطعمه أهلك فانا حرم » لو صح فكيف ولا يصح ؟ فاذ لاشك في هذا فقد صح ان قول الله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر مادمت حراما) إنما أراد به الصيد في البر فقط ، وصح ان قوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) نهي عن قتله في حال كون المرء حراما ، والذكاة ليست قتلًا بلا خلاف في الشريعة ، والقتل

ليس ذكاة فصيح أعلم به عن تذكيته ، وإذا ثبت هذا فلم يأت النص ينهى عن تملك الصيد بغير التصيد فهو حلال *.

وبرهان قاطع وهو أن النبي عليه السلام سكن المدينة إلى أن مات ، وهو حرم كسكه سواء سواء وأصحابه بعده ، ولم يزل عليه السلام يهدى له الصيد ولا صحابته يدخل به المدينة حيا فيتباع ويذبح ويؤكل ويتملك ، ومذكي فيباع ويؤكل ، هذا أمر لا يقدر على إنكاره أحد جيل بعد جيل ، وكذلك بمكة وهي حرم *.

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرني نا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب — هو ابن أبي خيثمة — نا عبيد الله بن عمر نا حماد بن زيد قال : سمعت داود بن أبي هند يحدث هشام بن عروة أن عطاء يكره ما أدخل من الصيد من الحل أن يذبح في الحرم ، فقال هشام : وما علم عطاء ، ومن يأخذ عن ابن أبي رباح كان أمير المؤمنين بمكة — يعني عمر بن الزبير — تسع سنين يراها في الأقباص وأصحاب رسول الله عليه السلام يقدمون بها القمارى ^(١) واليعاقب ^(٢) لا يظهرون عن ذلك *.

قال أبو محمد : ما لم يمنع منه الحرم لم يمنع منه الإحرام إذ لم يفرق بين ذلك النص أصلا فارتفع الإشكال ، وبالله تعالى التوفيق ، إلا أن أباحنيقة قال : من أحرم وفي منزله صيد أو معه في قفص لم يلزمه إرساله فإن كان في يده لم يلزمه إرساله فإن وجده بعد إحلاله في يد إنسان قد أخذه كان له أن يرجعه وأتوازه من الذي هو بيده ، وهذا تخليط ناهيك به ، ولئن كان يسقط ملكه عنه باحرامه فاله أن يأخذه من ملكه ولا سبيل إلى عودة ملكه عليه بعد سقوطه إلا ببرهان ، وإن كان ملكه لم يسقط عنه باحرامه فلا يلزمه إرساله ، وقال أيضاً : إن صاد محل صيد فأدخله حرم مكة حيا فعليه أن يرسله فإن باعه ففسخ بيعه فإن باعه من يذبحه أو ذبحه فعليه الجزاء ، وهذا تخليط وتناقض لما ذكرنا قبل * وروينا عن مجاهد لا بأس أن يدخل الصيد في الحرم حيا ، ثم يذبح * وعن عطاء . وعمر بن دينار . وسعيد بن جبير أيضاً مثل هذا . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن صالح بن كيسان قال : رأيت الصيد يباع بمكة حيا في إمارة ابن الزبير *.

قال أبو محمد : ولا فرق بين من كان في الحرم وبين المحرم في الحل والحرم لأن كليهما يقع عليه اسم حرم ، وبالله تعالى التوفيق ، فأخذ صحت هذا قالوا يجب فيمن قتل صيدا متملكا وهو محرم أو في الحرم أن يؤدى لصاحبه صيدا مثله يبتاعه له أو قيمته إن لم يوجد مثله ولاجزاء فيه ولا يؤكل الذي قتل لأنه ميتة أذقله بغير إذن صاحبه *.

(١) هو جمع القمري والاشترى قرية طائر شهير (٢) هو جمع مقوب ذكر الجمل ، ويوصف بكثرة الندو وشده .

قال أبو محمد : وهما قولان آخران ، أحدهما قوم قالوا : لحم الصيد حلال للمحرم ما لم يصد هو أو يصد له ، واحتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : « خرجت مع رسول الله عليه السلام من الحديبية فأحرم أصحابي ولم أحرم فرأيت حمار وحش فحملت عليه فاصطدته فذكرت شأنه لني عليه السلام وذكرت أني لم أكن أحرمت فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له » .
وبما روينا من طريق عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنبل عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله عليه السلام : « صيد البر لكم حلال وأتم حرم الأما اصطدتم وصيد لكم » .
فروينا هذا عن عثمان وأنه أتى بصيد وهو وأصحابه محرمون فأمرهم بأكله ولم يأكله هو فقال له عمرو بن العاصي : يا عجلالك تأمرنا أن نأكل كل ما لست أكل قال عثمان : اني أظن انما صيد من أجل فأكلوا ولم يأكل وهو قول مالك » .

قال أبو محمد : أما خبر جابر فساقت لأنه عن عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف ، وأما خبر أبي قتادة فإن معمرأ رواه كذا ذكرنا ، ورواه عن يحيى بن أبي كثير معاوية بن سلام ، وهشام الدستوائي كلاهما يقول فيه عن يحيى حدثني عبد الله بن أبي قتادة ولا يذكر أن ما ذكر معمر ولم يذكر فيه معمر سماع يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة ، ورواه أيضاً شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة على ما ذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى فلم يذكر فيه ما ذكر معمر ، ورواه أيضاً أبو محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة فلم يذكر فيه ما ذكر معمر ، ورواه أبو حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة فذكر أن رسول الله عليه السلام أكل منه » .

فلا يخلو العمل في هذا من ثلاثة أوجه . أما أن تغلب رواية الجماعة على رواية معمر لاسيما وفيهم من يذكر سماع يحيى من ابن أبي قتادة ولم يذكر معمر ، أو تسقط رواية يحيى بن أبي كثير جملة لأنه اضطرب عليه ويؤخذ برواية أبي حازم . وأبي محمد . وابن موهب الذين لم يضطرب عليهم لأنه لا يشك ذو حش أن إحدى الروايتين وهم ، إذ لا يجوز أن تصح الرواية في أنه عليه السلام أكل منه وتصح الرواية في أنه عليه السلام لم يأكل منه وهي قصة واحدة في وقت واحد في مكان واحد في صيد واحد ويؤخذ بالرائد هو الحق الذي لا يجوز تعديه » .
فظرنا في ذلك فوجدنا من روى عن عبد الله بن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ أكل كل منه قد أثبت خبراً وزاد علماً على من روى عنه أنه عليه السلام لم يأكل منه فوجب الأخذ بالرائد ولا بد وترك رواية من لم يثبت ما أثبتته غيره ، وبالله تعالى التوفيق » .
وأما فعل عثمان فأتانا من طريق سعيد بن منصور أنا ابن وهب أنا عمرو بن الحارث

أن أبا النضر مولى عمر بن عبيد الله^(١) حدثه أن بسر^(٢) بن سعيد أخبره أن عثمان بن عفان كان يصاد له الوحش على المنازل ، ثم يذبح فيأكله وهو محرم ستين من خلافته ، ثم إن الزبير كلبه فقال : ما أدري ما هذا يصاد لنا ومن أجلنا ؟ لو تركناه قتر كه ؛ فصح أنه رأى من عثمان . والزبير واستحسان لا يمنع ولا عن أثر عندهما ، ومثل هذا لا تقوم به حجة ، ولا يشك أحد في أن أبا قتادة لم يصد الحمار لنفسه وأصحابه وهم محرمون فلم يمنعه رسول الله ﷺ من أكله فسقط هذا القول .

وقول آخر : وهو أنه حلال للمحرم ما صاده الحلال ما لم يشر له إليه أو يأمره بصيده واحتج هؤلاء بما رويناه من طريق شعبة أنا عثمان بن عبد الله بن موهب قال : سمعت عبد الله بن أبي قتادة يحدث عن أبيه « أنهم كانوا في مسير لهم بعضهم محرم وبعضهم ليس بمحرم فرأيت حمار وحش فركبت فرسي وأخذت ربحي فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني فأخذت سوطا من بعضهم وشدت على الحمار فأصبته فأكلوا منه فأشفقوا منه فقتل عن ذلك رسول الله عليه السلام ؟ فقال . هل أشرت أم أوأعنتم ؟ قالوا : لا قال : فكلوه . » ومن طريق أبي عوانة عن عبد الله بن عثمان بن موهب عن ابن أبي قتادة عن أبيه مثله إلا أنه قال : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء ؟ قالوا : لا .

قال أبو محمد : وهذا لأحجة لهم فيه لأننا لا ندري ماذا كان يقول رسول الله ﷺ لو قال له : نعم ؟ إلا أن اليقين عندنا أن كل ما لم يقله عليه السلام ولا حكم به فإنه غير لازم ولا تؤخذ الديانة بالتكهن ، ونحن على يقين من أنه لو لم يباشرتهم إليه أو أمرهم إياه أو عونه لهم حكم تحريم لبيته عليه السلام ، فاذ لم يفعل فلا حكم لذلك . وقد رويناه عن عطاء بن محرم كان بمكة فاشترى حجلة فأمر محملا بذبحها أنه لا شيء عليه ، وبالله تعالى التوفيق .

٨٩٣ - مسألة - فلو أمر محرم حلالا بالصيد فإن كان ممن يطيعه وباتمر له فالمحرم هو القاتل للصيد فهو حرام ، وإن كان ممن لا ياتمر له ولا يطيعه فليس المحرم ههنا قاتلا بل أمر بمباح حلال للمأثور ولو اشترك حلال ومحرم في قتل صيد كان ميتة لا يحل أكله لأنه لم تصح فيه الذكاة خالصة ، وعلى المحرم جزاؤه كله لأنه قاتل ولا جزاء على المحل ، وبالله تعالى التوفيق .

٨٩٤ - مسألة - ومباح للمحرم أن يقبل امرأته ويأمرها ما لم يوج لأن الله تعالى لم ينه إلا عن الرفث والرفث الجماع فقط ؛ ولا عجب أعجب ممن ينهى عن ذلك ولم

(١) وقع في تهذيب التهذيب «عبد الله» وفي النسخ كلها «عبد الله» بالصغير وهو موافق لما في تهذيب التهذيب (٢) وقع في تهذيب التهذيب «بشر» ج ١ ص ٢٩١ ؛ بشين معجمة وهو غلط والصواب ما هنا بالسين المهملة .

ينه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام قط عن ذلك ، ويطل الحج بالامناء في مباشرتها التي لم ينه قط قرآن ولا سنة عنها ، ثم لا يطل حججه بالفسوق الذي صح نهي الله تعالى في القرآن عنه في الحج من ترك الصلاة ، وقتل النفس التي حرم الله تعالى بغير الحق وسائر الفسوق ان هذا لعجب ! -
روينا من طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا محمد بن راشد عن شيخ يقال له :

أبوهرم قال : سمعت أبا هريرة يقول : يحل للمحرم من امرأته كل شيء إلا هذا وأشار بأصبعه السبابة بين أصبعين من أصابع يده يعني الجماع * وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عثمان بن عبد الرحمن انه قتل امرأته وهو محرم فسألت سعيد بن جبير : فقال : ما نعلم فيها شيئا فليستغفر الله عز وجل ، قال ابن جريج : وسمعت عطاء يقول : مثل قول سعيد بن جبير * ومن طريق ابن جريج أيضا عن عطاء لا يفسد الحج الا التقاء الختانين فإذا التقي الختانان فسد الحج ووجب الغرم * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن غيلان بن جرير قال : سألتني وعلى بن عبد الله ، وحلم بن الدريم محرم ؟ فقال : وضعت يدي من امرأتى موضعا فلم أرفعها حتى أجنب قلنا : كلنا مالنا بهذا علم ؟ ففضى إلى أبي الشعثاء جابر بن زيد فسأله ، ثم رجع إلينا يعرف البشر في وجهه ؟ فسألناه ماذا أفنأك ؟ فقال : انه استكنمتني ، فؤلاه كلهم لم يروا في ذلك شيئا *

فان ذكروا الرواية عن عائشة يحرم على المحرم من امرأته كل شيء الا الكلام * -
وعن ابن عباس انما الرفث ما تكلم به عند النساء : فهم أول مخالف لهذا لانهم يبيحون له النظر ، ثم انها وابن عباس لم يجعلوا في ذلك شيئا : وقال أبو حنيفة . والشافعي : من جامع دون الفرج فأنزل فليس عليه الا دم وتجزئه شاة ووجه تام * وروينا عن ابن عباس ولم يصح فيمن نظر فأمذى . أو أمنى عليه دم * وعن علي ولا يصح من قتل فعليهم ، أما رواية ابن عباس فعن شريك عن ابراهيم بن مهاجر ، وأما رواية علي فعن شريك عن جابر الجعفي وكلهم لاشي . *

قال أبو محمد : إيجاب الدم في ذلك قول لم يوجه قرآن ولا سنة . ولا قياس . ولا قول يجمع عليه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٥ - مسألة - ومن تطيب ناسيا أو تداوى بطيب او مسه طيب الكعبة ، أو مس طيبا لبيع ، أو شراء ، أو لبس ما يحرم على المحرم لباسه ناسيا ، أو لضرورة طال كل ذلك منه ، أو قصر فلا شيء عليه ولا يكدر ذلك في حججه وعليه أن يزيل عن نفسه كل ذلك ساعة يذكره أو ساعة يستغنى عنه ، وكذلك من حلق رأسه ناسيا فلا شيء عليه ، وله ان يحتجم ويحلق مواضع الحاجم ، ولا شيء عليه ، وله ان يدهن بما شاء ، فلو تعمد لباسا محرما عليه ، أو فعل ما حرم لمغير ضرورة بطل حججه وإحرامه *

برهان ذلك قول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال رسول الله ﷺ: «عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» فاستكره على كل ما ذكرنا والمرأة المكروهة على الجماع لأشئ عليها، ولا على من أكره على ما ذكرنا، وحجهم تام، وأحرامهم تام. وقال أبو حنيفة: من غطى رأسه، أو وجهه، أو لبس ما نهى عامداً، أو ناسياً، أو مكراها يوماً إلى الليل فعليه دم، فإن فعل ذلك أقل من يوم فعليه صدقة؛ فإن حلق قماء الحجامة فعليه دم، فإن حلق بعض عضو فعليه صدقة، وقال مالك: من فعل شيئاً من ذلك فأماط به عن نفسه أذى فعليه الفدية التي على من حلق رأسه ولا يحتجكم إلا من ضرورة، فإن حلق مواضع المحاجم فعليه الفدية * وقال الشافعي: لأشئ في النسيان في كل ذلك إلا في حلق الرأس فقط ففيه الفدية قال: ولا يحلق موضع المحاجم ولم يذكروا في ذلك فدية *

قال أبو محمد: أما أقوال أبي حنيفة فظاهرة الفساد والتناقض ولا نعلمها عن أحد قبله، ولا دليل على صحة شيء منها لا من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا قياس لأن تفرقة بين ذلك يوماً أو أقل من يوم دعوى فاسدة، وقال بعضهم: هذا هو المهود من لباس الناس *

قال علي: كذب في ذلك بل قد قال الله تعالى: (وحين تصنعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء) فأخبر تعالى أن اللباس لا يقل (١) في النهار بل قد يوضع للقائلة، وأخبر أن اللباس يقل (٢) إلى بعد صلاة العشاء وقد يكون إلى نصف الليل، فإن ذكروا ما روى عن ابن عباس. والتخفى أن من ترك من نسكه شيئاً فليرق دما قلنا: أنتم أول من خالف ذلك لأنكم تجعلون في أكثر ذلك صدقة لادما، ولا عجب أعجب بمن يحتج بشئ يراه حقاً، ثم هو أول مخالف له: وأما قول مالك فإنه قياس والقياس كله باطل، ولو كانت أماطته (٣) الأذى بغير حلق الرأس توجب الفدية لأوجب الفدية البول. والغائط. والأكل. والشرب. والغسل للحر، والترشح والتدفؤ للبرد، وقلع الفرس للرجع، فكل هذا أماطة أذى، فإن قالوا: قد أجمع الناس على إسقاط الفدية في أكثر

(١) يقال أقل الشيء تلو استقله يستقله إذا فرغ منه، والمعنى هنا واقف على (وحين تصنعون ثيابكم) أي تزعونها عن أبدانكم وقت الظهيرة من شدتها، وكذلك بعد صلاة العشاء لا تموت ثم تغتسل بالليل (٢) أي يعمل وليس إلى بعد صلاة العشاء. وبعد هذا الوقت يترشح لا تموت نوم في الآية دليل على أن اللباس لا يصل لبسه من أول النهار إلى آخره بل يترشح في أوقات مخصوصة فقط ما قاله البعض من أن المهود من لباس الناس يوماً إلى الليل كما قولها أبو حنيفة، ووقع في بعض النسخ «أن اللباس يصل» بدل «يقول» والمعنى قريب من هذا ولا يحتاج إلى تكلف وجوبه تعالى ما هنا إلا أن المعنى بخلاف تلك النسخ (٣) في النسخة الغيبة، أماطة.

من ذلك قلنا : حسبا وإياكم إقراركم بصحة الاجماع على ابطال علكم ، وعلى أنه ليس كل اماطة أدى تجب فيه فدية ، والزام الصيام والصدقة والهدى شرع لا يجوز الزامه أحد حيث لم يلزمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ، فان ادعوا اجماعا كذبوا لأنهم لا يقدرّون على ان يوردوا في ذلك قول عشرة من صاحب ، وتابع في ذلك مع اختلافهم في أقوالهم * واما الشافعي فانه احتج له مقلده بأن كل من ذكرنا يقدر الناس على إزالته عن نفسه الا حلق الشعر فلا يقدر على اباته قلنا : فكان ماذا ؟ وأى شيء في هذا بما يوجب الفدية ؟ وهل زدتم إلا دعوى لا يبرهان لها .

ورويان طريق نافع ان ابن عمر كان يأكل الخبيص الأصفر ^(١) وهو محرم بمعنى المزعفر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : يكتحل المحرم بأيّ كحل شاء ما لم يكن فيه طيب * ومن طريق شعبة عن شمسية الأزديّة أن عائشة أم المؤمنين قالت لها : اكتبلي بأيّ كحل شئت غير الأثمد ما اذ ليس يحرام ولكنّه زينة ، ونحن نكرهه *

ومن الخلاف في ذلك ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي نا يزيد ابن ابراهيم عن قتادة أن عبد الرحمن بن أبي بكر أمراة محرمة اكتحلت بأثمدان تهرق دما * ومن طريق سعيد بن منصور نا مروان — هو ابن معاوية الفزاري — نا صالح بن حي قال : رأيت أنس بن مالك أصاب ثوبه خلوق الكعبة فلم يغسله وكان محرما — وعن عطاء وسعيد بن جبير مثله سواء سواء * ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر ان شمس المحرم ريحانا . أو مس طيبا أهرق دما ^(٢) * وقد رويان من طريق عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم » * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس عن ابن عباس « أن النبي عليه السلام احتجم وهو محرم » * ومن طريق مسلم عن أبي بكر ابن أبي شيبة نا الملعون نا منصور نا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن نجدة قال : « احتجم رسول الله عليه السلام بطريق مكة ^(٣) » وهو محرم وسط رأسه * قال أبو محمد : لم يخبر عليه السلام ان في ذلك غرامة ولا فدية ولو وجبت لما أغفل ذلك وكان عليه السلام كثير الشعر أفرع ^(٤) ، وانما نهيّا عن حلق الرأس في الاحرام ، والقفا ليس رأسا ولا هو من الرأس ، فان ذكرنا ما رويناه عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر

(١) هو طعام معروف (٢) في النسخة رقم (١٤) ، أو أهرق دما ، وهو غلط (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٢ نا النبي صلى الله عليه وسلم احتجم بطريق مكة (الخ) (٤) نا في الصحاح الافرغ التام الشعر وقال في النباة الافرغ واقى الشعر ، وقيل الذي له جمعة

أنه أمر محرما محتجما أن يفتدى بصيام . أو صدقة . أو نسك : فإن اضطر إلى ذلك فلا شيء عليه ، فهذا عليهم لأنهم خالفوه في موضعين ، أحدهما أنه أوجب الدم ولم يشترط أن حلق لها شعرا ، والثاني أنه لم يوجب شيئا على من اضطر إليها وهم لا يقولون بهذا *
وروينا عن مسروق أنه قال : يحتجم المحرم ولا يحتجم الصائم ولم يشترط ترك حلق القفا *
وعن طاوس يحتجم المحرم إذا كان وجعا وما تعلم من أوجب في ذلك حكما من التابعين إلا الحسن فإنه قال : من احتجم وهو محرم أراق دما * وعن إبراهيم . وعطاء أن حلق مواضع المحامج فعليه كفارة *

وأما الأدهان فروينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن أشعث بن سلمة - هو ابن أبي الشعثاء (١) - عن مرة بن خالد قال : رأنا أبو ذر ونحن محرمون فقال : ادهنوا أيديكم ، وصح عن ابن عمر أنه كره أن يطالج المحرم يديه بالدهن وإن يدهن بالسمن رأسه لصداق أصابه ولم يجعل في ذلك شيئا * وروينا عن عطاء من تداوى بدواء فيه طيب فعليه الكفارة ولا بأس بالأدهان الفارسية * وعن إبراهيم في الطيب القديمة * وعن مجاهد إذا تداوى المحرم بالسمن ، أو الزيت ، أو البنفسج فعليه الكفارة * وعن الحجاج بن أرطاة كان الحكم وأصحابنا يقولون في المحرم يداوى قروحا برأسه وجسده : أن عليه كفارتين *

وأما اللباس ناسيا فن عطاء في المحرم يغطي رأسه ناسيا لا شيء عليه فإن لبس قميصا ناسيا فلا شيء عليه وليستغفر الله تعالى ، فإن تعدد ذلك فالكفارة * وعن حماد ابن أبي سليمان بمثله لا شيء في ذلك على الناس * وعن مجاهد . وسعيد بن جبير أنها أجاز للمحرم أكل الطعام ، وفيه الزعفران ، وكرهه عطاء واخبر أنه لا ياتر قوله عن أحد * وعن طاوس . وعطاء لإباحة الخبيص المزعفر للبحرم ، ومثله عن الحسن . وإبراهيم النخعي . وجابر بن زيد . ومحمد بن علي * وعن إبراهيم . وعطاء . والحسن . في لباس القميص . والقنصوة . والخفين للمحرم أنه يهرق دما ، وهذه كلها أقوال مخالفة لأقوال أبي حنيفة ، ومالك * قال أبو محمد : وأما من تعدد ما حرم عليه فقد فسق والفسوق يبطل الحج كما قدمنا ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٦ — مسألة — وللمحرم أن يشد المنطقة على أزاره أن شاء أو على جلده ويحتزم بما شاء ويحمل خرجه على رأسه ويعقد أزاره عليه ورداءه أن شاء ، ويحمل ماشاء من الخوذة على رأسه ويعصب على رأسه لصداق ، أو لجرح ويحجر كسر ذراعه أو ساقه ويعصب على جراحه وخرأجه وقرحه ولا شيء عليه في كل شيء من ذلك ، ويحرم في أي لون شاء حاشا

ماصغ بورس، أو زعفران لأنه لم ينه عن شيء مما ذكرنا قرآن، ولا سنة (وما كان ربك نسيا). الا ائنا رويناه من طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح عن أبي حسان « أن رسول الله ﷺ رأى محرما محتزما بجمل يقول: يا صاحب الجمل ألقه » وبه الى ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول: لا تعتد عليك شيئا وانت محرم * ومن طريق ابن أبي شيبة ناخض بن غياث عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أنه كره الهيمان^(١) للمحرم، فأما الأثر فرسل لاحقة فيه وقد رويناه من طريق عبد الرزاق عن الأسلي عن سمع صالحا مولى التوأمة أنه سمع ابن عباس يقول: رخص رسول الله عليه السلام في الهيمان للمحرم *

قال أبو محمد: كلاهما وتمرة، وأما ابن عمر فقد روى عنه وعن غيره من الصحابة رضى الله عنهم خلاف هذا * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن فضيل عن ليث عن عطاء. وطاوس قالا جميعا: رأينا ابن عمر قد شد حقويه^(٢) بهامة وهو محرم *

ومن طريق سعيد بن منصور عن هشيم ارنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم ابن محمد عن عائشة أم المؤمنين انها كانت ترخص في الهيمان يشده المحرم على حقويه وفي المنطقة أيضا * ومن طريق وكيع عن سفيان عن حميد الأعرج عن عطاء عن ابن عباس قال في الهيمان للمحرم: لا بأس به * ومن طريق شعبة عن منصور عن مجاهد قال: رأيت ابن الزبير جاء حاجا فرمل حتى رأيت منطقته قد انقطعت على بطنه *

قال أبو محمد: لاشك ان ابن الزبير لم يكن مضطرا إلى احراز نفقته وابن عمر لم يجعل في ذلك شيئا، ورأى مالك على من عصب رأسه فدية، ومن طريق ابن عمر لا يعصب المحرم رأسه بسير ولا بخرقة * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن أبي معشر عن عبد الرحمن بن يسار قال: رأيت ابن عباس قد شد شعره بسير وهو محرم وكلاهما لم يجعل فيهما شيئا * ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان — هو ابن عينة — عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد أبي الشعثاء: ينحل ازارى يوم عرفة قال: اعقده *

ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن العلاء بن المسيب عن الحكم بن عتيبة أنه كان لا يرى بأسا ان يتوشح المحرم ثوبه ويعقده على قفاه * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن يونس عن الحسن البصري أنه لم ير بأسا ان يعقد المحرم ثوبه على نفسه، وأباح لباس الهيمان للمحرم محمد بن كعب. وعطاء. وطاوس. ومحمد بن علي. وإبراهيم. وسعيد بن جبيرة. ومجاهد. والقاسم بن محمد، وكرهه آخرون * وعن سعيد بن جبيرة أنه أباح للمحرم ينكسر

(١) هو كيس يجعل فيه الفتق أو شد على الوسط وجسمه مابين (٢) تنية حقوه الحاضرة *

ظفروه ان يجعل عليه مرارة ولم يأمر في ذلك بشيء * ومن طريق سعيد بن منصور نأبوا الاحوص
نا منصور عن ابراهيم ومجاهد قالا جميعا : يجبر المحرم عظمه اذا انكسر قالا : وليس عليه في
ذلك كفارة * ومن طريق سعيد بن منصور ثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال : اذا
انكسرت يد المحرم أو شج عصب على الشج والكسر وعقد عليه ولم يجعل في ذلك شيئا *

وعن محمد بن علي وسعيد بن المسيب لا بأس ان يعقد المحرم قال محمد : على القرحة ، وقال
ابن المسيب : على الجرح ، وأباح أبو حنيفة ، والشافعي ، وأبو سليمان للمحرم المميان والمنطقة ،
وان يحمل الخرج على رأسه ونحو ذلك ولم يروا فيه بأسا ، وأباح مالك لباس المنطقة للمحرم
اذا كانت فيها نفقته ، ومنعه لباسها اذا كانت فيها نفقة غيره ، وجعل ابن القاسم صاحبه في ذلك
الفدية ، ومنع مالك من شد المنطقة على العضد للمحرم وأباح شدها على جلده ومنع من شدّها
فوق الازار ، وجعل ابن القاسم صاحبه في ذلك فدية فأقوال متناقضة لا دليل على صحة شيء منها ،
ولا نعلم أحدا قال بها قبلهما ، ومنع مالك المحرم من حل خرج لغيره على رأسه ورأى عليه
في ذلك فدية وأباح له حلها على رأسه اذا كان له : وهذا فرق فاسد لان عليه أيضا عن أحد قبله ، وقد
روى عن عطاء باحة حمل المحرم المكمل على رأسه * ومن طريق سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن محمد بن علي بن الحسين قال : رأى عمر بن عبد الله بن جعفر ثوبين مضرّين (١) وهو محرم
فقال : ما هذا ؟ فقال علي بن أبي طالب : ما أخال أحدا يعلننا السنة فسكت عمر * وعن سالم
ابن عبد الله بن عمر أنه لبس ثوبا مورا أو هو محرم ، ﴿فان قيل﴾ : قد روى عن عمر أنه أنكر على
طلحة لباس ثوب مصبوغ للمحرم قلنا : أتم أول من خالف عمر في ذلك فلم تذكره ؟ ولا رأيتم
فيه شيئا ؛ وهذا ما تروا فيه القياس فأباحوا المصنغات ولم يقيسوها على الورد والمعصر
كما قاسوا كل من أماط به أذى على حلق رأسه ، وكما قاسوا اجارح الصيد على قاتله ، وكأوأوجبوها
على من لبس قيصا أو عمامة *

٨٩٧ - مسألة - ولا يحمل لأحد قطع شيء من شجر الحرم بمكة . والمدينة ، ولا شوكه
ثمافوقها ، ولا من حشيشه حاشا الاذخر (٢) فان جمعه مباح في الحرم ومباح له ان يرعى إبله
أو بعيره أو مواشيه في الحرم ، فان وجد غصنا قد قطعه غيره أو وقع قمارق جذمه (٣) فله أخذه
حيث شاء ، فان احتطب في حرم المدينة خاصة فان سلبه حلال لمن وجده *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن ابراهيم هو ابن راهويه نا جرير عن منصور
عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : «إن هذا البلد حرمه

(١) قال في الصحاح : خرجت الثوب تضر بها اذا صبته بالخرق هو دون المشع وفوق الموداه (٢) هو بكرة الهمة -
حشيشة طيبة الرائحة تتقف باليوت فوق الحب (٣) قال الجوهري في صحاحه الجذم بالكر اصل الشيء يذبح

الله تعالى يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمه الله تعالى [إلى يوم القيامة] (١) وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي الأساة من نهار فهو حرام بحرمه الله [إلى يوم القيامة] لا يعصد شجره (٢) ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ولا يحتل خلاها (٣) قال العباس : يا رسول الله إلا الاذخر فإنه لقنهم وليوتهم فقال : إلا الاذخر *
 ومن طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا ليث هو ابن سعيد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن

أبي شريح العدوي «أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول : إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعصد بها شجرة فإن أحد ترخص بقتال رسول الله عليه السلام فيها فقولوا له : إن الله أذن لرسولك يأذن لكم وإنما أذن في ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس وليبلغ الشاهد الغائب (٤)» *
 قال أبو محمد : هذا ما نهى الله تعالى عنه على لسان رسوله عليه السلام ولم ينه عن إرعاء

المواشي (وما كان ربك نسيا) *
 وقال أبو حنيفة : بكرامة الرعي في حرم مكة وهذا تعدل لحدود الله تعالى ، وأباح مالك

أخذ السن (٥) وسائر حشيش الحرم ، وهذا أيضاً خلاف أمر رسول الله عليه السلام ، ولا فرق بين السن وبين سائر حشيش الحرم * وقال أبو حنيفة . والشافعي . وسفيان : بإيجاب الجزاء على قاطع شجر الحرم : قال أبو حنيفة في الفضن فما فوقه إلى الدوحة : (٦) قيمة ذلك : فإن بلغ هدياً أمدها ، فإن لم يبلغ هدياً بقيمتها طعاماً يتصدق به لكل مسكين نصف صاع حنطة . أو صاع تمر . أو شعير ، ولا يجزى في ذلك صيام *
 وقال زفر : يتصدق بالقيمة ولا يجزى في ذلك هدى ولا صيام *

قال أبو محمد . وروى عن بعض السلف في الدوحة بدنة ، وعن عطاء فيها بقرة ، وفي الوتد مدية *
 وعن عبد الله بن عامر في الدوحة بقرة * وعن ابن أبي نجیح في الدوحة ستة دنائير . أو خمسة . أو سبعة يتصدق بها بمكة ، وما نعلم لأبي حنيفة وزفر في قولهما سلفاً *

وقال مالك . وأبو سليمان : لا شيء في ذلك وهو الحق لأنه لو كان في ذلك شيء لبيته رسول الله ﷺ ، ولا يجوز شرع هدى . ولا إيجاب صيام . ولا إزام غرامة إطعام ولا صدقة إلا بقرآن أو سنة ، وهذا ما تركت فيه الطوائف المذكورة القياس ، فإن أبا حنيفة والشافعي قاسا إيجاب الجزاء في شجر الحرم على إيجاب الجزاء في صيده ولم يقاسا إيجاب الجزاء في حرم المدينة على إيجابه في حرم مكة وكلاهما حرم محرّم صيده ، وقاس مالك إيجاب القدية على اللابس

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٣ ، والمحدث اختصر المصنف من أوله (٢) في صحيح مسلم لا يعصد شجره ، وبدل شجره (٣) قال في الصحاح : الخلاصة وهو الرطب من الحشيش الواحدة خلا (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ وهذا اختصر ما نقلت من أوله وآخره اختصر على محل الشاهد منه (٥) هو بالقصر نبات معروف من الأماقية حل الواحدة سنة ، وبعضهم يرويه بالمد (٦) أي الشجرة

والمطليب على وجوبها على حائق رأسه ولم يقس إيجاب الجزاء في شجر حرم مكة وفي صيد حرم المدينة على وجوبه في صيد حرم مكة ، وكل ذلك تناقض لأوجه لهو بالله تعالى التوفيق *
٨٩٨ — مسألة (١) — ولا يحل أن يسفك في حرم مكة دم بقصاص أصلا ولا أن يقام فيها حد ، ولا يسجن فيها أحد ، فمن وجب عليه شيء من ذلك أخرج عن الحرم وأقيم عليه الحد لما ذكرنا من نهي رسول الله عليه السلام أن يسفكها دم ، ولقول الله تعالى : (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) . وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وأما إخراج العاصي منه (٢) فقول الله تعالى : (أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) . فطهره من العصاة واجب ، وليس هذا في حرم المدينة لأنه لم يأت بذلك نص ولا يسمى ذبح الحيوان المملك ، ولا الحمامة ، ولا فتح العرق سفك دم *
 رويان من طريق ابن عينة أن إبراهيم بن ميسرة — وكان ثقة ما مونا — قال : سمعت طلوسا يقول : سمعت ابن عباس يقول : من أصاب حدا ، ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع — وذكر كلاما — وفيه فاذا خرج أقيم عليه الحد ، وهو قول سعيد بن جبير . والحكم ابن عتيبة ، وهو قول عمر بن الخطاب * ومن طريق ابن جريج قال أبو الزبير : قال ابن عمر : لو وجدت فيه قاتل عمر مالهته (٣) يعني حرم مكة ، وقال ابن عباس ولو وجدت قاتل أبي في الحرم ما عرضت له *

قال أبو محمد : فلم يخصوا من أصاب حدا في الحرم من أصابه خارج الحرم ؛ ثم لجأ إلى الحرم ، وفرق عطاء . ومجاهد بينهما * ورويان من طريق ابن الزبير أنه أخرج قوما من الحرم إلى الحل فضلبهم * ومن طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان قimen قتل ، ثم لجأ إلى الحرم قال : يخرج منه فيقتل * وقال أبو حنيفة : تقام الحدود في الحرم إلا القتل وحده فإنه لا يقام فيه حد قتل ولا قود حتى يخرج باختياره ، وقال أبو يوسف : يخرج فيقام عليه حد القتل *

قال علي : تقسيم أبي حنيفة فاسد وما نعلم لمن أباح القتل في الحرم حجة أصلا ولا سلفا إلا الحنبلين بن نمير ومن بعثه والحجاج ومن بعثه *

قال أبو محمد : وأما من تعدى عليه في الحرم فليدفع عن نفسه قال تعالى : (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم) ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٩ — مسألة — ولا يخرج شيء من تراب الحرم ولا حجارته إلى الحل *
 رويان من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حجاج عن عطاء قال : يكره أن يخرج من

(١) لفظ ومساءلة زيادة من النسخة البغية (٢) من قوله ولقول الله تعالى مقام إبراهيم إلى هنا سقط من النسخة البغية خطأ

(٣) قال الجوهري في الصحاح : التداجر تقول تدهت البئر إذ تجر بمن الحوض وغيره *

تراب الحرم إلى الحل أو يدخل تراب الحل إلى الحرم وهو قول ابن أبي ليلى وغيره، ولا بأس باخراج ماء زمزم لأن حرمة الحرم انما هي للأرض وترايا وحجارتها، فلا يجوز له إزالة حرمتها ^(١) ولم يأت في الماء تحريم *

٩٠٠ — مسألة — وملك دور مكة ويعملها وإجارتها جائز؛ وقد روي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال: لا يحمل بيع دورها ولا إيجارتها، ومنع عمر بن عبد العزيز من كراتها، وروينا عن عمر النعم من التوب على دورها، وروينا في ذلك خبرين مرسلين لا يصحان، وهو قول اسحاق بن راهويه *

قال علي: قدمك الصحابة بها دورهم يعلم رسول الله عليه السلام فلم يمنع من ذلك وكل من ملك ربا فقد قال الله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) وأمر بالإنجارة رسول الله عليه السلام فكل ذلك مباح فيها *

٩٠١ — مسألة — وأما من احتطب في حرم المدينة فخلال سلبه كل مامعه في حاله تلك وتجريده إلا ما يستر عورته فقط، فلما روينا من طريق مسلم أن اسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — عن أبي عامر العقدي ناعبد الله بن جعفر عن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه عامر بن سعد قال: أن سمعا أبا هريرة كبت إلى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجرة أو يخطبه فسلبه [فلما رجع سعد] ^(٢) جاءه أهل العبد فسألوه ^(٣) أن يرد على غلامهم [أو عليهم ما أخذ من غلامهم] ^(٤) فقال: فماذا الله أن أرد شيئا فقلته رسول الله ﷺ وأني أن يرد عليهم * وعن عمر بن الخطاب أنه قال لمولى لعثمان بن مظعون: أني استعملتك على ما هنا فن رأيت يخط ^(٥) شجرة أو يعضده فخذ به وفساه قلت: آخذ رداه قال: لا * وعن ابن عمر نحو هذا *

قال أبو محمد: ولا مخالف لهم من الصحابة يعرف وليس هذا في الحشيش لأن الأثر إنما جاء في الاحتطاب، وستر العورة فرض بكل حال *

٩٠٢ — مسألة — ومن نذر أن يمشي إلى مكة أو إلى عرفة أو إلى معنى أو إلى مكان ذكره من الحرم على سبيل التقرب إلى الله عز وجل أو الشكر له تعالى (لا على سبيل الدين) ففرض عليه المشي إلى حيث نذر للصلاة هناك. أو الطواف باليت فقط ولا يلزمه أن يمشي ولا أن يعتبر إلا أن يتنذر ذلك وإلا فلا، فإن شق عليه المشي إلى حيث نذر من ذلك فليركب ولا شيء عليه، فإن ركب الطريق كله لغير مشقة في طريقه فعليه هدي ولا يعوض منه صياما ولا أطعاما،

(١) في النسخة البنية «فلا يجوز لإزالة حجر منها وما عاتق وأوضح (٢) الزايقن صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٦ (٣) في صحيح مسلم د فكلوه، (٤) الزايقن صحيح مسلم (٥) غبط الكثر حربه بالصا ليتأثر الإبريق باسم الإبريق السابق بخط التحريك *

فان نذر ان يجمع ماشيا فليمش من المقات حتى يتم حجه، ومن نذر ان يركب في ذلك ففعله
أن يركب ولا بد لقول الله تعالى: (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق)
فالمشى والركوب الى كل ما ذكرنا طاعة لله عز وجل *

روينا من طريق مالك عن طلحة بن عبد الملك [الأيلي] ^(١) عن القاسم بن محمد عن
عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله عليه السلام: «من نذر أن يطيع الله فليطعه
ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه» ^(٢) وقال تعالى: (يوفون بالنذر) وقال تعالى: (أو فوا
بالعقود) فانما أمر تعالى بالوفاء بالعقود الطاعة لا بعقود المعاصي، وقال قوم: لا يمشى
الا في حج، أو عرفة *

قال أبو محمد: وهذا خطأ لأنه الزام ما لم ينذره عل نفسه بغير قرآن ولا سنة، وقال
مالك: ان نذر المشى الى المسجد، أو الى الكعبة، أو الى الحرم لم يزمه فان نذر الى عرفة، أو الى
مزدلفة، أو منى، أو الصفا والمروة لم يزمه، وهذا قسم بلا برهان *

روينا من طريق البخاري نا محمد بن سلام نا الفزاري عن حميد الطويل أخبرني ثابت — هو
البناني — عن أنس عن النبي عليه السلام «أنه رأى شيخا يهادي بين يديه فقال: ما بال
هذا؟ قالوا: نذر ان يمشى قال: ان الله لفتني عن تعذيب هذا نفسه وأمره ان يركب» ^(٣)
فلم يوجب عليه النبي عليه السلام شيئا لركوبه، وقال تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها)
فمن ليس المشى في وسعه فلم يكلفه الله تعالى المشى، وكان نذره لما ليس في وسعه معصية
لا يجوز له الوفاء بها *

قال علي الفزاري هذا — هو أبو اسحاق — أمروان بن معاوية ولاحما ثقة امام *
ومن طريق البخاري نا ابراهيم بن موسى نا هشام بن يوسف نا ابن جريج اخبرهم
قال: أخبرني سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن
عقبة بن عامر الجهني قال: «نذرت اخي ان تمشي الى بيت الله تعالى وأمرتني ان استفتي لها النبي
ﷺ ^(٤) فاستفتيت النبي عليه السلام فقال: تمشي ولتركب» فأمرها بكل الأمرين ولم يوجب
عليها في ذلك شيئا، وقد علمنا ضرورة أن رسول الله عليه السلام لم يأمرها بالمشى (لا وهي قادرة عليه

(١) الزيادة من موطن مالك ج ٣ ص ٣٠٠ ورواه البخاري ج ٨ ص ٢٥٤ (٢) قال مالك في موطأه بعد ما أورد الحديث بمعنى قوله
رسول الله صلى الله عليه وسلم «من نذر أن يعصى الله فلا يعصه» ان يندرج الرجل ان يمشى الى الشام او الى مصر او الى الرقة او ما شبه
ذلك ما ليس قبلة أو ان كلم فلانا او ما شبه ذلك فليس عليه في ذلك ان هو كله او حث بما حلف عليه لا ليس في هذه
الاشياء طاعة ولا ما يوفى به عليه طاعة ولا الله أعلم (٣) مرق صحيح البخاري ج ٣ ص ٤٨ وقوله يهادي من المهادته هي ان
يمشي الشخص بين اثنين مستدليا عليهما، ورواه الطبراني في مسنده ج ٣ ص ٢٢٢ (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٤٨ وفيه
موجودة ايضا في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣١ *

لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) * ومن طريق أبي داودنا محمد بن التمشي نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا هشام ^(١) - هو الدستوائي - نا قنادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن أخت عقبة ابن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت فأمرها التي عليه السلام أن تركب وتهدى هديا » فهذا أمران من رسول الله عليه السلام، أحدهما أن تركب وتمشي دون الزام شيء في ذلك، والآخر أن تركب وتهدى هديا دون مشي في ذلك وهذا هو قولنا *

قال أبو محمد: وروينا من طريق فيها عداقة بن زحر - وهو ضعيف - ^(٢) عن أبي سعيد الرعيي وهو مجهول ^(٣) « أنه عليه السلام أمرها أن تصوم ثلاثة أيام » وروى أيضا مثل هذا من طريق فيها يحيى بن عبد الله - وهو مجهول - ومثله من طريق فيها شريك - وهو ضعيف - نبها عليها لا يفتتر بها * وقد اعترض قوم في الحديثين اللذين أوردنا بأن قالوا: قد رواه مطر الوراق عن عكرمة عن عقبة وعكرمة لم يلق عقبة، وأوقفه بعض الناس على ابن عباس، وقد روى عن ابن عباس خلافة *

قال علي: وهذا مما يمتنع الله تعالى عليه لأن المفترض بهذا من قوله: أن المرسل والمنقطع كالسند ثم يعيب هنا مستندا صحيحا برواية من رواه منقطعا أو موقوفا إن خالف تقليده، وهذا فعل من لا ورع له ولا صدق ولا يعترض على المسند الذي تقوم به الحجة بمثل هذا الاجاهل لأنه اعترض لادليل على صحته ودعوى فاسدة لأن المسند تقوم به الحجة، والمرسل مطروح، وأى نقصة على الحق من رواية آخر مما لا حجة فيه *

وأما قولهم: انه قد روى عن ابن عباس خلاف ما روى من ذلك فان الرواية عن ابن عباس اختلفت فروينا عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال: امشي ما استطعت واركب واذهب. أو تصدق، وهذا موافق لما روى الاذكر الصدقة فقط *

ورويانه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر - هو ابن عبد الله المزني - أن ابن عباس أمر امرأة نذرت أن تحج ماشية بأن تشتري رقبة وتمشي فإذا عجزت فلتركب وتمشي الرقبة فإذا أعيت الرقبة فلتركب وتمشي الناذرة فإذا خضت حجها فلتعتبها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق السبيعي عن أم حجة أنها نذرت أن تمشي إلى الكعبة فشت حتى أعيت فركب، ثم أتت ابن عباس فسأته فقال: أنتطيعين أن تحجي قايلا وتركي حتى تشي إلى المكان الذي ركب فيه فتمشي ماركب، قالت: لا قال: ألك ابنة تمشي عنك؟ قالت: لي ابنتان هما في أنفسهما أعظم من ذلك، قال: فاستغفري الله وتوبتي إليه *

(١) برقع في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣٢ نا هشام، وكلاهما يروى عن قنادة يروى عنها أبو الوليد الطيالسي ولا يدرى الوجه من ٤، الا ان ما رواهنا عن علي بن عيسى، ورواه أبو داود عن طريق سنن (٢) هو كآ قال المصنف (٣) هو كآ قال المصنف *

قال أبو محمد: هذه أم حجة التي عولوا على روايتها في بيع العبد من زيد بن أرقم إلى أجل بثمانمائة وابتاعها إياه منه بستائة درهم، فمرة يقلدون روايتها حيث اشتهاو مرة يطرحونها، والحجة إنما هي في رواية ابن عباس لا في رأيه وقديمهم وينسى، وقد ذكرنا ما أخذوا به مما رواه صاحب وخالفه كرواية عائشة تحريم الرضاع لبن الفحل، ثم كانت لا تدخل عليها من أرضه نساء أخوتها * وروينا عن علي من نذر أن يمشي إلى بيت الله فليركب وليهدى بها، وروينا عنه أيضا يهدي بدنة، وعن ابن الزبير. وابن عمر يمشي فإذا أعشى يركب ويعود من قابل فيركب ماشيا ويمشي ماركب، وقال أبو حنيفة: يمشي فإن ركب فليهدى شاة فافوقها، وقال مالك في رواية ابن وهب عنه: يمشي فإن عجز ركب وأهدى شاة فافوقها، وروى عنه ابن القاسم أنه يمشي فإذا أعشى يركب ويعرف الموضع الذي ركب منه فإذا كان من قابل يرجع فمشي ماركب وركب ماشيا، فإن كان ركوبه يوما فأقل لم يرجع لذلك ولو كان عليه الهدى، فإن ركب من مكة إلى منى إلى العرة إلى مزدلفة إلى منى إلى مكة رجعا من قابل فمشي كل ذلك بخلاف الركوب يوما في الطريق وعليه مع ذلك هدى، فإن كان شيخا كبيراً مشيا ولو نصف ميل، ثم ركب ويهدى. ولا يرجع ثانية، وقال الشافعي: يمشي فإن أعشى يركب وعليه هدى غير واجب ولكن احتياطا، وقال ابن شبرمة: كقولنا إن عجز ركب ولا شيء عليه *

فأما قول مالك فتقسيم لا يعرف عن أحد من المتقدمين قبله وخلاف لكل ما روي في ذلك عن الصحابة، وقول لأدليل على صحته * وروينا عن حماد بن سلمة عن حبيب عن عطاء فيمن جعل على نفسه المشي إلى البيت قال: يمشي من حيث نوى فإن لم ينو شيئا فليركب فإذا دخل الحرم مشى إلى البيت *

٩٠٣ — مسألة — فإن نذر أن يحج ماشيا، أو يستمر ماشيا فكاذا كرنا ولا يلزمه المشي فلا مذبحرم إلى أن يتم مناسكه عمله لأن هذا هو الحج فإن نذر المشي إلى مكة فكما قال عطاء: من حيث نوى فإن لم ينو فليمش ما يقع عليه اسم مشي وليركب غير ذلك ولا شيء عليه لأنه قد أوفى بما نذر، وبالله تعالى التوفيق *

٩٠٤ — مسألة — ودخول مكة بلا إحرام جائز لأن النبي عليه السلام إنما جعل المواقف لمن مرّ بهن يريد حجا، أو عمرة ولم يجعلها لمن لم يرد حجا ولا عمرة فلم يأمر الله تعالى قط. ولا رسوله عليه السلام بأن لا يدخل مكة إلا بإحرام فهو إزام ما لم يأت في الشرع إلزامه *

ورويانا عن ابن عباس لا يدخل أحد مكة إلا محرما * وعن ابن عمر أنه يرجع من بعض الطريق فدخل مكة غير محرّم * وعن ابن شهاب لا بأس بدخول مكة بغير إحرام، وقال أبو حنيفة: أمان كان منزله بحيث يكون الميقات بينه وبينها فلا يدخلها إلا بإحرام بعمره.

أو حجة ، وأما من كان منزله بين الميقات ومكة أو كان من أهل الميقات فله دخول مكة .
ولا لإحرام ، وقال مالك : لا يدخل أحد مكة إلا بإحرام إلا من اختلف من الطائفة .
وعسفان بالحلب ، والفاكهة فله دخولها بلا إحرام ، وإلا العبيد فلهم دخولها بلا إحرام ،
والأمن خرج منها ، ثم رجع من قرب فله دخولها بلا إحرام ، وقال الشافعي : لا يدخلها
أحد إلا بإحرام ، *

فأما قول أبي حنيفة ففي غاية الفساد لأنه تقسيم لا يعقل ولا له وجه ، وفيه إيجاب حج وعمره
لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ، وإنما يجزى في الدين مرة في الدهر إلا من نذر ذلك
فيجب أن يفى بنذره بالنص . وقول مالك أيضا : كذلك سواء سواء ، وما نعرف لها في هذين
القولين سلفا أصلا ، والعجب من احتجاج من احتج في ذلك بقول رسول الله ﷺ
في مكة : « أنها حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وإنما
أحلت لي ساعة من نهار ، ثم عادت كحرمتها بالأمر » فليت شعري بأي شيء استحلوا
أن يوهوا في هذا الخبر ما ليس فيه أثر ولا دليل ؟ وإنما أخبر عليه السلام أن سفك الدماء والقتال
حرام لم يحل لأحد قبله كما ذكرنا قبل هذا ، وليس في هذا الحديث للإحرام معنى ، وقد صح
أنه عليه السلام دخلها وعلى رأسه المغفر أو عمامة سوداء ، وهو غير محرم وحتى لو لم يأت
هذا لكان في أنه لم يأت بإيجاب الإحرام على من قصد ما لغير حج ، أو عمره كفاية ،
وبالله تعالى التوفيق . *

٩٠٥ — مسألة — ومن نذر أن يحج . أو يعتمر ولم يكن حج ولا اعتمر قط فليبدأ
بحجة الاسلام وعمرته لا يجوز به إلا ذلك ولا يجوز به أن يحج ناويا للقرض ولنذره ولا لحجة فريض
وعمره نذر ؛ ولا لحجة نذر وعمره فريض لأن عقد الله ثابت عليه قبل نذره ، فإن أخر ما قدمه الله تعالى
فهو عاص والمعصية لا تنوب عن الطاعة ولا يجوز على واحد عن عملين مفترضين إلا حيث أجاز به
النص . وقد قدّمنا أن من ساق الهدى فقرض عليه أن يقرن ؛ فالعمره الموجهة عليه لسوق الهدى هي
غير التي نذر فلا يجوز به غير ما أمر به ولا يجوز به عمل عن عملين إلا حيث أجاز به النص ، والقياس
باطل ، وقد أجمعوا أنه لا يجوز صلاة عن صلاتين ووافقونا نفعي الحاضرين من خصوصنا —
على أنه لا يجوز صوم يوم عن يومين ، ولا رقة عن رقتين ، ولا زكاة عن زكاتين
فتناقصوا ، وبالله تعالى التوفيق . *

وروينا عن ابن عمر أنه سألته امرأة عن نذر أن يحج ولم يكن حج بعد ؟ فقال : هذه
حجة الاسلام وفي بنورك * وعن أنس قال : يبدأ بالفريضة فيمن نذر ولم يكن حج بعد ، وفي
هذا خلاف * روينا عن مجاهد . وسعيد بن جبير فيمن نذر أن يحج ولم يكن حج حجة الاسلام

قالا جميعا : تجزئ حجة الاسلام عنهما جميعا ، وقال محمد بن الحسن . وأبو يوسف : من حج حجة الاسلام ففوى بعمله فرضه والتطوع معا انه يجزئه عن حجة الاسلام وتبطل نية التطوع ، فلونذر أن يحج فحج ينوى نذره والتطوع معا ، قال أبو يوسف : يجزئه عن نذره فقط ، وقال محمد : هي تطوع ولا تجزئ عن النذر *

قال أبو محمد : العمل كله باطل لأنه لم يخلص النية لما لزمه كما أمر *

٩٠٦ - مسألة - من أهدى هدى تطوع فعطى في الطريق قبل بلوغه مكة . أو منى فلينحره وليلق فلائده في دمه وليخل بين الناس وبينه ، وإن قسمه بين الناس ضمن مثل ما قسم . فلو قال : شأ نكم به أو نحو هذا فلا بأس ، ولا يخل له أن يأكل هو ولا رفيقاه منه شيئا فن أكل منهم منه أدى إلى المساكين للمماثل ما أكل فقط ، والغنم ، والبقر ، والأبل في كل ذلك سواء ، فإن بلغ حله ففرض عليه أن يأكل منه ولا بد ، وتصدق منه ولا بد ، وهكذا رويانا عن طائفة من السلف *

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان ، ومعمر كليهما عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال في هدى التطوع يعطى : لينحره ، ثم ليغسل نعله في دمه ، ثم ليضرب بالنعل صفحته فإن أكل منه أو أمر بأكله غرم ، فإن كان واجبا فطوبى فلينحره ، ثم ليغسل نعله في دمه ، ثم ليضرب بالنعل صفحته فإن شاء أكل وإن شاء أهدى وإن شاء تقوى به في ثمن أخرى * وعن عطاء مثل هذا كله ، وعن ابن المسيب في التطوع مثله *

ورويانا خلاف هذا من طريق حماد بن سلية أخبرني حماد - هو ابن أبي سليمان - عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد أن عائشة أم المؤمنين قالت في الهدى يعطى في الطريق : كلوه ولا تدعوه للكلاب . والسباع فإن كان واجبا فاهدوا مكانه هديا وإن كان تطوعا فإن شتم فلا تهدوا وإن شتم فاهدوا * ومن طريق حماد بن سلية عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه عطيت له بدنة تطوع فحرقها ابن عمر وأكلها ولم يهد مكانها *

ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان - هو ابن عينة - عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا أهديت هديا - وهو تطوع - فعطى فانحره ، ثم اغسل النعل في دمه ، ثم اضرب به صفحته ، ثم كله إن شئت واهدوا مكانه شئت وتقوى به في هدى آخر * وعن ابن مسعود إذا ساق الهدى تطوعا فعطى كل وأطعم وليس عليك البدل وهو قول نافع أيضا * . وعن سعيد بن جبيرة إذا عطى الهدى قبل حله فكل من التطوع ولا تأكل من الواجب * . وروينا قولا آخر عن سعيد بن المسيب قال : يدعها تموت *

فرجعنا إلى السنة فوجدنا ما رويانا من طريق أبي داود ناسدنا حماد عن أبي التياح عن

موسى بن سلة^(١) عن ابن عباس قال : « بعث رسول الله ﷺ مع فلان الأسلي ثمان عشرة بدنة فقال : أرايت ان أزحف^(٢) على مناشيء قال رسول الله عليه السلام : تحرها ثم تصبغ نعلها فيدمها ، ثم اضرب بها^(٣) على صفحتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رقتك^(٤) » * ومن طريق أبي داود نا محمد بن كثير ناسفان — هو الثوري — عن هشام ابن عروة عن أبيه عن ناجية الأسلي « ان رسول الله عليه السلام بعث معه بهدي فقال : ان عطب [مناشيء]^(٥) فانحره : ثم اصبغ نعله فيدمه ، ثم خل بينه وبين الناس » ، فهذا عموم لكل هدي *

قال أبو محمد : قال أبو حنيفة : له ان يتصدق بها وهذا خلاف أمر رسول الله عليه السلام لأنه اذا تولى توزيعها فلم يخل بين الناس وبينها ، وقال مالك : ان أكل منها شيئا ضمن الهدى كله وهذا خطأ لأن الله تعالى قال : (وجزاء سبعة سيئة مثله) ومن الباطل المحال^(٦) ان يأكل لقمة فيغرم عنها ناقة من أصلها : وهذا عدوان لاشك فيه : وقال أبو حنيفة ، والشافعي . وأبو سليمان : لا يغرّم إلا مثل ما أكل ، وهذا بما يتناقص فيه أبو حنيفة . ومالك فأخذ فيه برواية ابن عباس وتركا رأيه الذي خالف فيه ما روى ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٠٧ — مسألة — فان كان الهدى عن واجب وهي ستة أهداء فقط لاسابع لها : إما جزاء صيد . وإما هدى المتمتع . وإما هدى الاحصار . وإما نسك فدية الأذى . وإما هدى من نذر مشيا الى الكعبة فركب ، وإما نذر هدى ، وهذا الهدى ينقسم قسمين قسم بغير عينه وقسم مندور بعينه ، فان عطب الواجب قبل بلوغه محله فصل به صاحبه ماشاء من يبيع أو أكل أو هدية أو صدقة ويهدي ماوجب عليه ولا بد حاشا المنذور بعينه فانه ينحره ويتركه ولا يبدله لأنه انما عليه في كل ما ذكرنا هدى واجب في ماله وذمته فعليه أن يأتي به أبداً ومالم يؤده عما عليه فهو مال من ماله يفعل فيه ماشاء عطب أولم يعطط ، وأما المنذور بعينه فهو خارج عن ماله لاحقه فيه وليس عليه أن يبدله إلا أن يتعدى عليه فيهلكه فيضمنه بالوجه الذي نذره له لأنه اعتدى على حق غيره فعليه مثله ، وأما من منع من تحكم المرء في هديه مالم يبلغه محله فبطل بلا دليل وانما خرج من ذلك التطوع يعطط قبل محله بالنص الذي أوردنا ، والتطوع ثلاثة أهداء لارابع لها ، من ساق هديا في قران

(١) في النسخة رقم (١٦) عن أبي موسى بن سلة ، وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٦ (٢) هو بضم المعزة مبنى للجبول كذا ضبطه الخطأ في صحيح مسلم ، فاز حذفت عليه ، فتح المعزة قول ساكن الزاي ، قال العلامة الثوري رحمه الله تعالى : كلاهما صحيح ، منها ما عجز كل يقال : زحف الجبر انما عجز على استعمل الارض من الاعيار وازحف السير انما جبر على هذا الحال ، واقطاع (٣) فسن اني دودج ص ٨٢ ثم اضربها (٤) الزيادة من سن في داود ، قال الحفاظ للثوري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حديث ناجية حديث حسن صحيح (٥) في النسخة رقم (١٤) ومن المحال الباطل .

أو في عمرة وهو لا يريد أن يحج من عامه ، أو أهدى وهو لا يريد حجا ولا عمرة *
 ٩٠٨ — مسألة — وبأكل من هدى التطوع إذا بلغ محله ولا بد كما قلنا ولا
 يحل له أن يأكل من شيء من الأهداء الواجبة إذا بلغت محلها فإن أكل ضمن مثل ما أكل
 فقط ولا يعطى في جزارة الهدى شيء منه أصلا وتصدق بجلاله وجلوده ولا بد *
 أما التطوع فلقول الله تعالى: (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا
 اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) الآية ،
 وأمر الله تعالى فرض *

ومن طريق مسلم ناسحاق بن إبراهيم عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن
 أبيه عن جابر بن عبد الله فذكر حجة رسول الله ﷺ قال جابر : « ثم انصرف
 رسول الله عليه السلام الى المنحر فحرق ثلاثا وستين بدنة ، ثم أعطى عليا فحرق ما غبر
 وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطخت فأكل من لحمها وشربا
 من مرقها (١) » ، فهذا أمر منه عليه السلام بأخذ البضعة وطبخها ولم يقتصر على الأكل
 من بعض الهدى دون بعض *

ومن طريق محمد بن معاوية نا أحمد نا شعيب انا عمران بن يزيد (٢) نا شعيب
 ابن اسحاق انا ابن جريج انا الحسن بن مسلم (٣) نا مجاهد نا أخبره أن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى أخبره أن علي بن بر بن أبي طالب أخبره « أن رسول الله ﷺ أمره أن
 يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها في المساكين ولا يعطى في جزارتها من شيء *
 قال أبو محمد : من جعل بعض أو أمره عليه السلام في كل ما ذكرنا فرضا وبعضها
 ندبا فقد تحكّم في دين الله تعالى بالباطل وبما لا يحل من القول *

ورويانا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن
 علقمة عن ابن مسعود انه بعث بهدي وقال : كل أنت وأصحابك ثلثا وتصدق بثلث وأبعث
 الى آل عتبة ثلثا * ومن طريق وكيع عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال :

(١) تقدم الحديث ذكر غير مرفوع هو في صحيح مسلم مطول جدا جمع فيه أحكام جميع التي عليه السلام انظر ج ١ ص ٣٤٨ (٢) نا شعيب
 النسخة رقم (١٦) « عمران بن يزيد » وكذلك في النسخة رقم (١٤) ، وفي النسخة اليمنية ومروءة ، وهو غلط فيها كلها ، والصواب
 ما هنا لانه عمران بن خالد بن يزيد بن مسلم القرشي الطائي ، ويقال عمران بن يزيد بن خالد ، انظر تهذيب التبيين ج ٨ ص ١٧٩ ،
 والحديث رواه النسائي في سننه الكبير لا في المجتبى المطبوع لانه غير موجود هذا الحديث فيه ، ورواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٣٧١
 عن محمد بن حاتم بن ميمون ومحمد بن مرزوق وعبد بن حيدان عبد الله وقال الاخران لمحمد بن بكر انا ابن جريج نا ، وهو ايجاف
 صحيح البخاري ج ٢ ص ٣٣٦ (١) في النسخ كلها « حسين بن مسلم » وهو غلط وهو الحسن بن مسلم بن نافع فتح التتابة
 وتقدم التوثاق آخرة فاف ، وجاء في صحيح البخاري ومسلم صحيحا كما هنا تبان التقليد في التصحيح جهل وضعف عقل
 فلا يترنك اتفاق النسخ كلها على شيء هو في الواقع غلط وتصحيح ،

الضحايا والهدايا ثلث لاهلك وثلث لك وثلث للساكين * وعن معمر عن عاصم عن أبي مجلز أن ابن عمر أمر أن يدفع لمن أضحيته بضعة ويتصدق بسائرهما *
 واختلف الناس فيما يؤكل من الهدى فروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : يؤكل من كل شيء إلا من جزاء صيدونذر *
 وعن علي لا يؤكل من جزاء الصيد ولا من النذر ولا مما جعل للساكين *
 وعن معمر عن قتادة عن الحسن يؤكل من الهدى كله إلا من جزاء الصيد ، وقال الأوزاعي يؤكل من الهدى خمسة النذر . والمتعة . والتطوع . والوصية . والمحصر إلا الكفارات . كلها ، وقال أبو حنيفة : لا يؤكل من شيء من الهدى إلا المتعة . والقران . والتطوع إذا بلغ محله ، وقال مالك : يؤكل من كل شيء من الهدى إلا التطوع إذا لم يبلغ محله ، وجزاء الصيد . وقديمة الأذى . ونذر المساكين * .

قال أبو محمد : هذه آراء مجردة لا دليل على شيء منها ، واحتج بعضهم بأنه يؤكل من كل هدى إلا ما جعل للساكين قتلنا : وابن وجدتم أن جزاء الصيد للساكين وإن هدى المتعة والاحصار ليس للساكين ؟ ، وقال بعضهم : قسنا هدى المتعة على هدى القران قتلنا : أين وجدتم أن على القارن هديا يلزمه يعد قرانه ؟ وقد مضى الكلام في هذا ، وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : كل هدى أوجه الله تعالى فرضا فقد ألزم صاحبه إخراجه من الماله مقطعه منه . فاذ هو كذلك فلا يحل له ما قد سقط ملكه عنه إلا بنصر لكن يأكل منه أهله وولده إن شاءوا . لأنهم غيره إلا ما سمي للساكين فلا يأكلوا منه إن لم يكونوا مساكين ، وبالله تعالى التوفيق * .
 ٩٠٩ - مسألة : والأضحية للحاج مستحبة كما هي لغير الحاج ، وقال قوم : لا يضحى الحاج * .
 رويناه من طريق مسلم ناعمر بن الناقذ نا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ (١) ولا نرى إلا الحج فذكرت الحديث وفيه « فضحى رسول الله عليه السلام عن نسائه بالبر » * ومن طريق البخاري نا مسدد نا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين [رضئ الله عنها] (٢) « أن النبي عليه السلام دخل عليها وقد (٣) حاضت بسرف قبل أن تدخل مكة فآخبرته أنها حاضت فقال لها عليه السلام : فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت قالت : فلما كنا بمنى أنيت بلحم بقر كثير فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : ضحى رسول الله عليه السلام عن

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤١ مع النبي صلى الله عليه وسلم (٢) الزاد من البخاري ج ٧ ص ١٨١ (٣) لفظ وقد غير موجود في صحيح البخاري .

نفسه (١) بالبقر ، * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : الهدي ما قلدو أشعرو وقف به بعرة والا فإنا هي ضحايا * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق ناسليان بن حرب نا حماد بن زيد حدثني عبد الله بن الحسن بن أبي الحسن البصري أن الحسن أباه تمتع فذبح شاتين شاة لمتعته وشاة لأخوته ، وقد حض رسول الله عليه السلام على الأضحية فلا يجوز أن يمنع الحاج من الفضل والقربة إلى الله تعالى بغير نص في ذلك *

٩١٠ - سألت - وإن وافق الإمام يوم عرفة يوم الجمعة جهر وهي صلاة الجمعة ويصلى الجمعة أيضا بمنى وبمكة لأن النص لم يأت بالنهي عن ذلك ، وقال تعالى : (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) فلم يخص الله تعالى بذلك غير يوم عرفة . ومنى من عرفة ومنى *

وروينا من طريق محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن الجثنى نا مسلم بن إبراهيم نا بشر ابن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال : إذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة جهر بالإمام بالقراءة * وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء مثله وهو قول أبي سليمان * فان ذكروا خبرا رويناه من طريق إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد العزيز بن عمر عن الحسن ابن مسلم قال : وافق يوم التروية يوم الجمعة وحجة النبي عليه السلام فقال : « من استطاع منكم ان يصلى الظهر بمنى فليفعل فصلى الظهر بمنى ولم يخطف » قال عبد العزيز : وفعل عمر بن الخطاب مثل ذلك * وبه إلى إبراهيم بن أبي يحيى عن الحجاج بن أرطاة عن زبيرة قال : وافق يوم عرفة يوم الجمعة فصلى ابن الزبير الظهر ولم يحجر بالقراءة فهذا خبر موضوع فيه كل بلية ، إبراهيم بن أبي يحيى مذكور بالكذب متروك من الكل ، ثم هو مرسل ، وفيه عن ابن الزبير مع ابن أبي يحيى الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ؛ ثم الكذب فيه ظاهر لأن يوم التروية في حجة النبي عليه السلام إنما كان يوم الخميس وكان يوم عرفة يوم الجمعة * روينا ذلك من طريق البخاري نا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عوف نا أبو العيسى ارنا قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب « ان هذه الآية (اليوم اكملت لكم دينكم) نزلت على رسول الله عليه السلام وهو قائم بعرفة يوم حجة » ، (٢)

* فان قيل : ان الآثار كلها إنما فيها جمع رسول الله عليه السلام بعرفة بين الظهر والعصر قلنا : نعم وصلاة الجمعة هي صلاة الظهر نفسها وليس في شيء من الآثار أنه عليه

(١) في صحيح البخاري عن أزواجه ، والحديث اختصره المصنف رحمه الله تعالى في سابق الحديث ذكر قبل هذا
(٢) في صحيح البخاري مطول اختصره المصنف واقتصر على عمل الشاهدت انظر في ج ١ ص ٣١ من صحيح البخاري
طبع ادارتنا ،

السلام لم يجبر فيها ، والجهر أيضا ليس فرضا وإنما يفترق الحكم في أن ظهر يوم الجمعة في الحضر والسفر للجماعة ركعتان *

٩١١ — مسألة لا يجوز تأخير الحج والعمرة عن أول أوقات الاستطاعة لهما فمن فعل ذلك فقد عصى وعليه أن يعتذر ويحج وهو قول مالك . وأبي سليمان ، وقال الشافعي : هو في سعة إلى آخر عمره *

برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) ، وقال تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ، ولا خلاف في أن هذا متوجه إلى كل مستطيع فلا يتخلو المستطيع من أن يكون مفترضا عليه الحج أولا يكون مفترضا عليه الحج ، فإن كان مفترضا عليه فهو مأمور به في عامه وهو قولنا ، وهوان لم يحج معطل فرض وإن كان ليس مفترضا عليه الحج فهذا خلاف القرآن ، وأيضا فإن كان مفسوحا له إلى آخر عمره فأما تلحقه الملامة بعد الموت ، والملامة لا تلحق أحدا بعد الموت فصح أنه ملوم في حياته ، فإن احتجوا بأن النبي عليه السلام أقام - بالمدينة عشر سنين لم يحج إلا في آخرها قلنا : لا بيان عندكم متى اقترض الله تعالى الحج ، ويمكن أن لا يكون اقترض الإعام حج عليه السلام وما لانس ينفيه فلا حجة فيه إلا أننا موقوفون أن رسول الله ﷺ لا يدع الأفضل إلا لعذر مانع ، ولا يختلفون معناه في أن التعجيل أفضل ، فإن ذكرنا تأخير الصلاة إلى آخر وقتها قلنا : هذا جاء به النص فأوجدونا نصا ينافي جواز تأخير الحج وهو قولكم حيثئذ ، ولا سبيل إلى هذا ، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٢ — مسألة — وإنما تراعى الاستطاعة بحيث لو خرج من المكان الذي حدثت له فيه الاستطاعة فبدرك الحج في وقته والعمرة ، فإن استطاع قبل ذلك العام كله وبطلت استطاعته في الوقت المذكور لم يكن مستطيعا ولا لزمه الحج لأنه لم يكلف العمرة والحج إلا في وقت الحج فيكون قارنا ، أو متما *

٩١٣ — مسألة — فمن استطاع كما ذكرنا ، ثم بطلت استطاعته أو لم تبطل فالحج والعمرة عليه ويلزم أدائهما عنه من رأس ماله قبل ديون الناس على ما ذكرنا في أول كتاب الحج الذي نحن فيه ، فإن لم يوجد من يحج عنه إلا بأجرة استوجره لقلول النبي عليه السلام : «دين الله أحق بالقضاء» (١) من (٢) يحج عنه ويعتمر من ميقات من المواقيت لا يلزم غير هذا إلا أن يوصى بأن يحج عنه من بلده فكون الاجارة الزائدة على الحج

(١) في النسخة البنية «دين الله أحق بالقضاء» وهو ما رواه ابن أبي شيبة (٢) هو نائب فاعل قوله استوجر

من ميقات مامن التلك لأنه عمل لا يلزم ، ولو خرج المرء من منزله لحاجة نفسه لا ينوى حجاً ، ولا عمرة فأتى الميقات فحيتئذ لزمه الاحرام والدخول في عمل الحج لا قبل ذلك ، وجائز أن تصح المرأة عن الرجل والمرأة ، والرجل عن المرأة والرجل لأمر النبي عليه السلام التعمية أن تصح عن أبيها ، وأمره عليه السلام الرجل أن يحج عن أمه ، والرجل أن يحج عن أبيه ، ولم يأت نص ينهى عن شيء من ذلك ، وقال تعالى : (وافعلوا الخير) وهذا خير فجائز أن يفعله كل أحد عن كل أحد ، وقولنا (١) هو قول أبي سليمان . والشافعي . وغيرهما ، وقال أبو حنيفة : لا تجوز الاجارة على الحج وإنما يجوز أن يعطى ما لا يحج عن المحجوج عنه به فقط ، واحتج في منع الاجارة في ذلك بأن قال قائلهم : لا تجوز الاجارة على الطاعة ولا على المعصية *

قال أبو محمد : اما الاجارة على المعصية فممن وأما على الطاعة فقومهم فيه باطل بل الاجارة جائزة على الطاعة ، وقد أمر عليه السلام بالمؤاجرة وأباحها وحض على اعطاء الأجير أجره فكان هذا جائزاً على كل شيء الامانع منه نص فقط ، وهم مجموعون معان على جواز الاجارة في بنيان المساجد ، وعلى جواز الاجارة للابل للحج عليها ، وعلى جلاء سلاح المجاهدين ، وكل ذلك طاعة لله تعالى ، فظهر تناقضهم ، وتعد الاجارة في كل ذلك بأن تعطى دراهم في هدى المتعة ، أو في هدى يسوقه قبل الاحرام ليكون قارناً ، ثم يوصف له عمل الحج الذي استوجر عليه كله من تحديد الميقات وعدد التلبية ، ووقت الميقات بعرفة ، وصفة الركعتين عند المقام والتعجيل في يومين أو التأخير ، فان حدث العام لحسن فان لم يحج فيه لم يكن له من الاجارة شيء وبطل العقد ، وان لم يحدث العام لحسن وعليه أن يحج في أول أوقات امكان الحج له ويجزى متى حج عنه كسائر الاعمال الموصوفة من الحياطة وغيرها ، وكل ما أصاب الأجير من فدية الأذى فهو عليه لا على المحجوج عنه فان تعمد ابطال الحج ، أو عمرته فلا شيء له من الأجرة لأنه لم يعمل شيئاً مما أمر به فلو عمل بعض عمل الحج ، أو العمرة ، ثم مرض أو مات ، أو صد كان له بمقدار ما عمل ولا يكون له الباقي لأنه قد عمل بعض ما أمر به كما أمر ولم يتعمد ترك الباقي ويكون هدى الاحصار في مال المحضر لأنه ليس مما يعمل عن الميت فيستأجر عنه من يرمى الجمار ، أو يطوف عنه ويسعى بمن قدرى عن نفسه وطاف عن نفسه ومن يحرم عنه ويقف بعرفة والمزدلفة ويدفئ عنه باقى عمل الحج ان كان لم يعمل من ذلك شيئاً ، ولا يجوز اعطاء مال ليحج به عن الميت بغير أجرة لأن المال قد يضيع فلا يلزم المدفوع اليه ضمان مال ولا عمل

(١) سقط لفظ ، قولاً ، من النص فترقم (١٦) خطأ .

حج فهو تضييع لمال الميت وهذا لا يجوز. فلو أعطاه حتى يحج به عنه كان عقدا غير لازم حتى يتم الحج فإذا تم حينئذ استحق ما أعطى وأجر أعن المعطى ، والله تعالى التوفيق *
ولا يجوز أن يستأجر من لم يحج ولا اعتمر إلا أن لا يكون مستطيعا حين استأجر ويجوز حينئذ لأنه غير مستطيع للحج عن نفسه فلا يلزمه وهو مستطيع للحج عن غيره مما يأخذ من الأجرة فاستجاره لما يستطيع عليه جاز ، والله تعالى التوفيق *

٩١٤ - مسألة - والأيام المعدودات والمعلومات واحدة ، وهي يوم النحر ، وثلاثة أيام بعده لقول الله تعالى : (واذكروا الله في أيام معدودات فمن تسجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) ، والتسجيل المذكور والتأخير المذكور أنما هو بلا خلاف من أحد في أيام رمى الجمار - وأيام رمى الجمار بلا خلاف هو يوم النحر وثلاثة أيام بعده - ، وقال تعالى : (ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بيمة الأنعام) فهذه بلا شك أيام النحر التي تنحر فيها بيمة الأنعام وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده *
روينا من طريق محمد بن المثنى نا عبيد الله بن موسى نا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال : الأيام المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق *
ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى : (في أيام معدودات) قال : يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق ، وهذا قولنا ، وقد روى غير هذا وقبل وبعد قد ذكر الله تعالى واجب في كل يوم فلا يجوز تخصيص ذلك الابتنى ، وأما بالدعوى وقول قائل قد خولف فلا ، صح عن ابن عباس . وسعيد بن جبير . وإبراهيم النخعي . ومجاهد . والحسن البصري أن الأيام المعلومات عشر ذى الحجة آخرها يوم النحر وأن المعلومات ثلاثة أيام بعد يوم النحر *
روينا ذلك من طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشيم نا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير ، وعن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم ، وعن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وعن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء ، وعن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان *

ورويانا من طريق اسماعيل بن إسحاق نا علي بن عبد الله نا عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن زر. ونافع قال زر : عن علي بن أبي طالب ، وقال نافع : عن ابن عمر : ثم اتفق علي . وابن عمر قال جميعا : الأيام المعدودات يوم النحر ويومان بعده اذبح في أيها شئت وأفضلها أولها * وروينا من طريق محمد بن المثنى نا حماد بن عيسى الجهني نا جعفر

ابن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال في أيام معدودات : أيام التشريق *
 وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا ابن عجلان نا نافع عن ابن عمر أنه كان
 يقول : الأيام المعلومات يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ثلاثة أيام بعد النحر فن
 تجعل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه وبه يقول مالك *
 قال أبو محمد : ما نعلم له حجة الا تعلقه بابن عمر ، وقد روينا عن ابن عمر خلاف
 هذا وخالفه ابن عباس . وعلى فليس التعلق ببعضهم أولى من بعض ، واحتج الآخرون
 بأن قالوا : قد فرق الله تعالى بين اسميهما قلنا : نعم وجمع بين حكميهما في أنه أمر بذكره
 عز وجل فقط وذكر الله تعالى لا يجوز ان يخص به يوم دون يوم ، وكذلك لا يجوز
 ان يخص بالنحر الله تعالى يوم دون يوم لأنه فعل خير وبر لا ينص ، ولا نص في تخصيص
 ذلك ، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٥ — مسألة — ونستحب الحج بالصبي وإن كان صغيرا جدا أو كبيرا وله
 حج وأجر وهو تطوع وللذي يحج به أجر ويحتب ما يحتب المحرم ولا شيء عليه ان
 واقع من ذلك ما لا يحل له ويطاف به ويرمي عنه الجمار ان لم يطلق ذلك ويجزى الطائف
 به طوافه ذلك عن نفسه ، وكذلك ينبغي ان يدربوا ويعلموا الشرائع من الصلوة والصوم
 اذا أطافوا ذلك ويجنبوا الحرام كله والله تعالى يفضل بأن يأجرهم ولا يكتب عليهم
 إثم حتى يبلغوا *

روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا سفيان عن ابراهيم بن عقبة عن كريب
 [مولى ابن عباس] ^(١) عن ابن عباس « ان امرأة رفعت الى رسول الله ﷺ صيا
 فقالت: ألهاحج فقال: نعم ولك أجر » *

قال أبو محمد : والحج عمل حسن وقال الله تعالى : (انا لانضع أجرا من أحسن عملا) *
 فان قيل : لانية للصبي قلنا : نعم ولا تلزمه انما تلزم النية المخاطب المأمور المكلف
 والصبي ليس مخاطبا ولا مكلفا ولا مأمورا وإنما أجره تفضل من الله تعالى بمجرد عليه كما
 يتفضل على الميت بعد موته ولانية له ولا عمل بأن يأجره بدعاء ابنه له بعده وبما يعمل
 غيره عنه من حج ، أو صيام ، أو صدقة ولا فرق ويفعل الله ما يشاء ، واذا الصبي قدر فع
 عنه القلم فلا جزاء عليه في صيد ان قتله في الحرم ، أو في إحرامه ، ولا في حلق رأسه لأذى
 به ، ولا عن تمتعه ولا لاحصاره لأنه غير مخاطب بشيء من ذلك ، ولو لزمه هدى للزومه
 ان يعرض منه الصيام وهو في المتعة وحلق الرأس وجزاء الصيد وهم لا يقولون : هذا

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٧٩ والمصنف رحمه الله اختصر هذا الحديث.

ولا يفسد حجه بشيء مما ذكرنا إنما هو ماعمل ، أو عمل به أجر ومالم يعمل فلا إثم عليه ، وقد كان الصبيان يحضرون الصلاة مع رسول الله عليه السلام صحت بذلك آثار كثيرة كصلاته بأمامة بنت أبي العاص ، وحضور ابن عباس معه الصلاة ، ومماعه بكاء الصبي في الصلاة وغير ذلك ، ويجزى الطائف به طوافه عن نفسه لأنه طائف وحامل فيها إعلان متغايران لكل واحد منها حكم كما هو طائف وراكب ، ولا فرق *

٩١٦ — مسألة — فإن بلغ الصبي في حال إحرامه لزمه أن يحدد إحراما ويشرع في عمل الحج ، فإن فاتته عرفة أو مزدلفة فقد فاته الحج ولا هدى عليه ولا شيء ، أما تجديده الإحرام فلا نه قد صار مأمورا بالحج وهو قادر عليه فلم يمتد له أن يبتدئه لأن إحرامه الأول كان تطوعا والفرض أولى من التطوع *

٩١٧ — مسألة — من حج واعتمر ، ثم ارتد ، ثم هداه الله تعالى واستغفزه من النار فأسلم فليس عليه أن يعيد الحج ولا العمرة وهو قول الشافعي وأحد قولي الليث : * وقال أبو حنيفة . ومالك . وأبو سليمان : يعيد الحج والعمرة ، واحتجوا بقول الله تعالى : (لئن أشركت ليحبطن عملك وتكونن من الخاسرين) ما نعلم لهم حجة غيرها ، ولا حاجة لهم فيها لأن الله تعالى لم يقل فيها : لئن أشركت ليحبطن عملك الذي عملت قبل أن تشرك ، وهذه زيادة على الله تعالى لا يجوز وإنما أخبر تعالى أنه يحبط عمله بعد التشرك إذا مات أيضا على شركه لا إذا أسلم وهذا حق بلا شك ، ولو حج مشرك أو اعتمر ، أو صلى ، أو صام ، أو ذكرى لم يجزه شيء من ذلك عن الواجب ، وأيضا فإن قوله تعالى فيها : (وتكونن من الخاسرين) بيان أن المرتد إذا رجع إلى الإسلام^(١) لم يحبط ماعمل قبل في إسلامه أصلا بل هو مكتوب له ويجازى عليه بالجنة لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة لأهم ولا نحن في أن المرتد إذا رجع الإسلام ليس من الخاسرين بل من المرجئين المفلحين الفائزين ، فصح أن الذي يحبط عمله هو الميت على كفره مرتدا أو غير مرتد . وهذا هو من الخاسرين بلا شك لا من أسلم بعد كفره أو رجع الإسلام بعد رده ، وقال تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) فصح نص قولنا : من أنه لا يحبط عمله أن ارتد إلا بأن يموت وهو كافر ، ووجدنا الله تعالى يقول : (إني لأضيق عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى) . وقال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) . وهذا عموم لا يجوز تخصيصه ، فصح أن حجه وعمرته إذا رجع الإسلام صيرهما ولا يضيقان له *

وروينا من طرق كالشمس عن صالح بن كيسان . ويونس . ومعمر كلهم عن الزهري .
وروينا أيضا عن هشام بن عروة المعنى ، ثم اتفق الزهري . وهشام كلاهما عن عروة
واللفظ للزهري قال : انا عروة بن الزبير ان حكيم بن حزام أخبره « أنه قال لرسول الله
عليه السلام : أي رسول الله رأيت أمورا كنت أتحث بها في الجاهلية من صدقة ، أو عتاقة أو صلة
رحم أفياها ؟ فقال رسول الله عليه السلام : أسلت على ما سلفت من خير » * .

قال أبو محمد : فصح ان المرتد اذا أسلم والكافر الذي لم يكن أسلم قط اذا أسلمبا فقد
أنسلما على ما أسلفا من الخير ، وقد كان المرتد اذا حج وهو مسلم قد أدى ما أمر به
وما كلف كما أمر به فقد أسلم الآن عليه فهو له كما كان ، وأما الكافر يبيع كالصابيين الذين
يرون الحج إلى مكة في دينهم ، فان أسلم بعد ذلك لم يجزه لأنه لم يؤده كما أمر الله تعالى به
لأن من فرض الحج وسائر الشرائع كلها أن لا تؤدى إلا كما أمر بها رسول الله محمد
ابن عبد الله عليه السلام في الدين الذي جاء به الذي لا يقبل الله تعالى ديناً غيره ، وقال
عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » . والصابيء انما حج كما أمره
يورا سف ، أو هر مس فلا يجزئه ، وبالله تعالى التوفيق ؛ ويلزم من أسقط حجه برذته أن
يسقط احصائه وطلاقة الثلاث ويبيعها ويتابعها عطاياه التي كانت في الاسلام وهم لا يقولون
بهذا ، فظهر فساد قولهم بوجه الله تعالى تأيد * .

٩١٨ — مسألة — ولا تحل لقطعة في حرم مكة ولا لقطعة من أحرم بجمع ، أو عمرة
مذبحرم إلى أن يتم جميع عمل حجه الا لمن ينشدها ابدا لا يحدت تعريضها بعام ولا بأكثر
ولا بأقل فان يتم من معرفة صاحبها قطعا متيقنا حلت حيثنذ لو اجدتها بخلاف سائر اللقطات
التي تحل له بعد العام * .

روينا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي نا يحيى
ابن أبي كثير حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني أبو هريرة « أن رسول الله
ﷺ قال : ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وأنها لم تحل
لأحد قبلي وإنما (١) أحلت لي ساعة من نهار وأنها لن تحل لأحد بعدى ، فلا ينفر صيدها
ولا يحتل شوكها ولا تحل ساقطها الا لمنشد » وذكر باقي الحديث * .

قال أبو محمد : ليست هذه إلا صفة الحرم لا الحل * . ومن طريق البخاري نا عثمان بن أبي شيبة
نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس [رضى الله عنها] (٢) « أن
رسول الله عليه السلام قال يوم فتح مكة : هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٤ (٢) لا تحل لأحد كان قبلي وإنما » الخ (٣) لا يادقن صحيح البخاري ج ٣ ص ٣٩

وهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة » ، ثم ذكر كلاما وفيه دفلا يلتقط لقطة الامن عرتها » وذكر الحديث . فأحلبا عليه السلام للبشدة وأوجب تعريفها بغير تحديد ، وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » واللقطة هي غير مال الملتقط فهي عليه حرام ، والتعريف انما هو لوجود من يعرفها أو صاحبها فهذا الحكم لازم ، فاذا شئ يقين عن معرفة صاحبها سقط التعريف إذ من الباطل تعريف ما يوقن أنه لا يعرف ، وإذا سقط التعريف حلت حينئذ بالنص للبشدة * ومن طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن بكير — هو ابن عبد الله بن الأشج — عن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي « أن رسول الله عليه السلام نهى عن لقطة الحاج » (١) *

قال أبو محمد : الحاج هو من هو في عمل الحج وأما قبل ان يشرع في العمل فهو مرید للحج وليس حاجا بعد ، وأما بعد إتمامه عمل الحج فقد حج وليس حاجا الآن وانما سمي حاجا مجازا كما ان الصائم ، أو المصل ، أو المجاهد انما هو صائم ، ومصل ، ومجاهد مادام في عمل ذلك ، وكذلك كل ذلك . ونهى عليه السلام عن لقطة لا يظن من أحد وجبهن لا ثالث لهما ، إما ان يكون نهى عليه السلام عن أخذها أو نهى عن تملكها فأما أخذها فقد قال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) . ونهى عليه السلام عن إضاعة المال ، وتركها إضاعة لها بلا شك ، وحفظها تعاون على البر والتقوى ، فصح أنه انما نهى عليه السلام عن تملكها (٢) ، وأيضا فإنه عليه السلام لم ينه عن حفظها ولا عن تعريفها وانما نهى عنها بمعنيها هذا نص الحديث ، فصح أنه انما نهى عن تملكها فاذا شئ عن معرفة صاحبها يقين فكل مال لا يعرف صاحبه فهو لله تعالى ، ثم في مصالح عبادته ، والملتقط أحدهم وهي في يده فهو أحق بها ولا يتعدى به الى غيره الا برهان ، وحكم المترحم الحاج لقوله عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » ، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٩ — مسألة — ومكة أفضل بلاد الله تعالى نعى الحرم وحده وما وقع عليه اسم عرفات فقط ، وبعدها مدينة النبي عليه السلام نعى حرما وحده ، ثم بيت المقدس نعى المسجد وحده ؛ هذا قول جمهور العلماء ، وقال مالك : المدينة أفضل من مكة ، واحتج

(١) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٦٩ (٢) وهذا مذهب الجمهور ، قالوا : وانما اقتصرت لقطة الحاج بذلك لان مكانا حالما الى باربا كان ملكي فظاهر ، وان كانت لا تاتي فلا يظن في الغالب من واردته اليها فاذا عرفها واجد ما في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها ، قال ابن بطالون قال جماعة من كثيرها من البلاد انما اقتصرت مكة كالمالقة بالتعريف لان الحاج يرجع الى يده وقد لا يعرف فاحتاج المقتضى الى المبالغة في التعريف بها والظاهر القول الاول وان حديث أبي داود متعبد بحديث في معرفته لا يجل لقطتها الا لئلا يفتقد ما اختصت به لقطة مكانا لا يلتقط الا للتعريف بها بالاطلاع يجوز لقطتها لغيره *

مقلدوه بأخبار ثابتة منها قوله عليه السلام «ان ابراهيم حرم مكة ودعا لها وانى حرمت المدينة كاحرام ابراهيم مكة وانى دعوتى صاعها ومدتها بمثل مادعا به ابراهيم لاهل مكة» قال أبو محمد : هذا لاحجة لهم فيه لأنه لا دليل فيه على فضل المدينة على مكة أصلاً وإنما فيه أنه عليه السلام حرمها كما حرم ابراهيم مكة ودعا لها كما دعا ابراهيم لمكة فقط ، وهذا حق وقد دعا عليه السلام للمسلمين كلهم كما دعا لآل بيكر. وعمر. ولاصحابه رضى الله عنهم فهل فى ذلك دليل على فضلنا عليهم أو على مساواتنا لهم فى الفضل ؟ هذا مالا يقوله ذو عقل ، وقد حرم عليه السلام الدماء والأعراض والأموال وليس فى ذلك دليل على فضل ، واحتجوا بخبر آخر صحيح أنه عليه السلام كان يقول : « اللهم بارك لنا فى تمرنا وبارك لنا فى مدينتنا وبارك لنا فى صاعنا ومدتنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليك ونيك وأنه دعاك لمكة وانى أدعوك للمدينة بمثل مادعاك به لمكة ومثله معه » وبخبر صحيح فيه « اللهم اجعل بالمدينة ضعفى ما جعلت بمكة من البركة » وهذا لاحجة فيه فى فضل المدينة على مكة وإنما فيه الدعاء للمدينة بالبركة ونعمه هى والله مباركة ، وإنما دعا ابراهيم لمكة بما أخبر به تعالى إذ يقول : (فاجعل أقدمة من الناس تهوى إليهم وارزقهم من الثمرات) ، ولا شك فى أن الثمار بالمدينة أكثر مما بمكة ، ولا شك فى أن النبي عليه السلام لم يدع للمدينة بأن تهوى أقدمة الناس اليها أكثر من هويها إلى مكة لأن الحج إلى مكة لا إلى المدينة ، فصح أن دعاه عليه السلام للمدينة بمثل مادعا به ابراهيم لمكة ومثله معه إنما هو فى الرزق من الثمرات وليس هذا من باب الفضل فى شيء ، ومنها قوله عليه السلام « المدينة كالكبير تنفى خبثها وينصح^(١) طيبها ، وإنما تنفى الناس كما ينفى الكبير خبث العديد » ولاحجة فيه فى فضلها على مكة لأن هذا الخبر إنما هو فى وقت دون وقت ، وفى قوم دون قوم ، وفى خاص لا فى عام .

برهان ذلك أنه عليه السلام لا يقول : إلا الحق ، ومن أجاز على النبي عليه السلام الكذب فهو كافر ؛ وقال الله تعالى : (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) ، وقال تعالى : (ان المنافقين فى الدرك الأسفل من النار) ، فصح أن المنافقين أخبث الخلق بلا خلاف من أحد من المسلمين وكانوا بالمدينة وكذلك قد خرج على وطحة . والوزير . وأبو عبيدة بن الجراح . ومعاذ . وابن مسعود عن المدينة وهم من أطيب الخلق رضى الله عنهم بلا خلاف من مسلم حاشا الخوارج فى بغضهم ، فصحبنا

(١) قال الجوهري فى الصحاح : الناصح الخالص من كل شر قال : ايضاً ناصح واصفر ناصح وقال ابن الاثير فى النهاية :

« ورتصح طيبها ، أى نطهه ، ويروى وينصح ، أى يظهره »

لا يمتري فيه الا مستخف بالثبتي عليه السلام أنه عليه السلام لم يعن بالمدينة تنفي الخبر إلا في خاص من الناس، وفي خاص من الزمان لاعام *
وقد جاء كلامنا هذا نصا كما روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا عبد العزيز

يعني الدراوردي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في حديث : « ألا ان المدينة كالكير يخرج الحبث (١) لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد » * ومن طريق أحمد بن شعيب نا إسحاق ابن إبراهيم - هو ابن راهويه - نا عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رسول الله عليه السلام قال : ليس بلد الا سيطؤه الدجال الا المدينة ومكة على كل نقب من انقاب المدينة الملائكة صافين يحرسونها فينزل السبخة فترجف المدينة ثلاث رجفات يخرج اليه منها كل منافق ومكاف (٢) وهذا نفس قولنا وليس في هذا كله انها أفضل من مكة لا بنص . ولا بدليل * ومعنى قوله عليه السلام « مامن بلد إلا سيطؤه الدجال الا مكة والمدينة » انما هو سيطؤه أمره ويعونه لا يمكن غير هذا ، وسكان المدينة اليوم أحببت الحبث وإن الله وإننا إليه راجعون على مضيبتنا في ذلك ، فبطل تمويههم بهذا الخبر *

ومنا قوله عليه السلام « يفتح اليمين فيأتى قوم يبسون (٣) بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » وذكر مثل هذا حرفا حرفا في فتح الشام ، وفتح العراق ، وقوله عليه السلام « يأتى على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرخاء هلم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والذي نفسى بيده لا يخرج أحد منهم رغبة عنها الا أخلف الله فيها خيرا منه » *

قال أبو محمد : انما أخبر عليه السلام بأن المدينة خير لهم من اليمين . والشام . والعراق . وبلاد الرخاء وهذا لاشك فيه وليس فيه فضلها على مكة ولا ذكر لمكة أصلا *
وأما اخباره عليه السلام أيضا بأن المدينة خير من هذه البلاد لهم فانما هو أيضا خاص لا عام وهو من خرج عنها طلب رخاء ، أو لمرض دنيا ، وأما من خرج عنها للجهاد . أو لحكم بالعدل ، أو لتعالم الناس دينهم فلا ، بل الذى خرجوا له أفضل من مقامهم بالمدينة *

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٩ يخرج الحبث (٢) لم أجده في سنن النسائي وهو في صحيح البخاري ج ٥ ص ٣٠٢ (٣) قال الجوهري في الصحاح ليس السوق اليمين قد يستل الايل اسبا بالضم وقال في التزيين يقال في زجر البالة اذا سقتها يس وهو زجر الدوق في كلام أهل اليمن وفيه لغتان يسوا ويسوق قال في النهاية يقال : بست الناقة وابستها إذا سقتها وزجرتها قلت لها : يس يس تكسر اليا ويضمها

برهان ذلك خروجه عليه السلام عنها للجهاد وأمره الناس بالخروج معه والوعيد على من تخلف بالمدينة لغير عذر هذا ما لا شك فيه ، وكذلك بعثته عليه السلام أصحابه إلى اليمن ، والبحرين ، وعمان للدعاء إلى الاسلام . وتعليم القرآن . والسنة وهو عليه السلام يقول : « الدين النصيحة » فلا شك أنه قد نصحهم في إخراجهم لذلك ، فصح قولنا : وبطل أن يكون لهم متعلق في هذا في دعواهم فضل المدينة على مكة *
وأما قوله عليه السلام « لا يخرج أحد منهم رغبة عنها » فهذا الحق وعلى من يرغب عن المدينة لعنة الله فاهو بمسلم ، وكذلك بلا شك من يرغب عن مكة وليس في هذا فضل لأهل مكة *

ومنها قوله عليه السلام: «أمرت بقرية تأكل القرى» وهذا إنما فيه أن من المدينة تفتح الدنيا وليس في هذا فضل لماعلي مكة وقد تحت خراسان. وبجستان. وفارس. وكرمان من البصرة وليس ذلك دليلا على فضل البصرة على مكة *

ومنها قوله عليه السلام « إن الإيمان يأرز ^(١) إلى المدينة كأنارز الحية إلى جحرها » وهذا ليس فيه فضلا على مكة وإنما هو خبر عن وقت دون وقت بلا شك *

وبرهان ذلك أنه عليه السلام لا يقول : الا الحق وهو اليوم بخلاف ذلك فواحنانه
ووالأسفاه وما الاسلام ظاهرا الا في غيرهما ونسأل الله اعادتها الى افضل ما كانت عليه
بعده عليه السلام ، وقد جاء هذا الخبر بزيادة كما رويته من طريق مسلم نا محمد بن رافع
نا شاببة بن سوار نا عاصم — هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب — عن أبيه عن
جده عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « ان الاسلام بدا غريبا وسيعود
غريبا كما بدا وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية الى جحرها (٢) » ففى هذا أن
الامان يأرز بين مسجد مكة ومسجد المدينة .

ومنا حديث أنس «أن رسول الله عليه السلام كان إذا قدم من سفر فظفر إلى جذرات (٣) المدينة أوضع راحته من حبها» ، وهذا ليس فيه إلا أنه عليه السلام كان يحبها ونعم هذا حق وليس فيه أنه كان يحبها أكثر من حب مكة ولا أنها أفضل من مكة*
ومنا قوله عليه السلام: «لا يكيد أحد أهل المدينة إلا انماع» (٤) كما ينماع الملح في الماء*
ومنا قوله عليه السلام «لا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء ومن أخاف أهل المدينة أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة»

(١) قال الفريزي أي يضم اليها ويجتمع بعضه الي بعض فيها قال ارزت الحية تأرز روزا، وكذلك قال صاحب النهاية
(٢) أن صحيح سلج ١٤٣ ص ٥٢، في حجر ماء (٣) وهن من جن جمع جمع جدار أفاد صاحب مجمع البحار، وبقوله بعد «أوضع
روحته، أي حملها على سرعة السير (٤) قال في النهاية: ناع الشيء عيموا ناعاً على أفانيلو سال»

والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» (١)، وقوله عليه السلام مثل هذا فيمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً وهذا صحيح، وإنما فيه الوعيد على من كاد أهلها ولا يحل كيد مسلم فليس فيه أنها أفضل من مكة، وقد قال تعالى عن مكة: (ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم) فصح الوعيد على من ظلم بمكة كالوعيد على من كاد أهل المدينة. ومنها قوله عليه السلام: «لا يثبت أحد على لاوائها» (٢) وشدتها إلا كنت له شفيعاً أو شيداً يوم القيامة، فأنما في هذا الحضيض على الثبات على شدتها وأنه يكون لهم شفيعاً وليس في هذا دليل على فضلها على مكة، وقد صح أنه عليه السلام شفع لجميع أمته، وقد قال عليه السلام «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينها والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»، وهذا لا يكون إلا بمكة فهذا أفضل من الشفاعة التي يدخل فيها كل بر وفاجر من المسلمين. ومنها قوله عليه السلام: «اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد» فليس في هذا دليل على فضلها على مكة وإنما دعا عليه السلام بهذا كما ترى في أحد الأثرين، أما أن يحبها اليهم كحبهم مكة، وإما أشد من حبهم مكة، وأنه أعلم أي الأثرين أجيب به دعاؤه عليه السلام، وحب البلد يكون للواقفة والألفة وليس في هذا فضل على مكة. ومنها قوله عليه السلام: «لقاب قوس» (٣) أحدكم من الجنة أو موضع قيد—يعنى سوطه—خير من الدنيا وما فيها»، وقوله عليه السلام: «بين يتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي» وأرادوا أن يثبتوا من هذا أن مكة من الدنيا فوضع قاب قوس من تلك الروضة خير من مكة فليس هذا كما ظنوه، ولو كان كذلك لكانت مصر والكوفة وهيت خيراً من مكة والمدينة. وروينا عن مسلم بن محمد بن عبد الله بن عمر بن محمد بن بشر نا عبيد الله—هو ابن عمر—عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عليه السلام: «سيحان، وجيحان، والقرات، والنيل كل من أنهار الجنة» (٤) وهذا ما لا يقوله مسلم: أن هذه البلاد من أجل ما فيها من أنهار الجنة خير من مكة والمدينة.

قال أبو محمد: وهذان الحديثان ليس على ما يظنه أهل الجبل من أن تلك الروضة قطعة منقطعة من الجنة وأن هذه الأنهار مبهطة من الجنة هذا باطل وكذب لأن الله تعالى يقول في الجنة: (إن لك أن لا تجمع فيها ولا تنرى وإنك لاتظلم فيها ولا تضحي) فهذه صفة الجنة بلا شك وليست هذه صفة الأنهار المذكورة ولا تلك الروضة، ورسول الله عليه السلام لا يقول إلا الحق، فصح أن كون تلك الروضة من الجنة إنما

(١) قال في الترمذي عن معمر بن عمار قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أذاهم الله في الدنيا لم يضره في الآخرة» (٢) قال في الصحيحين: «من أذاهم الله في الدنيا لم يضره في الآخرة» (٣) قال في الصحيحين: «من أذاهم الله في الدنيا لم يضره في الآخرة» (٤) قال في الصحيحين: «من أذاهم الله في الدنيا لم يضره في الآخرة»

والله تعالى يصرفه عنها كما يصرفه عن المدينة والملائكة تنزل على المصلين في كل بلد كما أخبر عليه السلام « أنه يتعاقب فينا ملائكة بالليل والنهار »
ومنها قوله عليه السلام « هي طيبة » ونعم هي والله طيبة وليس في هذا فضل لها على مكة أصلاً *

فهذا كل ما احتجوا به من الأخبار الصحاح ما لهم خبر صحيح سوى هذه : وكلها لاحجة في شيء منها على فضل المدينة على مكة - أصلاً على ما بينا ، والحمد لله رب العالمين *
واحتجوا بمن دون رسول الله عليه السلام بالخبر الصحيح أن عمر قال لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة: أنت القاتل لمكة - خير من المدينة فقال له عبد الله : هي حرم الله وأمنه ، وفيها بيته فقال له عمر : لا أقول في حرم الله وأمنه شيئاً أنت القاتل لمكة - خير من المدينة فقال له عبد الله : هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال له عمر : لا أقول في حرم الله وأمنه شيئاً ، ثم انصرف *

قال أبو محمد : هذا حجة عليهم لالهم لأن عبد الله بن عياش لم ينكر لعمر أنه قال ما قرره عليه بل احتج بقوله ذلك بما لم يعترض فيه عمر ، فصح أن عبد الله بن عياش — وهو صاحب — كان يقول بمكة أفضل من المدينة وليس في هذا الخبر عن عمر لأن مكة أفضل ولأن المدينة أفضل ، وإنما فيه تقريره لعبد الله على هذا القول فقط ، ونحن نوجد من عمر تصريحاً بأن مكة أفضل من المدينة *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري نا سعيد بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا حامد بن يحيى البلخي نا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد أن ناسليمان ابن عتيق قال : سمعت عبد الله بن الزبير يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد النبي عليه السلام » وهذا سند كالشمس في الصحة ، فهذان صاحبان لا يعرف لهما من الصحابة مخالف ومثل هذا حجة عندهم *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال : من نذر أن يعتكف في مسجد إيليا فاعتكف في مسجد النبي عليه السلام بالمدينة أجزأ عنه ومن نذر أن يعتكف في مسجد النبي عليه السلام فاعتكف في المسجد الحرام أجزأ عنه ؛ فهذا سعيد فقيه أهل المدينة يصرح بفضل مكة على المدينة *

قال أبو محمد : واحتجوا بأخبار موضوعية يجب التنبيه عليها والتحذير منها * منها خبر رويناه أن النبي عليه السلام قال في ميت رآه : دفن في التربة التي خلق منها ؛ قالوا : والنبي عليه السلام دفن بالمدينة فن تربتها خلق وهو أفضل الخلق فهي أفضل البقاع ، وهذا خبر

موضوع لأن في أحد طريقه محمد بن الحسن بن زبالة وهو ساقط بالجملة قال فيه يحيى ابن معين : ليس بثقة وهو بالجملة متفق عن اطراحه ، ثم هو أيضا عن أنيس بن يحيى مرسل ولا يدرى من أنيس بن يحيى ، والطريق الأخرى من رواية أبي خالد وهو مجهول عن يحيى البكاء وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأنه إنما كان يكون الفضل لقبره عليه السلام فقط والا فقد دفن فيها المناقون وقد دفن الأنبياء عليهم السلام من إبراهيم واسحاق ويعقوب وموسى وهارون وسليمان وداود عليهم السلام وغيرهم بالشام ولا يقول مسلم : إنها بذلك أفضل من مكة *

ومنها « افتحت المدائن بالسيف وفتحت المدينة بالقرآن » . وهذا أيضا من رواية محمد بن الحسن بن زبالة المذكور بوضع الحديث ، وهذا من وضعه بلا شك لأنه رواه عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي عليه السلام ، ومثل هذا الشارع العجيب لا يجوز أن يسلك إليه إلا مثل هذه المزلة ، وهذا إسناد لا يتفرد بمثله إلا ابن زبالة دون سائر من روى عن مالك من الثقات ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة في فضلها على مكة لأن البحرين وأكثر مدائن اليمن كنعنا والجند^(١) وغيرها لم تفتح بسيف إلا بالقرآن فقط وليس ذلك بموجب فضلها على مكة عند أحد من المسلمين *

ومنها « ما على الأرض بقعة أحب إلى أن يكون قبرى فيها منها » وهذا من رواية الكذاب محمد بن الحسن بن زبالة عن مالك عن يحيى بن سعيد مرسل ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة في فضلها على مكة لأن رسول الله عليه السلام كره للمهاجرين وهو سيدهم أن يرجعوا إلى مكة ليحشروا غرباء مطرودين عن وطنهم في الله تعالى حتى أنه عليه السلام رأى لسعد بن خولة أن مات بمكة ولم يجعل للمهاجرين بعد تمام نسكه أن يبقى بمكة إلا ثلاث ليال فقط ، فأخرجت مكة بهذه العلة عن أن يدفن فيها النبي عليه السلام فالمدينة أفضل البقاع بعدها بلا شك *

روينا من طريق الزار نا محمد بن عمر بن هياج نا الفضيل بن دكين أبو نعيم نا محمد بن قيس عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أبي موسى قال : مرض سعد بمكة فأتاه النبي عليه السلام يعود فقال له : « يا رسول الله أليس^(٢) تكره أن يموت الرجل في الأرض التي هاجر منها » قال : بلى « وذكر باقي الخبر ، فهذا نص ما قلنا ، والحمد لله رب العالمين » ومنها « اللهم انك أخرجني من أحب بلادك إلى فأسكني أحب البلاد إليك » وهذا موضوع من رواية محمد بن الحسن بن زبالة المذكور عن محمد بن اسمعيل عن سليمان بن بريدة وغيره مرسل *

ومنها المدينة خير من مكة ، هكذا تصریح رويناه من طرق ، أحدهما من رواية محمد بن الحسن بن زبالة صاحب هذه الفضائح كلها المنفرد بوضعها عن يحيى بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج قال قال رسول الله ﷺ : « والثاني من طريق محمد ابن عبد الرحمن بن الرداد بن عبد الله بن شريح بن مالك القرشي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج عن النبي عليه السلام ، ومحمد بن عبد الرحمن هذا مجهول لا يدريه أحد » والثالث من طريق عبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك عن محمد ابن عبد الرحمن بن الرداد المذكور عن يحيى بن سعيد عن عمرة قال رافع : قال رسول الله عليه السلام ، وعبد الله بن نافع هذا ضعيف بلا خلاف ، وابن الرداد مجهول ، ومثل هذا الشارح العجيب لا يجوز أن يسلك عليه الأعلى هذه الزوايج الوحشة .

وهذا الخبر رويناه من طريق مسلم باسناد في غاية الصحة قال مسلم « نا عبد الله بن مسلمة القعني ناسليان بن بلال عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير بن مطعم قال : خطب مروان فذكر مكة وأهلها وحرمتها ولم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها ^(١) فاداه رافع بن خديج فقال ^(٢) أسعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها ، وقد حرم رسول الله عليه السلام ما بين لائتيها ^(٣) وذلك عندنا في أديم خولاني ^(٤) ان شئت أقرأتكم ^(٥) فقال مروان : قد سمعت بعض ذلك »

قال أبو محمد : فهكذا كان الحديث فبدله أهل الزيغ عصبية مجمل الله تعالى لهم بها الفضيحة في الكذب على رسول الله عليه السلام وصفة الحماقة ، ونعوذ بالله من كل ذلك .

قال علي : هذا كل ما هو به قد أوضناه وبالله تعالى التوفيق ، ثم نورد الآثار الصحيحة والبراهين الواضحة في فضل مكة على المدينة وغيرها ، أول ذلك حبس الله تعالى الفيل عنها وإهلاكه جيش راكبه إذ أراد غزو مكة ، ثم قول رسول الله عليه السلام في غزوة الخديبية إذ بركت ناقته فقال الناس : خلأت ^(٦) فقال النبي عليه السلام : « ما خلأت ولا هو لها يخلق ولكن حبسها حابس الفيل » وقال تعالى : (ومن دخله كان آمنا) وقال تعالى : (ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين) وقال تعالى : (ان الصفا والمروة من شعائر

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) هي تبتة لا بقوى الأرض اللبنة حجار وسودا ، وللمدينة لابنان شرقية وغربية بينهما ، ويقال : لا بقولو بقوى بقالون ثلاث لغات مشهورات ، افاده التورى في شرح مسلم (٤) الا اديم الجبل البويع ، والخولاني نسبة الى خولان وهو غلاف من غلاف اليمن ، وايضا اسم قرية كانت بقرب حقيق يريد رافع ان حديث تحريم المدينة غلط عندنا بالكتابة في جملة مدبوغ منسوب الى خولان ، ولعل اديم تلك التواحي في ذلك الزمان كان من ائمة واحسن الجاهلونية يكتبون فيها بالفتح اعلم (٥) كفنا في جميع النسخ بصيغة الجمع ، وفي صحيح مسلم ، ان شئت أقرأتكم ، وهو ظاهر السياق (٦) أي حرمت ولم تمسه

الله) وقال تعالى: (ثم عليها الى البيت العتيق) وقال تعالى: (أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) ثم جعل الله تعالى فيها تمام الصلاة . والحج . والعمرة ، فهي القبلة التي لا تقبل صلاة الا بالقصد نحوها ، واليها الحج المفترض . والعمرة المفترضة ، وانما فرضت الهجرة الى المدينة مالم تفتح مكة فلما فتحت بطلت الهجرة ، فهذه الفضيلة لمكة ثم للمدينة ، وأمر عليه السلام أن لا يسفك فيها دم ، وأخبر أن الله تعالى حرما يوم خلق السموات والأرض ولم يحرمها الناس ، ونهى عليه السلام أن يستقبلها أحد أو يستدبرها يبول أو غائط *

روينا من طريق البخارى نا محمد بن عبد الله نا عاصم بن علي نا عاصم بن محمد - هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن واقد بن محمد هو أخو م قال: سمعت أبي هو محمد بن زيد قال: قال عبد الله بن عمر: «قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: ألا أى شهر تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: الأشهر ناهذا؟ قال: [الإ] (١) أى بلد تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: الأبلدنا هذا؟ قال: [الأى] يوم تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: ألا يومنا هذا قال [(٢) فان الله تعالى حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم الا بحقها كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا من شهركم هذا أهل بلغت؟ ثلاثا كل ذلك يجيبونه ألا نعم » (٣) *

ومن طريق ابن أبى شبة نا أبو معاوية هو محمد بن حازم الضرير - عن الأعمش عن أنى صالح السمان عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله عليه السلام في حجته: «أتدرون أى يوم أعظم حرمة؟ قلنا: يومنا هذا قال: فأى بلد أعظم حرمة؟ قلنا: بلدنا هذا» ثم ذكر مثل حديث ابن عمر ، فهذا جابر . وابن عمر يشهدان أن رسول الله عليه السلام قرر الناس على أى بلد أعظم حرمة فأجابوه بأنه مكة وصدقهم في ذلك ، وهذا إجماع من جميع الصحابة في إجابتهم إياه عليه السلام بأنه بلدهم ذلك وهم بمكة فمن خالف هذا فقد خالف الإجماع فصح بالنص والإجماع أن مكة أعظم حرمة من المدينة ، وإذا كانت أعظم حرمة من المدينة فهي أفضل بلاشك لأن أعظم الحرمة لا يكون الا لأفضل ولا بد لا للأقل فضلا *

روينا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أنى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أنى هريرة «أن رسول الله عليه السلام كان بالحجون (٤) فقال : والله انك لخير أرض الله وأحب أرض الله الى ولولم أخرج منك ما خرجت لم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى » وذكر باقى الحديث *

ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٨٥ (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٨٦ (٣) في صحيح البخارى زيادة في آخر الحديث تركها المصنف واقتصر على عمل الشافعية (٤) وفتح الحاء المهملة الجبل المشرف على شىب الجوارين بمكة الهاء بفتحها قال في المجموع ج ١ ص ٤٤٤

ابن وقاص عن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة «أن رسول الله عليه السلام وقف بالحجون فقال : انك خير أرض الله وأحب أرض الله الى الله ولو تركت فيك ما خرجت منك» وذكر باقي الحديث *

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا سلمة بن شبيب . وثية بن سعيد . واسحاق بن منصور قال سلمة : عن ابراهيم بن خالد قال : سمعت معمر بن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة قال : قال رسول الله عليه السلام وهو في سوق الجذرة بمكة : والله إنك لخير أرض الله وأحب البلاد الى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت ؛ وقال ثية : نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل بن خالد ، قال اسحاق : نا يعقوب — هو ابن ابراهيم — بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا أبي عن صالح بن كيسان : ثم اتفق عقيل . وصالح كلاهما عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عدى بن الحراء أخبره أنه سمع رسول الله عليه السلام وهو واقف على راحته بالجذرة من مكة يقول لمكة : « والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله الى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » لم يختلف عقيل . وصالح شيء من لفظه عليه السلام إلا أن عقيل قال عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عدى بن الحراء : « عبد الله هذا مشهور من الصحابة زهري النسب » *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا أبوذر الهروي نا أبو الفضل محمد بن عبد الله بن حمويه نا علي بن محمد بن عيسى نا أبو اليان — هو الحكم بن نافع — أخبرني شعيب — هو ابن أبي حمزة — عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عدى بن الحراء أخبره أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول وهو واقف بالجذرة في سوق مكة : « والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله الى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » فارتفع الاشكال جملة والله الحمد *

وهذا خبر في غاية الصحة رواه عن النبي عليه السلام أبو هريرة . وعبد الله بن عدى ، ورواه عنهما أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . ورواه عن أبي سلمة الزهري . ومحمد بن عمرو بن علقمة ، ورواه عن محمد بن عمرو حماد بن سلمة والدروردي ، ورواه عن الزهري أصحابه الثقات معمر . وشعيب بن أبي حمزة . وعقيل . وصالح بن كيسان ، ورواه أيضا عنه يونس بن يزيد . وعبد الرحمن بن خالد ، ورواه عن هؤلاء الجماعة الفقير ، ولا مقال لأحد بعد هذا *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر المقرئ نا عبد الوارث بن سفيان بن جبرون نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير . وأبو يحيى بن أبي مرة قال جميعا : نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن حبيب المعلم نا عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله عليه السلام : « صلاة في مسجد أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى هذا بمائة صلاة » قال أحمد بن زهير : سألت يحيى بن معين عن حبيب المعلم فقال : ثقة ، وقال أحمد بن حنبل : حبيب المعلم ثقة ما أصح حديثه هذا لفظ أحمد بن زهير ، وقال ابن أبي مرة في روايته : « صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى » * وروناه أيضا من طريق محمد بن عبيد بن حساب عن حماد بن زيد بلفظه وإسناده * وروناه أيضا من طريق أبي معاوية عن موسى الجنبى عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام ، حديث ابن الزبير صحيح فارتفع الاشكال جملة والحمد لله * فروى القطيع بفضل مكة على المدينة كما أوردنا عن النبي عليه السلام جابر . وأبو هريرة . وابن عمر . وابن الزبير . وعبد الله بن عدى خمسة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم منهم ثلاثة مدنيون بأسانيد في غاية الصحة ، ورواه عن هؤلاء أبو صالح السمان . ومحمد بن زيد بن عبد الله بن عمر . وأبو سلة بن عبد الرحمن بن عوف . وعطاء بن أبي رباح منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء عاصم بن محمد . والأعشى . ومحمد بن عمرو بن علقمة . والزهرى . وحبيب المعلم منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء واقد بن محمد . وأبو معاوية محمد بن حازم الضرير وحماد بن سلة . وحماد بن زيد . وعبد العزيز بن محمد الدراوردى . ومعم . وشعيب بن أبي حمزة . وعقيل بن خالد . وصالح بن كيسان . وعبد الرحمن بن خالد . ويونس بن يزيد منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء من لا يحصى كثرة والحمد لله رب العالمين *

وقد ذكرنا أن قول جميع الصحابة قول عمر بن الخطاب مروا عنه ورونا من طريق يحيى ابن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أسلم المقرئ قلت لعطاء آتى مسجد النبي ﷺ فأصلى فيه * قال : فقال لى عطاء : طواف واحد أحب الى من سفرك الى المدينة وهو قول أبى حنيفة . والشافعى . وسفيان . وأحمد . وأبى سليمان . وغيرهم ، وبالله تعالى التوفيق *

بسم الله الرحمن الرحيم بك اللهم أستعين^(١)

كتاب الجهاد

٩٢٠ — مسألة — والجهاد فرض على المسلمين فاذا قام به من يدفع العدو ويغزوهم في عقد دارهم^(٢) ويحمي ثغور المسلمين سقط فرضه عن الباقيين وإلا فلا، قال الله تعالى: (انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم) *

روينا من طريق اسماعيل بن إسحاق نا محمود بن خداش نا اسماعيل بن إبراهيم هو ابن علي نا أيوب هو السخني نا عن محمد بن سيرين قال: كان أبو أيوب الأنصاري يقول: قال الله تعالى: (انفروا خفافا وثقالا) فلا أحد من الناس إلا خفيف أو ثقل *

ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي أخبر نا عبد الله بن المبارك عن وهيب المكي عن عمر بن محمد بن المنكدر^(٣) عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يغزو ولم يحدث^(٤) به^(٥)» نفسه مات على شعبة من نفاق^(٦)» قال أبو محمد: وهذا وعيد شديد نفوذ بالله منه *

ومن طريق مسلم نا اسماعيل بن علي نا علي بن المبارك نا يحيى بن أبي كثير نا أبو سعيد مولى المهري عن أبي سعيد الخدري «أن رسول الله ﷺ بعث^(٧) [بعثنا]^(٨) إلى بني لحيان من هذيل فقال: ليبعث من كل رجلين أحدهما والأجر بينهما» *

٩٢١ — مسألة — ومن أمره الأمير بالجهاد إلى دار الحرب ففرض عليه أن يطيعه في ذلك إلا من له عذر قاطع * روينا من طريق البخاري نا علي بن عبد الله نا يحيى بن سعيد القطان نا سفيان - هو الثوري - حدثني منصور - هو ابن المعتز - عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [رضي الله عنهم]^(٩) قال: قال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا» *

(١) البسملة وما بعدها سقطت من النسخة رقم (١٤) (٢) قال الجوهري في صحاحه: قال الاصمعي: تنقر الدار أصلها وهو عملة القوم، وأهل المدينة يقولون: تنقر الدار بالعم (٣) في النسخة التي يقرئ محمد بن عمر بن محمد بن المنكدر - زيادة محمد بن وهب غلط (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٤ (٥) في صحيح مسلم بعد أن ذكر الحديث قال نا علي بن سهم نا عبد الله بن المبارك نا في ذلك (٦) كان على عبد رسول الله ﷺ (٧) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٠ (٨) الزيادة من صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٦٦

٩٢٢ — مسألة — ولا يجوز الجهاد إلا بأذن الأيوين إلا أن ينزل العدو بقوم من المسلمين ففرض على كل من يمكنه إعادتهم أن يقصدهم مغنيا لهم ^(١) أذن الأيوين أم لم يأذن إلا أن يضيقا أو أحدهما بعده فلا يحل له ترك من يضيق منها *
روينا من طريق البخارى نا آدم نا شعبة نا حبيب بن أبى ثابت قال : سمعت أبا العباس الشاعر وكان لايتهم فى الحديث ^(٢) قال : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ ^(٣) فاستأذنه فى الجهاد فقال له عليه السلام : أحمى والدك قال : نعم قال : قصها فجاهد » *

ومن طريق البخارى نا مسدد نا يحيى نا ابن سعيد القطان نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ^(٤) عن النبى ﷺ قال : « السمع والطاعة حق مالم يؤمر بمعصية ^(٥) فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » * وروينا عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال : « إنما الطاعة فى المعروف ». وعن علقمة عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال « لا طاعة لأحد فى معصية الله تعالى » *

٩٢٣ — مسألة — ولا يحل لمسلم أن يفر عن مشرك ولا عن مشركين ولو كثر عددهم أصلا لكن ينوى فى رجوعه التحيز الى جماعة المسلمين ان رجال البلوغ، اليهم أو ينوى الكفر الى القتال فان لم ينو الا تولى دبره هارباً فهو فاسق مالم يتب، قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا وحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره لا متحررا لقتال أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله وماواه جهم) ، وقال قوم : ان الفرار له مباح من ثلاثة فصاعداً ، وهذا خطأ *

واحتجوا فى ذلك بقول الله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بأذن الله) *

ورويانا عن ابن عباس أنه قال : « ان فر رجل من رجلين فقد فر وان فر من ثلاثة فلم يفر » * قال أبو محمد : أما ابن عباس فقد خالفوه فى مئين من الفضايا منها قراءة أم القرآن جهرآنى صلاة الجنائز وأخباره أنه لا صلاة الا بها وغير ذلك كثير ولا حجة الا فى كلام الله تعالى ، أو كلام رسوله ﷺ ، وأما الآية فلا متعلق لهم فيها لأنه ليس فيها لانصر ولا دليل باباحة الفرار عن العدد المذكور ، وإنما فيها أن الله تعالى علم أن فينا ضعفاً ، وهذا حق ان فينا لضعفاً ولا قوى إلا وفيه ضعف بالاضافة الى ما هو أقوى منه الا الله تعالى وحده

(١) فى النسخة البنية ومعناها هم ، (٢) فى صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٢ (٣) فى صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٣ (٤) فى صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٣ (٥) فى صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٣

فهو القوى الذي لا يضعف ولا يقلب ، وفيها أنت الله تعالى خفف عنا فله الحمد وما زال ربنا تعالى رحياً بنا يخفف عنا في جميع الأعمال التي ألزمتنا ، وفيها أنه إن كان مناماته صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منا ألف يغلبوا ألفين باذن الله وهذا حق ، وليس فيه أن المائة تغلب أ أكثر من مائتين ولا أقل أصلاً بل قد تغلب ثلثمائة نعم وألفين وثلاثة آلاف ولا أن الألف ^(١) لا يغلبون الألفين فقط لا أكثر ولا أقل ، ومن ادعى هذا في الآية فقد أبطل وادعى ما ليس فيها منه ^(٢) أثر . ولا إشارة . ولا نص . ولا دليل ، بل قد قال عز وجل (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين) فظهر أن ^(٣) قولهم لا دليل عليه أصلاً . ونسألهم عن فارس يطل شاكى السلاح قوى لقي ثلاثة من شيوخ اليهود الحريين هزمى مرضى رجالة عزلا ^(٤) أو على حير أنه ان يفر عنهم ؟ لئن قالوا نعم : لئأن بطامة بأها الله والمؤمنون وكل ذى عقل ، وإن قالوا : لا ليركن قولهم ^(٥) ، وكذلك نسألهم عن ألف فارس نخبة أبطال أمجاد مسلحين ذوى بصائر لقوا ثلاثة آلاف من محشودة بادية النصارى رجالة مستغربين ، ألهم أن يفرواعهم ؟

ورويان عن وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال : ليس الفرار من الزحف من الكبار إنما كان ذلك يوم بدر خاصة *

قال أبو محمد : وهذا تخصيص للآية بلا دليل . رويانا من طريق البزارنا عمرو بن علي ومحمد بن منبى قالاجبعا : نايحي بن سعيد القطان نا عوف الأعرابي عن يزيد الفارسي نا ابن عباس ان عثمان قاله : كانت الأتفال من أول ما أنزل بالمدينة * ورويانا من طريق مسلم نا هارون بن سعيد [الألبلى] ^(٦) نا ابن وهب أخبرنا سليمان ^(٧) بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي الفيث عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ^(٨) : « اجتنبوا السبع الموبقات [قيل تارسل الله وما هن ؟ قال :] ^(٩) الشرك بالله . والسحر . وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق . وأكل مال اليتيم . وأكل الربا . والتولي يوم الزحف . وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » فعم عليه السلام ولم يخص * ومن طريق البخارى نا عبد الله بن محمد نا معاوية بن عمرو نا أبو اسحاق — هو الهزارى — عن موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله قال : كتب اليه عبد الله بن أبي أوفى ^(١٠) فقرأ أنه ان رسول الله ﷺ « قال يا أيها الناس لا تمزوا لقاء العدو واسألوا الله العافية فاذا القتية وهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال

(١) في النسخة رقم (١٤) ، ولنا لا اتف ، وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٤) ، ومنها (٣) في النسخة البينة سقط لفظ ^(٤) ما ، خطأ (٥) جمع أعزل الذي لا سلاح معه (٥) في النسخة رقم (١٤) ، والقولهم (٦) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧ (٧) في النسخة البينة ، سالم ، وهو غلط (٨) في صحيح مسلم عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال (٩) (١٠) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧ (١٠) في النسخة البينة « عبد الله بن أبي النضر » وهو غلط .

السيف» (١) فعم عليه السلام ولم يخص ، واسلام أبى هريرة وابن أبى أوفى بلا شك بعد نزول سورة الأنفال التى فيها الآية التى احتجوا بها فيما ليس فيها من شيء ، وقد خالف ابن عباس وغيره كما حدثنا عبد الله بن ربيع التميمى نا محمد بن معاوية المروانى أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب [الجمحى] (٢) نا عبد الله بن عبد الوهاب الحجى نا خالد بن الحارث الهجيمى (٣) ناشبة عن أبى اسحاق السبيعى قال : سمعت رجلا سأل البراء بن عازب ارأيت لو أن رجلا حمل على الكتيبة وهم ألف ألقى يده الى التهلكة ؟ قال البراء : لا ولكن التهلكة أن يصيب الرجل الذنب فيلقى يده ويقول : لا توبلى * وعن عمر بن الخطاب إذا القيمت فلا تفروا * وعن علي . وابن عمر الفرار من الزحف من الكبار * ولم يخصوا عددا من عبيد ، ولم ينكر أبو أيوب الأنصارى . ولا أبو موسى الأشعرى أن يحمل الرجل وحده على العسكر الجرار وثبت حتى يقتل ، وقد ذكرنا واحدا من مسلمان طريق الحسن « أن المسلمين لقوا المشركين فقال رجل : يا رسول الله أشد عليهم ، أو أحمل عليهم ؟ فقال له رسول الله ﷺ : أنراك قاتل هؤلاء كلهم اجلس فإذا نهض أصحابك فانهض وإذا شدوا فشد ، وهذا مرسل لا حجة فيه بل قد صح عنه عليه السلام أن رجلا من أصحابه سأل ما يصحك الله من عبده ، قال غمسه يده فى العدو حاسرا فزع الرجل درعه ودخل فى العدو حتى قتل رضى الله عنه *

٩٢٤ — مسألة — وجاز تحريق أشجار المشركين . وأطعمتهم . وزرعهم . ودرهمهم وهدم ما قال الله تعالى : (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين) ، وقال تعالى : (ولا يظنون موطننا بغطال كفار ولا ينالون من عدونا ولا الا كتب لهم به عمل صالح) ، وقد أحرق رسول الله ﷺ نخل بنى النضير وهو فى طرف دور المدينة . وقد علم أنها نصير للمسلمين فى يومه أو غده ، وقدرونا بن أبى بكر الصديق رضى الله عنه لا تقطعن شجرا مترا ولا تخربن عامرا ، ولا حجة فى أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد ينهى أبوبكر عن ذلك اختيارا لأن ترك ذلك أيضا مباح كما فى الآية المذكورة ، ولم يقطع ﷺ أيضا نخل خير ، فكل ذلك حسن . وبالله تعالى التوفيق *

٩٢٥ — مسألة — ولا يحل عقر شيء من حيوانهم البتة لا لابل . ولا بقر . ولا غنم . ولا خيل . ولا دجاج . ولا حام ، ولا أوز ، ولا برك ، ولا غير ذلك الا للآكل فقط حاشا الخنازير جملة فمقر وحاشا الخيل فى حال المقاتلة فقط . وسواء أخذها المسلمون . أو لم يأخذوها أدرى العدو ولم يقدر المسلمون على منعها . أو لم يدركوها (١) ، ويحلى كل ذلك

(١) ذكر هذا الحديث البخارى فى مواضع من صحيحه مقطعا وهو موجود فى ج ٢ ص ٢٩٩ بأطول من هذا (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) هو بها مضمومة وفتح الجيم نبتة الى الهجيم بن عمرو همن المنى (٤) كذا فى النسخ وهو صحيح (الان لا نسب اولم يدركها . .

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن عمرو هو ابن دينار عن صهيب مولى ابن عامر ^(٢) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «ما من إنسان يقتل عصفورا ^(٣) فإفوقها بغير حقها إلا سأله الله [عز وجل] ^(٤) عنها قيل: يا رسول الله وما حقها؟ قال: يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها يرى به» ^(٥) * ومن طريق مسلم بن الحجاج نا محمد بن حاتم نا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «نهى النبي ﷺ ^(٦) [عن] ^(٧) أن يقتل شيء من الدواب صبراً» * ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن زبور المكي نا ابن أبي حازم عن زيد بن الهاد عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن أبيه قال: قال

(١) في النسخة اليمنية أرباعا وثان، (٢) في النسخة اليمنية ابن عاصم وهو غلط صحاح من تهذيب التهذيب (٣) في النسائي ج ٧ ص ٢٠٧، قتل عصفورا، (٤) الزايد من النسائي (٥) في النسائي ويرى بها والضمير عائدة إلى الرأس وهو مذ (٦) في صحيح مسلم ج ١ ص ١١٩، نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٧) الزايد من النسخة رقم (١٤) هـ

رسول الله ﷺ: «لا تملأوا بالهائم» (١) * ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال لأمير جيش بعثه إلى الشام: لا تقرب شاة ولا بعير إلا لكلا ولا تحرقن نحلا ولا تفرقنه، (٢) ولا يعرفه في ذلك من الصحابة بخلاف *

وأما الخنزير فروي أن من طريق البخاري نا اسحق هو ابن راهويه نا يعقوب بن إبراهيم ابن سعد نا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما عدلا [فيكسر الصليب] (٣) ويقتل الخنزير» * فأخبر عليه السلام أن قتل الخنزير من العدل الثابت في ملته التي يحبسها عيسى أخوه عليهما السلام، وذكر بعض الناس خبرا لا يصح فيه أن جعفر بن أبي طالب عرق فرسه يوم قتل؛ وهذا خبر رواه عباد بن عبد الله بن الزبير عن رجل من بني مرة لم يسمه، ولو صح لما كان فيه حجة لأنه ليس فيه أن النبي ﷺ عرف ذلك (٤) فأقره *

وأما الفرس في المدافعة فإن للسلم أن يدفع عنه من أراد قتله أو أسره بأي شيء أمكنه *
٩٢٦ — مسألة — ولا يحل قتل نسائهم ولا قتل من لم يبلغ منهم إلا أن يقاتل أحد من ذكرنا فلا يكون للسلم منجاة من الإقتله فله قتله حيث * روي من طريق البخاري نا أحمد بن يونس نا الليث — هو ابن سعد — عن نافع بن ابن عمر أخبره * أن [امرأة وجدت في بعض مغازي النبي صلى الله عليه وسلم مقتولة فأنكر] (٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان *

٩٢٧ — مسألة — فإن أصيبوا في الليات أو في اختلاط الماحمة عن غير قصد فلا حرج في ذلك * روي أن من طريق البخاري نا علي بن عبد الله نا سفيان نا الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي «أن رسول الله ﷺ سئل عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من ذراريهم ونسائهم فقال: هم من آبائهم» (٦) *
٩٢٨ — مسألة — وجائز قتل كل من عدا من ذكرنا من المشركين من مقاتل أو غير مقاتل، أو تاجر، أو أجير — وهو العسيف — أو شيخ كبير كان ذارأي. أو لم يكن، أو فلاح، أو أسقف، أو قسيس، أو راهب، أو أعمى، أو مقعد لا تحاش أحدا، وجائز استبقاؤهم أيضا قال الله تعالى: (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخنوهم واحصروهم واقعدوا لهم

(١) الحديث اختصره المصنف انظر ج ٧ ص ٢٣٨ من سنن النسائي (٢) هو في موطأ مالك ج ٢ ص ٦ بأطول من هذا اختصره المصنف اقتصر على عمل الشاهدته ووقع في الموطأ المطبوع مع تعليق السيوطي ولا تحرقن نحلا ولا تفرقنه، وهو غلط وجاهد صحيحا في الزرقاء على الموطأ كما هاتنه فأن تصحيح ليس بالسهل (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (٥١) عرف بذلك، (٥) الزيادة من صحيح البخاري ج ٤ ص ١٤٧ (٦) هو في صحيح البخاري ج ٤ ص ١٤٧ بأطول من هذا

كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا سيلهم) فسمّ عز وجل كل مشرك بالقتل الا أن يسلم ، وقال قوم : لا يقتل أحد من ذكرنا ، واحتجوا بخبر رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة نا المغيرة عن أبي الزناد عن المرقع عن جده رباح ^(١) ابن الربيع قال : « كنا مع رسول الله ﷺ فقال لرجل : « أدرك خالدًا وقل له : لا تقتل ذرية ولا عسيفا » * ومن طريق سفيان عن عبد الله بن ذكوان عن المرقع بن صفي عن عمه حنظلة الكاتب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تقتلوا الذرية ولا عسيفا » * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا الحسن بن صالح بن حي عن خالد بن الفرز ^(٢) عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال لهم : اطلقوا باسم الله وفي سبيل الله تقاتلون عدو الله ^(٣) لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا ولا امرأة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حميد عن شيخ من أهل المدينة مولى لبني عبد الأشهل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان اذا بعث جيوشه قال : لا تقتلوا أصحاب الصوامع » * ومن طريق القعني نا ابراهيم بن اسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة « قال رسول الله ﷺ : لا تقتلوا أصحاب الصوامع » * ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا عبيد الله بن عمر قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى بعض امرائه « أن رسول الله ﷺ قال : لا تقتلوا صغيرا ولا امرأة ولا شيخا كبيرا » * وعن حماد بن سلمة عن شيخ مخي عن أبيه « أن رسول الله ﷺ نهي عن قتل العساء والوصفاء ^(٤) » * ومن طريق قيس ابن الربيع عن عمر مولى عتبة عن زيد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ « أنه نهي ان يقتل شيخ كبير أو يعقر شجر الاشجار يضرب بهم » * ومن طريق ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن الأحوص عن راشد بن سعد نهي النبي ﷺ عن قتل الشيخ الذي لا حراك به * *

وذكروا عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لأمرئيه : لا تقتل امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هرما إنك ستدبر على قوم قد حبسوا أنفسهم في الصوامع زعموا لله فدعهم وما حبسوا أنفسهم له ، وستر على قوم قد لحصوا من أوساط رؤسهم وتركوا فيها من شعورهم أمثال العصائب فاضرب ما لحصوا عنه بالسيف * وعن جابر بن عبد الله قال : كانوا لا يقتلون تجار المشركين وقالوا : [نماقتل من قاتل وهو لاء لا يقاتلون * *

(١) هو يار . موحدة مخففة (٢) هو بكر الفاء وتحتها وسكون الراء بعد ازاياه تقريب (٣) في نسخة داعية الله .

(٤) العساء الاجراء والوصفاء العبيد

هذا كل ما شغبوا به على كل ذلك لا يصح: أما حديث المرقع فالمرقع مجهول^(١)، وأما حديث ابن عباس فمن شيخ مدني لم يسم وقد سباه بعضهم فذكر إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حنيفة^(٢) وهو ضعيف، والخبران الآخران، مرسلان، وكذلك حديث راشد مرسل ولا حجة في مرسل، وأما حديث أنس فمن خالد بن الفرز وهو مجهول، وحديث حماد بن سلمة عن شيخ بني عن أبيه. وهذا عجب جدا وأعجب منه أن يترك له القرآن، وأما حديث قيس بن الربيع فليس قيس بالقوى ولا عمر مولى عتبة معروف، وعلي بن الحسين لم يولد إلا بعد موت جده رضى الله عنهم، فسقط كل ما هو به، وأما الرواية عن أبي بكر فمن عجمائهم هذا الخبر نفسه: عن أبي بكر رضى الله عنه فيه جاء نهى أبي بكر رضى الله عنه عن عقري شيء من الابل. أو الشاء الا لما كلة، وفيه جاء ان لا يقطع الشجر ولا يفرق التحل ظالفوه كما اشتهر حيث لا يحل خلافة لأن الستة معه وحيث لا يعرف له مخالف من الصحابة، ثم احتجوا به حيث خالفه غيره من الصحابة رضى الله عنهم، وهذا عجب جداني خبر واحد!، وأما قول جابر لم يكونوا يقتلون تجار المشركين فلا حجة لهم فيه لانه لم يقل: ان تركهم قتلهم كان في دار الحرب وإنما أخبر عن جملة أمرهم، ثم لو صح مينا عنه لما كان لهم فيه متعلق لانه ليس فيه نهى عن قتلهم وإنما فيه اختيارهم تركهم فقط * وروينا عن الحسن. ومجاهد. والضحاك النهى عن قتل الشيخ الكبير ولا يصح عن مجاهد. والضحاك لانه من طريق جوير. وليث بن أبي سالم، وكذلك أيضا هذا الخبر عن أبي بكر لا يصح لانه عن يحيى بن سعيد. وعطاء بن ثابت بن الحجاج وكلمهم لم يولد إلا بعد موت أبي بكر رضى الله عنه بدهر * ومن طريق فيها الحجاج بن أرطاة وهو هالك ولو شئنا أن نتجس بخبر الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ وبخبر الحجاج مسندا، اقلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرهم^(٣) لكننا أدخلنا منهم في الإهم ولكن يعيذنا الله عز وجل من أن نتجس بما لا نراه صحيحا، وفي القرآن ومصحح السنن كفاية *

وأما قولهم: إنما تقتل^(٤) من قاتل فباطل بل تقتل كل من يدعى إلى الاسلام منهم حتى يؤمن أو يؤدى الجزية ان كان كتابيا كما أمر الله تعالى في القرآن لا كما أمر أبو حنيفة إذ يقول ان ارتدت المرأة لم تقتل فان قتلت قتلت، وان سب المشركون أهل الذمة النبي ﷺ تركوا

(١) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٨٨ عقب سابق كلام ابن حزم ما هو من اطلاقاته المردودة اه
(٢) هو فتح الميلة كسر الموحدة، وفي الفسخة رقم (١٤) وبن أبي لية، وكذلك في الفسخة البيهية وهو غلط صحاحه من تهذيب التهذيب ويزان الاعتدال الوشاية بغير التهذيب (٣) قال العلامة محمد الدين بوالسادات في الباقر اذبا لشيخ الرجال الحسان أهل الجبل والقوة قتل القتال ولم يبرأهم، والشرح الصغار الذين لم يدركوا، وقيل: اذبا لشيخ الهرم الذين اذا سبوا لم ينفع بهم في الخدمة وأراد الشرح الشباب أهل الجبل الذين ينفعهم في الخدمة، وشرح الشباب أوله، وقيل: يضار توفيقه وهو مصدر يقع على الواسد الاثنى والجمع، وقيل: هو جمع شارخ مثل شارب وشرب (٤) في الفسخة البيهية ما ناقضه، وقيل: وما هنا أنسبه

حوسبهم له حتى يشفوا صدورهم ويغزى المسلمون بذلك تبا لهذا القول وقائله *

وروينا من طريق وكيع ناسفان نا عبد الملك بن عبد القرظي نا عطية القرظي قال: « عرضت يوم قريظة على رسول الله ﷺ فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله فكنت فيمن لم ينبت » ، فهذا عموم من النبي ﷺ لم يستبق منهم عسيفا ولا ناجرا ولا فلاحا ، ولا شيئا كبيرا ، وهذا إجماع صحيح منهم رضي الله عنهم متيقن لأنهم في عرض من أعراض المدينة لم يخف (١) ذلك على أحد من أهلها * ومن طريق حماد بن سلية أخبرنا أيوب السخيتي وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال : كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء الأجناد أن لا يجلبوا اليامن العلوج (٢) أحدا اقلوهم ولا يتقبلوا من جرت عليهم المواسي (٣) ولا تقتلوا صيدا ولا امرأة * ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن عمر نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كتب عمر إلى الأجناد لا تقتلوا امرأة ولا صيدا وأن يقتلوا كل من جرت عليه المواسي * فهذا عمر رضي الله عنه لم يستثن شيئا ولا راهبا ، ولا عسيفا ولا أحدا الا النساء ، والصبيان فقط ، ولا يصح عن أحد من الصحابة خلافة ، وقد قتل دريد بن الصمة وهو شيخ هرم قد أهرقته (٤) فلم ينكر النبي ﷺ فقالوا : لأنه كان ذا رأى قتلنا لهم : ومن ذا الذي قسم لكم ذا الرأي من غيره فلا سمعا لسلو لاطاعة ، ومثل هذه التقاسيم لا تؤخذ إلا من القرآن ، أو عن النبي ﷺ ، وبالله تعالى تأيد *

٩٢٩ — مسألة — ويغزى أهل الكفر مع كل فاسق من الأمراء وغير فاسق ومع المتغلب والمحارب كما يغزى مع الامام ويغزوهم المراء وحده إن قدرا أيضا قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ، وقد ذكرنا عن النبي ﷺ في أول باب من كتاب الجهاد هنا السمع والطاعة حق مالم يؤمر بمعصية ، وقال تعالى : (انفروا خفافا وثقالا) ، وقد علم الله تعالى أنه ستكون أمراء فاسق فلم يخصهم من غيرهم ، وكل من دعا إلى طاعة الله في الصلاة المؤداة كما أمر الله تعالى والصدقة الموضوعة مواضعها المأخوذة في حقها ، والصيام كذلك ، والحج كذلك ، والجهاد كذلك ، وسائر الطاعات كلها فرض إجابت له للنصوص المذكورة ، وكل من دعا من امام حق ، أو غيره إلى معصية فلا سمع ولا طاعة كتاب الله أحق وشرط اتفاق ، وقال عليه السلام : « لكل امرئ ماؤى » *

وروينا من طريق البخاري نا أبو اليان أخبرنا شعيب هو ابن أبي حمزة - عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : « أمر رسول الله ﷺ بلالا فنادى في الناس

(١) في النسخة البينة لم يخف (٢) جمع علج وهو الرجل من كفار النجس وغيرهم (٣) قال ابن الاثير : أي من نبت عاتته لان المواسي نا عجمي عن ابن أبي عمير ، ارامن بلغ الحلم من الكفار (٤) قال الجوهري في الصحاح : اهتر الرجل فهو مهتر أي صار خرقا من الكبر *

أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » (١) *
 ٩٣٠ — مسألة — فمن غزا مع فاسق فليقتل الكفار وليفسد زروعهم ودورهم
 وثمارهم ، وليجلب النساء والصبيان ولا بد ، فإن اخراجهم من ظلمات الكفر (٢) إلى
 نور الاسلام فرض يعصى الله من تركه قادرا عليه وإثمهم على من غلبهم ، وكل معصية فبي
 أقل من تركهم في الكفر وعونهم على البقاء فيه ، ولا إثم بعد الكفر أعظم (٣) من إثم
 من نهي عن جهاد الكفار وأمر بالسلام حريم المسلمين [اليهم] (٤) من أجل فسق
 رجل مسلم لا يحاسب غيره بنفسه *

٩٣١ — مسألة — ولا يملك أهل الكفر الحريون مال مسلم ولا مال ذمي أبداً
 إلا بالاتباع الصحيح ، أو الهبة الصحيحة ، أو ميراث من ذمي كافر ، أو بمعاملة صحيحة في دين
 الاسلام فكل ما غنموه من مال ذمي أو مسلم ، أو أبق اليهم فهو باق على ملك صاحبه
 فتي قدر عليه رد على صاحبه (٥) قبل القسمة وبعدها دخلوا به أرض الحرب ، أو لم
 يدخلوا (٦) ولا يكلف مالكة عوضاً ولا ثمناً لكن يعوض الأمير من كان صار في سهمه
 من كل مال لجماعة المسلمين ، ولا ينفذ فيه عتق من وقع في سهمه ولا صدقة ولا هبة ولا بيعه ،
 ولا تكون له الأمة أم ولد ، وحكمه حكم الشيء الذي يغصبه المسلم من المسلم ، ولا فرق
 وهو قول الشافعي . وأبي سليمان ولما سأل أقوال ثلاثة سوى هذا ، أحدها أنه لا يرده
 من ذلك إلى صاحبه لا قبل القسمة ، ولا بعدها ، لا بثمن ، ولا بغير ثمن ، وهو لمن صار في سهمه *
 رويان من طريق ابن أبي شيبة عن معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه أن علي بن
 أبي طالب قال : ما أحرزه العدو من أموال المسلمين فهو بمنزلة أموالهم * وكان الحسن
 البصري يضي بذلك * وعن قتادة أن مكاتباً أسره العدو فاشتراه رجل فسأل بكر بن
 قرواش (٧) عنه علي بن أبي طالب فقال له علي : إن افتكك سيده فهو على كتابته وإن
 أبي أن يفتكه فهو للذي اشتراه * وعن قتادة عن خلاص (٨) عن علي ما أحرزه العدو
 فهو جائز * وعن قتادة عن علي هو فيء المسلمين لا يرد * وعن معمر عن الزهري ما
 أحرزه المشركون ثم أصابه المسلمون فهو لهم مالم يكن حراً أو معاهد * وعن معمر عن
 رجل عن الحسن مثل هذا ، والقول الثاني أنه إن أدرك قبل القسمة رد إلى صاحبه فإن
 لم يدرك حتى قسم فهو للذي وقع في سهمه لا يرد إلى صاحبه لا بثمن ، ولا بغيره هكذا رويان *

(١) اختصر المصنف أظلم صحيح البخاري ج ٤ ص ١٦٦ (٢) في النسخة رقم (١٤) « غلة الكفر » وما هنا المبلغ وأنسب
 (٣) في النسخة رقم (١٤) « ولا إثم أعظم بعد الكفر » (٤) بالزيادة من النسخة اليمنية (٥) في النسخة رقم (١٤) « إلى صاحبه » (٦)
 في النسخة اليمنية « لم يدخلوا » (٧) في النسخة اليمنية « قرواش » وبين مهملته وهو غلط (٨) هو بخار معجمة مكسورة بعدها لام
 مخففة وفي آخر مئين مهمل ، وفي النسخة اليمنية « خلاص » بخار مهملته وهو غلط .

عن عمر نضا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن رجاء بن حيوة عن قيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب قال : ما أحرزوا المشركون من أموال المسلمين فوجد رجل ماله بعينه قبل أن تقسم السهام فهو أحق به وإن كان قسم فلا شيء له * ومن طريق ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن ثور عن أبي عون عن زهرة بن يزيد المرادي أن أمة لرجل مسلم أقيمت إلى العدو فقتلها المسلمون فعرفها أهلها فكتب فيها أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر فكتب إليه عمر أن كانت لم تخمس ولم تقسم ^(١) فهي ردة على أهلها وإن كانت قد ختمت وقسمت فامضها لسيولها * وروى نحوه أبيض بن زيد بن ثابت *

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق عن سليمان بن ربيعة فيما أحرز العدو قال : صاحبه أحق به ما لم يقسم * ومن طريق هشيم عن المغيرة ويونس قال المغيرة عن إبراهيم ، وقال يونس عن الحسن قال جميعا : ما غنمه العدو من مال المسلمين فغنمه المسلمون فصاحبه أحق به فإن قسم فقد مضى * وذكر ابن أبي الزناد عن أبيه هذا القول عن القاسم بن محمد . وعروة بن الزبير . وخارجه بن زيد بن ثابت . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة . وأبي بكر بن عبد الرحمن . وسليمان بن يسار في مشيخة من نظر أئمتهم قالوا : ما غنم العدو من المسلمين ثم غنمه المسلمون فصاحبه أحق به ما لم يقع فيه السهمان فإذا قسم فلا سبيل [له] ^(٢) إليه ، وصح عن عطاء أيضا وأخبار عطاء أنه رأى منه . وهو قول الليث . وأحمد بن حنبل ، والقول الثالث أنه إن أدرك قبل القسمة رد إلى صاحبه بغير ثمن وإن لم يدرك إلا بعد القسمة فصاحبه أحق به بقيمته * وروناه من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن عمر بن الخطاب * ومن طريق سفيان عن المغيرة عن إبراهيم النخعي * ومن طريق ابن سيرين عن شرحبيل * ومن طريق عبد الله بن إدريس عن أبيه عن مجاهد *

فالقول الأول لا يرد ما أخذه المشركون من أموالنا إلى أربابها لا قبل أن تقسم ولا بعد أن تقسم لا ثمن ولا بغيره روى عن علي ، وصح عن الحسن . والزهري . وعمر بن دينار ولم يصح عن علي لأنه من طريق سليمان التيمي . وقاتدة عن علي ولم يدركه ، ورواية خلاص عن علي صحيحة إلا أنه لا بيان فيها إنما هي ما أحرزه العدو فهو جائز ولا ندرى ما معنى فهو جائز ولعله أراد أنه جائز لأصحابه إذا ظفر به * والقول الثاني أن يرد إلى أصحابه قبل القسمة ولا يرد بعد القسمة روى عن عمر . وأبي عبيدة . وزيد بن ثابت ، ولا يصح عن أحد منهم لأنه عن قيصة بن ذؤيب ولم يدرك عمر ، ومن طريق أبي عون أو ابن عون ولم يدركا أبا عبيدة . ولا عمر ، ولا ندرى من رواه عن زيد بن ثابت ، وروى عن قتادة

المدينة السبعة ولا يصح عنهم لأنه من طريق ابن أبي الزناد وهو ضعيف ، وعن سليمان ابن دريعة ولم يصح عنه ^(١) لأنه من طريق الحجاج بن أرطاة ، وصح عن إبراهيم [وشرح] ^(٢) والحسن وعطاء * والقول الثالث أنه ان أدرك قبل القسمة رد الى صاحبه بغير ثمن وان لم يدرك الا بعد القسمة فصاحبه أحق به بقيته ، ^(٣) روى عن عمر ولم يصح عنه لأنه من رواية مكحول ولم يدرك عمر ، وصح عن إبراهيم . وشرح ومجاهد وهو قول مالك . والأوزاعي ، ومن قول مالك ان الآبق والمغنوم سواء في ذلك وان المدبر . والمكاتب . وأم الولد سواء في ذلك الا أن سيد أم الولد يجبر على أن يفكها ، وههنا قول خامس لا يعرفه عن أحد من السلف وهو قول أبي حنيفة ، ولا يحفظ ان أحد أقاله قبله وهو أن ما أبقي الى المشركون من عبد لمسلم فانه مردود الى صاحبه قبل القسمة وبعد ما بلا ثمن ، وكذلك ما غنموه من مدبر . ومكاتب . وأم ولد ولا فرق ، وواقفه في هذا سفيان قال أبو حنيفة : وأما ما غنموه من الاماء . والعبيد . والحيوان . والمتاع فان أدرك قبل ان يدخلوا به دار الحرب سم غنمناه رد الى صاحبه قبل القسمة وبعد ما بلا ثمن ، وان دخلوا به دار الحرب ثم غنمناه رد الى صاحبه قبل القسمة ، ^(٤) وأما بعد القسمة فصاحبه أحق به بالقيمة ان شاء والا فلا يرد اليه *

قال أبو محمد : وهذا قول في غاية التخليط والفساد في التقسيم لادليل على صحة تقسيمه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا رأى سديد ، وقال بعضهم . انما يملكون علينا ما يملككم بعضنا على بعض * قال أبو محمد وصدق هذا القائل ولا يملك بعضنا على بعض ما لا بالباطل ولا بالنصب أصلا . ولا باطل . ولا غضب أحرم ولا أبطل من أخذ حربي مال مسلم ففسق هذا القول الفاسد جملة ، ثم نظرنا في سائر الأقوال فنظرنا في قول مالك فوجدناهم ان تعلقوا بما روى عن عمر فقد عارضته رواية أخرى عن عمر هي عنه أمثل من التي تعلقوا بها ، وأخرى عن علي هي مثل التي تعلقوا بها فاذا الذي جعل بعض هذه الروايات أحق من بعض ؟ ، وقال بعضهم : معنى قول عمر في الرواية الأخرى فلا شيء له وامضها لسيلها أي الا بالثمن قتلنا : ما يعجز من لادين له عن الكذب ، ويقال لكم : معنى قول عمر إنه أحق بها بالقيمة أي ان تراضيا جميعا على ذلك والا فلا فالفرق بين كذب وكذب ؟ ، ثم وجدناهم يحتجون بخبر رويناه من طريق حماد بن سلمة وغيره عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة أن عثمان اشترى بعير من العدو

(١) من قوله « لا يملكون طريق ابن أبي الزناد » إلخ هنا سقط من النسخة اليمنية خطا (٢) الراية من النسخة اليمنية (٣) من قوله « ما غنموه من المدبر » إلخ هنا سقط من النسخة اليمنية (٤) من قوله « ثم وجدناهم يحتجون بخبر رويناه من » إلخ هنا سقط من النسخة اليمنية خطا

فعره صاحبه فخاصمه الى رسول الله ﷺ فقال له النبي ﷺ : « ان شئت أعطيت الفقه الذي اشتراه به وهو لك والا فهو له » ، وهذا منقطع لاحقة فيه ، وسماك ضعيف يقبل التلقين شهد به عليه شعبي وغيره ، وأسند ليس الزيات عن سماك عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة ، وليس لاتحمل الرواية عنه ، وسماك قد ذكرناه ، ورواه بعض الناس عن ابراهيم ابن محمد الهمداني ^(١) أو الانباري عن زياد بن علاقة عن جابر بن سمرة مندا ، و ابراهيم ابن محمد الانباري أو الهمداني لا يدرى أحد من هوفى الخلق ، وأسند أيضا الحسن بن عماره واسماعيل بن عياش كلاهما عن عبد الملك بن ميسرة عن طلوس عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قال في بيع أحرزه العدو ثم غلب عليه المسلمون : « ان وجدته قبل القسمة فانت أحق به بغير شيء وان وجدته بعد القسمة فانت أحق به بالثمن ان شئت » ، والحسن بن عماره هالك واسماعيل بن عياش ضعيف ، ورواه بعض الناس من طريق علي بن المديني . وأحمد بن حنبل ، قال علي : نا يحيى بن سعيد القطان ، وقال أحمد : عن إسحاق الأزرق ثم اتفق يحيى وإسحاق عن مسعر عن عبد الملك بن ميسرة ، وهذا منقطع غير مستند على أن الطريق الى علي وأحمد تالفة ، ولا يعرف هذا الخبر في حديث يحيى بن سعيد القطان الصحيح عنه أصلا فان لجوا وقالوا : المرسل حجة ورواية الحسن بن عماره . واسماعيل بن عياش حجة قلنا : لا عليكم . رويانا من طريق عبدالرزاق عن ابن جريح عن عطاء أخبرني عكرمة بن خالد قال : أخبرني أسيد بن ظهير الانصاري وكان والى اليمامة أيام معاوية « ان النبي ﷺ قضى في السرقة ان كان الذي ابتاعها من الذي سرقها غير متمم بغير سيدها ان شاء أخذ الذي سرق منه بثمنه وان شاء اتبع سارقه ^(٢) » ، ثم قضى بذلك بعده أبو بكر . وعمر . وعثمان : وقضى به أسيد بن ظهير . قال أبو محمد : وقد قضى به أيضا عميرة بن يثرى قاضي البصرة . لعمره وبه يقول إسحاق بن راهويه فهذا خبر أحسن من خبركم واقوم هوفى معناه فخذوا بهوا الا فاتم متلاعبون ، وأما نحن فتركتناه لأن عكرمة بن خالد ليس بالقوى ، وعلى كل حال فهو والله بلا خلاف من أحد أشبه من ياسين . والحسن بن عماره واسماعيل بن عياش وما هو بدون سماك أصلا ، والعجب كل العجب ان أصحاب أبي حنيفة ردوا حديث « من وجد سلعة بيعتها عند مفلس فهو أحق بها من الغرماء » وهذا حديث ثابت صحيح ، فان ^(٣) قالوا : هذا خلاف الأصول ولا يخلو الفلاس من ان يكون [كان] ^(٤) قد ملكها أولم يكن ملكها ، فان كان لم يملكها فاتم لا تقولون بهذا وان كان قد ملكها فلا حق لبايعها فيما قد ملكه منه المشتري باختياره وتركوا هذا

(١) في النسخة البغدادية الهمداني ، بالبالهملزة (٢) في النسخة البغدادية واتباع سارقه ، وهو غلط (٣) في النسخة البغدادية : بان .

قالوا (٤) ان لا ياتمن النسخة البغدادية .

الاعتراض بعينه هنا وأخذوا بخبر مكذوب مخالف للأصول وللقرآن والسنة (١) لانه لا يخلو الحريون من ان يكونوا ملكوا ما أخذوا منا أولم يملكوه، فان كانوا لم يملكوه فهذا قولنا وهو خلاف قولهم، والواجب ان يرد الى مالكه بكل حال قبل القسمة وبعدها بلائمن يكلفه، وان كانوا قد ملكوه فلا سيل للذى أخذ منه غلبه لا يضمن ولا يغير ثمن لا قبل القسمة ولا بعد القسمة لانه كسائر الغنيمة ولا فرق، فأي عجب أعجب من هذا! وأيضا فانه لا يخلو الذى وقع في سهمه من أن يكون ملكه أو لم يملكه، فان كان لم يملكه فهو قولنا والواجب رده الى مالكه وان قالوا: بل ملكه قلنا: فما يجل اخراج ملكه عن يده بغير طيب نفس منه لا يضمن ولا يغير ثمن، فهل سمع بأبين فساد من هذه الاقوال الفاسدة والتناقض الفاحش والتحكف في دين الله تعالى وفي أموال الناس بالباطل الذى لا خفاء به؟ فسقط هذا القول جملة اذ لم يهتج فيه أثرو ولا صحه نظر* وأما قول من قال: يرد قبل القسمة ولا يرد بعدها فقول أيضا لا يقوم على محته دليل أصلا لا من نص. ولا من رواية ضعيفة. ولا من نظر. ولا من وجه من الوجوه* وأما قول من قال: لا يرد قبل القسمة ولا بعدها فهو أقبح تناقضا، وعمدتهم ان أهل الحرب قد ملكوا ما أخذوا منا، ولو صح لهم هذا الأصل لكان قولهم هو الحق لكن نقول لهم: قال الله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)، وقال رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام»، وقال عليه السلام: «ليس لعرق ظالم حق»، وقال عليه السلام: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»، فأخبرونا عما أخذ منه أهل الحرب أبحق أخذوه أم يباطل؟ وهل أموالنا أم أحله الله تعالى لهم أو ما حرمة عليهم؟ وهل هم ظالمون في ذلك أو غير ظالمين؟ وهل عملوا من ذلك عملا موافقا لأمر الله تعالى وأمر نبيه عليه السلام أو عملا مخالفا لأمره تعالى وأمر رسوله ﷺ؟ وهل يلزمهم دين الاسلام ويخلدون في النار لخلافهم له؟ أم لا؟ ولا بد من أحدهما* فالقول بأنهم أخذوه بحق وانه ما أحله الله تعالى لهم وأنهم غير ظالمين في ذلك وأنهم لم يعملوا بذلك عملا مخالفا لأمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام، وانه لا يلزمهم دين الاسلام كفر صراح براح لا مرية فيه، فسقط هذا القول، واذ قد سقط فلم يبق الا الآخر وهو الحق اليقين من أنهم إنما أخذوه بالباطل وأخذوا حراما عليهم وهم في ذلك أظلم الظالمين وأنهم عملوا بذلك عملا ليس عليه أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ، وان التزام دين الاسلام فرض عليهم، فاذ لاشك في هذا فأخذهم لما أخذوا باطل مردود، وظلم مفسوخ ولا حق لهم ولا لاحد يشبههم فيه، فهو على ملك مالكه

أبداً ، وهذا أمر مائدى كيف يخفى على أحد وقد أجمع الحاضرون من المخالفين على أنهم لا يملكون أحرارنا أصلاً وأنهم مسرحون قبل القسمة وبعدها بلا تكليف ثمن ، فأى فرق بين تملك الحر وبين تملك المال بالظلم والباطل لو أنصفوا أنفسهم ؟ وقد اتفقوا على أن المسلم لا يملك على المسلم بالنصب فكيف وقعت لهم هذه العناية بالكفار في ذلك مع عظيم تناقضهم في أنهم يملكون علينا لا يملكون علينا ؟ وقد قال بعضهم : عظيمة دلت على فساد دينه وهو أنه قال : هو جور ينفذ ونظره بمفضل بعض ولده على بعض ، فحصل هذا الجاهل على الكذب والكفر وهو أنه نسب إلى النبي ﷺ أنه أخذ تفضيل بشير لبعض ولده على بعض وقد كذب في ذلك بل أمره عليه السلام برده نصاً ^(١) ثم نسب إلى النبي ﷺ أنه أخذ الجور وأمضاه وهذا كفر من قائله ، ونعوذ بالله من الخذلان .

قال أبو محمد : فسقطت هذه الأقوال ^(٢) كلها ، وقد قلنا : إنه ليس منها قول يصح عن أحد من الصحابة وإنما صححت عن بعض التابعين فقط والخطأ لم يعصم منه أحد بعد النبي ﷺ ، فإذا سقطت كلها ، فلم يبق الا قولنا وهو الحق الذى لا يحل خلافه بما ذكرنا أنفان أنهم لا يحل لهم شيء من أموالنا إلا بما أحله الله تعالى فيها يشاء ^(٣) من بعضنا البعض قال تعالى ^(٤) (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) . ثم هو الثابت عن رسول الله ﷺ . *

روينا من طريق أبي داود نا صالح بن سهيل نا يحيى — يعنى ابن أبى زائدة — عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « ان غلاماً ^(٥) أبى إلى العدو فظهر عليه المسلمون فردوه رسول الله ﷺ إلى ابن عمر ولم يقسم » . *

قال أبو محمد : منع النبي ﷺ من قسمته برهان بأنه لا يجوز قسمته وأنه لاحق فيه للثانين ، ولو كان لهم فيه حق لقسمه عليه السلام فيهم . * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت نافعاً مولى ابن عمر بن عمر نا عبد الله بن عمر ذهب العدو بفارسه فلما هزم العدو وجد خالد بن الوليد فرسه فردّه إلى عبد الله بن عمر . * وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : أبى لى غلام يوم اليرموك . * ثم ظهر عليه المسلمون فردوه إلى . * ومن طريق ابن أبى شبة نا شريك عن الركين عن أبيه أو عمه قال : حبس لى فارس فأخذه العدو فظهر عليه المسلمون فوجده في مربوط سعد فقلت : فرس قال : بيتك فقلت :

(١) قال ابن الأثير في أسد الغابة في ترجمة بشير بن النعمان : أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطلب أن يعمله فقال : يا رسول الله أتى تحت يافى هذا غلاماً وأحب أن تصدقك : لك ابن غيره قال : نعم قال : فكلمهم تحت مثل ما تحمله قال : لا قال : لا أشهد على هذا .
(٢) في النسخة البغية وهذا الاقوال ، (٣) في النسخة البغية « فبأيتنا » وكذلك في نسخة أخرى (٤) في النسخة رقم (١٤) وقال تعالى « زيادة وار » (٥) في نسخة أبي داود ج ١٧ ص ١٢٧ « ان غلاماً لابن عمره »

انا أدعوه فيحرم قتال سعد : إن أجابك فانا لا نريد منك (١) بينة فهذا ليس الا بعد القسمة ،
فهذا فعل المسلمين ، وخالد بن الوليد ، وابن عمر لم يقر قوايين حال القسمة وما قبل القسمة *
وروينا هذا القول عن الحكم بن عتيبة ، وبالله تعالى التوفيق (٢) *

٩٣٢ — مسألة — وكذلك لو نزل أهل الحرب عندنا تجارا بأمان ، أو رسلا ،
أو مستأمنين مستجيرين ، أو ملتزمين لأن يكونوا ذمة لنا فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين ،
أو أهل ذمة ، أو عبيدا أو إماء للمسلمين ، أو مالا لمسلم ، أو لذي فانه ينتزع كل ذلك منهم
بلا عوض أجرا أم كرهوا ؟ ويرد المال الى أصحابه ، ولا يحل لنا الوفاء بكل عهد أعطوه
على خلاف هذا لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » *
ونسأل من خالفنا يقول لو عاهدناهم على أن لا نصلي ، أو لا نصوم (٣) ، وكذلك لو أسلوا
أو تذبخوا فانه يؤخذ كل مافي أيديهم من حرم مسلم ، أو ذمي أو مسلم ، أو لذي ، ويرد
الى أصحابه بلا عوض ولا شيء عليهم فيما استهلكوا في حال كونهم حريين ، ولو
أن تاجرا ، أو رسولا دخل الى دار الحرب فاقتدى أسيرا ، أو أعطوه
إياه ، أو اتباع متاعا لمسلم ، أو لذي (٤) ، أو وهبوه له فخرج الى دار الاسلام انتزع منه كل
ذلك ، وورد الى صاحبه ، وهومن خسارة المشتري وأطلق الأسير (٥) بلا غرامة لما ذكرنا
في الباب الذي قبل هذا من أن أبطل الباطل وأظلم الظلم أخذ المشرك للمسلم ، أو لماله ، أو
لذي . أو لماله . والظلم لا يجوز امضاؤه بل يرد ويفسخ *

فلو أن الأسير قال لمسلم ، أو لذي دخل دار الحرب : أفدني منهم وما تعطيهم دينك على ففوكا
قال ، وهو دين عليه لأنه استقرضه فأقرضه وهذا حق ، وقال مالك ، وابن القاسم : لو نزل حريون
بأمان وعندهم مسلمات ما سورات لم ينتزع عنهم ولا يمنعون من الوطء لمن ، وقال ابن القاسم : لو
تذمم حريون وبأيديهم أسرى مسلمون أحرار فهم باقون في أيدي أهل الذمة عبيدهم كما كانوا *
وهذان القولان لا نعلم قولاً أعظم فساداً منهما ، ونموذباقة منهما ، وليت
شعري ما القول لو كان بأيديهم شيوخ مسلمون وهم يستحلون فعل قوم لو ط أيترون
وذلك ؟ أولو أن بأيديهم مصاحف أيترون يمسحون بها العذر عن أساتهم ؟ نبرأ الى الله
تعالى من هذا القول أتم البراءة ونموذباقة من الخذلان *

(١) في النسخة رقم (١٤) « فلا ريد منك » (٢) قال مصحح النسخة رقم (١٤) ما فيه : يومن هذا الباب ايضا اخذنا في طبعه
السلام فاته العباد من المرافقة خرجت منها من المشر كين هارية والقصة مشهورة في كتاب مسلم ، وهذا نص جلي على أن ما غضم
المشر كون من احوال المسلمين قولاً رايها للمسلمين وأن كانوا قد رسوا ابدال بلادهم ، وقال عليه السلام لعمر أنما قال ، ولا يأخذ
عليه السلام الامالة (وما ينطق عن الهوى) (٣) في النسخة رقم (١٤) « ولا نصوم » . (٤) في النسخة اليمنية « لذي » .
(٥) في النسخة اليمنية « الاسرى » .

٩٣٣ — مسألة — (١) فان ذكروا حديث أبى جندل ، وان رسول الله ﷺ رده على المشركين فلا حجة لهم فيه لوجوه ، أولها انه عليه السلام رده ولم يكن العهد ثم بينهم وهم لا يقولون بهذا ، والثاني انه عليه السلام لم يرده حتى أجاره له مكرز بن حفص (٢) من أن يؤذى ، والثالث انه عليه السلام قد كان الله تعالى أعله أنه يجعل الله له فرجا ومخرجا ونحن لا نعلم ذلك ، والرابع انه خبر منسوخ نسخه قول الله تعالى بعد قصة أبى جندل (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهم ولاهم يحلون لهن) فأبطل الله تبارك وتعالى بهذه الآية عهدهم في رد النساء ثم أنزل الله تعالى براءة بعض ذلك فأبطل العهد كله ونسخه بقوله تعالى: (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر) (وبقوله تعالى في براءة أيضا: (كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ؟) الآية فأبطل الله الى كل عهد للمشركين (٣) حاشا الذين عاهدوا (٤) عند المسجد الحرام . وبقوله تعالى : (فاذا انسلك الشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيهم) ، وقال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) * فأبطل الله تعالى كل عهد لم يقره ولم يجعل للمشركين إلا القتل: أو الاسلام، ولاهل الكتاب خاصة اعطاء الجزية وهم صاغرون (٥) وأمن المستجير والرسول حتى يؤدى رسالته ويسمع المستجير كلام الله (٦) ثم يردان الى بلادهما ولا مزيد ، فكل عهد غير هذا فهو باطل مفسوخ لا يحل الوفاء به لانه خلاف شرط الله عز وجل وخلاف أمره * روينا من طريق البخارى نا عبد الله بن محمد نا عبد الرزاق أخبرنا معمر أخبرني الزهري قال : أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة وغيره فذكر حديث الحديثية ، وفيه « فقال المسلمون: سبحان الله ! كيف يرد الى المشركين وقد جاء مسلما ؟ فيناهم كذلك إذ دخل أبو جندل بن سبيل بن عمرو يرسف في قيوده [وقد خرج من أسفل مكة حتى رمى نفسه بين أظهر المسلمين] (٧) فقال سبيل : هذا أول ما أقاضيك عليه ان

(١) سقط لفظ «مسألة» من النسخة اليمنية، (٢) في النسخة اليمنية: كرز بن جابر، ومحمدا من تاريخ الكامل لابن الاثير طبع ابارتاج، ص ١٢٨ نال الله تعالى، وهو في البخارى ارجح، ص ٢٩ (٣) في النسخة اليمنية: كل عهد لمشرك (٤) في النسخة اليمنية: «ما حرمهم» (٥) في النسخة اليمنية: (١٤) «اصلا» الجويعا غرن، (٦) في النسخة اليمنية: كتاب الله وما اتى به من انساب باللالة (٧) (الزبادي من صحيح البخارى ج ٤ ص ٤٠) والحديث مطول جدا فيه فوائد عظيمة ومفاتيح دسوف، يحسن متابعتها بسبب القبول.

ترده الى فقال النبي ﷺ : انالم نقض الكتاب بعد ، قال : فوالله اذا لا أصلحك على شيء أبدا فقال له النبي ﷺ : فأجزه لي قال : ما أنا بمجيزه لك ^(١) قال : بلي فافعل قال : ما أنا بفاعل قال مكرز : — هو ابن حصن بن الأحنف — بل قد أجزناه لك ، فهذا خلاف قولهم كلهم ^(٢) ، وحديث أبي جندل حجة عليهم كما أوردنا . *

ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عفان — هو ابن مسلم — نا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ان قرشا صالحوا النبي ﷺ فاشترطوا على النبي ﷺ : « ان من جاء منكم لم زده عليكم ومن جاء منا رددتموه علينا فقالوا : يا رسول الله أتكتب هذا ؟ قال : نعم انه من ذهب منا اليهم فأبعده الله ومن جاءنا منهم فبيعه جعل الله له فرجا ومخرجا » ، وهذا خبر منه عليه السلام مقطوع بصدقه *

ومن طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل بن خاله عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع المسور بن مخرمة وآخر يخبران عن أصحاب النبي ﷺ قد كرا حديث الحديبية وفيه « فرد يومئذ أبا جندل الى أيه سهيل بن عمرو ولم يأت به أحد من الرجال الا ردّه في تلك المدة وان كان مسلما وجاءت المؤمنات مهاجرات وجاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط بمن خرج الى رسول الله ﷺ يومئذ وهى عاتق ^(٣) جاء أهلها يسألون النبي ﷺ ان يرجعها اليهم فلم يرجعها اليهم لما أنزل الله تعالى. فيهن (اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحوهن الله أعلم بما يتمانن) ^(٤) الآية *

٩٣٤ — مسألة — ومن كان أسيرا عند الكفار فهاهوه على الفداء وأطلقوه فلا يحل له أن يرجع اليهم ولا ان يعطيهم شيئا ولا يحل للامام ان يجبره على ان يعطيهم شيئا فان لم يقدر على الانطلاق إلا بالفداء ففرض على المسلمين ان يفدوه ان لم يكن له مال يفي بفدائه ، قال الله عز وجل : (ولا تأكلوا أموالكم يتكم بالباطل) وإسار المسلم أبطل الباطل ، وأخذ الكافر أو الظالم ماله فداء من أبطل الباطل ، فلا يحل اعطاء الباطل . ولا ألعون عليه ، وتلك العبود والايان التي أعطاها لشيء عليه فيها لأنه مكره عليها اذ لا سيل له الى الخلاص الا بها ولا يحل له البقاء في أرض الكفر وهو قادر على الخروج وقد قال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وهكذا كل عهد أعطيناهم حتى تمكن من استنقاذ المسلمين وأموالهم من أيديهم فان عجز ناعن استنقاذه الا بالفداء ففرض علينا فداءه لخبر رسول الله ﷺ الذي رويناه من طريق أبي موسى الاشعري

(١) في النسخة رقم (١٤) ما أنا بمجيز ذلك ، وما هنا واقصحيح البخارى (٢) في النسخة رقم (١٤) وقولهم كله

(٣) هي المجارة المشابة أو لما ذكره كـ (٤) الحديث في البخارى ج ٤ ص ٢٨٠ *

« أطمعوا الجائع وفكوا العاني » وهو قول أبي سليمان، والشافعي *

٩٣٥ — مسألة — ولا يجل فداء الأسير المسلم إلا بما مال ، وأما باسير كافر ، ولا يجل أن يرد صغير سبي من أرض الحرب إليهم لا بفداء ولا بغير فداء لأنه قد لزمه حكم الإسلام بملك المسلمين له فهو وأولاد المسلمين سواء ولا فرق ، وهو قول المزني *

٩٣٦ — مسألة — وما وهب أهل الحرب للمسلم الرسول إليهم ، أو التاجر عندهم فهو حلال . وهبة صحيحة ما لم يكن مال مسلم ، أو ذمي ، وكذلك ما ابتاعه المسلم منهم فهو ابتياع صحيح ما لم يكن لمسلم ، أو ذمي لأنهم ما يكون لأموالهم ما لم ينتزعه المسلم منهم بقول الله تعالى : (وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) فجعلها الله تعالى لهم إلى أن أورتنا إياها . والتوريث لا يكون إلا بالأخذ والتملك والافلح يورث بعد ما لم تقدر أيدينا عليه ، وإنما جعل الله تعالى أموالهم للفنائم لما لا لكل من لم يغنمها *

٩٣٧ — مسألة — وإذا أسلم الكافر الحربي فسواء أسلم في دار الحرب ، ثم خرج إلى دار الإسلام . أو لم يخرج ، أو خرج إلى دار الإسلام ، ثم أسلم كل ذلك سواء لجميع ماله الذي معه في أرض الإسلام . أو في دار الحرب . أو الذي ترك وراءه في دار الحرب من عقار ، أو دار ، أو أرض ، أو حيوان ، أو ناض ، أو متاع في منزله ، أو مودعا ، أو كان ديناً هو كله له لاحق لأحد فيه ولا يملكه المسلمون أن غنموه ، أو اقتسوا تلك الأرض ؛ ومن غصبه منها شيئاً من حرب ، أو مسلم ، أو ذمي رد إلى صاحبه ويرثه ورثته إن مات وأولاده الصغار مسلمون أحرار ، وكذلك الذي في بطن امرأته ، وأما امرأته وأولاده الكبار فقيء إن سبوا وهو باق على نكاحه معها وهي رقيق لمن وقعت له في سبمه *

برهان ذلك أنه إذا أسلم فهو بلا شك ، وبلا خلاف وبنيص القرآن والسنة مسلم وإذا هو مسلم فهو كسائر المسلمين ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إن دعاءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام » فصح أن دمه وبشرته وعرضه وماله حرام على كل أحد سواء ونكاح أهل الكفر صحيح لأن النبي ﷺ أقرهم على نكاحهم ولو كان فاسداً لما أقره ومنه خلق عليه السلام ولم يخلق إلا من نكاح صحيح فيما باقيا على نكاحهما لا يفسده شيء ، ولا غيره إلا ما جاء فيه النص بفساده والعجب أن الحاضرين من المخالفين لا يباذرون أن دمه . وعرضه . وبشرته حرام ؛ ثم يضطربون في أمر ماله ، وهذا عجب جداً أو قولنا هذا كله هو قول الأوزاعي والشافعي ، وأبي سليمان ، وقال أبو حنيفة : إن أسلم في دار الحرب وأقام هناك حتى تغلب المسلمون عليها فأنحر وأمواله كلها له لا يغنم منها شيء . ولما كان هو دية عند مسلم ، أو ذمي ،

وأولاده الصغار مسلمون أحرار حاشا أرضه وحل امرأته فكل ذلك غنيمة وفيه ويكون
الجنين مع ذلك مسلما ، وأما امرأته وأولاده الكبار فقيء ، وقال أبو يوسف : وأرضه
له أيضا ، قال أبو حنيفة : فإن أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام فأولاده
الصغار أحرار مسلمون لا يقتمون وكل ما أودع عند مسلم أو ذمي فله ولا يغم ، وأما سائر
ما ترك في أرض الحرب من أرض ، أو عقار ، أو أثاث ، أو حيوان فقيء مغنوم ، وكذلك حل
امرأته وهو مع ذلك مسلم فإن خرج إلى دار الإسلام كافرا ، ثم أسلم فيها فهو حر مسلم . وأما
كل ما ترك من أرض ، أو عقار ، أو متاع ، أو حيوان ، أو أولاده الصغار فقيء مغنوم ولا يكونون
مسلمين بإسلامه .

قال أبو محمد : لو قيل لانساختف^(١) واجتهد ما قدر على أكثر من هذا ولا تعرف هذه
التفاسيم لأحد من أهل الإسلام قبله وما تعلق^(٢) فيها لا بقرآن ولا بسنة ولا برواية فاسدة ، ولا
بقول صاحب ، ولا تابع ، ولا بقياس ، ولا برأى يعقل ، ونعوذ بالله من الخذلان ، بل هو خلاف
القرآن والسنة في إباحته مال المسلم وولده الصغار للغنيمة بالباطل وخلاف المقول إذا صار
عنده فراره إلى أرض الإسلام بنفسه وإسلامه فيها ذنبا عظيما يستحق به منه إباحة صغار أولاده
للإسار والكفر وإباحة جميع ماله للغنيمة هذا جزاؤه عند أي حنيفة وجعل بقاءه في دار
الكفر^(٣) خصلة^(٤) حرم بها أمواله كلها حاشا أرضه وحرم بها صغار أولاده حاشا الجنين ،
هذا مع إباحته للكفار والحرابين تملك أموال المسلمين كما قدمنا قبل ، وتحريمه ضربهم
وقتلهم إن أعلنوا بسب رسول الله ﷺ باقرع^(٥) السب وتكذيبه في الأسواق ، فإن
قتل مسلم منهم قتيلا قتل به فكيف ترون ؟ وهو أيضا خلاف الإجماع المتيقن لأنه لا يشك
مؤمن . ولا كافر . ولا جاهل . ولا عالم في أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أطوارا
خطافة أسلوا بمكة ، ثم فروا عنها بأديانهم كأبي بكر . وعمر . وعثمان وغيرهم رضي الله
عنهم ، وطائفة خرجوا كفارا ، ثم أسلوا كعمرو بن العاصي أسلم عند النجاشي ،
وأبي سفيان أسلم في عسكر النبي ﷺ ، وطائفة أسلوا وبقوا بمكة بجميع المستضعفين
من النساء وغيرهم قال الله تعالى : (وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن
مكة من بعد أن أطفر كم عليهم) إلى قوله (ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم
أن تطئوهم فتصيبكم منهم معرفة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تزلوا لعذبا الذين
كفروا منهم عذابا أليما) ، وكل هؤلاء أذقهم رسول الله ﷺ مكرهم رجوع الخارج إلى داره ،

(١) قال في اللسان : السخف بالفتح والعيش بالضم وفتح العقل ، وقيل : هي الخفة التي تترى الإنسان أفعالها من السخف .
(٢) في نسخة النقيدي واللائق : (٣) في السخرية (١٤) في أرض الكفرة (٤) في نسخة دعة ، (٥) قال : أقرع في المنطق
واقطع (بالرأى والذال) أذاتمدى في القول

وعقاره ، وضياهم بالطائف وغيرها ، وبقي المستضعف في داره وعقاره وأثاته كذلك ، فأين يذهب هؤلاء القوم لو نصحوا انفسهم ؟ وآتى بعضهم هنا بآية (١) وهي أنه قال : قال الله عز وجل : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) وذكر مارونيا من طريق أبي عبيد عن أبي الأسود المصري عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب (٢) أن عمر كتب الى سعد بن أبي وقاص من أسلم قبل القتال فهو من المسلمين له ماله للمسلمين وله سهم في الاسلام : ومن أسلم بعد القتال ، أو الهزيمة فإله في المسلمين لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه قال : فسماهم تعالى فقراء فصح أن أموالهم قدملها الكفار عليهم . قال أبو محمد : لقد كان ينبغي أن يردعه الحياء عن هذه المجاهرة القبيحة ، وأى إشارة في هذه الآية الى ما قال ؟ بل هي دالة على كذبه في قوله لأنه تعالى أتى أموالهم وديارهم في ملكهم بأن نسبها اليهم وجعلها لهم وعظم بالانكار اخراجهم ظلما منها . ونعم هم فقراء بلا شك إذ لا يجدون غنى وهم مجمعون معنا على أن رجلا من أهل المغرب أو المشرق لو حج ففرغ ما في يده بمكة ، أو بالمدينة وله في بلاده ضياع بألف دينار وأثاث يمثل ذلك وهو حيث لا يقدر على قرض ، ولا على ابتاع ، ولا يبيع فانه فقير تحل له الزكاة المفروضة وماله في بلاده منطلقة عليه يده ، وكذلك من حال يتنويين ماله فتنة أو غصب ، ولا فرق ، ولقد عظمت مصيبة ضعفاء المسلمين المغترين بهم منهم ، ونحمد الله تعالى على ما هدانا له من الحق *

و اما الرواية عن عمر رضي الله عنه فساقطة لأنها منقطعة لم يولد يزيد بن أبي حبيب الا بعد موت عمر رضي الله عنه بدهر طويل ، وفيها ابن لهيعة وهو لا شيء ، ثم لو صححت لما كان لهم فيها متعلق بل هي موافقة لقولنا وخلاف لقولهم ، (٣) لأن نصبا من أسلم قبل القتال فهو من المسلمين له ماله للمسلمين ، فصح بهذا أن ماله كله حيث كان له كما كان لكل مسلم ، ثم فيها ان أسلم بعد القتال ، أو الهزيمة فإله للمسلمين فيه لأنه قد أحرزه المسلمون قبل إسلامه فهذا قولنا لأنه قد صار ماله للمسلمين قبل أن يسلم فأعجبوا لقويهم وتديسهم بما هو عليهم ليضلوا به من اغتر بهم *

٩٣٨ — مسألة — فان كان الجنين لم ينفع فيه الروح بعد فأمراًته حرة لا تسترق لان الجنين حيثن بعضها ، ولا يسترق لأنه جنين مسلم ، ومن كان بعضها حراً فهي كلها حرة لما نذكر في كتاب العتق ان شاء الله تعالى بخلاف حكمها اذا نفخ فيه الروح قبل إسلام أبيه لأنه حيثن غيرها ، وهو ربما كان ذكراً وهي أنثى ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) قال الجمهور في صحاحه : وجاءت الآية في رواية يقي ذكرها على الابد (٢) في السنن (١٤) : زيد ابن أبي حبيب ، وهو غلط انظر تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣١٨ (٣) في السنن في رواية موافقة لخلافهم .

٩٣٩ - مسألة - وأما امرأة أسلمت ولها زوج كافر ذمي، أو حر بن فحين إسلامها انفسخ نكاحها منه سواء أسلم بعدها بطرقة عين، أو أكثر، أو لم يسلم لاسيل عليها الا ابتداء نكاح برضاها وإلا فلا، فلو أسلمت معا بقيا على نكاحها فان أسلم هو قبلها، فان كانت كتابية بقيا على نكاحها أسلمت هي، أو لم تسلم، وان كانت غير كتابية فساعة إسلامه قد انفسخ نكاحها منه أسلمت بعده بطرقة عين فأكثر لا سليل لها عليها الا ابتداء نكاح برضاها ان أسلمت والا فلا سواء حريين أو ذميين كانا، وهو قول عمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله. وابن عباس رضى الله عنهم وبه يقول حاد بن زيد. والحكم بن عتيبة. وسعيد ابن جبير. وعمر بن عبد العزيز. وعدى بن عدى الكندى. والحسن البصرى. وقادة، والشعبي، وغيرهم، وقال أبو حنيفة: أيهما أسلم قبل الآخر في دار الاسلام فانه يعرض الاسلام على الذى لم يسلم منهما، فان أسلم بقيا على نكاحهما وان أبى فحينئذ تقع الفرقة ولا معنى لمراعاة العدة في ذلك، قال: فان أسلمت في دار الحرب فخرجت مسلمة أو ذمية. فساعة حصولها في دار الاسلام يقع الفسخ بينهما لا قبل ذلك، فان لم تخرج من دار الحرب فان حاضت ثلاث حيض قبل أن يسلم هو وقعت الفرقة حينئذ وعليها أن تبتدى ثلاث حيض آخر عدة منه، وان أسلم هو قبل ذلك فهو على نكاحه معها قال: فلوارتد أحدهما انفسخ النكاح من وقته، وقال مالك: ان أسلمت المرأة ولم يسلم زوجها فانه أسلم في عدتها فهما على نكاحهما وان لم يسلم حتى انقضت عدتها فقد بانت منه، قال: فلو أسلم هو، وهى غير كتابية عرض الاسلام عليها، فان أسلمت بقيا على نكاحهما وان أبت انفسخ النكاح ساعة إيمانها، فلوارتد أحدهما انفسخ النكاح ساعتئذ، وقال ابن شبرمة: عكس قول مالك إن أسلم هو وهى وثنية فان أسلمت قبل تمام العدة فهى امرأته وإلا فبتمامها تقع الفرقة وان أسلمت هي وقعت الفرقة في الحين، وقال الأوزاعى، والليث، والشافعى: كل ذلك سواء، وتراعى العدة، فان أسلم الكافر منهما قبل انقضاء العدة فهما على نكاحهما وان لم يسلم حتى تمت العدة وقعت الفرقة وهو قول الزهرى، وأحمد بن حنبل. وإسحاق، وأحمد بن الحسن بن حي.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة فظاهر الفساد لانه لاحجة له لامن قرآن، ولا سنة ولا إجماع، وينبئ لهم أن يحدوا وقت عرض الاسلام، ولا سليل الى ذلك الا برأى فاسد وهو أيضا قول لا يعرف مثل تقسيمه لأحد من أهل الاسلام قبله، وكذلك قول مالك سواء سواء، وقد موته بعضهم بما كان السكوت أولى به لو نصح نفسه بما سئذ كره انه شاء الله تعالى.

[ورويانا] ^(١) من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن علي بن أبي طالب قال : اذا أسلمت امرأة اليهودى أو النصرانى كان أحق بضمها لأن له عهداً *

ورويانا من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ان هاني بن هاني * بن قبيصة الشيباني ، وكان نصرانياً عنده أربع نسوة فأسلمن فقدم المدينة ونزل على عبدالرحمن بن عوف فأقرهن عمر عنده قال شعبة : قلت للحكم : عن هذا قال : هذا شيء معروف *

ورويانا من طريق عبدالرحمن بن مهيدي . ومحمد بن جعفر غندر قال عبدالرحمن : عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر . والمغيرة بن مقسم ، وقال غندر : ناشعة ناحدا بن أبي سليمان ، ثم اتفق المغيرة . ومنصور . وحامد كلهم عن ابراهيم النخعي في ذمية أسلمت تحت ذمي قال : تقر عنده ، وبه أفتى حماد بن أبي سليمان وهو قول أبي سليمان إلا أنه قال : يمنع من وطئها فهذا قول * وعن عمر أيضا قول آخر : صح عنه رويانا من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني . وتادع عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي ان نصرانياً أسلمت امرأته فغيرها عمر بن الخطاب ان شاءت فارقت وان شاءت أقامت عليه * ورويانا أيضاً من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن يزيد هذا له محبة ، وعن عمر أيضاً قول ثالث رويانا من طريق حماد بن سلمة عن داود الطائي عن زياد بن عبد الرحمن ان حظلة بن بشر زوج ابنته وهي مسلمة من ابن أخ له نصراني فركب عوف بن القعقاع الى عمر بن الخطاب فأخبره بذلك فكتب عمر في ذلك ان أسلم فهي امرأته وان لم يسلم فترق بينهما فلم يسلم فترق بينهما تزوجها عوف بن القعقاع ، وهم لا يقولون بهذا لانهم لا يجيزون البتة ابتداء عقد نكاح مسلمة من كافر أسلم إثر ذلك أولم يسلم * وعن عمر أيضاً قول رابع لا يصح عنه رويانا من طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني قال : أنبأني ابن المرأة اتى فترق بينهما عرض عليه الاسلام فأبى * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن أبي إسحق الشيباني ^(٢) عن يزيد بن علقمة أن عبادة بن النعمان التغلبي كان نا كحا بامرأة من بني تميم فأسلمت فقال له عمر بن الخطاب : إما أن تسلم وإما أن تنزعها منك فأبى فنزعها عمر منه * ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن أبي إسحق الشيباني عن السفاح بن مضر التغلبي عن داود بن كردوس ان عبادة بن النعمان بن زرة أسلمت امرأته التميمية وأبى أن يسلم فترق عمر بينهما *

(١) الزيات في النسخة اليمنية (٧) من قوله قال : أنبأني ابن المرأة الى هنا سقط من النسخة اليمنية

أبو إسحاق لم يدرك عمر، والسفاح، وداود بن كردوس مجهولان، وكذلك يزيد بن علقمة، وعن علي بن أبي طالب قول آخر من طريق حماد بن سلة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن علي بن أبي طالب قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما هو أملك يضعهما مادامت في دار هجرتهما * ورويناه من طريق سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن علي هو أحق بها ما لم يخرج من مصرها، وقول آخر رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناعمتر بن سليمان عن معمر عن الزهري إن أسلت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحهما الآن يفرق (١) بينهما سلطان * وأما من راعى عرض الاسلام فكما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناعبد ابن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن قال: اذا أسلت وأبى أن يسلم فانها تبين منه بوحدة وقاله عكرمة *

قال أبو محمد: ليس في هذا بيان إن إباحته بعد اسلامها وقد يريد أن يسلم معها، (٢) وأما من راعى المدة فصح عن عطاء، ومجاهد، وعمر بن عبد العزيز * وأما قولنا فروى عن طائفة من الصحابة رضي الله عنهم كما روينا من طريق شعبة أخبرني أبو إسحاق الشيباني قال: سمعت يزيد بن علقمة أن جدّه وجدته كانا نصرانيين فأسلت جدته فقروا عمر بن الخطاب بينهما * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية، أو النصرانية تسلم تحت اليهودية، أو النصرانية قال: يفرق بينهما * الاسلام يعلو ولا يعلى عليه، وبه يفتي حماد بن زيد * ومن طريق عبد الرزاق عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نساء أهل الكتاب لئحل ونساؤنا عليهم حرام (٣) * وصح عن الحكم بن عتيبة أنه قال في المجوسين يسلم أحدهما قال: قد انقطع ما بينهما * وصح عن سعيد بن جبير في نصرانية أسلت تحت نصراني قال: قد فرق الاسلام بينهما (٤) * وصح عن عطاء، وطاوس، ومجاهد، والحكم بن عتيبة في كافرة تسلم تحت كافر قالوا: قد فرق الاسلام بينهما، وصح عن عمر بن عبد العزيز، وعدى بن عدى هذا بعينه أيضا: وعن الحسن ثابت أيضا أيهما أسلم فرق الاسلام بينهما، وروى أيضا عن الشعبي *

قال أبو محمد: أما جميع هذه الأقوال التي قدمنا فإنما نعلم شيء منها حجة أصلا لإلّا من قال: بأنها تفرق عنده ويمتنع من وطئها فإنهم احتجوا بأن قالوا: نكاح الكفر صحيح فلا يجوز إبطال نكاح صحيح بغير يقين *

واحتجوا أيضا بحمار روينا من طريق أبي داود السجستاني قال: ناعبد الله بن محمد النخعي، ومحمد

(١) في النسخة البينة والم يفرق هو ما عناه موافق لا في زاد المادج ص ١٤ (٢) في النسخة رقم (١٤) «وقد يريد أن يسلم معها زيادة» و«أبى» و«كتب عليها مصحفها» صح، ولا يرى هنا زيادتها منى، (٣) من قوله «ومن طريق عبد الرزاق» للإسقاط من النسخة البينة (٤) في النسخة رقم (١٤) «قال فرق» *

ابن عمرو الرازي، والحسن بن علي — هو الحلواني — قال الثعلبي: نا محمد بن سلمة، وقال الرازي: ناسلة بن الفضل، وقال الحلواني: نا يزيد — هو ابن زريع — أو ابن هارون أحدهما بلا شك، ثم اتفق سلمة وابن سلمة ويزيد كلهم عن محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بالكاح الأول. زاد محمد ابن سلمة لم يحدث شيئاً ^(١) وزاد سلمة بعد ست سنين وزاد يزيد بعد ستين، ^(٢) وقالوا: قد أقر النبي ﷺ جميع كفار العرب على نسائهم وفيهم من أسلمت قبله، وفيهم من أسلم قبلها * قال أبو محمد: لا حاجة لهم غير ما ذكرناه فأما قولهم: أن نكاح أهل الكفر صحيح فلا يجوز فسخره بغير يقين فصدقوا، واليقين قد جاء كإن شاء الله عز وجل * وأما الخبر فصحيح يعني حديث زينب مع أبي العاص رضي الله عنهما ولا حجة لهم فيه لأن إسلام أبي العاص كان قبل الحديبية ولم يكن نزل بعد تحريم المسئلة على المشرك، وأما احتجاجهم بإسلام العرب فلا سبيل لهم إلى خبر صحيح بأن إسلام رجل تقدم إسلام امرأته، أو تقدم إسلامها فأقرهما عليه السلام على النكاح الأول، فأذلا سبيل إلى هذا فلا يجوز أن يطلق على رسول الله ﷺ لأنه إطلاق الكذب والقول بغير علم، ﴿فإن قيل﴾: قد روى أن أبا سفيان أسلم قبل هند، وامرأة صفوان أسلمت قبل صفوان قلنا: ومن أين لكم أنها بقيت على نكاحها ولم يحددا عقداً؟ وهل جاء ذلك قط بإسناد صحيح متصل إلى النبي ﷺ أنه عرف ذلك فأقره؟ حاشا لله من هذا ^(٣) *

قال أبو محمد: وهنا شغب المالكيون، والشافعيون فأما الشافعيون فاحتجوا بهذا كله ومحدث أبي العاص وجعلوا المراعى في ذلك العدة فيقال لهم: حكم أنه قد صح كل ما ذكرناه من أين لكم أن المراعى في أمر أبي العاص. وأمر هند وامرأة صفوان وسائر من أسلم إنما هو العدة؟ ومن أخبركم بهذا؟ وليس في شيء من هذه الأخبار كلها ذكر عدة ولا دليل عليها أصلاً، ولا عدة في دين الله تعالى إلا من طلاق، أو وفاة، والعققة تختار نفسها وليست المسئلة تحت كافر ولا الباقية على الكفر تحت المسلم، ولا المرتدة واحدة منهن، فمن أين جئتمونا بهذه العدة؟ ولا سبيل لهم إلى وجود ذلك أبداً إلا بالدعوى الكاذبة فكيف وقد أسلمت زينب في أول بعث أبيها عليه السلام؟ لا خلاف في ذلك، ثم هاجرت إلى المدينة وزوجها كافر وكان بين إسلامها وإسلامه أزيد من ثمان

(١) وفي رواية لاحد « ولم يحدث شاهد ولا صدقات » (٢) هو قسطنطين بن داود ج ٢ ص ٢٣٩، قال عنه: ووقع في رواية بعد ثلاث سنين، وأشار المافظ في القم إلى الجمع فقال: بأرأب السنين هجرة زينب وإسلامه، وبالسنين والثلثين ما عزول قوله تعالى (لاهن حل لهم) وتقدمه ما كان بينها ستين وأشهر *
(٣) انظر في الماخذ على خير المبالاة في القم الجزية ج ١ ص ١٠٤ بحسب ما يترك *

عشرة سنة وقد ولدت في خلال هذا ابنها علي بن أبي العاص (١) فابن العدة لو عقلتم ؟
وأما المالكيون فإن موها بامرأة صفوان عورضوا بهذا ، وأبي سفيان ، وان اختجوا
بقول الله : (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) ذكروا بقول الله تعالى : (لا هن حل لهم ولا هم
يحلون لهن) فظهر فساد هذه الأقوال كلها ، وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات
مهاجرات الآية الى قوله : (ذلكم حكم الله يحكم بينكم) فهذا حكم الله الذي لا يحل لأحد ان
يخرج عنه ، فقد حرم الله تعالى رجوع المؤمنة الى الكافر *

وصح عن النبي ﷺ أنه قال : « المهاجر من هجر ما نهى الله عنه » فكل من أسلم فقد هجر الكفر
الذي قد نهى عنه فهو مهاجر ، ونص تعالى على ان نكاحها مباح لتافصح انقطاع العصمة
باسلامها ، وصح ان الذي يسلم مأموماً ، لا يمسك عصمة كافرة فصح ان ساعة يقع الاسلام ،
أو الردة فقد انقطعت عصمة المسلمة من الكافر ، وعصمة الكافرة من المسلم سواء أسلم
أحدهما ، وكانا كافرين ؛ أو ارتد أحدهما ، وكانا مسلمين ، والفرق بين ذلك تخليط ، وقول في
الدين بلا برهان ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٤٠ — مسألة — ومن قال من أهل الكفر بما سوى اليهود ، والنصارى ،
أو المجوس : لا اله الا الله أو قال : محمد رسول الله كان بذلك مسلماً تلزمه شرائع الاسلام
فان أبي الاسلام قتل ، وأما من اليهود ، والنصارى ، والمجوس فلا يكون مسلماً بقول
لا اله الا الله محمد رسول الله إلا حتى (٢) يقول : وانا مسلم ، أو قد أسلمت ، أو انا بريء من كل
دين حاشا الاسلام *

روينا من طريق مسلم نا حرملة بن يحيى انا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب
أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال : « لما حضرت أبا طالب الوفاة قال لرسول الله
صلى الله عليه وسلم (٣) : يا عم قل : لا اله الا الله أشهدك بها عند الله » وذكر الحديث *

ومن طريق مسلم نا يعقوب الدورقي نا هشيم نا حصين — هو ابن عبد الرحمن — أخبرنا
أبو ظبيان سمعت أسامة بن زيد [بن حارثة يحدث] (٤) قال : بعثنا رسول الله ﷺ في
سرية فصبحنا الحراقات من جهنمة فزمنام ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم
فلما غشيته قال : لا اله الا الله فكف عنه الأنصارى وطعته فقتلته (٥) ، فبلغ ذلك

(١) سقط لفظ «أبى» في النسخة رقم (١٤) خطأ (٢) سقط لفظ «والأمن» في النسخة اليمنية ، والكلام بدوّه صحيح
(٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٣١ «يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته أباهم وعبدته في الآية من الميرة فقال الرسول الله
صلى الله عليه وسلم «الحاروراه النخاري في صحيحه ج ١ ص ١٩٩ (٤) الزيات في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٩ (٥) في صحيح مسلم
«فلما غشيته» أي حتى قتله ، «والحراقات» يعنيين وقاف اسم موضع

رسول الله ﷺ قال لى : يا أسامة أقتله بعد ما قال : لا إله الا الله ؟ قلت : يا رسول الله انما كان متعوذا فقال : أقتله بعد ما قال : لا إله الا الله ؟ فازال يكررها على حتى تمتيت انى لم اكن أسلمت قبل ذلك اليوم . *

قال أبو محمد : فهذا فى آخر الاسلام ، وحديث أبى طالب فى معظم الاسلام بعد اعوام منه ، وقد كف الأنصارى كما ترى عن قتله اذ قال : لا إله الا الله ولم يلزم أسامة قود لانه قتله وهو يظنه كافرا فليس قاتل عمده *

ومن طريق مسلم نا الحسن بن على الحلوانى نا أبو توبة — هو الربيع بن نافع — نا معاوية ^(١) — يعنى ابن سلام — عن زيد بن عتيق أخاه أنه سمع أبى سلام قال : انا أبو اسماء الرحى ^(٢) أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ حدثه « قال : كنت قائما عند رسول الله ﷺ فجاء خبر من أحبار اليهود فقال : السلام عليك يا محمد فدفعته دفعة كاد يصرع منها فقال : لم تدفعنى ؟ قلت : ألا تقول : يا رسول الله ؟ فقال اليهودى : انما ندعوه باسمه الذى سباه به أهله فقال رسول الله ﷺ : ان اسمى محمد ^(٣) الذى سماني به أهلى ، ثم ذكر الحديث ، وفى آخره « ان اليهودى قال له : [لقد] ^(٤) صدقت وأنتك لنبى ، ثم انصرف » *

فقى هذا الخبر ضرب ثوبان رضى الله عنه اليهودى اذ لم يقل : رسول الله ، ولم يكر رسول الله ﷺ ، فصح أنه حق واجب اذ لو كان غير جائز لا نكره عليه ، وفيه ان اليهودى قال له : إنك لنبى ، ولم يلزمه النبى ﷺ بذلك ترك دينه *

ومن طريق البخارى نا عبد الله بن محمد نا أبو روح حرمى بن عمار نا شعبة عن واقد — هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال : « سمعت أبى يحدث عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ ^(٥) : « أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله الا الله وان محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله » وهذا كله قول الشافعى . وأبى سليمان : *

٩٤١ — مسألة — ولا يقبل من يهودى ، ولا نصرانى ، ولا مجوسى جزية الا بأن يقولوا بأن محمدا رسول الله التنا وأن لا يقطعوا فيه ولا فى شىء من دين الاسلام لحديث ثوبان

(١) رتب فى صحيح مسلم ج ١ ص ٩٩ ، أبو معاوية وكذا فى شرح مسلم القوى طبع بولاق السادسة ج ٢ ص ٣٩٠ وهو غلط فيه ما وقع صحفى صحيح مسلم طبع الاستاذ ج ١ ص ١٧٣ (٢) هو قتيب الرازي الملقب بواسمه عمرو بن مرثد الشافعى المشفى وهو من رتبة دمشق قريته من قرأها بينا وبين دمشق بيل (٣) فى النسخة البغية وفى النسخة رقم (١٤) « اناسى محمدا » وهو غلط (٤) الرازي فى النسخة رقم (١٤) وهو موجودة فى صحيح مسلم (٥) فى صحيح البخارى ج ١ ص ٢٢٦ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الخ

الذى ذكرنا آقا ، ولقول الله تعالى : (وطمعوا في دينكم قاتلوا أمة الكفرانهم لا إيمان لهم) وهو قول مالك ، قال في المستخرجة : من قال من أهل الذمة : إنما أرسل محمد إليكم لإلينا فلا شيء عليه : قال : فإن قال لم يكن نيا قتل •

٩٤٢ — مسألة — ومن قال : إن في شيء من الإسلام باطنا غير الظاهر الذى يعرفه الأسود والأحر فهو كافر يقتل ولا بد لقول الله تعالى : (إنما على رسولنا البلاغ المبين) . وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) فن خالف هذا فقد كذب بالقرآن •

٩٤٣ — مسألة — وكل عبد ، أو أمة كانا لكافرين ، أو أحدهما أسلفا في دار الحرب ، أو في غير دار الحرب فيها حران ، فلو كانا كذلك لدمى فأسلفا فيها حران ساعة إسلامها ، وكذلك مدير الدمي ، أو الحرى ، أو مكاتبها ، أو أمولدهما أيهم أسلم فهو حر ساعة إسلامه وتبطل الكتابة ، أو ما بقى منها ولا يرجع الذى أسلم بشيء مما كان أعطى منها قبل إسلامه ويرجع بما أعطى منها بعد إسلامه فيأخذه لقول الله عز وجل : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) . وإنما عني تعالى بهذا أحكام الدين بلا شك ، وأما تسلط الدنيا بالظلم فلا ، والرق أعظم السبل ؛ وقد أسقطه الله تعالى بالإسلام ، ونسأل من باعما عليه لم تبعهما ؟ أما مملوكان له أم غير مملوكين ؟ ولا بد من أحدهما • (فإن قال) : ليسا مملوكين له صدق وهو قولنا ، وأذا لم يكونا مملوكين له فهما حران ، وإن قال : هما مملوكان له قلنا : فلم تبطل ملكه الذى أنت تصحبه بلا نص ولا إجماع ؟ وأى فرق بين إقرارك لهما في ملكه ساعة ، أو ساعتين ، أو يوما ، أو يومين ، أو جمعة ، أو جمعتين ، أو شهرا ، أو شهرين ، أو عاما ، أو عامين ، أو باقى عمرها ، أو عمره ؛ وكيف صح إقرارك لهما في ملكه مدة تعريضها للبيع ؛ ولم يصح إبقاؤهما في ملكه أكثر ولعلها لا يستيعان في شهر ، أو أكثر ، وهلا أقرتموهما في ملكه وحلتم بينه وبينهما كما فعلتم في المدير . وأم الولد . والمكاتب إذا أسلموا ؟ ولئن كان يجوز إبقاؤهم في ملكه ان ذلك لجائز في العبد ، ولئن حرم إبقاء العبد في ملكه لحرمة ذلك في أم الولد . والمدير . والمكاتب ولا فرق ، وهذا تناقض ظاهر لا يخفى به وقول فاسد لا مزية فيه ، ونسألهم أيضا عن كافر اشترى عبدا مسلما ، أو أمة مسلمة ، فمن قولهم : أنهم يفسخون ذلك الشراء فتقول لهم : ولم فسختموه ؟ وهلا بعتوهما عليه كما تفعلون إذا أسلم في ملكه ؟ وما الفرق ؟ (فإن قالوا) : لأن هذا ابتداء تملك قلنا نعم : فكان ماذا ؟ ولا يغلو إتياعه لهما من أن يكون ابتداء تملك لمسايعل تملكه أو لمسايعل تملكه ، ولا سبل إلى ثالث •

(فإن قالوا) : بل لما لا يعلى تملك قلنا : صدقتم فكيف أحلتم تملك لهما مدة تعريضكم

إياهما للبيع إذا أسلفا في ملكه؟ ﴿فإن قالوا﴾: بل لما يخل تملكه قلنا: فلم فسختم ابتياعه لما يخل له تملكه؟ بل لم يتيعونا عليه ما يخل له تملكه؟ ﴿فإن قالوا﴾: إنهما كانا في ملكه قبل أن يسلفا فلم ييطل ملكه باسلاهما، قلنا: نعم فلم يتموهما عليه وهذا تناقض فاحش لإشكال فيه، وقول باطل بلا برهان، والعجب كل العجب! أنهم يتكرون مثل هذا على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ فيقولون في تزوجه عليه السلام صفة أم المؤمنين وجعل عتقها صداقها: لا يخلو أن يكون تزوجها قبل عتقها، أو بعد عتقها، فإن كان تزوجها قبل عتقها فزواج الرجل أمة لما يخل، وإن كان تزوجها بعد عتقها فقد مضى عتقها فأين الصداق؟ وقالوا: مثل هذا في العتق بالقرعة وفي وجود المرأة سلمته عند مفلس، وكل هذا لا يدخل فيه ما أدخلوه فيه من هذه الاعتراضات الفاسدة، ثم لا يتكرون هذا على أنفسهم وهو موضع الإنكار حقا لأنهم إنما يتكلمون ويقضون برأيهم الفاسد وهو عليه السلام إنما يتكلم ويقضى عن الله تعالى الذي لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴿فإن قالوا﴾: نبيعه على الكافر كما يتيعون أتم عبد المسلم وأمة إذا شكوا الضرر وفي التغليس قلنا لهم، وبالله تعالى التوفيق: لا نبيع عبد المسلم ولا أمة أصلا إلا في حق واجب لازم لا يمكننا التوصل إليه البتة بوجه من الوجوه إلا البيعهما والافلا أول ذلك أننا لا نبيعهما عليه إلا في دين لزمه أو في نفقة لزمته لنفسه أو للمملوك والمملوكة؛ ولأن تلزمه نفقته، أو لضرر ثابت، فاما الحق الواجب فإدنا نجهل لهدرام أو دنائير لم نبيعهما عليه فإن لم نجده غيرهما ولم يكن سبيل إلى أداء ذلك الحق إلا البيعهما فمال من ماله يباع عند ذلك لقول الله تعالى: (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) ومن القيام بالقسط إعطاء كل ذي حق حقه. وصوب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا القول إذ قاله سلمان لأبي الدرداء رضي الله عنهما، وأما الضرر الثابت فإن أمكننا منع الضرر بأن نحول بينهما وبين الأمة، والعبد بأن يؤاجرا، أو يجمعا عند ثقة يمنع من الأضرار بهما لم نبيعهما فإذا لم يقدر على ذلك البتة بمنأى لآتنا لا نقدر على المنع من الظلم والعدوان والاثم إلا بذلك، وقال تعالى: (ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) ﴿فإن قالوا﴾: كذلك تحكم الكافر على المسلم من عيدهم ضرر قلنا: فإن صح أنه لا ضرر على الأمة والعبد من سيدهما الكافر، أو سيدهما الكافرة بل هما معترفان بالإحسان والرفق جملة أليس قد بطل تعلقكم بالضرر؟ وهذا لا شك فيه. ﴿فإن قالوا﴾: نخاف أن يفسدا دينهما بطول الصعبة قلنا: ففرقوا بينهما وبين ابنيهما إذا أسلم خوف أن يفسدا دينه ويبيعوا عبد المسلم الفاسق وأمة بهذا الاعتلال لأنه مضمون منه تدريعهما على شرب الخمر وإضاعة الصلاة والظلم ولا فرق، وهذا لا يخص منه أصلا، والحمد لله رب العالمين، وقوله تعالى: (إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعواهن الله أعلم

بإيمانهم فإن علمتهم من مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لأن حل لهن ولا هم يحلون لهن وآتوهم ما أشقوا ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن أجورهن (برهان قاطع في وجوب عتق أمة التمي، أو الحرى إذا أسلت لأنه تعالى أمر أن لا ترجعها إلى الكفار وأنهن لا يحلن لهن (١) وأباح لنا نكاحهن، وهذا عموم يوجب الحرية ضرورة.)
 ﴿فان قيل﴾: قوله تعالى في هذه الآية: (وآتوهم ما أشقوا) دليل على أنه تعالى أراد الزوجات قلنا: الآية كلها عامة لكل مؤمنة هاجرت بالإيمان لتدخل في جملة المسلمين وهذا الحكم في إتياء ما أشقوا خاص في الزوجات ولا يوجب أن يكون سائر عموم الآية خصوصاً إذ لم يوجب ذلك لغة ولا شرعية، وبالله تعالى التوفيق، وقد صرح أن أبابكة خرج إلى الرسول الله ﷺ مسلماً فعتق، ﴿فان قالوا﴾: هذا حكم من خرج من دار الحرب إلى دار الإسلام قلنا: ما الفرق بينكم وبين من قال: بل هذا حكم من خرج من الطائف خاصة؟ وهل بين الحكمين فرق؟ ثم نقول لهم: وما دليلكم على هذا؟ وإنما جاء مسلماً إلى الرسول الله ﷺ وهو عبد لكافر فأعتقه ولم يقل عليه السلام أني أعتقته لأنه خرج من دار الحرب فنسب هذا إلى رسول الله ﷺ فقد كذب عليه، وقال عليه بلابرهان، وأتم تقيسون الجص على التمر والسقمونيا على البر والكون عليهما بلابرهان، وفرج المسلمة المتزوجة على يد السارق، ثم تفرقون بين عبد مسلم وعبد مسلم كلاهما أسلم في ملك كافران هذا العوج ما شتم، فإن ذكروا أمر بلال وسلمان رضي الله عنهما وإن كليهما أسلم وهما ملوك لوتى ويهودى فابتاع بلالاً أبوبكر، وكاتب سلمان سيده فلو كانا حريّن بنفس إسلامهما لما كان أبوبكر مالكاً ولا بلال، ولا صحيح العتق فيه قلنا وبالله تعالى التوفيق: *

أما أمر بلال فكان في أول الإسلام بلا خلاف من أحد وقبل نزول الآية التي ذكرنا يضيع عشرة سنة لأن الآية مدنية في سورة النساء ولم تكن الصلاة يومئذ لازمة، ولا الزكاة، ولا الصيام، ولا الحج، ولا الموارث: ولا كان حراماً نكاح الوثني المسلمة، ولا نكاح المسلم الوثنية، ولا ملك الوثني لل مسلم فلاحق في أمر بلال *

وأما أمر سلمان فكان بالمدينة وكان مملوكاً لرجل من بني قريظة وهم متعنون لا يجري عليهم حكم رسول الله ﷺ بل هم في حصونهم المكون لأنفسهم، وكان إسلام سلمان رضي الله عنه بلا خلاف قبل الخندق وهو أول مشاهدته، وهلاك بني قريظة وقتلهم، وحصارهم بعد الخندق بلا خلاف من أحد *

ومن البرهان القاطع على أن ملك سيده له بطل عنه بإسلامه أنه كان مكاتباً له بلا شك

وما اتسمى قط الى ولا ذلك القرطبي بل اتسمى مولى الله تعالى ورسوله، وهذا كله متفق عليه من المؤلف والمخالف، والصالح والطالح، فلو كان ملكه له صحيحا وكتابه له صحيحا بحق الملك لكان ولاؤه له ولو كان ولاؤه لما تركه النبي ﷺ ينتفى عن ولائه، وفي هذا حجة لمن نصح نفسه وكفاية، وكيف ولولم يقيم هذا البرهان لما كان لهم فيه حجة؟ لانهم لا دليل لهم على أنه كان أمره بعد نزول الآية المذكورة، وبالله تعالى التوفيق *

وهذا القول يقول بعض أصحاب مالك ذكر ذلك ابن شعبان عنهم أن عبد الذمي ساعة يسلم فهو حر، وقال أشهب: ساعة يسلم عبد الحر في فهو حر خرج أو لم يخرج، وقال مالك: إذا أسلمت أم ولد الذمي فهي حرة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن أسلم عبد الحر في دار الحرب فهو باق على ملكه فان باعه أو وهبه من مسلم أو كافر أو أسلم أو كافر^(١) فهو حر ساعة يبعه، أو هبه أو بطل البيع والهبة قال: فإن اشترى الحر عبد مسلم فهو غلى ملكه فاذا حمله الى أرض الحرب فساعة دخوله الى أرض الحرب فهو حر، فهل سمع بأو حش أو أخش من هذا التخليط؟ وهي أقوال لا يعرف أن أحدا قالها قبله، وأما مالك فاذا اعتق أم ولده باسلا ما وهي أمة له فقد ناقض اذ لم يعتق العبد والامة باسلاهما، ولا فرق بين ذلك *

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا أنه سمع سليمان بن موسى يقول: لا يسترق الكافر المسلم، وهذا نفس قولنا لأنه أ بطل استرقاها بجملة، قال ابن جريج: وسئل ابن شهاب عن أم ولد النصراني^(٢) أسلمت؟ فقال ابن شهاب: يفرق الاسلام بينهما وتعتق، قال ابن جريج: لا تعتق حتى يدعى هو الى الاسلام فان أنى عتقت *

قال أبو محمد: كلاما قد أوجب عتقها ولا معنى لتأني عرض الاسلام عليه، ومن طريق ابن أبي شيبة نافع بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: مضت السنة أن لا يسترق كافر مسلما ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن ميمون قال: كتب عمر بن عبد العزيز فيمن أسلم من رقيق أهل الذمة أن يباع أو لا يتركون يسترقونهم ويدفع أثمانهم اليهم فمن قدرت عليه بعد تقديمك اليه استرق شيئا من سبي المسلمين ممن قد أسلم وصلى فاعتقه، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني بعض أهل أرضنا أن نصرانيا اعتق مسلما فقال عمر بن عبد العزيز: أعطه قيمته من بيت المال ولاؤه للمسلمين *

قال أبو محمد: قدر أي عتقه له غير ناقد ورأى ولاءه للمسلمين^(٣) وهذا هو نص قولنا، وأما اعطائه قيمته من بيت المال فلا نقول بهذا: فإنه لاحق للكفار في بيت مال المسلمين *

(١) في النسخة البغية، أو كافر، (٢) في النسخة البغية «أم ولد النصراني» (٣) في النسخة رقم (١٤) «لا مل الا لاسلام»

٩٤٤ - مسألة - ومن سبي من أهل الحرب من الرجال وله زوجة ، أو من النساء ولها زوج فسواء سبي معها ، أو لم يسب معها ، ولا سبت معه فهما على زوجتيهما فإن أسلت انفسخ نكاحها حين تسلم لما قدمنا ، وأما بقاء الزوجة فلأن نكاح أهل الشرك صحيح قد أقرم رسول الله ﷺ عليه ، ولم يأت نص بأن سباهما ، أو سباه أحدهما يفسخ نكاحهما ، *

﴿فإن قيل﴾ : فقد قال الله تعالى : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) .. قلنا : نعم إذا أسلت حلت لسيدها المسلم ، ولو كانت هذه الآية على عمومها لكان من له أمة ناكح تحل له لأنها ملك يمينه ، وهذا مالا يقوله الحاضرون من خصومنا ، وقد قال به ابن عباس وغيره من اتباع أمة ذات زوج فيعيهاطلاقها ولا نقول بهذا لما سئذ كره في كتاب النكاح أن شاء الله عز وجل *

٩٤٥ - مسألة - وأي الأبوين الكافرين أسلم ؟ فكل من لم يبلغ من أولادهما مسلم بإسلام من أسلم منهما الأم أسلت أو الأب وهو قول عثمان بن عفان ، والاوزاعي . والليث بن سعد . والحسن بن حي . وأبي حنيفة . والشافعي وأصحابهم كلهم ، وقال مالك . وأبو سليمان : لا يكونون مسلمين إلا بإسلام الأب ، لا بإسلام الأم ، وقال بعض فقهاء المدينة : لا يكونون مسلمين إلا بإسلام الأم وأما بإسلام الأب فلا لأنهم تبع للأُم في الحرية ، والرق للأب *

قال أبو محمد : مانع لمن جعلهم بإسلام الأب خاصة مسلمين حجة أصلا ، ونسألهم عن قولهم في ابن المسلمة من زنا ، أو استكراه ^(١) فنقولهم : إنه مسلم بإسلامها وهذا ترك منهم لقولهم ، ووافقونا أنه إن أسلم الأبوان أو أحدهما ولهما بنون وبنات قد بلغوا مبلغ الرجال والنساء فانهم على دينهم لا يجبرون على الإسلام ، بويه قول لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس نفسا إلا عليها) ، والبالغ مخاطب قد لزمه حكم الكفر أو الذمة ، وليس غير البالغ مخاطبا كما قدمنا قال مالك : نعم ولو كان الولد حزورا ^(٢) قد قارب البلوغ ولم يبلغ فهو على دينه *

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه ليس بالغا وما لم يكن بالغا فحكمه حكم من لم يبلغ لا من بلغ ، وبالله تعالى التوفيق ، وأما من قاس الدين على الحرية والرق فالتقياس كله باطل قال الله تعالى : (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق

(١) في النسخة رقم (١٤) «أو أكره» (٢) قال في الصحاح : الحزور الغلام إذا اشتد قوى وخدم ، قال يعقوب : هو الذي

قد كاد يترك ولم يفعل له

الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون (فصح انه لا يجوز تبديل دين الاسلام لاحد ولا يترك أحد يبدله الا من أمر الله تعالى بتركه على تبديله فقط ، وقال تعالى : (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) ، فصح انه لا يجوز أن يقبل في الدنيا ولا في الآخرة دين من أحد غير دين الاسلام الا من أمر الله تعالى بأن يقبل منه ويقر عليه .

ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « مامن مولود يولد الا على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه (١) » فصح انه لا يكون أحد الا على الاسلام حتى يعبر عن نفسه فن أذن الله تعالى في إقراره على مفارقة الاسلام الذى ولد عليه أقرناه ومن لالم نقره على غير الاسلام .

ومن طريق مسلم نا حاجب بن الوليد نا محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « مامن مولود لا يولد (٢) » على الفطرة أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتج البهيمة [بهيمة] (٣) جماء هل تحس فيها من جدعاء ؟ »

قال أبو محمد: فصح انه لا يترك أحد على مخالفة الاسلام الا من اتفق أبواه على تهويده، أو تنصيره، أو تمجيحه فقط، فاذا أسلم أحدهما فلم يمجسه أبواه، ولا نصره، ولا هوداه فهو باق على ما ولد عليه من الاسلام ولا بدّ بنص القرآن والسنة ، وقد وهل (٤) قوم في هذه الآية وهذه الاخبار وهي يتنزهى العهد الذى أخذه الله تعالى على الأنفس حين خلقها كما قال تعالى : (واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ؟ قالوا : بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين) .

وقد اختلف قول عطاء في هذا فقرة قال: كقولنا : انه مسلم باسلام أى أبويه أسلم ومرة قال هم مسلمون باسلام أمهم لا باسلام أبيهم ، ومرة قال: أيهما أسلم ونا جميعا من مات من صفار ولد هما وورثهما صفار ولد هما ، وروى هذه الأقوال كلها عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وروى ناعن شعبة عن الحكم بن عتيبة وحاد بن أبي سليمان انهما قالوا جميعا في الصغير يكون أحد أبويه مسلما فيموت : انه رثه المسلم ويصلى عليه . ومن طريق معمر عن عمرو والمغيرة قال عمرو : عن الحسن ، وقال المغيرة : عن ابراهيم النخعي قال جميعا في نصرانين بينهما ولد صفار فأسلم أحدهما : ان أولاهما بهم المسلم يرثهم ويرثونه هو قال الاوزاعي : ان أسلم جد الصغير ، أو عمه فهو مسلم باسلام أيهما أسلم ، وقال سليمان بن موسى : الامر

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠٢ ، وفي رواية « حتى يعبر عنه لسانه » (٢) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠١ ، وعن أبي هريرة انه كان يقول: قال الخ (٣) في النسخة البغية « مامن مولود يولد الا » وما هنا موافق لصحيح مسلم (٤) الزايف من صحيح مسلم ومعنى جماء سليم من الغيوب بمجموعة الاعضاء كما ثبتها فلا جدع فيها ولا كى (هـ) أى غلط في رواية النسخة البغية ذم له .

فيما مضى في أولنا الذي يعمل به ولا يشك فيه ونحن عليه الآن ان النصرانيين بينهما ولد صغير فأسلت الأم ورثته كتاب الله تعالى وما بقي للسليلين فإن كان أبوه نصراني وهو صغير وله أخ من أم مسلم، وأخت مسلمة ورثه أخوه، وأخته كتاب الله، ثم كان ما بقي للسليلين، وروينا هذه عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه سمع سليمان بن موسى يقول هذا لعطاء، وسليمان قتيه أهل الشام أدرك التابعين الأكابر ولسنا نراه مسلما باسلام جد، ولا عم، ولا أخ، ولا أخت إذا اجتمع أبواه على تهويده، أو تصيره، أو تمجيسه كما قال رسول الله ﷺ *
 ٩٤٦ — مسألة — وولد الكافرة الذميمة، أو الحريفة من زنا، أو إكراه مسلم ولا بد لانه ولد على ملة الاسلام كما ذكرنا ولا يوين له يخرجانه من الاسلام فهو مسلم وبالله تعالى التوفيق *

٩٤٧ — مسألة — ومن سبي من صفار أهل الحرب فسواء سبي مع أبويه، أو مع أحدهما، أو دونهما هو مسلم، ولا بد لأن حكم أبويه قد زال عن النظر له وصار سيده أملك به فبطل إخراجهما له عن الاسلام الذي ولد عليه *

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا خلاد قال: أخبرني عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب كان لا يدع يهوديا، ولا نصرانيا يهودولده، ولا ينصره في ملك العرب، وهذا نص قولنا ولا نعلم له مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك، وهو قول سفيان الثوري، والأوزاعي، والمزني، وبالله تعالى التوفيق *

٩٤٨ — مسألة — ومن وجد كنزا من دفين كافر غير ذمي جاهليا كان الدفين، أو غير جاهلي فأربعة أخماسه له حلال، ويقسم الخمس حيث يقسم خمس الغنيمة، ولا يعطى للسلطان من كل ذلك شيئا إلا إن كان إمام عدل فيعطيه الخمس فقط وسواء وجدته في فلاة في أرض العرب، أو في أرض خراج، أو أرض عنوة، أو أرض صلح، أو في داره، أو في دار مسلم، أو في دار ذمي، أو حيث ما وجدته حكمه سواء كما ذكرنا، وسواء وجدته حر، أو عبد، أو امرأة قال الله عز وجل: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأنه خمس لله للرسول) الآية، وقال تعالى: (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا)، وما مال الكافر غير الذمي غنيمة لمن وجدته *

وروينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قال: وفي الركاذا الخمس» ^(١) ومن حديث رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان ناشئة حتى إبراهيم بن محمد بن المنشر عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها «أن رجلا قال لها: أصبحت كنزاً فرفته إلى السلطان فقالت له عائشة: بفيك الكشكش»، الكشكش التراب ^(٢)،

(١) مرفوعا لمؤلفه ص ٢٢٤، في الركاذا الخمس، (٢) قال ابن الأثير في النهاية: الكشكش بالكسر والفتح دقاق الحصى والتراب

وقولنا هذا: هو قول أبي سليمان: «ولا يكون وجوده في أرض مملكة مسلم، أو ذمي، أو جبار، أو ملك صاحب الأرض، لأنه غير الأرض فلا يكون ملك الأرض ملكا لما فيها من غير ما من صيد، أو لقطعة، أو ذقية، أو غير ذلك، وقال الشافعي: كقولنا إلا أنه قال: إن ادعى صاحب الأرض التي وجد فيها أنه قد كان وجده، ثم أقره فبوله، وهذا ليس بشيء، لأنها دعوى لاينة له عليها فهو لمن وجده لأنه في يده وهو غائب، إلا أن يوجد أثر استخراج، ثم رده فيكون حيث يقول صاحب الأرض حقا، وأما إذا وجد كما وضع أول مرة فكذب مدعيه ظاهر بلا شك، وقال مالك: لا يكون لواجده إلا أن يجد في محاري أرض العرب فبوله بعد الخس فان وجده في أرض غنوة فهو له بقايا مفتحة تلك البلاد، وفيه الخس: فان وجده في أرض صالح فهو له لأهل الصلح ولا خس فيه.»

وهذا خطأ ظاهر من وجوه * أولا أنه أسقط الخس عما وجد من ذلك في أرض صلح وهذا خلاف قول رسول الله ﷺ: «وفي الرّكاز الخس» فعم عليه السلام ولم يخص أرض صلح من غيرها * وثانيها أنهم إنما صالحوا على ما يملكونه بما بأيديهم لا على ما لا يملكونه ولا هو بأيديهم ولا يعرفونه * وثالثها أنهم لو ملكوا كل ركاز في الأرض التي صالحوا عليها لوجب أن تملكه أيضا العرب الذين أسلموا على بلادهم فيكون ما وجد فيها من ركاز للذين أسلموا على تلك الأرض، وهذا خلاف قولهم *

وأما قوله فيها وجد في أرض الغنوة أنه لورثة المفتحين خطأ لأن المفتحين للأرض إنما يملكون ما غنموه لا ما لم يغنموه، والركاز بما لم يغنموه. ولا حصلوا عليه ولا أخذوه فلا حق لهم فيه * والمعجب كله أنهم لا يملكون الأرض حقا للمفتحين أرض الغنوة وهم غنموها ثم يجعلون الركاز الذي فيها حقا لهم وهم لم يغنموه، وقال الحنفية: هو لواجده وعليه فيه الخس وله أن يأخذ الخس إن كان محتاجا إلا أن يجد في دار اختطها مسلم أو في دار الحرب * وإن وجده في دار اختطها مسلم فهو لصاحب الحطة وفيه الخس، وإن وجده في دار حرب وقد دخلها بأمان فهو له للحرب، وإن وجده في محراء في دار الحرب فهو له لواجده ولا خس عليه فيه، وهذا تقسيم في غاية الفساد وخلاف لأمر رسول الله ﷺ بأن في الركاز الخس فعم عليه السلام ولم يخص؛ ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبل أبي حنيفة، وهو مع ذلك قول بلال بن رباح، وفيه عن السلف آثار، منها ما روته عن طريق ابن عينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن عليا (١) أتاه رجل بألف وخمسمائة [درهم] (٢) وجدها في خربة بالسواد فقال علي: إن كنت وجدت في خربة خربة تحمل خراجها قرية عامرة فهي لهم، وإن كانت لا تحمل خراجها فلك أربعة أخماسه ولناخمسه وسأطيه لك جميعا *

وهذا خلاف قول الخفيفين والمالكين لأن السواد أخذ عنوة لا صلحا وكان في أيام علي دار إسلام وقبل ذلك بدهر وشبه رويناه من طريق قتادة أن أبا موسى وجد دانيال بالسوس إذ فتحها ومعه مال إلى جنبه كانوا يستقرضون منه ما احتاجوا إلى أجل مسمى فإذا جاء ذلك الأجل ولم يرد المستقرض برص^(١) فكتب إلى عمر بذلك فكتب إليه عمر كفتوه خطه وصل عليه وأدفعه كما دفعت الأنبياء وأجمل المال في بيت مال المسلمين، وهذا صحيح لا تلم يكن ركازا إنما كان معلوما ظاهرا ولم يكن من أموال الكفار فيخمس ويفتم بل كان مال نبي فهو للمسلمين في مصالحهم * ومنها خبر عن عمر من طريق سبائك بن حرب عن جرير بن رباح^(٢) عن أبيه أنهم أصابوا قبرا بالمداين وفيه ميت عليه ثياب منسوجة بالذهب ومعه مال فكتب فيه عمار بن ياسر إلى عمر فكتب إليه عمر أعطهم إياه ولا تنزعه منهم، وهذا قولنا لا قولهم لأن أنه ليس فيه ذكر خمس؛ ولا بد من الخمس عندنا وعندهم *

وخبر من طريق هشيم عن مجالد عن الشعبي أن رجلا وجد ألف دينار مدفونة خارج المدينة فأتى بها عمر فاخذ خمسها مائتي دينار ودفع إليه الباقي، ثم جعل عمر يقسم المائتين بين من حضر من المسلمين إلى أن فضل منها فضلة فدفعها إلى وجاهدها، وهذا قولنا لا في صفة قسمة الخمس * ومن طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب أخبره أن عبداً وجد كربة على عهد عمر فأعتقه منها وأعطاه منها وجعل سائرهما في بيت المال وهم لا يقولون بهذا، وسواء عندنا وجد الركاز حر أو عبد، الحكم [عندنا]^(٣) واحد على ما قدمنا * وروينا خبرين أحدهما من طريق الزمعي^(٤) عن عمته قرية بنت عبد الله بن وهب عن أمها كريمة بنت المقداد بن الأسود عن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أن المقداد خرج إلى حاجته يبيع الحبة^(٥) فإذا جرد^(٦) يخرج من حجر دينار أو بعد دينار ثم أخرج خرقة حمراء^(٧) فكانت ثمانية عشر ديناراً فاخذها وحملها إلى النبي ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: «هل أهويت [يدك إلى] الجحر؟ قال: لا قال له رسول الله ﷺ: [خذها]^(٨) بارك الله لك فيها» وهذا خبر ليس موافقا لقول أحد من ذكرنا [سناده مظلم، الزمعي عن عمته قرية^(٩) وهي مجبولة، ولعل تلك الدنانير

(١) في النسخة البنية: رص، (٢) في النسخة رقم (١٤) رباح، بالياء، الموحدة قول جرير بن رباح وإبراهيم في كتب الرجال المطبوعة، ووجدت في رجاء رباح أبيه في تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٩٩ (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة البنية: والسمي، وهو غلط، واسمه موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمة بن الأسود بن المطلب أبو عماد في (٥) هو يفتح الحاء المجمة والياء الموحدة فتح الجيم ياء أخرى، انظر مجمع البحرين لياقوت، وقال الصميري في حياة الحيوان في: الجرذ، وروى هذا الحديث: هو يفتح الحاء ياء وسكون الباء الأولى موضع نواحي المدينة، وذكر صاحب القاموس أنه يجمعين، ولذلك تجد نسخ الحلي مختلفة في (٦) هو يفتح الجيم وفتح الراء المهملة والفاء الموحدة ذكر القيران، والحديث رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما على ما قاله الصميري والحديث ذكره المصنف مختصرا (٧) في حياة الحيوان: خضر، لا يدل على (٨) الزيادة من حياة الحيوان (٩) الزيادة من حياة الحيوان (١٠) هي بصيغة التصغير: بنت عبد الله بن وهب بن زمة

من دفن مسلم مجهول ميتوس عن معرفته فهي لمن وجدها عندنا كلها * وخبر آخر من طريق يحيى بن معين عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن أبي بحير عن عبدالله بن عمرو بن العاص « أنه كان مع رسول الله ﷺ في خروجه إلى الطائف فمروا بقبر فقال رسول الله ﷺ : هذا قبر أبي رغال وكان بهذا الحرم يدفع عنه فلباخرج أصابته النقرة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه وآية ذلك أنه دفن معه غصن من ذهب إن أتم نيشتم عنه وجدتموه فابتدره الناس فرجدوا الغصن » وهذا لا يصح لأنه عن يحيى ابن أبي بحير وهو مجهول ، ثم لا حجة فيه لقول أحد من ذكرنا وإنما فيه نبش قبور المشركين فقط ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٤٩ — مسألة — ويقسم خمس الركاز وخمس الفينة على خمسة أسهم فمهم يضعه الامام حيث يرى من كل ما فيه صلاح وبر للمسلمين ، وسهم ثاني لبني هاشم : والمطلب بنى عبد مناف غنيهم وفقيرهم ، وذكرهم وأثامهم ، وصغيرهم وكبيرهم ، وصالحهم وطالحهم فيه سواء ، ولا حظ فيه لمواليهم ولالحلفائهم ولالبنى بناتهم [من غيرهم] ^(١) ولا لأحد من خلق الله تعالى سواهم ولا لكافر منهم * وسهم ثالث لليتامى من المسلمين كذلك أيضا ، وسهم رابع للمساكين من المسلمين * وسهم خامس لابن السيل من المسلمين ، وقد فرنا المساكين. وابن السيل في كتاب الزكاة فأغنى عن إعادة ذلك ، واليتامى هم الذين قد مات آباؤهم فقط فإذا بلغوا فقد سقط عنهم اسم اليتيم وخرجوا من السهم *

برهان ذلك قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذئ القربى واليتامى والمساكين وابن السيل) ولقوله تعالى : (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم) فلا يسه أحد الخرج عن قسمة الله تعالى التي نص عليها هو من طريق أبي داود نا مسدد نا هشيم عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : أخرني جبير ابن مطعم قال : « لما كان يوم خيبر وضع رسول الله ﷺ سهم ذئ القربى في بني هاشم ، وبني المطلب وترك ، بنى نوفل ، وبني عبد شمس قال : فانطلقت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ ^(٢) قتلنا . يارسول الله هؤلاء بنو هاشم لا تنكر فضلهم للوضع الذئ وضعك الله به منهم فإبال اخواننا بنى المطلب أعطيتهم وتركتنا وقرابتنا واحدة فقال رسول الله ﷺ : أنا وبنو المطلب لا نفرق في جاهلية ولا إسلام وإنما نحن وهم شيء واحد وشك بين أصابعه [ﷺ] ^(٣) » وهذا بيان جلي واسناد في غاية الصحة *

ابن الاسود بن المطلب الاسدي روت عن أبيها وأما كريمة بنعلقدا بن الاسود ، وليست بمجولة كما قال المصنف .
(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في سنن أبي داود ج ١ ص ١٠٧ « حتى أتينا النبي صلى الله عليه وسلم »
(٣) الزيادة من سنن أبي داود .

نا أحمد بن محمد الطلنكي نا محمد بن أحمد بن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس
العقبى المكي نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري نا اسحاق بن راهويه نا وهب بن جرير
ابن حازم نا أبي قال : سمعت محمد بن اسحاق يقول : حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب
عن جبير بن مطعم عن النبي عليه السلام مثل الحديث الذي ذكرنا ، وفيه « قال :
قسم رسول الله ﷺ بينهم خمس الخس من القمح والتمر والنوى » وهذا أيضا
استناد في غاية الصحة والبيان هو بين ان سهم الله تعالى وسهم رسوله واحد وهو خمس الخس .
نا يوسف بن عبد الله القري نا عبد الوارث بن سفيان بن جبرون نا قاسم بن اصبح نا أحمد بن زهير
ابن حرب نا أبي ناروح بن عباد نا علي بن سويد بن منجوف ^(١) نا عبد الله بن بريدة الأسلمي عن
أبيه ^(٢) نا رسول الله ﷺ بعث عليا الى خالد ليقيم الخس فاصطلى على مناسية فأصبح يقطر
رأسه فقال خالد لبريدة : ألا ترى ما صنع هذا الرجل ؟ قال بريدة : وكنت أبغض عليا فأتيت نبي
الله ﷺ فلما أخبرته قال : أتبغض عليا ؟ قلت : نعم قال : فأجه فان له في الخس أكثر من ذلك .
وهذا استناد في غاية الصحة وفي غاية البيان في ان نصيب كل امرئ من ذوى القربى محدود
معروف القدر . ومن طريق أبي داود نا عبيد الله بن عمر ^(٣) بن مسيرة نا عبد الرحمن
ابن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري [قال : ^(٤) أخبرني
سعيد بن المسيب نا خبرني جبير بن مطعم أنه جاء هو وعثمان بن عفان يكلمان رسول الله
ﷺ فبا قسم من الخس بين بني هاشم ، وبني المطلب فقلت : « يا رسول الله قسمت
لاخواننا بني المطلب ولم تعطنا شيئا وقرابتنا وقرابتهم منك واحدة » ^(٥) فقال النبي ﷺ :
انما بنو هاشم : بنو المطلب شيء واحد ، قال جبير ولم يقسم لبني عبد شمس ، ولا لبني نوفل
من ذلك الخس كما قسم لبني هاشم وبني المطلب قال : ^(٦) ، وكان أبو بكر يقسم الخس
فحوز قسم رسول الله ﷺ غير أن لم يكن يعطى قري رسول الله ﷺ ما كان النبي ﷺ
يعطيهم وكان عمر بن الخطاب يعطيهم منه وعثمان بعده « فهذا استناد في غاية الصحة
والبيان وانما كان الذي لم يعطهم أبو بكر كما كان النبي ﷺ يعطيهم فهو ما كان عليه
السلام يعود به عليهم من سهمه وكانت حاجة المسلمين أيام أبي بكر أشد ، وأما ان يمنعم
الحق المفروض الذي سماه الله ورسوله ﷺ لهم في عهد الله تعالى أبا بكر رضي الله عنه من ذلك .

(١) هو بنو جهم وفي آخره ما ، وزاد في المتن مفتوحه سكون نون (٢) سقط لفظ وعن أبيه ، من النسخة رقم (١٤) خطأ
(٣) في النسخة اليمنية : وعبد الله بن عمرو ، وهو غلط ، ووقع في تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٤٠٤ بن عمرو ، زاد قوله وهو غلط
ايضا ج ١٠ ص ١٠٦ (٤) الزيادة من سنن أبي داود (٥) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من بني هاشم ، وعثمان رضي الله عنه من بني نوفل ، وعبد شمس بن نوفل وهاشم ومطلب سوا الجع بنو
عبد مناف وعبد مناف هو الجد الأعلى لرسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) الزيادة من سنن أبي داود .

ومن طريق أبي داود ناعباس بن عبد العظيم العنبري نا يحيى بن أبي بكير نا أبو جعفر — هو
عبد الله — بن عبد الله الرازي قاضي الري عن مطرف — هو ابن طريف — عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « سمعت عليا يقول : ولا في رسول الله ﷺ خمس الخس
فوضعت موارضه حياة رسول الله ﷺ وحياة أبي بكر، وحياة عمر فأني بمال فدعا في قتال : خذه
فقلت : لأأريده قال : خذه فأتم أحق به قلت : قد استغنيا عنه فجعله في بيت المال » (١) ،
أبو جعفر الرازي ثقة روى عنه عبد الرحمن بن مهدي وغيره *

ومن طريق مسلم نا ابن أبي عمر ناسفيان بن عينة عن اسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن
العامري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن يزيد بن هرم قال : إن ابن عباس أمره أن يكتب إلى
نجدة وكتب تسألني عن ذوى القربى من هم وانا زعمنا انهم فاني ذلك علينا فومنا (٢) *
فهذه الاخبار الصاحح اليه ولا يعارضها مالا يصح أو يما موه به فيما ليس فيه منه شيء ،
وقولنا في هذا هو قول أبي العالية ، وقد روى عن عمر بن عبد العزيز أيضا ، *

ورويانا من طريق عبد بن حميد نا أبو نعم عن زهير عن الحسن بن الحر نا الحكم عن
عمرو (٣) بن شعيب عن أبيه قال : خمس الخس سهم الله تعالى وسهم رسوله ﷺ *
ومن طريق عبد بن حميد أيضا اخبرنا عمرو بن عون عن هشيم عن المغيرة عن ابراهيم
النخعي (واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين)
قال : كل شيء لله تعالى وخمس الله تعالى ورسوله ﷺ واحد ، ويقسم ماسوى ذلك
على أربعة أسهم * ومن طريق عبد بن حميد اخبرنا عبد الوهاب — هو ابن عبد المجيد
الثقفى — عن سعيد — هو ابن أبي عروبة — عن قتادة قال : تقسم الغنائم خمسة أخماس
فأربعة أخماس لمن قاتل عليها ، ثم يقسم الباقي على خمسة أخماس . لخمس منها لله تعالى وللرسول
وخمس لقربة الرسول ﷺ . وخمس لليتامى . وخمس لابن السبل . وخمس للمساكين *
قال أبو محمد : وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي ثور .
واسحاق . وأبي سليمان . والنسائي . وجمهور اصحاب الحديث . وآخر قول أبي يوسف
القاضي الذي رجح إليه إلا أن الشافعي قال : للذكر من ذوى القربى مثل حظ الأنثيين
وهذا خطأ لأنه لم يأت به نص أصلا وليس ميراثا فيقسم كذلك وانما هي عطية
من الله تعالى فهم فيها سواء ؛ وقال مالك : يجعل الخس كله في بيت المال ويعطى أقرباء

(١) هوفى سنن أبي داود ج ٣ ص ١٠٧ (٢) هوفى صحيح مسلم طولاج ٢ ص ٧٧ وذكر الطبري في تفسيره ج ١ ص ٨٦
طريق آخر عن ابن عباس (٣) في النسخة المنيمة ، قال الحكم بن عمرو وهو غلط ، والحكم هذا هو ابن عتبة الكندي يروى عن عمرو
ابن شعيب وغيره وروى عنه الحسن بن الحارث وغيره *

رسول الله ﷺ على ما يرى الامام ليس في ذلك حد محدود ! قال أصبغ بن فرج: أقرباؤه عليه السلام هم جميع قریش ، وقال أبو حنيفة : يقسم الخمس على ثلاثة أسهم ، الفقراء ، والمساكين . وابن السيل *

قال علي : هذه أقوال في غاية الفساد لأنها خلاف القرآن نصا ، وخلاف السنن الثابتة ، ولا يعرف قول أبي حنيفة عن أحد من أهل الاسلام قبله ، وقد نقصنا كل ما شغبوا به في كتاب الايصال ، وجماع كل ذلك لكل من تأمله أنهم إنما احتجوا بأحاديث موضوعة من رواية الزبير بن العوام ونظرائه أو مرسله ، أو صحااح ليس فيها دليل على ما ادعوه أصلا ، أو قول عن صاحب قد خالفه غيره منهم ولا مزيد ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٥٠ - مسألة - وتقسم الأربعة الأقسام الباقية بعد الخمس على من حضر الوقعة أو الغنيمة لصاحب الفرس ثلاثة أسهم له سهم ، ولفرسه سهمان ، وللراجل وراكب البغل والمار والرجل سهم واحد فقط ، وهو قول مالك . والشافعي . وأبي سليمان ، * وقال أبو حنيفة : للفارس سهمان له سهم ولفرسه سهم ولسائر من ذكرنا سهم ، - وهو قول أبي موسى الأشعري - ، وقال أحمد : للفارس ثلاثة أسهم وللراكب البعير سهمان ولغيرهما سهم *

قال أبو محمد : أما قول أحمد فإنا نعلم له حجة ، وأما قول أبي حنيفة فأنهم احتجوا له بآثار ضعيفة ، منها من طريق مجمع بن يعقوب بن زبيد بن جارية ^(١) الأنصاري عن أبيه عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عمه مجمع بن جارية ^(٢) الأنصاري ، وكان أحد القراء « أن رسول الله ﷺ أعطى للفارس سهمين ، وللراجل سهما ^(٣) » مجمع مجهول وأبوه كذلك * ومن طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين وللراجل سهما » عبد الله بن عمر الذي يروي عن نافع في غاية الضعف ، وعن شيخ من أهل الشام عن مكحول مثل ذلك ، وهذه فضيحة مجهول ، ومرسل واحتج أبو حنيفة بأن قال : لا أفضل بهيمة على إنسان فيقال له : وتساوى بينهما إن هذا لمعجب ، فإذا جازت المساواة فما منع من التفضيل ؟ ثم هو يسهم للفارس وإن لم يقاثل عليه ولا يسهم للسلم التاجر ، ولا الأجير إلا أن يقا تلا ، فقد فضل بهيمة على إنسان ، ثم هو يقول في إنسان قتل كلبا لمسلم ، وعيدا مسلما فاضلا ، وخنزيرا لذمي ، قيمة كل واحد منهم عشرون ألف درهم فانه يؤدي في الكلب عشرين ألف درهم وفي الخنزير

(١) في النسخة اليمنية بن حارة وهو غلط صحتا من اسد الغابة وتهذيب التهذيب ولم يذكر تحمليها فانظر هناك

(٢) في النسخة اليمنية بن حارة وهو غلط (٣) في النسخة اليمنية « أعطى الفارس سهمين وللراجل سهما »

ذلك ، ولا يعطى في العبد المسلم إلا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم ، فأعجبوا لهذا الرأي الساطـط وإواحدوا الله تعالى على السلامة ، قد فضل البيعة على الإنسان .

وقالوا : قد صح الإجماع على السمين قتلنا لهم : أن كنتم لاتقولون بما صح عن النبي ﷺ كلناكم في ذلك فكيف ودعواكم الإجماع هنا كذب ؟ وما ندرى لعل فيمن أخطأ كخطبكم ثم من يقول : لا يفضل فارس على راجل كما لا يفضل راكب البغل على الراجل ، وكما لا يفضل الشجاع البطل المبلى على الجبان الضعيف المريض ، ثم لو طردتم أصلكم هذا لوجب أن تسقطوا الزكاة عن كل ما أوجتموها فيه من العسل وغير ذلك ، وبطل قولكم في دية الكافر لأنه لم يجمع على شيء من ذلك ، وهذا يهدم عليكم أكثر مذاهبكم .

ورويوا أن أول من جعل للفـرس سهمين عمر بن الخطاب من طريق ليث عن الحكم وهذا منقطع وم يرون حكم عمر في حد الخمر ثمانين سنة ، فهذا ينبغي أن يجعله سنة أيضا . وروينا من طريق البخاري نا عبيد بن اسماعيل عن أبي أسامة ^(١) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] ^(٢) قال : جعل رسول الله ﷺ للفـرس سهمين ، ولصاحبه سهما . ومن طريق البخاري نا الحسن بن اسحاق نا محمد بن سابق نا زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] ^(٣) قال : « قسم رسول الله ﷺ للفـرس سهمين وللراجل سهما يوم خيبر » ، فهذا هو الذي لا يجوز خلافه لصحته ولأنه لو صحت تلك الأخبار لكان هذا زائدا عليها ، وزيادة العدل لا يجوز ردها وهو قول سعد بن أبي وقاص . والحسن . وابن سيرين ذكر ذلك عن الصحابة ، وبه يقول عمر بن عبدالعزيز : [وبالله تعالى التوفيق] ^(٤) .

٩٥١ — مسألة — ومن حضر بخيل لم يسهم له إلا ثلاثة أسهم فقط ، وقد قال قوم : يسهم لفـرسين فقط ؛ وقال آخرون : يسهم لكل فرس منها ، وهذا لا يقوم به برهان . فان قيل : قد روى : أن النبي ﷺ أسهم للزير لفـرسين قلنا : هذا مرسل لا يصح ، وأصح حديث فيه هو الذي ^(٥) رويته من طريق ابن وهب عن سعيد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده قال : « ضرب رسول الله ﷺ عام خيبر للزير بأربعة أسهم سهم للزير ، وسهم القرني ^(٦) لصفية بنت عبد المطلب : وسهمين للفـرس » .

(١) في النسخة البيعة ، وإقامة يوم غلط (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٩٢ (٣) في صحيح البخاري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل » (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٥ ص ٢٨٣ ، والحدوث مختصر (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٦) في النسخة رقم (١٤) ، فهو الذي ، بإضافة وليس بشيء (٧) في النسخة البيعة ، وسهم القرني ، وهو مخرفه

٩٥٢ — مسألة — ويسمى للأجير، وللتاجر، وللعبد، وللحر، والمرضى، والصحيح سواء سواء كلهم لقول الله تعالى: (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) وللأثر الذى أوردنا آنفا من أنه عليه السلام قسم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهما، ولم يخص عليه السلام حرا من عبد، ولا أجير من غيره، ولا تاجرا من سواء، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بالظن الكاذب *

فان احتجوا بقول ابن عباس فى كتابه الى نجدة تسألنى عن العبد والمرأة يحضران المقسم هل يقسم لهما؟ وأنه (١) ليس لهما شيء إلا أن يحذيا (٢)، فهذا قول ابن عباس * وقد رويناه أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر ليس للعبد من النسيئة شيء، ولا حجة فيمن دون رسول الله ﷺ، وكما قصة خالفوا فيها ابن عباس * كقوله فى بيع أمهات الأولاد، والصرف، وسهم ذى القربى وغير ذلك * فان ذكرنا ما رويناه من طريق أحمد بن حنبل تابشر بن الفضل عن محمد بن زيد (٣) بن المهاجر حدثنى عمير مولى أبى اللحم قال: «شهدت خير مع ساداتى فكلوا فى رسول الله ﷺ» [فأمر بى] (٤) فقلت السيف فاذا أنا أجرة فأخبر أبى بملوك فأمر بى بشيء من خزنى المتاع (٥)، «فإذا لاحت فيه لأن محمد بن زيد (٦) غير مشهور، وقد رويناه من طريق حفص بن غياث فقال محمد بن زيد (٧) وأيضا فإنه ذكر أنه كان يجر السيف، وهذا صفة من لم يبلغ، وهكذا نقول: ان من لم يبلغ لا يقسم له * فان ذكرنا ما رويناه من طريق الثورى عن ابن أبى ليلى عن فضالة بن عبيد «أنهم كانوا مع النسيئة ﷺ فى غزوة فوفينا بملوك فلم يقسم لهم» وهذا منقطع لأنه ان كان ابن أبى ليلى هو محمد فلم يدرك فضالة ولا ولده إلا بعد موته بدهر طويل، وان كان هو عبد الرحمن فالثورى لم يدركه ولا ولده إلا بعد موته بسنين *

رويناه من طريق أبى داود نا ابراهيم بن موسى الرازى أخبرنا عيسى أخبرنا ابن أبى ذئب عن القاسم بن عباس اللبى (٨) عن عبد الله بن دينار عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت: بان أبى يقسم للحر والعبد * ومن طريق ابن أبى شيبة نا وكيع نا ابن أبى ذئب عن خاله الحرث بن عبد الرحمن عن أبى قرّة قال: قسم لى أبو بكر الصديق كما قسم لسيدى * رويناه من طريق ابن أبى شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث عن الحكم بن عتيبة والحسن البصرى. ومحمد بن سيرين قالوا: من شهد البأس من حر، أو عبد، أو أجير فله سهم * ومن طريق ابن أبى شيبة نا جرير

(١) فى النسخة اليمنية وانه (٢) أى يعطيان بدون سهم وقد تقدم الحديث من طريق مسلم ص ٣٢٩ من هذا الجزء

(٣) فى النسخة ومحمد بن زيد وهو غلط صحاحنا من تهذيب التهذيب (٤) الزيادة من سنن أبى داود ص ٣٣ ٢٧ (هـ) هو — لعلم الحال المعجمة وسكون الراء وكسر اللام وتثنية الياء آخر الحروف ثاثيرية (٦) فى النسخة بن زيد، ولعله التيسر على المصنف ولا للثبوت به فأنه غير مشهور وليس كذلك على مشهور، وجاء فى سنن أبى داود صحيحا كما هنا (٧) فى النسخة اليمنية، ومحمد بن زياد (٨) فى النسخة اليمنية والى وهو غلط راجع ميزان الاعتداله

عن المغيرة عن حماد بن إبراهيم النخعي في الغنائم يسبها الجيش ^(١) قال: إن أعانهم التاجر، والعبد ضرب له بسهامهم مع الجيش، قال أبو بكر: بوجدناه محمد بن فضيل عن المغيرة عن حماد بن إبراهيم النخعي قال: إذا شهد التاجر والعبد قسم له وقسم للعبد *
ومن طريق ابن أبي شيبة ناغندر عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: يسهم للعبد؛ وهو قول أبي سليمان *

قال أبو محمد: وهم موافقون لنا على أن يسهم للفرس وهم أصحاب قياس بزعمهم فلا أسهموا للعبد قياساً على ذلك، فإن ذكروا في الأجير خبرين — فيما أن أجيلاً استوجر في زمان النبي ﷺ في غزوة بثلاثة دنانير فلم يجعل له عليه السلام سهماً غير هاتين — فلا يصحان، لأن أحدهما من طريق عبدالعزيز بن أبي رواد ^(٢) عن أبي سلمة الحمصي ^(٣) «أن رسول الله ﷺ» وأبو سلمة مجهول وهو منقطع أيضاً * والثاني من طريق ابن وهب عن عاصم بن حكيم عن يحيى بن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن الديلمي أن يعلى بن منية، وعاصم بن حكيم، وعبد الله بن الديلمي مجهولان ^(٤) وقال الحسن، وابن سيرين، والأوزاعي، والليث: لا يسهم للأجير. وقال أبو حنيفة: وما لك: لا يسهم لها إلا أن يقاتلا * وقال سفيان الثوري: يسهم للتاجر، وقال الحسن بن حي: يسهم للأجير *

٩٥٣ — مسألة — ولا يسهم لامرأة، ولا لمن لم يبلغ، قاتلاً، أو لم يقاتل، ولا ينفلان دون سهم راجل ولا يحمض مغازى المسلمين كافران حضرم سهم له أصلاً، ولا ينفل. قاتل أو لم يقاتل *
روينا من طريق مسلم نا ابن قنبل ناسليان هو ابن بلال عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن يزيد بن هرم عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ كان يغزو بالنساء فيداوين الجرعى ويحذين من الغنيمة» ^(٥) وأما يسهم لمن فلم يضرب لمن ^(٦) *
قال أبو محمد: لو بلغ بالنفل لها سهم راجل لكان قد أسهم لمن وهو قول سعيد بن المسيب وأبي حنيفة. والشافعي. وسفيان الثوري. والليث. وأبي سليمان: وقال مالك: لا يرضخ لمن، وهذا خطأ وخلاف الأثر المذكور *

قال أبو محمد: وقد روى من طريق أبي داودنا إبراهيم بن سعيد أخبرني يزيد بن الحباب ^(٧) نا رفيع بن سلمة بن زياد [قال] ^(٨) حدثني حشرج بن زياد ^(٩) عن جدته أم أبيه أنها غزت ^(١٠) مع

(١) في النسخة اليمنية «يسبها الجيش». (٢) في النسخة اليمنية «بن أبي رواد» وهو غلط (٣) كنفق النسخ والذي ظهر بعد المراجعة أنه سلباً لما في آخره يروى عن عبدالعزيز بن أبي رواد أجمع تذيب التهذيب ج ٣ ص ٣٣٨ ج ١٢ ص ١١٨ (٤) ليس كاتال المؤلف انظر تذيب التهذيب (٥) أي يطعن منها (٦) الحديث اختصره المصنف وهو في صحيح مسلم طولا ج ٢ ص ٢٧ (٧) في النسخة اليمنية «يزيد بن الحباب» وهو غلط (٨) الرازي قد سننا في داود ج ٣ ص ٢٧ (٩) في النسخة اليمنية «بن زياد» وهو غلط (١٠) في سنن أبي داود «خرجت» بدل «غزت»

رسول الله ﷺ في ست نسوة (١) قالت: فاسهم لنا عليه السلام كأسهم للرجال (٢) وهذا إسناد مظلم برفع، وخرجه مجهولان، ومن طريق وكيع نا محمد بن عبد الله الشعبي (٣) عن خالد ابن معدان قال: أسهم رسول الله ﷺ للنساء والصبيان والخليل وهذا مرسل، ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا محمد بن راشد عن مجهول قال: أسهم رسول الله ﷺ للنساء والصبيان والخليل. وهذا أيضا مرسل، ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد ابن أبي حبيب عن سفيان بن وهب الخولاني قال: قسم عمر بن الخطاب بين الناس غنائمهم فأعطى كل إنسان دينارًا وجعل سهم الرجل والمرأة سواء، ومن طريق وكيع نا شعبة عن العوام بن مزاحم عن خالد بن سيحان قال: شهد مع أبي موسى أربع نسوة منهن أم عجزة بن ثور فاسهم لهن أبو موسى الأشعري، وهو قول الأوزاعي وقد كان يلزم أهل القياس أن يقولوا بهذا لأنه إذا أسهم للفرس وهو بهيمة فالمرأة أحق بالسهم إن كان القياس حقًا.

قال أبو محمد: فعل رسول الله ﷺ هو القاضي على ما سواه، وأما الصبيان فغير غاطلين، وأما النفل للصبيان أيضا من خمس الجنس فلا بأس لأنه في جميع مصالح المسلمين، وأما الكافر فروينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ابن جريج عن الزهري نا رسول الله ﷺ: «كان يغزو باليهود فيسهم لهم كسهم المسلمين، وروينا عن الزهري من طرق كلها صحاح عنه، ومن طريق وكيع نا الحسن بن حي عن الشيباني — هو أبو اسحاق — نا سعد بن مالك — هو ابن أبي وقاص — غزا بقوم من اليهود فرضخ لهم (٤) هو من طريق وكيع نا سفيان عن جابر قال: سألت الشعبي عن المسلمين يغزون بأهل الكتاب فقال الشعبي: أدركت الأئمة الفقيه منهم وغير الفقيه يغزون بأهل الذمة فيقسمون لهم ويضعون عنهم من جزيتهم فذلك لم نفل حسن، والشعبى ولد في أول أيام علي وأدرك من بعده من الصحابة رضى الله عنهم، وهو قول الأوزاعي وسفيان الثوري أنه يقسم للمشارك إذا حضر كسهم المسلم.

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر سمعت قتادة سئل عن أهل العهد يغزون مع المسلمين؟ قال: لهم ما صالحوا عليه ما جعل لهم فهو لهم، وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو سليمان: لا يسهم لهم، قال أبو سليمان: لا يرضخ لهم، ولا يستعان بهم.

قال أبو محمد: حديث الزهري مرسل ولا حجة في مرسل، ولقد كان يلزم الخفيفين والمالكين القائلين بالمرسل إن يقولوا: بهذا لأنه من أحسن المراسيل لاسمها مع قول الشعبي: إنه أدرك الناس على هذا، ولا نعلم لسعد مخالفا في ذلك من الصحابة، وكان سليمان بن ربيعة يستعين بالمشركيين على المشركيين؟ لكن الحجة في هذا هو ما روينا.

(١) في سنن أبي داود «في غزوة تبوك» ست نسوة (٢) الحديث اختصره المصنف (٣) هو بمجموعة مضمومة ثم عين مهملة وآخره ثاء مثله (٤) الرضخ يضم الراء ويجمع بين إعلاء القليل من القيمة.

من طريق مالك عن الفضيل بن أبي عبد الله عن عبد الله بن دينار عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : انا لانتعين بمشرك * ومن طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منه نا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ في حديث أنه قال : « فلم تحل الغنائم ^(١) لأحد من قبلنا » فصح أنه لاحق في الغنائم لغير المسلمين *

٩٥٤ — مسألة — فان اضطررنا الى المشرك في الدلالة في الطريق استوجز لذلك بمال مسمى من غير الفتيحة لما روينا من طريق البخاري نا ابراهيم بن موسى نا هشام أبو يوسف — نا معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير ^(٢) عن عائشة [رضى الله عنها] ^(٣) قالت . « واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلا من بني الدليل [وهو] ^(٤) على دين كفار قريش هاديا يعني بالطريق » *

٩٥٥ — مسألة — وكل من قتل قتيلا من المشركين فله سلبه قال ذلك الامام، أولم يقله كيف ما قتله صبرا، أو في القتال؟ ولا يخمس السلب قل، أو كثر، ولا يهدق إلا بيته في الحكم، فان لم تكن له ينة، أو خشي أن ينتزع منه، أو أن يخمس فله أن يقبض ويخفى أمره، والسلب فرس المقتول، وسرجه، ولجامه، وكل ما عليه من لباس، وحلية، ومهايز ^(٥) وكل مامعه من سلاح، وكل مامعه من مال في نطاقه أو في يده؛ أو كيف ما كان معه *

روينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن أفلح — هو عمر بن كثير بن أفلح — عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة « أن رسول الله ﷺ قال بعد انقضاء القتال يوم حنين : من قتل قتيلا له عليه ينة فله سلبه » في حديث *

ومن طريق البخاري نا أبو نعم نا أبو العيس — هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود — عن إياس بن سلبه بن الأكرع عن أبيه قال : « أني النبي ﷺ عين من المشركين وهو في سفر [جلس عند أصحابه يتحدث ثم انقل] ^(٦) فقال النبي ﷺ : اطلبوه واقتلوه قال : سلبه : فقتله ففعله رسول الله ﷺ سلبه » *

ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد — هو ابن زيد — عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ قال يوم حنين ^(٧) : من قتل كافرا فله سلبه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلا وأخذ أسلابهم » ^(٨) *

(١) في النسخة البينية لم يعمل الغنائم وما حاتموا في صحيح مسلم ج ٢ ص ٩٤ (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٨١

(٣) الزيادة من صحيح البخاري (٤) الزيادة من صحيح البخاري والمحدث اختصره المصنف

(٥) جمع مهازير أو مهازير مصنف حديثه يفتنص بها الحار (٦) الزيادة من صحيح البخاري ج ٤ ص ٩٦١

(٧) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣ « قال يومئذ يني يوم حنين » (٨) في آخر الحديث في سنن أبي داود قصة تركها المؤلف

فهذه الأحاديث توجب ما قلناه وهي منقولة نقل التواتر كما ترى * رويان من طريق وكيع عن سفيان عن الأسود بن قيس العبدى أن بشر بن علقمة قتل يوم القادسية عظيما من الفرس مبارزة وأخذ سلبه فأتى به إلى سعد بن أبي وقاص فقومه اثني عشر ألفا ففعله إياه سعد * ومن طريق وائلة بن الأسقع أنه ركب وحده حتى أتى باب دمشق فخرجت إليه . خيل منها قتل منهم ثلاثة وأخذ خيلهم فأتى بها خالد بن الوليد وعنده عظم الروم فابتاع منه سرج أحدها بمشرة آلاف ونفله خالد بن الوليد كل ما أخذ من ذلك ، فهذا وائلة وخالد . وسعيد بن جسر الصحابي * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحيم ^(١) بن سليمان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : كان السلب لا يخمس وكان أول سلب خمس في الاسلام سلب البراء بن مالك ، وكان قتل مرزبان الزارة ^(٢) وقطع منطقته وسواريه فلما قدها المدينة صلى عمر الصبح ، ثم أتانا فقال : السلام عليكم أئمة أبو طلحة ؟ فقالوا : نعم فخرج إليه فقال عمر : انا كنا لا نخمس السلب وان سلب البراء مال واني خامسه فدعا المقومين فقوموا ثلاثين ألفا فأخذ منها ستة آلاف *

ومن طريق ابن جريج سمعت نافعا يقول : لم نزل نسمع منذ قط اذا التقى المسلمون والكفار قتل مسلم مشر كافله سلبه إلا أن يكون في معصية القتال فانه لا يدرى أحد قتل أحدا ، فهذا عمر يخبر عما سلف فصح أنه فعل أبي بكر ومن بعده وجميع أمرائهم ، وهذا نافع يخبر أنه لم يزل يسمع ذلك وهو قد أدرك الصحابة ، فصح أنه قول جميعهم بالمدينة ، ولا يجوز أن يظن بعمر تعدد خلاف رسول الله ﷺ ، فصح أنه استطاب نفس البراء ؛ وهذا صحيح حسن لا نكره ، وهو قول الأوزاعي . وسعيد بن عبد العزيز . والليث بن سعد . والشافعي . وأحمد . وأبي ثور . وأبي عبيد . وأبي سليمان . وجميع أصحاب الحديث إلا أن الشافعي . وأحمد قالا : ان قتله غير ممتنع فلا يكون له سلبه ، وهذا خطأ الحديث سلمة ابن الأكرع الذي ذكرنا فانه قتله غير ممتنع وفي غير قتال وأخذ سلبه بأمر رسول الله ﷺ *
 (١) فان قيل : فان أخذتم بعموم حديثه عليه السلام في ذلك فأعطوا من قتل مسلما بحق في قود ، أو رجم ، أو محاربة ، أو بغي سلبه قلنا : لولا ان الله تعالى حرم على لسان نبيه ﷺ : وفي القرآن مال المسلم لفعلنا ما قلتم ، فخرج سلب المسلم بهذا عن جملة هذا الخبر وبقى سلب الكافر على حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ *

(١) في النسخة رقم (١٤) (عبد الرحمن وهو غلط) (٢) المرزبان بضم الميم والزاي هو الفارس الشجاع المقدم على القوم وهو معرب منناه مأخذ الثور ، والزارة في اللغة جمع من بالزاي الاسديناه ، نافع شفا ، النليل وكان البراء بن مالك شجاعا مقداما ذا قوة وحزم ، وهو اخوان من مال لا يمولاه ، وله مواقف شهيرة وانتصارات غريتراجع ترجمته تجد ما يدش العقول ويغيرها من شجاعته وفروسيته وقوة إيمانه .

وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا الضحاك بن مخلد — هو أبو عاصم النبيل — عن الأوزاعي عن الزهري عن القاسم بن محمد قال : سئل ابن عباس عن السلب ؟ قال : لا سلب إلا من النفل وفي النفل الخمس ، فهذا ابن عباس يمنع أن يكون السلب الاتفلا فقله : كقول من ذكرنا إلا أنه رأى فيه الخمس وهو قول إسحاق بن راهويه ، وذهب أبو حنيفة . وسفيان . ومالك إلى أنه لا يكون السلب للقاتل إلا أن يقول الأمير قبل القتال : من قتل قتيلا فله سلبه فإذا قال ذلك فهو كإلحاق : ولا يخمس *

قال أبو محمد : وهذا قول فاسد لأنهم أو هموا أنهم اتبعوا الحديث ولم يفعلوا بل خالفوه لأن رسول الله ﷺ إنما قال : ذلك بعد القتال ، فهذا خلاف قولهم صراحاً . وقال بعضهم : لم يقل ذلك رسول الله ﷺ إلا يوم حنين *

قال أبو محمد : فكان هذا عجبا نعم فبذلك أنه لم يقله عليه السلام قط إلا يومئذ ، وأقاله قبل وبعد أن يرى يجدون في أنفسهم حرجا ما قضى به مرة ، أو يرونه باطلا حتى يكرر القضاء به ؟ حاشا لله من هذا الضلال ، ولا فرق بين ما قاله مرة ، أو ألف ألف مرة ، كله دين . وكله حق ، وكله حكم الله تعالى ، وكله لا يحل لأحد خلافه *

وموهوا بفعل عمر وهم مخالفون له لأن عمر قضى بالسلب للقاتل دون أن يقول ذلك قبل القتال إلا أنه خسه ولم يمانعه البراء فصح أنه طابت به نفسه وهذا حسن لا تنكره ، وشغبوا أيضا بأشياء ندكرها أن شاء الله تعالى ، فهو بعض المخالفين في نصر تقليدهم بقول الله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول) *

قال أبو محمد : وهذا عليهم لالهم لأن الذي أمرنا بهذا هو الذي أوحى إلى رسول الله ﷺ بأن السلب للقاتل ، ثم يقال لهم : فأبطلوا بهذا الدليل قولكم : أن الامام إذا قال : السلب للقاتل كان له فقد جعلتم قول امام لعله لا يجب طاعته حجة على الآية : ولم تجعلوا قول الامام الذي لا امامة لاحد الا بطاعته يانا للكية ، وهذا عجب جدا ! ثم أعجب شيء أنهم لا يحتجون بهذه الآية على أنفسهم في قولهم : أن الأرض المغنومة لا خمس فيها ، وهذا موضع الاحتجاج بالآية حقا ، وذكروا خبراً رويناه من طريق عوف بن مالك الأشجعي في أن رجلا قتل فارساً من الروم يوم مؤتة ^(١) وأخذ سلاحه ، وفرسه فبعث إليه خالد بن الوليد فأخذ من السلب قال عوف : فأقنت خالداً فقلت له : أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟

(١) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٢٣ في غزوة مؤتة ، ومن يسم الميم ومرة ساكنة ويجوز تركها في مرة وتنفق طرف الشام عند الكرك قاله النووي والحديث في سنن أبي داود مطولاً ولا يخفى في صحيح مسلم

قال : بلى ولكنى استكثرته قلت : لتردنه أولاً عرفتها (١) عند رسول الله ﷺ فأتاني إن يرده عليه قال عوف : فاجتمعنا عند رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال النبي ﷺ : « يا خالد ما حملك على ما صنعت ؟ » فقال : [يا رسول الله] (٢) استكثرته فقال عليه السلام : يا خالد رده عليه ما أخذت منه قال عوف : فقلت له : دونك (٣) يا خالد ألم أفلك ؟ فقال النبي ﷺ : وما ذلك ؟ قال : فأخبرته فغضب [رسول الله ﷺ] (٤) وقال : يا خالد لا ترد عليه هل أتم تاركو لى أمرائى ؟ لكم صفة أمرهم وعليهم كدره *

قال أبو محمد : لأحجة لهم فى هذا بل هوججة عليهم لوجوه ، أولها أن فيه نصاجلياً أن النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل ، وهذا قولنا * وثانيها أنه عليه السلام أمر خالداً بالرد عليه * وثالثها أن فيه أن النبي ﷺ إنما أمره بأن لا يرد عليه لأنه علم أن القاتل صاحب السلب أعطاه بطيب نفس ولم يطلب خالداً به وإن عوفاً يتكلم فيما لاحق له فيه وهذا هو نص الخبر * ورابعها أنه لو كان كما يوهون لما كان لهم فيه حجة لأن يوم حنين الذى قال فيه عليه السلام : « من قتل كافراً فله سلبه » كان بعد يوم مؤتة بلا خلاف ، ويوم حنين كان بعد فتح مكة ، وقد كان قتل جعفر . وزيد بن حارثة . وابن رواحة رضى الله عنهم قبل فتح مكة يوم مؤتة فيوم حنين حكمه ناسخ لما تقدم لو كان خلافه (٥) ، وموهوا أيضاً بخبر قتل أبى جهل يوم بدر وأن رسول الله ﷺ قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجوح وهو أحد قاتليه ، والثانى معاذ ابن عفراء وأن ابن مسعود قتله أيضاً فقتله رسول الله ﷺ سيفه *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم فى هذا كله وإن يوم بدر من يوم حنين وبينهما أعوام ؟ وما نزل حكم الغنائم إلا بعد يوم بدر فكيف يكون السلب للقاتل ؟ * وموهوا بخبر ساقط رويناه من طريق حماد بن سلمة عن بديل بن ميسرة عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين قلت : يا رسول الله هل أحد أحق بشئ من المغنم من أحد ؟ قال : لا حتى السهم يأخذه أحدكم من جنبه فليس أحق من أخيه به *

قال أبو محمد : هذا عن رجل مجهول لا يدرى أصدق فى ادعائه الصحة أم لا ؟ ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن الخمس من جملة الغنيمة يستحقه دون أهل النعمة من لم يشهد الغنيمة بلا خلاف فالسلب مضموم إلى ذلك بالنص ، ثم يقال لهم : هلا احتجتم بهذا الخبر على أنفسكم فى قولكم : إن القاتل أحق بالسلب من غيره إذا قال الإمام : من قتل قتيلاً فله سلبه ؟ فكان هذا الخبر عندكم مخصوصاً بقول من لا وزن له عند الله

(١) من الترمذى لا يجازيك بما حتى تعرفه ، صنيك ، وهى كلمة قال عند التهديد (٢) الزى ياقمن سنابى داود

(٣) أى خذ ما وعدتك (٤) الزى ياقمن سنابى داود ج ص ٢٤ (٥) فى النسخة رقم (١٤) لو كان خلافاً له

تعالى ولم تخصوه^(١) بقول من لا إيمان لكم ان لم تسلبوا الامر وقضائه بالهذه العقول المكيدة *
وموهوا بما روى من طريق عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن
جنادة بن أبي أمية أن حبيب بن مسلمة قتل قتيلًا فاراد أبو عبيدة أن يخلص سلبه فقال
له حبيب : « ان رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل فقال له معاذ مهلا يا حبيب سمعت
رسول الله ﷺ يقول : انما للمرء ما طابت به نفس امامه » *

قال أبو محمد : وهذا خبر سوء مكذوب بلا شك لانه من رواية عمرو بن واقد وهو منكر الحديث
قاله البخاري وغيره : عن موسى بن يسار ، وقد ترك يحيى القطان ، وقد روي عن موسى هذا أنه قال :
كان أصحاب رسول الله محمد ﷺ أعرا باحفاة لجشائن أبناء فارس فلخصنا هذا الدين فانظروا
بمن يحتجون على السنن اثبة ثم عن مكحول عن جنادة ومكحول لم يدرك جنادة ، ثم لو صح لكان
حجة عليهم لانه مبطل لقولهم : ان الذي وجد الركاك له ان ينفر بجميعه دون طيب نفس امامه ، ثم
تقول للمحتج بهذا الخبر : أرايت ان لم تطب نفس الامام لبعض الجيش بسهمهم من الغنيمة ؟
أي بطل بذلك حقهم ؟ ان هذا المعجب اوهم لا يقولون بهذا انصاره اول مخالف لما حققوه واحتجوا
به ، وهذا فعل من لا ورع له * وقالوا : قد روى من طريق غالب بن حجر عن أم عبد الله بنت المقام
ابن التلب عن أبيها [عن أبيه]^(٢) ان رسول الله ﷺ قال « من أتى بمولى^(٣) فله سلبه قالوا :
فقولوا بهذا أيضا *

قال أبو محمد : قلنا انما يلزم القول بهذا من يقول بحديث مبشر بن عبيد الحمصي^(٤) لاصداق
اقل من عشرة دراهم ، ومن يقول بحديث أبي زيد مولى عمرو بن حريث في اباحة الوضوء بالخمر
وتلك النطاخ والمترديات فهذا الخبر مضاف الى تلك ، واما من لا يأخذ الا بما روى الثقة عن
الثقة فليس يلزمه ان يأخذ بما رواه غالب بن حجر^(٥) المجهول عن أم عبد الله بنت المقام التي
لا يدري من هي عن أبيها الذي لا يعرف ، والقوم في عني نعوذ بالله عما ابتلاهم به ، وتأمله لو صح
قلنا به ولم نجد في أنفسنا حرجا منه *

فان ذكرنا ما رويته من طريق سعيد بن قتادة وقد قيل ان عمرو بن شعيب رواه عن أبيه
عن جده في سبب نزول سورة الأنفال « ان التي ﷺ كان يغفل الرجل من المسلمين سلب
الكافر اذا قتله فامرهم ان يرد بعضهم على بعض قال : اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم أي ليردن
بعضكم على بعض *

(١) في النسخة رقم (١٤) « ولم تخصوه » (٢) الزيادة من النسخة البيهقي قول المصنف بعد عن أبيها الذي لا يعرف
واختصاره عليه يدل على زيادتها (٣) في النسخة البيهقي « ومن أتى » (٤) في النسخة البيهقي « بحديث مبشر بن عبيد الحمصي » وفي النسخة
رقم (١٤) « بحديث مبشر بن عبيد الحمصي » وكلاهما غير صحيح وما هنا موافق لما في ميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٠ « تهذيب التهذيب ج
١٠ ص ٣٢ » (٥) في النسخة غالب بن حجر ، بالتصغير وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب والخط مستوفى وضع الحار الهبة
واسكان الجيم *

قال أبو محمد: نوهذا الاشئء لانها صحيفة مرسلة، ولو صح لكان في امر يدبر وقد قلنا: إن القضاء بالسلب للقاتل كان في حين بعد ذلك بأعوام ستة أو نحوها، ثم موهاو ابقيا سات صحيفة كلها لازم لهم وغير لازم لنا * منها أن قالوا: لما كان الغانم ليس احق بماغنم كان للقاتل في السلب كذلك، ولو كان السلب حقا للقاتل لكانت الأسلاب — اذا لم يعرف قاتلو أهلها — موقفة كاللقطة *

قال أبو محمد: القياس باطل وانما يلزم القياس من صحه، وهم يصحونه فهو لهم لازم فليقلوا بهاتين الامورتين قولهم: [أن السلب] ^(١) للقاتل اذا قال الامام [قبل القتال]: ^(٢) من قتل قتيلا فله سلبه فهذا يلزمهم لاذعدلوا هذا الا لزام على أنفسهم، وأما نحن فنقول: أن كل مال لا يعرف صاحبه فهو في مصالح المسلمين، وكل سلب لا تقوم لقاتله بيته فهو في جملة الغنيمة بحكم رسول الله ﷺ، ونفعل قوله لا نتعده ^(٣) والحمد لله رب العالمين *

قال أبو محمد: ويكفي من هذا أن الله تعالى قال: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم) وقد قضى رسول الله ﷺ أن السلب للقاتل اذا قامت له بيته فان كانت طاعته عليه السلام واجبة فالسلب حق للقاتل متى قامت له به بيته ^(٤) ولاخيرة لأحد إلا امام ولا غيره في خلاف ذلك لنص كلام الله تعالى، وان كانت طاعته عليه السلام ليست واجبة فهذا كفر من قائله، واذا لم يكن السلب من حق القاتل بقوله عليه الصلاة والسلام: انه له اذا قامت له به بيته، فمن أين خرج لهم؟ وأين وجدوا ما يوجب قولهم الفاسد؟ في أن الامام اذا قال: من قتل قتيلا فله سلبه كان السلب حيثئذ للقاتل، ولا نعى عين اللامام أن يكون قوله تحريما أو إيجابا، فظهر فساد قولهم جملة وتعريه من الدليل، وهو قول لم يحفظ قط قبلهم لاعتن صاحب، ولا عن تابع، وبالله تعالى التوفيق *

٩٥٦ — مسألة — وان نفل الامام من رأس الغنيمة بعد الخنس وقبل القسمة من رأى أن ينقله ممن أغنى عن المسلمين ومن معه من النساء اللواتي يتنفع بهن أهل الجيش ومن قاتل من لم يبلغ الخنس، وان رأى أن ينقل من أتى بغنم في الدخول ربع ماساق بعد الخنس فأقل، أو تلك ماساق بعد الخنس فأقل لا أكثر أصلا فخنس لما رويناه من طريق مسلم نا عبد الملك ابن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدى حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: « كان رسول الله ﷺ ينقل ^(٥) بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسمة ^(٦) عامة الجيش والخنس في ذلك واجب كله » *

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة البنية « لا يتعدى »

(٤) من قوله: « فان كانت » إلى هنا سقط من النسخة البنية خطأ (٥) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٠ « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان ينقل » الخ (٦) في صحيح مسلم ٥ قسم.

ومن طريق أبي داود وناحمود بن خالد وناحور بن محمد وناجي بن حزة قال: سمعت أبا وهب يقول: (١) سمعت مكحولاً قال: سمعت زياد بن جارية (٢) سمعت حبيب بن مسلمة (٣) يقول: «شهدت رسول الله ﷺ نفل (٤) الربيع في البداة والثلاث في الرجعة» • ومن طريق محمد بن عبد السلام الحنفي (٥) نا محمد بن المنثري نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى عن مكحول عن أبي سلام موطور الحبشي (٦) عن أبي أمامة الباهلي عن عباد بن الصامت «أن رسول الله ﷺ كان ينفل في البداة الربيع وفي القفول الثلث» • ومن طريق ابن أبي شيبة نا عفان بن مسلم عن أبي عوانة عن عاصم بن كليب عن أبي الجوزية قال لي معن بن يزيد السلمي: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا نفل الا من بعد الخنس» وقال بهذا طائفة من السلف •

ورويان طريق حماد بن سلمة نا داود بن أبي هند عن الشعبي أن جرير بن عبد الله البجلي قدم على عمر بن الخطاب في قومه يريد الشام فقال له عمر: هل لك أن تأتي الكوفة وأغلك الثلث من بعد الخنس من كل أرض وشيء؟ •

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى قال: كان الناس ينفلون أكثر من الثلث حتى إذا كان عمر بن عبد العزيز كتب انهم لم يأتوا أن رسول الله ﷺ نفل بأكثر من الثلث، وهو قول الأوزاعي وأبي سليمان •

قال أبو محمد: الخنس قد جعله الله تعالى لاهله الذين سمي فأنفل منه من سهم النبي ﷺ خاصة وهو خمس الخنس وسائر النسيمة للغنائم فلا يحل أن يخرج منه شيء الا ما أباح الله تعالى إخراجاً، أو أوجب إخراجاً على لسان رسوله ﷺ، وليس الا السلب جملة للقاتل وتفيل ماذكرنا من الربيع فأقل أو الثلث في القفول فأقل، وكذلك كما رويانا عن أنس وسعيد بن المسيب لا نفل الا بعد الخنس، وبالله تعالى التوفيق •

٩٥٧ — مسألة — وتقسم الغنائم كما هي بالقيمة (٧) ولا تباع لانه لم يأت نص بيعها وتجعل القسمة في دار الحرب وتقسم الأرض وتخمس كسائر الغنائم، ولا فرق،

(١) الزايد من سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣ وهي مذكورة في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٩٢ ووقع فيه «أبي وهب» بالصنع وهو غلط (٢) في النسخة اليمنية «عاجرة» وهو غلط (٣) في النسخة رقم (١٤) «حبيب بن سلمة» وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٤) ويقول بدل نفل، وما تناووا اتفاقاً في سنن أبي داود، والحديث اختصره المصنف (٥) كذا في النسخة، اليمنية، وفي النسخة رقم (١٤) «عبد السلام الحنفي» باسقاط لفظ ومحمد بن، وكلاماً لم يوجد في كتب الرجال المطبوعة ورايت في كتاب الانساب السمعاني ما نصه: واحمد بن خلفاً بن محمد بن عبد السلام الحنفي مات سنة ٢٨٦ ولا أدري مرهلاً ماذ ذكره، هام غيره والله اعلم (٦) في النسخة اليمنية والحنفي، وهو غلط (٧) كذا في النسخ وله «بالقسمة كما هو ظاهر كلام المصنف قبل ويده

فان طابت نفوس جميع أهل العسكر على تركها أوقفها الامام حيثئذ للمسلمين والإفلا، ومن أسلم نصيبه كان من لم يسلم على حقه لا يجوز غير ذلك، وهو قول الشافعى، وأبى سليمان، وقال مالك: تباع الغنيمة وتقسم أثمانها وتوقف الأرض ولا تقسم ولا تكون ملكاً لأحد، وقال أبو حنيفة: الامام يخير ان شاء قسمها وان شاء أوقفها، فان أوقفها فهي ملك للكفار الذين كانت لهم ولا تقسم الغنائم الا بعد الخروج من دار الحرب *.

قال أبو محمد: يبين ما قلنا قول الله تعالى: (فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً) ولم يقل من أثمان ما غنمتم * ومن طريق البخارى ناسدنا أبو الأحوص ناسعدين مسروق عن عباة بن رفاع بن رافع عن أبيه عن جده رافع بن خديج * أنهم أصابوا غنائم قسمها النبي ﷺ بينهم فعدل بغيراً بشرياه (١) «فصح انه عليه السلام انما قسم أعيان الغنيمة وأيضاً أن حقهم انما هو فيما غنموا فبيع حقوقهم وأموالهم بغير رضا من جميعهم أو لهم عن آخرهم لا يحل لقول رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فان رضى الجيش كلهم بالبيع الا واحداً فله ذلك ويعطى حقه من عين الغنيمة ويبيع ان أراد البيع قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وبهذا جاءت الآثار في حنين وبدرو وغيرهما كقول علي: أنه وقع لي شارف من الغنم، وكوقع جوريرة أم المؤمنين في سهم ثابت بن قيس بن الشماس وغير ذلك كثير، وكذلك بعد النبي ﷺ كقول ابن عمر: وقتت في سهمي يوم جلولة جارية، - وهو قول سعيد بن المسيب وغيره * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أكره بيع الجنس حتى يقسم، ولا تعرف لهم مخالفاً (٢) من الصحابة أصلاً *.

وأما تعجيل القسمة فان مطل ذى الحق لحقه (٣) ظلم وتعجيل اعطاء كل ذى حق حقه فرض، والخنيفون يقولون: من مات من أهل الجيش قبل الخروج الى دار الاسلام، أو اُقتل في الحرب فلا سهم له قال: فلو خرجوا عن دار الحرب فلقح بهم مدد قبل خروجهم الى دار الاسلام فحقهم معهم في الغنيمة وهذا ظلم لا يخفاء به وقول في غاية الفساد بغير برهان بل كل من شهد شيئاً من القتال الذى كان سبب الغنيمة: أو شهد شيئاً من جمع الغنيمة لحقه فيها يورث عنه ومن لم يشهد من ذلك شيئاً فلا حق له فيها، فهل سمع بظلم أقيع من منع من قاتل وغنم واعطاء من لم يقاتل ولا غنم؟ وأما الأرض فان الصحابة اختلفوا فروينا ان ابن الزبير وبلا لا وغيرهم دعوا الى قسمة الأرض وان عمر. وعلياً ومعاذاً. وأبا عبيدة رأوا ابقاءها (٤) رأيا منهم واذ تنازعوا فالمرود اليه هو ما اقترض

(١) الحديث ذكره البخارى في صحيحه في غير موضع فطولا ويختصر المختصر المصنف هذه الرواية وتقتصر على عمل الشاهد منها، انظره في ج ١٧ ص ١٧٨ هـ (٢) في النسخة رقم (١٤) لا يرفعه لهم مخالفاً (٢) في النسخة رقم (١٤) وبه، (٤) في النسخة رقم (١٤) رأوا ابقائها.

الله تعالى الرد إليه إذ يقول : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ، فوجدنا من قلد عمر في ذلك يذكر ماروناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : قال عمر : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية الاقسمة كما قسم رسول الله ﷺ خير ، *

قال أبو محمد : وهذا أعظم حجة عليهم لوجه ، أولها اقرار عمر رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قسم خير ، والثاني أنه قد أخبر رضي الله عنه أنه إنما فعل ذلك نظرا لآخر المسلمين والذي لا شك فيه [فهو] ^(١) أن رسول الله ﷺ كان أنظر لأول المسلمين ولآخرهم من عمر فإلى هذا الرأي بل أتى لآخر المسلمين ما أبقى لأولهم الجهاد في سبيل الله ، فاما الغنيمة وإما الشهادة ، وأبقى لهم موارث موتاهم . والتجارة ، والماشية . والحراث ، والثالث أنه قد خالف عمر الزبير . وبلال وليس بعضهم أحق بالاتباع من بعض ، حتى لو صح عن عمر رضي الله عنه ما ظنوه به لما كان لهم فيه حجة ولو كان رأيا منه غير خير منه وهو ما أخبر به عن النبي ﷺ ، فكيف وعمر قوله كقولنا في هذه المسألة ؟ كما نبين بعده ان شاء الله تعالى *

وهذا الخبر من عمر يكذب كل ما هو به من أحاديث مكذوبة من أن رسول الله ﷺ لم يقسم خير كلها فهم دأب يسعون في تكذيب قول عمر نصرا لرايهم الفاسد وظنهم الكاذب . وقد روينا عن عمر أنه قال : ان عشت إلى قابل لا تفتح قرية الاقسمة كما قسم رسول الله ﷺ خير ، فهذا رجوع من عمر إلى القسمة *

واحتجوا بخبر صحيح رويناه من طريق أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال : منعت العراق درهما وقبيرا ، ومنعت الشام مدها ودنارها ، ومنعت مصر اردبها ودنارها وعدمتم كما بدأت » قالوا : فهذا هو الخراج المضروب على الأرض وهو يوجب إيقافها . قال أبو محمد : وهذا تحريف منهم للخبر بالباطل وادعاء ما ليس في الخبر بلا نص ولادليل ^(٢) ، ولا يخلو هذا الخبر من احد وجهين فقط ، أو قد يجمعها جميعا بظاهر لفظه ، أحدهما أنه أخبر ﷺ عن الجزية المضروبة على أهل هذه البلاد اذا فتحت وهو قولنا لأن الجزية بلا شك واجبة بنص القرآن ، ولا نص يوجب الخراج الذي يدعون ، والثاني أنه أذار منه عليه السلام بسوء العاقبة في آخر الأمر وان المسلمين سيمنعون حقوقهم في هذه البلاد ويعودون كما بدؤوا ، وهذا أيضا حق قد ظهر ، وإنا لله وإنا إليه راجعون . فعاد هذا الخبر حجة عليهم *

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) « لا ينص ولا بدليل » .

قال أبو محمد : فاذ لدليل على صحة قولهم فلنذكر الآن البراهين على صحة قولنا قال الله تعالى : (وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) . فسوى تعالى بين كل ذلك ولم يفرق فلا يجوز أن يفرق بين حكم ما صار إلينا من أهل الحرب من مال ، أو أرض بنص القرآن وقال تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذئ القربى) الآية . وروينا من طريق البخارى ناعبد الله بن محمد . هو المستدى . نا معاوية بن عمرو نا أبو اسحاق . هو الفزارى . عن مالك بن أنس حدثني ثور عن سالم مولى ابن مطيع أنه سمع أبا هريرة [رضى الله عنه] ^(١) يقول : اقتننا خير فلم نغنم ذهابا ، ولا فضة إنما غنمنا الأبل ، والبقر ، والمتاع ، والحوائط ، فصاح الحوائط وهى الضياع والبساتين مغنومة كسائر المتاع فهى خمسة بنص القرآن ، والخمس مقسوم بلا خلاف . وروينا من طريق أحمد ابن حنبل ، واسحاق بن راهويه كلاهما عن عبد الرزاق نا معمر بن همام بن منه نا أبو هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ : « اйма قرية أتيتموها وأقمتم فيها فسهمكم فيها وأيما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ، ثم هى لكم » ، وهذا نص جلى لأحيص ^(٢) عنه ، وقد صرح ان النبى ﷺ قسم أرض بنى قريظة وخير ، ثم العجب كله ان مالكاً قد هبنا عمر ، ثم فباذكرتم وقف فلم يخبر كيف يعمل في خراجها أو أقر أنه لا يدري فعل عمر في ذلك فهل فى الأرض أعجب من جهالة تجعل حجة . وأما أبو حنيفة فأخذ في ذلك برواية غير قوية جاءت عن عمرو ترك سائر ما روى عنه وتحكموا فى الخطأ ^(٣) بلا برهان ، وقد نقصنا ذلك فى كتاب الايصال والله المستعان [والله تعالى الخد] فكيف والرواية عن عمر الصحيحة هى قولنا ؟ كاحدنا أحمد بن محمد بن الجصور نا محمد بن عيسى بن رفاعة نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد ناهشيم نا اسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم قال : كانت بجيلة ربيع الناس يوم القادسية فجعل لهم عمر ربع السواد فأخذوا سنتين ، أو ثلاثا فوفد عمار بن ياسر الى عمر بن الخطاب ومعه جرير بن عبد الله فقال عمر : يا جرير لولا انى قاسم مشول لكنتم على ما جعل لكم وأرى الناس قد كثروا فأرى ان ترده عليهم ففعل جرير ذلك ، فقالت أم كرز البجيلة : يا أمير المؤمنين ان أبى هلك وسهمه ثابت فى السواد وانى لم أسلم فقال لها عمر : يا أم كرز ان قومك قد صنعوا ما قد علبت فقالت : إن كانوا صنعوا ما صنعوا فاقى لست أسلم حتى تعملنى على ناقة ذلول عليها قطيفة حمراء وتملأ كفى ذهابا ففعل عمر ذلك فكانت الذهب نحو ثمانين ديناراً ، فهذا أصح ما جاء عن عمر فى ذلك وهو قولنا فانه لم يوقف حتى استطاب نفوس الغنائين وورثة من مات منهم ، وهذا الذى لا يجوز أن

(١) لزيد بن من صحيح البخارى ج ٥ ص ٢٨٦ (٢) فى النسخة رقم (١٤) ولا يحيد ، (٣) فى النسخة رقم (١٤) بالخطأ .

يظن بعمر غيره ، ورب قضية خالفوا فيها عمر بما قد ذكرناه قبل من تخميسه السلب وإمضاءه
سائرہ للقاتل وغير ذلك ، ومن بجائهم اسقاطهم الجزية عن أهل الخراج . *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن محمد بن قيس عن أبي عون
محمد بن عبيد الله الثقفي عن عمر ، وعلى انهما قالا : اذا أسلم وله أرض وضعنا عنه الجزية
وأخذنا منه خراجها . *

حدثنا ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين أن رجلين من أهل أليس (١) أسلما
فكتب عمر الى عثمان بن حنيف أن يرفع الجزية عن رؤوسهما وان يأخذ الطبق (٢)
من أرضيهما . *

حدثنا ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب (٣)
ان دهقانة من نهر الملك (٤) أسلمت فقال عمر : ادفعوا اليها أرضها تؤدى عنها الخراج .
نا ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن جابر عن الشعبي ان الرقيل دهقان النهرين أسلم
ففرض له عمر في الفين ووضعه عن رأسه الجزية وألزمه خراج أرضه ، (فان قيل :) (٥) حديث
ابن عون مرسل قلنا : سبحان الله ! وإذ روى المرسل عن معاذ في اجتihad الرأي كان حجة
والآن ليس بحجة ، ولا يعرف لمن ذكرنا مخالف من الصحابة . *

٩٥٨ — مسألة — ولا يقبل من كافر إلا الاسلام ، أو السيف ، الرجال والنساء
في ذلك سواء ، حاشا أهل الكتاب خاصة يوم اليهود . والنصارى ، والمجوس فقط فانهم
ان أعطوا الجزية أقرتوا على ذلك مع الصغار ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : أما من لم يكن
كتانيا من العرب خاصة فالاسلام (٦) ، أو السيف ، وأما الأعاجم فالكتاب وغيره
سواء ويقرّ جميعهم على الجزية . *

قال أبو محمد : هذا باطل لقول الله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا
الزكاة غلوا عليكم) ، وقال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين آتوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فلم يخص تعالى عريا من يجمعي في كلا الحكماين ،

(١) قال ياقوت في معجمه : ليس بمصر بورق فليس باليمن بل هو موضع الذي كانت فيه الوثبة بين المسلمين والفرس في أول
أرض العراق من ناحية البادية (٢) قال في النهاية : الطبق الوظيف من خراج الارض المقرر عليها وهو فارسي مررب
(٣) في نسخة : طارق بن شريك ، وهو غلط (٤) قال ياقوت في معجمه : كورة واسعة ينداد بعد نهر عيسى
(٥) في النسخة اليمنية فان قالوا : (٦) في النسخة اليمنية : فاقتل ، وهو غلط .

وصح أنه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس هجر فصنع انهم من اهل الكتاب ،
ولولا ذلك ما عايف رسول الله ﷺ كتاب ربه تعالى *

فان ذكروا ما روى عن النبي ﷺ من قوله : « انما أريدكم على كلمة تدب لهم
بها العرب ثم تؤدى اليهم العجم الجزية » فلاحجة لهم في هذا لأنهم لا يختلفون في أن
أهل الكتاب من العرب يؤدون الجزية وأن من أسلم من العجم لا يؤدون الجزية ، فصح
ان هذا الخبر ليس على عمومته وانه عليه السلام انما عني بأداء الجزية بعض العجم لا كلهم ،
وبين تعالى من هم وانهم أهل الكتاب فقط ، والمعجب كله انهم جعلوا قول الله تعالى
(فاما بعد وإما فداء) منسوخ بقوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) ،
ولم يجعلوا ذلك ميثاقا له عليه السلام « تؤدى اليكم العجم الجزية » ، ولو قبلوا لأصابوا
وهذا تحكم بالباطل ، وقالوا : قال الله تعالى : (لا إكراه في الدين) ، فقلنا : أنتم أول
من يقول : ان العرب الوثنيين يكرهون على الاسلام ، وان المرتد يكره على الاسلام ،
وقد صح أن النبي ﷺ أكره مشركي العرب على الاسلام ، فصح أن (هذه) (١)
الآية ليست على ظاهرها وانما هي فيمن نهانا الله تعالى أن نكرهه . وهم أهل الكتاب
خاصة ، وقلنا هذا هو قول الشافعي . وأنى سليمان ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٥٩ — مسألة — والصغار هو أن يجرى حكم الاسلام عليهم وأن لا يظهروا
شيئا من كفرهم ولا بما يحرم في دين الاسلام ، قال عز وجل : (وقاتلوهم حتى لا يكون
فتنة ويكون الدين كله لله) : وبنو تغلب وغيرهم سواء لأن الله تعالى ورسوله ﷺ
لم يفرقا (٢) بين أحد منهم ، ويجمع الصغار شروط عمر رضى الله عنه عليهم *

نا محمد بن الحسن بن الوارث نا عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن النحاس (٣) نا أبو
العباس محمد بن اسحق بن أبي اسحق الصفار نا أبو الفضل الربيع بن تغلب نا يحيى بن عقبة عن
أبي العيزار عن سفيان الثوري عن طلحة بن مصرف عن مسروق عن عبد الرحمن بن غنم
قال : كتبت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه حين صالح نصارى الشام وشرط عليهم فيه أن
لا يحدنوا في مدينتهم ولا ما حولها ديرا ، ولا كنيسة ، ولا قلية (٤) ، ولا صومعة راهب ولا
يحددوا ما حارب منها ولا يمتنعوا كنائسهم أن ينزلها أحد من المسلمين ثلاث ليال يطعمونهم ،
ولا يؤا جسوسا ولا يكتموا غشا للسلين ، ولا يعلوا أولادهم القرآن ، ولا يظهروا شركاء ،
ولا يمتنعوا ذوى قرباتهم من الاسلام ان أرادوه ، وأن يوقروا المسلمين ، ويقوموا لهم

(١) الزيادة من النسخة البغية (٢) في النسخة رقم (١٤) لهم فرق بالافراد لان الرسول عليه السلام بين منغلا
أمره أنه قال (٣) في النسخة البغية نا ابن النحاس ، (٤) قال ابن الاثير في النهاية : القلية كالصومعة كذا روت واسمها عند
النصارى القلاية وهو تزيين كلاله وهي من بيوت عبادتهم *

من مجالسهم إذا أرادوا الجلوس ، ولا يتشبهوا بالمسلمين في شيء من لباسهم في قلنسوة ، ولا عمامة ، ولا نعلين ، ولا فرق شعر ، ولا يتكلموا بكتاب المسلمين ، ولا يتكلموا بكنائهم ، ولا يركبوا سرجاء ، ولا يتقلدوا سيفاً ، ولا يتخفوا شيئا من السلاح ، ولا ينقشوا خواتيمهم بالعربية ، ولا يبيعوا الخمر ، وإن يجزوا مقدم رءوسهم ، وأن يلزموا زيمهم حيث ما كانوا ، وأن يشدوا الزناير على أوساطهم ، ولا يظهر وأصلياً ولا شيئاً من كتبهم في شيء من طرق المسلمين ، ولا يجاوروا المسلمين بموتاهم ، ولا يضربوا ناقوساً الاضرباً خفيفاً ، ولا يرفعوا أصواتهم بالقراءة في كنائسهم في شيء من حضرة المسلمين ولا يخرجوا سلعانين^(١) ، ولا يرفعوا مع موتاهم أصواتهم ، ولا يظهر الزناير معهم ، ولا يشترخوا من الرقيق ما جرت عليه سهام المسلمين ، فإن خالفوا شيئاً مما شرطوه فلا ذمة لهم ، وقد حل للمسلمين منهم ما يحل من أهل المعاندة والشقاق ، * وعن عمر أيضاً أن لا يجاورونا بختزير *

قال أبو محمد : ومن الصغار أن لا يؤذوا مسلماً ولا يستخدموه ولا يتولى أحد منهم شيئاً من أمور السلطان يجرى لهم^(٢) فيه أمر على مسلم *

٩٦٠ — مسألة — الجزية لازمة للحر منهم والعبد . والذكر . والأنثى ، والفقير . والبلات ، والغنى الرأب ، وغير الرأب سواء من البالغين خاصة لقول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ، ولا خلاف في أن الدين لازم للنساء كلزومه للرجال . ولم يأت نص بالفرق بينهم في الجزية صح عن عمر بن عبدالعزيز أنه فرض الجزية على رهبان الديارات على كل راهب دينارين * ومن طريق سفيان الثوري أن عمر بن عبدالعزيز أخذ الجزية من عتقاء المسلمين من اليهود والنصارى ، وقال مالك : لا تؤخذ الجزية ممن أعنته مسلم ، أو كافر ، وقال أبو حنيفة ، والثاقبي ، وأبو سليمان : تؤخذ الجزية منهم وما نعلم لقول مالك حجة أصلاً * فان قيل : قد صح عن عمر رضي الله عنه أن تؤخذ الجزية من كل من جرت عليه المواشي إلا النساء قلنا : أتم أول من خالفتم هذا الحكم فأسقطتموها عن المعتقين والرهبان وأمانحن فلا حجة عندنا في قول أحد غير^(٣) رسول الله ﷺ ، وقد جاءت في هذا آثار مرسله وهي ككاروبنا من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن مسروق قال : بعث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم وحاملة من أهل الذمة ديناراً أو قيمته من المعافر *

قال أبو محمد : على هذا الاستاد عولوا في أخذ التبع من الثلاثين من البقر والمسنة

(١) بالسين الممثلة بعد ما عين ممة ، هو عيدهم معروف قبل عديم الكبير بأسبوع هو سرياني مغرب ، وقيل هو جمع واحد سحنون اه ناية . وفي النسخة رقم ١٤ «شعابين» وهو تحريف ، وفي النسخة الجينية كذلك .

(٢) في النسخة البنية لله (٣) في النسخة رقم ١٤ «هو نيدل» وغيره .

من الأربعين ، ومن المحال ان يكون خبر حجة في شيء غير حجة في غيره *
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال في كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن :
 من كره الاسلام من يهودى ، أو نصرانى فإنه لا يحول عن دينه وعليه الجزية على كل
 حالم ذكر ، أو أنثى ، حر أو عبد دينار واثم من قيمة المعافر ^(١) . أو عرضه *
 ومن طريق أبي عبيدنا جرير بن عبد الحميد عن منصور — هو ابن المعتز —
 عن الحكم بن عتيبة قال : كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ وهو باليمن في الحالم ، أو الحاملة
 دينار ، أو عدله من المعافر *

قال أبو محمد : الخنثيون . والمالكيون يقولون : ان المرسل أقوى من المسندوا يأخذون
 به اذا واقفهم فالقرض عليهم أن يأخذوا منها بها فلا مرسل أحسن من هذه المراسيل ،
 وأما نحن فانما ^(٢) معولنا على عموم الآية فقط ، (فان قالوا) : انما تؤخذ الجزية ممن
 يقاتل قلنا : فلا تأخذوها من المرضى ولا من أهل بلدة من بلاد الكفر لزوموا يوتهم
 وأسواقهم ولم يقاتلوا مسلما ، (فان قالوا) : أول الآية (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
 ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا)
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون (قلنا : نعم أمرنا بقتالهم ان قاتلوا حتى
 يعطى جميعهم الجزية عن يد كما في نص الآية لأن الضمير راجع الى أقرب مذكور ،
 والعجب ان الخنثيين يقيمون اضعاف الصدقة على بنى تغلب مقام الجزية ، ثم يضعونها ^(٣)
 على النساء ، ثم يأبون من أخذ الجزية من النساء ، (فان قالوا) : قد نهى عمر عن أخذها
 من النساء قلنا : قد صح عن عمر الأمر بالتفريق بين كل ذى عرحم من المجوس وأتم
 تخالفونه وفي ألف قضية قد ذكرنا منها كثيرا فلا تدرى متى هو عمر حجة ولا متى هو
 ليس حجة ؟ * فان ادعوا إلى اجتماعا كذبوا ولا سبيل الى ان يجدوا نهي عن ذلك عن
 غير عمر ، ومسروق أدرك معاذا وشاهد حكمه باليمن وذكروا أن النبي ﷺ خاطبه بأخذ الجزية
 من النساء ، ومن المحال ان يخالف معاذ ما كتب اليه رسول الله ﷺ ، والله تعالى التوفيق *
 رويانا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا الفضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد
 قال : يقاتل أهل الأوثان على الاسلام ويقاتل أهل الكتاب على الجزية ،
 وهذا عموم للرجال والنساء ، وهو قولنا ، وقال الشافعى . وأبو سليمان : لا تقبل الجزية
 الا من كتابي وأما غيرهم فالاسلام ، أو القتل . الرجال والنساء سواء ، وهو نص القرآن

(١) هي برودالين مضوية الى معافر وهي قبيلة باليمن ، والميم زائدة اه نهاية (٢) في النسخة رقم ١٤ . فانها

(٣) في النسخة اليمنية ثم . يضعونها . *

خالفه بين [كل] (١) ذلك لا يجوز ولا يحل البتة ان يبقى مخاطب مكلف لا يسلم ولا يؤدي الجزية ولا يقتل لانه خلاف القرآن والسنة ، ولا خلاف بين أحد من الامة في ان النساء مكلفات من دين الاسلام ومفارقة الكفر ما يلزم الرجال سواء سواء ، فلا يحل ابقاؤهن على الكفر بغير قتل ولا جزية ، وقد صح عن النبي ﷺ ما [قد] (٢) ذكرناه قبل باسناد « أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله إلا الله واني رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بما أرسلت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » ولا يختلفون في ان هذه الوازم كلها هي على النساء كما هي على الرجال ، وان أموالهن في الكفر مفتومة كأموال الرجال فثبت يقينا انهن لا يعصمن دماءهن وأموالهن الا بما يعصم الرجال به أموالهم ودماءهم من الاسلام أو الجزية ان كن كتابيات ولا بد ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٦٦ مسألة لا يحل السفر بالمصحف الى أرض الحرب لافي عسكر ولا في غير عسكر .
روينا من طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال « نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو مخافة ان يناله العدو » (٣) وقال مالك : ان كان عسكر مأمون فلا بأس به *
قال أبو محمد : وهذا خطأ وقد يهزم العسكر المأمون ولا يجوز ان يعترض أمر رسول الله ﷺ فيخص بلا نص *

٩٦٢ مسألة - ولا تحل التجارة الى أرض الحرب اذا كانت احكامهم تحرى على التجار ، ولا يحل ان يحمل اليهم سلاح ، ولا خيل ، ولا شيء يتقون به على المسلمين ، وهو قول عمر بن عبد العزيز . وعطاء . وعمر بن دينار وغيرهم *
روينا من طريق أبي داود ناهنا بن السري نا أبو معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير نا ابن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ : « انا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين » (٤) *

قال أبو محمد : من دخل اليهم لغير جهاد ، أو رسالة من الأمير فاقامة ساعة اقامة ،

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) الزيادة من النسخة البنية (٣) هو فصح مسلم من غير طريق ج ٢ ص ٩٤ ، وفي سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٤ وهو موجود ايضا في سنن ابن ماجه ، وظاهر سياق المصنف الحديث بقوله ان قوله مخافة ان يناله العدو ، من كلام صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم وكذلك هو فصح مسلم وسنن ابن ماجه ، وفي سنن أبي داود انه تفسير من كلام مالك رضي الله عنه حديث قال في سنن أبي داود قال مالك اراه مصنفان ان يناله العدو ، وإيجاب الحافظ ابن حجر بقوله : ولعل مالكاً كان يجرم به ثم صار يشك في نفسه لمصنفين تفسير نفسه والله اعلم (٤) الحديث اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه نظر سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٤٨

قال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان)، وقال تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) ففرض علينا أربابهم ومن أعانهم بما يحمل اليهم فلم يرهم بل أعانهم على الأثم والعدوان * ٩٦٣ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يأخذ بما غنم جيش، أو سرية شيئا خطأ فافوته، وأما الطعام فكل ما أمكن حمله غرام على المسلمين إلا ما اضطرروا إلى أكله ولم يجدوا شيئا غيره، وأما ما لا يقدر على حمله فجائز إفساده وأكله وإن لم يضطروا إليه وإنما هذا فيما ملكوه وأما ما لم يملكوه من صيد، أو حجر، أو عود شعر، أو ثمار، أو غير ذلك فهو كله مباح كما هو في أرض الإسلام ولا فرق، قال عز وجل: (ومن يفلل يأثم بما غل يوم القيامة) * روينا (١) من طريق مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن أبي النيث مولى ابن مطيع عن أبي هريرة أنه قال: «أهدى إلى رسول الله (ﷺ) عبد أسود يقال له: مدعم حتى إذا كانوا بوادي القرى فينا مدعم يعطى رجل رسول الله (ﷺ) إذا جاءه سهم (عائر فاصبه) (٢) فقتله فقال الناس: هنيئا له الجنة فقال رسول الله (ﷺ): كلا والذي نفسى بيده إن الشعلة التي أخذها يوم خير من الفئائم لم تصبها المقاسم لتشتمل عليه نارا، فلما سمعوا ذلك جاء رجل بشارك، أو شركا كين إلى رسول الله (ﷺ) فقال له عليه السلام: شركاك، أو شركا كان من نار، والطعام من جملة أموالهم * فان ذكر ذاكر ما رويناه من طريق ابن عمر «غنم جيش في زمان رسول الله (ﷺ) طعاما وعسلا فلم يؤخذ منهم الخس» فهذا عليهم لأنهم يقولون: إن كثرة ذلك وأمكن حمله خمس ولا بد، وأما نحن فإن الآية زائدة على ما في هذا الخبر وهي قوله تعالى: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى) الآية؛ وحديث الغلول زائد عليه فيخرج هذا الخبر على أنه كان قبل نزول الخس لا يجوز (٤) إلا هذا لأن الاشتداد بالزائد فرض لا يحل تركه، ونحن على يقين من أن الآية وحديث الغلول غير منسوخين مذبذبا * فان ذكروا أيضا حديث ابن عمر «كنا نصيب في مغازينا العنب والفسل فنأكله ولا نرفقه» فهذا بين وهو أنه كان لا يمكن حمله إذ لم يرفقه فأكله خير من إفساده، أو تركه، وهكذا نقول *

فان ذكروا حديث ابن مغفل في جراب الشمع فلا حجة لهم فيه لأنهم أول من خالفه له فيقولون: لا يحل أخذ الجراب وإنما يحل عند بعضهم الشمع فقط، وهذا خبر قد رويناه بزيادة يان كما روينا من طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن زهير بن حرب

(١) في النسخة البغية وروينا (٢) في الموطأ ج ٢ ص ١٦٠ رسول الله والحديث اختصره مالك عن أنس عن علي بن النضر عن (٣) الزيات عن الموطأ والشمع العائر هو الذي لا يدري من زمان (٤) في النسخة البغية ولا يجوز «ير» يفتقروا.

ناعفان بن مسلم . ومسلم بن ابراهيم قالوا : نا شعبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مغفل . قال : كنا محاصري خير فذلنا الجراب فيه شحم فأردت أن آخذه ونؤتينا لأن نعطي . أحدا منه شيئا فالتفت فاذا رسول الله ﷺ خلفي يتشم فاستحييت أن آخذه (١) ، ثم لو صح أنه آخذه لكان على ما ذكرنا من الحاجة اليه ؛ يبين ذلك ما روينا من طريق البخاري . نا علي بن الحكم الأنصاري نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع ابن خديج عن جده قال : « كنا مع رسول الله ﷺ بنى الخليفة فاصاب الناس جوع . فاصابوا إبلنا وغنما والنبي ﷺ في أخريات الناس فجعلوا فذبجوا ونصبوا القدور فأمر النبي ﷺ بالقدور فأكفشت ، ثم قسم فعدل عشرة من الغنم يميم (٢) . » فلم يبع لهم أكل شيء إذ قد كانت القسمة قد حضرت فيصل كل ذي حق إلى حقه (٣) ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٦٤ — مسألة — وكل من دخل من المسلمين فنعم في أرض الحرب سواء كان وحده أو في أكثر من واحد باذن الامام وبغير أذنه فكل ذلك سواء : والخس فيما أصيب والباقي لمن غنمه لقول الله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه) الآية ، وقوله تعالى : (فكلوا مما غنمتم) ، وقال أبو حنيفة : لاخس إلا فيما أصابته جماعة ، قال أبو يوسف : تسعة فأكثر ، وهذه أقوال في غاية الفساد لمخالفتها القرآن . والسنن . والمعقول ، وقد قال تعالى : (قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة) ، فلم يخص بأمر الامام ولا بغير أمره ، ولأن أمانا نهى عن قتل أهل الحرب . لوجب معصيته في ذلك لأنه أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة له ، وقال تعالى : (قاتل في سبيل الله لا تكلفوا لأنفسكم) ، وهذا خطاب متوجه إلى كل مسلم فكل أحد مأمور بالجهاد وإن لم يكن معه أحد ، وقال تعالى : (فانفروا خفاوا ثقالا) وقال تعالى : (فانفروا ثبات أو انفروا جميعا) *

٩٦٥ — مسألة — ونستحب الخروج للسفر يوم الخميس . روينا من طريق البخاري . نا عبد الله بن محمد نا هشام بن يوسف نا خبرنا معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن أبيه « أن رسول الله ﷺ كان يحب أن يخرج يوم الخميس » (١) *
٩٦٦ — مسألة — ومن قدم من سفر نهارا فلا يدخل إلا ليلا ومن قدم ليلا فلا يدخل إلا نهارا إلا لعذر * روينا من طريق شعبة عن يسار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله .

(١) مؤرخان صحيح البخاري بسند آخرجه ٧ ص ١٦٨ (٢) رواه البخاري في غير موضع وبالفاظ مختلفة وقد خدم قريبا ٣٤٢ (٣) في النسخة البغية : كل حال حقه (٤) الحديث نا من المصنف انطرح ١٧٥ ص في صحيح البخاري .

قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا قدم أحدكم ليلا فلا يأتين أهله طروقا (١) حتى تستحد المغيبة وتمشط الشعة (٢) » * ومن طريق هشيم عن يسار عن الشعبي عن جابر « قدمنا مع رسول الله ﷺ المدينة فذهبنا لندخل فقال عليه السلام : امهلوا حتى ندخل ليلا كي تستحد المغيبة وتمشط الشعة » (٣) *

٩٦٧ - مسألة - ولا يجوز ان تقلد الابل في اعناقها شيئا ولا ان يستعمل الجرس في الرفاق * روينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عباد بن تميم أن أبا بشير (٤) الأنصاري أخبره أنه كان مع رسول الله ﷺ في سفر (٥) فأرسل عليه السلام رسولا لاتبين في ربة بغير قلادة من وتر ، أو قلادة الاطعت (٦) * ومن طريق أبي داود نا أحمد بن يونس نا زهير - هو ابن معاوية - نا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لاتصحب الملائكة رقة فيها كلب . أو جرس » (٧) وضح النهي عن الجرس عن عائشة . وأم سلمة أمي المؤمنين . وأبي هريرة ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ولم يصح في النهي عن تقليد أذن الخيل وغيرها أثر *

٩٦٨ - مسألة - وجاز تحلية السيوف . والدواقر والرح . والمهامير . والسرجه . واللجام وغير ذلك بالفضة والجوهر ولا شيء من الذهب في شيء من ذلك قال عز وجل : (ومن كل ثاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها) فأباح لنا لباس اللؤلؤ ، وقال تعالى : (خلق لكم مافي الأرض جميعا) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) ، فكل شيء فهو حلال الا ما فصل لنا تحريمه ولم يفصل تحريم الفضة أصلا إلا في الآية فقط * روينا من طريق أبي داود نا مسلم بن ابراهيم نا جرير بن حازم نا قتادة عن أنس قال « كانت قيعة سيف رسول الله ﷺ فضة » (٨) *

قال أبو محمد : فحاس قوم على السيف والخاتم المصحف والمنطقة ومنعوا من سائر ذلك ؛ فلا القياس طردوا ولا النصوص اتبعوا ، والعجب كل العجب من تحريمهم التحلي بالفضة في السرج واللجام ولا نهى في ذلك وابعثهم لباس الحرير في الحرب وقد صح تحريمه جملة ! *

(١) بضم ا و لام ثمانية ا في ليل ، وكل آت بالليل طروق (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٧ ، ومنى تستحد المغيبة ، اي تنزل بشرعاتها ، والمغيبة هي التي غاب زوجها ، والشمع بغيره قال اس (٣) مؤيد صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٧ (٤) في النسخة اليمنية حنا نا باشر هو غلط (٥) في موطا ما لا ج ٢ ص ١١٨ في بعضنا اسفار قال بكون ذلك صحيح البخاري ج ٤ ص ١٤٣ وفي صحيح مسلم ج ٢ ص ١٦٤ (٦) الحديث اختص ما لم يصح ، والقلادة ما يلقى في العنق وجميعها قلادند الوتر القوس (٧) مؤيد سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٠ (٨) مؤيد سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٠ قال في القاموس قيعة سيف ما على طرف سيقته من نعة او حديد يقال المنذرى بخواجره الترمذي والنسائي ، وقال الترمذي حديث حسن غريب *

٩٦٩ - مسألة - والرباط في الثغور حسن ولا يحل الرباط إلى ماليس ثغرا كان فيما مضى ثغرا أو لم يكن وهو بدعة عظيمة * رويننا من طريق مسلم نا عبد الله ابن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي نا أبو الوليد الطيالسي نا ليثد هو ابن سعد عن أيوب ابن موسى عن مكحول عن شرحبيل بن السمط عن سلمان الفارسي [قال] (١) سمعت : رسول الله ﷺ يقول : « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه وإن من مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن من الفتان » *

قال أبو محمد : وكل موضع سوى مدينة رسول الله ﷺ فقد كان ثغرا . ودار حرب . ومغزى جهاد فتخصيص مكان من الأرض كلها بالقصد لأن العدو ضرب فيه دون سائر الأرض كلها ضلال . وحق . وإثم . وقتة . وبدعة ، فإن كان لمسجد فيه (٢) فهذا أشد في الضلال لنبي النبي ﷺ عن السفر إلى شيء من المساجد حاشا مسجد مكة . ومسجده بالمدينة . ومسجديت المقدس ، فإن كان ساحل بحر فساحل البحر كله من شرق الأرض إلى غربها سواء ؛ ولا فرق بين ساحل بحر وساحل نهر في الدين ولا فضل لشيء من ذلك ، فإن كان أثر نبي من الأنبياء فالقصد إليه حسن قد تترك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بموضع مصلاه واستدعوه ليصلي في بيوتهم في موضع يتخذونه مضلى فأجاب إلى ذلك عليه السلام *

٩٧٠ - مسألة - وتعلم الرمي عن القوس والا كشار منه فضل حسن سواء العربية والعجمية * رويننا من طريق مسلم نا هارون بن معروف نا ابن وهب نا عمرو ابن الحارث عن [أبي علي] (٣) ثمانية بن شفي عن عقبة بن عامر [يقول] : (٤) سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي (٥) ستفتح عليكم أرضون ويكفيكم الله فلا يمجز أحدكم أن يلبو بسهمه » (٦) ومن طريق الليث عن الحارث بن يعقوب عن عبد الرحمن بن شماس قال عقبة بن عامر : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من علم الرمي ، ثم تركه فليس منا [أو قد عصى] (٧) » *

٩٧١ - مسألة - والمسابقة بالخيل والبغال والحير وعلى الاقدام حسن والمناخلة

(١) الزياتن صحيح البخاري ج ٢ ص ١٠ (٢) في المتن رقم (١٤) بالمسجد فيه ، وهو غلط (٣) الزياتن صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠ (٤) الزياتن صحيح مسلم (٥) الذي في صحيح مسلم إعادة هذا اللفظ ثلاث مرات ، ينتهي الحديث هكذا في سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٢١ ، وقوله « ستفتح عليكم » الحديث آخر من الطريق المذكور قبل (٦) في المتن رقم (١٤) وباسمهما منا موافق لصحيح مسلم (٧) الزياتن صحيح مسلم الحديث فيه مطول اختصره المصنف

بالرمح. والتبل. والسيوف حسن * روينا من طريق أبي داود نا أبو صالح محبوب بن موسى الاطاعي اخبرنا أبو اسحاق الفزاري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين. [أنها كانت مع النبي ﷺ في سفر] ^(١) قالت : « سابت رسول الله ﷺ فسبته على رجلين فلما حلت اللحم ^(٢) سابتني فقال : هذه تلك السبقة » *
ومن طريق أبي داود نا أحمد بن يونس نا ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع - هو مولى أبي أحمد - عن أبي هريرة ^(٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لاسبق الا في حافر . أو خف . أو نصل » ^(٤) *

قال أبو محمد : الخف اسم يقع على الابل في اللغة العربية ، والخافر في اللغة لا يقع الا على الخيل . والبغال . والحير ، والنصل لا يقع الا على السيف ، والرمح ، والتبل ، والسبق هو ما يعطاه السابق *

٩٧٢ — مسألة — والسبق هو ان يخرج الأمير ، أو غيره ما لا يجعله لمن سبق في أحد هذه الوجوه فهذا حسن ، أو يخرج أحد المتسابقين فيأخذ كرنا ما لا فيقول لصاحبه : ان سبقتني فهو لك وان سبقتك فلا شيء لك علي ولا شيء عليك ، فهذا حسن ، فهذا الوجهان يجوزان في كل ما ذكرنا ، ولا يجوز اعطاء مال في سبق غير هذا أصلا للخبر الذي ذكرنا آنفا ، فان أراد ان يخرج كل واحد منها ما لا يكون للسابق منها لم يحمل ذلك أصلا الا في الخيل فقط ، ثم لا يجوز ذلك في الخيل أيضا الا بأن يدخلها معها فارسا على فرس يمكن ان يسبقها ويمكن ان لا يسبقها ولا يخرج هذا الفارس ما لا أصلا ، فأي المخرجين للبال سبق أمسك ماله نفسه وأخذ ما أخرج صاحبه حلالا وان سبقها الفارس الذي أدخلها وهو يسمى المحلل أخذ المالين جميعا فان سبق فلا شيء عليه ، وما عدا هذا الحرام ، ولا يجوز ان يشترط على السابق اطعام من حضر * روينا من طريق أبي داود نا مسدد نا الحسين بن نمير نا سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أدخل فرسا بين فرسين يعني وهو لا يؤمن ان يسبق فليس بقار ، ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن ان يسبق فهو قار » ^(٥) *

قال أبو محمد : ما عدا هذا فهو أكل مال بالباطل ، وبالله تعالى التوفيق *

﴿ تم كتاب الجهاد بحمد الله وحسن عونه وحسبنا الله ونعم الوكيل ﴾

(١) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٤ (٢) يعني بمحنته كثر المحلى (٣) سقط لفظه عن أبي هريرة من النسخة البغية

خطا (٤) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٣٤ (٥) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٤ وقوله « لا يؤمن ان يسبق » وقوله « من ان يسبق » على صيغة المجهول لا يعلم ولا يعرف معناه بقينا *

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاضاحي

٩٧٣- مسألة - الاضحية سنة حسنة وليست فرضاً ومن تركها غير راغب عنها فلا حرج عليه في ذلك، ومن ضحى عن امرأته أو ولده أو أمته فحسن ومن لا فلا حرج في ذلك، ومن أراد أن يضحي ففرض عليه إذا أهل هلال ذي الحجة أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي، لا يخلق ولا يقص ولا يتور ولا يغير ذلك، ومن لم يرد أن يضحي لم يلزمه ذلك *

روينا من طريق أبي داود نا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري نا أبي نا محمد بن عمرو نا عمر بن مسلم (١) سمعت سعيد بن المسيب يقول : سمعت أم سلمة أم المؤمنين تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان له ذبح يذبحه فأهل (٢) هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي » *

ومن طريق أحمد بن شعيب نا سليمان بن سلم البلخي ثقة نا النضر بن شميل نا شعبة نا مالك بن أنس نا ابن مسلم (٣) عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من رأى هلال ذي الحجة فأراد أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره حتى يضحي » فقوله عليه السلام « فأراد أن يضحي » بهان نا الأضحية مردودة إلى إرادة السلم وما كان هكذا فليس فرضاً * ، وقال أبو حنيفة : الأضحية فرض وعلى المرأة أن يضحي عن زوجها فليصم أو لها إيجابها عليه ، ثم إيجابها على امرأته وإذا هي فرض فهي كالزكاة وما يلزم أحد أن يزكي عن امرأته ولا أن يهدي عنها هدى متعة ولاجزاء صيده ولا فدية خلق الرأس من الأذى (٤) ؛ ثم خلاف أمر النبي صلى الله عليه وسلم من أراد أن يضحي أن لا يصم من شعره ، ولا من ظفره شيئاً كما ذكرنا ، *

(١) كذا في نسخ المجلد كلها وفي سنن أبي داود ج ٢ ص ١٠٥٠ عمرو بالواو وهو عمرو بن مسلم بن عمارة نا كريمة الخثي والذين في تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٠٠ أنه عمرو بالواو وقيل : عمر قال أبو داود جدنا أو والجد بن اختقوا على مالك بن عمرو بن عمرو بن مسلم فقال بعضهم عمر وقال أكثرهم عمرو قال أبو داود وهو عمرو بن مسلم نا كريمة الخثي الجندى اه
(٢) في سنن أبي داود نا أحمد نا أهل (٣) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢١١ وعن أبي مسلم وهو غلط وهو عمرو بن مسلم المتقدم في سنن أبي داود ، وقد صرح في سنن النسائي في الباب نفسه (٤) في التهذيب ج ١ ص ١٠٠ نا كريمة الخثي

﴿فان قيل﴾ : كيف لا تكون فرضاً ؟ وأتم ترون فرضاً على من أراد أن يصحى ان
لايس من شعره ، ولا من ظفره إذا أهل هلال ذى الحجة حتى يصحى قلنا : نعم لأنه صلى الله عليه
وسلم أمر بذلك من أراد أن يصحى ولم يأمر بالأضحية فلم تعد ما حد ، وكل سنة ليست فرضاً فان
ما حدوداً مفروضة لا تكون إلا بها كمن أراد أن يتطوع بصلاة ففرض عليه ألا يصلها
إلا بوضوء وإلى القبلة إلا أن يكون راكباً وأن يقرأ فيها ويركع . ويسجد . ويجلس
ولا بد ، وكن أراد أن يصوم ففرض عليه أن يحتب ما يحتبه الصائم والأفليس صوما ،
وهكذا كل (١) تطوع في الديانة ، والأضحية كذلك إن أداها كما أمر وإلا فهي شاة
لحم وليست أضحية ، ﴿فان قيل﴾ : فقد جاء « ماحق امرىء له شىء يريد أن يوصى
فيه » إلى آخر الحديث ولم يكن هذا اللفظ منه عليه السلام دليلاً عندكم على أن الوصية
ليست فرضاً بل هي عندكم فرض قلنا : نعم لأنه قد جاء نص آخر بإيجاب الوصية في
القرآن والسنة قال تعالى : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية
لوالدين والأقربين) الآية فأخذنا بهذا ولم يأت نص بإيجاب الأضحية ، ولو جاء لأخذنا به *
واحتجوا بأشياء ، منها خبر من طريق أحمد بن زهير بن حرب عن يحيى بن أيوب
عن معاذ بن معاذ عن ابن عون عن أبي رملة (٢) عن مخنف بن سليم « أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال بركة : ان على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة أتدرون ما العتيرة
هي التي يسميها الناس الرجبية » ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم
عن حبيب بن مخنف عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بركة : « على كل
أهل بيت أن يذبحوا في كل رجب شاة وفي كل أضحية شاة » ومن طريق محمد بن جرير
الطبري نا ابن سنان القزاز نا أبو عاصم عن يحيى بن زرار بن كريم بن الحارث حدثني
أبي عن جده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع : « من شاء فرغ
ومن شاء لم يفرغ . ومن شاء عتر . ومن شاء لم يعتر وفي الغنم أضحيها » ومن طريق
الطبري أيضاً حدثني أبو عاصم مروان بن محمد الأنصاري نا يحيى بن سعيد القطان حدثني
محمد بن أبي يحيى حدثني أمي عن أم بلال الأسلمية قالت : قال رسول الله ﷺ : « ضحوا
بالجن من الضأن » * ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن جابر الجعفي عن عكرمة عن
ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « أمرت بالأضحية ولم تكتب » * ومن طريق ابن طهمة
عن ابن أنعم عن عتبة بن حميد الضبي عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري
عن معاذ بن جبل قال : « كان رسول الله ﷺ يأمر أن نضحي ويأمر أن نطعم منها

(١) في النسخة رقم ١٦ وفي كل (٢) في النسخة رقم ١٦ عن أبي رملة بوجه غلطه

الجار والسائل» * ومن طريق وكيع نا الربيع عن الحسن « أن رسول الله ﷺ أمر بالأضحية » * ومن طريق ابن أخي ابن وهب عن عمه عن عبد الله بن عياش بن عباس القتياني ^(١) عن عيسى بن عبد الرحمن عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال : من وجد سعة فليضح » * ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أبو يحيى بن أبي مسرة نا عبد الله بن يزيد المقرئ نا عبد الله بن عياش بن عباس القتياني حدثني عبد الرحمن بن هرم نا الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من وجد سعة فلم يضح فلا يقرب مصلانا » وكل هذا ليس بشيء *.

أما حديث مخنف فمن أبي رملة الغامدي . وحبيب بن مخنف وكلاهما مجهول لا يدري ، وأما حديث الحارث فهو عن يحيى بن زرارة عن أبيه ، وكلاهما مجهول لا يدري ، وأما حديث أم بلال ففيه أم محمد بن أبي يحيى وهي مجهولة ، وأما حديث ابن عياش ففيه جابر الجعفي وهو كذاب ، وأما حديث معاذ ففيه ابن لهيعة وابن أنعم وكلاهما في غاية السقوط ، وأما حديث الحسن فرسل ، وأما حديث أبي هريرة فكل ما طريقه من رواية عبد الله بن عياش ابن عباس القتياني فليس معروفا بالثقة فسقط كل ما هووا به في ذلك *
وذكروا قول الله تعالى : (فصل ربك وانحر) فقالوا : هو الاضحية *

قال أبو محمد : وهذا قول على الله تعالى بغیر علم ، وقال تعالى : (وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) ، وقد روينا عن علي بن عباس . وغيرهما أنه وضع اليد عند النحر في الصلاة ولعله نحر البدن فيما وجبت فيه كما روينا عن مجاهد . واسماعيل بن أبي خالد وما نعلم أحدا قبلهم قال : إنها الاضاحي *
وذكروا أيضا قوله تعالى : (ولكل أمة جعلنا منسكا) وهذا لا دليل فيه على

الفرض وإنما فيه ان النسك لنا فهو فضل لا فرض *
وذكروا الخبر الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ومن ذبح قبل الصلاة فليعد ذبحا ومن لم يذبح فليذبح على اسم الله » *

قال علي : أما أمره عليه السلام بأعادة الذبح من ذبح قبل الصلاة لفرض عليه لأنه أمر منه عليه السلام ولا تنكرة في وجود أمر في الدين ليس فرضا ويكون العوض ^(٢) منه فرضا فهم موافقون لما فيمن تطوع بيوم ليس فرضا فأفطر عمدا ان قضاءه عليه فرض ، ويقولون فيمن حج تطوعا فأفسده : ان قضاءه فرض وانما يراعى أمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم فأوجد فيه فهو فرض وما لم يوجد فيه فليس فرضا وما قوله عليه السلام : « ومن لم يذبح فليذبح على اسم الله » فالدليل على أنه ليس أمر فرض صحة الاجماع على ان من ضحى

(١) في النسخة رقم (١٤) «القتياني» بالفاء. وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٦) «ويكون القرض» وهو تصحيف *

يعبر فخره فليس عليه فرضان يذبح فصيح أنه أمر ندب، وبالله تعالى التوفيق *
 . ومن روي عنه إيجاب الأضحية مجاهد . ومكحول ، وعن الشعبي لم يكونوا يرخصون
 في ترك الأضحية إلا لحاج ، أو مسافر ، وروى عن أبي هريرة ولا يصح * وروينا من طريق
 عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن أبي سريحة
 خذيفة بن أسيد الغفاري قال : لقد رأيت أبا بكر ، وعمر وما يضحيان كراهية أن يقتدى بهما *
 ومن طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل — هو شقيق بن سلمة —
 عن أبي مسعود عقبة بن عمرو البدرى أنه قال : لقد هممت أن أدع الأضحية وإني لمن
 أيسر كم مخافة أن يحسب الناس أنها حتم واجب * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص
 أنا عمران بن مسلم — هو الجعفي — عن سويد بن غفلة قال : قال لي بلال : ما كنت أبالي
 لو ضحيت بديك ولأن آخذ ثمن الأضحية فاتصدق به على مسكين مقتر فهو أحب إليّ
 من أن أضحي * ومن طريق حماد بن سلمة عن عقيل بن طلحة عن زياد بن عبد الرحمن
 عن ابن عمر قال : الأضحية سنة * ومن طريق شعبة عن تميم بن حويمس الأزدي قال :
 ضلكت أضحتي قبل أن أذبحها فسألت ابن عباس ؟ فقال : لا يضرك هذا كله صحيح *
 ومن طريق وكيع نا أبو معشر المدني عن عبد الله بن عمير مولى ابن عباس عن
 ابن عباس أنه أعطى مولى له درهمين وقال : اشتر بهما لحما ومن لقيك قتل : هذه أضحية
 ابن عباس *

قال أبو محمد : لا يصح عن أحد من الصحابة أن الأضحية واجبة ، وصح أن الأضحية
 ليست واجبة عن سعيد بن المسيب والشعبي وأنه قال : لأن أتصدق بثلاثة دراهم أحب
 إليّ من أن أضحي * وعن سعيد بن جبير ، وعن عطاء . وعن الحسن . وعن طاوس ،
 وعن أبي الشعثاء جابر بن زيد ، وروى أيضا عن علقمة . ومحمد بن علي بن الحسين ، وهو
 قول سفيان . وعبيد الله بن الحسن . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحق . وأبي سليمان :
 وهذا ما خالف فيه الحنفيون جمهور العلماء *

٩٧٤ — مسألة — ولا تجزى في الأضحية العرجاء البين عرجها بلغت المنسك ، أو لم
 تبلغ ، مشت أو لم تمش ، ولا المريضة البين مرضها والجرب مرضها فإن كان كل ما ذكرنا
 لا يبين اجزأ ، ولا تجزى العجفاء التي لا تنق (١) ، ولا تجزى التي في أذن ناشئ من النقص ، أو القطع ،
 أو الثقب الثالث ، ولا التي في عينها شيء من العيب ، أو في عينها كذلك ، ولا البتراء في
 ذنبها ، ثم كل عيب سوى ما ذكرنا فانهما تجزى به الأضحية كالخصي وكسر القرن دمي ، أو لم يلم ،

(١) أي التي لا تخالضها أو عرجها ، وسيقرها المصنف بعد أنها التي لا شيء من العجفاء .

والهتاء (١) والمقطوعة الالية، وغير ذلك لا تحاش شيئاً غير ما ذكرناه.

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي . ويحيى القطان وغيرهما من أصحاب شعبة كلهم نا شعبة سمعت سليمان بن عبد الرحمن قال : سمعت عبيد بن فيروز أن البراء بن عازب قال له رسول الله ﷺ : « أربع لا تجزى في الأضاحي العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلمها ، والكسير التي لا تنقى » قال البراء : فما كرهت منه فدعه ولا تحرمه على أحد : (٢).

قال علي : التي لا تنقى هي التي لا شيء من الشحم لها فإن كان لها منه شيء وإن قل اجزأت عنه وإن كانت مجفأة .

روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن آدم عن عبد الرحيم (٣) - هو ابن سليمان - عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحاق السبيعي عن شرح بن النعمان عن علي بن أبي طالب [رضي الله عنه] (٤) قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن (٥) وإن لانضحي بمقابلة ولا بمدايرة . ولا بترأف . ولا خرقاء » .

ومن طريق أبي داود نا عبد الله بن محمد النفيلي نا زهير - هو ابن معاوية - نا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن شرح بن النعمان - وكان رجل صدق - عن علي بن أبي طالب « قال : (٦) أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن ، ولا نضحي بعوراء ، ولا مقابلة : ولا مدايرة . ولا خرقاء . ولا شرقاء » قال زهير : قلت لأبي اسحاق : ما المقابلة ؟ قال : تقطع طرف الأذن ، قلت : فما المدايرة ؟ قال تقطع مؤخر الأذن ، قلت : فما الشرقاء ؟ قال : تشق الأذن ، قلت : فما الخرقاء ؟ قال : تحرق أذن السمة (٧) .

نا أحمد بن عمر بن أنس نا أبو ذر الهروي نا علي بن عمر الدار قطني نا يحيى بن محمد ابن صاعد نا محمد بن عبد الله المخرمي نا أبو كامل مظفر بن مدرك نا قيس بن الربيع عن أبي اسحاق السبيعي عن شرح بن النعمان عن علي بن أبي طالب في الأضاحي قال قيس : قلت لأبي اسحاق : سمعته من شرح قال : حدثني عنه سعيد بن أشوع قال الدار قطني : نا علي بن إبراهيم عن ابن فارس عن محمد بن اسماعيل البخاري مؤلف الصحيح قال . شرح بن النعمان الصائدي سمع علي بن أبي طالب قال أبو نعيم : وو كيع عن سفيان الثوري عن سعيد بن أشوع عن شرح بن النعمان سمعت علي بن أبي طالب يقول : سليمة

(١) هي التي انكسرت ثنائيا من أصلها وانقلبت (٢) الحديث رواه النسائي بأطول من هنا ج ٧ ص ٢١٥ (٣) في الفتن كلها وعبد الكريم وهو غلط صحاحنا من تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٠٦ (٤) انظر يا فتن النسائي ج ٧ ص ٢١٦ (٥) أي تأمل سلاتهما من آفة تكون بهما وقيل هو من الشرقي خيار المال أي امرنا أن نتخيرها (٦) انظر يا فتن سنن أبي داود ج ٣ ص ٥٥ (٧) أي العلامة .

العين والأذن ، وسعيد بن أشوع ثقة مشهور ، فصيح هذا الخبر ، وبه يقول طائفة من السلف *
روينا من طريق علي بن أبي طالب أنه أفتى بهذا وقال في الأضحية : لا مقابلة ، ولا مبادرة .
ولا شرفاء . سليمة العين والأذن * ومن طريق عمرو بن مرة ^(١) عن شقيق بن سلمة عن
عبد الله بن مسعود قال : سليم العين والأذن * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناظر عليه
عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في الأضحية أنه كره ناقص الخلق والسنن *
ومن طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان ^(٢) أنه كره أن يضحي بالأنتر *

وعن شعبة عن المغيرة عن إبراهيم أنه كره أن يضحي بالأنتر ، وعن ابن سيرين أنه
كره أن يضحي بالأنتر ، وأجاز قوم أن يضحي بالأنتر واحتجوا بأثرين رديين ، أحدهما
من طريق جابر الجعفي عن محمد بن قرظة عن أبي سعيد قال : اشتريت كبشاً لأضحي به
فعدا الذئب على ذنبه فقطعه فسألت النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ضح به ، والآخر من
طريق الحجاج بن أرطاة عن بعض شيوخه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أيضاً بالبراء ؟
قال : لا بأس بها ، جابر كذاب ، وحجاج ساقط * وعن بعض شيوخه روى ، وروى
عن ابن عمر . وسعيد بن المسيب . وعطاء . وسعيد بن جبير ، والحسن ، والحكم إجازة البراء
في الأضحية ، وعن الحسن أنه حدّ القطع في الأذن بالنصف فأكثر ، ولا في خيفة قولان ،
أحدهما أن ذهاب من العين أو الأذن ، أو الذئب ، أو الآلية أقل من الثلث أجزأت في
الأضحية فإن ذهب الثلث فصاعداً لم تجز ، والآخر أنه حد ذلك بالنصف مكان الثلث
قال : فإن خلقت بلا أذن أجزأت ، وروى عنه لا تجزى ، وقال مالك : إن كان القرن
ذاها لا يدمى أجزأت فإن كان يدمى لم تجز ، وقال أبو حنيفة . ومالك في العرجاء إذا
بلغت المنسك : أجزأت *

قال علي : هذه أقوال لا دليل على صحته منها ، ولا يعرف التحديد المذكور بالثلث ،
أو النصف في كل ذلك عن أحد قبل أبي حنيفة ، وروى عن علي من طريق لا تصح في
العرجاء إذا بلغت المنسك ، وروى عن عمر المنع من العرجاء جملة ، ويقال لمن صحح هذا :
إن المنسك قد يكون على ذراع وأقل ويكون على فرسخ فأش . ذلك تراعون ، وروى في
الأضحية ^(٣) أثر أنه لا يجزى ولا يصح لأنه من طريق جرى بن كليب وليس مشهوراً
حقن لم يسم عن علي ، وجاء خبر في أنه لا تجزى المستأصلة قرنهما ولا يصح لأنه من طريق
أبي حميد الرعي عن أبي مضر وهما مجهولان ، وحديث آخر في أنه لا تجزى الجذعاء ولا يصح
من طريق جابر الجعفي *

^(١) في النسخة رقم (١٦) ، وعمر بن مرة ، وهو غلط ^(٢) في النسخة رقم (١٦) ، وحماد بن سليمان ، وهو غلط .

^(٣) هو مشتق الأذن في نسخة والأضحية ، بالنسبة للمجتمعة وهو غلط .

٩٧٥ - مسألة - ولا تجزى في الأضاحي جذع ولا جذع أصلا من الضأن ولا من غير الضأن ويجزى ما فوق الجذع وما دون الجذع، والجذع من الضأن والماعز والظباء والبقر هو ما أتم عاما كاملا ودخل في الثاني من أعوامه فلا يزال جذعا حتى يتم عامين ويدخل في الثالث فيكون نثيا حيثئذ هكذا قال في الضأن والماعز الكسائي، والأصمعي، وأبو عبيدو هؤلاء عدول أهل العلم في اللغة: وقاله ابن قتيبة وهو ثقة في دينه وعلمه، وقاله العديس الكلبي، وأبو فقيس الأسدي وهما ثقتان في اللغة، وقال ذلك في البقر والظباء أبو فقيس ولا نعلم له مخالفا من أهل العلم باللغة، والجذع من الإبل ما أكل أربع سنين ودخل في الخامسة فهو جذع إلى أن يدخل السادسة فيكون نثيا هذا ما لا خلاف فيه (١) *

روينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن أبي إسحق السيمعي عن هيرة بن يريم (٢) عن علي بن أبي طالب قال: إذا اشتريت أضحية فاستسمن فإن أكلت أكلت طيبا وإن أطحمت أطحمت طيبا واشتر نثيا فصاعدا *

ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أبي إسحاق السيمعي نا هيرة بن يريم قال: قال علي بن أبي طالب: ضحوا بنثي فصاعدا وسلم العين والأذن *

ومن طريق عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول: ضحوا بنثي فصاعدا ولا تضحوا بأعور *

ومن طريق عبد الرزاق نا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: لا تجزى إلا النثية فصاعدا. ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حصين - هو ابن عبد الرحمن - قال: رأيت هلال بن يساف يضحي بجذع من الضأن فقلت: أنفعل هذا؟ فقال: رأيت أبا هريرة

(١) في هامش النسخة رقم ١ حاشية نقلها ناغبنا والمصحح لهما كتاب الإيصال مستخر من تلامذنا من حرمنا ما قاما فائدة نقلها بناهما. وبذلك يتبين لك قيمة هذا الكتاب وألله سبحانه وتعالى أن يوفقنا إلى تحصيله ونشره بين طبقات محبي العلوم وما كاهنا وما لم يلقه فهو في أول سنة تباع فإذا أتىها هو جذع والثانية، وفي الثالثة نثي فإذا دخل في الرابعة فهو رباع، وفي الخامسة سدس. وفي السادسة صائح - أو سائح - يقال الصائح صائح وصائح صائح وصائح ثلاث. وكذلك ما زاد، وأما ولد النعم حين تلده أمه مسخرة كرا كان وأثري والجمع سخال ثم دويبة، والجمع بهم فإذا بلغت أربعة أشهر وفطمت عن أمها فالأثري من الماعز جثروا لئلا كرجف فإذا رعى فهو عريض والجمع عريضات وعريضات والجمع عريضات لئلا كرجف في كل ذلك جدى والأثري عناق فإذا أتى حولها فهو نيس والأثري عز فإذا دخل في السنة الثانية فهو جذع والأثري جذع وفي الثالثة الذكركثي والأثري ثنية وفي الرابعة الذكركرو باع والأثري رباعية وفي الخامسة الذكركروالأثري سدس وفي السادسة سائح الذكركروالأثري رباع، وليس لها اسم بعد هذا، وأما الإبل فهو في إبدائه في السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفي الثالثة ابن لبون وبنت لبون، وفي الرابعة حنوقة وفي الخامسة جذع وجذعة وفي السادسة نثي وثنيةاه واقطاع (٧) هو على وزن عظم.

يضحي بجذع من الضأن ، فهذا حصين قد انكر الجذع من الضأن في الأضحية *
ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال :
يجزى مادون الجذع من الابل عن واحد في الأضحية *
ومن طريق ابن بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي معاذ عن
الحسن قال . يجزى الحوار عن واحد يعني الأضحية . والحوار هو ولد الناقة ساعة تلده *
وبرهان صحة قولنا هذا مارويناه من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن داود
ابن أبي هند عن الشعبي عن البراء بن عازب قد ذكر الحديث وفيه « ان خاله أبا بردة
قال : يا رسول الله ان عندي عناق لابن وهي خير من شاة لحم قال (١) : هي خير نسيكتك (٢)
ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك » * ومن طريق شعبة عن زيد بن الحارث اليماني عن
الشعبي عن البراء أن أبا بردة قال لرسول الله ﷺ : « عندي جذعة خير من مستتين (٣)
قال : اذبحها ولن تجزى عن أحد بعدك » * وهكذا روينا من طريق عاصم الأحول
عن الشعبي ان البراء حدثه بذلك * ومن طريق أبي عوانة عن فراس عن الشعبي عن البراء أيضا *
ومن طريق شعبة عن سلية بن كليل عن أبي جحيفة عن البراء بن عازب ، قطع عليه
السلام ان لا تجزى جذعة عن أحد بعد أبي بردة فلا يحل لأحد تخصيص نوع دون
نوع بذلك ، ولوان مادون الجذعة لا يجزى لبيته رسول الله ﷺ المأمور بالبيان من ربه
تعالى : (وما كان ربك نسيا) ، وبالله تعالى التوفيق *

فان اعترض بعض المتعسفين فقال : ان حديث أبي بردة هذا قد رواه منصور بن المعتمر
عن الشعبي عن البراء فقال فيه : « ان عندي عناقا جذعة قبل تجزى عني ؟ قال : نعم ولن
تجزى عن أحد بعدك » قلنا . نعم والعناق اسم يقع على الضانية كما يقع على الماعزة ولا فرق ،
وقال العديس الكلبي . وأبو قعس الأسدي وكلاهما ما نقل الأئمة عنها اللغة الجفر .
والعناق . والجدى من أولاد الماعز إذا بلغ أربعة أشهر وكذلك من أولاد الضأن *
﴿ فان قالوا ﴾ : فان مطرف بن طريف رواه عن الشعبي عن البراء قد ذكر فيه « ان
أبا بردة قال : يا رسول الله ان عندي داجنا جذعة من المعز قال : اذبحها ولا تصلح لغيرك » ،
قلنا : نعم ولا خلاف في ان هذا كله خبر واحد عن قصة واحدة في موطن واحد فرواية
من روى عن البراء قول النبي ﷺ « لا تجزى جذعة عن أحد بعدك » هي الزائدة
مالم يروه من لم يروه هذه اللفظة ، وزيادة العدل خبر قائم بنفسه وحكم وارد لا يسع أحدا

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ وقال (٢) في التفسير رقم (١٦) ورقم (١٤) وخبر نسيكتك ، بصيغة الافراد ما هنا موافق
لصحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ من ستة ، بالافراد .

تركه ، وإنما يحتج برواية مطرف هذا من لم يمنع من الجذع لإلّا من الماعز فقط ، وأما من منع من الجذاع كلها ماعدا الضأن فلا حجة له في شيء من هذا الخبر بل هو حجة عليه ، وبالله تعالى التوفيق كان هذا الخبر نفسه قد رواه زكريا عن فراس عن الشعبي عن البراء أن أبا بردة قال لرسول الله ﷺ : « أن عندى شاة خير من شاتين قال : ضح بها فانها خير نسبك » ولم يذكر أنها لا تجزى عن أحد بعدك ، وكذلك روايتنا من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قد ذكر هذا الخبر نفسه وأن ذلك القائل قال : « يا رسول الله عندى جذعة هي أحب إلى من شاتى لحم أفأذبحها ؟ » فرخص له قال أنس : فلا أدرى بلغت رخصة من سواء أم لا ؟ فلم يجعل المخالفون سكوت زكريا ماعزا زاده غير من بيان أنه خصوص ولا سكوت أنس عن ذلك أيضا ، ومنع ذلك عنه حجة في رد الزيادة التي ذكرها (١) غيرها فما الذى جعل هذه الزيادة واجبا أخذها وزيادة من زاد لفظه الجذعة لا يجب أخذها ؟ إن هذا لتحكم في الدين بالباطل ، ونعوذ بالله من هذا *

قال أبو محمد : وقد جاء خبر يمكن أن يشغب به وهو ما رواه من طريق مسلم نافع ابن علي الجهضمي نا يزيد بن زريع نا عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه قال : « لما كان ذلك اليوم قعد النبي ﷺ على بعيره وقال : أتدرون أى يوم هذا ؟ » (٢) وذكر الحديث وفيه « أنه عليه السلام قال : ليس يوم النحر ؟ قالوا : بلى » (٣) ، ثم ذكر الحديث وفيه « ثم انكفأ الى كبشين أملحين فذبحهما والى جذية (٤) من الغنم قسمها بيننا » *

قال علي : ليس فيه أنه اعطاهم إياها ليضحوا بها ولا أنهم ضحوا بها وإنما فيه أنه عليه السلام قسمها بينهم والكذب لا يحل ، وأيضا فاسم الغنم يقع على الماعز كما يقع على الضأن فان كان حجة لهم في إباحة التضحية بالجذاع من الضأن فهو حجة في إباحة التضحية بالجذاع من المعز ، وإن لم يكن حجة في إباحة التضحية بالجذاع من الماعز فليس حجة في إباحة التضحية بجذاع الضأن ، والنهى قد صح عاما في أن لا تجزى جذعة بعد أنى بردة *
وخبر آخر تذكره أيضا (٥) وهو ما رواه من طريق مسلم نا أحمد بن يونس نا زهير ابن معاوية نا أبو الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر (٦) عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن » *

قال أبو محمد : هذا حجة على الحاضرين من المخالفين لأنهم يجوزون الجذع من الضأن

(١) في النسخة رقم (١٤) ، التي رواها (٢) ، هو في صحيح مسلم بطول ج ٢ ص ٢٩ (٣) في صحيح مسلم ، قلنا : بلى .

(٤) هي قطنة من الغنم (٥) لفظه وأيضا سقط من النسخة رقم (١٦) (٦) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ بمصر .

مع وجود المسننات فقد خالفوه وهم يصحونه وأمانحن فلا تصححه لأن أبا الزبير مدلس
 مالم يقل في الخبر أنه سمعه من جابر هو أقر بذلك على نفسه رويانا ذلك عنه من طريق
 الليث بن سعد ، ثم لو صح لكان خبر البراء ناسخا له لأن قول النبي ﷺ : « لا تجزى
 جذعة عن أحد بعدك » خبر قاطع ثابت مادامت الدنيا ناسخ لكل ما تقدم لا يجوز نسخه
 لأنه كان يكون كذبا ولا ينسب الكذب إلى رسول الله ﷺ الا كافر *

واحتج من أجاز الجذع من الضأن بخبر رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو
 ابن الحارث عن بكير بن الأشج عن معاذ بن عبد الله بن حبيب عن عقبة بن عامر
 قال : ضحينا مع رسول الله ﷺ بجذع من الضأن * ومن طريق وكيع عن أسامة
 ابن زيد عن معاذ بن عبد الله بن حبيب عن سعيد بن المسيب عن عقبة بن عامر « سألت
 رسول الله ﷺ عن الجذع من الضأن ؟ فقال : ضح به » * وبخبر رويناه من طريق
 يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن أبي يحيى عن أمه عن أم بلال الأسلمية شهد أبوها
 الحديبية مع النبي ﷺ قالت : « قال رسول الله ﷺ : ضحوا بالجذع من الضأن فإنه جائز » *
 ومن طريق الحاج بن أرطاة عن ابن التميمي (١) عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه
 « أن رسول الله ﷺ ضحى بكشين جذعين » * ومن طريق الحاج بن أرطاة عن
 أبي جعفر « ضحى رسول الله ﷺ بكشين جذعين » * ومن طريق وكيع عن عثمان
 ابن واقد عن كدام بن عبد الرحمن عن أبي كباش أن أبا هريرة قال له : « سمعت رسول الله
 ﷺ يقول : نعم أو نعمت الأضحية الجذع من الضأن » * ومن طريق هشام بن سعد (٢)
 عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن جبريل قال للنبي ﷺ : « يا محمد ان
 الجذع من الضأن خير من السيد من المعز » ، وذكر باقي الخبر * ومن طريق سعيد بن منصور
 عن عيسى بن يونس عن اسمعيل بن رافع عن شيخ من أهل حمص « أن النبي ﷺ قال :
 « قال لي جبريل : يا محمد ان الجذع من الضأن خير من المسن من المعز » ، وذكر باقي الخبر *
 ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن مسهر عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبادة
 ابن أبي الدرداء عن أبيه أن النبي ﷺ ضحى بكشين جذعين * ومن طريق سليمان بن موسى
 عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال : « فضحوا بالجذعة من الضأن والثنية من المعز » *
 قال أبو محمد : لا يحتج بهذه الآثار الاقليل العلم بوجهها فيعذر ، أو قليل الدين يحتاج بالابطال
 التي لا يحمل أخذ الدين بها * أما حديث عقبة بن عامر الذي صدرنا به فن طريق معاذ بن عبد الله
 ابن خبيب وهو مجهول ، ورواية ابن وهب له غير مسندة لأنه ليس فيه أن النبي ﷺ عرف ذلك ،

وهم لا يجعلون قول أسماء بنت الصديق نحر ناعلى عهد رسول الله ﷺ فرساقاً كئناهم مستندا ،
ولا قول جابر : كنا نبيع أمهات الاولاد على عهد رسول الله ﷺ مستندا ، ولا قول ابن عباس :
ان طلاق الثلاث كان يرد على عهد رسول الله ﷺ الى الواحدة مستندا ، وكلها في غاية الصحة ،
ويقولون : ليس فيها ان رسول الله ﷺ كان يعرف ذلك ، ثم يجعلون هذا الخبر الساقط الواهي
مستندا ، وهذا قلة حياء واستخفاف بالكلام في الدين ، وهو من طريق وكيع من رواية أسامة
ابن زيد وهو ضعيف جدا عن مجهول * وأما حديث أم بلال فهو عن أم محمد بن أبي يحيى ولا يدرى
من هي عن أم بلال وهي مجهولة ولا تدرى لها صاحبة أم لا ؟ وحديث أبي الدرداء وأبي جعفر
كلهما من طريق الحجاج بن ارطاة وهو هالك ، وطريق أبي هريرة الاولى اسقطها كلها ونفضية
الدهر لانه عن عثمان بن واقد وهو مجهول عن كدام بن عبد الرحمن ولا تدرى من هو ؟ عن
أبي كباش الذي جلب الكباش الجذعة الى المدينة فبارث عليه هكذا نص حديثه ، وهناك جاء
ما جاء أبو كباش وما أدراك ما أبو كباش ما شاء الله كان ، وكذلك خبر الشيخ من أهل حص
وكفاك به * ومن طريق أبي هريرة الاخرى من طريق هشام بن سعد وهو ضعيف *

وحديث مكحول مرسل * وحديث أبي الدرداء من طريق ابن أبي ليلى وهو سيء
الحفظ ، ثم لو صححت كلها بالاسانيد التي لا معزز فيها لما كان لهم في شيء منها حاجة لأن
الأضحية كانت مباحة في كل ما كان من الانعام بلا شك ، وقد كان نزل حكمها بلا شك
من أحد قبل قصة أبي بردة ، وضحي أبو بردة وقوم معه يقيين قبل ان يقول النبي
ﷺ لا تجزى جذعة عن أحد بعدك فلو صححت هذه الاخبار كلها لكان قوله عليه السلام
لا تجزى جذعة عن أحد بعدك ناسخا لها بلا شك ، ومن ادعى عودة حكم المنسوخ فقد كذب إلا ان
يأتى على ذلك ببرهان فكيف وكلها باطل لا خير في شيء منها ؟ *

وذكروا عن بعض السلف اجازة الأضحية بالجذع من الضأن فذكروا عن جعفر بن محمد
عن أبيه ان علي بن أبي طالب قال : يجزى من الضأن الجذع ، وعن جبة العري عن علي مثله مع
رواية جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا قال : يجزى من البدن ومن البقر ومن المزالتي فصاعدا *
وعن ابن عمر لا أن أضحي بجذعة سمينة أحب الى من أن أضحي بجذء ^(١) * ومن طريق سعيد
ابن منصور ناخا الدن عبد الله هو الطحان عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول : لأن
أضحي بجذعة سمينة عظيمة تجزى في الصدقة أحب الى من أن أضحي بجذع المزمع قوله :
لا تجزى الا الثانية من الابل . واليقر وهو عن أم سلمة لا أن أضحي بجذع من الضأن أحب الى من ان

(١) قال الجمهور في المساح : الجذء الذي ذنبها من عبياء ، وقال ناسخ منقره (١٤) بها من الجذء اليابسة
الضرع من الابل .

اضحى بمن من المعز وعن أبي هريرة لا بأس بالجذع من الضأن في الاضحية * وعن عمران ابن الحصين اني لاضحى بالجذع من الضأن وانها التروج على ألف شاة * وعن ابن عباس لا بأس بالجذع من الضأن، فهم ستة من الصحابة * وروينا إجازة الجذع من الضأن في الاضحية عن هلال ابن يساف وعن كعب وعطاء وطاوس وابراهيم وأبي ذر بن وسيد بن غفلة فهم سبعة من التابعين، وقال ابراهيم : لا يجزى من الماعز إلا التي فصاعدا ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك ، والشافعي *.

قال أبو محمد : كل هذا لاجتهالهم فيه ، أما الرواية عن علي فتقطعة ، والأخرى واهية ، ثم ليس فيها المنع من التضحية بالجذع من الماعز ولا من الابل والبق ، ثم لو صحت لكنها قد وردت بغيره خلافا كما قدمنا قبل ، وإذا وجد خلاف من الصحابة قالوا يجب الرد إلى القرآن والسنة *.

وأما ابن عمر فلا جاجة لهم فيه بل هو عليهم لأنه ليس في هذه الرواية عنه إلا اختيار الضأن على الماعز فقط والمنع مادون الثني من الابل والبق فقط لا من الماعز ؛ وقد وردت بغيره خلاف هذا كما أوردنا في اختلاف من قوله ؛ إذا جاء الاختلاف عن الصحابة رضي الله عنهم فقد وجب الرد إلى القرآن والسنة كما أمر الله عز وجل ؛ وأما الرواية عن أم سلمة أم المؤمنين فإما فيها إختيار الجذع من الضأن وليس فيها المنع من الجذع من غير الضأن وكذلك عن سائر من ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم فكيف ولا جاجة في قول أحد مع رسول الله ﷺ ؟ أو كم قصة خالفوا فيها جمهور العلماء ؟ كما ذكرنا في غير ما سأله ؛ ومن العجبان الرواية صحت عن ابن عباس وجابر وابن مسعود وزيد بن ثابت بأن العمرة فرض كالبحر ولم يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لهم فجعلوا قول ابن عمر « بنى الاسلام على خمس » قد كرفين الحجة ولم يذكر العمرة خلافا في ذلك ، ثم لا يجعلون تصريحه بأن مادون الجذع لا يجزى خلافا في ذلك ، وقد اشار قوم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ان يضحي بالجذع من الماعز والجذع من الابل والبق كما نورد إن شاء الله تعالى ؛ وجاءت بذلك آثار عن النبي ﷺ نورد ها إن شاء الله تعالى لرى من نصح نفسه أنه لاجهة للحيثيين . والمالكيين . والشافعيين أصلا في إجازتهم الجذع من الضأن ومنعهم من الجذع من الابل . والبق . والماعز *.

روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الله بن نمير عن محمد بن اسحاق عن عماره — هو ابن عبد الله بن طعمة — عن سعيد بن المسيب عن زيد بن خالد الجني قال : « قسم رسول الله ﷺ في أصحابه ضحايا فاعطاني عتودا من المعز . تجئت به النبي ﷺ فقلت : إنه جذع فقال : ضح به » *
ومن طريق البخاري ومسلم جميعا قال البخاري نا عمرو بن خالد ، وقال مسلم : نا محمد بن ربح ، ثم اتفق عمرو . وابن ربح على ان الليث بن سعد أخبرهما عن يزيد — هو ابن أبي حبيب — عن أبي

الحير عن عقبة بن عامر قال: ان النبي ﷺ اعطاه غنما يقسمها بين اصحابه فبقى عتود (١) فذكره.
 لرسول الله ﷺ فقال: لم ضح أنت به؟ هذا لفظ عمرو، ولفظ ابن ربح ضح به أنت. *
 قال أبو محمد: العتود هو الجذع من المزمز بلا خلاف وهذا خبر ان في غاية الصحة، وقد اجاز
 التضحية بالجذع من المزمز فيما اثنان من الصحابة عقبة بن عامر، وزيد بن خالد، وقد ذكرنا قبل
 عن أم سلمة أم المؤمنين، وابن عمر جواز الجذع من المزمز في الاضحية وان كان غيره خيرا منه، *
 فان قالوا: هذا منسوخ بخبر البراء قلنا: خبر البراء لا دليل فيه على تخصيص الجذع
 من المزمز دون الجذع من الضأن، والابل، والبق بالمنع الا بدعى كاذبة (٢) *
 وأما الآثار التي فيها إباحة التضحية بالجذع جملة من كل شيء فروينا عن عبد الرزاق عن
 سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه قال: كنا مع رجل من اصحاب النبي ﷺ يقال له
 مجاشع من بني سليم فامر متاديا بنا دى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: الجذع
 توفي بما توفي منه النية *.

ومن طريق أبي الجهم نابوسف — هو ابن يعقوب القاضي — نا أبو الربيع — هو الزهراني —
 ناحبان بن علي عن عاصم بن كليب عن أبيه قال: كنا يوم عرشنا في المغازي اصحاب رسول الله
 ﷺ فامر علينا رجل من الانصار فقال: اني شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اليوم
 يعني يوم النحر فطلبنا المسن فقلت عليا فقال رسول الله ﷺ: «ان الجذع يفي بما يفي
 منه المسن» *.

قال أبو محمد: الحديث الأول في غاية الصحة ومجاشع السلي — هو مجاشع بن مسعود —
 مشهور من فضلاء الصحابة عن أسلم، واتفق، وقائل قبل فتح مكة، وهو فتح كربان، ورواته كلهم
 ثقات مشاهير، والآخر جيد صحيح (٣) لان أمير المسكر لا تخفى صحة صحبته من بطلانها *
 وقد روينا من طريق معمر عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين عن عمران بن الحصين قال: لان
 اضحى يجذع أحب الى من ان اضحى يهرم الله احق بالغنى، والكرم وأحبين الى ان اضحى
 به أحبين الى — بأن اقتنيه *.

وقد ذكرنا قبل عن ابن عمر لان اضحى بجذعة عظيمة تجوز في الصدقة أحب الى من أن اضحى
 بجدهاء فهذا عموم في الجذع *.

ومن طريق وكيع . ويحيى بن سعيد القطان فالاجمعا: ناعلي بن المبارك عن أبي السوية

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨، يقسمها على اصحابها فبقى عتودا، وفي صحيح البخاري ج ٢ ص ١٨٣، يقسمها على
 صحابها فبقى عتود (٢) في نسخة رقم (١٦)، الا بالدعى الكاذبة (٣) قال في ما مش نسخة رقم (١٤): كيف يكون
 صحيحا وهو من رواة ثقاتين على المرس قولنا في بيان الاعتقاد ج ٨ ص ٢٠، وتعليق التهذيب ج ٢ ص ١٧٣، الا انهم
 ذكر فيها هذا الوصف بل وصف بالتمزي.

التمسعي قال: جاء رجل الى ابن عباس فقال على يدته أجمزى عني جذعة قال: نعم، وفي رواية وكيع جذع من الابل قال: نعم * ومن طريق وكيع ناعمر بن ذر الهمداني قلت لطاوس: يا أبا عبد الرحمن أنا ندخل السوق فنجد الجذع من البقر السمين العظيم فنختار التي لسنه فقال طاوس: أحبهما الى اسمئها واعظمهما (١) * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال: يجمزى التي من المعز والجذع من الضأن، والجذع من الابل، والبقر يعنى في الاضاحى * ومن طريق وكيع ناسفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال: يجمزى الجذع عن سبعة * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: يجمزى من الابل الجذع فصاعدا * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عليه عن يونس بن عبيد (٢) عن الحسن البصرى أنه قال كان يقول: يضحي بالجذع من الابل، والبقر عن ثلاثة وما دون الجذع من الابل عن واحد، فذه أسانيد في غاية الصحة * وعن طاوس وعطاء والحسن في جواز الجذع من الابل، والبقر في الاضاحى * وعن ابن عباس جواز الجذع من الابل في البدن، (فان قيل): قد روى عن عطاء كراهة ذلك قلنا: رواه الحجاج بن أرطاة وهو ساقط، ولا يمرض به ابن جريج الاجاهل *

قال أبو محمد: والناسخ لهذا كله قول رسول الله ﷺ: «لا يجمزى جذعة عن أحد بعدك»، ومن الباطل البحث ان يحمل هذا القول ناسخا لباحة بعض الجذاع دون بعض، والعجب انهم لم يحدوا في النهي عن الجذاع من الابل والبقر خبرا أصلا الا هذا اللفظ فن أين خصوا به جذاع الابل والبقر دون جذاع الضأن (فان قالوا): فسننا جذاع الابل والبقر على جذاع الماعز قلنا: وهلا قسموا على جذاع الضأن الجائزة عندكم وما الذي جعل قياس الابل والبقر على الماعز أولى من قياسها على الضأن؟ لا سيما والجذع عندكم من الابل والبقر يجمزى بان في الزكاة فبما قسم جوازها في الاضحية على جوازها في الزكاة فلاح أنهم لا النص اتبعوا، ولا القياس عرفوا والله تعالى التوفيق * ويقولون أيضا: ان ولدت الاضحية للشاة، أو الماعز، أو البقرة أو الناقة ضحى بولدها معها فتناضروا وأجازوا في الاضحية الصغير جدا، (فان قالوا): انما هو تبع قلنا: هذا كلام فاسد لا معنى له عرفونا ما معنى تبع (هو بعضها فذا كذب بالبيان بل هو غير ما هو ذكره هو أي شيء وان كان غير ما فهو قولنا ولا فضل في ذلك *

٩٧٦ — مسألة — قال علي: ذكرنا في أول كلامنا هنا في الاضاحى أمر رسول الله ﷺ من أراد أن يضحي أن لا يمسه من شعره ولا من أظفاره شيئا، ولم نذكر اعتراض المخالفين في ذلك بالنسيان فاستدركنا هنا ما روى عن أم سلمة أم المؤمنين

(١) في النسخة رقم (١٦) أحبها الى اسمئها واعظمها، وفي نسخة رقم (١٤) أحبها الى اسمئها واعظمها وما هنا ثم وأولى

(٢) في النسخة رقم (١٤) ولكنك في النسخة اليمنية يونس بن عينة هو هو تصحيف *

أنها أقت بذلك ، وناحما ننا عباس بن أصبغ ننا محمد بن عبد الملك بن أيمن ننا بكر بن حماد ننا مسدد ننا يزيد بن زريع ننا سعيد بن أبي عروبة ننا ابن أبي كثير - هو يحيى - أن يحيى بن يعمر كان يفتى بخمر أسان . أن الرجل إذا اشترى أضحية ، ودخل العشر أن يكف عن شعره ، واظفاره حتى يضحى ، قال سعيد : قال قتادة : قد كرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : نعم قلت : عن . يا أبا محمد ؟ قال : عن أصحاب رسول الله ﷺ *

قال مسدد : ونا المعتز بن سليمان التيمي سمعت أبي يقول : كان ابن سيرين يكره إذا دخل العشر أن يأخذ الرجل من شعره حتى يكره أن يحلق الصبيان في العشر ، وهو قول الشافعي . وأبي ثور . وأحمد . وإسحاق . وأبي سليمان ، وهو قول الأوزاعي . : وخالف ذلك أبو حنيفة . ومالك وما تعلم لها (١) حجة أصلا إلا أن بعضهم ذكر مارويانا من طريق مالك عن عمارة بن عبد الله بن صياد عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأسا بالاطلاء في العشر قالوا : وهو راوى هذا الخبر *

وما روينا من طريق عكرمة أنه ذكر لهذا الخبر فقال : فهلا اجتنب النساء ، والطيب وما نعلم لهم غير هذا أصلا ، وهذا كله لا شيء ، أما الرواية عن سعيد أنه كان لا يرى بأسا بالاطلاء في العشر فلا يحتاج به باطل لوجوه : أولها أنه لا حجة في قول سعيد وإنما الحجة التي ألزمتها الله تعالى فهي روايته ورواية غيره من الثقات ، وثانيها أنه قد صح عن سعيد خلاف ذلك مما ذكرنا قبل وهو أولى بسعيد ، وثالثها أنه قد يتأول سعيد في الاطلاع أنه بخلاف حكم سائر الشعر وإن النهي إنما هو شعر الرأس فقط ، ورابعها أن يقال لهم : كما قلتم لما روى عن سعيد خلاف هذا الحديث الذي روى دل على ضعف ذلك الحديث لأنه لا يدع ماروي إلا لما هو أقوى عنده منه ، فالأولى بكم أن تقولوا لما روى سعيد عن النبي ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم خلاف ماروي عن سعيد : دل ذلك على ضعف تلك الرواية عن سعيد إذ لا يجوز أن يفتي بخلاف ماروي ، فهذا اعتراض أولى من اعتراضكم ، وخامسها أنه قد يكون المراد بقول سعيد في الاطلاع في العشر إنما أراد عشر المحرم لا عشر ذي الحجة وإلا فنأين لكم أنه أراد عشر ذي الحجة ؟ واسم العشر يطلق على عشر المحرم كما يطلق على عشر ذي الحجة *

وسادسها أن تقول لعل سعيدا رأى ذلك لمن لا يريد أن يضحى فهذا صحيح ، وأما قول عكرمة ففاسد لأن الدين لا يؤخذ بقول عكرمة ورأيه إنما هذا منه قياس والقياس.

(١) في النسخة رقم (١٦) «وما علمناهم» وفي النسخة اليمنية «وما علم لهم» والذي خالف في ذلك أبو حنيفة ومالك وأجماع الضعيفين بما بصيغة التثنية أولى وذلك ترجعنا ما هنا .

كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأنه ليس اذاوجب ان لايمس الشعر والظفر بالنص الوارد في ذلك يجب ان يحتب النساء ، والطيب كما انه اذاوجب اجتناب الجماع والطيب لم يجب بذلك اجتناب مس الشعر والظفر ، فهذا الصائم فرض عليه اجتناب النساء ولا يلزمه اجتناب الطيب ولا مس الشعر والظفر وكذلك المعتكف ، وهذه المعتدة يحرم عليها الجماع والطيب ولا يلزمها اجتناب قصر الشعر والاذفار ، فظهر حماقة قياسهم وقولهم في الدين بالباطل ، وهذه فتيا صحت عن الصحابة رضى الله عنهم ولا يعرف فيها مخالف منهم لهم نحالفوا ذلك برأيهم ، ورواه مالك مرسلًا نحالفوا المرسل والمسد ، وبالله تعالى التوفيق .

٩٧٧ — مسألة — والأضحية جائزة بكل حيوان يؤكل لحمه من ذى أربع أوطائر كالفرس والابل . وبقر الوحش . والديك . وسائر الطير والحيوان الحلال أكله ، والأفضل في كل ذلك ما طاب لحمه وكثر وغلا ثمنه ، وقد ذكرنا في أول كلامنا في الأضاحي قول بلال : ما أبالي لو ضحيت بديك ، وعن ابن عباس في اتباعه لحما بدرهمين وقال : هذه أضحية ابن عباس ، وروينا أيضا من طريق وكيع عن كثير بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس ، وكثير بن زيد هذا هو الذى عولوا عليه في احتجاجهم بالانثر الذى لا يصح «المسلمون عند شروطهم» ونقوه هنالك ولم يروه غيره ، والحسن بن حى يجهز الأضحية ببقرة وحشية عن سبعة ، وبالظبي أو الغزال عن واحد ، وأجاز أبو حنيفة وأصحابه التضحية بما حملت بالبقرة الأنسية من الثور الوحشى ، وبما حملت بالعنز من الوعل ، وقال مالك : لا تجزى الا من الابل والبقر والغنم . ورأى مالك النعجة . والعنز . والتيس أفضل من الابل . والبقر في الأضحية وخالفه في ذلك أبو حنيفة والشافعى فرأيا الابل أفضل ، ثم البقر ، ثم الضأن ، ثم الماعز وما نعلم لهذا القول حجة فنوردها أصلا إلا أن بدعوا إجماعا في جوازها من هذه الأنعام والخلاف في غيرها فهذا ليس بشيء . ويعارضون بما صح في ذلك عن بلال ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم وهذا عندهم حجة اذا وافقهم ، وأما مراعاة الإجماع فوخذه بغيرك ما يختلف فيه فهذا يهدم عليهم جميع مذاهبهم الا يسير اجدا منها ويلزمهم ان لا يجوبوا في الصلاة . أو الصوم . والحج . والزكاة . واليوع إلا ما أجمع عليه وفي هذا يهدم مذاهبهم كله .

قال أبو محمد : وأما ^(١) المرود اليه عند التنازع فهو ما افترض الله تعالى الرذاليه فوجدنا النصوص تشهد لقولنا ، وذلك ان الأضحية قربت إلى الله تعالى فالتقرب إلى الله تعالى — بكل ما لم يمنع منه قرآن ولا نص سنة — حسن ، وقال تعالى : (وافعلو الخير لعلكم تفلحون) والتقرب اليه عز وجل بما لم يمنع من التقرب اليه به فعل خير .

(١) في السخر رقم (١٦) ورقم (١٤) رواه ، ولا يناسب قوله بعد فهو ما افترض .

نا يونس بن عبدالله بن مغيث نا أحمد بن عبدالله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبدالسلام الجثنى نا محمد بن بشار بن دار (١) نا صفوان بن عيسى نا ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « مثل المهاجر الى الجمعة كمثل من يهدي بدنة ، ثم كمن يهدي بقرة ، ثم كمن يهدي شاة ، ثم كمن يهدي دجاجة ، ثم كمثل من يهدي عصفورا ، ثم كمثل من يهدي بيضة » *

ورويانا من طريق مالك عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة « ان رسول الله ﷺ قال : من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فكا ، ثم اقرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكا ، ثم اقرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكا ، ثم اقرب كبشا ، ومن راح في الساعة الرابعة فكا ، ثم اقرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكا ، ثم اقرب بيضة » *

ففى هذين الخبرين جواز هدى دجاجة وعصفور وتقر بهما وتقر ببيضة ، والأضحية تقرب بلا شك وفيها أيضا فضل الأكر فالأكر جها فيؤ ومنفعة للساكين ولا معترض على هذين النصين أصلا . *

قال أبو محمد : ومن البرهان على ان الابل والبق أفضل من الغنم الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ نا رويانا من طريق البخارى ، والخبر الذى أوردنا فى المسألة التالية لهذه فتبها أمره عليه السلام فى الأضاحى بالنحر ، ولا يخلو هذا من ان يكون عليه السلام أمر بالنحر فى الابل والبق ، أو فى الغنم فان كان أمر بذلك فى الغنم فهذا مبطل لقول مالك : ان النحر فى الغنم لا يخل ولا يكون ذكاة فيها وان كان أمر بذلك عليه السلام فى الابل والبق والغنم لحسن المحال الباطل الممتنع يقين لا شك فيه أن يكون عليه السلام يحض أمته وأصحابه على التضحية بالابل والبق مع عظيم الكلفة فيها وغلو أثمانها ويتركون الأرخص والأقل ثمنا وهو أفضل ، وهذه أضاعة المال التى حرمها الله تعالى وانما التضحية بالغنم ضأنها وماعزها رفق بالناس لقلّة أثمانها وتفاهة أمرها وتخفيف لهم بذلك عن الأفضل الذى هو أشتى فى النفقة . الله عز وجل ، هذا مما لا شك فيه . *

واحتج من رأى ان الضأن أفضل بخبر رويناه من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة « ان جبريل قال لى : يوم الأضحية : يا محمد ان الجذع من الضأن خير من السيد (٢) من المعز وان الجذع من الضأن خير من السيد من البقر وان الجذع من الضأن خير من السيد من الابل ولو علم الله ذبحا هو أفضل منه لعدى به ابراهيم عليه السلام » *

(١) قال فى ما مش الخلاصة فى الأصل من فبيد القاتون هو اصل ديوان الخراج وما قبله لم يندم لانه كان يندم الى الحديث

جميع حديث بده (٢) هو الحسن ، وقيل : الجليل وان لم يكن مستأه ناية . *

وبخبر رويانه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال : « مراعثمان بن أبي فطيمة على رسول الله ﷺ بكبش أقرن أعين فقال عليه السلام : ما أشبه هذا الكبش بالكبش الذي ذبح إبراهيم عليه السلام » * وروى نحوه من طريق زياد بن ميمون عن أنس *

وبخبر رويانه من طريق وكيع عن هشام بن سعد عن حاتم بن أبي نصر عن عبادة بن نسي عن النبي ﷺ قال : « خير الأضحية الكبش » * قال أبو محمد : هذه أخبار مكذوبة ، أما خبر أبي هريرة . وعبادة بن نسي فعن هشام بن سعد وهو ضعيف جدا ضعفه جدا واطرحه أحمد وأساء القول فيه جدا ولم يحج الرواية به عنه يحيى بن سعيد ، وزياد بن ميمون مذكور بالكذب *

وخبر عبد الرزاق عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وهو ضعيف ومرسل مع ذلك ، وأيضاً ففي الخبر المنسوب إلى أبي هريرة كذب ظاهر وهو قوله : أنه فدى الله به إبراهيم ^(١) ولم يفد إبراهيم بلا شك وإنما فدى أبته ، وأما الاحتجاج بأنه فدى الذبيح بكبش فباطل واضح . ذلك قط ، وقد قيل : أنه كان أروية ^(٢) ، وهك لوصح فليس فيه فضل سائر الكباش على سائر الحيوان ، ولا كان أمراً إبراهيم عليه السلام أحمية فلا مدخل للأضاحي فيه ، وقد قال تعالى : (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) إلى قوله تعالى : (فقلنا : اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويربكم أماته) فينبغي على هذا أن يكون البقر أفضل من الضأن بهذه الآية . البينة الواضحة بالباطل أن الكاذب في كبش الذبيح ، وقد قال الله تعالى : (ناقة الله وسقياها) ، في ناقة صالح فينبغي أن تكون الابل أفضل من الضأن بهذه الآية البينة الواضحة بالباطل . الكاذب في كبش إبراهيم عليه السلام *

وموه بعضهم بذكر الأثر الذي فيه الصلاة في مبارك الغنم والنهي عن الصلاة في معاطن الابل لأنها جن خلقت من جن قتلنا : فليكن هذا عندكم دليلاً في فضل الغنم عليها في الهدى . واتم لا تقولون بهذا *

فإن ذكروا أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين قلنا : نعم وقد صح أن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يترك العمل وهو يحب أن يعمل به مخافة أن يعمل به الناس فيكتب عليهم ، وأيضاً فقد أهدى غنماً مقلدة كما ذكرنا في كتاب الحج فلم يكن ذلك عندكم دليلاً على أن الغنم أفضل في الهدى من البقر : فمن أين وقع لكم هذا الاستدلال في الأضاحي ؟ . وأيضاً فقد ضحى عليه السلام بالبقر *

(١) في نسخة رقم (١٤) وهو قوله الذي فدى الله به إبراهيم ، وفي النسخة البينة وهو قوله الذي فدى الله به إبراهيم .
(٢) هو بعض الهذرة وإسكان الراء كسر الراء وتشديد الياء إلا أن من الرعل ، والجمع ارأى .

روينا من طريق البخارى عن مسددنا سفيان الثورى عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين [رضى الله عنها] ^(١) قالت في حديث: «لما كنا بمنى أتيت بلحم بقرة كثير فقلت: ما هذا؟ قالوا: ضحى رسول الله ﷺ عن نسائه ^(٢) بالقر»، وهذا في حجة الوداع وهو آخر عمله عليه السلام ولم يضح بعدها *

ورويانا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندرا شعبة عن زيد الياشى ^(٣) عن الشعبي عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما نبدأ به في يومنا هذا ان نضلى» ^(٤)، ثم يرجع فنحمر * ومن طريق البخارى عن يحيى بن بكير نا الليث نا ابن سعد عن كثير بن فرقد عن نافع نا ابن عمر [رضى الله عنهما] ^(٥) أخبره قال: «كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى»، والنحر عند مالك — وهو الذى يخالفنا في هذه المسألة — لا يجوز البتة في الغنم وإنما هو عنده في الإبل وعلى تركه في البقر، وقد صح ^(٦) أنه عليه السلام كان يضحي بالإبل والبقر أو يترك قوله فيجوز النحر في الغنم ولا بد من أحدهما ولا يجوز ان يحتج بفعله عليه السلام مباح ذلك الفعل أو غيره باقرار المحتج على نص قوله عليه السلام في تفصيل الإبل، ثم البقر، ثم الضأن *

روينا عن مسلم بن يسار أنه كان يضحي بجزور من الإبل * وعن سعيد بن المسيب أنه كان يضحي مرة بناق، ومرة ببقرة، ومرة بشاة، ومرة لا يضحي * فأما قول مالك في فضل الماعز على البقر، والإبل وفضل البقر على الإبل فلا نعلم له متعلقا أصلا ولا أحدا نقال به قبله، وبالله تعالى التوفيق *

٩٧٨ — مسألة — ووقت ذبح الأضحية أو نحرها هو ان يميل حتى تطلع الشمس من يوم النحر، ثم تبيض وترتفع ويميل حتى يمضى مقدار ما يصلى ركعتين يقرأ في الأولى بعد ثمان تكبيرات أم القرآن وسورة (ق) وفي الثانية بعد ست تكبيرات أم القرآن وسورة (اقرب الساعات واشق القمر) بتريل ويتم فيها الركوع، والسجود، ويجلس، ويتشهد، ويسلم، ثم يذبح أضحيته أو ينحرها البادى، والحاضر، وأهل القرى، والصحارى، والمدين سواء في كل ذلك، فن ذبح، أو نحر قبل ما ذكرنا ففرض عليه ان يضحي ولا بد بعد دخول الوقت المذكور، ولا معنى لمراعاة صلاة الامام ولا مراعاة تهنيته *

برهان ذلك ما ذكرنا في أول الباب الذى قبل هذا من قوله عليه السلام: «أول ما نبدأ به في يومنا هذا ان نضلى»، ثم يرجع فنحمر * ومن طريق شعبة عن سلمة — هو

(١) الزيادة من صحيح البناى ج ١ ص ١٨١ (٢) في صحيح البخارى وعن ازواجه (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ١١٧ والآيات، وما واحد (٤) في صحيح مسلم هذا مصل، باسقاط هذه الحديث له بقية (٥) الزيادة من صحيح البخارى ج ١ ص ١٨٣ (٦) في النسخة رقم (١٦) وقد صححه ولا حول ولا قوة الا بالله

ابن كبريل — عن أبي جحيفة عن البراء بن عازب قال : ذبح أبو بردة قبل الصلاة فقال له (١) النبي ﷺ : « أبدلها » * ومن طريق حماد بن زيد نا أيوب عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ صلى ، ثم خطب فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد ذبحا » (٢) * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن الأسود بن قيس قال : سمعت جندبا يقول : « مر رسول الله ﷺ يوم النحر على قوم قد نحروا وذبحوا فقال : من نحر وذبح قبل صلاتنا فليعد ومن لم يذبح أو ينحر فليذبح ولينحر باسم الله » * ومن طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا محمد بن بكر نا ابن جريج نا أبو الزبير أنه سمع (٣) جابر بن عبد الله يقول « أمر رسول الله ﷺ من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ولا ينحروا حتى ينحر النبي ﷺ » وقالوا وقت الذي حددنا دو وقت صلاة النبي ﷺ وهو قول الشافعي . وأبي سليمان إلا أن الشافعي لم يجز التضحية قبل تمام الخطبة ولا معنى لهذا لأن النبي ﷺ لم يجد وقت الأضحية بذلك ، وقال سفيان : انضحى قبل الخطبة اجزأه ، وقال أبو حنيفة : أما أهل المدن والأصهار فمن ضحى منهم قبل تمام صلاة الإمام فعليه أن يعيد ولم يضح وأما أهل القرى والبادى فإن ضحوا بعد طلوع الفجر من يوم الأضحية أجزأهم . وقال مالك : من ضحى قبل أن يضحى (٤) الإمام فلم يضح ، ثم اختلف أصحابه فطائفة قالت : الإمام هو أمير المؤمنين ، وطائفة قالت : بل هو أمير البلدة ، وطائفة قالت : بل هو الذي يصلى بالناس صلاة العيد *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة بخلاف مجرد لرسل الله ﷺ كما أوردنا بلا برهان ، وأما قول مالك فلا حجة له أصلا وخلاف الخبر أيضا إذ لم يأمر النبي ﷺ بتطهراة تضحية غيره ، ونقول للطائفتين معا : أرأيتم ان ضحى الإمام صلاة الأضحية ولم يضح أتبطل سنة الله تعالى في الأضحية على الناس؟ حاشا لله من هذا بل هو الحق ان الإمام ان صلى في الوقت الذي كان يصلى فيه رسول الله ﷺ فقد أحسن وهو أحد المسلمين في وقت تضحيته وان أغفل ذلك فقد أخطأ وليس ذلك بكادح في عدالته لانه لم يعطل فرضا وليس ذلك بهحيل شيئا من حكم الناس في أحابهم ، ونقول للمالكين أيضا : أرأيتم ان ضحى الإمام قبل وقت صلاة الأضحية أليكون ذلك علما لأضحية الناس؟ * فان قالوا لا : نعم أتوا بعظيمة (٥) وإن قالوا : لا صدقوا وتركوا قولهم في مراعاة تضحية الإمام ، وبالله تعالى التوفيق * وقدرونا مثل قول أبي حنيفة في الفرق بينه

(١) لفظ دله سقط من النسخة رقم (١٤) وكذلك في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ والحديث في الصحيح مسلم ج ١ ص ١١٨ (٢) في النسخة رقم (١٤) وقال سمعت يوما قائلين في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ والحديث أخره المصنف (٤) في النسخة رقم (١٦) وقبل ان يصلى وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٦) وأتوا بعظيمة .

أهل القرى ، وأهل المدن عن عطاء . وإبراهيم وما نعرف قول مالك في مراعاة تضحية
الإمام عن أحد قبله ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٧٩ — مسألة — والأضحية مستحبة للحاج بمكة والمسافر كما هي للقيم ولا
فرق ، وكذلك العبد والمرأة لقول الله تعالى : (وافعلوا الخير) والأضحية فعل خير ،
وكل من ذكرنا محتاج إلى فعل الخير مندوب إليه ولما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ
في التضحية والتقريب ولم يخص عليه السلام بأديان حاضر ، ولا مسافر آمن مقام ، ولا
ذكرا من أنثى ، ولا حرا من عبد ، ولا حاجا من غيره ، فتخصيص شيء من ذلك باطل
لا يجوز ، وقد ذكرنا قبل أن النبي ﷺ ضحى بالبقرة عن نسائه بمكة وهن حواج معه *
ورويانا من طريق النخعي أن عمر كان يحج فلا يضحي وهذا مرسل * ومن طريق
الحارث عن علي ليس على المسافر أضحية ، والحارث كذاب * وعن أصحاب ابن مسعود
أنهم كانوا لا يضحون في الحج وليس في شيء من هذا كله منع للحاج ولا للمسافر من التضحية
ولأنما فيه تركها فقط ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ . وروينا من طريق
أبي الجهم نا أحمد بن فرج نا البروي نا ابن فضيل عن عطاء عن إبراهيم النخعي سافر
معي تميم بن سلمة فلما دخلنا أضحيته أخذ منها بضعة فقال : آكلها ؟ * ومن طريق سعيد
ابن منصور نا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم قال : كان عمر يحج ولا يضحي وكان
أصحابنا يحجون معهم الورق والذهب فلا يضحون ما يمتنعهم من ذلك إلا يفرغوا لنسكهم *
ومن طريق سعيد بن منصور نا مهدي بن ميمون عن أصل الأحذب عن إبراهيم
قال : حججت فهلكك نفقتي فقال أصحابي : ألا تقرضك تضحي ؟ فقلت : لا ، فهذا
بيان أنهم لم يمنعوا منها والنهي عن فعل الخير لا يجوز إلا بنص عن رسول الله ﷺ
أنه ليس خيرا *

٩٨٠ — مسألة — ولا يلزم من نوى أن يضحي بحيوان بما ذكرنا أن يضحي به
ولا بد له أن لا يضحي به إن شاء إلا أن ينذر ذلك فيه فيلزمه الوفاء *
برهان ذلك أن الأضحية كما قدمنا ليست فرضا فاذ ليست فرضا فلا يلزمه التضحية
إلا أن يوجبها نص ولا نص إلا فيمن ضحى قبل وقت التضحية في أن يعيد وفيمن نذر

أن يفى بالنذر * وروينا من طريق مجاهد لا بأس بأن يبيع الرجل أضحيته ممن يضحي بها
ويشتري خيراتها ، وعن عطاء فيمن اشترى أضحية ، ثم بدا له قال : لا بأس بأن يبيعها ، وروينا
عن علي . والشعبي . والحسن . وعطاء كراهة ذلك *

قال علي : ما نعلم لمن كره ذلك حجة *

٩٨١ — مسألة — ولا تكون الأضحية أضحية إلا بذبحها ، أو نحوها بنية التضحية لأقبل ذلك أصلا وله مالم يذبحها ؛ أو ينحرها كذلك أن لا يضحي بها وإن بيعها وإن يجز ، صوفها ويفعل فيه ^(١) ماشاء ، وبأكل لبنها وبيعه ، وإن ولدت فله أن يبيع ولدها أو يمسكه أو يذبحه ، فإن ضلت فاشتري غيرها ، ثم وجد التي ضلت لم يلزمه ذبحها ولا ذبح واحدة منهما ؛ فإن ضحى بها . أو بأحدهما . أو بغيرهما فقد أحسن وإن لم يضح أصلا فلا حرج ، وإن اشتراها وبها عيب لا تجزى به في الأضاحي كموء . أو عجف . أو عرج . أو مرض ، ثم ذهب العيب وصحت جاز له أن يضحي بها ولو أنه ملكها سليمة من كل ذلك ، ثم أصابها عيب لا تجزى به في الأضحية قبل تمام ذكاتها ولو في حال التذكية لم تجزه *
 برهان ذلك ما ذكرناه من أنها ليست فرضا فاذ هي كذلك فلا تكون أضحية إلا حتى يضحي بها ولا يضحي بها إلا حتى تتم ذكاتها بنية التضحية فهي مالم يضح بها مالم ماله يفعل فيه ما أحب كسائر ماله ومن خالف هذا فاجاز أن يضحي بالتي يصيبها عنده العيب فقد خالف نبي رسول الله ﷺ جهارا ولزومه أن اشترى ^(٢) أضحية معية فصحت عنده أن لا تجزى به أن يضحي بها وهم لا يقولون هذا ، ورونا عن علي بن أبي طالب من طريق أبي إسحاق عن هيرة بن يريم قال : قال علي : إذا اشتريت الأضحية سليمة فأصابها عندك عوار . أو عرج فبلغت المنسك فضح بها * ومن طريق الحارث عن علي أنه سئل عن رجل اشترى أضحية سليمة فأعورت عنده ؟ قال : يضحي بها ، وهو قول حماد بن أبي سليمان *
 وروناه عنه من طريق شعبة : وهو قول الحسن . وإبراهيم * ورونا من طريق ابن عباس فيمن اشترى أضحية فضلت قال : لا يضرك * وعن الحسن . والحكم بن عتيبة فيمن ضلت أضحيته فاشتري أخرى فوجد الأولى أنه يذبحهما جميعا ، قال حماد : يذبح الأولى ، وقال أبو حنيفة : إن اشتراها صحيحة ، ثم عجفت عنده حتى لا تنقي اجزأته أن يضحي بها فلواعورت عنده لم تجزه فلو أنه أذبحها أصاب السكين عنها . أو انكسر ^(٣) .
 رجلها اجزأته . وهذه أقوال فاسدة متناقضة ، ولا نعلم هذه التقاسيم عن أحد قبله *
 وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : لا يجز صوفها ولا يشرب لبنها ، قال الشافعي :
 إلا ما فضل عن ولدها ، ورونا عن عطاء فيمن اشترى أضحية أن له أن يجز صوفها وأمره الحسن أن فعل أن يتصدق به ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : أن ولدت ذبح ولدها معها وقال مالك : ليس عليه ذلك * ورونا عن علي أنه سأله رجل معه بقرة قد ولدت ؟ فقال :

(١) أي في الصوف ، وفي التفسير (١٦) « فيها ، أي في الأضحية وهو يبيد (٢) في التفسير رقم (١٦) « أن يشترى » وهو تحريف (٣) كذا في جميع النسخ صوابها ما لو كسر رجلها أو انكسرت رجلها لأن الرجل مؤنث ،

كنت اشتريتها لاضحي بها؟ فقال له علي: لا تحلبها الا فضلا عن ولدها فاذا كان يوم الاضحي فاذبحها وولدها عن سبعة *

٩٨٢ — مسألة — والتضحية جائزة من الوقت الذي ذكرنا يوم النحر الى ان يهل هلال المحرم، والتضحية ليلا ونهارا جائز، واختلف الناس في هذا فروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن هشام — هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين قال: النحر يوم واحد الى ان تغيب الشمس * وعن حميد بن عبد الرحمن أنه كان لا يرى الذبح الا يوم النحر وهو قول أبي سليمان، وقول آخرونياه من طريق وكيع عن محمد بن عبد العزيز عن جابر بن زيد قال: النحر في الأمصار يوم، وبمكة ثلاثة أيام، وقول ثالث ان التضحية يوم النحر ويومان بعده رويانا من طريق ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن زر عن علي قال: النحر ثلاثة أيام أفضلها أولها، ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن منصور عن مجاهد عن مالك بن ماعز أو ماعز بن مالك الثقفي ان اباہ سمع عمر يقول: انما النحر في هذه الثلاثة الأيام * ومن طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن أبي حمزة عن حرب ابن ناجية عن ابن عباس قال: أيام النحر ثلاثة أيام * ومن طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن المنهال عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس النحر ثلاثة أيام * ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: الاضحية يوم النحر ويومان بعده * ومن طريق وكيع عن عبيد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال: ما ذبحت يوم النحر، والثاني والثالث فهي الضحايا * ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الحباب عن معاوية بن صالح حدثني أبو مريم سمعت أبا هريرة يقول: الاضحية ثلاثة أيام * ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: الاضحية يوم النحر ويومان بعده وبه يقول أبو حنيفة. ومالك، ولا يصح شيء من هذا كله الا عن أنس وحده لانه عن عمر بن طريق مجبول عن أبيه مجبول ايضا، وعن علي بن طريق ابن أبي ليلى وهو سئ الحفظ عن المنهال وهو متكلم فيه، وعن ابن عباس من طريق ابن أبي ليلى وهو سئ الحفظ وأبي حمزة وهو ضعيف * ومن طريق ابن عمر عن اسماعيل بن عياش وعبد الله بن نافع وكلاهما ضعيف * ومن طريق أبي هريرة عن معاوية بن صالح وليس بالقوي عن أبي مريم وهو مجبول، وقول رابع (١) وهو ان التضحية يوم النحر وثلاثة أيام بعده رويانا من طريق محمد بن المنثري نا عبيد الله (٢) ابن موسى نا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: الايام المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده هكذا في كتابي ولا أدري لعله وهم والله أعلم *

(١) في النسخة رقم (١٦) وقول آخره، وفي النسخة الثانية وقول ثالثه (٢) في النسخة رقم (١٦) وعبد الله، وهو غلط *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن هشام عن عطاء قال : النحر أربعة أيام الى آخر أيام التشريق * ومن طريق وكيع نا همام بن يحيى سمعت عطاء يقول : النحر أربعة أيام الى آخر أيام التشريق * ومن طريق وكيع نا همام بن يحيى سمعت عطاء يقول : النحر ما دامت القسا طيطى * ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن الحسن قال : النحر يوم النحر وثلاثة أيام بعده * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهرى فيمن نسي ان يضحي يوم النحر قال : لا بأس ان يضحي أيام التشريق * ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن عياش عن عمرو ابن ماهر عن عمر بن عبد العزيز قال : الاضحية أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده وهو قول الشافعى * وقول خامس كماروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود الطيالسى عن حرب ابن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن ابراهيم - هو التيمى - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف . وسلمان بن يسار قالا جميعا : الاضحية الى هلال المحرم لمن استأنى بذلك * قال أبو محمد : أما من قال النحر يوم الاضحية وحده فقال : انه يجمع عليه وما عاده فمختلف فيه فلا توجد شريعة باختلاف لانص فيه *

قال على : صدقوا والنص يميز قولنا على ما أتى به بعد هذا ان شاء الله تعالى * وأما من قال : يقول أبي حنيفة . ومالك : فانهم احتجوا بأنه قول روى عن عمر . وعلى . وابن عمر . وابن عباس . وأبي هريرة . وأنس ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، ومثل هذا لا يقال بالرأى *

قال على : قد ذكرنا تضاياعظمة خالفوا فيها جماعة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف فكيف ولا يصح شيء مما ذكرنا الا عن أنس وحده على ما يتاقل ؟ وان كان هذا إجماعا فقد خالف عطاء . وعمر بن عبد العزيز . والحسن . والزهرى . وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وسلمان بن يسار الإجماع ، وأف لكل إجماع يخرج عنه هؤلاء ، وقد روينا عن ابن عباس ما يدل على خلافه لهذا القول ولا نعلم لمن قال : أربعة أيام حجة أيضا إلا أن أيام منى ثلاثة أيام يوم النحر فقط وليس هذا حجة *

قال أبو محمد : الاضحية فعل خير وقرية الى الله تعالى وفعل الخير حسن في كل وقت قال الله تعالى : (الذين جعلناهم الحكم من شعائر الله لكم فيها خير) فلم يخص تعالى وقت ولا رسوله عليه السلام فلا يجوز تخصيص وقت بغير نص فالتقرب الى الله تعالى بالتضحية حسن ما لم يمنع منه نص أو إجماع ولا نص في ذلك ولا إجماع الى آخر ذى الحجة ، وقد روينا عن ايلزهم الاخذ به ، وأما نحن فلا نحتاج بهو يعيدنا الله تعالى من أن نحتاج برسل ، وهو ما حدثناه أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينورى (١) نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أحمد بن الرشيد

فامسك^(١) نأجيحى — هو ابن أبي كثير — عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وسليمان بن يسار قالوا جميعاً: بلغنا «أن رسول الله ﷺ قال: الأضحية إلى هلال المحرم لمن أراد أن يستأنى بذلك» وهذا من أحسن المراسيل وأصحها فيلزم الحنفيين والمالكيين القول به والافتد تناقضوا *

قال علي: وأجاز أبو حنيفة والشافعي أن يضحي بالليل وهو قول عطاء، وقال مالك: لا يجوز أن يضحي ليلاً وما نعلم لهذا القول حجة أصلاً إلا أنهم قال قائلهم: قال الله تعالى: (وبذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بيمة الأنعام) قالوا: فلم يذكروا الليل * قال علي: وهذا منهم إيهام يقتضيه الله تعالى عليه لأن الله تعالى لم يذكر في هذه الآية ذبحاً ولا تضحية ولا محرماً في أيام معلومة، ولا في ليل ولا نهار، ولا في ليل وإنما أمر الله تعالى بذكركه في تلك الأيام المعلومات. أقترى يحرم ذكره في لياليهن، إن هذا العجب أو معاذ الله عن هذا، وليس هذا النص بما منع من ذكره تعالى وحده على ما رزقنا من بيمة الأنعام في ليل، أو نهار في العام كله، وهذا مما حرفوا فيه الكلام عن مواضعه ولا يختلفون فيمن حلف أن لا يكلم زيداً ثلاثة أيام أن الليل يدخل في ذلك مع النهار، وهذا حديث لا يصح وروناه من طريق بقة بن الوليد عن مبشر بن عبيد الحلبي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار «نهى رسول الله ﷺ عن الذبح بالليل»^(٢) * قال أبو محمد: هذه فضيحة الأبد، وبقية ليس بالقوى، ومبشر بن عبيد مذکور يوضع الحديث عمداً، ثم هو مرسل، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنهم يجزئون الذبح بالليل فيخالفونه فيأفاه ويحتجون به فيما ليس فيه، وهذا عظيم جداً، وقال قائل منهم: لما كانت ليلة النحر لا يجوز التضحية فيها وكانت يومه يجوز التضحية فيه كانت ليالي سائر أيام التضحية كذلك *

قال علي: وهذا قياس والقياس كله باطل؛ ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأن يوم النحر هو مبدأ دخول وقت التضحية وما قبله ليس وقتاً للتضحية، ولا يختلفون معنا في أن من طلوع الشمس إلى أن يمضي بعد أيضاً ضاهاً وارتفاعها وقت واسع من يوم النحر لا يجوز فيه التضحية فيلزمهم أن يقيسوا على ذلك اليوم ما بعده من أيام التضحية فلا يجوزوا التضحية فيها إلا بعد مضي مثل ذلك الوقت والافتد تناقضوا وظهور فساد قولهم، وما فعل أحدنا من السلف قبل مالك^(٣) منع من التضحية ليلاً *

(١) قالوا في مشنخة آراء (١٤) ذبعت رجل الله شاماً المستأني به والحديث ليس في صحيح مسلم وإنما إن مسلماناً ليس صاحب أمه جميع لأداء فلو لم رحمه إذا روى حديثاً من طريق مسلمة أو رويته من طريق مسلم وهما مقلدوا لهما (٢) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: حديثه أصلي عليه وسلم نهى عن الذبح ليلاً رواه الطبراني من حديث ابن عباس وفيه سليمان بن مسلمة الجائز وهو متروك وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار ومرسل وفيه مبشر بن عبيد وهو متروك أمه قوله ما وصف بالحلي وفي التلخيص (٣) قال في نسخة (١٦) وقيل ذلك يوماً ما أنص *

٩٨٣ - مسألة - ونستحب للبضع رجلا كان أو امرأة أن يذبح أضحيته أو ينحرها يديه فان ذبحها أو نحرها له بأمره مسلم غيره، أو كتابي اجزأه ولا حرج في ذلك *

روينا من طريق مسلم نايجي بن يحيى ناو كيع عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : « ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ورأيت^(١) يذبحهما يديه واضعا قدمه على صفاحهما وسمى الله وكبر^(٢) » قال مسلم نايجي بن حبيب ناخالد بن الحارث نا شعبة نا قتادة قال : سمعت أنسا قد كر مثل هذا الحديث . فحن نستحب الاقتداء به عليه السلام في هذا قال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) ، وقال تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) ، وإنما عني عز وجل يقين ما يذكونه لا ما ياكلونه لأنهم يأكلون الميتة . والدم . والخنزير . وما عمل بالخنزير وظهرت فيه : فاذا ذبحناهم ونحائهم حلال فالفرق بين الأضحية وغيرها لا وجه له ، وقولنا هذا هو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان : *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن منصور قلت لأبراهيم : صبي له ظئر^(٣) يهودي أذبح أضحيته ، قال : نعم * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج . ومعمر قال ابن جريج : قال عطاء ، وقال معمر : قال الزهري ثم اتفق عطاء والزهري قالا جميعا : يذبح نسكك اليهودي . والنصراني إن شئت قال الزهري : والمرأة إن شئت ، وقال مالك : لا يذبحها إلا مسلم فان ذبحها كتابي قال ابن القاسم : يضمها *

روينا من طريق جعفر بن محمد عن أبيه نا علي بن أبي طالب قال : لا يذبح أضاحيككم اليهود ولا النصارى لا يذبحها إلا مسلم * وعن جرير عن قابوس بن أبي ظيان عن أبيه نا عن ابن عباس لا يذبح أضحتك إلا مسلم * وعن أبي سفيان عن جابر لا يذبح النسك إلا مسلم * وعن سعيد ابن جبير . والحسن . وعطاء الخراساني . والشعبي . ومجاهد . وعطاء بن أبي رباح أيضا لا يذبح النسك إلا مسلم * وعن إبراهيم ناوايقولون : لا يذبح النسك إلا مسلم ، وهذا مما خالف فيه الخفيفون والشافعيون جماعة من الصحابة^(٤) وجمهور العلماء لا مخالف لهم يعرف من الصحابة ولا يصح عن أحد من الصحابة ما ذكرنا^(٥) لأنه عن علي منقطع ، وقابوس . وأبو سفيان ضعيفان إلا أنه عن الحسن . وإبراهيم . والشعبي . وسعيد بن جبير صحيح ولا يصح عن غيرهم ، وما نعلم لهذا القول حجة أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من أثر سقيم . ولا من قياس *

(١) في صحيح مسلم ج ٢ من ١١٩ ، قال نرايه ، (٢) في صحيح مسلم قالوا سمى ذكبه ، (٣) قال للمرأة الانجية تخضن ولغيرها ظئر وللرجل لما خضر ظئر اجنا والجمع اظاير مثل حمل واحمال (٤) في نسخة رقم (١٦) «طائفة من الصحابة» (٥) لفظ ما ذكرناه سقط من النسخة رقم (١٦)

٩٨٤ — مسألة — وجاز أن يشترك في الأضحية الواحدة أى شيء كانت الجماعة من أهل البيت وغيرهم ، وجاز أن يضحي الواحد بعدد من الأضاحي ، ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أحمرين كما ذكرنا آنفاً ولم ينع عن أكثر من ذلك والأضحية فحل خير فلاستكتار من الخير حسن ، وقال أبو حنيفة . وسفيان الثوري . والأوزاعي . والشافعي . وأحمد . وإسحاق . وأبو ثور . وأبو سليمان : تجزى البقرة ، أو الناقة عن سبعة فأقل أجنيين ، وغير أجنيين يشتركون فيها ولا تجزى عن أكثر ولا تجزى الشاة إلا عن واحد ، وقال مالك : يجزى الرأس الواحد من الإبل ، أو البقر ، أو الغنم عن واحد وعن أهل البيت وإن كثرت عددهم وكانوا أكثر من سبعة إذا أشر بهم فيها تطوعاً ولا تجزى إذا اشتروها بينهم بالشركة ولا عن أجنيين فصاعداً *

قال أبو محمد : الأضحية فعل خير وتطوع بالبر فلا اشتراك في التطوع جائز ما لم يمنع من ذلك نص قال تعالى : (وافعلوا الخير) فالاشتراك فيها فاعلون للخير فلا معنى لتخصيص الأجنيين بالمنع ولا معنى لمنع ذلك بالشراء لأنه كله قول بلا برهان أصلاً لا من قرآن ، ولا سنة ، ولا رواية سقيمة ، ولا قياس ، وقد أباح الليث الاشتراك في الأضحية في السفر وهذا يخصص له أيضاً (١) *

روينا من طريق عبد الرزاق ناسفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة أم المؤمنين أو أبي هريرة (٢) عن رسول الله ﷺ « أنه كان إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين ، سميين ، أقرنين أملحين موجودين فيذبح أحدهما عن أمته من شهد الله بالتوحيد وله بالبلاغ ويذبح الآخر عن محمد وآل محمد » (٣) ، فهذا أثر صحيح عندهم ، وعلي رواية عبد الله بن محمد بن عقيل عول المالكيون في خبر الصلاة « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » ، وروينا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر البدينة عن واحد ، والبقرة عن واحد ، والشاة عن واحد لا أعلم شركاً ، وضح عن محمد بن سيرين لا أعلم دماً واحداً يراق عن أكثر من واحد ، وضح من طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن مسعر بن كدام عن حماد بن أبي سليمان لا تكون ذكاة نفس عن نفسين . وكرهه الحكم . وقول آخر رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن حاتم ابن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال : الجزور ، والبقرة عن سبعة

(١) سقط لفظ « أيضاً » من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) وكذلك البنية « وأبي هريرة » بالواو فقط ، وبنّا هنا ما أتى ذكره المصنف ابن حجر في التلخيص ص ٣٨٥ (٣) قال المصنف ابن حجر في التلخيص رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي والمالك من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن عائشة وأبي هريرة عن رواية الثوري ، ورواه زهير بن محمد عن ابن عقيل عن أبي رافع أخرجه الحاكم الخ ، والمرجوع في المتن عن الأشعثين . .

من أهل البيت لا يدخل معهم من غيرهم ، كل هذا مخالف لقول مالك لأن ابن عمر لم يجز الرأس الواحد الا عن واحد وكذلك ابن سيرين . وحامد ، وعلى أجاز الناقة أو البقرة عن سبعة من أهل البيت . لأكثر * ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن علية عن سعيد عن قتادة عن سليمان بن يسار عن عائشة أم المؤمنين قالت : البقرة والجزور عن سبعة * وعن ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس ابن مالك . وسعيد بن المسيب ؛ والحسن قالوا كلهم : البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة . يشتركون فيها وإن كانوا من غير أهل دار واحدة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد ابن فضيل عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال : أدركت أصحاب محمد ﷺ وهم متوافرون كانوا يذبحون البقرة والبعر عن سبعة * ومن طريق وكيع عن سفيان عن حماد عن ابراهيم قال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون : البقرة والجزور عن سبعة *

قال على : هذا حماد قد روى ما ذكرنا عن الصحابة ، ثم خالف ما روى ولم يرد ذلك إجماعا كما يزعم هؤلاء * وعن ابن أبي شيبة عن ابن فضيل عن مسلم عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود البقرة والجزور عن سبعة * وعن وكيع عن سفيان عن حصين بن عبد الرحمن عن خالد بن سعد عن أبي مسعود قال : البقرة عن سبعة . وروينا أيضا عن حذيفة . وجابر . وعلى . وصح عن سعيد بن المسيب البدنة عن عشرة * وروينا ذلك أيضا عن ابن عباس عن الصحابة رضي الله عنهم *

ومن أجاز الاشتراك في الأضاحى بين الأجنبيين البقرة عن سبعة والناقة عن سبعة طاوس . وأبو عثمان النهدي . وعطاء . وجمهور التابعين ، فاما ابن عمر فأتانا رويانا من طريق ابن أبي شيبة ناعبد الله بن نمير نا مجالد عن الشعبي قال : سألت ابن عمر عن البقرة والبعر يجزى عن سبعة ؟ فقال : كيف أولها سبعة أنفس ؟ قلت : إن أصحاب محمد ﷺ الذين بالكوفة أفتوا فقالوا : نعم قاله النبي ﷺ وأبو بكر وعمر فقال ابن عمر : ما شئتم . فهذا توقف من ابن عمر * ومن طريق وكيع عن عريف بن درهم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال : البقرة عن سبعة ، فهذا يدل على رجوعه وهذا مما خالف فيه مالك كل رواية رويت فيه عن صاحب الرواية عن ابن عمر رجوع عنها وخالف جمهور التابعين في ذلك * قال أبو محمد : الحجة انما هي في فعل الرسول ﷺ ولم يمنع عليه السلام من الاشتراك في التطوع أكثر من عشرة وسبعة بل قد أشرك عليه السلام في أضحيته جميع أمته ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٨٥ - مسألة - وفرض على كل مضح ان يأكل من أضحيته ولا بد ولو لقمة قصاعدا ، وفرض عليه ان يتصدق أيضا منها بما شاء قل أو كثر ولا بد ، ومباح له أن يطعم منها الغنى والكافر، وان يهدى منها أن شاء ذلك ، فان نزل باهل بلد المضحي جهد أو نزل به طائفة من المسلمين في جهد جاز للمضحي أن يأكل من أضحيته من حين يضحي بها إلى انقضاء ثلاث ليال كاملة مستأنفة يتنذرها بالعدد من بعد تمام التضحية ثم لا يحل له أن يصبح في منزله منها بعد تمام الثلاث ليال شيء أصلا لا مائل ولا ما كثر ، فان ضحى ليلا لم يعد تلك الليلة في الثلاث لأنه تقدم منها شيء فان لم يكن شيء من هذا فليدخر منها ما شاء *

روينا من طريق البخاري نا أبو عاصم - هو الضحاك بن مخلد - عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : قال النبي ﷺ : « من ضحى منكم فلا يصبح بعد ثلثة وفي بيته منه شيء فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله فعلنا العام الماضي قال : كلوا ، وأطعموا ، وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فاردت ان تعينوا فيها » (١) *
ومن طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم « ان عمرة بنت عبد الرحمن قالت له سمعت عائشة أم المؤمنين تقول إنهم قالوا : يا رسول الله إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويحملون فيها الودك (٢) قال رسول الله ﷺ : وما ذاك ؟ قالوا : نبيت ان نؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عليه السلام بعد : كلوا ، وادخروا ، وصدقوا ، فذهأ وأمر من رسول الله ﷺ لا يحل خلافتها قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) ، ومن ادعى أنه ندب فقد كذب ، وقفا ما لا علم له به وكيفيه ان جميع الصحابة رضی عنهم لم يحملوا نبيه عليه السلام عن ان يصبح في بيوتهم بعد ثلاث منها شيء الا على الفرض ولم يقدموا على مخالفتها الا بعد اذنه ، ولا فرق بين الامرو النهي قال عليه السلام : « اذا نبيتكم عن شيء فآزر كوه واذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » ، وعم عليه السلام بالاطعام فجائز ان يطعم منه كل آكل اذ لو حرم من ذلك شيء لبيته عليه السلام (وما كان ربك نسيا) * (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحى) وادخار ساعة فصاعدا يسمى ادخارا ، والعجب كله ممن يستخرج بعقله القاصر ورأيه الفاسد عللا لأوامر الله تعالى وأوامر رسوله عليه السلام لا يبرهان لها الادعاء الكاذبة : ثم أتى الحكيم جعله عليه السلام موجبا للحكم آخر فلا يلتفت اليه وقد جعل النبي ﷺ الجهد الحلال بالناس

(١) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٨٢ (٢) أي يحملون الشحم في الاسقية بعد ما يذبحون من الاضحية ، والمصنف اختصر الحديث وذكره بمناه ، وفي الموطأ ج ٧ ص ٣٦ « ويحملون منها الودك ويتخذون منها الأسقية » ومعنى يحملون يذبحونه *

موجبا ثلاثين (١) عند أحد من أضحيت شيئا بعد ثلاثة فلم يلتفتوا (٢) الى ذلك ونعوذ بالله من هذا . *

فان ذكروا مارويثا من طريق ابراهيم الحربى عن الحكم بن موسى عن الوليد بن طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن مسعود « أمرنا رسول الله ﷺ ان نأكل منها ثلثا وتصديق ثلثها ونطعم الجيران ثلثها » فطلحة مشهور بالكذب الفاضح ، وعطاء لم يدرك ابن مسعود ولا ولد إلا بعد موته ولو صح لقننا به مسارعين اليه لكن رويثا من طريق عبد الرزاق عن عمر بن عاصم عن أبي مجاز قال : أمر ابن عمر أن يرفع له من أضحيت بضعة ويتصدق بسائرهما * ومن طريق أبي الجهم نا أحمد بن فرج نا الهروى نا ابن فضيل عن عطاء (٣) عن ابراهيم النخعى قال : سافر معي تميم بن سلمة فلما ذبحنا أضحيت فآخذ منها بضعة فقال : آكلها فقلت له : وما عليك ان لاتأكل منها ؟ فقال تميم : يقول الله تعالى : (فكوا منها) فتقول أنت : وما عليك ان لاتأكل كل . *

قال أبو محمد : حمل هذا الأمر تميم على الوجوب وهذا الحق الذى لا يسع أحدا سواه ، وتمام من أكابر أصحاب ابن مسعود * ومن طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن مولى لآبى سعيد عن أبي سعيد أنه كان يقول لنيه : اذا ذبحتم أضاحيك فاطعمواه واكلوا ، وتصدقوا * وعن ابن مسعود أيضا نحو هذا ، وعن عطاء نحوه ، وصح عن سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير ليس لصاحب الأضحية الا ربعها * فان ذكروا * مارويثا من طريق البخارى نا اسماعيل بن أبى أويس حدثني أخى أبو بكر عن سليمان - هو ابن بلال - عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة [بنت عبد الرحمن] (٤) عن عائشة [رضى الله عنها] (٥) قالت فى الضحية (٦) كنا نطلع منه فنقدم به (٧) الى النبي ﷺ بالمدينة فقال : « لاتأكلوا الا ثلاثة أيام » وليست بعزيمة ولكن أراد ان يطعم منه ، والله أعلم * فهذا خبر لا حاجة فيه لأن قول القائل : ليست بعزيمة ليس من كلام رسول الله ﷺ انما هو من ظن بعض رواة الخبر ، يبين ذلك قوله فى آخر هذا الخبر : أراد ان يطعم منه والله أعلم ، وأيضا فان أبابكر بن أبى أويس مذکور عنه فى روايته أمر عظيم ، وقد حمل على ابن أبى طالب هذا القول منه عليه السلام على الوجوب وابن عمر كما ذكرنا *

(١) فى النسخة رقم (١٤) « وان لا يبق » (٢) فى النسخة رقم (١٦) « ولا يلتفتوا » وفى النسخة اليمنية « فلم يلتفتوا » (٣) عطاء هو ابن السائب وسياق قرياع المصنف ان ابن فضيل انما سمع منه بعد اختلافه ، وهكذا فى كتب الرجال كتهذيب التهذيب وهنالايعرفنا روايته أثر لا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) « راى ياقين صحيح البخارى ج ٧ ص ١٨٨ » (٥) « راى ياقين صحيح البخارى » (٦) فى صحيح البخارى « وقال الضحية » (٧) فى النسخة رقم (١٤) « وكذلك النسخة اليمنية » هو تقدم به ، وهما تامرأتى لصحيح البخارى ج ٧ ص ١٨٨ *

وروينا من طريق مسلم حدثني حرملة بن يحيى عن ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو عبيد مولى ابن أضر أنه شهد العيد مع عمر بن الخطاب قال : ثم صليت مع علي بن أبي طالب فصلينا لنا قبل الخطبة ثم خطب الناس فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث ليال فلا تأكلوا »^(١) ، ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلي عن علي بن أبي طالب قال : لا يأكل أحد من لحم أضحيته فوق ثلاثه

قال علي : حديث أبي عبيد مولى ابن أضر كان عام حصر عثمان رضي الله عنه وكان أهل البوادي قد ألجأتهم الفتنة إلى المدينة وأصابهم جهد فأمر لذلك بمثل ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهد الناس ودفعت الداقة^(٢) وبالله تعالى التوفيق هـ

٩٨٥ — مسألة — ولا يحل للبضحي أن يبيع من أضحيته بعد أن يضحي بها شيئاً لجلد أو لاصوف أو لاشعراً ولا وبرا ولا ريشاً ولا شعماً ولا لحماً ولا عظماً ولا غصراً وفا^(٣) ولا رأساً ولا طرفاً ولا حشوة ولا أن يصدقه ولا أن يؤاجر به ولا أن يتباع به شيئاً أصلاً لا من متاع البيت ولا غربالاً ولا متخلاً ولا تابلاً^(٤) ولا شيئاً أصلاً ، وله أن ينتفع بكل ذلك ويتوطأه وينسخ في الجلد ويلبسه ويهبه ويهديه ، فمن ملك شيئاً من ذلك هبته أو صدقة أو ميراث فله بيعه حيث يشاء ، ولا يحل له أن يعطي الجزار على ذبحها أو سلخها شيئاً منها ، وله أن يعطيه من غيرها ، وكل ما وقع من هذا فسخ أبداً هـ

وقد اختلف السلف في هذا فروينا من طريق شعبة عن قتادة عن عقبه بن صبيان قلت لابن عمر : أبيع جلد بقر ضحيت بها ؟ فرخص لي هـ وروينا من طريق عطاء أنه قال : إذا كان الهدى واجباً يتصدق بأها به وإن كان تطوعاً باعه إن شاء ، وقال أيضاً : لا بأس ببيع جلد الأضحية إذا كان عليك دين ، وسئل الشعبي عن جلود الأضاحي ؟ فقال : (إن نال الله لحومها ولا دماؤها) إن شئت فبع وإن شئت فأمسك ، وصح عن أبي العالية أنه قال : لا بأس ببيع جلود الأضاحي نعم الغنime تأكل اللحم وتقضي النسك ويرجع اليك بعض الثمن ، وذهب آخرون إلى مثل هذا إلا أنهم أجازوا أن يباع به شيء دون شيء ، صح عن إبراهيم النخعي أنه كره بيع جلود الأضحية

(١) هو في صحيح مسلم ٢٣ ص ١٣٠ (٢) الداقة القوم يسبون جماعة سير اليس الشديد (٣) هذه الآن من العظم في أي موضع كان ، وقيل العظم الذي على طرف الحافة (٤) جمعة توأيل ويسمى ما تصف فريابا الكمون والسكر أو به

وقال : لا بأس بأن يبدل بجلد الأضحية بعض متاع البيت وأنه قال : تصدق به وأرخص أن يشتري به الغربال والمنخل ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز بيعه ولكن يبتاع به بعض متاع البيت كالغربال . والمنخل والتابل ، قال هشام بن عبيد الله الرأزي : أبتاع به الخل ؟ قال : لا قال : فقلت له : فما الفرق بين الخل والغربال ؟ قال : فقال : لا تشتري به الخل ولم يردده على ذلك .

قال أبو محمد : أما هذا القول فطريف جدا ، وليت شعري ما الفرق بين التوابل السكون والفلفل والكسبره والكراويا والغربال والمنخل وبين الخل والزيت واللحم والفأس والمسحاة والثوب والبر والنيذ الذي لا يسكر ؟ وهل يجوز عندهم في ابتاع التوابل والغربال والمنخل من الربا واليبيع الفاسدة مالا يجوز في غير ذلك ؟ إن هذا لعجب لا نظير له ! وهذا أيضاً قول خلاف كل ماروي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم .

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان فقلت لابن عباس : كيف نصنع باهاب البدن ؟ قال : يتصدق به ويتنفع به . وعن عائشة أم المؤمنين أن يجعل من جلد الأضحية سقاء ينبذ فيه . وعن مسروق أنه كان يجعل من جلد أضحيته مصلى يصلي فيه . وصح عن الحسن البصري اتضعوا بمسوك الأضاحي ولا تبيعوها . وعن طاوس أنه عمل من جلد عنق بدنته نعلين لقلامه . وعن معمر عن الزهري لا يعطى الجزار جلد البدنة ولا يباع . وعن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح أن مجاهداً وسعيد بن جبيرة كانا يباع جلد البدنة تطوعاً كانت أو واجبة .

قال أبو محمد : ليس إلا قول من منع جملة أو من أباح جملة فاحتج من أباح جملة بقول الله تعالى : (وأحل الله البيع) .

قال علي : هذا حق إذ لم يأت ما يخصه ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأضاحي ما أوردناه من قوله عليه السلام : « كلوا وأطعموا وتصدقوا وادخروا » فلا يحل تعدى هذه الوجوه فيتعدى حدود الله تعالى ، والادخار اسم يقع على الحيس فأبيع لنا احتباسها والصدقة بها فليس لنا غير ذلك ، وأيضاً فإن الأضحية إذا قربت إلى الله تعالى فقد أخرجها المضحي من ملكه إلى الله تعالى فلا يحل له منها شيء إلا ما أحله له النص فلو لا الأمر الوارد بالأكـ

والادخار ماحل لنا شيء من ذلك ، فخرج هذان عن الحظر بالنص وبقي ما عدا ذلك كله على الحظر ، وهم يقولون ونحن في أم الولد كذلك أن له استخدامها ووطأها وعقها ، ولا يحل له بيعها ولا اصدقاتها ولا الاجارة بها ولا تملكها غيره وبالله تعالى التوفيق . وما وقع مما لا يجوز فيفسخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وأما من تملك من ذلك شيئا ^(١) ، بيرات أو هبة أو صدقة فهو مال من ماله لم يخرج عن يده إلى الله تعالى بعد فله فيه ماله في سائر ماله ولا فرق .

٩٨٦ — مسألة — ومن وجد بالاضحية عيبا بعد أن ضحى بها ولم يكن اشترط السلامة فله الرجوع بما بين قيمتها حية صحيحة وبين قيمتها معيبة وذلك لانه كان له الرد أو الامساك فلما بطل الرد بخروجها بالاضحية إلى الله تعالى لم يحز للبائع أكل مال أخيه بالخديعة والباطل فعليه رد ما استرد على حقها الذي يساويه لأنه أخذه بغير حق إلا أن يحل له ذلك المتاع فله ذلك لانه حقه تركه لله تعالى وهذا مقتضى في كتاب اليسوع إن شاء الله تعالى ، قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال تعالى : (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون إلا أنفسهم) ، فالخديعة أكل مال بالباطل .

٩٨٧ — مسألة — فإن كان اشترط السلامة فهي ميتة ويضمن مثلها للبائع ويسترد الثمن ولا توكل لان السالة ^(٢) يقين لاشك فيه هي غير المعيبة ، فمن اشترى سالمة وأعطى معيبة فأنما أعطى غير ما اشترى وإذا أعطى غير ما اشترى فقد أخذ ما ليس له ومن أخذ ما ليس له فهو حرام عليه قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) إلا أن تكون نجارة عن تراض منكم) والتراضى لا يكون إلا بالمعرفة بقدر ما يتراضان به لا بالجهل به فمن لم يعرف العيب فلم يرض به والرضا لا يكون إلا في عقد الصفقة لا بعده ، ومن ذبح مال غيره بغير إذن مالكة فقد تعدى والتعدى معصية لله وظلم وقد أمر الله تعالى بالذكاة فهي طاعة له تعالى ، ولا شك في أن طاعة الله تعالى غير معصية فالذبح الذي هو طاعة وذكاة هو غير الذبح الذي هو معصية وعدوان ، ولا يحل أكل شيء من الحيوان إلا بالذكاة التي أمر الله تعالى بها لئلا ينهى عنه من العدوان فليست ذكية فهي ميتة ومن تعدى باتلاف مال أخيه فهو ضامن والصفقة فاسدة فالثمن مردود ، ومن خالفنا في هذا فقد تناقض إذ حرم أكل ما ذبح من صيد

(١) في السهقرقم (١٤) وثبتان ذلك ، وكذلك في التهمة البينة (٢) في السهقرقم (١٤) ، لابن السلية .

الحرم أو ما يصيده المحرم ولا فرق بين الأمرين ، وقد أباح أبو ثور وغيره أكل الصيد الذى يقتله المحرم بالعلة التى بها أباح^(١) هؤلاء ما ذبح بغير حق .

٩٨٨ - مسألة - ومن أخطأ فذبح أضحية غير بغير أمره ففى ميتة لا تؤكل وعليه ضمانها لما ذكرنا ، وللفائب أن يأمر بأن يضحي عنه وهو حسن لأنه أمر معروف فإن ضحى عنه من ماله بغير أمره ففى ميتة لما ذكرنا فلو ضحى عن الصغير أو المجنون وليهما من مالهما فهو حسن وليست ميتة لأنه الناظر لهما وليس كذلك مالك أمر نفسه ، وبالله تعالى التوفيق^(٢) .

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب ما يحل أكله وما يحرم أكله

قال أبو محمد : لا يحل أكل شئ من الخنزير . لالحمة . ولا شحمه . ولا جلده . ولا عصبه . ولا غضروفه . ولا حشوته . ولا عظمه . ولا رأسه . ولا أظرافه . ولا لبنه . ولا شعره : الذكروا الأثني والصغير والكبير سواء ، ولا يحل الانتفاع بشعره لافى خرز ولا فى غيره ، ولا يحل أكل شئ من الدم ولا استعماله مسفوحا كان أو غير مسفوح إلا المسك وحده ولا يحل أكل شئ مما مات حتف أنفه من حيوان البر ولا ما قتل منه بغير الذكاة المأمور بها إلا الجراد وحده فإن خنق شئ من حيوان البر حتى يموت أو ضرب بشئ حتى يموت ، أو سقط من علوفات ، أو نطحه حيوان آخر فمات من ذلك فلا يحل أكل شئ منه ولا ما قتله السبع أو حيوان آخر حاشا للصيد على ما ند . كره بعد هذا أن شاء الله تعالى ، فإن أدرك كل ما ذكرنا خافذ كى فهو حلال أكله إن كان عالم بحرم أكله ، ولا يحل أكل حيوان ذبح أو نحر لغير الله تعالى قال الله تعالى : (حرمت عليكم

(١) فى النسخة رقم (١٤) هاتى إلى بابها (٢) سبق للمصنف أن قال فى ص ٣٠٨ من هذا الجزء أن الأضحية تجزى بالحصى ولم يذكر دليلا بخصوصه لذلك ، وقد نقل صحيح النسخة رقم (١٤) عن المصنف من كتابه الإصالة دليل ذلك صفا حديث نقله بنوه أعمام الثلاثة قال : وأما العصى فالضحية بها ترمى مستحب وله الفضل من غيره وأمثله لما روى أبو داود عن جابر بن عبد الله قال : ذبح عليه السلام يوم التبع كسرين أقرنين أملحين موجوعين ، وذكر فى الخبره ولما روى عبد الرزاق عن عائشة وأبو هريرة أن كان عليه السلام إذا أراد أن يضحي اشترى كسرين عظيمين سميتين أقرنين أملحين موجوعين فذبحهما . وذكر الحديث . قال أبو محمد : هذا حديث جيد لا علة فيه فالحجة قائمه قال أبو محمد : الرسمى العصى ومنه الحديث من استطاع منكم إلى أو فليزج فأنه أغض البصر وأحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء . ما خلاصه . أقول الحديث الاول رواه أبو داود فى سنة ٣٦ من ٣٠٢ بتمامه والحديث الثانى رواه المصنف فى هذا الجزء من ٣٨١ بتمامه قال بدران ذكره : فهذا اثر صحيح عندهم .

الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به والمتخنة ، والموقودة ، والمتردة ، والنطيحة ، وما كل السبع الا ما ذكيت وما ذبح على النصب) فحرم تعالى كل ما ذكرنا واستثنى منه بالاباحة كل ما ذكرنا ولا تقتضي الآية غير هذا (١) أصلاً ، وهما قولان لبعض من تقدم ، أحدهما قول مالك وهو أنه اذا بلغ بالحیوان شيء ، عاذاً كرنا مبلغاً يوقن انه يموت منه فإنه لا يحل اكله ، وإن ذكي والقول الثاني قاله المزني وهو انه قال : اذا عرف انه يموت مما اصابه قبل موته من الذكاة حرم اكله وإن عرف انه يموت من الذكاة قبل موته مما اصابه حل اكله .

قال ابو محمد : اما قول مالك بخلاف الآية ظاهر ، وكذلك تقسيم المزني ايضا وسنستقصي هذا في كتاب الذكاة ان شاء الله تعالى ، واما الدم فان حرموا المسفوح وحده ، وهو الجاري ، واحتجوا بقول الله تعالى : (قل : لا اجد فيما اوحى الى عمر ما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دماً مسفوحاً ولحم خنزير فإنه رجس وفسق اهل لغير الله به) قالوا : فانما حرم المسفوح فقط .

قال ابو محمد : وهذا استدلال منهم موضوع في غير موضعه لأن الآية التي احتجوا بها في سورة الانعام وهي مكية والآية التي تلونا نحن في سورة المائدة وهي مدنية من آخر ما نزل لحرم في اول الاسلام بمكة الدم المسفوح ثم حرم بالمدينة الدم كله جملة عموماً فمن لم يحرم الا المسفوح وحده فقد احل ما حرم الله تعالى في الآية الاخرى ومن حرم الدم جملة فقد اخذ بالآيتين جميعاً وقد حرم بعد تلك الآية اشياء ليست فيها كالخنزير وغير ذلك فوجب تحريم كل ما جاء نص بتحريمه بعد تلك الآية والدم جملة مما نزل تحريمه بعد تلك الآية . نا ابو سعيد الفقي نا محمد بن علي المقرئ نا احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس حدثني يموت بن المزرع نا ابو حاتم سبل بن محمد السجستاني نا ابو عبيدة معمر بن المثنى نا يونس بن حبيب قال : سمعت ابا عمرو والعلام قال : سألت مجاهداً عن تلخيص آي القرآن المدني من المكي ؟ فقال : سألت ابن عباس عن ذلك ؟ فقال : سورة الانعام نزلت بمكة جملة واحدة الا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة (قل : تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم) الى تمام الثلاث الآيات

قال ابو محمد : هي قول الله تعالى (قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تنشر كواهب شيئاً وبالوالدين احساناً ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن رزقكم واياهم ولا تقربوا

الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون ۝ ولا تقرىوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ أشده واوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا وسعها واذا قلمت فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعده الله اوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون ۝ وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ۝

فهذه الثلاث الآيات هي التي أنزلت منها في المدينة وسائر أماكنكم ، وسورة المائدة أنزلت بالمدينة لا خلاف في ذلك ، (فان ذكرنا) ما روى عن عائشة أم المؤمنين أنها سألت عن الدم يكون في أعلى القدر ؟ فلم تر به بأسا وقرأت (قل : لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه) حتى بلغت (مسفوحا) فان هذا قد عارضه ما روئاه عنها من طريق ابن وهب عن معاوية بن صالح عن جري بن كليب عن جبير بن نفير قال : قالت لى عائشة أم المؤمنين : هل تقرأ سورة المائدة ؟ قلت : نعم قالت : أما أنها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها حراما مخرموا ۝

قال أبو محمد : وأيضا فان الدم الذي في أعلى القدر ان كان أحمر ظاهر افهوا بلا شك مسفوح ولا خلاف في تحريمه وان كان انما هو صفرة فليس دمالا لان الدم أحمر أو أسود لا أصفر فان بطلت صفاته التي منها يقوم حده فقط سقط عنه اسم الدم واذا لم يكن دما فهو حلال ، وكذلك ما في العروق وخالل اللحم فانه ليس ظاهرا (١) واذا لم يكن ظاهرا فليس هنالك دم يحرم ، وانما نسأل خصوصا عن دم أحمر ظاهر الا أنه جامد ليس جاريا يحل أكله ام لا ؟ فهذا مكان الاختلاف بيننا وبينهم ، وبالله تعالى التوفيق ۝ وأما المسك فان رسول الله ﷺ لم يزل يتطيب به في حجة الوداع وبعدها وقبلها وأقره الله تعالى على ذلك واباحه له ولنا وقد علم الله تعالى أنه في أصله دم فرحة متولدة في حيوان (وما كان ربك نسيا) ۝

وأما الخنزير فان الله تعالى قال : (وألحم خنزير فانه رجس أو فسقا) ، والضمير في لغة العرب التي نزل بها القرآن راجع الى أقرب مذكور اليه فصح بالقرآن ان الخنزير بعينه رجس فهو كله رجس وبعض الرجس رجس ، والرجس حرام واجب اجتنابه فالخنزير كله حرام لا يخرج من ذلك شعره ولا غيره حاشا ما أخرجه النص من الجلد اذا دبر في خل استعماله ۝

(١) في النسخة رقم (٤١) وليس طاهرا وكذلك ما بعده وهو نصيحه

وروينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيدنايث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: [والذي نفسى بيده] ^(١) ليسكن أن ينزل فيكم ابن مريم ﷺ حكما مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد،

ومن طريق مسلم ناهارون بن عبد الله ناجاج - هو ابن محمد - [عن ابن جريج] ^(٢) نأبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة فينزل عيسى ابن مريم ﷺ فيقول: أميرهم تعال صل لنا فيقول: لا إنا بعضكم على بعض امرأ تكرمة الله هذه الأمة»، فصيح أن النبي ﷺ صوب قتل عيسى عليه السلام للخنزير وأخبر أنه يحكم الإسلام ينزل وبه يحكم، وقد صرح أنه عليه السلام نهي عن إضاعة المال فلو كانت الذكاة تعمل في شيء من الخنزير لما أباح عليه السلام قتله فيضيق، فصيح أنه كراهية محرم على كل حال، وقد ادعى بعض من لا يبالي ما أطلق به لسانه من أصحاب القياس أن شحم الخنزير إنما حرم قياسا على لحمه وإن الإجماع على تحريمه إنما هو من قبل القياس المذكور.

قال أبو محمد: فقال لمن قال هذا التخليط الظاهر فسادا: أول بطلان قولك أنه دعوى بلا برهان، وثانيه أنه كذب على الأمة كلها إذ قلت أنها إنما جمعت على الباطل من القياس، والثالث أنه لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه لا علة تجمع بين الشحم واللحم، (فإن قالوا): لأن الشحم بعض اللحم ومن اللحم لا نمن اللحم تولد قلنا لهم: أما قولكم: إن الشحم بعض اللحم فباطل لأنه لو كان ذلك لكان الشحم لحما وهذا لم تأت به لغة قط ولا شريعة، وأما قولكم لأنه من اللحم تولد فتحن تولدنا من التراب ولنا ترابا، والدجاجة تولدت من البيضة وليست بيضة، والتمر تولد من النخل وليس نخلا، واللحم تولد من الدم واللبن تولد من الدم وليس اللحم دما ولا اللبن دما بل هما حلالات، والدم حرام وكل ما تولد من شيء فم يقع عليه اسم ما تولد منه فهو نوع آخر ولا يجوز أن يحكم له حكمه لافي اللغة ولا في الديانة، وقد حرم الله تعالى الشحم على بني إسرائيل فلم يحرم اللحم بتحريم الشحم. نعم ولا حرم شحم الظهر ولا شحم الصدر ولا شحم الحوايا بتحريم شحم البطن، ولا يدرى ذو عقل من أين وجب إذا حرم اللحم أن يحرم الشحم؟ وقد ينفرد ما ينهها آفها والرابع أن يقال لهم أترون شفا عظمه

وأكل غصروفه وشرب لبنه حرم قياسا على لحمه؟ إن هذا لعجب جدا! وكل هذه
عندهم أنواع غير اللحم بخلاف منهم، ويقال لهم أيضا أخبرونا أحرمت الله تعالى شحم
الخنزير؟ وغصروفه وعظمه وشعره؟ ولبنه؟ أم لم يحرم شيئا من ذلك؟ ولا بد من
أحدهما، (فان قالوا): حرم الله تعالى كل ذلك قلنا لهم: ومن أين يعرف تحريم
الله تعالى ما حرم إلا بتفصيله تحريمه ويوحيه بذلك إلى رسوله عليه السلام، وهل يكون
من ادعى أن الله تعالى حرم امر كذا بغير وحى من الله تعالى بذلك إلا مفتريا على الله
تعالى كاذبا عليه جهارا؟ إذا خبر عنه تعالى بما لم ينزل به وحيا ولا أخبر به عن نفسه، وقد
قال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) *

(فان قالوا): حرم كل ذلك بتحريمه اللحم قلنا: وهذه دعوى مكررة كاذبة
مفتراة بلا دليل على صحتها، وعن هذه الدعوة الكاذبة سألتنا؟ فلم نجد عندكم
زيادة على تكريرها فقط، وما كان هكذا فهو باطل يبينه (فان قالوا): لم يحرمها
الله تعالى بوحى من عنده ولا حرمها رسوله عليه السلام بنص منه لكن أجمع
المسلمون على تحريم كل ذلك، قيل لهم: هذه أطم وأخش أن يكون شيء يقولون أنه لم
يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ وإذا لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فقد أحله الله
تعالى بلا شك فأجمع المسلمون^(١) على مخالفة الله تعالى ومخالفة رسوله عليه السلام إذ
حرموا ما لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وقد أعاد الله تعالى المسلمين من هذه
الكفرة الصلعا، (فان قالوا): لما أجمع المسلمون على تحريمه حرمه الله تعالى حيث قلنا
لهم: متى حرمه الله تعالى؟ أقبل أجماعهم أم مع أجماعهم أم بعد أجماعهم؟ ولا سبيل إلى قسم
رابع (فان قالوا): بعد أجماعهم جعلوا حكمه تعالى تبع الحكم عباده وهذا كفر محض،
وان قالوا: بل مع أجماعهم كانوا قد أوجبوا أنهم ابتدوا مخالفة الله تعالى في تحريم ما لم
يحرمه وقد يتناقض هذا آنفا، (وان قالوا): بل قبل أجماعهم قلنا: فقد صح أنه تعالى
حرمه ولا يعرف تحريمه إلا بالتفصيل منه تعالى بتحريمه والتفصيل لا يكون البتة إلا
بنص وهذا قولنا والافهد دعوى كذب على الله تعالى وتسكهن. وقول في الدين بالظن
فظهر يمين ما قلناه وفساد قولهم وصح ان المسلمين إنما أجمعوا على تحريم كل ذلك اتباعا
للنص الوارد في تحريمه كالم يجمعوا على تحريم لحمه إلا بعد ورود النص بتحريمه ولا
فرق والله تعالى التوفيق، وسند ذكر حكم الجراد بعد هذا ان شاء الله تعالى *

٩٨٩ - مسألة - وأما ما يسكن جوف الماء ولا يعيش إلا فيه فهو حلال كله
 كيفما وجد، سواء أخذ حياً ثم مات أو مات في الماء، طفاً أو لم يطف، وأقوله حيوان
 بحري أو بري هو كله حلال أكله، وسواء خنزير الماء أو إنسان الماء، أو كلب الماء وغير
 ذلك كل ذلك حلال أكله: قتل كل ذلك وثني أو مسلم أو كسائي أو لم يقتله أحد.

برهان ذلك قول الله تعالى: (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا
 ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظربا)، وقال تعالى: (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا
 لكم وللسيارة) فعم تعالى ولم يخص شيئا من شيء (وما كان ربك نسيا) بخلاف أصحاب أبي
 حنيفة هذا كله وقالوا: يحل أكل مامات من السمك وما جزر عنه الماء (١) ما لم يطف على
 الماء مامات في الماء خفف أنفه خاصة، ولا يحل أكل ما طفامنه على الماء، ولا يحل أكل
 شيء مما في الماء إلا السمك وحده، ولا يحل أكل خنزير الماء ولا إنسان الماء واحتجوا
 في ذلك بأن قالوا: قد حرم الله أكل الخنزير جملة والانسان وهذا خنزير وانسان، قالوا:
 فان ضربه حوت يقتله أو ضربه طائر يقتله أو ضربه صخرة تقتله أو صاده وثني يقتله
 فطفا بعد كل هذا فهو حلال أكله، وقال محمد بن الحسن (٢) في سمكه ميتة بعضها في البر
 وبعضها في الماء (٣): ان كان الرأس وحده خارج الماء اكلت وان كان الرأس في الماء نظر
 فان كان الذي في البر من مؤخرها النصف فأقل لم يحل أكلها وان كان الذي في البر من
 مؤخرها أكثر من النصف حل أكلها.

قال أبو محمد: هذه أقوال لا تعلم عن أحد من أهل الاسلام قبلهم وهي مخالفة للقرآن
 وللسنن ولا أقوال العلماء وللقياس وللعقول لانهما تكليف ما لا يطاق بما لا سبيل الى
 علمه هل ماتت وهي طافية فيه أو ماتت قبل ان تطفو أو ماتت من ضربة حوت. أو من
 صخرة منهمة أو خفف أنفها؟ ولا يعلم هذا الا الله أو ملك موكل بذلك الحوت،
 وما ندرى لعل الجن لا سبيل لها الى معرفة ذلك أم يمكنها علم ذلك لان فيهم غواصين بلا
 شك؟ قال تعالى: (ومن الشياطين من يغوصون له) (٤) ثم لا بد للسمكة التي شرع فيها محمد
 ابن الحسن هذه الشريعة السخيفة من منزع يذرع مامنها خارج المامو مامنها داخل الماء
 ثم ما يدريه البائس لعل كان أكثرها في الماء، ثم أدارتها الامواج فياته وبيا للمسلمين

(١) قال الجوهري في صحاحه: وجزر الماء يجزر ويجزر جزرا الى غضب والجزر خلاف الله وهو رجوع الله
 الى خلف (٢) في النسخة البينية محمد بن الحسين وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٦ في البحر وهو أحسن
 (٤) في النسخة رقم ٤ وكذلك في النسخة البينية (والشياطين كل بناء وغواص) وهذا آيات في سورتين.

لهذه المحامات التي لا تشبه الا ما يتطايب به المجان لاضحاك سخفاء الملوك ، والعجب كل العجب من قولهم في الاخبار الثابتة في أنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان : هذا زيادة على ما في القرآن فلا تأخذ بها الا من طريق التواتر ، ثم لا يستحيون ان يزيدوا بمثل هذه العقول مثل هذه الزيادة ^(١) على ما في القرآن ، نحمد الله على السلامة في الدين والعقل كثيرا .

وأما قولهم : إنه قد حرم الخنزير والانسان وهذا خنزير وانسان ، وقد قال الليث ابن سعد بهذا أيضا خاصة : فليس خنزير او لانسانا لأنها انما هي تسمية من ليس حجة في اللغة وليست التسمية الا لله تعالى ، ولو كان ذلك الى الناس لكان من شاء ان يعل الحرام أحله بان يسميه باسم شيء حلال ومن شاء ان يحرم الحلال حرمه بان يسميه باسم شيء حرام ، فسقط قول هذه الطائفة سقوطا لا مريّة فيه وبقي قول لبعض السلف في تحريم الطافي من السمك .

روينا من طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدى نا سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر قال : ما طفا فلا تأكلوه وما كان على حاقبيه أو حسر عنه فكلوه . ومن طريق سعيد بن منصور نا ابراهيم - هو ابن علي - نا ايوب عن ابي الزبير عن جابر قال : ما حسر الماء عن ضفتي البحر فكل ومامات فيه طافيا فلا تأكل .

ومن طريق ابن فضال نا اعطاء بن السائب عن ميسرة عن علي بن أبي طالب قال : ما طفا من صيد البحر فلا تأكلوه . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأجلح عن عبد الله بن أبي الهذيل أنه سمع ابن عباس وقد قال له رجل : اني اجد البحر وقد جعل سمكا قال : لا تأكل منه طافيا ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن أبي عريوة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال : ما طفا من السمك فلا تأكله .

وصح عن الحسن . وابن سيرين . وجابر بن زيد . و ابراهيم النخعي أنهم ^(٢) كرهوا الطافي من السمك ، وبتحريمه يقول الحسن بن حي ، وروى عن سفيان الثوري فيما في البحر ما عدا السمك قولان ، احدهما أنه يؤكل ، والاخر لا يؤكل حتى يذبح ، وهنا قول آخر وروناه من طريق وكيع قال : ناجير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن علي بن أبي طالب أنه كره صيد المجوس للسمك . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو بكر بن حفص عن ابن مسعود قال : ذكاة الحوت فك لحيه .

(١) في النسخة البنية والزيادات : (٢) في النسخة رقم ١٦ : « أنه » ولا يناسبه

قال أبو محمد : أما هذا القول وتقسيم أحد قول الثوري فيطلبها كلها مارويتناه من طريق مسلم نايحي بن يحيى نا أبو خيثمة — هوزهير بن معاوية — عن أبي الزبير المكي حدثني جابر قال : «بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة تلقى عيرا^(١) لقريش وزودنا جرابا من تمر لم يجد لنا غيره فكان أبو عبيدة يعطينا تمر تمره ، قال أبو الزبير : فقلت لجابر : كيف كنتم تصنعون بها ؟ قال : نمصها [كما يمص الصبي]^(٢) ، ثم نشرب عليها من الماء [فتكفينا يومنا إلى الليل]^(٣) وكنا نضرب بعصينا الخبط فنبله^(٤) بالماء فئأ كله [قال : وانطلقنا على ساحل البحر]^(٥) فرفع لنا على ساحل البحر كهيئة الكشب^(٦) الضخم فأتيناه فاذا هو دابة تدعى العنبر قال أبو عبيدة : ميتة ، ثم قال : لا بل نحن رسل رسول الله ﷺ وفي سبيل الله تعالى وقد اضطررتم فكلوا فأقنا عليه شهر أو نحن ثلاثمائة حتى سمنا ولقد رأيتنا نفترق من وقب^(٧) عينيه بالقلال^(٨) الدهن ونقطع منه القدر^(٩) كالثور أو كقدر الثور ولقد^(١٠) أخذ معنا أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلا فأقدم في وقب عينه وأخذ ضلعان أضلاعه فأقامها ، ثم رحل أعظم بعير معنا فرمى تحتها^(١١) وتزودنا من لحمه وشائق^(١٢) ، فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال هو رزق أخرجه الله تعالى لكم فهل معكم من لحمه شيء فقطعتمونا ؟ فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكله»

قال أبو محمد : فهذا ليس من السمك بل هو ما حرمه من ذكرنا وليس مما فكت لحياه بل هو ميتة وهذا هو الصحيح عن جابر لسامع أبي الزبير إياه منه ، وهذا بين فيه لقوله لجابر في التمرة كيف كنتم تصنعون بها ؟ ، وأذميت البحر حلال فصيد الوثني وغيره له سواء لأنه لا يحتاج إلى ذكاة أما إذا كانت ميتة فقط ، وأما من حرم الطافي جملة فالرواية في ذلك عن جابر لا تصح لأن أبا الزبير لم يذكر فيه سمعا من جابر وهو ما لم يذكر ذلك فدل على أنه كان قد بعد هذا أن شاء الله تعالى ، وهي عن علي لا تصح لأن ابن

(١) هو الأبل بأها بال (٧) الزيادة من صحيح مسلم ٢٤ ص ١١٠ (٣) الزيادة من صحيح مسلم (٤) في صحيح مسلم ثم نبله (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) هو - بالثاء الثلاثة الرمل المستطيل المحدود ب (٧) يفتح الواو وسكون القاف وبالياء الموحدة هو داخل عينه وتقرنها (٨) القلال بكسر القاف جمع قلة بعضها هي الجرأة الكبرية (٩) هو - بالفاء والله الالهة - جمع فدية القطة من كل شيء (١٠) في صحيح مسلم «فلقد» (١١) أي من تحت الضلع وفي الأصول «من تحت» والمشهور في الضلع الثالث ، وقيل فيها الوجهان (١٢) هو العين المسجعة جمع وشية وهي أن يؤخذ اللحم فيل قليل ولا يبيض ويحمل في الاسفار وقيل هي القديد (١٣) في صحيح مسلم ٢٤ ص ١١٠ «فلما قسمنا لذبنا» رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له «الحج»

فضيل لم يسمع من عطاء بن السائب الا بعد اختلاطه، وهي عن ابن عباس من طريق أجليح وليس بالقوى لكنه صحيح عن الحسن . وابن سيرين . وجابر بن زيد واحتجوا بما رويناه من طريق أبي داود نا أحمد بن عبدة نا يحيى بن سليم الطائفي نا اسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : وما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه فطفأ^(١) فلا تأكلوه . ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل ابن عياش حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان نا نعيم بن المجمر . هو ابن عبد الله . عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : «كلوا ما حصر عنه البحر وما ألقى وما وجد تموته طافيا من السمك فلا تأكلوه»

قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة غير هذا وليس بحجة لأنه لا يصح ولو صح لما ترددنا طرفه عين في القول به إلا أن قبل كل شيء فهو لو صح حجة^(٢) على أصحاب أبي حنيفة لأنهم مخالفون لما فيه ولكل ما رويناه في ذلك عن صاحب أو تابع لأنهم يبيحون بعض الطافي اذا مات من عارض عرض له لا حتف أنه ويمحرون كثيرا مما ألقى البحر أو حصر عنه^(٣) مخالفوا الخبر في موضعين، وكذلك من روى عنه في هذا شيء، وأما ضعف هذين الخبرين، فأحدهما من طريق اسماعيل بن عياش وهو ضعيف، والآخر من رواية أبي الزبير عن جابر ولم يذكر فيه سماعه نا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى نا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القاضي نا اسحاق بن أحمد الدخيل نا أبو جعفر العقيلي نا محمد بن اسماعيل . وزكريا بن يحيى الحلواني قال زكريا نا أحمد بن سعيد ابن أبي مريم، وقال محمد بن اسماعيل : نا الحسن بن علي، ثم اتفق أحمد والحسن قالا جميعا : نا سعيد بن أبي مريم نا الليث بن سعد قال : جئت بأبي الزبير فدفع^(٤) الى كتابين فقلت له : هذا كله سمعته من جابر فقال : منه ما سمعته منه، ومنه ما حدثت عنه فقلت : أعلم لي على ما سمعته فأعلم لي على هذا الذي عندي

قال أبو محمد : فالتمس يكن من رواية الليث عن أبي الزبير ولا قال فيه أبو الزبير أنه أخبره به جابر فلم يسمعه من جابر بأقراره ولا ندرى عن أخيه فلا يجوز الاحتجاج

(١) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٢١ «وطئا» وقوله «أو جزر» مجم تهاى أى انكشف عنه المذوق والجزر رجوع الماخضه وهو ضالده كما تقدم عن الصحاح ومنه الجزر بمعنى «وطئا» ارتفع فوق الماء (٢) كذا هذا الجملة في جميع النسخ وهو تركيبه ركا كعوضه أن يكون هكذا إلا أن قبل كل شيء أنه لو صح لكان حجة، الخ والله اعلم (٣) أى انكشف وهو بمعنى «جزر» للذكور في الحديث قريبا (٤) في نسخة رقم ١٦ «فرغ» بالراء .

به، وهذا من ذلك الخبر فسقط ونحمد الله تعالى على بيانه لنا. وقدرى مثل قولنا عن طائفة من السلف: «روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الملك ابن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال: اشهد على أبي بكر أنه قال: السمكة الطافية حلال لمن أراد أكلها»^(١) «ناحما نالها» نأمن نأحد بن مسلم نأبو ثور نأعلى نأ أبو عوانة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن أبا بكر الصديق قال: السمك كله ذكي^(٢) «ومن طريق سعيد بن منصور نأسفيان—هو ابن عينة—عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال قال أبو بكر الصديق: طعام البحر كل ما فيه «ومن طريق وكيع ناهاهم—هو ابن يحيى—عن قتادة عن جابر بن أبي الشعثاء قال قال عمر بن الخطاب: الحيتان والجراد ذكي»^(٣)

قال أبو محمد: قال الله تعالى: (فالتقمه الحوت وهو مليم) فسمى ما يلتقم الانسان في بلعة واحدة حوتا. وليس هذا من الصفة التي أحل أبو حنيفة، وقد قال أبو بكر: «وعمر باباحتها ولا يعلم لها في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم» «ومن طريق سعيد ابن منصور نا صالح بن موسى الطلحي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي ابن أبي طالب أنه سئل عن الحيتان والجراد؟ فقال: الحيتان والجراد ذكي ذكاتها صيدها «ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور عن معاوية بن قره أن أبا أيوب أكل سمكة طافية «ومن طريق أبي ثور نا معلى نا عبد الوارث بن سعيد الثوري نا أبو التياح عن ثمامة بن أنس بن مالك أن أبا أيوب الأنصاري سئل عن سمكة طافية؟ فقال: كل وأطعمني»^(٤) «ومن طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن عبيد الله»^(٥) ابن عبيد الكلاعي عن سليمان بن موسى عن الحسن قال: ادركت سبعين^(٦) رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ يأكلون صيد المجوس من الحيتان لا يتخلج^(٧) منه شيء في صدورهم ولم يكونوا يرون صيده ذكاته، وبأكل الطافي من السمك يقول ابن أبي

(١) ذكره البخاري في صحيحه ج ٧ ص ١٦١ سلقا قال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٥٣٩: «وهو أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواة عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال: اشهد على أبي بكر أنه قال: السمكة الطافية حلال «زاد الطحاوي لمن أراد أكله وأخرج الدارقطني وكذا عبد بن حيد والطبري منها وفي بعضها اشهد على أبي بكر أن أكل السمك الطافي على الماء له» (٢) هو في سنن الدارقطني ص ٥٣٩ (٣) هو في سنن الدارقطني ص ٥٣٩ (٤) هو في سنن الدارقطني ص ٥٣٩ (٥) في النسخة البنية: «عبد الله بن وهب غلط» (٦) في النسخة رقم ١٦ «سبعين» (٧) لا يدخلهم الشك في ذلك منه، قال في الصحيح: «وتخلج في صغرى منتهى» وذلك ناشئة من «لا يتخلج» وفي النسخة رقم ١٦ «لا يتخلج»

للى . والأوزاعى . وسفيان الثورى . ومالك . والليث . والشافعى . وأبو سليمان .
قال على : لا يطقو الحوت أصلا الا حتى يموت أو يقارب الموت فإذا مات طفا
ضرورة ولا بد ، فنخصيهم الطافي بالمنع وباحثهم مامات فى الماء تناقض .
٩٩٠ - مسألة - وأما ما يعيش فى الماء فى البر فلا يحل أكله الا بذكاة كالسحفاة
والبالمرين ^(١) و كلب الماء والسمرور ونحو ذلك لانه من صيد البر ودوابه وان
قتله المحرم جزاه ، وأما الضفدع فلا يحل أكله أصلا لما ذكرنا فى كتاب الحج من نهى
النبي ﷺ عن ذبحهما فأغنى عن إعادته .

٩٩١ - مسألة - ولا يحل أكل حيوان مما يحل أكله مادام حيا لقول الله
تعالى : (الا ماذ كتم) فحرم علينا أكل ما لم نذك والحي لم يذك بعد ، وكذلك لو ذبح
حيوان أو نحرقه فلا يحل أكل شيء منه حتى يموت لقول الله تعالى : (فاذكروا اسم الله
عليها صواف فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها) ولا خلاف فى أن حكم البدن وغيرها
فى هذا سواء فلا يحل بلع جرادة حية ولا بلع سمكة حية مع أنه تعذيب ، وقد نهى عن
تعذيب الحيوان . رويانا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبى كثير
عن رجل عن ابن القرافة عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال : ان الذكاة الحلق
واللبة لمن قدر وذروا الانفس حتى ترهق وباللّٰه تعالى التوفيق .

٩٩٢ - مسألة - ولا يحل أكل شيء من حيوان البر بقتل عنق ولا بشدخ
ولا بغم لقول الله تعالى : (الا ماذ كتم) وليس هذا ذكاة

٩٩٣ - مسألة - ولا يحل أكل العذرة ولا الرجيع ولا شيء من أبوال الخيول
ولا التقي ولا لحوم الناس ولو ذبحوا ولا أكل شيء يؤخذ من الانسان الا اللبن وحده ،
ولا شيء من السباع ذوات الانياب ولا أكل الكلب ولا الهرا الأنسى والبرى سواء
ولا الثعلب حاشا الضبع وحدها فى حلال أكلها ، ولو أمكن تذكاة الفيل لحل أكله .
أما العذرة والبول فلما ذكرنا فى كتاب الصلاة من قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى النهى عن الصلاة وهو يذافع الاخيثرين البول والغائط ، ولقول الله تعالى :
(ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فكل خبيث فهو محرم بالنص ولا خبيث
الا ما سماه الله تعالى ورسوله خبيثا وذكرا ناهنا لك قوله عليه السلام : «أكثر عذاب القبر

(١) كشاف النسخة رقم ١٦ وفى النسخة رقم ١٦ «والبالية» وفى النسخة اليمنية «والبالية مري» ولمجد هذا الاسم
فى حياة الحيوان ولا غيره ، ولهم من تسمية تلك البلاد غير إلماة للبلادنا .

في البول، فعم عليه السلام كل بول، وبيننا هنالك أن سقى النبي صلى الله عليه وسلم العرنيين أبوال الأبل إنما كان على سبيل التداوى للعلل التي كانت أصابتهم وأوردنا الاسانيد الثابتة بكل هذا وينافس الرواية من طريق سوار بن مصعب وهو ساقط لا بأس ببول ما أكل لحمه ^(١)، وهذا مآثر كوا فيه القياس إذ قالوا بول الحيوان ورجيعه على لحمه فهلا قاسوه على دمه فهو أولى بالقياس أو على بول الأدميين ورجيعهم ٥

وأما القى، فلبار ونيامن طريق البخاري نامس بن ابراهيم ناهشام - هو الدستوائف - وشعبة قالا جميعا: ناقتة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس [رضي الله عنهما] ^(٢) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «العائذ في هبته كالعائذ في قيته»، والقى هو ما تغير فان خرج الطعام ولم يتغير فليس قيتا فليس حراما ٥

وأما لحوم الناس فان الله تعالى قال: (ولا يقتب بعضهم بعضا أي يجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) ولا مر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد ذكرناه في كتاب الجنائز بأن يوارى كل ميت من مؤمن أو كافر فنأكله فلم يواره ومن لم يواره فقد عصى الله تعالى، ولقول الله تعالى: (إلا ما ذكيتم) فحرم تعالى أكل الميتة وأكل مالم يذك، والإنسان قسمان: قسم حرام قتله وقسم مباح قتله، فالحرام قتله مات أو قتل فلم يذك فهو حرام، وأما الحلال قتله فلا يحل قتله إلا لاحد ثلاثة أوجه، إما لكفره مالم يسلم، وإما قودا، وإما لحد أو جب قتله، وإى هذه الوجوه كان فليس مذكى؟ لأنه لم يحل قتله إلا بوجه مخصوص فلا يحل قتله بغير ذلك الوجه، والتذكية غير تلك الوجوه بلا شك فالقصد إليها معصية والمعصية ليست ذكاة فهو غير مذكى فحرام أكله بكل وجه، واذ هو كله حرام ^(٣) فاكل بعضه حرام لأن بعض الحرام حرام بالضرورة، ويدخل في هذا المخاطب والنخاعة والدمع والعرق والمذى والنخى والظفر والجلد والشعر والقيح والسنن إلا اللبن المباح بالقرآن، والسننة، والاجماع، وقد أباح عليه السلام لسالم وهو رجل - الرضاع من لبن سهلة بنت سهيل، والريق لأن رسول الله ﷺ حنك الصبيان بتمر مضغه فريقه في ذلك الممنوع فالريق حلال بالنص فقط، وبالله تعالى التوفيق ٥

وأما السباع فلبار ونيامن طريق مالك بن أنس عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة ابن سفيان عن أبي هريرة عن ^(٤) رسول الله ﷺ قال: «كل ذى ناب من السباع

(١) في النسخة رقم ١٦ «ما يؤكل لحمه» (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٢٢ (٣) في النسخة رقم ١٦ «واذ هو كله حرام» وفي النسخة البنية «إذ هو حرام أكله» وما هنا أظهر (٤) في موطأ مالك ج ٢ ص ٢٤ «وان» بدل عن ٥

فأكله حرام،^(١) وجاء أيضا من غير هذه الطريق تركناها اختصارا^(٢)، والكلب ذوناب من السباع وكذلك الهر والثعلب فكل ذلك حرام، وقد أمر عليه السلام بقتل الكلب ونهى عن اضعاء المال فلو جاز أكلها ما حل قتلها كما لا يحل قتل كل ما يؤكل من الأنعام وغيرها.

روى ثمان طريق وكيع نامبارك هو ابن فضال عن الحسن البصرى عن عثمان رضى الله عنه قال: اقتلوا الكلاب واذهبوا الحمام، ففرق بينهما فأمر ببيع ما يؤكل وقتل ما لا يؤكل ومن طريق ابن وهب عن ابن أبي ذئب أنه سمع ابن شهاب يسأل عن مرارة السبع وألبان الاتن؟ فقال الزهرى: نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذى ناب من السباع، ولا خير فيما نهى عنه رسول الله ﷺ، ونهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الحمر الأنسية فلا ترى البانها التى تخرج من بين لحمها ودماغها إلا بمنزلة لحمها ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال: الثعلب سبع لا يؤكل.

ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن زيد أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نهى^(٣) رسول الله ﷺ عن أكل الهر وثمنه، أقل ما فى هذا الاثر أن يكون موقوفا على جابر، وبتحريم السباع وبكل ما ذكرنا يقول أبو حنيفة والثشافى وأبو سليمان إلا أن الشافى أباح الثعلب وانكر المالكون تحريم السباع وهو ما بان قالوا: قد صح عن عائشة أم المؤمنين أنها سئلت عن أكل [لحوم] ^(٤) السباع فقالت (قل: لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير) الآية، وروى من طريق جوير عن الضحاك قال: تلا ابن عباس هذه الآية (قل: لا أجد فيها أوحى إلى محرما) قال: ما خلا هذا فهو حلال، وقالوا: روى الزهرى خبر النهى عن كل ذى ناب من السباع، ثم قال: لم اسمع هذا من علمائنا بالحجاز حتى حدثني أبو ادريس وكان من فقهاء الشام^(٥)، وقال بعضهم: إنما نهى عنهم أجل ضرر لحما.

قال أبو محمد: هذا كل ما هو أبه وكله لاشئ، أما الآية فإنها مكية كما قدمنا ولا يجوز أن تبطل بها أحكام نزلت بالمدينة، وهم يحرمون الحمر الأهلية وليست فى الآية ويحرمون الخمر وليست فى الآية، والخليطين وإن لم يسكروا لم يذكر فى الآية،

(١) فى موطأ مالك وقال نأكل كل ذى ناب من السباع حرام،^(٢) وروى مسلم أيضا عن طريق ج ٣٢ ص ١٠٩

(٣) فى السنن لم يرد فيها «نهانا»^(٤) الزيادة من السنن رقم ١٦٦ (هوق صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٩)

وهذا تناقض عظيم ، وأما قول عائشة رضي الله عنها فلاحجة في أحد مع رسول الله ﷺ ، ولو أن عائشة رضي الله عنها بلغها نهي رسول الله ﷺ عن ذلك لما خالفته كما فعلت في تحريم الغراب اذ بلغها وليس مذكورا في الآية على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى هـ

وأما الرواية عن ابن عباس فقي غاية الفساد لأنها عن جويبر وهو مالك عن الضحاك وهو ضعيف ، ولا حجة في أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم هـ وأما قول الزهري : أنه لم يسمعه من علمائه بالحجاز فكان ماذا؟ وهيك أن الزهري لم يسمعه قط أثرى السنن لا يؤخذ منها شيء حتى يعرف الزهري ؟ إن هذا لعجب ما سمع بمثله فكيف والزهري لم يلتفت إلى أنه لم يسمعه من علمائه بالحجاز بل أفتى به كما ذكرنا آتفاً ؛ وكهفة خالفوا فيها عائشة والزهري إذا خالفهما مالك [اذ^(١)] لا مؤنة عليهم في ذلك كما ذكرنا كثير أمته ونذكر أن شاء الله تعالى ، وهذه المسألة نفسها ما خالفوا فيها عائشة في الغراب وفي الزهري كما أوردنا وإنما كالتفرق يتعلق بما يجد وأن كان فيه هلاكه ، وأما قولهم : إنما نهي عنها لضرر لحما فكلهم جمع الغثاثة والكذب ، أما الكذب فما عليهم بذلك ومن أخبرهم بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا كذب عليه صلى الله عليه وسلم اذ قوله^(٢) ما لم يقل وإذا خبروا عنه بما لم يخبر به قط عن نفسه ، وهذه قصة مملوكة مؤيدة إلى النار نعوذ بالله منها وأما الغثاثة فإن عليهم بالطب في هذه المسألة ضعيف جداً وما يشك من له أقل بصيرة بالأغذية في أن لحماً الجمل الشارف واليس الهرم أشد^(٣) ضرراً من لحماً الكلب والهرم والفهد ، ثم هيك أنه كما قالوا فهل في ذلك ما يبطل النهي عنها ؟ ما هو إلا تأكيد في المنع منها ، ثم قد شهدوا على أنفسهم باضاعة المال والمعصية^(٤) في ذلك اذ تركوا الكلاب والسنائير تموت على المزابل وفي الدور ولا يذبونها فيأكلونها اذ هي حلال ولو أن امرأ فعل هذا بغنمه وبقره لكان عاصياً لله تعالى باضاعة ماله وأما الضياع فإن الشافعي وأبا سليمان أباحا أكلها ، والحجة لذلك ما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عبد الله بن عيسى بن عمير^(٥) أن عبد الرحمن بن أبي عمار أخبره قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضياع أأكلها ؟ قال : نعم قلت : أصيد هي ؟ قال

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ «أوقوله» وفي النسخة اليمنية «اذ قوله»
والصواب ما في (٣) في النسخة رقم ١٦ «وأعظم» (٤) في النسخة رقم ١٦ «وبالمعصية» (٥) في النسخة رقم ١٦ «وكذلك اليمنية» عبد الله بن محمد بن عمير «باشاعة عبيد وفي تهذيب التهذيب عندنا لا شاة كما ذكرنا في تهذيب التهذيب»

نعم قلت: أسمعت ذلك من نبي الله ﷺ قال: نعم قال ابن جريج: نانا نافع مولى ابن عمر قال: أخبر رجل ابن عمر أن سعد بن أبي وقاص يأكل الضبا قال نافع: فلم ينكر ابن عمر ذلك، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: كان علي بن أبي طالب لا يرى بأكل الضبا بأساً، وقال معمر عن عمرو بن مسلم: سمعت عكرمة عن ابن عباس وسئل عن الضبع؟ فقال: رأيتها على مائدة ابن عباس، ومن طريق وكيع عن أبي المنهال الطائي عن عبد الله بن زيد عمه قال: سألت أبا هريرة عن الضبع؟ فقال: نعمة من الغنم، وعن عطاء قال: ضبع أحب إلى من كبش.

قال أبو محمد: فواجب أن تستثنى الضباع من جملة السباع كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخالف شيء^(١) من أقواله عليه السلام، وقال أبو حنيفة: بتحريم الضباع وما نعلم له حجة إلا تعلقه بعموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل السباع قالوا: وهي سبع، وذكروا خبراً فاسداً رويناه من طريق محمد بن جرير الطبري أنا ابن حميدنا أبو زهير نا محمد بن اسحاق عن اسماعيل بن مسلم المكي عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن حبان بن جزء^(٢) عن أخيه خزيمة بن جزء قال: قلت: يا رسول الله: ما تقول في الضبع؟ فقال لي: ومن يأكل الضبع؟ وذكروا ما رويناه من طريق مؤمل بن اسماعيل عن سفيان الثوري نا سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن يزيد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الضبع؟ فكرهه فقلت له: أن قومك يأكلونه فقال: إن قومي لا يعلمونه.

قال أبو محمد: ما نعلم لهم حجة غير هذا فأما احتجاجهم بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السباع فإنه حق ولكن النهى عن السباع هو الذى أحل الضباع فلا فرق بين أباحه ما حرم من السباع وبين تحريم ما حلل من الضباع وكلاهما لا تحل مغالطته. وأما الخبر المذکور فلا شيء لأن اسماعيل بن مسلم ضعيف وابن أبي المخارق ساقط، وحبان بن جزء^(٣) مجهول، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأنه ليس فيه تحريم أصلاً وإنما فيه التعجب ممن يأكلها فقط، وقد علمنا أن عظام الضأن حلال ثم لو رأينا أحداً يأكلها أو يأكل جلودها لعجبنا من ذلك أشد العجب. وأما قول سعيد بن المسيب فلا حجة في قول

(١) في النسخة رقم ١٦: «ولا يخالف شيئاً» (٢) حبان بن جزء هو بالحاء المهملة بعدها باء موحدة، وفي النسخة رقم ١: والنسخة البغية وحيان، بالياء اللينة من تحت وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب، وقال الحافظان حجر في آخر ترجمته: ذكر ما بن حبان في الفتاوى أخرجه له حديثاً واحداً في السؤال عن الضب والارنب والضبع والتبى وضعف استاده الترمذي (٣) في النسخة رقم ١٤: والنسخة البغية «وحبان بن جزء» بالياء اللينة من تحت وهو غلط.

أحد مع رسول الله ﷺ وقد أحل الله البيع جملة ثم حرم النبي ﷺ بيعها كثيرا فلم يعلوا عموم الإباحة على تخصيص النهي وهذا خلاف فعلهم ههنا وهذا ما خالفوا فيه جماعة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف بآلة تعالى التوفيق. وأما الفيل فليس سباعا ولا جاء في تحريمه نص، وقال تعالى: (خلق لكم ما في الأرض جميعا) وقال تعالى: (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فكل شيء حلال إلا ما جاء نص بتحريمه بهذا جاء نص القرآن والسنة ولم يأت في الفيل نص بتحريم فهو حلال.

٩٩٤ - مسألة - ولا يحل أكل شيء من الحيات ولا أكل شيء من ذوات الخالب من الطير وهو التي تصيد الصيد بمخالبها (١) ولا العقارب. ولا الفيران. ولا الحداء. ولا الغراب. وروينا من طريق مسلم ناشرين بن فروخ نا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال: قال ابن عمر: حدثني إحدى نسوة النبي ﷺ أنه كان عليه السلام يأمر بقتل الكلب العقور والفارة والعقرب والحدايا والغراب والحية قال: وفي الصلاة أيضا (٢) ومن طريق مسلم حدثني إسحاق بن منصور نا محمد بن جهم نا اسماعيل (وهو عندنا ابن جعفر) (٣) عن عمر بن نافع عن أبيه قال كان [عبد الله] (٤) بن عمرو ما [عندهم له] (٥) رأى ويص جان قال: أقتله فقال أبو لابة الانصاري: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي [تكون] (٦) في البيوت إلا الأيت وذا الطفتين (٧) فنهيا اللذان يخطفان البصر ويتبعان ما في بطون النساء. ومن طريق مالك عن صفى هو ابن أذنيح أخبرني أبو السائب مولى هشام بن زهرة نا أباسعيد الحدرى أخبره نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن بالمدينة جنا قد اسلبوا إذا رأيت منها (٨) شيئا فأذنه ثلاثة أيام فإن بدا لكم بعد ذلك فقتلوه (٩) فكل ما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله فلا ذكاة له لأنه عليه السلام نهى عن امتناع المال ولا يحل قتل شيء يؤكل، وقد ذكرنا في كتاب الحج قوله عليه السلام: خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم، فذكر العقرب والفارة والحدايا والغراب والكلب العقور، فصاح فيها فسقا والفسق محرم قال تعالى: (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به) فلو ذبح ما فيه فسق لكان مما أهل لغير الله به لأن ذبح ما لا يحل أكله

(١) في النسخة رقم ١٦ وكذلك المينة «تصيد الطير» (٢) الحديث اختصره المصنف واقتصر على عمل الشاهد منه انظر صحيح مسلم ج ١ ص ٢٣٣ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٩٣ (٤) الزيادة من صحيح مسلم (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) الزيادة من صحيح مسلم والصنف في روايته هنا أسقط القاطبة كثيرة في صحيح مسلم الطبع (٧) إلا بتره وصفت لزرق مقطوع القنب لا ينظر إلى حاله إلا ألقت ما في بطنه أو أمتا الشيا لأن مؤمن الحن لا يصورون في سورهم أو ذو الطفتين هو ما كان على ظهره خطان مثل الطفتين وهو الحوستان (٨) في الوطأ «منهم» (٩) الحديث في الوطأ ج ٢ ص ٤٢؛ بطولا اختصره المصنف

معصية والمعصية قصد الى غير الله تعالى به . وروينا عن عمر بن الخطاب اقلوا الحيات كلها .
وعن ابن مسعود من قتل حية أو عقرباً قتل كافراً ومن طريق أحمد بن زهير بن أبي خيثمة
ثاب بن أبي أويس نا أبي نايحي بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت :
اني لأعجب ممن يأكل الغراب ، وقد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتلهم وسماهم فاسقا والله
ما هو من الطيات . ومن طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر قال : من
يأكل الغراب وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسقا ، والله ما هو من الطيات .
ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه قال : من يأكل الغراب
وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسقا . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
قال : كره رجال من أهل العلم أكل الحذاء والغراب حيث سماهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
من فواسق الدواب التي تقتل في الحرم ، (فان قيل) : قد روي وتروى الغراب ولا يقتله
قلنا : رواه من لا يجوز الأخذ بروايته يزيد بن أبي زياد وقد كرنا تضعيفه في كتاب الحج ،
وقولنا هو قول الشافعي . وأبي سليمان ، وحرم أبو حنيفة الغراب الأبقع ولم يحرم الأسود
واحتمج بان في بعض الأخبار ذكر الغراب الأبقع .

قال أبو محمد : الأخبار التي فيها عموم ذكر الغراب هو الزائد حكما ليس في الذي فيه تخصيص
الأبقع ومن قال : انما عني رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله الغراب . الغراب الأبقع خاصة
لأنه قد ذكر الغراب الأبقع في خبر آخر قد كذب اذ قفا ما لا علم له به ، ونحن على يقين من أنه قد
أمر عليه السلام بقتل الأبقع في خبر و بقتل الغراب جملة في خبر آخر وكلاهما حق لا يميل
خلافه ، وتردد المالكيون في هذه الدواب التي ذكرنا ، وأما العقارب والحيات فما يمتري ذو فهم
في انهم من أخطأ الحباث وقد قال تعالى : (ويحرم عليهم الحباث) ، وأما الفيران فما زال جميع
أهل الاسلام يتخذون لها القطاط والمصايد القتالة ويرمونها مقتولة على المزابيل ، فلو كان
أكلها حلالا لكان ذلك من المعاصي ومن اضاعة المال ، وبالله تعالى التوفيق .

وأباحوا أكل الحيات المذكورة وهم يحرمون أكل ما ذكرنا من قهوه ، ولا سبيل الى تذكية الحيات
الا من أقتلها .

قال أبو محمد : وهي والخز تنقع في الترياق فلا يميل أكلها الا عند الضرورة على سبيل التدأوى لان
التدأوى مضطر وقد قال تعالى : (الا ما اضطررتم اليه) .

وأما ذوات الخالب من الطير فلبار ونياه من طريق مسلم نا أحمد بن حنبل ، وعبيد الله بن معاذ
ابن معاذ قال أحمد : نا هشام نا أبابشر جعفر بن أبي وحشية أخبره وقال عبيد الله : نا أبي ناشبة عن
الحكم بن عتيبة ثم اتفق الحكم وأبو بشر كلاهما عن ميمون بن مهران عن ابن عباس نا رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذى ناب من السباع وعن كل ذى مخلب من الطير^(١) قال الله تعالى: (وَمِنْهَا كُمْ مَن قَاتَلُوا) ولا يجوز أن ينهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حلال، وهذا يقول أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وأبو سليمان وأباح المالكيون أكل سباع الطير، واحتج بعض من ابتلاه الله تعالى بتقليده بأن هذا الخبر لم يسمعه ميمون بن مهران من ابن عباس وإنما سمعه من سعيد بن جبير عن ابن عباس، وأشار إلى خبره ويناؤه من طريق أحمد بن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود الجحدري عن بشر بن المفضل عن سعيد بن أبي عروبة عن علي بن الحكم عن ميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله^(ص) صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن كل ذى مخلب من الطير وعن كل ذى ناب من السباع^(٢).

قال أبو محمد: أراد هذا الناقص^(٣) أن يحتج لنفسه فدفعها وأراد أن يوهن الخبر فزاده قوة لأن سعيد بن جبير هو النجم الطالع ثقة وأما مائة فكيف وشعبة وهشيم والحكم وأبو بشر كل واحد منهم لا يعدل به على بن الحكم؟ وأسلم الوجه لعل بن الحكم أن لم يوصف بأنه أخطأ في هذا الخبر أن يقال: إن ميمون بن مهران سمعه من ابن عباس وسمعه أيضا من سعيد بن جبير عن ابن عباس^(٤).

قال علي: لا يسمى ذا مخلب عند العرب إلا الصائد بمخلبه وحده وأما الدبك، والعصافير، والزرزور، والحمام، والم يصد فلا يسمى شيء منها ذا مخلب في اللغة، وبالله تعالى التوفيق^(٥).

٩٩٥- مسألتهم لا يحل أكل الحارون البرى ولا شيء من الحشرات كلها كالوزغ، والخنافس، والنمل، والحل، والذباب، والدبر، والبود طه، طيارة، وغير طيارة، والقمل، والبراغيث، والبق، والبعض، وكل ما كان من أنواعها لقول الله تعالى: (حرمت عليكم الميتة) وقوله تعالى: (إلا ما ذكيتم) وقد صح البرهان على أن الذكاة في المقدور عليه لا تكون إلا في الحلق أو الصدر، فلم يقدر فيه على ذكاة فلا سبل إلى أكله فهو حرام لا متاع أكله إلا ميتة غير مذكية^(٦).

وبرهان آخر في كل ما ذكرنا أنها قسمان، قسم مباح قتله كالوزغ، والخنافس، والبراغيث، والبق، والدبر، وقسم محرم قتله كالنمل، والحل، فالباح قتله لا ذكاة فيه لأن قتل ما تجوز فيه الذكاة اضاعة للبال وما لا يحل قتله لا تجوز فيه الذكاة، ويؤيدنا من طريق الشعبي كل ما ليس له دم سائل فلا ذكاة فيه^(٧). ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي^(صلى الله عليه وسلم) أمر بقتل الوزغ وسماه فريقا، مع أنه من أخبث الخبائث عند كل ذى نفس^(٨) ومن طريق البخاري ناقتية ناسماعيل بن جعفر ناعبة بن مسلم مولى بني تميم عن عبيد بن حنين مولى بني

(١) هو في صحيح مسلم ج ٣ ص ١١٠ (٢) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٠٦ «أن النبي^(ص) في السفر قرأ ١٦ وكذا

البقرة «الناقص» وما هنا أنسب

ذريق عن ابي هريرة «ان رسول الله ﷺ قال : اذا وقع الذباب فى اناء احدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه» (١) وذكر الحديث ، فأمر عليه السلام بطرحه ولو كان حلالاً أكله ما أمر بطرحه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل أربع من الثواب النحلة والفلة والهدد والصدرد» ومن طريق أبي داود نا محمد بن كثير انا سفيان عن ابن ابي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان «ان طيبيا سأل النبي ﷺ عن ضفدع يجعلها فى دواء؟ فقال رسول الله ﷺ «نهي عن قتلها» (٢)

قال أبو محمد : هذا يقضى على حديث النبي الذى كان قدما فأحرق قرية النمل لأن شريعة نبينا ﷺ ناسخة لكل دين سلف ، وقد ذكرنا قتل عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة رضى الله عنهم للقردان ومجرمون ؛ وصح عن ابن عباس . وابن عمر . وعائشة أم المؤمنين قتل الأوزاغ . ومن طريق معمر عن قتادة نهى عن قتل الضفدع وأمر بقتل الوزغ .

وعن عمر بن الخطاب أخيفوا الهوام قبل ان تخيفكم ؛ (فان ذكر) ذاكر حديث غالب ابن حجره عن المقام بن التلب عن أبيه صحبت النبي ﷺ فلم أسمع للحشرات تحريمها ؛ فغالب ابن حجره والمقام مجهولان ؛ ثم لو صح لما كان فيه حجة لأنه ليس من لم يسمع حجة على ما قام به بهر هان النص .

٩٩٦ - مسألة - ولا يحل أكل شيء من الحر الانسية توحشت أو لم توحش ، وحلال أكل حر الوحش تأنست أو لم تأنس ، وحلال أكل الخيل والبغال ورويانا من طريق البخارى نا محمد بن سلام نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى انا أيوب - هو السخثاني - عن محمد هو ابن سيرين - عن أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ أمر مناديا فنادى (١) ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحر الأهلية فانها رجس فاكفشت القدور وانها تفور [بالحم]» (٢) ، فصح أنها كلها رجس ؛ وأما رق الصحابة رضى الله عنهم القدور بها يحضرة النبي ﷺ بيان أن ودكها وشحمها وعظمها وكل شيء منها حرام ، ومن طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن الحسين بن علي عن جابر بن عبد الله «أن رسول الله ﷺ (٣) نهى يوم خير

(١) الحديث فى صحيح البخارى ج ٧ ص ٢٥٧ «فان فى احد جناحيه شفا وفى الآخر» (٢) فى سنن أبي داود ج ١ ص ٦ «فنهأ النبي» (٣) قال الخطائى فى هذا دليل على أن الضفدع محرّم الاكل وأنه غير داخل فى ما أيسح من ذوايلها . وكل منهى عن قتلها من الحيوان فأنما هو لأحد أمرين إما الحرمة فى نفسه كالأدمى وإما التحريم لماله كالدواب والهدد ونحوها ولو أذا كان الضفدع ليس بمحرّم كالأدمى كان النهى فيه منصرفا إلى الوجبة لا خروقه قدينى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان الا لكراهة . ورواه أيضا السائج ص ٢١٠ من قتيبة (٤) فى النسخت رقم ١٦٦ ينادى . وما هنا موافق لصحيح البخارى ج ٧ ص ١٧٤ (٥) الزيادة من صحيح البخارى (٦) فى صحيح البخارى ج ٧ ص ١٧٢ ، قال نهى النبي ﷺ

عن لحوم الحر الأهلية وأذن في لحوم الخيل ، ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم نا محمد ابن بكر أنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : أكلنا من خير الخيل وحر الوحش فيها نارسول الله ﷺ^(١) عن الحارث الأهلي ، وروى بتحريم الحر الأهلية عن النبي ﷺ من طريق البراء بن عازب . وعبد الله بن أبي أوفى ، وعلي بن أبي طالب . وأبي ثعلبة الحنصلي . والحكم بن عمرو النخعي . وسلي بن الأكوع . وابن عمر بن أسيد كالشمس^(٢) . وعن أنس . وجابر كما ذكرنا فهو نقل تواتر لا يسع أحد إخلافه ، وروى بنا من طريق عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أنه كان ينهى عن لحوم الحر . ويأمر بلحوم الخيل ، وقد روى بنا النبي عن عمار بن جازة ابن زاهر [عن أبيه]^(٣) أحد المايعة تحت الشجرة ، وعن سعيد بن جبير في لحوم الحر قال : هي حرام البتة ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، ونحوه ما لا يكسر ، فإن ذكر ذلك في أن ابن عباس أباحها قلنا : لا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ^(٤) فكيف وابن عباس قد أخبر بأنه متوقف فيها ؟ كما روى بنا من طريق البخاري نا محمد بن أبي الحسين نا عمرو بن حفص بن غياث نا أبي نا عاصم بن أبي النجود عن عامر الشعبي عن ابن عباس أنه قال : لا أدري أنهى عنه رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حمله الناس فكهروه أن تذهب حولتهم أو حره في يوم خير لحم الحر الأهلية ، فهذا ظن منه وهلة^(٥) لأنه لو لم يحرمها عليه السلام جملة لبن وجه فيه عنها ولم يدع الناس إلى الحيرة فكيف وقوله عليه السلام وفانها رجس ، يطل كل ظن ، ولقد كانوا إلى الخيل بلا شك أحوج منهم إلى الحر فما حمله ذلك على نهى عنها بل أباح أكلها وذكابها إذ كانت حلالا ، وبذلك أيضا يطل قول من قال : إنما نهى عنها لأنها لم تحمس ، وأما قول من قال : إنما حرمت لأنها كانت تأكل العذرة فظن كاذب أيضا بلابرهان ، والدجاج آكل منها للعذرة وهي حلال^(٦) فإن ذكرنا^(٧) أن عائشة أم المؤمنين احتجبت بقوله تعالى (قل لا أجد فيها أوحى إلى عمر ما) الآية قلنا : لم يلغها التحريم ولو بلغنا لقالت به كما فعلت في الغراب وليس مذكورا في هذه الآية^(٨) (فان ذكرنا) ما روى من قوله عليه السلام في لحوم الحر : أظعم أهلك من سمين مالك فانما كرهت لكم جوار القرية أليس تأكل الشجر وترعى الفلاة ؟ فأصدم منها^(٩) فهذا كله باطل لأنها من طريق عبد الرحمن بن بشر^(١٠) وهو مجهول ، والآخر من طريق عبد الله بن عمرو بن لويم وهو مجهول أو من طريق شريك وهو ضعيف ؛ ثم عن أبي الحسن ولا يدرى من هو عن غالب

(١) في صحيح مسلم ج ٣ ص ١١٢ . وبنانا النبي صلى الله عليه وسلم (٢) أسانيدنا الأحاديث موجودة في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١١ الأحاديث الحكم بن عمرو النخعي وكنت لم موجود في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٧٢ (٣) الزيادة من أسد الغابة ونهذيب التهذيب لأن جاز أنليس محيا وهو يروى عن أبي زاهر وهو محيا أحد المايعة تحت الشجرة (٤) في النسخة رقم ١٦٦ دون رسول الله (٥) الوهل الغلط والسهو الحديث في البخاري ج ٥ ص ٢٨٣ (٦) الحديث في سنن أبي داود ج ٢ ص ٤٢٠ وفيه السلام عليه جرحا تعد بالخطأ وغيره راجعه (٧) في النسخة رقم ١٦٦ بن بشر . وهو غلط .

ابن ديج^(١) ولا يدري من هو ؛ ومن طريق سلمي بنت النضر الحضري^(٢) ولا يدري من هي ؛
وأما حر الوحش فكذلك ناعن النبي ﷺ تحليها ؛ وقال مالك : ان دجن لم يؤكل
وهذا خطأ لأنهم يأتون بنص فهو قول^(٣) بلا برهان ؛ ولا يصير الوحشي من جنس الأهلي حراما
بالدجن ولا يصير الأهلي من جنس الوحشي حلالا بالتوحش ؛

وأما البغال والخيل فقصر وينا من طريق صالح بن يحيى بن المقدم بن معديكر بن أبيه
عن جده عن خالد بن الوليد ، ان النبي ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والخيرو كل
ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير ؛ ومن طريق عكرمة بن عمار عن يحيى
ابن أبي كثير عن أبي سلبة عن جابر ، نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية والخيل
والبغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير وحرم المجشمة^(٤) ؛ وخبررونا
من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر ، اننا رسول الله ﷺ عن البغال والخيرو ولم
ينها عن الخيل ؛ وذكروا قول الله تعالى : (والأناعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها
تأكلون) وقال تعالى : (والخيل والبغال والخيرو لربكموهاوزينة) قالوا : فذكر في الأناعام
الأكلا ولم يذكره في الخيل والبغال والخيرو ؛ وقالوا : البغل ولد الحمار فهو متولد منه والمتولد
من الحرام حرام ؛

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به فأما الأخبار فلا يحتاج بشيء منها ؛ أما حديث صالح بن يحيى
ابن المقدم بن معديكر بن أبيه ؛ فمما لا يثبت ؛ ثم فيه دليل الوضع لان فيه عن خالد
ابن الوليد قال : غزوت مع النبي ﷺ خيبر وهذا باطل لأنهم يسلم خالد الابد خيبر بلا
خلاف ؛ وأما حديث عكرمة بن عمار فعكرمة ضعيف ؛ وقدرونا من طريقه خبرا موضوعا
ليس فيه أحد يتهم غيره ؛ فأما أدخل عليه فلم يأبه له ؛ وأما البلية من قبله ، وقد ذكرناه مبينا في
كتاب الأيصال ؛ وأما حديث حماد بن سلمة فإنه لم يذكر فيه أبو الزبير سمعا من جابر ؛
وقد ذكرنا قبل الرواية الصحيحة ان ما لم يكن عند الليث بن سعد من حديثه عن جابر ولا ذكر فيه
سمعا من جابر فلم يسمع من جابر فصح منقطعنا ؛ وقدرونا هذا الخبر من طريق أبي الزبير أنه
سمع من جابر فلم يذكر فيه البغال ؛ وقد صح قبل عن جابر اباحة الخيل عن النبي ﷺ ؛ وأما الآية فلا
ذكر فيها للاكل لا باباحه ولا بتحريم فلا حجة لهم فيها ولا ذكر فيها أيضا للبيع فيبغى ان يجره
لأنه لم يذكر في الآية واباحه النبي ﷺ لها كما على كل شيء ؛ وقد صح من طريق أسماء بنت

(١) في نسخة رقم ١٦ وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب « غالب بن أبحر وقال ابن ديج ، وقال بن ذريح للزني
عندما في أهل الكوفة (٢) كتاب الفوائد في مناقب السعديين ؛ والنية وبنت النصر ، بالصاحبة الملهمة ، وفي الاستيعاب واسد الغابة
والاصابة « سلمي بنت نصر الحارثية » والله أعلم (٣) في نسخة رقم ٢ ؛ والنسخة التي نقلها فيقول ، (٤) قال العلامة محمد بن
النهاية : هي كل حيوان يصعب دبره لقلل الاثبات في الطير والارانب واسماء ذلك لم يحتم في الارض اى يلزمها وبلصق بالله

أبي بكر الصديق رضي الله عنه نحا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه (١) «روينا من طريق البخاري عن الحميدي عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير عن أسماء وروينا أيضاً من طريق وكيع . وحفص بن غياث . وسفيان الثوري . وعبد الله بن نمير . ومعمّر . وأبي معاوية . وأبي أسامة كلهم عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق «ومن طريق ابن سعيد القطان عن ابن جريج سألت عطاء بن أبي رباح عن لحم الفرس ؟ فقال نلم يزل سلفك يأكلونه قلت : أصحاب رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، وقد أدرك عطاء جمهور الصحابة من عائشة أم المؤمنين فن دونها «ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي . وعبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : ذبح أصحاب ابن مسعود فرساً ، قال ابن مهدي : فاقسموه بينهم ؛ وقال عبد الرزاق : فأكلوه .

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا مغيرة عن إبراهيم قال : أهدى للإسود بن يزيد لحم فرس فأكل منه ؛ وبه إلى هشيم عن القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير قال : ما أكلت لحماً أطيب من معرفة بردون (٢) «ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن لحم الفرس ، والبغل ، والبرذون ؟ فقال : لا أعله حراماً ولا يفتي أحد من العلماء بأكله .

قال أبو محمد : لم يحرم الزهري البغل ، وأما قتيب العلماء بأكل الفرس فتكاد أن تكون إجماعاً على ما ذكرنا قبل ، وما تعلم عن أحد من السلف كراهة كل لحوم الخيل إلا رواية عن ابن عباس لا تصح لأنها عن مولى نافع بن علقمة وهو مجهول لم يذكر اسمه فلا يدري من هو ولو صح عندنا في البغل نهى (٣) لقنابته ، وأما قولهم : إن البغل ولد الحمار ومتولد منه فإن البغل مذبذب فيه الروح فهو غير الحمار ولا يسمى حماراً فلا يجوز أن يحكم له بحكم الحمار لأن النص إجماعاً بتحريم الحمار ، والبغل ليس حماراً ولا جزءاً من الحمار ، وقال بعض الجهال : الحمار حرام بالنص والفرس والبغل مثله لأنهما ذو أحافر مثله فكان هذا من أسخف قياس في الأرض لأنه يقال له : ما الفرق بينك وبين من عارضك ؟ فقال قد صرح تحليل الفرس بالنص الثابت والبغل والحمار ذو أحافر مثله فما حلال فهل أتينا في مخالفة رسول الله ﷺ إلا فرساً رهان ؟ أو من قال لك : حمار وحش حلال باجماع وهو ذو أحافر فالفرس والبغل مثله ، وهذا كله تخليط ببل حمار الوحش ، والفرس منصوص على تحليلها ، والحمار الأهل منصوص على تحريمه فلا يجوز مخالفة النصوص .

وأما البغل فقد قال الله تعالى : (يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً) : وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فالبغل حلال بنص القرآن لأنه لم يفصل

(١) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٧٢ (٢) أي ثبت عرفه من زبته له (٣) في النسخة رقم ١٤ وفي البغل شيء .

تحريمه ولا يحل من الحمار الا ما أحله النص من ملكه . وبيعه . وأتباعه . وركوبه قطعاً ؛ وبالله تعالى تأييده .

٩٩٧ - مسألة - وكل ما حرم أكل لحمه فحرام بيعه ولبسه لانه بعضه منسوب اليه وبالله تعالى التوفيق إلا ألبان النساء فهي حلال كما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق ، ويقال لبان الاثتان ولبن الخنزير . ويض الغراب . ويض الحية . ويض الحداة كما يقال : يدا الخنزير . ورأس الحمار وجناح الغراب . وزمكى الحداة ^(١) ولا فرق .

٩٩٨ - مسألة - ولا يحل أكل المدهد ولا الصرد ولا الضفدع لنهى النبي ﷺ عن قتلها كما ذكرنا قبل .

٩٩٩ - مسألة - والسلحفاة البرية والبحرية حلال أكلها وأكل بيضها لقول الله تعالى : (كلوا مما فى الارض حلالاً طيباً) مع قوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) . ولم يفصل لنا تحريم السلحفاة فهي حلال أكلها وما تولد منها ، وكذلك النسر والرخم . والبزج . والقناص . واليربوع . وأم جبين . والوبر . والسرطان . والجراذين . والورل . والطيور كلها ، وكل ما لم يكن من ماله فصل تحريمه ، وكذلك الخفاش . والوطواط . والخطاف وبالله تعالى التوفيق .
روينا عن عطاء : أباح أكل السلحفاة ، والسرطان ، وعن طاوس . والحسن . ومحمد بن على وقتها المدينة أباح أكل السلحفاة ، وعن ابن عباس أنه نهى المحرم عن قتل الرخمة وجعل فيها الجزاء ، فان ذكر الخبز الذى فيه القنفذ خيث ^(٢) من الخبائث فهو عن شيخ مجهول لم يسم ^(٣) ولو صرح لقنائه .

١٠٠٠ - مسألة - ولا يحل أكل لحوم الجلالة ولا شرب ألبانها ولا ما تصرف منها لانه منها وبعضها ولا يحل ركوها ، هو التى تأكل العذرة من الابل وغير الابل من ذوات الاربع خاصة ، ولا يسمى الدجاج . ولا الطير جلالته وان كانت تأكل العذرة ^(٤) فاذا قطع عنها أكلها فاقطع عنها الاسم حل أكلها وألبانها وركوبها لما روينا من طريق أبى داود عن ثمان بن أبى شبة ناعبة عن محمد بن اسحاق عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ

(١) قال الجوهري فى الصحاح : الزمكى مثل الزمعى وهو منبت فنب الطائر . وفى النسخة رقم ١٦ «رمى» وهو خلط (٢) فى النسخة رقم ١ «القنفذ خيث» بالتثنية وهى موافقة لسنن أبى داود ج ٣ ص ١٧ ، ولها توافق لحياة الحيوان . وفى كتب اللغة قال فى الصحاح . القنفذ - أى يضم الفاء وفتحها واحد القناص والآخر قنفذة له . (٣) قال الخطاى : ليس استاده بذلك ، وقال البيهقى لم يروا من وجه واحد ضعيف لا يجوز الاحتجاج به ، قال السمرى فى حياة الحيوان : قيل إرادته خيث القمل دون اللحم لما فيه من الخفاء رأسه عن العرض ليعلموا ببلد شوكة عند أخذه ، وشئ مما فيه عنه فقال : لا لأمرى ، وقال الصافى : يحل أكل القنفذ لأن العرب تستطيه ، وقد أتى ابن عمر بإباحتها ، وقال أبو حنيفة الإمام أحمد لا يحل لخبز الخبز المذكور ، وإشاعلم ^(٤) فى النسخة رقم ١٦ «القنفذ» .

عن اكل الجلالة والابناء^(١) : ومن طريق قاسم بن أصبغ نا أحمد بن يزيد نا يزيد بن محمد نا يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس «نهى رسول الله ﷺ عن لبن الجلالة ولحومها وعن أكل المجثمة^(٢)» وهذا عموم لكل ما طعمه الجلالة وهي العذرة هكذا روينا عن الأصمعي . وأبي عبيدة . ومن طريق أبي داود نا أحمد بن أبي سريح^(٣) الرازي نا عبد الله بن جهم نا عمرو - يعني ابن أبي قيس - عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة في الابل ان يركب عليها أو يشرب [من]^(٤) الابناء ، ففي هذا بعض ما في ذلك ، وفيه أيضا زيادة الر كوب وتحريره روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه ان عمر قال لرجل لما بل جلالة : لا تصح عليها ولا تتعمده ومن طريق ابن وهب عن ابن جريج كان عطاء بنى عن جلالة الابل والغنم ان تاكل فان حسبتها وعلفتها حتى تطيب بطونها فلا بأس حيث بدأ كلها قال ابن جريج : وأخبرني عمرو بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال : لا لأصاحب أحد ركب جلالة .

١٠٠٩ - مسألة - ولا ياكل اكل ماذيج أونحر لغير الله تعالى ولا ماسي عليه غير الله تعالى متقربا بترك الذكاة اليه سواء ذكر الله تعالى معه أو لم يذكره ، وكذلك ماذكي من الصيد لغيره تعالى فلو قال باسم الله صلى الله على المسيح أو قال على محمد أو ذكر سائر الأنبياء فهو حلال لا تملأ به لهم ، قال الله تعالى : (أو فسقا اهل لغير الله به) فسوا ذكرا الله تعالى عليه أو لم يذكره هو مما اهل لغير الله تعالى به فهو حرام سواء ذبحه مسلم أو كفا ، وقال بعض القائلين : قد أباح الله تعالى لنا أكل ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون وهذا ليس بحجة^(٥) في أباحة ما حرم الله تعالى لان الذي أباح لنا ذبائحهم وعلم ما يقولون هو الله عز وجل المحرم علينا ما أكل لغير الله به فلا ياكل ترك شيء من امره تعالى لا مراً ولا بد من استعمالها جميعا وليس ذلك الا باستثناء الأقل من الأعم . ورويت في هذا روايات عن عبادة بن الصامت ، وأبي الدرداء ، والعرباض بن سارية ، وعلى . وابن عباس . وأبي امامة كلها عن مجاهيل . أو عن كذاب . أو عن ضعيف ولكنه صحيح عن بعض التابعين ، وزوينا عن عائشة أم المؤمنين ان امرأة أسألتها عما ذبح لمعيد النصارى ، فقالت عائشة : أما ماذيج لذلك اليوم فلا تأكلوا منه . ومن طريق ابن عمر ماذيج للكنيسة فلا تأكلوه من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن قيس بن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي بن أبي طالب قال : اذا سمعت النصراني يقول : باسم المسيح فلا تأكل واذا لم تسمع فكل^(٦) ، بوضع عن ابراهيم النخعي في ذبيحة

(١) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٤١٧ (٢) تقدم تفسيرها ص ٨٠٨ (٣) في السبعة رقم ١٤ «شريح» بالثنية المجدبة وهو غلط (٤) ان زيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ٤١٣ (٥) في السبعة رقم ١٥ «وهذا لأحبة» (٦) في السبعة رقم ١٦ «فلا تأكل» وهو غلط

النصراني اذا تورى عنك فكل، وعن حماد بن أبي سليمان في ذبايح أهل الكتاب قال: كل ما لم تسمعه أهل به لغير الله تعالى، وعن الحسن، وطاوس، ومجاهد أنهم كرهوا ما ذبح للآفة، وعن عمر ابن عبد العزيز أنه وكل بهم من يمنهم أن يشر كوا على ذبايحهم ويأمرهم أن يسموا الله تعالى، ومن طريق ابن أبي شيبة أن عبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهري قال: اذا سمعت في الذبيحة غير اسم الله تعالى فلا تأكل، ومن طريق وكيع عن علي بن صالح عن محمد بن جحادة^(١) عن ابراهيم النخعي قال: اذا سمعت يهل بالمسيح فلا تأكل، وهو قول الحارث العكلي، ومحمد بن سيرين.

قال علي بن نويرة قال ابن خالف هذا: قد أحل الله تعالى ذبايحهم وهو تعالى يعلم أنهم يذبحون الخنزير أفيأكله؟ فنقول لهم لا لأن الله تعالى حرم الخنزير فيقال لهم: والله تعالى حرم ما أهل به لغيره كالحرم الخنزير سواء سواء ولا فرق.

١٠٢ - سألت ولا يحل أكل ما يصيده المحرم فقتله حيث كان من البلاد أو يصيده المحل في حرم مكة أو المدينة فقط فقتله لقول الله تعالى: (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فكل قتل نهى الله تعالى عنه فحرام أكل ما أميت به لانه غير الذكاة المأمور بها، وقال ابو ثور: أكله حلال كذبيحة الفاسق والسارق ولا فرق.

١٠٣ - سألت ولا يحل أكل ما لم يسم الله تعالى عليه بعند أو نسيان. بهان ذلك قول الله تعالى: (ولأنأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق) فمما لم يسم بوقال ابو حنيفة ومالك: إن ترك عمد المحل أكله، وإن ترك نسياناً حل أكله، وقال الشافعي: هو حلال ترك عمد أو نسياناً، وروى عن ابن عباس من طريق فيها ابن لبيعة أنه قال: اذا خرجت قاصلاً لا تريد إلا ذلك فذكرت اسم الله حين تخرج فان ذلك بكفيك، وصح عن أبي هريرة فيمن ذبح وهو مغضب فلم يذكر الله تعالى أنه يؤكل وليس الله تعالى إذا أكل، وعن عطاء إذا قال المسلم: باسم الشيطان فكل، وروى عن جماعة من التابعين إباحة أكل ما نسي ذكر الله تعالى عليه ولم يذكر عنهم تحريره في تعدد ترك الذكر.

قال ابو محمد: احتج أهل الإباحة لذلك بما روينا من طريق عمران بن عيينة اخي سفيان عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جاءت اليهود إلى رسول الله ﷺ فقالوا: أنا نأكل مما قلنا ولا تأكل مما قل الله عز وجل؟ فأمر الله تعالى (ولأنأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) إلى آخر الآية.

قال علي: هذا من التحويه القبيح، وليت شعري أي ذكر في هذا الخبر لإباحة أكل ما لم يسم الله

(١) في نسخة رقم ١٠ وكذلك البنية محمد بن حجاج تصدق بها على الحليم للمجته وهو غلط انظر تهذيب التهذيب

تعالى عليه بل حجة عليهم كافية، فأما قول الشافعي فما نعلم له حجة أصلاً، وأما الخفيفون .
والمالكيون فانهم ذكروا خبراً رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا
الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد قال قال النبي ﷺ: «إن ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم اذالم
بتعمده، فهذا امرسل، والأحوص بن حكيم ليس بشيء، ورأشد بن سعد ضعيف: (١)؛ وخبر آخر
من طريق وكيع نا ثور الشامي عن الصلت مولى سويد (٢) قال: قال النبي ﷺ: «ذبيحة المسلم
حلال وإن نسي أن يذكر اسم الله لا نهاذ إذا ذكر لم يذكر إلا الله تعالى». وهذا امرسل لا حجة فيه،
والصلت أيضاً مجهول لا يدري من هو، وقال بعضهم: إنما ذبحت بدينك ٥

قال علي: ما ذبح إلا بآياتنا وما ينهر الدم، ومن الذبح بالدين أن يسمي الله تعالى فمن لم يسمه
عز وجل فلم يذبح بدينه ولا كما أمر، واحتجوا أيضاً بان قالوا: قال الله تعالى: (وليس عليكم جناح
فيما أخطأتم به) وقال رسول الله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»
وأنتم تجيزون صلاة من تكلم فيها ناسياً وصوم من أكل فيه ناسياً فالفرق؟ قالوا: وقول الله
تعالى: (وإنه لفسق) إخراج للناسي من هذه الجملة لأن النسيان ليس فسقاً؛ هذا كل ما احتجوا
به ولا حجة لهم في شيء منه، أما سقوط الجناح في الخطأ وسقوط المؤاخذه بالنسيان والخطأ
ورفعهما عنا فنعيم وهو قولنا، وهكذا نقول: إنه هنا مرفوع عنه الأسم والخرج اذ أنسى
التسمية لكنا قلنا: إنه (٣) لم يذكرك لكن ظن أنه ذكر ولم يذكرك كن نسي الصلا فوظن أنه صلى وهو لم
يصل فلما لم يذكرك كان ميتة لا يحل أكله لأن الله تعالى نها أن نأكل ما لم يذكر اسم الله عليه فكانت
هذه الصفة ميتة وجدت في مذبح أو منحور أو تصد لم يحل أكله، والفرق بين ما جهلوا الفرق بينه
من ذلك هو أن العمل بالمأثور به من نسي أن يعمل أو تعمداً لا يعمل فلم يعمل إلا أن الناسي (٤)
غير حرج في نسيانه والعالم في حرج، وكل عمل عمله المرء بما أمر به فإذ فيه ما لم يؤمر به
ناسياً فلا حرج عليه فيما عمل ناسياً وعمله لما عمل بما أمر به صحيح جائز جاز، فهذا هو حكم
القرآن والسنة إلا ما جاء نص بإخراجه عن هذا الحكم فيوقف عنده ٥

وأما قوله تعالى: (وإنه لفسق) فلم يقل قط أن نسيان الناسي لتسمية الله تعالى على ذبحته
وتغييره وصيده فسق، ولا قلنا: إن الله تعالى سمي نسيانه لذلك فسقاً لكن الله تعالى سمي
ذلك العقير الذي لم يذكر اسم الله عليه فسقاً؛ وهذا نص الآية الذي لا يجوز إحاطتها عنه أن
ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه فإنه فسق والفسق محرم، وما لم يذكر اسم الله عليه فهو مما اهل
لغير الله به فهو حرام بنص الآية التي لا تحتل تأويلاً سواه وبالله تعالى التوفيق ٥

(١) قال العلامة القلبي في ميزان الاعتدال في ترجيح راشد بن سعد وشاذ بن حزم فقال: ضعيف (٢) هو السدي

(٣) في بعض النسخ «إن» بدل «أن» (٤) في النسخة رقم ١٤ «والان الناسي» ٥

نا حام بن أحمد نا أبو محمد الباجي نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن مسلم نا
أبو ثور نا معلى ناهشم . عن يونس — هو ابن عبيد — عن محمد بن زياد قال : نا رجل نا
أن يسمى الله تعالى على شاة ذبحها فأمر ابن عمر غلامه فقال : اذا أراد أن يبيع منها لأحد
فقل له : نا ابن عمر يقول : نا هذا لم يذكر اسم الله عليها حين ذبحها وهذا اسناد في غاية الصحة .
ومن طريق ابن أبي شيبة نا معتمر بن سليمان عن خالد — هو الخزاز — عن ابن سيرين عن عبد
الله بن يزيد قال : لأنا كل الاما ذكر اسم الله عليه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن
هرون عن أشعث — هو الحراني — عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد سأله رجل عن
ذبح ونسي أن يسمى الله ؟ فقل عبد الله قول الله تعالى : (ولأنا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
وانه لفسق) وعبد الله هذا هو صحيح الصحة . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو خالد الاحمر
سليمان بن حيان عن داود بن أبي هند عن الشعبي انه كره ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه بنسيان .
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة قال : اذا وجدت سهما في صيد وقد
مات فلا تأكله انك لا تدري من رماه ولا تدري اسمي اولم يسم . ومن طريق وكيع نا عبد الله بن
راشد المقرئ عن ابن سيرين في ان يذبح ما لم يذكر اسم الله عليه أرايت لو قلت : كل وقال الله :
لأنا كل أكنت تأكل ؟ . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علي عن أيوب السخيتي عن
نافع مولى ابن عمر انه كره أكل ما نسي ذبحه ان يسمى الله تعالى عليه . ومن طريق حماد بن
زيد عن أيوب عن ابن سيرين انه كره أكل ما نسي ذبحه ان يسمى الله تعالى عليه ، وهو
قول أبي ثور . وأبي سليمان وأصحابه ، وبهذا جاءت السنن . ورونا من طريق أبي داود
الطيالسي نا زائدة عن سعيد بن مسروق نا عباة بن رفاع بن رافع بن خديج عن جده رافع
ابن خديج قال : قال لنا رسول الله ﷺ : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله تعالى عليه فكله »
وذكر باقي الحديث . ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة نا الشعبي سمعت عدى بن
حاتم يقول : قلت لرسول الله ﷺ : « أرسل كلبي فأجد مع كلبي كلبا قد أخذ لا أدري
أيهما أخذ ؟ فقال رسول الله ﷺ : فلا تأكل انما سميت على كلبك ولم تسم على غيره . »
فجعل عليه السلام المانع من الأكل لانه لم يسم على الذي لا يدري أهو قتله أم غيره .
١٠٠٤ — مسألة — ومن سمي بالمجنية فقد سمي كما أمر لان الله تعالى لم يشترط
لغة من لغة ولا تسمية من تسمية فكيفما سمي فقد أدى ما عليه ، وبالله تعالى التوفيق .
١٠٠٥ — مسألة — ومن ذبح مال غيره بأمره ففنى أن يسمى الله تعالى أو تعمد
فهو ضامن مثل الحيوان الذي أفسد لانه ميتة كما قدمنا فقد أفسد مال أخيه ، وأموال
الناس تضمن بالعمد والنسيان وبالله تعالى التوفيق .

١٠٠٦ - مسألة - ولا يحل أكل ما نحره أو ذبحه (١) انسان من مال غيره بغير أمر مالكة بنصب أو سرقة أو تعد بغير حق وهو ميت لا يحل لصاحبه ولا لغيره ويضنه قاتله إلا أن يكون نظرا صحيحا يخوف أن يموت فبادر بذكاته أو نظرا لصغير أو مجنون أو غائب أو في حق واجب .

برهان ذلك قول الله تعالى : (إلا ما ذكيتم) وقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وقال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) . فنسأل من خالف قولنا أمحق ذبح هذا الحيوان أو نحر أم ياطل ولا بد من أحدهما ولا يقول مسلم : انه ذبح بحق ولأنه نحر بحق فاذا لاشك في انه نحر وذبح ياطل فهو محرم أكله بنص القرآن ، وأيضاً فإن الحيوان حرام أكله إلا ما ذكرنا فالذكاة حق ما مور به طاعة الله تعالى لا يحل أكل ما حرم من الحيوان إلا به ذبح المتعدى باطل محرم عليه معصية الله تعالى بلا خلاف وبنص القرآن والسنة ، ومن الباطل المتيقن أن تنوب المعصية عن الطاعة ، والعجب انهم متفقون معنا على أن الفروج المحرمة لا تحل إلا بالعقد المأمور به لا بالعقد المحرم ، فمن أين وقع لهم أن يبيحوا الحيوان المحرم بالفعل المحرم ؟ وما الفرق بين تصيد المحرم للتصيد المحرم عليه وبين ذبح المتعدى لما حرم عليه ذبحه ؟ وبهذا جاءت السنن الثابتة .

روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا سحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبيه عن عباية بن رفاعة [بن رافع بن خديج] (٢) عن رافع بن خديج قال كنا مع رسول الله ﷺ بنى الخليفة من تهامة فأصبنا غنما وأبلا ففعل القوم فأغلوا بها القدور فأمر بهما رسول الله ﷺ فأكفت ثم عدل عشرة من الغنم بجزور ، فهذا رسول الله ﷺ قد أمر بترك القدور التي فيها اللحم المذبح من الغنمة قبل القسمة ، ولا شك في أنه لو كان حلالاً أكله ما أمر بتركه لأنه عليه السلام نهى عن إضاعة المال فصح بقيناه أنه حرام محض وإن ذبحه ونحره تعد يوجب الضمان ولا يبيع الأكل ، وما نعلم المخالف حجة أصلاً لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ولا من قياس إلا أن بعضهم موه بخبر رويناه من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في جنازة . فاستقبله داعي امرأة فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم أيديهم فأكلوا ورسول الله ﷺ يلوك لقمة في فيه ثم قال : أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها فأرسلت المرأة يا رسول الله اني أرسلت الى البقيع

(١) في النسخة رقم ١٤ « ولا يحل أكل ما ذبحه أو نحره » (٢) الزيادة من التمسخر رقم ١٤ وهي موافقة

يشتري لى شاة فلم أجد فأرسلت الى جاري لى قد اشترى شاة ان أرسل بها الى شمتها فلم
يوجد فأرسلت الى امرأته فأرسلت الى بها قتال رسول الله ﷺ : أطعميه الاسارى »
قال أبو محمد : وهذا لأحجة لهم فيه بل هو لو صح حجة عليهم أول ذلك انه عن رجل لم يسم
ولا يدري أصحت صحبته أم لا ؟ والثاني انه لو صح لكان حجة لئلا ن رسول الله ﷺ ليستحل
أكله ولا أباح لأحد من المسلمين أكل شيء منه بل أمر بان يطعم الكفار والمستحلين للبيعة ، ولعل
أولئك الاسارى كانوا مرضى يحل لهم التدابى بالميتة مع انهم لم تكن غصبا ولا مسروقة وانما
أخذتها بشراء صحيح عند نفسها لکن لما لم يكن باذن مالکها لم يحل أكلها المسلم فبطل تمويههم بهذا
الخبر ، ولا شك فى ان تلك الشاة مضمونة على المرأة أو ذلك متصوص فى الخبر من قول المرأة ابعتها
الى شمتها ونحن نأتيهم من هذه الطريق بعينها بما هو حجة مينة عليهم لئلا فى هذه المسألة
روينا من طريق أبي داود السجستاني نا هناد بن السرى نا أبو الأحوص هو سلام بن سلم -
عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ وفى
سفر فاصاب الناس حاجش يدق وجد فاصابوا غما فانتبهوا فان قنور نالت على اذنا رسول الله
ﷺ يمشى على قوسه فاكفا قدور تا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال : ان النبية ليست
باحل من الميتة أو ان الميتة ليست باحل من النبية ؛ شك أبو الأحوص فى اتيهما قال عليه السلام : (١)
فهذا ذلك الاسناد نفسه ببيان لا إشكال فيه من افساده صلى الله عليه وآله وسلم اللحم المذبوح
متبها غير مقسوم وخلطه بالتراب ، فصح يقينا انه حرام بحيث لا يحل أصلا اذ لو حل لما
أفسده عليه السلام ؛ فن العجائب أن تكون طريق واحدة حجة فى الايمان فيها منه ، ولا تكون
حجة فى ايمانها البيان الجلى منه »

ورويانم طريق طاوس. وعكرمة النهي عن أكل ذبيحة السارق وهو قول اسحق بن راهويه. وأبي سليمان: ولا تعلم خلاف قولنا في هذه المسألة عن أحد من الصحابة ولا عن تابع الاعن الزهري. وربيعة. ويحيى بن سعيد فقط وبالله تعالى التوفيق ❦

١٠٠٧ - مسألة - ولا يعل أكل ما ذبح أو نحر غرا أو مباهة لقول الله تعالى: (أو فسقا أهل لغير الله به) وهذا ما أهل لتغير الله به ❦ رويانم طريق أحد بن شعبان أنسية

(١) قال أبو داود في سننه ٤٣٣٩: «بسم ذكر الحديث» «الحسن حاد» وقوله في الحديث «انها» أي أخذوها بلا تسعة، وقوله «فا كلفنا» «ورنا» يقال كلفه كمل عليه كما كلفه، وقوله «يرمل السم» أي يلعقه، وقوله «ابن النبتة» ليست حاصل من النبتة، النبتة بضم النون للمال المتعوب، وللنبتة والنبوة كلامهما حرام لمن يشتمارق في الحرام، والحديث سكني حتم المذني والله أعلم.

ناجي — هو ابن سعيد القطان^(١) عن منصور بن حبان^(٢) عن عامر بن واثلة عن أبي طالب قال: إن رسول الله ﷺ قال له: لعن الله من لعن والده ولعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من آوى محدثاً ولعن الله من غير منار الأرض، و«من طريق سعيد بن منصور ناري بن عبد الله ابن الجار ودقال سمعت الجارود بن أبي سبرة يقول: كان رجل من بني رياح يقال له: ابن وئيل — هو سعيد — قال: وكان شاعراً فافترغ بالياً بالفرزدق الشاعر بما يظهر الكوفة على أن يعقر هذا مائة من ابله وهذا مائة من ابله إذا وردت، فلما وردت الابل الماء قام إليها بالسيف فجعل يكسح عراقيها فخرج الناس على الحرات يريدون اللحم وعلى الكوفة فخرج على بغلة رسول الله ﷺ وهو ينادي أيها الناس لا تأكلوا من لحومها فإنها مأكلة أهل بها النيران، وعن عكرمة لا تترك ذبيحة^(٣) ذبيحة الشعر اغرقوا رؤسكم ولا ما ذبحه الأعراب على قبورهم، ولا يعلم لعل الله عنه في هذا يخالف^(٤) من الصحابة رضي الله عنهم؛ وكل ما في هذا الباب فهو ريان على صحة قولنا في الباب الذي قبله من تحريم ذبيحة السارق والغاصب والمتعدى لأن هؤلاء بلا شك ممن ذبح لغير الله عز وجل، وذبايحهم ونجاستهم من أهل لغير الله تعالى به يقين إذ لا يجوز البتة أن يعصى أحد يريد بذلك وجه الله تعالى؛ ودولاء عصاة الله تعالى بلا شك مخالفون لأمره في ذلك الذبح نفسه وفي ذلك العقر نفسه *

١٠٠٨ — مسألة — وأما جواز ما كان من ذلك نظراً ومصلحة فقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ونهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال؛ فحفظ مال المسلم والذي واجب وبر وتقوى، واضاعته أثم وعدوان وحرامه رويانا من طريق البخاري فاحمد بن أبي بكر — هو المقدسي — قال المعتمر بن سليمان التيمي عن عبيد الله بن عمر عن نافع بن عمر بن عبد الله بن عمر بن كعب بن مالك بن عبد الله بن عمر بن كعب بن مالك أخبره أن جارية لهم كانت ترعى [غنماً]^(٥) بسلع^(٦) فأبصرت شاة من غنمها موتها^(٧) فكسرت حجراً فذبحتها فقال لأهله: لا تأكلوا حتى آتي رسول الله ﷺ فأسأله أو [حتى]^(٨) أرسل إليه من يسأله ففعل النبي ﷺ فأمره النبي ﷺ بأكلها *

١٠٠٩ — مسألة — فلو خرجت بيضة من دجاجة ميتة أو طائر ميت ما يؤكل لحمه

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٣٢ «حدثنا ناجي وهو ابن زكريا بن أبي زائدة» وأرجح ما في السنن دليل ما ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٩٦ (٢) في السنن ج ٧ ص ٢٣٢ «بن حبان» بإله الموحدة وهو غلط، ووقع جميعاً في سنن النسائي طبع الهند، والمحدث اختصره المصنف (٣) في النسخة رقم ١٤ ولا محل ذبيحة، (٤) في النسخة رقم ١٤ «ولا تأكلوا في هذا مخالفاً» (٥) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٦٦ (٦) هو جيل بقر بمكة (٧) هذه رواية السرخسي والمستل، و في رواية غيرها «موتها» (٨) في صحيح البخاري حتى آتى النبي (٩) الزيادة من صحيح مسلم

لو ذكى فان كانت ذات قشر فأكلها حلال وان لم تكن ذات قشر بعد فبهي حرام لانها اذا صارت ذات قشر قد باينت الميتة وصارت من حازة عنها ولم تكن ذات قشر فهي حيثئذ بعض حشوتها ومتصلة بها فهي حرام ٥

١٠٩٥ - مسألة - ولو طبخ (١) بيض فوجد في جملتها بيضة فاسدة قد صارت دما أو فيها فرخ رميت الفاسدة وأكل سائر البيض لقول الله تعالى: (ولا تزر وازر قوز أخرى) فالخلال حلال لا يفسده مجاورة الحرام له. والحرام حرام لا يصلحه مجاورة الحلال له. والله تعالى التوفيق ٥

١٠٩٦ - مسألة - وكل خبز أو طعام أو لحم أو غير ذلك طبخ أو شوى بعذرة أو بميتة فهو حلال كله لأنه ليس ميتة ولا عذرة. والعذرة والميتة حرام؛ وما أحل فهو حلال فإذا لم يظهر في شيء منه عين العذرة أو الميتة فهو حلال، وكذلك لو وقع طعام في خمر أو في عذرة ففصل حتى لا يكون للحرام فيه عين فهو حلال اذ لم يوجب تحريم شيء من ذلك قرآن ولا سنة ٥

١٠٩٧ - مسألة - فلو مات حيوان مما يحل أكله ولو ذكى لحلب منه لبن فاللبن حلال لأن اللبن حلال بالنص فلا يحرمه كونه في ضرع ميتة لأنه قد باين ما بعده وهو وما حلب منها في حياتها ثم ماتت سواء، وانما هو لبن حلال في وعاء حرام فقط، فهو والذي في وعاء ذهب أو فضة سواء، والله تعالى التوفيق ٥

١٠٩٨ - مسألة - ولا يحل أكل السم القاتل يبطه أو تعجيل (٢) ولا ما يؤذى من الألعطة ولا الاكثار من طعام يمرض الاكثار منه لقول الله تعالى: (ولا تقتلوا أنفسكم) ٥ روينا من طريق سفيان بن عيينة عن زياد بن علاقة قال: سمعت أسامة بن شريك قال: شهدت رسول الله ﷺ يقول: تداووا عباد الله فان الله لم ينزل داء الا أنزل به دواء الا اللهم (٣) ٥ قال علي: زياد ثقة مأمون روى عنه شعبة وسفيان وسفيان (٤) ومسعر وابو عوانة. وأبو اسحاق الشيباني وغيرهم يوليس في الخبر الثابت وهم الذين لا يكتون ولا يسترقون ولا يطهرون وعلى ربهم يتوكلون، حدثنا ترك الدواء أصلا ولا ذكر لل منع منه أمره عليه السلام بالتداوى نهى عن تركه وأكل المضر ترك للتداوى فهو منهى عنه والله تعالى التوفيق ٥

(١) في النسخة رقم ١٦ طبع ٤ (٢) في النسخة رقم ٢٦ طو بتعجيل (٣) الحديث رواه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١ من طريق حص بن عمر التميمي عن شعبة عن زياد بن علاقة الخ بالفاظ قرية مملها، وهو الهرم، يفتح الهاء والواو الكبير قال المنذرى ناخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه، وقال الترمذى: حسن صحيح، وأخرجه الحاكم في المستدرج ج ٤ ص ٣٩٩ وقال: هذا حديث صحيح الاسناد فقد رواه عنه من أئمة المسلمين وقاتم عن زياد بن علاقة، وأقره الذهبي على ذلك (٤) أى سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، وسقط لفظ سفيان الثاني من النسخة لبيان خطأ

١٤٠٦ مسألة - وكل حيوان ذكي فوجد في بطنه جنين ميت وقد كان نضج فيه الروح بعد فهو ميت لا يحل أكله فلو أدرك حيا فذكي حل أكله فلو كان لم ينضج فيه الروح بعد فهو حلال إلا أن كان بعد دما لالحم فيه ، ولا معنى لاشعاره ولا لعدم اشعاره وهو قول أبي حنيفة .

برهان ذلك قول الله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم) وقال تعالى : (إلا ما ذكركم) وبالصيغتين نرى أن ذكاة الأم ليست ذكاة للجنين الحى لأنه غير هاو قد يكون ذكرا وهي أمه أو أنثى فاما إذا كان لحلم ينضج فيه الروح بعد فهو ببعضها ولم يكن قطعيا فيحتاج إلى ذكاة وقد احتج الخائفون ^(١) بأخبار وأهية منها من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطية العوفى عن أبي سعيد الخدرى عن النبي ﷺ « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ، وابن أبي ليلى سبى الحفظ وعطية مالك « ومن طريق اسماعيل بن مسلم المكي عن الزهرى عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ بمثله ، اسماعيل بن مسلم ضعيف « ومن طريق ابن المبارك عن مجاهد بن سعيد عن أبي الوداك عن أبي سعيد عن النبي ﷺ في الجنين « كلوه إن شئتم » ^(٢) ، مجاهد ضعيف . وأبو الوداك ضعيف « ومن طريق أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ « ذكاة الجنين ذكاة أمه » [حديث أبي الزبير] ^(٣) ما لم يكن عندك عنه أو لم يقل فيه أبو الزبير أنه سمعه من جابر فلم يسمعه من جابر ، وهذا من هذا النمط لا يدري من أخذه عن جابر فهو عن مجهول على ما أوردنا قبل ، ثم لم يأت عن أبي الزبير إلا من طريق حماد بن شعيب ، والحسن بن بشر . وعقاب بن بشر ^(٤) عن عبيد الله بن أبي زياد القداح « كلهم ضعفاء »

ومن طريق أبي حذيفة ناعمة بن محمد بن مسلم الطائفي عن أيوب بن موسى قال : ذكر لي عن ابن عمر عن النبي ﷺ في الجنين إذا أشعر فذكاته ذكاة أمه ، أبو حذيفة ضعيف ، ومحمد بن مسلم أسقط منه ثم هو منقطع . ومن طريق ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن النبي ﷺ « ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا أشعر » ، ابن أبي ليلى سبى الحفظ ثم هو منقطع ؛ وقالوا : هو قول جمهور العلماء كما روينا من طريق سفيان عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » . ومن طريق ابن أبي شيبة نايب بن علي عن أيوب السخيتي عن ابن عمر قال في جنين الناقة إذا تم وأشعر : فذكاته ذكاة أمه وينحر . ومن طريق الحارث عن علي إذا أشعر جنين الناقة فكله فأن ذكاته ذكاة أمه . وعن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس أنه أشار إلى جنين ^(٥) ناقة واخذ بذنبه

(١) في النسخة رقم ١٦ بعض الخائفين ، ويؤيد ما هنا ما سبأ بن مدني قول المصنف وقالوا هو قول جمهور العلماء .

(٢) هو في سنن البارقي ص ٤٠ « (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وسقطت خلاص النسخة رقم ٤٤ والنسخة

البيضة (٤) في النسخة رقم ١٦ صيد بن بشر ، وهو غلط ، وجابر مجعولي مستدرك للحاكم ج ٤ ص ١١٤ « (٥) في النسخة

رقم ١٦ « انتقال في جنين بوليس »

وقال: هذا من بهيمة الأنعام. وعن أبي الزبير عن جابر نمر جنيث الناقة نحر أمه. وعن
ابراهيم عن ابن مسعود ذكاة الجنين ذكاة أمه وهو قول ابراهيم. والشعبي. والقاسم بن محمد.
وطاوس. وأبي ظبيان. وأبي اسحاق السبيعي. والحسن. وسعيد بن المسيب. ونافع.
وعكرمة. وبجاهد. وعطاء. ويحيى بن سعيد الأنصاري. وعبد الرحمن بن أبي ليلى. والزهرى.
ومالك. والأوزاعي. والليث بن سعد. وسفيان الثوري. والحسن بن حي. وأبي يوسف
ومحمد بن الحسن. والشافعي. وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن مسعر
ابن كدام عن حماد بن أبي سليمان في جنين المذبوحة قال: لا تكون ذكاة نفس عن نفسين، وهو
قول أبي حنيفة. وزفره نا أحمد بن عمر بن أنس نا محمد بن عيسى غندر نا خلف بن القاسم نا أبو
الميمون نا عبد الرحمن بن عبيد الله بن عمر بن راشد البجلي نا أبو زرعة هو عبد الرحمن بن عمرو
النصري. (١) نا عبد الله بن حبان قلت لمالك بن انس: يا أبا عبد الله الناقة تذبح وفي بطنها جنين
يرتكض فيشق بطنها فيخرج جنينها أيوكل؟ قال: نعم، قلت: إن الأوزاعي قال: لا يؤكل قال:
أصاب الأوزاعي، فهذا قول لمالك (٢) أيضا.

واختلف القائلون في اباحة كلهم وينا عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. قال: اذا علم
ان موت الجنين قبل موت أمه كل والام يؤكل، قيل له: من اين يعلم ذلك؟ قال: اذا خرج لم يتفتح
ولم يتغير فهو موتها (٣)، وقال بعضهم: لا يؤكل الا ان يكون قد أشعروتم وهو قول ابن عمر:
وعبد الرحمن بن أبي ليلى. والزهرى. والشعبي. ونافع. وعكرمة. وبجاهد. وعطاء. ويحيى بن سعيد،
قال يحيى: فان خرج حي لم يحل أكله الا أن يذكي، وبه قال مالك الا أنه قال: ان خرج حيا كره
أكله وليس حراما، وقال آخرون: أشعروا لم يشعروا حلال وهو قول ابن عباس. وابراهيم.
وسعيد بن المسيب. والأوزاعي. والليث. وسفيان. والحسن بن حي. وأبي يوسف. ومحمد بن
الحسن. والشافعي.

قال ابو محمد: لوصح عن النبي ﷺ لقنابه مسارعين (٤) واذا لم يصح عنه فلا يحل ترك
القرآن لقول قاتل أو قاتلين، فأما أبو حنيفة فانه يشنع بخلاف صاحب لا يعرف له مخالف
وخلاف جمهور العلماء ويرى ذلك خلافا للاجماع، وهذا يمكن مخالف فيه الصحابة وجمهور العلماء
من التابعين والآثار التي يحتج بها بأسقط منها، وهذا تناقض فاحش. وأما مالك فانه لم يحرم
الجنين اذا خرج بعد ذبح أمه حيا وما نعلم هذا عن أحد من خلق الله تعالى قبله ويلزم على هذا أنه ان

(١) هو ياثون والساد للهمة، وفي النسخة البنية «الضري» بالباء الموحدة وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦
«فهذا لقول مالك» (٣) في النسخة رقم ١٦ «فهو قول موتها» ولعلها الاظهر (٤) قال مصحح السخري رقم ١٦: قد
صح من حديث جابر انه أقول يشعروا الماذكره الصنف قبل قريانا ثم ينما فيه فقط ما قاله المصحح.

كان عنده ذكيا بذكاة أمه أنه إن عاش وكثر وألحق وتبع أنه حلال أكله متى مات لأنه
 ذكر بعد بذكاة أمه وحاش لله من هذا فكلهما عالف الإجماع أو ما يراه إجماعا في هذه المسألة
 [والله تعالى التوفيق (١)]

١٠١٥ — مسألة — ولا يحل الأكل ولا الشرب في آنية الذهب أو الفضة للرجل
 ولا لامرأة فإن كان مضيا بالفضة جاز الأكل والشرب فيملرجال والنساء لأنه ليس آناء فضة،
 فإن كان مضيا بالذهب أو مزينا به حرم على الرجال لأن فيه استعمال ذهب وحل للنساء لأنه
 ليس آناء ذهب

روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع —
 هو مولى ابن عمر — عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر
 الصديق عن أم سلمة أم المؤمنين ؓ أن رسول الله ﷺ قال : الذي يأكل أو يشرب في آنية
 الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم (٢) ، فهذا عموم يدخل فيه الرجال والنساء ، وصح
 عن النبي ﷺ أن الذهب حرام على ذكرور أمتحل لآناها (٣) ، وروينا عن علي رضي
 الله عنه أنه أتى بالزوج في آناء فضة فاخرجه وجعله على رغي وأكله ، إلا أن يصح ما حدثنا به
 محمد بن اسماعيل العذري قاضي سرقسطة (٤) نا محمد بن علي الطوسي نا الحاكم محمد بن عبد الله
 النيسابوري نا الحسين بن الحسن الطوسي نيسابور ، وعبد الله بن محمد الخزاعي بمكة قالا جميعا :
 نا أبو يحيى بن أبي ميسرة نا يحيى بن محمد الجازي (٥) نا زكريا نا إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن
 أبيه عن جده عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من شرب في آناء ذهب أو فضة أو آناه فيه
 شيء من ذلك فإنا مجرجر في بطنه نار جهنم » ، فإن صح هذا الخبر قلنا به على نصولم يحل الشرب في آناء
 فيه شيء من ذهب أو فضة للرجل ولا لامرأة أو آنا أو قننا عنه لأن ذكرنا نا إبراهيم نا نافع بعدل
 ولا لاجراحة ، والله تعالى التوفيق ، وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن مروان بن معاوية عن
 السلاء عن يعل بن النعمان قال قال عمرو : من شرب في قدح مفضض سقاء الله جرم يوم القيامة
 وصح عن ابن عمر أنه كان لا يشرب بقدح فيه ضبة فضة ولا حلقة فضة ، وعن جماعة مثل هذا ،
 وعن آخرين أباحتهم

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) هو في صحيح مسلم ٢٤٩ (٣) قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المراد :
 رواه أحمد والشافعي والترمذي وصححه ، وقال في التلخيص : ومثي ابن حزم على ظاهر الاستدصاص وهو معلول بالانقطاع
 (٤) بفتح أوله وثانيه قاف ضموم وسين مبهمة ساكنة وطاء مبهمة هكذا ضبطه باقوت — بلدة مشهورة بالاندلس (٥)
 هو مجرم في أوله هكذا ضبطه الحافظان حجر في التلخيص وكذلك ذكرنا في معنى ميزانه وتبعه على ذلك الحافظ في لسان
 الميزان وفي النسخة رقم ١١ وفي النسخة البنية (الحارثي) بجاء مبهمة وقبل آخره ثابته وهو تصحيح ، وذكر الحديث
 الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣٠٧ وقال : هذا حديث شكر آخر جهاد قاضي ، وذكرنا باليس بالمعهور

١٠١٦ - مسألة - ولا يحل القران في الأكل الا باذن المأكل ، وهو أن تأخذ أنت شيئين شيئين^(١) وتأخذهم واحدا واحدا كتمرين وتمرءا وتينين وتينقو نحو ذلك الا أن يكون الشيء كله فافل فيه ما شئت ، وروينا من طريق البخارى نا آدم ناشبة ناجلة بن سحيم أنه سمع ابن عمر يقول - وهو يرميهم وهم يأكلون - لا تأقرنوا فإن رسول الله ﷺ نهى عن القران [الا أن يستأذن الرجل أخاه قال شعبة نا الأذن من قول ابن عمر] ^(٢) .

قال على : هذا عم بار واهسفيان عن جلة بن سحيم فإذا أذن المأكل فهو حقه تركه .

١٠١٧ - مسألة - ولا يحل أكل ما عجن بالخرأ أو بما لا يحل أكله أو شر به ولا قدر طبخت بشى من ذلك الآن يكون ما عجن به الدقيق وطبخ به الطعام شيئا حلالا وكان ماري فيه من الحرام قليلا لا ريج له فيه ولا طعم ولا لون ، ولا يظهر للحرام في ذلك أثر أصلا فهو حلال حيثئذ ، وقد عصى الله تعالى من رمى فيه شيئا منه لأن الحرام اذا بطلت صفاته التي بها سمي بذلك الاسم الذي به نص على تحريمه فقد بطل ذلك الاسم عنه واذا بطل ذلك الاسم سقط التحريم لأنه إنما حرم ما يسمى بذلك الاسم كالخمر . والدم . والميتة ؛ فاذا استحال الدم لحما أو الخمر خلا أو الميتة بالتغذى اجزأى الحيوان الآكل لها من الدجاج وغيره فقد سقط التحريم وبالله تعالى التوفيق . ومن خالف هذا لزومه أن يحرم اللبن لأنه دم استحال لبنا وان يحرم التمر والزروع المسقى بالعذرة والبول ، ولزومه أن يبيع العذرة والبول لأنها طعام وما حلالا لان استحلال اسم منصوص على تحريم المسعى به . وأما تحريم ما عجن أو طبخ به فليظهور أثره في جميع الشيء المعجون والمطبوخ ، وأما اذا كان الاثر لشيء حلال وكان الحرام لا أثر له فقد قلنا الآن ما يكفي .

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن يزيد عن داود بن عمرو عن مكحول عن أبي البردائق المرمى ^(٣) يجعل فيه الخمر قال : لا بأس به ذمته النار والملح .

١٠١٨ - مسألة - ولا يحل أكل جبن عقد بأفحة ^(٤) ميتة لان أثر ما ظاهر فيه وهو عقد ما له لا ذكرا ، وهكذا كل ما مزج بحرام ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠١٩ - مسألة - ولا يحل أكل ما ولغ فيه الكلب لا من رسول الله ﷺ ولا من غيره ، فان أكل منه ولم يلغ فيه فهو كله حلال ، وقد قصينا هذه المسألة في كتاب الطهارة فأغنى عن اعادةها ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٢٠ - مسألة - ولا يحل الأكل من وسط الطعام ولا أن تأكل مما لا يليك سواء كان

(١) في نسخة رقم ١٦٦ «تئين تئين» وهو غلط بدل ما بعد (٢) الزيادة من نسخة رقم ١٨٨ ، والمحدث المختصر للوفاء انظر جميع البخارى ج ٧ ص ١١٥٠ (٢) قال الجوهري في معجمه : المرى بالنهم ونهه يد المرى الذي يؤتم به كانه منسوب الى المرأة والمائة تحفته (٤) في نسخة البنية قد صحت بأفحة به

صنفا واحدا أو أصنافا شتى، فلو أن المرء أخذ شيئا على غيره ثم جعله أمام نفسه وتركه ثم أخذه فأكله فلا حرج عليه في ذلك، وروينا من طريق سفيان بن عيينة قال: ناعطاه بن السائب قال: قال لنا سعيد بن جبير: سمعت ابن عباس يقول: قال رسول الله ﷺ: «البركة تنزل وسط الطعام فكلوا من نواحيه ولا تأكلوا من وسطه» سماع سفيان وشعبة. وحاد بن زيد من عطاء بن السائب كان قبل اختلاطه ^(١) ومن طريق البخاري ناعبد العزيز بن عبد الله الأودي ناعبد ابن جعفر عن محمد بن عمرو بن حلحلة الدليل عن وهب بن كيسان [أبي نعيم] ^(٢) عن عمر بن أبي سلمة الخزومي، أن رسول الله ﷺ قال له: كل مما يليك، ومن طريق أحمد بن شعيب أن عبد الله بن الصباح الطمار ناعبد الأعلى ناعمير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة وأن رسول الله ﷺ قال له: ادنه يا بني فسم الله وكل يمينك وكل مما يليك، فلم يخص عليه السلام صنفا من أصناف، وبذكر المقرئون بين ذلك خبرا رويناه من طريق محمد بن جرير الطبري ناعبد ابن المنى نالعلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي سوية المنقري نأبو الهذيل حدثني عبيد الله بن عكراش بن ذئب عن أبيه أنه كان مع رسول الله ﷺ فأتوا بجففة من ثريد فقال له رسول الله ﷺ: يا عكراش كل من موضع واحد فإنه طعام واحد ثم أتينا بطبق فيه ألوان من رطب أو تمر فقال له رسول الله ﷺ: يا عكراش كل من حيث شئت فإنه غير طعام واحد قال نوجالت يد النبي ﷺ في الطبق، فميد الله بن العكراش بن ذئب ^(٣) ضعيف جدا لا ينجح به، ومثل هذا لا يجوز أن يقول رسول الله ﷺ لأنه لا يكاد يوجد طعام لا يكون أصنافا إلا في الندرة فالترديد فيه لحم وخبز وربما بصل وحمص والمرق كذلك، ويكون في اللحم كبدة وشحم ولحم وصدرة وظهر، وهكذا في أكثر الأشياء.

فإن ذكرنا حديث أنس، دعا رسول الله ﷺ رجلا فاطلقت منه لحيته ففرقه فيها دابة فجعل رسول الله ﷺ يأكل من ذلك الدابة وتعبه قال أنس: فجعلت ألقيه اليوم ولا أطعمه وفيه أيضا في رواية بعض الثقات، فرأيت رسول الله ﷺ يتبع الدابة من حول الصفحة، فإن هذا خبر صحيح، وقد قال بعض أهل الظاهر: إنما هذا في الدابة خاصة.

قال أبو محمد: وليس هذا عندنا كذلك لأنه فضل من رسول الله ﷺ ولم يقل: إنه خاص بالدابة فلا ينبغي لنا أن نقوله لكن نقول: إن هذا الخبر موافق لمعروف الأصل، وقد كان

(١) قال مسجع السخري تم ١٦ أما ذلك في سفيان الثوري أما بن عتيق فله أقول وقد ثبت لسفيان بن عيينة سمع من عطائين السائب قبل اختلاطه، قال لما نطق كتابه تنزيه التذويب ج ٧ ص ٢٠٥ وقال الجبدي عن ابن عينة كنت سمعت من عطائين السائب قد مات ثم قدم علينا فقدمت يدها بيضا ما كنت سمعت فخطبني فخطب واهتم له (٢) الزوائد من صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٢٢، والحديث اختصره المستب (٣) عكراش بن كيسان له وسكون ثابته، وذئب بن مسعود، وهو كمال المستب.

ذلك بلا شك مباح قبل أن يقول عليه السلام: «كل مما يليك» فهو منسوخ يقيّن بمره عليه السلام بالآكل مما يلي الآكل، ومن أدعى أن المنسوخ عادم مباح لم يصدق إلا ببرهان لا نهدعوى بلا دليل؛ وأيضاً فإن هذا الخبر لما تدبرناه وجدناه ليس فيه البتة لانه ولا دليل على أنه عليه السلام أخذ الدباء مما يليه ومن ادعى هذا فقد ادعى الباطل وقال: ما ليس في الحديث؛ وقد يكون الدباء في نواحي الصفحة مما يلي النبي ﷺ عن يمينه ويساره فيتبعه مما يليه في كل ذلك، وهذا الذي لا يجوز أن يحمل الخبر على ما سواه اذ ليس فيه ما يظن المخالف أصلاً فبطل تعلّقهم به والله الحمد. فإذا أخذنا المراءى مما يليه ثم جعلناه ما ماله فإمّا نهي عن أن يأكل مما يليه، وهذا المأكل مما يليه فإذا صار ما ماله فكله حيث لا نه مما يليه، وقد اجترأ خالد بن الوليد الضب من يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكله ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك؛ وسنذكره إن شاء الله تعالى في باب الضب (١) وبالله تعالى التوفيق.

١٠٢١ - مسألة - ومن أكل وحده فلا يأكل إلا مما يليه لما ذكرنا آنفاً فإن أدار الصفحة فله ذلك لأنه لم ينه عن ذلك فإن كان الطعام لغيره لم يجز له أن يدير الصفحة لأن واضعها أهلك بوضعها ولم يجعل له ادارتها إنما جعل له الأكل مما يليه فقط، فإن كانت القصعة والطعام لغيره أن يديرها كما يشاء وإن يرفعها إذا شاء لأنه ماله وليس له أن يأكل إلا مما يليه لأن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك عموم. وقال الله تعالى: (التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم)، وقال تعالى: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم).

١٠٢٢ - مسألة - وتسمية الله تعالى فرض على كل آكل عند ابتداء أكله ولا يحل لأحد أن يأكل بشماله إلا أن لا يقدر فياً كل بشماله لأمر النبي ﷺ عمر بن أبي سلبه الذي ذكرنا آنفاً بالتسمية والأكل باليمين. ومن طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ ولا تأكلوا بالشمال فإن الشيطان يأكل بالشمال، وهذا عموم في النهي عن شماله وشمال غيره فإن عجز الله تعالى يقول: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» ومن تحكم فجعل بعض الأوامر فرضاً وبعضها ندباً فقد قال على الله ورسوله: «ما لا علم له به»، وقال تعالى: (وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم).
١٠٢٣ - مسألة - ولا يحل الأكل في آنية أهل الكتاب حتى تغسل بالما إذا لم يجد

(١) في النسخة رقم ١١٦ حق: كتاب الصيد، وهو غلط لأن كتاب الصيد يذكر فيه المصنف شيثاً من هذا كتابي، وفي النسخة اليمنية: في باب الطيب، وهو غلط أيضاً لأنه لا معنى لذكره في باب الطيب، وسيأتي فيما ذكره للمصنف التي تتعلق بالغرب يذكر المصنف حديث خالد بن الوليد الذي أشار إليه هنا والله أعلم.

غيرها أيضا لما رويته من طريق مسلم ناهدا بن سري ناعبد الله بن المبارك عن حيوة بن شريح قال: سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقي يقول: أنا أبو إدريس عائذ الله الخولاني قال: سمعت أبا ثعلبة الخشني يقول: قلت: يا رسول الله أنا بأرض قوم أهل كتاب^(١) نأكل في آيتهم فقال عليه السلام: «أما ما ذكرت انكم^(٢) بأرض قوم أهل كتاب^(٣) نأكلون في آيتهم فإن وجدتم غير آيتهم^(٤) فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاغسلوها واكلوا^(٥) فيها» نأحمم ناعباس ابن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن ايمن نا ابو يحيى بن أي مسرة نا النعمان بن محمد المنقري أنا حماد عن قتادة وأيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي اسماة الرحبي عن أبي ثعلبة الخشني قلت: «يا رسول الله أنا بأرض أهل كتاب افطن في قدورهم ونشرب في آيتهم؟ قال: إن لم تجدوا غيرها فارضوها بالماء ثم اطبخوا فيها واشربوا» نا يونس بن عبد الله نا أبو عيسى ابن أبي عيسى نا أحمد بن خالد نا ابن وضاح نا أبو بكر نا أبي شيبة عن محمد بن بشر نا سعيد ابن أبي عروبة عن أيوب هو السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني انه قال: «يا رسول الله اكتب لي بأرض قال: كيف اكتب لك وهي بأرض الحرب؟ قال: والذي بعثك بالحق لتلكن ماتحت أقدامهم فاجب ذلك رسول الله ﷺ» وذكر الحديث وفيه «انه قال: يا رسول الله أنا بأرض اهله أهل كتاب نحتاج منها الى قدورهم وآيتهم فقال: لا تقربوها ما وجدتم منها بدا فاذا لم تجدوا بدا فاغسلوها بالماء واطبخوا واشربوا»

قال أبو محمد: وتعلق قوم قد خالفوا هذا الخبر الثابت بخبر رويته من طريق أبي داود السجستاني نا نصر بن عاصم الأنطاكي نا محمد بن شعيب نا عبد الله بن العلاء بن زبر عن أبي عبد الله مسلم بن مشكم عن أبي ثعلبة الخشني «انه سأله رسول الله ﷺ قال: أنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آيتهم الخ فقال رسول الله ﷺ: إن وجدتم غيرها فاكلوا فيها واشربوا وإن لم تجدوا غيرها فارضوها بالماء واكلوا واشربوا»^(٦)

قال أبو محمد: هذا خبر لا يصح لان فيه عبد الله بن العلاء بن زبر وليس بمشهور^(٧)

(١) في صحيح مسلم ج ٣ ص ١٠٩ من أهل الكتاب (٢) في النسخة رقم ١٦ من انكم وفي النسخة رقم ١٤ «بانكم» وماها موافق لصحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ٣ ص ١٠٩ من أهل الكتاب (٤) الزيادة من صحيح مسلم ، والحدِيث اختصره المستدر (٥) في صحيح مسلم ثم كوا (٦) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٨٨ (٧) قال الحافظ ابن حجر في التذويب: «وقال انتهى في الميزان ان ابن حزم نقل عن ابن معين انه ضعفه، قال شيخنا في شرح الترمذي لم أجد ذلك عن ابن معين بعد البحث، ووقع في الحل لابن حزم في الكلام على حديث أبي ثعلبة في آية أهل الكتاب. عبد الله بن العلاء ليس بالمشهور وهو متعقب بما تقدم اه»

ومسلم بن مشكم وهو مجهول (١) .

١٠٣٤ - مسألة - ولا يحل أكل السكران (٢) لتحريم النبي ﷺ كل مسكر، والسكران مسكران موه قوم باللبن والزوان (٣) فليس كما ظنوا لأن اللبن والزوان عندنا مبطلان للحركة لا يسكران، والسكران والخمر مسكران لا يخدران ولا يبطلان الحركة، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٣٥ - مسألة - وكل ما حرم الله عز وجل من المأكل والمشرب من خنزير أو صيد حرام، أو ميتة، أو دم؛ أو لحم سبع طائر، أو ذئب، أو ربيع، أو حشرة، أو خمر، أو غير ذلك فهو كله عند الضرورة حلال حاشا لحوم بنى آدم وما يقتل من تناوله فلا يحل من ذلك شيء أصلاً لا بضرورة ولا بغيرها؛ فمن اضطر إلى شيء مما ذكرنا قبل ولم يجد مال مسلم أو ذئب فله أن يأكل حتى يشبع ويتزود حتى يجد حلالاً فإذا وجدته عاد الحلال من ذلك حراماً كما كان عند ارتفاع الضرورة؛ وحده الضرورة أن يبقى يوماً وليلة لا يجد فيها ما يأكل أو ما يشرب فإن خشي الضعف المؤذي الذي إن تمادى أدى إلى الموت أقطع به عن طريقه وشغله حل له الأكل والشرب فيما يدفع به عن نفسه الموت بالجوع أو العطش؛ وكل ما ذكرنا سواء لا يفضل لبعضها على بعض إن وجد منها نوعين أو أنواعاً فبأكل ما شاء منها فلا معنى للتذكية فيها .

أما تحليل كل ذلك للضرورة فلقول الله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فاسقط تعالى تحريم ما فصل تحريمه عند الضرورة فعم ولم يخص فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك؛ وأما قولنا إذا لم يجد (٤) مال مسلم فلقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي روي أنه من طريق أبي موسى: «اطعموا الجائع» فهو إذا وجد مال المسلم أو الذي فقد وجد مالاً قد أمر الله تعالى باطعامه منه فحقه فيه فهو غير مضطر إلى الميتة وسائر المحرمات فإن منع ذلك ظناً فهو مضطر حيثئذ، وخصص قوم الخمر بالمنع وهذا خطأ لأنه تخصيص للقرآن بلا برهان، وهو قول مالك، وخالفه أبو حنيفة وغيره، واحتج المالكيون بأنها لا تروى، وهذا خطأ مدرك بالعيان قد صرح عندنا أن كثير من المدمنين عليها من الكفار والخداع لا يشربون الماء أصلاً مع شربهم الخمر، وقد اضطربوا فروى عن مالك الاستغانة بالخمر لمن اختنق بلقمة وأمره بذلك، ولا فرق بين

(١) قال الحافظ في التهذيب: وغفل ابن حزم فقال في المحلى أنه مجهول وهو رده عليه (٢) هو ثبت له حب أخضر له لسان

(٣) قال في الصحاح: حب خالط البر (٤) في التمهيد رقم ١٠ وكذلك اليمينه أدام عهده وما هنا السب بكلام الصنف

الاستغاثة إليها في ضرورة الاختناق أوفى ضرورة العطش لا من قرآن ولا من سنة ولا رواية صحيحة ولا قياس، فصح أنهم آسرون له بقتل نفسه وإنه لم يشرب الخمر فأتى فؤ قاتل النفس التي حرم الله وأما استثناء لحوم بني آدم فلما ذكرنا قبل من الأمر بمواراتها فلا يحل غير ذلك وأما ما يقتل فأما ما يحل الموت أو الضرر فاستعمال الموت لا يحل لقول الله تعالى: (ولا تقتلوا أنفسكم) وبهذه الآية أيضاً حلت المحرمات خوف أن يكون الممتع منها قاتل نفسه فيعصى الله تعالى بذلك ويكون قاتل نفس محرمة وهذا أكبر الكبائر بعد الشرك وأما تحديد ذلك ببقاء يوم وليلة بلا أكل فلتحريم النبي ﷺ الوصال يوماً وليلة وأما قولنا: إن تخاف الموت قبل ذلك أو الضعف فلأنه مضطر حيثذه وأما قولنا: لا فضل لبعض ذلك على بعض فلقول الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) فصح أن كل شيء حرمه الله ﷺ فإن الله تعالى حرمه وبلغه هو عليه السلام البنا وكل ما حرمه الله تعالى في القرآن فأتى عليه السلام بلغ القرآن البنا ولولاه ما عرفنا ما هو القرآن فصح يقيناً أن كل حرام أو كل مفترض أو كل حلال فهو عن النبي ﷺ عن الله عز وجل ولا فرق، وليس قولنا: إنه لا يحل للحرم قتل الصيد ولا للمحل في الحرم مادام يجد شيئاً من هذه المحرمات ناقضاً لهذه الجملة بل هو طرد لها لأن واجد الخنزير والميتة والدم وغير ذلك غير مضطر معها بل هو واجد حلال فليس مضطراً إلى الصيد إلا حتى لا يجد غيره فيحل له حيثذه وأما قولنا: لا معنى للتذكية فلأن الذكاة إخراج لحكم الحيوان على التحريم بكونه ميتة إلى التحليل بكونه مذكي، وكل ما حرمه الله تعالى من الحيوان فهو ميتة فالتذكية لا تدخل لها في الميتة والله تعالى التوفيق.

١٠٣٦ - مسألة - ولا يحل شيء مما ذكرنا لمن كان في طريق بني على المسلمين أو ممتعا من حق بل كل ذلك حرام عليه فإن لم يجد ما يأكل فليتب عما هو فيه وليسك عن البني وليأكل حيثذه وليشرب مما اضطر إليه حللاً له فإن لم يفعل فهو عاص لله تعالى فاسق آكل حرام.

برهان ذلك قول الله تعالى: (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم) وقوله: (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) فأما أباح تعالى ما حرمه بالضرورة من لم يتجانف لإثم ومن لم يكن باغياً ولا عادياً وهذا قول كل من نعلمه من العلماء إلا المالكيين فانهم قالوا فيمن قطع الطريق على المسلمين وانتظر فاقهم من المحاربين وحاصر قراهم ومدنهم من الباغين لسفك دماء المسلمين ويستبيح أموالهم وفروج المسلمات ظلبوا وعدوا فأنظر محمد

ما كلاً الاختنازيرو الميتات: انه مباح له أكله فاعانوه على أعظم الظلم وأشد البغي والعدوان والعجب أنهم موهاها بتأويل الله تعالى: (ولا تقتلوا أنفسكم)»

قال أبو محمد: وهذا من أقبح ما يكون من الإيهام وما أمرناه بقتل نفسه بل بما افترض الله تعالى عليه من التوبة فليتوا بقلبه وليسك عن البغي والامتناع من الحق يديه ثم يأكل ما اضطر اليه حلالاً له وما سمعنا بقول أقبح من قولهم هذا أن لا يأمر به بالتوبة من البغي ويبيحوا لله التقوى على الإفساد في الأرض بأكل الميتة والخنزير نيراً إلى الله من هذا القول، وروينا عن مجاهد (غير باغ ولا عاد) غير باغ على المسلمين ولا عاد عليهم، قال مجاهد: ومن يخرج لقطع الطريق أو في معصية الله تعالى فاضطر إلى الميتة لم تحل له إنما تحل لمن خرج في سبيل الله تعالى فإن اضطر إليها فليأكل، وعن سعيد بن جبير (فمن اضطر غير باغ ولا عاد) قال: إذا خرج في سبيل من سبيل الله تعالى فاضطر إلى الميتة أكل وإن خرج إلى قطع الطريق فلا رخصة له، وهو ما يمارونه من طريق سلة بن سابور^(١) عن عطية عن ابن عباس أن معنى الباغي والعادي إنما هو في الأكل.

قال أبو محمد: وهذا لاجتهادهم فيه لوجوه ثلاثة: أولها أنه لاجتهاد في قول أحد في تخصيص القرآن دون رسول الله ﷺ، والثاني أنه استناد فاسد لا يصح لأن سلمة بن سابور ضعيف، وعطية مجبول، والثالث أنه لو صح لكان، واقفاً لقولنا لا قلوهم لأن الباغي في الأكل والعادي فيه هو من أكله فيما لم يبيح له وأكله في البغي على المسلمين باغ في الأكل وعاد فيه، وهكذا قول وما قال قط أحد نعله قلبهم: أن من خرج مفسداً في الأرض فاضطر إلى الميتة فله أكلها مصراً على إفساده متقوياً على ظلم المسلمين ونعوذ بالله من الخذلان، وقال قائلون: لا يحل له أن يأكل من ذلك إلا ما يملكه رفقته.

قال علي: وهذا خطأ لأن الله تعالى استثنى المضطر من التحريم فهو بلا شك غير داخل في التحريم وادعوه غير داخل فيه فكل ذلك مباح له جملة.

١٠٢٧ - مسألة: والسرف حرام وهو النفقة فيما حرم الله تعالى قلت أو كثرت ولوانها جزء من قدر جناح بموضة: أو التبذير^(٢) فيما لا يحتاج إليه ضرورة مما لا يبقى للمنفق بعده غنى: أو إضاعة المال وإن قلير مبعثاً فاعداً هذه الوجوه فليس سرفاً وهو حلال وإن كثرت النفقة فيه، وقولنا هذا رويناه عن سعيد بن جبير وغيره قال الله تعالى: (ولا تسرفوا) لا يحب المسرفين) هو من طريق ابن وهب أنا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أخبرنى عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: سمعت كعب بن مالك قد كره الحديث وفيه وفقت:

(١) هو الحسين الملقب، وفي بعض النسخ بالعين للمجهول وهو تصحيف (٢) في التفسير قوله: «والتبذير»

يارسول الله ان من توبى ان اغلام من مالى صدقة الى الله ورسوله فقال رسول الله ﷺ أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ^(١)، وصح عن النبي ﷺ انه قال: خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول، وروينا ^(٢) من طريق أبي مالك الاشجعي عن حذيفة وان النبي ﷺ قال: كل معروف صدقة، ^(٣)، فصح انه لا يحل نفقة شيء من المعروف ولا المباح الا ما بقي غنى الا من اضطر الى قوت نفسه ومن معه فلا يحل له قتل نفسه ولا تضييع من معه، ثم الله تعالى هو الرزاق، واما ما دون هذا فان الله تعالى يقول: (كلوا من الطيبات) وقال تعالى: (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا) وقال تعالى: (قل: من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق؟) (وأحل الله البيع) فن حرم شيئاً من ذلك بغير نص فقد قال على الله تعالى الباطل *

فان ذكرنا قول الله تعالى: (أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا). فاما هذه الآية في الكفار خاصة بنص الآية قال تعالى: (ويوم يعرض الذين كفروا على النار أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها فاليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تستكبرون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تفسقون) *

قال أبو محمد: القوم به ياراد بعض آية السكوت عن أولها وآخرها إعادة سوء لمن أراد الله تعالى خزيه في الدنيا والآخرة لا نه تحرف للكلم عن مواضعه وكذب على الله تعالى.

١٠٢٨ - مسألة - وكل ما تغذى من الحيوان المباح أكله بالمحرمات فهو حلال كالدجاج المطلق والبط والنسرو وغير ذلك ولو أن جدياً أَرْضَع لبن خنزيرة لكان أكله حلالاً حاشا ما ذكرنا قبل من الجلالة لأن الله تعالى قال: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم فلم يفصل لنا تحريم شيء من اجل ما يؤكل الا الجلالة) وما كان ربك نسياً وقد صح عن أبي موسى تحليل الدجاج وان كان يأكل القدر، وروينا عن ابن عمر أنه كان اذا اراد أكلها حبسها ثلاثاً حتى يطيب بطنها.

قال أبو محمد: هذا لا يلزم لأنه ان كان حبسها من اجل ما في قانصتها مما أكلت فالذي في القانصة لا يحل أكله جملة لأنه رجيع وان كان من أجل استحالة المحرمات التي أكلت فلا يستحيل لحمها في ثلاثة أيام ولا في ثلاثة اشهر بل قد صار ما تغتذ به من ذلك لحماً من لحمها ولو حرم من ذلك لحرم من التمار والزروع ما ينبت على الزبل وهذا خطأ وقد قدمنا ان الحرام اذا استحال صفاته واسمه بطل حكمه الذي علق على ذلك الاسم وبالله تعالى التوفيق.

١٠٢٩ - مسألة - والقرد حرام أكله لأن الله تعالى مسح ناساً عصاة عقوبة لهم

على صورة الخنازير . والقردة ، وبالضرورة يدري كل ذي حس سليم أنه تعالى لا يمسح عقوبة في صورة الطيات من الحيوان ، فصح أنه ليس منها وإذ ليس هو منها فهو من الخبائث لأنه ليس الاطيب أو خيئ فإلم يكن من الطيات طيبا فهو من الخبائث خيئ فإذا القرد خيئ . والخنزير خيئ فيها حرمان ، وهذا من البراهين أيضا على تحريم الخنزير جملة وكل شيء منه ، وكل ما جاء في المسوخ (١) في غير القرد والخنزير فباطل وكذب موضوع ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٣٠ - مسألة - وأكل الطين لمن لا يستضر به حلال ، وأما كل ما يستضر به من طين أو أكثر من الماء أو الخبز فحرام لأنه ليس مما فصل تحريمه لنا فهو حلال ، وأما كل ما أضر فهو حرام لقول النبي ﷺ : « إن الله كتب الاحسان على كل شيء » .
 روينا من طريق شعبة . وشفيان . وهشيم . ومنصور بن المعتمر . وابن علية . وعبد الوهاب بن عبد المجيد كلهم عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الاشعث الصنعاني عن شداد بن أوس أنه حفظ عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إن الله كتب الاحسان على كل شيء » . (٢) وذكر باقي الحديث ، فمن أضر بنفسه أو بغيره فلم يحسن ومن لم يحسن فقد خالف كتاب الله تعالى الاحسان على كل شيء ، وقد روى في تحريم الطين آثار كاذبة .
 منها من طريق سويد بن سعيد الحديث (٣) وهو مذكور بالكذب ومرسلات ، واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيات ما كسبتم وما أخرجا لكم من الأرض) قال : والطين ليس مما أخرج لنا من الأرض .

قال أبو محمد : وهذا من التمويه الذي جروا على عادتهم فيه في أيها مهم أنهم يحتجون وإنما يأتون بما لاجئة لهم فيه ، وهذه الآية حق ولكن ليس فيها تحريم أكل ما لم يخرج لنا من الأرض وإنما فيها إباحة ما أخرج لنا من الأرض وليس فيها ذكر ما عدا ذلك لابتحليل ولا بترميم ؛ فحكم ما لم يخرج من الأرض مطلوب من غيرها ؛ ولو كانت هذه الآية مانعة من أكل ما لم يخرج من الأرض لحرم أكل الحيوان كله بريه وبحريه ، ولحرم أكل العسل . والطرنجين . والبرد . والتلج . لأنه ليس شيء من ذلك مما أخرج الله تعالى لنا من الأرض ؛ فالطين واحد من هذه فكيف وهو مما في الأرض وما أخرج الله تعالى من الأرض ؟ لأنه معادن في الأرض مستخرجة من الأرض ، ولقد كان ينبغي لمن له دين أن لا يحتاج بمثل هذا

(١) في المستخرقة ١٦ في المسوخ . (٢) دولسلم وغيره مطولا وأشار ذلك المصنف بقوله . وذكر باقي الحديث

(٣) هو الحاكم والبيهقي في بعض ما يثبتون في الحديث بعد على القرآن انظر معهم البيان يا قوت ، ووقع في السعة رقم ١٦ والمستخرقة ١٤ ، العرفاني ، بالري هو مصنف .

ما يفتضح فيه من قرب سوابقه تعالى التوفيق، وقد علنا أن القليل من الفطر (١). والكأء. ولحم التيس الحرم أضرم من قليل الطين؛ وأتى بعضهم بطريفة قال: خلقتنا من التراب فمن أكل التراب فقد أكل ما خلق منه قلنا: فكان ماذا؟ وعلى هذا الاستدلال السخيف يحرم شرب الماء لا نأمن الماء خلقتنا بنص القرآن.

١٠٣١ - مسألة - والضب حلال ولم ير أبو حنيفة أكله، ورونا من طريق الحارث عن علي بن أبي طالب أنه كره الضب، وعن أبي الزبير قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضب فقال: لا تطعموه. واحتج أهل هذه المقالة بأحاديث منها صحيح كالذي رونا من طريق يحيى بن سعيد القطان. وأبي معاوية الضرير عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حنيفة قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في غزاة فأصابنا جماعة فوجدنا ضبابا فبينا القيدور نغسل بالضباب خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: ان أمة من بني إسرائيل قدت وإني أخاف أن تكون هذه هي فاكفوها فألقينا بها، (٢) هذا لفظ أبي معاوية ولفظ يحيى نحوه؛ ومنها غير صحيح من طريق اسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شرح بن عبيد عن أبي راشد الخبراني (٣) عن عبد الرحمن بن شبل (٤) «أن النبي ﷺ نهى عن أكل لحم الضب»، وجاءت أخبارها التوقف فيه كالذي رونا من طريق مسلم حدثني محمد بن المثنى نايل أبي عدي عن داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ «أنه سئل عن الضب؟ فقال عليه السلام: ان أمة من بني إسرائيل مسخت فلم يأمر ولم ينه» (٥)، ومثل هذا أيضا بمعناه صحيح من طريق جابر عن النبي ﷺ.

ومن طريق زيد بن وهب عن ثابت بن يزيد عن النبي ﷺ «ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة عن زيد بن وهب عن البراء بن عازب عن ثابت بن دبيعة عن النبي ﷺ «ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال في الضب: لا آمر به ولا أنهي عنه، ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بضب فلم يأكله فقالت: يا رسول الله لا تطعمه المساكين قال: لا تطعموه ما لم تأكلوا».

قال أبو محمد: أما هذه فلا حجة فيها؛ وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فقه ضعفاً ومجهولون

(١) قال في الصحاح: وفطرت المرأة للمجنون حتى استبان فيه الفطر، والفطر أيضاً ضرب من الكأء أيضاً عظام الواحدة فطرة له (٢) هو في شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٢ ص ٣١٤ (٣) هو بنسب الماء الملهة وسكون الهمزة الواحدة واسمه أخضر، وقيل: الثمان (٤) في النسخة رقم (١٦) «عن عبد الله بن شبل» وهو غلط (٥) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٥ مطولا اختصره المصنف واقتصر على عمل الشاهد منه

فسقط ؛ وأما حديث ^(١) عبد الرحمن بن حنبل فهو حجة إلا أنه منسوخ ببلال شك لأن فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بأكفائه القدور بالضباب خوف أن تكون من بقايا مسخ الأمة السالفة هذا نص الحديث ، فإن وجدنا عنه عليه السلام ما يؤمن من هذا الظن يبين فقد ارتفعت الكراهة أو المنع في الضب فظهر نافي ذلك فوجدنا ما روينا من طريق مسلم ناسحاق ابن إبراهيم - هو ابن راهب - وحجاج بن الشاعر والفضل كلاهما عن عبد الرزاق قال : أنا سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن المغيرة بن عبد الله الشكري عن المعمر بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال : « قال رجل : يا رسول الله القردة والحنازير [هي] ^(٢) مما مسخ فقال رسول الله ﷺ : إن الله عز وجل ^(٣) لم يهلك قوما أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا وإن القردة والحنازير كانوا قبل ذلك » ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن مسعر بن كدام عن علقمة بن مرثد عن المغيرة بن عبد الله الشكري عن المعمر بن سويد عن ابن مسعود ^(٤) أن القردة ذكرت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام : « إن الله لم يجعل لمسوخ نسلا ولا عقبا وقد كانت القردة والحنازير قبل ذلك » ، فصححنا أن تلك المحاجة منه عليه السلام في الضباب أن تكون مما مسخ قد ارتفعت ، وصح أن الضباب ليست مما مسخ ولا مما مسخ شيء في صورها لحلت ، ثم وجدنا ما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عباس قال : دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة ^(٥) ، « فأتى بضبع محمودة ^(٦) فرفع رسول الله ﷺ يده فقلت : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا ولكنكم يكن بارض قومي فأجذني أعافه قال خالد : فأجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر » ، فهذا نص جلي على تحليله وهذا هو الآخر الناسخ لأن ابن عباس ببلال شك لم يجتمع قط مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة إلا بعد انقضاء نفرة الفتح وحين والطائف ولم ينزع عليه السلام بعدها إلا بؤك ولم نصبهم في بؤك جماعة أصلا ، وصححنا أن خبر عبد الرحمن بن حنبل كان قبل هذا الخبر بلامرارة فارتفع الاشكال جملة وصحت إباحته عن عمر بن الخطاب وغيره وبالله تعالى التوفيق .

٣٣٠ - مسائل والأرب ^(٧) حلال لأنهم فصل لنا خبرهما ، وقد اختلف السلف فيها

(١) في النسخة رقم (١٦) « وأما خبر » (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠٣ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ، والحديث اختصره المصنف (٤) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠٣ « عن عبد الله » ، والحديث اختصره المصنف (٥) في نسخة الموطأ ج ٣ ص ١٣٧ « عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم بالبح ، والحديث مختصر (٦) أي مشوى (٧) هوام جنس يطلق على الذكر والأنثى ، وقال الجاحظ : فافقت أرب غليس إلا أن كان الغلاب لا يكون إلا أنثى .

روينا من طريق وكيع عن همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عمر أو ابن عمر أنه كره الأرنب . ومن طريق قتادة عن ابن المسيب أيضا أن عبد الله بن عمرو بن العاص وأباه كرها الأرنب، وأكلها سعد بن أبي وقاص . وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه كره الأرنب، واحتج من كرها بخبر من طريق وكيع نا أبو مكين عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بARNب فقيل له: إنها تحبض فكرها . ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن عمر عن عبد الكريم أبي أمية قال: وسأل جرير بن أنس الأسلمي النبي صلى الله عليه وسلم عن الأرنب؟ فقال: لا أكلها أنبت أنها تحبض .

قال أبو محمد: عبد الكريم أبو أمية هالك؛ وحديث عكرمة مرسل، وقد صرح من طريق شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك أنه صادرا نفاقا بها باطلحة فذبها وبعث إلى النبي ﷺ يوركا وتغذيهما فأنت بها النبي صلى الله عليه وسلم قبلها^(١)، ومن طريق أبي هريرة وأن النبي ﷺ أتى بARNب مشوية فظم يأكل عليه السلام منها وأمر عليه السلام القوم فاكلوا، فهذا نص صحيح في تحليلها، وقد يكرها عليها السلام خلقة لا لائم فيها، ونحن نعلم الله نكرها جملة ولا تقدر على أكلها أصلا وليس هذا من التحريم في شيء .

١٠٣٣ - مسألة - والخل المستحيل عن الخمر حلال تعدد تحليلها^(٢) أو لم تعدد إلا أن الممسك للخمر لا يرقها حتى يخلها أو يتخلل من ذاتها عاص لله عز وجل مجرح الشهادة: برهان ذلك أن الخمر مفصل تحريمها والخل حلال لم يحرم، وروينا من طريق مسلم نا عبد الرحمن بن عبد الله الدارمي نا يحيى بن حسان نا سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نعم الإدام الخمر»^(٣) فإذا الخل حلال فهو يقيين غير الخمر المحرمة، وإذا سقطت عن العصير الحلال صفات العصير وحلت فيه صفات الخمر فليست تلك العين عصيرا حلالا بل هي مخمر محرمة، وإذا سقطت عن تلك العين صفات الخمر المحرمة وحلت فيها صفات الخل الحلال فليست خمر محرمة بل هي خل حلال، وهكذا كل ما في العالم إنما الأحكام على الأسماء فإذا بطلت تلك الأسماء بطلت تلك الأحكام المنصوصة عليها وحدث لها أحكام الأسماء التي انتقلت إليها فلصغير حكمه، والبالغ حكمه، وللميت حكمه، وللدنم حكمه، وللغذاء الذي استحال منه حكمه، وللبن واللحم المستحيلين عن الدم حكمهما، وهكذا كل شيء، ولا معنى لتعدد تحليلها أو لتحليلها من ذاتها. لأنه لم يأت بالفرق بين

(١) الحديث اختصره للصمت انتظر صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٥ (٢) أما تعدد تحليلها ففيه نظر فقد جاز في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٥ عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر تخذ خلا فقال لا، ولم يرض بالمستحب كرهه هذا (٣) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤٤ يتبين في بعض النسخ

شئ من ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا قول صاحب ولا قياس، وإنما الحرام
امساك الخرق قط، ولا فرق بين تحليلها أو ترك تحليلها بل المريد لبقائها خراً أعظم أثماً وأكثر
جرماً من المتعمد لإفسادها والقاصد لتغيرها، وقولنا هذا هو قول أبي حنيفة ومالك. وقال
الثاقليني وأبو سليمان: إذا تحللت حلت وان خللت لم تحل وهذا قول فاسد^(١)، وروينا عن بعض
المالكين أن كل خل تولد من خمر بقصد أو بغير قصد فهو حرام، وهذا خطأ لما ذكرنا، وأما
عصيان عمك الخمر فلما رويان من طريق مسلم نا محمد بن أحمد^(٢) بن أبي خلف قال: نا
زكرياء هو ابن أبي زائدة نا عبيد الله هو ابن عمرو عن زبد هو ابن أبي أنيسة عن يحيى
النخعي قال: سئل ابن عباس عن النبي؟ قد ذكر الحديث، وفيه «أن النبي ﷺ أمر بسقاء
لجعل فيه زبيب وماء جعل من الليل [فأصبح]^(٣) فشرب منه يومه واليلة المستقبل ومن
التدحى أمسى فشرب وسقى فلما أصبح أمر بما بقي منه فأهرق، فلا يحل امساك الخمر
أصلاً (فان قيل): فكيف السيل إلى خل لا يأثم معانيه؟ قلنا: نعم بأن يكون العنب كما هو
يلقى في الظرف صحيحاً فإذا كان في استقبال الصيف الذي يأتي عصره فانه لا ينصرف إلا لجل
الصيف ولا يسمى خمرًا ما لم يبرز من العنب، وأيضاً فان من عصر العنب أو نبد الزبيب
أو التمر ثم صب على العصير الحلو أو النبيذ الحلو قبل أن يبدأ بهما الغليان مثل كليهما خلا
حاذقاً فانه يتخلل ولا يصير خمرًا أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٣٤ — مسألة — والسمن الذائب يقع فيه الفأرمات فيه أو لم يمت فهو حرام
لا يحل امساكه أصلاً بل يهراق فان كان جامداً أخذ ما حول الفأرم فزى وكان الباقي حلالاً
كما كان، وأما كل ماعدا السمن يقع فيه الفأرم أو غير الفأرم فيموت أو لا يموت فهو كله
حلال كما كان ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه فان ظهر فيه الحرام فهو حرام، وكذلك
السمن يقع فيه غير الفأرم^(٤) فيموت أو لا يموت^(٥) فهو حلال كله ما لم يظهر فيه تغيير
الحرام له كما قد دنا، وقد بينا هذه القصة كلها في كتاب الطهارة من ديواننا هذا فاغنى عن
إعادتها، وعمدته أن النهي إنما جاء في الدهن الذائب يقع فيه الفأرم لم ينص على ماعداه (وما
كان ربك نسياً)، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٣٥ — مسألة — وما سقط من الطعام ففرض أكله ولحق الأصابع بعد تمام

(١) اقول: لإفساد فيه بل هو الصواب لما قد سئلنا من أن النص يشهد لهذا (٢) سقط لفظ «أحمد» من صحيح
مسلم ج ٢ ص ١١٣ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤٢ (٤) في النسخة رقم ١٤ سقط فيه الفأرم أو غير
الفأرم، وهي زيادة من الكتاب على ما يظهر بها والله أعلم (٥) سقط من النسخة رقم ١٤ قوله «أو لا يموت»
ووجودها لا يثبت حتى جديداً.

إلا كل فرض، ولحق الصفحة إذا تم ما فيها فرض لما روينا من طريق البخاري نا علي ابن عبد الله هو ابن المديني — نا سفيان — هرا بن عتبة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس نا رسول الله ^(١) ﷺ قال: إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها، ومن طريق حماد بن سلة نا ثابت — هو البائي — عن أنس بن مالك نا النبي ﷺ قال: إذا سقطت لقمة أحدكم فليعط عنها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان، وأمرنا ان نسلت القصعة قال: «فانكم لا تدرن في أي طعامكم البركة»، ^(٢)

١٠٣٦ — مسألة — ويكره الأكل متكئا ولا نكرهه منبطحا على بطنه وليس شيء من ذلك حراما لأنه لم يأت نهى عن شيء من ذلك، وما لم يفصل لنا تحريره فهو حلال. وروينا من طريق البخاري نا أبو نعيم نا مسعر هو ابن كندام — عن علي بن الأقر قال: سمعت أبا جحيفة يقول: قال النبي ^(٣) ﷺ: «[أني] لا آكل متكئا، فليس هذا نهي أصلا لكنه أثر الأفضل فقط»، (فان ذكرنا) ماروينا من طريق أبي داود عن عثمان بن أبي شيبة عن كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ «انه نهى عن أن يأكل الرجل منبطحا ^(٤) على بطنه، قلنا: هذا خبر لم يسمعه جعفر من الزهري، قال أبو داود: نا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء نا أبي نا جعفر بن برقان انه بلغه عن الزهري هذا الحديث نفسه فسقط ^(٥)، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٣٧ — مسألة — وغسل اليد قبل الطعام وبعده حسن، وروينا من طريق أبي داود نا أحمد بن يونس نا زهير هو ابن معاوية نا سليل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من نام وفي يده غمر ^(٦) ولم يغسله فاصابه شيء فلا يلوم الا نفسه».

قال أبو محمد: فهذا نذب لا أمر، والجرد ^(٨) وبما عصى أصابع المرء اذا شتم فيها رائحة الطعام ولم يأت نهى عن غسل اليد قبل الطعام، وقد قال قوم: هو من فعل الأعاجم؛ وهذا عجب جدا وان أكل الخبز لمن فعل الأعاجم ولو اراد الله تعالى تحريره أو كراهته لنا لبيته (فان قيل): قد صح الخبر عن النبي ﷺ «انه قرب اليه الطعام قيل له: ألا ترضأ؟

(١) في صحيح البخاري ج ٢ ص ١٤٨ نا النبي، والحديث في صحيح مسلم اضع ٢٤ ص ١٣٨ (٢) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤٨ باطلول من هذا (٣) في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٤٩ نا رسول الله (٤) الزيادة من صحيح البخاري، وهو في سنن أبي داود اضع ٢ ص ١٠٨ بخذف «أني» (٥) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٤١٠، وهو منقطع. (٦) رواه أيضا النسائي وذكر ما يدل على أن جعفر بن برقان لم يسمعه من الزهري (٧) هو في صحيح الترمذي في المعجم والروسخ وزهومة اللحم وهو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٢٢ قال للنفري وأخرجه ابن ماجه، وأخرجه الترمذي معلقا (٨) هو في المعجم وقنع الرأ الملهة وبالقال المعجبة ذكر الثيران وفي جميع النسخ الجرد، بهال الملهة.

قال: لم أصل فأتوضأ، فليس في هذا ذكر لغسل اليدين قبل الطعام أصلاً وإنما فيه الوضوء وهو كما قال عليه السلام: «لا وضوء وأجبا للصلاة».

١٠٣٨ - مسألة - وحده الله تعالى عند الفراغ من الأكل حنن ولو بعد كل لقمة لانه فضل خير وبر، وفي كل حال.

١٠٣٩ - مسألة - وقطع اللحم بالسكين للأكل حسن ولا نكره قطع الخبز بالسكين للأكل أيضاً، ونستحب المضمضة من الطعام.

روينا من طريق البخاري نا علي بن عبد الله ناسفان سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري يقول عن بشير بن يسار (١) عن سويد بن النعمان «أن رسول الله ﷺ أكل سويقاً ثم دعا بماء فتمضمض» (٢) ومن طريق الليث عن عقيل بن خالد عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس «أن النبي ﷺ شرب لنا ثم تمضمض بالماء وقال إن له دسماً» (٣)؛ وصح أنه عليه السلام شرب لنا ولم تمضمض، فلم يأت بها أمر ولا نهى ففي فعل حسن ومباح. ومن طريق البخاري نا أبو اليمان نا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري [قال] (٤): أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية «أن أباه أخبره أنه رأى رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة فدعى إلى الصلاة فالتقاهما والسكين التي يحتزها [ثم قام] (٥) فصلى ولم يتوضأ» ولم يأت نهى عن قطع الخبز وغيره بالسكين فهو مباح؛ وجاء خبره لا تقطعوا اللحم بالسكين. فانه من فعل الأعاجم وهو لا يصح لانه من رواية أبي معشر المدني وهو ضعيف، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٤٠ - مسألة والاكل في اناء مفضض بالجواهر والياقوت. وفي البلور. والجرع (٦) مباح وليس من السرف لانه لو كان حراماً لفصل تحريمه ومالم يفصل تحريمه فهو حلال، وقد حرم الله تعالى آنية الذهب والفضة فهي حرام، وأمسك عما عدا ذلك كله فهو حلال.

روينا من طريق ابن الجهم نا أحمد بن الهيثم نا محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال: كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويترون أشياء فتذرافعت الله تعالى نبيه ﷺ وأزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو. ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عينة عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول: أحل الله حلاله وحرم حرامه فما أحل

(١) في النسخة رقم ١٦ «بشير بن يسار» وهو غلط (٢) الحديث اختصره المصنف انظر صحيح البخاري ج ٧ ص

١٤٧ (٣) ورواه البخاري عن أبي عاصم عن الأوزاعي عن ابن شهاب ج ٧ ص ١١٨ (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٣٣ (٥) في صحيح البخاري «التي» (٦) الزيادة من صحيح البخاري (٧) هو يفتح الحيم وسكون الزاي الحز إلى أتي الواحدة جزءه.

فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو . ومن ادعى أن شيئا من هذا سرف أو ادعى ذلك في المأكّل كلف أن يأخذ ما يحرم من ذلك بما يحل ولا سيل له إليه فصيح [يقينا] (١) أن قوله باطل وبالله تعالى التوفيق ،

١٠٤١ - سألت الوائيم والوصل . والكراش حلال (٢) إلا أن من أكل منها شيئا فحرام عليه أن يدخل المسجد حتى تذهب الرائحة وقد ذكرناه في كتاب الصلاة فأغنى عن اعادته ، وله الجلوس في الأسواق . والجماعات . والاعراس . وحيث شاء الألسجاء لأن الصلح يأتي الألفيا .

١٠٤٢ - مسألة - والجراد حلال إذا أخذ ميتا أو حيا سواء بعد ذلك مات في الظروف أو لم يمّت . وروينا من طريق البخاري نا أبو الوليد الطيالسي ناشعة عن أبي يعفور [قال] (٣) سمعت عبد الله بن أبي أوفى قال : غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أرسنا نأكل معه الجراد . وروينا عن عمر لأبأس بالجراد : وعن ابن عمر الجراد ذكاة كله . وعن ابن عباس في الجراد لأبأس بأكله . وهو قول جابر ابن زيد وغيره ، فلم يستثوا فيه حالا من حال ، وهو قول أبي حنيفة ، والثانفي .

وقالت طائفة : لا يحل وإن أخذ حيا لا يحل أن يقتل وهو قول مالك ولا نعلم له حجة لأن الذكاة لا يمكن فيه . وذهب قوم إلى أنه لا يحل أن يوجد ميتا فإن أخذ حيا حل كيف مات بعد ذلك . وروينا من طريق ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن عبيد بن سلمان أنه سمع سعيد بن المسيب يقول في الجراد : ما أخذ وهو حي ثم مات فلا بأس بأكله . ومن طريق عطاء أخذ الجراد ذكاة وهو قول الليث .

قال أبو محمد : احتج هؤلاء بقول الله تعالى : (حرمت عليكم الميتة) فأورد ميتا فهو حرام ، وقال تعالى : (ليلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم) وصح أكل الجراد عن رسول الله ﷺ ، وصح بالحسن أن الذكاة لا يمكن فيه فسقط ، فصح أن يأخذ ذكاة لأنه صيد ناله أيدينا .

قال علي : ولا حاجة لهم في هذه الآية لأنه ليس فيها إباحة ما ناله أيدينا حيادون ما ناله ميتا ، وصح في كل مقدور على تذكيته أنه لا يحل إلا بالذكاة ، والذكاة الشق وهي غير مقدور عليها في الجراد فأبى دفع حكمها عنه لقوله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقد صح

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) أقول ورد في البخاري ج ٥ ص ٢٨١ نهى يوم خيبر عن أكل التوم وعن علوم المرأهلية ، وفي سنن إمام داود ج ٣ ص ٤٢٤ نهى عن أكل التوم الأمطون ، وعلى هذا ينهي تحريمه على مذهب المصنف نيتا لأنه زاد على ما في الأحاديث والله أعلم (٣) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٦٢ .

تحليله بالنص فهو حلال كيفما وجد حياً أو ميتاً بنص القرآن والسنة وبالله تعالى التوفيق.
 ١٠٤٣ - مسألة - واكثر المرق حسن؛ وتعاهد الجيران منه ولو مرة فرض؛
 ودم ما قدم الى المرء من الطعام مكروه لكن ان اشتهاه قليلاً كلفه ان كرهه فليدعه وليسكت،
 والا كل معتمد اعلى يسره مباح، وروينا من طريق شعبة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله
 ابن الصامت عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «اذا طبخت اللحم فأكثر المرق وأطعموا
 الجيران» (١)، وقد صح عن النبي ﷺ «فان كان الطعام مشفوهاً (٢) فليأوله منه أكلة
 أو أكلتين، يعني صانعه، فصح ان التعليل من المرق مباح» ومن طريق أبي داود نا محمد
 ابن كثير ناسفان عن الأعمش عن أبي حازم - هو الأشجعي - عن أبي هريرة قال: «ما عاب
 رسول الله ﷺ طعاماً قط ان اشتهاه أكله وان كرهه تركه» (٣)، ولم يصح في النهي عن
 الاعتماد على اليسار شيء. وروى فيه أثر مرسل لا يصح من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير
 «زجر رسول الله ﷺ ان يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل»؛ ولا حاجة في مرسل
 وبالله تعالى التوفيق

﴿كتاب التذكية﴾

١٠٤٤ - مسألة - لا يحل أكل شيء مما يحل أكله من حيوان البرطائر ودارجه الا
 بذكاة كما قد منا حاشا الجراد وقدينا أمره، والتذكية قسمان، قسم في مقدور عليه متمكن منه،
 وقسم في غير مقدور عليه أو غير متمكن منه؛ وهذا معلوم بالمشاهدة فتذكية المقدور عليه
 المتمكن منه ينقسم قسمين لاثالث لهما، إما شق في الحلق وقطع يكون الموت في أثره. وإما
 نحر في الصدر يكون الموت في أثره؛ وسواء في ذلك كله ما قدر عليه من الصيد الشارداً ومن غير
 الصيد وهذا حكم ورد به النص بقول الله تعالى: (الا ما ذكيتم) والتذكاة في اللغة الشق وهو
 أيضاً أمر متفق على جعله الا أن الناس اختلفوا في تقسيمه على ما نبين ان شاء الله تعالى.
 ١٠٤٥ - مسألة - أكل الذئب (١) هو أن يقطع الودجان (٢)، والحلقوم والمرى (٣)
 وهذا مالا خلاف فيه من أحد.
 ١٠٤٦ - مسألة - فان قطع البعض من هذه الآراب المذكورة فأسرع الموت كما

(١) هو في صحيح مسلم أيضاً ج ٢ ص ٢٩٣ بالفاظ قريبة من هذه (٢) أي قليلاً؛ وقيل: ارادقات كانت مكشورة عليه
 أي كثرت أكلتها وهذا قطعة من حديث روى ما يود لو قد سبق ج ٢ ص ٤٣١، وقال الحافظ المنذري: وأخرجه مسلم (٣) هو
 في سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٠٦، وقال الحافظ المنذري: وأخرجه البغوي ومسلم والترمذي وابن ماجه (٤) في النسخة
 رقم ١٦٦٠ وأكمل النسخ (٥) هاجر قات غليظان في جانبى ثمة النحر (٦) هو عجري الطعام والشراب من الحلق.

يسرع من قطع جميعها فأكلها حلال فان لم يسرع الموت فليعد القطع ولا يضره ذلك شيئا .
وأكله حلال . وسواء ^(١) ذبح من الحلق في أعلاه أو أسفله رميت العقدة الى فوق أو الى
أسفل أو قطع دل ذلك من القفا ، أين الرأس أو لم يكن كل ذلك حلال أكله ، وهذا مكان اختلف
الناس فيه فقالت طائفة : ما قطع من القفا لم يحل أكله . وقالت طائفة : ان لم يقطع الحلقوم
والمرى ، لم يحل أكله ولا نبألى بترك قطع الودجين وهو قول الشافعى ، وقالت طائفة :
لا نعرف المرى . لكن ان لم يقطع الودجين جميعا والحلقوم لم يحل أكله وان رفع يده ^(٢)
قبل تمام قطعها كلها لم يحل أكله وإن ذبح من القفا لم يحل أكله . فان ذبح من الحلق فابان
الرأس غير عا مد فهو حلال أكله فان تعمد ذلك لم يحل أكله ، وهو قول مالك ؛ وقال ابن القاسم
صاحب مالك : ان ألقى العقدة الى أسفل لم يحل أكله ، وقالت طائفة : هي أربعة آراب . الحلقوم .
والمرى . - والودجان ، فان قطع منها ثلاثه ترك الرابع لا نبألى أى الأربعة ترك الحلقوم .
أو المرى . أو أحد الودجين فهو حلال أكله ، وان قطع اثنين من الأربعة فقط لا نبألى أيهما
قطع لم يحل أكله ؛ فان قطع أكثر من النصف من كل واحد من هذه الأربعة حل
أكله ، فان قطع أقل لم يحل أكله ، وهو قول أبى حنيفة . واصحابه ، وقالت طائفة :
اذا قطع الحلقوم والمرى والنصف من الودجين حل أكله فان قطع أقل مما ذكرنا لم
يحل أكله ، وهو قول أبى ثور ، وقال سفيان الثوري : ان قطع الودجين فقط حل أكله
وان لم يقطع الحلقوم ولا المرى ، وقال بعض اصحاب الظاهر : ان قطع هذه الأربعة
من جهة الحلق حل أكله والا فلا ، وأجاز أبو حنيفة . والشافعى أكل ما ذبح من القفا .
قال أبو محمد : احتج الشافعى في ترك الودجين بأنهما عرفان قديعيش من قطعاه .

قال أبو محمد : ولسنا نحتاج الى مناظرة فهل يعيش أم لا يعيش ؟ لكن انما نكلمه في
منعه أكل ما لم يقطع مريه فقط فانه لا يقدر في ذلك على نص . ولا على قياس أصلا .
ولا على قول صاحب ، وبالمشاهدة نعلم انه يموت من قطع الحلقوم والودجين وان لم
يقطع المرى كما يموت من قطع المرى والودجين ولا فرق في سرعة الموت فعمرى هذا
القول من الدليل فسقط ، اذ كل قول لا يرهان على صحته فهو باطل .

وأما قول أبى حنيفة فانه راعى الأكثر في القطع ، وهو أيضا قول بلا يرهان أصلا
لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من قول صاحب ،
(فان قالوا) : فسناء على نقصان أذن الذبيحة وذنبها قلنا : قسم الخطأ على الخطأ ومالا
يصح على مالا يصح ، ولا تخلو هذه الآراب من أن يكون قطعها كلها فرضا ولا يكون

قطعها كلها فرضا ، فان لم يكن قطعها كلها فرضا فليبرهان في ايجاب قطع ثلاثة منها ، ولا سبيل له الى ذلك ، وان كان قطعها كلها قدوجب فرضا فلا يجرى عن الفرض بعضه ويلزمه على هذا أن من صلى ثلاث ركعات من الظهر انه يحزبه من الظهر لأنه قد صلى الأكثر ، وان من صام أكثر النهار انه يحزبه بهذا لا يقولونه فلاح فساد قوله جملة ، وكذلك قول أى نور سواء سواء ، وأما قول مالك فان ايجابه للحقوق واسقاطه المرى قول بلا برهان لأنه من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا اجماع . ولا قياس ، وأما قول سفيان فانهم ذكروا ما روينا من طريق أبى عبيد نا ابن عليه عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس كل ما أفرى الاوداج غير مترده وعن النخعي ، والشعبي . وجابر بن زيد . ويحيى بن يسمر كذلك ؛ واحتجوا في ايجابه الودجين بما حدثناه حماد بن نعيم بن أسيف نا ابن أيمن نا مطلب نا ابن أبي مرزوم نا يحيى بن أيوب حدثني عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد ^(١) عن القاسم أبى عبد الرحمن عن أبى امامة نا أن رسول الله ﷺ سأله امرأة ذهبت ثاء ؟ فقال لها : أفريت الاوداج ؟ قالت : نعم قال : كل ما أفرى الاوداج مالم يكن فرض سن أو حزن ظفره .

قال أبو محمد : وهذا خبر في نهاية السقوط ^(٢) لأنه من رواية يحيى بن أيوب وقد شهد عليه مالك بن أنس بالكذب وأخبر أنه روى عنه الكذب وضعفه أحد بن حنبل وغيره ، وهو ساقط ألبة ثم عن عبيد الله بن زحر : هو ضعيف ضعفه يحيى وغيره ، ثم عن علي بن يزيد وهو أبو عبد الملك الالهاني - دمشق متروك الحديث ، ثم عن القاسم أبى عبد الرحمن وهو ضعيف جدا فطل كله ، وليس في قول ابن عباس منع من أكل ما عدا ذلك ولا متعلق للباكين في هذا الخبر لأنه لو صح لكان حجة عليهم لأنه ليس فيه ايجاب الحقوق وقد أوجبوه ولا فيه ايجاب الذبج من الخلق وقد أوجبوه ، فهذا مخالف لقولهم ، وأما قول مالك : ان رفع يده قبل تمام الذكاة لم يحل أكله قول فاسد جدا ، وحجتهم له أنه قد حصل في حال لا يعيش منها فاما يعيد في ميتة ولا بد قتلنا : نعم فكان ماذا ؟ وأين وجدتم تحريم ما هذا صفته ؟

قال أبو محمد : وهذا عجب جدا : وهل بعد بلوغه الى قطع ما قطع رجاء في حياة المذبوح ؟ هذا ما لا رجاء فيه في قتاده في القطع بغير رفع يدا أو بعد رفع يدا كما هو فيما لا ترجى حياته ، فعلى قوله هذا لا يحل أكل مذبوح أبدا لأنه قبل تمام الذبج ولا بد قد حصل في حال لا يعيش منها مع انه شرط فاسد ، ودعوى أيضا بلا برهان فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق ، وهو

(١) في المستتر رقم ١ ، على بن زيد ، وهو غلط (٢) في المستتر رقم ٦ ، وفي ناية السقوط .

أيضا قول لا يعلم ان أحدا قاله قبله ، وأما قوله : ان أبان الرأس غير عامد حلأ كله فان أبانه عامد لم يحل أ كله قول فاسد لانه تفريق بلا برهان أصلا ، واذامت ذكاته على اقراره وعلى تمام شروطه فالذى يضر تعمدا قطع الرأس حيث؟ (فان قالوا) : انه تعذيب للذبح بوج قلنا : فتعذيبه عندكم بعد تمام ذكاته مانع من أ كله فنقولهم : لا يقال لهم : فن أين وقع لهم تحريره بهذا النوع من التعذيب خاصة ؟ وقد روى مثل قول مالك فيما أبين رأسه عن عطاء ، وكره نافع . والحكم . ومحمد بن أبي سليمان . وسعيد بن جبير . وعبد الرحمن بن أبي ليلى . وابن سيرين ما أبين رأسه ، وروى عن علي فيما أبين رأسه أثر لا يصح لانه من رواية الحسن بن عماره وهو هالك وقد صح خلافة عن غيره من الصحابة ، وروى عنه نفسه أيضا خلاف ذلك ، واختلف فيه عن الحسن رضي الله عنه وعنهم ، وأما منعهم أيضا مما ذبح من القفا قول أيضا لابرهان على صحته لا من قرآن . ولا من سنة صحيحة . (فان قالوا) : هو تعذيب قلنا : ما التعذيب فيه الا كالتعذيب في الذبح من امام ولا فرق ، وهذا أمر مشاهد ، (فان قالوا) : قد روى عن بعض الصحابة الذكاة في الحلق واللثة قلنا : نعم ولا حجة لكم فيه لوجهين ، أحدهما انكم قد خالفتموه في منعكم من الذكاة في اللثة في بعض الحيوان ومنعكم الذكاة في الحلق في بعضه وليس عنهم في ذلك تفريق ، والثاني انه ليس في كون الذكاة في الحلق ما يوجب ان لا يكون قطع الحلق ذكاة من ورائه دون امامه أو من امامه دون ورائه فبطل تعلقم بهذا اللفظ أيضا ، وقد روى عن سعيد بن المسيب المنع مما ذبح من القفا به يقول أحمد . واسحق ، وأما اشتراط ابن القاسم القاء العقدة الى أسفل فان أصحاب مالك خالفوه في ذلك ، واحتج له مقلدوه بأنه انما ذبح في الرأس لاني الحلق وانه بمنزلة المنخوق فكانت الحجة أشد بطلانا ومكابرة للبيان من القول المحتج له بها وقد كذب من قال ذلك وما ذبح بالمشاهدة الا في أول الحلق وأول الحلق بعض الحلق كوسطه وكآخره ولا فرق ، ولا نعلم لابن القاسم أحدا قبله قال بهذا القول ، فسقط لثبره عن الدليل جملة ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما من ذهب من أصحابنا وغيرهم الى انه لا تكون ذكاة الا ما قطع الودجين . والحلقوم . والمرى فانهم احتجوا بأن قالوا : قد صح تحريم الحيوان حيا حتى يذكى وقطع هذه الأربعة ذكاة صحيحة مجتمع على تحليل ما ذكى كذلك وكان مادون ذلك مختلفا فيه فلا يخرج من تحريم الى تحليل الإجماع .

قال أبو محمد : وهذه قضية صحيحة المبدأ ناقصة الآخر ، وانما الواجب ان يقولوا : ما صح تحريره لم يجز أن يخرج عن التحريم الى التحليل الا بنص صحيح ثم لا نبالي أجمع عليه أم اختلف فيه ، ولوان امره ألا يأخذ من النصوص الا بما أجمع عليه لخالف جمهور

أحكام الله تعالى في القرآن . وجمهور سنن رسول الله ﷺ ؛ وهذا لا يحل لأحد ، وهو خلاف أمر الله تعالى بالرد عند التنازع الى القرآن . والسنة ؛ ولم يقل تعالى : فردوه الى ما أجمعتم عليه مع اننا نعلم ان أحدا التزم هذا الأصل ولا أحدا قال بموصحه ، فالواجب ان قد اختلفوا كما ذكرنا ان يرد ما تنازعوا فيه الى ما فرض الله تعالى الرذاليه عند التنازع اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم فى شئ ، فردوه الى الله والى الرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فعلمنا فوجدنا الله تعالى قال : (الا ما ذكيتم) والذكاة الشق وقد أمر النبي ﷺ بالذبح والحر فبما تمكن منه فوجب أن لا يتعدى حده عليه السلام ، وأمر عليه السلام بالاراحة فصح أن كل ذبح وكل شق قال به أحد من العلماء فهو ذكاة واذ هو ذكاة فان المذكى به خارج من التحريم الى التحليل ، ولوان الذكاة لا تكون الا بقطع بعض الأرباب المختلف فيها دون بعض أو بقطع جميعها أو بصفة من الصفات التي اختلف الناس فيها كما ذكرنا لما نسي الله تعالى يانها ولا أغفل رسول الله ﷺ اعلا منا بها حتى نحتاج فى ذلك الى رأى من لم يجعل الله تعالى رأيه حجة فى تينة فافرقها ، وحاش لله من ان يضع اعلا منا بما افترضه علينا حتى يشرعه لنا من دونه ^(١) بالأقوال الفاسدة نال الله ان فى مغيب ^(٢) هذا عن غاب عنه لعجبا ولكن ما كنا لننتدى لولا ان هدانا الله .

روينا من طريق البخارى ناموسى بن اسماعيل نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج قد ذكر حديثنا فيه . أنه قال : يا رسول الله ليس معنا مدى ^(٣) أفذبح بالقصب ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر ، ^(٤) . ومن طريق أحمد ابن شعيب أنا عمرو بن على نا يحيى بن سعيد القطان نا سفيان نا هو الثوري - حدثني أبي عن عباية بن رفاعه عن رافع بن خديج [قال] ^(٥) : قلت : يا رسول الله انا لاقو العدو غدا وليس معنا مدى فقال : ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وسأحدثك . أما السن فظم وأما الظفر فدى الحبشة ، ورويناه من طريق شعبة وزائدة . وأبي الأحوص . وعمر بن سعيد كلهم عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع ابن خديج عن النبي ﷺ فارتفع الاشكال ، .

فكل ما أهر الدم فى المتكمن منه وذكر اسم الله عليه من ذبح أو نحر فهو ذكاة يحل

(١) فى النسخة رقم (١٤) «حتى يصرعه لنا غيره» . (٢) هو بالنين المعجمة وفى النسخة رقم (١٤) «مغيب» ، بالنين المعجمة (٣) جمع مدينة وهى السكن (٤) هو فى صحيح البخارى ج ٧ ص ١٦٤ مطولا كما قال المؤلف . (٥) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٢٨ والحديث فى مسنده المصنف .

بها إلا كل ، ولو كان هنا صفة لازمة لينها عليه السلام كما بين وجوب ان لا يؤكل
الامانهر الدم وما ذكر اسم الله عليه وان لا يكون ذلك بسن ولا ظفر ، ومن أعجب
العجائب من أسقط (١) في الذكاة ما اشترطه الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام فيها
فبيح أكل مالم يسم الله تعالى عليه بنسيان أو تعمد وبيح أكل ما ذبح بعظم أو ظفر ثم
يزيد مالم يذكره الله تعالى ولا رسوله ﷺ برأيه الزايف من ان لا يكون ذلك الا من
امام (٢) وبأن يعم الودجين . والحلقوم . دون المرى . والذبح في بعض ذلك دون بعض
والنحر في بعض دون بعض وبأن لا يرفع يدا ، وأن لا يعتمد إبانة الرأس ، وأن
لا يلقى العقدة الى أسفل ، أو بان يقطع الثلاث الآراب والأكثر من النصف من كل واحد
من الأربعة أو بان يبين الحلقوم والمرى . فقط ان في هذا لعجا شنيعا لمن تأمله ،
وأشنع من هذا تهالك من تهالك على التداين (٣) بهذه الآراء ونصرها بما أكنه ونعوذ بالله
من الخذلان ، رويانا من طريق محمد بن الحنفى نايجي بن سعيد القطان عن سفيان الثوري
عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان حمار وحش ضرب
رجل عنقه في دار عبد الله بن مسعود فسألو ابن مسعود عنه ؟ فقال : صيد فكلوه .

قال أبو محمد : هذا حمار وحش متمكن منه في الدار (٤) ، ولا يخالفنا خصومنا في
أن المقدور عليه من الصيد ذكاته كذكاة الابل . والبقر . والغنم . ولا فرق ، ومن
طريق مروان بن معاوية الفزاري ، ويحيى بن سعيد القطان (٥) نا أبو غفار — هو الطائي —
قال : حدثني أبو مجلز قال : سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها ؟ فأمر ابن عمر باكلها . ومن
طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن علي بن أبي طالب قال في الدجاجة اذا
قطع رأسها : ذكاة سريعة أى كلها . ومن طريق وكيع نا حماد بن سلمة عن يوسف بن سعد
قال : ضرب رجل بسيفه عنق بطة فأبان رأسها فسأل عمران بن الحصين ؟ فأمره بأكلها ، وروينا
أيضا من طريق هشيم عن يونس بن عبيد . ومنصور بن المعتمر كلاهما عن يوسف
ابن سعد عن عمران بن الحصين وقد أدرك يوسف عمران ، ومن طريق ابن ابي شيبة نا
المعتمر بن سليمان التيمي عن عوف — هو ابن أبي جميلة — عن عبد الله بن عمرو بن هند الجلي (٦)
أن علي بن أبي طالب سئل عن رجل ضرب عنق بعير بالسيف وذكر اسم الله فقطعه فقال
علي : ذكاة وحية . ومن طريق وكيع نا مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس

(١) في النسخة رقم (١٦) « من يقطع » (٢) في النسخة رقم (١٤) « من ان لا يكون الامام »

(٣) في النسخة رقم (١٦) « وكذلك البنية » على التدين ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « وفي القل »

بزياة الواو (٥) في النسخة رقم (١٤) « الاضارى » (٦) هو بفتح الجيم والميم له تعريب

ابن مالك أن خبازا أنس ذبح دجاجة فاضطربت فذبحها من قفاها فأبان الرأس فأرادوا طرحها فأمرهم أنس بأكلها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو اسامة عن جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم عن عكرمة أن ابن عباس سئل عن ذبح دجاجة فظن (١) رأسها ؟ قال ابن عباس : ذكاة وحية . ومن طريق وكيع ناهشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن المعرور عن أبي الفرافصة عن أبيه أنه شهد عمر بن الخطاب أمر مناديا فنادى ألا ان الذكاة في الحلق واللبة وأقروا الأنفس حتى تزهق . ومن طريق وكيع ناسفيان - هو الثوري - عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال : الذكاة في الحلق واللبة . وعن ابن عباس ابلاغ الذبح أن تبلغ العظم ، وصح عنه من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن زكريا عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن ابن عباس قال : إذا أريق الدم وقطع الودج فكله . فهو لأمر بن الخطاب . وابن عباس أجمل ولم يفصلا . وعلى بن أبي طالب . وعمران بن الحصين . وأنس . وابن مسعود . وابن عمر لا يصح عن أحد من الصحابة خلافهم . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء : الذبح قطع الأوداج فقلت لعطاء : ذبح ذابح فلم يقطع الأوداج قال : ما أراه الا قد ذكاهم فليأكلها . فهذا عطاء يرى الذكاة كيف كانت . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي . وعبد الله بن أبي السفر كلاهما عن الشعبي أنه سئل عن ذبح من قفاه ؟ قال : إذا سميت فكل . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه سئل عن الذبيحة تذبح فتمر السكين فتقطع العنق كله ؟ قال : لا بأس به ذكاة سريعة . ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال : سألت إبراهيم النخعي عن رجل ضرب عنق حمار وحش ؟ فأمرني بأكله وسأله عن دجاجة ذبحت من قفاها ؟ فقال إبراهيم : تلك القفينة (٢) لا بأس بها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه سئل عن رجل ذبح بسيفه فقطع الرأس ؟ فقال الزهري : بشئ ما فعل فقال للرجل : أفأأكلها ؟ قال نعم . قال أبو محمد : لو كان مغلوبا لم يقل الزهري : بشئ ما فعل ، فصح أنه إنما قاله في متعمده . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : لو أن رجلا ذبح جديا فقطع رأسه لم يكن بأكله بأس . ومن طريق وكيع عن شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري في بطة ضربت رجل عنقها بالسيف فقال الحسن : لا بأس بأكلها . ومن طريق وكيع نا الربيع بن صبيح عن الحسن . وعطاء قالا جميعا

(١) أي قطع ، وفي النسخة رقم (١٦) : طبر رأسها ، وله تصحيح (٢) القفينة الشاة تذبح من قفاها ، ويقال فيها : القفنة بلاتون له صحاح .

فيمن ذبح فأبان الرأس : فلا بأس بأكله . ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص — هو ابن غياث — عن علي بن عباد فممن ذبح فأبان الرأس قال : كل ، وروى أيضا عن الضحاك . ومن طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن الشعبي أنه قال في الذبح لا يقطع الرأس فإن قطع الرأس فليأكل ، فؤلا . عطاء . وطاوس . ومجاهد . والحسن . والنخعي . والشعبي . والزهري . والضحاك يميزون أكل ما قطع رأسه في الذكاة ، وبعضهم أكل ما لم يقطع أوداجه . وما ذبح من قناه . وما ضربت عنقه .

٤٧١٠ — مسألة — وكل ما جاز ذبحه جاز نحره وكل ما جاز نحره جاز ذبحه الابل . والبقر . والغنم . والحمل . والدجاج . والمصافير . والحمام وسائر كل ما يؤكل لحمه فإن شئت فأذبح وإن شئت فأنحر ؛ وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وسفيان الثوري . والليث بن سعد . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . واسحق بن راهويه وبعض أصحابنا ، وقال مالك : الغنم والطير تذبح ولا تنحر فإن نحر شيء منها لم يؤكل ، وأما الابل فتنحر فإن ذبح منها شيء لم يؤكل ، وأما البقر فتذبح وتنحر ولا تعلم له في هذا القول سلفا من العلماء أصلا إلا رواية عن عطاء في البعير خاصة قد روى عنه خلافا ؛ واحتج بعضهم في ذلك بأن ذبح الحمل تعذيب له لطول عنقه وظل جلد .

قال علي : وهذه مكابرة للبيان وما تعذيبه بالذبح إلا كتعذيبه بالنحر ولا فرق ، وما جلده بأغظ من جلد الثور ، وما عنقه بأطول من عنق الابل ، وهو يرى الذبح في كل ذلك ، وما تعذيب المصفور . والحامة . والدجاجة بالنحر إلا كتعذيبها بالذبح ولا فرق ، وأطرف شيء احتجاجهم في ذلك بقول الله تعالى : (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) وهم أول مخالف لذلك فيجوزون فيها النحر ، وما نحن فلا يلزمنا ما أمر الله به نبي إسرائيل فإن احتج بعضهم بأن النبي ﷺ نحر الابل بمنى وذبح الكبشين أذضحي بها قلنا : نعم وهذا فضل لأمر وليس ذلك بمناع من غير هذا الفعل ، وقد صح عنه عليه السلام ما ذكرنا قبل من قوله : « ما نحر الدم وذكر اسم الله عليه فكل » ، وهذا هو الفتيا^(١) المينة التي لا يحمل تعذيبها لا العمل الذي لم ينه عما سواه ، وقد ذكرنا في المسألة التي قبل هذه عن عمر بن الخطاب ، وابن عباس الذكاة في الخلق واللبه ولم ينحها بأحد ما حيوان بل هتف عمر بذلك بحملا ؛ ولا يعرف لها مخالف من الصحابة أصلا بل قد ذكرنا الرواية عن علي في إباحة كل بعير ضرب عنقه بالسيف ورأى ذلك ذكاة وحية . ومن طريق عبد الرزاق نا وهب بن نافع أنه سمع

عكرمة يحدث ان ابن عباس امره ان يذبح جزورا وهو محرم، والجوز والبعر بلا خلاف *
ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: ذكر الله تعالى الذبيح في القرآن. فان ذبحت
شيئا ينحر أجزى عنك * ومن طريق محمد بن المثني ناؤه من ابن اسماعيل - ناسفان الثوري
عن ابن جريج عن عطاء قال: الذبيح من النحر، والنحر من الذبيح * ومن طريق عبد الرزاق
عن معمر عن الزهري، وقادة قال جميعا: الابل والبقر ان شئت ذبحت وان شئت نحرته *
ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد عن مجاهد قال: كان الذبيح فيهم والنحر
فيكم فذبحوها وما كادوا يفعلون فصل لربك وانحر *

قال أبو محمد: قد ذكرنا قول الله تعالى: (الا ما ذكيتم) وقول النبي ﷺ: «ما نهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكلوا» ولم يخص الله تعالى ذبحا من نحر ولا نحر من ذبح (وما كان ربك
نسيا) * ومن طريق مسلم نايجي بن يحيى نا أبو خيثمة - هو زهير بن معاوية عن الاسود
ابن قيس حدثني جندب بن سفيان قال: «شهدت الاضحى مع رسول الله ﷺ قال: من
كان ذبيح أضحته قبل أن يصلي أو نصلي (١) فليذبح مكانها أخرى ومن لم يذبح فليذبح باسم
الله» * ومن طريق شعبة عن زيد الأيامي عن الشعبي عن البراء بن عازب قال: قال رسول
الله ﷺ: «ان أول ما يبدأ به في يومنا هذا ان نصلي (٢) ثم رجع فنحر فن فعل ذلك
فقد أصاب مستنثا، ومن ذبح قبل ذلك (٣) فانما هو لحم قدمه لآله» وذكر الخبر * ومن طريق
مسلم نا محمد بن حاتم نا أحمد بن بكر نا ابن جريج نا خبرني أبو الزبير نا سمع جابر بن عبد الله
يقول: «صلى بنا رسول الله ﷺ يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فنحروا وظنوا ان
النبي ﷺ قد نحر فأمر النبي ﷺ من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ولا ينحروا
حتى ينحر رسول (٤) الله ﷺ» * وصح من طريق ابن عمر نا أوردا في كتاب
الأضاحي «ان رسول الله ﷺ كان يذبح وينحر بالمصلى، فأطلق عليه السلام في
الأضاحي الذبيح والنحر عموما وفيها الابل والبقر والغنم ولم يخص عليه السلام شيئا
من ذلك بنحر دون ذبيح ولا بذبيح دون نحر، ولو كان أحد الأمرين لا يجوز أو يكره
لبينه عليه السلام» وروينا من طريق أسماء بنت أبي بكر الصديق نحرنا على عهد رسول الله
ﷺ فرسا (٥)، وروينا عنها أيضا ذبحنا فرسا، وبالله تعالى التوفيق *

١٠٤٨ - مسألة - وأما غير المتمكن منه فذكاته أن يمات بذبيح أو بنحر حيث

(١) سقط لفظ «أو نصلي» في المتن (١٤) خطأ، وهو موجود في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ والحديث
احتمره المصنف (٢) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ سقط لفظ «ان» (٣) سقط من صحيح مسلم لفظ «قبل ذلك»
(٤) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ «التي» بدل «رسول الله» (٥) هو في الصحيحين *

أمكن منه من خاصة . أو من عجز . أو غخذ . أو ظهر . أو بطن . أو رأس . كبير . أو شاة . أو بقرة . أو دجاجة . أو طائر . أو غير ذلك سقط في غور فلم يتمكن من حلقه ولا من لبته فانه يلعن حيث أمكن بما يجعل به موته ثم هو حلال أكله ، وكذلك كل ما استعصى من كل ما ذكرنا فلم يقدر على أخذه فان ذكاته كذكاة الصيد ، ثم يؤكل على ما نصف في كتاب الصيد إن شاء الله تعالى وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي ثور . وأحمد . وإسحاق . وأصحابهم ، وهو قول أبي سفيان وأصحابنا ، وقال مالك : لا يجوز أن يذكى أصلاً إلا في الحلق واللثة وهو قول الليث . قال أبو محمد : وقولنا هو قول السلف كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا سفيان ابن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن زياد بن أبي مريم أن حمرا وحشيا استعصى على أهله فضربوا عنقه فقتل ابن مسعود فقال : تلك أسرع الذكاة . ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي ناسفيان . وشعبة كلاهما عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع ابن خديج ان بعيرا تردى في بئر فذكى من قبل شاكلته فأخذ ابن عمر منه عشيرا ^(١) بدرهمين . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان حدثني أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي حدثني عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج قال : تردى بعير في بئر فكان أعلاه أسفله فنزل عليه رجل فلم يستطع أن ينحرفه فقال ابن عمر : أجز عليه وأذكر اسم الله عز وجل فاجاز عليه من شاكلته فأخرج قطعاً قطعاً فأخذ منه ابن عمر عشيرا بدرهمين . ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد العزيز بن سياه سمع أبا راشد السلمي قال : كنت في مناخ ^(٢) لأهلي بظهر الكوفة ارعاهم فتردى بعير منها فحرته من قبل شاكلته فأتيت عليها فأخبرته فقال : اهدلي عجزه ، الشاة كلة الخاصة . ومن طريق وكيع ناعبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت عن مسروق ان بعيرا تردى في بئر فصار أسفله أعلاه قال : فأنانا على بن أبي طالب ؟ فقال : قطعوه أعضاء . وكلوه . ومن طريق وكيع نا سفيان — هو الثوري — عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال : ما أنجزك من البهائم فهو بمنزلة الصيد وهو أيضا قول عائشة أم المؤمنين ، ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ؛ ابن مسعود . وهلي . وابن عباس . وابن عمر . وأما المؤمنين : ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي الضحى عن مسروق انه سئل عن قالح ^(٣) تردى في بئر فذكى من قبل خاصرته فقال مسروق : كلوه ^(٤) .

(١) هو الجز من اجزاء العشرة ، يقال عشر وعشيرة (٢) جمع منجعة وهي سنة الابن كاللثة والثلاث تطعها غيرك يلعها ثم يرددها عليك اه صحاح (٣) القالح بالحاء المهملة الجلل الضخم ذو السنتين (٤) في النسخة رقم ١٦ : كلوه .

ومن طريق وكيع نا حريث عن الشعبي قال : اذا خشيت أن يفوتك ذكاتها فاضرب حيث أدركت منها . ومن طريق وكيع ناهشام الدستواقي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في البعير يتردى في البئر قال : يظن حيث قدروا ذكر اسم الله عز وجل .
ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم قال : تردى بعير في بئر فلم يجدوا له مقتلا فسل الأسود بن يزيد عن ذلك ؟ فقال : ذكوه من أدنى مقتله ففعلوا فأخذ الأسود منه بدرهمين . ومن طريق وكيع نا قره بن خالد قال : سمعت الضحاك يقول في بقرة شردت : هي بمنزلة الصيد ، وهو قول عطاء . وطاوس . والحسن . والحكم بن عتيبة . وابراهيم النخعي . وحساد بن أبي سليمان ، ولانعم المالك في هذا سلفا الا قولنا عن ربيعة .

قال أبو محمد : وقال قائلهم : ان كانت بمنزلة الصيد فأبحوا قتلها بالكلاب والجوارح فقلنا : نعم اذا لم يقدر عليها الا بذلك فهي في ذلك كالصيد ولا فرق .

قال علي : وهم أصحاب قياس بزعمهم وقد أجمعوا على أن الصيد اذا قدر عليه فهو بمنزلة النعم والانسيات في الذكاة فلا قالوا : ان النعم والانسيات اذ لم يقدر عليها فنزلت كمنزلة الصيد ؟ ولو صح قياس يوماما لكان هذا أصح قياس في العالم ، والعجب من قول مالك : إني لأراه عظيما ان يعمد الى رزق من رزق الله فيهرق من أجل كلب ولغ فيه ولم يقل هبنا : إني لأراه عظيما ان يعمد الى رزق من رزق الله فيضيع ويفسد لاجل ان لم يقدر على لبته ولا على خلقه : فلو عكس كلامه لأصاب بل العظيم كل العظيم هو أن يقول رسول الله ﷺ : « اذا ولغ الكلب في اناة أحدكم فليرقه » فيقول قائل برأيه لا يراق ، وان ينهى النبي ﷺ عن اضاعة المال فيضيع البعير . والبقرة . والشاة . والدجاجة ونحن قادرون على تذكيتهما من أجل عجزنا عن ان تكون التذكية في الخلق واللبة فهذا هو العظيم حقا .

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (الاما ذكيتم) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فصح ان التذكية كيفما قدرنا لانكلف منها ما ليس في وسعنا . روينا من طريق البخاري نا موسى بن اسماعيل نا أبو عروانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة ابن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج . قال : كنا مع النبي ﷺ فذكر الخبر وفيه . فند بعير وكان في القوم خيل يسيرة [فطلبوه] (١) فأعيام فأهوى اليه رجل بسهم لحبسه الله عز وجل فقال رسول الله ﷺ (٢) : « ان لهذه البهاائم أوابدا كأوابد الوحش

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٦٥ (٢) في صحيح البخاري « البهاائم » بدل « رسول الله

فأند عليكم [منها] (١) فاصنعوا به هكذا، ومن طريق مسلم نا بن أبي عمر ناسفان بن عينة حدثني عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده رافع ابن خديج أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ فشد علينا بعير فرمينا بالبل حتى وهضناه، (٢) وذكر الحديث.

قال علي: الوهص الكسر والاسقاط إلى الأرض ولا يبلغ البعير هذا الأمر إلا وهو منفذ المقاتل، وقد أذن عليه السلام في رميه بالنبل، والممهود منها الموت باصابتها وهذا أذن منه عليه السلام في ذكاتها بالرأى.

قال علي: وهنا خبر لو ظفروا بمثله لظفروا كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن حماد بن سلمة عن أبي العشاء عن أبيه قالت: يا رسول الله أمتكون الذكاة إلا في الحلق واللثة؟ قال: لو طعنت في فخذها لأجزأك. (٣)

قال أبو محمد: أبو العشاء قيل: اسمه أسامة بن مالك بن قهطم، وقيل: عطارد، برز (٤)، وفي الصحيح الذي قدمنا كفاية، وهذا ما تكرر فيه ظاهر القرآن. والسنن. والصحابة. وجهور العلماء. والقياس، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٤٩ - مسألة - وما قطع من البهيمة وهي حية أو قبل تمام تذكيته فإن عنها فهو ميتة لا يحل أكله، فإن تمت الذكاة بعد قطع ذلك الشيء أكلت البهيمة. ولم تؤكل تلك القطعة وهذا ما لا خلاف فيه لأنها زالت البهيمة وهي حرام أكلها فلا تقع عليها ذكاة كانت بعد مفارقتها لما قطعت منه.

١٠٥٠ - مسألة - وما قطع منها بعد تمام التذكية وقبل موتها لم يحل أكله مادامت البهيمة حية فإذا ماتت حلت هي وحلت القطعة أيضا لقول الله تعالى: (فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها) فليبيع الله تعالى أكل شيء منها إلا بعد وجوب الجنب وهو في اللغة الموت. فإذا ماتت فالذكاة واقعة على جميعها إذ ذكيت، فالذي قطع منها مذكي فإذا حلت هي حلت أجزاؤها، وبالله تعالى التوفيق، ولا خلاف بين أحد في أن حكم البدن في ذلك حكم سائر ما يذكي، وقد ذكرنا قول عمر: أقرؤا الأنفس حتى ترهق ولا تخافن له في ذلك من الصحابة.

(١) الزيادة من صحيح البخاري، والأواب جمع أيمة وهي التي توحشت ونفرت (٢) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١١ مطولا كما قال المصنف (٣) الحديث في سنن أبي داود عن أحمد بن يونس عن حماد بن سلمة الخ ج ٣ ص ٦٣ قال أبو داود: لا يصلح هذا إلا للزبدية والوحش اه، وقال الخطابي: ضعفوا هذا الحديث لأن راويه مجهول وأبو المعمر لا يدري من أبوه، ولم يروعه غير حماد بن سلمة اه، قال المنذري: وأخرجه الترمذي والثعالبي وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث غريب لا نراه في إلا من حديث حماد بن سلمة اه والله أعلم (٤) كذا في جميع النسخ، وفي التقريب «برز أو بل» ووقع في ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب «بن بكر» ولعله تحريف من التباخ والمصححين.

١٠٥١ - مسألة - والتذكية من الذبح . والنحر . والطنن . والضرب جائزة بكل شيء إذا قطع قطعة السكين أو نفذ نفاذ الرمح سواء في ذلك كله . العود المحدد . والحجر الحاد . والقصب الحاد . وكل شيء حاشا آلة أخذت بغير حق وحاشا السن . والظفر . وما عمل من سن . أو من ظفر منزوعين أو غير منزوعين ، وإلا عظم خنزير أو عظم حمار أهلى . أو عظم سبع من ذوات الأربع . أو الطير حاشا الضباع . أو عظم انسان فلا يكون حلالا ماذبح أو نحر بشيء . مما ذكرنا بل هو ميتة حرام .

والتذكية جائزة بعظم الميتة وبكل عظم حاشا ما ذكرنا وهي جائزة بمدى الحبش فما ذكاه النجى . والحبشى . وكل مسلم فهو حلال ، فلو عمل من ضرر القيل سهم . أو ربح . أو سكين لم يحمل أكل ماذبح أو نحر به لأنه سن ، فلو عملت من سائر عظامه هذه الآلات حل الذبح . والنحر . والرعى بها ، وقال أبو حنيفة . ومالك : التذكية بكل ذلك حلال حاشا السن قبل أن يزرع من القمح . وحاشا الظفر قبل أن يزرع من اليد فإنه لا يؤكل ماذبح بها لأنه خنق لا ذبح ، وقال الشافعى : كل ما ذكرنا بكل ما ذكرنا خلال أكله حاشا ما ذكرنا بشيء . من الأظفار كلها ، والعظام كلها منزوع كل ذلك أو غير منزوع فلا يؤكل ، وهو قول الليث بن سعد ، وقال أبو سليمان : كقول الشافعى سواء سواء إلا أنه قال : لا يؤكل ماذبح أو نحر أو رمى بآلة مأخوذة بغير حق ، فأما قول أبى حنيفة . ومالك فلا نعله عن أحد قبلهما ولا نعلم لما فيه سلفا من أهل العلم . ولا حجة أصلا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس بل هو خلاف السنة على ما نورد بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فسقط هذا القول جملة فوجب قولنا . وقول الشافعى . والليث . وأبى سليمان . فوجدنا ما روينا من طريق سفيان الثورى حدثنى أبى عن عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج قلت : يا رسول الله أنا لا أقر العدو غدا وليس معنا مدى

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وسأحدثك ، أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحبشة ، وقد ذكرناه في أول كلامنا في التذكية بإسناده (١) فأما نحن فتملقنا بنيه عليه السلام ولم تنمده ولم نحرم إلا ماذبح أو رمى بسن أو ظفر فقط ولم نجعل العظمية سببا للنبع من الذكاة الا حيث جعلها رسول الله ﷺ سببا لذلك وهو السن . والظفر فقط ، وإنما منعنا من التذكية بعظام الخنزير . والحمار الأهلى . أو سبع ذوات الأربع . أو الطير لقوله تعالى في الخنزير : (فإنه رجس) ولقول النبى ﷺ في الحر الأهلية « فإنها رجس » ، فهي كلها رجس ، والرجس واجب اجتنابه ، ولا يحمل أمساكها الا حيث أباحها نص ، وليس ذلك الا لما كرهها

واستخدامها ويعملها وابتاعها يعني الحر فقط ، ومنعنا من التذكية بعظام سباع ذوات الأربع . والطير انتهى النبي ﷺ عنها جلة على ما ذكرنا قبل فلم نحل منها الا ما أحله النص من تملكها للصيد بها وابتاعها لذلك فقط والافهى حرام وبعض الحرام حرام .
وأما عظم الانسان فلان مواراة فرض كافرا كان أو مؤمنا ، وأباحت التذكية بعظام الميتة لقول النبي ﷺ : « إنما حرم من الميتة أكلها ، وحرم عليه السلام بيعها والدفع بشحمها فلا يحرم من الميتة شيء الا ذلك ولا مزيد »

واحتج الشافعي وأصحابنا بقول النبي ﷺ : « فانه عظم ، فجعل العظمية علة للنهي من التذكية حيث كان العظم أو أي عظم كان »

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأنه تعدد الحدود الله تعالى وحدود رسوله عليه السلام لآل النبي ﷺ لو أراد ذلك لما عجز عن أن يقول : ليس العظم والظفر ، وهو عليه السلام قد أوتي جوامع الكلم وأمر عليه السلام بالبيان ، فلو أنه عليه السلام أراد تحريم الذكاة بالعظم لما ترك أن يقوله ولا استعمل التحليق والاكتار بلا معنى في الاقتصار على ذكر السن فهذا هو التليس والاشكال لا البيان ، ونحن وهم على يقين من أنه عليه السلام حكم بأن المنع من التذكية بالسن انما هو من أجل كونه عظما ونحن موقنون بأنه عليه السلام لو أراد كل عظم لما سكت عن ذلك فقد زادوا في حكمه عليه السلام ، ما لم يحكم به ، وأيضا فقد تناقضوا في هذا الخبر نفسه لأنه عليه السلام جعل السبب في منع التذكية بالظفر انما هو كونه مدي الحبشة فيلزمهم ان يطردوا أصلهم فيمنعوا التذكية بمدى الحبشة من أي شيء كانت والا فقد تناقضوا فان ادعوا هنا اجماعا كانوا كاذبين قائلين ما لا علم لهم به .
وقد رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعدا لا على عن معمر عن عبد الله بن طلوس عن أبيه انه كره ذبيحة الزنجي ، وأما نحن فلا نجعل كون ما يذكي به من مدى الحبشة سببا لتحريم أكله الا في الظفر وحده حيث جعله رسول الله ﷺ ولا نجعل العظمية سببا لتحريم أكل ما يذكي بما هي فيه الا في السن وحده حيث جعله رسول الله عليه السلام ، وهذا في غاية البيان والوضوح . والله تعالى التوفيق . وقد روى نحو قولهم عن بعض السلف كاريونا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم قال : يذبح بكل شيء غير أربعة السن . والظفر . والعظم . والقرن . ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن قال : كل ما فري الأوداج وأهراق الدم الا الظفر . والناص . والعظم .

وروى نحو قولنا عن بعض السلف أيضا كاريونا من طريق سعيد بن منصورنا أبو معاوية نا الإعمش عن ابراهيم قال : ما فري الأوداج فكل الإلبس والظفر هو من طريق

سعيد بن منصور ناخديج بن معاوية عن أبي اسحاق السبيعي قال : كان يكره التابسو الظفر .
قال أبو محمد : وخالف الخنفيون والمالكيون هذه السنة بأرائهم وليس في العجب أعجب من
اخراجهم العلل الكاذبة الفاسدة المفترقة من مثل تعطيل الربا بالادخار والاكل ، وتعطيل مقدار
الصدقات بأنه عوض ما يستباح به العضو وسائر تلك العلل السخيفة الباردة المكذوبة ، ثم يأتون
الى ما جعله النبي ﷺ سيا التحريم أكل ما ذكرى به بقوله فانه عظم وانتهى الحشيش ولا يعملون
بها بل يجعلون نفوسا من الكلام ويخرجون من أنفسهم علة كاذبة سخيفة وهي الحق ، ونسألهم
عن أطال ظفره جدا وشجوه ورقه حتى ذبح به عصفورا صغيرا فمرى كاتبرى السكين أي وكل
أم لا ؟ (فان قالوا) : لا تر كواعتهم في الحق وان قالوا : يؤكل تر كواقتهم في الظفر المنزوع .
(فان ذكروا) : ما روياه عن شعبة عن سبك (١) بن حرب عن مري بن قطري
عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : انهر الدم بما شئت واذكر اسم الله
قلنا : هذا خبر ساقط لأنه عن سبك بن حرب وهو يقلل التلقين عن مري بن قطري
وهو مجبول ، ثم لو صح لكان خبر رافع بن خديج زائداً عليه تخصيصاً يلزم اضافته اليه
ولا بد ليستعمل الخبران معا ، (فان ذكروا) : ما روينا من طريق معمر عن عوف
عن أبي رجاء الطاردي قال : سألت ابن عباس عن أرنب ذبحتها بظفره ؟ فقال :
لأنك أكلتها فانها المخنفة ، وفي بعض الروايات إنما قتلها خففا فلا حجة لهم فيه لوجهين ،
احدهما ان لاحجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه حجة عليهم وخلاف قولهم
لأن ابن عباس لم يشترطه منزوعاً من غير منزوع .

وأما منعنا من أكل ما ذبح أو نحر أو رمى بآلة مأخوذة بغير حق فقول الله تعالى :
(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقول رسول الله ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم
عليكم حرام ، ولا شك في ان ما ذبح أو نحر بآلة مأخوذة بغير حق فبالباطل تولى ذلك منه
وإذ هو كذلك يمين فبالباطل يؤكل ، وهذا حرام بالنس ، وأيضا فان الذكاة (٢) فعل
مفترض مأثور به طاعة لله عز وجل واستعمال المأخوذة بغير حق في الذبح . والنحر .
والرمي فصل محرم معصية لله تعالى هذان قولان متيقنان بلا خلاف ، فاذ هو كذلك فن
الباطل البحت والكذب الظاهر ان تتوب المعصية عن الطاعة وان يكون من عصي الله
تعالى ولم يفعل ما أمر به مؤذيا لما أمر به ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٥٣ - مسألة - وما نرد وخرق (٣) ولم ينفذ فهاذا السكين والسهم لم يمل أكل

(١) في النسخة رقم (١٤) «فان ذكرنا رواية شعبة عن سبك (٢) في النسخة رقم (١٩) « وايضا فانه ذكاة ،

(٣) الرد بالآلة للثقة البكر ، والترديد القبح هو البكر قبل ان يرد والخرق بالعلم المسجبة الطعن .

ما قل به، وكذلك ما ذبح بمشاة، أو بمنجل لقول رسول الله ﷺ: «إن الله كتب الاحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته ليرح ذبيحته»، فالتردد والذباح بشيء، مضرس لم يذبح كما أمر ولا ذكي كما أمر، ففي ميتة العجب من منعهم الأكل هنا لأنه لم يذبح كما أمر ولم يذبح بل بآلة نهي عنها ثم يجوزون أكل ما نحر أو ذبح بآلة منهي عنها مأخوذة بغير حق ولا فرق بين ذلك أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٥٣ - مسألة - ولا يجوز التذكية بآلة ذهب أو مذهبة أصلاً للرجال، فإن فصل الرجل فهو حرام على الرجال والنساء، فإن ذكرت بها امرأة فهو حلال (١) للرجال وللنساء لتحريم النبي ﷺ الذهب على ذكور أمته (٢) وإباحته إياه لآناها، فمن ذكى من الرجال بآلة ذهب أو مذهبة (٣) فقد استعمل آلة محرمة عليه استعمالها فلم يذبح كما أمر؛ والمرأة بخلاف ذلك.

١٠٥٤ - مسألة - التذكية بآلة فضة حلال لأن لم يته إلا عن آنيها فقطو ليس السكين، ولا الرمح، ولا السهم ولا السيف آنية.

١٠٥٥ - مسألة - فمن لم يجد إلا أسناً أو ظفراً أو عظم سبع أو طائر أو ذى أربع أو خنزير أو حمار أو إنسان أو ذهب وخشى موت الحيوان لم يحل له أن يأكل ما ذكى بشيء من ذلك لأنه لا يكون ذكاة بشيء من هذا كله أصلاً فهو عادم ما يذكى به وليس مضياً له لأنه لم يجد ما يجوز أن يذكيه به فذلك الحيوان غير مذكى أصلاً.

١٠٥٦ - مسألة - فمن لم يجد (٤) إلا آلة منصوبة أو مأخوذة بغير حق وخشى الموت على حيوانه ذكاه بها وحل له أكله لقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) فحرام على صاحب الآلة منعه منها إذا خشى ضياع ماله بموته جيفة، فإذا هو حرام على صاحبها منعه منها فترض على صاحب الحيوان أخذها والتذكية بها فهو مطيع بذلك أحب صاحب الآلة أو كرهه وبالله تعالى التوفيق.

١٠٥٧ - مسألة - وتذكية المرأة الحائض وغير الحائض - والنهي - والآثام والآخرس - والفاسق - والجنب - والآبق وما ذبح أو نحر لغير القبلة عمداً أو غير عمد جائز أكلها إذا ذكوا وسموا على حسب طاقمهم بالإشارة من الآخرس ويسمى الأجمعي بلفظه لقول الله تعالى: (الأمم ما ذكيتم) فغاطب كل مسلم ومسلمة وقال تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا

(١) في النسخة رقم (١٤) فإن ذكرت المرأة حل، وما هنا أتى سابق كلام الصنف (٢) في المستقرم (٣) على ذكر إن أمته، وما هنا أتى بلفظ الحديث (٤) في المستقرم (١٤) أو بمنجبة (٤) في المستقرم (١٤) فإن لم يجد.

وسمها) فلم يكفروا من التسمية الا ما قدروا عليه وهو (١) قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي سليمان، وفي كل ما ذكرنا خلاف، وقد ذكرنا منع طاووس من اكل ذبيحة الزنجي، وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن سعيد هو ابن أبي عروبة عن قتادة عن حيان عن جابر هو ابن زيد عن ابن عباس قال: الاقلف لا تؤكل لذبيحة ولا تقبل له صلاة ولا تجوز له شهادة، وأجاز ذبيحته الحسن، وحامد بن أبي سليمان، ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله بن موسى عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر انه كره أكلها - يعني ذبيحة الآبق - وأجازها سعيد بن المسيب، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر انه كان يكره ان يأكل ذبيحة لغير القبلة، وصح عن ابن سيرين، وجابر بن زيد مثل هذا، وصحت اباحه ذلك عن النخعي، والشعبي، والقاسم ابن محمد، والحسن البصري اباحه أكلها.

قال أبو محمد: لا يعرف لابن عباس في ذبيحة الاقلف مخالف من الصحابة، ولا لابن عمر في ذبيحة الآبق، وما ذبح لغير القبلة مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وقد خالفوهما. ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين انه كان اذا سئل عن ذبيحة المرأة، والصبي؟ لا يقول فيهما شيئا، وعن عكرمة، وقاتدة يذبح الجنب اذا توشأ، وعن الحسن بن يسلم وجهه وذراعيه، ويذبح، وأجازها ابراهيم، وعطاء، والحكم بغير شرط.

قال أبو محمد: لو كان استقبال القبلة من شروط التذكية (٢) لما أغفل الله تعالى بيانه وكذلك سائر ما ذكرنا قبل، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٥٨ - مسألة - وكل ما ذبحه، أو نحره يهودي، أو نصراني، أو مجوسي نساؤهم، أو رجالهم فهو حلال لنا، وشحمها حلال لنا اذا ذكروا اسم الله تعالى عليه؛ ولو نحر اليهودي بعيرا أو أرنباً حل أكله ولا نبأ ما حرم عليهم في التوراة، وما لم يحرم، وقال مالك: لا يحل أكل شحم ما ذبحه اليهودي ولا ما ذبحوه (٣) مما لا يستحلونه، وهذا قول في غاية الفساد لانه خلاف القرآن، والسنن، والمعقول، أما القرآن فان الله تعالى يقول: (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) وقد اتفقتا على أن المراد بذلك ما ذكوه لا ما أكلوه لانهم يأكلون الخنزير والميتة والدم ولا يحل لنا شيء من ذلك باجماع منهم ومنا فاذ ذلك كذلك فلم يشترط الله تعالى ما أكلوه بمأثم يأكلوه (وما كان

(١) في النسخة رقم (١٦)، وهذا، (٢) في النسخة رقم (١٦)، لو كان استقبال القبلة شرطا في التذكية،

(٣) في النسخة رقم (١٦)، ولا ما ذكوه.

ربك نسيا) وأما القرآن. والأجماع فقد جاء القرآن وصح الأجماع بأن دين الإسلام نسخ كل دين كان قبله، وإن كان التزم ما جاءت به التوراة أو الانجيل ولم يتبع القرآن فإنه كافر مشرك غير مقبول منه فأذلك كذلك فقد أبطل الله تعالى كل شريعة كانت في التوراة والانجيل. وسائر الملل. واقترض على الجن والانس شرائع الإسلام، فلا حرام الا ما حرم فيمولا حلال الا ما حلل فيه ولا فرض الا ما فرض فيه ومن قال في شيء من الدين خلاف هذا فهو كافر بخلاف من أحد من الأئمة. وأما السنة فقد ذكرنا في كتاب الجهاد من كتابنا هذا من حديث جراب الشحم المأخوذ في خير فلم يمنع النبي ﷺ من أكله بل أباه لمن وقع له من المسلمين. وروينا من طريق أبي داود الطيالسي ناسيلان بن المغيرة عن حميد بن هلال العدوي سمعت عبد الله بن مغفل يقول: «دلى جراب من شحم يوم خير فأخذه والتزمته فقال لي رسول الله ﷺ: هو لك»، والخبر المشهور من طريق شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك: «أن يهودية أهدت لرسول الله ﷺ شاة مسمومة فأكل منها، ولم يحرم عليه السلام شيئا منها لاشحم بطنها ولا غيره». وأما المعقول فن المحال الباطل ان تقع الذكاة على بعض شحم الشاة دون بعض وما نعلم لقولهم هنا حجة أصلا من قرآن. ولا من سنة صحيحة ولا رواية سقيمة. ولا قياس، والعجب انهم يسمعون الله تعالى يقول: (وطعامكم حل لكم) او من طعامنا الشحم والجل وسائر ما يحرمونه أو حرم الله تعالى عليهم على لسان موسى ثم نسخوا أبطلوا أحله على لسان عيسى ومحمد عليها السلام بقوله تعالى عن عيسى: (ولاحل لكم بعض الذي حرم عليكم) وبقوله تعالى عن محمد صلى الله عليه وسلم (التي ألهي الذي يحدونه مكتوب عندهم في التوراة والانجيل بأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وبقوله تعالى: (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه) ثم يصرون على تحريم ما يحرمونه تمام مقرون بأنه حلال لهم ويسألون عن الشحم والجل أحلالهما اليوم لليهود ام حرام عليهم اليوم؟ (فان قالوا) بل هو حرام عليهم الى اليوم كفروا بلا مريضة إذ قالوا: ان ذلك لم ينسخه الله تعالى، وان قالوا: بل هو حلال لهم صدقوا ولو هم ترك قولهم الفاسد في ذلك؛ ونسألهم عن يهودي مستخف بدينه يأكل الشحم قدح شاة أيحل لنا أكل شحمها لاستحلال ذابحها له أم يحرم علينا تحقيقا في اتباع دين اليهود دين الكفر ودين الضلال؟ ولا بد من أحدهما، وكلاهما خلة خسف، ويلزمهم ان لا يتحلوا أكل ما ذبحه يهودي يوم سبت ولا أكل حيتان صاها يهودي يوم سبت، وهذا مما تناقضوا فيه وقدرنا عن عمر بن الخطاب. وعلى. وابن مسعود. وعائشة أم المؤمنين. وأبي الدرداء. وعبد الله بن زيد. وابن عباس. والعرياض بن سارية. وأبي أمامة. وعبادة بن الصامت. وابن

عمر إباحة ماذبحه أهل الكتاب دون اشتراط لما يستطونه عما لا يستطونه ، وكذلك عن جمهور الثابعتين كإبراهيم النخعي . وجير بن نفير . وأبي مسلم الخولاني . وضمرة بن حبيب . القاسم بن خيمرة . ومكحول . وسعيد بن المسيب . ومجاهد . وعبد الرحمن بن أبي ليلى . والحسن . وابن سيرين . والحارث المكي . وعطاء . والشعبي . ومحمد بن علي بن الحسين . وطاوس . وعمر بن الأسود . وحامد بن أبي سليمان . وغيرهم لم نجد عن أحد منهم هذا القول إلا عن قتادة ثم عن مالك . وعبد الله بن الحسن ، وهذا مما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يخالف لهم منهم وخالفوا فيه جمهور العلماء ، وقولنا هو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والليث بن سعد . وأبي حنيفة . والثاقي . وأبي سليمان . وأحمد . وإسحق . وأصحابهم . وأما الجوس فقد ذكرنا في كتاب الجهاد أنهم أهل كتاب لحكمهم حكم أهل الكتاب في كل ذلك ، (فإن ذكروا) . ماروناه من طريق وكيع عن سفيان عن قيس بن مسلم الجدي عن الحسن بن محمد كتب رسول الله ﷺ إلى الجوس من أهل هجر يدعوهم إلى الإسلام فمن أسلم قبل منه ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح منهم امرأة ، فهذا مرسل ولا حجة في مرسله . نأحسام نأعبد الله بن محمد البايعي نأحمد ابن مسلم نأأبو ثور إبراهيم بن خالد نأعبد الوهاب عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن رجل مريض أمر بجوسيا أن يذبح ويسمى ففعل ذلك ؟ فقال سعيد بن المسيب : لا بأس بذلك ؛ وهو قول قتادة وأبي ثور .

قال أبو محمد: لم يفسح الله تعالى في أخذ الجزية من غير كتاب وأخذها النبي ﷺ من الجحوس وما كان ليخالف أمر ربه تعالى *

فان ذکر و اقول الله تعالی: (ان تقولوا: انما نزل الكتاب علی طائفتین من قبلنا وان کنا عن دراستهم لتأفین قلنا: انما قال الله تعالی: هذا بنص الآیة ینبأ عن هذا القول لا تصحیحاً له؛ وقد قال تعالی: (ورسلنا لم قصصهم علیک) ۞

١٠٥٩ - مسألة - ولا يهل أكل مأكاه غير اليهودي، والنصراني، والمجوسي؛ ولا مأكاه مرتدالي دين كتابي أو غير كتابي، ولا مأكاه من انتقل من دين كتابي إلى دين كتابي، ولا مأكاه من دخل في دين كتابي بعد مبعث النبي ﷺ لأن الله تعالى لم يسع لنا إلا ما ذكرناه أو ذكاه الكتابي كما قدمنا، وكل من ذكرنا ليس كتابيا لأن كل من كان على ظهر الأرض من غير أهل الكتاب قهرض عليهم أن يرجعوا إلى الإسلام إذ بعث الله تعالى محمدا ﷺ به، أو القتل فدخل في دين كتابي غير مقبول منه ولا هو من الذين أمر الله تعالى بأكل ذبائحهم، والمراد منها بهم كذلك هو الخارج من دين كتابي إلى دين كتابي

كذلك لأنه إنما تذم وحرم قله بالدين الذي كان آباؤه عليه فوجه الى غيره قرض للذمة لا يقر على ذلك، وهذا كله قول الشافعي. وأبي سليمان، وبالله تعالى التوفيق ۝

١٠٦٠ - مسألة - ومن ذبح وهو سكران أو في جنونه لم يحل أكله لأنها غير مخاطبين في حال ذهbab عقولهما يقول الله تعالى: (الاما ذكيتم) فان ذكبا بعد الصحو والا فاقه حل أكله لأنها مخاطبان كسائر المسلمين، وبالله تعالى التوفيق ۝

١٠٦١ - مسألة - وما ذبحه أو نحره من لم يبلغ لم يحل أكله لأنه غير مخاطب بقول الله تعالى: (الاما ذكيتم) وقد أخبر رسول الله ﷺ أن الصبي مرفوع عنه القلم حتى يبلغ ۝

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين أنه كان إذا سئل عن ذبيحة المراق أو الصبي؟ لا يقول فيها شيئاً، وبالمنع منها يقول: أبو سليمان. وأصحابنا، وأباحها النخعي، والشعبي، والحسن، وعطاء، وطاوس، ومجاهد قال أبو محمد: قد وافقونا على أن نكاحه ولو لم ينعكح ويصوم ولا يحرم من غيره فمن أنه لا تلزمه صلاة ولا صوم ولا حرام لأنه غير مخاطب بذلك ولا يجزى حجه عن غيره فمن أين أجازوا ذبيحته؟ ۝

١٠٦٢ - مسألة - وكل حيوان بين اثنين فصاعداً فذكاه أحدهما بغير إذن الآخر فهو ميتة لا يحل أكله ويضمن لشريكه مثل حصته مشاعاً في حيوان مثله فان لم يوجد أصلاً قيمته إلا أن يرى به موتاً أو تعظم مؤته فيضيع فله تذكيته حيثنذ، وهو حلال لما ذكرنا من تحريم الله تعالى أكل أهوالنا بالباطل، وقوله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فهو منتفذ في ذبحه متاع غيره، فان كان ذلك صلاحاً جاز كما قلنا لقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى) ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال وهو قول أبي سليمان. وأصحابنا ۝

١٠٦٣ - مسألة - ومن أمر أهله أو وكيله أو خادمه بتذكية ما شأوا من حيوانه أو ما احتاجوا اليه في حضرته أو مغيبه جاز ذلك، وهي ذكاة صحيحة لأنه باذنه كان ذلك ولم يعتمد المذكي حيثنذ ولذلك في مال نفسه وبالله تعالى التوفيق ۝

١٠٦٤ - مسألة - ولا يحل كسر قصا الذبيحة حتى تموت فان فعل بعد تمام الذكاة فقد عصا ولم يحرم أكلها بذلك لأنه لم يرح ذبيحته اذ كسر عبقها ولم يحرم أكلها لأنه اذا تمت ذكاتها قد حل أكلها بذلك اذا ماتت ۝

١٠٦٥ - مسألة - وكل ما غاب عنه ما ذكاه مسلم فاسق، أو جاهل، أو كتابي خلال أكله لما روينا من طريق البخاري نا محمد بن عبيد الله هو أبو ثابت المدني - نا أسامة بن حفص عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين نا قولها قالوا للنبي ﷺ: ان قومنا يؤتونا

بالحم لا تدرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال عليه السلام : سموا الله أتم وكلوا قالت عائشة : وكانوا حديثي عهد بكفر ، فان قالوا : وقد رويتم هذا الخبر من طريق سفيان بن عيينة ، وفيه انه عليه السلام قال : اجتهدوا ايمانهم وكلوا ، قلنا : نعم وروناه من طريق سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ ، فهذا مرسل والمرسل لا تقوم به حجة ، وبالله تعالى التوفيق .
١٠٦٦ مسألة - وكل ما تردى أو أصابه سبع أو نطحه ناطح ، أو انخفق فانتثر دماغه ؛ أو انقضى مصرانه ، أو انقطع نخاعه ، أو انتشرت حشوته فأدرئ فيه شيء من الحياة فذبح أو نحر حل أكله وانما حرم تعالى ما مات من كل ذلك .

برهانه قوله تعالى : (إلا ما ذكيت) فاستثنى من ذلك كله ما أدركت ذكاته ولا نبال من أيم ما مات قبل لأن الله تعالى لم يشترط ذلك بل أباح ما ذكينا قبل الموت فلو قطع السبع حلقتها نحرته وحل أكلها ولو بقي في الحلق موضع يذبح فيه ذبحت وحل أكلها . وروىنا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذؤيب عن محمد بن يحيى بن جبان عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب انه وجد شاة لم تموت فذبحها فتموت فسألت زيد بن ثابت ؟ فقال : إن الميتة تتحرك فسألت أبا هريرة ؟ فقال : كلها إذا طرفت عنها أو تحركت قائمة من قوائمها . ومن طريق ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أن على ابن أبي طالب قال : إذا ضربت برجلها أو ذنبها أو طرفت بعينها فذكيه ومن طريق سفيان ابن عيينة عن الزكين بن الربيع عن أبي طلحة الأسدي قال : عدى الذئب على شاة فقرى بطنها فسقط منه ^(١) شيء إلى الأرض فسألت ابن عباس ؟ فقال : انظر ما سقط منها إلى الأرض فلا تأكله وأمره أن يذكيها فياكلها . ومن طريق محمد بن المثنى ناعبد الله بن داود الخريبي عن أبي شهاب - هو موسى بن نافع - عن الثعالب بن علي قال : رأى سعيد بن جبير في دارنا ناعامة تركض برجلها فقال : ماهذه ؟ قلنا : وقد وقعت في بر فقال : ذكوا فان الوقيذ ما مات في وقده . ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا محمد بن عبيد نا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى : (والمنخقة) قال : هي التي تموت في خناقها (والموقودة) التي توقد فتموت (والمتردة) التي تردى فتموت (وما أكل السبع إلا ما ذكيت) من هذا كله فاذا وجدت ان طرף عنها أو تحرك أذنها من هذا كله منخقة . أو موقودة . أو متردة . أو ما أكل السبع ؛ أو نطحة فهي لك حلال إذا ذكيتها . ومن طريق سعيد بن منصور نا جريير بن عبد الحميد عن الزكين بن الربيع عن أبي طلحة الأسدي انه سمع ابن عباس سئل عن شاة بقر الذئب بطنها فوضع قصبا ^(٢) إلى الأرض ، ثم ذبحت ؟ فقال ابن عباس : ما سقط . من قصبها إلى الأرض

(١) كذا في جميع النسخ ، والظاهر فسقط منها ، (٢) التصيب بعض القلف وسكون الصاد المهملة إلى زوى الصاربه

فلا تأكله فانه ميتة وكل ما بقي ، ولا يعرف لمن ذكرنا مخالف من الصحابة ، وهي رواية ابن وهب عن مالك بن نويرة ياخذ اصما عيل ؛ وما تعلم للقول الآخر حجة أصلاً ولا متعلقاته . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم اناجاج عن الشعبي عن الحارث عن علي قال : اذا وجد الموقود ذوق المتردية والطليحة وما أصاب السبع فوجدت تحريك يد أو رجل (١) فذكها وكل ، قال هشيم : واخبرنا حصين - هو ابن عبد الرحمن - ان ابن أخي مسروق سأل ابن عمر عن صيد المناجل ؟ فقال : إنه يمين منه الشيء وهو حي فقال ابن عمر : أما ما أبان فهو حي فلا تأكل وكل ما سوى ذلك ، وأما من قال : ينظر من أي الأمرين مات قبل قول فاسد لأنه لا يقدر فيه على برهان من قرآن . ولا من سنة ، ونسأله عن ذبح ، أو نحر كما أمر الله تعالى ثم رمى رام حجرأ وشدخ رأس الذبيحة أو النجيرة بعد تمام الذكاة فمات للوقت ؟ أتوكل أم لا ؟ فمن قولهم : نعم فصح أن المراعى إنما هو ما جاء به النص مما ذكر في ثم لا ينال ما مات من الذكاة أم من غيرها ؟ لأن الله تعالى لم يشترط لنا ذلك (وما كان ربك نسياً) ومن الباطل ان يلزمنا الله تعالى حكماً ولا يعينه علينا .

— كتاب الصيد —

١٠٦٧ — مسألة — ما شرد فلم يقدر عليه من حيوان البر كله وحشيه وأنسيه لا تحاش شيئاً لا طائراً ولا ذوا أربع مما يحل أكله فان ذكاته أن يرى بما يعمل عمل الرمح . أو عمل السهم . أو عمل السيف . أو عمل السكين حاشا ما ذكرنا أنه لا تحل التذكية به ، فان أصيب بذلك فمات قبل أن تدرك ذكاته فأكله حلال فان أدرك حياً إلا أنه في سبيل الموت السريع فان ذبح ، أو نحر لحسنه وإلا فلا بأس بأكله ، وإن كان لا يموت سريعاً لم يحل أكله إلا بالذبح أو نحر أو بأن يرسل عليه سبع من سباع الطير أو ذوات الأربع لا ذكاة لئلا بأحد هذين الوجهين .

لما روينا من طريق شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم (٢) قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعراض (٣) ؟ فقال : إذا أصاب بجمه فكل وإذا أصاب بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل » . ومن طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — أنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور — هو ابن المعتز — عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم « أن

(١) في النسخة رقم ١٦ « تحرك يدا أو رجلا أو لحي واحد لا يختلف » (٢) في النسخة رقم ١٦ « عن أبي حاتم وهو غلط » (٣) هو بكسر أوله مهملاً بلا ريش واتصل وانما يجب بهر من دون جمه .

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: إذا رميت بالمراسخ فخرق (١) فكله وإن أصاب
بعرضه فلا تأكله، (وقد اختلف الناس في هذا) كما روينا عن سفيان بن عينة عن عمرو
ابن دينار عن سعيد بن المسيب عن عمار بن ياسر قال: إذا رميت بالحجر أو البندق (٢)
ثم ذكرت اسم الله فكل، وروينا أيضا عن سليمان الفارسي وهو قول أبي الدرداء
وفضالة بن عبيد، وابن عمر بن الخطاب عن طريق سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد
ابن المسيب قال: كل وحشية قتلها بحجر أو بنخشة أو ببندق فكلها وإذا رميت فنسيت أن تسمى
فكل، ومن طريق سفيان بن عينة عن عبد الرحمن بن حرملة سمعت سعيد بن المسيب
يقول: كل وحشية قتلها بحجر، أو ببندق، أو بمراسخ فكل وإن آيت أن تأكل فأنتي
به، وهو قول مكحول، والأوزاعي، وروينا خلاف هذا عن عمر بن الخطاب عن طريق
عبد الرزاق عن معمر بن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش قال: سمعت عمر
ابن الخطاب يقول: لا يخنز أحدكم الأرنب بعصاة أو بحجر، ثم يأكلها وليذكركم
الاسل (٣) النبيل والرماح، وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو سليمان.

واحتج من ذهب إلى قول عمار، وسليمان، وسعيد بقول الله تعالى: (لِيلُونَكَ اللَّهُ بَشِيْرًا
مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ) وبحديث رويناه من طريق مسلم عن هناد بن السرى
نا عبد الله بن المبارك عن حيوة بن شريح قال: سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقي يقول: أنا
أبو إدريس عائذ الله الخولاني قال: سمعت أبا ثعلبة الخشني يقول: قال لي رسول الله
ﷺ: «وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَنْتَ بَارِضٌ صَيْدٌ فَأَصْبَتْ بِقَوْسِكَ فَاذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَكُلْ» (٤)
قال أبو محمد: ولا حاجة لهم في هذين النصين لأن حديث عدي بن حاتم الذي ذكرنا فرض
أن يضاف (٥) إليها فيستثنى منهما ما استثنى فيه فإنه لا يحمل ترك نصر نص، ولا خلاف
في أن هذين من الصيد ليسا على عمومها لأنه قد تنال فيه اليد الميتة وقد تصاب بالقوس
المقدور عليه فلا يكون ذكاة بلا خلاف، وهذا مما تناقض فيه الحنفيون لأنهم أخذوا
بغير عدي بن حاتم وهو زائد على ما في القرآن وقد امتنعوا من مثل هذا في إسقاط الزكاة
فيما دون خمسة أوسق وغير ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: إن أدرك حيالاً أنه في سبيل الموت السريع فلا بأس بنحره وذبحه ولا بأس
بتركه فلان رسول الله ﷺ أمر بأكل ما خرق ولم ينه عن ذبحه أو نحره ولا أمر به فهو

(١) هو - بالخاء المعجمة والراء - يقال: خرق اللحم وخرق إذا أصاب الرمية ونفذ فيها (٢) هي واحد البنادق
وهو ما يسمى بـ (٣) الاسل في الأصل الرماح الطوال وحذاها وقد جعلها في هذا الحديث كناية عن الرماح والبلى
له نهاية (٤) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٩ ثم كل والحديث يستمر (٥) في النسخة رقم ١٤٠١ بان يضاف،

حلال مذكي على كل حال ، وأما اذا كان لا يموت من ذلك موت المذكي فلا يحل أكله
الابذكاة لان حكم الذكاة اراحة المذكي وتعجيل الموت كما ذكرنا من أمر النبي ﷺ
بذلك ، وسند ذكر أن شاء الله تعالى حكم ارسال الجارح .

١٠٦٨ - مسألة - وكل ما ذكرناه لا يجوز التذكية به فلا يحل ما قتل به من الصيد ،
وكل من قلنا : انه لا يحل أكل ما ذبح أو نحر لم يحل أكل ما قتل من الصيد كغير الكتاني (١)
والصبي ومن تصيد بآلة مأخوذة بغير حق ، وكل من قلنا : انه يحل أكل ما ذبح أو نحر
جاز أكل ما قتل من الصيد كالكتاني ، والمرأة . والعبد . وغيرهم ولا يحل أكل ما لم يسم
الله تعالى عليه ما قتل من الصيد بعد . أو بنسيان (٢) لان الصيد ذكاة بوقد ذكرنا برهان ذلك
في كلامنا في كتاب التذكية آتفا والحمد لله رب العالمين . وكره بعض الناس أكل ما قتله
الكتانيون من الصيد وهذا باطل لان الصيد ذكاة بوقد أحياه الله تعالى لنا ما ذكرنا ولم ينص
ذبيحة من نخيرة من صيد (وما كان ربك نسيا) وقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم
عليكم) ولم يفصل لنا تحريم هذا ، فلو كان حراما لفصل لنا تحريمه فاذ لم يفصل لنا تحريمه
فهو حلال محض ، فإن موهوا بقول الله تعالى : (تالله أيديكم ورماحكم) قلنا وقد قال تعالى :
(الاما ذكيتم) فحرموا بهذه الآية أكل ما ذبحوا اذا والا قد تناقضتم ، وقوله تعالى :
(وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) زائد على ما في هاتين الآيتين فلا خذ بهما واجب ،
وقولنا هنا هو قول عطاء والليث . والاوزاعي . والثوري . وأبي حنيفة . والشافعي .
وأبي سليمان . وأصحابهم ، والقول الآخر هو قول مالك ولا نعلم لمسلم في هذا (٣) أصلا ، ولا جاء
عن أحد من الصحابة ولا التابعين التفريق بين ذبائح أهل الكتاب وبين صيدهم . وروينا
من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أرسل المجوسي بازي (٤) ؟
قال : نعم اذا أرسل المجوسي كلبك قتل فكل ، وهو قول أبي ثور . وغيره . والله تعالى التوفيق ،
وقال بعض الناس : قد علمنا أن النصراني اذا سمي الله تعالى فأنما يعني به المسيح فسواء أعلن
باسم المسيح أو لم يعلن وهذا باطل لاننا انما نتبع ما أمرنا الله تعالى به ولا نعترض عليه بأرائنا
وقد قال تعالى : (ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) لحسبنا اذا سمي الله تعالى فقد أتى
بالصفة التي أباح الله تعالى لنا بها أكل ما ذكي ولا نبالي ما عني لان الله تعالى لم يأمرنا بمراعاة
نيته الحبيثة (وما كان ربك نسيا) واذا لم يذكر الله تعالى أو ذكر غير الله تعالى فقد أتى بالصفة
التي حرم الله تعالى علينا الأكل مع وجودها لانه أهل لغير الله بولوا نبالي بنية الحبيثة

(١) في النسخة رقم ١ ، ولغير الكتاني (٢) في النسخة رقم ١٦ « أو نسيان » (٣) في النسخة رقم ١٦ ، في ذلك ،
(٤) هو طير معروف أصبح لفته تخفيف الياء وهو مذكور للاختلاف فيه .

إذ لم يأمر الله تعالى بذلك الاكل أحد في نفسه خاصة

١٠٦٩ - مسألة - وقت تسمية الذابح الله تعالى في الذكاة هي مع أول وضع ما يذبح به أو ينحرف الجلد قبل القطع ولابد ، ووقتها في الصيد مع أول ارسال الرمية أو مع أول الضربة أو مع أول ارسال الجارح لا تجزى قبل ذلك ولا بعده لأن هذه مبادئ الذكاة فإذا شرع فيها قبل التسمية فقد مضى منها شيء قبل التسمية فلم يذك كما أمر وإذا كان بين التسمية وبين الشروع في التذكية مهلة فلم تكن الذكاة مع التسمية كما أمر ، فلم يذك كما أمر ، ولا فرق بين قليل المهلة وبين كثيرها ، ولو جاز أن يفرق بينهما بطريقة عين جاز أن يفرق بينهما بطريقتين وثلاث إلى أن يبلغ الأمر إلى العام وأكثره - روينا من طريق مسلم نا الوليد ابن شجاع [السكوني] (١) أناعلى بن مسهر عن عاصم الأحول عن الشعبي عن عدى بن حاتم قال : قال [لى] (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا أرسلت كلبك المعلم فاذا كرا اسم الله» ، ثم ذكر كلاما وفيه «وإن رميت سهمك فاذا كرا اسم الله» - وروى من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة (٣) عن سعيد بن مسروق نا الشعبي قال : سمعت عدى بن حاتم و كان لي جاراً ودخيلاً وربطاً بالنهرين «أنه سأله رسول الله ﷺ قال : أرسل كلبى فأجد مع كلبى كلباً آخر قد أخذ لا أدري أيهما أخذ؟ قال : فلا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره» فلم يجعل النبي ﷺ الإرسال إلا مع التسمية بلا مهلة وحرماً أكل ما لم يسم عليه ، وقد روينا خلاف هذا عن ابن عباس كما روينا من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عبد الله بن الحكم البلوى أخبره أنه سأل ابن عباس ؟ فقال : إني أخرج إلى الصيد فاذا ذكر اسم الله حين أخرج فرمى بما رمى الصيد حيناً فأجمل في رميه قبل أن أذكر اسم الله تعالى فقال له ابن عباس : إذا خرجت فأنصا لا تريد إلا ذلك فقد ذكرت اسم الله حين تخرج فان ذلك يكفيك ، ولا حاجة في أحد دون رسول الله ﷺ فكيف ورواية ابن لهيعة ؟ وهو ساقط ، ثم عن عبد الله بن الحكم البلوى وهو مجهول .

١٠٧٠ - مسألة - وكل ما ضرب بحجر أو عود أو فرى مقاتله سبع برى أو طائر كذلك أو وثى أو من لم يسم الله تعالى فأدركت فيه بقية من الحياة ذكى بالذبح أو النحر وحل أكله لأنه ما قال فيه تعالى : (الاما ذكيت) وقد نقصنا هذا فيما يحل أكله ويحرم من كتابنا هذا ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٨ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) في مسند الامام احمد ج ١ ص ٢٥٦ سقط لفظ عن الحكم بن عتيبة وهو صحيح أيضاً لأن شعبة يروى أيضاً عن سعيد بن مسروق بلفظ واسطة ، وهو أيضاً موجود في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٨ إلا أنه سقط منه لفظ «سعيد بن مسروق»

١٠٧١ - مسألة - فلو وضع اثنان فصادا أيديهم على شفرة أو ربح قد كوا به حيوانا بأمر مالكه وسمى الله تعالى أحدهم أو كلهم فهو حلال ، وكذلك ، لورى جماعة سهاوا وسمى الله تعالى أحدهم أو كلهم فأصابوا صيدا فأكله حلال وهو بينهم إذا أصابت سهاهم مقتله سعى الله تعالى جميعهم وإذا لم يصب أحدهم مقتله فلا حق له فيه فإن كان الذي لم يصب مقتله هو وحده الذي سعى الله تعالى فهو ميتة لا يحل أكله فإن لم يسم الله تعالى أحد من أصاب مقتله فلا حق له فيه وهو كله للذي سعى الله تعالى بخلاف القول في المقدور عليه الممتلك وذلك لأن التسمية قد صححت عليه فهو حلال ، فأما الصيد فلا يملك الا بالذكية أو بأن يقدر عليه قبل موته فهذا لم يذكر لكن جرحه فمملكه وانما مملكه الذي ذكاه بالتسمية وأما الممتلك قبل ان يذكي فهو مذكي بتسمية من سعى والمالك باق لمن سلف له فيه ملك كما كان والله تعالى التوفيق .

١٠٧٢ - مسألة - ومن رى صيدا فأصابه وغاب عنه يوم أو أكثر أو أقل ، ثم وجده ميتا فإن ميز سهمه وأيقن أنه أصاب مقتله حل له أكله ولا فلا يحل له أو كذلك لو رماه فأصابه ؛ ثم تردى من جبل أو في ماء ، فإن ميز أيضا سهمه وأيقن أنه أصاب مقتله حل له أكله ولا فلا يحل له .
لما روينا من طريق أحمد بن حنبل نايعي بن زكريا بن أفيضة حدثني عاصم الأحول عن الشعبي عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ قال : « إذا وقعت سهمك في ماء ففرق فأتاك كل » (١) ومن طريق أحمد بن حنبل ناغد بن ناشبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول الله ﷺ قال : « إذا عرفت سهمك تعلم أنه قتلته فتره أتره غيره فكل » (٢) .
١٠٧٣ - مسألة - سوا أنتم أم لم تنتم ، ولا يصح الأثر الذي فيه في الذي يدرك صيده بعد ثلاث فكله ما لم تنتم لأنه من طريق معاوية بن صالح ولا الخبر الذي فيه يارسول الله ما تقي في قوسى قال : كل ما ردت عليك قوسك ذكى وغير ذكى وإن تغيب عنك مالم يصل (٣) أو تجد فيه أثر غير سهمك لأنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مستندا ، ولا الأثر الذي فيه وكل ما أصيبت ولا تأكل ما أنميت ، « بتفسير الاصماء ان تقصصه » (٤) والامانة يستقل بسهمه حتى يغيب عنه فيجده بعد ذلك ميتا يوم أو نحوه ، هكذا روينا تفسيره عن ابن عباس لانراوى المستند في ذلك محمد بن سليمان بن مسعود وهو منكر الحديث عن عمرو بن تميم عن أبيه وهو منكر الحديث ، وأبو جهمول ، ولا الخبر الذي فيه ان رجلا قال : يارسول الله .

(١) هذا الحديث لم أجده في مسند الامام أحمد وهو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٨ طولا (٢) لم أجده هذا الحديث في مسند الامام أحمد لائنه ولا مسنده (٣) قال في الصحاح : حل أى يتعدى الامام العلم يصل بالكبير حلولا أى اتن مطبوخا كان أو نيا له (٤) يقال ضربه فاقصصه أى قتله مكانه ، والقصص الموت الوحى يقال : مات فلان قصا اذا أصابه ضربة أو رية فمات مكانه له صحاح .

رمى صيدا فتعيب على ليله فقال عليه السلام : ان هوام الليل كثيرة لانه مرسل ، ولا الخبير
الذى فيه انه عليه السلام قال : لو أعلم انهم يمن على قتله دواب المغا ، لأمرتك بأكله (١) ، لانه
مرسل ، وفيه الحادث بن نهان وهو ضعيف ، ولا الخبر الذى فيه انه عليه السلام قال فى الصيد
« اذا غاب مصرعه عنك (٢) كرهه ، لانه مرسل » وروى عن ابن عباس فى من رى الصيد فوجده
فيه سهمه من الغد قال : لو أعلم أن سهمك قتله لأمرتك بأكله ولكنه لعله قتله ترديه أو غيره .
وعن ابن مسعود اذا رى أحدكم طائرا وهو على جبل غرفمات فلا تأكله فاقا يخاف أن يقتله
ترديه أو وقع فيه ماء فمات فلا تأكله فاقا يخاف أن يكون قتله الماء ومثله عن طاوس . وعكرمة
قال : اذا وقع فى الماء قبل أن تذكيه وعن الشعبي أنه لم يأكل من لحم طير رى فوقه فى ماء فمات .
وعن عطاء فى صيد رى فلم يزل ينظر اليه حتى مات قال : كله فان توارى عنك بالهضاب
أو الجبال فلا تأكله اذا غاب عنك مصرعه فان تردى أو وقع فى ماء وأنت تراه فلا تأكله .
وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال : اذا توارى عنك الصيد والكلب وهو
فى طلبه فوجده ثم قد قتله جازأ كله فلو ترك الرجل الكلب واشتغل بصلاة أو عمل ما ثم
رجع الى الكلب فوجد الصيد مقتولا والكلب عنده كره أكله ، وقال مالك : اذا أرسل
كلبه أو سهمه فأدركه من يومه فوجده ميتا وفيه جراحة أكله فان بات عنه لم يأكله ، وقال
الشافعى : التماس اذا غاب عنه أن يأكله .

قال أبو محمد : هذه أقوال ساقطة اذ لا دليل على صحته منها والمفترض طاعته هو رسول الله
ﷺ [اذ] (٣) يقول ماروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى
الثعلبي - عن داود بن أبي هند عن الشعبي أن عدى بن حاتم قال : « يا رسول الله أحدنا رى
الصيد فيقتنى أثره اليومين والثلاثة ثم يجده ميتا وفيه سهمه أياكل ؟ قال رسول الله ﷺ :
نعم ان شاء » أو قال : يأكل ان شاء . ومن طريق أحمد بن حنبل نا شميم عن أبي بشر عن
سعيد بن جبير عن عدى بن حاتم « سألت رسول الله ﷺ ؟ قلت : رى أحدنا الصيد
فينيب عنه ليلة أو ليلتين فيجده وفيه سهمه فقال رسول الله ﷺ : اذا وجدت سهمك ولم
تجد فيه أثر غيره وعليت أن سهمك قتله فكله » (٤) .

قال على : اذا وجد سهمه قد أخذ مقتله فقد علم أنه قتله والله تعالى التوفيق .
١٠٧٤ - مسألة تسومن رى صيدا فأصابه فتمعه ذلك الأمر من الجرى أو الطيران
ولم يصب له مقتلا أو أصاب فهو له ولا يكون لمن أخذه لانه قد جعله مقدورا عليه غير

(١) فى النسخة رقم ١٦ ولا ربه بأكله (٢) فى النسخة رقم ١٦ « عنه » (٣) فى النسخة رقم ١٦ (٤) ذكر
المصنف هذا الحديث قريبا قلنا : انه لم يذكر فى المسند فيه .

تمتع فملكه بذلك وبالله تعالى التوفيق .

١٠٧٥ - مسألة - من رمى صيدا قطع منه عضواً أى عضو كان فات منه يقين موتاً سريعاً كوت سائر الذكاة أو بعلينا إلا أنه لم يدركه إلا وقد مات ، أو هو فى أسباب الموت الحاضر أكله كله وأكل أيضاً العضو البائن فلم يمت منه موتاً سريعاً وأدركه حياً وكان يعيش منه أكثر من عيش المذكى ذكاهواً كله ولم يأكل العضو البائن أى عضو كان لأنه إذا مات منه كوت الذكاة فهو ذكى كله فلم يدركه حياً فهو ذكى متى مات بما أصابه وهو مذكى كله ما كان بخلاف ذلك فهو غير مذكى ، وقال عليه السلام : إذا خرقت فكل ، فهذا عموم لا يجوز تعدي به ، وإذا أدرك حياً فذكاهه فرض لأنه ما مورى باحسان القتل والراحة ، وما إذا وجدته فى أسباب الموت العاجل فلا معنى لذبحه حيثئذ ولا تحرره لأنه ليس بأراحه بل هو تعذيب وهو بعد مذكى فهو حلال ؛ وروى عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وعكرمة ، وقائدة ، وإبراهيم ، وعطاء ، وأبي ثور أذا رمى الصيد فنداحياً وقد سقط منه عضو فأنه يؤكل سائر حاشا ذلك العضو فإن مات حين ذلك أكل كله ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، وسفيان ، والأوزاعي : إن قطعه نصفين أكل النصفين معاً فإن كانت أحدهما أقل من الأخرى فإن كانت القطعة التى فى الرأس هى الصغرى أكل كلها وإن كانت التى فى الرأس هى الكبرى (١) أكلت هى ولم تؤكل الأخرى ، وقال الشافعى : إن قطع منه ما يموت به موت المنحور أو المذبوح أكلا معاً وإن قطع منه ما يعيش بعده ساعة فأكثر ثم أدركه فذكاه أكل حاشا ما قطع منه ، وما نعلم لمن حد الحدود التى حدّها أبو حنيفة . ومالك متعلقاً أصلاً ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٧٦ - مسألة - ومن رمى جماعة صيد وسمى الله تعالى ونوى أيها أصاب فأبى أصاب حلال لقول رسول الله ﷺ الذى ذكرناه آفاه إذا أصاب بجمعه فكل ، وقوله عليه السلام : إذا رميت سهمك فاذا كرسم الله فأن غاب عنك يوماً فمات تجد إلا أثر سهمك فكل ، فعم رسول الله ﷺ ولم يخص أن يقصد صيداً من الجملة بعينه (وما كان ربك نسيلاً) .

١٠٧٧ - مسألة - فلم ينو إلا واحداً بعينه فإن أصابه فهو حلال وإن أصاب غيره فإن أدرك ذكاه فهو حلال فإن لم يدرك ذكاه لم يحل أكله ، وكذلك لو رمى وسمى الله تعالى ولم ينو صيداً فأصاب صيداً لم يحل أكله إلا أن يدرك ذكاه ، وكذلك لو أراد ذبح حيوان متملك بعينه فذبح غيره مخطئاً لم يحل أكله لأنه لم يسم الله تعالى عليه فأصداً إليه ، وقد قال رسول الله ﷺ : إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى .

(١) فى النسخة رقم ١٦ هى الأصغر أكل كلاهما ، وإن كان التى فى الرأس هى الأكبر يلغ .

١٠٧٨ - مسألة - ولو ان امرأى صيدا فاخته وجعله مقهورا عليه ، ثم رماه هو أو غيره فسمى الله تعالى قتله فهو ميتة فلا يحل أكله لانه اذ قدر عليه لم تكن ذكاته الا بالذبح أو التحريم يذكه كما أمر فهو غير مذكي ، وعلى قاتله ان كان غيره ضيانا مثله الذي أنخه لانه قد ملكه بالانحياز وخروجه عن الامتناع فقاتله معتد عليه وقد قال تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتسوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) ولو جرحه الا انه تمتنع بعد فهو لمن أخذه لانه لا يملكه الا بالخروج عن الامتناع فادام تمتعا فهو غير مملوك بعد ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٧٩ - مسألة - ومن نصب غلا أو حيلة أو حزر^(١) كل ذلك للصيد ، فكل ما وقع في شيء من ذلك فهو له ولا يحل لأحد سواه فان نصبها لغير الصيد فوقع فيها صيد فهو لمن أخذه وكذلك من وجد صيدا قد صاده جارح أو فيه رمية قد جعلته غير تمتنع فلا يحل له أخذه لقول رسول الله ﷺ : إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، وإذا نوى الصيد فقد ملك كل ما قدر عليه بما قصد تملكه وإذا لم ينو الصيد فلم يملك ما وقع فيها فهو باق على حاله لكل من تملكه ، وكذلك ما عتش في شجرة أو جذرات داره هو لمن أخذه إلا ان يحدث له تملكه رويانا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري نا محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عمير بن سلمة الضمرى أخبره عن البرقي أن رسول الله ﷺ مر بالروحاء فإذا حار وحش عقير فقال رسول الله ﷺ : دعوها فانه يوشك ان يأتي صاحبه ثم مضى فلما كان بالآثاية^(٢) اذا ظبي حاقق^(٣) في ظل وفيه سهم فأمر رسول الله ﷺ رجلا يثبت عنده لا يريه أحد من الناس .

قال أبو محمد : وهذا يبطل قول أبي حنيفة فيمن رى صيدا فوقع بحضرة قوم فلم يذكوه حتى مات فهو حرام لانه عليه السلام لم يأمر بتذكية ذلك الظبي وتركه لصاحبه الذي رماه وهذا البرقي هو كان صاحب ذلك الخناز العقير .

١٠٨٠ - مسألة - فلو مات في الحيلة أو الزبية لم يحل أكله سواء جعل هناك حديدة أم لا يجعل لانه لم يقصد تذكيته كما أمر ان يذكيه به من رى أو قتل جارح ، والحيوان كله حرام في حال حياته فلا يقتل الى التحليل الا ينص ولا نص في هذا وقد أباحه بعض السلف . رويانا من طريق معمر بن جابر الجعفي قال سألت الشعبي عن موضع منجله^(٤) فيمر به طائر فيقتله ؟ فكرهه أكله وسألت عنه سالم بن عبد الله فلم يره بأساؤه ومن طريق سعيد بن منصور نا

(١) الفخ المسببة والمخ ففخاخ وفخوخ ، والمجلة التي يصاد بها ، والاية حفرة يترى فيها الرجل للصيد ، وغفر للارد فيصاد فيها (٢) هو موضع في طريق الجنة بينه وبين المدينة حقة وعمر بن قيس (٣) أي يتهادق (٤) يعني في نومه (٥) هو آلة الحرب .

هشيم انا يونس عن الحسن أنه كان لا يرى بأسا بصيد المناجل ، وقال : سلم اذا فصبها .
ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم انا حصين - هو ابن عبد الرحمن ابن أخي مسروق -
سأل ابن عمر عن صيد المناجل ؟ فقال ابن عمر : أما ما بان منه وهو حي فلا تأكل وكل
ماسوى ذلك ، ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، وقد خالفه الحيفيون والمالكيون وهم
يشنعون هذا على غيرهم .

١٠٨١ - مسألة - لو وكل من ملك حيوانا وحشيا حيا أو مذكى أو بعض صيد الماء
كذلك فهو له كسائر ماله بلا خلاف ، فان أفلت وتوحش وعاد الى البر أو البحر فهو باق على
ملك ماله أبدا ولا يحل لسواه الا بطيب نفس ماله ، وكذلك كل ما تناسل من الاناث
من ذلك أبدا لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولقول رسول الله
ﷺ : وان دمايم وأموالكم عليكم حرام ، وهذا مال من ماله باجاع المخالفين معناه فلا يحل
لسواه الا بما يحل به سائر ماله وهو قول جمهور الناس ، وقال مالك : اذا توحش فهو لمن
أخذه ، وهذا قول بين الفساد مخالف للقرآن . والسنة . والنظر ، وهم لا يختلفون في أنهم إن
أفلت فأخذ من بومه أو من الغد فلا يحل لتغير ماله فليبينوا لنا الحد الذى اذا بلغه خرج
به عن ملك ماله ولا سئل له اليه ، ويسألون عن ملك وحشيا تناسل عنه ثم شرد نسلها ؟
فان قالوا : يسقط ملكه عنه لمهم ذلك في كل حيوان في العالم لأن جميعها في أول خلق الله
تعالى لها كانت غير متملكة ثم ملكت ، وكذلك القول في حمام الأبراج والنحل كل ما بين
قبو ونسله لملكه أبدا لما ذكرنا ، وقول مالك الذى ذكرنا ، وقول الليث من ترك دابته
بعضية فهي لمن وجدها لا ترد الى صاحبها ، وكقول الليث ، أو غيره من نظرائه ما علب في
البحر من السفن فرمى البحر متاعا بما غرق فيها فهو لمن أخذه لا لصاحبه ولو قامت له بكل
ذلك ينتعدهل ، وهذه أقوال فاسدة ظاهرة البطلان لأنها لا يكال مال مسلم ، أو ذمى بالباطل .
١٠٨٢ - مسألة - وما حكم ارسال الجارح فلا يتخلو ذلك الجارح من ان يكون
معلبا أو غير معلم ، فالمعلم هو الذى لا ينطلق حتى يطلقه صاحبه فاذا أطلقه انطلق واذا أخذ قتل
لم يأكل من ذلك الصيد شيئا فاذا تعلم هذا العمل فأول مرة يقتل ولا يأكل منه شيئا فهو معلم
خلال أكل ما قتل بما أطلقه عليه صاحبه وذكر اسم الله تعالى عند إطلاقه ، وسواء قله بجرح
أو برض - أو بصدم . أو بفتح كل ذلك خلال ، فان قتلوا كل من لمه شيئا فذلك الصيد حرام
لا يحل أكل شيء منه سوى ما في كل ما ذكرنا الكلب وغيره من سبعاء دواب الأربع والبازي
 وغيره من سبعاء الطير ولا فرق ، فأما الفرق بين المعلم وغير المعلم فهو قول الله تعالى : (وما علمتم
من الجوارح مكائين تعلونهن بما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم) وما من ذكره بعد هذا من

كلام النبي ﷺ أن شاء الله فلم يبح لنا عز وجل إلا ما مسك علينا جوارحنا المعلية .
وأما قولنا في التعليم فإن الله تعالى لم يبح لنا كما ذكرنا إلا ما مسك علينا جوارحنا المعلية
وبالضرورة ندرى أن سباع الطير وذوات الأربع تعلم الصيد بطبعها لأنفسها ومعاشها فلا
يبدن شيء زائد تعلمه لم تكن تعلمه إلا لأن تعلمه لا بد من هذا ضرورة والافضل جارح فهو
معلم ، وهذا خلاف القرآن والسنة . ولا يقوله أحد فاذ لا بد من هذا فليس ههنا شيء يمكن
أن تعلمه إلا ما ذكرناه .

وقد اختلف المتقدمون في هذا فقال : أبو حنيفة . والشافعي : إذا مسك ولم يأكل وفعل
ذلك مرة بعد مرة فهو معلم يؤكل ما قتل بعد تلك المرة ولم يحدث في ذلك حدا ، وقال أبو يوسف .
ومحمد بن الحسن : إذا أمسك ولم يأكل ثلاث مرات فهو معلم يؤكل ما قتل في الرابعة ولا يؤكل
ما قتل في تلك الثلاث مرات ، وقال أبو سليمان (١) : إذا أمسك فلم يأكل مرة فهو معلم يؤكل
ما قتل في الثانية ولا يؤكل ما قتل في الأولى ، وقال أبو ثور : إذا أمسك ولم يأكل فأول
مرة يفعل ذلك يؤكل ما قتل .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة . والشافعي فظاهر الخطأ لانهما لم يبينتا متى يحل أكل ما قتل
ومنى لا يحل وما كان هكذا فالسكوت عنه أولى لانه اشكال محض لا يان فيه ولا دليل
عليه ودين الله تعالى بين لأشخ قد فصل لنا ما حرم علينا عالم يحرم والله تعالى الحد ، فسقط
هذا القول يقين ، وأما قول أبي يوسف ومحمد فأظهر فسادا من القول الأول لانهما
حدا حدا لم يأت به نص من قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا معقول ، ولا فرق بين
من حد ثلاث مرات وبين من حد بأربع . أو بخمس . أو بمرتين . أو بما زاد ، وكل ذلك
شرع في الدين لم يأذن به الله تعالى فبطل هذا القول يقين . وأما قول أبي سليمان فانه احتج
بأنعام فلم انه معلم إلا بتلك الفعلة الأولى فيها علينا انه قد تعلم فهو في الثانية معلم يؤكل ما قتل .
قال علي : قلنا : صدقتم انه بتلك الفعلة الأولى علينا انه معلم ولا شك انه قبلها لم يكن
معلما فلما صح انه معلم بتلك الفعلة صح يقينا انه صادتلك المرة وهو معلم ولولم يكن معلما
لما أتى بشروط التعليم فاذ صاها وهو معلم خلال أكل ما صاها فيها وهذا قول أبي ثور ؛
وهذا القول الصحيح بلا شك ، وأما مالك . فلم يراع أكل الجارح وهو خطأ لما نذكر
أن شاء الله تعالى ؛ وأما جواز أكل ما قتل كيفما قتل فان قوم ما قالوا : لا يؤكل إلا ما جرح
لما قتل بنحق . أو صدم . أو رضى . أو غم . واحتجوا بقول الله تعالى : (من الجوارح) .
قال علي نوهذا جهل منهم لأن الجارح الكاسب قال الله تعالى : (ويلكم ما جرحتم بالنهار)

(١) في نسخة رقم ١٦ موقال داود . وهذا واحد هو داود أبو سليمان الظاهري صاحب المذهب للجهت الامد .

وحتى لو كان مراد الله تعالى بقره (الجوارح) من الجراح لما كان لهم فيه حجة لأن الله تعالى سماهن جوارح ومن جوارح وقواتل بلا شك ولم يقل تعالى: لا تأكلوا الا مما ولدن فيه جراحة بل قال تعالى: (فكلوا مما أمسكن عليكم) ولم يذكر تعالى بجراحة ولا بغير جراحة (وما كان ربك نسيا) وقال بعضهم: قسنا الجراح على المعراض ان خرق أكل وان رض لم يؤكل. قال أبو محمد: وهذا باطل لانه قياس ثم لو صح القياس لكان هذا باطلا لانه لا قياس عندهم مع نص^(١) والنص جاء في المعراض بما ذكرنا، وفي الجراح بغير ذلك كما ذكرنا من قول الله تعالى، وكأرونا من طريق مسلم ناسحاق بن ابراهيم هو ابن راهويه نا جرير - هو ابن عبد الحيد - عن منصور عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث عن عدى بن حاتم: ان رسول الله ﷺ قال له: اذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل قلت: وان قتل قال: وان قتل مالم يشر كما كلب ليس معناه^(٢) ومن طريق البخارى نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - نا زكريا هو ابن أبي زائدة عن الشعبي عن عدى بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ عن أخذ الكلب؟ فقال: كل ما أمسك عليك فان أخذ الكلب ذكاة^(٣) ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبي نازك نا هو ابن أبي زائدة عن الشعبي عن عدى بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيد الكلب؟ فقال: ما أمسك عليك ولم يأكل منه فكله فان ذكاته أخذه^(٤) فأمره عليه السلام بأكل ما قتل الكلب المعلم وأخبرانه ذكاة ولم يشترط عليه السلام بجراحة من غيرها، فاشتراط ذلك باطل لا يجوز بقولنا هو قول أبي الحسن بن المفلس وغيره.

وأما تحريم أكل الصيد اذا أكل منه الجراح فقول الله تعالى: (فكلوا مما أمسكن عليكم) فمريض لنا الله تعالى ما أمسكن فقط ولا ما أمسكن على أنفسهن بل ما أمسكن علينا فقط، وبالمشاهدة ندرى انه اذا أكل منه فعلى نفسه أمسك ولها صاد فهو حرام، وأيضا قول الله تعالى: (والمنخفة والموقودة والمتردية والنطيقة وما أكل السبع الا ما ذكيت) والكلب سبع بلا خلاف فتحريم ما أكل منه حرام بنص القرآن فلا محل للاحتياط أحله النص قطعه ومن طريق البخارى نا آدم ناشبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عدى بن حاتم وان رسول الله ﷺ قال له: اذا أرسلت كلبك وسميت فأخذ قتل فأكل فلا تأكل فانما أمسك على نفسه^(٥) ومن طريق أحمد بن شعيب نا سويد بن نصر نا عبد الله

(١) في السبعة رقم ١٦ «لا قياسا عندهم مع النص» (٢) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٧ مطبوعا لا اختصره المستفاد واقتصر على عمل الشاهد منه (٣) هو في صحيح البخارى ج ٧ ص ١٠٤ (٤) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٨ مطبوعا لا اختصره المستفاد (٥) هو في صحيح البخارى ج ٧ ص ١٠٩ مطبوعا لا

ابن المبارك عن عاصم - هو الاحول - عن الشعبي عن عدى بن حاتم ان رسول الله ﷺ قال له: اذا أرسلت كلبك فاذا كر اسم الله [عليه] (١) فان أدر كته لم يقتل (٢) فاذا جى واذا كر اسم الله عليه فان أدر كته قد قتل ولم يأكل فكل فقد أمسكه عليك وان وجده قد أكل [منه] (٣) فلا تطعم منه شيئا فانما أمسك على نفسه، واذكر باقى الخبر، بهذا يقول جماعة من السلف صح من طريق معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس اذا أكل الكلب المعلم فلا تأكل منه فانما أمسك على نفسه . وعن سعيد بن منصور ناسفان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال: إذا أكل الكلب فلا تأكل فانما أمسك على نفسه . ناسفان بالباجى ابو محمد نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا احمد بن مسلم نا أبو ثور نا على ابن الحسن بن شقيق نا عبد الله بن المبارك نا نصر بن ادريس عن عمه قال: سألت أبا هريرة عن كلب أرسله ؟ فقال لي وذمه (٤) فاذا أرسلته فسم الله تعالى فان أكل فلا تأكل . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال: إذا أكل فليس بمعلم وهو قول أبي بردة بن أبي موسى الاشعري . والشعبي . والنخعي . وعكرمة . وعطاء صح عنه من طريق وكيع عن الأريبع بن صبيح عن عطاء قال في الصقر والبازي يأكل قال: لا تأكل، ومثله عن عكرمة وهو قول سعيد بن جبير . وسويد بن غفلة . ومجاد بن أبي سليمان . ومنع الشعبي من أكل الصيد اذا شرب الجارح من دمه وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . والشافعي . وأبي ثور . واحد بن حنبل . وأبي سليمان . وجميع أصحابهم ، وقال مالك : يؤكل وان أكل منه واحتج له من قلده بما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن عيسى نا هشيم نا داود بن عمرو عن يسر بن عبيد الله (٥) عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة قال : قال رسول الله ﷺ : إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل وإن أكل منه .

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ان النبي ﷺ قال لا تأكل ثعلبة : ان كان لك كلاب مكلبة فكل بما أمسك عليك وان أكل منه كل . ما ردت عليك قوسك وان تغيب عنك ما لم يصل .

ومن طريق عبد الملك بن حبيب نا أسد بن موسى عن ابن أبي زائدة عن الشعبي عن عدى بن حاتم : قلت : يا رسول الله انا بارض صيد ولنا كلاب نرسلها فتأخذ الصيد فقال عليه السلام : كل بما أمسك عليك . الا ان يحل لها كلب من غيرها قلت : يا رسول الله وان

(١) الزيادة من سنن الترمذي ج ٧ ص ١٧٩ والحديث اختصره المصنف (٢) في النسخة رقم ١٦٠ لم يأكل . وما خالفه الحق لسنة الترمذي (٣) الزيادة من سنن الترمذي (٤) قال في الثعلبية : أي اذا شددت في عقبيه سيراً يعرف بهاته معلّم مؤدّب اهـ (٥) في النسخة رقم ١٠٦ عن يسر بن عبيد الله ، وهو غلط .

قلت قال : وان قلت قلت : وان أكلت قال : وان أكلت هـ ومن طريق سفیان الثوري عن سماك بن حرب عن مري بن قطن عن عدی بن حاتم قال : قال رسول الله ﷺ : « ما كان من كلب ضار أمسك عليك فكل قلت : وان أكل قال : نعم هـ ومن طريق محمد ابن جرير الطبري حدثني الحارث نا محمد بن سعيد نا محمد بن عمر الراقي نا محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري عن أبي عمير الطائي عن أبي الثمان عن أبيه هو من سعد هـ قال : قلت : يا رسول الله انا أصحاب قصص فقال له رسول الله ﷺ : « وإذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فقتل فكل قلنا : وان أكل نأكل قال : نعم هـ واعترضا على القول بان الكلب له نية في الإمساك على مرسله أو على نفسه بالإنكار لذلك ، وصح عن ابن عمر ككل بما أكل منه كلبك المعلم وان أكل ، وروى أيضا عن سعد بن أبي وقاص كل وان لم يبق الا بضعة هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن داود عن الشعبي عن أبي هريرة اذا أرسلت كلبك فأكل ثلثه فكل هـ ومن طريق شعبة . وحماد بن سلمة قال شعبة : عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، وقال حماد : عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني ثم اتفق بكر وسعيد كلاهما عن سلمان الفارسي ان يؤكل من صيد الكلب وان أكل ثلثه هـ وروى عن علي من طريق من لا يعرف من هو ولا سمي أيضا وهو قول الزهري ، وربيعة واختلف فيه عن الحسن وعطاء هـ قال أبو محمد : هذا كل ما شخّوا به قد قصصناه لهم وكله لاحقة لم فيه أما الآثار عن النبي ﷺ فكلها ساقطة لا تصح ، أما حديث أبي ثعلبة فن طريق داود بن عمرو ، وهو ضعيف ، ضعفه أحمد بن حنبل وقد ذكر بالكذب ، فان لجوا وقالوا : بل هو ثقة قلنا : لا عليكم ان تقتلوه ههنا فخذوا روايته التي رويناها من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه نا هشيم نا داود بن عمرو عن بسر (١) بن عبيد الله عن أبي ادريس الخولاني عن عوف بن مالك الأشجعي نا رسول الله ﷺ أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام للسافر وليلتين هـ يوم وليلة للقيم (٢) هـ فذه تلك الطريق بعينها ، ومن الكبار في دين الله تعالى الاحتجاج بها اذا اشتبهت وراقت أهواءكم ورأى من قلدتموه دينكم وأطراحا اذا خالفت أهواءكم ورأى من قلدتموه هذه الصفة التي ذكرها الله تعالى عن قوم (قالوا : ان أوتيتهم هذا فخذوا) وان لم تؤتوه فاحذروا ، وفي هذا كفاية لمن عقل هـ وأما نحن فإنتج به أصلا ولا قبله حجة هـ

وأما حديث عمرو بن شعيب فصحفة فان ابوا الا تصحيحها قلنا : لا عليكم خذوا بروايته عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ومن قتل خطأ فدينه مائة من الابل ثلاثون

(١) في المسند ج ٦ ص ٢٧ : « عن بسر » وهو معروف مطبوع (٢) في المسند : « ولقيتم يوم وليلة »

بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وعشرون حق وعشرون ابن لبون ذكر، وعلى أهل البقر مائتا بقرة وإن رسول الله ﷺ وأبا بكر، وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه وغير هذا كثير بما خالفوه ولم يردوه إلا بتضعيف روايته عن أبيه عن جده فهي صحيحة وحجة في دين الله تعالى ومنسوبة إلى النبي ﷺ إذا اشتها وواقعت أهواهم ورأى من قلبه، وهي مردودة مطرحة غير مصدقة إذا خالفت أهواهم ورأى من قلبه، ألا ذلك هو الضلال المبين، وما ندري كيف تبسط نفس مسلم لمثل هذا؟

وأما الخبر عن عدى بن حاتم فأحد طريقه من رواية عبد الملك بن حبيب الأندلسي، وقد روى الكذب المحض عن الثقات عن أسد بن موسى وهو منكر الحديث، والأخرى من طريق سماك بن حرب وهو يقبل التلقين عن مرى بن قطن وهو مجحول، وكما رواية لأسد. وسماك. أطرحوها إذا خالفت أهواهم؟
وأما حديث أبي الثمان فقصية. فيه الواقدي مذكور بالكذب عن ابن أخي الزهري وهو ضعيف عن أبي عمير الطائي ولا يدري من هو عن أبي الثمان وهو مجحول فسقط كل ما تعلقوا به.

وأما عن الصحابة فهو عن سعد لا يصح لأنه من طريق حميد بن مالك بن الأختم وليس بالمشهور، وعن علي كذلك، وعن سليمان كذلك لا تأتينا لأنهم لسعيد بن المسيب ولا لبكر ابن عبد الله سمعا من سليمان ولا كأنهم يعقل إذا مات سليمان رضي الله عنه أيام عمر (١) بل أنه صحيح عن أبي هريرة. وابن عمر، وقد اختلفت عنهما في ذلك كما أوردنا (٢)، وقد صح عن ابن عمر ما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال: ما يصاد به من اليزان وغيرها من الطير فما أدركت ذكاته فكل ما لا فلا نعلم.
وأما الكلب المعلم فكل ما أمسك عليك وإن أكل منه، فإن كان ابن عمر حجة في بعض قوله فهو حجة في سائر ما لا فهو تلاعب بالدين.

وأما إنكارهم مراعاة نيات الكلاب فقولهم هذا هو المنكر نفسه حقا لأنه اعتراض على القرآن. وعلى رسول الله ﷺ وحسب المحروم هذا ونعوذ بالله منه، وروى عن ربيعة

(١) قال ابن الأثير في أسد الغابة: وتوفي سلمان سنة خمس وثلاثين في آخر خلافة عثمان، وقيل: أول سنتين وثلاثين، وقيل: توفي في خلافة عمر، والأول أكثر، ولولمان السبب لسنتين ههنا من خلافة عمر فيكون ابن المسيب حين توفي عمر رضي الله عنه ابن ثلاث سنين والثالب في ذلك الزمن على أهله التنبه والادراك لا التفلة لاسيما مثل ابن المسيب، وأما ما قلنا عن ابن الأثير فيكون سنة انذاك عمر بن سنة كما ذكرناه يعقل عن سلمان الفارسي اتفاقا، وللعلم في ذلك خلاف راجع تهذيب التهذيب وغيره من تراجم العلماء (٢) في نسخة رقم ١٤ «كارونا»

انه قال : لو كان أكل الجارح محرم منه ما بقى لم يحل لاحد ان يادر الى الضارى (١) حتى يذرى (٢) أياكل منه أم لا ؟ ٥

قال أبو محمد : وهذا [قول] (٣) في غاية السقوط لان باول دقيقة يمكن الجارح ان يأكل مما قتل فان لم يفعل علينا ان على مرسله أمسك لاعلى نفسه فكيف ولم تكلف قط هذا ؟ انما أمر عليه السلام ان لا تأكل اذا أكل ، واثأوتف لكل عقل يعترض على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ، فسقط هذا القول وبطل جملة وبالله تعالى التوفيق ٥

وأما جواز أكل كل ما قتله المعلم من غير الكلاب فقد اختلف في هذا فروينا عن ابن عمر ماروينا عنه أنهما من أنه لا يحل أكل صيد قتلته شيء من الجوارح الا المعلم من الكلاب وحده وصح أيضا عن مجاهد ، وصح عن ابن عباس كل ما علم فصاد فأكل ما قتل جائز ٥

واحتج من منع ذلك بان الأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ انما جاءت في الكلب فقط قالوا : وقول الله تعالى : (وما علمتم من الجوارح مكبلين) إشارة الى الكلاب قالوا : وسباع الطير . وسباع البر لا يمكن فيها تعلم أصلا حاشا الكلاب فقط ٥

قال أبو محمد : أما الأخبار الثابتة عن النبي ﷺ فكلما قالوا الا ان الآية أعم من تلك الأحاديث (٤) لقول الله تعالى : (من الجوارح) فعم كل جارح ، وهذا لا يجوز تركه لخبر في بعض ما في الآية ، وأما قوله تعالى : (مكبلين) فليس فيه دليل على انه لا يؤكل ما قتله غير الكلب من الصيد أصلا لا ينص ولا بدليل بل فيه بيان بأن صيد غير الكلاب جائز بقوله تعالى : (مكبلين) لانها لا تشمل هذه اللفظة البتة الا ان يجعلها في حال الكلاب فصح انها غير الكلاب أيضا ٥

وأما قولهم : ان ما عدا الكلاب لا يقبل التعليم المذكور أصلا فالواجب ان ينظر في ذلك فان وجد منها نوع يقبل التعليم فلا ينطلق حتى يطلقه صاحبه وإذا صادم يأكل فهو معلم يؤكل ما قتل وان لم يوجد ذلك أصلا فلا يجوز أكل شيء مما قتلت الا ما أدركت ذكاته وهو حي بعد ، وبالله تعالى التوفيق ، وقد قال قوم : يؤكل صيد البازي وان أكل وهو قول أبي حنيفة ٥

قال أبو محمد : وهذا باطل لان الله تعالى لم يبرح لنا ان نأكل الا مما أمسك علينا لا مما أمسك جملة ولا مما أمسك على أنفسهن ، وقولنا هو قول الشافعي ، وهو أيضا قول عطاء . وعكرمة كما ذكرنا قبل ، وعن ابن عباس ما أكلت الجوارح فلا تأكل وبالله تعالى التوفيق ٥

(١) في النسخة رقم ١٦ : الى البازي ، (٢) في النسخة رقم ١٦ : حتى يعلم ، (٣) الزائد متن النسخة رقم ١٦

(٤) في النسخة رقم ١٦ : من ذلك الاحاديث ٥٥

١٠٨٣ - مسألة - وإن شرب الجارح الكلب أو غيره من دم الصيد لم يضر ذلك شيئاً وحل أكل ما قتل لأن النبي ﷺ إنما حرم علينا أكل ما قتل إذا أكل ولم ينهنا عن أكل ما قتل إذا ولغ في الدم (وما كان ربك نسياً) وإذا لم يأكل من الصيد فقد أمسكه على مرسله ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي وبالله تعالى التوفيق .

١٠٨٤ - مسألة - فإن أكل من الرأس أو الرجل أو الحشوة أو قطعة انقطعت منه فكل ذلك سواء ولا يحل أكل ما قتل لأنه أكل من الصيد .

١٠٨٥ - مسألة - فإذا كان الجارح معلماً ذكرنا ثم انه عدا فكل ما قتل لم يسقط بذلك عن أن يكون معلماً لكن يحرم أكل الذي قتل وأكل منه فقط ، ولا يحرم أكل ما قتل ولم يأكل منه ، وقال أبو حنيفة : قد يبطل تعليمه وعاد غير معلم فلا يؤكل ما قتل وإن لم يأكل منه حتى يفعل ذلك مرة بعد مرة فيعود معلماً ، وقال أصحابنا : لا يبطل بذلك تعليمه لكن يضرب ويؤدب حتى لا يأكل ، وهذا هو الصواب لأن النبي ﷺ قال يباروننا من طريق أبي داود ناهناد بن السري نا ابن فضيل عن يمان عن الشعبي عن عدى بن حاتم ، أن رسول الله ﷺ قال له : إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله عليها فكل مما أسكن عليك وإن قتل إلا أن أكل الكلب فإن أكل فلا تأكل فاني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه^(١) ، فقد سماها عليه السلام معلمة ولم يسقط حكم التعليم بأكل ما أكل منها بل نهى عن أكل ما أكل منه فقط ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طلوس عن أبيه عن ابن عباس قال : إذا أكل الكلب المعلم فلا تأكل منه فأنما أمسك على نفسه ، فسماه ابن عباس معلماً وإن أكل ، وقدرونا عن ابن عباس أيضاً أنه إذا أكل فبئس ما علمته ليس بعلم ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٨٦ - مسألة - فإن أدركه مرسله حتى قتله وهو يريد ألاكل منه فأخذه والجارح ينارعه إلى الأكل منه لم يحل أكله أصلاً وهو ميتة لأننا على يقين حيثئذ من أنه إنما أمسكه على نفسه لا على مرسله ، وهذه الصفة التي حرم الله تعالى بها رسول الله ﷺ الأكل مما قتله الجارح علينا .

١٠٨٧ - مسألة - فلو قتله ولم يأكل منه شيئاً وهو قادر على الأكل منه ثم أكل منه فبإيقه حلال لأننا على يقين من أنه إذا لم يأكل منه فهو قادر على الأكل منه فلم يمسك على نفسه وإنما أمسكه على مرسله ، وما كان بهذه الصفة فهو حلال بنص القرآن والسنّة ، وأخذ صحح تحليله بذلك وتمتد كاتم فلا يضره أن يأكل منه بعد ذلك لأنه قد قبله

(١) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٦٨ ، ولا يختم المؤلف مقال للنزدي : وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه

ان يأكل كل عا قد صح أنه أمسكه على مرسله وقد يحدث له جوع يأكل به ما وجد ، وإنما المراعى امساك على سبيله فيؤكل وان قتل أو امساكه على نفسه فلا يؤكل ما قتل فقط كما أمر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ في القرآن والسنة الثابتة ، والله تعالى التوفيق .

١٠٨٨ - مسألة - فلو قتل ولم يأكل ؛ ثم أخذه مرسله فقطع له قطعة فأكلها او خلاه بين يديه يأكله (١) فأكل منه فالباقى حلال لما ذكرنا من أنه قد صح امساكه على مرسله فثبت ذكاته بذلك .

١٠٨٩ - مسألة - وأما غير المعلم فسواء كان مملوكا أو بریا من سباع الدواب أو دواب الأربع غير مملوك أرسل أولم يرسل كل ذلك سواء ، وحكمه ان لا يؤكل ما قتل أصلا فان أدرك فيه بقية من الروح وذكي حل أكله لقول الله تعالى : (إلا ما ذكيتم) فاستثنى تعالى ما ذكيت من كل ما حرم من قبل ذلك . ولما روينا عن طريق البخارى فاعيد الله بن يزيد اناحيوة - هو ابن شريح - اخبرني ربيعة بن يزيد [الدمشقي] (٢) عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخنسي وأن رسول الله ﷺ قال له : وما صدت بكلك المعلم قد كرت اسم الله فكل وما صدت بكلك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل ، فلم يستثن عليه السلام رجاء حياة من غيرها ، فاستثناء ذلك (٣) باطل وخلاف لرسول الله ﷺ .

١٠٩٠ - مسألة - واذا انطلق الجارح المعلم أو غير المعلم من غير ان يهلكه صاحبه لم يحل اكل ما قتل إلا ان تدرك فيه بقية من الروح فيذكي ويؤكل لقول رسول الله ﷺ : اذا ارسلت كلبك وسميت الله (٤) فلم يجعل عليه السلام الذكاة الا بأرساله مع تسمية الله تعالى ، والذكاة لا تكون الا بنية من الانسان المذكي وقصد لقله عليه السلام : (ولكل امرئ ما نوى) وصح بالنص أنه اذا ارسل جارحه المعلم وسمى الله تعالى فقتل الجارح فهي ذكاة صحيحة ولم يصح في كون مادون ذلك ذكاة نص .

روينا عن طريق عبدالرزاق عن معمر عن قتادة أنه قال لرجل سأله عن انسان كان يعلم

(١) في النسخة رقم ١٦ وياكها (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٧ ص ١٠٦ ، والحديث اختصره المصنف (٣) وفي نسخة والاستثناء بذلك (٤) استشكل صحح النسخة رقم ١٤ كلام المصنف هنا ثم أجاب عنه وهناك نص عبارته : الذي في كتاب الصيد من البخارى : أنه عليه السلام قال ثعلبة : ما صدت بكلك للمعلم فاذا ذكر اسم الله ثم كل وما صدت بكلك الذي ليس مملوكا فدركت ذكاته فكل ، وهذا لفظه ، ثم قال : فاعيد محمد الله روى الحديث بالمعنى وأما أنه وجد كذا في غير كتاب الصيد وأما أنه سبى عن الله عنه أنه يقول : لا يرد هذا على المصنف لأنه لم يقل كما في حديث أبي ثعلبة أو ما يشير الى ذلك فيحمل كلاله عليه ، وما ذكره المصنف انما هو رواية عدى بن سالم انظر البخارى ج ٧ ص ١٠٥ ، وسيكرر ذلك المصنف بعد هذا اللفظ وقد تقدم أيضا في ص ٦٧٤ ، فالراجح ان يحمل على الواقع كلامه .

صقره؟ فينهاه (١) يحوم حوله اذ رأى طائرا فانقض نحو موسى الرجل الله عز وجل قال قتادة: لا يأكله لأنه لم يرسله هو إلا لأن يدرك ذكاته.

١٠٩١ - مسألة - وكل من رى بهم مسموم فوجد الصيد ميتا لم يحل أكله إلا أن كان السهم أخذ مقاتله انفاذا كان يموت منه لو لم يكن مسموما لأن ما قتل بالسهم فهو ميتة لأنه لم يأت نص بأنه ذكاة إلا أن تدرك فيه بغير روح فيذكي فيحل، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٩٢ - مسألة - وكل جارح معلم فلال أكل ما قتل كما ذكرنا سواء علمه وثق أو مسلم وكذلك الصيد بهم صنعه (٢) وثق أو مسلم لقول رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك المعلم، ولم يخص عليه السلام تعليم مسلم من تعليم وثق، وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي سليمان، وقال قوم: لا يؤكل صيد جارح علمه من لا يحل أكل ما ذكي».

روينا من طريق وكيع نا جريز بن حازم عن عيسى بن عاصم عن علي بن أبي طالب أنه كره صيد بازى المجوسى وصقره؛ وصيد المجوسى للسك (٣) كرهه أيضا ومن طريق عبد الرزاق عن حميد بن رومان عن الحجاج عن أبي الزبير عن جابر قال: «لأنما كل صيد كلب المجوسى ولا ما أصاب بهم، وقد روينا هذا أيضا من طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير أنا خصيف قال قال ابن عباس: «لأنما كل ما صيدت بكلب المجوسى وإن سميت فانه من تعليم المجوسى قال الله تعالى: (تعلمون ما علمكم الله) وجاء هذا القول عن عطاء، ومجاهد، والنخعي، ومحمد بن علي، وهو قول سفيان الثوري».

واحتج أهل هذه المقالة بقول الله تعالى: (وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمون ما علمكم الله) قالوا: فجعل التعليم لنا.

قال علي بن ولادة لم في هذا لأن خطاب الله تعالى بأحكام الاسلام لازم لكل أحد، وبالله تعالى التوفيق؛ وهذا مما خالفوا فيه الرواية عن صحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف وبالله تعالى التوفيق.

١٠٩٣ - مسألة - ومن تصيد بجارح أخذ بغير حق فلا يحل أكل ما قتل لقول الله تعالى: (ولا تعتدوا) وهذا معتد فلا يكون التعتد ذكاة أصلا، فهو أدرك حيا، أو نصب المرء جالة مأخوذة بغير حق، أو رى بآلة مأخوذة بغير حق فأدرك كل ذلك فيه بقية حياة ذكاه وهي له حلال وعليه أجره مثل ذلك الجارح وذلك السهم، والرمح، وتلك الجالة لصاحب كل ذلك لأن الصيد الذى لا ملك لاحد عليه هو لمن أخذه ولم يملكه صاحب الآلة والجالة والجارح لأنه لم ينصب ذلك ولا أرسله قاصدا لتملك ما أصاب

بذلك ولا يكون التملك لما لم يتقدم فيه ملك الابنية ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٩٤ - مسألة - ومن وجد مع جارحه جارحا آخر أو سباعا لم يدرأيها قتل الصيد ؟ فهو ميتة لا يحل أكله الا أن تترك ذكاته فيذكر فيحل كما رويناه من طريق أحد ابن شعيب أناسويد بن نصر ناعبد الله بن المبارك عن عاصم عن الشعبي عن عدى بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه : قالت خالط كلبك كلابا فقتلن فلم يأكلن فلا تأكل منه شيئا فانك لا تدري أيها (١) قتل ؟ .

١٠٩٥ - مسألة - ولا يحل امساك كلب أسود بهم (٢) أو ذئ قطعتين (٣) لا لصيد ولا لغيره . ولا يحل تعليمه ولا أكل ما قتل من الصيد أصلا الا أن تترك ذكاته ؛ ولا اتخاذ كلب سوى ذلك أصلا الا لزراع . أو ماشية . أو صيد . أو ضرورة خوف لما رويناه من طريق مسلم حدثني اسحاق بن منصور نأرواح بن عباد نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم نهى عن قتلها وقال : عليكم بالأسود البهم ذئ القطعتين فانه شيطان » (٤) ومن طريق أحمد بن شعيب نا عمران بن موسى نا يزيد بن زريع نا يونس بن عبيد عن الحسن عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله ﷺ : « ولو لان الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها فاقتلوا منها الأسود البهم واما قوم اتخذوا كلبا ليس بكلب حرث . أو صيد . أو ماشية فانه ينقص من أجره كل يوم قيراط » (٥) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فاذ حرم عليه السلام أنفا الأسود البهم اودى القطعتين فلا يحل اتخاذه واذا لا يحل اتخاذه فاتخاذ معصية والذكاة بالجراح طاعة ، ولا تنوب المعصية لله (٦) تعالى عن طاعته والعاصي لم يترك كما أمر في ميتة وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : أكره صيد الكلب الأسود البهم لان رسول الله ﷺ أمر بقتله . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن يونس ابن عبيد عن الحسن أنه كره صيد الكلب الأسود البهم . ومن طريق وكيع نا سعيد ابن أبي عروبة عن أبي معشر عن ابراهيم النخعي قال : كيف نأكل صيد الكلب الأسود البهم وقد أمرنا بقتله ؟ ، وهو قول أحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه ، قال أحمد : ما أعلم أحدا رخص في أكل ما قتل الكلب الأسود من الصيد وقد أدرك أحد من أهل العلم أمناه قال أبو محمد : سواء حيث كانت النقطتان من جسده فان كانت نقطة واحدة أو أكثر

(١) في النسخة رقم ١٦ والنسخة رقم ١١ ولا تدري أيها وما هما ذئ قطعتين نا ج ٧ ص ٢٨٠ ، والناي تلك الكلاب قتل (٢) هو اللون الذي لا ينال طه غير مسودا كان أو غير ما به جمل (٣) هو الذي فوق عينيه قطعتان يضاران (٤) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٦١ باطل من هذا احقره المصنف واقتصر على محل الشاهد (٥) هو في سنن النسائي ج ٣ ص ١٨١ (٦) في النسخة رقم ١٦ « معصية الله » .

من اثنتين لم يحز قله لانه لا يسمى في اللغة ذاتعتين •

١٠٩٦ - مسألة - ومن خرج بجارحه فأرسله وسعى ونوى ما أصاب من الصيد فسواء فعل كل ذلك من منزله أو في الصحراء ما أصاب في ذلك الارسال من الصيد فقتله فأكله حلال لان النبي ﷺ قال : اذا أرسلت كلبك المعلم ، ولم يخص وأنت ترى صيدا من أن لاتراه • وروينا من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن عمر بن محمد ابن زيد عن حدثه عن أبي هريرة قال : ان غدا بكلاب معلمة فقد ذكر اسم الله حين يغدو كان كل شيء صاده الى الليل حلالا • ومن طريق وكيع ناسفان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي اياس قال : انا [كنان] (١) نخرج بكلابنا الى الصيد فترسلها ولا نرى شيئا فنأكل ما أخذت (٢) •

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة : من رمى كلبا أو خنزيرا انسيا فأصاب صيدا لم يحل أكله ، فلو رمى أسدا أو ذئبا أو خنزيرا بريأ فأصاب صيدا حل له أكله ، فلو أرسل جارحه على صيد بعينه فأصاب غيره حل أكله فلو أرسله على سمكة فأصاب صيدا لم يحل أكله • قال علي : هذه تحاليل لا تعقل ولا يقبل مثلها الايمن لا يسأل عما يفعل ، وكل ما ذكر فسواء لا يحل شيء منه لانهم بسم الله تعالى ولا أرسل جارحه ولا سهمه على الذي أصاب فهو غير مذكي ، وبالله تعالى التوفيق •

١٠٩٧ - مسألة - ولا يحل بيع كلب أصلا لا للمباح اتخاذه ولا غيره لصحة نهى النبي ﷺ عنه وسند ذكره في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى ، فن اضطر اليه فله أخذه ممن يستغنى عنه بلائمن وان لم يتمكن له فله ابتياعه والتمن حرام على البائع باق على ملك المشتري وانما هو كالرشوة في المظلمة . وفداء الأسير لانه أخذ مال بالباطل ، وبالله تعالى التوفيق •

كتاب الاشربة وما يحل منها وما يحرم

١٠٩٨ - مسألة - كل شيء أسكر كثيره أحدا من الناس فالنقطة منه فما فوقها الى أكثر المقادير محرّم ملكه وبيعه وشربه واستعماله على كل أحد ، وعصير العنب . ونبيذ التين . وشراب القمح . والسيكران . وعصير كل ماسواها وتقيعه . وشرابه . طبخ كل ذلك أوله طبخ ، ذهب أكثره أو أقله سواء في كل ما ذكرنا ولا فرق ، وهو قول مالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان وغيرهم ، وفي هذا اختلاف قديم وحديث بعد صحة الاجماع على تحريم الخمر قليلا وكثيرا ؛ فروى ياعن طائفة انها قالت : شراب البسر وحده

(١) الزيادة من التفسير رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ منها أخذت •

خمر محرمة ٥ وقالت طائفة : الرطب ، والبسر اذا خلطافشراهما خمر محرمة وكذلك التمر .
والبسر اذا خلطاه وقالت طائفة : عصير العنب اذا أسكر وتقيع الزبيب اذا أسكر ولم
يطبخاهي الخمر المحرمة (١) قليلا وكثيرها و [كل] (٢) ما عدا ذلك حلال ما لم يسكر منه ٥
وقالت طائفة : لاخر الاعصير العنب اذا أسكر ما لم يطبخ حتى يذهب ثلثه فهو حرام
قليله وكثيره فاذا طبخ كذلك فليس خمر ابل هو حلال أسكر أولم يسكر ، وأما كل
شراب ما عدا عصير العنب المذكور فهو حلال أسكر أولم يسكر كتنقيع الزبيب وغيره يطبخ
كل ذلك أولم يطبخ إلا أن السكر منه حرام ، وقالت طائفة : كل ما عصر من العنب ، ونيد الزبيب .
ونيد التمر والرطب والبسر والزهر فلم يطبخ فكل ذلك خمر محرمة قليلا وكثيرها ، فإن
طبخ عصير العنب حتى ذهب ثلثه وطبخ سائر ما ذكرناه فحو حلال أسكر أولم يسكر إلا أن
السكر منه حرام ، وكل نيد وعصير ما سوى ما ذكرناه حلال أسكر أولم يسكر طبخ أولم يطبخ
والسكر أيضا منه ليس حراما ٥

فأما من رأى شراب البسر وحده خمرافرونا من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن سليمان
نا زيد [قال] (٣) أنا حميد عن عكرمة عن ابن عباس قال : البسر وحده حرام (٤) ، قال أحمد بن
شعيب : وأنا أبو بكر بن علي المقدسي بالقواريري — هو عبيد الله بن عمر — نا حماد هو ابن زيد
نا أيوب — هو السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : نيد البسر بمح (٥) لا يحل وروى
هذا القول أيضا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وجابر بن زيد ، وزوي عن ابن عباس أنه كان يجلد
فيه كما يجلد في الخمر وما نعلم لهذا القول حجة أصلا بل قد صح عن النبي ﷺ إبطاله كما روي
من طريق عبد الله بن المبارك عن اسماعيل بن مسلم العبدى نا أبو المتوكل عن أبي سعيد الخدري
عن النبي ﷺ من شربه منكم فليشرب كل واحد منه فردا تمر فردا أو بسرا فردا أو زيبا
فردا (٦) ، والقول الثاني رويته من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محارب بن دثار
قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : البسر . والرطب خمر يعني اذا جمعا ٥ ومن طريق أحمد
ابن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري . وشعبة كليهما عن محارب
ابن دثار عن جابر بن عبد الله قال : البسر . والتمر خمر (٧) ، وحجة هذا القول هو صحة نهى النبي ﷺ
عن خلط البسر مع التمر أو مع الرطب ٥
قال أبو محمد : ولا حجة لهم في هذا الخبر لوجهين ، أحدهما أن النبي ﷺ قد نهى عن

(١) في النسخة رقم ١٦ ، هو الخمر المحرمة ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) الزيادة من سنن النسائي ج ٨ ص ٢٩١

(٤) في النسائي زيادة ومع التمر حرام ، (٥) في النسائي ج ٨ ص ٣٢٢ ، بحث ، (٦) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٢٩٢

مطلو احتصره المستف ، وأبو المتوكل اسمه علي بن طلوع (٧) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٢٩٨ ٥

الجمع بين غير هذه الأنواع فلا معنى لتخصيص هذه خاصة بالتحريم دون سائر ما نهى عليه السلام عنه . وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج أخبرني عطاء عن جابر قال: إن النبي ﷺ نهى عن خيلط التمر والزبيب والبسر والرطب ^(١)، ومن طريق الليث بن سعد عن عطاء عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ أن يبنذ الزبيب والتمر جميعا وأن يبنذ البسر والتمر جميعا ^(٢)، ونهى أيضا عليه السلام عن أن يجمع غير هذه كما نذكر بعد هذا أن شاء الله تعالى .

ووجه آخر وهو أن كل محرم فليس خرا، الدم حرام وليس خرا، ولبن الخنزير حرام وليس خرا، والبول حرام وليس خرا، فهذا الذي أنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن جمعها حرام وليست خرا إلا أن تسكر ولا معنى لتسميتهما إذا جمعا خرا، (فان قيل) قد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم الزبيب والتمر هو الخمر، فاقول لكم فيه قلنا: قد صرح بالنص والاجماع المتيقن بإباحة التمر وإباحة الزبيب وإباحة نيهما غير مخلطين كما ذكرنا أن أفعلوا ذلك لم ينسخ قط، فصح أن هذا الخبر ليس على ظاهره فاذلنا شك في هذا فانما يكون خرا إذا جاء نص مبين لهذه الجلة وليس ذلك إلا إذا أسكر نيهما كما بين عليه السلام في خبر نذكره بعد هذا أن شاء الله تعالى، إن كل مسكر خمر، فسقط هذا القول أيضا . والقول الثالث من تخصيص عصير العنب ونبيذ الزبيب بالتحريم مالم يطبخا دون سائر الأبندة والعصير فقول صح عن أبي حنيفة؛ وهو الأشهر عنه إلا أنه لا يعتمد مقلوه عليه ولا يشتغلون بنصره ولا نعلم له أيضا حاجة أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية ضعيفة . ولا دليل إجماع . ولا قول صاحب . ولا رأى . ولا قياس فسقط والله الحمد والقول الرابع من تخصيص عصير العنب بالتحريم مالم يطبخ فهو قول اختاره أبو جعفر الطحاوى .

واحتج من ذهب إليه بأخبار أضيفت إلى النبي ﷺ وأخبار عن الصحابة ودعوى إجماع، فأما الأخبار عن النبي ﷺ فنكلها لآخر فيه على ما نيين أن شاء الله تعالى، ثم لو صحت لما كان شيء منها موافقا لهذا القول، فلاح أن إيرادهم لها تمويه محض، وكذلك الآثار عن الصحابة رضى الله عنهم إلا أن منها ما لا يصح ولا يوافق ما ذهبوا إليه فإيرادهم لها تمويه، ومنها شيء يصح ويظن من لا ينعم النظر أنه يوافق ما ذهبوا إليه على ما نورد أن شاء الله تعالى ولا حاجة في قول صاحب قد خالفه غيره منهم . وأما دعوى الإجماع فانهم قالوا: قد صرح الإجماع على تحريم عصير العنب إذا أسكر واختلف فيما عداه فلا يحرم شيء باختلاف . قال أبو محمد: وهذا قول في غاية الفساد لأنه يقال عليهم جمهور أقوالهم ويلزمهم أن

لا يوجبوا زكاة الا حيث أوجبها اجماع ، ولا فريضة حج أو صلاة الا حيث صح اجماع على وجوبها ، وان لا يثبتوا الربا الا حيث أجمعت الأمة على انه ربا ، ومن التزم هذا المذهب خرج عن دين الاسلام بلا شك لوجهين هـ

أحدهما انه مذهب مفترى لم يأمر الله تعالى به قط ولا رسوله عليه السلام ، وانما امر الله تعالى باتباع القرآن . وسنة النبي ﷺ . وأولى الأمر باتباع اجماع ، ولم يأمر الله تعالى قط بأن لا يتبع الا اجماع ولا قال تعالى قط ولا رسوله عليه السلام : لا تأخذوا بما اختلف فيه الا ما اجمع عليه ، ومن ادعى هذا فقد افترى على الله الكذب وأتى بدين مبتدع وبالضلال المبين ، انما قال تعالى : (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقال تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يقل تعالى فردوه الى الاجماع ، فنرد ما تنوع فيه الى الاجماع لا الى نص القرآن والسنة فقد عصى الله تعالى ورسوله عليه السلام ، وشرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى ، وأما نحن فنتبع اجماع فيها صح انهم أجمعوا عليه ولا تخالفه أصلا وزد ما تنوع فيه الى القرآن . والسنة فأخذنا فيها وان لم يجمع على الأخذ به وبهذا أمر الله تعالى في القرآن ورسوله صلى الله عليه وسلم وعليه أجمع أهل الاسلام وما نعلم احدا قال قط : لا ألزم في شئ . من الدين الا ما أجمع الناس عليه قد صاروا بهذا الأصل مخالفين للاجماع بلا شك هـ

والوجه الثاني أنه مذهب يقتضي ان لا يلتفت للقرآن (١) والسنة اذا وجد الاختلاف في شئ من أحكامهما وليس هذا من دين الاسلام في شئ . مع أنه في اكثر الأمر كذب على الأمة وقول بلا علم ، وأيضا فانهم لا يلتزمون هذا الأصل الفاسد الا في مسائل قليلة جدا وهو مبطل لسائر مذاهبهم كلها فعاد عليهم وبالله تعالى التوفيق هـ وأما الأخبار فمنها خبر صح عن ابن عباس قال : حرمت الخمر بعينها القليل منها والكثير والمسكر من كل شراب ، وروياه من طريق قاسم بن اصبح نا أحمد بن زهير نا ابو نعيم الفضل ابن ذكين عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس ولا حاجة لهم فيه لاتارويناه من طريق احمد بن شعيب نا الحسين بن منصور نا أحمد بن حنبل نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال : حرمت الخمر بعينها قليلها وكثيرها والمسكر من كل شراب (٢) وشعبة بلا خلاف أضبطوا حفظ من أبي نعيم ، وقد روى فيه زيادة على ما روى ابو نعيم وزيادة العدل لا يحل تركها ،

(١) في النسخة رقم ١١ ورقم ١٦ من لا يلتفت للقرآن (٢) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢١

وليس في رواية أبي نعيم ما يمنع من تحريم غير ما ذكرنا في روايته إذا جاء بتحريمه نص صحيح ،
وقد صرح من طريق ابن عباس بتحريم المسكر جملة ، وصح عنه كما ذكرنا أنما تحريم نبيذ البسر
بحذفه من قوله : هذا الخبر .

ومنها خبره بناء من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه « فأتيتوا
فيها - يعني في الظروف - فان الظروف لا تحل شيئا ولا تحرم ولا تسكروا » (١) ، وإن عمر
قال له : « يا رسول الله ما قولك : كل مسكر حرام ؟ قال : اشرب فإذا خفت فذعه » .

وخبر من طريق أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ « اشربوا ولا تسكروا » وكلاهما
لا حجة لهم فيه . أما خبر ابن عباس فإنه من طريق المشعل بن ملحان وهو مجهول عن
النضر بن عبد الرحمن خزاز (٢) بصري يكنى أبا عمر منكر الحديث ضعفه البخاري وغيره ،
وقال فيه ابن معين : لا تحل الرواية عنه ، ولو صح لم يكن لهم فيه حجة لأن فيه النهي عن السكر
ويكون قوله : « فإذا خفت فذعه » أي إذا خفت أن يكون مسكرا فاقطع التعلق به .

وأما خبر أبي موسى فلا يصح لأنه من طريق شريك عن أبي إسحاق عن أبي بردة
عن أبي موسى عن النبي ﷺ ، وشريك مدلس وضعيف فسطح ، وقد رواه الثقات
بخلاف هذا كما روينا من طريق عمرو بن دينار . وزيد بن أبي أنيسة . وشعبة بن الحجاج
كلهم عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ « قال : كل
مسكر حرام كل ما أسكر عن الصلاة فهو حرام » أي عن كل مسكر أسكر عن الصلاة ، فهذا
هو الحق الثابت لارواية كل ضعيف . ومدلس . وكذاب . ومجهول . وخبر روينا
عن أبي بردة عن النبي ﷺ « اشربوا في الظروف ولا تسكروا » وهذا لا يصح لأنه من رواية سمالك
ابن حرب عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة (٣) وسمالك يقبل التلقين شهد عليه بذلك
شعبة وغيره ؛ ثم لو صح (٤) لما كانت لهم فيه حجة لأنه إنما فيه النهي عن السكر وليس فيه مانع
من تحريم ما يصح تحريمه ما لم يذكر في هذا الخبر ، وقد صرح بتحريم كل ما أسكر كما ذكرنا من
أصح طريق والله الحمد وخبر من طريق سوار بن مصعب . وسعيد بن عمار قال سوار : عن
عطية العوفي عن أبي سعيد ، وقال سعيد : عن الحارث بن النعمان عن أنس ، ثم اتفق أبو سعيد .
وأنس قالوا عن النبي ﷺ : « حرمت الخمر بعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب » ،
وسوار مذکور بالكذب ، وعطية هالك ، والحارث وسعيد مجهولان لا يدرى من هما (٥) ، ثم
لو صح لم تكن فيه حجة لأن رواية شعبة عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن

(١) قوله « ولا تسكروا » معطوف على قوله « فأتيتوا فيها » (٢) هو بخامعة وزاين (٣) في السخري : ١١٠ أبي

بردة ، وهو غلط (٤) في السخري : ١١٠ « ولو صح » (٥) هو كما قال المصنف في الجميع .

ابن عباس التي ذكرنا أنها زائدة على هذه الرواية ، وزيادة العدل لا يجوزدها .
 وخبر روى فيه أنه عليه السلام قال لعبد القيس : اشرىوا ما طاب لكم ، وروناه من طريق ابن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو عن عجيبة بن عبد الحميد^(١) عن عمه قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا لا حجة فيه لوجوده أولها أنه من رواية عجيبة بن عبد الحميد وهو مجهول لا يدري من هو ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لأن ما طاب لنا هو ما أحل لنا كما قال تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) فليس في شيء من هذا اباحة ما قد صح تحريمه . وخبر رويناه من طريق عبادة بن عمرو بن العاصي عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن الخمر والميسر والكوبة والغيراء^(٢) . وقال : كل مسكر حرام ، قالوا : فقد فرق عليه السلام بين الكوبة والغيراء والخمر فليسا خرا .

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم لأنه من طريق الوليد بن عبد الله وهو مجهول ، ولما كونه حجة عليهم فإنه لو صح لكان عليه السلام قد ساوى بين كل ذلك في النهي والخمر وسائر الاثربة سواء في النهي عنها وهذا خلاف قولهم ، وأيضا فليس التفرق في بعض المواضع في الذكر دليلا على أنها شيان متغايران فقد قال تعالى : (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) فليكن هذا موجبا أنها عليها السلام ليسا من الملائكة . وهكذا إذا صح أن الخمر هي كل مسكر لم يكن ذكر الخمر والكوبة والغيراء ما نعا من أن تكون الكوبة والغيراء خمرًا ، وقد صح أن كل مسكر خمر ، وأيضا فقي آخر هذا الحديث : كل مسكر حرام . وهذا خلاف قولهم ، فما رأينا أفتح مجاهرة من احتجاجهم بما هو حجة عليهم .

وخبر رويناه^(٣) من طريق ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم أتى بنيذ فوجده شديدا فرده فقيل : أحرام هو ؟ قال : فاسترده ثم دعا بماء فصبه فيه مرتين ثم قال : إذا اغتسلت عليكم هذه الأوعية^(٤) فاكسروا متونها بالماء . و من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، وفيه أنه عليه السلام قال : إذا اشتد عليكم فاكسروه بالماء . ومثله من طريق أبي مسعود ، وكل هذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم لأن خبر ابن عمر هو من طريق عبد الملك بن نافع وعبد الملك ابن أخي القعقاع كلاهما عن ابن عمر مستندا ، وكلاهما مجهول وضعيف سواء كانا اثنين أو كانا انسانا واحدا ، ثم هو عنهما من طريق أسباط بن محمد القرشي . وليث بن أبي سليم . وقررة العجلي . والعوام وكلهم ضعيف ، وأما خبر ابن عباس فهو من

(١) التي في لسان الميزان دعيب بن عبد الحميد . (٢) الكوبة قال في النهاية هي الترد وقيل الطبل . وقيل : البرطاطة وكذلك في الترمي ، والغيراء ضرب من الشراب يتخذه الجيش من الذر تسمى السكركة (٣) سقط لفظ « رويناه » من النسخة رقم ١٤ (٤) أي إذا جاوزت حدها الذي لا يسكر إلى حدها الذي يسكر ، وهو في السابق ج ٨ ص ٢٢٤

طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة عن ابن عباس ويزيد ضعيف ، وقد روينا عنه في الروايات
السود خيرا موضوعا على النبي ﷺ ليس فيه أحديتهم غيره ، وقد ضعفه شعبة . وأحمد .
ويحيى . وأما خبر أبي مسعود فهو من طريق يحيى بن يمان وعبد العزيز بن إبان وكلاهما متفق
على ضعفه ، ثم لو صحت لكانت أعظم حجة عليهم لأن فيها كلها أن النبي ﷺ مرجه بالماء
ثم شربه وهذا لا يخلو ضرورة من أحد وجهين ، إما أن لا يكون ذلك التثبيد مسكرا فهي
كلها موافقة لقولنا ، وإما أن يكون مسكرا كما يقولون فإن كان مسكرا فصب الماء على
المسكر عندهم لا يخرج منه عن التحريم إلى التحليل ولا ينقله عن حاله أصلا إن كان قبل
صب الماء حراما فهو عندهم بعد صبه حرام وإن كان قبل صبه حلالا فهو بعد صبه حلال ،
وإن كان قبل صبه مكروها فهو بعد صبه مكروه فقد عالجوها كلها وجعلوا فعل النبي ﷺ
الذي حققوه عليه باطلا عندهم وانفوا المعنى له ، وهذا كما ترى ، وإن كان صب الماء نقله عن
أن يكون مسكرا إلى أن لا يكون مسكرا فلا متعلق لهم فيه حيث أنه أصلا أنه إذا لم يكن مسكرا
فلا تخالفهم في أنه حلال فعاد عليهم جملة . وخبر من طريق أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم : « اشربوا ما طاب لكم فإذا خبث فذروه » . وهذا لأحجة لهم فيه بل هو حجة عليهم
لأنه من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب وكلاهما ساقط ، ثم لو صح
لكان حجة قاطعة عليهم لأن معنى إذا خبث إذا أسكر لا يحتمل غير هذا أصلا والا
فليعرفنا ما معنى إذا خبث فذروه ؟ وخبر من طريق علي عن النبي ﷺ ، أنه أتى بمكة بنبيذ
فذاقه فقطب ورده فقيل له : يا رسول الله هذا شراب أهل مكة قال : فرده فصب عليه الماء حتى
رغا قال : حرمت الخمر بعينها والسكر من كل شراب ، وهذا لأحجة لهم فيه لأنه من طريق محمد
ابن الفرات الكوفي وهو ضعيف باتفاق مطرح ، ثم عن الحارث وهو كذاب ومن طريق
شعيب بن واقد ^(١) وهو مجبول عن قيس بن قطن ولا يدري من هو ، ثم لو صح لكان حجة
عليهم لأن الكلام فيه كالكلام فيه من طريق ابن عباس وقد ذكرناه ، وخبر من طريق سمرة
عن النبي ﷺ أنه أذن في التثبيد بعد ما نهى عنه ، ولا حجة فيه لأنه من طريق المنذر بن حسان
وهو ضعيف ، ثم لو صح لكان معناه ما أذن في التثبيد في الظروف بعد ما نهى عنه وهذا حق وليس
فيه أنه عليه السلام نهى عن الخمر ، ثم أذن فيها ، وقد صح أنه عليه السلام قال : كل مسكر
خمر ، فبطل تعلقيهم به وقتلوا محبة وخبر عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : كل مسكر
حرام فقال له رجل : إن هذا الشراب إذا أكثرنا منه سكرنا قال : ليس كذلك إذا شرب
تسعة فلم يسكر لا بأس وإذا شرب العاشر فسكر فذلك حرام ، وهذا لأحجة لهم فيه لأنه

(١) في النسخة رقم ١٦ « شعبة بن واقد » وهو غلط

فضيحة الدهر موضوع بلاشكر واه أبو بكر بن عياش ضعيف عن السكلي كذاب مشهور عن أبي صالح هالك . وخبر فيه النهي عن التذيق في الجرار الملوثة والأمر بأن يذوق في السقاء فإذا خشي فليسجه ^(١) بالماء ، فهذا من طريق أبان وهو الرقاشي ، وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة بل هو حجة عليهم لأن فيه إذا خشي فليسجه بالماء ، ومعناه إذا خشي أن يسكر باجماعهم معناه لا يجتمل غير هذا أصلاً فإذا سجع بالماء بطل أسكاره وهذا لا يخالفهم ^(٢) فيمولى فيه أن بعد أسكاره يسج انما فيه إذا خشي ، وهذا بلاشك قبل أن يسكر ، وخبر مرسل من طريق سعيد بن المسيب ، أن النبي ﷺ قال : الخمر من العنب والسكر من التمر . والمزور من الحنطة . والتبع من العسل وكل مسكر حرام والمكر والخديعة في النار ، واليسع عن تراضي . وهذا لا شيء . لأنه لا حجة في مرسل ، ثم هو أيضاً من طريق إبراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب ، ثم لو صح لكان حجة عليهم لأن فيه كل مسكر حرام ، وهو خلاف قولهم وليس في قوله وإن الخمر من العنب ، مانع من أن تكون من غير العنب أيضاً إذا صح بذلك نص ، وقد صح قوله عليه السلام : « كل مسكر خمر ، فسقط تعلقه به »

وخبر من طريق سفيان الثوري عن علي بن بزيمة عن قيس بن حبر النخيلي عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ نهى عن الدباب والمزفت وأمر بأن يذوق في الأسقية قالوا : فإن اشتد في الأسقية يارسول الله قال : فصبوا عليه الماء وقال لهم في الثالثة والرابعة : أهرقوه فإن الله حرم الخمر والميسر والكوبة وكل مسكر حرام ، فهذا من طريق قيس بن حبر وهو مجهول ^(٣) ثم لو صح لكان أعظم حجة لنا عليهم لأنه مخالف كله لقولهم موافق لقولنا في الأمر بهرقة ، وقوله : « وكل مسكر حرام ، كفاية لمن كان له مسكة عقل فاجبوا القوم يحتجون بما هو نص مخالف لقولهم إن الحياء هنا لعدم ! » وخبر من طريق أبي القموص ^(٤) زيد بن علي عن رجل من عبد القيس نحسب أن اسمه قيس بن النعمان ، أن النبي ﷺ قال : اشرىوا في الجلد الموكى عليه فإن اشتد فاكسروه بالماء فإن أعيكم فاهرقوه ، أبو القموص مجهول ، ثم لو صح لكان حجة قاطعة موافقة لقولنا مفسدة لقولهم بما فيه من الأمر بهرقة أن لم يقدر على إبطال شدته بالماء . وخبر من طريق سعيد بن منصور نا إسماعيل بن إبراهيم هو ابن علي حدثني الجريري سعيد بن إياس عن أبي العلاء بن الشخير قال : انتهى أمر الأشرية وأن

(١) السجاج اللبن الذي رفق بالماء ليكثر اهتدائه ، وقال في الجملة : السجاج بالمهمل اللين بكسر مائه حتى يرق ، وشجت - بالمعجمة - الشراب بالزاج (٢) في النسخة رقم ١٦ « لا تخالفه » (٣) وفيه أبو زرعة والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ولديث في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٨٢ ، طولاً (٤) هو يفتح القاف وضمة الميم ويصاد مهمة ، ووقع في النسخة رقم ١٤ « القموص » وفي النسخة رقم ٤ « القموص » ولاهما غلط .

رسول الله ﷺ قال: اشربوا ما لا يفسد أحلامكم ولا يذهب أموالكم، وهذا مرسل ثم لم
 اتسند لكان حجة لنا لأنه انتهى عن النوع الذى من طبعه أن يفسد الحلم ويذهب المال
 لا يتحمل غير ذلك أصلاً؛ إذ ليس شيء منه يفرد بذلك دون سائرهم وخبر من طريق
 علقمة سالت ابن مسعود عن قول النبي ﷺ في المسكر؟ قال: الشرية الآخرة، وهذا
 لاجته لهم فيه لأنه من طريق الحجاج بن أرطاة وهو مالك رويناعته أنه كان لا يصلى مع
 المسلمين في المسجد قبل له في ذلك فقال: أكره مزاحمة البقالين لا ينبل الإنسان حتى يدع الصلاة
 في الجماعة، وأنه انكر السلام على المساكين، وقال: على مثل هؤلاء لا يسلم، وهذه جرح
 ظاهرة، ثم الأظهر فيه أن قوله: الشرية الآخرة من قول ابن مسعود تأويل منه، وهو أيضاً
 فاسد من التأويل لما بين بعد هذا أن شاء الله تعالى وخبر مرسل من طريق مجاهد فيه أنه
 عليه السلام شرب من نبيذ سقاية زمزم فتدوجبه، ثم صب عليه الماء مرة بعد مرة، ثم
 شرب منه، وهذا لا شيء لأنه عن ابن جريج عن لم يسمه عن مجاهد فهو مقطوع ومرسل
 معاً، ثم هو مخالف لقولهم كاذكرنا من أن صب الماء لا ينقله عندهم من تحليل إلى تحريم ولا
 من تحريم إلى تحليل ولله عندهم فيه معنى، فإن نقله إلى أن لا يسكر فهو قولنا في أنه حلال
 إذا لم يسكر، هذا كل ما هو به عن النبي ﷺ قد قصصناه باجمعه وبيننا أنه لاجته لهم
 في شيء منه وإن أكثر ما أوردوا حجة عليهم لنا.

وذكروا عن الصحابة رضي الله عنهم آثاراً منها عن أنى عوانة عن سماك بن حرب عن
 قرصافة امرأة منهم عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: اشربوا ولا تسكروا،
 وسماك ضعيف وقرصافة مجهولة، ثم لو صح لما كان فيه إباحة ما أسكره وروينا من طريق
 إسرائيل بن يونس عن سماك بن حرب عن قرصافة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت لها:
 اشربي ولا تشربي مسكراً، فسماك عن قرصافة مرة [قال^(١)] لنا عليهم ومرة لنا ولهم
 ومن طريق سمية عن عائشة أم المؤمنين قالت: إن خشيت من نبيذك فأكسره بالماء،
 ولا حجة لهم في هذا لأنه إذا خشى أسكاره كسره بالماء، والثابت عن أم المؤمنين تحريم كل ما أسكر
 كثيره، وعن سعيد بن ذى حدان^(٢) أو ابن ذى لعة أن رجلاً شرب من سطيحة لعمر
 ابن الخطاب فسكر فأتى به عمر فقال: إنما شربت من سطيحتك فقال له عمر: إنما أضربك
 على السكر، ابن ذى حدان أو ابن ذى لعة مجهولان، ومن طريق أنى إسحاق السبيعي عن
 عمرو بن ميمون عن عمرو بن الخطاب أنه كان يقول: أنا شرب من هذا النبيذ شراباً يقطع
 لحوم الأبل، قال عمرو بن ميمون: وشربت من شرابه فكان كأشد النبيذ، وفي بعد طرقها

(١) الزيادة من التسخير رقم ١٦ (٢) ضبطه في التقریب بعن الحاء المهملة وتشديد الهاء المهملة

لنشرب هذا الشراب الشديد لنقطع به لحوم الابل في بطوننا ان تؤذينا فنرا به من شرابه شيء
فليزجه بالماء ، وهذا خبر صحيح ولا حاجة لهم فيه لأن التبيذ الحلو اللقيف الشديد للفتة
الذى لا يسكر يقطع لحوم الابل في الجوف ، وليس في هذا الخبر ان عمر شرب من ذلك
الشراب الذى شرب منه عمرو بن ميمون ، فاذ ليس فيه ذلك فلا متعلق لهم بهذا الخبر أصلا
ومنها خبر من طريق حفص بن غياث نا الأعمش نا ابراهيم — هو الخصى — عن همام بن
الحارث ان عمر أتى بشراب من زيب الطائف فقطب^(١) وقال : ان نبيذ الطائف له عرام^(٢) ثم
ذكر شدة لا أحفظها ثم دعا بما فصبه فيه ثم شرب ، وهذا خبر صحيح الا أنه لا حاجة لهم فيه لانه
ليس فيه ان ذلك التبيذ كان مسكرا ولا لانه كان قد اشتدوا بما فيه اخبار عمر بأن نبيذ الطائف
له عرام وشدة وانه كسرهذا بالماء ثم شر به ، فالأظهر فيه ان عمر خشي ان يعرهم ويشد فتعجل
كسره بالماء ، وهذا موافق لقولنا لاقولهم أصلا ، ولا يصح لهم بما ذكرنا الا هذا ان الخبر ان
فقط = وخبر رويانه من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس
ابن أبي حازم حدثني عقبه بن فرقد قال : قدمت على عمر فأتي بنبيذ قد كاد يصير خلا فقال
لى : أشرب قال : فما كنت أن أسيفه ثم أخذه عمر ثم قال لى : اننا نشرب هذا التبيذ الشديد
لنقطع لحوم الابل في بطوننا ان تؤذينا .

قال أبو محمد: ما بلغ مقاربه الخلفين مسكرا، ومن طريق سفیان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري سمع سعيد بن المسيب يقول: إن قتيبا تلقت عمر بشرب فلما قر به إلى فيه كرهه، ثم كسره بالما. وقال: هكذا فافعلوا، وهذا مرسل. وخبر من طريق ابن جريج عن اسماعيل أن رجلا ب (٢) في نيزد لعمر فسكر فلما أفاق حده، ثم أوجع التئيد (١) بالما فشرب منه وهذا مرسل. وخبر من طريق ابن أبي مليكة حدثني وهب بن الأسود قال: أخذنا زيبيا فأكثرنا منه في أداوانا وأقلنا الماء، فلم تلق عمر حتى عدا طوره فاخبرناه أنه قد عدا طوره وأرىناه إياه فذاقه فوجده شديدا فسكره بالما، ثم شرب، وهب بن الأسود لا يدري من هو.

وخبر من طريق معمر عن الزهري أن عمر أتى بسطيحة (هـ) فيها نبيذ قد اشتد بعض الشدة فذاقه، ثم قال: من يخسر بالهالة، وهذا امر سل، وخبر من طريق سعد بن منصور أن اسمعيل — هو ابن علي بن عتبة — قال: قال له: ان ابن عمر قال له: ان عمر ينبذ لفي خمس عشرة قائمة فجاء فذاقه فقال: انكم اقلتم عكره أبو المعدل محبوب له ومن طريق ابن أبي شيبة عن عبيدة

(١) في النهاية « انه أتى بنيد قشمة قطب » أى قبض ماين عليه كما يضعه الميوس ويخفف وينقل اه
(٢) المرام بضم العين للمهمة . الشدة والقوة والشراسة . (٣) هو العرب بدوى مصولا تنض (٤) أى أضغه
(٥) هو من أواني الماء ما كان من جلد نوبل احدهما الآخر فسطيح عليه

ابن حيد عن أبي مسكين عن هذيل بن شرحبيل أن عمر استسقى أهل الطائف من نبيذهم فسقوه فقال لهم: يا معشر تقيف أنكم تشربون من هذا الشراب الشديد فأبيكم رابه من شرابه شيء فليكرهه بالماء؟ وهذا الوصح حجة ظاهرة لنا^(١) لأنه ليس فيه أنه شرب مسكر بل فيه النهي عن الشراب الشديد المرئب، والأمر بان يغير بالماء عن حاله تلك حتى يفارق الشدة والارابة ليس لهم عن عمر الا هذا وكل هذا لاحجة لهم فيه لما ذكرنا قبل من أن كسر النبيذ بالماء لا ينقله عندهم من تحریم الى تحليل وأنه عندهم قبل كسره بالماء وبعده سواء وإن كان الماء يخرج عنه الاسكار فهو حينئذ عندنا حلال فلو صححت لكان ما فيها موافقا لقولنا، وقد صرح عن عمر بتحريم قليل ما أسكر كثيره على ما ذكره هذا إن شاء الله تعالى. وخبر من طريق علي أن رجلا شرب من ادائه فسكر فجلده على الحد، وهذا لا يصح لأنه عن شرك وهو مدلس ضعيف عن فراس عن الشعبي عن علي والشعبي لم يسمع عليا، ثم لو صح لكان لاحجة لهم فيه لأنه ليس فيه أن عليا شرب من تلك الادوية بعد ما أسكر ما فيها فلا متعلق لهم به. وخبر من طريق هشيم عن مجالد عن الشعبي أن رجلا سكر من طلاء^(٢) فضر به على الحد فقال له الرجل: إنما شربت ما أحللت فقال له علي: إنما شربتك لأنك سكرت، وهذا منقطع ومجالد ضعيف جدا. وخبر عن أبي هريرة أنه قال: إذا أطمعك أخوك المسلم طعاما فكل وإذا سقاك شرابا فاشرب فإن رابك فاسججه^(٣) بالماء، وهذا خبر صحيح عنه رويناه من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، ولا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه اباحة نبيذ المسكر لا بنص ولا بدليل، ولا اباحة ما حرم الله من المأكول كالخنزير وغيره، ولا اباحة الخمر وإنما فيه أن لا تقتش على أخيك المسلم وأن يسج النبيذ إذا خيف أن يسكر بالماء وهم لا يقولون بهذا، وهو موافق لقولنا إذا كان الماء يحمله عن الشدة الى ابطالها، وقد صرح عن أبي هريرة بتحريم السكر جملة. وخبر من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن اسماعيل ابن خالد عن عثمان بن قيس أنه خرج مع جرير بن عبد الله البجلي الى حمام له بالمعقول^(٤) فأكلوا معه ثم أتوا بمسل وطلاء فقال: اشربوا العسل أتم وشرب هو الطلاء، وقال: إنه يستكر منكم ولا يستكر^(٥) مني قال: وكانت رائحته توجد من هناك، وأشار الى أقصى الحلقة^(٦)، عثمان بن قيس مجهول. وخبر من طريق ابن مسعود قال: وإن القوم يجلسون

(١) كذا في جميع الأصول وسبق مثل هذا التركيب كثيرا، والظاهر هكذا، وهذا الوصح لكان حجة ظاهرة لنا. والله أعلم (٢) هو بسكر الطلاء والمطابخ من عصر التنب (٣) سبق تفسيره ص ٤٨٥ (٤) لم أجد هذا اللفظ في معجم البلدان وهو موجود بلفظ النائل لئلا يكتفى بكتبة والله أعلم (٥) في النسخة رقم ١٤ ولا ينكر مني (٦) أي حلقة الجلوس

على الشراب وهو لم حلال فما يقومون حتى يحرم عليهم وهذا لاجتماع فيه لانهن سعيد بن مسروق عن شماس بن ليد عن رجل عن ابن مسعود، شماس وليد مجحولان، ورجل أجيل وأجيل، ثم لوصح لما كان فيه دليل على قولهم، ويقال لهم: ما معناه إلا أنهم يقعدون عليه^(١) قبل ان يغلي وهو حلال فلا يقومون حتى يأخذ في الغليان فيحرم فبهذا دعوى كدعوى بل هذه أصح من دعواهم لان قولهم: ان الشراب لا يحرم أصلا وانما يحرم المسكر وليس في هذا الحديث الا ان الشراب نفسه يحرم فصح تأويلنا وبطل تأويلهم وهو خبر من طريق أبي وائل كنا ندخل على ابن مسعود فيسقيننا نبيذا شديدا، وهذا لا يصح لانه من طريق أبي بكر بن عياش وهو ضعيف * وخبر عن ابن مسعود وروياه من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال: أكلت مع ابن مسعود فأتينا نبيذا شديدا بذته سيرين في جرة خضراء فشربوا منه^(٢)، سيرين هي أم أي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وهذا خبر صحيح وليس في شيء مما أوردوا لقولهم وفاق الا هذا الخبر وحده إلا أنه يسقط تعلقيهم به بثلاثة وجوه، احدها أنه لاجحة في قول أحد دون رسول الله ﷺ، والثاني أنه قد صح عن ابن مسعود تحريم كل ما قل أو كثر ما يسكر كثيره، وعن غيره من الصحابة أيضا فاذا اختلف قوله وخالفه غيره من الصحابة رضى الله عنهم فليس بعضهم أولى من بعض، وهذا تنازع يجب به ما أوجه الله تعالى من الرد عند التنازع الى القرآن، والسنة، والثالث أنه قد يحتمل ان يكون قول علقمة نبيذا شديدا أي خائرا ليفا حلوا فهذا ممكن أيضا وخبر عن عيسى بن أبي ليلى أنه مضى الى أنس فأبصر عنده ظلاما شديدا، وهذا لاجحة لهم فيه لانه عن ابن أبي ليلى وهو سوي الحفظ عن أخيه عيسى، ويمكن ان يكون أراد بقوله شديدا أي خائرا ليفا، وهذه صفة الرب المطبوخ الذي لا يسكره وروى بعضهم عن الحسن بن علي أنه اباح المسكر ما لم يسكر منه، ولا يصح هذا عن الحسن أصلا لانه من رواية سماك وهو قبل التلقين بنا قلنا عن رجل لم يسمه ولا يعرف من هو عن الحسن بن علي اشرب فاذا رهبت ان تسكر فده، ثم لو صح لكان ظاهره اشرب الشراب ما لم يسكر فاذا رهبت ان تشربه تسكر منه فده، هكذا روياه من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الحسن بن صالح عن سماك بن حرب عن رجل انه سأل الحسن بن علي عن النبيذ؟ فقال: اشرب فاذا رهبت ان تسكر فده * وخبر عن ابن عمر من طريق عبد الملك بن نافع قال: سألت ابن عمر عن نبيذ في سقاء لو نكته لاخذ مني؟ فقال: انما البغي على من اراد البغي، ثم ذكر الحديث الذي صدرنا به عن النبي ﷺ من صبه الماء على النبيذ، وعبد الملك بن نافع قد قدما انه مجحول لا يدري من هو،

وأيضاً فليس في هذا اللفظ إباحة لشرب المسكر . ومن طريق ابن أبي شيبة عن مروان ابن معاوية عن النضر بن مطرف عن قاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال : كان عبد الله ابن مسعود ينبذ له في جر ويجعل له فيه عكر ، وهذا باطل لأن النضر مجبول ثم هو منقطع . وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى من طريق أبي فروة أنه شرب معه نبيذ جرفه دردي (١) . وعن أبي وائل مثله . وعن النخعي . والشعبي . عن الحسن أنه كان يجعل في نبيذه عكر ، وقد خالف هؤلاء ابن سيرين وابن المسيب وصح عن هؤلاء المنع من العكر وقال ابن المسيب : هو خمر . (وأخبار صحاح) عن ابن عمر . منها ما زوينا من طريق البخاري نا الحسن بن الصباح نا محمد بن سابق نا مالك بن مغول (٢) عن نافع عن ابن عمر [رضى الله عنهما] (٣) قال : لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء . وآخر من طريق عبد الرزاق عن عقيل عن معقل ان همام بن منبه أخبره ان ابن عمر قال له : أما الخمر لحرام لا سبيل إليها وأما ما سواها من الأشربة فكل مسكر حرام . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : شرب أخى عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب وشرب معه أبو سروة بن عقبة بن الحارث بمصر في خلافة عمر فسكرا فلما أصبحا انطلقا الى عمرو بن العاص أمير مصر فقالا له : طهرنا فانا قد سكرنا من شراب شربناه فجلدهما عمرو بن العاص قالوا : فهذا عبد الله قد فرق بين الخمر وبين سائر الأشربة المسكرة فلم يجعلها خمر ، وهذا أخوه عبد الرحمن وله محبة ، وأبو سروة وله محبة ، وعمرو بن العاص رأوا الخدفي السكر من شراب شرابه ، وصح عن ابن عباس ما قد من قبل حرمت الخمر بعينها قليلا وكثيرها والمسكر من كل شراب (٤) فقرأوا كلهم بين الخمر وبين سائر الأشربة المسكرة فلم يروها خمرًا وراموا بهذا أن يثبتوا ان الخمر ليست الا من العنب فقط .

قال أبو محمد : وكل هذا عليهم لا لهم لأن ابن عمر ، وابن عباس قد أثبتا أن كل مسكر حرام ، وهذا خلاف قولهم وليس في خبر عبد الرحمن . وأبي سروة . وعمرو بن العاص شيء يمكن ان يتعلقوا به ، وقد يمكن ان يكونا شرابا عصير عنب ظنا أنه لا يسكر فسكرا وليس فيه شيء . يدفع هذا طريق لم يتعلق الا أن يقولوا : ان الخمر هي عصير العنب فقط وما سواها فليس خمرًا فهذا مكان لا منفعة لهم فيه لو صح لهم اذ اثبت تحريم كل مسكر قل أو كثير يوفى هذا نازعاهم لاني التسمية فقط فاذ لم يبق الا هذا فقط فنحن نوجد من الصحابة رضى الله عنهم ان كل مسكر خمر ، نعم وعن ابن عمر نفسه بأصح من هذه الرواية من طريق ثابتة ان

(١) مردق اللات وغيره . ضم أوله وسكون ثلثه الكدر (٢) في صحيح البخاري وهو ابن مغول ج ٧ ص ١١٠

(٣) الزيادة من صحيح البخاري (٤) قدم من ١٧١

الحرم من غير العنب أيضا كارونا من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن بشر ناعبد العزيز هو الدراوردي - حدثني نافع عن ابن عمر قال : نزل تحريم الخروان بالمدينة خمسة أشربة كلها يدعونها الخرم فيها خمر العنب ؛ فهذا بيان خبرهم بما يطل تعلمهم به ، فإذا أوجدناهم هذا فقد صح التنازع ووجب الرد للقرآن والسنة كما افترض الله تعالى علينا ان كنا مؤمنين ، وقالوا أيضا : قد صح عن ابراهيم النخعي تحريم السكر وعصير العنب اذا أسكر وباحة كل ما أسكر من الأنبة ، ومن طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن يزيد بن أبي زياد قال : رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى يشرب نبيذ الجر بعد أن يسكن غليانه ، يزيد بن أبي زياد ضعيف ، ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن الأعمش عن الحكم عن شريح انه كان يشرب الطلاء الشديد ، وهذا يخرج على انه ليف جدا فلو كانت حراما ما خفي ذلك على من سلف .

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد لأنهم يقولون : بوضع الأيدي على الركبتين الصلاة وقد خفي ذلك على ابن مسعود [ابدا] ^(١) ويقولون : بأن يتيم الجنب اذا لم يجد الماء وقد خفي ذلك على عمر بن الخطاب . وابن مسعود ، وقد خفي على الأنصار قول النبي ﷺ والأئمة من قریش ، حتى ذكروا به ، والامر هنا يتسع ، وليس كل صاحب يحيط بجميع السنن . وقالوا أيضا : قد صح الاجماع على تكفير من لم يقل بتحريم الخمر ولا يكفر من لم يحرم ما سواها من الأنبة المسكرة .

قال أبو محمد : وهذا لا شيء . لأنه لو وجدنا انسانا غاب عنه تحريم الخمر فلم يلفه لما كفرناه في احلالها حتى يبلغ اليه الامر فحيث ان أصر على استحلال مخالفة رسول الله ﷺ كفر لا قبل ذلك ، وكذلك مستحل النبيذ المسكر وكل ما صح عن النبي ﷺ تحريمه لا يكفر من جهل ذلك ولم يتم عليه الحجة به ، فاذا ثبت ذلك عنده وصح لديه ان رسول الله ﷺ حرم ذلك فأصر على استحلال مخالفة النبي ﷺ فهو كافر ولا بد ، ولا يكفر جاهل أبدا حتى يبلغه الحكم من النبي ﷺ فاذا بلغه وثبت عنده فحيث يكفر ان اعتقد مخالفته عليه السلام وفسق ان عمل بخلافه غير متقدم لجواز ذلك ، قال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك بما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في انفسهم حربا مما قضيت ويسلووا تسليما) ، وقال تعالى : (لا ننزركم بهومن بلغ) .

قال أبو محمد : فمسط كل ما شغب به أهل هذه المقالة ، وأيضا فانه ليس في شيء مما أوردوا كله أوله عن آخره ولا لفظة واحدة مواقة لقولهم : ان الخمر المحرمة ليست الا عصير

العنب فقط دون نقيع الزبيب ، وكذلك أيضا ليس في شيء منه ولا كلمة واحدة موافقة لقول من قال : ان الخمر المحرمة ليست الا نقيع الزبيب الذي لم يطبخ وعصير العنب اذا أسكر ، فصح أنهما قولان فاسدان مستبعدان خارجان عن كل أثر ثبت أو لم يثبت ^(١) وبالله تعالى التوفيق . والقول الخامس هو الذي روى عن أبي حنيفة من طريق محمد بن رستم عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة - وهو الذي ينصره المتأخرون من مقلديه - على أن ذلك التفسير لا يحفظ عن أبي حنيفة وإنما هو من آرائهم الخبيثة ؛ والمحفوظ عن أبي حنيفة هو ما ذكره محمد ابن الحسن في الجامع الصغير في كلامه في العتق الذي بين كلامه في الكراهة وكلامه في الوهن ^(٢) ، قال محمد : انما يعقوب عن أبي حنيفة قال : الخمر قليلها وكثيرها حرام في كتاب الله والسكر عندنا حرام مكروه ونقيع الزبيب عندنا اذا اشتد وغلي عندنا حرام مكروه والطلاء ما زاد على ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فهو مكروه وما سوى ذلك من الاشارة فلا بأس به ، وكان يكره دودي الخمر ان يشرب وان تمتشط به المرأة ولا يحد من شربه إلا أن يسكر فان سكر حده هذا نص كلامهم هنالك ودودي الخمر هو العكر الذي يعقد منها في قاع الدن وهو خير بلا شك فاعجبوا لهذا البوس ، وأما رواية محمد بن رستم عن محمد بن الحسن فانما هي قال محمد : قال أبو حنيفة : الانبذة كلها حلال الأربعة أشياء الخمر والمطبوخ اذا لم يذهب ثلثاه وبقي ثلثه ، ونقيع التمر فانه السكر ، ونقيع الزبيب ولا خلاف عن أبي حنيفة في أن نقيع الدوشات عنده حلال وان أسكر ، وكذلك نقيع الرب وان أسكر ، والدوشات من التمر ، والرب من العنب ، وقال أبو يوسف : كل شراب من الانبذة يزاد جودة على الترك فهو مكروه والا أجيز يمه ووقته عشرة أيام فاذا بقي أكثر من عشرة أيام فهو مكروه فان كان في عشرة أيام فأقل فلا بأس به ، وهو قول محمد بن الحسن هذا كلامهم في الأصل الكبير ، ثم رجع أبو يوسف الى قول أبي حنيفة ، وقال محمد بن الحسن : ما أسكر كثيره مما عدا الخمر أكرهه ولا أكرمه فان صلى انسان في ثوبه منه أكثر من قدر الدرهم البغلي بطلت صلاته وأعادهما أبدا فاعجبوا لهذه السخافات ! لئن كان تعاد منه الصلاة أبدا فهو نجس فكيف يسبح شرب النجس ، ولئن كان حلالا فلم تعاد الصلاة من الحلال ؟ ونعوذ بالله من الخذلان .

قال أبو محمد : فأول فساد هذه الأقوال انها كلها أقوال ليس في القرآن شيء يوافقها ولا في شيء من السنن ، ولا في شيء من الروايات الضعيفة ، ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا صحيح ولا غير صحيح ، ولا عن أحد من التابعين ، ولا عن أحد من خلق الله تعالى قبل أبي حنيفة ولا أحد قبل أبي يوسف في تحديده عشرة الايام فيالطيم مصيبة هؤلاء القوم في

(١) قوله ولم يثبت ، سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ ، وكلامه في الرحمن ، فليثبت .

أنفسهم اذ يشربون الشرائع في الايجاب والتحرير والتحليل من ذوات انفسهم ثم باسحق
قول وابعدده عن المعقول ٥

قال علي: وبقي مما موه به مقلدو أبي حنيفة أشياء نوردها ان شاء الله تعالى وتذكر بعون الله
تعالى فسادها ثم نعقب بالسنة الثابتة في هذه المسألة عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ٥
قال علي: قالوا: قال الله تعالى: (ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا
ورزقا حسنا) ، وقال تعالى: (كلوا واشربوا) فاقضى هذا باحة كل ما كول ومشروب
فلا يحرم بعد هذا الا ما أجمع عليه أو جاء من مجي التواتر لانه زائد على ما في القرآن ٥
قال أبو محمد: من هنا بدوا بالتناقض وما خالفناهم قط لانهم ولا أحد من المسلمين في
أنهم يحرم الخمر ، ولا الخنزير ، ولا الميت حتى نزل تحريم كل ذلك فلما نزل التحريم حرم ما نزل
تحريمه وهم أول من حرم نبيذ ثمر النخيل بخبر من أخبار الأحاد غير مجمع عليه ولا منقول
نقل التواتر ، ثم قالوا: صح عن النبي ﷺ قال: الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب،
فالخمر لا تكون الا منها هذا كل ما موهوا به ، ولا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم قاطعة ،
وهذا خبر رويناه من طريق كلها ترجع الى الأوزاعي ، ويحيى بن أبي كثير قالوا جميعا : نا
أبو كثير أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : الخمر من هاتين الشجرتين النخلة
والعنب ، أبو كثير اسمه يزيد بن عبد الرحمن ٥

قال علي : فافتقر قوافي خلافه على وجهين ، فأما الطحاوي فإنه قال : ليس ذكره عليه السلام
النخلة مع العنب بموجب ان يكون الخمر من النخلة بل الخمر من العنب فقط قال : وهذا مثل
قول الله تعالى : (مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان فبأى آلام يكاتئذ بان يخرج
منهما اللؤلؤ والمرجان) قال : فأنما يخرج اللؤلؤ والمرجان من أحدهما قال : ومثل قوله تعالى :
(يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم) قال : وانما الرسل من الانس لا من الجن ٥
قال أبو محمد : صدق الله وكذب الطحاوي وكذب من أخبره بما ذكر بل اللؤلؤ والمرجان
خارجان من البحرين اللذين بينهما البرزخ فلا يبغيان ، ولقد جاءت الجن رسل منهم يقين لانهم
بنص القرآن متعبدون موعودون بالجنت والنار ، وقد صح ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج
ناقية ناسا عيل — هو ابن جعفر — عن العلاء — هو ابن عبد الرحمن — عن أبيه عن أبي هريرة
« أن رسول الله ﷺ قال : فضلت على الأنبياء بست ، فقد كرم مناه وأرسلت الى الخلق
كافة » (١) ٥ ومن طريق البخاري نا محمد بن سنان العوفي نا هشيم نا اسيار نا يزيد — هو
ابن صبيب — [(٢) الفقير نا جابر بن عبد الله نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أعطيت

بحسب ما يعطون أحد قبل ، قد ذكر فيها ، وكان النبي يعث الى قومه خاصة وبعث الى الناس عامة ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نأخذ بن سلة عن ثابت البناني وحيد مكيها (١) عن أنس ، أن رسول الله ﷺ قال : أعطيت أربعة لم يعطها نبى قبلى أرسلت الى كل أحر وأسود ، وذكر باقى الخبر ، فصح بنقل التواتر أن رسول الله ﷺ بعث وحده الى الجن والانس وانه لم يعث نبى قبله قط الا الى قومه خاصة ؛ وقال تعالى : (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) ، وقال تعالى : (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا) . فصح يقينا أنهم مذ خلقوا مأمورون بعبادة الله تعالى ، وصح بما ذكرنا من السنن القاطعة انه لم يعث اليهم نبى من الانس قبل محمد عليه السلام ، والجن ليسوا قوم أحد من الانس فصح يقينا أنهم بعث اليهم أنبياء منهم ، وبطل تخليط الطحاوى بالباطل الذى رام به دفع الحق ، وقال أيضا : وهذا مثل حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ انه قال : « يا يعونى على ان لا تشركوا بالله شيئا ولا تعرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا بهتان فتقرونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تصوفى معروف فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب فى الدين فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئا ثم استرته الله فهو الى الله ان شاء عقابه وان شاء عفا عنه ، قال : وانما الكفارة والعفو فيما دون الشرك لافى الشرك وقد ذكر مع سائر ذلك »

قال أبو محمد : وهذا جهل منه شديد لأن الكفارات فى القرآن . والسنن تنقسم أربعة اقسام ، أحدها كفارة عبادة بغير ذنب أصلا قال تعالى : (ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم) ؛ وقد يكون الخنث أفضل من التماذى على العيين ، وقال رسول الله ﷺ : « انى لأحلف على عيمين فأرى غيرها خيرا منها ألا تبين الذى هو خير وكفرت ، أو كما قال عليه السلام ، فقد نص عليه السلام [على] (٢) ان الخنث وفيه الكفارة قد يكون خيرا من الوفاء بالعيمين ، والثانى كفارة بلا ذنب باق لكن لذنب قد تقدم غفران الله تعالى له كالحديث فى التائب من الزنا والثالث كفارة لذنب لم يتب منه صاحبه فزعمه الكفارة كذا الزانى والسارق اللذين لم يتوبا ، والرابع كفارة على ذنب لم يتب منه صاحبه ولا رفعته الكفارة ولا حطته كالعائد الى قتل الصيد فى الحرم عمدا مرة بعد مرة قال تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ليقرب) ، وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عافيتهم الله منهم ، فهدى تمة متوعد بها مع وجوب الكفارة عليه ، فالكفارة المذكورة فى حديث عبادة على عموها إما مسقطه للذنب وعقوبته فى الآخرة فى الزنا والقتل . والبهتان المفترى

والمحصية في المعروف ، وإما غير مسقطه للذنب ، وعقوبته في الآخرة ، وهي قتل المشرك على شركه ، وأما قوله عليه السلام : « ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله أن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه » ، فليت شعري كيف خفي عليه أن هذا على عمومته ؟ وإن الملائكة . والرسل . والأنبياء . والصالحين . والفاسق . والكفار . وأبليس . وفرعون . وأباجيل . وأباجلب كلهم في مشيئة الله تعالى يفعل فهم ما يشاء من عقوبة أو عفو إلا أنه تعالى قد بين أنه يعاقب الكفار ولا بد . وأباجيل . وأباجلب . وفرعون . ولا بد . ويرضى عن الملائكة . والرسل . والأنبياء . والصالحين . ولا بد . وكلهم في المشيئة ولا يخرج شيء من ذلك عن مشيئة الله تعالى من عاقبه الله تعالى قد شاء أن يعاقبه . ومن أدخله الجنة قد شاء أن يدخله الجنة ، أما علم الجاهل أن الله تعالى لو شاء أن يعذب الملائكة . والرسل . ونعم الكفار لما منعه من ذلك مانع لكنه تعالى لم يشأ ذلك ، أما سمع قوله تعالى : (يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء) وقوله تعالى : (أن الله يغفر الذنوب جميعا) ثم استثنى الشرك جملة أبدية ، ومن رجحت كباره وسيئاته حتى يخرجوا بالشفاع ، أما عقل أن قوله عليه السلام : « إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه » ليس فيه إيجاب لأحدهما ولا بد ؟ وإن ذلك مردود إلى سائر النصوص فهل في الضلال أشنع ممن جعل قول النبي صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب على غير الحقيقة ؟ بل على التدليس في الدين ، وإلا فأى وجه لأن يريد أن يبين علينا ما حرم علينا من أن الخمر من العنب فقط فيجب في ذلك النخلة وهي لا تكون الخمر منها ؟ هل هذا الأفعال الفاسق والمفترين في الدين العائنين في كلامهم ؟ فسحقا فسحقا لكل هوى يحمل على أن ينسب إلى رسول الله ﷺ مثل هذا مما يرفع عنه كل مجد لا يرضى بالكذب وسيردون ونرد ويعلمون ونعلم ؛ والله لتطون الندامة على مثل هذه العظائم والحمد لله على هداه لنا كثيرا ، فما كنا لننتدى لولا أن هدانا الله وهل بين ما حمل عليه الطحاوى قوله عليه السلام : « الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب » من أنها ما أراد العنب فقط لا النخلة ؟ لا ندري لماذا فرق بينه وبين قول فاسق يقول : الكذب من هذين الرجلين محمد ومسيلمة ؟ فتأملوا ما حمله عليه الطحاوى وهذا القول تجدوه سواء ، فتحكم الطحاوى بالباطل في هذا الخبر كاترون وتحكم أصحابه فيه أيضا باطلين آخرين ه أحدهما أنهم قالوا : ليس الخمر من غيرهما وليس هذا في الخبر أصلا لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل : ليس الخمر إلا من هاتين الشجرتين إنما قال : « الخمر من هاتين الشجرتين » فأوجب أن الخمر منهما ولم يمنع أن تكون الخمر أيضا من غيرهما أن ورد بذلك نص صحيح بل قد جاء نص بذلك كما روينا من طريق أبي داود أن مالك بن

عبد الواحد المسمعي بالمعتمر هو ابن سليمان - قال [١] قرأت على الفضيل [بن مسيرة] [٢] عن أن حريز قال : ان الشعبي حدثه أن النعمان [بن بشير] [٣] حدثه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان الخمر من العصير والزبيب ، والتمر والحنطة والشعير . والذرة ، واني انها كم عن كل مسكر . ابو حريز هو عبد الله بن الحسين - قاضي سجستان [٤] روى عن عكرمة والشعبي ، وروى عنه الفضل بن مسيرة وغيره ، فهذا نص كنهم وزائد عليه ما لا يحل تركه ، وقد صرح عنه عليه السلام انه قال : « كل مسكر خمر » .

والثاني انهم قالوا : ليس ما طبخ من عصير العنب ونيد ثمر النخل اذا ذهب ثلثاه خمرًا وان أسكر ، فتحكموا في الخبر الذي أوهموا انهم تعلقوا به [٥] تحكما ظاهر الفساد بلا برهان وبطل تعليقهم به اذ خالفوا ما فيه بغير نص آخر وخرج عن أن يكون لهم في شيء من جميع ذلك متعلق [٦] أو من الناس سلف ، وبالله تعالى التوفيق .

وموهو في اباحة ما طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه من عصير العنب أسكر بعد ذلك أو لم يسكر بروايات . منها ماروينا من طرق ثابتة الى ابراهيم عن سويد بن غفلة قال : كتب عمر الى عماله ان يرزقوا الناس الطلاء ذهب ثلثاه وبقي ثلثه [٧] وأخرى من طريق الشعبي عن حيان الأسدي انه رأى عماراً قد شرب من العصير ما طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وسقاه من حوله . ومن طريق قتادة ان اباعيدة بن الجراح . ومعاذ بن جبل كانا بשרيان الطلاء ما طبخ حتى ذهب ثلثاه . وعن أبي الدرداء . وأبي موسى مثل ذلك [٨] . وعن علي أنه أنه كان يرزق الناس طلاء يقع فيه الذباب فلا يستطيع ان يخرج منه [٩] . وعن جماعة من التابعين مثل هذا .

واحتجوا في هذا بخبر عن ابن سيرين في مقاسمة نوح عليه السلام ابليس الزبرجون لا بليس الثنان ولنوح الثلث . ومن طريق أنس بن مالك مثل هذا [١٠] .

قال أبو محمد لم يدرك أنس ولا ابن سيرين نوحاً بلا شك ولا ندري عن سمعاه ولو سمعه أنس من النبي ﷺ ما استحل كتمان اسمه فسقط الاحتجاج بهذا بوضع هذا المكان متى

(١) الزيادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٦٧ (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) قال الحافظ للذهبي في إسناده أبو حريز عبد الله بن الحسين الأزدي السكوفي قاضي سجستان وقته يحيى بن معين وأبو زرعة الرازي واستشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد ، وقبلنا خروج البخاري ومسلم في الصحيحين وان عمرو بن عثمان رضي الله عنه مضطرب على سبيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انه قد نزل بحرم الخمر وهي من خسة اشياء من العنب والتمر والحنطة والشعير والعسل ، والخمر ما خسر العقل ، ما لحديك . (٥) في النسخة رقم ١٤ « انهم يتعلقوا » (٦) في النسخة رقم ١٦ مت الاخبار متعلق . (٧) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢٩ (٨) هما في سنن القسائي ج ٨ ص ٣٣٠ (٩) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢٩ (١٠) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢٠

أهرق من العصور ثلثاء حل باقية فلا فرق بين ذهاب ثلثيه بالطبخ وبين ذهابها بالهرق وإنما المرامي السكر فقط كما حد النبي ﷺ .

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه، أول ذلك أنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ولا يحد الحدود في الديانة بالتحليل والتحريم أحد سواء، والثاني أنه قد جاء عن طائفة من الصحابة غير هذا كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن فضيل .وعبدالرحيم بن سليمان . ووكيع . ويحيى بن يمان قال ابن فضيل : عن حبيب بن أبي عمرة عن عدى بن ثابت عن البراء بن عازب ، وقال عبدالرحيم : عن عبيدة عن خيشمة ^(١) عن أنس بن مالك ، وقال يحيى بن يمان : عن أشعث عن جعفر بن أزي : وقال وكيع : عن طلحة بن جبر . وجبر بن أيوب قال طلحة : رأيت أبا جحيفة السوائي ، وقال جرير : عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير أن جرير بن عبد الله البجلي ثم اتفق عن البراء . وأنس . وأبي جحيفة . وجرير بن عبد الله . وابن أبي أزي أنهم كانوا يشربون الطلاء على النصف .

وبه إلى ابن أبي شيبة عن ابن فضيل . ووكيع . وعبدالرحيم بن سليمان : قال ابن فضيل : عن دينار الأعرج عن سعيد بن جبير أنه شرب الطلاء على النصف ، وقال ابن فضيل أيضا : عن الأعمش عن يحيى أنه شرب الطلاء على النصف ، وقال وكيع عن الأعمش عن منذر الثوري عن ابن الحنفية : أنه كان يشرب الطلاء على النصف ، وقال الأعمش عن الحكم : أن شربها كان يشرب الطلاء على النصف ، وقال الأعمش : وكان إبراهيم يشربه على النصف ، وصح أيضا عن قيس بن أبي حازم ، وروى عن الشعبي . وأبي عبيدة قال لعجب لقله حياة هؤلاء القوم ما الذي جعل قول بعض الصحابة أولى من قول بعض ١٩ ، والثالث قد خالفوا عمر . وعلياروينا من طريق قتادة أن عمر قال : لا تشرب قنما ^(٢) حتى أحرق ما أحرق وأبقى ما أبقى أحب إلى من أن تشرب نبيذ الجر (فإن قالوا) : لم يدرك قتادة عمر قلنا : ولا أدرك معاذا ولا أبا عبيدة .

ومن طريق سعيد بن منصور نا المعتز بن سليمان التيمي عن أبيه نا باسحاق السبيعي قال : إن عليا لما بلغه في نبيذ شربه أنه نبيذ جر تقياء ، والرابع أنه ليس في شيء مما ذكرنا أنه كان مسكرا بل قد صح أنه لم يكن مسكرا كما ذكرنا في خبر على أن الذباب كان يقع فيه فلا يستطيع الخروج منه ^(٣) . وروينا من طريق حصين عن ابن أبي ليلى عن الشعبي أن

(١) في نسخة رقم ١٤ «عن عبيدة بن خيشمة» (٢) هو بضم الخافين بينهما مع ساكنة - ما يسخ فيه الماء من نحاس وغيره ويكون شيق الرأس . أراد شرب ما يكون فيه من الماء الحار ، وفي نسخة رقم ١٦ «فما به» بفتح هاء في آخره وهو غلط (٣) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢٩ .

عمر كتب الى عمار بن ياسر أني أتيت بشراب قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فذهب منه شيطانه وريح جنونه وبقي طيبه وحلاله فر المسلمين قبلك فليتوسعوا به في شراهم ، فبطل تعلقهم بشئ من ذلك ، والعجب أنهم يحتجون في ابطال تحريم النبي ﷺ والتبر والزبيب مخلوطين في النبيذ ! بأن قالوا : لو شرب هذا ثم هذا أكان يحرم ذلك عليه ؟ فلا فرق بين خلطها قبل شربها وبين خلطها في جوفه قتلنا : لا يحل أن يعارض الله تعالى ولا النبي ﷺ بمثل هذا لكن تعارضون أنتم في بدعتكم هذه المصلة بأن تقول لكم : أرايتم العصور إذا سكر قبل أن يطبخ ، ثم طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه أم يحل عندكم ؟ فنقول لهم : لا نقول لهم : فافا الفرق بين طبعه بعد أن يسكر وبين طبعه قبل أن يسكر والسكر حاصل فيه في كلا الوجهين ؟ فإذا أبطأ الطبخ تحريمه إذا سكر بعده كذلك يبطأ تحريمه إذا سكر قبله ، وهذا أصح في المعارضة ، والوجه الثالث أنه قد صح عن عمر وغيره أنهم لم يراعوا ثلثين ولا ثلثا وكارونا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أسلم مولى عمر قال : قد مننا الجاية مع عمر فأتينا بالطلاء وهو مثل عقد الربانما يخاض بالخوض خروضا فقال عمر بن الخطاب : إن في هذا الشرا بما انتهى إليه من طريق أحمد بن شبيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله هو ابن المبارك عن ابن جريج قراءة أخبرني عطاء قال : سمعت ابن عباس يقول : والله ما مثل النار شيئا ولا تحرمه قال : ثم فرسلى قوله : لا تحل النار شيئا لقولهم في الطلاء [ولا تحرمه] (١) .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق الذي لا يصح (٢) عن أحد من الصحابة سواء وصح عن طاوس أنه سئل عن الطلاء ؟ فقال : أرايت الذي مثل العسل تأكله بالخبز وتصب عليه الماء فتشربه ؟ عليك به ولا تقرب مادونه ولا تشتره ولا تسقه ولا تبعه ولا تستعن بشئ منه فانما راعى عمر . وعلى ابن عباس ما لا يسكر فأحلوه وما يسكر فحرموه ، وقد صح عندنا أن بجبال رية (٣) أعنابا إذا طبخ عصيرها فنقص منه الربع صار ربا خائرا لا يسكر بعدها كالعسل فهذا حلال بلا شك ، وشاهدنا بالجزائر أعنابا رملية تطبخ حتى تذهب ثلاثة أرباعها وهي بعد خمر مسكرة كما كانت فهذا حرام بلا شك ، وبالله تعالى التوفيق .

فأذقد بطلت هذه الأقوال كلها بالبراهين التي أوردنا وخرج قول أبي حنيفة وأصحابه عن أن يكون لهم متعلق بشئ من النصوص ولا برواية سقيمة . لا في مسند . ولا في مرسل . ولا عن صاحب . ولا عن تابع . ولا كان لهم سلف من الأمة يعرف أصلا قبلهم فلتأت بعون

(١) الزيادة من سنن الترمذي ج ١ ص ٣٣١ أي رد لقولهم : في الطلاء أنه يحل إذا ذهب ثلثاه (٢) في النسخة البينية ولا يحل ، وليس بقى . (٣) بفتح أوله وتندبد ثمانية كورة واسمة بالاندلس متصلة بالخزير والحصار وهي قبلى قرطبة له باقوت

الله تعالى بالبراهين على صحة قولنا في ذلك .

روينا من طريق مالك . وسفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة أم المؤمنين ، أن رسول الله ﷺ قال : كل شراب أسكر فهو حرام ، ^(١) هذا لفظ سفيان ، ولفظ مالك : سئل عن البتع ؟ فقال : كل شراب أسكر [فهو] ^(٢) حرام .

ومن طريق عبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : سئل رسول الله ﷺ عن البتع ؟ فقال : كل شراب أسكر فهو حرام ، والبتع من العسل فلم يكن الا هذا الخبر في صحة اسناده ، ^(٣) وقد نص عليه السلام اذ سئل عن شراب العسل انه اذا أسكر حرام ، وهذا خلاف قول هؤلاء المحرومين ان شراب العسل المسكر حلال والسكر منه حلال ، نعوذ بالله العظيم من مثل ضلالهم . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان . وأبي داود الطيالسي قال يحيى : عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . وقال أبو داود عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري ، ثم اتفق أبو هريرة وأبو موسى الأشعري كلاهما عن النبي ﷺ ، أنه قال : كل مسكر حرام ، ومن طريق وكيع عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري قال : يعني النبي ﷺ أنا ومعاذ بن جبل الى البين فقلت : يا رسول الله ان شرابا يصنع بأرضنا يقال له : المز من الشعير وشرابا يقال له : البتع من العسل فقال : كل مسكر حرام . وهكذا رواه أيضا خالد عن عاصم بن كليب عن أبي بردة . وعمر بن دينار عن سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ . ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : واياكم وكل مسكر . ومن طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عمر خطب رسول الله ﷺ : فقال له رجل : يا رسول الله أرايت المز ؟ قال : وما المز ؟ قال : حبة تصنع بالبين قال : تسكر ؟ قال : نعم قال : كل مسكر حرام . ومن طريق أيوب السخاوي . وموسى بن عقبة . وابن عجلان كلهم عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، أنه قال : كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ، ورواه عن أيوب حماد بن زيد ، ورواه عن حماد عبد الرحمن بن مهدي ، ويونس ابن محمد . وأبو الربيع العتكي . وأبو كامل ، ورواه عن موسى بن عقبة ابن جريج ، ورواه

(١) هو في صحيح البخاري ج ١ ص ١١٧ وفي صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٠ (٢) الزيادة من النسخة البينبرهي موافقة لا في اللؤلؤ ج ٢ ص ٥٦ ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٠ (٣) جواب ابوحنيفة قد يرد له لكني ،

عن هؤلاء من ثبت هـ ومن طريق محمد بن اسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله البرقي - هو أبو الخير - عن ديلم - هو ابن الهوشع^(١) الحميري - قال: قلت: يا رسول الله أنا بأرض باردة نعالج فيها عملاً شديداً وأنا نتخذ من هذا القمح شراباً تقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا فقال: هل يسكر؟ قلت: نعم قال: فاجتنبوه قلت: فإن الناس عندنا غير تاركيه قال: فإن لم يتركوه قاتلوهم هـ ومن طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار عن علي بن الحسين الدرهمي نأنس بن عياض - هو ابن ضمرة -^(٢) ناموسي ابن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ما أسكر كثيره فقليله حرام هـ ومن طريق قاسم بن أصبغ ناسحاق بن الحسن الحربي نازكريا بن عدى نا الوليد ابن كثير بن سنان المزني حدثني الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عامر ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: «أنها كم عن قليل ما أسكر كثيره هـ» ومن طريق أبي داود السجستاني. وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز - هو ابن بنت منيع - البغوي قال أبو داود: ناقيبة وقال عبد الله: نا أحمد بن حنبل ناسليمان بن داود الهاشمي، ثم اتفق قتيبة. وسليمان قالا جميعاً: نا اسماعيل - هو ابن جعفر - نا داود بن بكر - هو ابن أبي الفرات - نا محمد بن المتكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام هـ»^(٣) وروينا أيضاً من طريق القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ: «فهذه الآثار المظاهرة الثابتة الصحاح المتواترة عن أم المؤمنين وأبي هريرة وأبي موسى وابن عمر. وسعد بن أبي وقاص. وجابر بن عبد الله. والنعمان بن بشير. والديلم بن الهوشع^(٤) كلهم عن النبي ﷺ بما لا يحتمل التأويل ولا يقدر فيه على حيلة بل بالنص على تحريم الشراب نفسه إذا أسكر وتحريم شراب العسل. وشراب الشعير. وشراب القمح إذا أسكر وشراب اللوزة إذا أسكر. وتحريم القليل من كل ما أسكر كثيره بخلاف ما يقول من خذله الله تعالى وحرمه التوفيق هـ» وقدرنا أيضاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن قليل ما أسكر كثيره وهم يوثقونها إذا واقتت أهواءهم هـ وولج^(٥) بعضهم بعدم الحياء في بعض هذه الآثار وهو قوله عليه السلام: «كل مسكر حرام» فقال: إنما عني الكأس الأخير الذي يسكر منه هـ

(١) في نسخة رقم ١ «هو ابن الهرسج» وهو تصحيف (٢) قال في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٧٥: نأنس بن عياض بن ضمرة، وقيل: جديدة، وقيل: عبد الرحمن أبو ضمرة اللبي المدني هـ وفي نسخة رقم ١ «وأنس بن عياض هو أبو ضمرة» (٣) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٦٨، وهو في المسند ج ٣ ص ٣٤٢ (٤) في نسخة رقم ١٤ ابن الهرسج وفي نسخة رقم ١٦ «ابن الربيع» وكلاهما خطأ (٥) أي كابر وجاهر هـ

قال أبو محمد: وهذا في غاية الفساد من وجوه أحدها أنه دعوى كاذبة بلا دليل واقتراء على رسول الله ﷺ بالباطل. وتقول له ما لم يقله عن نفسه ولا أخبر به عن مراده، وهذا يوجب النار لقاعله وثانها أنهم لا يقولون بذلك في شراب العسل والخنطة. والشعير. والتفاح. والاجاص والكمثرى. والقرايا والمان والخبث وسائر الأشربة إنما يقولونه في مطبوخ التمر. والزبيب. والعصير فقط فلاح خلافهم للنبي ﷺ جباراه والثالث أنه تأويل أحق وتخريج سخي فقد نزه الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم عن أن يريده بل قد نزه الله تعالى كل ذي مسكة عتق عن أن يقول لا نأكلهم أي ذلك هو المحرم عندكم؟ الكأس الآخرة أم الجرعة الآخرة أم آخر نقطة تلج حلقه؟ (فان قالوا): الكأس الآخرة قلنا لهم: قد يكون من أوقية وقد يكون من أربعة أرطال وأكثر فإين ذلك، وقد لا يكون هنالك كأس بل يضع الشرب فاه في الكوز فلا يقلعه عن فمه حتى يسكر، فظهر بطلان قولهم في الكأس (فان قالوا): الجرعة الآخرة قلنا: والجرع تفاضل فتكون منها الصغيرة جدا وتكون منها ملء الحلق فأى ذلك هو الحرام؟ وأيه هو الحلال؟ فظهر فساد قولهم في الجرعة أيضا: (فان قالوا): آخر نقطة قلنا: النقطة تفاضل فيها كبير ومنها صغير حتى يزدحم إلى مقدار الصواب ويحصلوا في نصاب من يسخر بهم ويتطايب بأخبارهم، فان لم يحذوا في ذلك حدا كانوا قد نسبوا إلى الله تعالى أنه حرم علينا مقدار ما فصله عما أحل وذلك المقدار لا يعرفه أحد وهذا تكليف مالا يطاق وتحريم مالا يمكن أن يدرى ما هو وحاشا لله من هذا، (فان قالوا): أتم تحرمون الاكثار المهلك أو المؤذى من الطعام والشراب فخذوه لنا قلنا: نعم هو ما زاد على الشبع والرى المحسوسين بالطبيعة اللذين يميزهما كل أحد من نفسه حتى الطفل الرضيع. والبيمة، فان كل ذي عقل اذا بلغ شبعه قطع (١) الاالقاصد إلى اذى نفسه واتباع شهوته فكيف والأحاديث التي ذكرنا لا تحتمل البتة هذا التأويل الفاسد؟ لان قول رسول الله ﷺ: كل شراب أسكر حرام، إشارة إلى عين الشراب قبل أن يشرب لا إلى آخر شيء منه (٢)، وأيضا فان الكأس الأخيرة المسكرة عندهم ليست هي التي أسكرت الشارب بالضرورة يدرى هذا بل هي وكل ما شرب قبلها، وقد يشرب الانسان فلا يسكر فان خرج إلى الرج حدث له السكر وكذلك ان حرك رأسه حركة قوية فأى أجزاء شرابه هو الحرام حيثما؟ والله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: ونقول لهم: اذا قلتم: ان الكأس الأخيرة هي المسكرة فاخبرونا متى صارت حراما مسكرة؟ أقبل شربه لها أم بعد شربه لها أم في حال شربه لها؟ ولا سيلا إلى قسم رابع،

(فان قالوا): بعد ان شربها قلنا: هذا باطل لانها اذا لم تحرم الابد شره لما قد كانت حلالا حين شره لها وقبل شره لها، ومن الباطل المحال الذي لا يقوله مسلم ان يكون شيء حلالا شره به فاذا صار في بطنه صار حراما شره به هذا كلام أحق وسخف وهنر لا يعقل، (فان قالوا): بل صارت حراما حين شره لها قلنا: لانها لاحظ لها في اسكاره الابد شره لها، وأما في حين شره لها فليست مسكرة الا بمعنى أنها تستكره، وهذا المعنى موجود فيها وهي في دنها فلا فرق بينها في حين شره لها وبينها قبل ذلك أصلا، (فان قالوا): بل قبل ان يشربها قلنا: فقولوا بتحريم الانا الذي كانت فيه ويتجسسه ويتحريم كل ما كان فيه من الشراب ويتجسسه لانه قد خالطه حرام نجس عندكم وهم لا يقولون بهذا، فظهر فساد قولهم من كل وجه، وبالله تعالى التوفيقه

وهو قول السلف كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا يحيى بن سعيد التيمي (١) حدثني أبي عن مريم بنت طارق أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول لثاء عندها: ما أسكر أحدا كن فلتجنبه وان كان ما جها [محلها] (٢) فان كل مسكر حرام ه

ومن طريق عبدالله بن المبارك عن علي بن المبارك حدثني كريمة بنت همام انها سمعت أم المؤمنين عائشة تقول: نبيتم عن الدباء نبيتم عن الختم نبيتم عن المزفت [ثم أقلت على النساء فقالت] (٣) اياكن والجر الاخضر وان اسكركن ما حبكن فلا تشربنه ه ومن طريق سعيد ابن منصور نا عبد الحميد بن أبي هلال الجرمي قال: سمعت أم طلحة تقول: سمعت عائشة أم المؤمنين وقد سئلت عن النبيذ فقالت: اياكم وما يسركم ه ومن طريق عبدالله بن المبارك عن قدامة العامري (٤) أن جسر بنت دجاجة العامرية حدثته انها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: لأحل مسكرا وان كان خبزا وما ه (٥) ه نا يوسف بن عبدالله النمرى نا عبد الرحمن ابن مروان القنازعي - ثقة مشهور - نا أحمد بن عمرو بن سليمان البغدادي نا عبد الله بن محمد البغوي نا أحمد بن حنبل، وجرى أحمد بن منيع قال اجمعيا: نا عبد الله بن ادریس الأودي قال: سمعت المختار بن فلفل قال: قال أنس بن مالك: الخمر من العنب. والتمر. والعسل. والحنطة. والشعير. والذرة فما تخمرت من ذلك فهو الخمر (٦) ه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن السائب بن يزيد قال: شهدت عمر بن الخطاب صلى على جنازة، ثم أقبل علينا فقال: إني وجدت من عبيد الله ربح شراب وإني سألت عنها فزعم أنها الطلاء وإني

(١) في النسخة رقم ١٦٦، التيمي، وهو تصحيف (٢) الزيادة من النسخة رقم ١١٤، وفي النسخة رقم ١٦٦، ما جها ه وفي البنية «ما جها» وهما غلط، والمحبة بالحاء المهملة - الزير والغاية، قيل قارى والجمع حباب (٣) الزيادة من سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢٠ (٤) في النسخة رقم ١٤ «العامري» وهو تصحيف (٥) هو في سنن النسائي بالمولد من هذا (٦) هو في المسند ج ٣ ص ١١٢ مطولا اجتصره للصنف، وقوله «فما تخمرت» بفتح التاء المخاطب ه

سائل عن الشراب الذي شرب؟ فان كان مسكراً جلده قال: فشهته بعد ذلك يجلده - فهذه أصح طريق في الدنيا عن عمر أنه رأى الحدوابة على من شرب شراباً يسكر كثيره لأن عبيد الله لم يكن مسكراً شرب لأنه سأله فراجع ولم ير عليه مسكراً وإنما حاده على شربه بما يسكر فقط نعم ومن الطلاب الذي يحلونه كما تسمع. نا يوسف بن عبد الله التميمي نا عبد الرحمن ابن مروان القنازعي نا أحمد بن عمرو بن سليمان البغدادي نا عبد الله بن محمد البغوي - هو ابن بخت منيع - نا أحمد بن حنبل نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - نا أبو حيان - هو يحيى بن سعيد التيمي - نا الشعيبي عن عبد الله بن عمر قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول يا أيها الناس انه قد نزل تحريم الخمر يوم نزل وهي من خمسة من العنب. والتمر. والعسل. والحنطة. والشعير. والخمر ما حرم العقل. ورويناه أيضاً من طريق شعبة عن عبد الله بن أبي السرف عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر بن عمر نا أحمد بن شعيب نا خبرني أبو بكر بن علي - هو المحدث - نا القواريري - هو عبيد الله بن عمر نا المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلمي عن ابن مسعود قال: أحدث الناس أشرية لأدري ماهي؟ فإلى شراب منذ عشرين سنة أو قال: عدد آخر (٢) إلا السوق والماء غير أن لم يذكر التثنية. ومن طريق سعيد بن منصور نا المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه نا محمد بن سيرين عن عبيدة السلمي عن ابن مسعود قال: أحدث الناس أشرية لأدري ماهي؟ ومالي شراب منذ عشرين سنة إلا الماء والعسل واللبن؟ ومن طريق البخاري. وأحمد بن شعيب قال البخاري نا محمد بن كثير وقال ابن شعيب: نا قتيبة بن سعيد. ثم اتفق ابن كثير وعتيبة عن سفيان بن عينة عن أبي الجوزية الجرمي قال: سألت ابن عباس عن الباذق (٣) فقال: سبق محمد الباقر ما أسكر فهو حرام نا أبو الجوزية سمع ابن عباس. ومع ابن يزيد. وروى عنه أبو عوانة. وسفيان. ومن طريق اسحاق بن إبراهيم نا أبو عامر هو العقدي - والنضر ابن شميل. ووهب بن جرير بن حازم قالوا كلهم: نا شعبة عن سلمة بن كهيل قال: سمعت أبا الحكم يقول: قال ابن عباس من سره ان يحرم ما حرم الله ورسوله فليحرم التثنية. ومن طريق أحمد بن شعيب نا أسود بن نصر نا عبد الله - هو ابن المبارك - عن عينة بن

(١) أقول: ليس هو المحدث بل هو أبو بكر المروزي قاضي دمشق وقد جازياته في النسائي ج ٨ ص ٢٢٦ قال النسائي: أخبرني أحمد بن علي بن سعيد بن ابراهيم قال: حدثنا القواريري نا الخ (٢) في النسائي ج ٨ ص ٢٢٦ نا وقال: أربعين سنة (٣) هو الخمر المطبوخ وهو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٩٥ وفي سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢١ وفيه زيادة في آخره. وقال أنا أول العرب ساءه.

عبد الرحمن عن أبيه أن ابن عباس قال لرجل سأله اجنب ما أسكر من تمر أو زيب أو غيره ^(١) هـ
 وبه إلى عبد الله بن المبارك عن سليمان التيمي عن محمد بن سيرين قال: المسكر قليله وكثيره
 حرام هـ ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ^(٢) هـ ومن
 طريق أحمد بن شعيب أنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال: سألت ابن عمر عن
 الأشرية؟ فقال: اجتنب كل شيء ينش ^(٣) هـ ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل
 ابن إبراهيم - هو ابن علي - عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين أنه سمع عبد الله بن عمر
 قد قال له رجل: أخذ التمر فأجعله في نثار وأجعله في التور؟ فقال له ابن عمر: لا أدري
 ما تقول أخذ التمر فأجعله في نثار ثم أجعله في تور لا تشرب الخمر، ثم قال ابن عمر: يتخذ
 أهل أرض كذا من كذا خمرًا يسمونها كذا ويتخذ أهل كذا من كذا خمرًا يسمونها كذا
 ويتخذ أهل أرض كذا من كذا خمرًا يسمونها كذا وذكر كلامًا حتى عد خمسة أشرية:
 قال ابن سيرين: لا أحفظ منها إلا العسل. والشعير. واللبن قال أيوب: ^(٤) فكنت أهاب
 أن أحدث الناس باللبن حتى حدثني رجل أنه يصنع بارمينية من اللبن شرابًا لا يلبث صاحبه،
 وهكذا رواه حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عمر، وابن المبارك عن عبد الله
 ابن عون عن ابن سيرين عن ابن عمر، فهذا ابن عمر لا يرى لطبخه معنى هـ وقد روي عنه من
 طريق إسرائيل عن أبي حصين عن الشعبي عن ابن عمر الخمر من خمسة من التمر. والحلطة. والشعير
 والعسل. والغنبد هـ ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن ثابت البناني. وقناة كلاهما عن أنس
 ابن مالك قال: لما حرمتم الخمر قال أنس: إنى لأسقى أحد عشر رجلًا فأمروني فكفأتها وكفأ
 الناس أنيتهم حتى كادت السكك أن تمتنع، قال أنس: وما خمرهم إلا البسر. والتمر مخلوطين هـ
 قال أبو محمد: سمى منهم أنس في أحاديث صحاح تركها اختصارًا باطلحة. وأبا
 أيوب. وأبا دجاجة. وأبا عبيدة بن الجراح. ومعاذ بن جبل. وسهيل بن يضاء. وأبى بن كعب،
 فهذا الإجماع المتيقن أن تكون حرمات الخمر فيرق الصحابة رضي الله عنهم كل شراب
 عندهم من تمر أو بسر، فصح أنه عند جميعهم خمر ولم يخصوا نبتًا من مطبوخ بخلاف
 أقوال هؤلاء المحرومين من التوفيق؛ ولو حل عندهم قليله لما أهرقوه لأنه قد صحت اليقين عن
 إضاعة المال هـ

قال أبو محمد: وقال الطحاوي هنا قولاً لا ندري كيف انطلق به لسانه؟ وهو أنه قال:
 إنما أهرقوه خوف أن يزيدوا منه فيسكروا هـ

(١) هو في سنن الترمذي ج ٨ ص ٣٠٣ مختصراً (٢) هو أيضاً في سنن الترمذي عن غير مالك ج ٨ ص ٢٩٧

(٣) هو في سنن الترمذي ج ٨ ص ٢٢٤، وقوله ينش ينش (٤) في التفسير ج ١٦ قال ابن سيرين: بدل قال أيوب هـ

قال علي : وهذا هو الكذب البحت عليهم كلهم ، ولبت شعري من أخيره بهذا عنهم وهل يحل أن يخبر عن أحد بالظن ؟ - وروينا عن شعبة بن الحجاج عن يحيى بن عبيد - هو ابن أبي عمر البهراني (١) - قال : سمعت ابن عباس يقول : كان رسول الله ﷺ يتبذله أول الليل فيشربه إذا أصبح يومه ذلك والليلة التي تجيء والغد والليلة الأخرى والغدالي العصر فإن بقي شيء سقاه الخادم أو أمر به فصب ، وهكذا رويناه من طريق ابن أبي شيبة ، وأبي كريب عن أبي معاوية الضريير عن الأعمش عن يحيى بن عبيد البهراني ، فلو كان حلالاً كما يدعي الطحاوي أو كان الطبخ نجس كما يزعم سائر أصحابه ما أمره رسول الله ﷺ ، وقد نهى عن إضاعة المال وأمره باعثة عز وجل أن يقول : (وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه) ، ومن طريق سعيد بن منصور نأوح بن قيس نافع بن أنس ابن مالك قال له في البسر : خلصه من الرطب ثم ابتذله ثم اشربه قبل أن يتسفه - وروينا قبل عن علي أنه تقياً نبيذاً شربه إذ علم أنه نبيذ جر ، وقد رويناه هذا نفسه عن طاوس يعني تحريم كل قليل أو كثير من أي شيء أسكره وعن عطاء . ومجاهد قالوا كلهم : قليل ما أسكر كثيره حرام ، وهو قول أبي العلاء بن الشخير . وعبيدة السلماني . ومحمد بن سيرين . والقاسم بن محمد . وروى سليمان بن حرب عن جرير بن حازم سمعت ابن سيرين يقول لبعض من خالفه في النبيذ : أنا أدركت أصحاب ابن مسعود وأنت لم تدركهم كانوا لا يقولون في النبيذ كما تقولون . ومن طريق أحمد بن شعيب ناسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه (٢) - أن جريراً بن عبد الحميد عن ابن شبرمة قال : رحم الله إبراهيم شدد الناس في النبيذ ورخص هوفيه (٣) . ومن طريق أحمد بن شعيب نأبو قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي ثقة مأمون عن أبي أسامة - هو حماد بن أسامة - قال : سمعت عبد الله بن المبارك يقول : ما وجدت الرخصة في المسكر صحيحاً عن أحد إلا عن إبراهيم (٤) . وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : لا خير في النبيذ إذا كان حلواً .

قال أبو محمد : وقد رويناه عن إبراهيم خلاف هذا كما رويناه من طريق سعيد بن منصور نأبو عروانة . وخالد بن عبد الله - هو الطحان - كلاهما عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه كره الخمر من النبيذ . ومن طريق سعيد بن منصور نأشيم نأنا المغيرة عن إبراهيم قال : كانوا يكرهون المقت من نبيذ التمر والمعتق من نبيذ الزبيب . وروينا عنه إباحة ما طبخ حتى ذهب نصفه وبقي نصفه فهذا إبراهيم قد خذلهم ، ولقد روى عن بعده الترخيص فيه عن

(١) هو فتح اللوح وتوسكون الهاء الخلالة (٢) في المستدرق ٤ : هو ابن إبراهيم ، وهو سبون الكاتب

(٣) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٣٠ (٤) هو في سنن النسائي بتقديم وتأخير في بعض النسخ ج ٨ ص ٣٣٠

الاعمش . وشريك . ووکیع . وبقی بن مخلد ، وأما مثل قول أبي حنيفة وأصحابه فلا . قال أبو محمد: وتقولنا هو قول مالك . والأوزاعي . والليث . والشافعي . وأحمد . وإسحاق . وأبي سليمان . وأصحابهم ، واختلف فيه عن سفیان الثوري . قال أبو محمد : وقدرُوا عن النبي ﷺ الكذب مالا حجة لهم فيه ولا يوافق قولهم ، ورويناه عن الصحيح المتواتر الذي هو نص قولنا : ورووا عن عمر . وعلي . وابن عمر . وعائشة . وابن مسعود . وأنس الكذب ومالا يوافق قولهم ، وروينا عنهم الصحيح ونص قولنا والحمد لله رب العالمين .

١٠٩٩ - مسألة - وحدا لاسكار الذي يحرم به الشراب ويتقل به من التحليل الى التحريم هو ان يبدأ فيه التليان ولو بحجابه واحدة فأكثر ويتولد من شره والاكثر منه على المرء في الأغلب ان يدخل الفساد في تميزه ويخلط في كلامه بما يعقل وبما لا يعقل ولا يجرى كلامه على نظام كلام أهل التمييز فاذا بلغ المرء من الناس من الاكثر من الشراب الى هذه الحال فذلك الشراب مسكر حرام سكر منه كل من شره سواء أسكر أو لم يسكر طبخ أو لم يطبخ ذهب بالطبخ أكثره أو لم يذهب، وذلك المرء سكران، واذا بطلت هذه الصفة من الشراب بعد ان كانت فيه موجودة فصار لا يسكر أحد من الناس من الاكثر منه فهو جلال خل لاخر .

برهان ذلك قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فسمى الله تعالى من لا يدري ما يقول سكران وان كان قد يفهم بعض الأمر، ألا ترى أنه قد يقوم الى الصلاة في تلك الحال فنهأه الله تعالى عن ذلك، والمجنون مثله سواء سواء قد يفهم المجنون في حال تخليطه كثيرا ولا يخرج ذلك عن ان يسمى مجنوناً في اللغة واحكام الشريعة ومن طريق أحمد بن شعيب أناسوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله هو العنبري - ناعبد الوهاب بن عبد المجيد هو الثقفى - عن هشام - هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: اتبذ في سقائك أو كواشر به جلوا (١) . قال أبو محمد: وهذا قولنا لأنه اذا بدا يعلو حدث في طعمه تغير عن الخلاوة وهو قول جماعة من السلف كإروينا من طريق سعيد بن منصورنا اسماعيل بن إبراهيم ناهشام - هو الدستوائى - عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي ليس يشرب العصير ويضعه بأس حتى يعلو . ومن طريق ابن المبارك عن هشام بن عائد الأسدي قال : سألت إبراهيم النخعي عن العصير فقال: نأشر به ما لم يتغير . ومن طريق ابن المبارك عن عبد الملك عن عطاء في العصير قال :

(١) موفى سنن الترمذي ج ٨ ص ٣٠٩ بطولا اختصره المصنف رحمه الله .

أشربه حتى يغلي * ومن طريق سعيد بن منصور نا السماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - أخبرني محمد بن اسحاق عن يزيد بن قسيط قال سعيد بن المسيب : ليس بشراب العصور بأس مالم يزيد فاذا أزيد فاجتبوه ، وهو قول أبي يوسف * ورويناه من طريق أحمد بن شعيب نا سويد ابن نصير نا عبد الله بن المبارك عن أبي يعفور ^(١) السلي عن أبي ثابت الثعلبي ^(٢) أنه سمع ابن عباس يقول في العصور : أشربه ما دام طريا *

وقد اختلف الناس في هذا فقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن في العصور هكذا ، وفي ما عدا العصور اذا تجاوز عشرة أيام فهو حرام ، وهذا حد في غاية الفساد لا يصحده قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى شديد . ولا قول أحد نمله قبلها * وقالت طائفة : كانوا من طريق سعيد بن منصور نا سويد بن عبد العزيز الدمشقي ^(٣) نا ثابت ابن مجلان عن سليم بن عامر قال : سمعت عمار بن ياسر يقول : اشرب العصور ثلاثة أيام مالم يغلي *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن مرة عن ابن عمر اشربوا العصور مالم يأخذه شيطان قال : متى يأخذه شيطان ؟ قال : بعد ثلاث أو قال في ثلاث * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح نا عبد الرحمن بن مينا أنه سمع القاسم بن محمد يقول : نهى ابن اشرب التذبد بعد ثلاث * ومن طريق سعيد بن منصور نا السماعيل بن ابراهيم نا داود بن أبي هند عن الشعبي قال : لا بأس بشرب الخمر مالم يغلي يعني العصور ، * وحدث طائفة ذلك يوم واحد كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن رجل عن سعيد بن جبير نا يقول : اذا فضخته ^(٤) نهارا فأمسى فلا تقربه واذا فضخته ليلا فأصبح ، فلا تقربه *

قال أبو محمد : احتج من حد ذلك بثلاث بالخبر الذي روينا من طريق الأعمش عن ابن أبي عمير - هو يحيى البراءني - عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ ينقله الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة فاذا أمسى أمر به ان يراق أو يستقي ^(٥) * واحتج من حد ذلك يوم واحد بما رويناه من طريق أبي داود نا عيسى بن محمد أبو عمير الرمي نا ضمرة عن السيباني عن عبد الله بن الديلمي عن أبيه أنهم سألوا النبي ﷺ عن أعنانهم ؟ فقال : زيوها قلنا : ما صنع بالزبيب ؟ قال : ابنوه على غدا ثم واشربوه على عشائكم وابنوه على غدا ثم واشربوه على عشائكم واينذوه في الشنان ولا تبنوه في القلل فانه اذا تأخر عن عصيره

(١) في النسخة رقم ١٦ « يعقوب » وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦ ورقم ١٤ « من ابن أبي ثابت الثعلبي » وهو تصحيح الحديث في سنن الترمذي ج ٨ ص ٢٢١ مطبوعا (٣) في النسخة رقم ١٤ نا سويد بن عبد العزيز الدمشقي ، وهو غلط (٤) في شدخته ، وللشدخ البسري شرحه حتى يفتلخ (٥) هو في سنن الترمذي بالفاظ قرية من هذه

صار خلا، (١).

هذا السبب بالسين غير منقوطة هو يحيى بن أبي عمرو - (٢) ومن طريق أبي داود نا محمد ابن المنى ناعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى عن أمه عن عائشة أم المؤمنين قالت : كان يئذ لرسول الله ﷺ فى سقاء يوكى أعلاه وله عزلاوان (٣) يئذه غدوة ويشربه (٤) عشامو يئذه عشام ويشربه غدوة ٥٥

قال أبو محمد : هذا الخبر ، وخبر ابن عباس صحيحان وليسا حداثيا يحرم من ذلك لأنها مختلفان وليس أحدهما بأولى من الآخر وإنما هذا على قدر البلاد والآنية فتجد بلاداً باردة لا يستحيل فيها ماء الزبيب الى ابتداء الخلاوة الا بعد جمعة ، أو أكثر وآنية غير ضارية كذلك ، وتجد بلاداً حارة وآنية ضارية يتم فيها التئذ من يومه ، والحكم فى ذلك لقوله عليه السلام الذى ذكرناه واشربه حلوا وكل ما سكر حرام ، فقط ، وقال أبو حنيفة : اذا غلى وقذف باليد فهو حيثن حرام ، وهذا قول بلادليل ، وقال آخرون : اذا انتهى غليانه وابتدأ بان يقل غليانه حيثن يحرم ، وقال آخرون اذا سكن غليانه حيثن يحرم ، وهذا كله قول بلادبرهان ، وأما حد سكر الانسان فانتارونا من طريق أحمد بن صالح أنه سئل عن السكران ؟ فقال : انا أخذ فيه بما رواه ابن جريج عن عمرو بن دينار عن يعلى بن منبه (٥) عن أبيه سألت عمر بن الخطاب عن حد السكران ؟ فقال : هو الذى اذا استقرى سورة لم يقرأها واذا خططت ثوبه مع ثياب لم يخرج به قال أبو محمد : وهو نحو قولنا فى ان لا يدزى ما يقول ولا يراعى تميز ثوبه ، وقال أبو حنيفة : ليس سكران الا حتى لا يميز الأرض من السماء ، وأباح كل سكر دون هذا ، فاعجبوا برحمتنا الله واياكم اه

١١٠٠ - مسألة - فان بذتمر ، اورطب ، أوزهو ، أوبسر . أوزيب مع نوع منها أو نوع من غيرها أو خلط نبيذا أحد الأصناف بنبيذ صنف منها أو بنبيذ صنف من غيرها أو بمائع غيرها حاشا الماء حرم شربه أسكر أولم يسكر ، وتئذ كل صنف منها على انفراد حلال فان مزج نوع من غير هذه الخمسة مع نوع آخر من غيرها أيضا أو نبذا معا أو خلط عصير بنبيذ فكله حلال كالبلح . وعصير العنب . وتئذ التين . والعسل . والقمح . والشعير وغير ما ذكرنا لا تحاش شيئا لما روينا من طريق مسلم حدثنى أبو بكر بن اسحاق نا عفان

(١) هو فى سنن ابى داود ج ٣ ص ٣٨٥ مطولا (٢) وسيدان يطعن حمير (٣) تئذ عزلا وهو قوم للزادة الاسفل وفى سنن ابى داود ج ٣ ص ٣٨٥ عزلا ، بالافراد ، ولعل ما فى سنن ابى داود الأرجح كتابا . فى النهاية والله اعلم (٤) فى سنن ابى داود وغيره ، بالفاء بدل الواو (٥) لم اجد هذا الاسم فى الكتب المطبوعة وهل هو تصحيف عن يعلى ابن منبه الصحابي ، وهل يروى عن أبيه عن عمر بن الخطاب ؟ لم اعتد لذلك والله اعلم .

ابن مسلم نا بان بن يزيد العطار عن يحيى بن أبي كثير: ناعبد الله بن أبي قتادة، وأبو سلة ابن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن أبي قتادة وأن نبي الله ﷺ نهى عن خلط التمر والبسر، وعن خليط الزبيب والتمر، وعن خليط الزهو والرطب وقال: اتبذوا كل واحد على حدة» (١).

قال أبو محمد: وروينا من طريق جابر بن عبد الله. وأبي سعيد الخدري. وابن عباس. وأبي هريرة. وابن عمر. وعائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ في هذا أيضا آثارا متواترة متظاهرة في غاية الصحة يجمع كل ما فيها حديث أبي قتادة المذكور وبه يقول جمهور السلف كما روينا من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: نهى أن يتبذ التمر والزبيب جميعا والبسر والرطب جميعا. ومن طريق معمر عن قتادة قال: كان انس اذا أراد ان يتبذ يقطع من الثمرة ما نضج منها فيضعه وحده ويتبذ التمر وحده والبسر وحده. ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي اسامة عن حاتم بن أبي صغيرة (٢) عن أبي مصعب المدني (٣) قال: سمعت أبا هريرة يقول: لما حرمت الخمر كانوا يأخذون البسر فيقطعون منه كل مذنب ثم يأخذ البسر فيفضضه (٤) ثم يشربه. ومن طريق ابن أبي شيبة عن أشعث عن ثابت بن عبيد قال: كان أبو مسعود الأنصاري يأمر أهله بقطع المذنب فيبذ كل واحد منها على حدة. ومن طريق ابن أبي شيبة عن معاوية بن هشام عن عمار بن زريق عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كان الرجل يمر على أصحاب محمد ﷺ وهم متوافرون فيلغونه ويقولون: هذا يشرب الخليطين الزبيب والتمر.

قال أبو محمد: هذا عندهم اذا وافقهم اجماع وقد جاء عن عثمان أيضا كما نذكر بعدهم. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال لي عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله وأخبرني عنه من أصدق ان لا يجمع بين البسر. والرطب. والتمر. والزبيب قلت لعمر بن دينار: هل غير ذلك؟ قال: لا قلت لعمر بن دينار: فغير ذلك مما في الحيلة. والخلة قال: لا أدري قلت لعمر بن دينار: انما نهى عن ان يجمع بينهما في التبذ وان يتبذ جميعا؟ قال: بلى وقلت لعطاء: أذكر جابر ان النبي ﷺ نهى عن ان يجمع بين شيئين غير الرطب. والبسر. والتمر. والزبيب؟ قال: لا الا ان أكون نسيت قلت لعطاء: أجمع بين التمر. والزبيب يبنذان، ثم يشربان

(١) هو في صحيح مسلم ٢٣ ص ١٢٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ ابن أبي شيبة (٣) في النسخة رقم ١٦ «الدين» وهو غلط (٤) قال الجوهري في صحاحه: فضضته رآه شدته وكذا فضضته البسر والفضضته، والفضض شرب يتخذ من البسر وجمعه من غير ان يمس النار.

حليون؟ قال: لا قد نهي عن الجمع بينها، قال ابن جريج: لو نبذ شراب في ظرف قد نهي النبي ﷺ عنه لم يشرب حلوا وهذا كله قولنا والحمد لله رب العالمين، فهذا عمرو بن دينار لم ير النبي ﷺ يتعدى به ما ورد به النص وهو قولنا، وروينا عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: لو كان في إحدى يدي نبيذ تمر وفي الأخرى نبيذ زيب فشربت كل واحد منها وحده لم أر به بأسا ولو خلطته لم أشربه، وصح عن جابر بن زيد أني الشعثاء انستل عن البسر. والتمر يجمعان في النبيذ؟ فقال: لأن تأخذ الماء فتغليه في بطنك خير من أن تجمعها جميعا في بطنك.

وقال مالك: بتحريم خلط كل نوعين في الاتخاذ وبعد الاتخاذ وكذلك فيما عسر ولم يخص شيئا من شيء، وقال أبو حنيفة: بأباحة كل خلطين، واحتج لابي حنيفة مقلدوه بما روينا من طريق مسعر عن موسى بن عبد الله عن امرأة من بني أسد عن عائشة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزله زيب فيلقى فيه تمر أو تمر فيلقى فيه زيب، وهذا لا شيء، لأنه عن امرأة لم تسم. ومن طريق زياد بن يحيى الحساني نا أبو بحر ناعتاب بن عبد العزيز الحماني حدثني صفية بنت عطية أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: لو قد سئلت عن التمر والزيب - فقالت: كنت أخذ قبضة من تمر وقبضة من زيب فألقيه في إناء فأمرسه، ثم اسقيه النبي صلى الله عليه وسلم،^(١) وهذا مردد في السقوط لأنه عن أبي بحر ولا يدرى من هو^(٢) عن عتاب بن عبد العزيز الحماني وهو مجهول عن صفية بنت عطية ولا تعرف من هي فهل سمع بأسخف ممن يحتج بهذا عن المؤمنين؟ ويعترض في رواية أبي عثمان الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي ﷺ ما أسكر كثيره فقلبه حرام، وأبو عثمان مشهور قاضي الري روى عنه الأئمة، وزادوا ضلالا فاحتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عن أبي إسحاق: أن رجلا سأل ابن عمر أجمع بين التمر والزيب؟ فقال: لا قال: لم؟ قال: نهى النبي ﷺ قال: لم؟ قال: سكر رجل فحده النبي ﷺ وأمر أن ينظر ما شرابه فإذا هو تمر وزيب فهي التي ﷺ عن أن يجمع بين التمر والزيب وقال: يلقى كل واحد منها وحده، ومن طريق أبي إسحاق عن الجرائي^(٣) عن ابن عمر قال: «ضرب رسول الله ﷺ سكران وقال له: أي شيء شربت قال: تمر وزيب قال: لا تخلطوهما كل واحد يلقى^(٤) وحده». ومن طريق أبي التياح عن أبي الوداك عن أبي سعيد

(١) الحديث في سنن أبي داود مطولاً ج ٣ ص ٣٨٤ (٢) أقول: هو غير مجهول لكنه ضعيف النظر تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٥٦، قال الحافظ الذهبي: في إسناده أبو عمر عبد الرحمن بن عثمان البكري ولا يحتج بحديثه (٣) هو يونس زبدها جيم فراسمة وفي نسخة رقم ٤ «البحراني» بالواحدة بعدها «وراء» مهملةتان زبدها موافق لما في تهذيب التهذيب وميزان الاعتدال (٤) في نسخة رقم ٤ «يكفي» ومما هنا يظهر بدليل ما تقدم قبل.

الخدرى، وأن النبي ﷺ أتى بشوان (١) قال: إني لم أشرب خمرًا إنما شربت زيبًا وتمراً في أنا، فنهى بالأيدي (٢) وخفق بالمال (٣) ونهى عن الزيب والتمر أن يخطأ به .
قال أبو محمد: أما هؤلاء المخاذيل دين يردعهم، أو حياء يزعمهم، أو عقل ينعمهم عن الاحتجاج بالباطل على الحق؛ ثم بما لو صح لكان أعظم حجة عليهم، ابن جريج يقول: أخبرت عن أبي إسحق ولا يسمى من أخبره، ثم أبو إسحق عن النجاشي ومن التجرا في ليت شعري؟، ثم هك انتاسمنا كل ذلك من أبي سعيد ومن ابن عمر أليس قد أخبرنا أن النبي ﷺ نهى عن جمعها وأمر بأفراد كل واحد منها؟ وكيف يجعل نيه نفسه حجة في استباحة ما نهى عنه؟ ما بعد هذا الضلال ضلال ولا وراء هذه المجاهرة مجاهرة، ولولا كثرة من ضل باتباعهم لكان الاعراض عنهم أولى، وقالوا: إنما نهى عن ذلك لأن أحدهما يجعل غلبان الآخر قلنا: كذبتم وقوتهم ما لا علم لكم به وافترتكم على رسول الله ﷺ ما لم يقله قط ولا أخبر به، ثم هب (٤) الأمر كما قلتم أليس قد نهى عليه السلام عنه كما ذكرتم (٥) فماتوها عما نهاكم عنه أن كان في قلوبكم إيمان به، (فان قالوا) : هذا نذب قلنا: كذبتم وقلتم: ما لا دليل لكم عليه، ثم هب الأمر كما قلتم فاكرهوه إذا واندبوا إلى تركه واتم لا تفعلون ذلك بل هو عندكم وما لم ينه عنه أصلاً سواء، وقالوا: إنما نهى عنه لضيق العيش ولأنه من السرف وهذا قول يوجب على قائله مقت الله تعالى لأنه كذب ببحث ومع أنه كذب فهو بارد من الكذب سخي من البهتان لأنه ما كان قط عند ذي مسكة عقل رطل تمر ورطل زيب سرفاً أو رطل زهو ورطل بسر سرفاً وهم بالمدينة والطائف قريب وهما بلاد التمر والزيب، ثم كيف يكون رطل تمر ورطل زيب، أو رطل زهو ورطل رطب يجمعان سرفاً يمنع منه ضيق العيش فينبون عنه لذلك ولا يكون مائة رطل تمر ومائة رطل زيب. ومائة رطل غسل يند كل صف منها على حدة سرفاً؟ وكيف يكون رطل تمر ورطل زهو يندان معارفاً ولا يكون أكلهما معارفاً؟ كذلك التمر والزيب في الأكل معاً ليدلغ الغاية من سخر العقل من هذا مقدار عقله ولقد عظمت بليتهم بأنفسهم ونعوذ بالله من الخذلان .
وأما فان أكل الدجاج والتمى والسكر أدخل على أصولكم الفاسدة في السرف وأبعد من ضيق العيش وما نهى عنه رسول الله ﷺ قط، ثم هك أنه كما تقولون فأى راحة لكم في ذلك؟ وقد كان فيهم ذو سعة من المال قالت عائشة: وكان الهدي مع رسول الله ﷺ وذوى اليسارة، والخبر المشهور ذهب أصحاب الدثور بالأجور، وكان فيهم عثمان وعبد الرحمن.

(١) أي سكران (٢) أي وكثر وضرب ودفع بالأيدي (٣) أي ضرب بها (٤) في النسخة رقم ١٤ . هـ

(٥) في النسخة رقم ١٤ . هـ

وسعد بن عباد . وغيره . فبتنا نحن والى يوم القيامة ذوضيق من العيش وفاقة شديدة فالعلة باقية بحسبها فالتبى باقولا بداسخفوا ما شتم لان تفوتوا حكم الله عليكم .

وذكروا ماروينا من طريق ابن أبى شيبة عن على بن مسهر عن الشيباني عن عبد الملك ابن نافع قلت لابن عمر : أتبذ نيد زيب فيلقى فيه تمر فيفسد على ؟ قال : لا بأس به ، وعبد الملك ابن نافع يجول به وقد صبح عن ابن عمر الرجوع عن هذا كإرونا من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل - هو ابن إبراهيم - هو ابن علي - نا أيوب - هو السخثاني - عن نافع عن ابن عمر أنه أمر بزيب وتم أن ينذله ، ثم تركه بعد ذلك ، قال نافع : فلا أدري الشئ ، ذكره أم لشيء بلغه ؟ فصح أنه ذكر النبي بعد أن نسيه أو بلغه ولم يكن بلغه قبل ذلك ، وذكروا ماروينا من طريق غير مشهورة عن شعبة قال : سمعت أسامة رجلا من جيراننا قال : سمعت شهاب بن عباد قال : سألت ابن عباس عن التمر والزيب ؟ فقال : لا ينترك أن تخطبها جميعا أو تبذ كل واحد منها على حدة .

قال أبو محمد : وهذا لا شئ . فلا أكثر أسامة رجل من جيران شعبة وما نعلم أنهم جهلاء أو أقل حياء (١) من يتعلق بهذا عن ابن عباس ولا يصح أصلا ، ثم يخالف رواية محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن أبي حمزة نصر بن عمران الضبعي قال : قلت لابن عباس : أتبذ في جرة خضراء نيدا حلوا فأشرب منه فيقرقبطي قال ابن عباس : لا تشرب منه وإن كان أحلى من العسل (٢) ، (فان قالوا) : قد صبح عن النبي ﷺ نسخ النبي عن نيدا الجرجة : النبي والله عن خلط الزيب والتمر أصح عن النبي ﷺ من نسخ النبي عن نيدا الجرجة الذي لم يأت إلا من طريق بريدة وجابر فقط والنبي عن الجمع بين التمر . والزيب في الابتداء صبح من طريق أبي قتادة . وجابر . وابن عباس . وأبي سعيد . وأبي هريرة فهو نقل تواتر ولم يأت قط شئ ينسخه لضعيف ولا قوى ، وقالوا : أى فرق بين جمعها في الاناء وبين جمعها في البطن ؟ قلنا : لا يعارض بهذا رسول الله ﷺ ، وأى فرق بين الجمع بين الاثنين وبين نكاحها واحدة بعد أخرى ؟ ولو عارضتم أنفسكم في فرقكم بين الآبق يوجد في المصروين الآبق يوجد خارج المصر على ثلاث لأصبت ، وفي فرقكم بين السرقة من الحرز أقل من عشرة دراهم فلا يوجب القطع (٣) [ويعين] (١) سرقة عشرة دراهم من غير حرز فلا يوجب القطع فإذا اجتمع ما فرق عشرة دراهم من حرز وجب القطع وبين التهمة تكون في الصلاة فتقص الوضوء وتكون بعد الصلاة فلا تنقصه لكان أسلم لكم وروينا من طريق سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس

(١) في النسخة رقم ١ ، (لو أقل عقلا) (٢) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٢٢٢ ، ويقرقريط (٣) في النسخة رقم ١٦

« قالوا يجب التلع » وهو غلط (٤) الزيادة من النسخة رقم ٥١

عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يفضخ العذق بما فيه ، وما نعلم هذا عن أحد من السلف غيره على أنه ليس فيه بيان لا باحة الجمع بين الزبيب والتمر وسائر ما جاء النبي عنه وروينا من طريق ابن أبي شبة عن عفان عن مسلم عن عبد الواحد ^(١) بن صفوان سمعت أبي يحدث عن أمه أنها قالت : كنت أمث ^(٢) لثمان رضي الله عنه الزبيب غدوة فيشر به عشية وأمثته عشية فيشر به غدوة قالت : فقال لي عثمان : لعلك تجعلين فيه زهوا ^(٣) قلت : ربما فعلت فقال : فلا تفعل ^{هـ}

وأما المالكيون فاحتجوا بما رويناه من طريق أبي داود الطيالسي نأحرِبَ بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ نهى عن الخيلطين ^{هـ} ومن طريق ابن وهب حدثني عبد الجبار بن عرقال : حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ نهى عن الخيلطين أن يشربا قلنا : يا رسول الله وما الخيلطان ؟ قال : التمر والزبيب وكل مسكر حرام ^{هـ} ومن طريق عبد الله بن المبارك أن أبا قحافة ^(٤) بن إياس عن المختار بن قنقل عن أنس بن رسول الله ﷺ أن تجمع شيتين نيذاً ما يغني أحدهما على صاحبه وكان أنس يكره المذهب ^(٥) من البسر مخافة أن يكونا شيتين فكنا نقطعه ، وقالوا : قد صح نهى النبي ﷺ عن أن يجمع التمر ، والزبيب ، والبسر ، والزهو ، والرطب اثنان منها أو واحد منها وآخر من غيرهما في الابتداء معا أو يندهما في آناه فوجب أن يكون سائر ما يند ويصير كذلك ^{هـ} قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به وكله لا يصح ^{هـ} أما الحديث الأول فدلس لم يسمعه يحيى بن أبي كثير من أبي سلة عن عائشة وإنما سمعه من أبي سلة عن أبي قتادة على ما أوردنا في أول هذا الباب من تفصيل الأصناف المذكورة ^{هـ} وأما من طريق عائشة فأتنا رويانا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن معمر نا أبو داود الطيالسي نأحرِبَ بن شداد عن يحيى بن أبي كثير أن كلاب بن علي أخبره أن أبا سلة — هو ابن عبد الرحمن ابن عوف — أخبره أن عائشة أخبرته ، أن رسول الله ﷺ نهى أن يخلط بين البسر والرطب وبين الزبيب والتمر ، قال أحمد بن شعيب : وأنا محمد بن المثنى نا أبو عامر رهو العقدي — نا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن ثمامة بن كلاب عن أبي سلة عن عائشة « أن النبي ﷺ قال : اتبنا الزبيب والتمر جميعا ولا تتبنا الرطب والتمر

(١) في الأصل رقم ١٦ « عبد الواحد » وهو غلط (٢) أي امرس وأذلك يدي (٣) هو بفتح الراء وضمة السين وسكون الهاء البسر الملون الذي يداق به حرة أو صغرتوطاب (٤) هو بكسر اللو وبفتحها قاف (٥) هو بكسر التو والنون الذي يداق به الأوطاب من قبل فنهى أي طهرناه الحديث في سنن الترمذي ج ٨ ص ٧١٢

جميعا (١) ، فانما سمعه يحيى من كلاب بن علي . وثمامة بن كلاب وكلاهما لا يدري من هو فسقط ، ثم لو صح لما كان فيه حجة لأن الخليطين هكذا مطلقا لا يدري ما هما أما الخليطان في الزكاة أم في ماذا ؟ وأيضا فان ثريد اللحم والخبز خليطان ، واللبن والماء خليطان فلا بد من بيان مراده عليه السلام بذلك ولا يؤخذ بيان مراده الا من لفظه عليه السلام فبطل تعليقهم بهذا الاثر . وأما حديث جابر فمن طريق عبد الجبار بن عمر الابلي وهو ضعيف جدا ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة بل كان يكون حجة عظيمة قاطعة عليهم لأن فيه ان الصحابة رضی الله عنهم لم يعرفوا ما الخليطان المنهى عنها حتى سألوا رسول الله ﷺ كما يجب عليهم وعلى كل احد ؟ ففسرها لهم عليه السلام بأنها التمر والزبيب ولم يذكر غيرهما فلو اراد غيرهما لما سكنت عن ذكره وقد سأله البيان ؟ هذا ما لا يحيل على مسلم لأنه كان يكون أعظم التليس عليهم ومن ادعى ان هنا شيئا زائدا سئل النبي ﷺ عنه فلم يبينه لأمته فقد افترى الكذب على رسول الله ﷺ والحد في الدين بلا شك ونعوذ بالله من هذا . وأما خبر أنس فمن طريق وقاء بن إياس وهو ضعيف ضعفه ابن معين وغيره مع انه كلام فاسد لا يعقل لا يجوز أن يضاف الى النبي ﷺ البتة لأنه لا يدري أحد ما معنى يغني أحدهما على صاحبه في النيذ فان قالوا : معناه يجعل أحدهما غليان الآخر قلنا : هذا الكذب العلانية وما يغني تمر وزبيب جمعا في النيذ الا في المدة التي يغني فيها الزبيب وحده أو التمر وحده وهو عليه السلام لا يقول الا الحق ، فبطل كل ما موهوا به يقين . وأما قولهم : قينا سائر الخلط على مانص عليه قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لانكم لستم بأولى بان تقيسوا التين . والعسل على ما ذكر من آخر أراد ان يقيس على ذلك اللبن . والسكر مجموعين أو الخل . والعسل في السكنجين مجموعين أو الزبيب والخل مجموعين ولا سبيل الى فرق (فان قالوا) : لا تعدى النيذ قلنا لهم : بل قيسوا على الجمع في النيذ اجمع في غير النيذ أو لا تعدوا النص لافي نيذ ولا غيره ولا سبيل الى فرق أصلا ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٠١ - مسألة - (٢) والابتاذ في الحنتم . والتقيير . والمزفت . والمقيير . والدباء . والجرار البيض . والسود . والحمر . والخضر . والصفر . والموشاة . وغير المدهونة . والأسقية . وكل

(١) لم يجد هذين الحديثين في سنن التبا في باب الاشارة ، وقد عثرناهما المصنف اليه وكذلك الذهبي في ميزان الاعتدال ، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ولما هما في السنن الكبرى ووافعا لم (٢) سقط لفظ «مسألة» من النسخة رقم ١٦٦

ظرف حلال والشرب فى كل ذلك حلال الا انا ذهب أوفضة أوانا أهل الكتاب أو جلد ميتة غير مذبوح أو اناء مأخوذ بغير حق »

برهان ذلك ما روينه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنى أبو بكر بن على سهو المقدسى - نأبراهيم بن الحجاج نأحمد بن سلة عن حماد بن أبى سليمان (١) عن عبيد الله ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «كنت نهيتكم عن الاوعية فاتبذوا فيها بدالكم واياكم وكل مسكر» ومن طريق وكيع عن معرف (٢) بن واصل عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «كنت نهيتكم عن الاشربة الا فى ظروف الآدم (٣) فاشربوا فى كل وعاء غير ان لاشربوا مسكرا» ومن طريق مسلم بن الحجاج نأحجاج بن الشاعر نأالضحاك بن محمد عن سفيان الثورى عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: نهيتكم عن الظروف وان [الظروف] أ. (٤) ظرفا لا يحل شئنا ولا يحرمه وكل مسكر حرام» ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثورى عن منصور عن سالم بن أبى الجعد عن جابر بن عبد الله قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظروف فقالت الأنصار: انه لا بد لنا منها قال: فلا إذا» فصح أن إباحة ما نهى عنه من الظروف ناسخة للنهى وقد كان عليه السلام نهى عنها فقد صح من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الاتباز والشرب فى الختم، والمقير، والدياء، والمزادة المحبوبة، وكل شئ صنع من مدر والجمره، وصح من طريق أبى هريرة عنه ﷺ «انه نهى عن ذلك كله» الا انه لم يذكر كل شئ صنع من مدر، وصح عن ابن عمر عن النبي ﷺ «انه نهى عن ذلك كله» الا انه لم يذكر المزادة المحبوبة وذكر الجمر، وصح من طريق أبى سعيد الخدرى، وابن عمر عن النبي ﷺ «انه نهى عن المزفت والختم والتقير والجمر» وصح عن عائشة أم المؤمنين، وعلى بن أبى طالب، وأنس، وعبد الرحمن بن يعمر كلهم عن النبي ﷺ «انه نهى عن الدياء والمزفت» ومن طريق عائشة أيضا مستندا عن الجربوع عن صفية أم المؤمنين «نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجمر» وصح من طريق عبد الله بن أبى أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه نهى عن الجمر الأخضر والأبيض» ومن طريق ابن الزبير انه عليه السلام «نهى عن الجمر» فؤلاء أحد عشر من الصحابة رضى الله عنهم رووا عن النبي ﷺ النهى ورواه عنهم

(١) فى السانج ٨٤ ص ١١٠ عن جابر بن أبى سليمان، وكذلك النسخة التى طبعت فى الهند هو غلط وتصحيح من النسخين والصحيح (٢) وهبهم الله فتح الدين الهلبلة، وتعديل الملك كسوة (٣) فى السخنة ١٦٦ ص ١٦٦ وعن ثارف لاد، وما هنا، ووافق لصحيح مسلم ٢٤ ص ١٣٠، والامم الجدة (٤) الزيادة من صحيح مسلم ٢٤ ص ١٣٠

أعداد كثيرة من التابعين ، وهذا نقل تواتر ولم يأت النسخ الا من طريق ابن بريدة عن أبيه ، ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن جابر فقط ، وقد ثبت على تحريم ماصح النهي عنه من ذلك عمر بن الخطاب ، وعلي ، وابن عمر . وأبو سعيد الخدري ، واختلف فيه عن ابن مسعود وعن ابن عباس ، واختلف التابعون أيضا ، وعهدنا بالخيفيين يقولون : انه اذا جاء خبران أحدهما نقل تواتر والآخر نقل آحاد أخذنا بالتواتر وتناقصوا ههنا ، وقال مالك : أكره ان ينبذ في الدباء . والمزفت فقط وأباح الجر كله غير المزفت . والحتم . والمقير ، وهذا فاسد جدا لانه قول بلا يريان ، ولا تعلم أحدا قبله قسم هذا التقسيم .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا فيما يحل أكله ويحرم تحريم النبي ﷺ الأكل والشرب في اناء الذهب أو الفضة أو اناء أهل الكتاب (١) الا ان لا يوجد غيره فيغسل بالماء . ويحل ذلك فيه حيثئذ . والبرهان (٢) على تحريم استعمال الاناء لما أخذ بغير حق ، وذكرنا في كتاب الطهارة تحريم جلد الميتة قبل أن يدبغ فبقى كل هذا على التحريم لصحة البرهان بان كل ذلك لم ينسخ مذهبهم ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٠٢ - مسألة - وقد ذكرنا في كتاب ما يحل أكله وما يحرم من هذا الديوان اباحة الخمر لمن اضطر اليها لقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فأغنى عن اعادته .

١١٠٣ - مسألة - وكل ما ذكرنا انه لا يحل شربه فلا يحل بيعه ولا امساكه ولا الاتفاق به فن خله فقد عصى الله عز وجل وحل أكل ذلك الخمر الا ان ملكه قد سقط عن الشراب الحلال اذا أسكر وصار خمرًا فن سبق اليه من احد بغلبة أو بسرقه فهو حلال الا ان يسبق الذي خلله إلى تملكه فهو حيثئذ له كما لو سبق اليه غيره ولا فرق لما زوينا من طريق مسلم ناعيد الله (٣) بن عمر القوار يرى ناعيد الأعلى أبو همام ناسيد الجريري عن أن نضرة عن أن سعيد الخدري [قال] (٤) : سمعت رسول الله ﷺ [يخطب بالمدينة] (٥) قال : « يا أيها الناس ان الله تعالى يمرض بالخر ولعل الله سينزل فيها أمرا فن كان عنده منها شيء فليضعه وليتضع به فالبئنا لا يسيرا حتى قال [النبي] (٦) : ان الله حرم الخمر فن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع قال : فاستقبل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة فسفكوها . » ومن طريق ابن وهب عن مالك . وسليمان

(١) الطهارة بابا وهو موافق لما تقدم في كتاب الاطعمة ص ٤٣١ وفي السخنة ص ١٤ الطهارة بابا (٢) معطوف على قوله « تحريم النبي » ويكون معمولا لقوله « ذكرنا » قبله (٣) في النسخة رقم ١٦ « عبدالله » وهو غلط (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٣ (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) الزيادة من صحيح مسلم

ابن بلال قال مالك : عن زيد بن أسلم ، وقال سليمان : عن يحيى بن سعيد الأنصاري ثم اتفق زيد . ويحيى كلاهما عن عبد الرحمن بن ولة السبائي (١) من أهل مصر عن ابن عباس عن رجل أهدى رسول الله ﷺ راوية فخر فقال له رسول الله ﷺ هل علت أن الله حرهما؟ قال : لا فصار انسانا فقال له رسول الله ﷺ : أن الذي حرم شرهما حرم بيها فتح المزايدة حتى ذهب ما فيها ، والذي ذكرناه قبل من أن النبي ﷺ كان يشرب ما ينبذله ثلاثة أيام ، ثم يأمر بأن يشرب أو يبرق وهو عليه السلام قد نهى عن إضاعة المال ولو كان ما حرم مالا لما إضاعه عليه السلام فاذ ليس مالا قد سقط ملك صاحبه عنه فاذا سقط عنه ثم عاد إلى أن صار خلافا لا يجوز أن يعود ملكه على مالا ملك له عليه بغير أن يتملكه إلا بنص ولا نص في ذلك فهو لمن سبق إليه كسائر مالا يملكه أحد من الصديقين والحطوب وغير ذلك ، وقال أبو حنيفة : ملكها جائز وتخليها جائز وهذا باطل لما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق ۞

وقال مالك : أن تعبد تخليل الحرم لم يحل أكل ذلك الخل فإن تخلك دون أن تخلل حل أكلها ، وقال أبو ثور : لا تؤكل تخلك أو خلكت ، وقلنا في ملكها هو قول أبي حنيفة . وأبو سليمان : روينا من طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن علية عن التميمي عن أم خديشة أنها رأت علي ابن أبي طالب يصطلي بخل خمره ابن أبي شيبة (٢) عن عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير قال : اختلف اثنان من أصحاب معاوية في خل الحرم فالا أبا الدرداء فقال : لا بأس به . ابن أبي شيبة عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن مسروق العبدي عن أمه قالت : سألت عائشة أم المؤمنين عن خل الحرم فقالت : لا بأس به هو أدامه ومن طريق وكيع عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا بكل ما كان خمرافصا خلاه ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق (٣) عن ابن سيرين قال : لا بأس بخل الخمر وهو قول الحسن . وسعيد بن جبيرة ولا نعلم مثل تفريق مالك عن أحد قبله

١١٠٤ — مسألة — ولايحل كسر أو أذى الحرم من كسرها من حاكم أو غيره فعله ضمانها ، لكن تهرق وتفسل الفخار ، والجلود ، والعيذان ، والحجر ، والدباء وغير ذلك ، كله سواء في ذلك ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي ، وقال مالك : يكسر الفخار والعود ويشق الجلد ويفسل ما عدا ذلك ۞

برهان ذلك ما ذكرناه الآن من فتح الذي أهدى راوية الحرم إلى النبي ﷺ فلما أخبره أنه لايحل بيها فتح المزايدة وأمر قهوا لم يأمره عليه السلام بخرقها ، ونهيه عليه السلام عن إضاعة

(١) هو فتح البين للمبته والامالوحد (٢) أي رويان من طريق ابن أبي شيبة التي أخصم ذلك للمصنف (٣) في النسخة

المال، والكسر، والخرق اضاعة للمال، ومتلف مال غيره معتد والله تعالى يقول: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) *

واحتج من خالف هذا بما روئاه من طريق عكرمة «ان النبي ﷺ كسر كوزا فيه شراب وشق المشاعل يوم خيبر وهي الزقاق» ^(١) وهذا مرسل لا حجة فيه، ويخبر من طريق ابن عمر قال «شق رسول الله ﷺ زقاقا اخر»، ويخبر من طريق أبي هريرة «أنه عليه السلام شق زقاقا اخر»، ويخبر من طريق جابر «أنه عليه السلام أراق الخروكسر جاراها»، وكل هذا لا يصح منه شيء. أما خبر ابن عمر فاحد طرقه فيها ^(٢) ثابت بن يزيد الخولاني وهو مجهول لا يدرى من هو، والثاني من طريق ابن لبيعة وهو هالك عن أبي طعمة وهو نسير بن ذعلوق ^(٣) وهو لا شيء ^(٤)، والثالث من رواية عبد الملك بن حبيب الأندلسي وهو هالك عن طلق وهو ضعيف. وأما حديث أبي هريرة فقيه عمر بن صبيان وهو ضعيف ضعفه البخاري وغيره، وفيه أيضا آخر لم يسمه وحدث جابر من طريق ابن لبيعة وهو مطرح فلم يصح في هذا الباب شيء. وقد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في آية أهل الكتاب التي يطبخون فيها لحرم الخنازير ويشربون فيها الخمر وعرف ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بفصلها بالماء، ثم أباح الأكل فيها والشرب، ولا حجة لأفيا صح عنه عليه السلام *

١١٠٥ - مسألة - وفرض على من أراد النوم ليلا أن يوكى قربته ويخمر آتيته ولو بعد عرضة عليها، ويذكر اسم الله تعالى على ما فعل من ذلك، وإن يطفى السراج، ويخرج النار من يتيه جملة الآن يضطر إليها لبرد أو لمرض أو لتزية طفل فباح له أن لا يطفى، ما احتاج إليه من ذلك لما روئاه من طريق البخاري. «نا اسحاق بن منصور أنا روح بن عبادة نا ابن جريج قال: أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان جنح الليل أو أمسيت فكفوا صبيانكم فان الشياطين تنتشر حينئذ فإذا ذهب ساعة من الليل غلوم» ^(٥) وأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا وأو كوا قربكم واذكروا اسم الله عليها وخروا آتيتكم واذكروا اسم الله عليها» ^(٦) ولو أن تعرضوا عليها شيئا واطفؤا نصبا يحكمه من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن ابن جريج قال أخبرني عطاء عن جابر عن النبي

(١) جمع زق وهي السفاء، وجمع القلة أزقاق (٢) في النسخة رقم ١٤ «طاحد طرق فيه» (٣) في النسخة رقم ١٦ «عن أبي طعمة عن أبي نسير بن ذعلوق» وفي النسخة رقم ١٤ «عن أبي طعمة وهو يسير بن ذعلوق، وكلامه غلط والله أعلم» (٤) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٢٥: «توبته عبد الحق على ذلك» (٥) وفي رواية للبخاري «غلوم» بالحاء المهملة، وهو في صحيح البخاري ج ٧ ص ٣٠٣ ورواه أيضا سلم في صحيحه بهذا اللفظ ج ٢ ص ١٣٤ (٦) لفظها غير موجود في الصحيحين

ﷺ قد ذكره وفيه وأعطى مصباحك واذكر اسم الله (١) ، ومن طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ناسفان بن عينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر [عن أبيه] (٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ولا تتركوا النار في بيوتكم حين تأمونه ، وأما من اضطر الى ذلك فإن الله تعالى يقول: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) .

١١٠٦ — مسألة — ولا يحل الشرب من قم السقاء لما رويانا من طريق البخاري نا علي بن عبد الله ناسفان — هو ابن عينة — نا أبو ب — هو السخيتاني — نا عكرمة نا أبو هريرة قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من قم القربة أو السقاء (٣) ، وروى النهي عن ذلك أيضا مسندا صحيحا من طريق أبي سعيد الخدري (٤) وابن عباس رضي الله عنهما (٥) . (فان قيل) قد روى ان النبي ﷺ قد شرب من قم قربة قلنا : لاحجة في شيء منه (٦) لأن احدها من طريق الحارث بن أبي أسامة وقد ترك ، وفيه البراء ابن بنت أنس وهو مجهول ، وخبر آخر من طريق يزيد بن يزيد بن جارية عن عبد الرحمن بن أبي عمرة ولا أعرفه ، وآخر من طريق رجل لم يسم ، ثم لو صحت لكانت موافقة لمعهود الأصل ، والنهي بلا شك اذا ورد ناسخ لتلك الاباحة بلا شك ، ومن المحال أن يعود المنسوخ ناسخا ولا يأتي بذلك يان جلي اذا كان يكون الدين غير مبين ومعاذ الله من هذا وهو عليه السلام مأثور باليان ، (فان قيل) : قد صرح عن ابن عمر أنه شرب من قم لإدابة قلنا : نعم هذا حسن لأنه الاداة وليست قربة ولا سقاء ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٠٧ — مسألة — ولا يحل الشرب قائما وأما الاكل قائما فباح لما رويانا من طريق مسلم بن الحجاج نا هدا بن خالد . وقيية . وأبو بكر بن أبي شيبة . ومحمد بن المثنى قال هدا بن : نا همام بن يحيى ، وقال محمد بن المثنى : نا عبد الأعلى نا سعيد بن أبي عروبة ، وقال قتيبة . وابن أبي شيبة : نا وكيع عن هشام الدستوائي ، ثم اتفق همام . وهشام . وسعيد كلهم عن قتادة عن أنس ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب قائما (٧) ، ولقظ هدا بن «زجر عن الشرب قائما» ، وصح أيضا من طريق أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) وهو قول أنس . وأبي هريرة ، وذكر لابن عمر قول أبي هريرة فقال : لم أسمع ، (فان قيل) : قد صرح عن علي . وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم شرب قائما

(١) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٩٣ (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٤ وهي ضرورية والا فيكون الحديث سرسلا (٣) الحديث اختصره لمصنفه انظر ج ٧ ص ٢٠٤ من صحيح البخاري (٤) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٩٠ واخرجه الترمذي وابن ماجه (٥) رواه ايضا أبو داود في سننه واخرجه غيره (٦) كذا في الاصول والظاهر . منها بدل ، قوله بعده لان احدها (٧) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٦ (٨) هو ايضا في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٦

قلنا : نعم والأصل لإباحة الشرب على كل حال من قيام . وقعود . واتكاء . واضطجاعا فلما
صح نبى الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب قائما كان ذلك بلا شك ناسخا للإباحة المتقدمة
ومحال مقطوع أن يعود المنسوخ ناسخا ثم لا يبين النبى صلى الله عليه وسلم ذلك إذا كنا
لا ندرى ما يجب علينا مما لا يجب وكان يكون الدين غير موثوق به ومعاذ الله من هذا
وأقل ما فى هذا على أصول المخالفين أن لا يترك اليقين للظنون وهم على يقين من نسخ
الإباحة السابقة ولم يأت فى الأكل نبى إلا عن أنس من قوله ٥

١١٠٨ - مسألة - ولا يحمل النفخ فى الشرب ويستحب أن يبين الشارب الأناة عن فمه
ثلاثا لما رويان من طريق مسلم نا بن أبي عمر نا الثقفى أنه هو عبد الوهاب - بن عبد الحميد
عن أيوب - هو السخيتى - عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه
وأن النبى صلى الله عليه وسلم نبى (١) أن يتنفس فى الأناة ، ورواه أيضا شيان بن فروخ عن
يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مسندا (٢) ٥ ومن طريق أحمد بن شبيب أنا محمد بن المثنى
نا عبد الأعلى نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبى صلى
الله عليه وسلم أنه نبى عن النفخ فى الأناة (٣) ٥ ورواه أيضا إبان بن يزيد المطاعر عن يحيى عن
عبد الله (٤) بن أبي قتادة عن أبيه مسندا (٥) ، (فان قيل) قد رواه هشام الدستوائى عن يحيى عن
عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أحسبه عن النبى صلى الله عليه وسلم قلنا : هذه رواية الحارث
ابن أبى أسامة وقد ترك وحتى لو شك هشام فى إسناده فلم يشك أيوب ولا معمر وكلاهما فوق
هشام ومن طريق البخارى نا أبو نعيم وأبو عاصم فالأناة ناعرة بن ثابت الأنصارى نا ثمامة
ابن عبد الله بن أنس قال : كان أنس يتنفس فى الأناة مرتين أو ثلاثا وزعم [أنس] (٦) أن النبى
صلى الله عليه وسلم كان يتنفس ثلاثا ٥

قال أبو محمد : التنفس المنهى عنه هو النفخ فيه كما ينفخ فيه كما ينفخ فيه كما ينفخ فيه كما ينفخ فيه
يتنفس بأبائه عن فيه إذ لم نجد معنى (٧) يحمل عليه سواء ٥

(١) فى النسخة رقم ١٤ ٥ عن النبى عليه السلام نبى ، وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٦ (٢) هو فى صحيح
مسلم ج ٢ ص ١٣٧ (٣) إنا حديثنا فى سنن الترمذى (٤) فى النسخة رقم ١٤ ٥ عن يحيى بن عبد الله ، وهو غلط (٥) قال
المصنف فى الإجمال قلنا عن ، صحيح أصل رقم ١ - هذا السند من طريق ابن أيمن وناشر أبعدكم فى الأناة فلا
يتنفس فيه ، حكنا فى حديثنا هنا ، وقال أبو داود فى مصنفه : « نا مسلم بن إبراهيم ، وموسى بن إسحاق ، قالنا : نا نا يحيى
عن عبد الله بن أبي قتادة حديثه قال : قال نبى الله صلى الله عليه وسلم إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره يمينه وإذا أتى الصلاة
فلا يتسبح يمينه وإذا شرب فلا يعرب نخلا واحدا ، قلنا : المصحح : فى هذا الحديث هذه الزيادة كما ترى وهو صحيح
فوجب أخذها ، وإذا كان ذلك نبى فرض لا يكفى قال أبو محمد مستحب والله أعلم بالصواب ٥ انا قولنا : الحديث الذى
رواه أبو داود هو فى سنة ١٤ ص ١٦٢ (٦) الزيادة فى النسخة رقم ١٤ ، وليست موجودة فى صحيح البخارى ج ٧ ص ٢٠٥

(٧) فى النسخة رقم ١٤ ٥ انظر لى معنى ٥

١١٠٩ — مسألة — والكرع مباح وهو أن يشرب بغمه من النهر أو العين أو الساقية اذ لم يصح فيه نهى «روينا من طريق البخاري عن فليح عن سعيد بن الحارث عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لبعض الأنصار وهو في حانطة : إن كان عندك ماء بات في شنة (١) ولا كرعنا » وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن عيث بن أبي سليم عن سعيد ابن عامر عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تكرر عوا ولكن اغسلوا أيديكم فاشربوا فيها فإنه ليس من أمانه أطيب من اليد »

قال أبو محمد : فليح . وليث . متقاربان فإذا لم يصح نهى ولا أمر فكل شيء مباح لقوله عليه السلام الثابت : «ذروني ما تركتكم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاتركوه» فلا واجب أن يؤتى إلا ما أمر به عليه السلام ولا واجب أن يترك إلا ما نهى عنه عليه السلام وما بينهما فلا واجب ولا محرم فهو مباح *

١١١٠ — مسألة — والشرب من ثلثة القدح مباح لأنه لم يصح فيها نهى أنبيا رونا النبي عن ذلك من طريق ابن وهب عن قرعة بن عبد الرحمن عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي سعيد (٢) مسندا ، وقرعة هذا — هو ابن عبد الرحمن بن حيويث — وهو ساقط ، وليس هو قرعة بن خالد الذي يروي عن ابن سيرين ذلك ثقة مأمون * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس . وابن عمر أنها كرها أن يشرب من ثلثة القدح أو من عند أذنه ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة وقد خالفهما هؤلاء *

١١١١ — مسألة — ومن شرب فليناول الأيمن منه فالأيمن ولا بد كائنا من كان ولا يجوز مناوله غير الأيمن إلا باذن الأيمن ومن لم يرد أن يناول أحدا فله ذلك وإن كان يحضره جماعة فإن كانوا كلهم أمامه أو خلف ظهره أو عن يساره فليناول الأكبر فالأكبر ولا بد لما رونا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل دارهم قال : لعلنا له من شاة داجن وشيب (٣) له من بشر في الدار فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر عن شماله فقال له عمر : يا رسول الله

(١) هي الثوبة الخلفة ، وهي اشد ثوباً لئلا من الجديدة والحديث في صحيح البخاري ٧٤ ص ٢٠٢ مطولا اختصره للشفق واقتصر على سهل الشاهدته ، وهو أيضاً في سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٩١ . (٢) أي عن أبي سعيد الخدري ، رواه أبو داود في سننه ج ٣ ص ٣١٠ ، قال الحافظ المنذرى : وفي أسناده قرعتين عبد الرحمن ابن حيويث — يوزن جبريل — للمصري اخرج له مسلم مقرونا بعمرو بن الحارث وغيره ، وقال الامام أحمد : سكر الحديث حسنا ، وقال ابن معين : ضعيف وتكلم فيه ضمه (٣) الشاخن هي الشاة التي يملأها الناس في منازلهم ، وقوله «شيب» أي خلط ، وقوله «شيطرقم» ١١ «وشيتاه» «وماذا موالق» لائق صحيح مسلم ٢٤ ص ١٢٧

أعطه أبا بكر فأعطاه رسول الله ﷺ أعرابيا (١) عن يمينه، وقال عليه السلام: «الأمين فالأمين»
 وبه إلى مسلم ناعدا بن مسبل بن قنبل ناسليان بن بلال عن عبد الله بن عبد الرحمن
 ابن معمر بن حزم بن أبي طوالة الأنصاري أنه سمع أنس بن مالك يحدث فذكر هذا الخبر
 وفيه «أن رسول الله ﷺ ناول الأعرابي وترك أبا بكر وعمر، وقال عليه السلام:
 «الأمينون الأمينون الأمينون قال أنس: ففى سنة [فى سنة ففى سنة] (٢)» ومن طريق
 مالك عن أبي حازم [بن دينار] (٣) عن سهل بن سعد الساعدي «أن رسول الله ﷺ أتى
 بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام: أتأذن لي أن أعطى
 هؤلاء [الأشياخ] (٤) قال الغلام: لا والله [يا رسول الله] (٥) لا أوثر بنصبى منك أحدا
 [قال] (٦) فله (٧) رسول الله ﷺ في يده»

وأما منأولة الأكبر فالأكبر إذا لم يكن عن يمينه أحد فلقول رسول الله ﷺ
 في حديث محبصة. وحريصة «كبر الكبر» (٨) فهذا عموم لا يجوز أن يخرج منه إلا
 ما استثناء نص صحيح كالذى ذكرنا في منأولة الشراب.

ومن طريق البخاري ما مالك بن اسماعيل ناعدا بن العزيز بن أنس بن مسبل نأبو النضر - هو سالم
 [مولى عمر] (٩) بن عبيد الله - عن عمير مولى ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث «أنها
 أرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدح لبن وهو واقف عشية عرفة فأخذه
 [بيده] (١٠) فشربه، فهذا الشراب بحضرة الناس ولم يناول أحدا وقد أكل عليه السلام
 بحضرة أصحابه. ومن طريق سهل بن سعد وذكر حديث عرس أبي أسيد وفيه أن امرأة
 أني أسيد سقت رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيذاً فخصه به» (١١).

١١١٢ - مسألت - وسأقي القوم آخرهم شراباً (١٢) لما روينا من طريق ابن أبي
 شيبة ناشبابة بن سوار عن سليمان بن المغيرة عن ثابت - هو الثاني - عن عبد الله بن
 رباح عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «سأقي القوم آخرهم شراباً» (١٣).
 ﴿تم كتاب الأثرية بحمد الله وعونه وصلى الله على محمد عبده ورسوله وسلم تسليماً﴾

(١) في النسخة رقم ١٤ «فأعطاه عليه السلام أعرابياً، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم، والمحدث يفتقره
 المتن (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ وهي موافقة لما في صحيح مسلم ٢٤ ص ١٣٧ (٣) الزيادة من موطأ مالك
 ج ٢ ص ١١١ (٤) الزيادة من الموطأ (٥) الزيادة من الموطأ (٦) الزيادة من الموطأ (٧) أى دفعه وألقاه في
 يده (٨) هو في صحيح مسلم ٢٤ ص ٢٣ (٩) الزيادة من النسخة رقم ١٤ وهي موافقة لما في فتح الباري ج
 ص ٢٠٦ (١٠) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٠١ (١١) هو في صحيح مسلم ٢٤ ص ١٣٢ (١٢) في
 النسخة رقم ١٦ «آخرهم شراباً بالله» بزيادة «بالله» ولا معنى لها (١٣) ودوله أيضاً أبو داود في سننه من
 رواية عبد الله بن أبي أوفى ج ٢ ص ٣٩١، وقال الثوري: رجال أسنده فخت.

(كتاب العقيقة^(١))

١١١٣ — مسألة — العقيقة فرض واجب يجبر الانسان عليها اذا فضل له عمر قوته مقدارها، وهوان يذبح عن كل مولود يولد له حياً أو ميتاً بعد أن يكون يقع عليه اسم، علام أو اسم جارية ان كان ذكر افشأتان^(٢) وان كان أنثى فشا فواحدة، يذبح كل ذلك في اليوم السابع من الولادة ولا تجزى قبل اليوم السابع أصلاً فان لم يذبح^(٣) في اليوم السابع ذبح بعد ذلك متى أمكن فرضاً، ويؤكل منها ويهدى ويتصدق بهذا كله مباح لا فرض، ويصدق في الأيام السبعة التي ذكرنا يوم الولادة ولو لم يبق منه الا يسير، ويحلق رأسه في اليوم السابع ولا بأس بأن يحس بشيء من دم العقيقة ولا بأس بكسر عظامها، ولا يجزى في العقيقة الا ما يقع عليه اسم شاة إما من الضأن وإما من الماعز فقط، ولا يجزى في ذلك شيء من غير ما ذكرنا لا من الابل ولا من البقر الانسية ولا من غير ذلك، ولا تجزى في ذلك جذعة أصلاً، ولا يجزى مادونها مما لا يقع عليه اسم شاة، ويجزى الذكور والأنثى من كل ذلك، ويجزى المعيب سواء كان مما يجزى مما لا ضاحى أو كان مما لا يجوز فيها، والسالم أفضل، ويسمى المولود يوم ولادته فان أخرت تسميته الى اليوم السابع لحسن، ويستحب أن يطعم أول ولادته التمر بمخوضا وليس فرضاً، والحرق والعبد في كل ما ذكرنا سواء، والمؤمن والكافر كذلك، وهى في مال

(١) العقيقة — بفتح العين المهملة — اسم لما يذبح عن المولود، واختلف في اشتقاقها فقال أبو عبيد والاصمعي: أصلها الشعر الذى يخرج على رأس المولود وتبعهما على ذلك الرعمشري وغيره، وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحال عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح، وعن أحمد أنها مأخوذة من العق وهو الشق والقطع ورجحه ابن عبد البر وطائفة، قال الخطابي: العقيقة اسم للشاة المذبوحة عن الولد سميت بذلك لأنها تنق مذابحها أى تشق وتقطع، قال: وقيل هى الشعر الذى يحلق، وقال ابن فارس: الشاة التي تذبح والشعر كل منها يسمى عقيقة يقال: عقر يعق إذا حلق عن ابنه عقيقته وذبح للساكنين شاة، وقال القرطبي: أصل العق الشق فكانها قيل لها: عقيقة بمعنى معقوفة تسمى شعر المولود عقيقة باسم ما يعق عنه، وقيل باسم المكان الذى انق عنه فيه، وكل مولود من البهائم فشمرة عقيقة فإذا سقط وبر الهير ذهب عنه، ويقال أعقت الحامل نبت عقيقة ولدها في بطنها نقل هذا الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢) في النسخة رقم ١٦ «فشأتين» (٣) في النسخة رقم ١٦ «فان لم يكن»

الآب أو الآم ان لم يكن له أب أو لم يكن للولود مال فان كان له مال ففي مالهم وان مات قبل السابع عتق عنه كذا ذكرنا ولا بد للاروينا من طريق أحمد بن شعيب اننا محمد بن المنى نافعان ابن مسلم ناحما بن سلمة انا أيوب - هو السخثاني - وحبيب - هو ابن الشهيد - ويونس - هو ابن عبيد - وقتادة كلهم عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر الضبي أن رسول الله ﷺ قال : في الغلام عقيقة فأهرقوا عنه دما أو أميطوا عنه الأذى (١) هـ وروينا أيضا من طريق البخاري وغيره إلى حماد بن زيد وجريون حازم كلاهما عن أيوب عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه (٢) هـ ومن طريق الرباب عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه (٣) هـ

وبالسند المذكور إلى أحمد بن شعيب نا أحمد بن سليمان نافعان ناحما بن سلمة عن قيس ابن سعد عن طاوس ومجاهد عن أم كرز الخزاعية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : عن الغلام شاتان مكافأتان (٤) وعن الجارية شاة هـ ناحما ناعباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك ابن أيمن نا محمد بن اسماعيل الترمذي نا الحميدي نا سفيان بن عيينة نا عمرو بن دينار انا عطاء ابن أبي رباح ان خبيبة بنت ميسرة القرية مولاته من فوق أخبرته أنها سمعت أم كرز الخزاعية تقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : في العقيقة عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة هـ فسر عطاء المكافأتان بانهما المثلان ، وفسره أحمد بن حنبل انها المتقاربتان أو المتساويتان هـ ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه (٥) عن سبع بن ثابت عن أم كرز هـ قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة لا يضر كم ذكرنا كن أو انا نا هـ ومن طريق أحمد بن شعيب انا عمرو بن علي نا يزيد هـ هو ابن زريع هـ عن سعيد هـ هو ابن أبي عروبة هـ ناقتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بكل غلام مرتين (٦) بعقيقته تدبج [عنه] (٧) يوم سابعه ويحلق رأسه ويسمى هـ ومن طريق أبي داود نا حفص ابن عمر النمرى نا همام هـ هو ابن يحيى هـ ناقتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي (٨) صلى

(١) أي نحو ما عنه الأذى ، قال في النهاية : يريد الشعر والنجاسة وما يخرج على رأس النبي حين يولد يحلق عنه يوم سابعه ، وهو في سنن النسائي ج ٧ ص ١٦٤ (٢) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٥٣ (٣) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٥٣ (٤) بالهزة أي مساويتان في السن بمعنى ان لا ينزل سنهما عن سن ابن أبي بكر في الاضحية ، والحديث في سنن النسائي ج ٧ ص ١٦٤ (٥) لفظ هـ عن أبيه ، سقط من سنن النسائي ج ٧ ص ١٦٥ (٦) في سنن النسائي ج ٧ ص ١٦٦ هـ وهن هـ (٧) الزيادة من سنن النسائي (٨) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٦٥ هـ عن رسول الله هـ

الله عليه وسلم قال : « كل غلام رهينة بعقيقته حتى تذبح عنه ^(١) يوم السابع ويخلق رأسه ويدي » فكان قتادة إذا سئل عن الدم كيف يصنع ؟ قال : إذا ذبحت العقيقة أخذت [منها] ^(٢) صوفة فاستقبلت بها ^(٣) أو داجيا ، ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخط ، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق ، قال أبو داود : أخطأهم أنما هو يسمى ^(٤) . قال أبو محمد : بل هو أبو داود لأنهما ثابت وبن أنهم سألوا قتادة عن صفة التدمية المذكورة فوصفها لهم . ومن طريق البخاري ناعبد الله بن أبي الأسود نا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال : أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن عن سماع حديث العقيقة فسألته ؟ فقال : من سمرة بن جندب ^(٥) .

قال علي : لا يصح الحسن سماع من سمرة الأحديث العقيقة وحده ، فهذه الأخبار نص ما قلنا وهو قول جماعة من السلف . ورونا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يوسف بن ماهر أنه دخل على حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر وقد ولدت للنذر ابن الزبير غلاما فقلت لها : هلا عقت جزورا على ابنك ؟ قالت : معاذ الله كانت عمتي عائشة تقول : على الغلام شاتان وعلى الجارية شاة . ومن طريق أبي الطفيل عن ابن عباس عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ، وهو قول عطاء بن أبي رباح . ومن طريق ابن الجهم ناجعفر بن محمد الصائغ ناغان نا عبد الوارث . هو ابن سعيد التنوري . عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال : يخلق رأسه ويلطخه بالدم ويذبح يوم السابع ويصدق بوزنه فضة . ومن طريق مكحول بلغني عن ابن عمر أنه قال : المولود ممرتين بعقيقته . وعن يزيد الأسدي أن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس ، ومثله عن فاطمة بنت الحسين . ومن طريق الحسن البصري يصنع بالعقيقة ما يصنع بالأضحية . وعن عطاء قال : يأكل أهل العقيقة ويهدونها أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، زعموا وإن شاء تصدق .

(١) . سقط لفظ « عنه » من سنن أبي داود ج ٣ ص ٦٤ ، ورهينة بمعنى رهوة وثالث للبالغة (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) أي بالصوفة ، وفي سنن أبي داود هـ ، وقوله « أو داجيا » أي عروقا التي تقطع عند الذبح (٤) التي في سنن أبي داود . قال أبو داود : خولف بهم في هذا الكلام وهو يوم من هم وأما قالوا : يسمى فقال بهم : يدعى ، وقال أبو داود : وليس يؤخذ بهذا انتهى ، واستشكل هذا العلماء ما في بقية روايته وهو قوله : فكان قتادة إذا سئل النع فيمد من هذا الضبط أن يقال : إن ههنا دم عن قتادة في قوله يدعى إلا أن يقال إن أصل الحديث وسمى وإن قتادة ذكر الدم حاكيا عما كان أهل الجاهلية يسمونه ، وقد ذهب المؤلف رحمه الله إلى رد قول أبي داود بما ذكره واقتطع (٥) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٥٣ .

قال أبو محمد: أمره عليه السلام بالعقبة فرض كما ذكرنا لا يحل لأحد أن يحمل شيئا من
أوامره عليه السلام على جواز تركها إلا بنص آخر وارد بذلك والافتقار لذلك كذب
وقولنا لا علم لهم به وقد قال عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

وعن قال يوجها . أبو سليمان وأصحابنا يمين قال: بالشاتين عن الذكرو شاة عن الأنثى
الشافعي . وأبو سليمان ، ولا تسمى السخلة شاة وقد ذكرنا في الأضاحي قول النبي ﷺ :
«لا تجزى جذعة عن أحد بعدك» فهذا عموم لا يخص منه إلا ما خصه نص ، واسم الشاة يقع
على الضانية ، والماعزة بلا خلاف إطلاقا بلاضافة ، وقال الأعشى يصف ثورا وحشيا:

فلما أضاء الصبح ثار مبادرا * وكان انطلاقا للشاة من حيث خيما
وقال ذو الرمة يخاطب ظلية :

أيا ظلية الوعاء بين جلال (١) * وبين النقا آنت أم أم سالم
فأجابه أخو هشام وكلاهما عربي أعرابي فصيح :

فلو تحسن التشبيه والشعر لم تقل * لشاة النقا آنت أم أم سالم
وقال زهير بن أبي سلمى يصف حير وحش :

فينا نبغى الوحش (٢) جاء غلامنا * يدب (٣) ويخفى شخصه ويضائله (٤)

فقال : شياه راتعات بقفرة * بمسأسد الثريان حومسائله (٥)

ثلاث كاثواس السراء (٦) ومسحل (٧) * قد اخضر من لس الغمير جفافه (٨)

وقد خرم (٩) الطراد عنه ججاشه * فلم يبق إلا نفسه وحلائه (١٠)

ثم مضى في الوصف إلى أن قال :

فجع آثار الشياه وليدنا (١١) * كشؤبوب غيث يحفش الأكم وابله (١٢)

فرد علينا العير من دون الفه (١٣) * على رغبة يدي نساء وفائله (١٤)

(١) روى ببجيم ، وبجارت مهملتين : قيل : هو خيل من جبال الهند . (٢) أي يتبعه وهو تكثير بني يفي
بمعنى أبنتي يستحق وفي النسخة المطبوعة سنة ١٢٢٣ «بني الصيد» (٣) أي يغشى (٤) أي يصفه (٥) المستند
ما طال من البنت وقوى ، والثريان مجازي للياه إلى الرياض وأخذها قرى من قرين الثا إذا جعت ، والمخوقات
النبات الشديد الخضرة (٦) هو شجر تخذه منه النسى ، (٧) هو الحمار الوحشي (٨) الس اخضر بمقدم الفم ،
والغمير نبت اخضر قد غمره نبت آخر اطول منه لو غمره اليبس فهو غمير بمعنى مغمور (٩) أي قطع الصيادون
عنه جعاشه أي أولاده (١٠) جمع حلية وهي زوج الرجل (١١) أي أتبع آثار الغمير غلاطنا (١٢) الشؤبوب
الحفة من المطر وسيل يحفش الأكم يكسر الأكم حتى يستخرج ما فيها ، والأكم جمع أكمة وهي الرابية والوابل اغزير
للمطروءة قطرا ، وفي نسخة يحفش الأرض وابله ، والمعنى واحد (١٣) الف العير أتانة لأنه تالفه وبانها
(١٤) . النسأ والفائل عرقانه

فسمى الشياه ، ثم فرها بأن لها مسحلا وجحاشا وأنها غير وأتانه (١) .
 فان قال قائل : فلا قلم بإيجاب الزكاة فيها وبأخذ ذلك فزكاة النعم وزكاة الابل
 وفي العقيقة . والنسك قلنا : لم يحز ذلك لأن النص في الزكاة إنما جاء كما أوردنا في كتاب الزكاة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص كتابه في صدقة النعم « في سائمتها اذا كانت أربعين إلى
 عشرين ومائة شاة » وفي الحديث الآخر « في النعم في كل أربعين شاة شاة » وفي حديث
 أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم « في أربع وعشرين من الابل فادونها من النعم في كل
 خمس شاة » واسم النعم لا يقع في اللغة إلا على الضأن والماعز فقط فوجب بالأحاديث الواردة
 في الزكاة أن لا يأخذ الا من النعم ولا يعطى في زكاة الابل إلا النعم ؛ وأما المأخوذ من النعم
 فأنه تعالى يقول : (خذ من أموالهم صدقة) وهذا اللفظ يقتضى بظاهره أخذ الصدقة من
 نفس المال الذي يجب فيه الصدقة والذي هو مأخوذة منه ثبت أن المأخوذ في الصدقة إنما
 هو من الأموال التي تؤخذ منها الصدقة فلا تجزى من غيرها إلا ما جاء النص بأنه تجزى
 كزكاة الابل من النعم ، وزكاة النعم من غنم يأتي بها من حيث شاء ، وبالله تعالى التوفيق .
 وأما العقيقة والنسك فقد قلنا : لا يقع اسم شاة بالاطلاق في اللغة أصلا على غير
 الضأن والماعز وإنما يطلق ذلك على الظباء وحر الوحش وبقر الوحش استعارة ويان
 وإضافة لا على الاطلاق أصلا ، وليس الاقتصار على الضأن والماعز إجماعا في العقيقة
 رويانا من طريق ابن وهب عن مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد
 ابن ابراهيم التيمي قال : سمعت أنه يستحب العقيقة ولو بمصفور ، وقد رأى بعضهم
 في ذلك الجزور وإنما أتينا بهذا لتلايدعي علينا الإجماع في ذلك ، (فان قيل) : فهلا
 أجزتم أن يعق بما شاء متى شاء ؟ لحديث سليمان بن عامر « أريقوا عنه دما ، قلنا : ذلك
 خير بحمل فسره الذي فيه » عن النلاام شاتان وعن الجارية شاة تذبح يوم السابع «
 فكانت هذه الصفة واجبة وكان من عرق بخلافها مخالفا لهذا النص ، وهذا لا يجوز
 ولا يحل وكان من عرق بهذه الصفة موافقا لخبر سليمان بن عامر غير خارج عنه وهذا
 هو الذي لا يحل سواه ، (فان قيل) : فنأين أجزتم الذبح بعد السابع ؟ قلنا : لا نه قد
 وجب الذبح يوم السابع ولزم اخراج تلك الصفة من المال فلا يحل إبقاؤها فيه فهو
 دين واجب اخراجه وبالله تعالى التوفيق .

وأما التسمية فروينا من طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا بهز بن أسد نا سليمان بن المغيرة
 عن ثابت — هو البثاني — عن انس بن مالك « أن أم سليم أمه ولدت غلاما فقالت

(١) أى اتان المير ، ولا يقال اتانة (٢) في النسخة رقم ١٦ « يوم السابع » وهو غلطه

له : يا أنس لا يرضعه أحد حتى تغدو به على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فلما أصبحت انطلقت به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لعل أم سليم ولدت قلت : نعم فوضعت في حجره ودعا عليه السلام بعجوة من عجوة المدينة فلا كفا في فيه ثم قذفها في في الصبي فجعل الصبي يتلطمها ^(١) فمسح وجهه وسماه عبد الله * وقد روينا من طريق ابن أيمن نا ابراهيم بن اسحاق السراج ناعمر بن محمد الناقد انا الهيثم بن جميل ناعبد الله بن الحثي بن أنس ناأمة بن عبد الله بن أنس عن أنس * ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرق عن نفسه بعد ما جاءته النبوة ^(٢) * وروينا عن ابن سيرين انه كان لا يزال أن يذبح العقيقة قبل السابع أو بعده، ولا نقول بهذا، ولا يجزى قبل السابع لأنه خلاف النص ولم تجب العقيقة بعد * ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن البصري اذا لم يقع عنك ففق عن نفسك وان كنت رجلا * (فان قيل) : قد روى عن عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ أمر بالعقيقة يوم السابع المولود وتسميته، قلنا : هذا مرسل ^(٣)، ولم يصح في المنع من كسر عظامها شيء * (فان قيل) : قد رويتم عن عائشة أم المؤمنين * وقد قيل لها في العقيقة يجوز رقتا : لابل السنة أفضل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة تقطع جدولا ^(٤) ولا يكسر لها عظم فإكل ويطعم ويتصدق وليكن

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٧٠ * يتلطمه * أي يتلطم اثر التمر أي يدير لسانه في فيه ويحركه يتبع اثر التمر، واسم ما يبقى في الفم من اثر الطعام لماظة (٢) رواه البيهقي من حديث قتادة عن أنس وقال منكر، وفيه عبد الله بن محرو وهو ضعيف (٣) لأنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرسل، ويان ذلك انه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي، لجده الأدنى محمد تابعي والأعلى عبد الله صحابي فان أراد بجده الأدنى وهو محمد فالحديث مرسل لا يحتج به، وان أراد عبد الله كان متصلا واحتج به فاذا أطلق ولم يبين احتمل الأمرين فلا يحتج به، وما هنا سكت عنه فلم يمتنع المصنف به، قال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٥٠٨ * وللمتذمى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده * أمر في رسول الله ﷺ بتسمية المولود ليأباه وهذا من الأحاديث التي يتعين فيها ان الجدة هو الصحابي لاجد عمرو الحقيقي محمد بن عبد الله ابن عمرو، اه والله أعلم، وقال الحافظ بنو الطبراني عن ابن عمر رفعه واذا كان يوم السابع للبولود فأهرقوا عنه دما واميطوا عنه الأذى وسموه * وسنده حسن، اه أقول فينظر ذلك ويحقق والله أعلم (٤) هو يضم الجيم والدال المهملة بعدهما وواو جمع جدل بالكسر والفتح وهو المصنوع وفي النسخة رقم ١٤ * جزولا * بالزاي، وفي النسخة رقم ١٦ * جزوا * وكلاهما غلط

ذلك يوم السابع فإن لم يكن قفى أربعة عشر فإن لم يكن قفى احدى وعشرين ، (١) قلنا: هذا لا يصح لانه من رواية عبد الملك بن أبى سليمان العزمى ، ثم لو كان صحيحا لما كانت فيه حجة لانه عن دون النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن عطاء كانوا يستحبون أن لا يكسر لها عظم فإن أخطأهم أن يعقوا يوم السابع فأحب إلى أن يؤخره إلى السابع الآخر ، وليس هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم (فان قيل) : فقد رويتم عن ابن أبى شبة عن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث من عقيقة الحسن والحسين إلى القابلة برجلها ، وقال : لا تكسروا منها عظام » قلنا : هذا مرسل (٢) ولا حجة في مرسل ، ويلزم من قال بالمرسل أن يقول بهذا لاسيا مع قول أم المؤمنين . وعطاء وغيرهما بذلك ، وروينا من طريق أبي بكر بن أبى شبة ناهين ابن عيسى عن ابن أبى ذئب عن الزهري في العقيقة قال : تكسر عظامها ورأسها ولا تمس الصبي بشيء من دمه ، وروينا عن عطاء من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عنه في العقيقة تطبخ بماء وملح أربابا وتهدى في الجيران والصديق ولا يتصدق منها بشيء .

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن البصرى قال : يقع عن الغلام ولا يقع عن الجارية ، ومن طريق ابن أبى شبة عن جرير . وسهل بن يوسف قال سهل : عن عمرو عن محمد بن سيرين انه كان لا يرى على الجارية عقيقة ، وقال جرير عن المغيرة بن مقسم عن أبي وائل هو شقيق بن سلمة قال : لا يقع عن الجارية ولا كرامة ، وهذه أقوال لا يلزم منها شيء لاجحة الألفى وحى عن الله تعالى على لسان رسوله ﷺ (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) ، ولم يعرف أبو حنيفة العقيقة فكان ماذا؟ ليت شعري اذ لم يعرفها أبو حنيفة ما هذا بنكرة فطال ما لم يعرف السنن ، واحتج من لم يرها واجبة برواية واهية عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين نسخ الأضحية كل ذبح كان قبله (٣) ، وهذا لاجحة فيه لانه قول محمد بن علي ولا يصح دعوى النسخ الا بنص مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الحديث في مستدرک الحاكم ج ٤ ص ٢٣٨ ، وأوله « عن أم كرزو أبى كرز قال : نذرت امرأة من آل عبد الرحمن بن أبى بكر أن ولدت امرأة عبد الرحمن نحرنا جزورا فقالت عائشة رضي الله عنها : لا بل الخ ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخبرنا به وأقره على ذلك الذهبي ، وتضعيف المصنف للعزمى ليس بشيء . ويسلم لردده من الوجهة الثانية والله أعلم (٢) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : ورواه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسل (٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٥٠٧ : أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سنده ضعف »

عليه وسلم . وبما رويناه من طريق سفيان وسفيان عن زيد بن أسلم عن رجل عن أبيه قال الثوري : من بني ضمر قوال ابن عينة : أوعن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن العقيقة ؟ لأحب العقوق من ولده ولده فأحب أن ينسك عنه فليفعل ، ^(١) وقال ابن عينة : أوعن عمه شهدت النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا لا شيء . لأنه عن رجل لا يدري من هو في الحق ، وقال الشافعي . والنخعي ليست واجبة واحتجوا برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ؟ فقال : لأحب العقوق من أحب منك أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة .

قال أبو محمد : وهذا صحيفة ولوضح لكان حجة لنا عليهم لأن فيه إيجاب ذلك على الغلام والجارية وإن ذلك لا يلزم الأب إلا أن يشأ هذا نص الخبر ومقتضاه فهي كالزكاة فزكاة الفطر في هذا ولا فرق ، وقال مالك : العقيقة ليست واجبة لكنها شاة عن الذكر والآثي ^(٢) سواء تذبح يوم السابع ولا يعد فيها يوم ولادته فإن لم يعقوا في السابع عقوا في السابع الثاني فإن لم يعقوا بعد ذلك وما نعلم لهم سلفا في أن لا يعد يوم الولادة ولا في الاختصار على السابع الثاني فقط ولا ندرى أحدا قال : هذين القولين قبله ، وأما القول بشاة عن الذكر والآثي فقد روى عن طائفة من السلف منهم عائشة أم المؤمنين . وأسماء أختها ولا يصح ذلك عنها لأنها عن ابن أبي عمير وهو ساقط ، أوعن سلاقة مولاة حفصة وهي بجهولة ، أوعن أسامة بن زيد الليثي وهو ضعيف ، أوعن مخمرة بن بكير عن أيدهي صحيفة ، وإنما الصحيح عن أم المؤمنين ما ذكرنا عنها قبل لكنه عن ابن عمر صحيح . واحتج من رأى هذا بما روينا من طريق ابن أيمن نا أحمد بن محمد البرقي نا أبو معمر عبد الله بن عمرو الرقي نا عبد الوارث بن سعيد التنوري نا أيوب السخياقي عن عكرمة عن ابن عباس نا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عن الحسن كبشا وعن الحسين كبشا . ومن طريق ابن الجهم نا محمد بن غالب التتام نا الحارث بن مسكين نا ابن وهب عن جرير ابن حازم عن قتادة عن أنس نا رسول الله ﷺ عن عن الحسن والحسين شاتين . قال أبو محمد : وهذان عندنا أثران صحيحان إلا أنه لا حجة فيها لهم لوجه ، أولها

(١) ورواه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٤٠٥ عن يحيى بن مالك عن زيد بن أسلم الخ قال ابن عبد البر : لا أعلم روى معنى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود والنسائي ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح وقد أخرجه الزائر وأبو الشيخ في العقيقة من حديث أبي سعيد ولا حجة فيه لثني مشروعيها بل آخر الحديث بثبتها وإنما فاته أن يؤخذ منه أن الأولى أن تسمى تسبكا وكذا ذبحة وإن تسمى عقيقة (٢) في النسخة رقم ١٦ وعن الذكر والآثي .

ان حديث أم كرز زائد على ما في هذين الخبرين والزيادة من العدل لا يحل تركها والثاني اتنا رويانا من طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة ناسفان هو ابن عينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن ثابت عن أم كرز قالت: أتيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالحديبية أسأله عن لحوم الهدى؟ فسمعت يقول: على التلام شاتان وعلى الجارية شاة لا يضر كم ذكرنا كانت ^(٢) أم نائنا، ولا خلاف في أن مولد الحسن رضى الله عنه كان عام أحد وإن مولد الحسين رضى الله عنه كان في العام الثاني له وذلك قبل الحديبية. يستين فصار الحكم لقوله المتأخر لا تقعله المتقدم الذي إنما كان تلوعا منه عليه السلام، والوجه الثالث اتنا رويانا من طريق ابن الجهم ناعاذنا القضي ناسليان بن بلال عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده أن فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عقت عن الحسن والحسين حين ولدتها شاة شاة.

قال أبو محمد: لا شك في أن الذي عقت به فاطمة رضى الله عنها هو غير الذي عتق به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فاجتمع من هذين الخبرين أنه عليه السلام عتق عن كل واحد منها بكبش وعقت فاطمة رضى الله عنها عن كل واحد منها بشاة فحصل عن كل واحد منهما كبش وشاة كبش وشاة. وقد رويانا أيضا خبرا لوظفروا بمثله لاستيشر وكارويانا من طريق أحمد ابن شعيب أنا أحمد بن حفص بن عبد الله حدثني أبي نا ابراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: وعق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن الحسن والحسين رضى الله عنهما ^(٣) بكبشين كبشين ^(٤) ورويانا أيضا مثل هذا من طريق ابن جريج عن أم المؤمنين عائشة وهو منقطع والعجب ان سفيان الثوري روى ذلك الخبر عن أيوب عن عكرمة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) عتق عن الحسن والحسين بكبش كبش، وكذلك أيضا أرسله معمر عن أيوب وباقل من هذا يتعللون في رد الأخبار ويدعون أنه اضطراب ونحن لا نزاع في هذا وإنما معتمدنا على ما ذكرنا من الأخذ بالزائد والآخر، وبالله تعالى التوفيق.

تم كتاب العقيقة بمحمد الله

(١) في النسائي ج ٧ ص ١٦٠، أتيت النبي (صلى الله عليه وسلم) في النساء ذكرنا كن، أي شيء العقيقة (٢) الزيادة من النسائي ج ٧ ص ١٦٦ (٣) في النسائي رقم ١٤، والنسخة التي فيها ذكر الكبشين ثلاثا وهو محل نظروما هنا موافق للنسائي ج ٧ ص ١٦٦.

﴿ خاتمة الطبع ﴾

قد تم والحمد لله وحده طبع الجزء السابع من كتاب المحلى للامام المجتهد علامة المعقول والمنقول فارس زمانه وخاتمة دهره وأوانه ناصر السنة وقامع البدعة أنى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم قدس الله روحه ونور مرقدته وضرِيحه، ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء الثامن وأوله ﴿ كتاب النذور ﴾ أرجو الله ان يوفقنى لا كمال طبعه إنه بال مؤمنين رؤف رحيم ولعباده سميع مجيبه

تنبیه

قد اتدبت ادارة الطباعة المنيرية فضيلة الاستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن الجزيرى مفتش أول مساجد الاوقاف وؤلف كتاب الفقه على المذاهب الأربعة بأمر الحكومة المصرية لتصحيح هذا الجزء والتزمت هى وضع التقييدات ومراجعة أصوله على الاصول المحررة وحل ما استشكل منها كما جرت فى الأجزاء المتقدمة فجاء هذا الجزء حائزاً تمام العناية وكال التوفيق فنسأل الله تعالى ان يوفقنا الى باقى الأجزاء كذلك إنه على ما يشاء لقدير وبالاجابة جدير

- (١) وقع فى صفحة ٢٢٥ سطر ٢٤ (٥) طائر معروف واحده ويجمع أيضاً على قطاة قطوات وقطيات وهو من تصحيف جهلة عمال المطبعة وصوابه (٥) طائر معروف واحده قطاة ويجمع أيضاً على قطوات وقطيات، وغالبه أصلح بالقلم
- (٢) ووقع فى صفحة ٤٦٣ سطر ٢٦ هذا الحديث لم أجده فى مسند الامام أحمد وهو غلط صوابه هو فى ج ٤ ص ٣٧٨
- (٣) ووقع فى صفحة ٤٦٣ سطر ٢٦ لم أجده هذا الحديث الخ صوابه موجود فى ج ٤ ص ٣٧٧

فهرست

(الجزء السابع من المحلى لابن حزم)

صفحة	صفحة
٢	المسألة ٧٧٥ من مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان أو نذراً أو كفارة واجبة ففرض على أولياته أن يصومه عنه ثم أو بعضهم ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وما تمسكوا به من الادلة والآثار وتحقيق الحق في ذلك بما لم يترك للغير فيه مجال
٨	المسألة ٧٧٦ ان صام بعض الاولياء عن مات وعليه فرض صوم أجزاً وبرهان ذلك
٩	تفسير الاولياء
٩	المسألة ٧٧٧ ان تعد النذور ليوقعا على وليه بصدومه فليس نذراً ولا يلزمه ولا وليه بعده وهو عاص بذلك ودليل ذلك
١١	المسألة ٧٧٨ من نذر صوم يوم فأكثر شكر الله تعالى أو قرباً الى الخ فقرض عليه ادائه وبرهان ذلك
١١	المسألة ٧٧٩ ان نذر ما ليس طاعقولا معصية كالتمعود في دار فلان أو
١٠	المسألة ٧٨٠ ينهى عن النذر جملة ودليل ذلك
١٠	المسألة ٧٨١ من قال على الله تعالى صوم يوم أفق أو غير ذلك لم يلزمه صيام ذلك وبرهان ذلك
١٠	المسألة ٧٨٢ لو قال على صوم ذلك اليوم أبداً فان كان ليلاً لم يلزمه ودليل ذلك
١٠	المسألة ٧٨٣ من أفطر في صوم نذر عامداً أو لعذر فلا قضاء عليه الا ان كان نذر أن يقضيه فيلزمه وبرهان ذلك
١١	المسألة ٧٨٤ من نذر صوم يومين فصاعداً اجزأه أن يصوم ذلك متفرقا
١١	المسألة ٧٨٥ لو نذر صوم جمعة أو قال شهر الم يجوز ان يصوم ذلك الا متتابعاً ولا بد ودليل ذلك
١١	المسألة ٧٨٦ من نذر صوم جمعيتين أو قال شهرين ولم ينفذ التتابع في ذلك لزمه أن يصوم كل جمعة متتابعة ولا بد وبرهان ذلك

٢٠	المسألة ٧٩٥ لا يحل صوم يوم الجمعة الا لمن صام يوماً قبله أو يوماً بعده فلو نذره إنسان كان نذره باطلاً والخ ودليل ذلك مفصلاً	١١	المسألة ٧٨٧ ان صام الشهر ما بين الحلالين لومه اتمامه الخ ودليل ذلك
٢١	المسألة ٧٩٦ لو نذر المرء صوم يوم يفيق أو نحو ذلك فوافق يوم جمعه لم يلزمه لانه لا يصوم يوماً قبله الخ وبرهان ذلك	١٢	المسألة ٧٨٩ من كان عليه صوم يوم بعينه نذراً فاذا جاء رمضان لزمه فرضاً أن يصوم ذلك اليوم لرمضان لا لنذر أصلاً ودليل ذلك
٢٣	المسألة ٧٩٨ لا يجوز صوم يوم الشك الذي من آخر شعبان ولا صيام اليوم الذي قبل يوم الشك المذكور الا لمن صادف يوماً كان يصومه وبرهان ذلك ومذاهب السلف في ذلك	١٧	المسألة ٧٩١ يستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وصيام الاثنين والخميس وبرهان ذلك
٢٥	المسألة ٧٩٩ لا معنى للتوم في يوم الشك ودليل ذلك	١٨	المسألة ٧٩٢ من اقتصر على الفرض في الصوم فقط لحسن ودليل ذلك
٢٧	المسألة ٨٠١ لا يجوز صوم يوم الفطر ولا يوم الأضحي لافي فرض ولا في تطوع ودليل ذلك	١٩	المسألة ٧٩٤ يستحب صيام أيام العشر من ذي الحجة قبل النحر وبرهان ذلك
٢٨	المسألة ٨٠٢ لا يجوز صيام أيام التشريق لافي قضاء رمضان ولا في نذر ولا غير ذلك وبرهان ذلك وبيان أقوال المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم		

صفحة	صفحة
٣٦	٣٠
(كتاب الحج)	المسألة ٨٠٣ لا يحل صوم آخر ج مخرج اليمين ودليل ذلك
المسألة ٨١١ الحج الى مكة والعمره	« المسألة ٨٠٤ لا يحل لذات الزوج أو السيدان تصوم تطوعا بغير إذنه وبرهان ذلك
اليها فرضان على كل مؤمن عاقل بالغ ذكر أو أنثى بكر أو ذات زوج الحر والعبد والحره والأمة في كل ذلك سواء مرة في العمر اذا وجد من ذكرنا اليه سيلاو برهان ذلك وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحرير الحق في ذلك بما لا يجده في كتاب	« المسألة ٨٠٥ يستحب تدريب الصبيان على الصوم في رمضان اذا أطاقوه ودليل ذلك
المسألة ٨١٢ في بيان مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل في حج العبد والأمة وسرد حججه في ذلك	٣١ المسألة ٨٠٦ يجب على من وجد التمر أن يفطر عليه فان لم يجد فعلى الماعوالا فهر عاص لله تعالى اذا علم ذلك وبرهان ذلك
المسألة ٨١٣ حج المرأة التي لا زوج لها ولا ذاعمر يحج معها وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وبراهينهم وتحقيق الحق في ذلك	٣٢ المسألة ٨٠٧ يستحب تكثير فعل الخير في رمضان ودليل ذلك
المسألة ٨١٤ ان أحرمت المرأة من المقات أو من مكان يجوز الاحرام منه بغير إذن زوجها أو أحرمت العبد بغير إذن سيده فلزجل والسيد منها من ذلك ان كان حج تطوع وان كان حج فرض ففيه التفصيل وبرهان ذلك	« المسألة ٨٠٨ من دعى الى طعام وهو صائم فليجب فاذا اتاهم فليدع لهم وليقل اني صائم وبرهان ذلك
المسألة ٨١٥ استطاعة السيل الذي يجب به الحج صحة الجسم والطاقة على المشي والتكسب ومال يمكنه منه ركوب البحر الخ ودليل ذلك وبيان	٢٢ (ليلة القدر)
٥٢	« المسألة ٨٠٩ ليلة القدر واحدة في العام في كل عام في شهر رمضان خاصة في العشر الاواخر خاصة في ليلة واحدة بعينها لا تنتقل أبدا الا أنه لا يدري أحد من الناس أى ليلة هي من العشر الذكر وبرهان ذلك وبيان أقوال الصحابة في ذلك وسرد مذاهبهم
٥٣	٣٥ المسألة ٨١٠ يستحب الاجتهاد في العشر الاواخر من رمضان ودليل ذلك

صفحة	صفحة
العناية والبسط	مذاهب علماء الأماص في ذلك وسرد
المسألة ٨٢٣ أذا جاء من يريد الحج	حججه وتحقق المقام في ذلك
والعمرة الى أحد هذه المواقيت فان	٦٢ المسألة ٨١٦ ان حج عن لم يطق الركوب
كان يريد العمرة فليتجرّد من ثيابه	والمشى لمرض أو زمانة حجة الاسلام
ان كان رجلا فيمتنع من لبس اشياء	ثم افاق فذهبت العلماء في ذلك مذاهب
مذكورة موضحة ويسان اقوال	وبيانها مفصلة ودليل ذلك
الفقهاء في ذلك وسرد حججهم	« المسألة ٨١٧ يستوى في الحكم من بلغ
وتحقق المقام في ذلك	وهو عاجز عن المشى والركوب أو
بيان ان تقسيم أي خيفة بين لبس	من بلغ مطيقا ثم يحجز ويان ذلك
السراويل والخفين يوما الى الليل	« المسألة ٨١٨ حكم من مات وهو
وبين لبسها أقل من ذلك قول	مستطيع بأحد الوجوه التي تقدمت
لا يحفظ عن أحد قبله ويان ابطاله،	ولم يفعل وبرهان ذلك ويان اقوال
وكذلك تقسيم مالك رحم الله تعالى	العلماء في ذلك وبراهينهم
المسألة ٧٢٤ يستحب التسل عند	٦٥ المسألة ٨١٩ الحج لا يجوز شيء من
الاحرام للرجال والنساء وليس فرضا	عمله إلا في أوقاته المنصوصة ولا يحل
الا على النساء وحدها وبرهان	الاحرام به إلا في أشهر الحج قبل وقت
ذلك	الوقوف بعرفة أو ما للعمرة لجائزة في
المسألة ٨٢٥ يستحب للمرأة أن	كل السنة ودليل ذلك ومذاهب
تطيبا عند الاحرام بأطيب ما يجدانه	المجتهدين في ذلك وسرد حججهم بما
من أنواع الطيب ودليل ذلك	يعجب الإنسان به
مفصلا ويان مذاهب الفقهاء في	٦٨ المسألة ٨٢٠ الحج لا يجوز المرأة
ذلك وسرد أدلتهم وتحقق المقام	في السنة وأما العمرة فيستحب
بما تشر به النفوس الزكية	الاكثر منها ومذاهب العلماء في ذلك
المسألة ٨٢٦ يشرع ان يقول المرأة	٦٩ المسألة ٨٢١ أشهر الحج شوال وذو
والرجل ليك بعمره أو شيوان ذلك	القعدة وذو الحجة وبرهان ذلك
في انفسها ودليل ذلك [ووقع في	« المسألة ٨٢٢ يان مواقيت الحج
الاصل ثم يقولون ليك وصوابه ثم	وتعديدها وأقوال علماء الصحابة في
يقولان ليك]	ذلك ويان مذاهب الفقهاء وأدلتهم
« المسألة ٨٢٧ تنب الرجل والمرأة	في ذلك بما لا يجده في كتاب غير هذا
تجديد قصد الى الطيب وبرهان ذلك	فان المصنف أعطى المقام حقه من

صفحة	صفحة
يحرم بعمره مفردة ولا بد لا يجوز له غير ذلك فان أحرم بحج أو بقران حج أو عمره ففرض عليه أن يفسخ أهله ذلك بعمره يحل اذا أتمها لا يجوز به غير ذلك الخ و برهان ذلك من طرق	٩١ المسألة ٨٢٨ لا بأس ان يغتلى الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة في ذلك و برهان ذلك و بيان اقوال الفقهاء وسرد أدلتهم
١٠٤ احتجاج من خالف كل هذا وسرد أدلتهم وتحقيق المقام	٩٣ المسألة ٨٢٩ يستحب الاكثار من التلبية من حين الاحرام فما بعده دائما في حال الركوب والمشى والتزول برفع الرجل والمرأة صوتهما بها ولا بد ولو مرة وهو فرض و بيان صيغة التلبية والدليل عليها وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
١٠٧ بيان ان المتعة عند أبي حنيفة والشافعي أفضل من الافراد	٩٥ المسألة ٨٣٠ اذا قدم المعتمر والمعترة مكة فليدخلا المسجد ولا يديا بشيء لاركتين ولا غير ذلك قبل القصد الى الحجر الاسود فيقبلانه و برهان ذلك واقوال العلماء في ذلك
١١٠ احتجاج بعضهم في جواز الافراد بالحج بالخبر الثابت من طريق أبي هريرة و بيان خطئه في ذلك	٩٨ المسألة ٨٣١ لا يحل للمعمر بالمعرة أو بالحج تصيد شيء مما يصاد لئلا يكل ولا وطئه كان له حلالا قبل احرامه ودليل ذلك
الدليل على مشروعية الاشعار البدن و بيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام	٩٩ المسألة ٨٣٢ من أراد المعركة وهو بمكة سواء كان من أهلها أم لا ففرض عليه أن يخرج للاحرام بها الى الحل ولا بد ودليل ذلك
١١٣ الدليل على جواز الاشتراط في الحج وأقوال العلماء في ذلك	١٠٠ المسألة ٨٣٣ تفصيل حال من أراد الحج وجاء الى الميقات ومعه هدى أو ليس معه هدى فان كان لا هدى معه وهو الافضل ففرض عليه أن ي
١١٤ المسألة ٨٣٤ الدليل على جواز تقديم لفظة العمرة على الحج أو لفظة الحج على العمرة	
١١٧ المسألة ٨٣٥ اذا جاء القارن الى مكة عمل في الطواف والسعى بين الصفا والمروة كما قلنا في العمرة الا انه يستحب له ان يرمي في الثلاث وليس ذلك فرضا في الحج الخ و برهان ذلك وسرد حج الرسول ﷺ	
١٢٣ بيان منهج أبي حنيفة ومالك والشافعي في الوقوف بعرفة وتفصيل ذلك	

صفحة	صفحة
١٢٤	الدليل على أنه يستحب للمتمتع أن يهل بالحج يوم التروية في أخذه في النهوض إلى منى
١٢٥	الدليل على أن المؤذن يؤذن إذا أتم الإمام الخطبة بعرفة ثم يقيم لصلاة الظهر ثم يقيم العصر ولا يؤذن لها ومذاهب علماء الأصناف في ذلك
١٢٥	الدليل على مشروعية الجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة بأذان واحد وإقامتين بمزدلفة بين المغرب والعمة كذلك أيضا ومذاهب الفقهاء في ذلك
١٢٨	بيان الأخبار الواردة في الأذان والإقامة في جمع
١٢٩	الدليل على أن صلاة المغرب تلك الليلة لا تجزئ إلا بمزدلفة ولا بدو بعد غروب الشفق ولا بد ومذاهب السلف في ذلك
١٣٠	الدليل على بطلان حج من لم يدرك مع الإمام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال ومذاهب الفقهاء في ذلك
١٣٢	الدليل على أن النساء والسيارات والضعفاء بخلاف هذا
١٣٤	الدليل على وجوب رمي جمرة العقبة ومذاهب العلماء في ذلك
١٣٤	بيان العدد الذي يجب رميه واختلاف الناس في ذلك
١٣٥	الدليل على أن الرمي قبل طلوع الشمس لا يجزئ أحدا
١٣٥	الدليل على أن التلبية لا تقطع إلا مع آخر حصاة من جمرة العقبة وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
١٣٨	الدليل على أن الطيب يختار بمنى قبل رمي الجمرة
١٣٩	الدليل على أن بدخول وقت الجمرة يحل للحرم بالحج والقرآن كل ما كان عليه حراما من اللباس والطيب والتصديد في الحل وعقد النكاح لنفسه ولغيره حاشا لجماع فقط فانه حرام عليه بعد حتى يطوف بالبيت وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم
١٤٠	من نهض إلى مكة فطاف بالبيت سبعاً لارمل فيها وسعى بين الصفا والمروة أن كان متمتعاً أو لم يسع أن كان قارناً وكان قد سعى بينهما في أول دخوله فقد تم حجه وقرانه وحل له النساء وهذا إجماع
١٤١	الدليل على أن المحرم يقف للدعاء عند الجمرتين الأولتين ولا يقف عند الثالثة
١٤٢	الدليل على أن القارن يأكل من هديه ولا بد ويتصدق وكذلك من هدى التطوع
١٤٢	الدليل على أن المشتع أن كان من غير أهل الحرم أو لم يكن أهله معه قاطنين هنالك ففرض عليه أن يهدي هدياً ولا بد ولا يجزئ أن يهديه إلا بعد

صفحة	صفحة
١٥٦	ان يحرم بالحج فان لم يجد هذا ولا ما يتابعه فليصم ثلاثة ايام من يوم يحرم بالحج الى انقضاء يوم عرفة وسبعة ايام اذا انقضت ايام التشريق النح ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد ادلتهم
١٥٨	١٤٩ ﴿مسائل من هذا الباب﴾ المسألة ٨٣٦ من كان له أهل حاضرو المسجد الحرام وأهل غير حاضرين فلا هدى عليه ولا صوم النح ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججه
١٥٨	الدليل على ان الهدي الواجب على المتمتع رأس من الغنم أو من الابل أو من البقر أو شرك في بقرة أو ناقة بين عشرة فأقل سواء كانوا متمتعين أو بعضهم أو كان فيهم من يريد نصيبه لما للأكل والبيع أو لنذر أو لتطوع ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وما احتجوا به لمذاهبهم
١٥٨	١٥٥ الدليل على انه لا يجوز الحاج ان يهدي الهدي الا بعد ان يحرم بالحج وان له ان يذبحه أو ينحره متى شاء بعد ذلك ولا يجوز ان يهديه وينحره الا بمضى أو بمكة ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك
١٥٨	١٥٦ الدليل على ان من كان أهله ساكنين في الحرم فلا يلزمه في تمتعه هدى ولا صوم وهو محسن في تمتعه ويان مذاهب الفقهاء في ذلك
١٥٨	١٥٧ الدليل على ان المتمتع الذي يجب عليه الهدي أو الصوم هو من ابتداء عمره بان يحرم لها في أحد أشهر الحج لا قبل ذلك أصلاً ويتم عمره ثم يصبح من عامه سواء رجع فيها بين ذلك الى الميقات أو الى منزله النح ومذاهب العلماء المجتهدين في ذلك وسرد حججه وتحقيق المقام في ذلك
١٥٨	١٥٨ الدليل على ان الوقوف بالهدي بعرفة لا يجب فان وقف بها لحسن وإلا لحسن ومذاهب العلماء في ذلك
١٥٨	١٥٩ الدليل على ان لا هدى على القارن غير الهدي الذي ساق مع نفسه قبل ان يحرم وهو هدى تطوع سواء مكيا كان أو غير مكيا وأقوال علماء المذاهب في ذلك ويان حججه وتحقيق الحق في ذلك
١٥٨	١٦٠ الدليل على ان من أراد ان يخرج من مكة من معتمر أو قارن أو متمتع بالعمرة الى الحج فقرض عليه ان يجعل آخر عمله الطواف بالبيت فان تردد بمكة بعد ذلك أعاد الطواف ولا بد فان خرج ولم يطف بالبيت فقرض عليه الرجوع ولو كان ببلده

صفحة	صفحة
١٨٠	١٧٧
المسألة ٨٤٠ لوحاضات المرأة ولم يبق لها من الطواف الا شوط أو بعضه أو أشواط فكل ذلك سواء وقطع ولا بد فذا طهرت بنت على ما كانت طافه الخ وبرهان ذلك	بأنهى الدنيا حتى يطوف. باليسع الخ ومذاهب الفقهاء في ذلك.
المسألة ٨٤١ من قطع طوافه لعذر أو لكل بني على ما طاف وكذلك السعي ودليل ذلك	الدليل على أن من ترك شيئا من طواف الافاضة أو من السعي الواجب بين الصفا والمروة عمداً أو نسياناً فيرجع كما ذكرنا متمتعاً من النساء حتى يطوف بالبيت ما بقي عليه
المسألة ٨٤٢ والطواف والسعي راكباً جائز وكذلك رمي الجمرة لعذر ولغير عذر وبرهان ذلك	الدليل على أن من لم يرم جرة العقبة حتى خرج ذو الحجة أو حتى وطى عمداً لحجه باطل ومذاهب الفقهاء في ذلك
المسألة ٨٤٣ لا يجوز التباعد عن البيت عند الطواف الا في الزحام ودليل ذلك	١٧٣ الدليل على أن القارن بين الحج والعمرة يجزيه طواف واحد بين الصفا والمروة سبعة أشواط لها جميعاً كما لم فرد سواء سواء وأقوال السلف في ذلك ويان مذاهب الفقهاء وسرد حججهم
المسألة ٨٤٤ الطواف بالبيت في كل ساعة جائز وعند طلوع الشمس وغروبها ويركع عند ذلك ودليل ذلك	١٧٨ الدليل على أن تقض الرأس والامتناع لا يكرهان في الاحرام ومذاهب العلماء في ذلك
المسألة ٨٤٥ جائز في رمي الجمرة والخلق والنحر والذبح وطواف الافاضة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة أن تقدم أيأشئت على أيأشئت لا حرج في شيء من ذلك وبرهان ذلك وأقوال السلف في ذلك ويان مذاهب المجتهدين وسرد حججهم	المسألة ٨٣٧ يحرم في الهدى المعيب والسالم مستحب ولا تجزى جذعة من الابل ولا من البقر والغنم الا في جزاء الصيد فقط ودليل ذلك
المسألة ٨٤٦ من لم يبيت ليالى منى بمعنى فقد أساء ولا شيء عليه الا الرعاء	١٧٩ المسألة ٨٣٨ لا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عزيان وبرهان ذلك
	المسألة ٨٣٩ الطواف بالبيت على غير طهارة جائز والنساء ولا يحرم الا على الحائض فقط ودليل ذلك

صفحة	ملاحظة
وأهل سقاية العلبس ودليل ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك	المسألة ٨٥٤ رمى الجار بحصى قدر رمى به قبل ذلك جائز وبرهان ذلك
١٨٥ المسألة ٨٤٧ من رمى يومين ثم نفروا لم يرم الثالث فلا بأس به ومن رمى الثالث فقد أحسن وبرهان ذلك ويان مذاهب المجتهدين في ذلك	المسألة ٨٥٥ يطل الحج نعمد الوطء في الحلال من الزوجة والأمة ذا كرا لحجه أو عمرته ودليل ذلك
١٨٦ المسألة ٨٤٨ المرأة المتمتع بممرة ان حاضت قتل الطواف بالبيت ففرضها ان تضيف حجها الى عمرتها ان كانت تريد الحج الخ	المسألة ٨٥٦ أن وطئ عامدا فطل حجه فليس عليه أن يتعادى على عامل فاسد باطل لا يجوز عنه لكن يحرم في موضعه فان أدرك تمام الحج فلا شيء عليه غير ذلك الخ ودليل ذلك ومذاهب علماء السلف في ذلك
المسألة ٨٥٥ كل من نعمد معصية أى معصية كانت فقد بطل حجه وبرهان ذلك وأقوال العلماء في ذلك	المسألة ٨٥٨ من أخطأ في رؤية الحلال لذى الحجة فوق برفة اليوم العاشر وهو يظن ما تاسع ووقف بمزدلفة الليلة الحادية عشرة وهو يظن العاشرة لحجه تام ولا شيء عليه وبرهان ذلك
١٨٧ المسألة ٨٥١ ان أمكنه تجديد الاحرام فليفعل ويصح أو يعتد وقادى فرضه ودليل ذلك	المسألة ٨٥٩ ان صح عنه بعلم أو يخبر صادق ان هذا هو اليوم التاسع الا أن الناس لم يروه رؤية توجب أنها اليوم الثامن ففرض عليه الوقوف في اليوم الذى صح عنه أنه اليوم التاسع والا فحجه باطل ودليل ذلك
المسألة ٨٥٢ ان كان عالما بذلك وأما من حج بمال حرام فأنقذه في الحج ولم يتول هو حمله بنفسه فحجه تام وبرهان ذلك	المسألة ٨٥٣ عرفة كلها موقف الا بطن عرفة ومزدلفة كلها موقف الا بطن محسر ودليل ذلك

صفحة	صفحة
١٩٦	المسألة ٨٦٠ من أغنى عليه في احرامه
١٩٧	أوجن بعدان أحرم في عقله فأحرامه صحيح وكذلك لو أغنى عليه أوجن بعدان وقب بعرة ولو طرقة عين وبرهان ذلك
١٩٧	المسألة ٨٦١ من أغنى عليه أوجن أوتام قبل الزوال من يوم عرة فلم يفق ولا استيقظ الا بعد طلوع الفجر من ليلة يوم النحر فقد بطل حجه سواء وقف به بعرة أو لم يوقف به ودليل ذلك
١٩٧	المسألة ٨٦٢ من أدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلما سلم الامام ذكر هذا الانسان انه على غير طهارة فقد بطل حجه وبرهان ذلك
٢٠١	المسألة ٨٦٣ من قتل صيدا متصيدا له ذاكر الا حرامه عامدا لقتله فقد بطل حجه أو عمرته لبطلان احرامه وعليه الجزاء مع ذلك ودليل ذلك
٢٠٢	المسألة ٨٦٤ كل فسوق تعمده المحرم ذاكر الا حرامه فقد بطل احرامه وحجه وعمرته وبرهان ذلك
٢٠٣	المسألة ٨٦٥ الجندال قسيان وبيانها
٢٠٣	المسألة ٨٦٦ من لم يلب في شيء من حجه أو عمرته بطل حجه وعمرته ودليل ذلك
١٩٦	المسألة ٨٦٧ جائز للمحزمين من الرجال والنساء أن يتظلموا في المحافل واذا نزلوا وبرهان ذلك
١٩٧	المسألة ٨٦٨ الكلام مع الناس في الطواف جائز وذكر الله أفضل ودليل ذلك
١٩٧	المسألة ٨٦٩ لا يحمل لرجل ولا لامرأة ان تزوج أو تزوج ولا ان يزوج الرجل غيره من وليته ولا ان يخطب خطبة نكاح مذبحرمان الى ان تطلع الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمى جمرة العقبة ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم
٢٠١	المسألة ٨٧٠ يستحب الاكثار من شرب ماء زمزم وان يستقي يده وان يشرب من نيد السقاية وبرهان ذلك
٢٠٢	المسألة ٨٧١ من فاتته الصلاة مع الامام بعرة أو مزدلفة في المغرب والعشاء فحرض عليه ان يجمع بينهما كما لو صلاهما مع الامام بعرة ودليل ذلك
٢٠٣	المسألة ٨٧٢ من كان في طواف فرض أو تطوع فأقيمت الصلاة أو عرضت له صلاة جنازة أو عرض له بول أو حاجة فليصل وليخرج لحاجته ثم لين على طوافه وبه وبرهان ذلك
٢٠٣	المسألة ٨٧٣ تعرف الاحصار وبيان أحكامه وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام

صفحة	صفحة
٢٠٨	المسألة ٨٧٤ من احتاج الى حلق رأسه وهو محرم لمرض أو صداق أو نحو ذلك مما يؤذيه فليحلقه وعليه أحد ثلاثة أشياء هو مخير في أيها شاء ويأتينا مفصلة ويرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وقد اطنب المصنف في هذا المبحث بما لا مزيد عليه فراجع
٢١٤	المسألة ٨٧٥ ان حلق رأسه بنورة فهو حائز في اللغة فقيه ما في الخالق من كل ما ذكر
٢١٩	المسألة ٨٧٦ من تصيد صيدا قتلته وهو محرم بعمرة أو بقران أو بحجة تمتع ما بين أول احرامه الى دخول وقت رمى جمرة العقبة أو قتلته محرم أو عمل في الحرم الخ فلا شيء عليه لا كفارة ولا إثم وذلك الصيد جيفة لا يحل أكله ودليل ذلك ويان مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم
٢١٩	المسألة ٨٧٧ لو ان كتابيا قتل صيدا في الحرم لم يحل أكله ويرهان ذلك
٢٢٠	المسألة ٨٧٨ المتعمد لقتل الصيد هو محرم بخير بين ثلاثة أشياء أيها شاء فعله وقد أدى ما عليه ويأتينا مفصلة ويرهان ذلك وذكر مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد حججهم بما لا مزيد عليه
٢٢٠	اختلاف الناس في مواضع أحدها التخيير وتحقيقه
٢٢١	ومنها استئناف التحكيم
٢٢٤	ومنها ما هو المثل الذي يجزى به الصيد من النعم
٢٢٦	المسألة ٨٧٩ في التعمية بدنة من الابل وفي حمار الوحش وثور الوحش والأروية العظيمة والابل بقرة وفي الغزال والوعل والظبي عزوف الضب واليربوع والارنب وأم حين جدى وفي الوبر شاة وكذلك في الورل والضلع وفي الحمامة وكل ما عبط وهدر من الطير شاة الخ ودليل ذلك ويان أقوال السلف في ذلك ومذاهب الفقهاء وما هو الحق في ذلك بما لا يتجده في غير هذا الكتاب
٢٣٣	المسألة ٨٨٠ يعز النعام وسائر الصيد حلال للحرم وفي الحرم ويان مذاهب العلماء في ذلك وسرد أدلتهم
٢٣٥	المسألة ٨٨١ لا يجزى الهدى في ذلك الا موقفا عند المسجد الحرام ثم ينحر بمكة أو بمكة ودليل ذلك
٢٣٦	المسألة ٨٨٢ الاطعام والصيام حيث شاء المحرم ودليل ذلك
٢٣٦	المسألة ٨٨٣ صيد كل ما سكن الماء من البرك والأنهار والبحر أو العيون أو الآبار حلال للمحرم صيده أو كله ويرهان ذلك
٢٣٦	المسألة ٨٨٤ الجزاء واجب فيما أصيب في حرم مكة أو في حرم المدينة أصابه حلال أو محرم ودليل ذلك

صفحة

صفحة

٢٣٦ المسألة ٨٨٥ من تعدد قتل صيد في
الحل وهو في الحرم فعليه الجزاء
وبرهان ذلك

٢٣٧ المسألة ٨٨٦ القارن والمتمتع والمتنع
سواء في الجزاء فيما ذكرناه سواء في
حل أصابوه أو في حرم وبرهان ذلك
« المسألة ٨٨٧ ان اشترك جماعة في قتل

صيد عامدين ذلك كله فليس عليهم
كلهم الاجزاء واحد دليل ذلك ويان
مذاهب الفقهاء في ذلك وبراهينهم
٢٣٨ المسألة ٨٨٨ من قتل الصيد مرة بعد
مرة فعليه لكل مرة جزاء وبرهان
ذلك

« المسألة ٨٨٩ حلال للمحرم ذبح
بعد الصيد مما يأكله النلس من
البجاج والاوز للملك والبرك
الملك والحمام والابل والبقر الخ
ودليل ذلك

٢٣٨ المسألة ٨٩٠ جائز للمحرم في الحل
والحرم وللحل في الحرم والحل قتل
كل ما ليس بصيد في الخنازير والاسد
والنسباع الخ وبرهان ذلك ويان
مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد
حججهم وتحقيق المقام وقد اطلال
المؤلف الكلام هنا بما ييسر الثاغر
٢٤٦ المسألة ٨٩١ جائز للمحرم دخول
الحمام والتلك وغسل رأسه بالطين
والخطمي والاكتحال والتسويك

والنظر في المرأة وشتم الزيمان الخ
ودليل ذلك ويان مذاهب الفقهاء
في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة
٢٤٨ المسألة ٨٩٢ كل ما صاده المحل في الحل
فادخله الحرم وأوجه الحرم أو اشتراه
محرم لحلال للمحرم ولمن في الحرم
تملكه وذبحه وأكله وكذلك من
أحرم وفي يده صيد قد ملكه قبل
ذلك الخ وبرهان ذلك ويان أقوال
العلماء في ذلك وسرد براهينهم وتحقيق
المقام في ذلك

٢٥٤ المسألة ٨٩٣ لو أمر المحرم حلالا
بالصيد فان كان ممن يطعمه ويأتمله
فالمحرم هو للقاتل للصيد فهو حرام
وان كان ليس كذلك فليس المحرم
هنا قاتلا ودليل ذلك

« المسألة ٨٩٤ مباح للمحرم أن يقبل
امرأته ويأتمرها ما لم يوطأ وبرهان
ذلك

٢٥٥ المسألة ٨٩٥ من تطيب ناسيا أو تدأوى
أو مسه طيب الكعبة أو مس طيبا
ليبع أو شراء الخ فلا شيء عليه ولا
يكدر ذلك في حجه ودليل ذلك ويان
مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم
٢٥٨ المسألة ٨٩٦ للحرم ان يشد المنطقة
على أزاره ان شاء أو على جلده ويحترق
بما شلى ويحمل خرجه على رأسه ويعقد
أزاره عليه الخ ودليل ذلك مفصلا
ويان مذاهب المتألف في ذلك

صفحة	صفحة
٢٦٦ المسألة ٩٠٣ أن نذر أن ينجح ماشياً أو يعتمر كذلك فلا يقدم	٢٦٠ المسألة ٨٩٧ لا يحل لأحد قطع شيء من شجر الحرم بمكة والمدينة ولا شوكة فافوقها الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأوصاف في ذلك وسرد حججهم
٢٦٧ المسألة ٩٠٥ من نذر أن ينجح أو يعتمر ولم يكن حج ولا اعتمر قط فليبدأ بحجة الاسلام وعمرته لا ينجزه الا ذلك ودليل ذلك	٢٦٢ المسألة ٨٩٨ لا يحل أن يسفك في حرم مكة دم بقصاص أصلاً ولا أن يقام فيها حد ولا يسجن فيها أحد فنوجب عليه شيء من ذلك أخرج عن الحرم وأقم عليه الحد ودليل ذلك
٢٦٨ المسألة ٩٠٦ من أهدى هدى تطوع فعطى الطريق قبل بلوغه مكة أو من فليخره وليلق قلانه في دمه وليخل بين الناس وبينه الخ وبرهان ذلك -	٢٦٩ المسألة ٨٩٩ لا يخرج شيء من تراب الحرم ولا حجارته إلى الحل وبرهان ذلك
٢٦٩ المسألة ٩٠٧ أن كان الهدى عن واجب وهي نية إهداء قطع لاسابيع لها وبيانها مفصلة فإن عطى الواجب قبل بلوغه محله فعل به صاحبه ماشاء من بيع أو أكل أو هدية أو صدقة الخ ودليل ذلك	٢٦٣ المسألة ٩٠٠ مك دور مكة ويعمها وأجارتها جائزة ودليل ذلك
٢٧٠ المسألة ٩٠٨ يأكل من هدى التطوع إذا بلغ محله ولا بد ولا يحل له أن يأكل من شيء من الإهداء الواجب إذا بلغت محله فإن أكل ضمن ولا يعطى في جزارة الهدى شيء منه أصلاً وتصدق بجلاله وجوده ولا بد وبرهان ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم	٢٧١ المسألة ٩٠١ من احتطب في حرم المدينة خلال سلبه كل ما معه في ماله تلك وتجريده الا ما يستعوره قط وبرهان ذلك
	٢٧٢ المسألة ٩٠٢ من نذر أن يمشي إلى مكة أو إلى عرفة أو إلى منى على سبيل التقرب إلى الله عز وجل أو الشكر له أو على سبيل الدين قرض عليه المشي إلى حيث نذر للصلاة هناك أو الطواف بالبيت فقط ولا يلزمه أن ينجح أو يعتمر الا أن ينذر ذلك ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأوصاف في ذلك وسرد براهينهم

صفحة	صفحة
٢٧١	المسألة ٩٠٩ الأضحية للحاج مستحبة كما هي لغير الحاج ودليل ذلك
٢٧٢	المسألة ٩١٠ أن وافق الإمام يوم عرفة يوم الجمعة جبروهى صلاة الجمعة ويصلى الجمعة أيضا بمنى وبمكة وبرهان ذلك
٢٧٣	المسألة ٩١١ لا يجوز تأخير الحج والعمرة عن أول أوقات الاستطاعة لهما ودليل ذلك
٢٧٤	المسألة ٩١٢ إنما تراعى الاستطاعة بحيث لو خرج من المكان الذى حدثت له فيه الاستطاعة فبدرك الحج فى وقته والعمرة وبرهان ذلك
٢٧٥	المسألة ٩١٣ من استطاع كما ذكرنا ثم بطلت استطاعته أولم تبطل فالحج والعمرة عليه ويلزم أدائها عنه من رأس ماله قبل ديون الناس فإن لم يوجد من يبيع عنه إلا بأجرة استؤجر عنه من يبيع عنه ويعتمر من ميزات من المواقيت ودليل ذلك وبسط الكلام فيه بما لا يتجده فى غير هذا الكتاب
٢٧٥	المسألة ٩١٤ الأيام المعلومات والمعدودات واحدة وهى يوم النحر وثلاثة أيام بعده ومذاهب السلف فى ذلك وبرهان ذلك
٢٧٦	المسألة ٩١٥ نستحب الحج بالصبي وإن كان صغيرا جدا أو كبيرا وله
٢٧٧	المسألة ٩١٦ أن بلغ الصبي فى حال إحرامه لزمه أن يجد دأرا ما ويشرع فى عمل الحج وبرهان ذلك
٢٧٨	المسألة ٩١٧ من حج واعتمر ثم ارتد ثم هداه الله تعالى واستنقذه من النار فأسلم فليس عليه أن يعيد الحج ولا العمرة ويان مذاهب العلماء فى ذلك وأدلتهم وتحقيق الحق فى ذلك
٢٧٩	المسألة ٩١٨ لا تحل لقطة فى حرم مكة ولا لقطة من أحرم بمحج أو عمرة مذيحرم الى أن يتم جميع عمل حجه الا لمن ينشدها أبدا لا يعتد بها بعام ولا بأكثر ولا بأقل وبرهان ذلك
٢٨٠	المسألة ٩١٩ مكة أفضل بلاد الله تعالى وبعدها مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ثم بيت المقدس وهذا قول جمهور العلماء ودليل ذلك ويان مذاهب من خالف فى ذلك وحججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده فى غير هذا الموضوع
٢٩١	﴿ كتاب الجهاد ﴾
٢٩١	المسألة ٩٢٠ الجهاد فرض على المسلمين فإذا قام به من يدفع العدو ويفزوه فى عقر دارهم ويحمي ثغر المسلمين سقط فرضه عن الباقيين والا فلا وبرهان ذلك

صفحة	صفحة
٢٩١	المسألة ٩٢١ من امره الأمير بالجهاد الى دار الحرب قرض عليه أن يطعمه في ذلك الا من له عذر قاطع ودليل ذلك
٢٩٢	المسألة ٩٢٢ لا يجوز الجهاد الا باذن الأبوين الا أن يزيل العدو يقوم من المسلمين قرض على كل من يمكنه اعانتهم ان يقصدهم مقتيا لهم أذن الابوان أم لم يأذنا الا ان يضعف للابوان أو احدهما بعده فلا يحل حيثن وبرهان ذلك
٢٩٣	المسألة ٩٢٣ لا يحل لسلطان يفر عن مشرك ولا عن مشركين ولو كثروا عددهم أصلا لكن ينوى في رجوعه التميز الى جماعة المسلمين ان رجاء البلوغ اليهم أو ينوى الكر الى القتال الخ ودليل ذلك بيان مذاهب العلماء في ذلك وذكر حججهم
٢٩٤	المسألة ٩٢٤ جائز تحريق أشجار المشركين وأطعمتهم وزروعهم ودورهم وهدمها ودليل ذلك
٢٩٥	المسألة ٩٢٥ لا يحل عقر شيء من حيوانهم البتة لا ابل ولا بقرة الخ وبرهان ذلك
٢٩٦	المسألة ٩٢٦ لا يحل قتل نساء المشركين ولا من يبلغ منهم الا ان يقاتل احد من ذكرنا فلا يكون للسلم منجى منه الا بقتله فله قتله حيثن ودليل ذلك
٢٩٧	المسألة ٩٢٧ ان أصيب نساء المشركين أو من يبلغ منهم في البان او في اختلاط الملاحمة من غير قصد فلا حرج في ذلك وبرهان ذلك
٢٩٨	المسألة ٩٢٨ جائز قتل كل من عدا من ذكر من المشركين من مقاتل أو غير مقاتل أو تاجر أو أجير أو شيخ كبير كان ذا رأى أو لم يكن أو فلاح أو اسقف أو قسيس أو راهب أو أعمى أو مقعد، وجائز استبناؤهم ايضا ودليل ذلك ومذاهب العلماء في ذلك
٢٩٩	المسألة ٩٢٩ يحرم اهل الكفر مع كل فاسق من الأمراء وغير فاسق ومع المتغلب والمحارب وبرهان ذلك
٣٠٠	المسألة ٩٣٠ من غزا مع فاسق فليقتل الكفار وليفسد زروعهم ودورهم وثمارهم وليجلب النساء والصبيان ولا بد ودليل ذلك
٣٠١	المسألة ٩٣١ لا يملك اهل الكفر الحريون مال مسلم ولا مال ذى ابد الا بالاتباع الصحيح أو الهبة الصحيحة أو غير ذلك بما ذكر وأقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
٣٠٢	المسألة ٩٣٢ كذلك لو نزل اهل الحرب عندنا تجارا بأمان أو رسلا أو مستأجرين مستعيرين أو ملتزمين

صفحة

صفحة

٣١١ المسألة ٩٣٨ ان كان الجنين لم ينفخ فيه الروح بعد فامرأته لا تسرق ولا يسرق هو لانه جنين مسلم وبرهان ذلك

٣١٢ المسألة ٩٣٩ أيما امرأة أسلمت وطأ زوج كافر حتى ألحى عينيها أسلمت اسلامها اقصى نكاحها منه سواء أسلم بعدها أو لم يسلم لاسيلا له عليها الا بائنه نكاح برضاها ودليل ذلك وبيان مذهبي العلماء في ذلك يؤيد كبريهم وترجيح ما رأه المصنف صوابا وقد أطنب المصنف في هذا المبحث بما لا مزيد عليه

٣١٦ المسألة ٩٤٠ من قال من أهل الكفر بما سوى اليهود والنصارى أو المجوس لاله الا الله أو قال محمد رسول الله كان بذلك مسلما تلزمه شرائع الاسلام فان أنى الاسلام قتل، ودليل ذلك

٣١٧ المسألة ٩٤١ لا يقبل من يهودى ولا نصرانى ولا مجوسى جزية الا بان يقرؤا بان محمدا رسول الله اليها وان لا يظنوا فيه ولا فى شيء من دين الاسلام وبرهان ذلك

٣١٨ المسألة ٩٤٢ من قال ان فى شيء من الاسلام باطنا غير الظاهر الذى يعرفه الأسود والاحمر فهو كافر يقتل ولا بد ودليل ذلك

لان يكونوا ذمة لنا فوجدنا بأيديهم أمرى مسلمين أو أهل ذمة أو عيدا أو اماما للمسلمين الخ فانه يتوزع كل ذلك منهم بلا عوض أحبوا أم كرهوا ويرد المال الى أصحابه وبرهان ذلك كله

٣٠٧ المسألة ٩٣٣ ذكر حديث ابن جندب حينما جاء ورده الرسول ﷺ على المشركين وقصته وأقوال العلماء فى ذلك ٣٠٨ المسألة ٩٣٤ من كان أسيرا عند الكفار فضايعه على الفداء أو أطلقوه فلا يحل له ان يرجع اليهم ولا ان يعطيهم شيئا ولا يحل للامام ان يجهده على ذلك وبرهان ذلك

٣٠٩ المسألة ٩٣٥ لا يحل فداء الاسير المسلم الا بمال أو بأسير كافر ولا يحل ان يرد صغير سبي من ارض الحرب اليهم لا بفداء ولا بغير فداء ودليل ذلك

٣٠٩ المسألة ٩٣٦ ما وهب أهل الحرب للمسلم الرسول اليهم أو التاجر عندهم فهو حلال وهبة صحيحة مالم يكن مال مسلم أو ذى وبرهان ذلك

٣٠٧ المسألة ٩٣٧ اذا أسلم الكافر الحربى سواء أسلم فى دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام أو لم يخرج الخ فانه كله له لاحق لاحد فيه ودليل ذلك وأقوال العلماء فيه

صفحة	صفحة
الغنية ولا يعطى للسلطان من كل ذلك شيئا الا إن كان امام عدل فيعطيه الخمس فقط النويان أقوال علماء السلف في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام	٣١٨ المسألة ٩١٣ كل عبد أو أمة كانا لكافرين أو أحدهما مسلما في دار الحرب أو في غير دار الحرب فيها حران الخ وتفصيل ذلك بأشلة كثيرة وأحكام جزئية واختلاف العلماء سلفا وخلفا في ذلك ويان أدلتهم تفصيلا
٣٢٧ المسألة ٩٤٩ يقسم خمس الركاز وخمس الغنية على خمسة أسهم ويانها مفصلة وبرهان ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك	٣٢٢ المسألة ٩٤٤ من سبي من أهل الحرب من الرجال وله زوجة أو من النساء ولها زوج الخ فهما على زوجتيهما فان أسلمت انفسخ نكاحها حين تسلم وبرهان ذلك
٣٣٠ المسألة ٩٥٠ تقسم الاربعة الانخاس الباقية بعد الخمس على من حضر الواقعة والغنية لصاحب القرض ثلاثة أسهم وللراجل وراكب البغل والحر والراجل سهم واحد فقط ويان مذاهب العلماء في ذلك وسرد صحيحهم	٩٤٥ المسألة ٩٤٥ أى الابوين الكافرين أسلم فكل من يبلغ من أولادهما مسلم بإسلام من أسلم منهما ومذاهب العلماء في ذلك وسرد براهينهم وتحقيق الحق في ذلك
٣٣١ المسألة ٩٥١ من حضر بجمل لم يسهم له الا ثلاثة أسهم فقط واختلاف الفقهاء في ذلك	٣٢٤ المسألة ٩٤٦ ولد الكافرة الذمية أو الحرية من زنا أو اكراه مسلم ولا بد ودليل ذلك
٣٣٢ المسألة ٩٥٢ يسهم للاجير والتاجر والعبد والحر والمرضى والصحيح سواء وبرهان ذلك ويان أقوال علماء المذاهب في ذلك	٩٤٧ المسألة ٩٤٧ من سبي من صفار أهل الحرب فسواء سبي مع أبويه أو مع أحدهما أو دونهما هو مسلم وبرهان ذلك
٣٣٣ المسألة ٩٥٣ لا يسهم لامرأ أو لامن لم يبلغ قاتلا ولم يقتل أو يغفلان دون سهم راجل ولا يحضر مغاضى المسلمين كافرين حضر لم يسهم له اصلا ولا ينفل قاتل او لم يقتل ودليل ذلك واختلاف العلماء في ذلك	٩٤٨ المسألة ٩٤٨ من وجد كنزا من دفن كافر غير ذمى جاهليا كان الدفن أو غير جاهلي فأربعة أخماسه له حلال ويقسم الخمس حيث يقسم خمس

صفحة	صفحة
المسألة ١٦٠ الجزية لازمة للحر منهم	٢٣٥ المسألة ٩٥٤ ان اضطر الى الشرك
والعبد والذکر والأثنى والفقير	في الدلالة الى الطريق استوجرم بال
البات والغنى الراهب وبرهان ذلك	مسمى من غير الغنيمة وبرهان ذلك
المسألة ١٦١ لا يحمل السفر بالمصحف	« المسألة ٩٥٥ كل من قتل قتيلًا من
الى ارض الحرب لافى عسكر ولا فى	المشركين فله سلبه قال ذلك الامام
غيره ودليل ذلك	او لم يقتل ودليل ذلك ومذاهب
المسألة ١٦٢ لا تحمل التجارة الى ارض	الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق
الحرب اذ كانت أحكامهم تجري على	الحق في ذلك بما تسره العيون وتبتج
التجار ولا يحمل ان يحمل اليهم سلاح	له النفوس
ولا خيل ولا شيء يتقوون به على	٣٤٠ المسألة ٩٥٦ ان قتل الامام من رأس
المسلمين وبرهان ذلك	الغنيمة بعد الخس وقيل القسمة من
المسألة ٩٦٣ لا يحمل لأحد أن يأخذ	رأى أن ينقله عن أغنى عن المسلمين
بما غنم جيش أو سرية شيئًا خيطًا فافوقه	الخ وبرهان ذلك
وأما الطعام فكل ما أمكن حمله فحرام	٣٤١ المسألة ٩٥٧ تقسم الغنائم كما هي بالقيمة
على المسلمين الا ما اضطروا الى	ولا تباع وتسجل القسمة في دار الحرب
أكله ولم يجدوا شيئًا غيره الخ وبرهان	وتقسم الارض وتقسم كسائر
ذلك وأقوال العلماء في ذلك وتفصيله	الغنائم ولا فرق ودليل ذلك ويان
٣٥١ المسألة ٩٦٤ كل من دخل من	مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد
المسلمين فغنم في أرض الحرب سواء	براهينهم وتحقيق المقام
كان وحده أو في أكثر من واحد	٣٥٥ المسألة ٩٥٨ لا يقبل من كافر الا
بأذن الامام وبغير اذنه فكل ذلك	الاسلام أو السيف الرجال والنساء
سواء والخس فيما أصيب والباقي لمن	في ذلك سواء حاشا اهل الكتاب
غنمه ودليل ذلك ومذاهب علماء	خاصة وبرهان ذلك ويان أقوال
الأمصار في ذلك	العلماء في ذلك وذكر أدلتهم
« المسألة ٩٦٥ يستحب الخروج للسفر	٣٥٦ المسألة ٩٥٩ الصغار هو ان يجري
يوم الخميس وبرهان ذلك	حكم الاسلام عليهم وان لا يظهروا
« المسألة ٩٦٦ من قدم من سفر نهارا	شيئًا من كفرهم ولا بما يحرم في دين
فلا يدخل الا ليلا ومن قدم ليلا فلا	الاسلام ودليل ذلك

صفحة

صفحة

يدخل الانهارا الالعفر ودليل ذلك
 ٣٥٢ المسألة ٩٦٧ لا يجوز ان تقلد الابل
 فى اعتاقها شيئا ولا ان يستعمل
 الجرس فى الرفاق وبرهان ذلك
 « المسألة ٩٦٨ جائز تحلية السيوف
 والنواة والرمح والمهامير والسرّج
 واللجام وغير ذلك بالفضة والجوهر
 ولا شيء من الذهب فى شيء من ذلك
 ودليل ذلك

٣٥٣ المسألة ٩٦٩ الرباط فى الثغور حسن
 ولا يحل الرباط الى ما ليس ثغرا كان
 فما مضى ثغرا أولم يكن وبرهان ذلك
 « المسألة ٩٧٠ تعليم الرى عن القوس
 والاكثار منه فضل حسن سواء
 الرية والعجمة ودليل ذلك
 « المسألة ٩٧١ المسابقة بالخيل والبغال
 والحمير وعلى الأقدام حسن وكذلك
 المناضلة بالرماح والنبل والسيوف
 حسن وبرهان ذلك

٣٥٤ المسألة ٩٧٢ تعريف السبق المشروع
 وبان شروطه

٣٥٥ ﴿ كتاب الاضاحي ﴾

٣٥٥ المسألة ٩٧٣ الاضحية سنة حسنة
 وليست بفرضا ومن تركها غير راغب
 عنها فلا حرج عليه الخ ودليل ذلك
 وبان مذاهب علماء السلف فى ذلك
 وسرد أدلتهم وتحقيق المقام

٣٥٨ المسألة ٩٧٤ لا تجزى فى الاضحية
 العرجاء البين عرجها بلغت المنك
 ألم تبلغ مشت أولم تمش الخوذكر
 مذاهب علماء الأمصار فى ذلك
 وبان حججهم وقد اطال التحقيق
 المصنف فى هذا المقام واجاد فليك به
 ٣٦١ المسألة ٩٧٥ لا يجزى فى الاضاحي
 جذعة ولا جذع اصلا لمن الضان
 ولا من غير الضان ، والجذع هو
 ما أتم ما كاملا ودخل فى الثانى من
 أعوامه وبرهان ذلك وبان مذاهب
 الفقهاء فى ذلك وذكر مستدم
 ٣٦٨ المسألة ٩٧٦ اعتراض المخالفين أمر
 من أراد ان يضحى ان لا يمس من
 شعر الاضحية ولا ظافرها شيئا
 ٣٧٠ المسألة ٩٧٧ الاضحية جائزة بكل
 حيوان يؤكل لحمه من ذى أربع
 أوطائر كالفرس والابل وبقر
 الوحش والديك وسائر الطير
 والحيوان الحلال أكله والأفضل
 فى كل ذلك ما طاب لحمه وكثر
 وغلائمه ودليل ذلك وبان مذاهب
 علماء الأمصار فى ذلك

٣٧٢ المسألة ٩٧٨ وقت ذبح الاضحية
 أونحرها هو أن يمهل حتى تطلع
 الشمس من يوم النحر ثم تبيض
 وترتفع ويمهل حتى يمضى مقدار
 ما يهلى ركعتين وذكر بان ما يقرأ

صفحة	صفحة
الاضاحى ودليل ذلك	فهبوا عدد التكريات فيها وبعدان
المسألة ١٨٥ فرض على كل مضح	يصلى يذبح أخته أو ينحرها البادى
ان يأكل من أخته ولابد ولو لقمعة	والحاضر وأهل القرى والصحارى
فصاعدا وفرض عليه ان يتصدق	والمدن سوا في كل ذلك وبرهان ذلك
أيضا منها بما شاء قل أو كثر ولابد	المسألة ١٧٩ الاضحية مستحبة للحاج
ومباح له ان يطعم منها الغنى	بمكة والمسافر كما هي للمقيم ولا فرق
والكافر وان يهدى منها ان شاء	وكذلك العبد والمرأة ودليل ذلك
الخ وبرهان ذلك	المسألة ١٨٠ لا يلزم من نوى أن
المسألة ١٨٥ لا يحل للضحى ان	يضحي بحيوان معلوم أن يضحي
يبيع من أخته بعد ان يضحي بها	به ولا بد بل له ان يعدل الى ماشاء
شيئا لاجلدا ولا صوف ولا شعرا ولا	منها ودليل ذلك
وبرا ولا غير ذلك الخ ويبان	المسألة ١٨١ لا تكون الاضحية أضحية
اختلاف الفقهاء في ذلك وسرد ادلتهم	الا بذبحها أو نحرها بنية التضحية
وتحقيق المقام (وهذه المسألة تكرر	لا قبل ذلك أضلا الخ وبرهان ذلك
عدد رقها ولم تنبه لذلك الا بعد	المسألة ١٨٢ التضحية جائزة من
طبع الجزء فتركناها كذلك)	الوقت الذى ذكرنا يوم النحر الى
المسألة ١٨٦ من وجد بالأضحية عيا	أن يهل هلال المحرم والتضحية
بعد أن ضحى بها ولم يكن اشترط	ليلا نهارا جائزة ويان اختلاف
السلامة فله الرجوع بما بين قيمتها	العلماء في ذلك وسرد حججهم
حية صحيحة وبين قيمتها معية ودليل	وتحقيق المقام بما يشفى الصدور
ذلك	المسألة ١٨٣ يستحب للمضحي رجلا
المسألة ١٨٧ ان كان اشترط السلامة	كان أو امرأة ان يذبح أخته
ففى مية ويضمن مثلها للبائع ويسترد	أو ينحرها يدهم وبرهان ذلك
الثمن ولا توكل وبرهان ذلك	المسألة ١٨٤ جائز ان يشترك في
المسألة ١٨٨ من أخطأ فدبح أضحية	الأضحية الواحدة أى شيء كانت
غيره بغير أمره ففى مية لا توكل	الجماعة من أهل البيت وغيرهم
وعليه ضمانها لما ذكرنا ودليل ذلك	وجائز ان يضحي الواحد بعدد من

صفحة

صفحة

٢٨٨ ﴿كتاب الأطعمة﴾

٣٨٨ بيان انه لا يحل أكل شيء من الخنزير

لأنه ولا شحمه ولا جلده ولا

عصبه الخ ولا يحل أكل شيء من

الدم ولا استعماله مسفوحا كان أو

غير مسفوح ولا يحل أكل شيء

مات حتف أنفه من حيوان البر

وبرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء

في ذلك وسرد أدلتهم وتفصيل المقام

في ذلك بما لا يجده في كتاب

٣٩٣ المسألة ٩٨٩ ما يسكن جوف الماء

ولا يعيش الا فيه فهو حلال كله

كيفما وجد سواء أخذ حيا ثم مات

أو مات في الماء طفا أو لم يطف ودليل

ذلك وأقوال العلماء في ذلك وبيان

حججهم وقد أطل المصنف نفسه

في ذلك فأجاد وأفاد

٣٩٨ المسألة ٩٩٠ ما يعيش في الماء وفي البر

فلا يحل أكله الا بذكاة بالسحافة

وكلب الماء والسمور ونحو ذلك

وبرهان ذلك

٣٩٨ المسألة ٩٩١ لا يحل أكل حيوان عما

يحل أكله مادام حيا ودليل ذلك

« المسألة ٩٩٢ لا يحل أكل شيء من

حيوان البر يقتل عتق ولا بشدخ ولا

بنم وبرهان ذلك

٣٩٨ المسألة ٩٩٣ لا يحل أكل العذرة ولا

الرجيع ولا شيء من ابوال الخيول

ولا القيء ولا لحوم الناس ولو

ذبحوا ولا أكل شيء يؤخذ من

الإنسان الا اللبن وحده ولا شيء

من السباع ذوات الاذياب ولا أكل

الكلب ولا المر الانسى والبرى سواه

ولا الثعلب حاشا الضع وحدها

ودليل ذلك كله وبيان مذاهب

الفقهاء في ذلك وذكر مستندهم

٤٠٣ المسألة ٩٩٤ لا يحل أكل شيء من

الحيات ولا أكل شيء من ذوات

الغالب من الطير ولا العقارب ولا

الفيضان ولا الحدة ولا القراب

وبرهان ذلك

٤٠٥ المسألة ٩٩٥ لا يحل أكل الحزرون

البرى ولا شيء من الحشرات كلها

كالوزغ والخنافس والنمل والنحل

والدياب الخ ودليل ذلك

٤٠٦ المسألة ٩٩٦ لا يحل أكل شيء من

المر الانسية توحشت أم لم توحش

وحلال أكل حمر الوحش تأنست

أو لم تأنست وحلال أكل الخيل

والبغال وبرهان ذلك وبيان مذاهب

علماء الامصار في ذلك وسرد

حججهم بما تسره النفوس

٤١٠ المسألة ٩٩٧ كل ما حرم اكل لحمه

محرام بيعه ولبه ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٤١٥	المسألة ٩٩٨ لا يحل أكل الهددولا
٤١٦	الصدد ولا الضفدع وبرهان ذلك
٤١٧	المسألة ٩٩٩ السلحفاة البرية والبحرية
٤١٨	حلال أكلها وأكل يعضها ودليل ذلك
٤١٩	المسألة ١٠٠٠ لا يحل أكل لحوم
٤٢٠	الجلالة ولا شرب البانها ولا ما
٤٢١	تصرف منها ولا يحل ركوبها وبرهان ذلك
٤٢٢	المسألة ١٠٠١ لا يحل أكل ما ذبح
٤٢٣	أو نحر لغير الله تعالى ولا ماسمى عليه
٤٢٤	غير الله تعالى متفر باب تلك الذكاة اليه
٤٢٥	سواء ذكر الله تعالى معه أو لم يذكره
٤٢٦	وكذلك ما ذكى من الصيد لغيره تعالى
٤٢٧	ودليل ذلك
٤٢٨	المسألة ١٠٠٢ لا يحل أكل ما يبيده
٤٢٩	المحرم قتله حيث كان من البلاد
٤٣٠	أو يبيده المحل في حرم مكة أو المدينة
٤٣١	قطقتله وبرهان ذلك
٤٣٢	المسألة ١٠٠٣ لا يحل أكل ما لم يسم
٤٣٣	الله تعالى عليه بعمد أو نسيان ودليل
٤٣٤	ذلك وبيان مذاهب علماء الأماص
٤٣٥	في ذلك
٤٣٦	المسألة ١٠٠٤ من سمي بالمجنية فقد
٤٣٧	سمي كما أمر وبرهان ذلك
٤٣٨	المسألة ١٠٠٥ من ذبح مال غيره
٤٣٩	بأمره قنسى أن يسمى الله تعالى أو
٤٤٠	تعمد فهو ضامن مثل الحيوان
٤٤١	الذى أقصد ودليل ذلك
٤٤٢	المسألة ١٠٠٦ لا يحل أكل ما نحره أو
٤٤٣	ذبحه إنسان من مال غيره بغير أمر
٤٤٤	مالك بغصب أو سرقة أو تعد بغير
٤٤٥	حق وهو ميتة لا يحل لصاحبه ولا
٤٤٦	لغيره ويضمنه قاتله النحر برهان ذلك
٤٤٧	وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٤٤٨	المسألة ١٠٠٧ لا يحل أكل ما ذبح أو
٤٤٩	نحر نحرًا أو مباهاة ودليل ذلك
٤٥٠	المسألة ١٠٠٨ الدليل على الشيء الذى
٤٥١	يكون ذبحه على غير الوجه الشرعى
٤٥٢	نظر ومصلحة
٤٥٣	المسألة ١٠٠٩ لو خرجت بيضة من
٤٥٤	دجاجة ميتة أو طائر ميت بما يؤكل
٤٥٥	لحمه لو ذكى ودليل ذلك
٤٥٦	المسألة ١٠١٠ لو طبخ بيض فوجد
٤٥٧	في جملتها بيضة فاسدة قد صارت دما
٤٥٨	أو فيها فرخ رميت الفاسدة وأكل
٤٥٩	سائر البيض وبرهان ذلك
٤٦٠	المسألة ١٠١١ كل شئ أو طعام أو
٤٦١	لحم أو غير ذلك طبخ أو شوى بعذرة
٤٦٢	أو بميتة فهو حلال كله ودليل ذلك
٤٦٣	المسألة ١٠١٢ لو مات حيوان بما
٤٦٤	يحل أكله لو ذكى لحلب منه لبن
٤٦٥	فاللبن حلال وبرهان ذلك
٤٦٦	المسألة ١٠١٣ لا يحل أكل السم
٤٦٧	القاتل يطره أو تعجل ولا ما يؤذى
٤٦٨	من الأطلعمة ولا الاكثار من طعام
٤٦٩	يمرض الاكثار منه ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٤٢٤	٤١٩
المسألة ١٠٢١ من أكل وحده فلا يأكل الا بما يليه الا اذا أدار الصفحة فله ذلك وبرهان ذلك	المسألة ١٠١٤ كل حيوان ذكي فوجد في بطنه جنين ميت وقد كان نضج فيه الروح بعد فهو ميتة لا يحل أكله فلو أدرك حيا فذكي حل أكله الخ وبرهان ذلك
المسألة ١٠٢٢ تسمية الله تعالى فرض على كل آكل عند ابتداء أكله ولا يحل لاحد أن يأكل بشماله الا أن لا يقدر فإيا كل بشماله ودليل ذلك	المسألة ١٠١٥ لا يحل الاكل ولا الشرب في آية الذهب او الفضة لا لرجل ولا لامرأة وبيان حكم المضبوط دليل ذلك
المسألة ١٠٢٣ لا يحل الاكل في آنية أهل الكتاب حتى تغسل في الماء اذا لم يجد غيرها وبرهان ذلك	المسألة ١٠١٦ لا يحل القران في الأكل الا باذن المذاكل وبرهان ذلك
المسألة ١٠٢٤ لا يحل أكل السكران ودليل ذلك	المسألة ١٠١٧ لا يحل أكل ما يحجن بالخمر أو بما لا يحل أكله أو شربه ولا قدر طبخت بشيء من ذلك الا أن يكون مما يحجن به الدقيق وطبخ به الطعام شيئا حللا وكان ماري فيه من الحرام قليلا لا يرجح له فيه ولا طعم ولا لون ولا يظهر للحرام في ذلك أثر أصلا فهو حلال حيثئذ وبرهان ذلك
المسألة ١٠٢٥ كل ما حرم الله من المأكول والمشروب من خنزير أو صيد حرام أو ميتة أو دم أو لحم سبع طائر أو ذئ أو أربع الخ فهو كله عند الضرورة حلال حاشا لحوم بني آدم وما يقتل من تناوله فلا يحل من ذلك شيء أصلا الخ ودليل ذلك	المسألة ١٠١٨ لا يحل أكل جبن عقد بانفحة ميتة ودليل ذلك
المسألة ١٠٢٦ لا يحل شيء مما ذكرنا لمن كان في طريق بني على المسلمين أو تمتعا من حق بل كل ذلك حرام عليه وبرهان ذلك	المسألة ١٠١٩ لا يحل أكل ما ولغ فيه الكلب وبرهان ذلك
المسألة ١٠٢٧ السرف حرام وهو التفقه فيها حرم الله تعالى أو التبذير فيها لا يحتاج اليه ضرورة مما لا يبقى	المسألة ١٠٢٠ لا يحل الاكل من وسط الطعام ولا الاكل بما يليه ودليل ذلك وبسط المقام في ذلك

صفحة	صفحة
تمام الأكل فرض ولحق الصفحة	للتبقي بعده غنى أو اضاعة المال وان
إذا تم فيها فرض وبرهان ذلك	قل برميه عبثا الخ ودليل ذلك
المسألة ١٠٣٦ يكره الأكل متكئا	٤٢٩ المسألة ١٠٢٨ كل ما تنهى من
ولا نكرهه منبطحا على بطنه وليس	الحيوان المباح أكله بالحرمان فهو
شئ من ذلك حراما ودليل ذلك	حلال كالدهان المطلق والبطل والنسب
المسألة ١٠٣٧ غسل اليد قبل الطعام	وغير ذلك وبرهان ذلك
وبعده حسن وبرهان ذلك	المسألة ١٠٢٩ القرد حرام أكله
المسألة ١٠٣٨ حمد الله تعالى عند	ودليل ذلك
القراغ من الأكل حسن وبرهان	المسألة ١٠٣٠ أكل الطين لمن
ذلك	لا يستغفر به حلال وأما كل ما
المسألة ١٠٣٩ قطع اللحم بالسكين	يستغفره من طين أو اكنار من الماء
للاكل حسن ولا يكره قطع الخبز	أو الخبز فحرام وبرهان ذلك
بالسكين للاكل أيضا وتستحب	المسألة ١٠٣١ الضب حلال واختلاف
المضمضة من الطعام ودليل ذلك كله	أقوال العلماء فيه ودليل ذلك
المسألة ١٠٤٠ الأكل في اناء	المسألة ١٠٣٢ الارنب حلال وأقوال
مفضض بالجواهر والياقوت وفي	العلماء فيها ودليل ذلك
البلور والجزع مباح وبرهان ذلك	المسألة ١٠٣٣ الخل المستحيل عن
المسألة ١٠٤١ الثوم والبصل	الخر حلال لعدم تخاليفها أو لم يتعمد
والكرات حلال ودليل ذلك	الأن المسك اللخمر حتى يخلها عاص
المسألة ١٠٤٢ الجراد حلال إذا	يجرح الشهادة وبرهان ذلك
أخذ ميتا أو حيا سواء بعد ذلك	المسألة ١٠٣٤ السم النائب يقع
مات في الظروف أو لم يموت وبرهان	الفأر فيه مات أو لم يموت فهو حرام
ذلك	لا يحمل امساكه أصلا بل يهراق فان
المسألة ١٠٤٣ إكثار المرق حسن	كان جامدا أخذ ماحول الفأر فرمى
وتعاهد الجيران منه هو مرة	وكان الباقي حلالا كما كان ودليل ذلك
فرض وذم ما قدم الى المرء من	المسألة ١٠٣٥ ما سقط من الطعام
الطعام مكروه ودليل ذلك	فقرض أكله ولحق الاصابع بعد

صفحة

(كتاب التذكية) ٤٣٨

- المسألة ١٠٤٤ لا يحل أكل شيء ما
 يحل أكله من حيوان البر طائره
 ودارجه الا بذكاة وبرهان ذلك
 • المسألة ١٠٤٥ تعريف اكل الذبح
 • المسألة ١٠٤٦ ان قطع البعض من
 هذه الآراب المذكورة فاسرع
 الموت كما يسرع من قطع جميعها
 فأكليها حلال فان لم يسرع الموت
 فليعد القطع ولا يضره ذلك شيئا
 وأكله حلال الخ ودليل ذلك
 وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك
 وسرد حججهم وتحقيق المقام
 ٤٤٥ المسألة ١٠٤٧ بكل ما جاز ذبحه جاز
 نحره وكل ما جاز نحره جاز ذبحه
 وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء
 الامصار في ذلك وبيان أدلتهم
 ٤٤٦ المسألة ١٠٤٨ كل ما لم يتمكن منه
 فذكاته أن يمات بذبح أو نحر حيث
 أمكن منه من خاصرة أو مجز
 أو غدا أو ظهر أو بطن أو رأس وسرد
 مذاهب علماء السلف في ذلك
 وذكر حججهم
 ٤٤٩ المسألة ١٠٤٩ ما قطع من البهيمة
 وهي حية أو قبل تمام تذكيته فإن
 عنها فهو ميتة لا يحل أكله وبرهان
 ذلك

صفحة

- ٤٥٠ المسألة ١٠٥٠ ما قطع من البهيمة بعد
 تمام التذكية وقبل موتها لم يحل أكله
 مادامت البهيمة حية فإذا ماتت
 حلت هي وحلت القطعة ودليل ذلك
 ٤٥٠ المسألة ١٠٥١ التذكية من الذبح
 والتحر والطنم والضرب جائزة بكل
 شيء اذا قطع قطعة السكين أو فخذ
 فقاذ الرمح الخ وبرهان ذلك وأقوال
 المجتهدين في ذلك وسرد حججهم
 ٤٥٢ المسألة ١٠٥٢ ما ترد وخرق ولم
 ينفذ فقاذ السكين والسهم لم يحل
 أكل ما قتل به وكذلك ما ذبح
 بمنشار أو بمنجل ودليل ذلك
 ٤٥٣ المسألة ١٠٥٣ لا يجوز التذكية بآلة
 ذهب أو مذهبة أصلا للرجال الخ
 وبرهان ذلك
 • المسألة ١٠٥٤ التذكية بآلة فضة
 بحلال ودليل ذلك
 • المسألة ١٠٥٥ من لم يجد الا سنا
 أو ظفرا أو عظم سبع أو طائر أو
 ذئ أو ربيع أو خنزير أو حمار أو
 انسان أو ذهب وخشى موت
 الحيوان لم يحل له أن يأكل ما ذكى
 بشيء من ذلك ودليل ذلك
 • المسألة ١٠٥٦ من لم يجد الا آلة
 منصوبة أو مأخوذة بغير حق وخشى
 الموت على حيوانه ذكاه بها وحل له
 أكله وبرهان ذلك

صفحة	صفحة
٥٧	٥٣
المسألة ١٠٦٣ من أمر أهله أو وكيله أو خادمه بتذكية ماشاؤا في حيوانه وما احتاجوا اليه في حضرته أو مفقده جاز ذلك وبرهان ذلك	المسألة ١٠٥٧ تذكية المرأة الحائض وغير الحائض والزنجى والألقف الخ وما ذبح أو نحر لغير القبلة عمدا أو غير عمد جائز أكلها إذا ذكروا وسموا على حسب طاعتهم بالإشارة من الآخرس ويسمى الأعجمى بلفته ودليل ذلك
المسألة ١٠٦٤ لا يحل كسر قفا الذبيحة حتى تموت الخ ودليل ذلك	المسألة ١٠٥٨ كل ما ذبحه أو نحره يهودى أو نصرانى أو مجوسى نساؤهم أو رجلاهم فهو حلال لنا وشحوها حلال لنا إذا ذكروا الله الخ وبرهان ذلك
المسألة ١٠٦٥ كل ما غاب عنا مما ذكاه مسلم فاسق أو جاهل أو كتابى لحلال أكله ودليل ذلك	المسألة ١٠٥٩ لا يحل أكل ما ذكاه غير اليهودى والنصرانى والمجوسى ولا ما ذكاه مرتد الى دين كتابى أو غير كتابى ولا ما ذكاه من انتقل من دين كتابى الى دين كتابى ولا ما ذكاه من دخل في دين كتابى بعد مبعث النبى ﷺ ودليل ذلك
المسألة ١٠٦٦ كل ما ترجمى أو أصابه سبع أو نطحه ناطح أو انخفق فانتثر دماغه أو اقترض مصرانه أو اقطع نخاعه الخ فادرك وفيه شيء من الحياة قد يح أو نحر حل أكله وبرهان ذلك	المسألة ١٠٦٠ من ذبح وهو سكران أو في جنونه لم يحل أكله وبرهان ذلك
(كتاب الصيد)	المسألة ١٠٦١ ما ذبحه أو نحره من لم يبلغ لم يحل أكله ودليل ذلك
المسألة ١٠٦٧ ما شرد فلم يقدر عليه من حيوان البر كله فقد كاته ان يرمى بما يعمل عمل الرمح أو السهم أو السيف أو السكين الخ وبرهان ذلك	المسألة ١٠٦٢ كل حيوان بين اثنين فصاعدا قد كاه أحدهما بغير اذن الآخر فهو ميتة لا يحل أكله وضمن لشريكه مثل حصته مشاعا في حيوان مثله الخ ودليل ذلك
المسألة ١٠٦٨ كل ما لا يجوز التذكية به فلا يحل ما قتل به من الصيد الخ ودليل ذلك	
المسألة ١٠٦٩ وقت تسمية الذابح الله تعالى في الذكاة هي مع أول وضع	

صفحة	صفحة
يقين موتا سرعا كوت سائر الذكاة او بطينا الخ أكله كله ودليل ذلك المسألة ١٠٧٦ من رمى جماعة صيد وسمى الله تعالى ونوى ايها اصاب فايها اصاب حلال وبرهان ذلك المسألة ١٠٧٧ اذا لم ينو الا واحدا بعينه فان اصابه فهو حلال وان اصاب غيره فان ادرك ذكاته فهو حلال الخ ودليل ذلك المسألة ١٠٧٨ لو ان امرأه أرمى صيدا فانحنت وجهه مقدورا عليه ثم رماه هو او غيره فسمى الله بقتله فهو ميتة لا يحل أكله وبرهان ذلك المسألة ١٠٧٩ من نصب غلا وحالة او حفرة فكل ما وقع في شيء من ذلك فهو له ودليل ذلك المسألة ١٠٨٠ لو مات في الحباله أو الزيت لم يحل أكله سواء جعل هناك حديدية أم لا وبرهان ذلك المسألة ١٠٨١ كل من ملك حيوانا وحشيا حيا أو مذكى أو بعض صيد الماء كذلك فهو له كسائر ماله بلا خلاف ودليل ذلك المسألة ١٠٨٢ التفصيل في ارسال الجراح وشرطه الذى به يباح كل ما صاده وأقوال العلماء في ذلك وسزد حججه وتحقيق المقام بما لا يجده في غير هذا الكتاب	ما يذبح به أو يتحرق في الجلد قبل القطع ولا بدو وقتها في الصيد مع أول ارسال الرمية أو مع أول الضربة الخ وبرهان ذلك المسألة ١٠٧٠ كل ما ضرب بحجر أو عود أو قرى مقاتله سبع يرى أو طائر كذلك أو وثى أو من لم يسم الله تعالى فادركت فيه بقية من الحياة ذكى بالذبح أو التجر حل أكله ودليل ذلك المسألة ١٠٧١ لو وضع اثنان فصاعدا أيديهم على شفرة أو رمح فذكوا به حيوانا بأمر مالكه وسمى الله تعالى أحدهم أو كلهم فهو حلال وبرهان ذلك المسألة ١٠٧٢ من رمى صيدا فاصابه وغاب عنه يوما أو أكثر أو أقل ثم وجد ميتا فان ميز سهمه وايقن انه أصاب مقتله حل له أكله ودليل ذلك المسألة ١٠٧٣ لو تأخر الصيد وأنت حل أكله وبرهان ذلك ويان الخبر الوارد في ذلك المسألة ١٠٧٤ من رمى صيدا فاصابه فمنعه ذلك الأمر من الجبرى أو الطيران ولم يصب له مقتلا أو أصاب فهو له وبرهان ذلك المسألة ١٠٧٥ من رمى صيدا فقطع منه عضوا أى عضو كان مات منه

صفحة	صفحة
٤٧٤	المسألة ١٠٨٣ ان شرب الجارح الكلب أو غيره من دم الصيد لم يضر ذلك شيئا وحل أكل ما قتل وبرهان ذلك
٤٧٥	« المسألة ١٠٨٤ ان أكل من الرأس أو الرجل أو غير ذلك أو قطعة انقطعت فكل ذلك سواء ولا يحمل أكل ما قتل ودليل ذلك
٤٧٦	« المسألة ١٠٨٥ اذا كان الجارح معلما ثم عاد فأكل مما قتل لم يسقط بذلك عن ان يكون معلما لكن يحرم أكل الذى قتل وأكل منه فقط وبرهان ذلك
٤٧٧	« المسألة ١٠٨٦ ان أدرك الصيد مرسله حتى قتله وهو يريد الأكل منه فأخذه والجارح ينازعه الى الأكل منه لم يحمل أكله أصلا ودليل ذلك
٤٧٨	« المسألة ١٠٨٧ لو قتل الجارح الصيد ولم يأكل منه شيئا وهو قادر على الأكل منه ثم أكل منه فباقيه حلال وبرهان ذلك
٤٧٩	« المسألة ١٠٨٨ لو قتل ولم يأكل ثم أخذه، وسله فقطع له قطعة فأكلمها أو غلاه بين يديه يأكله فأكلم منه فالباقي حلال ودليل ذلك
٤٨٠	« المسألة ١٠٨٩ غير المعلم من جوارح الصيد سواء كان متمسكا أو بريئا
٤٨١	من سباع الطير أو دواب الاربع غير متملك أرسل أولم يرسل كل ذلك سواء وبرهان ذلك
٤٨٢	المسألة ١٠٩٠ اذا انطلق الجارح المعلم أو غير المعلم من غير ان يطلقه لم يحمل أكل ما قتل الا أن تدرك فيه بقية من الروح فيذكى ويؤكل ودليل ذلك
٤٨٣	المسألة ١٠٩١ كل من زوى بسهم مسموم فوجد الصيد ميتا لم يحمل أكله الا إن كان السهم انفذ صفاته وبرهان ذلك
٤٨٤	« المسألة ١٠٩٢ كل جارح معلم خلال أكل ما قتل كما ذكرنا سواء عليه وثنى أو مسلم وكذلك الصيد بسهم صنعته وثنى أو مسلم ودليل ذلك
٤٨٥	« المسألة ١٠٩٣ من تصيد بجارح أخذ بغير حق فلا يحمل أكل ما قتل وبرهان ذلك
٤٨٦	المسألة ١٠٩٤ من وجد مع جارحه جارحا آخر أو سباعا لم يدراهما قتل الصيد فهو ميتة لا يحمل أكله الا أن تدرك ذكاته فيذكى فيحمل ودليل ذلك
٤٨٧	« المسألة ١٠٩٥ لا يحمل امساك كلب أسود بهم أو ذى تقطين لا لاصيد ولا لغيره ولا يحمل تعليمه ولا أكل ما قتل من الصيد أصلا الا أن تدرك

صفحة	صفحة
٤٩٩ استدلال المصنف على أن كل ما أسكر قليله وكثيره حرام بأحاديث صحاح	ذكاته ولا اتخاذ كلب سوى ذلك أصلا إلا لزرع أو ماشية أو ضرورة خوف وبرهان ذلك
٥٠٤ رد قول الطحاوى إنما أهرقوا الخمر في المدينة خوف أن يزيدوا منه فيسكروا	٤٧٨ المسألة ١٠٩٦ من خرج بجارحه فارسه وسعى ونوى ما أصاب من الصيد فسواء فعل كل ذلك في منزله أو في الصحراء ما أصاب في ذلك الإرسال من الصيد فقتله فأكله حلال ودليل ذلك
٥٠٦ المسألة ١٠٩٩ أحد الاسكار الذي يحرم به الشراب ويتنقل به من التحليل إلى التحريم هو أن يبدأ فيه الغليان ولو بحجابه واحدة فأكثر يتولد من شربه والاكثر منه على المرة في الأغلب أن يدخل الفساد في تمييزه ويخلط في كلامه وبرهانه ذلك وأقوال العلماء في ذلك وذكر حججهم	المسألة ١٠٩٧ لا يبيع كلب أصلا إلا بالمباح اتخاذه ولا غيره وبرهان ذلك
٥٠٨ المسألة ١١٠٠ أن يذبح أو رطب أو زهو أو بسر أو زبيب مع نوع منها أو نوع من غيرها أو خلط نبيذ أحد الأصناف بنبيذ صنف منها أو من غيرها الخ حرم شربه أسكر أم لم يسكر ودليل ذلك وبيان أقوال المجتهدين في ذلك وذكر براهينهم وتحقيق المقام بما يبيح النفس وشرح الصدر	٤٧٨ ﴿كتاب الأشربة﴾
٥١٤ المسألة ١١٠١ الاتيأذ في الختم والتقيير والمزفت والمقيير والدياء والجرار البيض والسود والخمر والخضر الخ حلال وبرهان ذلك ومذاهب علماء السلف في ذلك	المسألة ١٠٩٨ كل شيء أسكر كثيره أحد من الناس فالقطة منه فافوقها إلى أكثر المقادير غير حرام ملكه وبيعه وشربه الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما تشربه النفوس وتشرح له الصدور وقد أطال المصنف رحمه الله تعالى تقرير ذلك وأجاد
	٤٨٦ ذكر آثار عن الصحابة تدل على جواز الشرب إذا لم يسكر وبيان ضعفها
	٤٩٣ كلام الطحاوى في قوله عليه السلام «الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب» ورد زعمه من وجوه

صفحة	صفحة
٥٢١ المسألة ١١١٠ الشرب من ثلثة القدح مباح ودليل ذلك	٥١٦ المسألة ١١٠٢ اباحة الخمر لمن اضطر اليها ودليل ذلك
٥٢٢ المسألة ١١١١ من شرب فليناول الايمين منه فالايمن لا بد كاتنا من كان ولا يجوز مناولة غير الايمين الا بأذن الايمين وبرهان ذلك	٥١٧ المسألة ١١٠٣ كل ما لا يعمل شره فلا يعمل بيعه ولا امساكه ولا الاتقاع به فمن خلله فقد عصي الله وحل أكل ذلك الخمر الان ملكه قد سقط وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم
٥٢٣ المسألة ١١١٢ ساقى القوم آخرهم شربا ودليل ذلك	٥١٨ المسألة ١١٠٤ لا يعمل كسر أوانى الخمر من حاكم او غيره ومن كسرها فعليه ضمانها لكن تهرق وتفسل وبيان مذاهب العلماء في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام
٥٢٤ المسألة ١١١٣ العقيقة فرض واجب يجبر الانسان عليها اذا فضل له عن قوته مقدارها وهى عن بكل مولود يولد للانسان حيا أو ميتا ان كان ذكرا فغشاة وان كان أنثى فغشاة وزهران ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في غير هذا الكتاب	٥١٩ المسألة ١١٠٥ فرض على من اراد النوم ليلا ان يوكى قربته ويخمر آتيته ولو بعد يعرضه عليها ويذكر اسم الله عليه على ذلك وعليه ان يخرج النار من بيته ويطفى السراج وبرهان ذلك
٥٢٥ المسألة ١١١٤ العقيقة فرض واجب يجبر الانسان عليها اذا فضل له عن قوته مقدارها وهى عن بكل مولود يولد للانسان حيا أو ميتا ان كان ذكرا فغشاة وان كان أنثى فغشاة وزهران ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في غير هذا الكتاب	٥٢٠ المسألة ١١٠٦ لا يعمل الشرب من قم السقاء ودليل ذلك
٥٢٦ المسألة ١١١٥ العقيقة فرض واجب يجبر الانسان عليها اذا فضل له عن قوته مقدارها وهى عن بكل مولود يولد للانسان حيا أو ميتا ان كان ذكرا فغشاة وان كان أنثى فغشاة وزهران ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في غير هذا الكتاب	٥٢١ المسألة ١١٠٧ لا يعمل الشرب قائما وأما الأكل قائما فباح وبرهان ذلك
٥٢٧ المسألة ١١١٦ العقيقة فرض واجب يجبر الانسان عليها اذا فضل له عن قوته مقدارها وهى عن بكل مولود يولد للانسان حيا أو ميتا ان كان ذكرا فغشاة وان كان أنثى فغشاة وزهران ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في غير هذا الكتاب	٥٢٢ المسألة ١١٠٨ لا يعمل التبخ في الشرب ويستحب ان يبين الشارب الاناء عن فه ثلاثا ودليل ذلك
٥٢٨ المسألة ١١١٧ العقيقة فرض واجب يجبر الانسان عليها اذا فضل له عن قوته مقدارها وهى عن بكل مولود يولد للانسان حيا أو ميتا ان كان ذكرا فغشاة وان كان أنثى فغشاة وزهران ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في غير هذا الكتاب	٥٢٣ المسألة ١١٠٩ الكرخ مباح وبرهان ذلك

